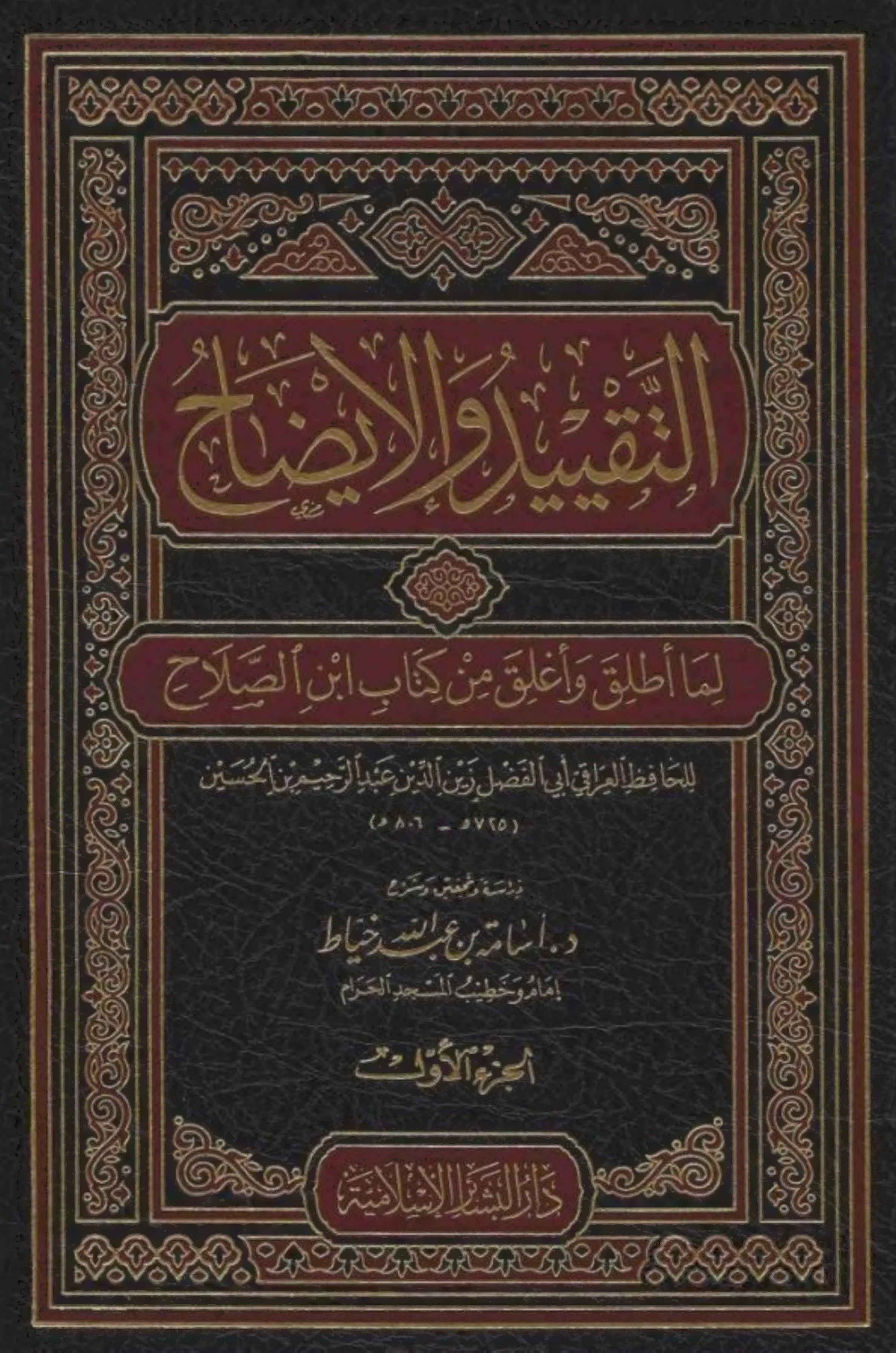


التقييد والإيضاح
لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح
للحافظ العراقي أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين
(٧٢٥هـ - ٨٠٦هـ)
دراسة وتحقيق وشرح
د. أسامة بن عبد الله خياط
إمام وخطيب المسجد الحرام
الجزء الأول
دار البشائر الإسلامية

التقييد والإيضاح

لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح

للحافظ العراقي أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين

(٧٢٥هـ - ٨٠٦هـ)

دراسة وتحقيق وشرح

د. أسامة بن عبد الله خياط

إمام وخطيب المسجد الحرام

الجزء الأول

دار البشائر الإسلامية

التقييد والإيضاح

لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح

١

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

شركة دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧

فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣ e-mail: bashaer@cyberia.net.lb



إن من تمام شكر الله على إنعامه ومَنّه بالإتمام، أن أذكر بالثناء، وألهج بالدعاء، لكل من كانت له يد خير وبر ومعروف يسَّر الله بها العسير، وقرب بها البعيد، وذلل الصعب، وبلَّغ الأمل.

وفي الطليعة ممن يتعين ذكره، ويحق شكره ــ بعد شكر الله وحمده ــ : الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف، الذي كان له فضل اقتراح العمل في هذا الكتاب، ثم كان له ــ من بعد ــ فضل الإشراف وإبداء الملاحظات الدقيقة التي نفعني الله بها كثيراً.

كما أذكر بالشكر الكثير، والتقدير الكبير، كافة المسؤولين في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، وأخص بالذكر منهم عميدها السابق ــ إمام وخطيب المسجد الحرام ــ الأستاذ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد، وعميدها الحالي[1] الأستاذ الدكتور سليمان بن وائل التويجري، فلقد كانا وما زالا من المبتغين النفع لعباد الله من طلاب العلم كافة، وذلك بتهيئة سبل التفرغ للعلم، وبالمتابعة الدؤوب لشؤونهم وشجونهم، وبذل وجوه العون لهم.

كما كان للمسؤولين في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى، وأخص منهم سعادة عميد المكتبات الأستاذ الدكتور سليمان العايد، فضل مذكور مشكور تجلت بعض ملامحه في تسهيل تصوير النسخة الخطية التي اتخذتها أصلاً

(١) وقت إعداد هذا العمل الذي نجز بحمد الله عام ثمانية وأربعمائة وألف.

للتحقيق، والتي تعد بحق إحدى النفائس النادرة التي ازدانت بها خزائن المخطوطات في هذه المكتبة.

وكذلك المسؤولون في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، فإن لهم وخاصة مدير المركز آنذاك سعادة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين يد فضل وبر، تمثلت بعض آثارها في المسارعة إلى استنساخ ما أحتاج إليه من مخطوطات كان في طليعتها نسخة المكتبة الكتانية.

ولقد أعلم أن من بين من لهم فضل لا ينسى: ثلة من الفضلاء الذين ليس في مُكنتي إلاَّ أن أذكر لهم بالشكر والدعاء ما قدموه من عون ومؤازرة كان لهما أثرهما البين في إنجاز هذا العمل.

ومنهم الأستاذ الدكتور الشريف منصور بن عون العبدلي ـ رئيس قسم الكتاب والسنَّة بكلية الدعوة وأصول الدين ـ يرحمه الله، الذي تفضل بإبداء ملاحظات جديرة بالاهتمام، كان للأخذ بها أثره الحسن ونفعه الظاهر.

ومنهم الأستاذ الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، الباحث والمحقق الفاضل بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالجامعة، الذي تفضل باستنساخ كتاب الطبقات للإمام مسلم بن الحجاج عن نسخته الخطية الخاصة به وعن نسخته المطبوعة كذلك، فقدم لي بذلك مساعدة كبرى كنت بحاجة ماسة إليها.

كما كان لصاحب الفضيلة الشيخ أبي الأشبال أحمد شاغف ـ الباحث الشرعي في هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنَّة ـ فضل بارز لا ينكر، حيث تفضل بقراءة هذا العمل كاملاً وأبدى ملاحظات عديدة مفيدة دلت على تبحره في هذا العلم وتضلعه منه، فجزاه الله أفضل الجزاء وأكمله وأحسنه.

كما لست أنسى ما كان لسيدات فاضلات وأخوات كريمات من فضل بيِّن تبدّى في جهودهن المشكورة المأجورة في استنساخ صورة من النسخة (أ) من

دار الكتب المصرية بالقاهرة، ألا وهن: الأختان الفاضلتان ابنتا فضيلة الشيخ عبد المهيمن أبـي السمح إمام الحرم المكي الشريف يرحمه الله، والسيدة الفاضلة والدة عبد المجيد بن محمود صباغ، أجزل الله لهن الثواب وأدام لهن التوفيق.

وأخيراً، فإنني أذكر بالشكر الجزيل والثناء الجميل زوجتي أم محمد التي قدَّمت لي معونات جليلة لا تُنسى في كل مراحل العمل، فجزاها الله خيراً كثيراً وجعل ما صنعت مسطّراً في موازين حسناتها بمنّه وكرمه إنّه أكرم مسؤول.

المحقق

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أكرم الأمة ببعثة سيِّد المرسلين، وشرَّفها بالقرآن والسنَّة هدى للسالكين ومعالم في طريق المدلجين، وقيض لهما من عباده ثلَّةً من الأولين وثلَّةً من الآخرين، يُعْنَوْن ببيان هديهما للعالمين، وينفون عنهما تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وأشهد أن لا إلـه إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ سيدنا ونبيّنا محمداً عبده ورسوله، المبعوث رحمةً للعالمين، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطاهرين، وصحبه الطيبين، والتابعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد كان من منن الله تعالى على هذه الأمة أن تكفل لها بحفظ كتابه وصيانة وحيه أن تمتد إليه يد بتحريفٍ أو تبديلٍ، أو زيادةٍ أو نقصان.

وقد جاء هذا التكفل في الوعد الرباني الخالد الذي تضمنته الآية الكريمة: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1].

ولا يرتاب أولو الألباب أن للحفظ وسائل ومسالك شتى ليس هذا مجال الحصر والتعداد لها، ولا مقام البيان والتعريف بها.

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

غير أن هناك حفظاً يسَّره الله، وصرف إليه الهمم، وحببه إلى النفوس، وزينه في القلوب، وجعله برهاناً صادقلاً، ودليلاً شاهداً، وحجة بالغة، وآية بيِّنة على صدق وعده سبحانه بحفظ كتابه، وصيانة وحيه من عبث العابثين.

ذلك هو حفظ السنَّة المطهَّرة على صاحبها أفضل الصَّلاة وأزكى التَّسليم.

فإنَّ السنَّة مع كونها في ذاتها وحياً من عند الله، كما يدل عليه قول الله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[1]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٢٣١﴾[2]. فهي كذلك وسيلة شريفة، وسبيل مذكورة وسبب بيِّن، وأصل عظيم لحفظ الكتاب العزيز، إذ هي المبيِّنة له على تنوع ضروب هذا البيان؛ من تفصيل لمجمل، أو توضيح لمغلق، أو تقييد لمطلق، أو تخصيص لعام، كما قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٤٤﴾[3].

ولقد يعلم الباحثون أن مضمار هذا الحفظ تهيَّأ له صفوة من الرجال، وثُلَّة من الأفذاذ، أقبلوا على ما اختارهم الله له بنفوس رضية، وهمم فتية، وعزائم قوية، وحسٍّ جميع، مبتغين الوسيلة إلى الحظوة برضا ربهم، والفوز عنده بأعلى علِّيِّين؛ فأفنَوْا أعمارهم، وأضنَوْا لياليَهم وأيامَهم، وما برحوا يعملون ويجهدون فيما يعملون حتى مضوا عن هذه الدار مذكورين بلسان الصدق في الآخرين، تاركين من خلفهم علماً رفيع القدر، شريف الذكر، جليل الأثر عظيم الخطر. ذلك هو علم مصطلح الحديث.

إنه العلم الذي يعد بحق علماً إسلاميًّا خالصاً، ترعرع ونمى بعد أن طاب غراسه، واستوى على سوقه، في بيئة إسلامية نقية، لم تشبه فيها شائبة تأثر بالعلوم

(١) سورة النجم: الآيتان ٣، ٤.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣١.

(٣) سورة النحل: الآية ٤٤.

الأخرى، التي كانت ميداناً تضطرب فيه جهود الأمم من قبلهم، وتعمل بها عقولهم وأفكارهم.

ولا ريب أن وضع قواعد هذا العلم، وإرساء لَبِنَاته إنَّما كان ابتغاء الهدف الأسمى، ألا وهو خدمة حديث المصطفى ﷺ، وتذليل سبل حفظه وصيانته، وإقامة الحصون المنيعة للذب عنه، والذود عن حياضه، والإسفار عن وجه جلاله وجماله.

وقد جُمعت مباحث هذا العلم ومسائله الكثيرة الوفيرة ــ التي يُعدُّ كل واحد منها علماً مستقلاً برأسه، متميزاً بمسائله وقضاياه ــ جمعت في مؤلفات متصلة الحلقات عبر العصور والأجيال، يكمِّل اللاحق منها السابق، ويبني المتأخر منها على المتقدم، ويكوِّن الجميع ثروة علمية نادرة المثال، تجلي جهود علماء هذا الفن الدقيق، وتقف شاهدة على صدق النوايا وخلوص الأعمال التي آتاهم الله بها ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة.

أما ثواب الدنيا، فهذا التوفيق الذي أسعدهم الله به، وآتاهم منه حظًّا عظيماً، وذلك الخير الكثير الذي أجراه الله لعباده على أيديهم، ومنه هذا التراث الخالد الذي تركوه من خلفهم، وكتب الله له الحفظ والبقاء بحكمته وقدرته، وأفاض عليه من القبول ما بلغه من القلوب أعلى المنازل، وسمى به إلى أسمى المراتب، وجعل له في نفوس العالمين مكانة مكينة، ومنزلة شريفة، وموضعاً مذكوراً، ومقاماً حميداً.

وأما حسن ثواب الآخرة فما هو إلاَّ الحسنى وزيادة إن شاء الله.

ولست أرتاب أن كتاب «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح»، للحافظ أبـي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحمه الله، هو أحد هذه الكنوز الثمينة؛ التي ضمها هذا التراث بين جنباته.

وقد ابتدأت صلتي بهذا الكتاب الهام حين كنت في السنتين الأخيرتين من دراستي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، حيث كنت كثيراً ما أنظر فيه، إما بحثاً في مسألة، أو مراجعة لنكتة، أو استزادة من فائدة.

وحين انتظمت في سلك الدارسين من طلاب العلم بقسم الدراسات العليا الشرعية بالكلية كان لي مع هذا الكتاب موعد آخر؛ حيث كان أحد الكتب الهامة التي قدر تدريسها بعض مشايخي من أساتذة هذا العلم الفضلاء، هنالك قويت الصلة، وتوثقت العلاقة.

غير أني كنت أحس ــ طوال هذه الفترة ــ أن بالكتاب خَصَاصة ــ أي حاجة وافتقاراً ــ إلى الإخراج العلمي المأمول الذي يجعل جناه قريباً، وقطوفه دانية.

ومما كان يقوي هذا الشعور ويرسخ جذوره في أعماق نفسي أن الطبعة التي كانت منتشرة آنذاك تتداولها الأيدي، وتعوِّل عليها، وترجع إليها، هي طبعة الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان، وحتَّى حين صورت الطبعة القديمة التي اعتنى بإخراجها الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله، فإن الوضع لم يتغير كثيراً؛ وذلك لحاجة كلا الطبعتين إلى التحقيق والتخريج، والترجمة للرجال، والدراسة للكتاب، والفهرسة، إلى غير ذلك مما لا غِناء عنه لقارىء هذه الكتب والمقلِّب طرفه بين مباحثها. وقد أفردت الكلام على هاتين الطبعتين بمبحث خاص في الباب الثاني من قسم الدراسة.

وبالنظر إلى هذا كله فقد وجدت في توجيه أستاذي الفاضل الدكتور أحمد محمد نور سيف حفظه الله، وتشجيعه لي على العمل في تحقيق هذا الكتاب خير حافز لي للمضي قدماً في هذا العمل وذلك:

١ ــ لما وجدت في ذات نفسي من رغبة قوية في دراسة هذا العلم الدقيق العميق، والوقوف على ما يتيسر من أسراره من خلال العمل في تحقيق نصوصه.

٢ ــ ومحاولة للاستفادة من هذه المرحلة الهامة في العمل على تحقيق أمثال هذه الكتب الأصيلة التي تضيف الجديد والمفيد.

٣ ــ وإحساساً بضرورة خدمة هذا الكتاب الجليل ومحاولة إخراجه الإخراج المأمول؛ الذي ربما يذلل سبل الانتفاع به لي ولأمثالي من طلاب هذا العلم.

هذا وقد وفَّق المولى سبحانه بنعمته ورحمته، إلى العمل في هذا الكتاب على النهج التالي:

١ ــ قمت بنسخ نص الكتاب كما جاء في نسخة الأصل التي تقدَّم الكلام عنها.

٢ ــ قابلت هذا النص الذي استنسخته من نسخة الأصل على النسخ الخطية الأخرى التي تمكنت من الظفر بها، وأثْبَتُّ الفروقات بينها في الهامش.

أما ما جاء من لَحَق على هامش الأصل، أو زيادات يقتضيها السياق، فإني أوردته في موضعه بين قوسين وأشرت إليه في الهامش أيضاً.

وأما الزيادات التي لا يقتضيها السياق أو التي تكون عادةً من اجتهادات النساخ، فإني أشرت إليها في الهامش فقط.

وأما الحواشي المثبتة على هامش الأصل والتي ذكر الناسخ أنه نقلها إما من خط الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله على نسخته من الكتاب، أو من لفظ هذا الحافظ وحفظه أثناء الدرس، فإني لما وجدتها متضمنة لنُخَبٍ من الفوائد والاستدراكات الهامة؛ فقد أثبت نصوصها في مواضعها من هوامش التحقيق. حيث بلغ عددها أربعاً وستين حاشية.

٣ ــ لما كان الكتاب في حقيقته مقسماً إلى فِقرات تبتدىء كل فِقرة منه بقول المؤلف: «قوله. . .»، فقد رأيت أن ترقيم هذه الفقرات يسهِّل الوقوف على مباحث الكتاب، ويذلل سبيل المراجعة والبحث في مسائله، إضافةً إلى الناحية التنظيمية الشكلية. ولذا فقد رقمت هذه الفقرات ترقيماً متسلسلاً من أول الكتاب إلى نهايته، حيث بلغ عدد هذه الفقرات سبعاً وستين ومائتي فقرة.

٤ ــ حرصت على عزو النصوص التي أوردها المؤلف إلى مصادرها الأصلية، وعند تعذر الوقوف على المصدر الأصلي فإني أعزوها إلى المصادر الأخرى التي نقلت عنها إتماماً للفائدة، ومحاولة للقيام بمقتضيات البحث العلمي.

٥ ــ خرَّجت الأحاديث التي أوردها المؤلف في الكتاب مستعملاً في ذلك ــ غالباً ــ الكتب الستَّة والموطأ والمسند وسنن الدارمي والدارقطني وسنن البيهقي الكبرى أحياناً.

ولم أُطِل بذكر ما عداها إلاَّ لغرض يستوجب ذلك، كأن يعزو المؤلف بعض الأحاديث إلى كتب أخرى، مثل معاجم الطبراني، و «مسند الشهاب»، أو «الأدب المفرد» أو غيرها، أو حين تكون الطريق التي أوردها المؤلف ليست مخرجة في الأمهات المتقدم ذكرها. وربما خالفت هذا المنهج أحياناً سهواً أو ذهولاً عن هذا الخط الذي حاولت الالتزام به جاهداً ما وسعني الجهد وأسعدني التوفيق.

أما من حيث التصحيح والتضعيف، فإني أجد لزاماً علي أن أؤكد أني حرصت دائماً على البحث عن أقوال أئمة هذا الفن الدقيق في الأحاديث التي يوردها المؤلف، وليست مخرَّجة في الصحيحين؛ فإن ظَفِرْتُ بشيءٍ من ذلك أشرت إليه واكتفيت به، ما لم يظهر ما يخالف ذلك، فأذكره محاولاً قدر الإمكان ذكر ما يترجح من ذلك، مستضيئاً في هذا اللُّجي بأقوال الأئمة والعلماء رحمهم الله، وإن لم أظفر بشيء من أقوال الأئمة في درجة الحديث فإني أتصدَّى ــ مضطراً ــ لبيان ما يظهر على ضوء ما تقرره قواعد هذا العلم، ومن خلال ما يتبين من الكلام على رجاله واتصال إسناده.

على فوت يسير في ذلك لم يكن في مُكْنتي تداركه على الرغم من أن بعض أجزاء الكتاب طبع ثلاث مرات، وسوف أستدرك ذلك قبل الطباعة إن شاء الله تعالى.

وقد بلغ عدد هذه الأحاديث التي ذكرها المؤلف في هذا الكتاب اثنين وثلاثين ومائة حديث.

منها ستة وعشرون ومائة من الأحاديث القولية، والباقي وهو ستة عشر حديثاً من الأحاديث الفعلية، أما الأحاديث الموقوفة فقد بلغ عددها عشرة أحاديث.

وعدد الآثار ثلاثة.

٦ ــ ترجمت للأعلام والرواة الذين يرد ذكرهم في الكتاب. وقد حفل

الكتاب بعددٍ ضخم بلغ سبعينَ وألف ترجمةٍ، وجُلُّها من تراجم الرجال لا من التراجم العامَّة.

ونظراً لكثرة عدد المترجم لهم من جهة، ولتكرر اسم المترجم له مرات كثيرة في الكتاب، فقد وجدت أن الإشارة في الهامش إلى موضع ترجمة الشخص سوف تثقل هذه الهوامش، وتشوِّش ذهن القارىء بكثرة تكرر الأرقام والإحالات، ورأيت أن الفهرس التفصيلي للأعلام المترجم لهم؛ الملحق بآخر الكتاب يؤدي مهمة الإرشاد إلى مواضع ترجمة كل شخص بصورة ميسرة سهلة، مما يجعل الإحالات على مواضع التراجم في الهوامش أمراً مرغوباً عنه، ولذا فإني لم أسجِّل في هذه الهوامش أية إحالات تتعلق بالتراجم، اكتفاء بالفهرس الخاص بالتراجم، وحرصاً على استبعاد كل ما يمكن الاستغناء عنه من الهوامش.

وعلى أن هذا النهج إنما هو فيما يتعلق بالرواة والأعلام، أما مباحث الكتاب الأخرى التي يحيل المؤلف عليها، أو على بعض المباحث في كتاب ابن الصلاح، فإني حرصت على الإشارة إلى رقم الصفحات للمباحث، أو القضايا المحال عليها، أو المشار إليها، وذلك لما فيه من فائدة ظاهرة تحدث عنها الأستاذ عبد السلام هارون في كتابه: «تحقيقُ النصوصِ ونشرُها» ص ٧٥، ٧٦، فقال: «ومما يقتضيه التعليق ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب، فمن المستحسن كذلك أن يشير المحققُ إلى الصفحات الماضية، وهو إن استطاع التنبيه في الصفحات السابقة إلى ما سيأتي في اللاحقة جلب بذلك إلى القارىء كثيراً من الفائدة، وأضاء الكتاب بعضه ببعض».

وكفى بها فائدة أن يضاء الكتاب بعضه ببعض.

وذلك مما حفزني إلى الحرص الشديد على هذا العمل على الرغم مما لقيت فيه من عناء شديد، بالنظر إلى كبر حجم الكتاب أولاً، وكثرة هذه الإشارات والإحالات من المؤلف ثانياً، ولضرورة القيام بذلك بعد الطبع مرة ثانية لاختلاف أرقام الصفحات بين الأصل المكتوب بخط اليد وبين المطبوع على الآلة الكاتبة،

وبالنظر أيضاً إلى ضيق الوقت وتزاحم المهمات التي لا بدَّ من إتمامها قبل الطبع.

أما بالنسبة للتراجم فإني حرصت على إيراد أقوال أئمة الجرح والتعديل، وذكر نصوصهم في الرجل المترجم له، وذلك لما في هذا من فائدة كبرى، وخاصَّةً في أمثال هذه الكتب المتخصصة، ولأن فيه حفاظاً على هذه النصوص وتعويداً للقارىء عليها، وحرصاً على ما احتوت عليه من عبارات وألفاظ دقيقة، وفوائد لا تتحقق إلَّا بالوقوف عليها، ومعرفة قائليها.

وقد اضطررت لإعادة طباعة أجزاء كثيرة من الكتاب ثلاث مرات في سبيل هذه الغاية، ولكن بقي مع ذلك بقية ممن تعذر عليَّ الاستدراك لتراجمهم فبقيت مختصرة كما وردت في كتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، وهي لا تزيد عن عشر تراجم.

٧ ـ علقت على ما رأيت ضرورة للتعليق عليه من توضيح كلمة، أو تفسير عبارة، أو مناقشة قضية، أو تمثيل صالح على مسألة أو قاعدة أو نحو ذلك مما يتناوله التعليق.

ولا ريب أن الجوانب التي يشملها التعليق هي مما تختلف فيه الأنظار، فقد يرى شخص أن مسألة، أو قضية، أو كلمة ما هي موضع مناسب للتعليق، بينما يرى آخر أنه لا حاجة في ذلك إلى تعليق، وتلك سنَّة الله في خلقه.

٨ ـ قدمت للكتاب بدراسة اشتملت على بابين وخاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول: الإمامان الحافظان ابن الصلاح والعراقي:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإمام أبو عمرو بن الصلاح:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياة ابن الصلاح الاجتماعية.

المطلب الثاني: حياة ابن الصلاح العلمية.

المبحث الثاني: الحافظ العراقي:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياة الحافظ العراقي الاجتماعية.

المطلب الثاني: حياة الحافظ العراقي العلمية.

الفصل الثاني: دراسة كتاب «التقييد والإيضاح»:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: كتاب علوم الحديث لابن الصلاح:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الكتبِ التي سبقته.

المطلب الثاني: منهج الكتاب وخصائصه.

المطلب الثالث: الكتب التي دارت في فلكه.

المبحث الثاني: دراسة كتاب «التقييد والإيضاح»:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج الحافظ العراقي في كتابه «التقييد والإيضاح».

المطلب الثاني: موازنة بين منهج الحافظ العراقي ومناهج كل من: الأبناسي والبلقيني وابن حجر العسقلاني.

المبحث الثالث:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مصادر المؤلف.

المطلب الثاني: أثر الكتاب في غيره من الكتب.

المبحث الرابع: توثيق الكتاب ووصف نسخه الخطيّة، وبيان منهج التحقيق:

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف.

المطلب الثاني: توثيق عنوان الكتاب.

المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية للكتاب.

المطلب الرابع: نسخة الأصل: وصفها ووصف ما احتوت عليه هوامشها.

المطلب الخامس: الكتاب في طبعتيه.

المطلب السادس: منهج التحقيق.

خاتمة الدراسة:

وقد ضمَّنتُها أظهر النتائج التي أسفرت عنها الدراسة ومن ذلك:

(١) امتياز الكتاب بجملة من الخصائص والمزايا تجلَّت ملامحها في عناية المؤلف الفائقة بالتمثيل، وعنايته الظاهرة بالكلام على الرجال جرحاً وتعديلاً، وذكره المثال البديل عن المثال المردود، وتحرير مذهب المحدثين ومذهب الأصوليين في المسائل التي يتداخل فيها المذهبان، والحرص على عزو الأقوال إلى قائليها، وإحالته على بعض كتبه الأخرى إتماماً للفائدة، وتجلي صفة التحري والدقَّة والاحتياط مع التواضع والإنصاف.

(٢) تبين من الموازنة بين منهج الحافظ العراقي ومناهج كل من: الأبناسي والبُلقيني وابن حجر العسقلاني رحمهم الله:

(أ) أن الأبْناسي يورد ما يذكره العراقي بنصِّه ولا يخالف منهج العراقي إلاَّ في إيراده عبارات ابن الصلاح كلها أو أكثرها في الأغلب.

(ب) إن منهج البُلْقيني يتَّسم بالاقتضاب والإشارة إلى المباحث والقضايا إشارات موجزة، ربما ذكر معها بعض المناقشات والشواهد.

(ج) أن منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني مشابه لمنهج شيخه الحافظ العراقي في تحرير القواعد، وتحقيق المسائل، والتمثيل عليها، وتوضيح مغلقها، وتقييد مطلقها، ودفع الاعتراضات التي أوردت عليها.

(٣) اعتمد المؤلف في تأليف الكتاب على عدد كبير من المصادر بلغ أحد عشر ومائتي مصدر.

(٤) كان لهذا الكتاب أثر بيِّن في غيره من كتب هذا العلم، ومن الأدلة على ذلك كثرة النقل والاقتباس منه في كثير من تلك الكتب.

(٥) امتازت نسخة الأصل بمزايا وخصائص تبوأت بها منزلة الصدارة بين سائر النسخ الأخرى المعتمدة في التحقيق، من حيث قدمها، والبلاغات المسجلة عليها بخط المؤلف في أربعة وأربعين موضعاً، والحواشي المثبتة على هوامشها وبعضها بخط المؤلف نفسه.

٩ ـ وضعت متن كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح في أعلى صحائف الكتاب مفصولاً عن متن «التقييد والإيضاح»، وقد أَثْبَتُّ النص الذي حققه فضيلة الشيخ عبد الصمد شرف الدين، ونشرته الدار القيمة بالهند، وإنَّما صنعت هذا إتماماً للفائدة، ولأن صلة الكتابين ببعضهما هي صلة الأصل بالفرع، والمتن بالشرح، وقد سبق إلى هذا العمل الشيخ محمد راغب الطباخ والأستاذ عبد الرحمن عثمان، فظهرت فائدة ذلك جلية واضحة.

أما هوامش كتاب ابن الصلاح وما يتعلق بذلك فإنها تطلب من مواضعها من طبعاته المحققة، وخاصة الطبعة التي حققها الدكتور نور الدين عتر.

١٠ ـ ذَيَّلت الكتاب بطائفة من الفهارس المنوعة ابتغاء تيسير البحث والمراجعة.

ولا يفوتني قبل أن أنهي كلمتي هذه أن أؤكد على ضرورة العناية بتحقيق

الكتب القديمة ونشرها وفق ما تقتضيه قواعد التحقيق العلمي الجاد، والعمل على إنشاء مجامع علمية تتولّى الإشراف على ذلك، ومراعاة الضوابط العلمية المتعارف عليها في التحقيق.

وإني أحمد الله تعالى وأشكره على ما منَّ به من توفيق إلى العمل في هذا الكتاب مؤكِّداً أنَّني إن أصبت في الذي عملت فإنَّما هو بفضل الله وبرحمته، وإن أخطأت فما قصرت في الاجتهاد ولكن حرمت التوفيق.

والعاملون كما هم بحاجة إلى الاجتهاد فكذلك هم مفتقرون إلى التوفيق.

فأسأله سبحانه أن يسعدني بالتوفيق، ويجعله لما عملت قريناً، وأن يُغَشي عملي هذا بالقبول، ويحوطه بالإخلاص، ويشده بالسداد، وأن يجعله مقرِّباً إليه نافعاً يوم العرض عليه، آمين، آمين، آمين.

وأشكر أيضاً كافة المسؤولين في هذه الجامعة الفتية، وخاصة معالي مديرها وسعادة عميد كلِّية الشريعة والدراسات الإسلامية السابق والحالي، وسعادة عميد كلية الدعوة وأصول الدين السابق والحالي، وسعادة رئيس قسم الكتاب والسنَّة، على ما بذلوه وما برحوا يبذلونه من وجوه العون لكافة طلاب العلم بهذه الجامعة، وشكراً كثيراً لجمهور الحاضرين، وجزى الله الجميع خير جزاء.

وما توفيقي إلاَّ بالله عليه توكَّلت وإليه أنيب، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وصلَّى الله وسلَّم على عبده ورسوله سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.





الفصل الأول

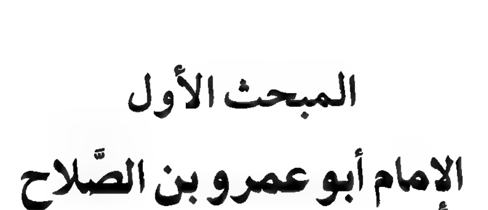
الإمامان الحافظان ابنُ الصَّلاح والعراقي

وفيه مبحثان

المبحث الأول: الإمام أبو عمرو بن الصَّلاح:
حياته الاجتماعية والعلمية.

المبحث الثاني: الحافظ العراقي:
حياته العلمية والاجتماعية.





المبحث الأول

الإمام أبو عمرو بن الصّلاح

وفيه مطلبان

المطلب الأول: حياة ابن الصلاح الاجتماعية:

اسمه ونسبه ـ مولده ـ أسرته ـ عصره ـ وفاته.

المطلب الثاني: حياة ابن الصلاح العلمية:

طلبه للعلم ـ رحلاته ـ شيوخه ـ تلامذته ـ آثاره العلمية ـ آراء العلماء فيه.



المطلب الأول

حياة ابن الصلاح الاجتماعية[1]

اسمه ونسبه:

هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصري[2]، الشهرزوري الشرخاني الموصلي، ثم الدمشقي الشافعي الملقب: تقي الدين.

وهو ابن الإمام البارع: صلاح الدين أبي القاسم عبد الرحمن[3] الذي عُرف بالصلاح اختصاراً، ثم عرف ابنه واشتهر بابن الصلاح.

وهو كردي الأصل، قال تلميذه ابن خلكان في ترجمته عند كلامه على والده: «وكان من جلة مشايخ الأكراد المشار إليهم»[4].

---

(١) مصادر ترجمة الإمام ابن الصلاح، رحمه الله: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣ ـ ٢٤٥)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٠ ـ ١٤٣٣)، العبر في خبر من غبر (٣/ ٢٤٦، ٢٤٧)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠ ـ ١٤٤)، البداية والنهاية (١٣/ ١٧٩، ١٨٠)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٣٧ ـ ١٤٢)، المختصر في أخبار البشر (٣/ ١٧٤)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (٢٢٠، ٢٢١)، النجوم الزاهرة (٦/ ٣٥٤)، فتح المغيث (١/ ١٥)، طبقات المفسرين (١/ ٣٧٧، ٣٧٨)، شذرات الذهب (٥/ ١٢١، ٢٢٢)، كشف الظنون (١/ ٣١٧، ٢/ ١١٦١ ـ ١١٦٣)، هدية العارفين (١/ ٦٥٤)، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (٦/ ٢٠٢ ـ ٢١١)، مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢١٦، ٢١٧).

(٢) بفتح النون وسكون الصاد المهملة، نسبة إلى جده أبي نصر. وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٥).

(٣) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٤، ٢٤٥)، طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٦٥).

(٤) وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣).

مولده:

وُلِدَ الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح سنة سبع وسبعين وخمسمائة من الهجرة، المصادفة لسنة إحدى وثمانين ومائة وألف من الميلاد، في قرية «شرخان» ــ بفتح الشين المعجمة وتخفيف الراء المفتوحة ــ إحدى القرى القريبة من «شهرزور»[١]، بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء وفتح الراء وضم الزاي ــ من أعمال «إربل» في شمالي بلاد العراق.

أسرته:

كان بيت ابن الصلاح بيت علم ودين وتقى، فقد كان والده كما تقدم: «من جلة مشايخ الأكراد المشار إليهم»، تفقه على الفقيه الشافعي شرف الدين بن أبـي عصرون[٢]، ودخل بغداد فاشتغل بها ثم استوطن حلب في بلاد الشام وتولى التدريس بالمدرسة «الأسدية»[٣] التي أوقفها أسد الدين شيركوه بن شادي فنسبت إليه[٤].

---

(١) انظر: معجم البلدان (٣/ ٣٧٥، ٣٧٦).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن هبة الله التميمي، شرف الدين بن أبـي عصرون ــ بفتح العين المهملة وسكون الصاد المهملة وضم الراء المخففة ــ من أعيان فقهاء الشافعية. وُلد بالموصل وانتقل إلى بغداد، وتولى قضاء دمشق سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة. له مؤلفات منها: «الانتصار لما جرد في المذهب من الأخبار» و«الذريعة في معرفة الشريعة»، توفي سنة خمس وثمانين وخمسمائة. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٢٥٥)، العبر (٣/ ٩٠)، البداية والنهاية (١٢/ ٣٥٥)، طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢٣٧ ــ ٢٤١).

(٣) انظر: الآثار الدمشقية (ص ٧٩). خطط الشام (٦/ ٧٥).

(٤) هو شيركوه ــ بفتح الشين وسكون الياء المثناة تحت وفتح الراء وضم الكاف ــ ابن شادي ابن مروان الملقب بأسد الدين، أحد أمراء نور الدين محمود، وكان نور الدين قد سيره إلى مصر عوناً لشاور السعدي وزيرها. ولكنه رجع إلى دمشق ثم عاد إلى مصر محارباً جند شاور وجند الإفرنج، فهزمهم وتولى وزارة مصر. وكان بطلاً شديد البأس شجاعاً بعيد الصيت، مات سنة أربع وستين وخمسمائة. انظر: العبر (٣/ ٤٢)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٧٨)، الآثار الدمشقية (ص ٨٠).

وكذلك يتجلى ما كان لأبيه من منزلة عالية ومكانة سامية في صفوف العلماء الأعلام الذين أشربوا في قلوبهم حب العلم بإخلاصهم، وصدق سرائرهم وصفاء نفوسهم، فأورثهم ذلك كله شرفاً باقياً، وذكراً جميلاً، وأجراً جزيلاً وخلفاً صالحاً، يدعو لهم، ويكمل ما بدأوه ويتمم ما رسموه من نافع العلم وصالح العمل.

أما أمه فلم أرَ لها ذكراً فيما وقفت عليه من مصادر ترجمته، وإن كان من المرجح أنها كانت من هؤلاء النساء الصالحات القانتات، اللائي يتركن في أبنائهن من الخير والهدى ما لا تقوى على محوه صروف الليالي ولا تقلبات الأيام. ولم أجد أيضاً ذكراً لإخوة له أو أخوات.

عصره:

عاش ابن الصلاح رحمه الله في عصر انتعشت فيه الحياة السياسية والعلمية، وأصابتا فيه حظّاً عظيماً من القوة والنماء والرخاء.

أما الحياة السياسية، فقد أدرك ابن الصلاح عهد السلطان المجاهد الفاتح الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب الأيوبي.

وذلك أنه حين توفي هذا السلطان المظفر العظيم سنة تسع ومائتين وخمسمائة[1] كان عمر ابن الصلاح آنذاك اثنتي عشرة سنة، ولا يرتاب منصف أن سن اليفاعة هو أكثر مراحل العمر تأثيراً في نفس صاحبه، وأنه أشد هذه المراحل تشبثاً واستمساكاً بذاكرته وفكره.

وإذا كان قد أدرك عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي يافعاً، فقد عاصر بعد عهود عدد من سلاطين الدولة الأيوبية من أبناء السلطان صلاح الدين وإخوانه الذين عرفوا ـ كأسلافهم ـ بالنخوة والأنفة والشجاعة والفروسية والبطولة، مع العدل بين الرعية وإحسان السيرة فيها، مما جعلها في عهودهم بالأمن والرخاء وخفض العيش.

(١) انظر: العبر (٣/ ٩٩ ـ ١٠٠)، البداية والنهاية (١٣/ ٣ ـ ٧).

وكذلك فإن هؤلاء السلاطين كانوا ــ في الجملة ــ محبين للعلم، معظمين لأهله، عارفين لهم فضلهم وحقهم، مما حملهم على أن يولوا هذا الجانب حظّاً موفوراً، ونصيباً مفروضاً من العناية التي لا تخطئها العين. فأورث ذلك كله الحياة العلمية انتعاشاً وازدهاراً تجلّت ملامحه في شيئين:

أحدهما: انتشار المدارس ودور العلم المختلفة في كافة أرجاء الدولة أملاً في بسط سلطان العلم، ومد رواقه، ليتفيأ ظلاله عن اليمين والشمائل أقوام نذروا أنفسهم للقيام بأعباء هذا الواجب الشريف تعلماً وتعليماً.

وكان من هذه المدارس الكثيرة الوفيرة: «المدرسة الأسدية»[(١)] في حلب، و «المدرسة الناصرية»[(٢)] في بيت المقدس، و «المدرسة الرواحية»[(٣)]، و «المدرسة العادلية الصغرى»[(٤)]، و «دار الحديث الأشرفية»[(٥)].

---

(١) نسبة إلى أسد الدين شيركوه، وقد بناها في حلب سنة أربع وستين وخمسمائة، وممن درس بها صلاح الدين العلائي وأبو الخطاب القرشي وغيرهما. انظر: الآثار الدمشقية (ص ٧٩).

(٢) نسبة إلى الملك الناصر صلاح الدين يوسف ابن السلطان صلاح الدين، وقد فرغ من بنائها سنة ثلاث وخمسين وستمائة، ودرس بها نخبة من أعيان علماء الشام. انظر: الآثار الدمشقية (ص ١٤٩).

(٣) نسبة إلى زكي الدين أبـي القاسم هبة الله بن محمد الأنصاري، المعروف بابن رواحة لأنه كان ينسب إلى ابن عبد الله الحسين بن عبد الله بن رواحة، المتوفى سنة اثنتين وعشرين وستمائة. انظر: الآثار الدمشقية (ص ١٠٠ ــ ١٠٣)، خطط الشام لمحمد كرد علي (٦/ ٧٩).

(٤) أنشأتها بابا خاتون بنت أسد الدين شيركوه بعد أن اشترتها وأوقفتها مدرسة، وقيل: أنشأتها ست الشام زمرد خاتون بنت أيوب شقيقة شمس الدولة توران شاه بن أيوب في دمشق. انظر: الآثار الدمشقية (ص ١٢٧)، خطط الشام (٦/ ٨٣).

(٥) وهي التي بناها الملك الأشرف أبو الفتح: موسى بن الملك العادل رحمه الله سنة ثمان وعشرين وستمائة. وافتتحت سنة ثلاثين وستمائة. انظر: الآثار الدمشقية (ص ٢٤ ــ ٣٢)، خطط الشام (٦/ ٧١).

وكثير من هذه المدارس كان لابن الصلاح معه شأن سوف يأتي الكلام عليه في المبحث الثاني إن شاء الله.

والثاني: ذلك العدد الوفير من جلة العلماء، وصفوة المحدثين والفقهاء.

فقد ازدان عصر الإمام ابن الصلاح رحمه الله بنخبة ممتازة من العلماء الأفذاذ، الذين ازدهرت بهم الحياة العلمية، وانتعشت بجهودهم الحركة الفكرية في كافة أرجاء البلاد.

وكان في عداد أبرز من تضم هذه النخبة من العلماء:

١ ـ الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور، الإمام تقي الدين المقدسي الحنبلي. وُلد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، وهاجر صغيراً إلى دمشق بعد الخمسين، فسمع بها من جماعة من أعلام عصره في الحديث، ثم ارتحل إلى الإسكندرية وبغداد وأصبهان، وأكثر السماع في هذه الأخيرة، وصنف التصانيف، ولم يزل يسمع ويكتب إلى أن مات، وإليه انتهى حفظ الحديث متناً وإسناداً ومعرفة بفنونه مع الورع والعبادة، والتمسك بالأثر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. من أشهر مؤلفاته «الكمال في أسماء الرجال» في رجال الكتب الستة. توفي سنة ستمائة[(١)].

٢ ـ الحافظ زكي الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد البرزالي[(٢)]، الإشبيلي، محدث الشام ومفيده. سمع بالحجاز ومصر والعراق وأصبهان وخراسان والجزيرة[(٣)]. وأول طلبه كان سنة اثنتين وستمائة، وأكثر من

---

(١) ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٧٢ ـ ١٣٨٠)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٤٣ ـ ٤٧١)، العبر (٣/ ١٢٩)، البداية والنهاية (١٣/ ٤٢ ـ ٤٣).

(٢) بكسر الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الزاي، نسبة إلى بِرزالة: قبيلة بالأندلس. انظر: جمهرة أنساب العرب (ص ٤٩٨)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٥٦).

(٣) وهي موضع بين دجلة والفرات مجاورة للشام، تشتمل على ديار مضر وديار بكر، سميت الجزيرة لأنها بين دجلة والفرات. انظر: معجم البلدان (٢/ ١٣٤).

السماع عن الشيوخ، وجمع وحدث حتى مات في رمضان سنة ست وثلاثين وستمائة بحماة[1]، وله ستون سنة[2].

٣ ـ الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي الحنبلي، أحد الأعلام. وُلد سنة تسع وستين وخمسمائة، وسمع من جماعة من شيوخ عصره في دمشق وبغداد ومصر، وأصبهان وخراسان، «وأفنى عمره في هذا الشأن مع الدين المتين والورع والفضيلة التامة والثقة والإتقان، انتفع الناس بتصانيفه، والمحدثون بكتبه» منها: «الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما» المشهور بالمختارة، توفي في السادس والعشرين من جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة[3].

٤ ـ الحافظ المؤرخ محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله البغدادي المعروف بابن النجار، صاحب «ذيل تاريخ بغداد» وُلد سنة ثمان وسبعين وخمسمائة، وسمع من جماعة من الشيوخ ورحل إلى أصبهان وخراسان والشام ومصر «وكتب ما لا يوصف، وكان ثقة متقناً واسع الحفظ، تام المعرفة بالفن»، توفي في خامس شعبان سنة ثلاث وأربعين وستمائة[4].

٥ ـ الحافظ بهاء الدين القاسم بن أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي. وُلد سنة سبع وعشرين وخمسمائة، وسمع من جماعة من أهل الحديث

---

(١) هي «مدينة كبيرة عظيمة كثيرة الخيرات، رخيصة الأسعار، واسعة الرقعة حفلة الأسواق يحيط بها سور محكم»، وهي من مدن بلاد الشام في الشمال منه ويمر بها نهر العاصي. انظر: معجم البلدان (٢/ ٣٠٠).

(٢) ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٨٨)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٥٥ ـ ٥٧)، العبر (٣/ ٢٢٨)، البداية والنهاية (١٣/ ١٦٤).

(٣) ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٥)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٢٦ ـ ١٣٠)، العبر (٣/ ٢٤٨)، البداية والنهاية (١٣/ ١٨١).

(٤) ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٢٨)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٣١ ـ ١٣٤)، العبر (٣/ ٢٤٨، ٢٤٩)، البداية والنهاية (١٣/ ١٨٠، ١٨١).

«وكان محدثاً فهماً حسن المعرفة، شيد الورع، صاحب مزاح وفكاهة... ولي مشيخة دار الحديث النورية[1] بعد أبيه»، توفي في صفر سنة ستمائة[2].

٦ ـ الحافظ المؤرخ عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير صاحب التاريخ المسمى «الكامل» و «أسد الغابة في معرفة الصحابة» وغيرهما، «كان صدراً معظماً كثير الفضائل وبيته مجمع الفضلاء»، توفي في الخامس والعشرين من شهر شعبان سنة ثلاثين وستمائة عن خمس وسبعين سنة[3].

٧ ـ الحافظ العلامة أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن محمد بن دحية[4] ابن خليفة الكلبي شيخ الديار المصرية. حافظ لغوي عني بالحديث وتجول في مدن الأندلس، وحج وهو كهل، فسمع بمصر، وسمع بالعراق مسند أحمد، وبأصبهان معجم الطبراني، وبنيسابور صحيح مسلم عالياً بعد أن حدث به في المغرب بالإسناد الأندلسي النازل «وليس بالقوي، ضعفه جماعة، وله تصانيف ودعاوٍ مدحضة وعبارة مقعرة مبغضة». انتهى كلام الذهبي في العبر.

توفي في الرابع عشر من ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وستمائة، وله سبع وثمانون سنة[5].

---

(١) نسبة إلى نور الدين محمود بن زنكي، الملقب بالملك العادل، وقيل: بل أنشأها ابنه إسماعيل في سنة ثلاث وستين وخمسمائة بدمشق، وجعلها وقفاً على الحنفية. انظر: الآثار الدمشقية (ص ٢١٢).

(٢) ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٦٧)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٠٥ ـ ٤١١)، العبر (٣/ ١٣٠)، البداية والنهاية (١٣/ ٤٢).

(٣) ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٩٩، ١٤٠٠)، سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٥٣ ـ ٣٥٦)، العبر (٣/ ٢٠٧)، البداية والنهاية (١٣/ ١٤٩، ١٥٠).

(٤) بكسر الدال المهملة وسكون الحاء المهملة وفتح الياء المثناة التحتية المخففة.

(٥) ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٢٠)، سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩٥)، العبر (٣/ ٢١٧)، البداية والنهاية (١٣/ ١٥٥، ١٥٦).

٨ ــ الإمام الأصولي الفقيه، أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد سيف الدين الآمدي[١]، الحنبلي ثم الشافعي، المتكلم صاحب التصانيف العقلية. وُلد بعد الخمسين في «آمد»، وقرأ القراءات والفقه، وبزغ في علم الخلاف، وكان من الأذكياء المشهود لهم بذلك، اتهم ببعض التهم وأبيح دمه، فهرب وسكن بحماة، ثم تحول إلى دمشق ودرس بها، ثم عزل فلزم بيته واشتغل فيه. قال الذهبي: «ولم يكن له نظير في الأصلين والكلام والمنطق»، توفي في الثالث من شهر صفر سنة إحدى وثلاثين وستمائة[٢].

٩ ــ الحافظ معين الدين أبو بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر شجاع، المعروف بابن نقطة[٣] الحنبلي البغدادي. سمع الحديث بأصبهان ونيسابور ودمشق ومصر، و «كتب الكثير، وخرج وصنف مع الثقة والجلالة والمروءة والديانة»، توفي في صفر سنة تسع وعشرين وستمائة[٤].

١٠ ــ الإمام الفقيه موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي. وُلد بجَمَّاعيل[٥] سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، وهاجر مع أخيه الشيخ أبي عمر سنة إحدى وخمسين، وحفظ القرآن وتفقه، ثم ارتحل إلى بغداد فسمع بها حتى فاق الأقران، وانتهى إليه معرفة المذهب مذهب الحنابلة وأصوله،

---

(١) بفتح أوله وكسر الميم والدال المهملة، نسبة إلى «آمد، بلدة بديار ربيعة على دجلة». انظر: الأنساب (١/ ٣٤٨ هامش ١).

(٢) ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٦٤ ــ ٣٦٧)، العبر (٣/ ٢١٠)، البداية والنهاية (١٣/ ١٥١ ــ ١٥٢).

(٣) بضم النون وسكون القاف وفتح الطاء المهملة.

(٤) ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤١٢)، سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٤٧ ــ ٣٤٩)، العبر (٣/ ٢٠٥)، البداية والنهاية (١٣/ ١٤٣).

(٥) بفتح الجيم والميم المشددة بعدها ألف ثم عين مهملة مكسورة وياء مثناة تحتية ساكنة آخرها لام ــ قرية في جبل نابلس من أرض فلسطين بالقرب من بيت المقدس. انظر: معجم البلدان (٢/ ١٥٩ ــ ١٦٠).

«وكان مع تبحره في العلوم وتفننه ورعاً زاهداً ربانياً، عليه هيبة ووقار، وفيه حلم وتـؤدة، وأوقـاتـه مستغـرقـة للعلـم والعمـل، وكـان يفحـم الخصـوم بـالحجـج والبراهين، ولا يتحرج ولا ينزعج، وخصمه يصبح ويحترق»، توفي سنة عشرين وستمائة[1].

.. وغير هؤلاء ممن يضيق عنهم الحصر.

كل أولئك مما يقدم الأدلة الواضحة على ما قدمت ذكره من ازدهار الحياة العلمية في هذا العصر وإصابتها حظّاً عظيماً من النماء.

وفـاتـه:

كانت وفاة الإمام ابن الصلاح رحمه الله بمنزله في دار الحديث الأشرفية ليلة الأربعاء المصادف للخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة وقت الصبح، وصلى عليه بعد الظهر من ذلك اليوم في جامع بني أمية بدمشق، وشيعه الناس إلى المقبرة، ولكن لم يتح لأكثرهم الوصول إليها بسبب الحصار الذي كان يضربه الخوارزمية على دمشق[2].

فرحم الله أبـا عمرو بـن الصلاح وجـزاه عمـا قـدم خير مـا يجزي بـه عباده العاملين.



(١) ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٦٥ ــ ١٧٣)، العبر (٣/ ١٨٠، ١٨١)، البداية والنهاية (١٣/ ١٠٧، ١٠٩).

(٢) انظر: تفصيل هذا في العبر (٣/ ٢٤٤)، البداية والنهاية (١٣/ ١٧٧ ــ ١٧٩).

المطلب الثاني

حياة ابن الصلاح العلمية

طلبه العِلْم:

قد تبين مما قدمته في المبحث السابق أن ابن الصلاح حظي بنشأة علميَّة زاخرة وافرة منذ نعومة أظفاره، حيث إن الله تعالى قيض له أباً عالماً غرس في نفسه حب العلم وأهله، والحرص على الإفادة منهما، والإقبال على أمرهما.

فقرأ الفقه ـ في أول أيام الطلب ـ على والده الصلاح عبد الرحمن، وأقبل يغترف من معين أبيه الفياض شغوفاً بهذا العلم حفيًّا به، حتى إن تلميذه ابن خلكان يقول في ترجمته: «وبلغني أنه كرر جميع كتاب المهذب ولم يطر شاربه»[(١)].

وما زال على هذه الحال من الجد في الطلب والدأب في التحصيل، مع المحافظة التامَّة على اتباع العلم بالعمل الذي لا يستقيم أمر هذا العلم ولا تنال بركته إلَّا بالحرص على التزامه والجد في أمره حتى إن بعض من ترجم له ينقل عنه أنه قال: «ما فعلت صغيرة في عمري قط»[(٢)]. أقول: ما زال على هذه الحال حتى وجد والده فيه نواة صالحة للنماء وبذرة طيبة تزكو وتطيب كلما زيدت ريًّا، فرأى

---

(١) وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣)، ومعنى يطر كما قال في التاج: من المجاز. الطرُّ: طلوع النبات والشارب.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٣٧).

أن ينقله إلى «الموصل» التي كانت آنذاك حاضرة من حواضر العلم في بلاد الإسلام. وهذا يقود إلى الحديث عن:

رحلاته:

لم يكن عجباً من مثل ابن الصلاح، وهو صاحب نفس طُلَعَة، وهمَّة فتِيَّة وعزمة قوية أن يرحل في هذا العلم وطلبه إلى مختلف البلاد والأمصار.

فرحل أول ما رحل إلى «الموصل» ـ كما تقدَّم ـ وأقام بها مدَّة مشتغلاً بتحصيل العلم والاستزادة من بحره الذي لا ساحل له، حتى تألَّق نجمه ونبه ذكره وعلا كعبه، فولاه شيخه العلامة عماد الدين أبو حامد ابن يونس الإعادة لطلبة دروسه، فقام بالمهمة على خير ما رجاه شيخه وأمله.

ثم لم يلبث إلاَّ قليلاً حتى استحثته نفسه الطلعة على المزيد من الطلب، فرحل إلى حواضر العلم في بلاد الإسلام.

ولا تذكر المصادر تاريخاً مسلسلاً لهذه الرحلات بحيث يعرف المتقدم منها من المتأخر، وإنما تذكر رحلاته إلى البلدان وتورد أسماء من سمع بها من الشيوخ.

فتذكر هذه المصادر[1] أنه رحل إلى «بغداد» وإلى «همذان» وإلى «نيسابور» و «مرو» و «خراسان» وأنه تلقَّى الحديث في هذه المدن واشتغل به وأكب عليه.

ثم ارتحل إلى بيت المقدس ـ ويبدو أن هذه الرحلة كانت في أواخر رحلاته ـ حيث ولي هناك التدريس في «المدرسة الناصرية» المنسوبة إلى الملك المجاهد الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب رحمه الله.

وأقام ابن الصلاح في المقدس حيناً من الدهر، وانصرف الناس إليه واشتغلوا عليه، وانتفعوا به، فكان في ارتحاله إلى هذه المدينة المباركة من الخير الكثير، الذي أجراه الله على يديه ما لا يكاد يحيط به الحصر ولا يستوعبه العدّ.

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٠)، وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣ ـ ٢٤٥)، البداية والنهاية (١٣/ ١٧٩، ١٨٠)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٣٧)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (٢٢٠، ٢٢١)، شذرات الذهب (٥/ ٢٢١، ٢٢٢).

ثم ارتحل إلى «حران» وإلى دمشق حيث ألقى بها عصا الترحال، واستقر به النوى في هذه المدينة التي ازدانت بالعلماء الأعلام منذ قرون خلت. وأسند إليه تدريس الحديث في دار الحديث الأشرفية حتى وفاته.

شيوخه:

تتلمذ ابن الصلاح رحمه الله لطائفة كبيرة من جلة العلماء وأفذاذ المحدثين والفقهاء.

ولا عجب في ذلك، فعصر ابن الصلاح كان من هذه العصور الذهبية التي انتعشت وتوثبت وازدهرت علماً وعملاً كما تقدَّم.

وكان من هؤلاء العلماء الذين أخذ عنهم ابن الصلاح:

١ ـ والده صلاح الدين عبد الرحمن الشهرزوري المتوفى ليلة الخميس السابع والعشرين من ذي القعدة سنة ثماني عشرة وستمائة، فقد تقدَّم أنه قرأ عليه الفقه في بلده «شرخان»، وأن عبد الرحمن هذا كان كما قال ابن خلكان: «من جلة مشايخ الأكراد المشار إليهم»، وأنه أيضاً تولَّى التدريس في المدرسة الأسدية.

٢ ـ **العماد بن يونس**: وهو الشيخ العلامة عماد الدين محمد بن يونس بن محمد بن مالك الإربلي، أبو حامد، أحد الأئمة من علماء الموصل، تفقَّه على والده وغيره من علماء عصره، ودرس في عدة مدارس بالموصل واشتهر وقصده الطلبة من البلاد، قال ابن خلكان: «وكان إمام وقته في المذهب والأصول والخلاف، وكان له صيت عظيم في زمانه. وقد تقدَّم أنَّ ابن الصلاح ولي الإعادة في درسه بالموصل. توفي ابن يونس في جمادى الآخرة سنة ثمان وستمائة[1].

٣ ـ عبيد الله بن السمين: هو الشيخ المحدِّث أبو جعفر عبيد الله بن أحمد بن السمين البغدادي، حدث بالموصل، وروى عنه الإمام ابن الصلاح في إقامته بالموصل، توفي سنة ثمان وثمانين وخمسمائة[2].

---

(١) انظر: وفيات الأعيان (٨/ ١١١)، العبر (٣/ ١٤٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٤٥).

(٢) انظر: المختصر المحتاج إليه (ص ٢٣١).

٤ ـ عبد المحسن بن الطوسي: هو ابن خطيب الموصل: أبو القاسم عبد المحسن بن عبد الله بن أحمد بن محمد الطوسي[١]، وهو من بيت علم وفضل واشتغال بالحديث، سمع أباه وعمه الحسين، وسمع ببغداد وحدَّث بها سنة عشر وستمائة، روى عنه الضياء المقدسي وغيره. ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. وتوفي في ربيع الآخر سنة اثنتين وعشرين وستمائة، سمع منه ابن الصلاح ببغداد.

٥ ـ ابن سُكَيْنة: هو الحافظ ضياء الدين أبو أحمد عبد الوهاب بن علي بن سكينة ـ بضم السين المهملة وفتح الكاف وسكون الياء المثناة التحتية بعدها نون مفتوحة ـ وسكينة جدته، ولد سنة تسع عشرة وخمسمائة. ولازم جماعة من أعلام عصره فسمع منهم مثل أبـي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني الحافظ، المتوفى سنة اثنتين وستين وخمسمائة، وقرأ القراءات ومهر فيها، وقرأ المذهب والخلاف والنحو والحديث.

قال ابن النجار: هو شيخ العراق في الحديث والزهد والسمت وموافقة السنَّة. كانت أوقاته محفوظة لا تمضي له ساعة إلاَّ في تلاوة أو ذكر أو تهجد أو تسميع، وكان يديم الصيام غالباً، ويستعمل السنَّة في أموره إلى أن قال: وما رأيت أكمل منه ولا أكثر عبادة ولا أحسن سمتاً، صحبته وقرأت عليه القراءات، وكان ثقة نبيلاً من أعلام الدين، توفي في التاسع عشر من ربيع الآخر سنة سبع وستمائة[٢]، سمع منه ابن الصلاح ببغداد.

٦ ـ ابن طبرزد: هو أبو حفص موفق الدين عمر بن محمد بن معمر بن أحمد المؤدب[٣]، المعروف بابن طبرزد ـ بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة

---

(١) بضم الطاء المهملة في آخرها سين مهملة، أيضاً نسبةً إلى «طوس» بلد بخراسان. الأنساب (٨/ ٢٦٣).

(٢) انظر: ذيل تاريخ بغداد (١/ ٣٥٤ ـ ٣٦٨)، العبر (٣/ ١٤٥ ـ ١٤٦).

(٣) بضم أوله وفتح الهمزة وتشديد الدال المكسورة.

وسكون الراء وفتح الزاي بعدها دال مهملة ــ مسند العصر، ولد سنة ست عشرة وخمسمائة، وسمع من جماعة من أعلام عصره، وحفظ أصوله، وروى الكثير، ثم قدم دمشق في آخر أيامه فازدحم الناس عليه، وأملى عدة مجالس بجامع المنصور، وكان ظريفاً كثير المزاح، توفي في تاسع رجب سنة سبع وستمائة بغداد، وله تسعون سنة وسبعة أشهر[١]، سمع منه ابن الصلاح ببغداد.

٧ ــ أبو المظفر السمعاني[٢]: هو أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني المروزي الحنفي ثم الشافعي، أخذ عن والده وبرع في المذهب، وكان حنفيًّا ثم تحول شافعيًّا، أملى مجالس في الحديث، وألَّف المؤلَّفات النافعة: منها التفسير و«منهاج أهل السنة» و«الانتصار» و«الرد على القدرية» و«القواطع» وهو في أصول الفقه. توفي في الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة تسع وثمانين وأربعمائة[٣]، سمع منه ابن الصلاح بمرو.

٨ ــ فخر الدين ابن عساكر: هو الشيخ فخر الدين أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، ولد سنة خمسين وخمسمائة، سمع من جماعة من الأعلام، وبرع في المذهب وأصبح شيخ الشافعية بالشام، وكان يقيم بالقدس أشهراً وبدمشق أشهراً. عرض عليه القضاء فامتنع، «وكان لا يمل الشخص من رؤيته لحسن سمته ولطفه ونور وجهه وكثرة ذكره لله، توفي في رجب سنة عشرين وستمائة[٤]، سمع منه ابن الصلاح بدمشق.

---

(١) انظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (ص ٢١٠، ٢١١)، العبر (٣/١٤٦)، شذرات الذهب (٥/ ٢٦).

(٢) بفتح السين المهملة وسكون الميم وفتح العين المهملة في آخرها نون، نسبة إلى سمعان: بطن من تميم. الأنساب (٧/ ١٣٨).

(٣) انظر: الأنساب (٧/ ١٣٩)، العبر (٢/ ٣٦١)، البداية والنهاية (١٢/ ١٦٤)، شذرات الذهب (٣/ ٣٩٣).

(٤) انظر: العبر (٣/ ١٨١، ١٨٢)، البداية والنهاية (١٣/ ١٠٩)، شذرات الذهب (٥/ ٩٢).

٩ ــ الموفق بن قدامة المقدسي: وقد تقدَّمت ترجمته. سمع منه ابن الصلاح بدمشق.

١٠ــ ابن الإخوة[١]: هو مؤيد الدين أبو مسلم هشام بن عبد الرحيم بن أحمد بن محمد ابن الإخوة البغدادي، ثمَّ الأصبهاني، سمع من طائفة من أهل الحديث، وروى كتباً كباراً. توفي في جمادى الآخرة سنة ست وستمائة[٢]. سمع منه ابن الصلاح بنيسابور.

تلامـذتـه:

سمع من ابن الصلاح وأخذ عنه العلم طوائف كثيرة من التلامذة، يصعب لمن ترجم له أن يذكر كل أو جل أسمائهم فضلاً عن أن يترجم لهم، وذلك نظراً لمنزلة ابن الصلاح العلمية التي بوَّأه الله إياها، فأضحى مقصد الطلاب ومحط رحال المستفيدين من كل حدَب وصوب.

غير أن هناك جماعة من مشاهير الآخذين عنه ممن ذكرت المصادر تلقيهم عنه وتتلمذهم عليه، ومنهم[٣]:

١ ــ محيي الدين النووي: هو الإمام العلامة الشيخ محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف ابن مُرِّي ــ بضم الميم وتشديد الراء المكسورة ــ ابن حسن النووي الشافعي. ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة في قرية نوى، وإليها نسب، وهي من أعمال حوران بالشام، وقدم دمشق ليشتغل بالعلم فنزل بالمدرسة الرواحية، وداوم على الاشتغال بالعلم ليلاً ونهاراً، وحفظ بعض أمهات كتب الفقه على المذهب الشافعي وفاق الأقران، وتقدَّم على جميع الطلبة، ثم أقبل على التأليف ابتداءً من سنة ستين وستمائة إلى وفاته رحمه الله، فألَّف المؤلفات الكثيرة

---

(١) بكسر أوله وسكون الخاء المعجمة وفتح الواو.

(٢) انظر: العبر (٣/ ١٤٣)، شذرات الذهب (٥/ ٢٣).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٠ ــ ١٤٧٤)، العبر (٣/ ٣٤)، البداية والنهاية (١٣/ ٢٩٤)، شذرات الذهب (٥/ ٣٥٤).

النافعة، منها: «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، ومنها: «المجموع شرح المهذب في فقه الشافعية»، و «روضة الطالبين» في الفقه كذلك، و «رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين» في الحديث، و «تهذيب الأسماء واللغات» وغيرها، وكان في الغاية من الزهد والورع والعبادة والتقشف.

مات في الرابع والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة عند أهله بقرية نوى.

٢ ــ شمس الدين بن خلكان: هو شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن أبي بكر الإربلي الشافعي.

ولد سنة ثمان وستمائة، وسمع الحديث، وأجاز له جماعة، وتفقَّه بالموصل والشام، ولقي كبار العلماء، وبرع في الفضائل والآداب، سكن مصر زمناً، وأسند إليه نيابة القضاء بها، ثم ولي قضاء الشام عشر سنين، وعزل عنه فأقام سبع سنين بمصر، ثم أعيد إلى قضاء الشام، من أشهر مؤلفاته: «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» في التراجم.

«وكان كريماً جواداً سريًّا ذكيًّا.. عارفاً بأيام الناس»، توفي في رجب سنة إحدى وثمانين وستمائة[(١)].

٣ ــ ابن المهتار الدمشقي: وهو مجد الدين محمد بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن المهتار ــ بكسر الميم وسكون الهاء وفتح التاء المثناة فوق ــ المتوفى سنة خمس عشرة وسبعمائة.

وقد ترجمت له في أول هذا الكتاب[(٢)]، حيث جاء ذكره في إسناد الحافظ العراقي إلى ابن الصلاح.

كما ذكرت المصادر التي ترجمت لابن الصلاح أسماء جماعة ممن أَخذ عن

(١) العبر (٣/ ٣٤٧)، البداية والنهاية (١٣/ ٣١٨)، شذرات الذهب (٥/ ٣٧١).
(٢) (ص ٢٠٤).

ابن الصلاح، ولم أقف على تراجم لهم مع طول البحث والمراجعة[1]، فرأيت الاقتصار على ما ذكرت، إذ المقصود التمثيل لا الحصر.

آثاره العلمية:

للإمام ابن الصلاح رحمه الله آثار علمية كثيرة، حفلت بالفوائد والفرائد والتحقيقات الهامة، فمن ذلك:

١ ــ الأمالي: جمع إملاء، وهو «أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً، ويسمونه الإملاء والأمالي»[2].

٢ ــ أدب المفتي والمستفتي: ذكره صاحب «كشف الظنون»[3]، ووصفه بأنه «مختصر نافع».

٣ ــ المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال: ذكره عمر رضا كحالة[4]، وذكر الدكتور نور الدين عتر[5] أنه مخطوط في دار الكتب الظاهرية.

لكن ذكر الأستاذ عبد الباري فتح الله في مقدمة تحقيقه لكتاب «الإرشاد»[6] للإمام النووي أن هذا الكتاب ليس لابن الصلاح، وإنما هو جزء من كتاب «الإرشاد» للنووي.

٤ ــ شرح صحيح مسلم: وهو: «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسقط»، وقد طبعت القطعة الموجودة منه

---

(١) انظر: أسماء بعض منهم في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣١)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤١).
(٢) كشف الظنون (١/ ١٦١).
(٣) (١/ ٤٨).
(٤) معجم المؤلفين (٦/ ٢٥٧).
(٥) مقدمة علوم الحديث (ص ١٦).
(٦) (ص ٣٧، ٣٨).

أخيراً[1]، وهي من أول الكتاب إلى آخر شرح حديث المقداد بن الأسود أنه قال: «يا رسول الله! أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها. . .» الحديث، من كتاب الإيمان[2].

٥ ـ شرح مشكل الوسيط: والوسيط هو لأبـي حامد الغزالي في فروع الشافعية.

وقد علق ابن الصلاح على الربع الأول منه تعليقة[3]، وذكرها عمر رضا كحالة[4] بهذا الاسم.

٦ ـ صلة الناسك في صفة المناسك: ذكره البغدادي[5]، والشيخ محمد راغب الطباخ[6]، ولكن لم يسمه بل قال: «وصنف في علوم الحديث كتاباً نافعاً، وكذلك في مناسك الحج، جمع فيه أشياء حسنة يحتاج الناس إليها، وهو مبسوط»[7].

٧ ـ طبقات الشافعية: ذكره حاجي خليفة في أثناء كلامه على الكتب المصنفة في طبقات الشافعية، فقال: «ثم جاء الشيخ ابن الصلاح رب الفوائد والفرائد، ومجمع الغرائب والنوادر، فألف كتابه، وكان قد عزم على أن يجمع فيه جمعاً ما بعده، لكن المنية حالت بينه وبين مقصوده، فقضى نحبه والكتاب مسودة فأخذه الشيخ الإمام أبو زكريا يحيـى بن شرف النووي، وزاد أسامي قليلة جدًّا. . .»[8].

---

(١) بتحقيق الأستاذ موفق بن عبد الله بن عبد القادر. نشر دار الغرب الإسلامي.
(٢) صحيح مسلم (١/ ٩٥) رقم ١٥٥، صيانة صحيح مسلم (ص ٢٨٣).
(٣) كشف الظنون (٢/ ٢٠٠٨)، (٢٠٩٩).
(٤) معجم المؤلفين (٦/ ٢٥٧).
(٥) هدية العارفين (١/ ٦٥٤).
(٦) مقدمة التقييد والإيضاح (١٧).
(٧) انظر: تاريخ الأدب العربـي لبروكلمان (٦/ ٢١٠).
(٨) كشف الظنون (٢/ ١١٠١). وانظر: تاريخ الأدب العربـي لبروكلمان (٦/ ٢١٠).

٨ ــ علوم الحديث: وهو هذا الكتاب الذي شرحه ونكت عليه الحافظ العراقي في كتاب «التقييد والإيضاح».

وهو من أحسن ما ألف في هذا الفن، وأجمعه لشوارد المسائل. وقد طبع مرات عديدة، منها في حلب بعناية الشيخ محمد راغب الطباخ، وفي دمشق بتحقيق الدكتور نور الدين عتر، وفي القاهرة بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن وفي بمباي بالهند بتحقيق الشيخ عبد الصمد شرف الدين[١].

٩ ــ الفتاوى: ذكرها حاجي خليفة وقال: إنها «من محاسنه، جمعها بعض طلبته، وهو الكمال إسحاق المعزى الشافعي... وهي في مجلد، كثير الفوائد، نسخة منها مرتبة على الأبواب ونسخة غير مرتبة»، وقد طبعت في مجلد[٢].

١٠ــ فوائد الرحلة: ذكرها حاجي خليفة ووصفها بأنها «فوائد جمعها في رحلته إلى الشرق، وهي عظيمة النفع في سائر العلوم مفيدة جدًّا»[٣].

آراء العلماء فيه:

أثنى العلماء على ابن الصلاح وأفاضوا في الثناء. فممن ذكره مثنياً عليه شاهداً له بالفضل مذعناً له بالسبق.

١ ــ **ابن خلكان**: وهو أحد تلامذته. قال عنه في ترجمته: «كان أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماء الرجال، وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة، وكانت له مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاويه مسددة، وهو أحد أشياخي الذين انتفعت بهم»[٤].

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٢١٨، ١٢١٩)، هدية العارفين (١/ ٥٦٤).

(٢) مقدمة علوم الحديث للدكتور عتر (١٦).

(٣) كشف الظنون (١/ ٨٣٦)، (٢/ ١٢٩٧)، هدية العارفين (١/ ٦٥٤).

(٤) وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣).

وقال عنه أيضاً: «وكان من العلم والدين على قدم حسن. . ولم يزل أمره جارياً على سداد وصلاح حال واجتهاد في الاشتغال والنفع إلى أن توفي»[1].

٢ ـ **الحافظ الذهبي**: قال الحافظ الذهبي في ترجمة ابن الصلاح[2]: «الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام».

وقال في موضع آخر من ترجمته: «قلت: وكان سلفيًا حسن الاعتقاد، كافًا عن تأويل المتكلمين، مؤمناً بما ثبت من النصوص غير خائض ولا معمق، وكان وافر الجلالة حسن البزة، كثير الهيبة، موقراً عند السلطان والأمراء»[3].

وقال في وفاته: «وكثُر التأسف لفقده، وحمل نعشه على الرؤوس، وكان على جنازته هيبة وخشوع»[4].

٣ ـ **ابن كثير**: ذكره الحافظ ابن كثير في ترجمته بـ «مفتي الشام ومحدثها»[5]، وقال: «وقد صنَّف كتباً كثيرة مفيدة في علوم الحديث والفقه، وله تعاليق حسنة على الوسيط وغيره من الفوائد التي يرحل إليها، وكان ديِّناً زاهداً ورعاً ناسكاً على طريق السلف كما هو طريقه متأخري المحدثين مع الفضيلة التامة في فنون كثيرة، ولم يزل على طريقة جيدة حتى كانت وفاته بمنزله. . .»[6].

٤ ـ **السبكي**: ترجم له تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي فوصفه بـ «الشيخ العلامة تقي الدين، أحد أئمة المسلمين علماً وديناً. . وكان إماماً كبيراً فقيهاً محدثاً زاهداً، ورعاً مفيداً، معلماً»[7].

---

(١) وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣).
(٢) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٠).
(٣) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣١).
(٤) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣١).
(٥) البداية والنهاية (١٣/ ١٧٩).
(٦) البداية والنهاية (١٣/ ١٨٠).
(٧) طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١٣٧).

٥ ـ **أبو حفص ابن الحاجب**: نقل الذهبي عن أبي حفص ابن الحاجب أنه قال عنه في معجمه: «إمام ورع، وافر العقل، حسن السمت، متبحِّر في الأصول والفروع، بارع في الطلب حتى صار يضرب به المثل، واجتهد في نفسه في الطاعة والعبادة»[1].

٦ ـ **السخاوي**: وصف الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي الإمام ابن الصلاح بأنه: «العلاَّمة الفقيه، حافظ الوقت، مفتي الطرق، شيخ الإسلام. . كان إماماً بارعاً حجة، متبحِّراً في العلوم الدينية، بصيراً بالمذهب ووجوهه، خبيراً بأصوله، عارفاً بالمذاهب، جيِّد المادة من اللغة والعربية، حافظاً للحديث، متقناً فيه، حسن الضبط، كبير القدر، وافر الحرمة، عديم النظير في زمانه مع الدين والعبادة والنسك، والصيانة، والورع، والتقوى. انتفع به خلق وعوَّلوا على تصانيفه»[2].

٧ ـ **ابن العماد الحنبلي**: قال ابن العماد الحنبلي في ترجمته: «الحافظ شيخ الإسلام، تفقه وبرع في المذهب وأصوله، وفي الحديث وعلومه، وصنَّف التصانيف مع الثقة والديانة والجلالة»[3].

٨ ـ **ابن هداية الله**: قال عنه أبو بكر ابن هداية الله: «كان إماماً في الفقه والحديث، عارفاً بالتفسير والأصول والنحو، ورعاً زاهداً»[4].



(١) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣١).

(٢) فتح المغيث (١/ ١٣).

(٣) شذرات الذهب (٥/ ٢٢١).

(٤) طبقات الشافعية لابن هداية الله (٢٢٠، ٢٢١).




المبحث الثاني

الحافظ العراقي

وفيه مطلبان

المطلب الأول: حياة الحافظ العراقي الاجتماعية:

اسمه ونسبه ـ مولده ـ أسرته ـ عصره ـ وفاته.

المطلب الثاني: حياة الحافظ العراقي العلمية:

طلبه للعلم ـ شيوخه ـ تلامذته ـ آراء العلماء فيه ـ الأعمال التي أسندت إليه ـ آثاره العلمية.

المطلب الأول
حياة الحافظ العراقي الاجتماعية(١)

اسمه ونسبه:

هو أبو الفضل زين الدين: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن ابن أبـي بكر بن إبراهيم الكردي الرازناتي الأصل، المهراني المصري الشافعي.

كان أصل أبيه من بلدة «رازنان» من أعمال «إربل» في شمال العراق(٢)،

---

(١) مصادر ترجمة الحافظ العراقي: أنباء الغمر بأبناء العمر (٥/ ١٧٠ ـ ١٧٦)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٨٢، ٣٨٣)، الدليل الشافي على المنهل الصافي (١/ ٤٠٩)، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة (١٣/ ٣٤)، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص ٢٢٠ ـ ٢٣٤)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٤/ ١٧١ ـ ١٧٨)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢/ ٥٥٨ ـ ٥٧٠)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٦٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٧٠ ـ ٣٧٢)، درة الحجال في أسماء الرجال (٣/ ١١٣)، شذرات الذهب بأخبار من ذهب (٧/ ٥٥ ـ ٥٧)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٦)، كشف الظنون (١/ ٢٤، ١٣٥، ١٥٦، ٢١٨، ٤٦٥، ٥٥٩، ٧٤٧، ٩٣٠)، (٢/ ١١٢٤، ١١٦٢، ١١٦٣، ١٢٠٨، ١٢٣٥، ١٣٢٤، ١٦٩٦، ١٨٦٧، ١٨٨٠، ١٩١٥، ١٩٦١، ٢٠١٨، ٢٠٢٠)، إيضاح المكنون (٢/ ٩٦، ٤٤٢)، هدية العارفين (١/ ٥٦٢)، الرسالة المستطرفة (ص ١٦١، ١٦٢)، مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٤).

(٢) لحظ الألحاظ (ص ٢٢٠)، الضوء اللامع ٤/ ١٧١، ذيل طبقات الحافظ للسيوطي (ص ٣٧٠). ولم أقف على ضبط «رازنان».

ونقل عن ولده الحافظ ولي الدين أحمد قوله في الانتساب إلى العراق: «انتساباً لعراق العرب، وهو القطر الأعم وإلاَّ فهو كردي الأصل»، وقد انتقل أبوه الحسين بن عبد الرحمن وهو صغير من بلده «رازنان» إلى القاهرة مع بعض أقاربه.

ومن عجيب المصادفات وغريب الاتفاقات أن يكون ابن الصلاح والعراقي كلاهما من أصل كردي، ومن قريتين كلتاهما من أعمال «إربل» هما «شرخان» التي وُلد فيها ابن الصلاح و «رازنان» التي ولد فيها «الحسين بن عبد الرحمن» والد الحافظ العراقي.

والأكراد كما تحدث عنهم السمعاني في «الأنساب»[(١)]، «طائفة بالعراق ينزلون بالصحارى، وقد سكن بعضهم القرى خصوصاً في جبال حلوان».

ووصفهم الحافظ ابن حجر بأنهم «ناس موصوفون بالشجاعة يسكنون الجبال كالأعراب وهم خلق كثير»[(٢)].

وسبقه إلى نحو هذا الوصف الحافظ الذهبي[(٣)].

مولده:

وُلد الحافظ العراقي في الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة بمنشية[(٤)] المهراني على شاطىء النيل بين مصر والقاهرة.

ولما وضعته أمه ــ رحمها الله ــ احتمله والده إلى الشيخ العابد الصالح تقي الدين محمد بن جعفر بن محمد ابن الشيخ عبد الرحيم بن أحمد حجون

---

(١) ١٠/ ٣٩٤.

(٢) تبصير المنتبه (٣/ ١٢١٣).

(٣) المشتبه (٢/ ٥٤٩).

(٤) الخانقاه وجمعه خوانق، وهو بمثابة معهد ديني ينشأ لإيواء المنقطعين للعلم وتدريسهم علوم الدين ونحوها، وهي كلمة معناها البيت. انظر: حسن المحاضرة (٢/ ٢٥٦).

القناوي الشافعي شيخ «خانقاه رسلاه»[1] بمنشية المهراني، وكان والد العراقي ملازماً لخدمته ويعينه على قضاء متطلبات الحياة وينتفع بصالح دعائه، وينعم بكريم صحبته وجميل معروفه وبره، ولعله كان يلتمس بإحضار ولده إلى الشيخ بالحظوة بدعوة صالحة منه لهذا المودود المجدود.

والشيخ تقي الدين هذا ترجمه السيوطي فقال عنه: «كان عالماً صالحاً، شاعراً، زاهداً، ورعاً، وكانت والدته أخت الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد، وُلد بقوص سنة خمس وأربعين وستمائة، وتولى مشيخة الرسلانية بمنشأة المهراني، وأقام بها إلى أن مات في جمادى الأولى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة»[2].

أسرته:

أما والده: الحسين بن عبد الرحمن فقد تقدم أنه انتقل مع بعض أقاربه ــ وهو صغير ــ فنزل القاهرة.

وليس في المصادر ذكر شيء عن تاريخ هذا الانتقال ولا عن البواعث عليه.

وتقدم أيضاً أنه قد التحق بخدمة الشيخ الشريف العالم العابد، تقي الدين محمد بن جعفر بن حجون القناوي الشافعي، شيخ «خانقاه رسلان»، بمنشية المهراني على شاطىء النيل.

وعلى الرغم من أنه لم يكن من المذكورين بالعلم والمشتغلين به ــ كما يلحظ من ترجمة ولده ــ إلاَّ أنه اجتهد في أن ينال ابنه ما لم ينله، فلم يقتصر على إحضاره إلى الشيخ تقي الدين كلما لاحت له فرصة، بل شرع في إسماعه العلم، وهو غلام يافع لم يبلغ الحلم، إذ كان في الثانية عشرة من عمره حين أسمعه والده

(١) حسن المحاضرة (١/ ٤٢١).

(٢) هو الأمير الكبير علم الدين الجاولي أحد أمراء المشورة الذين يجلسون بحضرة السلطان، كان رجلاً فاضلاً يستحضر كثيراً من نصوص الشافعي، وصنف وشرح مسند الشافعي. توفي في رمضان سنة خمس وأربعين وسبعمائة. طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٠٦).

من الأمير سنجر الجاولي[1]، والقاضي تقي الدين الأخنائي[2] المالكي، وغيرهما من مشاهير علماء عصره.

كما كان يرجو أن يسمع من الشيخ تقي الدين «لكونه كان كثير الكون عنده مع أبيه، وكان أهل الحديث يترددون إليه للسماع منه لعلو سنده، فإنه سمع من أصحاب السِّلَفي فلم يظفر بذلك»[3].

ومرد ذلك ـ كما هو واضح ـ إلى أن الشيخ توفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة[4]، أي بعد ثلاث سنوات من مولد الحافظ العراقي.

وإذا كان الحافظ العراقي قد حفظ القرآن وهو ابن ثماني سنين فلا ريب أن لوالده الدور الأكبر في ذلك، وأنه كان وراء هذا الشرف الذي حظي به ولده، وذلك لما هو معلوم من عادة الآباء في تلك الأزمان من حرص على أن يحظى أبناؤهم بشرف حمل القرآن الكريم منذ فجر الصبا، وبواكير الأيام. ولما تبين أيضاً من اجتهاد الوالد في إسماع ولده العلم صبياً، فلا غرو أن يسعى من هذه حاله إلى إجراء هذا الخير إلى ابنه حفياً بذلك مشوقاً إليه.

ومع كل ما صنع الوالد مما تقدم بيانه فإنه لم يسلم من نقد بعض العلماء

(١) وهو أبو عبد الله محمد بن أبـي بكر بن عيسى الأخنائي تقي الدين. وُلد سنة ستين وستمائة تقريباً. سمع من الحافظ شرف الدين الدمياطي الكثير، ومن شرف الدين الحسن بن علي الصيرفي، ومن الشيخ نصر بن سليمان المنبجي وغيرهم، واشتغل بالفقه على مذهب مالك وغيره، وتقدم وتميز، ثم ولي قضاء الديار المصرية للمالكية، وكان السلطان الناصر يحبه ويرجع إليه في الكثير من الأمور. قرأ صحيح البخاري في مائتين وعشرة مجالس في مدة سنتين قراءة بحث ونظر وتأمل. توفي في الطاعون العام في أول سنة خمسين وسبعمائة. انظر ترجمته في: الديباج المذهب (٢/ ٣٢١)، الدرر الكامنة (٣/ ٤٠٧).

(٢) الضوء اللامع (٤/ ١٧١).

(٣) حسن المحاضرة (١/ ٤٢١).

(٤) الضوء اللامع (٤/ ١٧١).

كالحافظ السخاوي الذي عاب عليه أنه لم يدرك بولده السماع من مثل يحيى بن المصري آخر الرواة لحديث السلفي عالياً بالإجازة، وإن سبب ذلك أن الوالد لم يكن «ممن له عناية».

فرحم الله الحافظ السخاوي وغفر له. فإن الوالد قد فعل ما أمكن أن يفعله، واجتهد في سبيل قل أن يجتهد مثله في مثلها، فجزاه الله على ذلك خير ما يجزي العاملين من عباده. وكفاه فخراً وحسبه فضلاً أنه غرس هذه البذرة المباركة الطيبة، وأنه كان بتوفيق الله له أول من تعاهدها بالسقاية والعناية، حتى كان منها بعد ما قدره الله بحكمته وقدرته وقوته شجرة طيبة الغراس آتت أكلها بإذن ربها.

ولم أجد ذكراً لتاريخ وفاة والد الحافظ العراقي، غير أنه يفهم من ترجمته أنه كان حياً سنة سبع وثلاثين وسبعمائة، وهي السنة التي أسمع فيها ولده عبد الرحيم من الأمير سنجر الجاولي.

أما والدة الحافظ العراقي فلم تضن المصادر عليها بذكر كما فعلت مع والدة الإمام ابن الصلاح ــ مما تقدم بيانه في موضعه ــ وإن كانت قد ضنت بذكر اسمها.

ففي القاهرة التي انتقل إليها الحسين بن عبد الرحمن وبعد التحاقه بخدمة الشيخ تقي الدين، قيض الله له قرينة وصفت بأنها كانت «صالحة عابدة صابرة، قانعة، مجتهدة في أنواع القربات»[١].

فلا عجب أن أورثت هذه المرأة الصالحة ابنها من هذه الخلال والسجايا ما شهد له به العالمون مما يأتي بيانه في موضعه إن شاء الله.

أما إخوته وإخوانه فليس لهم في هذه المصادر ذكر، فهل كان الحافظ العراقي وحيد أبويه؟ أم كان له إخوة وأخوات لم يسجل التاريخ عنهم شيئاً لأسباب لا تعرف؟. هذان احتمالان يجوز أن يفسر بهما هذا الإغفال،

(١) الضوء اللامع (٤/ ١٧١).

وإن كان المرجح هو الاحتمال الأول، لأن مثل الحافظ العراقي مما تتوفر الدواعي ـ غالباً ـ على ذكر ما يتصل بحياته وخاصة أسرته وإخوته ولو بالإشارة العابرة.

وقد تزوج الحافظ العراقي بعائشة ابنة لمغطاي العلائي أحد أجناد «أرغون» النائب[1]. فولدت له ولده الحافظ ولي الدين أحمد أبا زرعة، وستأتي ترجمته في موضعها إن شاء الله.

وممن ذكرت المصادر من أبنائه وبناته:

محمد أخو ولي الدين أحمد، ترجمه الحافظ ابن حجر فقال:

«محمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن محب الدين ابن شيخنا يكنى أبا حاتم، أسمعه أبوه الكثير، واشتغل ودرس ثم ترك وكان فاضلاً.. قليل الاشتغال، وكان قد توجه إلى مكة في رجب ثم رجع قبل الحج لمرض أصابه، فاستمر إلى أن مات في صفر»[2]، أي من سنة اثنتين وثمانمائة.

وقد وقفت على ذكر لابنتين للحافظ العراقي.

إحداهما: جويرية الملقبة بأم أبيها. قال في معجم الشيوخ: إنها سمعت من والدها والنور الهيثمي.. وأجاز لها في سنة تسعين وسبعمائة وما بعدها جماعة من الشيوخ المسندين وغيرهم، كما أنها حدثت كذلك وماتت يوم السبت رابع ذي الحجة سنة اثنتين وستين وثمانمائة بالقاهرة. وكانت جنازتها حافلة[3].

الثانية: زينب. ولدت في شهر ذي الحجة من سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة. وقرأت على والدها ونور الدين الهيثمي وسمعت منهما كأختها وأجاز

---

(١) الضوء اللامع (١/ ٣٣٧).

(٢) إنباء الغمر (٤/ ١٧٦)، الضوء اللامع (٨/ ٥٠).

(٣) معجم الشيوخ لعمر بن فهد المكي (ص ٤٠١ ـ ٤٠٢).

لهـا مـن أجـاز لأختهـا، وحدثـت كذلـك. ماتـت يـوم السبت السابـع عشـر من ربيع الأول سنة خمس وستين وثمانمائة بالقاهرة بعد أن كُفَّت[1].

عـصـره:

عاصر الحافظ العراقي منذ ولادته في سنة خمس وعشرين وسبعمائة حتى وفاته سنة ست وثمانمائة ثمانية من الخلفاء العباسيين الاسميين[2]، الذين اتخذوا من القاهرة مقراً لهم بعد سقوط بغداد عاصمة الخلافة في أيدي التتار سنة ست وخمسين وستمائة.

فقد وُلد الحافظ العراقي في عهد الخليفة المستكفي بالله وهو: أبو الربيع سليمان ابن الحاكم بأمر الله العباسي الذي بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه في سادس جمادى الآخرة سنة إحدى وسبعمائة، وظل في الخلافة حتى وفاته في شعبان سنة أربعين وسبعمائة[3].

أما السلطان فقد كان الناصر محمد بن المنصور قلاوون الذي أقام في السلطنة نيفاً وأربعين سنة، وتوفي بعد المستكفي بسنة وبضعة أيام[4]، وخلفه من بعده ولده أبو بكر المنصور.

وتعاقب الخلفاء العباسيون، الذين أدرك منهم الحافظ العراقي ثمانية كما تقدم، وكان آخرهم: المتوكل على الله، وهو أبو عبد الله محمد بن أبـي بكر

---

(١) معجم الشيوخ (ص ٤٠٢).

(٢) لأن الخلافة أصبحت في القاهرة مجرد رمز وشعار حرص السلاطين على اختلاف دولهم على استبقائه ودوامه لضمان التفاف الرعية حولهم. وأما في الواقع فلم يكن للخليفة من الأمر شيء ومقاليد الحكم وإدارة الدولة في يد السلطان الذي يستطيع أن يعزل الخليفة نفسه ويولي مكانه غيره إذا لم يرق له كما حدث مع المستكفي، والواثق، والمتوكل. انظر: حسن المحاضرة (٢/ ٨٣، ٨٤).

(٣) البداية والنهاية (١٣/ ٢٠، ١٩٨، ١٩٩)، حسن المحاضرة (٢/ ٦٢ ــ ٦٨).

(٤) البداية والنهاية (٣/ ٢٠٢)، حسن المحاضرة (٢/ ٦٨، ٦٩).

المعتضد ابن المستكفي، الذي امتدت خلافته حتى بلغت خمساً وأربعين سنة، بما تخللها من خلع وحبس وخطوب شتى حتى انتهت سنة ثمان وثمانمائة[١].

والمتتبع لهذه الحقبة من الزمان يتبين له بجلاء ما كانت عليه الحياة السياسية في عصر الحافظ العراقي من تقلب شديد واضطراب دائم وانعكاس عجيب في الأوضاع والموازين، حيث الخلفاء ليس لهم من الخلافة إلاَّ اسمها، ولا من سياسة الرعية إلاَّ رسمها. وحيث السلاطين الذين بأيديهم مقاليد الأمر كله بما فيه عزل وحبس الخليفة نفسه كما حدث للمتوكل.

وقد جهد بعض العلماء والمؤرخين في تحليل أسباب هذا الاضطراب، والكشف عن العوامل التي أفضت إليه[٢]، مما لا مدخل له في هذا البحث ولا تعلق له به.

لكن الذي قصدت إليه من هذه الإشارة هو التوصل إلى آثار هذا التقلب والاضطراب السياسي على شخصية الحافظ العراقي.

ولا ريب أن لهذا كله أثراً كبيراً في تكوين هذه الشخصية العلمية الفريدة؛ التي نمت وترعرت في أتون هذا المعترك الثائر الفائر الموار بهذه التقلبات وتلك المفاجآت التي لا تكاد تنقضي.

لقد تركت هذه الظروف أثرها في نفس الحافظ العراقي فحملته على اختيار الانقطاع التام إلى العلم والانصراف الكامل إليه، والعزوف عن ذلك الميدان الصاخب المضطرب الذي لا يقر قراره ولا تخمد ناره، فأقبل على معين العلم

---

(١) انظر تفصيل ذلك كله في حسن المحاضرة (٢/٦٨ ــ ٨٤).

(٢) كالسيوطي الذي أرجع أسباب هذا الخلع والحبس والقتل الذي تفشى في أولاد وذرية السلطان الناصر محمد بن المنصور قلاوون إلى ما فعله السلطان بالمستكفي من نفيه إياه إلى قوص وعدم التفاته إلى عهد ابنه أحمد حين حجب عنه الخلافة، وولاها ابن أخي المستكفي إبراهيم، وإن ذلك كله «سنَّة الله فيمن مس أحداً من الخلفاء بسوء». انظر: حسن المحاضرة (٢/٦٨، ٦٩)، تاريخ الخلفاء (٤٩٩).

يغترف منه ما وسعه وينهل منه ما أمكنه، معرضاً عن كل ما سواه من أمور هذه الحياة.

ثم انصرف بعد ذلك إلى الإفادة بالتأليف المبكر، والتدريس، وهما الميدانان اللذان برز فيهما وتألق نجمه وعلا كعبه، حتى أصبح في عصره عمدة هذا الفن والمرجع الأوحد فيه، حتى قال شيخه القاضي عز الدين ابن جماعة: «كل من يدعي الحديث في الديار المصرية سواه فهو مدَّع»(١).

ولكن لا يعني انقطاعه للعلم أنه ترك واجب النصح المأمور به، والبيان المنوط بأعناق العلماء، فإنه كان مع انقطاعه للعلم واشتغاله به يصدع بالحق قوي النفس رابط الجأش «لا تأخذه في الله لومة لائم، إذا قام في أمر لا يردّه عنه أحد، ولا يقوم شيء دونه، لا يهاب سلطاناً ولا أميراً في قول الحق»(٢).

وفـاتـه:

وكذلك تتقلب الليالي والأيام والحافظ العراقي مقيم على حاله من الإفادة بالتدريس والتأليف والتوجيه والسبق بالخيرات إلى أن أتاه اليقين، ووافته المنية عقب خروجه من الحمام في ليلة الأربعاء ثامن شعبان من سنة ست وثمانمائة في مدينة القاهرة مسقط رأسه، ودفن بتربتهم خارج باب البرقية.

وكانت جنازته من الجنائز المشهودة المشهورة.

وقد كان له من العمر حين وفاته إحدى وثمانين سنة وثلاثة أشهر.

وقد رثاه بعض العلماء من تلامذته وغيرهم بمراثي عديدة كانت مرآة صادقة تعكس ما كان له في قلوبهم من مكانة مكينة ومحبة راسخة وأثر بين.

وتأتي قصيدة الحافظ ابن حجر في طليعة أشهر هذه المراثي وأكثرها براعة

---

(١) الضوء اللامع (٤/١٧٣).

(٢) لحظ الألحاظ (٢٢٩).

في تصوير هذا المصاب الجلل حيث يقول فيها[1]:

مُصَـــابٌ لـــمْ يُنفِّــس لِلخِنَـــاقِ ... أَصَـــارَ الــدمــعَ جــاراً لِلمَـآقِـي[2]
فَــرَوْضُ العِلــمِ بعــدَ الــزَّهْــوِ ذَاوٍ ... ورُوح الفَضـلِ قَـد بَلَـغَ التـراقِـي[3]
وبَحْـرُ الـدَّمـعِ يجْـرِي فـي انْـدفَـاقِ ... وبَـدْرُ الصبرِ يَسـرِي فـي المُحَـاقِ[4]
ولــلأحْــزانِ بــالقَلْــبِ اجتمَــاعٌ ... يُنَـادِي الصبـرَ حـيَّ علـى الفِـرَاقِ
وكــان الصَــبُّ أنْ يُـدفـع لصَبْـرٍ ... يَهـونُ عليـهِ مَـعْ رَجْـوَى التـلاقِـي[5]
فــأمــا بعــد يــأسٍ مِــنْ تَــلاقٍ ... فهــذ صَبْــرُه مُــرُّ المَــذَاقِ
لقــد عَظُمَــتْ مصِيبَتُنَــا وَجلَّــتْ ... بِسَوْقِ أولي العلومِ إلى السِّيَاقِ[6]
وأشْــرَاطُ القيــامــةِ قَــدْ تَبَــدَّتْ ... وآذَنَ بــالنَّــوى داعــي الفِــرَاقِ
وكــانَ بمصــرَ والشَّــامَ البقَــايــا ... وكــانــوا للفَضـائِـلِ فـي استِبـاقِ
فلــم تُبْـقِ المَــلاحِــمُ والــرَّزَايــا ... بــأرْضِ الشَّــامِ للفُضَــلاءِ بَــاقِ
وطَــافَ بــأرْضِ مصــرَ كــلَّ عــامٍ ... بكَــاسِ الحِيــنِ للعُلمَــاءِ سَــاقِ
فَــأطْفَــأَتْ المَنُــونُ ســراجَ عِلْــمٍ ... ونُــورٌ نَــارُهُ لأولــي النِّفَــاقِ

---

(1) إنباء الغمر (٥/ ١٧٣ ـ ١٧٦).

(2) الخناق ـ بكسر الخاء المعجمة وفتح النون ـ هو موضع الخنق من العنق. والمآقي: جمع موق وهو مؤخر العين وقيل مقدمها. تاج العروس (٦/ ٣٣٩)، لسان العرب (١٠/ ٣٣٥).

(3) التراقي ـ بفتح التاء المثناة من فوق جمع ترقوة بفتح التاء المثناة من فوق وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو ـ وهي عظم بين ثغرة النحر والعاتق. لسان العرب (١٠/ ٣٢).

(4) المحاق ـ بضم الميم وبكسرها أيضاً وفتح الحاء المهملة أيضاً ـ وهو آخر الشهر إذا امَّحق الهلال فلم يُر. لسان العرب (١٠/ ٣٣٩)، وهي كناية عن نفاد الصبر وانعدامه بسبب هذا المصاب الجلل.

(5) الصب ـ بفتح الصاد المهملة وتشديد الباء الموحدة ـ هو العاشق المشتاق. لسان العرب (١/ ٥١٨).

(6) السياق ـ بكسر السين المهملة وفتح الياء المثناة من تحت ـ النزع عند الموت. لسان العرب (١٠/ ١٦٧).

وأخْلَفَت الرَّجَا في ابنِ الحسينِ ... الإمامِ فألحقَتْهُ بالمَساقِ[1]
فيا أهلَ الشَّامِ ومصرَ فابكوا ... على عبدِ الرحيمِ بنِ العراقي
على الحَبْرِ الذي شَهِدتْ قُرُومٌ ... له بالانْفِرَادِ على اتفَاقِ
على حاوي علوم الشرعِ جَمْعاً ... يحفظِ لا يخَاف من الإبَاقِ[2]
ومَنْ فُتِحَتْ له قَدماً علومٍ ... غَدَتْ في غَيْرِهِ ذاتَ انْفِلاقِ
وجارى في الحديث قديمُ عهدٍ ... فأحرز دونَه خَصْلَ السِّباقِ
وبالسبعِ القراءاتِ العَوالي ... رَقَى قُدُماً إلى السَّبْعِ الطِّبَاقِ[3]
فَسَل إحياءَ علومِ الدينِ عَنْهُ ... أمَا وَافَاهُ مَع ضِيقِ النِّطَاقِ[4]
فَصَيَّرَ ذِكْرَهُ يَسْمُو وَيَنْمُو ... بِتَخْرِيجِ الأحَادِيثِ الرِّقَاقِ
وشرحَ الترمذي لَقَدْ تَرَقَّى ... بِهِ قُدُماً إلى أعلى المِزَاقِ[5]
ونظم ابن الصلاح له صَلاحٌ ... وهذا شَرْحُهُ في الأفْقِ رَاقِ
وفي نَظْمِ الأُصولِ له وُصُولٌ ... إلى مِنْهاجِ حقٍ بِاشْتِيَاقِ
ونظم السيرة الغرَّا يُجَازَى ... عليها الأجْرَ مِنْ راقي البُرَاقِ[6]
دَعاهُ بحافظِ العَصْرِ الإمامُ الكبيـ ... ـرُ الإسْنَوي لدى الطِّباقِ
وَعَلاَّ قَدْرَهُ السُّبْكِيُّ وابنُ العَلاي والأئمةُ باتفَاقِ

---

(١) المساق ــ بفتح الميم والسين المهملة ــ وهو اليوم الآخر الذي يساق الناس فيه إلى مصائرهم.
(٢) الإباق: بكسر أوله وفتح الباء الموحدة المخففة ــ هو: الهرب والمراد به التفلت والضياع. لسان العرب (١٠/٣).
(٣) خصل ــ بفتح الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة ــ هو الغلبة في النضال والسباق. لسان العرب (١١/٢٠٦).
(٤) المراد بها السموات السبع والطباق، أي بعضها على بعض. لسان العرب (١٠/ ٢١٠).
(٥) المزاق ــ بكسر الميم وفتح الزاي ــ السريع.
(٦) البراق ــ بضم الباء الموحدة وفتح الراء ــ اسم دابة يركبها الأنبياء وقد ركبها النبي ﷺ ليلة الإسراء والمعراج، وهو ﷺ المراد براقي البراق.

وَمِـن ستيـنَ عـامـاً لـم يُجَـارَ ... ولا طَمـع المُجَـارِي فـي اللَّحـاقِ

يُقَضِّـي اليَـوْمَ فـي تصنيـفِ علـمٍ ... وَطُـولِ تَهَجُّـدٍ فـي الليـلِ وَاقِـي

فبِالصّحفِ الكَريمَـةِ في اصْطِباحٍ ... وبـالتُّحَفِ الكَريمَـةِ في اغْتِبَاقِ[1]

فَمَـا فَتَنَتْـهُ كـاسٌ بـالْتِثَـامٍ ... ولا ألْهَـاهُ ظَبْـيٌ بـاعْتِنَـاقِ

فَتَـى كَـرمٍ يَـزِيـدُ وَشيـخُ عِلْـمٍ ... لـدى الطُّـلاّبِ مَـع حَمْـلِ المَشَـاقِ

فيُقْـرِي طـالبـي عِلْـمٍ ويَقْـرِي ... قِـرَى وقـراءةً ذاتَ اتسَـاقِ[2]

فيـا أسفـى عليـه لحُسْـنِ خُلْـقٍ ... أرَقّ مِـنْ النُسَيْمَـاتِ الـرِّقَـاقِ

ويـا أسفـى عليـهِ لِحِفْـظِ وُدٍّ ... إذا نُسِيَـتْ مَـوَدَّاتُ الـرِّفَـاقِ

ويـا أسفـى لتقييـداتِ عِلْـمٍ ... تَـوَلَّـتْ بَعـدَه ذاتَ انْطِـلاقِ

عليـهِ سَـلامُ ربِّـي كُـلَّ حِيـنٍ ... يـلاقيـه الـرِّضـا فيمـا يُـلاقـي

وأسْقَـتْ لَحْـدَهُ سُحْـبُ الغَـوادِي ... إذا انْهَمَلَـتَ هَمَـتْ ذَاتَ انْطِبـاقِ

وذاقـتْ روحُـهُ فـي كُـلِّ يَـوْمٍ ... تَحِيَّـاتٍ إلـى يَـوْمِ التَّـلاقِ

❑ ❑ ❑

---

(١) الاغتباق: هو شرب العشي. لسان العرب (١٠/ ٢٨١) والمراد به هنا الوقت.

(٢) يُقري الأولى من: الإقراء والقراءة، ويَقري الثانية بفتح الياء المثناة من: القِرَى وهو الضيافة.

المطلب الثاني
حياة الحافظ العراقي العلمية

طلبه العِلْم:

أقبل الحافظ العراقي على العلم في فجر الشباب، بل منذ كان فتى يافعاً وغلاماً غضاً.

وقد كان للحافظ العراقي في طلب العلم مرحلتان:

المرحلة الأولى: وهي التي كان يطلب العلم فيها بسعي من والده وعناية وحرص، حيث حفظ القرآن وله من العمر ثمان سنوات، وأسمعه والده من الأمير «سنجر الجاولي» وقاضي القضاة تقي الدين الأخنائي المالكي، كما تقدم ذلك كله في الفصل الأول.

وليس في المصادر التي ترجمت له ذكر شيء عن تاريخ هذا السماع غير أن فيها أن «أقدم ما وجد له من السماع في سنة سبع وثلاثين»[1]، أي حين كان له من العمر نحو ثلاث عشر سنة!.

ولا ريب أن هذه المرحلة كان لها الأثر الظاهر في غرس حب العلم في نفس الحافظ العراقي، وبذر بذور الولع به والحرص عليه، والرغبة في الاستزادة منه والتبحر فيه، إذ أن مرحلة الصبا من أكثر مراحل العمر تأثيراً في ما يعقبها من مراحل.

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٢١).

المرحلة الثانية: وهي التي ابتدأ فيها طلب العلم بنفسه، وكان ذلك بعد سماعه من الأمير سنجر، والقاضي تقي الدين الأخنائي وإن لم أر تاريخاً لابتداء هذا الطلب.

وكان أول ما أقبل عليه وانصرف إليه من العلوم: القراءات العربية.

ومن أوائل شيوخه الذين أخذ عنهم في هذه المرحلة: الشيخ ناصر الدين محمد بن سمعون، والشيخ برهان الدين إبراهيم بن لاجين الرشيدي، والشهاب أحمد بن يوسف السمين، والسراج عمر بن محمد الدمنهوري.

ومع شدة إقباله على علم القراءات إلاَّ أنه لم يتحقق له إكمال القراءات السبع، إلاَّ على شيخ آخر هو تقي الدين الواسطي، وكان ذلك في إحدى مجاورات الحافظ العراقي بمكة[1].

وأقبل على الفقه وأصوله، وكان قد حفظ «التنبيه» وأكثر «الحاوي» في مرحلة مبكرة من حياته عملاً بالعادة التي جرى عليها علماء تلك العصور في حفظ بعض المتون المختصرة في الفقه والأصول وغيرها من العلوم، سعياً لتحصيل الملكة الراسخة في هذه الفنون.

أما دراسته في الفقه فقد حضر دروس ابن عدلان، كما لازم العماد محمد بن إسحاق البلبيسي.

أما الأصول فقد أخذها عن الجمال الإسنوي وشمس الدين ابن اللبان، وبرع فيها ونبغ حتى كان شيخه الإسنوي «يثني على فهمه، ويستحسن كلامه في الأصول، ويصغي لمباحثه فيه، ويقول: إن ذهنه صحيح لا يقبل الخطأ»[2].

وقد كان الحافظ العراقي شديد العناية بعلم القراءات كثير الدرس فيه، وأقام على ذلك إلى سنة اثنتين وأربعين حين نصحه القاضي عز الدين ابن جماعة نصيحة

---

(١) غاية النهاية (١/ ٣٨٢)، الضوء اللامع (٤/ ١٧٢).

(٢) لحظ الألحاظ (ص ٢٢٦)، الضوء اللامع (٤/ ١٧٢).

كان لها أكبر الأثر في تحويل مجرى حياته العلمية وتوجيهها وجهة أخرى. وذلك أن ابن جماعة حين رآه متوغلاً في علم القراءات منصرفاً إليه قال له: «إنه علم كثير التعب قليل الجدوى، وأنت متوقد الذهن فاصرف همتك إلى الحديث»[1]. وهي نصيحة تنم عن فراسة صادقة وحكمة بالغة وذكاء لماح.

هنالك انصرف الحافظ العراقي إلى الحديث، وأقبل عليه بهمة قوية وعزيمة فتية وحس جميع.

وكان أول شيخ قرأ عليه الحديث: شهاب الدين أحمد بن البابا الشافعي الإمام، حيث قرأ عليه «الإلمام» لابن دقيق العيد إلاَّ شيئاً يسيراً من آخره[2].

ثم قرأ على الحافظ علاء الدين علي بن عثمان التركماني الحنفي صحيح البخاري ولزمه وتخرج به وانتفع[3].

وقرأ أيضاً على عبد الرحيم بن شاهد الجيش صحيح البخاري، ثم قرأ على الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الهادي صحيح مسلم[4].

«وتشاغل بالتخريج، ثم تنبه للطلب بعد أن فاته السماع من مثل يحيى ابن المصري آخر من روى حديث السلفي عالياً بالإجازة، ومن الكثير من أصحاب ابن عبد الدائم والنجيب وابن علاف، لكنه أدرك أبا الفتح الميدومي فأكثر عنه وهو من أعلى مشايخه إسناداً»[5].

ثم تاقت نفسه الطُّلَعة إلى الرحلة في طلب العلم والحديث، وتلك

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٢٢)، الضوء اللامع (٤/ ١٧٢).
(٢) لحظ الألحاظ (ص ١٢٨).
(٣) لحظ الألحاظ (ص ٢٢٢).
(٤) لحظ الألحاظ (ص ٢٢٢).
(٥) إنباء الغمر (٥/ ١٧٠).

سنّة سنّها الماضون من أهل الحديث والعلم وتوارث الحرص عليها أجيال بعد أجيال.

وقد سجلت المصادر رحلاته إلى: دمشق، وحلب، وحماة، وحمص[1]، وصفد[2]، وبعلبك[3]، ونابلس[4]، وبيت المقدس، والخليل[5]، وغزة[6]، والإسكندرية، ومكة، والمدينة[7].

وكان له في كل بلد من هذه البلاد شيوخ عدة سمع منهم، وأخذ عنهم. وقد حفظت كتب التراجم تاريخ طائفة منهم، بينها وأهملت تاريخ طوائف أخرى.

ولما كنت قدمت الحديث عن طلبه العلم وذكرت بعض مشايخه بصفة مجملة، فإن من المناسب الانتقال من الإجمال إلى التفصيل بذكر هؤلاء الشيوخ والتعريف بهم.

---

(١) بكسر الحاء المهملة وسكون الميم، بلد مشهور قديم كبير مسور بين دمشق وحلب في نصف الطريق. معجم البلدان (٢/ ٣٠٢).

(٢) بفتح الصاد المهملة والفاء، وهي «مدينة في جبال عاملة المطلة على حمص بالشام، وهي من جبال لبنان». معجم البلدان (٣/ ٤١٢).

(٣) بفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة وفتح اللام والباء الموحدة والكاف المشددة، مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل. معجم البلدان (١/ ٤٥٣).

(٤) بضم الباء الموحدة واللام آخره سين مهملة: مدينة مشهورة بأرض فلسطين بين جبلين.. بينها وبين القدس عشرة فراسخ. معجم البلدان (٥/ ٢٤٨).

(٥) اسم موضع وبلدة فيها حصن وعمارة وسوق بقرب بيت المقدس بينهما مسيرة يوم. فيه قبر الخليل إبراهيم عليه السلام في مغارة تحت الأرض. معجم البلدان (٢/ ٣٨٧).

(٦) بفتح الغين والزاي المشددة: مدينة في أقصى الشام من ناحية مصر بينها وبين عسقلان فرسخان أو أقل، وهي من نواحي فلسطين غربي عسقلان. معجم البلدان (٤/ ٢٠٢).

(٧) لحظ الألحاظ (ص ٢٢٣ ــ ٢٢٥)، إنباء الغمر (٥/ ١٧٠، ١٧١)، الضوء اللامع (٤/ ١٧٢).

شيوخه:

أولاً: في القراءات:

١ ـ برهان الدين إبراهيم بن لاجين الرشيدي: وهو خطيب جامع أمير حسين بحكر جوهر النوبي، وُلد سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وتوفي يوم الثلاثاء تاسع عشرين شوال سنة تسع وأربعين وسبعمائة[١].

٢ ـ أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الحلبي المعروف بابن السمين النحوي، نزيل القاهرة إمام كبير ألف تفسيراً جليلاً وإعراباً كبيراً، وشرح الشاطبية، توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة في آخر شعبان[٢].

٣ ـ سراج الدين عمر بن محمد بن علي بن فتوح الدمنهوري المصري: المقرىء الفقيه المفتي. وُلد بعد سنة ثمانين وستمائة، وأقرأ القراءات بالحرمين الشريفين. توفي بمكة في شهر ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة[٣].

ثانياً: في الفقه:

٤ ـ (١) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن عدلان[٤] الكناني: كان إماماً يضرب به المثل في الفقه، وكان عارفاً بالأصلين، وله شرح على مختصر المزني، توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة[٥].

٥ ـ (٢) عماد الدين محمد بن إسحاق البلبيسي[٦]: كان على قضاء الإسكندرية ثم امتحن فعزل، وكان صبوراً على الاشتغال، مولعاً بالألغاز الفقهية

---

(١) الدليل الشافي على المنهل الصافي (١/ ٣٠).

(٢) غاية النهاية (١/ ١٥٢).

(٣) غاية النهاية (١/ ٥٩٧، ٥٩٨).

(٤) بفتح العين وسكون الدال المهملتين وفتح اللام.

(٥) حسن المحاضرة (١/ ٤٢٨).

(٦) بضم أوله وسكون اللام وكسر الباء الموحدة، نسبة إلى بلبيس من الشرقية بمصر. انظر: الضوء اللامع (١١/ ١٩١).

ودروسه، لا تمل لكثرة تفننه. نقل ابن حجر عن الحافظ العراقي قوله فيه: «انتفع به خلق كثير من المصريين، ومات في الطاعون العام في رمضان سنة تسع وأربعين وسبعمائة»[1].

ثالثاً: في الأصول:

٦ ـ (١) جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الأموي الإسنوي: نزيل القاهرة، وُلد في العشر الأخير من ذي الحجة سنة أربع وسبعمائة في «إسنا» بكسر الهمزة وسكون السين المهملة، من صعيد مصر، وقدم القاهرة سنة إحدى وعشرين وسبعمائة، وله من التصانيف الكثير، منها: المهمات والتنقيح فيما يرد على التصحيح والتمهيد، والكوكب، والهداية في أوهام الكفاية، وزوائد الأصول وطبقات الشافعية وغيرها.

تحدث عنه تلميذه الحافظ العراقي فقال: «اشتغل في العلوم حتى صار أوحد أهل زمانه وشيخ الشافعية في أوانه، وصنف التصانيف النافعة السائرة، وتخرج به طلبة الديار المصرية، وكان حسن الشكل والتصنيف، لين الجانب، كثير الإحسان»[2]، وكانت وفاته في ليلة الأحد ثامن عشر من جمادى الأولى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة[3].

٧ ـ (٢) شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي ثم المصري: كان عارفاً بالفقه والأصلين، والعربية، أديباً شاعراً. وُلد بدمشق ثم قدم إلى مصر فأنزله ابن الرفعة وأكرمه. ولي تدريس فقه الشافعي رحمه الله، واختصر «الروضة»[4] ورتب «الأم»، مات بالطاعون في شوال سنة تسع وأربعين وسبعمائة[5].

---

(١) الدرر الكامنة (٣/ ٤٨٢)، حسن المحاضرة (١/ ٤٢٨).

(٢) الدرر الكامنة (٢/ ٢٥٥، ٢٥٦).

(٣) الدرر الكامنة (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٦).

(٤) هو كتاب روضة الطالبين في فقه الشافعية، للإمام أبي زكريا النووي رحمه الله.

(٥) حسن المحاضرة (١/ ٤٢٨).

رابعاً: في الحديث:

٨ ــ (١) شهاب الدين أحمد بن أبي الفرج البابا الشافعي: الإمام العلامة الحافظ. كان جامعاً لعلوم شتى منها: الحديث، والفقه، والأصول، والكلام، والنحو، والطب. مات سنة تسع وأربعين وسبعمائة[١]. وتقدم أنه أول من قرأ عليه الحافظ العراقي الحديث، وأنه قرأ عليه «الإلمام» لابن دقيق العيد إلاَّ شيئاً يسيراً منه.

٩ ــ (٢) صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدى بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي: أحد الأئمة الحفاظ الأعلام. وُلد سنة أربع وتسعين وستمائة، وحفظ القرآن وتعلم الفقه والنحو والأصول، وبرع في الحديث، ومعرفة الرجال والمتون، والعلل، وخرَّج، وصنف، وأفاد. وبلغ عدد شيوخه نحو السبعمائة، وله مصنفات كثيرة جداً، منها: «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» و «الوشي المعلم في ذكر من روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ» و «الأربعين في أعمال المتقين» و «الأربعين المعنعنة بفنون فنونها عن المعين» و «المجالس المبتكرة» و «المسلسلات» وغيرها.

وقد أخذ عنه العراقي ببيت المقدس، و «لازمه وأخذ عنه علم الحديث فنوه بذكره، وعظم شأنه، ووصفه بالفهم والمعرفة والإتقان والحفظ»[٢]. توفي ببيت المقدس ثالث أو خامس المحرم سنة إحدى وستين وسبعمائة[٣].

١٠ــ (٣) علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم التركماني: الإمام العلامة الحافظ. له مؤلفات حسنة مفيدة منها: «تخريج أحاديث الهداية» و «الجوهر النقي في الرد على البيهقي»، وقد تقدم أن الحافظ العراقي سمع عليه

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ١٢٨).

(٢) لحظ الألحاظ (ص ٢٢٥).

(٣) الدرر الكامنة (٢/ ٩٠ ــ ٩٢)، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص ٤٣ ــ ٤٦)، لحظ الألحاظ (ص ٢٢٥)، طبقات الحفاظ (ص ٥٣٢، ٥٣٣).

صحيح البخاري، وأنه تخرج به. توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة[(١)].

١١ــ (٤) عبد الرحيم بن عبد الله بن يوسف بن محمد الأنصاري أبو محمد المعروف بابن شاهد الجيش: حدث بصحيح البخاري مرات، وهو آخر من حدث به عالياً من طريق المصريين، وتقدم أن العراقي سمعه منه. مات في يوم الجمعة سابع شهر ربيع الأول سنة ست وأربعين وسبعمائة[(٢)].

١٢ــ (٥) أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي المصري: وهو الحافظ المسند خاتمة أصحاب النجيب عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني. له جزء «العوالي» حدث به غير مرة. توفي بالقاهرة في المحرم سنة أربع وخمسين وسبعمائة[(٣)]. وقد تقدم أنه أعلى مشايخ العراقي إسناداً.

١٣ــ (٦) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن بركات الدمشقي الأنصاري العبادي المعروف بابن الخباز[(٤)]: وهو من ولد عبادة بن الصامت ــ رضي الله عنه ــ. حدث قديماً مع أبيه وهو ابن عشرين سنة، وظل يحدث نحواً من سبعين سنة. وتأخر إلى أن صار مسند دمشق في عصره.

كان صدوقاً مأموناً، أكثر الحافظ العراقي في الأخذ عنه، ونقل الحافظ ابن حجر عن شيخه الحافظ العراقي أنه كان صبوراً على السماع، وكان يكتسب بالنسخ ــ أو النسخ ــ قال: «فكنا نقرأ عليه وهو يعمل في منزله من بكرة إلى العصر». مات ابن الخباز في ثالث شهر رمضان سنة ست وخمسين وسبعمائة[(٥)].

١٤ــ (٧) عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن نصر بن فهد الدمشقي الصالحي الحنبلي المروزي: وُلد في أواخر سنة تسعة وستين وستمائة. وصفه

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ١٢٥، ١٢٦).

(٢) الدرر الكامنة (٢/ ٣٥٧).

(٣) الدرر الكامنة ــ ذيول العبر (٤/ ١٦١، ١٦٢).

(٤) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الباء الموحدة.

(٥) الدرر الكامنة (٣/ ٣٨٤، ٣٨٥).

البرزالي بقوله: «رجل جيد ملازم للصلاة بالجامع، وحدث بالكثير، وطال عمره، وانتفع به، وأكثر عنه العراقي». مات في خامس عشر من المحرم سنة إحدى وسبعين وسبعمائة[1].

وهناك طائفة من الشيوخ الذين فكر المترجمون له أنهم كانوا من بين من تلقى العلم عليه من العلماء، ولكنهم لم يوردوا شيئاً عن العلوم التي أخذها عنهم أو الكتب التي قرأها عليهم أو سمعها منهم.

ومن هؤلاء الشيوخ الذين وقفت على أسمائهم:

١٥ـ (١) إبراهيم بن محمود بن سلمان بن فهد الحلبي جمال الدين: وُلد سنة ست وسبعين وستمائة، وتوفي سنة ستين وسبعمائة[2].

١٦ـ (٢) أحمد بن عبد الرحمن المرداوي[3] الحنبلي قاضي حماة: وُلد سنة اثنتي عشرة وسبعمائة في مردا. وقدم دمشق فتفقه ومهر. ولي قضاء حماه مدة، ودرس وأملى، وله نظم ونثر. مات سنة سبع وثمانين وسبعمائة[4].

١٧ـ (٣) أحمد بن محمد بن الحسن الجزائري ابن المرصدي[5]: المتوفى بغزة سنة ستين وسبعمائة[6].

١٨ـ (٤) عبد العزيز بن أحمد بن عثمان بن أبي الرجاء بن أبي الزهر بن أبي القاسم التنوخي الدمشقي عز الدين: وُلد في ربيع الأول سنة اثنتين وتسعين وستمائة. سمع وحدث وسمع منه الحافظ العراقي، ومات في

---

(١) الدرر الكامنة (٣/ ٣٨٩، ٣٩٠).

(٢) ذيول العبر (٤/ ١٨٣)، الدرر الكامنة (١/ ٧١، ٧٢).

(٣) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الدال المهملة بعدها ألف ثم واو مكسورة.

(٤) الدرر الكامنة (١/ ١٦٨).

(٥) لم أقف على ضبط هذا اللقب.

(٦) الدرر الكامنة (١/ ٢٦٢).

جمادى الأولى سنة ستين وسبعمائة[1].

١٩ــ (٥) محمد بن أحمد بن أبي الربيع الدلاصي[2] المصري صدر الدين: وُلد سنة بضع وسبعين، سمع منه الحافظ العراقي. مات في شهر ربيع الأول سنة ست وخمسين وسبعمائة[3].

٢٠ــ (٦) محمد بن محمد بن عبد الغني الحراني: وُلد في آخر رمضان سنة ثمان وسبعين وستمائة، تولى قضاء الركب الشامي، وتوفي في رجب سنة ست وخمسين وسبعمائة[4].

٢١ــ (٧) أبو محمد بن عبد العزيز بن أحمد بن عثمان: وُلد في ربيع الأول سنة اثنتين وتسعين وستمائة. ومات في آخر جمادى الأولى سنة ستين وسبعمائة[5].

تلامـذتـه:

ليس بالأمر العجيب أن يكون لمثل الحافظ العراقي رحمه الله جماعات كثيرة من طلبة العلم الذين تلقوا عنه، وقرأوا عليه، وأفادوا منه.

لكن الوقوف على أسماء هؤلاء الطلاب فضلاً عن الحديث عنهم والترجمة لهم يعد أمراً عسراً، إن لم يكن ضرباً من المحال بالنظر إلى جمعهم الغفير وعددهم الوفير أولاً، ولكون أسمائهم منثورة مفرقة في مختلف المصادر من كتب التراجم والوفيات بحيث يتطلب الأمر إغراقاً في مباحث لا حاجة بهذه الدراسة إليها.

---

(١) الدرر الكامنة (٢/ ٣٦٨).

(٢) بكسر الدال المهملة بعدها ألف ولام في آخرها صاد مهملة مكسورة، نسبة إلى «دلاص» قرية من سواد صعيد مصر. انظر: الأنساب (٥/ ٣٨٥).

(٣) الدرر الكامنة (٣/ ٣١٨)، ذيول العبر (٤/ ١٧٠).

(٤) الدرر الكامنة (٤/ ١٨٨)، ذيول العبر (٤/ ١٦٨)، شذرات الذهب (٦/ ١٨١).

(٥) الدرر الكامنة (٢/ ٣٦٨).

على أنه وإن كان الأمر على ما وصفت، فإن ذلك لا يمنع من الحديث عن بعض المشاهير من تلامذة الحافظ العراقي ومن يصح أن يطلق عليهم «خريجو مدرسته» الحديثية المباركة.

وتضم طائفة هؤلاء المشاهير من تلامذة الحافظ العراقي ثلاثة من فرسان هذا الفن وأعلامه الأفذاذ وهم:

ولده الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي.

ورفيقه الحافظ نور الدين الهيثمي.

والحافظ شهاب الدين أبو الفضل ابن حجر العسقلاني.

وفيما يلي نبذ من تراجمهم وأطراف من أحوالهم:

١ ـ أحمد بن عبد الرحيم العراقي(١): هو الحافظ الإمام الفقيه الأصولي المتفنن، أبو زرعة(٢) أحمد ابن الإمام الحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي.

وُلد في ذي الحجة سنة اثنتين وستين وسبعمائة. وعنى به والده الحافظ، وحرص على أن يسمعه الحديث فسمع الكثير من أصحاب الفخر(٣)، وغيرهم. وسمع من أبيه وعمل مستملياً له. كما لازم الحافظ سراج الدين البُلقيني وأخذ عنه الفقه وغيره من العلوم وتخرَّج به. وأخذ أيضاً عن برهان الدين الأبناسي والحافظ سراج الدين ابن الملقن وغيرهما من أعلام عصره.

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٨٤ ـ ٢٩١)، إنباء الغمر (٨/ ٢١، ٢٢)، المنهل الصافي (١/ ٥٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٥٤٨)، الضوء اللامع (١/ ٣٣٦)، طبقات المفسرين للداودي (١/ ٤٩)، شذرات الذهب (٧/ ١٧٣).

(٢) بضم الزاي وسكون الراء وفتح العين المهملة.

(٣) هو فخر الدين أبو الحسن علي بن أحمد البخاري الحنبلي. ولد بدمشق سنة خمس وتسعين وخمسمائة، وارتحل في طلب الحديث إلى بيت المقدس والإسكندرية وحمص وحلب وبغداد، وتولَّى التدريس في دمشق بالمدرسة الضيائية. وتُوفي سنة تسعين وستمائة. انظر: العبر (٣/ ٣٧٣)، شذرات الذهب (٥/ ٤١٤).

قال السيوطي: «وبرع في الفنون وكان إماماً محدِّثاً حافظاً، فقيهاً، محققاً أصوليًّا، صالحاً. صنَّف التصانيف الكثيرة الشهيرة النافعة».

ثم ذكر منها: «شرح سنن أبـي داود» ولم يتمه، و «شرح البهجة» في الفقه، و «مختصر المهمات»، و «النكت على الحاوي»، و «التنبيه والمنهاج»، و «شرح جمع الجوامع» في أصول الفقه، و «شرح نظم الاقتراح» لأبيه في علوم الحديث، و «شرح تقريب الأسانيد» لوالده الذي ابتدأه وسماه: «طرح التثريب» وأتمه أبو زرعة و «حاشية على الكشاف» في التفسير، و «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» في علوم الحديث وغيرها.

كما كانت له «أمالي» على طريقة أهل الحديث، وهي السنة التي أحياها والده في مصر. فأملى أبو زرعة أكثر من ستمائة مجلس.

وتولَّى قضاء الديار المصرية بعد الجلال البلقيني.

وكانت وفاته في سابع عشر شعبان سنة ست وعشرين وثمانمائة.

٢ ــ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(١): هو شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه، قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي.

وُلد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة. واشتغل في فجر الشباب بالأدب والشعر، فبرع فيهما ونبغ. ثم أقبل على الحديث من سنة أربع وتسعين وسبعمائة ــ بعزمة قوية وهمه فتية، وحس جميع، مع إخلاص قصد، وحسن نية، وصدق طوية.

---

(١) الدليل الشافي (١/ ٦٤)، الضوء اللامع (٢/ ٣٦)، التبر المسبوك (ص ٢٣٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٥٥٢، ٥٥٣)، حسن المحاضرة (١/ ٣٦٣ ــ ٣٦٦)، شذرات الذهب (٧/ ٢٧٠) وغيرها.

فسمع الكثير، ورحل في الطلب إلى الأمصار كمكة والمدينة، واليمن، والشام، وفلسطين.

ولازم الحافظ العراقي رحمه الله، فامتدت ملازمته له حتى بلغت عشر سنين كما أخبر هو عن ذلك، لكن تخللها رحلاته إلى الشام وغيرها، وقرأ عليه من المسانيد والأجزاء، وبحث عليه شرحه على منظومته، وغير ذلك[1]، وقد أحصي ما قرأه على الحافظ العراقي من الكتب والأجزاء فبلغت واحد وعشرين كتاباً وجزءاً.

وقد كان من نتاج هذه الملازمة العلمية أن كان للحافظ العراقي الأثر البارز في شخصية الحافظ ابن حجر العلمية، حيث كانت براعة الشيخ وإمامته وحفظه وتبحره في هذا العلم، وإفاداته المتنوعة لطلابه ما جعل من الحافظ ابن حجر يحذو حذوه، وينسج على منواله في دروسه ومصنفاته وأماليه، مما يبدو واضحاً للمتأمل في شخصية الرجلين وفي آثارهما.

ولذا لم يجد الحافظ العراقي حرجاً ــ لما سئل حين حضرته الوفاة: من تخلف بعدك؟ ــ أن يضع الحافظ ابن حجر على رأس قائمة المرشحين حيث قال: ابن حجر، ثم ابني أبو زرعة، ثم الهيثمي».

وقد صنَّف الحافظ ابن حجر التصانيف الكثيرة «التي عم النفع بها كشرح البخاري الذي لم يصنف أحد في الأولين ولا في الآخرين مثله» كما قال السيوطي رحمه الله.

وقد بلغت مؤلفاته من الكثرة حدًّا يثير العجب والإعجاب، وكلها آيات ناطقة بمرتبة هذا الإمام، ومنزلته من الإتقان والحفظ والتبحر والتحقيق، منها «تغليق التعليق» في الكلام على الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري، و «الإصابة في معرفة الصحابة»، و «تهذيب التهذيب»، و «تقريب التهذيب»،

(١) إنباء الغمر (٥/ ١٧٢).

و «لسان الميزان»، و «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، وغيرها كثير جدًّا كما تقدَّم.

تُوفي الحافظ ابن حجر في ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة وترجمته أكبر من أن تحيط بها هذه السطور الموجزة، لكن المقصود إيراده ضمن من أخذ عن الحافظ العراقي وتلقَّى عنه وتأثَّر به.

٣ ـ أحمد بن أبي بكر البوصيري[١]: هو الحافظ أحمد بن أبـي بكر بن إسماعيل بن سليم ـ بفتح السين المهملة مكبر ـ ابن قايماز[٢] بن عثمان بن عمر الكناني، شهاب الدين البوصيري[٣].

وُلد في المحرم سنة اثنتين وستين وسبعمائة. وأخذ عن جماعة من أعلام عصره، منهم سراج الدين البلقيني، والحافظ العراقي، والحافظ الهيثمي وطبقتهم.

واشتغل بالحديث، فحدَّث وخرَّج، وألَّف المؤلَّفات النافعة منها: «زوائد سنن ابن ماجه»[٤] على الكتب الخمسة الأخرى، و «زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة»، و «زوائد المسانيد العشرة»[٥].

قال السيوطي: «ولم يزل مكباً على كتب الحديث وتخريجه إلى أن مات في المحرم سنة أربعين وثمانمائة»[٦].

---

(١) إنباء الغمر (٨/ ٤٣١)، الضوء اللامع (١/ ٢٥١)، طبقات الحفاظ (ص ٥٥١)، حسن المحاضرة (١/ ٣٦٣).

(٢) بفتح القاف وكسر الياء المثناة من تحت بعد ألف ثم زاي.

(٣) بضم الباء الموحدة وكسر الصاد المهملة بعدها مثناة وآخره راء، نسبة إلى بوصير من مدن مصر.

(٤) وهو المسمى «مصباح الزجاجة».

(٥) وهي: مسند الطيالسي، ومسدد، والحميدي، والعدني، وإسحاق بن راهويه، وابن جميع، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي.

(٦) طبقات الحفاظ (ص ٥٥١).

٤ ــ إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي[١]: هو الحافظ أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الأصل الشافعي سبط ابن العجمي.

وُلد سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة. وسمع جماعة من أصحاب الفخر البخاري وغيرهم.

قرأ على الحافظ العراقي ألفيته وشرحها، ونكته على كتاب ابن الصلاح «مع البحث في جميعها وغيرها من تصانيفه».

وتخرَّج به وأذن له في التحديث والإفادة.

قال السخاوي: «قرأ البخاري أكثر من ستين مرة، ومسلماً نحو العشرين سوى قراءته لهما في الطلب أو قراءتهما من غيره عليه واشتغل بالتصنيف فكتب تعليقاً لطيفاً على السنن لابن ماجه وشرحاً مختصراً على البخاري سماه التلقيح لفهم قارىء الصحيح، وهو بخطه في مجلدين»[٢].

ومن مؤلفاته: «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط»، وتذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنه مخضرم»، «والتبيين لأسماء المدلسين»، توفي يوم الاثنين سادس عشر من شوال سنة إحدى وأربعين وثمانمائة.

٥ ــ عبد الرحيم بن محمد بن الفرات[٣]: هو عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن محمد، أبو محمد المعروف بابن الفرات، المصري القاهري.

وُلد سنة تسع وخمسين وسبعمائة بالقاهرة، ونشأ بها وأخذ الحديث عن الحافظ العراقي، فقرأ عليه شرحه لألفيته ونكته على كتاب ابن الصلاح، وكان

---

(١) انظر ترجمته في: الدليل الشافي (١/ ٢٦)، الضوء اللامع (١/ ١٣٨ ــ ١٤٥)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٥٥١).

(٢) الضوء اللامع (١/ ١٤١).

(٣) الدليل الشافي (١/ ٤١٠، ٤١١)، الضوء اللامع (٤/ ١٨٦ ــ ١٨٨).

الحافظ العراقي يصفه «بالشيخ الإمام» وأذن له في إقراء الكتابين المذكورين، كما قرأ ابن الفرات عليه بعض عشارياته وغيرها بمشاركة الحافظ الهيثمي، وكتب عنه الكثير من أماليه.

ويذكر السخاوي أن عدد من أجاز له من الشيوخ مائتان وثلاثون شيخاً، وإن الحافظ النجم بن فهد قد خرج له مشيخة عن أكثرهم.

وله من المؤلفات: «تذكرة الأنام في النهي عن القيام» و«نخبة الفوائد المستنتجة من كتاب عقد القلائد»، لخص فيه مسائل منظومة ابن وهبان[1] في مذهب الحنفية.

قال السخاوي: «وقصر أصحابنا في عدم الإكثار عنه كصنيعهم في غيره من المسندين، وأما أنا فلازمته كثيراً بحيث لا أعلم من حمل عنه ـ بحمد الله ـ أكثر مني... وكان خيِّراً فاضلاً صدوقاً ساكناً منجمعاً عن الناس، حريصاً على الانتصاب في مجلسه لفصل القضايا والأحكام والتفرغ لذلك»[2].

وكانت وفاته في يوم السبت سادس عشر ذي الحجة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة وقد جاوز التسعين.

٦ ـ علي بن أبي بكر الهيثمي[3]: هو الحافظ نور الدين، أبو الحسن

---

(١) هو عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان ـ بفتح الواو وسكون الهاء وفتح الباء الموحدة، الدمشقي الحنفي، أمين الدين أبو محمد. فقيه حنفي ومقرىء وأديب صاحب منظومة «قيد الشرائد ونظم الفرائد»، ثم شرحها في «عقد القلائد في حل قيد الشرائد في الفقه الحنفي»، توفي سنة ست وعشرين وسبعمائة. ترجمته في: الدرر الكامنة (٢/ ٤٢٣، ٤٢٤)، شذرات الذهب (٦/ ٢١٢)، هدية العارفين (١/ ٦٣٩).

(٢) الضوء اللامع (٤/ ١٨٧).

(٣) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٩ ـ ٢٤٤)، إنباء الغمر (٥/ ٢٥٦ ـ ٢٦٠)، الدليل الشافي (١/ ٤٤٦)، الضوء اللامع (٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢)، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٥، ٥٤٦)، حسن المحاضرة (١/ ٣٦٢)، شذرات الذهب (٧/ ٧٠).

علي بن أبـي بكر بن سليمان ابن عمرو بن صالح الهيثمي، رفيق الحافظ العراقي وتلميذه.

وُلد سنة خمس وثلاثين وسبعمائة. وكان رفيق الحافظ في السماع. قال ابن فهد المكي: «فلما كان قبيل الخمسين صحب الحافظ أبا الفضل ابن العراقي ولازمه أشد ملازمة إلى أن بلغ حمامه، فخدمه وانتفع به، وصاهره على ابنته، فرزق منها أولاداً».

كان من شيوخه في القاهرة الخطيب أبو الفتح الميدومي، وعبد الرحمن بن عبد الهادي ومحمد بن إسماعيل بن الملوك وغيرهم.

لكنه لم يقتصر على شيوخ بلده، بل تاقت نفسه وتطلع حسه إلى الارتحال والأخذ عن شيوخ البلاد الأخرى، تأسياً بسنَّة من سلف من أهل الحديث، وسنحت له الفرصة المرتقبة حين أزمع رفيقه وشيخه الحافظ العراقي الرحيل إلى دمشق فصحبه في رحلته حيث تهيأت له في دمشق فرصة السماع من جماعة من الشيوخ كان من أشهرهم ذكراً وأرفعهم قدراً أحمد بن عبد الرحمن المرداوي، ومحمد بن إسماعيل الخباز.

واتصل به الترحال، فمضى مع شيخه ورفيقه إلى بيت المقدس حيث لم تفته فرصة السماع فيها من علمائها ومسنديها.

ثم ارتحل بعد ذلك إلى الإسكندرية برفقة شيخه أيضاً.

وعاد بعد رحلته إلى القاهرة حيث واصل الملازمة لشيخه والخدمة له ولأصحابه، فأورثه ولعه بهذا العلم وملازمته لشيخه محبة كبيرة في نفس الحافظ العراقي، حملته على أن يغرس في نفس تلميذه ورفيقه حب التأليف والجمع والتخريج والترتيب، فأعانه على بلوغ هذه الغاية، وسعى في تذليل السبيل إليها، فكان من الوسائل إلى ذلك أنه كان الموجه له إلى العمل في طائفة من المؤلفات التي عظم بها فضله، ونبَّه بها في العالمين ذكره.

ولم يقصر الحافظ العراقي دوره على التوجيه إلى العمل، لكنه أضاف إلى ذلك تدريبه له على ما أراد من التخريج والترتيب، ومعاونته بكتبه وأجزائه ـــ وعند الحافظ العراقي منها الكثير الوفير.

وكان من ثمار هذا التوجيه والتدريب والمعاونة هذه السلسلة من المؤلفات الهامة المتميزة بأنها اختصت بجانب هام من جوانب علم الحديث هو «جمع وتخريج الزوائد» من الأحاديث على الكتب الشهيرة.

وفي هذا يقول الحافظ ابن فهد المكي: «وأشار عليه بجمع ما في مسند الإمام أحمد من الأحاديث الزائدة على الكتب الستَّة، فأعانه بكتبه، وأرشده إلى التصرف في ذلك، فلما فرغ من تسويده حرر له الشيخ، وهو كبير الفائدة سماه: «غاية المقصد في زوائد أحمد»، ثم حبب إليه هذا التخريج فخرج: «البحر الزخار في زوائد البزار»، و «المقصد الأعلى في زوائد أبـي يعلى»، و «مجمع البحرين في زوائد المعجمين»، أو «البدر المنير في زوائد المعجم الكبير».

ثم جمع الكل محذوف الأسانيد مع الكلام عليها بالصحة والضعف في مؤلف واحد، وسماه: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، وله أيضاً: «موارد الظمآن لزوائد ابن حبان»، و «بغية الباحث على زوائد الحارث»، ورتب ثقات ابن حبان ترتيباً جيداً على ما فيها من الخلل، وثقات العجلي، والأحاديث المسندة في حلية الأولياء للحافظ أبـي نعيم، فمات وهي مسودة، فبيض نحو ربعها الحافظ أبو الفضل ابن حجر»(١).

وهي كلها دالة على رسوخ قدم هذا الحافظ في هذا الفن وتمكنه من أزمَّته، وإحاطته بأسراره وخوافيه.

ولقد حباه الله تعالى كذلك بسجايا أضفت على شخصيته العلمية المكينة بهاء ونقاء حببها إلى النفوس.. فقد وصفه الحافظ ابن فهد بقوله: «وكان

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٩).

ـ رحمة الله تعالى عليه ـ إماماً عالماً حافظاً ورعاً، زاهداً متقشفاً متواضعاً خيراً، هيِّناً ليِّناً سالكاً سليم الفطرة، شديد الإنكار للمنكر، كثير الاحتمال محبًّا للغرباء وأهل الدين والعلم والحديث، كثير التودد إلى الناس مع العبادة والاقتصاد والتعفف. وكان رحمه الله تعالى من محاسن القاهرة ومن أهل الخير، غالب أوقاته في اشتغال وكتابة، كثير التلاوة بالليل والتهجُّد»[1].

توفي رحمه الله في ليلة الثلاثاء التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة سبع وثمانمائة بالقاهرة، أي بعد سنة واحدة من وفاة شيخه ورفيقه الحافظ العراقي رحمهما الله.

وقد أفضت ـ قليلاً ـ في الحديث عنه لصلته الوثيقة بالحافظ العراقي ولكونه نموذجاً واضحاً لأثر الحافظ في تلامذته ومرافقيه.

٧ ـ محمد بن أحمد بن علي الفاسي[2]: هو الحافظ تقي الدين محمد بن أحمد بن علي بن محمد، أبو الطيب الفاسي[3]، ثم المكي المالكي.

وُلد سنة خمس وسبعين وسبعمائة، وعني بهذا العلم الشريف، فسمع بعد سنة تسعين وسبعمائة من جماعة من شيوخ بلده، ثم ارتحل إلى القاهرة والشام مرات كثيرة، وسمع من الحافظ العراقي فأذن له في تدريس الحديث. وولي قضاء مكة، وهو كما قال الحافظ ابن حجر في ترجمته: «أول مالكي ولي القضاء بها استقلالاً».

وكان له في ميدان التأليف أيضاً جولات، حيث ألَّف «عدة مصنفات طوال

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٤٠).

(٢) إنباء الغمر (٨/ ١٨٧، ١٨٨)، الدليل الشافي (٢/ ٥٨٥)، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٩، ٥٥٠)، الضوء اللامع (٧/ ١٨ ـ ٢٠).

(٣) بفتح الفاء بعدها ألف ثم سين مهملة مكسورة، نسبة إلى فاس: «مدينة مشهورة كبيرة على بر المغرب من بلاد البربر، وهي حاضرة البحر، وأجل مدنه قبل أن تختط مراكش: «معجم البلدان» (٤/ ٢٣٠).

وقصار»، فمن أكثر هذه المؤلفات ذيوعاً كتابه في تاريخ مكة وأخبار ولاتها وأهلها، وهو المسمَّى: «شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام»، وله أيضاً ذيل على «العبر» للذهبي وآخر على «التقييد» لابن نقطة وغير ذلك.

وصفه الحافظ أن حجر بقوله: «كان لطيف الذات، حسن الأخلاق، عارفاً بالأمور الدينية والدنيوية، له غور ودهاء وتجربة، وحسن عشرة، وحلاوة لسان، ويجلب القلوب بحسن عبارته ولطيف إشارته، رافقني في السماع كثيراً بمصر والشام واليمن وغيرها، وكنت أوده وأعظمه وأقوم معه في مهماته، ولقد ساءني موته وأسفت على فقد مثله».

مات رحمه الله في رابع شوال سنة اثنتين وثلاثين وثمانمائة.

٨ ــ محمد بن عبد الله بن ظهيرة[1]: هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن ظهيرة[2] بن أحمد، أبا عبد الله بن عطية بن ظهيرة بن مرزوق القرشي المخزومي المكي الشافعي. ولد سنة إحدى وخمسين وسبعمائة بمكة، ونشأ بها.

قال الحافظ ابن فهد في ترجمته: «الإمام العلاَّمة الحافظ قاضي مكة وخطيبها، وناظر حرمها وأوقافها والحسبة بها، وشيخها في الفتوى والتدريس وعليه دارت الفتوى على مذهب ابن إدريس، حافظ الحجاز وفقيهه، وشيخ الإسلام به... مولده في ليلة عيد الفطر.. بمكة المشرَّفة، فنشأ بها على عفة وصيانة ونزاهة، وكان إماماً علاَّمة حافظاً متقناً متفنناً ذا دين وعبادة وصلاح واشتغال وإفادة، مع رفعة القدر والرتبة والسيادة»[3].

وذكر الحافظ ابن فهد أن شيخه الحافظ أبا زرعة العراقي ذكر ابن ظهيرة

---

(١) إنباء الغمر (٧/ ١٥٧، ١٥٨)، لحظ الألحاظ (ص ٢٥٣ ــ ٢٥٥)، الدليل الشافي (٢/ ٦٤٥)، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٨)، الضوء اللامع (٨/ ٩٢ ــ ٩٥).

(٢) بفتح الظاء المعجمة وكسر الهاء بعدها ياء مثناة من تحت ثم راء مفتوحة.

(٣) لحظ الألحاظ (ص ٢٥٣).

فيمن أخذ عن والده الحافظ العراقي[1].

وذكر السخاوي أنه لازمه ملازمة تامة، وأنه أذن له في تدريس الحديث قال: «ورأيت بخطه على نسخة من شرحه للألفية أنه أخذه منه ما بين قراءة وسماع: مالكه الشيخ الإمام العلاَّمة المحدِّث المفيد الأوحد جمال الدين ـ نفع الله بفوائده ـ ، قال: وأذنت له أحسن الله إليه أن يقرىء ذلك ويفيده وما شاء من الكتب المصنفة في ذلك لوثوقي بحسن تصرفه وجودة فهمه، نفع الله به وكثَّر أمثاله»[2]. انتهى نص إجازة العراقي لتلميذه الحافظ ابن ظهيرة، ويبدو واضحاً فيها سجايا كلا الرجلين الكبيرين رحمهما الله.

وللحافظ ابن ظهيرة مؤلفات من أشهرها ذكراً: «الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف»، وشرح قطعة من «الحاوي».

تُوفي الحافظ ابن ظهيرة ليلة الجمعة سادس عشر رمضان سنة سبع عشرة وثمانمائة بمكة.

٩ ـ محمد بن موسى الدميري[3]: هو محمد بن موسى بن عيسى بن علي الكمال أبو البقاء، الدميري[4] الأصل القاهري الشافعي.

وُلد في أوائل سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة تقريباً بالقاهرة ونشأ بها. وكان في فجر الشباب يتكسب بالعمل في الخياطة، ثم صبت إلى طلب العلم نفسه، فأقبل عليه حفلاً به شغوفاً بجمعه وتحصيله، فأخذ العلم عن جماعة من أعلام

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٥٥).

(٢) الضوء اللامع (٨/ ٩٣).

(٣) إنباء الغمر (٥/ ٣٤٧، ٣٤٨)، الدليل الشافي (٢/ ٧٠٨)، حسن المحاضرة (١/ ٤٣٩)، الضوء اللامع (١٠/ ٥٩ ـ ٦٢)، شذرات الذهب (٧/ ٧٩، ٨٠)، كشف الظنون (١/ ٣٨٧).

(٤) بفتح الدال المهملة وكسر الميم بعدها ياء مثناة من تحت ثم راء، نسبة إلى «دميرة»: قرية كبيرة بمصر قرب دمياط. معجم البلدان (٢/ ٤٧٢).

عصره مثل الإسنوي، وابن الملقن وغيرهما. وذكره ابن تغري بردي فيمن أخذ عن الحافظ العراقي أيضاً.

قال الحافظ ابن حجر في أنبائه[1]: «مهر في الفقه، والأدب، والحديث، وشارك في الفنون، ودرس بدرس الحديث بقبة بيبرس، وفي عدة أماكن، ووعظ وأفاد وخطب فأجاد، وكان ذا حظ من العبادة تلاوة وصياماً ومجاورة بالحرمين».

له من المؤلفات: «شرح المنهاج»[2] في أربع مجلدات، ونظم في الفقه، و «حياة الحيوان الكبرى»[3]، قال الحافظ ابن حجر فيه: «أجاده وأكثر فوائده مع كثرة استطراده فيه من شيء إلى شيء»[4]، وكتب شرحاً على سنن ابن ماجه بيض بعضه وبقي بعضه مسودة.

مات في اليوم الثالث من جمادى الأولى سنة ثمان وثمانمائة.

آراء العلماء فيه:

تعد آراء أهل العلم بمثابة المرايا العاكسة التي تصور الواقع بكل أمانة وصدق.

ولقد أعلم أن نصيب الحافظ العراقي من ثناء العلماء، وكلام الفضلاء قد بلغ مبلغاً عظيماً وكثر وطاب. وفيما يلي نبذ من أقوال وآراء المشاهير من علماء عصره:

١ ــ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني ــ وهو من أشهر الآخذين عنه ــ قال يصف شيخه الحافظ العراقي: «حافظ العصر.. صار المنظور إليه في هذا الفن من زمن الشيخ جمال الدين الإسنائي وهلم جراً، ولم نر في هذا الفن أتقن منه، وعليه تخرج غالب أهل عصره، ومن أخصهم به صهره شيخنا نور الدين

---

(١) إنباء الغمر (٥/ ٣٤٧).

(٢) انظر: كشف الظنون (١/ ٣٨٦).

(٣) إنباء الغمر (٥/ ٣٤٨).

(٤) نفس المصدر السابق.

الهيثمي، وهو الذي دربه وعلمه كيفية التخريج والتصنيف، وهو الذي يعمل له كتبه ويسميها له، وصار الهيثمي لشدة ممارسته أكثر استحضاراً للمتون من شيخه حتى يظن من لا خبرة له أنه أحفظ منه، وليس كذلك لأن الحفظ المعرفة»[(١)].

وقال أيضاً: «وتقدم في الحديث بحيث كان شيوخ عصره وحفاظه يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة كالسبكي والعلائي والعز بن جماعة والعماد بن كثير والشيخ كمال الدين الإسنوي، وحبب إليه هذا الفن حتى غلب عليه، وتوغل فيه حتى صار لا يعرف إلاَّ به، وانصرفت أوقاته فيه، وكان مع ذكائه سريع الحفظ جداً»[(٢)].

٢ ــ وقال ابن فهد المكي: «الإمام الأوحد العلامة الحجة الحبر الناقد عمدة الأنام حافظ الإسلام»[(٣)].

وقال عنه أيضاً: «كان رحمه الله إماماً مفنناً[(٤)] حافظاً ناقداً متقناً، قرأ بالروايات السبع وبرع بالحديث متناً وإسناداً، وشارك في الفضائل وصار المشار إليه في الديار المصرية بالحفظ والإتقان والمعرفة»[(٥)].

٣ ــ وقال ابن الجزري[(٦)]: «حافظ الديار المصرية ومحدثها وشيخها سمع الكثير بمصر والشام والحجاز. . وبرع في الحديث متناً وإسناداً. . ، وكتب وألف، وجمع وخرج، وانفرد في وقته»[(٧)].

---

(١) إنباء الغمر (٥/ ١٧٠ ــ ١٧١، ١٧٢).

(٢) انظر: الضوء اللامع (٤/ ١٣٧) نقلاً عن المجمع المؤسس.

(٣) لحظ الألحاظ (ص ٢٢٠).

(٤) كذا، ولعلها «متفنناً».

(٥) لحظ الألحاظ (ص ٢٢٦).

(٦) هو شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري ــ بفتح الجيم والزاي وكسر الراء، نسبة إلى جزيرة عمر: بلاد بين دجلة والفرات ــ أحد القراء المجودين والمحدثين المتأخرين، وُلد سنة سبع وخمسين وسبعمائة، وتوفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة. انظر: الضوء اللامع (٩/ ٢٥٥، ٢٦٠)، شذرات الذهب (٧/ ٢٠٤، ٢٠٦)، البدر الطالع (٢/ ٢٥٧ ــ ٢٥٩).

(٧) غاية النهاية (١/ ٣٨٢).

٤ ـ وقال تقي الدين الفاسي: «كان حافظاً متقناً، عارفاً بفنون الحديث والفقه والعربية وغير ذلك، كثير الفضائل والمحاسن، متواضعاً ظريفاً. ومسموعاته وشيوخه في غاية الكثرة وأخذ عنه علماء الديار المصرية وغيرهم وأثنوا على فضائله وأخذت عنه الكثير بقراءتي وسماعاً»[(١)].

٥ ـ قال السخاوي[(٢)]: «كان إماماً علامة. . ، فقيهاً، شافعي المذهب، أصولياً منقطع القرين في فنون الحديث وصناعته، ارتحل فيه إلى البلاد النائية وشهد له بالتفرد فيه أئمة عصره، وعولوا عليه فيه، وسارت تصانيفه فيه وفي غيره، ودرس وأفتى وحدث وأملى، ولي قضاء المدينة الشريفة ثلاث سنين، انتفع به الأجلاء مع الزهد والورع والتحري في الطهارة وغيرها، وسلامة الفطرة والمحافظة على أنواع العبادة، والتقنع باليسير وسلوك التواضع والكرم والوقار مع الأبهة والمحاسن الجمة»[(٣)].

٦ ـ قال السيوطي[(٤)]: «حافظ العصر. . عني بالفن فبرع فيه وتقدم بحيث كان شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة كالسبكي والعلائي وابن كثير وغيرهم، ونقل عنه الإسنوي في «المهمات» ووصفه بحافظ العصر، وكذلك وصفه في الترجمة ابن سيد الناس، وله مؤلفات في الفن بديعة. .

---

(١) انظر: الضوء اللامع (٤/ ١٧٦).

(٢) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ بفتح السين المهملة والخاء المعجمة، نسبة إلى «سخا» مدينة بالغربية بمصر ـ الحافظ المؤرخ، وُلد سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة، وتوفي سنة اثنتين وتسعمائة. ترجمته في: شذرات الذهب (٨/ ١٥ ـ ١٧)، النور السافر (ص ١٦ ـ ٢١).

(٣) فتح المغيث (١/ ٩).

(٤) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن عثمان السيوطي، نسبة إلى أسيوط، بمصر، وُلد سنة تسع وأربعين وثمانمائة، وتوفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة، ترجمته في: النور السافر (ص ٥٤ ـ ٥٨)، شذرات الذهب (٨/ ٥١ ـ ٥٤)، البدر الطالع (١/ ٣٢٨ ـ ٣٣٤).

وشرع في إملاء الحديث سنة ست وتسعين فأحيا الله تعالى به سنة الإملاء بعد أن كانت دائرة، فأملى أكثر من أربعمائة مجلس، وكان صالحاً متواضعاً ضيق المعيشة»[1].

٧ ــ قال الشوكاني[2]: «وقد رزق السعادة في ولده الولي فإنه كان إماماً كما تقدم في ترجمته، وفي رفيقه الهيثمي فإنه كان حافظاً كبيراً، ورزق أيضاً السعادة في تلامذته فإن منهم الحافظ ابن حجر وطبقته، وكان عالماً بالنحو واللغة والغريب والقراءات والفقه وأصوله، غير أنه غلب عليه الحديث فاشتهر به وانفرد بمعرفته، وقد ترجمه جماعة من معاصريه ومن تلامذته ومن بعدهم، وأثنوا عليه جميعاً وبالغوا في تعظيمه»[3].

الأعمال التي أُسندت إليه:

أسند إلى الحافظ العراقي رحمه الله جملة من الأعمال العلمية كالتدريس والقضاء والإمامة والخطابة.

ففي بلده مصر تولى تدريس الحديث في مدارس كثيرة منها: دار الحديث الكاملية، والمدرسة الظاهرية القديمة، وفي جامع أحمد بن طولون.

كما تولى تدريس الفقهاء بالمدرسة الفاضلية وغيرها.

أما القضاء فقد ولي قضاء المدينة وخطابة مسجدها والإمامة فيها سنة ثمان وثمانين وسبعمائة. ولبث فيها قاضياً وإماماً وخطيباً نحو ثلاث سنين[4].

---

(١) حسن المحاضرة (١/ ٣٦٠)، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٣، ٥٤٤).

(٢) هو محمد بن علي الشوكاني ــ بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وفتح الكاف وبعدها ألف ثم نون، نسبة إلى شوكان: هجرة من بلاد خولان باليمن. وُلد سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف، وتوفي سنة خمسين ومائتين وألف. ترجمته في: البدر الطالع (٢/ ٢١٤ ــ ٢٢٥)، أبجد العلوم (٣/ ٢٠١ ــ ٢٠٥).

(٣) البدر الطالع (١/ ٣٥٥).

(٤) البدر الطالع (٤/ ١٧٤)، حسن المحاضرة (٢/ ٢٦٢).

آثاره العلمية:

خلف الحافظ العراقي رحمه الله ثروة علمية ثمينة أفادت منها الأجيال على تعاقبها.

وقد شرع الحافظ العراقي في التأليف في سن مبكرة جداً، حيث ذكر الحافظ ابن حجر أنه «كان قد لهج بتخريج أحاديث الإحياء، وله من العمر نحو العشرين»[1]، أي إن ابتداء التأليف كان في سنة خمس وأربعين وسبعمائة.

ولا غرو ــ والحال على ما قدمت ــ أن يلمع في ميدان التأليف نجمه، ويعلو فيه كعبه، وينبه في العالمين ذكره.

وقد ألفيت ما أوردته المصادر المختلفة من هذه المؤلفات غير مقصور على جانب واحد، بل تتناول جوانب ومباحث شتى.

فمنها ما هو في غريب القرآن، منها ما هو في الحديث على تنوع مباحثه وتعددها، ومنها ما هو في علوم الحديث، ومنها ما هو في أسماء الرجال والجرح والتعديل والسبر والتراجم. ومنها ما لا يختص بموضوع محدد، وإنما يتناول مسائل ومباحث منوعة.

وفيما يلي تفصيل القول وبسط هذا الإجمال:

أولاً ــ في الحديث:

تنتظم مؤلفاته الحديثية في أقسام خمسة:

القسم الأول ــ كتب في الحديث:

١ ــ الأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف وانقطاع[2].

---

(١) نقله السخاوي عنه في الضوء اللامع (٤/ ١٧٣).

(٢) لحظ الألحاظ (ص ٢٣١).

٢ ـ أربعون بلدانية[١]: انتخبها من صحيح ابن حبان.

٣ ـ أربعون تساعية[٢]: هي أربعون حديثاً يوردها المؤلف بإسناد يبلغ عدد رجاله بينه وبين النبـي ﷺ تسعة رجال.

٤ ـ أربعون عشارية[٣]: وهي أربعون حديثاً لنفسه أملاها بالمدينة بين القبر والمنبر، وهي أولى أماليه.

٥ ـ الباعث على الخلاص من حوادث القصَّاص: تكلم فيه على الأحاديث التي يختلقها القصاص والوعاظ، وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، ونشرته مجلة كلية الشريعة بالرياض[٤].

٦ ـ تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد[٥]: جمع فيه جملة من أحاديث الأحكام «ألفاظها لمن ذكر الإسناد إليه من الموطأ ومسند أحمد»، وذكر أنه جمعه لابنه أبـي زرعة، وبين في مقدمته منهجه في العزو إلى الكتب الأخرى، وقد طبع غير مرة.

القسم الثاني: كتب في شرح الحديث:

٧ ـ تكملة شرح جامع الترمذي[٦]: قصد به أن يكمل شرح الترمذي لابن سيد الناس، لكن لم يقدر له أن يكمله وإنما كتب منه تسع مجلدات.

٨ ـ طرح التثريب في شرح التقريب[٧]: شرح به كتابه «تقريب الأسانيد» كتب نحو مجلد، ولم يكمله فأكمله ولده الحافظ أبو زرعة.

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٢).

(٢) المصدر السابق، وهي للميدومي خرجها الحافظ العراقي.

(٣) المصدر السابق.

(٤) العدد الرابع سنة ١٣٩٢هـ.

(٥) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٠).

(٦) الضوء اللامع (٤/ ١٧٣).

(٧) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٠)، الضوء اللامع (٤/ ١٧٣).

القسم الثالث: كتب في تخريج الحديث:

٩ ــ إخبار الأحياء بأخبار الإحياء[١]: قال ابن فهد: «في أربع مجلدات، فرغ من تسويده في سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، قرأ عليه شيئاً منه الحافظ عماد الدين بن كثير، وقد بيض منه نحواً من خمسة وأربعين كراساً، وصل فيها إلى أواخر الحج، قرأ علي ذلك ابنه شيخنا الحافظ أبو زرعة أحمد»[٢].

١٠ ــ الكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين[٣]: وهو كتاب متوسط بين المطول وهو الكتاب السابق، والمختصر وهو الكتاب التالي بعد هذا.

قال ابن فهد: «كتب منه شيئاً يسيراً، وحدث ببعضه، قرأه عليه شيخنا نور الدين الهيثمي»[٤].

١١ ــ المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار[٥]: وهو التخريج المختصر، وهو الذي اشتهر ذكره، وعم نفعه، وقد طبع مع كتاب الإحياء[٦].

١٢ ــ تخريج الأربعين النووية[٧].

١٣ ــ تخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي[٨].

القسم الرابع: أجزاء حديثية:

١٤ ــ جزء في «الأحاديث التي تكلم فيها بالوضع، وهي في

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٢٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق (ص ٢٣٠).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) طبع في مصر في مطبعة الحلبي، وطبع في بيروت كذلك مصوراً عنها.

(٧) الضوء اللامع (٤/ ١٧٣) مجلة البحث العلمي (ع ٢ ــ ١٣٩٩هـ)، (ص ٢٨٣).

(٨) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٢).

مسند أحمد»[1]: وقد أورده الحافظ ابن حجر في بداية «القول المسدد»[2].

١٥ ــ جزء في «الكلام على حديث التوسعة يوم عاشوراء»[3].

١٦ ــ جزء في «طرق حديث: من كنت مولاه فعلي مولاه»[4].

١٧ ــ جزء في «جمع طرق حديث: الموت كفارة للمسلم»[5].

١٨ ــ جزء في «الكلام على الحديث الوارد في أقل الحيض وأكثره»[6].

القسم الخامس: مستخرجات وأطراف:

١٩ ــ المستخرج على المستدرك: ذكره الحافظ العراقي نفسه في كتابه «ذيل ميزان الاعتدال»[7] في الترجمة (رقم ٥١٥).

٢٠ ــ أطراف صحيح ابن حبان[8]: قال ابن فهد: «بلغ فيه إلى أول النوع الستين من القسم الثالث»[9].

ثانياً: في علوم الحديث:

٢١ ــ التبصرة والتذكرة[10]: وهي ألفية الحديث، نظم بها كتاب علوم الحديث لابن الصلاح في ألف بيت.

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٣١)، وتعجيل المنفعة (ص ٦).

(٢) (ص ٢ ــ ١١).

(٣) لحظ الألحاظ (ص ٢٣١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) لسان الميزان (١/ ٢١٢)، لحظ الألحاظ (ص ٢٣١).

(٦) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٢).

(٧) (ص ٣٢٣).

(٨) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٢).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

٢٢ ـ التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح[١]: وهو هذا الكتاب، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله.

٢٣ ـ الإنصـاف[٢]: وهـو كتـاب فـي نـوع المـرسـل مـن أنـواع علـوم الحديث.

٢٤ ـ شرح الألفية[٣]: وهو الشرح المتوسط الذي شاع بين الناس، أما الشرح المطول فإنه لم يكمله على ما يفهم من كلام ابن فهد. وقد طبع هذا الشرح مع الألفية في المغرب وبيروت.

٢٥ ـ نظم الاقتراح: نظم فيه كتاب «الاقتراح» في علوم الحديث لابن دقيق العيد[٤] في أربعمائة وسبعة وعشرين بيتاً.

ثالثاً: في الجرح والتعديل وأسماء الرجال:

٢٦ ـ ترتيب من له ذكر بتجريح أو تعديل في بيان الوهم والإيهام لابن القطان[٥].

٢٧ ـ ذيل ميزان الاعتدال[٦]: طبع في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبـي.

٢٨ ـ رجال سنن الدارقطني سوى ترجمة ما في التهذيب[٧].

---

(١) لحظ الألحـاظ (ص ٢٣٠).
(٢) المصدر السابق (ص ٢٣١).
(٣) المصدر السابق (ص ٢٣٠).
(٤) المصدر السابق (ص ٢٣٢).
(٥) المصدر السابق (ص ٢٣١).
(٦) المصدر السابق (ص ٢٣١).
(٧) المصدر السابق (ص ٢٣٣).

٢٩ ــ رجال صحيح ابن حبان سوى ما في التهذيب[١]: قال ابن فهد: «بلغ فيه نظير أطرافه»، أي إلى أول النوع الستين من القسم الثالث.

رابعاً: في الأصول:

٣٠ ــ النجم الوهاج في نظم المنهاج: نظم فيه كتاب المنهاج[٢] في سبعة وستين وثلاثمائة وألف بيت.

٣١ ــ نكت على المنهاج[٣]: قال ابن فهد: «وله نكت عليه[٤] بين فيها حكمة مخالفته لعبارة المنهاج والتنبيه على دقائق ذلك، بلغ فيه إلى أثناء الباب الخامس في الناسخ والمنسوخ.

خامساً: في الفقه:

٣٢ ــ تتمات المبهمات[٥]: وهي استدراكات على كتاب «المهمات»[٦].

٣٣ ــ تكملة شرح المهذب[٧]: قال السخاوي: «بنى على كتابه شيخه السبكي فكتب أماكن»[٨].

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٠)، الضوء اللامع (٤/ ١٧٣).

(٢) هو كتاب «منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، المتوفى سنة خمس وثمانين وستمائة.

(٣) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٠).

(٤) أي على المنهاج للبيضاوي.

(٥) الضوء اللامع (٤/ ١٧٣).

(٦) وهو كتاب «المهمات» لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي المتوفى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة.

(٧) الضوء اللامع (٤/ ١٧٣).

(٨) المصدر السابق.

سادساً: في الغريب:

٣٤ ــ منظومة في غريب القرآن[١]: ذكر ابن فهد أنها في ألف بيت[٢].

سابعاً: في السيرة النبوية:

٣٥ ــ الدرر السنية في نظم السيرة الزكية[٣]: ذكر ابن فهد أنها في ألف بيت[٤].

ثامناً: في التراجم والمعاجم والمشيخات:

٣٦ ــ ترجمة الإسنائي[٥].

٣٧ ــ ذيل ذيل أحمد بن أيبك الدمياطي[٦] على وفيات النقلة[٧].

٣٨ ــ ذيل على ذيل العبر[٨].

٣٩ ــ ذيل مشيخة القاضي أبـي الحرم القلانسي[٩].

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق (ص ٢٣٠، ٢٣١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق (ص ٢٣١). وهو جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنائي، نسبة إلى «إسنا» بكسر الهمزة وسكون السين المهملة. بلدة بصعيد مصر ويقال له الإسنوي أيضاً، وقد تقدمت ترجمته في شيوخ العراقي.

(٦) هو أحمد بن أيبك ــ بفتح أوله وسكون الياء المثناة التحتية وكسر الباء الموحدة ــ ابن عبد الله الدمياطي محدث مؤرخ، وُلد سنة سبعمائة. رحل إلى دمشق وتوفي بمصر سنة تسع وأربعين وسبعمائة. من مؤلفاته ــ الذيل على ذيل الوفيات للمنذري. انظر: الدرر الكامنة (١/ ١٠٨)، حسن المحاضرة (١/ ٢٠٢).

(٧) كشف الظنون (ص ٢٠٢٠).

(٨) لحظ الألحاظ (ص ٢٣١).

(٩) المصدر السابق (ص ٢٣٢). وهو إبراهيم بن محمد بن أحمد بن محمود العقيلي =

٤٠ ـ ذيل وفيات الأعيان[١].

٤١ ـ مشيخة لابن القاري[٢] عبد الرحمن.

٤٢ ـ مشيخة القاضي ناصر الدين التونسي[٣].

٤٣ ـ المعجم[٤]: وهو معجم خرجه لنفسه ذكره البرهان الحلبي كما نقله عنه السخاوي.

٤٤ ـ معجم مشتمل على تراجم جماعة من أهل القرن الثامن[٥].

تاسعاً: في مسائل ومباحث منوعة:

وهذا القسم يضم كتباً ورسائل ألّفها الحافظ العراقي للكلام على مسائل مختلفة تحوي فقهاً ووعظاً وتاريخاً وفضائل ونحو ذلك.

٤٥ ـ الاستعاذة بالواحد من إقامة جمعتين في مكان واحد[٦].

٤٦ ـ أجوبة ابن العربي[٧].

= الدمشقي القلانسي ـ بفتح القاف واللام وكسر النون، نسبة إلى بيع القلانس. وُلد سنة أربع وخمسين وستمائة بدمشق، وله مشيخة خرجها لنفسه. توفي سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة. الدرر الكامنة (١/ ٥٧).

(١) كشف الظنون (ص ٢٠١٨).

(٢) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٢)، وهو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن هارون بن محمد زين الدين، المعروف بابن القاري. وُلد سنة أربع أو خمس وتسعين وستمائة، وقرأ على أبيه صحيح البخاري ومسند عبد بن حميد، وهو آخر من حدث عن الأبرقوهي. مات في ذي القعدة سنة ست وسبعين وسبعمائة. الدرر الكامنة (٢/ ٣٣٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الضوء اللامع (٤/ ١٧٤).

(٥) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٢).

(٦) المصدر السابق (ص ٢٣١).

(٧) المصدر السابق.

٤٧ ـ إحياء القلب الميت بدخول البيت[١].

٤٨ ـ جزء في مسألة تاريخ تحريم الربا[٢].

٤٩ ـ تفضيل زمزم على كل ماء قليل زمزم[٣].

٥٠ ـ فضل حراء[٤].

٥١ ـ الروض النضر بأنباء الخضر[٥].

٥٢ ـ مسألة الشرب قائماً[٦].

٥٣ ـ العدد المعتبر من الأوجه التي بين السور[٧].

٥٤ ـ مسألة قص الشارب[٨].

٥٥ ـ الكلام على صوم ست من شوال[٩].

٥٦ ـ مسألة السجود لترك القنوت[١٠].

٥٧ ـ محجة القرب إلى محبة العرب[١١].

وقد طبع في القاهرة، نشر إبراهيم القادري[١٢].

---

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٣١).
(٢) مقدمة ذيل ميزان الاعتدال (ص ٢٤).
(٣) لحظ الألحاظ (ص ٢٣١).
(٤) المصدر السابق.
(٥) مقدمة ذيل ميزان الاعتدال (ص ٢٤).
(٦) لحظ الألحاظ (ص ٢٣١).
(٧) ذيل كشف الظنون (٢/ ٩٦).
(٨) لحظ الألحاظ (ص ٢٣١).
(٩) المصدر السابق.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) المصدر السابق.
(١٢) معجم المخطوطات المطبوعة (٢/ ٩٧).

٥٨ ــ منظومة في الوضوء المستحب[١].

٥٩ ــ المورد المهني في المولد السني[٢].

٦٠ ــ جزء النيل[٣].

٦١ ــ قرة العين بالمسرة لوفاء الدين[٤].

قال ابن فهد: «وهو آخر مؤلفاته، حدث به مراراً»[٥].

❏ ❏ ❏

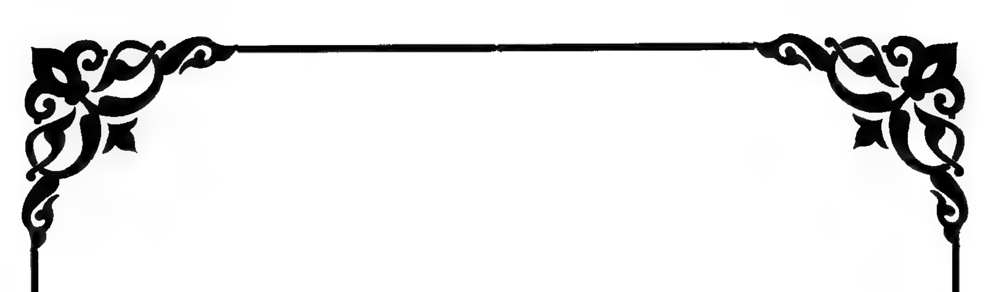
(١) كشف الظنون (ص ١٨٦٧).

(٢) لحظ الألحاظ (ص ٢٣١).

(٣) وهو ضمن مخطوطات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

(٤) لحظ الألحاظ (ص ٢٣١).

(٥) المصدر السابق.



الفصل الثاني

دراسة كتاب «التقييد والإيضاح»

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: كتاب علوم الحديث لابن الصلاح.

المبحث الثاني: منهج الحافظ العراقي في كتابه «التقييد والإيضاح».

المبحث الثالث: توثيق الكتاب ووصف نسخه وبيان منهج التحقيق.

المبحث الأول

كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الكتب التي سبقته.

المطلب الثاني: منهج الكتاب وخصائصه.

المطلب الثالث: الكتب التي دارت في فلكه.

المطلب الأول
الكتب التي سبقت هذا الكتاب

سبقت كتاب «علوم الحديث لابن الصلاح» سلسلة من المؤلفات الهامة التي تجلي عناية أهل هذا الفن بجمع مسائله وتحقيق مباحثه وإيضاح غوامضه والكشف عن أسراره.

ولا بد قبل الكلام عن هذا الكتاب من الإشارة إلى هذه المؤلفات التي كان كثير منها أساساً ومصدراً لهذا الكتاب، أفاد منها وعوَّل عليها مؤلفه.

فمن أوائل الكتب المؤلفة في هذا العلم:

١ ـ كتاب «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»: وهو ليس أول حلقة في هذه الحلقات المتتابعة، إذ سبقه مؤلفات كثيرة، لكنها كانت تفرد أحد أنواع علوم الحديث بالكلام في مؤلف مستقل عن غيره، ولم تكن جامعة لما تفرق من أنواع ومباحث هذا العلم. فجاء القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي[1] المتوفى سنة ستين وثلاثمائة، فألف هذا الكتاب وقصد جمع

---

(١) هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد ـ بفتح الخاء المعجمة واللام المشددة آخره دال مهملة ـ الرامهرمزي ـ بفتح الراء بعدها ألف ثم ميم مفتوحة ثم هاء مضمومة وراء ساكنة وميم ثانية مضمومة وبعدها زاي مكسورة ـ نسْبة إلى «رامهرمز» بلدة في إقليم خوزستان ببلاد فارس ـ الحافظ القاضي. قال الذهبي: ساد أصحاب الحديث وكتابه المذكور ـ أي المحدث الفاصل ـ ينبىء بإمامته، مات سنة ستين وثلاثمائة.
الأنساب (٦/ ٥٢، ٥٣)، اللباب (٢/ ١٠)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٠٥، ٩٠٧)، سير أعلام =

ما تفرق من علوم الحديث، لكنه كما قال الحافظ ابن حجر «لم يستوعب»، وقد ألفه على الطريقة السائدة في زمانه، وهي الطريقة التي يورد المؤلف فيها كل الأقوال التي ينقلها بإسناده إلى أصحابها[1].

٢ ـ كتاب «معرفة علوم الحديث»: وهو للحاكم أبي عبد الله النيسابوري المتوفى سنة خمس وأربعمائة، ذكر فيه اثنين وخمسين نوعاً من أنواع علوم الحديث. لكنه كما قال الحافظ: «لم يهذب ولم يرتب»[2].

٣ ـ كتاب «المستخرج»: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ثلاثين وأربعمائة، وهو مستخرج على كتاب الحاكم المتقدم ذكره، استدرك عليه فيه بعض ما فاته، لكنه كما قال الحافظ ابن حجر: «أبقى أشياء للمتعقب»[3].

٤ ـ كتاب «الكفاية في علم الرواية»: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة، تحدث فيه عن مسائل كثيرة من مسائل هذا العلم[4].

ولكتب الخطيب البغدادي عامة أثر بين في صفوف المحدثين عامة والمؤلفين في هذا العلم خاصة. وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر في شرح النخبة:

= النبلاء (١٦/ ٧٣، ٧٥)، العبر (٢/ ١٠٩، ١١٠)، طبقات الحفاظ (ص ٣٧٠)، شذرات الذهب (٣/ ٣٠، ٣٧).

(١) طبع الكتاب بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب في دار الفكر ببيروت سنة ١٣٩١.

(٢) طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بتعليق وتصحيح الدكتور السيد معظم حسين.

(٣) نزهة النظر ص ١٦، ولم أقف على من ذكر أنه طبع.

(٤) منها: مسائل في تقسيم الأخبار وحجية خبر الواحد، وعدالة الصحابة وأحكام العدالة وأحكام الجرح، ومسائل في السماع والرواية وصفاتها وكتابة الحديث وغير ذلك، وقد طبع في القاهرة بمراجعة الأستاذين عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحمن حسن محمود، ونشرته دار الكتب الحديثة.

«وقلَّ فن من فنون الحديث إلاَّ وقد صنف فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه، وقد ألف الخطيب أيضاً:

٥ ــ كتاب «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: تحدث فيه عن ما يجب أن يتصف به المحدث وطالب الحديث، وصفات الرواية، وكتابة الحديث، وحفظه، والوسائل المعينة على ذلك، والتأليف فيه وغير ذلك مما يتصل بهذه الأبحاث الهامة[١].

٦ ــ كتاب الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة[٢]. وهو كما ينبىء عنه عنوانه مختص بالكلام على طرق الرواية وأنواعها، وصفة السماع وشروطه وما يتعلق به، وكتابة الحديث وضبطه وما يتعلق بذلك من نسخ ومقابلة ونحوهما.

٧ ــ جزء «ما لا يسع المحدث جهله»: لأبي حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي المتوفى سنة ثمانين وخمسمائة[٣].

قال في كشف الظنون: «كتبه من مكة في شعبان سنة تسع وسبعين وخمسمائة أوله: الحمد لله الذي وفقنا للتوحيد...» إلخ.

ثم جاء بعد ذلك عهد الحافظ تقي الدين ابن الصلاح المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة، فألف كتابه الشهير «علوم الحديث» أو «مقدمة ابن الصلاح» كما اشتهرت لدى الناس، وسأفرد الكلام عليه بالمبحث التالي:



(١) وقد طبع في الرياض بتحقيق الدكتور محمود الطحان ونشرته مكتبة المعارف. كما طبع في الكويت بتحقيق الدكتور محمد رأفت سعيد.

(٢) طبع بتحقيق أستاذي الشيخ السيد أحمد صقر، ونشرته دار المعارف في القاهرة بمشاركة المكتبة العتيقة في تونس.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦/ ٢٧٨).

المطلب الثاني

كتاب ابن الصلاح:

(منهج الكتاب وخصائصه)

تقدَّم فيما سبق[1] من ترجمة ابن الصلاح أنه ولي تدريس الحديث في المدرسة الأشرفية.

ولا ريب أنه ــ حينذاك ــ ألفى بتلامذته خصاصة إلى مؤلف يجمع شتات هذا العلم، ويلم شعثه، وينظم عقده، مع تحرير المسائل واستنباط الأحكام من التعريفات، فوقع في نفسه أن يتولَّى هو هذه المهمة الجليلة التي كانت مدخرة له.

ولم يعكف ابن الصلاح على هذا الكتاب مكبًّا عليه حتى يفرغ منه، وإنما جعله «أمالي» يلقيها على طلبته في مجالس الإملاء التي كان يعقدها لهم اقتداءً بسنَّة الماضين من أهل الحديث.

وعلى هذه الصفة تمَّ جمع هذا الكتاب الذي أملاه صاحبه إملاءً، فأصبح من بعد عمدة هذا العلم، حوى منه أصول مسائله ورؤوس مباحثه، وجمع منه درر فوائده وغرر فرائده.

تحدَّث الحافظ ابن حجر عن هذا الكتاب ومنهج مؤلفه فيه بعبارة موجزة محررة فقال ــ وهو يتناول بالعرض سلسلة المؤلفات في هذا العلم ــ : «إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن

---

(١) (ص ٣٥).

الشهرزوري نزيل دمشق، فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور فهذَّب فنونه، وأملاه شيئاً بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضمَّ إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره»[1].

وأورد الدكتور نور الدين عتر في مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب خصائصه التي امتاز بها على غيره من مؤلفات هذا العلم. وقد وجدت ما ذكره من ذلك كافياً شافياً فرأيت أن أورده بنصه:

قال: «وامتاز في منهجه على ما سبقه من التصانيف بمزايا جعلته عمدة هذا الفن، نذكر منها:

١ ــ الاستنباط الدقيق لمذاهب العلماء وقواعدهم من النصوص والروايات المنقولة عن أئمة الحديث في مسائل علوم الحديث والاكتفاء بذكر حاصلها، ولم ينقل من تلك الأخبار إلَّا القدر المناسب للمقام.

٢ ــ ضبط التعاريف التي سُبق بها، ووضع تعاريف لم يصرح بها من قبله.

٣ ــ تهذيب عبارات السابقين والتنبيه على مواضع الاعتراض فيها.

٤ ــ إيجاد نموذج في ترتيب أنواع علوم الحديث وقوانينه، وهو عمل هام، لأن المراجع السابقة على هذا الكتاب باستثناء كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ــ لم تلتزم ترتيباً أو تقسيماً ما لهذه الأصول على الرغم مما ضمته من العلوم والمعارف الجليلة. وهذا يدل على الجهد الضخم الذي بذله الإمام ابن الصلاح في تنسيق التأليف في هذا العلم، وإضافةً إلى ما اشتمل عليه عمله من التحقيق في أصوله ومسائله كذلك.

٥ ــ التعقيب على أقوال العلماء بتحقيقاته واجتهاده، ويصدر ذلك عادةً

---

(١) نزهة النظر (ص ١٧).

بلفظ: «قلت»، ويشعر قارىء الكتاب أن مصنفه قد رصد مسائل العلم بدقة وحقَّقها تحقيقاً جعل شخصيته تتفوق على كل من سبقه، إذ لا يكاد يمر بصفحة إلَّا ويجد للمؤلف كلاماً واجتهاداً يبدؤه بعبارة «قلت».

ويلاحظ أيضاً أن التواضع والاحتياط غلب عليه رحمه الله، فختم كل فقرة من كتابه بقوله: والله أعلم»[1]. انتهى.

ويمكن أن يضاف إلى ما تقدَّم من خصائص:

أسلوب الكتاب المشرق، وبيانه الناصع، وعباراته التي أضفى عليها الحس الأدبي رونقاً وجمالاً، وإمتاعاً قل أن يوجد نظيره في أمثال هذه الكتب.



(١) مقدمة علوم الحديث (ص ١٩).

المطلب الثالث

الكتب التي دارت في فلكه

ليس من الغرابة أن يحظى كتاب ابن الصلاح، بهذه المنزلة التي تحدث عنها الحافظ ابن حجر بقوله: «فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»[1].

والمؤلفات التي تناولت كتاب ابن الصلاح بالشرح، أو النظم أو الاختصار أو المعارضة والاستدراك، لا تُحصى بشهادة ما تقدم من كلام الحافظ ابن حجر. لذا فإني أورد جملة من أشهر هذه المؤلفات:

أولاً: المختصرات:

فمن أشهر الكتب التي اختصرت هذا الكتاب:

١ ـ «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق» المشهور بالإرشاد[2]: للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة.

٢ ـ «التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير»: للإمام النووي

(١) نزهة النظر (ص ١٧).

(٢) طبع بتحقيق الدكتور نور الدين عتر في دار البشائر الإسلامية ببيروت، وبتحقيق الشيخ عبد الباري فتح الله في دار الإرشاد الإسلامية ببيروت.

أيضاً، وقد اختصره من الإرشاد له، وشرحه السيوطي في مؤلفه الشهير: «تدريب الراوي»[1].

٣ ــ «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي»: لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة. وهو وإن كان من المختصرات إلاَّ أن فيه إضافات واستدراكات جديرة بالاهتمام، كما أنه رتَّب الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح ترتيباً أكثر ملائمة وتناسباً[2].

٤ ــ «الخلاصة في أصول الحديث»: للحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي[3]، ذكر في مقدمته[4] أنه لخصه من كتاب ابن الصلاح ومختصر النووي ومختصر ابن جماعة، وأضاف إلى ذلك زيادات مهمة من جامع الأصول وغيره[5].

٥ ــ «مختصر علوم الحديث»: لعلاء الدين علي بن عثمان المعروف بابن التركماني، المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة، وهو لا يزال مخطوطاً[6].

---

(١) طبع التقريب وشرحه التدريب بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف في القاهرة، طبعات كثيرة.

(٢) نشر هذا الكتاب في مجلة معهد المخطوطات العربية في الجزئين الأول والثاني من المجلد الحادي والعشرين بتحقيق دكتور محيـي الدين عبد الرحمن رمضان، ثم طبع في دار الفكر بدمشق مفرداً مستقلاً.

(٣) الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي ــ بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحت بعدها باء موحدة ــ، نسبةً إلى جده أبـي الفضل محمد بن عبد الله بن مسعود الطيب الجرجاني، محدِّث فقيه مفسِّر، كان صاحب ثروة كبيرة فلم يزل ينفقها في وجوه الخيرات حتى مات فقيراً. له كتاب في شرح المشكاة أسماه: «الكاشف عن حقائق المغني»، وكتاب «الخلاصة في أصول الحديث» وغيرهما. مات سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة. البدر الطالع (١/ ٢٢٩، ٢٣٠)، شذرات الذهب (٦/ ١٣٧).

(٤) (ص ٣١).

(٥) طبع بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي، ونشر عالم الكتب ببيروت سنة ١٤٠٥هـ.

(٦) توجد منه نسخة في المكتبة الأحمدية بحلب برقم (٢٨٣) ذكرها الدكتور نور الدين عتر في =

٦ ــ «اختصار علوم الحديث»: وهو للحافظ أبـي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير. المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة، اختصر فيه كتاب ابن الصلاح «بعبارة سهلة فصيحة، وجمل مفهومة مليحة، واستدرك على ابن الصلاح استدراكات مفيدة يبدؤها بقوله (قلت) »[(١)].

٧ ــ «المقنع في علوم الحديث»: لأبـي حفص سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، الشافعي المعروف بابن الملقن. عني فيه بتلخيص كتاب ابن الصلاح «وتقريبه وتنقيحه وتهذيبه، مع زيادات عليه مهمة وفوائد جمة»[(٢)].

٨ ــ «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح»: لسراج الدين عمر ابن رسلان بن نصير البلقيني الشافعي.

وقد درج المتحدثون عن المختصرات لكتاب ابن الصلاح على ذكر هذا الكتاب بينها باعتبار أنه مختصر لعلوم الحديث. والواقع أن الناظر في هذا الكتاب يتبين له أنه أقرب إلى كتب الشروح والنكت منه إلى المختصرات، كما أن محققة الكتاب أوضحت منهج المؤلف بقولها: «تتبع فيه الإمام البلقيني مقدمة ابن الصلاح فقرة فقرة، فأعاد صياغتها تضميناً، ثم عقب عليها بفوائد وزيادات تفصل ما أجمل ابن الصلاح وتستدرك ما فاته.

ثانياً: المنظومات:

نظم كتاب علوم الحديث لابن الصلاح جماعة من العلماء منهم:

١ ــ الحافظ العراقي: الذي نظمه في ألف بيت، وهي: «ألفية الحديث»

= مقدمة علوم الحديث (ص ٢١)، وتوجد له نسخة أخرى في المكتبة السليمانية بإستانبول، وقف عليها الشيخ عبد الباري فتح الله كما ذكر ذلك في مقدمة «الإرشاد» للنووي (ص ٥٩).

(١) الباعث الحثيث (ص ١٣).

(٢) المقنع (١/ ٢).

كما اشتهرت، واسمها «التبصرة والتذكرة» وهي أشهر المنظومات لكتاب ابن الصلاح، وقد شرحها شرحين أحدهما مبسوط والآخر مختصر[١]. كما شرحها أيضاً شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة، وسمى شرحه: «فتح المغيث في شرح ألفية الحديث»[٢]، وهو «أفضل شروحها، لا ترى كما قال هو فيه له نظيراً في الإتقان والجمع مع التلخيص والتحقيق»[٣].

٢ ــ جلال الدين السيوطي: فقد نظم كتاب ابن الصلاح في ألفية سماها «ألفية الحديث»[٤]، أعاد فيها ترتيب الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح على وجه رآه أكثر مناسبةً وشرحها بشرح سماه: «البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر»[٥]، ثم شرحها محمد محفوظ ابن عبد الله الترمسي المكي بشرح سماه: «منهج ذوي النظر شرح منظومة الأثر»[٦].

ثالثاً: الشروح والنكت:

حظي كتاب ابن الصلاح بمجموعة من الكتب التي عنيت بشرحه والتعليق على مسائله ومناقشة بعض قضاياه وذكر الاعتراضات التي أوردت عليه والجواب عنها.

---

(١) طبع الشرح المختصر مع الألفية لأول مرة في المغرب بتصحيح وتعليق محمد بن الحسين العراقي الحسيني.

(٢) طبع مع الألفية بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ونشرته المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. وهي طبعة يشيع فيها التحريف والسقط، وقد طبع طبعة أخرى بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ولم أقف عليها.

(٣) الرسالة المستطرفة (ص ٢١٥).

(٤) طبعت هذه الألفية في مصر بتصحيح وشرح الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله.

(٥) حققه الشيخ أنيس أحمد طاهر السعودي لنيل درجة الماجستير كما أفاد محقق الإرشاد للنووي (ص ٥٩).

(٦) طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٢هـ.

ومن أشهر هذه الكتب:

١ ـ «النكت على ابن الصلاح»: لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة[1].

٢ ـ «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح»، وهو هذا الكتاب، وسيأتي الكلام عليه مفصَّلاً إن شاء الله.

٣ ـ «الإفصاح على نكت ابن الصلاح»: للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة[2].

بلغ فيه إلى النوع الثاني والعشرين وهو المقلوب.

❑ ❑ ❑

---

(١) حققه الشيخ زين العابدين بلا فريج المغربي لنيل درجة الماجستير كما أفاد محقق الإرشاد ص ٦٢.

(٢) طبع بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، ونشره المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٤هـ.



المبحث الثاني

كتاب «التقييد والإيضاح» ومنهج الحافظ العراقي فيه

وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: المراد بالنكت في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: منهج الحافظ العراقي في هذا الكتاب.

المطلب الثالث: مقارنة بين منهج الحافظ العراقي ومناهج كل من الأبناسي والبلقيني وابن حجر العسقلاني.

المطلب الرابع: مصادر المؤلف.

المطلب الخامس: أثر هٰذا الكتاب في غيره من الكتب.

المطلب الأول

المـراد بالنـكـت

تقدَّم في الفصل السابق أن هناك مجموعة من كتب الشروح والنكت على كتاب ابن الصلاح، وأن من بينها هذا الكتاب الذي يعرف أيضاً بالنكت[1].

فما هو المراد بالنكت أولاً:

النُّكَت: بضم النون وتشديدها وفتح الكاف جمع نُكْتَة بضم النون وسكون الكاف، وهي مأخوذة من النَّكْت بفتح النون وسكون الكاف. ومعناه: أن تضرب في الأرض بقضيب فيؤثر فيها[2].

قال الزبيدي: «والنُّكْتَة ـ بالضم ـ هي: النقطة»، ثم نقل عن بعض مشايخه أنه قال: «وهي اللطيفة المؤثرة في القلب من النَّكْت[3]، كالنقطة من النَّقْط، وتطلق على المسائل الحاصلة بالنقل المؤثرة في القلب التي يقارنها نكت الأرض غالباً بنحو الأصبع، والجمع نكات»[4].

أما في الاصطلاح فيمكن أن تعرف بأنها «مسألة لطيفة، أخرجت بدقة نظر

---

(١) انظر: إنباء الغمر (٥/ ١٧١)، الضوء اللامع (٤/ ١٧٣)، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٤)، الرسالة المستطرفة (ص ٢١٤).

(٢) انظر: الصحاح (١/ ٢٦٩).

(٣) بفتح النون وسكون الكاف.

(٤) تاج العروس (١/ ٥٩٣).

وإمعانٍ من: نكت رمحه بأرض، إذا أثر فيها، وسميت المسألة الدقيقة نكتة لتأثير الخواطر في استنباطها»[1].

ووجه الارتباط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي يبدو في التشابه الواقع بين الناكت في الأرض حتى يؤثر فيها، وبين قدح زناد الفكر في المسائل حتى ينتج من ذلك استنباط فائدة، أو حل مشكل، أو توضيح إبهام.

فكأن المشتغل بالتفكير في دقائق المسائل كالنكت في الأرض بقضيب أو بأصبع ونحوها حتى يؤثر فيها.

ووجه الارتباط بين موضوع الكتاب وعنوانه المعروف بـ «التقييد والإيضاح» واضح بين.

ذلك أن النكت لا تخرج في مفهومها عن كونها إما تقييداً لمطلق أو إيضاحاً لمغلق.

ولذا أشار الحافظ العراقي إلى ذلك بقوله: «فأردت أن أجمع عليه نكتاً تقيد مطلقه وتفتح مغلقه»[2].



(١) التعريفات (ص ٣١٦).

(٢) انظر: (ص ٢٠٢).

المطلب الثاني

منهج الحافظ العراقي في كتابه «التقييد والإيضاح»

تقدَّم ــ عند الكلام على معنى النكت ــ بيان أن النكت هي تلك المسائل الدقاق التي يستخرجها المنكت بدقة وإمعان نظر.

وتقدَّمت الإشارة كذلك إلى أن كتاب «التقييد والإيضاح» هو أحد الكتب الهامَّة التي جمع فيها مؤلفوها طائفة من النكت التي تهدّوا إليها أثناء قراءتهم أو تدريسهم كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح رحمه الله. وغني عن البيان أن دقاق المسائل وغوامض القضايا لا تشمل كل موضوعات الكتاب، وإنما هي منثورة بين شتى مباحثه.

ولذا يجد القارىء لهذه الكتب أنها تتخذ طابع التجزئة في فقرات يوردها المؤلف ثم يتكلم عليها بما تهيَّأ له.

وكذلك الأمر في هذا الكتاب، فإن مؤلفه لم يورد نصوص كتاب ابن الصلاح كلها، وإنما اقتطع منها قطعاً رأى أن مجال الشرح والتنكيت إنما يتركز عليها ويجتمع فيها وينبعث منها.

وهذا وصف عام لمنهج الحافظ العراقي استناداً إلى ما ذكره هو في مقدمة كتابه أولاً، وإلى ما لاح لي من خلال دراسة فِقَره ونصوصه ومباحثه ثانياً.

قدَّم المؤلف رحمه الله لكتابه بمقدمة أوضح فيها مقصوده من تأليفه وحدد

في كلمات دقيقة عميقة منهجه الذي اختطه لنفسه فيه، فقال[1]:

«أما بعد: فإن أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، جمع فيه غرر الفوائد فأوعى، ودعا له زمر الشوارد فأجابت طوعاً، إلاَّ أن فيه غير موضع قد خولف فيه، وأماكن أخر تحتاج إلى تقييد وتنبيه، فأردت أن أجمع عليه نكتاً تقيد مطلقه، وتفتح مغلقه. وقد أورد عليه غير واحد من المتأخرين إيرادات ليست بصحيحة، فرأيت أن أذكرها وأبين تصويب كلام الشيخ وترجيحه، لئلا يتعلق بها من لا يعرف مصطلحات القوم، وينفق من مزجي البضاعات ما لا يصلح للسوم».

وكذلك يتبين من هذه العبارات المركزة:

١ ــ أن كتاب ابن الصلاح رحمه الله على ما امتاز به من محاسن وصفات قد تضمن مواضع خولف فيها، واشتمل على مسائل فيها من الإطلاق أو الغموض ما يحتاج إلى تقييد لما أطلق، وتوضيح لما استغلق.

٢ ــ أنه لذلك رأى أن يضع هذا الكتاب ليجمع فيه من تلك المسائل ما تتحقق به هذه الغاية: تقييد المطلق، وتوضيح المغلق.

٣ ــ أن هناك من استهدف هذا الكتاب بسهام الاعتراض والانتقاض فأورد عليه إيرادات ليست بصحيحة، حملت المؤلف على أن يتصدى لها بالنقض المحكم.

٤ ــ أن مسلكه في ذلك أن يذكر هذه الاعتراضات أولاً، ثم يعقبها بما يستبين مع خطئها، وصواب كلام ابن الصلاح رحمه الله في كتابه هذا.

٥ ــ أنه قصد من ذكر تلك الإيرادات صون من ليس له إلمام بمصطلحات هذا الفن أن يعلق بذهنه من خطأها ما يصعب محوه، ويعسر دفعه، فتضطرب

(١) انظر: (ص ٢٠٢ ــ ٢٠٤).

بذلك نفسه، ويجهد فيها لبُه وحِسُّه. مع أن فيما تقرَّر من الصواب منجاة له من ذلك العِثار.

ومما يتبيَّن أيضاً من إمعان النظر في هذه المقدمة، ومن دراسة الكتاب دراسة متأنية فاحصة أن جميع ما أورده المؤلف مندرج تحت قسمين نصَّ عليهما في حديثه المتقدِّم نقله.

فالقسم الأول: النكت «التي تقيد مطلقه، وتفتح مغلقه».

والقسم الثاني: الإيرادات التي أوردت عليه، والمراد بها: تلك الاعتراضات غير الصحيحة التي أوردها واعترض بها بعض المتأخرين. وقد بلغ عدد ما ذكره من النكت تسعين ومائتي نكتة.

أما الاعتراضات فقد بلغ ما ذكره منها خمسة وستين اعتراضاً، وبدراسة كل قسم منها يتبين للدارس ما يلي:

١ ـ أن المؤلف يصدر كل قسم منهما ـ كما تقدم ـ بنقل عبارة ابن الصلاح أولاً مفتتحة دائماً بكلمة: «قوله..»، ثم يورد من كتاب علوم الحديث القطعة التي اشتملت على موضع النكتة أو الاعتراض.

٢ ـ أنه بعد أن يفرغ من نقل ما أراد من نصوص ابن الصلاح يردف ذلك بقوله: «انتهى». إشارة إلى انتهاء نص كلام ابن الصلاح، وتهيئة للذهن للانتقال إلى ما يورده عقبه من نكت أو اعتراضات.

ولا شك أن هذا الفصل له أثره البيِّن في دفع اللبس، ومنع الخلط، ودرأ الإيهام.

٣ ـ ثم يشرع بعد ذلك في إيراد النكتة أو الاعتراض الذي يتعلق بتلك القطعة المنقولة من كتاب ابن الصلاح.

٤ ـ أن المؤلف يستهل كلامه بجملة من النصوص يستعملها دائماً ولا يخرج عنها إلَّا نادراً. فمن ذلك قوله:

(أ) «وفيه أمران»[1]، وذلك حين يتضمن النص نكتتين فقط.

(ب) «وفيه أمور»[2]، وذلك حين يشتمل النص على عدة نكت.

(ج) «أبهم المصنف قائل ذلك»[3]، وذلك في حالة ذكر ابن الصلاح قولاً دون أن يعزوه إلى قائله.

(د) «اقتصر المصنف على. . .»[4]، ويذكر الأمر الذي اقتصر عليه ابن الصلاح، ثم يردفه بما يرى أنه ملتحق به ومندرج فيه. وربما قال: «ترك المصنف. .»[5].

(هـ) «يريد بقوله أو يريد المصنف بقوله. .»[6]، ثم يورد القول ويعقب عليه بما يُجلّي معناه، ويوضح مراد ابن الصلاح به.

(و) «قلت»[7]، وذلك حين يحس المؤلف أن هناك حاجة إلى الاستدراك أو الإتيان ببعض الفوائد ونحو ذلك.

(ز) «هكذا أطلق المصنف»[8]، أو «هكذا جزم»، أو «هكذا قال. . .».

(ح) «وفيه نظر»[9].

(ط) «ولو قال كذا. . . كان أليق أو أحسن»[10]، وهذه العبارات الثلاث

---

(١) انظر أمثلة ذلك في: (ص ٢٤٦، ٢٨٤، ٢٩٠، ٣٠٢، ٣٢٧، ٣٩١، ٦٣٢، ٨٧٦، ٨٩٤، ٩٣٢).

(٢) انظر: (ص ٤٥٤، ٥٢٦، ٥٧١، ٥٧٨، ٦٣٨، ٨٣٤، ٩٤٥).

(٣) انظر: (ص ٥٢٣، ٥٤٧، ٥٦٩، ٦٢٦، ٩٣٩).

(٤) انظر: (ص ٣٨٥، ٥٣٤، ٦٠٢، ٦٧٣، ٦٧٧، ٦٧٨، ٩٧١).

(٥) انظر: (ص ٤٤٦).

(٦) انظر: (ص ٢٢١، ٢٣٦، ٢٩٧، ٤٣٤).

(٧) انظر: (ص ٢٣٧، ٦٩٠، ٨٢١، ٩٠٨، ٩٥٦، ١٠٧٥، ١١٠٦).

(٨) انظر: (ص ٢٣٩، ٣٦٧، ٤١٠، ٤٥١، ٤٩٩، ٦٧٥، ٦٨٢، ٧١٨، ٧٤٢، ٨٨٧، ٩٦٦).

(٩) انظر: (ص ٣٠٣، ٧٢٤، ٩٠٣).

(١٠) انظر: (ص ٢٥٢، ٣٧٧).

يعقب بها على النصوص التي يرى أنها لم تكن دقيقة في الإفصاح عن المراد، أو تكون محتملة، أو متعقبة. وكذلك قوله:

(ي) «وقد تعقبه»[1].

(ك) وما قاله، أو: هذا الذي قاله خالفه فيه»[2].

هذا كله فيما يورده من نكت وهي أحد قسمي الكتاب كما تقدم.

أما ما أورد على كتاب ابن الصلاح من اعتراض ــ وهو القسم الثاني ــ فإنه يذكره دائماً بقوله:

«اعترض عليه» ثم يذكر الاعتراض ويتعقبه بما يراه على ضوء قواعد هذا العلم وأصوله.

على أنه يذكر أحياناً اعتراضات مفترضة لم يقل بها قائل، وإنما يحتمل أن تجد لها قائلاً فيما بعد. وهذا النوع يذكره بقوله:

«وقد يعترض»، فيذكر هذا الاعتراض المحتمل ثم يجيب عنه أيضاً.

وقد سبقت الإشارة إلى أن عدد النكت التي أوردها الحافظ العراقي في هذا الكتاب بلغ (٢٩٠) تسعين ومائتي نكتة.

وأن عدد الاعتراضات بلغ (٦٥) خمسة وستين اعتراضاً، وفيما يلي بيان إحصائي تفصيلي بذلك:

النوع الأول: فيه (٢٠) نكتة و (١٠) اعتراضات.

النوع الثاني: فيه (٩) نكت و (١١) اعتراضاً.

النوع الثالث: فيه (٢) نكتتان.

النوع الرابع: فيه (١) اعتراض واحد.

---

(١) انظر: (ص ٢٤٩، ٣٤٢).

(٢) انظر: (ص ٢٢٦، ٢٨٨).

النوع الثامن: فيه (٢) نكتتان.

النوع التاسع: فيه (٥) نكت و (٢) اعتراضان.

النوع الحادي عشر: فيه (٨) نكت و (٢) اعتراضان.

النوع الثاني عشر: فيه (٥) نكت.

النوع الثالث عشر: فيه (٢) نكتتان و (٢) اعتراضان.

النوع الرابع عشر: فيه (٢) نكتتان.

النوع الخامس عشر: فيه (١) نكتة واحدة.

النوع الثامن عشر: فيه (١) نكتة واحدة و (٤) اعتراضات.

النوع التاسع عشر: فيه (٢) نكتتان و (١) اعتراض واحد.

النوع العشرون: فيه (١) نكتة واحدة.

النوع الحادي والعشرون: فيه (٢) نكت و (٢) اعتراضان.

النوع الثالث والعشرون: فيه (١٨) نكتة و (١١) اعتراضاً.

النوع الرابع والعشرون: فيه (١٢) نكتة و (٢) اعتراضان.

النوع الخامس والعشرون: فيه (٧) نكت.

النوع السادس والعشرون: فيه (٢) نكتتان و (٢) اعتراضان.

النوع السابع والعشرون: فيه (٣) نكت.

النوع التاسع والعشرون: فيه (١) نكتة واحدة.

النوع الموفي ثلاثين: فيه (٦) نكت و (٢) اعتراضان.

النوع الحادي والثلاثون: فيه (١) نكتة واحدة.

النوع الثالث والثلاثون: فيه (١) نكتة واحدة.

النوع الرابع والثلاثون: فيه (٦) نكت و (١) اعتراض واحد.

النوع السادس والثلاثون: فيه (١) نكتة واحدة.

النوع التاسع والثلاثون: فيه (٢١) إحدى وعشرون نكتة و (٣) اعتراضات.

النوع الموفي أربعين: فيه (٨) نكت.

النوع الحادي والأربعون: فيه (٤) نكت.

النوع الثاني والأربعون: فيه (٥) نكت.

النوع الثالث والأربعون: فيه (٧) نكت و (١) اعتراض واحد.

النوع الرابع والأربعون: فيه (٣) نكت.

النوع الخامس والأربعون: فيه (١) نكتة واحدة.

النوع السادس والأربعون: فيه (١) اعتراض واحد.

النوع السابع والأربعون: فيه (١٣) نكتة.

النوع التاسع والأربعون: فيه (١١) نكتة و (٣) اعتراضات.

النوع الموفي خمسين: فيه (٥) نكت.

النوع الحادي والخمسون: فيه (٦) نكت.

النوع الثالث والخمسون: فيه (٢٧) نكتة و (٢) اعتراضان.

النوع الرابع والخمسون: فيه (٨) نكت و (١) اعتراض واحد.

النوع الخامس والخمسون: فيه (٧) نكت.

النوع السابع والخمسون: فيه (١) نكتة واحدة.

النوع التاسع والخمسون: فيه (٣) نكت.

النوع الموفي ستين: فيه (٨) نكت.

النوع الثاني والستون: فيه (٣٠) نكتة.

النوع الرابع والستون: فيه (١) نكتة واحدة.

أما الأنواع التي لم يذكر الحافظ العراقي فيها شيئاً فقد بلغ عددها ثمانية عشر نوعاً، وهي:

النوع الخامس، والسادس، والسابع، والعاشر، والسابع عشر، والثاني والعشرون، والثامن والعشرون، والثاني والثلاثون، والخامس والثلاثون، والسابع والثلاثون، والثامن والثلاثون، والثامن والأربعون، والثاني والخمسون،

والسادس والخمسون، والثامن والخمسون، والحادي والستون، والثالث والستون، والخامس والستون.

٥ ـ يحرص المؤلف بعد فراغه من ذكر النكت أو الاعتراضات والجواب عنها على ختم كلامه بقوله: «والله أعلم».

٦ ـ يعرض المؤلف في كتابه للكثير من المباحث والقضايا المتصلة بالكتاب، وقد لاح لي أن أسجل الجوانب الهامة المتميزة التي ظهرت لي من دراسة هذا الكتاب، والتي تجلي الكثير من ملامح منهجه، وتبرز جملة من أهم خصائصه. فمن ذلك:

(أ) عناية المؤلف الفائقة بالتمثيل والتدليل الذي يثبت القواعد ويكشف عن دقائقها ويوضح غوامضها.

وتتجلى هذه العناية بالتمثيل تارةً بإيراد الأمثلة والشواهد الحديثية، مع العناية التامة بتخريجها، وتتبع طرقها، وتحقيق القول في درجاتها، والإفاضة أحياناً في استيعاب طرق الحديث المستشهد به، وتخريج كل طريق منها، والحكم عليها.

وللتدليل على ذلك يمكن مراجعة كلام المؤلف على حديث المعازف[1]، والرد على دعوى وضعه، وحديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في النهي: عن بيع الولاء وهبته[2]، ونفي تفرُّد بعض الرواة به.

* وحديث المغفر[3] وبيان وروده من طرق عديدة.

* وحديث: «البيعان بالخيار»[4]، وذكر الاختلاف على مالك فيه.

---

(١) انظر: (ص ٤٣٨).

(٢) انظر: (ص ٤٦٦).

(٣) أي حديث دخول النبي ﷺ مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر. انظر: (ص ٤٦٨).

(٤) انظر: (ص ٤٧٤).

* وحديث: «الانتفاع بإهاب الميتة»[1]، والتفرقة بين رواياته.
* وحديث فرض زكاة الفطر والكلام على زيادة لفظة «من المسلمين» وتخريجها[2].
* وكلام المؤلف على حديث أنس رضي الله عنه في نفي الجهر بالبسملة[3]، وكلامه على الأحاديث الأربعة التي نقل عن الإمام أحمد القول بأنها لا أصل لها[4]، وتحقيق القول في هذا النقل، وفي درجات تلك الأحاديث[5].
* وكلامه على حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، الذي يعد أنموذجاً رائعاً للبسط والإفاضة في تتبع ألفاظه ورواياته المختلفة، وتخريج كل واحدة منها مع الدقة والاستقصاء التامَّين[6].
* ومن ذلك أيضاً كلامه على حديث المسح على الخفين[7].
* وحديث: «أنزلوا الناس منازلهم»[8].

هذا وقد بلغ عدد الأحاديث المرفوعة (١٣٢) اثنين وثلاثين ومائة حديث.

منها (١٢٦) ستة وعشرين ومائة من الأحاديث القولية.

و (١٦) ستة عشر حديثاً من الأحاديث الفعلية.

أما الأحاديث الموقوفة فقد بلغ عددها (١٠) عشرة أحاديث.

أما عدد الآثار فثلاثة آثار.

---

(١) انظر: (ص ٤٨٧).
(٢) انظر: (ص ٤٩٢).
(٣) انظر: (ص ٥١٠).
(٤) وهي حديث: «من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة»، وحديث: «من آذى ذميًّا فأنا خصمه يوم القيامة»، وحديث: «يوم نحركم يوم صومكم»، وحديث: «للسائل حق وإن جاء على فرس».
(٥) انظر: (ص ٧٦٦).
(٦) انظر: (ص ٧٧٨).
(٧) انظر: (ص ٧٩٥).
(٨) انظر: (ص ٩٩١).

وتارةً تتجلى هذه العناية باستقصاء واستيعاب أسماء الرواة، أي الرجال الذين يورد ابن الصلاح بعضاً منهم، أو الذين يوردهم المؤلف نفسه مستشهداً بهم في مسألة، أو مبحث من مسائل ومباحث الكتاب، حيث يطيل الحافظ العراقي النفس جداً فيستغرق ذكر أسماء الرجال أحياناً عدة صفحات من الكتاب. وهو مع ذلك يعنى بإيراد أسمائهم مرتبة على حروف المعجم ويصرح بذلك ــ أي بكونه يرتبهم على الحروف.

ومن أمثلة ذلك ذكره أسماء من روى حديث المسح على الخفين من الصحابة، فبلغ بهم أربعة وسبعين، ذكرهم مرتبين على حروف المعجم[1].

ومن أمثلة ذلك أيضاً ذكره أسماء من اختلف في كناهم[2].

ومن أمثلة ذلك ذكره أسماء المخضرمين والزيادة على ما ذكره مسلم وابن الصلاح منهم[3]. حيث بلغ عددهم اثنين وأربعين[4] رجلاً، رتبهم على حروف المعجم.

ومن أمثلة ذلك ذكره أسماء الرواة عن عمرو بن شعيب، وهم أربعون إلاَّ واحداً، ذكرهم مرتَّبة أسماؤهم على حروف المعجم[5].

ومن أمثلة ذلك ذكره أسماء الرواة عن حماد بن زيد وعددهم ثلاثة وسبعون راوياً[6]، وأسماء الرواة عن حماد بن سلمة وعددهم خمسة وستون راوياً، ذكرهم بعدما رتبهم على حروف المعجم[7].

---

(١) انظر: (ص ٧٩٧).
(٢) انظر: (ص ١١٦٠).
(٣) انظر: (ص ٩٧٢).
(٤) لم يذكر منهم مسلم إلاَّ عشرين، وزاد ابن الصلاح عليه رجلين.
(٥) انظر: (ص ١٠٠٢).
(٦) انظر: (ص ١٢٨٢).
(٧) انظر: (ص ١٢٩٩).

(ب) ومما اعتنى به الحافظ العراقي عناية كبرى في كتابه: الكلام على الرجال بما يقتضيه المقام جرحاً وتعديلاً.

فممن تكلم عنهم:

* عمارة بن زاذان الصيدلاني، نقل قول أحمد فيه: «يروي أحاديث مناكير»[1].
* سليمان بن نافع العبدي، أورد قول صاحب الميزان فيه: «غير معروف»[2] عبد الرحيم بن زيد العَمِّي. قال عنه: «متروك»[3].
* أبو يحيى بن محمد بن قيس قال عنه: «ضعيف»[4].
* مُعان بن رِفاعة السَّلامي ذكره في الضعفاء[5].
* عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني، وعِمران بن حِطَّان، ذكرهما كمثالين للمبتدعة الدعاة[6].
* إبراهيم بن عبد السلام: بين أنه من الضعفاء المجهولين[7].
* عثمان بن فائد: قال عنه: «ضعَّفه الجمهور»[8].
* أبو شيبة القاضي إبراهيم بن عثمان قاضي واسط، قال عنه: كذَّبه شعبة، وقال ابن معين: ليس بثقة»[9].
* موسى بن عبيدة الرَّبَذي: قال عنه: «وهو ضعيف»[10].

---

(١) انظر: (ص ٣٣١).
(٢) انظر: (ص ٣٣٩).
(٣) انظر: (ص ٣٤٨).
(٤) انظر: (ص ٤٨٢).
(٥) انظر: (ص ٥٥٤).
(٦) انظر: (ص ٥٨٨).
(٧) انظر: (ص ٧٧٠).
(٨) انظر: (ص ٧٧١).
(٩) انظر: (ص ٧٧٣).
(١٠) انظر: (ص ٩٠٦).

* العلاء بن مسلمة الرواس: قال عنه: «وضاع»[1]، وبسط أقوال أئمة هذا الشأن فيه عبد العزيز بن الحارث التميمي قال عنه: «متكلم فيه كثيراً ــ على إمامته ــ، واشتهر بوضع الحديث»[2].
* بُنَان الحَمَّال: نقل عن ابن يونس توثيقه له، وعن الدارقطني قوله: «كان فاضلاً»[3].
* الخليل بن أحمد بن الخليل الواسطي: قال عنه: «أحد الحفاظ»[4].
* ربيعة الرأي، وهو ابن أبي عبد الرحمن: نفى أنه اختلط في آخر عمره، وقال: «احتج به الشيخان، ووثقه أحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي ويحيى بن سعيد، والنسائي، وابن حبان، وابن عبد البر، ولا أعلم أحداً تكلم فيه باختلاط ولا ضعف»[5].

هذا وقد بلغ عدد التراجم الواردة في هذا الكتاب سبعين وألف ترجمة.

(ج) لم يقصر المؤلف كلَّ همِّهِ على التمثيل، وإنما تجاوز ذلك إلى «التمثيل البديل» أيضاً.

أي أنه حين يمثل ابن الصلاح بمثالٍ ما ويتبين بمناقشة الحافظ العراقي له فيه أنه غير صالح لما مثل به؛ فإنه يورد مثالاً آخر صالحاً لما يراد التمثيل به عليه.

فمن ذلك:

* ذكره للمثال الصالح على الحديث المنكر[6].
* تمثيله للحديث الذي أجمعت الأمة على ترك العمل به[7].

---

(١) انظر: (ص ١٠٦٩).
(٢) انظر: (ص ١٠٦٩).
(٣) انظر: (ص ١٢٠٩).
(٤) انظر: (ص ١٢٧٠).
(٥) انظر: (ص ١٤٣٩).
(٦) انظر: (ص ٤٧٣).
(٧) انظر: (ص ٨٣٧).

* تمثيله للحديث الذي اتفق الراويان على إسناده واختلفا في ذكر بعض متنه[1].

(د) ومما عُني به المؤلف في هذا الكتاب تحرير مذهب المحدثين، ومذهب الأصوليين في المسائل التي يتداخل فيها هذان المذهبان.

فمن ذلك: ما ذكره عند الكلام على مراسيل الصحابة، حين تكلم عن مذهب المحدثين ومذهب الأصوليين فيها[2].

ومن ذلك ما ذكره عند الكلام على الحديث الذي وصله جماعة وأرسله جماعة، أو رفعة جماعة ووقفه جماعة، حيث بين مذهب كل من المحدثين والأصوليين في ذلك[3].

(هـ) حرص الحافظ العراقي على أن يشتمل كتابه على فوائد شتى مما يتصل بموضوع الكتاب ويتفرع من دوحته.

فمن ذلك: أنه قال في النوع التاسع[4]: «وبلغني أن بعض أهل العلم أنكر أن يكون قد وجد شيء من رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة عن النبي ﷺ، فرأيت أن أذكر هنا ما وقع لي من ذلك للفائدة»، ثم ذكر تلك الأحاديث التي وقعت له وهي عشرون حديثاً بحيث يصلح ما ذكره في هذه الفائدة أن يفرد بجزء مستقل على غرار الأجزاء الحديثية المستقلة.

(و) خصَّص المؤلف للنكت والمسائل اللغوية مواضع عدة من كتابه برهن فيها على عمق ثقافته اللغوية، واتساع أبعادها مما يجعل الدارس للكتاب يخرج من دراسته بفوائد لغوية غير قليلة.

---

(١) انظر: (ص ٤٨٥).

(٢) انظر: (ص ٤٠٦).

(٣) انظر: (ص ٤٤٤).

(٤) انظر: (ص ٣٩٢).

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره في طليعة كتابه وفي أول نكتة منه من حديث عن ضبط كلمة «عُني» واستعمالها[1].

ثم ما ذكره في النكتة الثانية منه حول استعمال ابن الصلاح كلمة «ملياً وأملى» بغير همز على التخفيف[2].

ومن ذلك كلامه على استعمال لفظ: «المعلول»، حيث بسط القول في ذلك، وأورد فيه كلام أئمة أهل اللغة فأشبع الموضوع تحقيقاً[3].

ومن ذلك ما قاله حول لفظ «مقارب» من حيث ضبطه ومعناه[4].

ومن ذلك ما ذكره عند الكلام على «الوِجَادة» حيث أورد المصادر الأخرى وبين معانيها[5].

ومن ذلك ما ذكره حول كلمة «نجز»[6].

ومن ذلك تفصيله القول في معنى كلمة «مُخَضْرَم» و «الخَضْرَمَة»[7].

(ز) مما عني به المؤلف أيضاً نسبة الأقوال التي يوردها ابن الصلاح ـ مبهماً أسماء قائليها ـ إلى أصحابها الذين نقلت عنهم، وكثيراً ما يذكر مع ذلك اسم المصدر الذي نقل ذلك القول منه. ويصدر كلامه أو بيانه لذلك بقوله: «أبهم المصنف قائل ذلك وهو. . .».

كما تقدم ذلك.

---

(١) انظر: (ص ٢٠٥).
(٢) انظر: (ص ٢٠٧).
(٣) انظر: (ص ٥٠٣).
(٤) انظر: (ص ٦١١).
(٥) انظر: (ص ٦٦٦).
(٦) انظر: (ص ٧٤٢).
(٧) انظر: (ص ٩٦٣).

ولا ريب أن عزو الأقوال إلى قائليها أمر جدير بالعناية حقيق على أن لا يغفله المؤلفون والكاتبون في شتى العلوم وخاصةً في أمثال هذه العلوم.

(ح) ظهرت في مباحث الكتاب ومناقشاته صفة التحري والدقة والاحتياط وعدم ترك المجال للإيهام واللبس.

فمن الأدلة العملية على ذلك ما جاء عند كلامه على «سلمان» وأنه ليس في الصحيحين منه إلاَّ أربعة فذكرهم ـ وفي أثناء كلامه عن سلمان بن ربيعة الباهلي ذكر أن مسلماً أخرج عن عبد الله بن سلمان عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن الله يبعث ريحاً من اليمن...» الحديث، وعقب عليه بقوله: «وعبد الله بن سلمان هذا أبوه هو سلمان الأغر، ولكن كان ينبغي للمصنف أن يذكره أيضاً، لأن أباه لم ينسب في هذا الحديث فربما ظنَّ أنه آخر»[1].

ومن ذلك عند ذكر الرواة عن حماد بن سلمة، والرواة عن حماد بن زيد فقد قال: «وبقي وراء ذلك أمر آخر، وهو أن جماعة من الرواة يطلقون الرواية عن حماد من غير تمييز، ويكون بعضهم إنما يروي عن حماد بن زيد دون ابن سلمة، وبعضهم عن حماد بن سلمة دون ابن زيد، فربما ظن غير أهل الحديث أو غير المتبحِّر فيهم أنهم يروون عنهما ولا يتميز مرادهم لكونه غير منسوب، فأردت بيان من يروي عن واحد منهما دون الآخر ليعرف بذلك مراده في حالة الإطلاق»[2].

ثم ذكر الرواة عن كل منهما مستقلين مرتبين على حروف المعجم كما تقدم.

ومن ذلك أنه حين يوضح مقصوده من بعض ما يذكره في تحقيق مسألة أو ترجمة شخص أو تخريج حديث أو غير ذلك، يردف بيانه بقوله:

---

(١) انظر: (ص ١٢٣٦).

(٢) انظر: (ص ١٢٨١).

«وإنما نبهت على ذلك» أو «بينت ذلك»، لئلا يتوهم أو يظن القارىء لكلامه غير ما يريده[1].

(ط) أظهر الكتاب بجلاء ما اتصف به المؤلف رحمه الله من تواضع وإنصاف حمله على الحديث عما وهم فيه في بعض كتبه، فنبَّه عليه في هذا الكتاب، ولم يجد في ذلك غضاضة عليه ولا انتقاصاً من منزلته.

فمن ذلك ما ذكره عند كلامه على زياد بن رباح، وإن كنيته «أبو قيس» وأن المزي خالف ابن الصلاح فرجَّح في «التهذيب» أن كنيته «أبو رياح» بالياء المثناة التحتية، حيث قال العراقي رحمه الله بعد ذلك: «وقد كنت قلدت المزي في ترجيحه لذلك فصدرت به كلامي في شرح الألفية، ثم تبين لي أنه وهم، أو خلاف مرجوح، وإن الصواب ما ذكره المصنف»[2].

ومن ذلك ما ذكره عند الكلام على ما في الموطأ والصحيحين ممن اسمه بُسر بالباء الموحدة المضمومة والسين المهملة، حيث قال العراقي رحمه الله: «وقد كنت اعترضت على المصنف في شرح الألفية حيث لم يذكر أباه[3] بسر ابن أبـي بسر المازني فإن حديثه في صحيح مسلم، وكنت قلدت ـ في ذلك ـ الحافظ أبا الحجاج المزي فإنه قال في تهذيب الكمال أنه روى له مسلم ورقم له علامة مسلم في روايته عن النبـي ﷺ، ورواية ولده عبد الله بن بُسر عنه، ثم تبين لي أن ذلك وهم، وأنه لم يخرج له مسلم، وإنما أخرج لابنه عبد الله بن بسر قال: نزل النبـي ﷺ على أبـي فقدمنا له طعاماً، وليس لأبيه بسر فيه رواية ولا ذكر باسمه إلاَّ في نسب ابنه عبد الله بن بسر... وسبب وقوع المزي في ذلك تقليده لصاحب الكمال، فإنه سبقه لذلك»[4].

---

(١) انظر: (ص ٢٢١، ١٢٢٨).
(٢) انظر: (ص ١٢٢٦).
(٣) يريد أبا عبد الله بن بسر المازني.
(٤) انظر: (ص ١٢١٣ ـ ١٢١٤).

وهذا التواضع والإنصاف، والرجوع إلى الصواب، وعدم التمادي في الخطأ هو من صفات الراسخين في العلم، يضربون به الأمثال لغيرهم.

(ي) يذكر المؤلف رحمه الله في بعض المواضع أسماء بعض كتبه الأخرى التي تكلم فيها عن نفس القضية بإفاضة أو إيجاز.

فمن ذلك ذكره للجزء الذي جمع فيه أحاديث الصحيحين المتكلم فيها بضعف أو انقطاع(١).

ومن ذلك ذكره للجزء الذي تكلم فيه عن الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في المسند(٢).

ومن ذلك ذكره لشرحه على الترمذي(٣).

ومن ذلك إشارته في بعض المواضع إلى كلام له في شرحه لألفيته(٤).

(ك) يتفاوت ما يذكره المؤلف في الكتاب من نكت واعتراضات بين إيجاز وإطناب، بحيث لا يتجاوز كلامه أحياناً سطوراً معدودات(٥). بينما يمتد أحياناً ليبلغ عشر ورقات من نسخة الأصل(٦)، أي عشرين صحيفة كاملة من المخطوطة بغير هوامش التحقيق.



---

(١) انظر: (ص ٢٥٩).

(٢) انظر: (ص ٣٣٠).

(٣) انظر: (ص ٤٩٧).

(٤) انظر: (ص ١٢٢٦، ١٢٢٨).

(٥) كما في بعض النكت اللغوية.

(٦) كما في كلامه في النوع الثاني والستين، وهو معرفة من خلط في آخر عمره حيث أفاض فيه إفاضة ظاهرة، وتجلى فيه تحقيقه وتبحره في هذا العلم. انظر: (ص ١٣٩٥ ــ ١٤٨٤).

المطلب الثالث

مقارنة بين منهج الحافظ العراقي ومناهج كل من: الأبناسي والبلقيني وابن حجر العسقلاني

للمزيد من البيان وتفصيل القول في منهج العراقي رحمه الله في «التقييد والإيضاح»، رأيت أن أعقد مقارنة بين منهجه ومناهج ثلاثة ممن ألف في هذا الباب، وهم:

ـ برهان الدين إبراهيم بن موسى الأَبْنَاسِي، المتوفى سنة إحدى وثمانين وسبعمائة(١).

ـ وسراج الدين عمر بن رسلان بن نُصَيْر البُلْقِينِي(٢)، المتوفى سنة خمس وثمانمائة.

ـ وشهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمان مئة.

وفيما يلي ذكر فقرة اشترك الثلاثة في إيراد النكت عليها في كتبهم ـ كي تبدو في تضاعيف كلامهم أوجه الاتفاق أو الافتراق بينهم، وبين الحافظ العراقي.

---

(١) ترجمته في: إنباء الغمر (٢/ ٨٠٢)، الضوء اللامع (١/ ١٧٣)، حسن المحاضرة (١/ ٤٣٧، ٤٣٨)، شذرات الذهب (٧/ ٣٥٢).

(٢) ترجمته في: لحظ الألحاظ (٢٠٦ ـ ٢١٧)، إنباء الغمر (٥/ ١٠٧ ـ ١٠٩)، الضوء اللامع (٦/ ٨٥)، حسن المحاضرة (١/ ٣٢٩)، طبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣)، شذرات الذهب (٧/ ٥١).

وأبتدىء أولاً بإيراد النص من كتاب «التقييد والإيضاح»:

قال العراقي رحمه الله: قوله: كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان وسنن أبي داود، وسنن النسائي وجامع الترمذي وما جرى مجراها في الاحتجاج بها، والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبد بن حميد، ومسند الدارمي ومسند أبي يعلى، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند البزار أبي بكر، وأشباهها، فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجًّا به، فلذلك تأخرت مرتبتها إلى آخر كلامه. وفيه أمران:

أحدهما: أن عده مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد مما أفرد فيه حديث كل صحابي وحده وهم منه، فإنه مرتَّب على الأبواب كالكتب الخمسة، واشتهر تسميته بالمسند كما سمى البخاري المسند الجامع الصحيح ــ وإن كان مرتباً على الأبواب ــ لكون أحاديثه مسندة، إلاَّ أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلة، والمنقطعة، والمعضلة، والمقطوعة، والله أعلم.

الأمر الثاني: أنه اعترض على المصنف بالنسبة إلى صحة بعض هذه المسانيد، بأن أحمد بن حنبل شرط في مسنده أن لا يخرج إلاَّ حديثاً صحيحاً عنده قاله أبو موسى المديني، وبأن إسحاق بن راهويه يخرج أمثل ما ورد عن ذلك الصحابي، ذكره عنه أبو زرعة الرازي، وبأن مسند الدارمي أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد من الحفاظ، وبأن مسند البزار بين فيه الصحيح وغيره ــ انتهى ما اعترض به عليه.

والجواب أنا لا نسلِّم أن أحمد اشترط الصحة في كتابه، والذي رواه أبو موسى المديني بسنده إليه أنه سئل عن حديث فقال: انظروه فإن كان في المسند وإلاَّ فليس بحجة، وهذا ليس صريحاً في أن جميع ما فيه حجة، بل فيه أن ما ليس في كتابه ليس بحجة.

على أن ثمَّ أحاديث صحيحة مخرجة في الصحيح، وليست في

مسند أحمد، منها: حديث عائشة في قصة أم زرع. وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق، بل فيه أحاديث موضوعة، وقد جمعتها في «جزء»، وقد ضعف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه، فمن ذلك: حديث عائشة مرفوعاً: «رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً»، وفي إسناده عمارة، وهو ابن زاذان، قال الإمام أحمد: هذا الحديث كذب منكر. قال: وعمارة يروي أحاديث مناكير، وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في «الموضوعات»، وحكى كلام الإمام أحمد المذكور.

وذكر ابن الجوزي أيضاً في الموضوعات مما في المسند حديث عمر: «ليكوننَّ في هذه الأمة رجل يقال له: الوليد»، وحديث أنس: «ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلاَّ صرف الله عنه أنواعاً من البلاء والجنون والجذام والبرص»، وحديث أنس: «عسقلان أحد العروسين يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم»، وحديث ابن عمر: «من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد بريء من الله. . . » الحديث. وفي الحكم بوضعه نظر وقد صححه الحاكم.

ومما فيه أيضاً من المناكير حديث بريدة: «كونوا في بعث خراسان ثم انزلوا مدينة مرو فإنه بناها ذو القرنين». ولعبد الله بن أحمد في المسند أيضاً زيادات فيها الضعيف والموضوع، فمن الموضوع حديث سعد بن مالك، وحديث ابن عمر أيضاً في سد الأبواب إلاَّ باب علي، ذكرهما ابن الجوزي أيضاً في «الموضوعات» وقال: إنهما من وضع الرافضة.

وأما مسند إسحاق بن راهويه ففيه الضعيف، ولا يلزم من كونه يخرج أمثل ما يجد للصحابي أن يكون جميع ما خرجه صحيحاً، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه. ومما فيه من الضعيف: حديث سليمان ابن نافع العبدي، عن أبيه قال: وفد المنذر بن ساوى من البحرين حتى أتى مدينة النبي ﷺ، ومعه أناس وأنا غليم أمسك جمالهم، فسلموا على النبي ﷺ، ووضع المنذر سلاحه ولبس ثياباً ومسح لحيته بدهن وأنا مع الجمال أنظر إلى نبي الله ﷺ، فكأني أنظر إلى النبي ﷺ كما أنظر إليك، قال: ومات أبي وهو ابن عشرين ومائة. قال صاحب «الميزان»:

«سليمان غير معروف، وهو يقتضي أن نافعاً عاش إلى دولة هشام[1]، انتهى. والمعروف أن آخر الصحابة موتاً أبو الطفيل كما قاله مسلم وغيره، والله أعلم.

وأما مسند الدارمي فلا يخفى ما فيه من الضعيف لحال رواته ولإرساله، وذلك كثير فيه كما تقدَّم. وأما مسند البزار فإنه لا يبين الصحيح من الضعيف إلاَّ قليلاً، إلاَّ أنه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث، ومتابعة غيره عليه، والله أعلم[2]». انتهى كلام العراقي.

أما الأبناسي[3] فإنه بعد أن أورد كلام ابن الصلاح المتقدم نقله عقبه بقوله: «اعترض عليه كونه عد مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد التي أفرد فيه حديث كل صحابي وحده، وليس كذلك، وإنما هو مرتَّب على الأبواب، كالكتب الخمسة، وسمي بالمسند كما سمي البخاري بالمسند الجامع الصحيح ــ وإن كان مرتباً على الأبواب ــ لكون أحاديثه مسندة، إلاَّ أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة»[4]، واستمر في إيراد ما اعترض به على ابن الصلاح مع الجواب عنه ناقلاً ذلك كله من كلام العراقي بعباراته وألفاظه في الأغلب.

أما البلقيني فقال في هذا الموضع من كتاب ابن الصلاح: «فائدة المساند يجوز لك أن تثبت الياء فيها، والأولى أن لا تثبت. وقد صنعت على ذلك مصنفاً سميته: ذكر الأسانيد في لفظ المسانيد، فلينظر ما فيه فإنه من المهمات. وعد الدارمي في المسندات التي صنفت على مسانيد الصحابة دون الأبواب، فيه نظر،

---

(١) انظر الكلام على هذه الأحاديث وتخريجها في: الجزء الأول (ص ٣٣٠ ــ ٣٣٩).

(٢) انظر: (ص ٣٢٥ ــ ٣٤٠).

(٣) الأبناسي: بفتح أوله وسكون الباء الموحدة وفتح النون بعدها ألف ثم سين مهملة مكسورة، نسبةً إلى «أبناس» قرية صغيرة بالوجه البحري من مصر. الضوء اللامع (١١/ ١٨٢)..

(٤) الشذا الفياح (ق ١١ ب).

فالموجود للدارمي مصنف على الأبواب: الطهارة وغيرها، وقد جاء عن إسحاق بن راهويه أنه قال: خرجت عن كل صحابـي أمثل ما ورد عنه ذكره أبو زرعة الرازي.

ومسند البزار يبين فيه الكلام على الحديث وجاء عن أحمد بن حنبل أنه قال: هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه فإن كان فيه وإلاَّ فليس بحجة، قال أبو موسى المديني: ولم يخرج أحمد إلاَّ عمن ثبت عنده صدق وديانة دون من طعن في أمانته، يدل على ذلك قول عبد الله ابنه: سألت أبـي عن عبد العزيز بن أبان فقال: لم أخرج عنه في المسند شيئاً، قال أبو موسى: ومن الدليل على أن ما أودعه مسنده احتاط فيه إسناداً ومتناً، ولم يورد فيه إلاَّ ما صحَّ عنده، ضربه على أحاديث رجال ترك الرواية عنهم في غير المسند. وأما مسند الدارمي فقد أطلق عليه جماعة من الحفاظ اسم الصحيح. انتهى»[1] آخر كلام البلقيني[2].

أما الحافظ ابن حجر العسقلاني فإنه قال ــ بعد أن أورد كلام ابن الصلاح المتقدم ــ: «قلت: هذا هو الأصل في وضع هذين الصنفين، فإن ظاهر حال من يصنف على الأبواب أنه ادَّعى على أن الحكم في المسألة التي بوَّب عليها ما بوَّب به، فيحتاج إلى مستدل لصحة دعواه، والاستدلال إنما ينبغي أن يكون بما يصلح أن يحتج به، وأما من يصنف على المسانيد فإن ظاهر قصده جمع حديث كل صحابـي على حدة سواء أكان يصلح للاحتجاج به أم لا.

وهذا هو ظاهر من أصل الوضع بلا شك فانحط أو ارتفع، فإن بعض من

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص ١١٢ ــ ١١٣).

(٢) بضم الباء الموحدة وسكون اللام وكسر القاف بعدها ياء مثناة من تحت ساكنة ثم نون، نسبةً إلى بلقينة، قرية بالغربية من مصر. معجم البلدان (١/ ٤٨٩)، الضوء اللامع (١١/ ١٩٢).

صنف الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضعيفة، بل والباطلة، إما لذهول عن ضعفها، وإما لقلَّة معرفة بالنقد، وبعض من صنف على المسانيد انتقى أحاديث كل صحابـي فأخرج أصح ما وجد من حديثه، كما روينا عن إسحاق بن راهويه أنه انتقى في مسنده أصح ما وجده من حديث كل صحابـي إلاَّ أن لا يجد ذلك المتن إلاَّ من تلك الطريق فإنه يخرجه، ونحى بقي بن مخلد في مسنده نحو ذلك. وكذا صنع أبو بكر البزار قريباً من ذلك، وقد صرَّح ببعض ذلك في عدة مواضع من مسنده، فيخرج الإسناد الذي فيه مقال ويذكر علته، ويعتذر عن تخريجه بأنه لم يعرفه إلاَّ من ذلك الوجه.

وأما الإمام أحمد فقد صنَّف أبو موسى المديني جزءاً كبيراً ذكر فيه أدلَّة كثيرة تقتضي أن أحمد انتقى مسنده، وأنه كله صحيح عنده، وأن ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو في المتابعات، وإن كان أبو موسى قد ينازع في بعض ذلك، لكنه لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالاً من غيره، وهذا يدل على أنه انتخبه، ويؤيد هذا ما يحكيه ابنه عنه أنه كان يضرب على بعض الأحاديث التي يستنكرها.

وروى أبو موسى في هذا الكتاب من طريق حنبل بن إسحاق، قال: جمعنا أحمد أنا وابناه عبد الله وصالح وقال: انتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلاَّ فليس بحجة. فهذا صريح فيما قلناه أنه انتقاه، ولو وقعت فيه الأحاديث الضعيفة والمنكرة فلا يمنع ذلك صحة هذه الدعوة لأن هذه أمور نسبية، بل هذا كافٍ فيما قلناه: إنه لم يكتفِ بمطلق جمع حديث كل صحابـي.

وظاهر كلام المصنف أن الأحاديث التي في الكتب الخمسة وغيرها يحتج بها جميعها، وليس كذلك، فإن فيها شيئاً كثيراً لا يصلح للاحتجاج به، بل وفيها ما لا يصلح للاستشهاد به من حديث المتروكين، وليست الأحاديث الزائدة على الصحيحين من سنن أبـي داود وجامع الترمذي. وإذ تقرَّر هذا فسبيل من أراد أن

يحتج بحديث من السنن أو بأحاديث من المسانيد واحد، إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة، فهذا المحتج إن كان متأهلاً لمعرفة الصحيح من غيره، فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده وحال رواته، كما أنه ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد حتى يحيط علماً بذلك. وإن كان غير متأهل لدرك ذلك فسبيله أن ينظر في الحديث إن كان خرج في الصحيحين أو صرح أحد من الأئمة بصحته فله أن يقلد في ذلك، وإن لم يجد أحداً صحَّحه ولا حسنه فما له أن يقدم على الاحتجاج به فيكون كحاطب ليل، فلعله يحتج بالباطل وهو لا يشعر.

ولم أرَ للمصنف سلفاً في أن جميع ما صنف على الأبواب يحتج به مطلقاً، ولو كان اقتصر على الكتب الخمسة لكان أقرب من حيث الأغلب، لكنه قال مع ذلك: «وما جرى مجراها»، فيدخل في عبارته غيرها من الكتب المصنفة على الأبواب كسنن ابن ماجه، بل ومصنف ابن أبـي شيبة وعبد الرزاق وغيرهم، فعليه في إطلاق ذلك من التعقب ما أوردناه، والله أعلم[1]». انتهى كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله.

وكذلك يتبين مما تقدَّم إيراده من نصوص:

١ ــ أن الأبناسي إنما يورد ما يذكره العراقي بنصه بعد تصديره بكلام ابن الصلاح. وكل ما يخالف به منهج العراقي أنه يورد عبارات ابن الصلاح كلها أو أكثرها ــ في الأغلب ــ ولا يقتصر على ذكر موضع التعليق والتنكيت منها كما يفعل الحافظ العراقي.

وهذا الذي قدمت ذكره من منهج الأبناسي ينتظم الكتاب كله، بحيث يعتقد الناظر في كتاب «الشذا الفيَّاح» أنه نسخة من نسخ كتاب التقييد والإيضاح لولا إيراده عبارات ابن الصلاح مطولة كما تقدم. وقد أشار في مقدمة كتابه إلى أنه

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٤٦ ــ ٤٤٩).

لخصه لنفسه ولغيره من كلام الحافظ العراقي وكلام غيره، وأنه ضم إلى ذلك فوائد حديثية، ومهمات فقهية. وهاتين الأخيرتين يحتاج إثبات وجودهما في الكتاب إلى دراسة خاصة به تصاحب تحقيقه ودراسته.

٢ ـ أن البلقيني يذكر في كتابه هذا قسمين من المباحث: أحدهما فوائد[١]، والآخر زيادات[٢] على ابن الصلاح، وأن هذه الفقرة من الكتاب هي فائدة ذكر فيها مسألة لغوية، ثم أعقبها بإيراد نقد لبعض ما ذكره ابن الصلاح مثل تسمية كتاب الدارمي مسنداً، ومثل الكلام على مسند أحمد، ونقله كلام إسحاق بن راهويه وحديثه عن مسند البزار.

والفارق بين المنهجين ـ منهج البلقيني ومنهج العراقي ـ واضح ظاهر لكل ناظر في كلام الرجلين. فإن العراقي يتناول المسألة بإسهاب وتفصيل وافٍ بالمراد في الاستشهاد، والتعليل، والمناقشة المستفيضة مما يجعله يشبع الكلام على المسألة، ويحققها تحقيقاً تامًّا. بخلاف منهج البلقيني الذي يتميز بالاقتضاب والاكتفاء بالإشارة إلى المباحث إشارات عابرة، ربما ذكر معاً بعض النصوص والشواهد والمناقشات[٣].

٣ ـ أما الحافظ ابن حجر تلميذ الحافظ العراقي وأحد من رشحهم هو لخلافته فإن فيما نقلته من كتابه في هذه الفقرة دليل قوي الدلالة على عمق تأثره بشيخه، وترسمه خطاه، ونسجه على منواله.

فإنه في هذه القطعة المنقولة من نكته على ابن الصلاح طوّف بمسائل هامة أجاد في الكلام عنها، وتحقيق القول فيها، والخروج منها بالقواعد المحددة التي يثوب إليها من أراد انتهاج المسلك الصائب في هذه المسائل الدقيقة العميقة.

---

(١) انظر أمثلة لها: (ص ٨٩، ٩١، ٩٩، ١٠٦، ١١٠، ١١١، ١٢١، ١٢٧، ١٣٣، ١٤٦، ١٥٥، ١٥٦، ١٦١، ١٦٧، ١٧١، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥).

(٢) انظر أمثلة لها: (ص ١٢٨، ١٤١، ٢١٠، ٢١٤، ٢٢١).

(٣) انظر أمثلة لذلك: (ص ١٣٦ ـ ١٤١، ١٩٦ ـ ٢٠٣، ٢٩٦ ـ ٢٩٩، ٤٤٦ ـ ٤٥١).

وليس تأثره بمنهج شيخه وبعلمه وتحقيقه مما تدل عليه هذه الفقرة فقط من نكته، بل هناك الكثير من النكت والمباحث(١) التي تجلى فيها تشابه منهجه ومنهج شيخه واتفاقهما في كثير من الصفات.

وذلك مما يؤكد أن عمل الحافظ ابن حجر في جمع نكته على كتاب ابن الصلاح هو مكمل ومتمم لما سبق إليه شيخه الحافظ العراقي في نكته على الكتاب نفسه. وأن كلاهما قد قدم للكتاب وللمشتغلين بهذا العلم وللمكتبة الحديثية خدمة كبرى يعز نظيرها ويندر مثالها.

ولا يعني هذا أن الحافظ ابن حجر يوافق شيخه الحافظ العراقي في كل ما يذهب إليه، بل المراد أنه مشابه له في المنهج، أما آراء الحافظ العراقي، ونكته فإنها تكون أحياناً محل نظر وتعقب من الحافظ ابن حجر، ومن الدليل على ذلك أن نكت الحافظ على شيخه قد بلغت سبعاً وخمسين نكتة تكلم عنها محقق كتاب النكت في مقدمته(٢).



(١) انظر أمثلة لذلك: (١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤، ٢٣٥ ـ ٢٣٨، ٢٤٧ ـ ٢٦٢، ٣٢٣ ـ ٣٤٣، ٤٨١ ـ ٤٨٨، ٢/ ٥٤٢ ـ ٥٥٨، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٨١، ٥٨٣، ٥٩٤، ٥٩٥ ـ ٥٩٩، ٧٧٧ ـ ٨١٠).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ١٣٣ ـ ١٧١).

المطلب الرابع
مصادر المؤلِّف

إن الناظر في المصادر التي استقى منها الحافظ العراقي واستند إليها في جمع مادة كتاب «التقييد والإيضاح» ليستبين له ذلك العدد الوفير من هذه المصادر، ويتجلَّى له ـ كذلك ـ هذا التنوُّع الظاهر والتعدُّد الواضح في العلوم والمباحث التي تنتظم عقد هذه المصادر وتلمُّ شعثها.

ولا ريب أن في ذلك دلالة واضحة المعالم على مبلغ الجهد الكبير، الذي جعل في مكنة المؤلف أن يوفَّق إلى إخراج هذا الكتاب مستنداً في جمع مادَّته إلى هذا العدد الكثير الوفير من المصادر، مضافاً إلى ما أوتيه من التحرِّي والحفظ والضبط والإلمام الواسع، والكفاءة العلمية المشهودة.

ولا شك ـ أيضاً ـ أن وجود هذه الكتب الكثيرة التي قلَّ أن تجتمع لدى شخص آخر، قد أعان الحافظ العراقي أبلغ العون على الظفر بمقصوده في إخراج هذا الكتاب الثمين، الذي يعد ـ بحق ـ واحداً من أعظم الآثار العلمية التي تركها المؤلف رحمه الله للمكتبة الحديثية، وأكثرها نفاسة، وأحفلها بالفوائد.

وليست كثرة كتبه دعوى لا برهان عليها، أو حدساً ليس له من الواقع المشهود ما يسنده، فقد شهد له بذلك تلميذه الحافظ ابن حجر ـ فيما نقله عنه تلميذه السخاوي ـ فقال ـ أي ابن حجر ـ: وكان كثير الكتب والأجزاء، لم أرَ عند أحد بالقاهرة أكثر من كتبه وأجزائه»[1].

---

(١) الضوء اللامع (١٧٦/٤).

وفيما يلي ذكر أسماء المصادر التي استند إليها المؤلِّف رحمه الله في كتابه هذا بعد أن جمعتها مرتبة على حروف المعجم.

كما رأيت ــ إتماماً للفائدة ومشاركةً في الدلالة ــ أن أتبع اسم المصدر ومؤلفه بمعلومات موجزة عن مكان طبع الكتاب إن كان مطبوعاً، وأحلت إلى كتابي «تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان، و «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين إن كان الكتاب مخطوطاً ووقفت على ذكر له في أحدهما، وأشرت إلى الأول بـ «بروكلمان» وإلى الثاني بـ «سزكين» اختصاراً ونأياً عن الإطالة.

وهذا بيان بأسماء مصادر المؤلف:

١ ــ **الأحكام «الكبرى»**: لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، المعروف بابن الخَرَّاط، المتوفى سنة ٥٨١هـ، «بروكلمان ٦/ ٢٧٩».

٢ ــ **الإحكام في أصول الأحكام**: لأبي الحسن علي ابن أبي علي سيف الدين الآمدي، المتوفى سنة ٦٤١هـ، وهو مطبوع في القاهرة.

٣ ــ **إحياء علوم الدين**: لأبي حامد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ، وهو مطبوع في مصر.

٤ ــ **اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة**: لأبي عبد الله ابن منده، المتوفى سنة ٣٩٥هـ.

٥ ــ **اختلاف الحديث**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، وهو مطبوع في مصر.

٦ ــ **الإخوة والأخوات**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، «سزكين ١/ ٣٤٣».

٧ ــ **الأدب**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، وقد طبع في بيروت.

٨ ــ **الأدب المفرد**: «لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، وهو مطبوع أكثر من طبعة.

٩ ــ **الأربعون العلوية**: لأبي بكر محمد بن علي بن عبد الله الجباني، المتوفى سنة ٥٦٣هـ.

١٠ ــ **الإرشاد**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وهو تحت الطبع الآن في بيروت.

١١ ــ **الإرشاد**: لأبي يعلى الخليلي ــ مخطوطة، منه نسخة في المكتبة المركزية، برقم ٤٢٨٠.

١٢ ــ **الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عمر بن عبد البر النمري، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، طُبع بعضه في مصر، [وقد طبع فيما بعد كاملاً].

١٣ ــ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: لعز الدين أبي الحسن علي ابن أبي الكرم محمد، المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ، وهو مطبوع في مصر.

١٤ ــ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، مطبوع مع كتاب الإصابة في مصر، أكثر من مرة.

١٥ ــ **أسماء الرواة عن مالك**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

١٦ ــ **الاشتقاق**: لأبي بكر محمد بن الحسن، المعروف بابن دريد، المتوفى سنة ٢٣٠هـ، وهو مطبوع.

١٧ ــ **إصلاح**: ابن الصلاح لمغلطاي بن قليح الحكري، المتوفى سنة ٧٦٢هـ، «بروكلمان ٦/ ٢٠٣».

١٨ ــ **الأطراف «أطراف الصحيحين»**: لأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الله الدمشقي، المتوفى سنة ٤٠١هـ.

١٩ ــ **الأطراف «أطراف السنن الأربعة» واسمه الإشراف على معرفة الأطراف**: لأبي القاسم ابن عساكر الدمشقي، المتوفى سنة ٥٧١هـ، «بروكلمان ٦/ ٧٢».

٢٠ ــ **الأطراف «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»**: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، المتوفى سنة ٧٤٢هـ، وهو مطبوع في الهند.

٢١ ــ **الأطراف «أطراف الصحيحين»**: لأبي محمد خلف بن حمدون الواسطي، المتوفى سنة ٤٠١هـ، «بروكلمان ٣/ ٢٢٩، ٢٣٠».

٢٢ ــ **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**: لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، المتوفى سنة ٥٨٤هـ، «وهو مطبوع في الشام».

٢٣ ــ **الاقتراح في بيان الاصطلاح**: لتقي الدين محمد ابن أبي الحسن المعروف بابن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢هـ، وهو مطبوع في بغداد.

٢٤ ــ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**: لأبي نصر علي بن هبة الله بن علي الأمير ابن ماكولا، المتوفى سنة ٤٧٥هـ، وهو مطبوع في الهند وبيروت.

٢٥ ــ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ، وهو مطبوع في القاهرة.

٢٦ ــ **الألقاب**: لأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الشيرازي، المتوفى سنة ٤١١هـ.

٢٧ ــ **الأم**: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي الإمام، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، وهو مطبوع في مصر.

٢٨ ــ **الإمام**: لتقي الدين محمد ابن أبي الحسن، المعروف بابن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢هـ.

٢٩ ــ **الآمالي**: لأبي القاسم ابن عساكر، المتوفى سنة ٥٧١هـ، «بروكلمان ٦/ ٧٢».

٣٠ ـ **الأنساب**: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، المتوفى سنة ٥٦٢هـ، وقد طُبع أحد عشر جزءًا منه، ببيروت.

٣١ ـ **الأنساب**: لأبي محمد عبد الله بن علي بن عبد الله الرُّشَاطي، المتوفى سنة ٥٤٢هـ.

٣٢ ـ **الإنصاف**: لابن عبد البر النمري، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، مطبوع ضمن مجموعة الرسائل الكمالية.

٣٣ ـ **الأوائل**: لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، وهو مطبوع في الرياض.

٣٤ ـ **البرهان**: لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، المتوفى سنة ٤٧٨هـ، وقد طبع في قطر.

٣٥ ـ **البعث والنشور**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨. «بروكلمان ٦/ ٢٣١».

٣٦ ـ **بغية النقاد**: لعبد الله بن المواق المغربي، المتوفى سنة ٨٩٧هـ.

٣٧ ـ **باب آداب العلم «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله»**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وهو مطبوع في مصر.

٣٨ ـ **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان، المتوفى سنة ٦٢٨هـ، «بروكلمان ٦/ ٢٧٩».

٣٩ ـ **تاريخ أصبهان**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠هـ، وهو مطبوع في ليدن.

٤٠ ـ **تاريخ بغداد**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وهو مطبوع في مصر، وفي بيروت.

٤١ ـ **تاريخ جرجان**: لحمزة بن يوسف السهمي، المتوفى سنة ٤٢٧هـ، وهو مطبوع في بيروت.

٤٢ ـ **تاريخ دمشق**: لأبـي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر الدمشقي، المتوفى سنة ٥٧١هـ، «بروكلمان ٦/ ٧٠».

٤٣ ـ **تاريخ الضعفاء «الضعفاء الكبير»**: لأبـي جعفر محمد بن عمرو بن حماد العقيلي، المتوفى سنة ٣٢٢هـ، وهو مطبوع في بيروت.

٤٤ ـ **تاريخ الضعفاء «كتاب المجروحين»**: لأبـي حاتم محمد بن حبان البستي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ، وهو مطبوع في الهند والشام.

٤٥ ـ **التاريخ الكبير**: لأبـي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، وهو مطبوع في الهند.

٤٦ ـ **التاريخ**: لأبـي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي، المتوفى سنة ٣٥١هـ.

٤٧ ـ **التاريخ**: لعلي بن عبد الله المديني، المتوفى سنة ٢٣٤هـ.

٤٨ ـ **تاريخ مصر**: لقطب الدين أبـي علي عبد الكريم بن عبد النور الحلبـي، المتوفى سنة ٧٣٥هـ.

٤٩ ـ **تاريخ مصر**: لأبـي سعيد عبد الرحمن بن أحمد، المعروف بابن يونس، المتوفى سنة ٣٤٧هـ، «بروكلمان ٣/ ٨١».

٥٠ ـ **تاريخ نيسابور**: لأبـي عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ، «سزكين ١/ ٥٤٥».

٥١ ـ **تالي التلخيص**: لأبـي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

٥٢ ـ **التحرير**: لأبـي عمر عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣هـ.

٥٣ ـ **التحقيق في أحاديث الخلاف**: لأبـي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ.

٥٤ ـ **التعديل والتجريح**: لأبـي الوليد سليمان خلف الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ، وقد طبع في الرياض.

٥٥ ـ **التقريب والتيسير**: لأبـي زكريا يحيـى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وهو مطبوع في القاهرة ومعه شرحه تدريب الراوي للسيوطي.

٥٦ ـ **تقييد المهمل وتمييز المشكل**: لأبـي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، المعروف بالجياني، المتوفى سنة ٤٩٨هـ، «بروكلمان ٦/ ٢٦٤».

٥٧ ـ **التكملة**: لأبـي عبد الله محمد بن عبد الله ابن أبـي بكر، المعروف بابن الأبار، المتوفى سنة ٦٥٨هـ.

٥٨ ـ **التكملة**: لأبـي بكر محمد بن عبد الغني ابن أبـي بكر ابن نقطة الحنبلي، المتوفى سنة ٦٢٩هـ، «بروكلمان ٦/ ١٧٧».

٥٩ ـ **تلخيص المتشابه**: لأبـي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، «بروكلمان ٦/ ٦٠».

٦٠ ـ **تلقيح فهوم أهل الأثر في فنون المغازي والسير**: لأبـي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ، وهو مطبوع في مصر.

٦١ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد**: لأبـي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وقد طبع أربعة عشر جزء منه في المغرب. [وقد طبع كاملاً فيما بعد بـ ٢٦ جزءًا].

٦٢ ـ **التمييز**: لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ، وقد طبعت القطعة الموجودة منه في الرياض.

٦٣ ـ **التنبيه على ما أوهمه ابن عبد البر ووهم فيه**: لأبـي بكر محمد بن خلف ابن فتحون، المتوفى سنة ٥١٩هـ.

٦٤ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لأبـي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، المتوفى سنة ٧٤٢هـ، وقد صورت نسخة دار الكتب وطبعت في

ثلاث مجلدات كبيرة في دمشق، كما بدىء في طباعته محقّقاً في بيروت صدرت منه عدة أجزاء. [وقد طبع كاملاً فيما بعد بـ ٣٥ جزءاً].

٦٥ ــ **التهذيب**: لأبـي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، المتوفى سنة ٥١٦هـ، «بروكلمان ٦/ ٢٤٣».

٦٦ ــ **الثقات**: لأبـي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ، وهو مطبوع في الهند.

٦٧ ــ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: لأبـي سعيد خليل بن كيكلدى العلائي، المتوفى سنة ٧٦١هـ، وهو مطبوع في بغداد.

٦٨ ــ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: لأبـي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وهو مطبوع في الرياض.

٦٩ ــ **الجامع**: لأبـي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٩٧هـ، وهو مطبوع مرات كثيرة في الهند ومصر وبيروت.

٧٠ ــ **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**: لأبـي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وهو مطبوع في مصر وبيروت.

٧١ ــ **الجرح والتعديل**: لأبـي محمد عبد الرحمن ابن أبـي حاتم، الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، وهو مطبوع في الهند.

٧٢ ــ **جزء**: لرشيد الدين أبـي الحسين يحيـى بن علي القرشي الأموي العطار، المتوفى سنة ٦٦٢هـ.

٧٣ ــ **جزء من معرفة من يترك حديثه أو يقبل**: لأبـي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، المتوفى سنة ٢٩٢هـ.

٧٤ ــ **الجمع بين الصحيحين**: لأبـي عبد الله محمد ابن أبـي نصر الحميدي، المتوفى سنة ٤٨٨هـ.

٧٥ ــ **الخلاصة**: لأبـي زكريا يحيـى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

٧٦ ـ **درة الغواص في أوهام الخواص**: لأبـي محمد قاسم بن علي الحريري، المتوفى سنة ٥١٦هـ.

٧٧ ـ **الدلائل والإعلام في شرح رسالة الشافعي**: لأبـي بكر محمد بن عبد الله الصيرفي، المتوفى سنة ٣٣٠هـ.

٧٨ ـ **دلائل النبوة**: لأبـي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، وهو مطبوع في بيروت.

٧٩ ـ **الذيل على الاستيعاب**: لأبـي بكر محمد بن خلف بن فتحون، المتوفى سنة ٥١٩هـ.

٨٠ ـ **الذيل على تاريخ بغداد**: لمحب الدين أبـي عبد الله محمد بن محمود، المعروف بابن النجار، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وهو مطبوع في الهند.

٨١ ـ **الذيل على تاريخ مصر**: لأبـي القاسم يحيـى بن علي بن محمد بن إبراهيم الطحان، المتوفى سنة ٤١٦هـ، «بروكلمان ٦/ ٨٤».

٨٢ ـ **الذيل على الصحابة**: لأبـي سعد عبد الكريم ابن أبـي بكر محمد السمعاني، المتوفى سنة ٥٦٢هـ.

٨٣ ـ **الذيل على الصحابة**: لأبـي موسى محمد بن عمر بن أحمد المديني، المتوفى سنة ٥٨١هـ.

٨٤ ـ **الذيل على الكامل**: لأبـي العباس أحمد بن محمد النباتي العشاب، المتوفى سنة ٦٣٧هـ.

٨٥ ـ **رجال البخاري**: لأبـي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، المتوفى سنة ٣٩٨هـ، وهو مطبوع في بيروت.

٨٦ ـ **رجال مسلم**: لأبـي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٢٨هـ، وهو مطبوع في بيروت.

٨٧ ـ **رجال مسلم**: لأبـي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، المتوفى سنة ٤١٨هـ.

٨٨ ـ **الرسالة**: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، وهي مطبوعة في مصر.

٨٩ ـ **رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، وهي مطبوعة في بيروت.

٩٠ ـ **رواية الصحابة عن التابعين**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

٩١ ـ **الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام**: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، المتوفى سنة ٥٨١هـ، وهو مطبوع في القاهرة.

٩٢ ـ **الروضة «روضة الطالبين»**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وهو مطبوع في بيروت.

٩٣ ـ **السابق واللاحق**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وهو مطبوع في الرياض.

٩٤ ـ **سنن ابن الأشعث**: لأبي الحسن محمد بن محمد بن الأشعث.

٩٥ ـ **سنن ابن ماجه**: لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، وهو مطبوع في الهند ومصر.

٩٦ ـ **سنن أبي داود**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، وهو مطبوع مرات كثيرة في الهند ومصر والشام.

٩٧ ـ **سنن الدارقطني**: لعلي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، وهو مطبوع في الهند ومصر.

٩٨ ـ **سنن النسائي**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، وقد طبع المجتبى في مصر قديماً، وبدىء في طباعة الكبرى في الهند.

٩٩ ـ **السنن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، وهو مطبوع في الهند.

١٠٠ ـ **سؤالات الإمام أحمد**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، وهو مطبوع في مصر.

١٠١ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجري**: لأبي عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري، وقد طبع في المدينة المنورة أخيراً.

١٠٢ ـ **سؤالات يحيى بن معين**: لأبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري، المتوفى سنة ٢٧١هـ، وقد طبع في مصر.

١٠٣ ـ **السيرة النبوية**: لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري، المتوفى سنة ٢١٣هـ أو ٢١٨هـ، وهو مطبوع طبعات كثيرة في مصر وغيرها.

١٠٤ ـ **شرح الألفية**: لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ، وهو مطبوع مع الألفية في المغرب ثم طبع في بيروت.

١٠٥ ـ **شرح الترمذي**: لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ، «بروكلمان ٣/ ١٩١».

١٠٦ ـ **شرح الترمذي**: لأبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري، المتوفى سنة ٧٣٤هـ، «بروكلمان ٣/ ١٩٠، ١٩١».

١٠٧ ـ **شرح المهذب «المجموع»**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وهو مطبوع في مصر.

١٠٨ ـ **شرح صحيح مسلم**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وهو مطبوع في مصر والهند.

١٠٩ ـ **شرح مختصر المزني**: لأبي بكر محمد بن داود الداودي.

١١٠ ـ **شرح الوسيط**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

١١١ ـ **شعب الإيمان**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، «بروكلمان ٦/ ٢٣١».

١١٢ ـ **الشمائل المحمدية**: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٩٧هـ، وهو مطبوع في حلب وفي غيرها.

۱۱۳ ـ **الصحابة**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠هـ، «بروكلمان ٦/ ٢٢٧».

١١٤ ـ **الصحابة**: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ، «سزكين ١/ ٣٠٩».

١١٥ ـ **الصِّحاح**: لإسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنة ٣٩٣هـ، وهو مطبوع في بيروت.

١١٦ ـ **صحيح البخاري**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، وهو مطبوع طبعات كثيرة جداً في الهند والباكستان ومصر وبيروت وغيرها.

١١٧ ـ **صحيح مسلم**: لأبي الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ، وهو مطبوع طبعات كثيرة جدًّا.

١١٨ ـ **صحيح ابن حبان**: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ، «سزكين ١/ ٣٠٧».

١١٩ ـ **صحيح ابن خزيمة**: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، المتوفى سنة ٣١١هـ، وقد طبع القسم الموجود منه في بيروت.

١٢٠ ـ **الضعفاء والمتروكون**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، وقد طبع في الرياض.

١٢١ ـ **طبقات الرواة**: لأبي حسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ، وهو مطبوع في جدة قديماً.

١٢٢ ـ **طبقات الأصبهانيين**: لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، المتوفى سنة ٣٦٩هـ، «بروكلمان ٣/ ٢٢٧».

١٢٣ ـ **الطبقات الكبرى**: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري، المتوفى سنة ٢٣٠هـ، وهو مطبوع في بيروت وليدن ومصر.

١٢٤ ـ **عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: لأبي بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي، المعروف بابن العربي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ، وهو مطبوع في مصر.

١٢٥ ـ **العِبَر في خبر من عَبَر**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، وهو مطبوع في مصر وفي بيروت.

١٢٦ ـ **العدة في أصول الفقه**: لأبي منصور أحمد بن محمد بن محمد بن الصباغ البغدادي، المتوفى سنة ٤٩٤هـ.

١٢٧ ـ **العلل «علل الحديث»**: لأبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، وهو مطبوع في مصر وبغداد.

١٢٨ ـ **العلل**: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة ٢٤١هـ، وقد طبع منه جزء في تركيا ويطبع الآن في بيروت.

١٢٩ ـ **العلل المتناهية**: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ، وهو مطبوع في الهند وفي بيروت.

١٣٠ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، وقد طبع أجزاء منه في الرياض.

١٣١ ـ **العلل «التي في آخر الجامع»**: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٩٧هـ، وهو مطبوع مع كتاب الجامع في مصر وفي الهند.

١٣٢ ـ **العلل الكبير**: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٩٧هـ، وهو مطبوع في عمان بتحقيق زميلي الدكتور حمزة ذيب مصطفى.

١٣٣ ـ **غرائب مالك**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، «سزكين ١/ ٣٤٢».

١٣٤ ــ **الغرر المجموعة**: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد الفهري، المتوفى سنة ٦٢١هـ أو ٦٢٢هـ.

١٣٥ ــ **الغريبين**: غريب القرآن والحديث: لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، المتوفى سنة ٤٠١هـ، وقد طبع بعضه في مصر.

١٣٦ ــ **فوائد الرحلة**: لتقي الدين أبي عمر وعثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣هـ.

١٣٧ ــ **القدح المعلى**: لأبي محمد عبد الكريم الحلبي، المتوفى سنة ٧٣٥هـ.

١٣٨ ــ **القِرى لقاصد أم القُرى**: لأبي العباس أحمد بن عبد الله بن محمد محب الدين الطبري، المتوفى سنة ٦٩٤هـ، وهو مطبوع في مصر.

١٣٩ ــ **القنية «قنية المنية» في فقه الحنفية**: لأبي الرجاء نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي الحنفي، المتوفى سنة ٦٥٨هـ، «بروكلمان ٦/ ٣٥٢».

١٤٠ ــ **الكامل في ضعفاء الرجال**: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى سنة ٣٦٥هـ، وقد طبع أخيراً في بيروت.

١٤١ ــ **كتاب المرض والكفارات**: لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، المتوفى سنة ٢٨١هـ، «مقدمة كتاب الشكر له ص٤٢».

١٤٢ ــ **الكفاية في علوم الرواية**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وهو مطبوع في الهند ومصر.

١٤٣ ــ **الكمال في أسماء الرجال**: لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، المتوفى سنة ٦٠٠هـ، «بروكلمان ٦/ ١٨٨»، ومنه نسخة مصورة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٣٢٥٠.

١٤٤ ــ **الكنى**: لأبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ.

١٤٥ ــ **الكنى**: لأبي محمد عبد الله بن علي الجارود، المتوفى سنة ٣٠٧هـ.

١٤٦ ــ **الكنى**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ.

١٤٧ ـ **الكنى**: لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحاكم النيسابوري «الحاكم الكبير»، المتوفى سنة ٣٧٨هـ.

١٤٨ ـ **الكنى**: لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ، وقد طبع مصوراً عن نسخة خطية في دمشق، وطبع محققاً في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة.

١٤٩ ـ **المبهمات، «الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات»**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وقد طبع في الهند، ثم طبع في مصر ملحقاً بآخر كتاب الأسماء المبهمة للخطيب البغدادي.

١٥٠ ـ **المتفق والمفترق**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، «بروكلمان ٦/ ٦١».

١٥١ ـ **المحكم والمحيط الأعظم**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، وهو مطبوع في مصر.

١٥٢ ـ **المحصول في علم أصول الفقه**: لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ، وهو مطبوع في الرياض.

١٥٣ ـ **المحلى**: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المتوفى سنة ٤٥٦هـ، وهو مطبوع في مصر.

١٥٤ ـ **الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما، المعروف اختصاراً «بالمختارة»**: لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، المتوفى سنة ٦٤٣هـ.

١٥٥ ـ **مختصر علوم الحديث**: لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ، وهو مطبوع في مصر.

١٥٦ ـ **مختصر المستدرك**: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، وهو مطبوع مع المستدرك للحاكم في الهند.

١٥٧ ـ **المدبج**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

١٥٨ ـ **المدخل**: لأبـي عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ، وله مدخلان: أحدهما: المدخل إلى الصحيحين، طبع جزء واحد منه في بيروت، والآخر: المدخل في علوم الحديث، وهو مطبوع ضمن مجموعة الرسائل الكمالية وغيرها، وطبع طبعات أخرى.

١٥٩ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**: لأبـي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، وقد طبع الموجود منه في الكويت.

١٦٠ ـ **المراسيل**: لأبـي محمد عبد الرحمن ابن أبـي حاتم الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، وهو مطبوع في بيروت.

١٦١ ـ **المراسيل**: لأبـي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، وهو مطبوع في بيروت.

١٦٢ ـ **كتاب المزكين لرواة الأخبار**: لأبـي عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ.

١٦٣ ـ **مستخرج الإسماعيلي**: لأبـي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي، المتوفى سنة ٣٧١هـ.

١٦٤ ـ **مستخرج البرقاني**: لأبـي بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني، المتوفى سنة ٤٢٥هـ، «سزكين ١/ ٣٨٤».

١٦٥ ـ **مستخرج**: لأبـي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، المتوفى سنة ٣١٦هـ، «سزكين ١/ ٢٧٨».

١٦٦ ـ **المستخرج من أحاديث الناس للتذكرة**: لأبـي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده، المتوفى سنة ٤٧٠هـ، «بروكلمان ٣/ ٢٢٩».

١٦٧ ـ **المسند**: لأبـي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٤١هـ، وهو مطبوع.

١٦٨ ـ **مسند البزار**: لأبـي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، المتوفى سنة ٢٩٢هـ، «سزكين ١/ ٢٥٧».

١٦٩ ــ **مسند الحسن بن سفيان بن عامر النسوي**، المتوفى سنة ٣٠٣هـ.

١٧٠ ــ **مسند الطيالسي**: لأبي داود سليمان بن الجارود الطيالسي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، وهو مطبوع في الهند.

١٧١ ــ **مسند الدارمي «سنن الدارمي»**: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي السمرقندي، المتوفى سنة ٢٥٥هـ، وهو مطبوع في مصر وبيروت، وفي الهند والباكستان.

١٧٢ ــ **مسند الشاميين**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى سنة ٣٦٠هـ.

١٧٣ ــ **مسند الشهاب**: لشهاب الدين أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي، المتوفى سنة ٤٥٤هـ، وقد طبع في بيروت.

١٧٤ ــ **مسند عبد بن حميد**، المتوفى سنة ٢٤٩هـ، «سزكين ١/ ١٧٠».

١٧٥ ــ **مسند عبيد الله بن موسى العبسي**، المتوفى سنة ٢١٣هـ.

١٧٦ ــ **مسند الفردوس**: لأبي منصور شهردار بن شيرويه الديلمي، المتوفى سنة ٥٥٨هـ.

١٧٧ ــ **مسند أبي يعلى الموصلي**: لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، المتوفى سنة ٣٠٧هـ، وهو طبع في دمشق أجزاء منه تباعاً.

١٧٨ ــ **مسند يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور السدوسي**، المتوفى سنة ٢٦٢هـ، «سزكين ١/ ٢٢٣».

١٧٩ ــ **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ، وهو مطبوع في الهند.

١٨٠ ــ **المستصفى**: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ، وقد طبع قديماً ببولاق في مصر، وبذيله فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: لمحب الله بن عبد الشكور.

١٨١ ــ **مشتبه النسبة**: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، وهو مطبوع في مصر.

١٨٢ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**: للقاضي أبـي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ، وهو مطبوع في مصر.

١٨٣ ـ **مصابيح السنَّة**: لأبـي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي، المتوفى سنة ٥١٦هـ، وهو طبع قديماً في مصر ثم في بيروت محقَّقاً.

١٨٤ ـ **المصنف**: لأبـي بكر عبد الله بن محمد ابن أبـي شيبة، المتوفى سنة ٢٣٥هـ، وهو مطبوع في الهند.

١٨٥ ـ **معالم السنن**: لأبـي سليمان حمد بن محمد الخطابـي، المتوفى سنة ٣٨٨هـ، وهو مطبوع في مصر مع تهذيب سنن أبـي داود للمنذري، وطبع في الشام مع سنن أبـي داود.

١٨٦ ـ **معجم ابن جميع**: لأبـي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، المتوفى سنة ٤٠٢هـ، وقد طبع في بيروت محقَّقاً.

١٨٧ ـ **معجم الصحابة**: لأبـي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، المتوفى سنة ٣٩٥هـ، «بروكلمان ٣/ ٢٢٩».

١٨٨ ـ **معجم الصحابة**: لأبـي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي، المتوفى سنة ٣٥١هـ، «سزكين ١/ ٣٠٥».

١٨٩ ـ **معرفة السنن والآثار**: لأبـي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، وقد طبع جزء منه في مصر بتحقيق أستاذي الشيخ السيد أحمد صقر. [وقد طبع أخيراً كاملاً].

١٩٠ ـ **المعجم**: لأبـي علي الحسين بن علي بن محمد بن البرذعي، السمرقندي، المتوفى سنة ٤٠٦هـ.

١٩١ ـ **المعجم الأوسط**: لأبـي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى سنة ٣٦٠هـ، وقد بدىء في طباعته محقَّقاً بالرياض وصدر منه إلى ساعة كتابة هذه الدراسة جزءان.

١٩٢ ـ **المعجم الكبير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى سنة ٣٦٠هـ، وقد طبع الموجود منه في بغداد بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي.

١٩٣ ـ **المعارف**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوفى سنة ٢١٣هـ، وقد طبع في مصر مرات كثيرة.

١٩٤ ـ **المغرب في ترتيب المعرب**: لأبي الفتح ناصر الدين عبد السيد المطرزي، المتوفى سنة ٦١٦هـ، وهو مطبوع في بيروت.

١٩٥ ـ **المغازي**: لموسى بن عقبة ابن أبي العباس الأسدي، المتوفى سنة ١٤١هـ، «بروكلمان ٣/ ١٠».

١٩٦ ـ **مكارم الأخلاق**: لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ.

١٩٧ ـ **مناقب الشافعي**: لزكريا بن يحيى الساجي، المتوفى سنة ٣٠٧هـ.

١٩٨ ـ **المنار**: لأبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي، المتوفى سنة ٧١٠هـ، وهو مطبوع قديماً في الأستانة مع بعض حواشيه وشروحه.

١٩٩ ـ **المنخول من تعليقات الأصول**: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ، وقد طبع في دمشق.

٢٠٠ ـ **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ**: لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود، المتوفى سنة ٣٠٧هـ، وهو مطبوع في الهند وفي مصر.

٢٠١ ـ **موالي أهل مصر**: لأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي، المتوفى سنة ٣٥٨هـ، «بروكلمان ٣/ ٥٢».

٢٠٢ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، وقد طبع مؤخراً في بيروت.

٢٠٣ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي، المتوفى سنة ٤٠٩هـ، طبع قديماً في إلـه آباد بالهند.

٢٠٤ ـ **الموطأ**: لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، طبع مرات كثيرة في الهند، ومصر، وبيروت، والمغرب وغيرها.

٢٠٥ ـ **الموضوعات**: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ، وقد طبع في مصر.

٢٠٦ ـ **الميزان «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، وقد طبع في مصر وقبله في الهند.

٢٠٧ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن الأثير، المتوفى سنة ٦٠٦هـ، وهو مطبوع في مصر.

٢٠٨ ـ **الوحدان**: لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ، «بروكلمان ٣/ ١٨٥».

٢٠٩ ـ **الوشي المعلم**: لأبي سعيد خليل بن كيكلدى العلائي، المتوفى سنة ٧٦١هـ.

٢١٠ ـ **الوفيات**: لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة، المعروف بابن زَبْر، المتوفى سنة ٣٧٩هـ.

٢١١ ـ **اليوم والليلية «عمل اليوم والليلة»**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، وهو مطبوع في المغرب ثم في بيروت.



المطلب الخامس

أثر كتاب «التقييد والإيضاح» في غيره من الكتب

إن كل ما تقدم من مباحث وفصول يدل أبلغ دلالة على الأهمية الكبرى لهذا الكتاب، ويقدم البراهين على أنه يعد واسطة العقد في سلسلة المؤلفات التي ازدان بها جيد كتاب «علوم لحديث» لابن الصلاح.

ولعلَّ من الدلائل العلمية على أهمية كتاب «التقييد والإيضاح» وتبوئه مكانة سامية بين سائر كتب هذا الفن، عامةً، تلك النقول الكثيرة عنه، والتي حفلت بها كتب كثيرة رأى أصحابها فيما يورده الحافظ العراقي في كتابه هذا، كفايةً وغناءً لا حاجة معه إلى غيره؛ بالنظر إلى منزلة المؤلف من جهة، ولما امتاز به كتابه من تحقيق للمسائل، وتحرير للقواعد وتمثيل عليها، وتقييد لمطلقها، وتوضيح لمغلقها، ودفع الاعتراضات التي أُوردت عليها.

وهذه مجموعة من الكتب التي أكثرت من النقل عن هذا الكتاب والاقتباس منه في ثنايا وتضاعيف مباحثها:

١ ـ تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال: إنه مخضرم: تكثر في الكتاب النقولات المختلفة والإشارات المتعددة إلى هذا الكتاب[١].

٢ ـ الاغتباط بمن رمي بالاختلاط[٢].

---

(١) انظر: (ص ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٣).

(٢) انظر: (ص ٣٧، ٣٨).

٣ ـ التبيين بأسماء المدلسين[١]: وهذه الثلاثة لبرهان الدين إبراهيم بن خليل، المعروف بسبط ابن العجمي، تلميذ المؤلف، وقد تقدَّم ذكره في تلامذة المؤلف.

٤ ـ تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي: لجلال الدين السيوطي، وهذا الكتاب ـ بصفة خاصة ـ تشيع فيه النصوص المنقولة عن «التقييد والإيضاح» وتكثر فيه كثرة ظاهرة[٢].

٥ ـ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: لأبي البركات محمد بن أحمد بن الكيَّال، المتوفى سنة ٩٣٩هـ، وهذا الكتاب تكثر فيه ـ أيضاً ـ النقول عن «التقييد والإيضاح» ـ كثرة ظاهرة ـ، غير أن الملاحظ على هذه النقول أنها ـ في الجملة ـ منقولة عن كتاب «الشذا الفياح» للأبناسي الذي نقلها هو بدوره عن «التقييد والإيضاح»، كما صرَّح هو بذلك في مقدمة كتابه، وكما يتأكد عند المقابلة بين النصين في الكتابين.

ولعلَّه لا يمكن تفسير هذا المنهج من صاحب «الكواكب النيِّرات» إلاَّ بما أشار إليه المحقق الفاضل في مقدمته للكتاب من أن الظاهر أن المؤلف ألف هذا الكتاب، ولم تكن لديه مصادر كثيرة وقت تأليفه[٣].

---

(١) انظر: (ص ٦٩، ٧٩).

(٢) انظر أمثلة على ذلك في: (١/ ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٨٠، ٨٧، ٩١، ٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١١٢، ١١٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٣ ـ ١٤٥، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٧، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٥٨، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣١٠، ٣١٩، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨).

وفي: (٢/ ٨، ٩، ٢٥، ٢٦، ٣٣، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٦٩، ٧٠، ٨٠، ٨٧، ١٠٨، ١٢٢، ١٢٤، ١٣٩، ١٤٨، ١٧٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٦).

(٣) مقدمة الكواكب النيرات للمحقق (ص ٤٢).

فذلك الاحتمال مما يرجح أن كتاب «التقييد والإيضاح» كان من الكتب التي افتقر إليها المؤلف عند تأليفه «الكواكب» مما اضطره إلى اللجوء إلى كتاب آخر، هو «الشذا الفياح» لينقل عنه ما يريد من كلام الحافظ العراقي(١).

وللتدليل على صحة هذه الدعوى فإني أورد هذه المقارنة بين النصوص التي نقلها صاحب الكواكب النيِّرات عن الشذا الفيَّاح مصرِّحاً بذلك أو ناقلاً لها عنه من غير تصريح أيضاً، فأذكر أولاً أرقام الصفحات التي وردت فيها هذه النصوص المنقولة، ثم أذكر مقابلها أرقام الصفحات التي وردت فيها النصوص من «التقييد»:

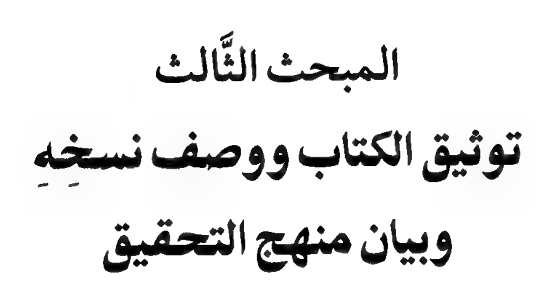
الكواكب النيِّرات	التقييد والإيضاح
ـ ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧	١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩
ـ ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣ ٣٥٤، ٣٥٥	١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠
ـ ١٨٣، ١٨٤	١٤١٢، ١٤١٣
ـ ٢٨٦، ٢٨٧	١٤٣٠، ١٤٣١
ـ ٢٩٥	١٤٣٧، ١٤٣٨
ـ ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦	١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٩، ١٤٥٠ ١٤٥١، ١٤٥٢
ـ ٣١٧	
ـ ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦ ـ ٢٨٠	١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٢، ١٤٦٣

هذا مع كون كتاب «الكواكب النيرات» مختصًّا بالكلام على نوع واحد فقط من أنواع علوم الحديث، وهو من اختلط في آخر عمره.



---

(١) صرح ابن الكيال نفسه في أحد المواضع بأنه نقل كلام العراقي عن الأبناسي، فقال ص ٤١١ من الكواكب: «وقال الحافظ العراقي فيما ذكره الأبناسي عنه».



المبحث الثَّالث

توثيق الكتاب ووصف نسخِهِ

وبيان منهج التحقيق

وفيه ستة مطالب

المطلب الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المطلب الثاني: توثيق عنوان الكتاب.

المطلب الثالث: وصف النُّسخ الخطية.

المطلب الرابع: نسخة الأصل: وَصفها وَوَصفُ ما احتوت عليه هوامشها

المطلب الخامس: الكتاب في طبعتيه.

المطلب السادس: منهج التحقيق.

المطلب الأول

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

ذكر هذا الكتاب في جملة مؤلفات الحافظ العراقي أشهر من ترجم له في كتبهم.

فممن ذكره: الحافظ ابن حجر العسقلاني في «إنباء الغمر»[(١)]، والحافظ ابن فهد المكي في «لحظ الألحاظ»[(٢)]، والحافظ برهان الدين إبراهيم سبط ابن العجمي في رسائله الثلاث: «تذكرة الطالب المعلم»[(٣)]، و«الاغتباط بمن رمي بالاختلاط»[(٤)]، و«التبيين لأسماء المدلسين»[(٥)]، وشمس الدين السخاوي في «الضوء اللامع»[(٦)]، وجلال الدين السيوطي في «طبقات الحفاظ»[(٧)]، وأبو العباس ابن القاضي[(٨)] في

(١) (٥/ ١٧١).

(٢) (ص ٢٣٠).

(٣) (ص ٧).

(٤) (ص ٣٨).

(٥) (ص ٦٩).

(٦) (٤/ ١٧٣).

(٧) (ص ٥٤٤).

(٨) هو أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي ــ بكسر الميم وسكون الكاف وفتح النون بعدها ألف ثم سين مهملة، نسبةً إلى مكناس من بلاد المغرب، الشهير بابن القاضي ــ وُلد سنة ستين وتسعمائة بمكناس، ونشأ في بيت علم فأخذ عن أبيه وطائفة من أعلام عصره. له مؤلفات منها: درة الحجال في أسماء الرجال، ولقط الفرائد في تحقيق =

«درة الحجال»[1]، وابن العماد الحنبلي[2] في «شذرات الذهب»[3]، وحاجي خليفة في «كشف الظنون»[4]، وإسماعيل البغدادي في «هدية العارفين»[5]، والكتاني في «الرسالة المستطرفة»[6]، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»[7].

❑❑❑

= الفوائد، ونظم منطق السعد وغيرها. توفي سنة خمس وعشرين وألف. معجم المؤلفين (٣٦٩/١٣).

(١) (١١٣/٢).

(٢) هو عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد، أبو الفلاح الدمشقي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن العماد، مؤرخ فقيه أديب، وُلد في صالحية دمشق سنة اثنتين وثلاثين وألف، وأقام في القاهرة مدة. له مؤلفات منها: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بغية أولي النهى في شرح المنتهى. توفي سنة تسع وثمانين وألف. هدية العارفين ٥٠٨/١، إيضاح المكنون ٤٤/٢، ٥٧٠.

(٣) (٥٦/٧).

(٤) (١١٦٢/٢).

(٥) (٥٦٢/١).

(٦) (ص ٢١٤)

(٧) (٢٠٣/٦)

المطلب الثاني
توثيق اسم الكتاب

ذكر المؤلف رحمه الله اسم كتابه هذا في مقدمته حيث قال: «وسميته التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح»، هكذا جاء اسمه في نسخة الأصل، وفي جميع النسخ الخطية التي اعتمدتها، وكذا في المطبوعتين. وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

وذكره بهذا الاسم أيضاً الحافظ ابن فهد المكي[(1)].

وذكره حاجي خليفة أيضاً، وقال: «أوله الحمد لله الذي ألهم لإيضاح ما أبهم...» إلخ[(2)].

وذكره إسماعيل البغدادي[(3)] بهذا الاسم.

وكذا السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني[(4)].

وبروكلمان[(5)].



(1) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٠)، لكن فيه: «التقييد والإصلاح»، ولعله من أخطاء الطباعة.

(2) كشف الظنون (٢/ ١١٦٢).

(3) هدية العارفين (١/ ٥٦٢).

(4) الرسالة المستطرفة (ص ٢١).

(5) تاريخ الأدب العربي (٦/ ٢٠٣).

المطلب الثالث

وصف النسخ الخطية للكتاب

كان من فضل الله تعالى عليّ أن يسَّر لي طائفة من النسخ الخطية المهمة، مما كان له الأثر الكبير في المعاونة على التحقيق، وعلى محاولة إخراج الكتاب في الصورة التي تليق بمثل هذا الكتاب الثمين.

ولقد تم لي ـ بحمد الله ـ الظفر بأربع نسخ مختلفة.

* النسخة الأولى:

وهي من ممتلكات المكتبة المركزية بجامعة أم القرى، وهي التي اتخذتها أصلاً، وسأفرد الكلام عليها في مبحث خاص.

* النسخة الثانية:

وهي مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية برقم (٣٦ مصطلح الحديث)، وعدد أوراقها (١٠٤) ورقة، وهي مكتوبة بخط شرف الدين يعقوب بن أحمد بن عبد المنعم الأزهري[١].

وهذه النسخة قديمة فرغ ناسخها من نسخها في الثامن والعشرين من شهر شعبان سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة، حيث جاء في آخرها: «كتبه بيده لنفسه ولمن شاء الله تعالى من بعده أقل عبيد الله تعالى وأفقرهم وأحقرهم

(١) لم أقف على ترجمته.

وأصغرهم وأحوجهم إلى مغفرة ربه ورحمته: يعقوب بن أحمد بن عبد المنعم الأزهري الأطفيحي غفر (طمس) الله ولجميع المسلمين، اللَّهمَّ ارحمهم رحمة واسعة واغفر لهم مغفرة جامعة محمد وآله يا رب العالمين. وكان الفراغ من كتابته يوم الاثنين المبارك لثمان وعشرين ليلة خلت من شهر شعبان الكريم عام ٧٩٣، أحسن الله عاقبتها في خير وعافية بلا محنة بمنّه وكرمه والحمد لله وحده».

كما أنها مقروءة على المؤلف رحمه الله تعالى وعليها سماعات بخطه في مواضع كثيرة منها، وكذا جاء في آخرها عقب كلام الناسخ المتقدم نقله إجازة بخط المؤلف للناسخ نصها: «الحمد لله قرأ على الشيخ المحدِّث المقرىء الفاضل شرف الدين يعقوب بن أحمد بن عبد المنعم الأزهري، نفع الله به كاتب هذه النسخة جميع هذه النكت على كتاب ابن الصلاح رحمه الله، فسمع جميع ذلك الشيخ الإمام العالم الصالح المحدث المقرىء المجيد جمال الدين يوسف ابن الشيخ العالم الصالح الرباني أبي الفداء إسماعيل ابن الشيخ الصالح المرحوم جمال الدين يوسف الأنباري، وآخرون يقولون كلهم وكذا القارىء المذكور(. .) سمع مجالس كثيرة وفاتته مجالس من أول الكتاب، وذلك في مجالس آخرها في يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة تسع وتسعين، وأجزت لهم أن يرووا ذلك وجميع ما يجوز لي، وعلى روايته من مسموع ومجاز وتأليف من نشر ونظم قاله وكتبه: عبد الرحيم بن الحسين ابن العراقي حامداً لله تعالى ومصليًا على نبيه ومسلماً».

وجاء على صفحة العنوان: «الحمد لله، ملك صاحب النعم الوزير الحاج إبراهيم باشا والي جدة دام عزه ومجده. العدد مائة ورقة وثمانية».

وقد تقدَّم أن ورقات المخطوطة المختصة بهذا الكتاب هي مائة وأربع ورقات فقط، وهي مكتوبة بخط نسخي معتاد.

وقياس ورقاته ٢٥ × ١٦ سم، وعدد سطورها خمسة وعشرين سطراً في كل سطر اثنتا عشرة كلمة في المتوسط، وقد رمزت لها بالحرف (أ).

وهذه النسخة تنافس نسخة الأصل في الأهمية والصحة لولا بعض مرجحات نسخة الأصل سوف يأتي بيانها في موضعها إن شاء الله.

* **النسخة الثالثة:**

وهي مصورة عن نسخة مكتبة الشيخ عبد الحي الكتاني الفاسي رحمه الله، صوَّرها مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي على شريط ميكروفيلم برقم

وقد ذكرها الشيخ عبد الحي الكتاني في ترجمة المؤلف من كتابه «فهرس الفهارس والأثبات»[١]، وذكر أن عليها خط الحافظ العراقي، وهي كذلك، فقد أثبت المؤلف سماعات في تسعة عشر موضعاً منها.

وعدد ورقات هذه النسخة (١٠٦) ورقة، وعدد سطورها خمسة وعشرين سطراً، في كل سطر نحو ثلاث عشرة كلمة في المتوسط. وناسخها هو نور الدين علي بن الحسن بن عمر التلواني[٢]. ترجمه الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر»[٣]، فقال: «علي بن الحسن بن عمر الشيخ نور الدين التلواني. مات في آخر يوم الاثنين الخامس والعشرين من ذي القعدة وبيده يومئذٍ تدريس الصلاحية بجوار قبة الشافعي، ومشيخة الرباط بالبيبرسية، وكان أصله من بلاد المغرب، وسكن الحسن «حزوان» من قرى المنوفية، فولد له على هذا بعد ستين وسبعمائة، فنشأ بها ثم انتقل إلى «تلوانة» وعرف بالنسبة إليها، وقدم القاهرة فطلب العلم ولازم البلقيني حتى أذن له بالتدريس والفتوى، وتصدَّى

---

(١) (٢/٨١٦).

(٢) بكسر التاء المثناة من فوق وسكون اللام وفتح الواو بعدها ألف ثم نون مكسورة، نسبةً إلى «تلوانة» من قرى المنوفية بمصر.

(٣) (٩/١٤٨، ١٤٩).

لذلك قديماً في حياة مشايخه فأخذ عنه جماعة، ومارس العربية، اشتغل قديماً وكان جهوري الصوت، مشهور الصيت، قليل التحقيق، كثير الدعوى، حسن البشر، صحيح البنية، قويًّا، ديناً خيِّراً مكرماً للطلبة، وقد سمع الكثير من شيوخنا، وحدث، وأسمع البخاري مدة بالجامع الأزهر، ودرس بعدة أماكن، وناهز الثمانين أو جاوزها».

وهذه النسخة إحدى النسختين اللتين اعتمد عليها الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله في إخراج طبعته لهذا الكتاب عام ١٣٥٠هـ، ووصفها بأنها «نسخة نفيسة لا تقل نفاسة عن النسخة التي هي بخط الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى»[١].

أما تاريخ نسخها فلم أقف عليه في مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي التي حصلت عليها، وكذا لم يذكره الشيخ محمد راغب الطباخ أيضاً.

وخط هذه النسخة نسخي معتاد. ورمزت لها بالحرف «ك».

* **النسخة الرابعة:**

وهي مصورة عن نسخة بدار الكتب المصرية رقم (٢٣١٨١ب)، وعدد ورقاتها ـ كما ذكرت الدكتورة عائشة عبد الرحمن في مقدمة تحقيق محاسن الاصطلاح[٢] ـ (١٣٤) مائة وأربعة وثلاثون ورقة.

وهذه المصورة تنقص من آخرها أربع عشرة ورقة تعذَّر عليَّ الحصول عليها.

أما تاريخ نسخها فقد ذكرت الدكتورة عائشة عبد الرحمن أنها مؤرخة في ربيع الآخر سنة خمس وخمسين وثمانمائة.

---

(١) مقدمة الشيخ محمد راغب الطباخ للتقييد والإيضاح (ص ٦).

(٢) (ص ٧٤).

وقياس ورقاتها ١٧ × ١٣ سم، وعدد سطورها واحد وعشرون سطراً في كل سطر اثنتا عشرة كلمة في المتوسط.

والذي ظهر لي من مقابلة هذه النسخة على نسخة الأصل أنها كثيرة السقط والتحريف والأخطاء المختلفة. وذلك ـ مع تأخر تاريخ نسخها ـ مما يؤخر مرتبتها عن النسخ الأخرى، ويجعلها مجرَّد نسخة مساعدة فقط لا يعول عليها كثيراً.

وخط هذه النسخة نسخي مقروء. ورمزت لها بالحرف «ب».



المطلب الرابع
نسخة الأصل: وَصفها وَوَصفُ ما احتوت عليه هوامشها

هيَّأ الله سبحانه هذه النسخة الفريدة النادرة التي حفلت بألوان من الميزات، وأنواعٍ من الخصائص والسمات، التي استحقت بها أن تجعل أصلاً للتحقيق، وحكماً في المآزق والمضايق.

وقد وجدت من المناسب أن أخص هذه النسخة الثمينة بمبحث خاص بها أعرض فيه لكل ما يتعلق بها بالوصف والشرح والبيان.

١ ــ وصف النسخة:

توجد النسخة الأصلية ــ التي حصلت على مصورة لها ــ ضمن مخطوطات المكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (١٤٩١)، مصطلح الحديث.

وعدد ورقاتها (٨٢) اثنتان وثمانون ورقة، مقاسها ٢٧ × ١٨ سم، وعدد سطورها (٣١) واحد وثلاثون سطراً، في كل سطر أربع عشرة كلمة في المتوسط. وكثرة عدد سطورها هو الذي يفسر قلة أوراقها بالقياس إلى النسخ الأخرى.

وجاء على صفحة العنوان عقب اسم الكتاب واسم المؤلف: «قراءة شيخنا العلامة حافظ العصر أبو الفضل ابن حجر على المؤلف قراءة صاحبه أبـي الخير ابن الجرهي عليه في مجالس أولها ذو الحجة وآخرها شعبان»، ثم كتب أسفل ذلك بخط كبير: «هذه النسخة بخط البيجوري، وعليها خط المؤلف والعسقلاني.

وعلى هوامش هذه الورقة من أعلى ومن أسفل ومن الجهة اليمنى واليسرى

كتابات مختلفة بعضها مطموس لا يمكن قراءته وبعضها مما لا علاقة له بالكتاب.

وجاء في نهاية الورقة الأخيرة منها: «انتهى كلام الشيخ فسح الله في مدته، ونفع المسلمين بعلومه وبركته آمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم. علَّقه لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى: علي بن حسن بن علي البيجوري الشافعي، ووافق الفراغ منه في ليلة الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة الحرام من سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة بالقاهرة المحروسة حماها الله وجميع بلاد المسلمين آمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وكتب على نهاية هامش هذه الورقة: «بلغت المقابلة للنسخة شيخنا الحافظ أبـي الفضل العسقلاني المصري ابن حجر ـ أعزَّه الله (..) نعم الله، وجملة الحواشي التي كتبتها على الهوامش إما نقلتها من خطه على نسخته، أو كتبتها مما سمعت من لفظه وحفظه في أثناء الدرس والحمد لله...»، ثم كتب تحتها «صحيح» بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني وبعدها توقيعه.

وهي مكتوبة بخط نسخي معتاد، وعليها سماعات بخط المؤلف في أربعة وأربعين موضعاً. وهناك أيضاً سماع أثبت على الورقة (٧٨ ب) جاء فيه: «بلغ أحمد بن العراقي قراءة على والده من هذه النسخة لهذا المجلس».

٢ ـ التعريف بناسخها:

تقدَّم أن ناسخ هذه النسخة الفريدة: علي بن حسن بن علي البيجوري. وقد ترجم له السخاوي في «الضوء اللامع»[1] فقال: «علي بن حسن بن علي بن سليمان بن سليم، نور الدين أبو الحسن البيجوري ثم القاهري الشافعي، والد محمد وأخو محمد الآتيين، وابن عم إبراهيم بن أحمد بن علي الماضي. إمام سمع من ابن القارىء وابن أبـي المجد الصحيح، ومن ابن حاتم الجمعة للنسائي ومن أبـي اليمن ابن كويك مشيخة ابن الجميزي وغيرها، وحدث. سمع منه

---

(١) (٥/٢١٢).

الفضلاء وذكره التقي بن فهد في معجمه، وعرض عليه قريبه الشمس محمد بن البرهان شيخ الشافعية المنهاج، وكان رفيقاً لابن عمه في الاشتغال ومات قبل أخيه بمدة».

٣ ـ الهوامش وما احتوت عليه:

ازدانت هوامش هذه النسخة بحواشي هامة نقلها الناسخ عن الحافظ ابن حجر العسقلاني، وبين أنه نقلها إما من نسخته ـ أي نسخة الحافظ ابن حجر ـ أو كتبها مما سمعه من لفظه وحفظه أثناء الدرس.

والمتأمل في هذه الحواشي يستوقفه ما فيها من تحقيقات هامة، وتنبيهات وفوائد وإضافات. وذلك ما يحفز الهمم إلى دراسة هذه الحواشي النافعة التي تعد من خصائص هذه النسخة التي سمت بها على غيرها من النسخ.

والذي تبين من دراسة هذه الحواشي أنها ذات أنواع شتى أجملها فيما يلي:

(أ) إضافات وشواهد:

فمن هذه الإضافات والشواهد التي تضمنتها هذه الحواشي ما جاء على هامش الورقة (٤٤ أ) عند قول العراقي أن الصحيح أن عليًّا أول ذكر أسلم، وأنه قول أكثر الصحابة، فقد قال ابن حجر في حاشيته: «وقد أخرج أحمد والطبراني من حديث معقل بن يسار في أثناء حديث أنه ﷺ قال لفاطمة رضي الله عنها أما ترضين أن زوجتك أقدم أمتي سلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً. لكن في سنده خالد بن طهمان مختلف فيه، وهو من عتقاء الشيعة، فلا يقبل عنه ما يقوي بدعته، والله أعلم».

ومن هذه الإضافات ما جاء على هامش الورقة (٦٦ أ) عند ذكر العراقي رحمه الله، حديثاً أخرجه مسلم في الصلاة[1] من رواية الجريري عن أبـي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير أنه صلَّى مع النبـي ﷺ. فأضاف الحافظ ابن حجر في

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٣٩٠)، رقم (٥٩).

الهامش كلمة «عن أبيه»، وقال: «سقط ـ عن أبيه ـ من نسخة المصنف التي بخطه ولا بدَّ منها»، وهذا تصويب وإضافة معاً.

ومن هذه الإضافات أيضاً ما جاء على الورقة (٦٧ أ) عند ذكر المؤلف لمن اسمه الخليل بن أحمد، حيث أورد الحافظ ابن حجر حاشية جملة ممن أسماؤهم: الخليل بن أحمد لم يذكرهم المؤلف.

ومنها ما جاء على الورقة (٧٤ أ) عند الكلام على من عاش من الصحابة مائة وعشرين سنة، حيث قال الحافظ ابن حجر في حاشيته:

«فأت شيخنا جماعة على خلف فيهم، منهم...»، فذكر من وقف عليه منهم في هذه الحاشية التي تعد من أطول وأوسع ما في الكتاب من حواش.

ومنها ما جاء على هامش الورقة (٦٢ ب)، عند نقل العراقي رحمه الله عن عبد الغني الأزدي قوله: إن هارون الحمال كان بزازاً، فلما تزهد حمل. حيث قال الحافظ ابن حجر في حاشيته: «قلت: وحكى الدارقطني وجهاً ثالثاً: أنه إنما قيل له: الجمال لأنه حمل رجلاً أعيا على ظهره في طريق مكة فلقب بالحمَّال».

(ب) استدراكات وتصويبات:

فمن ذلك ما جاء على هامش الورقة (٦ ب) عند قول الحافظ العراقي في حديث جابر في الرجل الذي دخل والنبي ﷺ يخطب، فأمرهم فتصدقوا عليه: أنه رواه الدارقطني، وأنه حديث ضعيف. حيث قال الحافظ ابن حجر في حاشيته: «ليس هو عند الدارقطني من حديث جابر، بل من حديث أبي سعيد، وليس بضعيف».

ومن ذلك ما جاء على هامش الورقة (١٦ ب) عند كلام المؤلف على حديث المعازف: «وقال أبو داود: ثنا عبد الوهاب بن نجدة: ثنا بشر بن بكر...» إلخ. حيث قال الحافظ ابن حجر في حاشيته: «ليس في لفظ بشر الذي أخرجه أبو داود للمعازف ذكر».

ومن ذلك ما جاء على هامش الورقة (٢٠ ب) عند قول المؤلف: «ويبعد أن البخاري يقول: إنه لا يعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث[(١)]، مع أنه قد ورد من حديث جماعة من الصحابة غير أبـي هريرة»، حيث قال الحافظ ابن حجر: «الذي ذكره البيهقي في المدخل عن الحاكم لفظه: لا أعلم في الدنيا بهذا الإسناد إلاَّ هذا الحديث وهذا لا اعتراض عليه»[(٢)].

ومن ذلك ما جاء على هامش الورقة (٥٦ ب) عند ذكر العراقي أن عبد الله بن أنيس الأنصاري صحابـي، وأن علي بن المديني فرق بينه وبين عبد الله بن أنيس الجهني، وأن أبا موسى المديني ذكره في الصحابة، وقال في نسبه «الزهري»، انتهى. فقال الحافظ ابن حجر: «والصواب أنه لا فرق بينهما، والأصل في نسبته الجهني، وهو من بطن زهرة من جهينة، فلذلك كان يلقب بالزهري، وانتسابه بالأنصاري لأنه حليف الأنصار».

ومن ذلك ما جاء على هامش الورقة (٦٩ أ) عند قول المؤلف: «إن شعبة قد يروي عن غير نصر بن عمران ويطلقه فلا يذكر اسمه، ولا نسبه، ثم ذكر ــ أي المؤلف ــ مثالاً من مسند أحمد من رواية محمد بن جعفر: ثنا شعبة، عن أبـي حمزة»، فقال الحافظ ابن حجر في حاشيته: «الذي تقدم من مسند أحمد يحتمل أن يكون من اختصار محمد بن جعفر: لا أن شعبة اقتصر على كنيته فقط».

ومن ذلك ما جاء على هامش الورقة (٦٢ أ)، عند قول العراقي: «لم يذكر الدارقطني وابن ماكولا بالتشديد إلاَّ مُسوَّر بن عبد الملك اليربوعي»، فقال الحافظ ابن حجر في حاشيته: «الذي في الإكمال ذكر الرجلين: مسور بن يزيد، ومسور بن عبد الملك اليربوعي، روى عنه معن بن عيسى، قاله البخاري».

---

(١) يريد حديث كفارة المجلس.

(٢) وقد تكلَّم في النكت على هذه المسألة بتفصيل وأفاض فيها القول، فليراجعها من أراد البسط هناك (١/ ٧١٥ ــ ٧٤٥).

(ج) مناقشات وإيضاحات:

فمن ذلك ما جاء على هامش الورقة (١٩ ب) عند الكلام عن زيادة الثقة، وتفرد مالك بزيادة لفظة «من المسلمين» في حديث فرض زكاة الفطر، حيث قال الحافظ ابن حجر في حاشيته: «أطلق الترمذي في كتاب الزكاة أن غير مالك لم يذكر فيه من المسلمين».

ومن ذلك ما جاء على هامش الورقة (٢٢ أ) عند نقل المؤلف كلام أبي شامة في موضوع الجهر بالبسملة، حيث ناقش الحافظ ابن حجر أبا شامة وتعقبه في بعض ما استدل به.

ومن ذلك ما جاء على هامش الورقة (٦٩ ب) عند قول المؤلف «ويرجح ذلك[1]: بوفاة الوليد بن مسلم قبل سفيان الثوري ـ والله أعلم». حيث قال الحافظ ابن حجر في حاشيته: «سياق عبارة الحافظ أبي طالب يشعر بأنه حفظ تلك الأحاديث وأن هذا ليس فيها فلا موضع للاحتمال، وابن عيينة وإن تأخرت وفاته عن الوليد فهو في طبقة شيوخه فلا مانع أن يسمع منه، والله أعلم».

ومن ذلك ما جاء على هامش الورقة (٧٣ ب) عند قول المؤلف: «إن حكيم بن حزام وحسان بن ثابت عاشا ستين في الجاهلية وستين في الإسلام»، حيث قال الحافظ ابن حجر: «قوله: عاشا ستين في الإسلام فيه تجوز، فإن حسان أسلم في أوائل الهجرة، وعاش بعد ذلك أربعاً وخمسين سنة أو دونها. . .» إلخ.

(د) تخريج بعض الأحاديث والكلام على درجاتها:

من ذلك ما جاء على هامش الورقة (١٤ ب).

ومن ذلك ما جاء على هامش الورقة (٢٢ ب).

ومن ذلك ما جاء على هامش الورقة (٣٤ أ).

---

(١) أي عدم رواية الوليد، عن سفيان.

(هـ) فـوائـد:

فمن تلك الفوائد التي تضمنتها هذه الحواشي ما جاء على هامش الورقة (٦٥ ب) عند الكلام على شيبان بن فروخ، وقول المؤلف: إنه أبلى، وأن مسلماً روى الكثير عنه، حيث قال الحافظ ابن حجر في حاشيته: «فائدة التنبيه عليه أنه ربما تقرَّر في ذهن الطالب أنه ليس في الصحيح. . . وإذا وقف على اسم شيبان في الكتب التي فيها أنه (كلمة مطموسة) منسوباً يعتقد بما تقرر في ذهنه أولاً أنه أيلي بالمثناة فيخطىء في ذلك. هذا فائدة التنبيه على غير المنسوبين بالتصريح».

أسباب اختيار هذه النسخة:

مما تقدَّم يتبين بجلاء الأسباب الباعثة على اختيار هذه النسخة أصلاً في التحقيق.

١ ـ فمن حيث القدم تعد هذه النسخة أقدم النسخ التي تيسَّر لي الحصول عليها، حيث أن المؤلف فرغ من تبييض نسخته في يوم الأحد الحادي والعشرين من ذي القعدة سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة. وفرغ الناسخ من هذه النسخة ليلة الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة من نفس السنة.

أي أن المدَّة الواقعة بين فراغ المؤلف من تبييض نسخته وبين فراغ الناسخ من نسخ نسخته هو سبعة أيام فقط.

وقد تكلَّم الأستاذ عبد السلام هارون على هذا عند حديثه عن «منازل النسخ» فقال: «وضح مما سبق أنه يمكن ترتيب أصول المحققات في درجات شتى فأولها: نسخة المؤلف وقد سبق حدها وتعريفها، وتليها النسخة المنقولة منها، ثم فرعها وفرع فرعها، وهكذا. والنسخة المنقولة من نسخة المؤلف جديرة بأن تحل في المرتبة الأولى، إذا أعوزتنا نسخة المؤلف، وهي كثيراً ما تعوزنا»[1].

(١) تحقيق النصوص ونشرها (ص ٣٥).

ثم تحدَّث عن موضوع قدم النسخة فقال: «وعلى ذلك، فإنه يجب مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المعدة للتحقيق»[1].

فهذه النسخة اجتمعت فيها صفتا القدم وكونها منقولة عن نسخة المؤلف كذلك.

٢ ــ ومن حيث التوثيق، فإن هذه النسخة مقروءة على المؤلف مرتين إحداهما قراءة الناسخ كما تثبت ذلك السماعات المكتوبة بخط المؤلف في أربعة وأربعين موضعاً، يثبت فيها قراءة الناسخ الشيخ نور الدين البيجوري عليه، ومن أحقل هذه السماعات ما جاء على هامش الورقة (٦ ب)، حيث كتب المؤلف بخطه: «بلغ الشيخ نور الدين البيجوري سماعاً على مؤلفه في الأول».

والثانية: قراءة الحافظ ابن حجر العسقلاني كما جاء على صفحة العنوان مكتوباً بخط الناسخ وقد تقدم ذكر ذلك.

وفي النسخة أيضاً سماع أثبت على هامش الورقة (٧٨ ب) جاء فيه: «بلغ أحمد بن العراقي سماعاً على والده من هذه النسخة لهذا المجلس»، وقد تقدَّم ذلك.

وقراءات أمثال هؤلاء العلماء لهذه النسخة على مؤلفها مما يرتفع بمرتبتها ويسمو بها على غيرها مما خلا من هذا المرجع الهام. وقد أشار إلى ذلك أيضاً الأستاذ عبد السلام هارون في كتابه السابق ذكره[2].

٣ ــ ومن حيث الحواشي: فإن هذه النسخة قد ازدان جيدها بنخبة هامة من الحواشي التي نقل الناسخ بعضها من نسخة الحافظ ابن حجر، وكتب بعضها مما سمعه من لفظه وحفظه أثناء الدرس كما صرح هو بذلك على هامش الورقة الأخيرة من نسخته.

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المصدر السابق (ص ٣٥، ٣٦).

٤ ـ كما أن في هذه النسخة بعض زيادات لم ترد في النسخ الأخرى[١] مما يرجح أن تكون هي النسخة الأخيرة «المعتمدة» من المؤلف، ولا يعكر على ذلك كونها أقدم النسخ تاريخاً، لأنها مقروءة أكثر من مرة على المؤلف؛ فمن المحتمل أن تكون إحدى القراءات متأخِّرة عن سائر القراءات الأخرى.

ومن كل ما تقدَّم فإن في مكنة الباحث الاطمئنان إلى سلامة اختيار هذه النسخة أصلاً للتحقيق، ولله الحمد والمنَّة.

❑ ❑ ❑

(١) انظر مثلاً: الورقة (٣٦ ب)، فقد جاء على هامشها زيادة، لم ترد في النسخ الأخرى، ولا في المطبوعتين.
وانظر أيضاً: الورقة (٤٢ أ)، فقد جاء على هامشها زيادة، لم ترد في بقية النسخ، ولا في المطبوعتين.

المطلب الخامس
الكتاب في طبعتيه

من المعلوم أن كتاب «التقييد والإيضاح» طبع طبعتين:

إحداهما: طبعة الشيخ محمد راغب الطباخ.

الثانية: طبعة الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان.

وسأفرد كلاً منهما بالحديث فيما يلي:

الطبعة الأولى:

طبع الكتاب أول مرة في حلب بعناية الشيخ محمد راغب الطبَّاخ رحمه الله، وذلك في مطبعته العلمية سنة خمسين وثلاثمائة وألف. حيث قام بتصحيحه والتعليق عليه بتعليقات نافعة أغلبها على كتاب ابن الصلاح، الذي وضع متنه في أعلى الصفحة يليه متن «التقييد والإيضاح»، ثم يلي ذلك تعليقات الشيخ التي سماها «المصباح على مقدمة ابن الصلاح».

كما قدم للكتاب بمقدمة قيمة تحدث فيها عن نسخ الكتابين التي اعتمد عليها في طبعته، ثم أردف ذلك بترجمتين: **إحداهما** لابن الصلاح، والأخرى للحافظ العراقي.

ولا شك أن الرجل صاحب خبرة واسعة بالمخطوطات، كما تدل على ذلك تعليقاته على كتاب ابن الصلاح، كما أنه صاحب علم وفضل لا يمكن لمنصف إلاَّ أن يقر له بهما وزيادة.

لكن المتأمل في هذه الطبعة يخلص إلى:

١ ـ أن الشيخ رحمه الله لم يعتمد على نسخة واحدة يجعلها أصلاً في التحقيق، وإنما جمع في إخراج نص الكتاب بين المخطوطتين اللتين حصل عليهما، وهي نسخة الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله التي ظفر بها في مكتبة التكية الإخلاصية بحلب، ونسخة المكتبة الكتانية التي حصل عليها بعد أن قام بنسخ الكتاب عن نسخة الحافظ ابن حجر، فقابل عند ذلك نسخته المنقولة عن خط الحافظ ابن حجر على هذه النسخة، كما صرَّح بذلك في مقدمته[١]، وقال: إن النسخة جاءت بعد ذلك «نسخة صحيحة، أصح من تينك النسختين على نفاستهما، لأنهما لم تخلوا من سقط بعض الكلمات وخصوصاً النسخة التي هي بخط الحافظ ابن حجر.

وقد تأكد لي منذ بداية العمل في الكتاب هذه الحقيقة حين تم لي الحصول على النسخ الخطية المشار إليها آنفاً، فقد كنت أعتزم الاعتماد على طبعة الشيخ محمد راغب الطباخ في إثبات النص ثم مقابلته على النسخ التي ييسرها الله، لكن سرعان ما تبين عند المقابلة بين نسخ الكتاب وبين طبعة الشيخ وخاصةً نسخة الشيخ الكتاني التي سبق الكلام عليها، والتي كانت إحدى النسختين اللتين اعتمدها الشيخ رحمه الله، أن الشيخ اعتمد أسلوب الجمع بين النسختين مما حملني على الانصراف عن ذلك العزم، ثم الشروع في استنساخ النسخة التي جعلتها أصلاً، ومقابلتها على النهج الذي سيأتي وصفه.

٢ ـ أن الكتاب في هذه الطبعة به خصاصة إلى التخريج والترجمة والتعليق، وغير ذلك مما يخدم به الكتاب، وينفض به الغبار عن لآلئه ونفائسه[٢].

---

(١) (ص ٨).

(٢) ولست أزعم أني في عملي هذا قد انتصبت للقيام بهذا. كلا، وإنما هي محاولة مني لدراسة هذا الكتاب الهام للانتفاع والتعلم، وبذل ما في الوسع لبلوغ هذه الغاية.

٣ ـ أنه لا بدَّ من دراسة الكتاب وبيان منهجه وخصائصه لتسهل الإفادة منه على الوجه المأمول، وتتضح مقاصده، وتتجلى وجوه الانتفاع به والحاجة إليه.

على أني ـ مع ذلك ـ قد انتفعت بهذه الطبعة ألواناً من النفع، إذ كانت ـ بفضل الله ونعمته ـ عوناً كبيراً على قراءة النص وإقامته وفهم مراميه، كما كانت تعليقات الشيخ رحمه الله مصباحاً أضاء لي معالم الطريق في الكثير من الظُلم والمضايق.

فرحم الله الشيخ وأعظم له المثوبة كفاء ما قدم من خير ونفع وإرشاد.

الطبعة الثانية:

طبع الكتاب أيضاً بمساع من الشيخ محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ونشره سنة تسع وثمانين وثلاثمائة وألف.

وتولى نشر الكتاب وإخراجه الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان، وذكر في مقدمته أنه نقل طبعته هذه عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٥٣٣٧ ب)، وهي النسخة (أ)، التي سبق الكلام عليها عند وصف النسخ الخطية للكتاب.

وطبعات الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان تتفق كلها في صفات واحدة يعلمها كل من له أدنى إلمام أو اشتغال بهذا العلم.

وقد سبق إلى نقد طبعاته عامةً جمع من العلماء والفضلاء[1]، اتفقت آراؤهم على افتقار هذه الطبعات إلى أدنى درجات العناية والاهتمام، والإخراج الصحيح، فضلاً عن التحقيق والتعليق والتخريج، وما إلى ذلك مما يتطلبه المنهج العلمي الصحيح في تحقيق الكتب القديمة ونشرها. وهو ما لا تجد منه شيئاً في هذه الطبعات.

---

(١) انظر مثلاً: كتاب «أبو داود»: حياته وسننه (ص ٩٥، ٩٦)، وكتاب «الإلزامات والتتبع» المقدمة (ص ٣)، وكتاب الإرشاد للنووي، مقدمة المحقق (ص ٦٢).

ثم إني لاحظت أن النص الذي أثبته الأستاذ عبد الرحمن عثمان في طبعته يكاد يكون مطابقاً تمام المطابقة للنص الذي أخرجه الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله، بدليل أن هناك بعض الأخطاء المطبعية التي صرَّح الشيخ أنه أصلح أكثرها وبقيت منها بقية يبدو أنه تعذَّر عليه استدراكها، فجاءت هذه الأخطاء المطبعية كذلك في طبعة الأستاذ عبد الرحمن عثمان[1]، وهو أمر لا ينقضي منه العجب، إذ أن النسخ المعتمد عليها في الطبعتين مختلفة، ولم يذكر الأستاذ عبد الرحمن أيضاً أنه قابل نسخته الخطية على طبعة الشيخ الطباخ، بل لم يشر إليها أصلاً مع كونها متقدمة على طبعته، وهي مشهورة لدى أهل العلم منذ ظهورها.

ولعلَّ هناك من في مُكنته حل هذا الإشكال، وبيان سبب هذا الأمر. ويشهد الله أني لم أتعمد تتبع شيء من ذلك، ولم يقع في نفسي أصلاً أن أجهد في إظهار ذلك، وإنما هي مصادفات وقعت، ومقدرات سبقت ليس لي في وقوعها يد ولا لفكري فيها سابق عزم.



---

(١) انظر مثلاً: (ص ٥٧) من طبعة الأستاذ عبد الرحمن عثمان في قوله عن إسحاق بن راهويه أنه يخرج «مثل ما ورد»، وصوابه: «أمثل»، وقارن طبعة الشيخ راغب (ص ٤٢).
وانظر مثلاً: (ص ٣٢٤) عند قول العراقي في السطر الثالث: وفيما قاله نظر، والظاهر أن المراد بإدراك الجاهلية إدراك قومه أو غيره على الكفر قبل فتح...»، والمراد قبل فتح مكة كما هو الصواب في النسخة التي اعتمدها الأستاذ عبد الرحمن عثمان، وقارن هذا بما في طبعة الشيخ محمد راغب الطباخ (ص ٢٨٠) السطر الأخير منها.

المطلب السادس

منهج التحقيق، وعملي في الكتاب

وفَّق المولى سبحانه بنعمته ورحمته إلى العمل في هذا الكتاب على النهج التالي:

١ ــ قمت بنسخ نص الكتاب كما جاء في نسخة الأصل التي تقدم الكلام عنها.

٢ ــ قابلت هذا النص الذي استنسخته من نسخة الأصل على النسخ الخطية الأخرى التي تمكنت من الظفر بها، وأثبت الفروقات بينها في الهامش.

أما ما جاء من لحق على هامش الأصل، أو زيادات يقتضيها السياق، فإني أوردته في موضعه بين قوسين وأشرت إليه في الهامش أيضاً.

وأما الزيادات التي لا يقتضيها السياق، أو التي تكون عادة من اجتهادات النساخ، فإني أشرت إليها في الهامش فقط.

٣ ــ لما كان الكتاب في حقيقته مقسماً إلى فقرات تبتدىء كل فقرة منه بقول المؤلف، «قوله:»، فقد رأيت أن ترقيم هذه الفقرات يسهل الوقوف على مباحث الكتاب، ويذلل سبيل المراجعة والبحث في مسائله، إضافةً إلى الناحية التنظيمية الشكلية. ولذا فقد رقمت هذه الفقرات ترقيماً متسلسلاً من أول الكتاب إلى نهايته، حيث بلغ عدد هذه الفقرات سبعاً وستين ومائتي فقرة.

٤ ـ حرصت على عزو النصوص التي أوردها المؤلف إلى مصادرها الأصلية، وعند تعذُّر الوقوف على المصدر الأصلي فإني أعزوها إلى المصادر الأخرى التي نقلت عنها إتماماً للفائدة، ومحاولةً للقيام بمقتضيات البحث العلمي.

٥ ـ خرجت الأحاديث التي أوردها المؤلِّف في الكتاب مستعملاً في ذلك ـ غالباً ـ الكتب الستة والموطأ والمسند وسنن الدارمي والدارقطني وسنن البيهقي الكبرى أحياناً.

ولم أطل بذكر ما عداها إلاَّ لغرض يستوجب ذلك، كأن يعزو المؤلف بعض الأحاديث إلى كتب أخرى، مثل معاجم الطبراني، و «مسند الشهاب»، أو «الأدب المفرد» أو غيرها، أو حين تكون الطريق التي أوردها المؤلِّف ليست مخرجة في الأمهات المتقدم ذكرها. وربما خالفت هذا المنهج أحياناً سهواً أو ذهولاً عن هذا الخط الذي حاولت الالتزام به جاهداً ما وسعني الجهد وأسعدني التوفيق.

أما من حيث التصحيح والتضعيف فإني أجد لزاماً عليَّ أن أؤكد أني حرصت دائماً على البحث عن أقوال أئمة هذا الفن الدقيق في الأحاديث التي يوردها المؤلف وليست مخرجة في الصحيحين، فإن ظفرت بشيء من ذلك أشرت إليه واكتفيت به ما لم يظهر ما يخالف ذلك، فأذكره محاولاً قدر الإمكان ذكر ما يترجح من ذلك، مستضيئاً في هذا اللُّجِّي بأقوال الأئمة والعلماء رحمهم الله، وإن لم أظفر بشيء من أقوال الأئمة في درجة الحديث، فإني أتصدَّى مضطراً لبيان ما يظهر على ضوء ما تقرره قواعد هذا العلم، ومن خلال ما يتبين من الكلام على رجاله واتصال إسناده.

على أنه قد فاتني بيان ذلك في بعض من هذه الأحاديث ولم يكن في مكنتي تداركه على الرغم من أن بعض أجزاء الكتاب طبع ثلاث مرات، وسوف أستدرك ذلك قبل طباعة الكتاب إن شاء الله.

٦ ــ ترجمت للأعلام والرواة الذين يرد ذكرهم في الكتاب. وقد حفل الكتاب بعدد ضخم بلغ سبعين وألف ترجمة.

ونظراً لكثرة عدد المترجم لهم من جهة، ولتكرر اسم المترجم له مرات كثيرة في الكتاب، فقد وجدت أن الإشارة في الهامش إلى موضع ترجمة الشخص سوف تثقل هذه الهوامش وتشوش ذهن القارىء بكثرة تكرر الأرقام والإحالات، ورأيت أن الفهرس التفصيلي للأعلام المترجم لهم في الملحق بآخر الكتاب يؤدي مهمة الإرشاد إلى مواضع ترجمة كل شخص بصورة ميسَّرة سهلة، مما يجعل الإحالات على مواضع التراجم في الهوامش أمراً مرغوباً عنه، ولذا فإني لم أسجل في هذه الهوامش أية إحالات تتعلق بالتراجم، اكتفاء بالفهرس الخاص بالتراجم، وحرصاً على استبعاد كل ما يمكن الاستغناء عنه من الهوامش.

على أن هذا النهج إنما هو فيما يتعلق بالرواة والأعلام، أما مباحث الكتاب الأخرى التي يحيل المؤلف عليها أو على بعض المباحث في كتاب ابن الصلاح، فإني حرصت على الإشارةِ إلى رقم الصفحات للمباحث، أو القضايا المحال عليها أو المشار إليها، وذلك لما فيه من فائدة ظاهرة تحدَّث عنها الأستاذ عبد السلام هارون في كتابه آنف الذكر فقال: «ومما يقتضيه التعليق ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب، فمن المستحسن كذلك أن يشير المحقق إلى الصفحات الماضية، وهو إن استطاع التنبيه في الصفحات السابقة إلى ما سيأتي في اللاحقة، جلب بذلك إلى القارىء كثيراً من الفائدة، وأضاء الكتاب بعضه ببعض»[1].

وكفى بها فائدة أن يضاء الكتاب بعضه ببعض.

وذلك مما حفزني إلى الحرص الشديد على هذا العمل على الرغم مما لقيت فيه من عناء شديد بالنظر إلى كبر حجم الكتاب أولاً، وكثرة هذه الإشارات

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها (ص ٧٥، ٧٦).

والإحالات من المؤلف ثانياً، ولضرورة القيام بذلك بعد الطبع مرةً ثانيةً لاختلاف أرقام الصفحات بين الأصل المكتوب بخط اليد وبين المطبوع على الآلة الكاتبة، وبالنظر إيضاً إلى ضيق الوقت وتزاحم المهمات التي لا بدَّ من إتمامها قبل الطبع.

أما بالنسبة للتراجم فإني حرصت على إيراد أقوال أئمة الجرح والتعديل وذكر نصوصهم في الرجل المترجم له، وذلك لما في ذلك من فائدة كبرى، وخاصةً في أمثال هذه الكتب المتخصصة، ولأن فيه حفاظاً على هذه النصوص، وتعويداً للقارىء عليها، وحرصاً على ما احتوت عليه من عبارات وألفاظ دقيقة وفوائد لا تتحقق إلاَّ بالوقوف عليها، ومعرفة قائليها.

وقد اضطررت لإعادة طباعة أجزاء كثيرة من الكتاب ثلاث مرات في سبيل هذه الغاية، ولكن بقي مع ذلك بقية ممن تعذر عليَّ الاستدراك لتراجمهم، فبقيت مختصرة كما وردت في كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله.

٧ ــ علقت على ما رأيت ضرورة للتعليق عليه من توضيح كلمة، أو تفسير عبارة، أو مناقشة قضية، أو تمثيل صالح على مسألة أو قاعدة أو نحو ذلك مما يتناوله التعليق.

ولا ريب أن الجوانب التي يشملها التعليق هي مما تختلف فيه الأنظار، فقد يرى شخص أن مسألة أو قضية أو كلمة ما هي موضع مناسب للتعليق، بينما يرى آخر أنه لا حاجة في ذلك إلى تعليق، وتلك سنة الله في خلقه.

٨ ــ قدمت للكتاب بدراسة اشتملت على مباحث مختلفة في التعريف بابن الصلاح والعراقي رحمهما الله، والكلام على كتاب «التقييد والإيضاح» من حيث موضوعه ومنهج مؤلفه فيه وتوثيق نسبته إلى المؤلف، وبيان أثره في غيره من الكتب، والموازنة بين منهجه ومناهج بعض من ألف في هذا الباب لتستبين خصائصه وتتضح فضائله، إلى غير ذلك مما تتطلبه دراسة الكتاب.

٩ ــ وضعت متن كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح في أعلى صحائف الكتاب مفصولاً عن متن «التقييد والإيضاح»، وقد أثْبَتُّ النص الذي حقَّقه الدكتور نور الدين عتر في الطبعة الثالثة مع مقابلته بتحقيق الشيخ عبد الصمد شرف الدين. وإنما صنعت هذا إتماماً للفائدة، ولأن صلة الكتابين ببعضهما هي صلة الأصل بالفرع، والمتن بالشرح، وقد سبق إلى هذا العمل الشيخ محمد راغب الطباخ والأستاذ عبد الرحمن عثمان، فظهرت فائدة ذلك جلية واضحة.

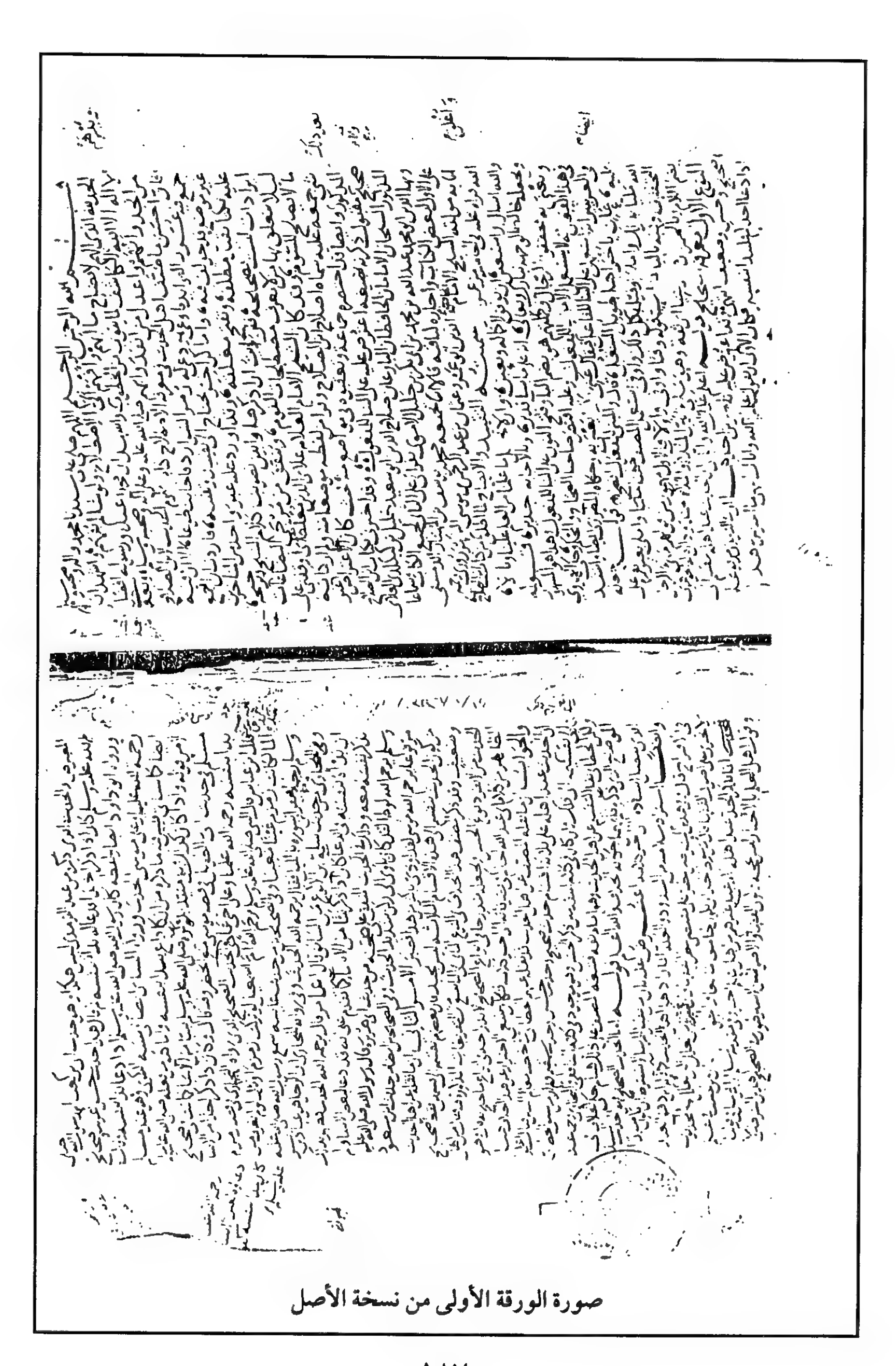
أما هوامش كتاب ابن الصلاح وما يتعلق بذلك فإنها تطلب في مواضعها من طبعاته المحققة وخاصةً الطبعة التي حققها الدكتور نور الدين عتر.

١٠ ــ ذيَّلت الكتاب بطائفة من الفهارس المنوعة ابتغاءَ تيسير البحث والمراجعة.

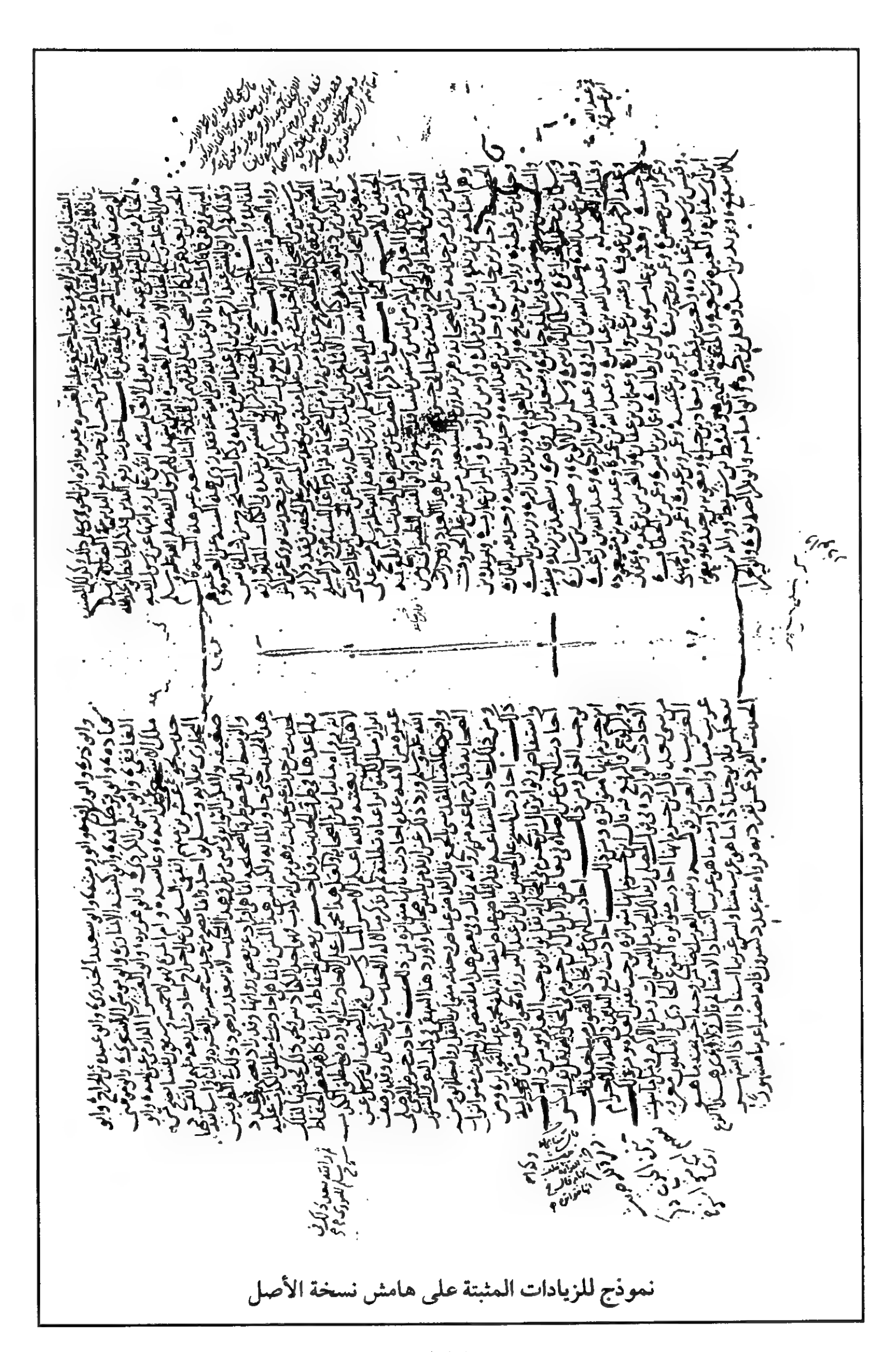




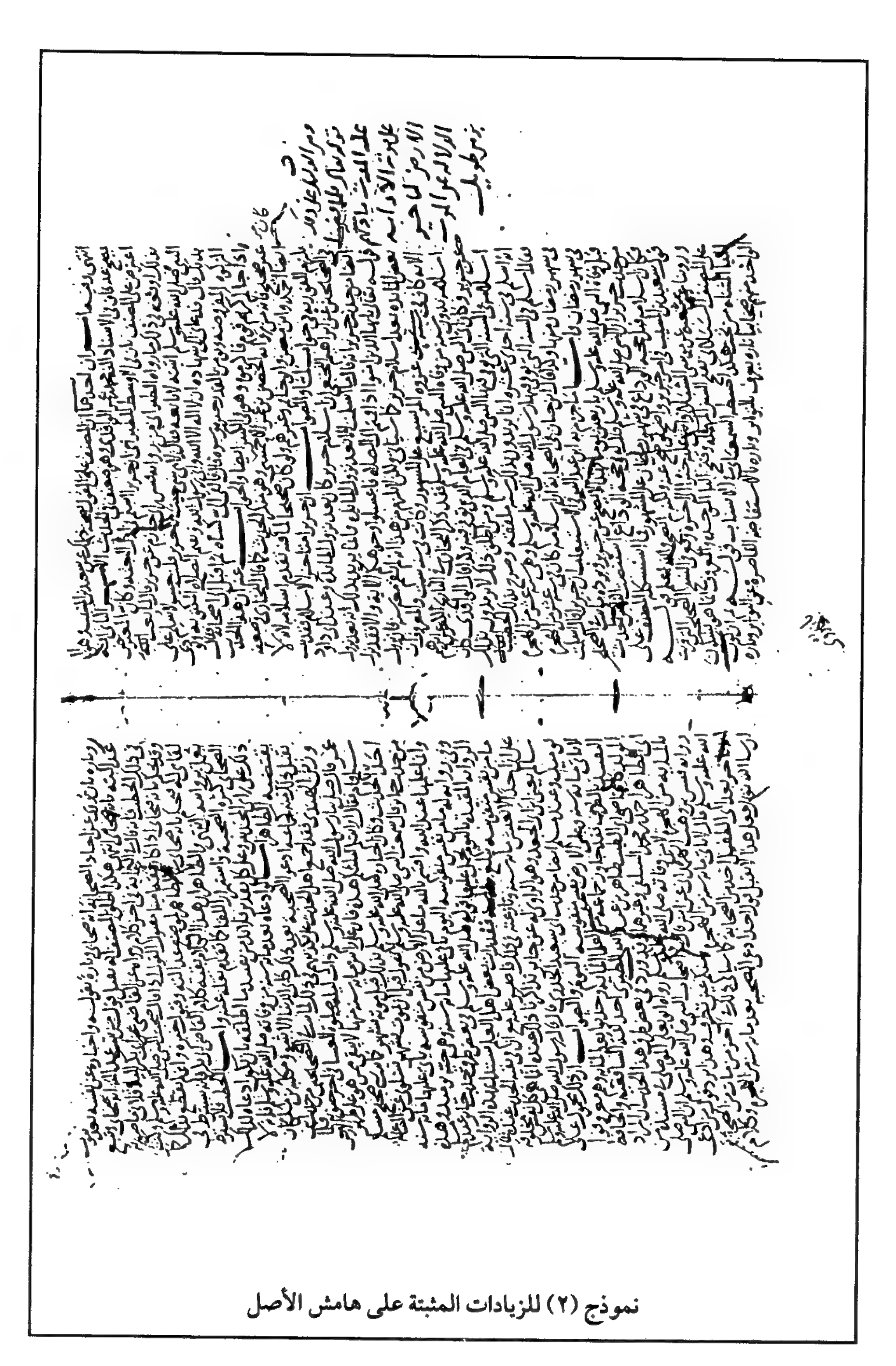
صورة غلاف الأصل



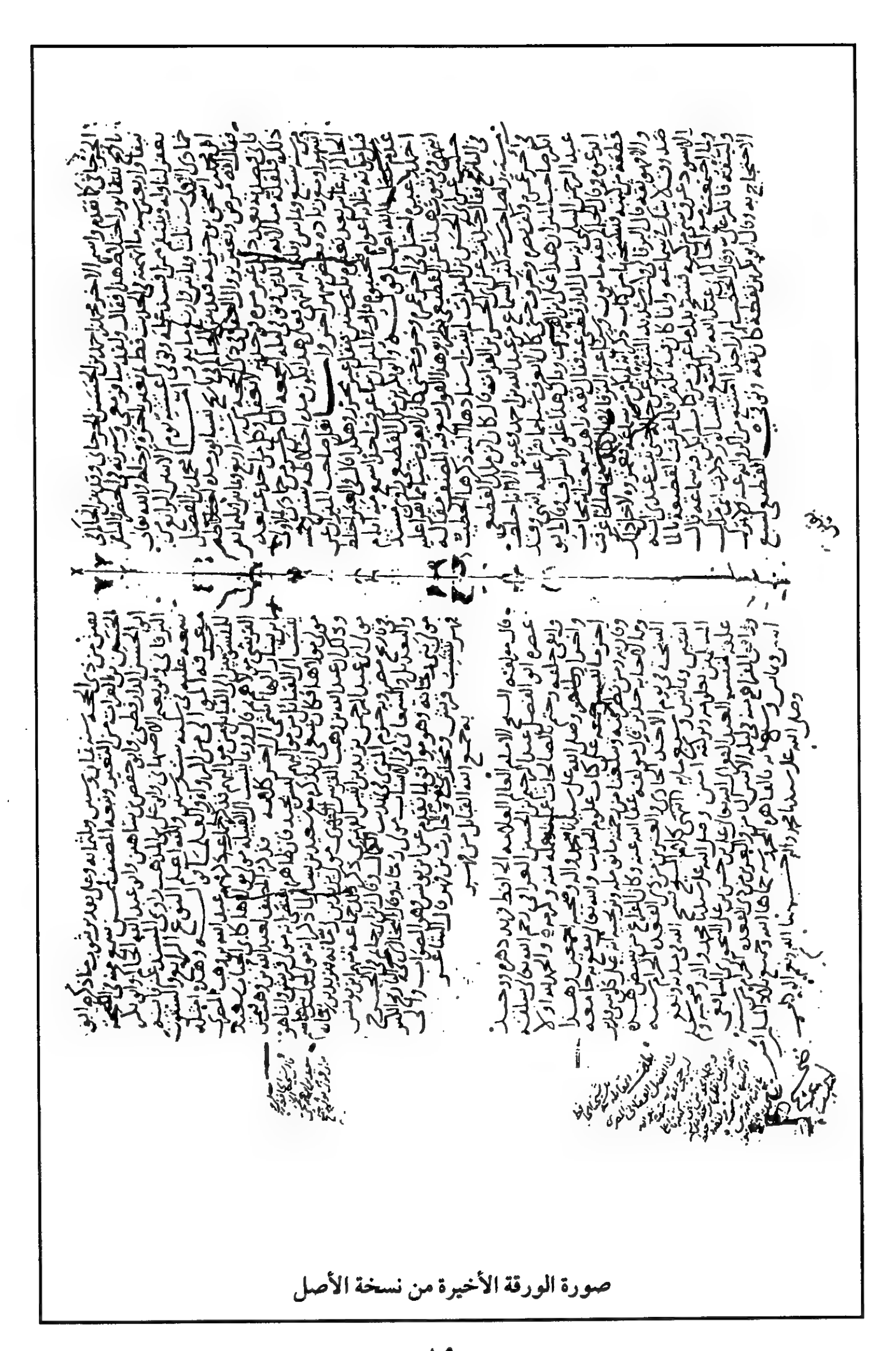
صورة الورقة الأولى من نسخة الأصل



نموذج للزيادات المثبتة على هامش نسخة الأصل



نموذج (٢) للزيادات المثبتة على هامش الأصل



صورة الورقة الأخيرة من نسخة الأصل

صورة الورقة الأولى من النسخة (ك)

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (ك)

التقييد والايضاح لما اطلق واغلق
من كتاب بن الصلاح للعلامة المحقق
زين الدين عبد الرحيم بن
الحسين العراقي رحمه
الله تعالى ونفعنا
به امين امين
امين

ب
٢١٨١

١٢٨٥
١٩٤٦

صورة غلاف النسخة (ب)

صورة الورقة الأولى من النسخة (ب)

الحمد لله

كتاب التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب

ابن الصلاح للشيخ الإمام العلامة القدوة

سيدي الشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين

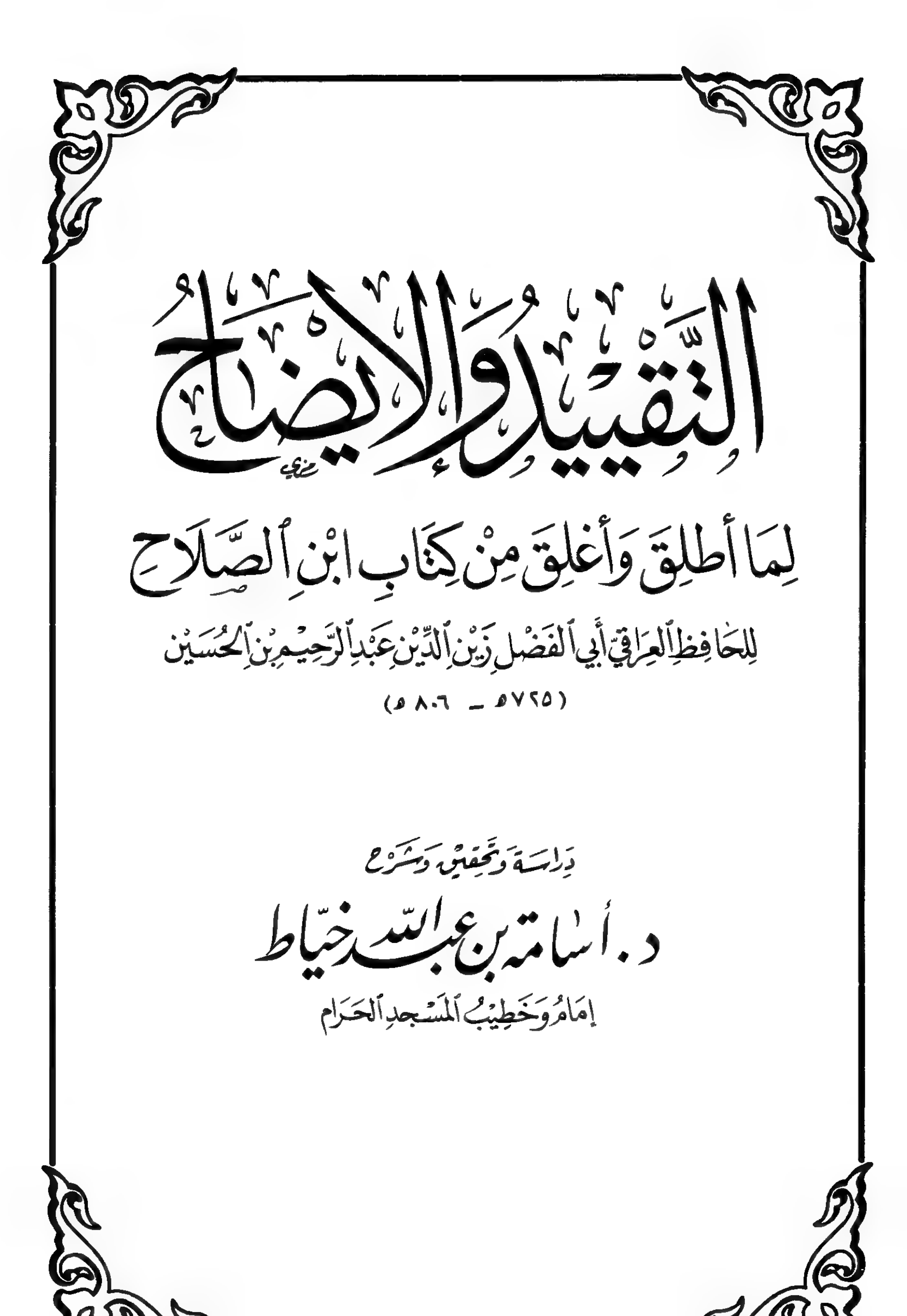
بن العراقي أعاد الله علينا من بركته

آمين

صورة غلاف النسخة (أ)

صورة الورقة الأولى من النسخة (أ)

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (أ)



التقييد والإيضاح

لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح

للحافظ العراقي أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين

(٧٢٥هـ - ٨٠٦هـ)

دراسة وتحقيق وشرح

د. أسامة بن عبد الله خياط

إمام وخطيب المسجد الحرام

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾

الحمد لله الهادي من استهداه، الواقي من اتقّاه، الكافي من تَحرَّى رضاه، حمداً بالغاً أَمَدَ التَّمَام ومنتهاه. والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على نبيِّنا والنبيين، وآلِ كلٍّ، ما رجى راجٍ مغفرته ورُحماه، آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

اللّهم صلّ على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم

الحمد لله الذي ألهم لإيضاح ما أبهم، وأفه آبـي[1] الاصطلاح ولو شاء لم نفهم. وأشهد أن لا إلـه إلاّ الله الكاشف لما يَنُوب[2] من الخطوب ويَذْهم، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أفضل من أَنْجَد وأَتْهَم[3]،

---

(١) على وزن «آتي» ـ بالتاء المثناة فوق ـ من: الإباء وهو الامتناع، والمراد ما غمض على الأفهام واستغلق. انظر: لسان العرب (١٤/ ٣، ٤).

(٢) ناب الأمر نوباً ونوبة: نزل. لسان العرب (١/ ٧٧٤).

(٣) أنجد من النجد ـ بفتح النون وسكون الجيم ـ وهو: ما خالف الغور، أي المرتفع من الأرض والصلب والغليظ المستوى المشرف منها، وأتهم: بوزن أسلم، أي أتى تِهامة ـ بكسر التاء المثناة فوق وفتح الهاء والميم المخففة ـ وهي منخفضة، والمراد أنه ﷺ أفضل من وطئت قدماه ما ارتفع من الأرض وما انخفض منها.
انظر: لسان العرب (٣/ ٤١٣)، (١٢/ ٧٢).

. . . .

وأعدل من أَنْقَدَ وأَسْهَم[1]، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم.

أما بعد[2]: فإن أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح: كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح. جمع فيه غُرَرَ الفوائد فأوعى، ودعا له زُمَرَ الشوارد[3] فأجابت طوعاً. إلاَّ أن فيه غير موضع قد خولف فيه، وأماكن أخر تحتاج إلى تقييد وتنبيه. فأردت أن أجمع عليه نكتاً تقيد مطلقه وتفتح مغلقه.

وقد أورد عليه غير واحد من المتأخرين إيرادات ليست بصحيحة فرأيت أن أذكرها، وأبين تصويب كلام الشيخ وترجيحه، لئلا يتعلق بها من لا يعرف مصطلحات القوم، وينفق من مُزْجَى[4] البضاعات ما لا يصلح للسوم. وقد كان الشيخ الإمام[5] العلامة علاء الدين مغلطاي[6] أوقفني على شيء جمعه عليه

---

(١) أي أنه ﷺ أعدل من أعطى العطايا، وأعدل من أقرع عند الاشتجار. انظر: لسان العرب (١٢/٣٠٨).

(٢) في ك: «وبعد».

(٣) الزمر هي الجماعات، والشوارد جمع شارد وهو البعير النافر، وهي كناية عن مجموعة الفوائد العلمية، والفرائد الحديثية المنثورة هنا وهناك.

(٤) مزجى: أي قليلها وناقصها ورديئها. انظر: لسان العرب (١٤/ ٣٥٥).

(٥) في ب: «الإمام العالم».

(٦) هو مغلطاي ــ بضم الميم وسكون (العين المهملة) وفتح اللام والطاء المهملة ــ بن قُليج ــ بضم القاف وفتح اللام وسكون الياء المثناة تحت ــ بن عبد الله الحنفي الحكري ــ بكسر الحاء المهملة وسكون الكاف وفتح الراء، نسبة إلى منية حكر من قرى مصر ــ الحافظ علاء الدين. وُلد بعد التسعين وستمائة، وكان يذكر أنه ولد سنة ٦٨٩هـ. تولى تدريس الحديث بالظاهرية، وله مصنفات كثيرة منها: «شرح البخاري» في عشرين مجلداً، و «ذيل المؤتلف والمختلف» و «الزهر الباسم» في السيرة النبوية، وشرح سنن ابن ماجه أسماه: «الإعلام بسنته عليه السلام» ولم يكمله، و «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، و «جمع أوهام التهذيب»، و «الخصائص النبوية» وغيرها. توفي سنة اثنتين وستين وسبعمائة. =

. . . .

سماه: «إصلاح ابن الصلاح»، وقرأ من لفظه موضعاً منه، ولم أر كتابه المذكور بعد ذلك.

وأيضاً فقد اختصره جماعة[1] وتعقبوه في مواضع منه. فحيث كان الاعتراض عليه غير صحيح ولا مقبول، ذكرته بصيغة: «اعتُرِض عليه» على البناء للمفعول.

وقد أخبرني بكتاب ابن الصلاح المذكور الشيخان الإمامان الحافظان البارعان: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كَيْكَلْدِي العَلَائي[2]، وبهاء الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل الأموي[3]، بقراءتي على الثاني

= انظر: الدرر الكامنة (٤/ ٣٥٢)، ذيل طبقات الحفاظ (ص ٣٦٥)، لسان الميزان (٦/ ٧٢ ـ ٧٤)، البدر الطالع (٢/ ٢١٢)، شذرات الذهب (٦/ ١٩٧)، الرسالة المستطرفة (ص ١١٧، ١١٨، ١٩٧، ٢٠٨، ٢٠٩).

(١) منهم: النووي رحمه الله في كتابه «الإرشاد» اختصر فيه كتاب ابن الصلاح، ثم لخص الإرشاد في كتابه «التقريب».
ومنهم: أبو الفداء إسماعيل بن كثير في كتابه «اختصار علوم الحديث».
ومنهم: جلال الدين البلقيني الذي اختصره في كتابه «محاسن الاصطلاح» مع تهذيبه والزيادة عليه.
ومنهم: الشيخ علاء الدين المارديني الذي اختصره في كتاب له مخطوط محفوظ بالمكتبة الأحمدية بحلب رقم (٢٨٣).

(٢) هو خليل بن كيكلدي ـ بفتح الكاف وسكون الياء المثناة تحت وفتح الكاف وسكون اللام ـ ابن عبد الله العلائي الدمشقي أبو سعيد صلاح لدين محدث كبير، وُلد في دمشق سنة ٦٩٤هـ، ورحل رحلات طويلة، وأقام بعد ذلك في القدس يدرس في المدرسة الصلاحية سنة ٧٣١هـ إلى أن توفي بها سنة ٧٦١هـ. له مصنفات كثيرة منها: «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»، «المجموع المذهب في قواعد المذهب»، «المسلسلات» «كتاب المدلسين» وغيرها.
الدرر الكامنة (٢/ ١٧٩)، ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٤٣، ٣٦٠)، شذرات الذهب (٦/ ١٩٠)، طبقات المفسرين (١/ ١٦٥).

(٣) هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر: عبد الله بن خليل بن إبراهيم بن يحيى بن =

. . . .

لجميع الكتاب، وسماعاً على الأول لبعض الكتاب، وإجازة لباقيه، قالا:

أنا بجميعه محمد بن يوسف بن المِهْتَار الدمشقي[١]، قال: أخبرنا به مؤلفه الشيخ الإمام الحافظ[٢] تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الشَّهْرَزُورِي رحمه الله، قراءة عليه وأنا أسمع في الخامسة من عمري[٣] وسميته:

«التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح».

واللّـٰهَ أسأل وأستعين، أن يوفق لإكماله ويعين، وأن لا يجعل ما علمنا من العلم علينا وبالاً، ويجعله خالصاً لوجهه تبارك وتعالى، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.

* * *

= أبي عبد الله بن فارس بن أبي عبد الله العسقلاني المكي الأموي، ينتهي نسبه إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه، اشتهر عند المحدثين «بابن خليل». وُلد بمكة سنة أربع وتسعين وستمائة، واشتغل بالحديث، فسمع بمكة ودمشق وحلب والقاهرة، وانتهت إليه الرياسة في الزهد، وكان يؤثر العزلة، قرأ عليه الحافظ العراقي الكثير، وتوفي ليلة الثالث من جمادى الأولى سنة سبع وسبعين وسبعمائة.

الدرر الكامنة (٣/ ٢٩١)، حسن المحاضرة (١/ ٣٥٩)، ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي (ص ٣٥٩)، شذرات الذهب (٦/ ٢٥١).

(١) هو محمد بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن المصري الأصل ابن المهتار ــ بكسر الميم وسكون الهاء وفتح التاء ــ الدمشقي ناصر الدين. وُلد في رجب سنة سبع وثلاثين وستمائة، وسمع من ابن الصلاح، ومكي بن علان وابن خطيب القرافة وآخرين. مات في السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة خمس عشرة وسبعمائة.

ذيول العبر (٤/ ٤٣)، الدرر الكامنة (٤/ ٣١٣)، تبصير المنتبه (ص ١٣٢٧، ١٣٢٨).

(٢) ليست في ك، أ، ب.

(٣) هل يعد هذا سماعاً أم لا؟ راجع تفصيل القول في ذلك في مبحث السماع.

هذا، وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذُكور الرجال وفحولتهم، ويُعْنَى به محققو العلماء وكَمَلَتُهم، ولا يكرهه من الناس إلاَّ رُذَالتُهم وَسفِلَتُهم، وهو من أكثر العلوم تولُّجاً في فنونها، لا سيما الفقه الذي هو إنسان عيونها. ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المُخلِّين به من العلماء.

ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيماً، عظيمة جموع طلبته، رفيعة مقادير حفَّاظه وحملته، وكانت علومه بحياتهم حية، وأفْنَانُ فنونه ببقائهم غَضَّة، ومَغَانِيه بأهله آهِلَة، فلم يزالوا في انقراض، ولم يزل في اندِرَاس، حتى آضَتْ به الحال إلى أن صار أهله إنما هم شرذمة قليلة العدد، ضعيفة العُدد، لا تعنى ـ على الأغلب ـ في تحمله بأكثر من سماعه غُفْلاً، ولا تعنى في تقييده بأكثر من كتابته عُطْلاً. مُطَّرِحين علومه التي بها جل قدره، مباعدين معارفه التي بها فخم أمره.

---

١ ـ قوله: (ويُعْنَى به محققو العلماء[1] وكَمَلَتُهم).

هو بضم الياء وفتح النون على البناء للمفعول، وهذا هو المشهور في هذا الفعل: أنه لا يستعمل إلاَّ مبنياً للمفعول، وعليه اقتصر صاحبا «الصَّحاح»[2] و«المُحْكَم»[3].

وحكى الهروي في «الغريبين»[4] أنه استعمل على البناء للفاعل أيضاً فيقال: «عَنِي بكذا يعني به».

---

(١) في ك: «الرجال».

(٢) (٦/ ٢٤٤٠).

(٣) (٢/ ١٧٨).

(٤) انظر: تاج العروس (١٠/ ٢٥٧، ٢٥٨).

فحين كاد الباحث عن مشكلة لا يلقى له كاشفاً، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفاً، مَنَّ الله الكريم تبارك وتعالى وله الحمد أجمع، بكتاب معرفة أنواع علوم الحديث هذا الذي باح بأسراره الخفية، وكشف عن مشكلاته الأبية، وأحكم معاقده، وقعَّد قواعده، وأنار معالمه، وبين أحكامه، وفصل أقسامه، وأوضح أصوله، وشرح فروعه وأصوله، وجمع شتات علومه وفوائده، وقنص شوارد نكته وفرائده.

وحكاه المطرزي[1] أيضاً وأنشد عليه:

عَـانٍ بِـأُخْـراهـا طَـويـلُ الشُّغْـلِ[2] ....

قال: «والمبني للمفعول أفصح»[3].

---

(١) هو ناصر بن عبد السيد أبـي المكارم ابن علي أبو الفتح برهان الدين الخوارزمي المطرزي ـ بضم الميم وفتح الطاء والراء المكسورة المشددة ـ أديب لغوي فقيه من الحنفية، وُلد في جرجانية خوارزم ـ بضم الخاء وفتح الواو وكسر الراء ـ سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، ودخل بغداد في طريقه إلى مكة حاجاً سنة إحدى وستمائة وتوفي في خوارزم سنة عشر وستمائة، وكان رأساً في الاعتزال، وله مؤلفات منها: «المغرب في ترتيب المعرب» في اللغة، و «الإيضاح في شرح مقامات الحريري».
وفيات الأعيان (٥/ ٣٦٩ ـ ٣٧١)، الجواهر المضية (٢/ ١٩٠).

(٢) هذا شطر بيت ذكره في لسان العرب (١٥/ ١٠٥)، فقال: «وقال البطليوسي: أجاز ابن الأعرابـي: عنيت بالشيء أعني به، فأنا عان، وأنشد:

عـان بأخـراها طويـل الشغل ... لـه جفيـران وأي نـبـل

وقد طال بحثي عن معنى هذا البيت والمناسبة التي قيل فيها فلم أظفر بطائل بعد البحث في المعاجم وكتب الأدب وبعض الدواوين منها: لسان العرب، والقاموس المحيط، وشرحه تاج العروس، والمحكم، والصحاح، وأدب الكاتب، والبيان والتبيين، والأمالي، والكامل، وعيون الأخبار، وجمهرة أشعار العرب، وديوان امرىء القيس، وديوان المتنبـي، والمختار من الشعر الجاهلي وغيرها.

(٣) انظر: تاج العروس (١٠/ ٢٥٨).

فالله العظيم الذي بيده الضر والنفع، والإعطاء والمنع أسأل وإليه أضرع وأبتهل، متوسلاً إليه بكل وسيلة، متشفعاً إليه بكل شفيع، أن **يجعله مَلِيّاً بذلك وأمْلَى**، وافياً بكل ذلك وأوفى، وأن يعظم الأجر والنفع به في الدارين أنه قريب مجيب. وما توفيقي إلاَّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وهذه فهرسة أنواعه:

(فـالأول) : منها معرفة الصحيح من الحديث.

(والثـاني) : معرفة الحسن منه.

(الثـالـث) : معرفة الضعيف منه.

(الـرابـع) : معرفة المسند.

(الخامس) : معرفة المتصل.

(السادس) : معرفة المرفوع.

---

٢ ــ قوله: (يجعله الله مَلِيّاً بذلك وأمْلَى. وفيّاً بكل ذلك وأوفى).

استعمل المصنف هنا مَلِيّاً وأمْلَى بغير همزة على التخفيف، وكتبه بالياء لمناسبة قوله: «وفيّاً وأوفى». وإلاَّ فالأول مهموز من قولهم: «مَلُوء الرجل» ــ بضم اللام وبالهمز ــ أي صار مليئاً أي ثقة، وهو «مَلِيءٌ بين المَلأ والمَلاءة ممدودان»، قاله الجوهري[1]، والله أعلم.

---

(١) الصحاح (٦/٢٤٩٦، ٢٤٩٧).

وجاء في لسان العرب لابن منظور (١/١٥٩): «... ملؤ الرجل يملؤ فهو مليء: صار مليئاً، أي: ثقة، فهو غني مليء بين الملأ والملاءة ممدودان، وفي حديث الدَّين: «إذا اتبع أحدكم على مليء فليتبع». المليء بالهمز: الثقة الغني، وقد أولع فيه الناس بترك الهمز وتشديد الياء».

(السابع) : معرفة الموقوف.

(الثامن) : معرفة المقطوع وهو غير المنقطع.

(التاسع) : معرفة المرسل.

(العاشر) : معرفة المنقطع.

(الحادي عشر) : معرفة المعضل ويليه تفريعات منها في الإسناد المعنعن ومنها في التعليق.

(الثاني عشر) : معرفة التدليس وحكم المدلس.

(الثالث عشر) : معرفة الشاذ.

(الرابع عشر) : معرفة المنكر.

(الخامس عشر) : معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد.

(السادس عشر) : معرفة زيادات الثقات وحكمها.

(السابع عشر) : معرفة الأفراد.

(الثامن عشر) : معرفة الحديث المعلل.

(التاسع عشر) : معرفة المضطرب من الحديث.

(العشرون) : معرفة المدرج في الحديث.

(الحادي والعشرون) : معرفة الحديث الموضوع.

(الثاني والعشرون) : معرفة المقلوب.

(الثالث والعشرون) : معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته.

(الرابع والعشرون) : معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله، وفيه بيان أنواع الإجازة وأحكامها، وسائر وجوه الآخذ والتحمل وعلم جم.

(الخامس والعشرون) : معرفة كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده، وفيه معارف مهمة رائقة.

(السادس والعشرون) : معرفة كيفية رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك، وفيه كثير من نفائس هذا العلم.

(السابع والعشرون) : معرفة آداب المحدث.

(الثامن والعشرون) : معرفة آداب طالب الحديث.

(التاسع والعشرون) : معرفة الإسناد العالي والنازل.

(النوع الموفي ثلاثين) : معرفة المشهور من الحديث.

(الحادي والثلاثون) : معرفة الغريب والعزيز من الحديث.

(الثاني والثلاثون) : معرفة غريب الحديث.

(الثالث والثلاثون) : معرفة المسلسل.

(الرابع والثلاثون) : معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه.

(الخامس والثلاثون) : معرفة المصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها.

(السادس والثلاثون) : معرفة مختلف الحديث.

(السابع والثلاثون) : معرفة المزيد في متصل الأسانيد.

(الثامن والثلاثون) : معرفة المراسيل الخفي إرسالها.

(التاسع والثلاثون) : معرفة الصحابة رضي الله عنهم.

(الموفي أربعين) : معرفة التابعين رضي الله عنهم.

(الحادي والأربعون) : معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر.

(الثاني والأربعون) : معرفة المدبج وما سواه من رواية الأقران بعضهم عن بعض.

(الثالث والأربعون) : معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة.

(الرابع والأربعون) : معرفة رواية الآباء عن الأبناء.

(الخامس والأربعون) : عكس ذلك معرفة رواية الأبناء عن الآباء.

(السادس والأربعون) : معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان، متقدم ومتأخر، تباعد ما بين وفاتيهما.

(السابع والأربعون) : معرفة من لم يرو عنه إلَّا راوٍ واحد.

(الثامن والأربعون) : معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة.

(التاسع والأربعون) : معرفة المفردات من أسماء الصحابة والرواة والعلماء.

(الموفي خمسين) : معرفة الأسماء والكنى.

(الحادي والخمسون) : معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى.

(الثاني والخمسون) : معرفة ألقاب المحدثين.

(الثالث والخمسون) : معرفة المؤتلف والمختلف.

(الرابع والخمسون) : معرفة المتفق والمفترق.

(الخامس والخمسون) : نوع يتركب من هذين النوعين.

(السادس والخمسون) : معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب.

(السابع والخمسون) : معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم.

(الثامن والخمسون) : معرفة الأنساب التي باطنها على خلاف ظاهرها.

(التاسع والخمسون) : معرفة المبهمات.

(الموفي ستين) : معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها.

(الحادي والستون) : معرفة الثقات والضعفاء من الرواة.

(الثاني والستون) : معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات.

(الثالث والستون) : معرفة طبقات الرواة والعلماء.

(الرابع والستون) : معرفة الموالي من الرواة والعلماء.

(الخامس والستون) : معرفة أوطان الرواة وبلدانهم وذلك آخرها.

وليس بآخر الممكن في ذلك؛ فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يُحصى، إذْ لا تُحصى أحوالُ رواةِ الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالةٍ منها ولا صفة إلاَّ وهي بصدد أن تُفرد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوع على حياله، ولكنه نَصَبٌ من غير أَرَبٍ، وحسبُنا الله ونعم الوكيل.

* * *

النوع الأول من أنواع علوم الحديث
معرفة الصحيح من الحديث

اعلم ـ علَّمك الله وإياي ـ أن الحديث عند أهله ينقسم إلى: صحيح، وحسن، وضعيف.

النوع الأول
معرفة الصحيح

٣ ـ قوله: (اعلم ـ علَّمك الله وإيَّايَ ـ أن الحديث عند أهله ينقسم إلى: صحيح، وحسن، وضعيف) انتهى.

وقد اعتُرِض عليه بأمرين:

أحدهما: أن في الترمذي مرفوعاً: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُم فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ».

فكان الأولى أن يقول: عَلَّمَنا اللَّهُ وإياك ـ انتهى ما اعترض به هذا / المعترض.

والحديثُ الذي ذكره من عند الترمذي ليس هكذا، وهو حديث أُبَيِّ بنِ كعب: أن رسول الله ﷺ كان إذا ذَكَرَ أَحَدَهُمْ فَدَعَا لَهُ بَدَأَ بِنَفْسِهِ»، ثم قال: «هذا حديث حسن غريب صحيح»[1].

(١) جامع الترمذي (٥/ ٤٦٣) كتاب الدعاء، باب ما جاء أن الداعي يبدأ بنفسه رقم (٣٣٨٥).

=

. . . .

ورواه أبو داود[1] أيضاً ولفظه: «كان رسول الله ﷺ[2] إذا دعا بدأ بنفسه، وقال: رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلى مُوسَى. . . » الحديث، ورواه النسائي أيضاً في سننه الكبرى[3]، وهو عند مسلم أيضاً كما سيأتي، فليس فيه ما ذكره من أن كل داع يبدأ بنفسه، وإنما هو من فعله ﷺ لا من قوله، وإذا كان كذلك فهو مقيد بذكره ﷺ نبياً من الأنبياء، كما ثبت في صحيح مسلم[4] في حديث

= فأما اللفظ الذي ذكره هذا المعترض فقد أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٢٨) بإسناده عن إبراهيم النخعي من قوله ولم يرفعه، قاله أبو الأشبال.

(١) في السنن (٤/ ٣٣) كتاب الحروف والقراءات، باب (١) رقم (٣٩٨٤) عن ابن عباس عن أبي بن كعب قال: كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه وقال: «رحمة الله علينا وعلى موسى لو صبر لرأى من صاحبه العجب، ولكنه قال: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴿٧٦﴾﴾ طولها حمزة. راجع: السبعة في القراءات.

(٢) في ب: «كان ﷺ». (ص ٣٩٦)، النشر (ص ٣١٣، ٣١٤).

(٣) في كتاب التفسير عن أحمد بن الخليل عن حجاج بن محمد عن حمزة الزيات به. . . تحفة الأشراف (١/ ٢٥).
والحديث في مسند أحمد (٥/ ١٢١، ١٢٢).

(٤) صحيح مسلم (٤/ ١٨٥٠ ـ ١٨٥٢) كتاب الفضائل رقم (١٧٢) بسنده عن سعيد بن جبير، قال: قيل لابن عباس: إن نوفاً يزعم أن موسى الذي ذهب يلتمس العلم ليس بموسى بني إسرائيل، قال: أسمعته يا سعيد؟ قلت: نعم. قال: كذب نوف، حدثنا أبي بن كعب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه بينما موسى عليه السلام في قومه يذكرهم بأيام الله، وأيام الله نعماؤه وبلاؤه إذ قال: ما أعلم في الأرض رجلاً خيراً أو أعلم مني، قال: فأوحى الله إليه أني أعلم بالخير منه أو عند من هو، إن في الأرض رجلاً هو أعلم منك. قال: يا رب فدلني عليه، قال: فقيل له تزود حوتاً مالحاً، فإنه حيث تفقد الحوت، قال: فانطلق هو وفتاه حتى انتهيا إلى الصخرة فعمي عليه فانطلق وترك فتاه فاضطرب الحوت في الماء فجعل لا يلتئم عليه مثل الكوة قال: فقال فتاه: =

. . . .

أُبَيّ الطويل في قصة موسى مع الخضر، وفيه قال: «وكَانَ إذَا ذَكَرَ أَحَداً مِنْ الأنبياءِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى أخي كَذا، رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى أَخِي موسى[1]. . .» الحديث. فأما دعاؤه لغير الأنبياء فلم ينقل أنه كان يبدأ بنفسه كقوله ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري[2] في قصة زمزم. قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّ إسْمَاعيلَ لو تَرَكَتْ زَمْزَمَ ـ أو قال: لو لم تَغْرِفْ مِنْ المَاءِ ـ لَكَانَتْ زَمْزَمُ عَيْناً مَعِيناً». وفي الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقرأ في سورة بالليل فقال: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ. . .» الحديث[3].

= ألا ألحق نبي الله فأخبره، قال: فنسي فلما تجاوزا قال لفتاه: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا ۝٦٢﴾، فذكر الحديث المعروف الذي قصه الله تعالى في سورة الكهف من آية (٦٠) إلى آية (٨٢) حتى إذا بلغ قول موسى عليه السلام: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ۝٧٤﴾، فقال رسول الله ﷺ عند هذا المكان: «رحمة الله علينا وعلى موسى، لولا أنه عجل لرأى العجب ولكنه أخذته من صاحبه ذَمامة، ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍۭ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِي ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ۝٧٦﴾ ولو صبر لرأى العجب، قال: وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه: رحمة الله علينا وعلى أخي كذا، رحمة الله علينا. . .» الحديث.

وقوله: «مثل الكوة»، هي الطاق.

وقوله: ذمامة ـ بفتح الذال المهملة والميم المخففة بعدها ألف وميم مفتوحة مخففة ـ: أي حياء وإشفاق ـ. النهاية (٢/ ١٧٠).

(١) قوله: «وعلى أخي موسى» سقط من أ، ب، ك.

(٢) (٣/ ٧٨) كتاب المساقاة، باب من رأى أن صاحب الحوض أو القربة أحق بمائه.
وأخرجه أيضاً في كتاب الأنبياء، باب يزفون النسلان في المشي (٤/ ١١٣).
والحديث أخرجه أحمد في المسند (٥/ ١٢١).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٦/ ٦٢). =

. . . .

وفي رواية للبخاري أن الرجل هو عبَّاد بن بِشْر[1]. وللبخاري من حديث سلمة بن الأكوع «مَنْ السَّابِق؟ قالوا: عامر، قال: يَرْحَمُهُ اللّـٰهُ. . .» الحديث[2]. فظهر بذلك أن بدأه بنفسه في الدعاء كان فيما إذا ذكر نبياً من الأنبياء كما تقدم.

= والبخاري (٦/ ١١١) في كتاب فضائل القرآن، باب من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا، بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمع النبي ﷺ قارئاً يقرأ من الليل في المسجد، فقال: «يرحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتها من سورة كذا وكذا».

ومسلم (١/ ٥٤٣) في كتاب صلاة المسافرين وقصرها رقم (٧٨٨) بسنده عن عائشة أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقرأ من الليل، فقال: «يرحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية كنت أسقطتها من سورة كذا وكذا». وأراد ﷺ بإسقاطها نسيانها كما أوضحته الرواية الأخرى عند البخاري (٦/ ١١٠)، ومسلم (١/ ٥٤٣): «رحمه الله لقد أذكرني آية كنت أنسيتها».

(١) قال البخاري (٣/ ١٥٢) بعد أن أورد بسنده حديث عائشة المتقدم: «وزاد عباد بن عبد الله عن عائشة: تهجد النبي ﷺ في بيتي فسمع صوت عباد يصلي في المسجد فقال: «يا عائشة، أصوت عباد هذا؟» قلت: نعم، قال: «اللّـٰهم! ارحم عباداً»، «هذا حديث معلق وصله أبو يعلى من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة قالت: تهجد النبي ﷺ في بيتي وتهجد عباد بن بشر في المسجد، فسمع رسول الله ﷺ صوته فقال: «يا عائشة! هذا عباد بن بشر؟» قلت: نعم، قال: «اللّـٰهم! ارحم عباداً». فتح الباري (٥/ ٢٦٥).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٥١، ٥٢)، والبخاري (٥/ ٧٢) في كتاب المغازي، «باب غزوة خيبر»، ومسلم (٣/ ١٤٢٧، ١٤٢٨) في كتاب الجهاد والسير رقم (١٨٠٢) بأسانيدهم عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر فسرنا ليلاً فقال رجل من القوم لعامر بن الأكوع: يا عامر! ألا تسمعنا من هنيهاتك، وكان عامر رجلاً شاعراً فنزل يحدو بالقوم فيقول:

اللّـٰهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا. . . فقال رسول الله ﷺ: «من هذا السائق؟» قالوا: عامر بن الأكوع. قال: «يرحمه الله. . .» الحديث.

. . . .

على أنه قد دعا لبعض الأنبياء ولم يذكر نفسه معه، وذلك في الحديث المتفق على صحته من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَرْحَمُ اللَّـهُ لُوطاً لَقَدْ كانَ يَأْوِي إلى رُكْنٍ شَدِيدٍ. . .» الحديث(1). وفي الصحيحين أيضاً من حديث ابن مسعود(2) مرفوعاً: «يَرْحَمُ اللَّـهَ مُوسَى لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ»(3).

الأمر الثاني: أن ما نقله عن أهل الحديث من كون الحديث ينقسم إلى هذه

---

(1) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٣٢٦).
وأخرجه البخاري (٤/ ٢٩٠) في كتاب الأنبياء، باب قوله عز وجل: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ۝٥١ . . .﴾ بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾، ويرحم الله لوطاً لقد كان يأوي إلى ركن شديد، ولو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف لأجبت الداعي»، وابن ماجه (٢/ ١٣٣٥، ١٣٣٦) في كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء رقم (٤٠٢٦)، وجاء لفظه في ب: «رحم الله لوطاً».

(2) في أ، ك: زيادة: «رضي الله عنه».

(3) أخرجه أحمد (١/ ٤١١)، والبخاري (٤/ ٣٠٥، ٣٠٦) كتاب الأنبياء، باب: حدثني إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر، عن همام بإسناده عن عبد الله بن مسعود أنه قال: قسم النبي ﷺ قسماً فقال رجل: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته، فغضب حتى رأيت الغضب في وجهه ثم قال: «يرحم الله موسى قد أوذي بأكثر من هذا فصبر».
وأخرجه مسلم (٢/ ٧٣٩) في كتاب الزكاة، رقم (١٠٦٢) بسنده عن عبد الله أنه قال: «لما كان يوم حنين آثر رسول الله ﷺ ناساً في القسمة فأعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل، وأعطى عيينة مثل ذلك، وأعطى أناساً من أشراف العرب وآثرهم يومئذ في القسمة، فقال رجل: والله! إن هذه القسمة ما عدل فيها. . .»، فذكر الحديث بنحو لفظ البخاري.

. . . .

الأقسام الثلاثة ليس بجيد، فإن بعضهم يقسمه إلى قسمين فقط: صحيح وضعيف. وقد ذكر المصنف هذا الخلاف في النوع الثاني في[1] التاسع من التفريعات المذكورة فيه، فقال: «من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به»، قال: «وهو الظاهر من كلام أبي عبد الله الحاكم في تصرفاته» إلى آخر كلامه، فكان ينبغي الاحتراز عن هذا الخلاف هنا.

(والجواب): أن ما نقله المصنف عن أهل الحديث قد نقله عنهم الخطابي في خطبة معالم السنن فقال: «اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم»[2]. ولم أرَ من سبق الخطابي إلى تقسيمه[3] ذلك، وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن وهو موجود في كلام الشافعي[4] والبخاري وجماعة، ولكن الخطابي نقل التقسيم عن أهل الحديث، وهو إمام ثقة فتبعه المصنف على ذلك هنا. ثم حكى الخلاف في الموضع الذي ذكره فلم يهمل حكاية الخلاف، والله أعلم.

---

(١) في ب: «من التاسع».

(٢) أبو سليمان الخطابي: معالم السنن (١/ ١١).

(٣) في أ: «إلى ذلك».

(٤) في ك زيادة: «رضي الله عنه» وكذلك في أ. [وكلامه هذا في اختلاف الحديث على هامش الأم، طبعة الشعب ٧/ ٢٧٢ ـ قاله أبو الأشبال].

أما الحديث الصحيح فهو: الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معلّلاً. وفي هذه الأوصاف احتراز عن المُرْسَل، والمنقطع، والمُعْضَل والشاذ، وما فيه علة قادحة، وما في روايته نوع جرح. وهذه أنواع يأتي ذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى.

---

٤ ـ قوله: (أما الحديث الصحيح فهو الحديث المُسْنَد الذي يتصل إسناده) إلى آخر كلامه. اعترض عليه بأن من يقبل المرسل لا يشترط أن يكون مسنداً. وأيضاً اشتراط سلامته من الشذوذ والعلة إنما زادها أهل الحديث كما قاله ابن دَقِيق العيد في «الاقتراح»[1] قال: «وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء». قال: «ومن شرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً».

والجواب: أن من يصنف في علم الحديث إنما يذكر الحد عند أهله لا من عند غيرهم من أهل علم آخر. وفي مقدمة مسلم أن «المُرْسَل في أصل قولنا وقول أهل[2] العلم بالأخبار ليس بحجة»[3]. وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين لا / يفسد الحد عند من يشترطهما. على أن المصنف قد احترز عن اختلافهم[4]، وقال بعد أن فرغ من الحد وما يحترز به عنه: «فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف من أهل الحديث، وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه[5]، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف، كما في المرسل» ـ انتهى كلامه. فقد احترز المصنف عما اعترض عليه فلم يبق للاعتراض وجه.

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ١٥٣).

(٢) سقطت من ب.

(٣) مقدمة صحيحه (١/ ٦).

(٤) في أ، ب: «خلافهم».

(٥) قوله: «في وجود هذه الأوصاف»، سقط من ب.

فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث.

---

٥ ــ وقوله: (بلا خلاف بين أهل الحديث). إنما قيد نفي الخلاف بأهل الحديث؛ لأن غير أهل الحديث قد يشترطون في الصحيح شروطاً زائدة على هذه، كاشتراط العدد في الرواية كما في الشهادة، فقد حكاه الحازمي في «شروط الأئمة»[(١)] عن بعض متأخري المعتزلة، على أنه قد حكي أيضاً عن بعض أصحاب الحديث.

قال البيهقي[(٢)] في رسالته إلى أبي محمد الجُوَيْني رحمهما الله: «رأيت

---

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص ٢٤)، ونقل صاحب المعتمد عن أبي علي الجبائي ــ بضم الجيم وتشديد الباء ــ المعتزلي قوله: «إذا روى العدلان خبراً وجب العمل به، وإن رواه واحد فقط لم يجز العمل به إلاَّ بأحد شروط منها: أن يعضده ظاهر ــ هكذا في الطبعة التي رجعت إليها، والعبارة كما نقلها الحافظ ابن حجر في النكت لفظها: «أو عضده موافقة ظاهر الكتاب أو ظاهر خبر آخر...» ــ أو عمل بعض الصحابة أو اجتهاد أو يكون منتشراً». المعتمد (٢/ ١٣٨)، ونقله الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٢٤٢). وقال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٢٤٢): «ورأيت في بعض تصانيف الجاحظ أحد المعتزلة أن الخبر لا يصح عندهم إلاَّ إن رواه أربعة».

(٢) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي، نسبة إلى «بيهق» ــ بفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحت بعدها هاء مفتوحة ــ وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور. حافظ إمام مشهور، تفقه على مذهب الشافعي، وكان أكثر الناس نصراً لمذهبه حتى قال إمام الحرمين أبو المعالي الجويني: «ما من شافعي المذهب إلاَّ وللشافعي عليه منة إلاَّ أحمد البيهقي، فإن له على الشافعي منة». غلب عليه الحديث واشتهر به، وصنف فيه وفي غيره التصانيف السائرة منها: «السنن الكبير» و «معرفة السنن والآثار» و «دلائل النبوة» و «شعب الإيمان» وغيرها. كان زاهداً متقللاً على سيرة السلف. توفي في العاشر من جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة بنيسابور. =

. . . .

في الفصول التي أملاها الشيخ حرسه الله تعالى، حكاية عن بعض أصحاب الحديث، أنه يشترط في قبول الأخبار أن يروي عَدْلان عن عَدْلَين حتى يتصل مَثْنَى مَثْنَى برسول الله ﷺ ولم يذكر قائله» إلى آخر كلامه[1]. وكأن البيهقي رآه في كلام أبي محمد الجُوَيْني فنبهه على أنه لا يعرف عن أهل الحديث، والله أعلم.

= تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٣٢)، اللباب (١/ ٢٠٢)، البداية والنهاية (١٢/ ١٠٠)، وفيات الأعيان، (١/ ٧٥، ٧٦)، شذرات الذهب (٣/ ٣٠٤، ٣٠٥)، تبيين كذب المفتري (ص ٢٦٥ ــ ٢٦٧)، معجم البلدان (١/ ٥٣٨)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ١٥٩).

(١) لم أقف على هذا النص في الرسالة المذكورة المطبوعة ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، ولم أقف عليه أيضاً في نص هذه الرسالة الذي أورده السبكي في طبقات الشافعية (٣/ ٢١٠ ــ ٢١٧).

وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأصناف كما في المرسل.

ومتى قالوا: هذا حديث صحيح، فمعناه أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، إذ منه ما ينفرد بروايته عدد واحد وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول، وكذلك إذا قالوا في حديث: إنه غير صحيح، فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر، وإنما المراد به: أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور، والله أعلم.

---

٦ ــ وقوله: (وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه)، انتهى. يريد بقوله: «هذه الأوصاف»، أي أوصاف القبول التي ذكرها في حد الصحيح. وإنما نبهت على ذلك وإن كان واضحاً لأني رأيت بعضهم قد اعترض عليه، فقال: إنه يعني الأوصاف المتقدمة من إرسال، وانقطاع، وعضل، وشذوذ، وشبهها.

قال: وفيه نظر من حيث أن أحداً لم يذكر أن المُعْضَل والشاذ والمنقطع صحيح[1].

---

(١) محصل هذا الاعتراض: أنه اعترض على ابن الصلاح رحمه الله في قوله أن أهل الحديث ربما اختلفوا في تصحيح بعض الأحاديث تبعاً لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف، ومنشأ الاعتراض أن هذا المعترض ظن أن مراد ابن الصلاح بالأوصاف التي يختلف فيها أو في اشتراطها أهل الحديث أوصاف الرد =

. . . .

وهذا الاعتراض ليس بصحيح، فإنه إنما أراد أوصاف القبول كما قدمته.

وعلى تقدير أن يكون أراد ما زعم، فمن يحتج بالمرسل لا يتقيد بكونه أرسله التابعي، بل لو أرسله أتباع التابعين احتج به، وهو عنده صحيح وإن كان معضلاً.

وكذلك من يحتج بالمرسل يحتج بالمنقطع، بل المنقطع والمرسل عند المتقدمين واحد. وقال أبو يَعْلى الخليلي(1) في «الإرشاد»(2): «إن الشاذ ينقسم إلى صحيح، ومردود»(3).

فقول هذا المعترض: إن أحداً لا يقول في الشاذ: إنه صحيح، مردودٌ بقولِ الخليليِّ المذكورِ، والله أعلم.

= من: شذوذ، وعلة، وانقطاع ونحو ذلك.. ومعلوم أن أهل الحديث لا يقولون في الحديث الذي وجدت فيه صفة من هذه الصفات ونحوها: «إنه حديث صحيح» فلا معنى ـ على هذا ـ لقوله: إنهم يختلفون في وجود هذه الأوصاف أو في اشتراط بعضها.

(1) هو خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني حافظ كبير وأحد الأعلام، له كتاب: «الإرشاد في علماء البلاد»، ترجم فيه للمحدثين وغيرهم من العلماء على ترتيب البلاد إلى زمانه. توفي سنة أربعين وأربعمائة.

تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٣ ـ ١١٢٥)، الرسالة المستطرفة (ص ١٣٠، ١٣١).

(2) (ق ٧ ب).

(3) انظر: الإرشاد (١/ ١٥٧).

(فوائد مهمة)

أحدها: الصحيح يتنوع إلى متفق عليه، ومختلف فيه ــ كما سبق ذكره ــ، ويتنوع إلى مشهور وغريب وبين ذلك.

ثم إن درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تنبني عليها الصحة، وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يُستعصى إحصاؤها على العادِّ الحاصر.

ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق، على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا غَمْرَة ذلك فاضطربت أقوالهم:

فروِّينا عن إسحاق بن راهويه أنه قال: أصح الأسانيد كلها الزهري عن سالم عن أبيه، ورُوِّينا نحوه عن أحمد بن حنبل.

ورُوينا عن عمرو بن علي الفَلَّاس أنه قال: أصح الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي، ورُوينا نحوه عن علي بن المديني، وروي ذلك عن غيرهما، ثم منهم من عيَّن الراوي عن محمد وجعله أيوب السختياني، ومنهم من جعله ابن عون.

وفيما نرويه عن يحيى بن معين أنه قال: أجودُها الأعمش عن إبراهيم عن علْقمة عن عبد الله. وروينا عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: «أصح الأسانيد كلها الزُّهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي».

ورويناعن أبي عبد الله البخاري صاحب الصحيح أنه قال: «أصحُّ الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر».

---

٧ ـ قوله: (على أن جماعة من أهل الحديث خاضوا غَمْرَة[١] ذلك فاضطربت أقوالهم)، فذكر الخلاف في أصح الأسانيد، إلى آخر كلامه.

اعترِض عليه بأن الحاكم وغيره ذكروا أن هذا بالنسبة إلى الأمصار أو إلى الأشخاص، وإذا كان ذلك كذلك[٢] فلا يبقى خلاف بين هذه الأقوال، انتهى كلام المعترض. وليس بجيد؛ لأن الحاكم لم يقل: إن الخلاف مقيد بذلك، بل قال: «لا ينبغي أن يطلق ذلك، وينبغي أن يقيد بذلك»[٣]، فهذا لا ينفي الخلاف المتقدم.

وأيضاً لو[٤] قيدناه بالأشخاص فالخلاف موجود. فيقال: أصح أسانيد علي كذا، وقيل: كذا، وقيل: كذا. وأصح أسانيد ابن عمر كذا، وقيل: كذا. فالخلاف موجود، والله أعلم.

---

(١) في ب: «غير» وهو خطأ، وبقية النسخ «غمرة» على الصواب.

(٢) في أ، ب: «وإذا كان كذلك»، وفي ب: «أيضاً».

(٣) قال أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص ٥٤) بعد أن عرض أقوال أهل الحديث في بيان أصح الأسانيد: «إن هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كل ما أدى إليه اجتهاده في أصح الأسانيد، ولكل صحابي رواة من التابعين، ولهم أتباع، وأكثرهم ثقات، فلا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد...». ثم أورد أصح الأسانيد باعتبار «الطائفة» كأهل البيت، أو «البلد» كمكة واليمن والشام ومصر وخراسان، ثم ذكر أوهى الأسانيد فنحى في ذلك نفس ما نحاه في أصح الأسانيد.

وانظر: محاسن الاصطلاح (ص ٨٦، ٨٧)، وتوضيح الأفكار (١/ ٣٣).

(٤) في أ: «ولو».

وبنى الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي على ذلك: **أن أجلَّ الأسانيد الشافعي**، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

واحتج بإجماعِ أصحاب الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجلُّ من الشافعي رضي الله عنهم أجمعين، والله أعلم.

---

٨ ـ قوله نقلاً عن أبي منصور التميمي[١]: (أن أجلَّ الأسانيد: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر).

واعترض عليه بأن أبا حنيفة روى عن مالك أحاديث فيما ذكره الدارقطني، انتهى.

وهذا الاعتراض خطأ، لأن الأحاديث التي ذكرها الدارقطني في كتاب «المدبج» من رواية أبي حنيفة عن مالك[٢]، ليس فيها شيء من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر. والمسألة مفروضة في هذه الترجمة لا في غيرها، وتراجم أهل الحديث معروفة في كتب الرجال، فلا معنى للاعتراض بما ذكره[٣].

---

(١) عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفرائيني ـ بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الراء ـ أصولي متفنن من أئمة الأصوليين، وكان ماهراً في فنون كثيرة، من مصنفاته «الفَرق بين الفِرَق» و «الناسخُ والمنسوخ» وغيرها. توفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة.
طبقات الشافعية للسبكي (٣/٢٣٨ ـ ٢٤٢)، فوات الوفيات (ص ٣٧٠، ٣٧٢)، البداية والنهاية (١٢/٤٨)، تبيين كذب المفتري (ص ٢٥٣)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ١٣٩، ١٤٠).

(٢) انظر: محاسن الاصطلاح (ص ٨٦).

(٣) هذه الفقرة سقطت بأكملها من ك، أ، ب.

الثانية: إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نَتَجَاسَرُ على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر ــ في هذه الأعصار ــ الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد من ذلك إلَّا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عَرِيّاً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان.

فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها ــ لشهرتها ــ من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد ــ خارجاً عن ذلك ــ إبقاء سلسلة الإسناد التي خُصَّت بها هذه الأمة، زادها الله تعالى شرفاً، آمين.

---

٩ ــ قوله: (إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين ولا / منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أهل الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نَتَجَاسَرُ على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح. بمجرد اعتبار الأسانيد)، إلى آخر كلامه.

وقد خالفه في ذلك الشيخ محيي الدين النووي[1]، فقال: «والأظهر عندي

---

(١) في ك: زيادة «رحمه الله».

. . . .

جوازه لمن تمكن وقويت معرفته»[1]، انتهى كلامه.

وما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث. فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً.

فمن المعاصرين لابن الصلاح: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك[2] القطّان[3] صاحب كتاب: «بيان الوهم والإيهام»، وقد صحح في كتابه المذكور عدَّةَ أحاديث.

منها: حديث ابن عمر: أنه كان يَتَوضَّأُ ونَعْلاهُ في رِجليهِ ويَمسحُ عَلَيهما ويقول: كذلكَ كانَ رسولُ اللّهِ ﷺ يَفعَلُ. أخرجه أبو بكر البَزَّار في مسنده، وقال ابن القَطَّان: إنه حديث صحيح[4].

(١) محيي الدين النووي: التقريب (١/١٤٣)، وقال البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص ٨٩): «والمختار أن المتبحر في هذا الشأن له ذلك بطرقه التي تظهر له»، وقال ابن الملقن في المقنع (١/١٨) بعد أن أورد كلام النووي: «وهو كما قال لعدم المعنى الذي علل به الشيخ».

(٢) الكتامي الحميري الفاسي أحد الحفاظ والنقاد الأعلام، أصله من قرطبة وأقام فترة من الزمن بمراكش وكان رأساً لطلبة العلم فيها، وخرج منها سنة إحدى وعشرين وستمائة ثم عاد إليها. ولي قضاء «سجلماسة» ـ بكسر السين المهملة وسكون الجيم وكسر اللام ـ ومكث بها قاضياً إلى أن توفي سنة ثمان وعشرين وستمائة. من مصنفاته: «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الإحكام»، نقد فيه الإحكام لعبد الحق بن الخراط.
تذكرة الحفاظ (٤/١٤٠٧)، شذرات الذهب (٥/١٢٨)، كشف الظنون (١/ ٢٦٢)، الرسالة المستطرفة (ص ١٧٨).

(٣) في أ، ب، ك: «ابن القطان».

(٤) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ١٠٠) بسنده عن عبيد بن جريج قال: قيل =

. . . .

ومنها: حديث أنس[1]: كان أصحابُ رسولِ اللّهِ ﷺ يَنْتَظِرون الصلاةَ فيضعونَ جنوبَهم، فَمِنهم من يَنامُ ثُمَّ يقومُ إلى الصلاة». رواه هكذا قاسم بن أَصْبَغ[2]، وصححه ابن القطان فقال: وهو ــ كما ترى ــ صحيح[3].

= لابن عمر: رأيناك تفعل شيئاً لم نر أحداً يفعله غيرك. قال: وما هو؟ قالوا: رأيناك تلبس هذه النعال السبتية، قال: إني رأيت رسول الله ﷺ يلبسها ويتوضأ فيها ويمسح عليها. ومن طريق ابن خزيمة أخرجه البيهقي (١/ ٢٨٧).

والحديث أصله في البخاري (١/ ٤٩) كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين في النعلين ولا يمسح على النعلين، مسلم (٢/ ٨٤٤) كلاهما من طريق مالك لكن ليس فيه قوله: «ويمسح عليها»، وقد نص البيهقي (١/ ٢٨٧) بأن هذه الزيادة محفوظة.

والحديث أيضاً في مصنف عبد الرزاق (١/ ٢٠٢)، ومسند الحميدي (٢/ ٢٨٩).

وله شواهد من حديث ابن عباس وأوس بن أبي أوس عند البيهقي (١/ ٢٨٦، ٢٨٧)، وعبد الرزاق (١/ ٢٠١)، وابن حبان (٢/ ٢٥٢).

(١) في أ: «ابن مالك رضي الله عنه».

(٢) قال ابن التركماني في «الجوهر النقي» (١/ ١٢٠): «روى قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الرحيم الخشني، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة»، ثم نقل تصحيح ابن القطان. وأخرجه البيهقي (١/ ١٢٠) بسنده من طريق محمد بن بشار أنبأنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة عن أنس.

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٨٤) كتاب الحيض بسنده من طريق شعبة عن قتادة قال: سمعت أنساً يقول: «كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون».

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ٣ أ)، تدريب الراوي (١/ ١٤٤).

. . . .

وتوفي ابن القطان هذا وهو على قضاء «سِجِلْمَاسَة»[1] من المغرب سنة ثمان وعشرين وستمائة. ذكره ابن الأبَّار[2] في «التكملة»[3].

وممن صحح أيضاً من المعاصرين له: الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي[4]، فجمع كتاباً سماه: «المختارة»، التزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها ــ فيما أعلم ــ، وتوفي الضياء المقدسي في السنة التي مات فيها ابن الصلاح: سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

وصحح الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري حديثاً في جزء له جمع فيه ما ورد فيه: «غُفِرَ لهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وما تأخَّر».

---

(١) بكسر السين والجيم وسكون اللام، مدينة في جنوبي المغرب في طرف بلاد السودان بينها وبين فاس عشرة أيام تلقاء الجنوب. معجم البلدان (٣/ ١٩٢).

(٢) محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البَلَنْسي أبو عبد الله مؤرخ حافظ وأديب شاعر من أهل بلنسية في بلاد الأندلس، قتله المستنصر سلطان تونس لما علم أنه كان يزري عليه في مجالسه. له مصنفات كثيرة منها: «التكملة لكتاب الصلة» ترجم فيه لعلماء الأندلس و «الحلة السيراء» و «أعتاب الكتاب» و «الغصون اليانعة في محاسن شعراء المئة السابعة» وغيرها كثير، كان مقتله سنة ثمان وخمسين وستمائة.
فوات الوفيات (٣/ ٤٠٤)، شذرات الذهب (٥/ ٢٩٥)، العبر (٣/ ٢٩٢)، فهرس الفهارس والأثبات (١/ ١٤٢)، تاريخ الأدب العربي (٦/ ١١٣).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ٣ أ).

(٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد السعدي المقدسي الحافظ الكبير، له مصنفات كثيرة تدل على حفظه واطلاعه وتضلعه من علوم الحديث متناً وإسناداً، منها «المختارة» قال ابن كثير: «وفيه علوم حسنة حديثية، وهي أجود من مستدرك الحاكم لو كمل». توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة.
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٥)، البداية والنهاية (١٣/ ١٨١)، ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٣٦ ـ ٢٤٠)، شذرات الذهب (٥/ ٢٢٤ ــ ٢٢٦)، العبر (٣/ ٢٤٨).

وتوفي الزكي عبد العظيم سنة ست وخمسين وستمائة[1].

ثم صحح الطبقة التي تلي هذه أيضاً. فصحح الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطي[2] حديث جابر ــ مرفوعاً ــ: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ»، في جزء جمعه في ذلك أورده من رواية عبد الرحمن[3] بن أبي الموالي عن محمد بن المُنْكَدِر عن جابر. ومن هذه الطريق رواه البيهقي في «شعب الإيمان». وإنما المعروف رواية عبد الله بن المُؤَمَّل عن ابن المنكدر كما رواه ابن ماجه وضعفه النووي وغيره من هذا الوجه، وطريق ابن عباس أصح من طريق جابر[4].

---

(١) عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد بن سعيد الإمام الحافظ الناقد، أصله من الشام، وولد بمصر، وكان شيخ الحديث فيها أمداً طويلاً. كان ثقة حجة متحرياً زاهداً. اختصر صحيح مسلم وسنن أبي داود، وله مصنفات مشهورة مذكورة منها الترغيب والترهيب وغيره. توفي الزكي المنذري سنة ست وخمسين وستمائة بدار الحديث الكاملية بمصر.
البداية والنهاية (١٣/ ٢٢٤، ٢٢٥)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٦ ــ ١٤٣٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١٠٨ ــ ١١٢)، شذرات الذهب (٥/ ٢٧٧)، فوات الوفيات (٢/ ٣٦٦ ــ ٣٦٧)، المختصر في أخبار البشر (٣/ ١٩٧)، العبر (٣/ ٢٨١، ٢٨٢).

(٢) الإمام المتقن الحافظ النسابة، صاحب التصانيف السائرة، وُلد في دمياط من أرض مصر في أواخر سنة ثلاث عشرة وستمائة، وتوفي بالقاهرة يوم الأحد عاشر ذي القعدة سنة خمس وسبعمائة.
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٧، ١٤٧٩)، البداية والنهاية (١٤/ ٤٢)، شذرات الذهب (٦/ ١٢، ١٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٣٢ ــ ١٤١)، ذيل العبر (٤/ ١٣).

(٣) في ب: «أبي عبد الرحمن»، وهو خطأ.

(٤) أورد الحافظ ابن خلف الدمياطي هذا الحديث في كتابه «المتجر الرابح في ثواب العمل =

. . . .

= الصالح» (ص ٣١٨) عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَاءُ زَمْزَم لِمَا شُرب له»، وقال: رواه أحمد وابن ماجه بإسناد حسن، ثم قال: «وقال الحسن بن عيسى مولى عبد الله بن المبارك: رأيت ابن المبارك دخل زمزم فاستسقى دلواً واستقبل البيت ثم قال: اللّٰهم إن عبد الله بن المؤمل حدثني عن أبي الزبير عن جابر: «أن رسول الله ﷺ قال: «ماء زمزم لما شرب له»، وإني أشربه لعطش يوم القيامة؛ ورواه البيهقي عن سويد بن سعيد قال: رأيت ابن المبارك أتى زمزم فقال: اللّٰهم! إن ابن أبي الموالي حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر ــ فذكر مثله. قلت: وهذا إسناد جيد والأول أحسن، والله أعلم».

وهذا الحديث له طريقان عن جابر رضي الله عنه:

الطريق الأولى: طريق عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر أخرجه ــ من هذه الطريق ــ الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٣٥٧) وابن ماجه (٢/ ١٠١٨) في كتاب المناسك، باب الشرب من زمزم رقم (٣٠٦٢)، والبيهقي (٥/ ١٤٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ١٧٩)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٣٠٣)، وابن عدي في الكامل (٤/ ١٤٥٥)، والأزرقي في أخبار مكة (٢/ ٥٢). لكن الحديث من هذه الطريق ضعيف، قال البوصيري في زوائد ابن ماجه: «هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن المؤمل»، مصباح الزجاجة (٢٠٩٣)، وانظر ترجمة ابن المؤمل في: الميزان (٢/ ٥١٠، ٥١١)، الكامل (٤/ ١٤٥٤)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٠٢، ٣٠٣)، الكاشف (٢/ ١٢٠)، التقريب (١/ ٤٥٥)، الخلاصة (ص ٢١٦)، وقال البيهقي في سننه (٥/ ١٤٨): «تفرد به عبد الله بن المُؤَمَّل»، لكن قال ابن التركماني في الجوهر النقي: «تابعه إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير»، غير أن الحافظ ابن حجر قال في التلخيص الحبير (٢/ ٢٦٨): إن الحديث لا يصح عن إبراهيم، وإنما سمعه إبراهيم من ابن المؤمل.

الطريق الثانية: طريق سويد بن سعيد عن ابن المبارك عن ابن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر، أخرجه من هذه الطريق الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ١٦٦)، والبيهقي في شعب الإيمان كما في التلخيص الحبير (٢/ ٢٦٨)، (وهو في الشعب ٣/ ٤٨٢)، وابن المقري في الفوائد كما في فتح الباري (٣/ ٤٩٣)، لكن قال البيهقي كما في التلخيص أيضاً (٢/ ٢٦٨): «غريب تفرد به سُوَيْد». أقول: وسُوَيد هو ابن سعيد، قال=

. . . .

ثم صححت الطبقة التي تلي هذه، وهم شيوخنا:

فصحح الشيخ تقي الدين السُّبْكي[1] حديث ابن عمر في الزيارة في تصنيفه المشهور[2] كما أخبرني به.

= في التقريب (١/ ٣٤٠): صدوق في نفسه إلاَّ أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول».

انظر ترجمته في: المجروحين (١/ ٣٥٢)، الكامل (٣/ ١٢٦٣ ـ ١٢٦٥)، الميزان (٢/ ٢٤٨ ـ ٢٥١)، الكاشف (١/ ٣٢٩)، الخلاصة (ص ١٥٩).

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٤٧٣)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي» وأقره الذهبي.

وأخرجه الدارقطني في سننه (٢/ ٢٨٩) من طريق الجارودي أيضاً، لكن قال الذهبي في الميزان (٣/ ١٨٥): إن الحديث بهذا الإسناد باطل، وإن المعروف حديث عبد الله بن المؤمل، وأيده الحافظ في لسان الميزان (٤/ ٢٩١).

كما أن الحافظ تعقب تصحيح ابن خلف الدمياطي لهذا الإسناد فقال في التلخيص (٢/ ٢٦٨): «واغتر الحافظ شرف الدين الدمياطي بظاهر هذا الإسناد فحكم بأنه على رسم الصحيح لأن ابن أبي الموالي انفرد به البخاري وسويداً انفرد به مسلم، وغفل أن مسلماً إنما أخرج لسويد ما توبع عليه لا ما انفرد به فضلاً عما خولف فيه».

(١) هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي أبو الحسن، حافظ مفسر مناظر مؤرخ كبير. وُلد في «سُبْك» من أعمال المنوفية بمصر، له مصنفات كثيرة شهيرة منها: «مختصر طبقات الفقهاء» و «الدر النظيم» في التفسير، و «الابتهاج في شرح المنهاج» في أصول الفقه وغيرها. توفي في القاهرة سنة تسع وثلاثين وسبعمائة.

الدرر الكامنة (٣/ ٦٣ ـ ٧١)، طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٤٦ ـ ٢٢٧)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ٢٣٠)، البداية والنهاية (١٤/ ١٩٦)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩٠، ١٤٩١)، شذرات الذهب (٦/ ١٨٠، ١٨١)، طبقات المفسرين (١/ ٤١٢ ـ ٤١٦).

(٢) هو كتاب «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» (ص ٢ ـ ٤٠). وقد صنف الشيخ تقي الدين =

. . . .

ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذاك منهم، إلاَّ أن منهم من لا يُقبل ذاك منه، وكذا كان المتقدمون ربما صحح بعضهم شيئاً فأُنكر عليه تصحيحه، والله أعلم.

= السبكي هذا الكتاب ردّاً على ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من تضعيف هذا الحديث فإنه قال في الفتاوى (٢٤/ ٣٥٦): «وأما الحديث المذكور في زيارة قبر النبي ﷺ فهو ضعيف، وليس في زيارة قبر النبي ﷺ حديث حسن ولا صحيح، ولا روى أهل السنن المعروفة كسنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذي، ولا أهل المسانيد المعروفة كمسند أحمد ونحوه، ولا أهل المصنفات كموطأ مالك وغيره في ذلك شيئاً. . . وإن كان قد روى بعض ذلك الدارقطني والبزار في مسنده، فمدار ذلك على عبد الله بن عمر العمري أو من هو أضعف منه».

وقد سبقه إلى تضعيف حديث ابن عمر: الإمام النووي، فإنه قال في المجموع: «رواه البزار والدارقطني والبيهقي بإسنادين ضعيفين». انظر: المجموع (٨/ ٢٠٣)، سنن الدارقطني (٢/ ٢٧٨)، كشف الأستار (٢/ ٥٧).

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٢٦٧): «طرق هذا الحديث كلها ضعيفة، لكن صححه من حديث ابن عمر أبو علي بن السكن في إيراده إياه في أثناء السنن الصحاح له، وعبد الحق في الأحكام في سكوته عنه، والشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين باعتبار مجموع الطرق».

وناقش ابن عبد الهادي القائلين بتصحيح هذا الحديث مناقشة مستفيضة في مصنفه «الصارم المنكي» (ص ١١ ــ ١٥٥) ولمزيد التفصيل انظر: شفاء السقام في زيارة خير الأنام (ص ٢ ــ ٤٠)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٤/ ٣٥٦ ــ ٣٥٩)، الصارم المنكي (ص ١١ ــ ١٥٥)، المجموع (٨/ ٢٠٣)، ط: مكتبة الإرشاد، المغني (٣/ ٤٧٧ ــ ٤٧٩)، السنن الكبرى (٥/ ٢٤٥، ٢٤٦)، الفوائد المجموعة (ص ١١٧، ١١٨)، التلخيص الحبير (٢/ ٢٦٦، ٢٦٧)، المقاصد الحسنة (ص ٤١٣)، كشف الخفا (٢/ ٢٥٠)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٦١ ــ ٦٤).

الثالثة: أول من صنف في الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعْفي مولاهم.

---

١٠ ــ قوله: (أول من صنف في الصحيح البخاري...). انتهى.

اعترض عليه[١] بأن مالكاً صنف الصحيح قبله.

والجواب: أن مالكاً رحمه الله لم يفرد الصحيح بل أدخل فيه المرسل، والمنقطع، والبلاغات. ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف، كما ذكره ابن عبد البر[٢]. فلم يفرد الصحيح إذاً، والله أعلم.

---

(١) المعترض هو علاء الدين مغلطاي. انظر: توضيح الأفكار (١/ ٣٧).

(٢) نقل السيوطي في تنوير الحوالك (١/ ٦، ٧) قول ابن عبد البر عن الموطأ: «وجمع ما فيه من قوله (بلغني)، ومن قوله: (عن الثقة) عنده مما لم يسنده أحد، وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك إلَّا أربعة لا تعرف».
أحدها: «إني لا أنسى ولكن أنسى لأسن».
والثاني: أن رسول الله ﷺ أري أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر خيراً من ألف شهر.
والثالث: قول معاذ: «آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ ــ وقد وضعت رجلي في الغرز ــ أن قال: «حسِّن خلقك للناس».
والرابع: «إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة». اهـ.
لكن وصل هذه الأربعة الإمام الحافظ أبو عمر بن الصلاح في رسالة له صنفها في هذه البلاغات الأربعة حيث انتهى إلى نتيجة جزم بها قائلاً: «والقول الفصل عندي في ذلك كله ما أنا ذاكره وهو أن هذه الأحاديث الأربعة لم ترد بهذا اللفظ المذكور في الموطأ إلَّا في الموطأ، ولا ورد ما هو في معنى واحد منها بتمامه في غير الموطأ إلَّا حديث: «إذا أنشأت بحرية» من وجه لا يثبت، والثلاثة الأخر واحد وهو حديث ليلة القدر ورد بعض معناه من وجه غير صحيح، واثنان منها ورد بعض معناهما من وجه جيد، أحدها صحيح وهو: حديث النسيان والآخر حسن، وهو حديث وصية معاذ رضي الله عنه». ثم فصَّل القول فيما أجمله، فراجعه إن شئت (ص ١١) من هذه الرسالة.

وتـلاه أبـو الحسيـن مسلـم بـن الحَجَّـاج النيسـابـوري القُشَيْـرِي مـن أنفُسِهـم. ومسلـم مـع أنـه أخـذ عـن البخـاري واستفـاد منـه يشاركـه في كثيـر من شيوخـه، وكتاباهما أصـح الكتـب بعـد كتـاب الله العزيز.

وأما مـا رويناه عن الشافعي رضي الله عنه مـن أنـه قال: مـا أعلم فـي الأرض كتابـاً في العلـم أكثر صوابـاً مـن كتاب مالـك. ومنهم مـن رواه بغيـر هـذا اللفـظ، فإنمـا قـال ذلـك قبـل وجـود كتابـي البخـاري ومسلم. ثـم إن كتـاب البخـاري أصـح الكتـابين صحيحـاً، وأكثـرهما فائدة.

وأما مـا روِّيناه عـن أبـي علي الحافـظ النيسابوري أستـاذ الحاكم أبـي عبـد الله الحافظ من أنه قال: «ما تحت أَدِيم السماء كتابٌ أصحّ من كتاب مسلم بن الحجاج».

---

١١ ــ قوله: (وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحَجَّاج. . .)، انتهى.

اعتُـرض عليـه بقـول أبـي الفضل أحمـد بـن سَلَمَة[1]: كنت مـع مسلم بـن

---

(١) أحمد بن سلمة ــ بفتح السين المهملة واللام والميم ــ ابن عبد الله أبو الفضل البزار ــ بفتح الباء الموحدة والزاي المشددة بعدها راء؛ وهو اسم لمن يخرج الدهن من البزر ــ النيسابوري أحد الحفاظ المتقنين، صحب مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد، وكذا صحبه في رحلته الثانية إلى البصرة. توفي غرة جمادى الأولى سنة ست وثمانين ومائتين.

الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٤)، تاريخ بغداد (٤/ ١٨٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٧)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٧٣)، العبر (١/ ٤١٢)، شذرات الذهب (٢/ ١٩٢).

. . . .

الحَجَّاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمس ومائتين. هكذا رأيته بخط الذي اعترض على ابن الصلاح سنة خمس بسين فقط، وأراد بذلك أن تصنيف مسلم لكتابه قديم، فلا يكون تالياً لكتاب البخاري.

وقد تصحف التاريخ عليه، وإنما هو: سنة خمسين (ومائتين)[1] بزيادة الياء والنون، وذلك باطل قطعاً لأن مولد مسلم رحمه الله سنة أربع ومائتين، بل البخاري لم يكن في التاريخ المذكور صنف الحديث فضلاً عن مسلم، فإن / بينهما في العمر عشر سنين. وُلد البخاري سنة أربع وتسعين ومائة[2].

(١) ما بين القوسين زيادة من ك، أ، ب.

(٢) انظر ترجمة البخاري في:
تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٥)، تاريخ بغداد (٢/ ٤ ـ ٣٤)، البداية والنهاية (١١/ ٢٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ١١٦٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٩١)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٧١، ٢٧٩)، اللباب (١/ ١٢٥)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١/ ٦٧، ٧٦)، وفيات الأعيان (٤/ ١٨٨ ـ ١٩١)، جامع الأصول (١/ ١٨٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧ ـ ٥٥)، طبقات الحفاظ (ص ٢٤٨، ٢٤٩)، الفهرست (ص ٣٢١، ٣٢٢)، شذرات الذهب (٢/ ١٣٤ ـ ١٣٦)، الكاشف (١٣/ ١٨)، التقريب (٢/ ١٤٤)، الخلاصة (ص ٣٢٧).
وترجمه الإمام مسلم في:
تهذيب الكمال (٣/ ١٣٢٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٢٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٨)، تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٠ ـ ١٠٤)، البداية والنهاية (١١/ ٣٨)، الفهرست (ص ٣٢٢)، طبقات الحنابلة (١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٩)، اللباب (٣/ ٣٨)، جامع الأصول (١/ ١٨٧)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١/ ٨٩ ـ ٩٢)، وفيات الأعيان (٥/ ١٩٤ ـ ١٩٦)، طبقات الحفاظ (ص ٢٦٠)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ١٨٢، ١٨٣)، شذرات الذهب (٢/ ١٤٤)، الكاشف (٣/ ١٢٣)، التقريب (٢/ ٢٤٥)، الخلاصة (ص ٣٧٥).

فهذا وقول من فضَّل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح، فإنه ليس فيه بعد خطبته إلاَّ الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما في البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح، فهذا لا بأس به وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري.

وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحاً، فهذا مردود على من يقوله، والله أعلم.

---

١٢ ــ قوله: (فهذا وقول من فَضَّل من شيوخ[1] المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح، فإنه ليس فيه بعد خطبته إلاَّ الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح. . .)، انتهى.

قلت: قد روى مسلم بعد الخطبة في كتاب الصلاة بإسناده إلى يحيى بن أبي كثير أنه قال: «لا يُسْتَطاعُ العلمُ بِرَاحةِ الجِسمِ»[2].

فقد مزجه بغير الأحاديث، ولكنه نادر جداً، بخلاف البخاري، والله أعلم.

---

(١) المقصود هنا هو أبو محمد بن حزم كما جزم به الحافظ ابن حجر ونقله الأمير الصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ٤٦).

(٢) صحيح مسلم (١/ ٤٢٨)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم (١٧٥).

الرابعة: لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما ولا التزما ذلك.

فقد روينا عن البخاري أنه قال: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلاَّ ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول».

وروينا عن مسلم أنه قال: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ـ يعني في كتابه الصحيح ـ إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه».

[انظر: صحيح مسلم ١/ ٣٠٤].

قلت: أراد ـ والله أعلم ـ أنه لم يضع في كتابه إلاَّ الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم.

ثم إن أبا عبد الله بن الأَخْرَم الحافظ قال: «قَلَّ ما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث»، يعني في كتابيهما.

ولقائل أن يقول: ليس ذلك بالقليل، فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير وإن يكن عليه في بعضه مقال، فإنه يصفو له منه صحيح كثير.

وقد قال البخاري: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح».

وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المتكررة. وقد قيل: إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث. إلَّا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عُدَّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين.

---

١٣ ــ قوله: (وجملة ما في كتابه الصحيح ــ يعني البخاري[١] ــ سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة. . .) انتهى.

هكذا أطلق ابن الصلاح عدة أحاديثه، والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة[٢]، وهي رواية محمد بن يوسف الفِرَبْري[٣].

فأما رواية حماد بن شاكر[٤] فهي دونهما بمائتي حديث.

---

(١) الجملة المعترضة أتى بها الحافظ العراقي للتوضيح وليست من كلام ابن الصلاح.

(٢) أي: عدد أحاديث الرواية المشهورة.

(٣) محمد بن يوسف بن مطر أبو عبد الله الفربري ــ بفتح الفاء وقيل بكسرها فتح الراء وسكون الباء الموحدة بعدها راء مكسورة ــ سمع الصحيح من البخاري رحمه الله مرتين: إحداهما سنة ثمان وأربعين ومائتين، والثانية سنة اثنين وخمسين ومائتين، وروايته للصحيح هي التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها. وهو من «فربر» إحدى بلاد «بخارى» وإليها نسب. توفي سنة عشرين وثلاثمائة.
هدي الساري (ص ٤٩١، ٤٩٢)، المشتبه (٢/ ٥٠٣)، تبصير المنتبه (٣/ ١١٠١)، الإكمال (٢/ ١٩٦)، اللباب (٢/ ٤١٨).

(٤) حماد بن شاكر النسوي ــ بفتح النون المشددة وفتح السين المهملة المخففة ــ نسبة إلى «نسا»، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.
هدي الساري (ص ٤٩١)، المشتبه (٢/ ٦٣٩)، تبصير المنتبه (٤/ ١٤٣٩)، اللباب (٣/ ٣٠٨).

. . . .

وأنقص الروايات: رواية إبراهيم بن معقل[1]، فإنها تنقص عن رواية الفربري بثلثمائة حديث[2].

ولم يذكر ابن الصلاح عدة أحاديث مسلم، وقد ذكرها النووي من زياداته في «التقريب والتيسير» فقال: إن عدة أحاديثه نحو أربعة آلاف حديث[3] بإسقاط المكرر[4]، انتهى. ولم يذكر عدته بالمكرر وهو يزيد على عدة كتاب البخاري لكثرة طرقه، وقد رأيت[5] عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث[6].

---

(١) هو الحافظ الكبير أبو إسحاق إبراهيم بن معقل ـ بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف ـ بن الحجاج النسفي، قاضي «نسف» وعالمها. حدث بصحيح البخاري عنه، وصنف «المسند الكبير» و «التفسير» وغير ذلك، كان فقيهاً حافظاً عفيفاً صيناً. مات في ذي الحجة سنة خمس وتسعين ومائتين.

اللباب (٣/ ٣٠٨)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٦)، شذرات الذهب (٢/ ٢١٨).

(٢) انظر: هدي الساري (ص ٤٦٥، ٤٦٩).

(٣) سقطت من ب.

(٤) التقريب بشرحه «تدريب الراوي» (١/ ١٠٤)، وذكر البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص ٩٢) مثل ذلك.

(٥) في ب: «قرأت على أبي الفضل...»، وهو خطأ.

(٦) انظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٩)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٦٦).

ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث، كأبي داود السِّجِسْتَاني، وأبي عيسى التِّرْمِذي، وأبي عبد الرحمن النَّسَائي، وأبي بكر ابن خُزَيْمة، وأبي الحسن الدَّارقطني، وغيرهم منصوصاً على صحته فيها، ولا يكفي في ذلك مجرد كونه موجوداً في كتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره.

---

١٤ ــ قوله: (ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبها[(١)] مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث كأبي داود[(٢)]، والترمذي[(٣)]، والنسائي[(٤)]،

---

(١) في ب: «كاتبها»، وهو خطأ يخالف عبارة ابن الصلاح وما في باقي النسخ.

(٢) هو الإمام العلم أبو داود سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر أو ابن عمران الآجُرِّي ــ بضم الجيم وتشديد الراء المكسورة ــ السجستاني صاحب السنن، روى عنه الإمام أحمد فرد حديث، وكان أبو داود يفتخر بذلك. توفي سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة.
تهذيب الكمال (١/ ٥٣٠، ٥٣١)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٦٩ ــ ١٧٣)، تقريب التهذيب (١/ ٣٢١)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٩١ ــ ٥٩٣)، تاريخ بغداد (٩/ ٥٥ ــ ٥٩)، طبقات الحنابلة (١/ ١٥٩ ــ ١٦٢)، الكاشف (١/ ٣١١)، الخلاصة (ص ١٥٠).

(٣) الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة ــ بفتح السين المهملة وسكون الواو بعدها راء مفتوحة ــ الترمذي السُّلَمي ــ بضم السين المهملة وفتح اللام، نسبة إلى بني سليم ــ الضرير أحد الأعلام، صنف «الجامع» و «العلل» و «الشمائل المحمدية» وغيرها، توفي سنة سبع وسبعين ومائتين بترمذ ــ بكسر التاء والميم ــ وهي مدينة قديمة على طرف نهر جيحون.
تهذيب الكمال (٣/ ١٢٥٥، ١٢٥٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٧ ــ ٣٨٩)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٢ ــ ٦٣٥)، الكاشف (٣/ ٧٧)، الخلاصة (ص ٣٥٥).

(٤) الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار النسائي صاحب السنن الكبرى والمجتبى وغيرهما من المصنفات، سمع الحديث بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام والجزيرة، وتوفي في الرملة، ودفن ببيت المقدس، وقيل =

. . . .

وابن خزيمة[1]، والدارقطني، وغيرهم منصوصاً على صحته فيها)، انتهى كلامه.

ولا يشترط في معرفة الصحيح الزائد على ما في الصحيحين أن ينص الأئمة المذكورون وغيرهم على صحتها في كتبهم المعتمدة المشتهرة كما قيده[2] المصنف، بل لو نص أحد منهم على صحته بالإسناد الصحيح إليه كما في سؤالات يحيى بن معين، وسؤالات الإمام أحمد وغيرها[3] كفى ذلك في صحته، وهذا واضح.

وإنما قيده المصنف بتنصيصهم على صحته في كتبهم المشتهرة بناءً على اختياره المتقدم أنه ليس لأحد أن يصحح في هذه الأعصار. فلا يكفي على هذا وجود التصحيح بإسناد صحيح، كما لا يكتفى[4] ـ في التصحيح ـ بوجود أصل الحديث بإسناد صحيح.

ولكن قد[5] تقدم أن اختياره هذا خالفه فيه النووي وغيره من أهل الحديث، وإن العمل على خلافه كما تقدم[6]، والله أعلم.

= مكة سنة، أربع وثلاثمائة.
تهذيب الكمال (١/ ٢٢ ـ ٢٤)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٦ ـ ٣٩)، تقريب التهذيب (١/ ١٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٨ ـ ٧٠١)، الخلاصة (ص ٧)، طبقات الشافعية (٢/ ٨٣، ٨٤).

(١) محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي مولى محسن بن مزاحم، الإمام أبو بكر إمام الأئمة، كان بحراً من بحور العلم، طاف البلاد، وصنف مصنفات عديدة مفيدة، منها «الصحيح» وهو من أنفع الكتب. وكان مجتهداً. توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٠ ـ ٧٣١)، البداية والنهاية (١١/ ١٦٠)، شذرات الذهب (٢/ ٢٦٢)، طبقات الشافعية (٢/ ١٣٠ ـ ١٣٥).

(٢) في ب: «قدمه».

(٣) في أ: «وغيرهما».

(٤) في ب: «يكفي».

(٥) سقطت من ب.

(٦) انظر (ص ٢٢٦).

ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة. وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الإسفرائيني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيرها، من تتمة لمحذوف، أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين. وكثير من هذا موجود في «الجمع بين الصحيحين» لأبي عبد الله الحميدي.

---

١٥ ــ قوله: (ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة. وكذلك ما يوجد في الكتب المُخرَّجة على كتاب البخاري، وكتاب مسلم ككتاب أبي عَوَانَة الإسْفَرايينـي[1]، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي[2]، وكتاب أبي بكر

---

(١) هو الحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراييني ــ بفتح الهمزة وقيل بكسرها ــ نسبة إلى إسفرايين، وهي بلدة صغيرة حصينة في نواحي نيسابور ــ، نيسابوري الأصل، أحد الحفاظ المحدثين المكثرين المرتحلين في البلاد للسماع والإفادة، توفي في «إسفرايين» سنة ست عشرة وثلاثمائة.
اللباب (١/ ٥٥)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٧٩)، شذرات الذهب (٢/ ٢٧٤)، طبقات الشافعية (٢/ ٣٢١، ٣٢٢)، وفيات الأعيان (٦/ ٣٩٣، ٣٩٤).

(٢) الحافظ أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني ــ بضم الجيم وسكون الراء وفتح الجيم ــ إمام كبير وحافظ علم، كان إمام أهل «جرجان» ومقدمهم في الحديث والفقه الشافعي. قال الذهبي: «ابتهرت بحفظه وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة»، صنف التصانيف العديدة المفيدة منها: المعجم والمسند الكبير وغيرهما. توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٧ ــ ٩٥١)، تاريخ جرجان (ص ١٠٨ ــ ١١٦)، اللباب (١/ ٥٨ ــ =

. . . .

البَرْقاني[(١)]، وغيرها من تتمة لمحذوف أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين.

وكثير من هذا موجود في: «الجمع بين الصحيحين» لأبي عبد الله الحميدي ـ انتهى كلامه.

وهي تقتضي[(٢)] أن ما وجد من الزيادات على الصحيحين في كتاب الحميدي يحكم بصحته، وليس كذلك لأن المستخرجات المذكورة قد رووها بأسانيدهم الصحيحة، فكانت الزيادات التي تقع فيها صحيحة لوجودها بإسناد صحيح في كتاب مشهور على رأي المصنف.

وأما الذي زاده الحُميْدي[(٣)] في «الجمع بين الصحيحين»، فإنه لم يروه

= ٥٩)، تبيين كذب المفتري (ص ١٩٢)، طبقات الشافعية (٢/ ٧٩، ٨٠)، شذرات الذهب (٣/ ٧٥).

(١) الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني ـ بفتح الباء وسكون الراء وفتح القاف ـ نسبة إلى «برقانة» قرية من نواحي «خوارزم» ـ شافعي المذهب، وشيخ بغداد «كان ثقة ورعاً ثبتاً ـ كما قال الخطيب ـ لم نر في شيوخنا أثبت منه حافظاً للقرآن، عارفاً بالفقه، له حظ في علم العربية... وصنف مسنداً ضمنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم». توفي سنة خمس وعشرين وأربعمائة رحمه الله.

تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٣ ـ ٣٧٦)، اللباب (١/ ١٤٠)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٤ ـ ١٠٧٦)، البداية والنهاية (١٢/ ٣٩)، معجم البلدان (١/ ٣٨٧)، شذرات الذهب (٣/ ٢٢٨).

(٢) في ب: «وهو يقتضي».

(٣) محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح ـ بفتح الفاء والتاء المثناة فوق ـ بن حميد بن يصل ـ بفتح الياء المثناة من تحت وكسر الصاد المهملة ـ الأزدي الحميدي =

. . . .

بإسناد حتى ينظر فيه، ولا أظهر لنا ــ اصطلاحاً ــ أنه يزيد فيه زوائد التزم فيها الصحة فيقلد فيها. وإنما جمع بين كتابين، وليست تلك الزيادات في واحد من / الكتابين، فهي غير مقبولة حتى توجد في غيره بإسناد صحيح، والله أعلم.

وقد نص المصنف ــ بعد هذا في الفائدة الخامسة التي تلي هذه ــ أن من نقل شيئاً من زيادات الحميدي عن[1] الصحيحين أو أحدهما فهو مخطىء. وهو كما ذكر، فمن أين له أن تلك الزيادات محكوم بصحتها بلا مستند؟ فالصواب ما ذكرناه، والله أعلم.

= بالتصغير ــ نسبة إلى جده الأعلى حميد ــ الأندلسي القرطبي الميورقي ــ بفتح الميم وضم الياء وفتح الراء ــ وهي جزيرة في جهة شرق الأندلس، وهو من أكابر تلامذة ابن حزم الظاهري. توفي ببغداد سنة ثمان وثمانين وأربعمائة رحمه الله.
تذكرة الحفاظ (٤/١٢١٨ ــ ١٢٢٢)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٢ ــ ٢٨٤)، بغية الملتمس (ص١٢٣، ١٢٤)، الصلة (٢/ ٥٦٠)، شذرات الذهب (٣/ ٣٩٢)، الرسالة المستطرفة (ص١٧٣).

(١) في ب: «على».

واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه «المُستَدرَك»، أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به.

---

١٦ ـ قوله: (واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في[١] عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه: «المُسْتَدْرَك» أودعه ما[٢] ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما)، إلى آخر كلامه.

وفيه أمران:

أحدهما: أن قوله: (أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين)[٣]، ليس كذلك. فقد أودعه أحاديث مخرجة في الصحيح، وهماً منه في ذلك، وهي أحاديث كثيرة.

منها: حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «لا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيئاً سوى القُرآنِ...» الحديث، رواه الحاكم في[٤] مناقب أبي سعيد الخدري، وقد

---

(١) في ب: «من».
(٢) في ب: «فيما».
(٣) من قوله: «مما رآه على شرط الشيخين» إلى هنا سقط من ب.
(٤) المستدرك (١/ ١٢٧).

. . . .

أخرجه مسلم في صحيحه[١].

وقد بين الحافظ أبو عبد الله الذهبي[٢] في[٣] مختصر المستدرك كثيراً من الأحاديث التي أخرجها في «المستدرك» وهي في الصحيح.

الأمر الثاني: أن قوله: (مما رآه[٤] على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما)، فيه بيان أن ما هو على شرطهما هو ما أخرجا عن رواته في كتابيهما، ولم يرد الحاكم ذلك. فقد قال في خطبة كتابه[٥] «المستدرك»: «وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما»[٦].

فقول الحاكم: «بمثلها»، أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد

---

(١) (٤/٢٢٩٨، ٢٢٩٩) في كتاب الزهد والرقائق، رقم (٣٠٠٤).

(٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ـ بفتح القاف بعدها ياء مثناة من تحت مكسورة ثم ميم مفتوحة ـ، الذهبي أحد الحفاظ الكبار والنقاد الأعلام، وهو تركماني الأصل، وُلد وتوفي في دمشق، رحل إلى القاهرة وطاف بالبلدان، وله تصانيف كثيرة منها: «تاريخ الإسلام» في ستة وثلاثين مجلداً، و «سير أعلام النبلاء» و «تذكرة الحفاظ» و «ميزان الاعتدال» و «الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة» وغيرها كثير.
كف بصره سنة إحدى وأربعين وسبعمائة، وتوفي سنة ثمان وأربعين وسبعمائة.
ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٣٤ ـ ٣٨)، الدرر الكامنة (٣/ ٣٣٦)، البدر الطالع (٢/ ١٠٨)، فوات الوفيات (٣/ ٣١٥، ٣١٧)، طبقات الشافعية (٥/ ٢١٦ ـ ٢٢٦)، شذرات الذهب (٦/ ١٥٣ ـ ١٥٧).

(٣) في ب: «من».

(٤) في ب: «رواه».

(٥) سقطت من ب.

(٦) المستدرك (١/ ٣).

. . . .

بمثل تلك الأحاديث، وفيه نظر. ولكن الذي ذكره المصنف هو الذي فهمه ابن دقيق العيد من عمل الحاكم، فإنه ينقل تصحيح الحاكم لحديث وأنه على شرط البخاري مثلاً، ثم يعترض عليه بأن فيه فلاناً ولم يخرج له البخاري، وهكذا فعل الذهبي في مختصر المستدرك[1].

ولكن ظاهر كلام الحاكم المذكور مخالف لما فهموه عنه[2]، والله أعلم.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣١٩، ٣٢٠) مفصلاً هذه العبارة: «يعني ابن الصلاح وابن دقيق العيد والذهبي من أنهم يعترضون على تصحيحه على شرط الشيخين أو أحدهما بأن البخاري مثلاً ما أخرج لفلان، وكلام الحاكم ظاهر أنه لا يتقيد بذلك حتى يتعقب به عليه»، ثم رجح الحافظ ابن حجر الاحتمال الثاني الذي ذكره العراقي، وهو أن الحاكم ربما يريد بقوله: «قد احتج بمثلها الشيخان» بمثل تلك الأحاديث. قال ابن حجر: «قلت: لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا رحمه الله تعالى، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما، لرواته قال: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد حسب».

(٢) سقطت من ك.

فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة ــ إن لم يكن من قبيل الصحيح ــ فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلاَّ أن تظهر فيه علة توجب ضعفه.

---

١٧ ــ قوله ــ عند ذكر تساهل الحاكم ــ : (فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة ــ إن لم يكن من قبيل الصحيح ــ فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلاَّ أن تظهر فيه علة توجب ضعفه)، انتهى كلامه.

وقد تعقبه [بعض][١] من اختصر كلامه، وهو مولانا قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة[٢] فقال: إنه يُتَتَبَّع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف[٣]. وهذا هو الصواب، إلاَّ أن الشيخ أبا عمرو رحمه الله، رأيه أنه قد انقطع التصحيح في[٤] هذه الأعصار فليس لأحد أن يصحح، فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه، والله أعلم.

---

(١) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وهو مثبت في بقية النسخ.

(٢) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر الكناني الحموي، ثم المصري الشافعي، بدر الدين أبو عبد الله قاضي القضاة، بمصر والشام. وُلد في ربيع الآخر سنة تسع وثلاثين وستمائة بحماة، اشتغل في تحصيل فنون من العلم فتبحر فيها، وتميز في التفسير والفقه وعني بالرواية، أضر في آخر عمره، وتوفي ليلة العشرين أو الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة بمصر، وله من العمر أربع وتسعون سنة رحمه الله.

طبقات الشافعية (٥/ ٢٣٠ ــ ٢٣٣)، ذيل تذكرة الحفاظ (ص ١٠٧ ــ ١٠٩)، البداية والنهاية (١٤/ ١٤١)، شذرات الذهب (٦/ ١٠٥ ــ ١٠٦).

(٣) نقله السيوطي أيضاً في التدريب (١/ ١٠٧)، والسخاوي في فتح المغيث (١/ ٣٦ ــ ٣٧).

(٤) في ب: «من».

ويقاربه في حكمه صحيح أبـي حاتم بن حبان البُسْتِي رحمهم الله تعالى أجمعين، والله أعلم.

---

١٨ ــ قوله: (ويقاربه[١] في حكمه صحيح أبـي حاتم بن حبان البُسْتِي) ــ انتهى.

وقد فهم بعضُ المتأخرين من كلامه ترجيحَ كتاب الحاكم على كتاب ابن حبان، فاعترض على كلامه هذا بأن قال: أما صحيح ابن حبان فمن عرف شرطه واعتبر كلامه عرف سموّه على كتاب الحاكم[٢].

وما فهمه هذا المعترض من كلام المصنف ليس بصحيح، وإنما أراد أنه يقاربه في التساهل، فالحاكم أشد تساهلاً منه وهو كذلك.

قال الحازمي: «ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم»[٣].

---

(١) سقطت من ب.

(٢) ذكر البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص ٩٤) هذا الاعتراض بمعناه.

(٣) قال الحازمي في شروط الأئمة الخمسة (ص ٣٧) بعد أن أورد قول الحاكم في تقسيم الحديث الصحيح إلى عشرة أقسام ــ القسم الأول منها وهو اختيار البخاري ومسلم وأنهما يخرجان الحديث عن عدلين عدلين إلى النبـي ﷺ ــ قال: «فهذا غير صحيح طرداً وعكساً بل لو عكس القضية وحكم كان أسلم، وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث، وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي».

الخامسة: الكتب المُخرَّجة على كتاب البخاري أو كتاب مسلم رضي الله عنهما، لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتهما في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان، لكونهم رووا تلك الأحاديث من غير جهة البخاري ومسلم طلباً لعلو الإسناد، فحصل فيها بعض التفاوت في الألفاظ.

وهكذا ما أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة «كالسنن الكبير» للبيهقي، و «شرح السنة» لأبي محمد البغوي وغيرهما مما قالوا فيه أخرجه البخاري أو مسلم، فلا يستفاد بذلك أكثر من أن البخاري أو مسلماً أخرج أصل ذلك الحديث، مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ، وربما كان تفاوتاً في بعض المعنى، فقد وجدت في ذلك ما فيه بعض التفاوت من حيث المعنى.

وإذا كان الأمر في ذلك على هذا فليس لك أن تنقل حديثاً منها وتقول: هو على هذا الوجه في كتاب البخاري أو في كتاب مسلم، إلاَّ أن تقابل لفظه، أو يكون الذي خرَّجه قد قال: أخرجه البخاري بهذا اللفظ، بخلاف الكتب المختصرة من الصحيحين، فإن مصنفيها نقلوا فيها ألفاظ الصحيحين أو أحدهما.

غير أن «الجمع بين الصحيحين» للحُمَيْدي الأندلسي منها يشتمل على زيادة تتمات لبعض الأحاديث كما قدمناه ذكره، فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين أو أحدهما، وهو مخطىء لكونه من تلك الزيادات التي لا وجود لها في واحد من الصحيحين.

ثم إن التخاريج المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان: إحداهما علو الإسناد، والثانية الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة، وتتمات في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريج. لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرج الثابت، والله أعلم.

---

١٩ ــ قوله: (ثم إن التخاريج[١] المذكورة على ما في[٢] الكتابين يستفاد منها فائدتان. . .) فذكرهما.

ولو قال: إن هاتين الفائدتين من فائدة المُسْتَخْرَجَات[٣] كان أحسن، فإن فيهما غير هاتين / الفائدتين. فمن ذلك: تكثير طرق الحديث ليُرَجَّح بها عند التعارض[٤].

---

(١) في ب: «التاريخ».

(٢) سقطت من ك، أ، ب.

(٣) قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٣٩): «والاستخراج أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلاً، فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه غير ملتزم فيها ثقة الرواة ــ وإن شذ بعضهم حيث جعله شرطاً ــ من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه أو في شيخ شيخه وهكذا ولو في الصحابي كما صرح به بعضهم، لكن لا يسوغ للمخرج العدول عن الطريق التي يقرب اجتماعه مع مصنف الأصل فيها إلى الطريق البعيدة إلاَّ لغرض من علو أو زيادة حكم مهم أو نحو ذلك».
وذكر السيوطي في التدريب (١/ ١١٢) نحو هذا.

(٤) للمستخرجات فوائد أخرى غير ما ذكرها المصنف رحمه الله فمن فوائد المستخرج:
أن يكون المصنف روى عمن اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده؟ فيبينه المستخرج، إما تصريحاً أو بأن يرويه عنه =

. . . .

= من طريق من لم يسمع منه إلاَّ قبل الاختلاط.

ومنها: أن يروي في الصحيح عن مدلس بالعنعنة فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع.

ومنها: أن يروي عن مبهم: «كحدثنا فلان أو رجل» أو «فلان وغيره» أو «غير واحد»، فيعيِّنه المستخرج.

ومنها: أن يروي عن مهمل كمحمد، من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين، ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يشاركه في الاسم، فيميزه المستخرج... وكل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها.

تدريب الراوي (١/ ١١٥ ــ ١١٦)، توضيح الأفكار (١/ ٧٢).

وذكر الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٣٢١ ــ ٣٢٣) فوائد المستخرجات قال: «ومنها ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه».

ومنها: «ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث مما ليس في الحديث ويكون في الصحيح غير مفصل».

ومنها: «ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها، وتكون في أصل الصحيح موقوفة أو كصورة الموقوف».

السادسة: ما أسنده البخاري ومسلم رحمهما الله في كتابيهما بالإسناد المتصل، فذلك الذي حكما بصحته بلا إشكال.

وأما المُعَلَّق: وهو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر، فأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري، وهو في كتاب مسلم قليل جداً، ففي بعضه نظر.

وينبغي أن نقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته عنه. مثاله: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، قال ابن عباس كذا، قال مجاهد كذا، قال عفان كذا، قال القَعْنَبِي كذا، روى أبو هريرة كذا وكذا، وما أشبه ذلك من العبارات، فكل ذلك حكم منه على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك ورواه، فلن يستجيز إطلاق ذلك إلاَّ إذا صح عنده ذلك عنه.

ثم إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي. وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم مثل: روى عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، وروى عن فلان كذا، أو في الباب عن النبي ﷺ كذا وكذا، فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عمن ذكره عنه، لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً، ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه، والله أعلم.

ثم إن ما يتقاعد من ذلك عن شرط الصحيح قليل يوجد في كتاب البخاري في مواضع من تراجم الأبواب دون مقاصد الكتاب وموضوعه

الذي يشعر به اسمه الذي سماه به، وهو: (الجامعُ المُسْنَدُ الصحيحُ المختصَرُ من أمورِ رسولِ اللّـهِ ﷺ وسنَنِه وأيّامِه). وإلى الخصوص الذي بيناه يرجع مطلق قوله: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلاّ ما صح».

---

٢٠ ــ قوله: (وأما الذي حُذِف من مُبتدأ إسناده واحد أو أكثر، وأغلب ما وقع ذلك في البخاري، وهو في كتاب مسلم قليل جداً، ففي بعضه نظر.

وينبغي أن يقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته عنه.

مثاله: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، قال ابن عباس كذا، قال مجاهد[١] كذا. وقال عَفَّان[٢] كذا، قال القَعْنَبِي[٣] كذا، روى أبو هريرة كذا وكذا، وما

---

(١) مجاهد بن جبر أبو الحجاج، مولى السائب بن أبـي السائب المخزومي المكي. ثقة إمام في التفسير والعلم. وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي وابن حبان وغيرهم. قال الحافظ ابن حجر: ثقة، إمام في التفسير وفي العلم. توفي سنة أربع ومائة.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١١، ٤١٢)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣١٩)، الثقات للعجلي (ص ٤٢٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٢ ــ ٤٤)، تقريب التهذيب (٢/ ٢٢٩)، الكاشف (٣/ ١٠٦)، الخلاصة (ص ٣٦٩).

(٢) عفان ــ بفتح العين المهملة والفاء المشددة ــ بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار ــ بفتح الصاد المهملة والفاء المشددة ــ البصري. قال العجلي: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: إمام ثقة متقن متين، وقال ابن عدي: عفان أوثق من أن يقال فيه شيء. قال ابن حجر: ثقة ثبت. اختلط سنة تسع عشرة ومات سنة عشرين ومائتين.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٧٢)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٣٠)، الثقات للعجلي (ص ٣٣٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٠ ــ ٢٣٥)، تقريب التهذيب (٢/ ٢٥)، الكاشف (٢/ ٢٣٦)، الخلاصة (ص ٢٦٨).

(٣) عبد الله بن مسلمة ــ بفتح الميم وسكون السين المهملة بعدها لام مفتوحة ــ بن قعنب ــ بفتح القاف وسكون العين المهملة وفتح النون ــ أبو عبد الرحمن الحارثي القعنبـي أحد الأعلام، أصله من المدينة وسكنها مدة، ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني =

. . . .

أشبه ذلك من العبارات، فكل ذلك حكم منه على من ذكره بأنه قد قال ذلك ورواه، فلن يستجيز إطلاق ذلك إلاَّ إذا صح عنده ذلك عنه.

ثم إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة، فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي.

وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم مثل: روى عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، وروى عن فلان كذا، وفي الباب عن النبي ﷺ كذا وكذا، فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عمن ذكره عنه، لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً، ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه، والله أعلم)، انتهى كلامه. وفيه أمور:

أحدها: أن قوله: (وهو في مسلم قليل جدّاً)، هو كما ذكر، ولكني رأيت أن أبين موضع (ذلك)[1] القليل ليضبط. . .

فمن ذلك قول مسلم في التيمم: «وروى الليث بن سعد: حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج عن عُمَيْر مولى ابن عباس أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبد الله بن بشَّار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي الجُهَيْم بن الحارث بن الصِّمَّة الأنصاري، فقال

= لا يقدمون عليه في الموطأ أحداً، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢١٢)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٨١)، الثقات للعجلي (ص ٢٧٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣١ ـ ٣٢)، تقريب التهذيب (١/ ٤٥١)، الكاشف (٢/ ١١٧)، الخلاصة (ص ٢١٥).

(١) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وهو مثبت في بقية النسخ.

. . . .

أبو الجُهَيْم: أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل. . . » الحديث[1].

وقال مسلم في البيوع: وروى الليث بن سعد[2]: حدثني جعفر بن ربيعة[3] عن عبد الرحمن بن هُرْمُز عن عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب بن مالك أنه كان له مال على عبد الله بن أبي حَدْرَد الأسلمي. . . الحديث[4].

وقال مسلم في الحدود: وروى الليث أيضاً عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله[5]. وهذان الحديثان الأخيران قد رواهما

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٢٨١) وتتمته: «فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد رسول الله ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ثم رد عليه السلام».

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، مولى بني فهم «ثقة فقيه، إمام مشهور»، قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، مات سنة خمس وسبعين ومائة.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٢٤٦، ٢٤٧)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٧٩، ١٨٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٥٩ ــ ٤٦٥)، الثقات للعجلي (ص ٣٩٩)، تقريب التهذيب (٢/ ١٣٨)، الكاشف (٣/ ١٢)، الخلاصة (ص ٣٢٣).

(٣) جعفر بن ربيعة بن شرحبيل ــ بضم الشين المعجمة وفتح الراء وسكون الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة ــ بن حسنة الكندي، أبو شرحبيل المصري، ثقة، مات سنة ست وثلاثين ومائة.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٩٠)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٧٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٩٠)، الثقات للعجلي (ص ٩٧)، تقريب التهذيب (١/ ١٣٠)، الكاشف (١/ ١٢٨)، الخلاصة (ص ٦٢).

(٤) صحيح مسلم (٣/ ١١٩٣) في كتاب المساقاة، وتتمته: «. . . فلقيه فلزمه فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما، فمر بهما رسول الله ﷺ فقال: «يا كعب!» فأشار بيده كأنه يقول النصف ــ بكسر النون المشددة ــ فأخذ نصفاً مما عليه وترك نصفاً»، وهذا الحديث أخرجه مسلم قبله بإسناد متصل (٣/ ١١٩٢) كما ذكره المصنف رحمه الله.

(٥) صحيح مسلم (٣/ ١٣١٨)، وقد أخرجه في الرواية التي قبله بإسناد متصل كما ذكر =

. . . .

مسلم قبل هذين الطريقين متصلاً، ثم عقبهما بهذين الإسنادين المعلقين. فعلى هذا ليس في كتاب مسلم بعد المقدمة حديث معلق لم يوصله إلاَّ حديث أبي الجهيم[(١)] المذكور[(٢)].

وفيه بقية أربعة عشر موضعاً[(٣)] رواه متصلاً ثم عقبه بقوله: ورواه فلان[(٤)]. وقد جمعها الرُّشَيْد العطار في «الغُرَر المَجْمُوعَة». وقد بينت كل

= المصنف رحمه الله.

(١) أبو جهيم ــ مصغراً ــ هو ابن الحارث بن الصِمَّة ــ بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم ــ الأنصاري، له صحبة عاش إلى خلافة معاوية.

كنى البخاري (ص ٢٠)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٥٥)، الاستيعاب (٤/ ٣٦)، أسد الغابة (٥/ ١٦٣، ١٦٤)، الإصابة (٤/ ٣٦)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٦١)، تقريب التهذيب (٢/ ٤٠٧)، الكاشف (٣/ ٢٨٤)، الخلاصة (ص ٤٤٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في نكته على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٥٣): «هذا صحيح يفيد التعليق، لكن قد بينا أن الذي بصيغة التعليق إنما هو ستة لا أكثر».

(٣) قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٣٤٤) منكتاً على هذا: «ليس فيه عند الرشيد إلاَّ ثلاثة عشر، والذي أوقع الشيخ في ذلك أن أبا علي الجياني وتبعه المازري ذكر أنها أربعة عشر، لكن لما سردها أورد منها حديثاً مكرراً».

(٤) قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٣٤٥): «وليس ذلك في جميع الأحاديث المذكورة، وإنما وقع ذلك منه في ستة أحاديث منها». وقد أورد الحافظ ابن حجر بعد ذلك هذه الأحاديث مبيناً أنها اثنا عشر حديثاً فقط، بإسقاط الحديث السابع من السبعة الثانية التي ليس فيها تعقيب من مسلم بقوله: ورواه فلان، لكن الحافظ ابن حجر نفسه سها فأسقط حديث ابن عمر الذي كرره الجياني وهو حديث: «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد» صحيح مسلم (٤/ ١٩٦٥)، وانظر صحيح البخاري (١/ ٣٧)، كما أن الحافظ ابن حجر كرر الحديث الثالث في قصة ماعز (صحيح مسلم ٣/ ١٣١٨) فعده الحديث الرابع. كما نبه إلى ذلك محقق «النكت» (١/ ٣٤٦) هامش (٥)، (١/ ٣٥٢)، هامش (٧).

. . . .

ذلك[1] في كتاب جمعته فيما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعف أو انقطاع[2]، والله أعلم.

الأمر الثاني[3]: أن قوله في أمثلة ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر: (قال عفان كذا، قال القعنبي كذا)، ليس بصحيح، ولم يسقط من هذا الإسناد شيء؛ فإن عفَّان والقَعْنَبي كلاهما من شيوخ البخاري الذين سمع منهم، فما روى عنهما ولو بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع فهو محمول على الاتصال، وقد ذكره ابن الصلاح كذلك ــ على الصواب ــ في النوع الحادي عشر من كتابه في الرابع من التفريعات التي ذكرها فيه[4]، فأنكر على ابن حزم حكمه بالانقطاع على حديث أبي مالك الأشعري، أو أبي عامر في تحريم المعازف[5]، لأن البخاري

---

(١) في ك، أ، ب: «ذلك كله».

(٢) قال برهان الدين الأبناسي في الشذا الفياح (ق ٦ ب): «جمع ذلك كله الحافظ العراقي ــ فسح الله في مدته ــ وكلها مسندة صحيحة، ووصلها مسلم كلها إلَّا حديث أبي الجهيم».

(٣) في ب: «الثالث» وهو خطأ ظاهر.

(٤) (ص ٦٧، ٦٨). وانظر: (ص ٤٢٩) من هذا الكتاب.

(٥) ذكره البخاري (٦/ ٢٤٣) في كتاب الأشربة «باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه» تعليقاً فقال: «وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عطية بن قيس الكلابي، حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري ــ واللَّـهِ ما كذبني ــ: سمع النبي ﷺ يقول: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلّون الحِرَ والحرير، والخمر، والمعازف. . .» الحديث.
ووصله جماعة منهم الطبراني في مسند الشاميين، وابن عساكر كما في الصحيحة (١/ ١٤٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٢١) من طرق شتى عن هشام بن عمار.
كما أخرج أبو داود في سننه (٤/ ٣١٩) في كتاب اللباس، باب ما جاء في الخز بإسناده من =

. . . .

= طريق بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس، قال: سمعت عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك...» فذكر الحديث.

وهذه متابعة من بشر بن بكر لصدقة بن خالد، وهي متابعة قوية بإسناد صحيح كما قال في السلسلة الصحيحة (١/ ١٤٠)، لكن ليس فيها ذكر المعازف، غير أن ذلك لا يقدح في الاحتجاج بها، فقد أخرج الإسماعيلي الحديث من هذا الوجه من رواية دحيم عن بشر بن بكر بنفس إسناد أبي داود هذا فقال: «يستحلون الحِرَ والحرير والخمر والمعازف» كما في فتح الباري (١٠/ ٥٤).

وأما المطاعن التي ذكرها ابن حزم في المحلى (٩/ ٥٩) والتي جعلها مستنداً له فيما ذهب إليه من إباحة المعازف فلا التفات إليها، حيث قد أجاب العلماء عنها بما يكفي ويشفي ويغني.

وممن أجاب عن ذلك بأجوبة مفصلة العلامة الحافظ ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (٥/ ٢٧١، ٢٧٢)، وخلاصة ما ذكره من أجوبة:

١ ــ أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه، فروايته عنه بالعنعنة محمولة على الاتصال والسماع بالاتفاق لتحقق شرطي المعاصرة والسماع.

٢ ــ أن الثقات الأثبات وصلوه عن هشام بن عمار.

٣ ــ أن الحديث قد صح من غير طريق هشام عند الإسماعيلي في مستخرجه، ورواه عثمان بن أبي شيبة.

٤ ــ أن إدخال البخاري هذا الحديث ــ بتقدير أنه لم يلق هشاماً ولم يسمع منه ــ دال على ثبوته عنده عن هشام، ولذلك جزم به وأدخله في صحيحه أصلاً لا استشهاداً.

٥ ــ أن من عادة البخاري حرصه على إضافة الحديث إلى من علقه عنه إذا كان صحيحاً عنده، فيقول ــ فيما هذا سبيله ــ : «قال فلان» أو «قال رسول الله ﷺ»، وأما ما كان فيه علة فيقول فيه: «ويذكر عن فلان» أو «ويذكر عن رسول الله ﷺ».

وقال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٥٥): «ووقع لي من حديث عشرة من أصحاب هشام عنه».

انظر تفصيل هذا البحث في:

صيانة مسلم من الإخلال والغلط لابن الصلاح (ص ٨٢، ٨٣)، شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ١٨، ١٩)، إغاثة اللهفان (١/ ٢٧٧ ــ ٢٨٥)، جامع التحصيل (ص ١٤٣، =

. . . .

أورده قائلاً فيه: «قال هشام بن عمّار»، وهشام بن عمّار أحد شيوخ البخاري.

وذكر المصنف هنا من أمثلة التعليق: (قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، قال ابن عباس كذا وكذا، روى أبو هريرة كذا / وكذا). قال الزهري: عن أبي سلمة[1] عن أبي هريرة عن النبي ﷺ كذا وكذا، وهكذا إلى شيخ شيوخه.

قال: «وأما ما أورده كذلك عن شيوخه فهو من قبيل ما ذكرناه قريباً في الثالث من هذه التفريعات» ـ انتهى كلامه.

وسيأتي هناك ذكر ما يعكر على كلامه فراجعه. والذي ذكره في ثالث التفريعات: أن من روى عمن لقيه بأي لفظ كان فإن حكمه الاتصال بشرط السلامة من التدليس. هذا حاصل ما ذكره، وهو الصواب، وليس البخاري مُدلِّساً، ولم يذكره أحد بالتدليس ـ فيما رأيت ـ إلَّا أبا عبد الله ابن مَنْده[2]، فإنه قال في جزء له في «اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة

= ١٤٤)، فتح الباري (١٠/ ٥١، ٥٥)، عمدة القاري (٢١/ ١٧٤ ـ ١٧٦)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٢/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩)، نيل الأوطار (٨/ ٢٦٤ ـ ٢٧١)، توضيح الأفكار (١/ ١٤٤ ـ ١٥٠)، عون المعبود (١١/ ٨٣ ـ ٨٥)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ١٣٩ ـ ١٤٧)، منهج النقد في علوم الحديث (ص ٣٧٦، ٣٧٧).

(١) في ب: زيادة «ابن عبد الرحمن».

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، أبو عبد الله العَبْدِي نسبة إلى عبد ياليل الأصبهاني، إمام كبير، وحافظ علم، رحل في طلب الحديث وصنف فيه، فكان من المكثرين، من كتبه: «الرد على الجهمية» و «التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد» و «معرفة الصحابة» وغيرها. توفي سنة خمس أو ست وتسعين وثلاثمائة.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٤١، ٧٤٢)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٧٩)، لسان الميزان (٥/ ٧٠ ـ ٧٢)، الرسالة المستطرفة (ص ٣٨، ٣٩).

. . . .

والإجازة»[1]: «أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها: قال لنا فلان، وهي إجازة، وقال فلان[2]، وهو تدليس»[3]، قال: «وكذلك مسلم أخرجه على هذا»، انتهى كلام ابن منده.

وهو مردود عليه، ولم يوافقه عليه أحد علمته[4].

والدليل على بطلان كلامه: أنه ضم مع البخاري مسلماً في ذلك ولم يقل مسلم ــ في صحيحه بعد المقدمة ــ عن أحد من شيوخه ــ قال فلان، وإنما روى عنهم بالتصريح، وهذا يدلك[5] على توهين كلام ابن منده.

لكن سيأتي في النوع الحادي عشر ما يدلك على أن البخاري قد

---

(١) التبصرة والتذكرة (١/ ٧٦)، فتح المغيث (١/ ٥٦).

(٢) في ك: «وقال لنا فلان».

(٣) هذا القول مردود كما سيأتي، والسبب في ذلك أن ابن منده كما قال الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٠٢): إنما «يعني به أن حكم ذلك عنده هو حكم التدليس، ولا يلزم أن يكون كذلك حكمه عند البخاري».

وقال الحافظ أيضاً في تغليق التعليق (٢/ ٩): «لا يلزم من هذا الفعل الاصطلاحي له أن يوصف بالتدليس، لأنا قد قدمنا الأسباب الحاملة للبخاري على عدم التصريح بالتحديث في الأحاديث التي علقها حتى لا يسوقها مساق أصل الكتاب، فسواء عنده علقها عن شيخه أو شيخ شيخه، وسواء عنده كان سمعها من هذا الذي علقه عنه أو سمعها عنه بواسطة، ثم إن «عن» في عرف المتقدمين محمولة على السماع قبل ظهور المدلسين، وكذا لفظة «قال»، لكنها لم تشتهر اصطلاحاً للمدلسين مثل لفظة «عن» فحينئذ لا يلزم من استعمال البخاري لها أن يكون مدلساً، وقد صرح الخطيب بأن لفظة «قال» لا تحمل على السماع إلاَّ إذا عرف من عادة المحدث أنه لا يطلقها إلاَّ فيما سمع».

(٤) في ك: «فيما علمته».

(٥) في ب: «يدل».

. . . .

يذكر الشيء عن (بعض)[1] شيوخه ويكون بينهما واسطة، وهذا هو التدليس، والله أعلم.

الأمر الثالث: أن قوله: (ثم إذا كان الذي عَلَّق عنه الحديث دون الصحابة، فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي)، فيه نقص لا بد منه، وهو أنه يشترط مع اتصاله ثقة من أبرزه من رجاله، ويحترز بذلك عن مثل قول البخاري: وقال بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: «اللَّـهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحَى مِنْهُ»[2].

وقد ذكر المصنف ـــ بعد هذا ـــ أن هذا ليس من شرط البخاري قطعاً، قال:

---

(١) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل وهو مثبت في النسخ الأخرى.

(٢) صحيح البخاري (١/ ٧٣) كتاب الغسل «باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة، ومن تستر فالتستر أفضل»، بلفظ: «الله أحق أن يستحيا منه من الناس» ووصله الترمذي (٥/ ٩٧، ٩٨) في كتاب الأدب، باب ما جاء في حفظ العورة رقم (٢٧٦٩)، فقال: «حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا بهز بن حكيم، حدثني أبي عن جدي قال: قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلاَّ من زوجتك أو مما ملكت يمينك»، فقال: الرجل يكون مع الرجل؟ قال: «إن استطعت أن لا يراها أحد فافعل»، قلت: والرجل يكون خالياً؟ قال: «فالله أحق أن يستحيا منه».
قال الترمذي: هذا حديث حسن. وجد بهز اسمه: معاوية بن حيدة القشيري، وقد روى الجريري عن حكيم بن معاوية وهو والد بهز».
ووصله الترمذي أيضاً (٥/ ١١٠) من طريق أحمد بن منيع، حدثنا معاذ بن معاذ ويزيد بن هارون قالا: حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.
والحديث أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٣ ـــ ٤)، وابن ماجه (١/ ٦١٨) رقم (١٩٢٠)، والبيهقي في الكبرى (١/ ١٩٩)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٧٩، ١٨٠)، وصححه ووافقه الذهبي.
وفي ب: جاء لفظه: «الله أحق أن يستحى منه من الناس».

. . . .

ولذلك لم يورده الحميدي في جمعه بين الصحيحين[1].

الأمر الرابع: أنه اعترض على المصنف فيما قاله من أن ما كان مجزوماً به فقد حكم بصحته عمن علقه عنه، وما لم يكن مجزوماً به فليس فيه حكم بصحته، وذلك لأن البخاري يورد الشيء بصيغة التمريض ثم يخرجه في صحيحه مسنداً، ويجزم بالشيء وقد يكون لا يصح.

ثم استدل المعترض[2] لذلك بأن البخاري قال ـ في «كتاب الصلاة»[3] ـ: ويُذكر عن أبي موسى: كنا نَتَنَاوبُ النبيَّ ﷺ عِندَ صلاةِ العِشاءِ، ثم أسنده في «باب فضل العشاء»[4]. وقال في «كتاب الطب»[5]: «ويُذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ في[6] الرُّقَى بفَاتِحَةِ الكِتابِ. وهو مذكور عنده هكذا: قال ثنا سِيدَان بن مضارب[7]، ثنا أبو مَعْشر[8] البراء،

(١) على حاشية الأصل: «ويذكر له أن البخاري حيث لم يذكر في إسناد هذه النسخة إلاَّ الصحابي عبر بصيغة التمريض، فقال في النكاح: ويذكر عن معاوية بن حيدة: لا يهجر إلاَّ في البيت».

(٢) على حاشية الأصل: «الاعتراض كله والتمثيل لمغلطاي».

(٣) (١/ ١٤١)، باب ذكر العشاء والعتمة.

(٤) انظر: صحيح البخاري (١/ ١٤٢).

(٥) انظر: صحيح البخاري (٧/ ٢٢).

(٦) في ب: «من».

(٧) بكسر السين وفتح الدال، ابن مضارب ـ بضم الميم وكسر الراء ـ هو الباهلي البصري، أبو محمد، صدوق، مات سنة أربع وعشرين ومائتين.
تهذيب التهذيب (٤/ ٢٩٣، ٢٩٤)، التقريب (١/ ٣٤٤)، الكاشف (١/ ٣٣٢)، الخلاصة (ص ١٦٢).

(٨) البراء بن زيد البصري، روى عن جده لأمه أنس، مقبول: =

. . . .

حدثني عبيد الله[1] بن الأخنس، عن ابن أبي مليكة[2]، عن ابن عباس به[3].
وقال في «كتاب الأشخاص»[4]: ويُذكر عن جابر أن النبي ﷺ رد على المتصدق صدقته. قال: وهو حديث صحيح عنده. دَبَّرَ رجلٌ عبداً ليس له مالٌ غيرُه فباعَه

= التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١١٨)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٠٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٥)، تقريب التهذيب (١/ ٩٤)، الخلاصة (ص ٤٦).

(١) في ب: «عبد الله».

(٢) في ب: «ابن أبي بكر».

(٣) صحيح البخاري (٧/ ٢٣): «أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم لديغ أو سليم، فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال: هل فيكم من راق؟ إن في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً، فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء، فبرأ فجاء بالشاء إلى أصحابه، فكرهوا ذلك وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً، حتى قدموا المدينة فقالوا: يا رسول الله! أخذ على كتاب الله أجراً، فقال رسول الله ﷺ: «إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله».
وعبيد الله بن الأخنس هو النخعي أبو مالك الكوفي الخزاز وثقه أحمد وابن معين.
التاريخ (٢/ ٣٨٠، ٣٨١)، الخلاصة (ص ٢٤٩)، وفي التقريب (١/ ٥٣٠) «صدوق».
أما ابن أبي مليكة فهو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ـ بضم الميم وفتح اللام وسكون الياء المثناة من تحت ـ التيمي، ثقة فقيه، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وابن سعد والعجلي وابن حبان، مات سنة سبع عشرة ومائة.
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ١٣٧)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٩٩، ١٠٠)، الثقات لابن حبان (٥/ ٢)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٠٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٠٦، ٣٠٧)، الكاشف (٢/ ٩٥)، التقريب (١/ ٤٣١)، الخلاصة (ص ٢٠٥).

(٤) كذا في الأصل، وغب وعث، وهو في صحيح البخاري «كتاب كفارات الأيمان»، والحديث أيضاً عنده في كتاب الإكراه (٨/ ٥٧)، وأخرجه مسلم أيضاً (٣/ ١٢٨٩) في الأيمان، رقم (٩٩٧).

. . . .

النبيُّ ﷺ من نعيم بن النحَّام[1]. وقال في «كتاب الطلاق»[2]: ويذكر عن علي بن أبي طالب وابن المسيب، وذكر نحواً من ثلاثة وعشرين تابعياً، كذا قال. وفيها ما هو صحيح عنده، وفيها ما هو ضعيف أيضاً.

ثم استدل على الثاني[3] بأن البخاري قال في «كتاب التوحيد» في باب «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ»[4] أثر حديث أبي سعيد: «النَّاسُ يُصْعَقُونَ يوْمَ القِيَامَةِ فإِذَا أنَا بِمُوسى»، قال: وقال المَاجِشُون[5] عن عبد الله بن الفضل[6]

(١) صحيح البخاري (٧/ ٢٣٨) «باب عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة وعتق ولد الزنا» من كتاب كفارات الأيمان، وأخرجه أيضاً (٨/ ٥٧) في كتاب الإكراه، «باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يجز. . .» إلخ. وأخرجه أيضاً مسلم (٣/ ١٢٨٩) في كتاب الأيمان رقم (٩٩٧)، والترمذي (٣/ ٥١٤) في البيوع، باب ما جاء في بيع المدبر، رقم (١٢١٩)، وابن ماجه (٢/ ٨٤٠) كتاب العتق، باب بيع المدبر، رقم (٢٥١٣).

(٢) صحيح البخاري (٦/ ١٦٧، ١٦٨): «باب لا طلاق قبل النكاح».

(٣) يريد بالثاني ما ذكره المعترض من أن البخاري رحمه الله يجزم بالشيء وقد يكون لا يصح.

(٤) صحيح البخاري (٨/ ١٧٧) ولفظه: «يصعقون يوم القيامة فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش».

(٥) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ــ بفتح الميم وكسر الجيم وضم الشين المعجمة وسكون الواو ــ التيمي مولاهم المدني، الفقيه أحد الأعلام، وثقه ابن معين وابن سعد وابن حبان. وقال ابن معين: كان يرى القدر ثم رجع. وقال ابن حجر: ثقة فقيه مصنف. مات سنة ست وستين ومائة.
التاريخ (٣/ ١٧٤)، التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ١٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٨٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤٣، ٣٤٤)، تقريب التهذيب (١/ ٥١٠)، الكاشف (٢/ ١٧٦)، الخلاصة (ص ٢٤٠).

(٦) ابن العباس بن ربيعة بن الحارث الهاشمي المدني، ثقة، من الرابعة، وثقه أبو حاتم.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٣٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٥٧)، الثقات للعجلي (ص ٢٧٢)، تقريب التهذيب (١/ ٤٤٠)، الكاشف (٢/ ١٠٥)، الخلاصة (ص ٢١٠).

. . . .

عن أبـي سلمة عن أبـي هريرة: «فَأَكُونُ أَوَّل مَنْ بُعِث».

قال: ورد البخاري بنفسه على نفسه، فذكر في «أحاديث الأنبياء»[1] حديث الماجشون هذا عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج[2] / عن أبـي هريرة. وكذا رواه مسلم[3] والنسائي[4] ثم قال: قال أبو مسعود[5]: إنما يعرف عن المَاجِشُون عن أبـي الفضل عن الأعرج، انتهى ما اعترض به عليه.

والجواب: أن ابن الصلاح لم يقل أن صيغة التمريض لا تستعمل إلاَّ في الضعيف، بل في كلامه: أنها تستعمل في الصحيح أيضاً. ألا ترى قوله: «لأن مثل هذه العبارات يستعمل في الحديث الضعيف أيضاً»، فقوله: (أيضاً) دال على أنها تستعمل في الصحيح أيضاً، فاستعمال البخاري لها في موضع الصحيح ليس

(١) (٤/ ١٣٢، ١٣٣) «باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ١٣٩﴾».

(٢) هو عبد الرحمن بن هرمز ــ بضم الهاء وسكون الراء وضم الميم ــ أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم. وثقه ابن سعد وابن المديني والعجلي وابن حبان. مات سنة سبع عشرة ومائة بالإسكندرية.
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٣٦٠)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٩٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٩٠، ٢٩١)، تقريب التهذيب (١/ ٥٠١)، الكاشف (٢/ ١٦٧)، الخلاصة (ص ٢٣٦).

(٣) (٤/ ١٨٤٣، ١٨٤٤)، رقم (٢٣٧٣).

(٤) في السنن الكبرى في التفسير. انظر: تحفة الأشراف (١٠/ ٢١١).

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن عبيد الحافظ، له «أطراف الصحيحين»، وهو أحد من برز في العلم، سافر كثيراً، وروى قليلاً على سبيل المذاكرة، لأنه مات كهلاً في رجب سنة أربعمائة.
تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٦٨ ــ ١٠٧٠)، شذرات الذهب (٣/ ١٧٢)، طبقات الحفاظ (ص ٤١٦).

. . . .

مخالفاً لكلام ابن الصلاح، وإنما ذكر المصنف أنا إذا وجدنا عنده[1] حديثاً مذكوراً بصيغة التمريض، ولم يذكره في موضع آخر من كتابه مسنداً أو تعليقاً مجزوماً به لم نحكم عليه بالصحة. وهو كلام صحيح. ونحن لم نحكم على الأمثلة التي اعترض بها المعترض إلاَّ بوجودها في كتابه مسندة، فلو لم نجدها في كتابه إلاَّ في مواضع التمريض لم نحكم بصحتها[2].

(١) أي عند البخاري رحمه الله.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٢٥) موضحاً ومفصلاً القول في هذه المسألة: «الأحاديث المرفوعة التي لم يوصل البخاري إسنادها في صحيحه منها: ما يوجد في موضع آخر من كتابه، ومنها ما لا يوجد إلاَّ معلقاً.

فأما الأول: فالسبب في تعليقه أن البخاري من عادته في صحيحه أن لا يكرر شيئاً إلاَّ لفائدة. . . ومع ذلك فلا يكرر الإسناد بل يغاير بين رجاله، إما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك، فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلاَّ إسناد واحد، واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها فإنه والحالة هذه، إما أن يختصر المتن أو يختصر الإسناد، وهذا أحد الأسباب في تعليقه الحديث الذي وصله في موضع آخر.

وأما الثاني: وهو ما لا يوجد فيه إلاَّ معلقاً فهو على صورتين: إما بصيغة الجزم، وإما بصيغة التمريض، فأما الأول فهو صحيح إلى من علقه عنه. . . والسبب في تعليقه له إما لكونه لم يحصل له مسموعاً وإنما أخذه على طريق المذاكرة أو الإجازة، أو كان قد خرج ما يقول مقامه فاستغنى بذلك عن إيراد هذا المعلق مستوفى السياق، أو لمعنى غير ذلك، وبعضه يتقاعد عن شرطه وإن صححه غيره أو حسنه، وبعضه يكون ضعيفاً من جهة الانقطاع خاصة.

وأما الثاني: وهو المعلق بصيغة التمريض مما لم يورده في موضع آخر فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلاَّ مواضع يسيرة قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى. . . نعم فيه ما هو صحيح وآن تقاعد عن شرطه، إما لكونه لم يخرج لرجاله أو لوجود علة فيه عنده، ومنه ما هو حسن، ومنها: ما هو ضعيف، وهو على قسمين: أحدهما، ما ينجبر بأمر آخر، وثانيهما ما لا يرتقي عن مرتبة الضعيف، وحيث يكون بهذه المثابة فإنه يبين =

. . . .

على أن[1] هذه الأمثلة الثلاثة التي اعترض بها يمكن الجواب عنها كما ستراه. والبخاري رحمه الله حيث علّق ما هو بصحيح إنما يأتي به بصيغة الجزم، وقد يأتي به بغير صيغة الجزم لغرض آخر غير الضعف، وهو إذا اختصر الحديث أو أتى[2] به بالمعنى عبر بصيغة التمريض لوجود الخلاف المشهور في جواز الرواية بالمعنى[3]، والخلاف أيضاً في جواز اختصار

= ضعفه ويصرح به حيث يورده في كتابه».

ثم قال (١/٣٤٣): «أما الموقوفات فإنه يجزم بما صح منها عنده ولو لم يبلغ شرطه، ويمرض ما كان فيه ضعف وانقطاع، وإذا علق عن شخصين وكان لهما إسنادان مختلفان مما يصح أحدهما ويضعف الآخر فإنه يعبر فيما هذا سبيله بصيغة التمريض. وهذا كله فيما صرح بإضافته إلى النبي ﷺ وإلى أصحابه، أما ما لم يصرح بإضافته إلى قائل وهي الأحاديث التي يوردها في تراجم الأبواب من غير أن يصرح بكونها أحاديث فمنها ما يكون صحيحاً وهو الأكثر، ومنها ما يكون ضعيفاً. . . ولكن ليس شيء من ذاك ملتحقاً بأقسام التعليق التي قدمناها إذا لم يسقها مساق الأحاديث، وهي قسم مستقل ينبغي الاعتناء به بجمعه والكلام عليه».

(١) في ب: «على هذه».

(٢) في ك: «فأتى»، وفي أ، ب: «وأتى».

(٣) فصل الحافظ العراقي القول في هذه المسألة في شرحه لألفتيه (٢/١٦٨) فقال: «لا يجوز لمن لا يعلم مدلول الألفاظ ومقاصدها وما يحيل معانيها أن يروي ما سمعه بالمعنى دون اللفظ بلا خلاف، بل يتقيد بلفظ الشيخ، فإن كان عالماً بذلك جازت له الرواية بالمعنى عند أكثر أهل الحديث والفقه والأصول، ومنع بعض أهل الحديث والفقه مطلقاً. . .، وقيل: لا تجوز الرواية بالمعنى في الخبر وهو حديث رسول الله ﷺ، ويجوز في غيره، والقول الأول هو الصحيح، وقد روينا من غير واحد من الصحابة التصريح بذلك».

واستثنى العلماء من هذا: الكتب المصنفة «فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت =

. . . .

الحديث[1].

وإن رأيت أن يتضح لك ذلك فقابل بين موضع التعليق وموضع الإسناد تجد ذلك واضحاً.

فأما المثال الأول: فقال البخاري في «باب ذكر العشاء والعَتَمة»[2]: ويُذكر عن أبي موسى، كُنَّا نَتَنَاوبُ النبيَّ ﷺ عِنْدَ صَلاةِ العِشاءِ فأَعْتَمَ[3] بها»، ثم قال في «باب فضل العشاء»: حدثنا محمد بن العلاء ثنا أبو أسامة عن يزيد عن

= عليه بطون الأوراق والكتب».
علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢١٤)، وانظر أيضاً: شرح علل الترمذي (ص ١٤٢ ـ ١٤٦)، تدريب الراوي (٢/٩٨)، التبصرة والتذكرة (٢/١٦٨ ـ ١٧٠)، توجيه النظر (ص ٢٩٨).

(١) قال ابن الصلاح (ص ٢١٥): «اختلف أهل العلم فيه، فمنهم من منع ذلك مطلقاً بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً، ومنهم من منع من ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى، ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام، ومنهم من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل. . .، والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه. . .، وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث ولا يخلو من كراهية».
انظر تفصيل هذا في «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٢١٥ ـ ٢١٧)، التبصرة والتذكرة للمصنف ٢/ ١٧١ ـ ١٧٣)، وقد أيد المصنف قول ابن الصلاح بالتفصيل وصححه، انظر أيضاً: تدريب الراوي (٢/ ١٠٣ ـ ١٠٥)، محاسن الاصطلاح (ص ٣٣٦، ٣٣٧)، الاقتراح (ص ٢٥٣، ٢٥٤)، فتح المغيث (٢/ ٢٢١).

(٢) (١/ ١٤١).

(٣) أعتم بوزن أسلم: أي دخل في عتمة ـ بفتح العين المهملة والتاء المثناة من فوق ـ الليل وهي ظلمته. انظر: النهاية (٣/ ١٨٠، ١٨١)، لسان العرب (١٢/ ٣٨١، ٣٨٢).

. . . .

أبـي بردة عن أبـي موسى قال: كنت وأنا وأصحابـي الذين قدموا معي في السفينة نزولاً في بَقيعِ بُطْحَان[1]، والنبـي ﷺ بالمدينة، فكان يتناوبُ النبـيَّ ﷺ ــ عند صلاة العشاء ــ كلَّ ليلةٍ نفرٌ منهم، فوافقنا النبـيَّ ﷺ، وله بعضُ الشُّغلِ في بعضِ أمرِه، فأعْتَمَ بالصلاة حتى ابهَارَّ[2] الليل. . . » الحديث. فانظر كيف اختصره هناك وذكره بالمعنى، فلهذا عدل عن الجزم لوجود الخلاف في جواز ذلك، والله أعلم.

وأما المثال الثاني: فقال البخاري في الطب: «باب الرُّقى بفاتحة الكتاب» ويُذكر عن ابن عباس عن النبـي ﷺ. ثم قال بعده «باب الشروط في الرُّقيةِ بقطيع من الغنم»: ثنا سِيدَان بن مُضَارب أبو محمد البَاهِلِي، ثنا أبو معشر يوسف بن يزيد البَرَّاء، حدثني عبيد الله بن الأَخْنَس أبو مالك، عن ابن أبـي مُليكة[3]، عن ابن عباس أن نفراً من أصحاب النبـي ﷺ مروا بماءٍ[4] فيهم لَدِيغٌ[5] أو سَلِيمٌ[6].

(١) بطحان ــ بض الباء الموحدة وسكون الطاء وفتح الحاء المهملتين عند المحدثين وبفتح الباء الموحدة وسكون الطاء وفتح الحاء المهملة عند أهل اللغة ــ وهو واد بأعالي المدينة. انظر: معجم البلدان (١/ ٤٤٦)، معجم ما استعجم (١/ ٢٥٨).

(٢) ابهار، بكسر الهمزة وفتح الهاء وتشديد الراء المفتوحة: أي انتصف. وقيل: طلعت نجومه واستنارت، والأول أكثر. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٦٥)، الفائق في غريب الحديث (١/ ١١٧)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٩٢).

(٣) في ب: «ابن مليكة».

(٤) «أي بقوم نزول على ماء». فتح الباري (١٠/ ١٩٩).

(٥) اللدغ بالدال المهملة والغين المعجمة، وهو اللسع وزناً ومعنى، وأما اللذع بالذال المعجمة والعين المهملة فهو: الإحراق الخفيف. واللدغ المذكور في الحديث هو ضرب ذات الحمة من حية أو عقرب وغيرهما، وأكثر ما يستعمل في العقرب». فتح الباري (٤/ ٤٥٥).

(٦) «السليم هو اللديغ، سمي بذلك تفاؤلاً من السلامة لكون غالب من يلدغ يعطب، وقيل: سليم فعيل بمعنى مفعول لأنه أُسْلِم للعطب».
فتح الباري (١٠/ ١٩٩)، النهاية (٤/ ٢٤٥، ٢٤٨)، الفائق (٢/ ٤٦١).

. . . .

فعرض لهم رجلٌ من أهلِ الماءِ[1] فقال: هل فيكم مِن راقٍ؟ فإنَّ في الماءِ رجلاً لَدِيغاً أو سَليماً، فانطلق رجلٌ منهم فقرأ بفاتحةِ الكتابِ على شاءٍ، فبرأ، فجاء بالشاءِ إلى أصحابه، فكرهوا ذلك فقالوا: أَخذتَ على كتابِ اللّٰهِ أجراً. فقال رسول الله ﷺ: «إنَّ أَحَقَّ ما أَخَذْتُمْ عليهِ أجراً كتابُ اللّٰهِ»[2]، انتهى.

وإنما لم يأت به البخاري في الموضع الأول مجزوماً به لقوله فيه: عن النبي ﷺ، والرقية بفاتحة الكتاب ليست في الحديث المتصل من قول النبي ﷺ ولا من فعله، وإنما ذكر[3] ذلك من تقريره على الرُّقْيَة بها[4]، وتقريره أحد وجوه السنن، ولكن عزوه إلى النبي ﷺ من باب الرواية بالمعنى[5].

والذي يدلك على أن البخاري[6] إنما لم يجزم به، لما ذكرناه، أنه علقه في موضع آخر بلفظه فجزم به. فقال في كتاب الإجارة: «باب ما يعطى في الرُّقية بفاتحة الكتاب»، وقال ابن عباس عن النبي ﷺ: «أَحَقُّ ما / أَخَذْتُمُ عليهِ أجْراً كتابُ الله»[7]. على أنه يجوز أن يكون الموضع الذي ذكره البخاري بغير إسناد عن ابن عباس مرفوعاً حديثاً آخر في الرُّقْية بفاتحة الكتاب غير الحديث الذي رواه،

(١) في ب: «من الماء».

(٢) صحيح البخاري (٧/ ٢٣) كتاب الطب «باب الرقي بفاتحة الكتاب».

(٣) في ب: «وإنما ذلك».

(٤) انظر تفصيل القول في الرقية بفاتحة الكتاب وغيرها من سور القرآن في: فتح الباري (٤/ ٤٥٣ ـ ٤٥٨).

(٥) أورد الحافظ ابن حجر رأى الحافظ العراقي هذا في فتح الباري (١٠/ ١٩٨) عند كلامه على حديث أبي سعيد في باب الرقي بفاتحة الكتاب، لكن عبارة ابن حجر أن نسبة الرقية بفاتحة الكتاب إلى النبي ﷺ «صريحاً نسبة معنوية».

(٦) في ب: «على البخاري أنه».

(٧) صحيح البخاري (٣/ ٥٣).

. . . .

كنحو ما وقع في حديث جابر المذكور بعده[١].

وأما المثال الثالث فقوله: رَدَّ على المتصدقِ صدَقتَه. هو بغير لفظ بيع العبد المُدَبَّر[٢]، بل أزيد على هذا وأقول: الظاهر أن البخاري لم يُرد برد الصدقة حديث جابر المذكور في بيع المدبر، وإنما أراد ــ والله أعلم ــ حديث جابر في[٣] الرجل الذي دخل والنبـي ﷺ يخطب فأمرهم فتصدقوا عليه، فجاء في الجمعة الثانية فأمر النبـي ﷺ بالصدقة فقام ذلك المُتَصَدَّقُ عليه فتَصدَّق بأحد ثوبيه، فردَّهُ عليه النبـي ﷺ. وهو حديث ضعيف رواه الدارقطني[٤]، وهو الذي تأول به

---

(١) قال الحافظ ابن حجر تعليقاً على هذا الاحتمال الذي ذكره العراقي: «قلت: ولم يقع لي ذلك بعد التتبع». فتح الباري (١٠/ ١٩٨).

(٢) من التدبير وهو: «أن يعتق الرجل عبده عن دبر، وهو أن يعتق بعد موته فيقول: أنت حر بعد موتي وهو مدبر، وفي الحديث: أن فلاناً أعتق غلاماً له عن دبر أي بعد موته، ودبرت العبد إذا علقت عتقه بموتك، وهو التدبير». لسان العرب (٤/ ٢٧٣)، وانظر أيضاً: مشارق الأنوار (١/ ٢٥٢)، المصباح المنير (١/ ١٨٨)، المغرب في ترتيب المعرب (ص ١٦٠).

(٣) في ب: «من الرجل».

(٤) على هامش الأصل: «ليس هو عند الدارقطني من حديث جابر، بل من حديث أبـي سعيد، وليس بضعيف».
وقع للحافظ العراقي وهم نبه عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٣٥٥) بقوله تعليقاً على قول العراقي: «وهو حديث ضعيف رواه الدارقطني وغيره»: «فيه أمور: أحدها: أن الدارقطني لم يرو قصة الداخل والنبـي ﷺ يخطب فأمرهم فتصدقوا عليه من حديث جابر رضي الله تعالى عنه أصلاً، وإنما رواه من حديث أبـي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه. وسبب هذا الاشتباه في هذا أن القصة شبيهة بحديث جابر رضي الله تعالى عنه في قصة سليك الغطفاني التي أخرجها أصحاب الحديث الصحيح والدارقطني وغيرهم من حديث جابر رضي الله تعالى عنه، لكن ليس =

. . . .

الحنفية قصة سُلَيْك الغَطَفَاني في أمره بتحية المسجد حين دخل في حال

= فيها قصة المتصدق ورد الصدقة.

ثانيها: أن الحديث المذكور عند الدارقطني مع كونه ليس من حديث جابر رضي الله تعالى عنه، وإنما هو من حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه ليس ضعيفاً، بل هو الصحيح أخرجه النسائي وابن ماجه والترمذي وصححه ابن حبان في صحيحه والحاكم، كلهم من حديث محمد بن عجلان، عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح، عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه، قال: جاء رجل يوم الجمعة ــ والنبي ﷺ يخطب ــ بهيئة بذة، فقال له رسول الله ﷺ: أصليت؟ قال: لا. قال ﷺ: «صل ركعتين»، وحث الناس على الصدقة، قال فألقى أحد ثوبيه، فقال رسول الله ﷺ: «جاء هذا يوم الجمعة (يعني التي قبلها) بهيئة بذة فأمرت الناس بالصدقة فألقوا ثياباً فأمرت له منها بثوبين، ثم جاء الآن فأمرت الناس بالصدقة فألقى أحدهما! ــ فانتهره، وقال: ــ خذ ثوبك».

ثالثها: نفيه أن يكون البخاري أراد بحديث جابر رضي الله تعالى عنه حديثه في بيع المدبر ليس بجيد، بل الظاهر أنه أراده...».

وانظر حديث جابر عند أحمد في: المسند (٣/ ٢٩٧، ٣٠٨، ٣١٦، ٣٦٣)، ومسلم (٢/ ٥٩٦، ٥٩٧) رقم (٨٧٥)، وأبو داود (١/ ٦٦٧) كتاب الصلاة «باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب» رقم (١١١٥، ١١١٦)، والنسائي (٣/ ١٠٧) كتاب الجمعة «باب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر» وابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها «باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب» رقم (١١١٢)، والدارقطني (٢/ ١٣ ــ ١٤) كتاب الجمعة «باب في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب» وحديث أبي سعيد عند النسائي (٣/ ١٠٦) كتاب الجمعة «باب حث الإمام على الصدقة يوم الجمعة في خطبته»، وابن ماجه (١/ ٣٥٣) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها «باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب» رقم (١١١٣).

والحديث رواه مختصراً، وليس فيه إلاَّ الأمر بصلاة الركعتين.

والترمذي (٢/ ٣٨٥) أبواب الجمعة «باب ما جاء في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب» وقال: «حديث حسن صحيح»، والحاكم (١/ ٢٨٥، ٢٨٦)، (٣/ ٤١٣، ٤١٤).

. . . .

الخطبة[1]، والله أعلم.

وأما المثال الرابع وهو قوله: ويذكر عن علي بن أبـي طالب إلى آخره[2]، فليس عليه فيه[3] اعتراض؛ لأنه إذا جمع بين ما صح وبين ما لم يصح أتى بصيغة التمريض، لأن صيغة التمريض تستعمل في الصحيح ولا تستعمل صيغة الجزم في الضعيف. وأما عكس هذا وهو الإتيان بصيغة الجزم فيما ليس بصحيح فهذا لا يجوز، ولا يظن بالبخاري رحمه الله ذلك، ولا يمكن أن يجزم بشيء إلاَّ وهو صحيح عنده.

وقول البخاري في التوحيد: «وقال الماجِشُون. . . إلى آخره»، هو صحيح عند البخاري بهذا السند. وكونه رواه في (أحاديث الأنبياء) متصلاً فجعل مكان أبـي سَلَمة: الأعرج، فهذا لا يدل على ضعف الطريق التي فيها أبو سَلَمة. ولا مانع من أن يكون عند الماجشون في (هذا)[4] الحديث إسنادان، وأن شيخه عبد الله بن الفضل سمعه من شيخين[5] من الأعرج ومن أبـي سلمة، فرواه مرة عن

(١) يشير بذلك إلى ما ذهب إليه الحنفية من تحريم الصلاة في حال الخطبة يوم الجمعة والإمام على المنبر، وما تأولوا به حديث الأمر بالصلاة في هذه الحال، من أنه كان في وقت سكوت النبـي ﷺ وقطعه الخطبة، حتى فرغ الرجل من الصلاة، فلا يبطل ما ذهبوا إليه.
انظر تفصيل ذلك وأدلتهم عليه في: فتح القدير (٢/ ٦٨)، وفتح الباري (٢/ ٤٠٨ ـ ٤١٢).

(٢) في ب: «إلى قوله»، ولم يورد القول بل انتقل إلى الجواب: «فليس فيه عليه اعتراض» وهو سقط ظاهر.

(٣) في أ، ب: «فيه عليه».

(٤) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وهو مثبت في ك، أ.

(٥) هذا القول الذي ذكره الحافظ العراقي احتمالاً هو الواقع فعلاً كما بينه الحافظ في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٦٢)، فقد قال معلقاً على قول العراقي: «وأما عكس هذا =

. . . .

هذا ومرة عن هذا. ويكون الإسناد الذي وصله به البخاري أصح من الإسناد الذي علقه به. ولا يحكم على البخاري بالوهم والغلط بقول[1] أبي مسعود الدمشقي أنه إنما يعرف عن الأعرج، فقد عرفه البخاري عنهما، ووصله مرة عن هذا وعلقه مرة عن هذا لأمر اقتضى ذلك، فما وصل إسناده صحيح وما علقه وجزم به يحكم عليه أيضاً بالصحة، والله أعلم.

= وهو الإتيان بصيغة الجزم فيما ليس بصحيح فهذا لا يجوز، ولا يظن بالبخاري رحمه الله ذلك...»، ومبيناً أن هذا الجواب من الحافظ العراقي غير جيد: «فالجواب السديد عن ذلك أن يقول: ما ادعاه أبو مسعود من كون ذلك الحديث لا يعرف إلاَّ من رواية عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مردود، فإن الحديث المذكور معروف من رواية عبد الله بن الفضل أيضاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه كما علقه البخاري، فقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الله بن الفضل. فبهذا يتضح أن لعبد الله بن الفضل فيه شيخين كما ذكره الشيخ احتمالاً».

(١) في ب: «فقول».

وكذلك مطلق قول الحافظ أبـي نصر الوايلي السِّجْزِي: أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روى عن النبـي ﷺ قد صح عنه، ورسول الله ﷺ قاله لا شك فيه، أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حِبالته.

وكذلك ما ذكره أبو عبد الله الحُمَيْدي في كتابه «الجمع بين الصحيحين» من قوله: «لم نجد من الأئمة الماضين رضي الله عنهم أجمعين، من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلاَّ هذين الإمامين».

---

٢١ ــ قوله: (وكذلك مطلق قول الحافظ أبـي نصر الوايلي السِّجْزِي: أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روى عن النبـي ﷺ قد صح عنه، ورسول الله ﷺ قاله لا شك فيه، أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حِبالته)، انتهى.

وما ذكره الوايلي لا يقتضي أنه لا يشك في صحته ولا أنه مقطوع به، لأن الطلاق لا يقع بالشك(١). وقد ذكر المصنف هذا في شرح مسلم له(٢)، فإنه حكى فيه عن إمام الحرمين أنه لو حلف إنسان بطلاق امرأته إن ما في كتاب البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبـي ﷺ لما ألزمته الطلاق ولا حنَّثته لإجماع علماء(٣) المسلمين على صحتهما. ثم قال الشيخ أبو عمرو: «ولقائل أن يقول:

---

(١) قال ابن قدامة في المغني (٧/ ٤٩٢): «إن من شك في طلاقه لم يلزمه حكمه، نص عليه أحمد، وهو مذهب الشافعي وأصحاب الرأي، لأن النكاح ثابت بيقين فلا يزول بشك».
راجع تفصيل هذا في المغني (٧/ ٤٩٢، ٤٩٣).

(٢) المسمى: صيانة مسلم من الإخلال والغلط (ص ٨٥، ٨٦).

(٣) في ك: «لإجماع المسلمين».

. . . .

إنه لا حنث ولو لم يجمع المسلمون على صحتهما للشك في الحنث، فإنه لو حلف بذلك في حديث ليس هذه صفته لم يحنث وإن كان راويه فاسقاً، فعدم الحنث حاصل قبل الإجماع فلا[1] يضاف إلى الإجماع»[2].

ثم قال الشيخ أبو عمرو: «والجواب أن المضاف إلى الإجماع وهو: القطع بعدم الحنث ظاهراً وباطناً، وأما عند الشك فمحكوم به ظاهراً مع احتمال وجوده باطناً، فعلى هذا يحمل كلام إمام الحرمين فهو الأليق بتحقيقه»[3].

وقال النووي في شرح مسلم[4]: «إن ما قاله الشيخ في تأويل كلام إمام / الحرمين في عدم الحنث فهو بناء على ما اختاره الشيخ، وأما على مذهب الأكثرين فيحتمل أنه أراد أنه لا يحنث ظاهراً، ولا نستحب له التزام الحِنث حتى يستحب له الرجعة، كما إذا حلف بمثل ذلك في غير الصحيحين فإنا لا نحنثه، لكن نستحب له الرجعة ـ احتياطاً ـ لاحتمال الحِنث وهو احتمال ظاهر.

قال: وأما الصحيحان فاحتمال الحِنث فيهما في غاية من الضعف[5]، فلا نستحب له الرجعة لضعف احتمال موجبها.

---

(١) في ك: «ولا».

(٢) صيانة مسلم من الإخلال والغلط (ص ٨٦).

(٣) صيانة مسلم من الإخلال والغلط (ص ٨٦).
وقد نقل النووي كلام ابن الصلاح في شرح صحيح مسلم (١/ ١٩، ٢٠)، ونقله السيوطي أيضاً في تدريب الراوي (١/ ١٣١، ١٣٢)، والصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ١٢١، ١٢٢)، غير أن الصنعاني وهم في نسبته إلى النووي، فإن النووي نقله عن ابن الصلاح كما تقدم.

(٤) شرح صحيح مسلم (١/ ٢٠، ٢١).

(٥) في ب: «في غاية الضعف».

فإنما المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها، لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعاً، **مثل قول البخاري**: «باب ما يذكر في الفَخِذ ويُروى عن ابن عباس وجَرْهد ومحمد بن جحش عن النبـي ﷺ الفَخِذُ عَوْرَة»، وقوله في أول باب من أبواب الغسل: «وقال بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبـي ﷺ: «اللَّـهُ أحقُّ أنْ يُسْتَحى مِنْهُ»، فهذا قطعاً ليس من شرطه، ولذلك لم يورده الحميدي في جمعه بين الصحيحين، فاعلم ذلك فإنه مهم خاف، والله أعلم.

---

٢٢ ــ قوله: مثل قول البخاري: «باب ما يُذكر في الفخذِ ويُروى عن ابن عباس وجَرْهَد ومحمد بن جحش عن النبـي ﷺ: «الفَخِذُ عَوْرَة»[(١)])، انتهى.

اعترض عليه بأن حديث جَرْهَد[(٢)] هذا[(٣)] صحيح. وعلى تقدير صحة

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٩٧) في كتاب الصلاة: «باب ما يذكر في الفخذ».

(٢) جرهد ــ بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء ــ هو ابن رزاح ــ بكسر الراء بعدها زاي وآخره مهملة ــ الأسلمي مدني له صحبة، وكان من أهل الصفَّة، قيل أنه مات سنة إحدى وستين.

الإصابة (١/ ٢٣١) وفيها أن اسمه جرهد بن خويلد بن بجرة بن عبد ياليل بن زرعة بن رزاح. الاستيعاب (١/ ٢٥٤، ٢٥٥)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/ ١٨٧).

(٣) سقطت من أ، ب.

وهذا الحديث «في إسناده اختلاف كثير» كما قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال (١/ ١٨٧)، وقد أورد البخاري هذا الاختلاف والاضطراب الواقع في إسناده في التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٤٨، ٢٤٩) وضعفه، ثم ذكر أن مالكاً أخرجه عن سالم عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه. =

. . . .

حديث جرهد ليس على المصنف رد لأنه لم ينف صحته مطلقاً، لكن نفى كونه من شرط البخاري، فإنه لما مثل به وبحديث بَهْز بن حكيم قال: «فهذا قطعاً ليس من شرطه»، على أنا لا نسلم أيضاً صحته لما فيه من الاضطراب في إسناده، فقيل: عن زُرْعَة بن عبد الرحمن بن جَرْهَد عن أبيه عن جده[1]، وقيل: عن زُرْعَة عن

= التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٤٩)، سالم هو ابن أبـي أمية التيمي مولاهم، أبو النضر المدني، وثقه ابن معين والنسائي، وكان يرسل، وقال ابن حجر: ثقة ثبت وكان يرسل. تقريب التهذيب (١/ ٢٧٩)، الخلاصة (ص ١٣١).

وزرعة بن عبد الرحمن بن جرهد الأسلمي روى عن أبيه وروى عنه سالم أبو النضر وأبو الزناد، وثقه النسائي.

تقريب التهذيب (١/ ٢٦٠)، الخلاصة (ص ١٢١).

وعبد الرحمن بن جرهد روى عن أبيه، وروى عنه ابنه زرعة، قال في التقريب (١/ ٤٧٥): «مجهول الحال». وانظر: الخلاصة (ص ٢٢٥)، فالإسناد ضعيف لجهالة عبد الرحمن بن جرهد هذا. وقد قال الحافظ في الفتح (١/ ٤٧٨) أن «حديث جرهد موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه». أما الموطأ فلم أجده فيه لا في رواية يحيـى بن يحيـى الليثي ولا في موطأ محمد بن الحسن. [قال فضيلة الشيخ أبو الأشبال أحمد شاغف: «قال الحافظ في إتحاف المهرة ٤/ ٤١: وهكذا رواه يحيـى بن بكير ومعن بن عيسى وسليمان بن بُرْد في الموطأ، وهو عند القعنبـي في الزيادات»].

وأما الترمذي فأخرجه في كتاب الأدب «باب ما جاء أن الفخذ عورة» (٥/ ١١٠، ١١١) رقم (٢٧٩٥)، وقال: «هذا حديث حسن ما أرى إسناده بمتصل». وأما ابن حبان فأخرجه في «باب ما جاء في العورة». موارد الظمآن (ص ٣٥٣)، وأخرجه أيضاً الإمام أحمد (٣/ ٤٧٨)، وأبـو داود (٤/ ٣٠٣) فـي كتـاب الحمـام «بـاب النهـي عـن التعـري» رقـم (٤٠١٤)، والدارمي (٢/ ٢٨١)، والحديث بمجموع طرقه يمكن أن يرتقي إلى درجة الصحة، ولذلك صححه العراقي هنا، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤٧٤، ٤٧٥)، وانظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١/ ٢٩٧، ٢٩٨).

(١) في ب: زيادة «ولم يذكر أباه» في هذا الموضع وهو خطأ مخالف للأصول، وأيضاً فإن أباه =

. . . .

جده ولم يذكر أباه، وقيل: عن أبيه عن النبي ﷺ ولم يذكر جده، وقيل: عن زُرْعَة بن مسلم بن جَرْهَد عن أبيه عن جده، وقيل: عن زُرْعة بن مسلم عن جده ولم يذكر أباه، وقيل: عن ابن جَرْهَد عن أبيه ولم يسم، وقيل: عن عبد الله بن جَرْهَد[1] عن أبيه.

وقد أخرجه أبو داود وسكت عليه[2]، والترمذي من طرق وحسَّنه، وقال في بعض طرقه: «وما أرى إسناده بمتصل»[3]. وقال البخاري ـ في صحيحه[4] ـ: «حديث أنس أسْنَدُ[5]، وحديث جرهد أَحْوَط».

= مذكور هنا، ويبدو أن ترتيب الكلام على الإسناد في هذه النسخة مخالف لبقية النسخ إذ فيه تقديم وتأخير.

(١) عبد الله بن جرهد الأسلمي، ورجح البخاري في التاريخ الكبير أنه: عبد الله بن مسلم بن جرهد. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف «مستور».
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٦٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٤، ٢٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٧٠)، تقريب التهذيب (١/ ٤٠٦)، الكاشف (٢/ ٦٩)، الخلاصة (ص ١٩٣).

(٢) (٤/ ٣٠٣) كتاب الحمام «باب النهي عن التعري» رقم (٤٠١٤).

(٣) (٥/ ١١٠، ١١١) كتاب الأدب «باب ما جاء أن الفخذ عورة» رقم (٢٧٩٥).

(٤) (١/ ٩٧).

(٥) يريد ما ذكره عن أنس رضي الله عنه وعلقه عنه بقوله: «وقال أنس: حسر النبي ﷺ عن فخذه» ثم وصله في الباب نفسه وقوله: «أسند» أي أصح إسناداً. فتح الباري (١/ ٤٧٨، ٤٧٩).

السابعة: وإذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح إلى ما خرجه الأئمة في تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك كما سبق ذكره، فالحاجة ماسة إلى التنبيه على أقسامه باعتبار ذلك.

فأولها: صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعاً.

الثاني: صحيح انفرد به البخاري أي عن مسلم.

الثالث: صحيح انفرد به مسلم أي عن البخاري.

الرابع: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه.

الخامس: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه.

السادس: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه.

السابع: صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما.

هذه أمهات أقسامه.

وأعلاها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً: «صحيح متفق عليه»، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك، وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول.

---

٢٣ ــ قوله ــ عند ذكر أقسام الصحيح ــ: (أولها صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعاً)، انتهى.

اعترض عليه[1] بأن الأولى أن نقول: صحيح على شرط الستة.

---

(١) سقطت من ب.

. . . .

وقيل ـ في الاعتراض عليه أيضاً ـ : الصواب أن نقول: أصحها ما رواه الكتب الستة.

والجواب: أن من لم يشترط في كتابه الصحيح لا يزيد[1] تخريجه للحديث قوة.

نعم ما اتفق الستة على توثيق رواته أولى بالصحة مما اختلفوا فيه وإن اتفق عليه الشيخان[2].

---

(١) في ك: «لا يزيده».

(٢) من أقوى ما يدفع به هذا الاعتراض ما ذكره الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٦٣، ٣٦٤) إذ قال بعد إيراد هذا الاعتراض وجواب المصنف عنه: «والحق أن يقال: إن القسم الأول وو ما اتفقا عليه يتفرع فروعاً، أحدها: ما وصف بكونه متواتراً، ويليه: ما كان مشهوراً كثير الطرق، ويليه: ما وافقهما الأئمة الذين التزموا الصحة على تخريجه الذين خرجوا السنن، والذين انتقوا المسند، ويليه: ما وافقهما عليه بعض من ذكر، ويليه: ما انفرد بتخريجه، فهذه أنواع للقسم الأول، وهو ما اتفقا عليه إذ يصدق على كل منها أنهما اتفقا على تخريجه، وكذا نقول في ما انفرد به أحدهما أنه يتفرع على هذا الترتيب».

وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلاَّ الظن، وإنما تلقته الأمة بالقَبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطىء. وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء.

والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المُنْبَنِي على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك.

وهذه نكتة نفيسة نافعة، ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة ـ كل واحد من كتابيهما ـ بالقبول على الوجه الذي فصَّلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم.

---

٢٤ ـ قوله ـ في الحديث المتفق عليه ـ: «وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به»[1]... إلى آخر كلامه. وقال في آخره: (سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن) ـ انتهى كلامه. وفيه أمران:

---

(١) وكذلك ما اتفق على تخريجه أصحاب الصحاح ـ قاله أبو الأشبال.

. . . .

أحدهما: أن ما ادعاه من أن ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته، قد سبقه إليه الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي[(١)]، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف[(٢)] فقالا: إنه مقطوع به[(٣)].

وقد عاب الشيخ عز الدين بن عبد السلام[(٤)] على ابن الصلاح هذا، وذكر

---

(١) أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي الشيباني المقدسي، الحافظ الكبير، صاحب التصانيف والتعاليق، رحل في طلب العلم إلى الأمصار، وكان من أسرع الناس كتابة. قال السلفي ـ بكسر السين وفتح اللام ـ: سمعت محمد بن طاهر يقول: كتبت الصحيحين وسنن أبي داود سبع مرات بالأجرة، وسنن ابن ماجه عشر مرات، عاش ستين سنة، وتوفي سنة سبع وخمسمائة.
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٤٢ ـ ١٢٤٥)، شذرات الذهب (٤/ ١٨).

(٢) عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد اليوسفي، كان خياطاً، روى عن ابن بيان وجماعة. وتوفي بمكة سنة أربع وسبعين وخمسمائة، وله سبعون سنة.
العبر (٣/ ٦٦)، شذرات الذهب (٤/ ٢٤٨).

(٣) انظر: شروط الأئمة الستة (ص ١٣)، النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧٩)، فتح المغيث (١/ ٥١)، التبصرة والتذكرة للمصنف (١/ ٦٩).
وقال الحافظ ابن حجر: «أراد الشيخ بذكر هذين الرجلين: كونهما من أهل الحديث، وإلاَّ فقد قدمنا من كلام جماعة من أئمة الأصول موافقته على ذلك وهم قبل ابن الصلاح. نعم وسبق أبا طاهر إلى القول بذلك جماعة من المحدثين كأبي بكر الجوزقي وأبي عبد الله الحميدي، بل نقله ابن تيمية كما تقدم عن أهل الحديث قاطبة».
النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٨٠)، وأما نقل ابن تيمية فراجعه في مجموع الفتاوى (١٨/ ١٧).

(٤) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن السلمي الدمشقي عز الدين، لقب بسلطان العلماء، كان من فقهاء الشافعية، لكنه بلغ رتبة الاجتهاد، وله مصنفات منها: «التفسير الكبير» و «الإلمام في أدلة الأحكام» وغير ذلك، مات سنة ستين وستمائة. =

. . . .

أن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته قال: وهو مذهب رديء.

وقال الشيخ محيي الدين النووي في: «التقريب والتيسير»[1]: خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون فقالوا: «يفيد الظن ما لم يتواتر»، وقال في «شرح مسلم»[2] نحو ذلك بزيادة قال: «ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ، قال: وقد استنكر إنكار ابن بُرْهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالغ في تغليطه».

الأمر الثاني: أن ما استثناه من المواضع اليسيرة قد أجاب عنها العلماء بأجوبة[3]، ومع ذلك فليست يسيرة، بل هي مواضع كثيرة، وقد

= طبقات الشافعية (٥/ ٨٠ ـ ٨٤)، فوات الوفيات (٢/ ٣٥٠)، العبر (٣/ ٢٩٩).

(١) (١/ ١٣٢).

(٢) (١/ ٢٠)، وقد ناقش الحافظ ابن حجر هذا القول، وذكر أن إقرار الحافظ العراقي له فيه نظر، قال: «وذلك أن ابن الصلاح لم يقل: إن الأمة أجمعت على العمل بما فيهما... وإنما نقل ابن الصلاح أن الأمة أجمعت على تلقيهما بالقبول من حيث الصحة...» وخلص من ذلك إلى القول بأن ابن الصلاح «ما أراد أنهم اتفقوا على العمل، وإنما اتفقوا على الصحة». النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧٢).

(٣) هذا الاعتراض من الحافظ العراقي على ابن الصلاح فيه نظر، فإن كون المواضع المستثناة ليست يسيرة، وأنها قد أجيب عنها لا يمنع استثناءها كما قاله الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٣٨٠)، ثم بين وجه هذا فقال: «أما كونها ليست يسيرة، فهذا أمر نسبي، نعم هي بالنسبة إلى ما لا مطعن فيه من الكتابين يسيرة جداً. وأما كونها يمكن الجواب عنها فلا يمنع ذلك استثناءها لأن من تعقبها من جملة من ينسب إليه الإجماع على التلقي، فالمواضع المذكورة متخلفة عنده عن التلقي، فيتعين استثناؤها». النكت (١/ ٣٨٠، ٣٨١).

. . . .

جمعتها في تصنيف[1] مع الجواب عنها[2].

وقد ادعى ابن حزم في أحاديث من الصحيحين، أنها[3] موضوعة[4] / ورُدّ[5] عليه ذلك كما بينته في التصنيف المذكور، والله أعلم[6].

---

(١) قال الحافظ في النكت (١/ ٣٨٠): «كأن مسودة هذا التصنيف ضاعت، وقد طال بحثي عنها وسؤالي من الشيخ أن يخرجها لي فلم أظفر بها، ثم حكى ولده أنه ضاع منها كراسان أولان، فكان ذلك سبب إهمالها وعدم انتشارها».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري (ص ٢٤٦):

«ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث ــ وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب ــ فإن جميعها وارد من جهة أخرى. . . وعدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري ــ وإن شاركه مسلم في بعضه ــ مائة وعشرة أحاديث، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثاً، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثاً. . . فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلاَّ ما لا علة له، أو له علة إلاَّ أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساماً. . .». ثم ذكر كل قسم، وفصل بعد ذلك تفصيلاً كافياً شافياً.

انظر: مقدمة فتح الباري (ص ٢٤٦ ــ ٣٨٣)، النكت (١/ ٣٨١ ــ ٣٨٤).

(٣) في ب: «إنما هي».

(٤) منها أحاديث النهي عن المعازف التي تقدم الكلام على حديث ابن مالك الأشعري وأحدها (ص ٢٥٩)، فقد قال ابن حزم في المحلى (٩/ ٥٩): «ولا يصح في هذا الباب شيء أبداً، وكل ما فيه موضوع».

(٥) في ك: «فرد».

(٦) سقطت من ب.

الثامنة: إذا ظهر بما قدمناه انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن في مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة، فسبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك ـ إذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث، أو الاحتجاج به لذي مذهب ـ أن يرجع إلى أصل قد قابله هو أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة، ليحصل له بذلك ـ مع اشتهار هذه الكتب وبعدها عن أن تُقصد بالتبديل والتحريف ـ الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول، والله أعلم.

* * *

---

٢٥ ـ قوله: (إذا ظهر ـ بما قدمناه ـ انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن في مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة، فسبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك ـ إذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث أو الاحتجاج به لذي مذهب ـ أن يرجع إلى أصل قد قابله هو أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة)... إلى آخر كلامه.

وما اشترطه المصنف من المقابلة بأصول متعددة قد خالفه[1] فيه الشيخ محيي الدين النووي[2]، فقال: «وإن قابلها بأصل معتمد محقق أجزأه».

قلت: وفي كلام ابن الصلاح ـ في موضع آخر ـ ما يدل على عدم اشتراط تدد الأصول. فإنه حين تكلم في نوع الحسن إن نسخ الترمذي تختلف في قوله:

---

(١) في ك: «خالف».

(٢) انظر: التقريب مع شرحه «تدريب الراوي» (١/ ١٥٠).

. . . .

«حسن»، أو: «حسن صحيح»، ونحو ذلك قال: «فينبغي أن تصحح أصلك بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه»(١). فقوله هنا «ينبغي» يعطي عدم اشتراط ذلك، والله أعلم(٢).

* * *

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٣٨٤): «ليس بين كلاميه مناقشة بل كلامه هنا مبني على ما ذهب إليه من عدم الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه علل صحة ذلك بأنه ما من إسناد إلاَّ ونجد فيه خللاً، فقضية ذلك أن لا يعتمد على أحدهما بل يعتمد على مجموع ما تتفق عليه الأصول المتعددة ليحصل بذلك جبر الخلل الواقع في أثناء الأسانيد. وأما قوله في الموضع الآخر: «ينبغي أن تصحح أصلك بعدة أصول»، فلا ينافي قوله المتقدم لأن هذه العبارة تستعمل في اللازم أيضاً».

النوع الثاني
معرفة الحسن من الحديث

روينا عن أبي سليمان الخَطَّابي رحمه الله أنه قال بعد حكايته أن الحديث عند أهله ينقسم إلى الأقسام الثلاثة التي قدمنا ذكرها: «الحسن ما عرف مَخْرَجه واشتهر رجاله»، قال: «وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء».

النوع الثاني
في معرفة الحسن

٢٦ ــ قوله: (روينا عن أبي سليمان الخَطَّابي رحمه الله أنه قال: «الحسن ما عرف مَخْرَجه واشتهر رجاله»، انتهى. ثم ذكر الشيخ ــ بعد ذلك ــ أنه ليس في كلام الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، انتهى. وفيه أمران:

أحدهما: أن ما حكاه من صيغة كلام الخطابي قد اعترض عليه فيه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشَيْد[١]، فيما حكاه الحافظ أبو الفتح اليَعْمُرِي[٢]

---

(١) هو محمد بن عمر بن محمد المعروف بابن رُشيد ــ بضم الراء وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت ــ أبو عبد الله الفهري السبتي ــ بفتح السين المهملة وسكون الباء الموحدة وكسر التاء المثناة فوق، نسبة إلى سبتة مدينة من بلاد المغرب ــ له مصنفات منها: «إيضاح المذاهب فيمن يطلق عليه اسم الصاحب»، وكتاب «التراجم على أبواب البخاري» وغير ذلك. مات ابن رُشيد سنة إحدى وعشرين وسبعمائة من الهجرة.
الدرر الكامنة (٤/ ٢٢٩)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٣٥)، درة الحجال في أسماء الرجال (٢/ ٩٦)، لحظ الألحاظ (ص ٩٧ ــ ١٠٠).

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد المشهور بابن سيد الناس الحافظ، صاحب «عيون الأثر في =

. . . .

في[1] «شرح الترمذي»، فقال: إنه رآه بخط الحافظ أبـي علي الجَيَّاني[2]: «ما عرف مَخْرَجه واستقر حاله»، أي بالسين المهملة وبالقاف وبالحاء المهملة دون راء في أوله. قال ابن رُشيد: وأنا بخط الجياني عارف»[3]، انتهى. وما اعترض به ابن رُشَيْد مردود، فإن الخطابـي قد قال ذلك في خطبة كتابه «معالم السنن»[4]، وهو في النسخ الصحيحة المسموعة كما ذكره المصنف: «واشتهر رجاله»، وليس لقوله: «واستقر حاله» كبير معنى، والله أعلم.

= فنون المغازي والسير» في السيرة النبوية. توفي بمصر سنة أربع وثلاثين وسبعمائة.
واليعمري: بفتح الياء المثناة من تحت وسكون العين المهملة وضم الميم، نسبة إلى يعمر: بطن من كنانة.
الدرر الكامنة (٤/١٠٨ ـ ٢١٣)، ذيل طبقات الحفاظ (ص ٣٥٠)، شذرات الذهب (٦/١٠٨ ـ ١٠٩).

(١) في ب: «من».

(٢) الحسين بن محمد بن أحمد الغساني ـ بفتح الغين المعجمة والسين المهملة المشددة، نسبة إلى بني غسان ـ الجياني ـ بفتح الجيم وتشديد الياء ـ الأندلسي، أبو علي: من محدِّثي الأندلس، كان من أهل قرطبة وُلد سنة سبع وعشرين وأربعمائة، يعرف بالجياني وليس هو من بلدة جيان. وإنما نسب إليها لأن أباه نزل بها زمناً، له كتب كثيرة منها: «تقييد المهمل» ألفه لضبط ما يقع فيه لبس من رجال الصحيحين لعدم تميزه، و «ما يأتلف خطه ويختلف لفظه من أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم»، و «الألقاب»، و «التعريف بشيوخ البخاري»، و «التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين»، توفي في قرطبة سنة ثمان وتسعين وأربعمائة.
وفيات الأعيان (٢/ ١٨٠)، بغية الملتمس (ص ٢٦٥)، الصلة (ص ١٤٢ ـ ١٤٤)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢٣٣، ١٢٣٥)، شذرات الذهب (٣/٤٠٨، ٤٠٩).

(٣) شرح الترمذي لأبـي الفتح اليعمري (١ ق ١٠ أ).

(٤) (١/١١).

. . . .

الأمر الثاني: أن ما ذكره من أنه ليس في كلام الخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، ذكره ابن دقيق العيد أيضاً في «الاقتراح» وزاده وضوحاً، فقال: «ليس في عبارة الخطابي كبير تلخيص، وأيضاً فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله، فيدخل الصحيح في حد الحسن»[١].

واعترض الشيخ تاج الدين التَّبْرِيزي[٢] على كلام الشيخ تقي الدين بقوله: فيه نظر، لأنه ذكر من بعد أن الصحيح أخص من الحسن. قال: ودخول الخاص في حد العام ضروري، والتقييد بما يخرجه عنه مخل للحد»[٣]. وهو اعتراض متجه[٤].

---

(١) قال ابن دقيق العيد في الاقتراح (ص ١٦٣، ١٦٤) عند كلامه على تعريف الخطابي: «وهذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص، ولا هي أيضاً على صناعة الحدود والتعريفات، فإن الصحيح أيضاً قد عرف مخرجه واشتهر رجاله، فيدخل الصحيح في حد الحسن، وكأنه يريد بهذا الكلام ما عرف مخرجه واشتهر رجاله مما لم يبلغ درجة الصحيح».

(٢) علي بن عبد الله بن الحسين بن أبي بكر الأردبيلي التَّبْرِيزِي، أبو الحسن تاج الدين، الشافعي، وُلد في «أردبيل» في إقليم «أذربيجان» وأقام «بتَبْريز»، ورحل إلى بغداد ومكة ومصر، وأفتى وهو ابن ثلاثين سنة، له كتب في التفسير والحديث والأصول والحساب.
توفي سنة ست وأربعين وسبعمائة بالقاهرة.
الدرر الكامنة (٣/ ٧٢ ـ ٧٤).

(٣) انظر: شرح ألفية العراقي (١/ ٨٥)، تدريب الراوي (١/ ١٥٣)، فتح المغيث (١/ ٦٣)، توضيح الأفكار (١/ ١٥٥، ١٥٦).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٤٠٥) منكتاً على هذا الاعتراض: «بين الصحيح والحسن خصوص وعموم من وجه، وذلك بيِّن لمن تدبره فلا يرد اعتراض التبريزي إذ لا يلزم من كون الصحيح أخص من الحسن من وجه أن يكون أخص منه مطلقاً حتى يدخل الصحيح في الحسن». انظر أيضاً: تدريب الراوي (١/ ١٥٣)، توضيح الأفكار (١/ ١٥٦).

. . . .

وقـد أجاب بعض المتأخرين[١] عـن استشكال حـدي الترمذي والخطابـي بـأن قـول الخـطابـي: «مـا عُـرِف مَخْرَجـه» هـو كقـول الترمـذي ويُـروى نحـوُه مـن غير وجـه». وقـول الخطابـي: «اشتهـر رجالـه» يعني بالسلامة[٢] مـن وصمة الكـذب، هـو كقـول الترمـذي: «ولا يكـون فـي إسنـاده مـن يتـهـم بالكـذب»، وزاد الترمذي: «ولا يكون شـاذّاً»، ولا حاجـة إلى ذكره لأن الشـاذ ينـافي عرفـان المَخْرَج، فكأنه كرره بلفظ متباين فلا إشكال فيما قالاه، انتهى.

وما فسر بـه قول الخطابـي: «مـا عرف مَخْرَجه»: بـأن يروى مـن غيـر وجه لا يدل عليه كلام الخطابـي أصلاً، بل الذي رأيته في كلام بعض الفضلاء أن في قوله: «مـا عرف مَخْرَجـه» احترازاً عـن المرسل وعـن خبـر المدلس قبـل أن يبين تدليسه[٣].

وهذا أحسن في[٤] تفسير كلام الخطابـي، لأن المرسل الذي سقط بعض / إسناده وكذلك المُدلَّس الذي سقط منه بعضه لا يعرف فيهما مخرج الحديث، لأنه لا يدرى من سقط من إسناده، بخلاف من أبرز جميع رجاله فقد عرف مَخْرَج الحديث من أين، والله أعلم.

---

(١) هـو سـراج الديـن البلقينـي فـي محـاسن الاصطـلاح (ص ١٠٥) لكـن ليـس فيـه قولـه: «وزاد الترمـذي».. إلى نهايـة مـا نقلـه عنـه، غيـر أن الحافظ ابن حجر نقل هـذه العبارة عـن العراقي فـي النكـت (١/ ٤٠٦) ولـم يسـم القائـل، ونقلهـا السيـوطي فـي التـدريب (١/ ١٥٦).

(٢) في ب: «به السلامة».

(٣) نقله أيضاً في: شرح الألفية (١/ ٨٤) ولم يسم القائل به كذلك.

(٤) في ب: «من».

ورويـنا عن أبـي عيسى الترمذي رضي الله عنه أنه يريد بالحسن أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون حديثاً شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك.

---

٢٧ ـ قوله: (ورويـنا عن أبـي عيسى الترمذي رحمه الله أنه يريد بالحسن أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذاً، ويروي من غير وجه نحو ذاك) ـ انتهى.

اعترض بعض من اختصر كلام ابن الصلاح عليه في حكاية هذا عن الترمذي ـ وهو الحافظ عماد الدين بن كثير[(١)] ـ فقال:

«وهذا إن[(٢)] كان قد روى عن الترمذي أنه قاله ففي أي كتاب له قاله؟ وأين إسناده عنه؟ وإن كان فهم من اصطلاحه في كتابه «الجامع» فليس ذلك بصحيح، فإنه يقول في كثير من الأحاديث: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه»[(٣)] ـ انتهى.

---

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البُصروي ـ نسبة إلى بُصرى، بضم الباء الموحدة وسكون الصاد المهملة، من بلاد الشام ـ الدمشقي أبو الفداء، عماد الدين. الحافظ المؤرخ المفسر المحدث المشهور، وُلد في إحدى قرى «بصرى» بالشام، وارتحل مع أخ له إلى «دمشق» سنة ست وسبعمائة لطلب العلم. ألف كتباً عديدة سارت بها الركبان في حياته، منها: «البداية والنهاية» في التاريخ، انتهى فيه إلى حوادث سنة سبع وستين وسبعمائة، و «تفسير القرآن العظيم» و «شرح صحيح البخاري» ولم يكمله، و «جامع المسانيد» و «اختصار علوم الحديث» و «الفصول في اختصار سيرة الرسول» و «التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» و «طبقات الفقهاء الشافعيين» و «الاجتهاد في طلب الجهاد» وغيرها. توفي في «دمشق» سنة أربع وسبعين وسبعمائة. ذيل طبقات الحفاظ للحسيني (ص ٥٧ ـ ٥٩)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٦١، ٣٦٢)، الدرر الكامنة (١/ ٣٧٣، ٣٧٤)، البدر الطالع (١/ ١٥٣)، شذرات الذهب (٦/ ٢٣١، ٢٣٢).

(٢) في ب: «وإن».

(٣) اختصار علوم الحديث (ص ٣١، ٣٢).

. . . .

وهذا الإنكار عجيب، فإنه[1] في آخر «العلل» التي في آخر «الجامع»[2]، وهي داخلة في سماعنا وسماع المنكر لذلك وسماع الناس.

نعم ليست في رواية كثير من المغاربة، فإنه وقعت لهم رواية المبارك بن عبد الجبار الصيرفي[3] وليست في روايته عن أبي يعلى أحمد بن عبد الواحد[4]، وليست في رواية أبي يعلى عن أبي علي السِّنْجي[5]، وليست في رواية أبي علي السِّنْجي عن أبي العباس المَحْبُوبي صاحب الترمذي، ولكنها في رواية عبد الجبار بن محمد الجَرَّاحي[6]

---

(١) أي هذا القول للترمذي في تعريف الحسن.

(٢) (٥/ ٧٥٨) من كتاب الجامع، وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٢٥٧).

(٣) المبارك بن عبد الجبار بن أحمد، أبو الحسن الأزدي البغدادي الصيرفي، المعروف بابن الطيوري: محدث ثقة. له مصنفات. توفي في «بغداد» سنة خمسمائة.
العبر (٢/ ٣٨٠)، لسان الميزان (٥/ ٩)، شذرات الذهب (٣/ ٤١٢).

(٤) أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جعفر بن الحسن بن وهب أبو يعلى، المعروف بابن زوج الحرة. قال الخطيب: «كتبت عنه وكان صدوقاً»، توفي سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة.
تاريخ بغداد (٤/ ٢٧٠)، فهرس ابن خير الإشبيلي (ص ١١٩).

(٥) هو الحسين بن محمد بن مصعب بن رُزيق ــ بضم الراء وفتح الزاي وسكون الياء المثناة تحت ــ المروزي، أبو علي السنجي ــ بكسر السين المهملة وسكون النون وكسر الجيم ــ نسبة إلى «سنج» أحد أقاليم مرو ــ الحافظ البارع، قال ابن ماكولا: «كان يقال: ما بخراسان أكثر حديثاً منه». وقال: «وكان لا يحدث عن أهل الرأي إلَّا بعد الجهد». كف بصره، ومات سنة خمس عشرة وثلاثمائة.
تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٠٠)، ميزان الاعتدال (١/ ١٣٤)، الإكمال (٤/ ٤٧٣، ٤٧٤).

(٦) أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الجراح المروزي الجرَّاحي ــ بفتح الجيم والراء المشددة، نسبة لجده الجراح ــ وهو ثقة صالح روى كتاب =

. . . .

عن المَحْبُوبي[1]، ثم اتصلت عنه بالسماع إلى زماننا بمصر والشام وغيرهما من البلاد الإسلامية، ولكن استشكل أبو الفتح اليعمري كون هذا الحد الذي ذكره الترمذي اصطلاحاً عاماً لأهل الحديث، فنورد لفظ الترمذي أولاً.

قال أبو عيسى: «وما ذكرنا ــ في هذا الكتاب ــ حديث حسن إنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في[2] إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث[3] شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن»[4] ــ انتهى كلامه[5].

فقيد الترمذي تفسير الحسن بما ذكره في كتابه «الجامع»، فلذلك قال أبو الفتح اليعمري في «شرح الترمذي»: «إنه لو قال قائل إن هذا إنما اصطلح عليه الترمذي في كتابه هذا ولم ينقله اصطلاحاً عاماً، كان له ذلك[6]، فعلى هذا لا ينقل عن الترمذي حد الحديث الحسن بذلك مطلقاً في الاصطلاح العام، والله أعلم.

= أبي عيسى الترمذي عن صاحبه أبي العباس المحبوبي، وروى عنه جماعة كثيرون. توفي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة.

تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٥٢)، العبر (٢/ ٢٢١)، اللباب (١/ ٢٦٨)، تبصير المنتبه (١/ ٣١٣).

(١) أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المروزي ــ بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو بعدها زاي مكسورة ــ محدث «مرو» وشيخها ورئيسها، روى جامع الترمذي عنه، توفي في رمضان سنة ست وأربعين وثلاثمائة، وله سبع وتسعون سنة.

تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٣)، العبر (٢/ ٧٤)، اللباب (٣/ ١٧٣)، شذرات الذهب (٢/ ٣٧٣).

(٢) في ب: «من».

(٣) في ك: «حديثا».

(٤) جامع الترمذي (٥/ ٧٥٨)، شرح علل الترمذي (ص ٢٥٧).

(٥) سقطت من ب.

(٦) شرح الترمذي (١/ ق ٧ ب).

وقال بعض المتأخرين: «الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ويصلح للعمل به».

قلت: كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح.

---

٢٨ ــ قوله: (وقال بعض المتأخرين: الحديث الذي فيه ضعف قريب[1] محتمل هو الحديث الحسن) ــ انتهى.

وأراد المصنف ببعض المتأخرين هنا: أبا الفرج ابن الجوزي[2]، فإنه هكذا قال في كتابيه: «الموضوعات»[3] و«العلل المتناهية»[4].

قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في «الاقتراح»[5]: «إن هذا ليس مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره»، قال: «وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة».

---

(١) في ب: «غريب».

(٢) عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله القرشي التيمي ــ من نسل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ــ محدث واعظ إمام مشهور، له تصانيف كثيرة مشهورة، منها: «الموضوعات» و«العلل المتناهية» و«زاد المسير في علم التفسير» و«صيد الخاطر» و«منهاج القاصدين» وغيرها. توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة.

وفيات الأعيان (٣/ ١٤٠، ١٤٢)، شذرات الذهب (٤/ ٣٢٩).

(٣) (١/ ٣٥) عند كلامه على أقسام الحديث قال: «القسم الرابع: ما فيه ضعف قريب محتمل، وهذا هو الحسن، ويصلح البناء عليه والعمل به».

(٤) لم أقف عليه في كتاب العلل المتناهية.

(٥) (ص ١٦٨، ١٦٩).

وقد أمعنت النظرَ في ذلك والبحثَ جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم، فتنقَّح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًّا ومنكراً.

وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما يتفرد به من حديثه منكراً، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًّا ومنكراً سلامته من أن يكون معللاً.

وعلى هذا يتنزل كلام الخطابي.

فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر، مقتصراً كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل معرضاً

عما رأى أنه لا يشكل. أو أنه غفل عن البعض وذهل ــ والله أعلم ــ .

هذا تأصيل ذلك، ونوضحه بـ:

---

٢٩ ــ قوله: (وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً مواقع استعمالهم، فتنقَّح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان. . .) ــ إلى آخر كلامه.

وقد أنكر بعض العلماء المتأخرين لفظ «الإمعان» وقال: إنه ليس عربياً، وكذلك قول الفقهاء في التيمم: «أَمْعَنَ في الطلب» ونحو ذلك.

وقد نظرت في ذلك فوجدته مأخوذاً من: «أَمْعَنَ الفرسُ في عَدْوِه»، أو من: «أَمْعَنَ الماء» إذا استنبطه وأخرجه[1].

وقد حكى الأزهري[2] في «تهذيب اللغة»[3] عن الليث بن المظفر: «أَمْعَنَ الفرسُ وغيره إذا تباعد في عَدْوِه».

وكـذا قـال الجـوهـري[4] . . . .

---

(١) انظر: لسان العرب (١٣/ ٤٠٩ ــ ٤١١)، القاموس المحيط (٤/ ٢٧٣، ٢٧٤).

(٢) محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح بن الأزهر بن نوح بن حاتم الأزهري الهروي الشافعي، أبو منصور، أديب لغوي فقيه. وُلد في «هَراة» ــ بفتح الهاء والراء ــ بخراسان سنة اثنتين وثمانين ومائتين، ورحل في طلب اللغة والغريب إلى القبائل، له كتاب «تهذيب اللغة» و «الزاهر في غرائب الألفاظ» وغيرهما، توفي سنة سبعين وثلاثمائة في هراة.
وفيات الأعيان (٤/ ٣٣٤، ٣٣٦)، معجم الأدباء (١٧/ ١٦٤ ــ ١٦٧)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٠)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٠٦، ١٠٧)، شذرات الذهب (٣/ ٧٢ ٧٣)، معجم المؤلفين (٨/ ٢٣٠).

(٣) (٣/ ١٦).

(٤) إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي أبو نصر، لغوي أديب، أصله من فاراب ببلاد الترك، ورحل إلى العراق، وأخذ العربية عن أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي. =

. . . .

في «الصحاح»[1].

وحكى الأزهري أيضاً: أَمْعَنَ الماءَ إذا أجراه، ويحتمل أنه من: أَمْعَن إذا كثُر، وهو من الأضداد.

قال أبو عمرو: «المَعْنُ: القليل، والمَعْنُ: الكثير، والمَعْنُ: الطويل، والمَعْنُ: القصير / ، والمَعْنُ: الإقرار بالحق، والمَعْنُ: الجحود والكفر للنعم[2]، والمَعْنُ: الماء الظاهر»[3].

وما ذكره المصنف من كون الحديث الحسن على قسمين... إلى آخر كلامه. قد أخذ عليه فيه الشيخ تقي الدين في «الاقتراح»[4] إجمالاً[5]، فقال ـ بعد أن حكى كلامه ـ : «وعليه فيه مؤاخذات ومناقشات»[6].

وقال بعض المتأخرين[7]: «يرد على القسم الأول المنقطع والمرسل

= سافر إلى الحجاز، ثم عاد إلى خراسان، ومنها إلى نيسابور فأقام بها مكباً على التأليف والتدريس حتى توفي بها سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، من تصانيفه: «تاج اللغة وصحاح العربية»، «المقدمة في النحو» وكتاب في العروض.

معجم الأدباء (٦/ ١٥١ ـ ١٦٥)، لسان الميزان (١/ ٤٠٠ ـ ٤٠٢)، النجوم الزاهرة (٤/ ٢٠٧، ٢٠٨)، شذرات الذهب (٣/ ١٤٣)، بغية الوعاة (١/ ١٩٥)، يتيمة الدهر (٤/ ٣٧٣).

(١) (٦/ ٢٢٠٤، ٢٢٠٥).

(٢) في ك: «بالنعم».

(٣) انظر: لسان العرب (١٣/ ٤٠٩ ـ ٤١١)، القاموس المحيط (٤/ ٢٧٣، ٢٧٤)، الصحاح (٦/ ٢٢٠٤، ٢٢٠٥).

(٤) (ص ١٧١).

(٥) في ب: «إجهالاً».

(٦) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ١٧١).

(٧) هو القاضي بدر الدين بن جماعة كما ذكر الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٤٠٦)، وانظر: تدريب الراوي (١/ ١٥٩).

. . . .

الذي في رجاله مستور، وروى مثله أو نحوه من وجه آخر.

ويرد على الثاني المرسل الذي اشتهر رواته[1] بما ذكر».

قال: «فالأحسن[2] أن يقال: الحسن ما في إسناده المتصل مستور له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان وخلا من الشذوذ والعلة»[3]، والله أعلم.

---

(١) في ك، أ: «راويه».

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٠٦) ونصه: «الأحسن في حد الحسن أن يقال...» إلخ. وانظر: تدريب الراوي (١/ ١٥٩).

وقد ناقش الحافظ ابن حجر في النكت هذا الحد للحسن، فذكر أن هذا الحد لا يصلح لتعريف الحسن به فضلاً عن أن يكون أحسن من غيره، وذلك من أوجه:

«أحدها: أن قيد الاتصال إنما يشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتقان، وهذا هو الحسن لذاته، وهو الذي لم يتعرض الترمذي لوصفه، بخلاف القسم الثاني الذي وصفه، فلا يشترط الاتصال في جميع أقسامه كما قررنا.

ثانيها: اقتصاره على رواية المستور مشعر بأن رواية الضعيف السيِّء الحفظ ومن ذكرنا معه من الأمثلة ليست تعد حساناً إذا تعددت طرقها، وليس الأمر في تصرف الترمذي كذلك، فلا يكون الحد الذي ذكره جامعاً.

ثالثها: اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا لأن الضعف في الراوي علة في الخبر، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر، وعنعنة المدلس علة في الخبر، وجهالة حال الراوي علة في الخبر، ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن إذا جمع الشروط الثلاثة التي ذكرها، فالتقييد بعدم العلة ينافي ذلك...

رابعها: القصور الذي ذكر غير منضبط فيرد عليه ما يرد على ابن الجوزي».

النكت (١/ ٤٠٧، ٤٠٨) وهو كلام من التدقيق والتحقيق بالموضع الذي خصه الله به ولا زيادة عليه لمستزيد.

(٣) في ك، أ، ب: «العلة والشذوذ».

تنبيهات وتفريعات

أحدها: الحسن يتقاصر عن الصحيح في أن الصحيح من شرطه: أن يكون جميع رواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وإتقانهم، إما بالنقل الصريح بطريق الاستفاضة على ما سنبينه ــ إن شاء الله تعالى ــ وذلك غير مشترط في الحسن، فإنه يكتفى فيه بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوه وغير ذلك مما تقدم شرحه.

---

٣٠ ــ قوله: (الحسن يتقاصر عن الصحيح في أن الصحيح من شرطه أن يكون جميع رواته قد ثبتت[1] عدالتهم وضبطهم وإتقانهم، إما بالنقل الصريح[2] أو بالاستفاضة على ما سنبينه ــ إن شاء الله تعالى ــ وذلك غير مشترط في الحسن، فإنه يكتفي فيه بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوه وغير ذلك مما تقدم شرحه)، انتهى كلامه. وفيه أمران:

أحدهما: أنه قد اعترض عليه بأن جميع رواة الصحيح لا يوجد فيهم هذه الشروط إلَّا في النزر اليسير، انتهى.

والجواب: أن العدالة تثبت[3]:

١ ــ إما بالتنصيص عليها كالمصرح بتوثيقهم وهم كثير.

٢ ــ أو بتخريج من التزم الصحة في كتابه له. فالعدالة أيضاً تثبت

---

(١) في ك: «تبينت».

(٢) في ب: «الصحيح».

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٠٤ ــ ١٠٦)، الكفاية (ص ١٤٧ ــ ١٤٨)، فتح المغيث (١/ ٢٧٢)، تدريب الراوي (١/ ٣٠١).

. . . .

بذلك. وكذلك الضبط والإتقان، إذ[1] درجاته متفاوتة، فلا يشترط أعلى وجوه الضبط كمالك وشعبة، بل المراد بالضبط أن لا يكون مغفلاً كثير الغلط، وذلك بأن يعتبر حديثه بحديث أهل الضبط والإتقان، فإن وافقهم غالباً فهو ضابط كما ذكره المصنف في المسألة الثانية من النوع الثالث والعشرين[2]. وإذا[3] كان كذلك فلا مانع من وجود هذه الصفات في رواة صحيح الأحاديث، والله أعلم.

الأمر الثاني: أن قوله في الحسن أنه «يكتفى فيه بما سبق ذكره من[4] مجيء الحديث من وجوه»، فيه نظر، إذ لم يسبق اشتراط مجيئه[5] من وجوه، بل من غير وجه كما سبق ذلك في كلام الترمذي[6]، وعلى هذا فمجيئه من وجهين كاف في حد الحديث الحسن، والله أعلم.

---

(١) سقط من ك، ب.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٠٥)، شرح ألفية العراقي (١/ ٢٩٩)، فتح المغيث (١/ ٢٧٩، ٢٨٠)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٤).

(٣) في ب: «وإن».

(٤) في ب: «في».

(٥) سقطت من ب.

(٦) انظر (ص ٢٩٤).

وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعِد، ذكرنا له نص الشافعي رضي الله عنه في مراسيل التابعين: **أنه يقبل منها المرسل الذي** جاء نحوه مسنداً، وكذلك لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي، الأول في كلام له ذكرَ فيه وجوهاً من الاستدلال على صحة مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر.

وذكرنا له أيضاً ما حكاه الإمام أبو المظفر السمعاني وغيره عن بعض أصحاب الشافعي من أنه **تقبل** رواية المستور وإن لم **تقبل** شهادة المستور، ولذلك وجه متجه، كيف وإنا لم نكتف في الحديث الحسن بمجرد رواية المستور على ما سبق آنفاً، والله أعلم.

---

٣١ ـ قوله حكاية عن نص[١] الشافعي رضي الله عنه في مراسيل التابعين: (إنه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسنداً، وكذلك لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي، الأول في كلام له ذكر فيه وجوهاً من الاستدلال على صحة مخرج المرسل لمجيئه من وجه آخر)، انتهى (كلامه)[٢]. وفيه نظر من حيث إن الشافعي رضي الله عنه إنما يقبل من المراسيل التي اعتضدت بما ذكر مراسيل كبار التابعين بشروط أخرى في من أرسل، كما نص عليه في «الرسالة»[٣] فقال: «والمنقطع مختلف، فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ من التابعين، فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي ﷺ اعتبر عليه بأمور:

---

(١) في ب: «عن الشافعي».

(٢) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وهو مثبت في ك، أ، وسقط من ب.

(٣) (ص ٤٦١).

. . . .

منها: أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شَرِكه[1] فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالة على صحة ما[2] قبل عنه وحفظه، فإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه[3] فيه من يسنده؛ قبل ما ينفرد به من ذلك، ويعتبر عليه بأن ينظر: هل وافقه[4] مرسل غيره من قبل العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم؟ فإن وجد ذلك كانت دلالة تقوّي له مرسله / وهي أضعف من الأولى.

فإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب النبي ﷺ قولاً له، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ كانت في هذا دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلاَّ عن أصل يصح إن شاء الله، وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي ﷺ، ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمَّى من روى عنه لم يُسمِّ[5] مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه، ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ في حديثه لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كانت في هذه دلالة[6] على صحة مخرج حديثه، ومتى خالف ما وصفت أضر بحديثه حتى لا يسع أحداً قبول مرسله»، قال: «وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا[7] أن نقبل مرسله»[8] ثم قال:

---

(١) في ك: «شاركه».

(٢) في ب: «من».

(٣) في ك: «يشاركه».

(٤) في أ، ب: «يوافقه».

(٥) في ب: «لم يكن».

(٦) في ب: «دلائل».

(٧) في ب: «أحببت».

(٨) الرسالة (ص ٤٦١ ــ ٤٦٤).

. . . .

«فأما من بعد كبار التابعين فلا أعلم واحداً يقبل مرسله لأمور:

أحدها: أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه.

والآخر: أنه وجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا لضعف مخرجه.

والآخر: كثرة الإحالة في الأخبار، وإذا كثرت الإحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه»[1].

هذه عبارة الشافعي رحمه الله في «الرسالة»، ورواها عنه بالإسناد الصحيح البيهقي في «المدخل»، والخطيب[2] في «الكفاية»[3].

وعلى هذا فإطلاق الشيخ النقل عن الشافعي ليس بجيد. وقد تبعه على ذلك الشيخ محيي الدين في عامة كتبه ثم تنبه لذلك في «شرح الوسيط المسمى» «بالتنقيح»، وهو من أواخر تصانيفه فقال فيه: «وأما الحديث المرسل

---

(١) الرسالة (ص ٤٦٥) ونص عبارته: «فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله لا أعلم منهم واحداً. . .» إلخ.

(٢) هو الإمام الحافظ المحدث المؤرخ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، وُلد في (غزية) سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، ورحل إلى مكة، وسمع بالبصرة والدينور والكوفة وغيرها. وعاد إلى بغداد، ثم خرج منها إلى دمشق بعد خطوب وأحداث. له مصنفات كثيرة جداً حتى قيل: إنها ستة وخمسون مصنفاً، منها: «تاريخ بغداد» و «الكفاية» في علوم الحديث و «السابق واللاحق» وغيرها، مات سنة ثلاث وستين وأربعمائة من الهجرة.

تهذيب تاريخ دمشق (١/ ٣٩٩)، وفيات الأعيان (١/ ٩٢، ٩٣)، البداية والنهاية (١٢/ ١٠١)، شذرات الذهب (٣/ ٣١١، ٣١٢)، تبيين كذب المفتري (ص ٢٦٨ ـ ٢٧١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٣١٢)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ١٦٤ ـ ١٦٦).

(٣) (ص ٥٧٢، ٥٧٣).

. . . .

فليس بحجة عندنا إلاَّ أن الشافعي[1] قال: يجوز الاحتجاج بمرسل الكبار من التابعين بشرط أن يعتضد بأحد أمور أربعة. . . » فذكرها.

وقول النووي هنا: «يجوز[2] الاحتجاج» أخذه من عبارة الشافعي في قوله: «أحببنا أن نقبل مرسله»، وقد قال البيهقي في «المدخل»[3]: «إن قول الشافعي: «أحببنا» أراد به: اخترنا»، انتهى.

وعلى هذا فلا يلزم أن يكون الاحتجاج به جائزاً فقط، بل يقال: اختار الشافعي الاحتجاج بالمرسل الموصوف بما ذكر. أما كونه على سبيل الجواز أو الوجوب فلا يدل عليه كلامه، والله أعلم.

---

(١) في ب: زيادة «رحمه الله».

(٢) في ب: فجواز.

(٣) انظر: مقدمة المدخل (ص ٧٦) حيث ذكر المحقق هذا النص في النصوص المفقودة من الكتاب.

الثاني: لعل الباحث الفَهِم يقول: إنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، مثل حديث: «الأُذُنَانِ من الرأسِ» ونحوه، فهلاَّ جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عضد بعضاً كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفاً.

وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً.

وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة، والله أعلم.

الثالث: إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة الحفظ والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروى مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح.

مثاله حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَوْلا أنْ أَشُقَّ على أُمتِي لأَمَرْتُهُم بِالسِّواكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»، فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، والله أعلم.

---

٣٢ ــ قوله: (الثاني: لعل الباحث الفَهِم يقول: إنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، مثل حديث: «الأُذُنَانِ من الرأسِ» ونحوه)، إلى آخر كلامه.

اعترض عليه بأن هذا الحديث رواه ابن حبان في صحيحه[1]. والجواب:

---

(١) لم أجده في موارد الظمآن «ولم يذكر الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٩١) رواية ابن حبان لهذا الحديث، ولم يعزه الزيلعي في نصب الراية (١/ ١٨ ــ ٢٠) إلى ابن حبان، والحديث ليس مذكوراً في كتاب الطهارة من الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢/ ٢٦٧ ــ ٥١٠)، وأورده السيوطي في الجامع الكبير (١/ ٣٩٢) ولم يعزه إلى ابن حبان وكذلك في الجامع الصغير (١/ ١٢٢) لم يعزه إليه، والنبهاني في الفتح الكبير (١/ ٥٠٥) لم يعزه إلى ابن حبان، وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة (١/ ٤١٦، ٤١٧) ولم يعزه إلى ابن حبان، ولم يعزه إليه في الفتح الرباني (٢/ ٢٨، ٢٩)، وانظر: مجمع الزوائد (١/ ٢٣٤، ٢٣٥). وشهر ابن حوشب ذكره ابن حبان في كتاب المجروحين (١/ ٣٦١، ٣٦٢) وقال عنه: «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات». وهذا معناه أنه يشترك مع الجمهور في تضعيفه، فكيف يخرج له في صحيحه؟ =

. . . .

أن ابن حبان أخرجه من رواية شَهْر بن حَوْشَب عن أبـي أُمَامَة.

وشَهْر هذا ضعفه الجمهور[1]. ومع هذا فهو من قول أبـي أُمَامَة موقوفاً عليه. وقد بينه أبو داود[2] في سننه عقب تخريجه له، فذكر عن سليمان بن حرب قال: «يقولها أبو أُمَامَة».

وقال حماد بن زيد: «فلا أدري أهو من قول النبـي ﷺ أو أبـي أمامة»[3]، وكذا ذكر الترمذي[4] قول حماد بن زيد، ثم قال الترمذي: «هذا حديث حسن[5]،

= لكن وجدت هذا الحديث قد أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/ ١١٠) في ترجمة «علي بن هاشم البريد» وهو أحد الضعفاء أيضاً. فتحصل من ذلك أن ابن حبان لم يخرج هذا الحديث في صحيحه، ولم يخرجه عن شهر بن حوشب عن أبـي إمامة، وإنما أخرجه في كتاب المجروحين بسنده عن علي بن هاشم بن البريد، عن إسماعيل بن مسلم، عن عطاء، عن أبـي هريرة. وقد وجدت بعد ذلك أن الحافظ ابن حجر قد تكلم في النكت (١/ ٤١٤) على ما ذكره المؤلف من أن ابن حبان أخرجه فقال: «فيه نظر، بل ليس هو في صحيح ابن حبان البتة لا من طريق أبـي أمامة ولا من طريق غيره، بل لم يخرج ابن حبان في صحيحه لشهر شيئاً».

(١) ولكن قال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الإرسال والأوهام، انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٨٢، ٣٨٣)، التاريخ ليحيـى بن معين (٢/ ٢٦٠)، المجروحين (١/ ٣٦١، ٣٦٢)، الكامل (٤/ ١٣٥٤ ـ ١٣٥٨)، الميزان (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٩٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٦٩ ـ ٣٧٢)، تقريب التهذيب (١/ ٣٥٥)، الكاشف (٢/ ١٤، ١٥)، الخلاصة (ص ١٦٩).

(٢) (١/ ٩٢ ـ ٩٤)، رقم (١٣٤).

(٣) سنن أبـي داود (١/ ٩٤).

(٤) (١/ ٥٣).

(٥) سقطت من ك، أ. [قال أبو الأشبال: الإسقاط هو الصواب يعني لفظة «حسن»، فإن المنذري في مختصر سنن أبـي داود (١/ ١٠٢)، لم يذكره، وعلى عدمه يدل قول الترمذي: «ليس إسناده بذلك القائم»].

. . . .

ليس إسناده بذاك القائم»[1]، انتهى.

وقد روى من حديث جماعة من الصحابة جمعهم ابن الجوزي في «العلل المتناهية» وضعفها كلها[2]، والله أعلم.

---

(١) في ب: «بذلك».

(٢) لم أجده في «العلل المتناهية» ولا في «الموضوعات» بعد طول البحث والمراجعة، ثم ألفيت الحافظ ابن حجر يصل في كتاب النكت (١/ ٤١٠) إلى مثل هذه النتيجة، فقد قال بعد أن أورد ما قاله العراقي: «وقد راجعت كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي فلم أره تعرض لهذا الحديث»، والأعجب من ذلك أن الحافظ قال بعد ذلك: «بل رأيته في كتاب التحقيق [ص ١٢ من المخطوط] له وقد احتج به وقواه، فينظر في هذا».

وقد أثبت الشيخ الألباني صحة هذا الحديث في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٤٧ ـ ٥٧) بعد بحث مستفيض مفصل ساق فيه طرق هذا الحديث عن جماعة من الصحابة منهم: أبو أمامة، وأبو هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعائشة، وأبو موسى، وأنس، وسمرة بن جندب وعبد الله بن زيد رضي الله عنهم أجمعين. وعلى هذا لا يصلح هذا الحديث للتمثيل به على المحكوم بضعفه مع كونه مروياً بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، فهو حديث صحيح.

الرابع: كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه، وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما، وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: «هذا حديث حسن»، أو: «هذا حديث حسن صحيح» ونحو ذلك، فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه، ونص الدارقطني في سننه على كثير من ذلك.

---

٣٣ ـ قوله: (الرابع: كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نَوَّه باسمه، وأكثر من ذكره في «جامعه»، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما)، انتهى.

وقد وجد التعبير به في[1] شيوخ الطبقة التي قبله أيضاً كالشافعي[2] رحمه الله فقال في كتاب «اختلاف الحديث» / عند ذكر حديث ابن عمر: «لَقَدْ ارْتَقَيْتُ على ظَهْرِ بَيْتٍ لنا...»[3] الحديث: «حديث ابن عمر

---

(١) في ب: «من».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٤٢٤): «أقول: قد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي، قال إبراهيم النخعي: كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه. وقيل لشعبة: كيف تركت أحاديث العرزمي وهي حسان؟ قال: من حسنها فررت، ووجد: (هذا من أحسن الأحاديث إسناداً) في كلام علي بن المديني وأبي زرعة الرازي وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة وجماعة، لكن منهم من يريد إطلاق ذلك المعنى الاصطلاحي، ومنهم من لا يريده».

(٣) أخرج أحمد في المسند (٢/ ٤١)، والبخاري في صحيحه (١/ ٤٥) كتاب الوضوء باب من =

. . . .

مسند حسن الإسناد»[1].

وقال فيه أيضاً[2]: «سمعت من يروى بإسناد حسن أن أبا بكرة ذكر للنبي ﷺ أنه ركع دون الصف. . . » الحديث[3].

وقد اعترض أيضاً على المصنف في قوله: «إن الترمذي أكثر من ذكره في جامعه» بأن يعقوب بن شيبة[4] في مسنده، وأبا علي

= تبرَّز على لبنتين، من طريق مالك موصولاً عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: «إن ناساً يقولون: إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس، فقال عبد الله بن عمر: لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته. . . » لفظ البخاري، وأخرجه أبو داود (١/ ٢١) برقم (١٢)، والنسائي (١/ ٢٣، ٢٤)، وابن ماجه (١/ ١١٦) برقم (٣٢٢).

(١) اختلاف الحديث (ص ٢٢٨)، [انظر أيضاً على هامش الأم ص ٢٧١ و ٢٧٢ من الجزء السابع ــ قاله أبو الأشبال].

(٢) اختلاف الحديث (ص ١٨١)، [وأيضاً على هامش الأم ص ٢١٩ من الجزء السابع ــ قاله أبو الأشبال].

(٣) أخرج البخاري (١/ ١٩٠) كتاب الأذان «باب إذا ركع دون الصف» بإسناده عن أبي بكرة رضي الله عنه أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «زادك الله حرصاً ولا تعد»، وأخرجه أبو داود (١/ ٤٤٠، ٤٤١) رقم (٦٨٣، ٦٨٤).

وقوله ﷺ: «لا تعد»، قال في الفتح (٢/ ٢٦٩): «ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين من العود».

(٤) في الأصل يعقوب بن أبي شيبة، والتصويب من أ، ب ــ وهو ابن الصلت ابن عصفور السدوسي البصري، الحافظ الكبير، نزيل بغداد. له كتاب «المسند الكبير» و «العلل» وهو أحد الثقات الأعلام. مات سنة اثنتين وستين ومائتين.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٧)، تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨١)، هدية العارفين (٢/ ٥٣٧).

. . . .

الطُّوسِي[1]: شيخ أبـي حاتم[2] أكثرا من قولهما: «حسن صحيح»، انتهى.

وهذا الاعتراض ليس بجيد، لأن الترمذي أول من أكثر من ذلك، ويعقوب[3] وأبو علي إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذي، فإن[4] كتاب أبـي علي الطُّوسِي مخرج على كتاب الترمذي[5]، لكنه شاركه في كثير من شيوخه، والله أعلم.

---

(١) هو الحسن بن علي بن نصر الخراساني الطوسي ــ بضم الطاء المهملة وسكون الواو في آخرها سين مهملة، نسبة إلى طوس قرية من قرى بخارى ــ له مستخرج على كتاب «الجامع» للترمذي شاركه فيه في كثير من شيوخه، توفي سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة.
الرسالة المستطرفة (ص ٣٠، ٣١)، النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٣١).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٤٣٠): «وأما قوله ــ حكاية عن المعترض على ابن الصلاح ــ بأن أبا علي الطوسي كان شيخاً لأبـي حاتم الرازي، فقد رأيت ذلك في كتاب العلامة علاء الدين مغلطاي في مواضع كثيرة من شرح البخاري وغيره، فلا يذكر أبا علي الطوسي إلاَّ ويصفه بأنه شيخ أبـي حاتم الرازي، وليس ذلك بوصف صحيح، بل الصواب العكس. وأبو حاتم شيخ أبـي علي، وإن كان أبو حاتم حكى عن أبـي علي شيئاً، فذلك من باب رواية الأكابر عن الأصاغر . . . وهذه كرواية البخاري عن الترمذي».

(٣) قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٤٢٩): «فيه نظر بالنسبة إلى يعقوب بن شيبة فقط، فإنه من طبقة شيوخ الترمذي، وهو أقدم سناً وسماعاً وأعلى رجالاً من البخاري إمام الترمذي، وإن تأخرت وفاته بعده ست سنين. وذكر الخطيب أنه أقام في تصنيف مسنده مدة طويلة، وأنه لم يكمله مع ذلك، ومات قبل الترمذي بنحو عشرين سنة، فكيف يقال: إنه صنف كتابه بعد الترمذي؟ ظاهر الحال يأبـى ذلك».

(٤) في ك، أ، ب: «وكأن».

(٥) الرسالة المستطرفة (ص ٣٠، ٣١)، «وسمى كتابه كتاب الأحكام».
انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٣٠).
وقال محقق النكت (١/ ٤٣٠) هامش (٦): «هو موجود مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق، من الأول إلى الحادي عشر، وينتهي بـ (باب ما جاء في توريث المرأة من دية زوجها) تحت رقم (٢٩٣) حديث (ق ١ ــ ١٦٩) وقد رأيته بعيني في المكتبة المذكورة».

ومن مظانِّه سنن أبي داود السِّجِسْتاني رحمه الله تعالى، روينا عنه أنه قال: «ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه».

وروينا عنه أيضاً ما معناه أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب، وقال: «ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض».

قلت: فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود. وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق.

إذ حكى أبو عبد الله ابن منده الحافظ أنه سمع محمد بن سعيد البادي بمصر يقول: «كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه»، وقال ابن منده: «وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال»، والله أعلم.

---

٣٤ ــ قوله: (ومن مظانِّه ــ أي الحسن ــ: سنن أبي داود. روينا عنه أنه قال: ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، ثم قال: و[1]ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض. قال ابن الصلاح: فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً

---

(١) من قوله: «وما يشبهه» إلى هنا سقط من ب.

. . . .

وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به)... إلى آخر كلامه. وفيه أمور:

أحدها: قد اعترض الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رُشَيْد على المصنف في هذا فقال: «ليس يلزم أن يستفاد من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف ولا نص عليه غيره بصحة أن الحديث عند أبي داود حسن، إذ قد يكون عنده صحيحاً، وإن لم يكن عند غيره كذلك «حكاه الحافظ أبو الفتح اليَعْمُرِي في شرح الترمذي عن ابن رُشَيْد، ثم قال: «وهذا تعقب حسن»[1]، انتهى.

والجواب عن اعتراض ابن رُشَيْد أن المصنف إنما ذكر ما لنا أن نعرف الحديث به عند أبي داود، والاحتياط أن لا نرتفع به إلى درجة الصحة، وإن جاز أن يبلغها عند أبي داود، لأن عبارة أبي داود: «فهو صالح» أي للاحتجاج به، فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف، فالاحتياط بل الصواب ما قاله ابن الصلاح. وإن كان رأيه كالمتقدمين: إن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف، فما سكت عنه فهو صحيح. والاحتياط أن يقال: هو صالح كما عبر أبو داود به، والله أعلم.

وهكذا رأيت الحافظ أبو عبد الله[2] ابن المُوَّاق يفعل في كتابه «بغية النقاد»،

---

(١) شرح الترمذي لأبي الفتح اليعمري (١/ق ٨ أ)، وانظر أيضاً: شرح ألفية العراقي (٩٦/١).

(٢) هو الإمام الحافظ الناقد المحقق أبو عبد الله محمد بن يحيى بن المُوَّاق ـ بضم الميم وفتح الواو المشددة ـ المغربي، محدث، حافظ أصولي، من مصنفاته «بغية النقاد» وهو في أصول الحديث. توفي سنة سبع وتسعين وثمانمائة. =

. . . .

يقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود: هذا حديث صالح.

الأمر الثاني: أن الحافظ أبا الفتح اليَعْمُرِي تعقب ابن الصلاح هنا بأمر آخر، فقال في شرح الترمذي[1]: «لم يرسم أبو داود شيئاً بالحسن، وعمله بذلك شبيه بعمل مسلم الذي لا ينبغي أن يحمل كلامه على غيره، أنه اجتنب الضعيف الواهي وأتى بالقسمين الأول والثاني، وحديث من مثل به من الرواة من القسمين الأول والثاني موجود في كتابه[2] دون القسم

= كشف الظنون (ص ٢٥١)، الرسالة المستطرفة (ص ١٧٨)، معجم المؤلفين (٦/ ١٥٧) وذكره في الرسالة المستطرفة باسم أبي عبد الله محمد بن يحيى كما ذكره المصنف هنا، وذكره صاحب كشف الظنون باسم عبد الله بن المواق المغربي، ونقله عنه عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين.

(١) (١/ ق ٧ ب، ٨ أ) ونقله العراقي في شرح الألفية (١/ ٩٨).

(٢) قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه مبيناً هذه المسألة: «ثم إنا ــ إن شاء الله ــ مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس: فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم.
فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا ــ فيما وصفنا ــ دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار . . .
فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن =

. . . .

الثالث[1]. قال: «فهلا ألزم الشيخ أبو عمرو مسلماً من ذلك ما ألزم به أبا داود، فمعنى كلامهما واحد». قال: «وقول أبـي داود: «وما يشبهه» يعني في الصحة، «وما يقاربه» يعني: فيها أيضاً.

قال: «وهو نحو قول مسلم: إنه ليس كل الصحيح تجده عند مالك، وشعبة وسفيان. فاحتاج أن ينزل إلى مثل حديث ليث بن أبـي سُلَيْم وعطاء بن السائب[2] ويزيد بن أبـي زياد[3]، لما يشتمل الكل من اسم العدالة والصدق وإن / تفاوتوا في الحفظ والإتقان، ولا فرق بين الطريقين غير أن مسلماً شرط الصحيح، فتخرج

= عمرو أبـي داود النخعي، وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم. . .»، صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ٤٨ ــ ٥٦).

(١) في ك: «الثاني» وهو خطأ.

(٢) الثقفي الكوفي أبو محمد أحد الأئمة صدوق اختلط. مات سنة ست وثلاثين ومائة.

التاريخ لابن معين (٢/ ٤٠٣)، الضعفاء الكبير (٣/ ٣٩٨ ــ ٤٠١)، الضعفاء الصغير (ص ٨٨)، الكامل (٥/ ١٩٩٩)، ميزان الاعتدال (٣/ ٧٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٣)، الكاشف (٢/ ٢٣٢)، التقريب (٢/ ٢٢)، الخلاصة (ص ٢٦٦).

(٣) الهاشمي مولاهم أبو عبد الله الكوفي روى عن مولاه عبد الله بن الحارث بن نوفل وأبـي جحيفة ــ بضم الجيم وفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت ــ وروى عنه زائدة بن قدامة وأبو عوانة وابن فضيل ــ بضم الفاء وفتح الضاد ــ قال ابن عدي وأبو زرعة: يكتب حديثه، وقال الذهبـي: هو أحد علماء الكوفة المشاهير على سوء حفظه. وقال ابن حجر: ضعيف، كبر فتغير، كان يتلقن، وكان شيعياً، مات سنة سبع وثلاثين ومائة.

الضعفاء الصغير (ص ٢٢١)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ١١١)، المجروحين (٣/ ٩٩ ــ ١٠١)، الكامل (٧/ ٢٧٢٩ ــ ٢٧٣٠)، ميزان الاعتدال (٤/ ٤٢٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٩)، التقريب (٢/ ٣٦٥)، الخلاصة (ص ٤٣١).

. . . .

من حديث الطبقة الثالثة، وأبا داود لم يشترطه فذكر ما يشتد وهنه عنده، والتزم البيان عنده».

قال: «وفي قول أبي داود أن بعضها أصح من بعض ما يشير إلى القدر المشترك بينهما من الصحة، وإن تفاوتت فيه لما تقتضيه صيغة «أفعل» في الأكثر»[1]، انتهى كلام أبي الفتح.

والجواب عنه أن مسلماً شرط الصحيح بل الصحيح المجمع عليه في كتابه، فليس لنا أن نحكم على حديث في كتابه بأنه حسن عنده لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح.

وأبو داود قال: إن ما سكت عنه فهو صالح[2]. والصالح يجوز أن يكون صحيحاً ويجوز أن يكون حسناً عند من يرى الحسن رتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف، ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك أو يرى ما ليس بضعيف صحيحاً، فكان الأولى بل الصواب أن لا يرتفع بما سكت عنه إلى الصحة حتى نعلم أن رأيه هو الثاني ويحتاج إلى نقل[3].

---

(١) في ب: «الأشهر».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٤٣٢): «حكى ابن كثير في مختصره أنه رأى في بعض النسخ من رسالة أبي داود ما نصه: (وما سكت عليه فهو حسن وبعضها أصح من بعض)، فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع فيتعين المصير إليه، ولكن نسخة روايتنا والنسخ المعتمدة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا».
والذي ذكره ابن كثير في مختصره (ص ٤١): «ويروى عنه أنه قال: «وما سكت عنه فهو حسن»، فليس فيه ذكر لنسخه.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٤٣٢): «أجاب الحافظ صلاح الدين العلائي عن كلام أبي الفتح اليعمري بجواب أمتن من هذا فقال ما نصه: «هذا الذي قاله ضعيف، وقول ابن الصلاح أقوى، لأن درجات الصحيح إذا تفاوتت فلا نعني بالحسن إلاَّ الدرجة =

. . . .

الأمر الثالث: أن بعض من اختصر كتاب ابن الصلاح تعقبه بتعقب آخر، وهو الحافظ عماد الدين بن كثير فقال: «إن الروايات لسنن أبـي داود كثيرة يوجد في بعضها ما ليس في الأخرى. ولأبـي عبيد الآجُرِّي[1] عنه أسئلة في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل كتاب مفيد[2]، ومن ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في سننه، فقول ابن الصلاح: ما سكت عنه فهو حسن ما سكت عنه[3] في سننه فقط أو مطلقاً؟ هذا ما[4] ينبغي التنبيه عليه والتيقظ له»[5]، انتهى كلامه.

وهو كلام عجيب. وكيف يحسن هذا[6] الاستفسار بعد قول ابن الصلاح أن من مظان الحسن سنن أبي داود، فكيف يحتمل حمل كلامه على الإطلاق في السنن وغيرها؟ وكذلك لفظ أبـي داود صريح فيه، فإنه قال في رسالته: «ذكرت ــ في كتابـي هذا ــ الصحيح. . .»[7] إلى آخر كلامه.

= الدنيا منها، والدرجة الدنيا منها لم يخرج مسلم منها شيئاً في الأصول، وإنما يخرجها في المتابعات والشواهد».

(١) محمد بن علي بن عثمان الآجري ــ بفتح الألف وضم الجيم وتشديد الراء، نسبة إلى عمل الآجر وبيعه، ونسبة إلى درب الآجر أيضاً ــ تلميذ أبـي داود السجستاني، سأل شيخه عدة مسائل في الجرح والتعديل وجمع إجاباتها في كتاب. مقدمة سؤالات أبـي عبيد الآجري (ص ٣٨ ــ ٤٣).

(٢) منه نسخة في مكتبة كوبريلي تحت رقم (٢٩٢)، ونسخة في باريس رقم (٢٠٨٥)، تاريخ التراث العربـي (١/ ٢٦٢)، وقد طبع أخيراً في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتحقيق الأستاذ محمد علي قاسم العمري.

(٣) في أ: «عليه».

(٤) في أ: «مما».

(٥) اختصار علوم الحديث (ص ٤١).

(٦) ليست في ب كلمة «هذا».

(٧) رسالة أبـي داود إلى أهل مكة (ص ٢٧) هامش (٢).

. . . .

وأما قول ابن كثير: «من ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في سننه»[1]، إن أراد به أنه ضعف أحاديث ورجالاً في سؤالات الآجري وسكت عليها في السنن، فلا يلزم من ذكره لها في (السؤالات) بضعف أن يكون الضعف شديداً، فإنه يسكت في سننه على الضعف[2] الذي ليس بشديد كما ذكره هو[3]. نعم إن ذكر في السؤالات أحاديث أو رجالاً بضعف شديد، وسكت عليها في السنن فهو وارد عليه، ويحتاج حينئذ إلى جواب[4]، والله أعلم.

---

(١) اختصار علوم الحديث (ص ٤١).

(٢) في ب: «الضعيف».

(٣) قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة (ص ٢٧): «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته... وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض».

(٤) قال المرحوم أحمد شاكر في الباعث الحثيث (ص ٤٢): «الظاهر أن الحافظ العراقي لم يفهم كلام ابن كثير على وجهه الصحيح، فإن ابن الصلاح يحكم بحسن الأحاديث التي سكت عنها أبو داود ولعله سكت عن أحاديث في السنن وضعفها في شيء من أقواله الأخرى كإجاباته للآجري في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل، فلا يصح إذن أن يكون ما سكت عنه في السنن وضعفه في موضع آخر من كلامه حسناً بل يكون عنده ضعيفاً، ومع ذلك فإنه يدخل في عموم كلام ابن الصلاح، واعتراض ابن كثير صحيح واضح. وإنما لجأ ابن الصلاح إلى هذا اتباعاً لقاعدته التي سار عليها من أنه لا يجوز للمتأخرين التجاسر على الحكم بصحة حديث لم يوجد في أحد الصحيحين، أو لم ينص أحد من أئمة الحديث على صحته»، وهذا توضيح جيد وتحرير بين.

وللحافظ ابن حجر العسقلاني في هذه المسألة ــ أي مسألة ما سكت عليه أبو داود ــ تحقيق فريد في بابه ذكره في النكت (١/ ٤٣٢) عند كلامه على جواب الحافظ العراقي «من أن الاحتياط أن يحكم على ما سكت عليه أبو داود بالحسن ولا يرتقي به إلى الصحة»، حيث أفاض الحافظ في هذه المسألة وحققها تحقيقاً وافياً كافياً شافياً على طريقته المعروفة عنه إلى أن خرج من تحقيق هذه المسألة بالقول: «... إن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام: =

. . . .

= منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة، ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته، ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثير في كتابه جداً، ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً. وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها كما نقل ابن منده عنه: أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال... ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها...

فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه، لا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه فإنه ينحط إلى قبيل المنكر، وكذلك ما فيه من الأسانيد التي فيها من أبهمت أسماؤهم فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبـي داود، لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته... وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر...، فالصواب: عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة ويقدمها على القياس إن ثبت ذلك عنه».

وهذا كلام قد بلغ الغاية من التحرير والتحقيق والتدقيق، فلا زيادة عليه لمستزيد، وهو الذي ينبغي أن يصار إليه في هذه المسألة.

الخامس: ما صار إليه صاحب المصابيح رحمه الله من تقسيم أحاديثه إلى نوعين: الصحاح والحسان. مريداً بالصحاح ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم، فهذا اصطلاح لا يعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك. وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن كما سبق بيانه، والله أعلم.

---

٣٥ ــ قوله: (الخامس: ما صار إليه صاحب المصابيح من تقسيم أحاديثه إلى نوعين: الصحاح والحسان مريداً بالصحاح ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم، فهذا اصطلاح لا يعرف)... إلى آخر كلامه.

وأجاب بعضهم عن هذا الإيراد على البغوي[١] بأن البغوي يبين في كتابه «المصابيح» عقب كل حديث كونه صحيحاً أو حسناً أو غريباً فلا يرد عليه ذلك.

---

(١) هو الإمام الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء ــ بفتح الفاء والراء المشددة ــ البغوي، وُلد في «بَغْشُور» وإليها نسب على غير القياس، وقيل في «بغ»: بُليدة بين هَرَاةَ ومرُو الرُوذ من بلاد خراسان، تفقه على مذهب الشافعي رحمه الله وله في مذهب الشافعي كتاب «التهذيب»، وله مصنفات كثيرة منها «شرح السنة» و«مصابيح السنة» وغيرهما. توفي سنة ست عشرة وخمسمائة في مرو، وله ثمانون سنة.
وفيات الأعيان (٢/ ١٨٥)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٥٧)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٢١٤، ٢١٧)، شذرات الذهب (٤/ ٤٨، ٤٩)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٠٦)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ٢٠٠، ٢٠١)، طبقات المفسرين للسيوطي (ص ٤٩، ٥٠)، المختصر في أخبار البشر (٢/ ٢٤٠)، مفتاح السعادة (١/ ٤٣٥)، (٢/ ١٨)، كشف الظنون (٧/ ١٩٥، ٥١٧، ٥٩٩، ١٠٤٠، ١٤٩٩، ١٥٤١)، مرآة الجنان (٣/ ٢١٣)، معجم المؤلفين (٤/ ٦١، ٦٢).

. . . .

قلت: وما ذكره هذا المجيب عن البغوي من أنه يذكر عقب كل حديث كونه صحيحاً أو حسناً أو غريباً، ليس كذلك، فإنه لا يبين الصحيح من الحسن فيما أورده من السنن، وإنما يسكت عليها، وإنما يبين الغريب غالباً، وقد يبين الضعيف. وكذلك قال في خطبة كتابه: «وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه»[1]، انتهى.

فالإيراد باق في مزجه صحيح ما في السنن بما فيها من الحسن، وكأنه سكت عن بيان ذلك لاشتراكهما في الاحتجاج به، والله أعلم.

(١) مصابيح السنة (١/ ١١٠).

السادس: كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً كمسند أبي داود الطيالسي ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن رَاهَوَيه، ومسند عَبْد بن حُمَيْد، ومسند الدَّارِمي، ومسند أبي يَعلَى الموصلي، ومسند الحسن بن سفيان، مسند البَزَّار أبي بكر وأشباههما، فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به، فلهذا تأخرت مرتبتها ــ وإن جلَّت لجلالة مؤلفيها ــ عن مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب، والله أعلم.

السابع: قولهم: «هذا حديث صحيح الإسناد» أو «حسن الإسناد» دون قولهم: «هذا حديث صحيح» أو «حديث حسن»، لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً. غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: «إنه صحيح الإسناد» ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم.

---

٣٦ ــ قوله: (السادس: كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان وسنن / أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها، والركون إلى ما ورد فيها

. . . .

مطلقاً كمسند أبي داود الطيالسي[1]، ومسند عبيد الله بن موسى[2]، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن رَاهَوَيه[3]،

(١) سليمان بن داود بن الجارود الفارسي مولى آل الزبير أبو داود الطيالسي البصري، أحد الحفاظ الأعلام، روى عن ابن عون وأيمن بن نابل وهشام بن أبي عبد الله الدستوائي وشعبة وطبقتهم، وروى عنه أحمد والفلاس وبندار وابن الفرات وعباس الدوري وغيرهم.
قال ابن حجر: ثقة حافظ، غلط في أحاديث. مات سنة أربع ومائتين، وهو ابن ثمانين.
تذكرة الحفاظ (١/ ٣٥١)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/ ٥٣٤، ٥٣٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٢)، تقريب التهذيب (١/ ٣٢٣)، الكاشف (١/ ٣١٣)، الخلاصة (ص ١٥١).

(٢) العبسي مولاهم الكوفي، روى عن الأعمش وغيره، وروى عنه البخاري وأهل العراق والغرباء ثقة، وكان يتشيع، توفي سنة اثنتي عشرة أو ثلاث عشرة ومائتين.
اللباب (٢/ ٣١٥)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ٨٨٩، ٨٩٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٥٠ ـ ٥٣)، تقريب التهذيب (١/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠)، الكاشف (٢/ ٢٠٥)، الخلاصة (ص ٢٥٣).

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ـ بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة بعدها لام مفتوحة ـ الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب بن راهويه ـ بفتح الراء وضم الهاء وبسكون الواو عند المحدثين، وفتح الياء المثناة من تحت وبفتح الهاء والواو وسكون الياء المثناة تحت عند اللغويين ـ من كبار الحفاظ المشاهير الأعلام، وُلد سنة إحدى وستين ومائة، وكان يسكن (مرو)، وطاف البلاد لسماع الحديث، ورحل إلى العراق والحجاز والشام واليمن.
روى عنه أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. قال الدارمي: «ساد إسحاق أهل المشرق والمغرب بصدقه»، له مصنفات منها «المسند» وكتاب التفسير، قال ابن حجر: ثقة حافظ مجتهد، توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وقيل: سبع وثلاثين ومائتين. وقيل: تسع وثلاثين ومائتين.
تهذيب الكمال (١/ ٧٨ ـ ٨٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٢١٦، ٢١٩)، شذرات الذهب (٢/ ٨٩)، حلية الأولياء (٩/ ٢٣٤، ٢٣٨)، الفهرست (ص ٣٢١)، الكامل لابن الأثير =

. . . .

ومسند عَبْد بن حُمَيْد[1]، ومسند الدَّارِمي، ومسند أبـي يَعلَى[2]، ومسند الحسن ابن سفيان[3]، ومسند البَزَّار أبـي بكر، وأشباهها، فهذه عادتهم (فيها)[4] أن يخرجوا في مسند كل صحابـي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به، ولذلك[5] تأخرت مرتبتها)، إلى آخر كلامه. وفيه أمران:

= (٧/ ٢٣)، ميزان الاعتدال (١/ ١٣٢، ١٣٣)، كشف الظنون (ص ٤٤٢، ١٦٧٨، ١٦٨٥).

(١) عبد بن حميد ــ بضم الحاء المهملة وفتح الميم وسكون الياء المثناة تحت ــ بن نصر الكسي بكسر الكاف وتشديد السين المهملة المكسورة ــ نسبة إلى (كِسّ) وهي بلدة قرب سمرقند. أبو محمد محدث حافظ مفسر. له كتاب «المسند الكبير» و «تفسير القرآن»، قال ابن حجر: ثقة حافظ، توفي في دمشق سنة تسع وأربعين ومائتين.
تهذيب الكمال (٢/ ٨٧١)، الكاشف (٢/ ١٩٥)، شذرات الذهب (٢/ ١٢٠)، كشف الظنون (ص ٤٥٣)، البداية والنهاية (١١/ ٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٥ ــ ٤٥٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٤).

(٢) أحمد بن علي بن المثنى ــ بضم الميم وفتح الثاء المثلثة بعدها نون مفتوحة مشددة ــ التميمي الموصلي أبو يعلى. حافظ كبير، وثقة إمام مشهور. قال الذهبـي: «محدث الجزيرة» له في الحديث مصنفات منها «المعجم» و «المسند»، وهو مسندان: كبير وصغير. عاش نحو المئة، ورحل إليه الناس. وتوفي في الموصل سنة سبع وثلاثمائة.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٧ــ٧٠٩)، الرسالة المستطرفة (ص٧١)، شذرات الذهب (٢/ ٢٥٠).

(٣) ابن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء الشيباني الفسوي البالوزي ــ نسبة إلى (بالوز) قرية من قرى (نسا). محدث خراسان، وإمام زمانه في الحديث، له كتاب «المسند الكبير». مات سنة ثلاث وثلاثمائة.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٣ ــ ٧٠٥)، الرسالة المستطرفة (ص ٧١)، شذرات الذهب (٢/ ٢٤١).

(٤) زيادة من أ، ب.

(٥) في أ: «فلهذا».

. . . .

أحدهما: إن عَدَّه مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد مما أفرد فيه حديث كل صحابـي وحده وهم منه، فإنه مرتب على الأبواب كالكتب الخمسة، واشتهر تسميته بالمسند كما سمى البخاري كتابه[1]: «المُسْنَدُ الجامعُ الصَّحِيح»[2]، وإن كان مرتباً على الأبواب لكون أحاديثه مسندة.

إلاَّ أن مسند الدارمي[3] كثير الأحاديث المرسلة، والمنقطعة، والمعضلة والمقطوعة[4]، والله أعلم.

الأمر الثاني: أنه اعترض على المصنف بالنسبة إلى صحة بعض هذه الأسانيد بأن أحمد بن حنبل شرط في مسنده أن لا يخرج إلاَّ حديثاً صحيحاً عنده، قاله أبو موسى المَديني[5].

---

(١) سقطت من ك.

(٢) سمى البخاري كتابه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».
فهرس ابن خير الإشبيلي (ص ٩٤)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٦)، [ومقدمة فتح الباري ص ٨].

(٣) أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام ــ بكسر الباء الموحدة وسكون الهاء وفتح الراء ــ بن عبد الصمد التميمي الدارمي السمرقندي. الإمام الحافظ، والمحدث الكبير، له في الحديث «السنن» و «الثلاثيات» و «كتاب السنة» وغيرها. قال ابن حجر: ثقة فاضل متقن، توفي سنة خمس وخمسين ومائتين.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٤، ٥٣٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٠٣، ٧٠٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٩٤، ٢٩٦)، المختصر في أخبار البشر (٢/ ٤٧)، شذرات الذهب (٢/ ١٣٠)، كشف الظنون (ص ٥٢٢، ١٠٠٨، ١٦٦٣)، هدية العارفين (١/ ٤٤١)، الرسالة المستطرفة (ص ٣٢).

(٤) في ب: «الأحاديث المرسلة والمقطوعة»، وسقط منها قوله: «المعضلة والمنقطعة».

(٥) الإمام الحافظ محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني ــ نسبة إلى =

وبأن إسحاق بن راهويه يخرج أمثل ما ورد عن ذلك الصحابي، ذكره عنه أبو زُرْعة الرازي.

وبأن مسند الدارمي أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد من الحفاظ.

وبأن مسند البَزَّار[1] بين فيه الصحيح وغيره، انتهى ما اعترض به[2] عليه.

والجواب: أنا لا نسلم أن أحمد اشترط الصحة في كتابه. والذي رواه أبو موسى المديني بسنده إليه أنه سئل عن حديث فقال: «انظروه فإن كان في المسند وإلاَّ فليس بحجة»[3]. وهذا ليس صريحاً في أن جميع ما فيه حجة، بل

= مدينة أصبهان ــ له مصنفات من أشهرها «معرفة الصحابة»، «العوالي»، «خصائص مسند أحمد». مات سنة إحدى وثمانين وخمسمائة.

وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٦)، اللباب (٣/ ١٨٥)، طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٩٠)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٣٤ ــ ١٣٣٧)، شذرات الذهب (٤/ ٢٧٣).

(١) أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البصري الحافظ الشهير، وُلد سنة عشرة ومائتين، وارتحل في زمن شيخوخته لينشر حديثه، وحدث بأصبهان عن كبار الحفاظ، وحدث أيضاً ببغداد، ومصر، ومكة، والرملة من بلاد فلسطين. ألف مسندين «المسند الكبير» المعلل وهو المسمى بالبحر الزاخر بين فيه أحياناً الصحيح من الضعيف، و «المسند الصغير» وله «شرح موطأ مالك». مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين في «الرملة». والبزار بفتح الباء الموحدة والزاي المشددة.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٣، ٦٥٤)، ميزان الاعتدال (١/ ١٢٤، ١٢٥)، لسان الميزان (١/ ٢٣٧ ــ ٢٣٩)، المشتبه (١/ ٧١)، شذرات الذهب (٢/ ٢٠٩)، كشف الظنون (ص ١٦٨٢)، فهرس ابن خير الإشبيلي (ص ١٣٨)، ووقع فيه «البزاز» وهو خطأ، تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٤)، الرسالة المستطرفة (ص ٦٨)، معجم المؤلفين (٢/ ٣٦) ووقع فيه أيضاً «البزاز» وهو خطأ.

(٢) سقطت «به» من ب.

(٣) روى أبو موسى المديني في «خصائص المسند» بإسناده عن حنبل بن إسحاق أنه قال: =

. . . .

فيه: أن ما ليس في كتابه ليس بحجة.

على أن ثم أحاديث صحيحة مخرجة في الصحيح وليست في مسند أحمد[1] منها: حديث عائشة في قصة أم زَرْع[2].

وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق، بل فيه أحاديث موضوعة. وقد جمعتها في جزء[3].

وقد ضعَّف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه، فمن ذلك: حديث عائشة

= «جمعنا عمي، لي ولصالح ولعبد الله وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه يعني تاماً ـ غيرنا وقال لنا: إن هذا الكتاب قد جمعته وأتقنته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلاَّ فليس بحجة». خصائص المسند (ص ٢١ في مقدمة تحقيق المسند للشيخ أحمد شاكر)، النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٤٨).

(١) قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٤٥٠) بعد أن نقل هذا القول: «أقول: أجاب بعضهم عن هذا بأن الأحاديث الصحيحة التي خلا عنها المسند لا بد أن يكون لها فيه أصول أو نظائر أو شواهد أو ما يقوم مقامها. قلت: فعلى هذا إنما يتم النقض أن لو وجد حديث محكوم بصحته سالم من التعليل ليس هو في المسند وإلاَّ فلا، والله أعلم».

(٢) أخرجه البخاري (٦/ ١٤٦، ١٤٧) في كتاب النكاح «باب حسن المعاشرة مع الأهل». وأخرجه مسلم (٤/ ١٨٩٦ ـ ١٩٠١) في كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٤٤٨)، بإسناديهما عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: جلس إحدى عشر امرأة فتعاهدن وتعاقدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئاً، قالت الأولى... الحديث وجاء في ختامه: قالت عائشة رضي الله عنها: قال رسول الله ﷺ: «كنت لك كأبي زرع لأم زرع».

(٣) هذا الجزء المذكور أورده الحافظ ابن حجر في مقدمة «القول المسدد» (ص ٢ ـ ١١) ثم تعقب كلام شيخه العراقي فيه بذكر الأجوبة عما قال فيه بأنه موضوع. وهي تسعة أحاديث ساقها العراقي في جزئه المذكور، وقد ذكرها الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٤٥١ ـ ٤٧٣) أيضاً.

. . . .

مرفوعاً: «رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمـٰنِ بْنَ عَوْفٍ يَدْخُلُ الجَنَّةَ حَبْواً»[1]. وفي إسناده عمارة وهو ابن زَاذَان[2]، قال الإمام أحمد: «هذا الحديث كذب منكر»[3]. قال: «وعمارة يروي أحاديث مناكير»[4]. وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات[5]، وحكى كلام الإمام أحمد المذكور.

(١) مسند أحمد (٦/ ١١٥).

(٢) الصيدلاني أبو سلمة البصري. قال أحمد: شيخ ثقة ما به بأس، وقال ابن معين: صالح، وقال البخاري: ربما يضطرب في حديثه، وقال أبو داود: ليس بذاك، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ.
انظر: التاريخ لابن معين (٢/ ٤٢٥)، التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٥٠٥)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٥، ٣٦٦)، الكامل (٥/ ١٧٣٤، ١٧٣٥)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٦)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٠٠، ١٠٠١)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤١٦)، تقريب التهذيب (٢/ ٤٩)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٣١٥)، الكاشف (٢/ ٢٦٣)، الخلاصة (ص ٢٨٠).

(٣) الموضوعات (٢/ ١٣)، القول المسدد (ص ٩).

(٤) الموضوعات (٢/ ١٣)، وفي تهذيب الكمال (٢/ ١٠٠١): «قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: يروي عن أنس أحاديث مناكير».

(٥) الموضوعات (٢/ ١٣ ــ ١٥) وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٤/ ١١٥)، وقال: إنه «مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه كذب». ونقل ذلك عنه الحافظ ابن عبد الهادي في «رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة» (ص ٥٦)، وذكره الإمام الحافظ ابن القيم في «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» (ص ١٣٥)، ونقل عن ابن تيمية: أنه لا يصح.
وقال الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٨٩): «وقد ورد من غير ما وجه، ومن حديث جماعة من الصحابة عن النبـي ﷺ أن عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً لكثرة ماله، ولا يسلم أجودها من مقال، ولا يبلغ منها شيء بانفراده درجة الحسن، ولقد كان ماله بالصفة التي ذكر رسول الله ﷺ «نعم المال الصالح للرجل الصالح»، فأنى ينقص =

. . . .

وذكر ابن الجوزي ــ أيضاً ــ في الموضوعات مما في المسند حديث عمر: «لَيَكُونَنَّ في هذهِ الأُمَّةِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الوَلِيد. . . »(١)

= درجاته في الآخرة أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة فإنه لم يرد هذا في حق غيره، إنما صح: سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم، على الإطلاق، والله أعلم».
ولعل أفضل ما يقال في هذا ما قاله الحافظ ابن حجر عند كلامه على هذا الحديث في القول المسدد (ص ٢٩) إذ قال: «والذي أراه عدم التوسع في الكلام عليه، فإنه يكفينا شهادة الإمام أحمد بأنه كذب، وأولى محامله أن نقول: هو من الأحاديث التي أمر الإمام أحمد أن يضرب عليها، فإما أن يكون الضرب ترك سهواً، وإما أن يكون بعض من كتبه عن عبد الله كتب الحديث وأخل بالضرب».

(١) الموضوعات (٢/ ٤٦، ٤٧) وقد أخرجه بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ولد لأخي أم سلمة زوج النبـي ﷺ غلام فسموه الوليد، فقال رسول الله ﷺ: «سميتموه بالوليد باسم فراعنتكم؟ ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له الوليد لهو شر على هذه الأمة من فرعون لقومه». ثم نقل ابن الجوزي قول ابن حبان في المجروحين (١/ ١٢٥) في ترجمته لإسماعيل بن عياش: «وهذا خبر باطل ما قال رسول الله ﷺ هذا، ولا عمر رواه، ولا سعيد حدث به، ولا الزهري رواه، ولا هو من حديث الأوزاعي بهذا الإسناد».
وقد نازع الحافظ ابن حجر ابن حبان في هذا فقال: إن هذه العلة «دعوى لا برهان عليها، ولا أتى بدليل يشهد لها»، وأن ما نفاه ابن حبان «شهادة نفي صدرت عن غير استقراء تام على ما سنبينه فهي مردودة»، انظر: القول المسدد (ص ١٢).
واحتج الحافظ ابن حجر في رده قول ابن حبان بما يلي:
١ ــ إن «رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين عند الجمهور قوية، وهذا منها».
٢ ــ إنهم «إنما ضعفوه في روايته عن غير أهل الشام نص على ذلك يحيـى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وعمرو بن علي الفلاس وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، والبخاري، ويعقوب بن سفيان ويعقوب بن شيبة، وأبو إسحاق الجوزجاني، والنسائي، والدولابـي وأبو أحمد بن عدي وآخرون».
٣ ــ «إن ابن حبان موافق للجماعة على أن حديثه عن الشاميين مستقيم». =

. . . .

وحديث أنس: «مَا مِنْ مُعَمَّرٍ يُعَمَّرُ في الإِسْلامِ أَرْبَعِينَ سَنَةً إلاَّ صَرَفَ اللَّهُ عنهُ أَنْوَاعاً مِنَ البلاءِ والجُنُونِ والجُذَامِ والبَرَصِ»[1].

= ٤ ــ إن ابن حبان ذكر أن ما حفظه إسماعيل على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه فهو بهذا «قيد كلامه بحديث الغرباء وليس حديثه المتقدم من حديثه عن الغرباء»، إنما هو من روايته عن شامي، وهو الأوزاعي، وأما إشارته إلى أنه تغير حفظه واختلط فقد استوعبت كلام المتقدمين فيه في كتابي «تهذيب التهذيب» ولم أجد عن أحد منهم أنه نسبه إلى الاختلاط، وإنما نسبوه إلى سوء الحفظ في حديثه عن غير الشاميين».

٥ ــ إن إسماعيل لم ينفرد به كما قال ابن حبان وابن الجوزي، وإنما انفرد بذكر عمر فيه خاصة. . . وغاية ما ظهر في طريق إسماعيل بن عياش من العلة أن ذكر عمر فيه لم يتابع عليه ــ القول المسدد (ص ١٢ ــ ١٧).

وقد أيد ابن القيم القول بوضع الحديث في رسالته «المنار المنيف» (ص ١١٧) حيث ذكر أن أحاديث ذم الوليد موضوعة.

غير أن العلامة المحدث أحمد شاكر رجح في تعليقه على المسند (١/ ٢٠٢) (طبع دار المعارف) أن الحديث «إسناده ضعيف لانقطاعه» حيث أن سعيد بن المسيب لم يدرك عمر إلاَّ صغيراً، فروايته عنه مرسلة إلاَّ رواية صرح فيها أنه يذكر فيها يوم نعى عمر النعمان بن مقرن على المنبر».

ثم قال تعقيباً على ما ذكره الحافظ ابن حجر في القول المسدد حول هذا الحديث: «وفي كثير مما قاله الحافظ تكلف ومحاولة، والظاهر عندي ما قلت: إنه ضعيف لانقطاعه».

(١) المسند (٣/ ٢١٧، ٢١٨) وتمامه: «. . . فإذا بلغ خمسين سنة لين الله عليه الحساب، فإذا بلغ ستين رزقه الله الإنابة إليه بما يحب، فإذا بلغ سبعين سنة أحبه الله وأحبه أهل السماء، فإذا بلغ الثمانين قبل الله حسناته وتجاوز عن سيئاته، فإذا بلغ تسعين غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وسمي أسير الله في أرضه وشفع لأهل بيته».

وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١٧٩ ــ ١٨١) من ثلاث طرق أعل الأولى بيوسف بن أبي بردة ونقل قول ابن حبان عنه: «يروي المناكير التي لا أصل لها من كلام رسول الله ﷺ، لا يحل الاحتجاج به بحال»، وقول =

. . . .

وحديث أنس: «عَسْقَلانُ أَحَدُ العَرُوسَيْنِ يُبْعَثُ مِنها يومَ القِيَامَةِ سبعون أَلْفاً لا حِسَابَ عَلَيْهِم»(١).

= يحيى بن معين: «يوسف ليس بشيء».

وأعل الثانية بعباد بن عباد ونقل قول بن حبان عنه: «غلب عليه التقشف وكان يحدث بالتوهم فيأتي بالمناكير فاستحق الترك». لكن قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد (ص ٢٧): إن ابن الجوزي إنما نقل كلام ابن حبان في عباد بن عباد الفارسي الخواص، أما عباد بن عباد الذي هنا فهو المهلبي بدليل أنه ورد في مسند أحمد بن منيع: حدثنا عباد بن عباد المهلبي، والمهلبي هذا ثقة من رجال الصحيح بخلاف الفارسي. وابن الجوزي قد اطلع على ذلك قطعاً لأنه ساق الحديث من طريق أحمد بن منيع؛ وانظر كلام ابن حبان في عباد الفارسي في المجروحين (٢/ ١٧٠)، وترجمة عباد المهلبي في تهذيب الكمال (٢/ ٦٥١)، وتقريب التهذيب (١/ ٣٩٢).

وأعل الثالثة بعزرة ــ بفتح العين المهملة وسكون الزاي بعدها راء مفتوحة ــ بن قيس، ونقل تضعيفه عن يحيى بن معين، وبأبي الحسن الكوفي وقال: «مجهول»، لكن الحافظ ابن حجر يرد دعوى ابن الجوزي أن هذا الحديث موضوع فيقول: «وفي الجملة فالحكم على هذا الحديث بالوضع مردود، وقد جمعت طرقه بأسانيدها وعللها في الجزء الذي جمعته فيما ورد في غفران ما تقدم وما تأخر من الذنوب». النكت (١/ ٤٦٢)، وانظر الجزء المذكور في مجموعة الرسائل المنيرية (١/ ٢٦٤ ــ ٢٦٦).

(١) المسند (٣/ ٢٢٥) وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٥٣ ــ ٥٥)، وقال: أن له ثلاث طرق عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، ثم ذكرها، وقال: إن حديث أنس هذا تدور جميع طرقه على أبي عقال واسمه هلال بن يزيد بن يسار، ونقل قول ابن حبان عنه: «يروي عن أنس أشياء موضوعة ما حدث بها قط لا يجوز الاحتجاج به بحال». وانظر كلام ابن حبان بتمامه في المجروحين (٣/ ٨٦، ٨٧).

وقال ابن القيم في المنار المنيف (ص ١١٧): «كل حديث في مدح بغداد أو ذمها والبصرة والكوفة ومرو وعسقلان والإسكندرية ونصيبين وأنطاكية فهو كذب»، لكن الحافظ ابن حجر رد القول بوضعه فقال في القول المسدد (ص ٣٢): «حديث أنس في فضل عسقلان =

. . . .

وحديث ابن عمر: «مَنْ احْتَكَرَ الطَّعَامَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرِىءَ مِن الله»[1]

= هو في فضائل الأعمال والتحريض على الرباط في سبيل الله، وليس فيه ما يحيله الشرع ولا العقل، فالحكم عليه بالبطلان بمجرد كونه من رواية أبي عقال لا يتجه، وطريقة الإمام أحمد معروفة في التسامح في رواية أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام. . .». ثم ذكر أن للحديث شواهد أحدها: من حديث ابن عمر وأن إسناده أصلح من طريق أبي عقال وليس فيه سوى بشير بن ميمون وهو ضعيف، والثاني: من حديث عبد الله بن بحينة أورده أبو يعلى، والثالث: أورده الدولابي في الكنى، والرابع: شاهد مرسل أورده سعيد بن منصور في سننه.

انظر: القول المسدد (ص ٣٢، ٣٣)، النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٧٢)، المنار المنيف (ص ١١٧)، الكنى والأسماء للدولابي (٢/ ٦٣)، مسند أبي يعلى الموصلي (٢/ ٢١٦، ٢١٧)، المطالب العالية (٤/ ١٦١، ١٦٢)، مجمع الزوائد (١٠/ ٦١، ٦٢).

(١) مسند أحمد (٢/ ٣٣) ولفظه بتمامه: «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برىء من الله تعالى، وبرىء الله تعالى منه، وأيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى».

وقد أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ١١، ١٢) لكن من طريق عمرو بن الحصين وهو متروك، ولذا قال الحافظ في القول المسدد (ص ٢٣) بعد نقله قول شيخه العراقي في جزئه الذي ألفه في بيان الأحاديث الموضوعة في المسند (ص ٧): «وقد أورد الحاكم في المستدرك على الصحيحين هذا الحديث من طريق أصبغ».

قال الحافظ: «قلت: عليه فيه درك فإنه أخرجه من رواية عمرو بن الحصين وهو متروك عن أصبغ، وإسناد أحمد خير منه فإنه من رواية يزيد بن هارون الثقة عن أصبغ». وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٢٤٢) من طريقين عن أصبغ بن زيد، ونقل قول ابن عدي: «أحاديث أصبغ غير محفوظة». وقول ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد».

انظر: المجروحين (١/ ١٧٤)، وأخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٣٩٩) في ترجمة أصبغ بن يزيد وأعله به. لكن الحكم على الحديث بالوضع بعيد، ولذا قال العراقي في جزئه المذكور (ص ٧): «قلت: وفي كونه موضوعاً نظر، فإن أحمد وابن معين والنسائي وثقوا أصبغ». وقد أيده الحافظ في القول المسدد (ص ٢٣، ٢٤)، فقال: «ولم أر لأحد =

. . . .

الحديث. وفي الحكم بوضعه نظر، وقد صححه الحاكم.

ومما فيه أيضاً من المناكير حديث بُرَيْدة: «كُونُوا في بَعْث خُراسانَ ثمَّ انْزِلُوا مَدِينَةَ مَرُو، فإنَّهُ بَنَاهَا ذُو القَرْنَيْنِ»[1].

= من المتقدمين فيه كلاماً إلَّا لمحمد بن سعد، وأما الجمهور فوثقوه منهم غير من ذكره شيخنا: أبو داود والدارقطني وغيرهما».

ثم ذكر الحافظ بعد ذلك أن لمتن هذا الحديث شواهد تدل على صحته، وأوردها، ثم قال: «فإن قيل: إنما حكم عليه بالوضع لما في ظاهر المتن من الوعيد الموجب للبراءة ممن فعل ذلك وهو لا يكفر بفعل ذلك، فالجواب: إن هذا من الأحاديث الواردة في معرض الزجر والتنفير ظاهرها غير مراد، وقد وردت عدة أحاديث في الصحاح تشتمل على البراءة، وعلى نفي الإيمان، وعلى غير ذلك من الوعيد الشديد في حق من ارتكب أموراً ليس فيها ما يخرج عن الإسلام... مهما حصل من الجواب عنها كان هو الجواب عن هذا الخبر، ولا يجوز الإقدام على الحكم بالوضع قبل التدبر والتأمل».

انظر: التاريخ لابن معين (٢/ ٤١)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٢٠، ٣٢١)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٧٠).

(١) المسند (٥/ ٣٥٧) ولفظه: «ستكون بعدي بعوث كثيرة فكونوا في بعث خراسان، ثم انزلوا مدينة مرو فإنه بناها ذو القرنين، ودعا لها بالبركة ولا يضر أهلها سوء».

وقال الحافظ العراقي في جزئه (ص ١٠): «وهذا الحديث أورده أبو حاتم ابن حبان في الضعفاء، وقال: سهل بن عبد الله منكر الحديث يروي عن أبيه ما لا أصل له، لا نحب أن نشتغل بحديثه»، انتهى. وأخوه أوس ضعيف جداً، قال البخاري: فيه نظر. وهذه العبارة يقولها البخاري في من هو متروك، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال الدارقطني: «متروك، والله أعلم».

وقد ذكر ابن القيم في المنار المنيف (ص ١١٧): أن الأحاديث الواردة في فضل مرو كذب. لكن هذا الحكم من الشيخين فيه نظر، بل الحديث حسن لغيره، قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد (ص ٣٣): «حديث بريدة في فضل مرو، وهو حديث حسن، فإن أوساً وسهلاً وإن كانا قد تكلم فيهما فلم ينفردا به، فقد ذكر الحافظ أبو نعيم في الفصل =

. . . .

ولعبد الله بن أحمد في المسند أيضاً زيادات فيها الضعيف والموضوع.

فمن الموضوع: حديث سعد بن مالك[1]، وحديث ابن عمر أيضاً في سد الأبواب إلاَّ بابَ علي[2]. ذكرهما ابن الجوزي أيضاً في «الموضوعات» وقال:

= الثامن والعشرين من دلائل النبوة: أن حسام بن مصك رواه أيضاً عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه. وحسام وإن كان فيه أيضاً مقال فقد قال ابن عدي: إنه مع ضعفه حسن الحديث. ولم ينفرد به كما ترى، فالحديث حسن بهذا الاعتبار»، ولم أجده في الدلائل لأبي نعيم عن حسام بل أخرجه عن أوس عن سهل (٢/ ٧٠٠)، لكن الطبراني أخرجه في الكبير (٢/٣) بسنده عن حسام.

انظر: المجروحين (٣٤٨/١)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٧٨)، (٢/ ٢٣٩)، الكامل (١/ ٤٠١، ٤٠٢)، التاريخ لابن معين (٢/ ١٠٧)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٣٣)، الضعفاء للدارقطني (ص ١٥٧، ١٩٠).

(١) ابن سفيان بن عبيد الأنصاري، أبو سعيد الخدري. الصحابي الكبير استصغر بأحد ثم شهد المشاهد بعدها وروى عن النبي ﷺ فأكثر. مات رضي الله عنه بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين، وقيل: وسبعين.

الاستيعاب (٢/ ٤٧)، أسد الغابة (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠)، الإصابة (٢/ ٣٥).

(٢) في المسند (١/ ١٧٥) عن عبد الله بن شريك عن عبد الله بن الرقيم الكناني قال: خرجنا إلى المدينة زمن الجمل فلقينا سعد بن مالك بها فقال: أمر رسول الله ﷺ بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي رضي الله عنه». وفي المسند (٢/ ٢٦) عن عمر بن أسيد عن ابن عمر قال: كنا نقول في زمن النبي ﷺ: رسول الله خير الناس ثم أبو بكر ثم عمر، ولقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم، زوجه رسول الله ﷺ ابنته، وولدت له، وسد الأبواب إلاَّ بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر»، وللحديث شواهد في المسند (١/ ٣٣١)، (٤/ ٣٩٦).

وقد ذكره العراقي في جزئه الذي صنفه لبيان الموضوع في مسند أحمد (ص ٦)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٧) بسنده عن سعد بن أبي وقاص من طريقين، وعن ابن عباس من طريقين أيضاً، وعن زيد بن أرقم وجابر بن عبد الله رضي الله =

. . . .

إنهما من وضع الرافضة.

وأما مسند إسحاق بن راهويه ففيه الضعيف ولا يلزم / من كونه يخرج أمثل ما يجد للصحابي[1] أن يكون جميع ما خرجه صحيحاً، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه.

ومما فيه من الضعيف: حديث سليمان بن نافع[2] العَبْدِي عن أبيه قال:

= عنهم، وقال: «هذه الأحاديث كلها باطلة لا يصح منها شيء».

والحديث أخرجه الترمذي (٥/ ٦٤١) برقم (٣٧٣٢) وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه عن شعبة بهذا الإسناد إلاّ من هذا الوجه». وأخرجه النسائي من عدة طرق عن بعض الصحابة كزيد بن أرقم وابن عباس وسعد بن أبي وقاص ـ كما في القول المسدد (ص ١٨ ـ ٢٠). وأخرجه النسائي (في خصائص علي) بسنده من طريق العلاء بن عَرَار أنه قال لعبد الله بن عمر... » الحديث. قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد (ص ٢٠): «رجاله رجال الصحيح إلاّ العلاء وهو ثقة، وثقه يحيى بن معين وغيره».

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ١٢٥)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي. وقد أطال الحافظ ابن حجر الكلام عليه في القول المسدد، ورد دعوى ابن الجوزي أنه موضوع.

ولمزيد من التفصيل راجع: القول المسدد (ص ٢١، ٢٢)، فتح الباري (٧/ ١٤، ١٥)، وانظر: حديث سد الخوخ في صحيح البخاري (٤/ ١٩٠، ١٩١)، صحيح مسلم (٤/ ١٨٥٤، ١٨٥٥).

(١) في ب: «عن الصحابي».

(٢) نافع بن سليمان العبدي قال الحافظ في الإصابة (٣/ ٥٤٤): «يقال أنه رأى النبي ﷺ وحفظ عنه وهو صغير». ثم ذكر أن إسحاق بن راهويه روى حديثه هذا في قدومه على النبي ﷺ، قال الحافظ: «وأظن سليمان وهم في ذكر سن أبيه، لأنه لو كان غلاماً سنة الوفود وعاش هذا القدر لبقي إلى سنة عشرين ومائة، وهو باطل، فلعله قال: عاش مائة وعشراً لأن أبا الطفيل آخر من رأى النبي موتاً، وأكثر ما قيل في سنة وفاته سنة عشر ومائة».

. . . .

«وفد المنذر بن سَاوَى من البحرين حتى أتى مدينة النبي ﷺ ومعه أناس وأنا غُلَيِّم أمسك جمالهم، فسلموا على النبي ﷺ، ووضع المنذر سلاحه ولبس ثياباً ومسح لحيته بدهن، وأنا مع الجمال أنظر إلى نبي الله ﷺ، فكأني أنظر إلى النبي ﷺ كما أنظر إليك[1]. قال: ومات أبي وهو ابن عشرين ومائة»[2].

قال صاحب «الميزان»: «سليمان غير معروف، وهو يقتضي أن نافعاً عاش إلى دولة هشام»[3]، انتهى.

والمعروف أن آخر الصحابة موتاً أبو الطُّفيل[4] كما قاله

(١) في ب: «وأنا مع الجمال أنظر إلى نبي الله ﷺ كما أنظر إليك».

(٢) قال ابن سيد الناس في عيون الأثر (٢/ ٣٣٩): «وذكر ابن قانع أنه ــ يعني المنذر بن ساوى ــ وفد على النبي ﷺ، قال أبو الربيع بن سالم: ولا يصح ذلك». وقد رجعت إلى سيرة ابن هشام (٤/ ٥٧٦) فوجدت فيها ذكر بعث العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى العبدي وإسلامه، لكن لم يذكر ابن إسحاق شيئاً عن قدومه على رسول الله ﷺ.
وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٣/ ٥٤٤): «وأخرجه الطبراني وابن قانع جميعاً عن موسى بن هارون عن إسحاق ــ يعني ابن راهويه ــ قال موسى: ليس عند إسحاق أعلى من هذا، وأخرجه ابن بشر أن في أماليه عن دعلج عن موسى».
وذكر في لسان الميزان (٣/ ١٠٧) أن الطبراني أخرجه في المعجمين.

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٢٦، ٢٢٧)، لسان الميزان (٣/ ١٠٧)، وذكره الذهبي أيضاً في المغني من الضعفاء (١/ ٢٨٤)، وفي ديوان الضعفاء والمتروكين (ص ١٣٤).

(٤) عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش ــ ويقال: جهيش ــ الكناني الليثي، رأى النبي ﷺ وهو شاب، وحفظ عنه أحاديث، وروى أيضاً عن أبي بكر وعمر وعلي ومعاذ وحذيفة وابن مسعود وابن عباس ونافع بن عبد الحارث وزيد بن أرقم وغيرهم.
قال مسلم بن الحجاج: مات سنة مائة وهو آخر من مات من الصحابة، وقال ابن البرقي: سنة اثنتين ومائة، وقيل: سنة سبع ومائة، وقيل: سنة عشر ومائة. =

. . . .

مسلم[1] وغيره، والله أعلم.

وأما مسند الدارمي فلا يخفى ما فيه من الضعيف لحال رواته أو لإرساله، وذلك كثير فيه كما تقدم.

وأما مسند البَزَّار فإنه لا يبين الصحيح من الضعيف إلاَّ قليلاً، إلاَّ أنه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث به ومتابعة غيره عليه، والله أعلم.

= الاستيعاب (٤/ ١١٥ ـ ١١٨)، الإصابة (٤/ ١١٣)، الكنى والأسماء للدولابي (١/ ٤٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ٦٤٧).

(١) في الصحيح (٤/ ١٨٢٠).

الثامن: في قـول الترمذي وغيـره: «هـذا حديث حسـن صحيـح» إشكال، لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته.

وجـوابـه: أن ذلـك راجـع إلـى الإسنـاد، فـإذا روى الحـديـث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه أنه حديث حسن صحيح، أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر. على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنـى الاصطـلاحي الذي نحـن بصـدده فـاعلم ذلـك، والله أعلم.

---

٣٧ ـ قوله: (الثامن: في قول الترمذي وغيره: هذا حديث حسن صحيح، إشكال لأن الحسن قاصر عن الصحيح ـ كما سبق إيضاحه، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته[1].

قال: وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه[2]: إنه حديث حسن صحيح، أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر. على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو: ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فاعلم ذلك)، انتهى كلامه.

---

(١) في ب: «ففي الجمع بينهما في حديث واحد نفي ذلك القصور وإثباته».

(٢) ليست في ك.

. . . .

قد تعقبه الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في «الاقتراح»[1] بأن الجواب الأول ترد عليه الأحاديث التي قيل فيها حسن صحيح مع أنه ليس له إلاَّ مخرج واحد. قال: «وفي كلام الترمذي في مواضع يقول: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه»[2]، انتهى.

وقد أجاب بعض المتأخرين[3] عن ابن الصلاح بأن الترمذي حيث قال هذا يريد به تفرد أحد الرواة به عن الآخر لا التفرد المطلق[4]. قال: «ويوضح ذلك ما ذكره في الفتن من حديث خالد الحَذَّاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة يرفعه: «مَنْ أَشَارَ إلى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ» الحديث، قال فيه: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه[5]، فاستغربه من حديث خالد لا مطلقاً»، انتهى.

---

(١) (ص ١٧٣).

(٢) الاقتراح (ص ١٧٣).

(٣) هو الحافظ العلامة سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير البُلقيني، المتوفى سنة خمس وثمانمائة. ترجمته في: طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٦٩، ٣٧٠)، لحظ الألحاظ (ص ٢٠٦ ـ ٢٢٠)، الضوء اللامع (٦/ ٨٥)، شذرات الذهب (١/ ٥١، ٥٢).

(٤) نص عبارة الحافظ البلقيني هذه كما جاءت في كتابه: محاسن الاصطلاح (ص ١١٤): «لا يقال: ما ذكر أولاً يرده قول الترمذي في بعض الأحاديث: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه، لأنا نقول: أراد الترمذي بذلك انفراد أحد رواته إلاَّ أن المتن منفرد به، ويدل لهذا أنه يقول في بعض الأحاديث: غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث فلان. كقوله في حديث خالد عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً من إسناد لا يعرف تحديده: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث خالد».

(٥) جامع الترمذي (٤/ ٤٦٣) في كتاب الفتن «باب ما جاء في إشارة المسلم إلى أخيه بالسلاح» رقم (٢١٦٢) قال: حدثنا عبد الله بن الصباح العطار الهاشمي، حدثنا محبوب بن الحسن، حدثنا خالد الحذاء، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من أشار على أخيه بحديدة لعنته الملائكة»، قال أبو عيسى: وفي الباب =

. . . .

وهذا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيها: «لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه»، كحديث العلاء بن عبد الرحمن[1] عن أبيه عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بَقِي نِصْفُ شَعْبَانَ[2] فَلاَ تَصُومُوا». قال أبو عيسى: «حديث أبـي هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه على هذا اللفظ»[3].

= عن أبـي بكرة وعائشة وجابر، وهذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث خالد الحذاء. . .».

وأخرجه أحمد (٢/٢٥٦، ٥٠٥) بسنده من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين به، وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها ترفعه (٦/٢٦٦). وأخرجه مسلم (٤/ ٢٠٢٠) في كتاب البر والصلة والآداب رقم (٢٦١٦)، بإسناده من طريق ابن عيينة عن محمد بن سيرين عن أبـي هريرة مرفوعاً، ومن طريق ابن عون عن محمد عن أبـي هريرة، ومن طريق معمر عن همام عن أبـي هريرة.

(١) ابن يعقوب الحرقي ـ بضم الحاء المهملة وفتح الراء، نسبة إلى الحرقات من جهينة ـ المدني. قال أحمد: ثقة لم أسمع أحداً ذكره بسوء، وقال ابن معين: ليس حديثه بحجة، وقال أبو زرعة: ليس هو بالقوي ما يكون، وقال أبو حاتم: صالح روى عنه الثقات ولكنه أنكر من حديثه أشياء، وقال الحافظ في التقريب: صدوق ربما وهم. مات سنة بضع وثلاثين ومائة.

التاريخ لابن معين (٢/ ٤١٥)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٧٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٨٦، ١٨٧)، الكاشف (٢/ ٣١٠)، التقريب (٢/ ٩٢، ٩٣)، الخلاصة (ص ٣٠٠).

(٢) في ب: «من شعبان».

(٣) الترمذي (٣/١٠٦) في كتاب الصوم «باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان لحال رمضان» رقم (٧٣٨). وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤/ ١٦١) رقم (٧٣٢٥)، والإمام أحمد في المسند (٢/ ٤٤٢) بسنده من طريق العلاء، عن أبيه، عن أبـي هريرة مرفوعاً، وأبو داود (٢/ ٧٥١) برقم (٢٣٣٧)، وقال أبو داود: وكان عبد الرحمن لا يحدث به، قلت لأحمد: لم؟ قال: لأنه كان عنده أن النبـي ﷺ كان يصل شعبان برمضان، وقال: عن النبـي ﷺ خلافه. =

. . . .

= والدارمي (٢/ ١٧) في كتاب الصوم «باب النهي عن الصوم بعد انتصاف شعبان»، وابن ماجه (١/ ٥٢٨) برقم (١٦٥١) في كتاب الصوم «باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم إلاَّ مَن صام صوماً فوافقه»، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٠٩) في كتاب الصيام «باب الخبر الذي ورد فيه النهي عن الصيام إذا انتصف شعبان». وذكر الحافظ المزي في الأطراف (١٠/ ٢٣٩) أن النسائي أخرجه في الكبرى. وقد اختلف أهل الحديث في الحكم على هذا الحديث بين مضعف له ومصحح:

فنقل الحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داود (٣/ ٢٢٤) أن أبا داود حكى عن الإمام أحمد أنه قال: «هذا حديث منكر»، وقد احتج من ضعف هذا الحديث بأمرين ذكرهما ابن القيم في تهذيبه للسنن (٣/ ٢٢٣).

أحدهما: أنه لم يتابع العلاء عليه أحد بل انفرد به عن الناس.

الثاني: أنه معارض لحديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما في صيام النبي ﷺ شعبان كله، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا يومين، إلاَّ أن يكون صوم يصومه رجل، فليصم ذلك اليوم».

ولا يخفى على المتأمل أن هذين الأمرين ليس مما يطعن في صحة الحديث، فإن تفرد العلاء به ليس من قبيل التفرد الذي تعلل به الأحاديث، فإن التفرد الذي يعلل به الحديث هو «تفرد الرجل عن الناس بوصل ما أرسلوه أو رفع ما وقفوه، أو زيادة لفظة لم يذكروها، وأما الثقة العدل إذا روى حديثاً وتفرد به لم يكن تفرده علة»، والعلاء بن عبد الرحمن أخرج له مسلم في صحيحه عدة أحاديث عن أبيه عن أبي هريرة كحديث: «من صلى علي واحدة، صلَّى الله عليه عشراً». أخرجه مسلم في الصلاة (١/ ٣٠٦) رقم (٤٠٨). وحديث: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فهي خداج»، أخرجه مسلم في الصلاة (١/ ٢٩٦) رقم (٣٩٥). وحديث: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجر من تبعه. . .» الحديث. أخرجه مسلم في القدر (٤/ ٢٠٦٠)، وحديث: «إن النبي ﷺ مر بصبرة طعام، فأدخل يده. . .» الحديث. أخرجه مسلم في الإيمان (١/ ٩٩) رقم (١٠٢).

وقد بلغ ما أخرجه مسلم للعلاء عن أبيه عن أبي هريرة نحو اثنين وسبعين حديثاً. انظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١٠/ ٢٢١ ـ ٢٣٩). =

. . . .

ورد ابن دقيق العيد الجواب الثاني بأنه يلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع ــ إذا كان حسن اللفظ ــ أنه حسن، وذلك لا يقوله أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحاتهم[1]، انتهى.

قلت: قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي، فروى ابن عبد البر في كتاب «بيان آداب العلم»[2] حديث

= وحدث عنه الإمام مالك عشرة أحاديث كما في تجريد التمهيد (ص ١١١ ــ ١١٤).

وأما دعوى معارضة الحديث للأحاديث المذكورة ــ فيما تقدم ــ فليست بصحيحة، قال ابن القيم في تهذيب السنن (٣/ ٢٢٤): «إن تلك الأحاديث تدل على صحة صوم نصفه مع ما قبله، وعلى الصوم المعتاد في النصف الثاني، وحديث العلاء يدل على المنع من تعمد الصوم بعد النصف لا لعادة ولا مضافاً إلى ما قبله، ويشهد له حديث التقدم».

وإذ تبين هذا فلا مانع من القول بصحة حديث العلاء هذا.

وقد صححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في تخريج المشكاة (١/ ٦١٦)، وصحيح الجامع الصغير (١/ ١٦٨). والشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريج شرح السنة (٦/ ٢٣٨).

وأما ما نقله المنذري عن أبي داود أن الإمام أحمد قال بأن الحديث منكر، فليس هذا في سنن أبي داود ولا في مسائل الإمام أحمد لأبي داود مع طول البحث والمراجعة، ولذا قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على مختصر سنن أبي داود للمنذري (٣/ ٢٢٥): «وما أدري من أين جاء به ــ أي النقل المذكور عن الإمام أحمد ــ فليس هو في السنن وليس في كتاب مسائل أبي داود». قلت: ولا هو في مسائل أحمد لابنه عبد الله، ولا في مسائل أحمد لأبي بكر النيسابوري أيضاً.

(١) الاقتراح (ص ١٧٤) وفي أ: «اصطلاحهم».

(٢) ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه (ص ٢٦١) باسم «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله» وقد طبع بهذا العنوان. وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٥٦٥) باسم «جامع بيان العلم وآدابه»، وذكره في معجم المؤلفين (١٣/ ٣١٥) باسم «جامع بيان العلم وفضله».

. . . .

معاذ بن جبل مرفوعاً: «تَعَلَّمُوا العلمَ فإنَّ تَعَلُّمَه للّـهِ[1] خشيةٌ، وطَلَبَهُ عِبَادَةٌ، ومُذَاكَرَاتَه تَسْبيحٌ، والبَحْثَ عَنْه جِهَادٌ، وتَعْليمَه لِمَنْ لا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ، وبَذْلَهُ لأَهْلِهِ قُرْبَةٌ / لأَنَّهُ مَعَالِمُ الحَلالِ والحَرَامِ، ومَنَارُ سُبُلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، وهو الأَنِيسُ في الوَحْشَةِ، والصَّاحِبُ في الغُرْبَةِ، والمُحَدِّثُ في الخَلْوَةِ، والدَّلِيلُ على السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ، والسِّلاحُ على[2] الأَعْدَاءِ، والزَّيْنُ عِنْدَ الأَخِلاَّءِ. يَرْفَعُ اللّـهُ تعالى بِهِ أَقْواماً فَيَجْعَلُهُم في الخَيْرِ قَادَةً، وأَئِمَّةً تُقْتَصُّ آثَارُهُم، ويُقْتَدى بِفِعَالِهِم، ويُنْتَهى إلى رَأْيِهم. تَرْغَبُ المَلائِكَةُ في خلَّتِهِم وبِأَجْنِحَتِها تَمْسَحُهُم. يَسْتَغْفِرُ لَهُم كُلُّ رَطْبٍ ويَابِسٍ وحِيتَانُ البَحْرِ، وهَوَامُّه وسِبَاعُ البَرِ وأَنْعَامُهُ، لأَنَّ العِلْمَ حَيَاةُ القُلُوبِ مِنْ الجَهْلِ، ومَصَابِيحُ الأَبْصَار مِنْ الظُّلَم، يَبْلُغُ العَبْدُ بالعِلْم مَنَازِلَ الأَخْيَار، والدَّرَجَاتِ العُلَى في الدُّنْيَا والآخِرَةِ. التَّفَكرُ فِيهِ يَعْدلُ الصِّيَامَ، ومُدارَسَتُهُ تَعْدِلُ القِيَامَ، به تُوصَلَ الأَرْحَامُ، وبِهِ يُعْرَفُ الحَلالُ مِنْ الحَرَامِ، هو إِمَامُ العَمَلِ والعَمَلُ تابِعُهُ، يُلهَمَهُ السُّعَدَاءُ ويُحْرَمه الأَشْقِيَاءُ».

قال ابن عبد البر: «هو حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي»[3]، انتهى كلامه.

---

(١) في ب: «تعليمه ذلك خشية».

(٢) في ب: «عند».

(٣) جامع بيان العلم (١/ ٥٤، ٥٥).

وقال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٤٧٥) بعد أن أورد تعقيب الحافظ العراقي أنهم أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي. قال الحافظ: «وهو عجيب، فإن ابن دقيق العيد قد قيد كلامه بقوله: «إذ أجروا على اصطلاحهم» وهنا لم يجر ابن عبد البر، وذلك الحكم على اصطلاح المحدثين باعترافه بعدم قوة إسناده، فكيف يحسن التعقب بذلك على ابن دقيق العيد؟».

. . . .

فأراد بالحسن[1]: حسن اللفظ قطعاً، فإنه من رواية موسى بن محمد البَلْقَاوي عن عبد الرحيم بن زيد العَمِّي، والبَلْقَاوي هذا كذاب، كذبه أبو زرعة وأبو حاتم، ونسبه ابن حبان والعقيلي إلى وضع الحديث[2] والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه[3].

---

(١) في ب: «بالحسن هنا».

(٢) ذكره ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٣٤٦، ٢٣٤٧)، وقال: «منكر الحديث ويسرق الحديث».
وقال الذهبي في الميزان (٤/ ٢١٩): «أحد التلفى».
وقال ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٤٣): «. . . كان يدور بالشام ويضع الحديث على الثقات، ويروي ما لا أصل له عن الأثبات، لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلاَّ على سبيل الاعتبار للخواص».
وأورده الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (ص ٣٦٩) وقال: «ضعيف».
وقال العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ١٦٩، ١٧٠): «يحدث عن الثقات بالبواطيل في الموضوعات».

(٣) وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (ص ٦٥، ٦٦) بسنده عن معاذ بن جبل رضي الله عنه موقوفاً عليه لكن في سنده أبو عصمة عن رجاء وأبو عصمة هو نوح بن أبي مريم المعروف بنوح الجامع أحد الكذابين، انظر ترجمته في: الميزان (٤/ ٢٧٩)، الكامل في الضعفاء (٧/ ٢٥٠٥)، المجروحين (٣/ ٤٨) ورجاء بن حيوة لم يسمع من معاذ كما قال ابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة (١/ ٢٨٢).
وأخرجه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه (١/ ١٥، ١٦) بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً، قال ابن عراق في تنزيه الشريعة (١/ ٢٨٢) سنده ضعيف.
وقال السيوطي في الجامع الكبير (١/ ٤٧٥): أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق عن معاذ وفيه كنانة بن جبلة، قال ابن معين: كذاب، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال السعدي: ضعيف جداً.
ورواه الديلمي، ورواه بطوله ابن لال وأبو نعيم عن معاذ موقوفاً. =

. . . .

وعبد الرحيم بن زيد[1] العَمِّي متروك أيضاً[2].

وروينا عن أمية بن خالد[3] قال: قلت لشعبة[4]: تحدث عن محمد بن

= وانظر ترجمة كنانة في: الكامل لابن عدي (٦/ ٢٠٩٤، ٢٠٩٥)، الميزان (٣/ ٤١٥)، المجروحين (٢/ ٢٢٩).

(١) في ب: «ابن عبد زيد» وهو خطأ.

(٢) عبد الرحيم بن زيد بن الحواري العمِّي ــ بفتح العين المهملة وتشديد الميم المكسورة ــ البصري أبو زيد، ضعفه أبو داود وأبو زرعة، وقال البخاري: تركوه، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث واه، وقال النسائي: متروك ــ قال ابن حجر: كذبه ابن معين.

التاريخ لابن معين (٢/ ٣٦٢)، التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ١٠٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٣٩، ٣٤٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٢٧)، الكامل في الضعفاء (٥/ ١٩٢٠، ١٩٢١)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٧٨، ٧٩)، المجروحين (٢/ ١٦١، ١٦٢)، كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٦٩)، التقريب (١/ ٥٠٤).

(٣) في الأصل: «خلدة» وهو خطأ، والتصويب من أ.

وأمية بن خالد هو ابن الأسود بن هدبة ــ بضم الهاء وسكون الدال ــ الأزدي البصري، أبو عبد الله، ذكره العجلي في الثقات، ووثقه أبو حاتم الرازي وأبو زرعة وابن حبان، وسئل عنه أحمد فلم يحمده، وذكره العقيلي في الضعفاء الكبير فلم يذكر فيه شيئاً إلاَّ حديثاً وصله. وقال الحافظ في التقريب: «صدوق». مات سنة مائتين أو إحدى ومائتين.

التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٠)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٠٢، ٣٠٣)، الثقات للعجلي (ص ٧٢)، الثقات لابن حبان (٦/ ٧٠)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٧٥)، تهذيب الكمال (١/ ١٢٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٧٠)، تقريب التهذيب (١/ ٨٣).

(٤) هو ابن الحجاج بن الورد الأزدي العتكي ــ بفتح العين المهملة والتاء المثناة فوق ــ أبو بسطام أمير المؤمنين في الحديث، عالم البصرة، وأول من تكلم في الرجال في العراق. قال ابن حجر: ثقة حافظ متقن، مات سنة ستين ومائة.

طبقات ابن سعد (٧/ ٢٨٠)، التاريخ ليحيى بن معين (٢/ ٢٥٢، ٢٥٣)، التاريخ الكبير =

. . . .

عبيد الله العَرْزَمِي[1]، وتدع عبد الملك بن أبـي سليمان[2]، وقد كان حسن الحديث؟ قال: من حسنها فررت.

ولما ضعَّف ابن دقيق العيد ما أجاب به ابن الصلاح عن الاستشكال المذكور، أجاب عنه بما حاصله: أن الحسن لا يشترط فيه قيد القصور عن الصحيح، وإنما لحقه[3] القصور حيث انفرد الحسن، وأما إذا ارتفع إلى درجة

= (٢/ ٢/ ٢٤٤)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٦٩)، حلية الأولياء (٧/ ١٤٤ ـ ٢٠٩)، تاريخ بغداد (٩/ ٢٥٥)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٨١ ـ ٥٨٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٨، ٣٤٦)، تقريب التهذيب (١/ ٣٥١)، الثقات للعجلي (ص ٢٢٠).

(١) محمد بن عبيد الله بن ميسرة العرزمي ـ بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الزاي ـ الكوفي، قال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه، وقال ابن معين: لا يكتب حديثه. وقال الفلاس: متروك. وقال البخاري: تركه ابن المبارك ويحيى. وقال النسائي: متروك الحديث، وذكره الدارقطني والعقيلي في الضعفاء. وقال الذهبي: «هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم، ولكن كان من عباد الله الصالحين، وقال الحافظ في التقريب: «متروك».

التاريخ الكبير (١/ ١/ ١٧١)، التاريخ لابن معين (٢/ ٥٢٩)، الضعفاء الصغير (ص ١٠٤)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٩٢)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٣٣٤)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٠٥ ـ ١٠٧)، ميزان الاعتدال (٣/ ٦٣٥ ـ ٦٣٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٣٧)، التقريب (٢/ ١٨٧).

(٢) عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العَرْزَمِي أحد الأئمة الثقات، ذكره العجلي وابن حبان وابن شاهين في الثقات، وقال أحمد: «ثقة»، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام. مات سنة خمس وأربعين ومائة.

التاريخ لابن معين (٢/ ٣٦٢)، التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٤١٧)، الثقات للعجلي (ص ٣٠٩)، الثقات لابن حبان (٧/ ٩٧)، الثقات لابن شاهين (ص ١٥٧)، الميزان (٢/ ٦٥٦)، التقريب (١/ ٥١٩).

(٣) في ك، أ: «يجيئه». وفي ب: «محله».

. . . .

الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة، لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان، لا ينافي وجود الدنيا كالصدق، فيصح أن يقال: حسن باعتبار الصفة الدنيا، صحيح باعتبار الصفة العليا. قال: ويلزم ـ على هذا ـ أن يكون كل صحيح حسناً، ويؤيده قولهم: «حسن» في الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود في كلام المتقدمين»[1]، انتهى.

وقد سبقه إلى نحو ذلك الحافظ أبو عبد الله بن المُوَّاق[2] فقال ـ في كتابه ـ «بُغية النقاد»: «لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح، فلا يكون صحيحاً إلاَّ وهو غير شاذ، ولا يكون صحيحاً حتى يكون رواته غير متهمين بل ثقات». قال: فظهر من هذا أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخص هذا القسم، بل قد يشركه فيها[3] الصحيح»، قال: فكل صحيح عنده حسن، وليس كل حسن صحيحاً»[4]، انتهى كلامه.

(١) الاقتراح (ص ١٧٥، ١٧٦) باختلاف يسير في العبارات.
وقد سبق في الرابع من هذه التفريعات المتعلقة بالحسن: أن التعبير بالحسن وجد في كلام الطبقة التي قبل الترمذي كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما، وبين الحافظ ابن حجر أن التعبير بالحسن وجد في كلام من هو أقدم من الشافعي ـ انظر كلامه في هامش (ص ٣١٢).

(٢) هو الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن المواق المغربي، أحد المحدثين الحفاظ الأصوليين، له كتاب «بغية النقاد» في أصول الحديث، توفي سنة سبع وتسعين وثمانمائة.
كشف الظنون (١/ ٢٥١)، معجم المؤلفين (٦/ ١٥٧).

(٣) ليست في ب.

(٤) شرح الترمذي لأبي الفتح اليعمري (١/ق ١٠ ب)، وانظر أيضاً: الشذا الفياح (ق ١٣ أ)، النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٧٦)، شرح ألفية العراقي (١/ ٨٥، ٨٦)، فتح المغيث (١/ ٩١)، تدريب الراوي (١/ ١٥٥)، توضيح الأفكار (١/ ٢٤٠).

. . . .

وقد اعترض على ابن المُوَّاق ــ في هذا ــ الحافظ أبو الفتح اليَعْمُرِي فقال في «شرح الترمذي»: «بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر، ولم يشترط ذلك في الصحيح»[1]، انتهى.

هكذا اعترض أبو الفتح على ابن المُوَّاق[2] بهذا في مقدمة «شرح الترمذي» ثم إنه خالف ذلك في أثناء الشرح عند حديث عائشة: كان رسول الله ﷺ إذَا خَرَجَ من الخَلاءِ قال: «غُفْرَانَكَ». فإن الترمذي قال عقبه: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلاَّ من حديث إسرائيل[3] عن يوسف بن أبي بُرْدة[4]،

(١) شرح الترمذي (١/ق ١٠ ب)، وانظر أيضاً: شرح ألفية العراقي (١/ ١١٠)، النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٧٦)، تدريب الراوي (١/ ١٥٥)، وانظر: فتح المغيث (١/ ٩١).

(٢) قال الحافظ في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٧٦): «قلت: وهو تعقب وارد، وورد واضح على زاعم التداخل بين النوعين، وكأن ابن المواق فهم التداخل من قول الترمذي: وأن لا يكون راويه متهماً بالكذب، وذلك ليس بلازم للتداخل، فإن الصحيح لا يشترط فيه أن لا يكون متهماً بالكذب فقط، بل انضمام أمر آخر، وهو: ثبوت العدالة والضبط بخلاف قسم الحسن الذي عرَّف به الترمذي فبان التباين بينهما».

(٣) هو ابن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي، أبو يوسف الكوفي، وثقه أحمد. وقال أبو حاتم: صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق. وُلد سنة مائة، ومات سنة اثنتين وستين ومائة، وقيل: سنة إحدى وستين ومائة.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٥٦)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٣٠)، الثقات للعجلي (ص ٦٣)، تهذيب الكمال (١/ ٦٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٦١ ــ ٢٦٣)، التقريب (١/ ٦٤)، الخلاصة (ص ٣١).

(٤) هو ابن أبي موسى الأشعري الكوفي، روى عن أبيه أبي بردة، وروى عنه إسرائيل بن يونس السبيعي ــ بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة بعدها ياء مثناة تحتية ــ الكوفي، وسعيد بن مسروق وثقه ابن حبان والعجلي.
الثقات للعجلي (ص ٤٨٥)، التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٨٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٥٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٠٩)، التقريب (٢/ ٣٧٩)، الخلاصة (ص ٤٣٨).

. . . .

ولا نعرف في هذا الباب إلاَّ حديث عائشة»[١].

فأجاب أبو الفتح عن هذا الحديث: بأن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه[٢] في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته. قال وأكثر / ما في الباب أن الترمذي عرَّف بنوع منه لا بكل أنواعه»[٣].

وأجاب بعض المتأخرين ــ وهو الحافظ عماد الدين بن كثير في مختصره لعلوم الحديث ــ عن أصل الاستشكال بما حاصله: أن الجمع في حديث واحد بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن، فقال: «والذي يظهر أنه يُشْرِب الحكم بالصحة على الحديث بالحسن كما يُشْرِب الحسن بالصحة»[٤].

قال: «فعلى هذا يكون ما يقول فيه حسن صحيح أعلى رتبة عنده من الحسن ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة

(١) الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي (١/ ١٢)، وأخرجه أحمد في مسنده (٦٥/ ١٥٥)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٦٩٣)، وأبو داود (١/ ٣٠)، والدارمي (١/ ١٧٤)، وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٤٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٥٨)، وقال: «هذا حديث صحيح، فإن يوسف بن أبي بردة من ثقات آل أبي موسى، ولم نجد أحداً يطعن فيه، وقد ذكر سماع أبيه من عائشة». وأقره الذهبي فقال: «صحيح، ويوسف ثقة»، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٩٧)، وابن الجارود في المنتقى (ص ٢٥)، وابن ماجه (١/ ٣٠٠)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٠)، رقم (٢٢)، وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على جامع الترمذي: «وغرابته لانفراد إسرائيل به، وإسرائيل ثقة حجة». وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١/ ٩١).

(٢) في ب: «رواته».

(٣) شرح الترمذي (١/ ق ٢٥ ب).

(٤) عبارة الحافظ ابن كثير في مختصره (ص ٤٣).

. . . .

أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن»[1]، انتهى.

وهذا الذي ظهر له تحكم لا دليل عليه، وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي، والله أعلم[2].

(١) اختصار علوم الحديث (ص ٤٣، ٤٤).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٤٧٦، ٤٧٧): «وأما جواب الشيخ عماد الدين بن كثير وقول شيخنا: أنه تحكم لا دليل عليه، فقد استدل هو عليه فيما وجدته عنه بما حاصله: أن الجمع بين الحسن والصحة رتبة متوسطة، فللقبول ثلاث مراتب: الصحيح أعلاها والحسن أدناها والثالثة: ما يتشرب من كل منهما، فإن كل ما كان فيه شبه من شيئين ولم يتمحض لأحدهما اختص برتبة مفردة كقولهم للمز وهو: ما فيه حلاوة وحموضة: هذا حلو حامض.

قلت: لكن هذا يقتضي إثبات قسم ثالث ولا قائل به. ثم أنه يلزم عليه أن لا يكون في كتاب الترمذي حديث صحيح إلاَّ النادر لأنه قل ما يعبر إلاَّ بقوله حسن صحيح، وإذا أردت تحقيق ذلك فانظر إلى ما حكم به على الأحاديث المخرجة من الصحيحين كيف يقول فيها: حسن صحيح، غالباً».

وقد أجاب الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر (ص ٣٣) عن هذا الاستشكال في جمع الترمذي بين الصحة والحسن، فقال: «ومحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح، وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده، وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح دون ما قيل فيه: صحيح، لأن الجزم أقوى من التردد.

وهذا من حيث التفرد، وإلاَّ إذا لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما: صحيح، والآخر: حسن، وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح فوق ما قيل فيه: «صحيح فقط إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تقوي».

والغريب أن الحافظ اختار هذا الجواب في شرح النخبة وارتضاه ومال إليه، كما قال في النكت (١/ ٤٧٧، ٤٧٨) على الرغم من تعقبه له، بأن الترمذي «لو أراد ذلك لأتى بالواو =

. . . .

= التي للجمع فيقول: حسن وصحيح، أو أتى بأو التي هي للتخيير أو التردد فقال: حسن أو صحيح، ثم إن الذي يتبادر إلى الفهم أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده لا بالنسبة إلى غيره، فهذا يقدح في الجواب، ويتوقف أيضاً على اعتبار الأحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين، فإن كان في بعضها ما لا اختلاف فيه ــ عند جميعهم ــ في صحته فيقدح في الجواب أيضاً».

ثم إنه قال في ختام كلامه على هذه المسألة: «وفي الجملة: أقوى الأجوبة ما أجاب به ابن دقيق العيد» يريد ما تقدم عنه (ص ٣٤٩)، ولا أدري لماذا لم يختره الحافظ وهو عنده أقوى الأجوبة، بل اختار جواباً متعقباً بما ذكره هو نفسه مما تقدَّم قريباً؟

التاسع: من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبـي عبد الله الحافظ في تصرفاته، وإليه يومىء في تسميته كتاب الترمذي بالجامع الصحيح، وأطلق الخطيب أبو بكر أيضاً عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي.

وذكر الحافظ أبو طاهر السِّلَفي الكتب الخمسة، وقال: اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب. وهذا تساهل لأن فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف. وصرح أبو داود فيما قدمنا روايته عنه بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره. والترمذي مصرح فيما في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن.

ثم إن من سمَّى الحسن صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح المقدم المبين أولاً. فهذا إذاً اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم.

---

٣٨ ــ قوله: (وذكر الحافظ أبو طاهر السِّلَفي الكتب الخمسة، وقال: اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب)[١]، قال: (وهذا تساهل) إلى آخر كلامه.

وإنما قال السِّلَفِي[٢] بصحة أصولها. كذا ذكره في مقدمة الخَطَّابـي فقال:

---

(١) في أ: «المشرق والمغرب».

(٢) هو أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني السلفي ــ بكسر السين المهملة وفتح اللام، نسبة إلى سلفة لقب لجده ــ كان مكثراً، رحل في طلب الحديث وسمع أبا الخطاب نصر بن أحمد بن البطر، والحسين بن طلحة النعالي وخلقاً كثيراً، وبقي في الرحلة ثمانية عشر عاماً يكتب الحديث والفقه والأدب. له كتاب «السداسيات» =

. . . .

«وكتاب أبـي داود فو أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد من الفقهاء وحفاظ الحديث الأعلام النبهاء[1] على قبولها، والحكم بصحة أصولها»[2]، انتهى.

ولا يلزم مـن كون الشيء له أصل صحيـح أن يكون هـو صحيحاً، فقد ذكر ابن الصلاح عند ذكر التعليق: أن ما لم يكن في لفظه جزم مثل: (روى) فليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عمن ذكره عنه. قال: ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله»[3]، انتهى.

فلم يحكم في هذا بصحة مع كونه له أصل صحيح، والله أعلم[4].

= و «المشيخة البغدادية» و «معجم السفر» و «السلفيات» و «شرح القراءة على الشيوخ».
توفي سنة ست وسبعين وخمسمائة.
اللباب (٢/ ١٢٦)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٩٩ ــ ١٣٠٤)، ميزان الاعتدال (١/ ١٥٥)، لسان الميزان (١/ ٣٠٣)، شذرات الذهب (٤/ ٢٥٥)، وفيات الأعيان (١/ ١٠٥ ــ ١٠٧)، المشتبه (١/ ٣٦٤)، فهرس الفهارس والأثبات (٢/ ٩٩٤ ــ ٩٩٨).

(١) في ك: «النبهاء الأعلام».
(٢) مقدمة أبـي طاهر السلفي لمعالم السنن (٨/ ١٤١، ١٤٢).
(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٤، ٢٥).
(٤) خالف المؤلف هنا ما وافق فيه ابن الصلاح في شرح الألفية (١/ ١٠٤) حيث نقل العراقي هناك أن أبا طاهر السلفي، قال: «اتفق علماء المشرق والمغرب على صحة الكتب الخمسة»، ولم يتعقبه بشيء مما ذكره هنا في الرد على ابن الصلاح.

النوع الثالث

معرفة الضعيف من الحديث

كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم، فهو حديث ضعيف.

وأطنب أبو حاتم بن حبان البُسْتِي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسماً إلاَّ واحداً، وما ذكرته ضابط جامع لجميع ذلك.

وسبيل من أراد البسط أن يعمد إلى صفة معينة منها فيجعل ما عدمت فيه من غير أن يخلفها ـ جابر على حسب ما تقرر في نوع الحسن ـ قسماً واحداً، ثم ما عدمت فيه تلك الصفة مع صفة أخرى معينة قسماً ثانياً، ثم ما عدمت فيه مع صفتين معينتين قسماً ثالثاً، وهكذا إلى أن يستوفي الصفات المذكورات جمعاء، ثم يعود ويعين من الابتداء صفة غير التي عينها أولاً ويجعل ما عدمت فيه وحدها قسماً، ثم القسم الآخر ما عدمت فيه مع عدم صفة أخرى، ولتكن الصفة الأخرى غير الصفة الأولى المبدوء بها لكون ذلك سبق في أقسام عدم الصفة الأولى، وهكذا هلم جراً إلى آخر الصفات.

ثم ما عدم فيه جميع الصفات هو القسم الآخر الأرذل. وما كان من الصفات له شروط فاعمل في شروطه نحو ذلك فتتضاعف بذلك الأقسام.

والذي له لقب خاص معروف من أقسام ذلك: الموضوع، والمقلوب والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل في أنواع سيأتي عليها الشرح، إن شاء الله تعالى.

والملحوظ فيما نورده من الأنواع عموم أنواع علوم الحديث لا خصوص أنواع التقسيم الذي فرغنا الآن من أقسامه، ونسأل الله تبارك وتعالى تعميم النفع به في الدارين، آمين.

النوع الثالث
معرفة الضعيف

٣٩ ـ قوله: (كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف)، ثم قال: (وسبيل من أراد البسط أن يعمد إلى صفة معينة منها فيجعل ما عدمت فيه من غير أن يخلفها جابر على حسب ما تقرر في نوع الحسن قسماً واحداً)، ثم قال: (ثم ما عدم فيه جميع الصفات هو القسم الآخِر الأرذل)، انتهى كلامه.

فقوله[1] ما عدم فيه جميع الصفات، أي: صفات ما يحتج به وهو الصحيح والحسن، وهي ستة:

١ ـ اتصال السند أو جبر المرسل بما يؤكده.

٢ ـ وعدالة الرجال.

٣ ـ والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة.

٤ ـ ومجيء الحديث من وجه آخر حيث كان في الإسناد مستوراً ليس متهماً كثير الغلط.

٥ ـ والسلامة من الشذوذ.

٦ ـ والسلامة من العلة[2].

---

(١) في ب: «فقوله ثم...».

(٢) فصَّل المؤلف في شرح الألفية (١/ ١١٢) القول فيما أجمله هنا حيث ذكر هذه الصفات الست ثم بين الأنواع الحاصلة من فقد كل صفة من هذه الصفات بقوله: «ما فقد فيه =

. . . .

= الاتصال قسم ويدخل تحته قسمان: الأول: المنقطع، الثاني: المرسل الذي لم ينجبر. . . وما فقد فيه شرط آخر مع الشرط المتقدم قسم آخر ويدخل تحته اثنا عشر قسماً لأن فقد العدالة يدخل تحته الضعيف، والمجهول. وهذه أقسامه أي ما فقد اثنين، الثالث: مرسل في إسناده ضعيف، الرابع: منقطع فيه ضعيف، الخامس: مرسل فيه مجهول، السادس: منقطع فيه مجهول، السابع: مرسل فيه مغفل كثير الخطأ، وإن كان عدلاً، الثامن: منقطع فيه مغفل كذلك، التاسع: مرسل فيه مستور ولم ينجبر بمجيئه من وجه آخر، العاشر: منقطع فيه مستور ولم يجيء من وجه آخر، الحادي عشر: مرسل شاذ، الثاني عشر: منقطع شاذ، الثالث عشر: مرسل معلل، الرابع عشر: منقطع معلل. . . وضموا إلى فقد الشرطين المتقدمين فقد شرط ثالث فهو قسم ثالث من أصل الأقسام، ويدخل تحته عشرة أقسام وهي هذه: الخامس عشر: مرسل شاذ فيه عدل مغفل كثير الخطأ، السادس عشر: منقطع شاذ فيه مغفل كذلك، السابع عشر: مرسل معلل فيه ضعيف، الثامن عشر: منقطع معلل فيه ضعيف، التاسع عشر: مرسل معلل فيه مجهول، العشرون: منقطع معلل فيه مجهول، الحادي والعشرون: مرسل معلل فيه مغفل كذلك، الثاني والعشرون: منقطع معلل فيه مغفل كذلك، الثالث والعشرون: مرسل معلل فيه مستور ولم ينجبر، الرابع والعشرون: منقطع معلل فيه مستور كذلك. . . وهكذا فافعل إلى آخر الشروط، فخذ ما فقد فيه الشرط الأول وهو الاتصال من شرطين آخرين غير ما تقدم وهما: السلامة من الشذوذ والعلة، ثم خذ ما فقد فيه شرط آخر مضموماً إلى فقد هذه الشروط الثلاثة وهي هذه، الخامس والعشرون: مرسل شاذ معلل، السادس والعشرون: منقطع شاذ معلل، السابع والعشرون: مرسل شاذ معلل فيه مغفل كذلك. . . وعد فابدأ بما فيه فقد شرط واحد غير ما بدأت به أولاً، وهو: ثقة الرواة وتحته قسمان: وهما التاسع والعشرون: ما في إسناده ضعيف، الثلاثون: ما فيه مجهول، ثم زد على فقد عدالة الراوي فقد شرط آخر غير ما بدأت به وتحته قسمان: وهما الحادي والثلاثون: ما فيه ضعيف وعلة، الثاني والثلاثون: ما فيه مجهول وعلة. . . ثم احذ على هذا الحذو. . . فكمل هذا العمل الثاني الذي بدأت فيه بفقد الشرط المثنى به كما كملت الأول، أي فضم إلى فقد هذين الشرطين فقد شرط ثالث، ثم عد فابدأ بما فقد فيه شرط آخر غير المبدوء به والمثنى به وهو: سلامة الراوي من الغفلة. . . ثم اختم بفقد الشرط السادس ويدخل تحت ذلك أيضاً عشرة أقسام، وهي: الثالث والثلاثون: شاذ معلل=

. . . .

فجعل المصنف ما عدم فيه هذه الصفات هو القسم الأرذل، وخالف ذلك النوع الحادي والعشرين فقال: «اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة»[1]، وما ذكره هناك هو الصواب: أن شر أقسام الضعيف الموضوع، لأنه كذب بخلاف ما عدم فيه الصفات المذكورة فإنه لا يلزم من فقدها كونه كذباً، والله أعلم.

والآخِر ــ في كلام المصنف ــ بقصر الهمزة على وزن الفخذ، وهو بمعنى الأرذل[2].

= فيه عدل مغفل كثير الخطأ، الرابع والثلاثون: ما فيه مغفل كثير الخطأ، الخامس والثلاثون: شاذ فيه مغفل كذلك، السادس والثلاثون: معلل فيه مغفل كذلك، السابع والثلاثون: شاذ معلل فيه مغفل كذلك، الثامن والثلاثون: ما في إسناده مستور لم تعرف أهليته، ولم يرد من وجه آخر، التاسع والثلاثون: معلل فيه مستور كذلك، الأربعون: الشاذ، الحادي والأربعون: الشاذ المعلل، الثاني والأربعون: المعلل».

ثم قال: «فهذه أقسام الضعيف باعتبار الانفراد والاجتماع، وقد تركت من الأقسام التي يظن انقسامه إليها بحسب اجتماع الأوصاف عدة أقسام وهي: اجتماع الشذوذ، ووجود ضعيف أو مجهول أو مستور في سنده، لأنه لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح، لأن الشذوذ تفرد الثقة فلا يمكن وصف ما فيه راوٍ ضعيف أو مجهول أو مستور بأنه شاذ، والله أعلم».

(١) علوم الحديث (ص ٩٨).

(٢) جاء في لسان العرب (٤/ ١٥): «الأخِر بوزن الكبد هو: الأبعد المتأخر عن الخير».

النوع الرابع
معرفة المسند

ذكر أبو بكر الخطيب الحافظ رحمه الله أن المسند عند أهل الحديث هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم، وذكر أبو عمر بن عبد البر الحافظ أن المسند ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة.

وقد يكون متصلاً مثل: مالك بن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ. وقد يكون منقطعاً مثل: مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ. فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله ﷺ، وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهم.

وحكى أبو عمر عن قوم أن المسند لا يقع إلاَّ على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي ﷺ. قلت: وبهذا قطع الحاكم أبو عبد الله الحافظ، ولم يذكر في كتابه غيره. فهذه أقوال ثلاثة مختلفة، والله أعلم.

النوع الرابع
معرفة المسند

٤٠ ــ قوله: (ذكر أبو بكر الخطيب الحافظ رحمه الله أن المسند عند أهل الحديث هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم)، انتهى.

وقد اعترض عليه بأنه: ليس في كلام الخطيب «دون ما جاء عن الصحابة

. . . .

وغيرهم»، لا في «الكفاية»[1] ولا في «الجامع»[2].

والجواب: أنه ليس (في)[3] كلام ابن الصلاح التصريح بنقله عنه، وإنما حكى كلام الخطيب)[4]، ثم قال: «وأكثر ما استعمل ذلك» إلى آخر كلامه[5]، والله أعلم.

---

(١) (ص ٥٨).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٤ ب).

(٣) الزيادة من أ، ب، ك.

(٤) ما بين القوسين ابتداء من قوله: «دون ما جاء» إلى قوله: «كلام الخطيب» سقط من ب.

(٥) نص عبارة الخطيب كما جاء في الكفاية (ص ٥٨): «وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلاَّ أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة، واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يبين فيه السماع بل اقتصر على العنعنة». وقد ذكر المصنف في ألفيته وشرحها أقوالاً ثلاثة في تعريف المسند رأيت أن أوردها إتماماً للفائدة.
فالقول الأول: أن المسند هو المرفوع إلى النبي ﷺ خاصة، وقد يكون متصلاً مثل: مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، وقد يكون منقطعاً مثل مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ، فهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس. وهو قول ابن عبد البر ذكره في «التمهيد».
والقول الثاني: أنه الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه وهو قول الخطيب وقد تقدم.
القول الثالث: أن المسند لا يقع إلاَّ على ما رفع إلى النبي ﷺ بإسناد متصل، وهو قول الحاكم الذي جزم به في كتابه علوم الحديث، وحكاه ابن عبد البر قولاً لبعض أهل الحديث.
انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ١١٨ ـ ١٢١)، التمهيد (١/ ٢١ ـ ٢٤)، الكفاية (ص ٥٨)، معرفة علوم الحديث (ص ١٧ ـ ١٩)، النكت (١/ ٥٠٥ ـ ٥٠٩)، تدريب الراوي (١/ ١٨٢، ١٨٣)، فتح المغيث (١/ ٩٩ ـ ١٠١)، شرح نخبة الفكر (ص ٥٧، ٥٨)، محاسن الاصطلاح (ص ١١٩)، الخلاصة (ص ٤٩)، المقنع (١/ ٧١، ٧٢)، اختصار علوم الحديث (ص ٤٤، ٤٥)، جواهر الأصول (ص ٢٧).

النوع الخامس

معرفة المتصل

ويقال فيه أيضاً: الموصول ومطلقه يقع على المرفوع، والموقوف. وهو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحدمن رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.

مثال المتصل المرفوع من الموطأ: مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ.

ومثال المتصل الموقوف: مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله، والله أعلم.

النوع السادس

معرفة المرفوع

وهو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم. ويدخل في المرفوع المتصل، والمنقطع، والمرسل ونحوها، فهو والمسند عند قوم سواء، والانقطاع والاتصال يدخلان عليهما جميعاً. وعند قوم يفترقان في أن الانقطاع والاتصال يدخلان على المرفوع ولا يقع المسند إلاَّ على المتصل المضاف إلى رسول الله ﷺ.

وقال الحافظ أبو بكر بن ثابت: المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله. فخصصه بالصحابة فيخرج عنه مرسل التابعي عن رسول الله ﷺ. قلت: ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عنى بالمرفوع المتصل، والله أعلم.

النوع السابع
معرفة الموقوف

وهو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ، ثم إن منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابة فيكون من الموقوف الموصول، ومنه ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير الموصول على حسب ما عرف مثله في المرفوع إلى رسول الله ﷺ، والله أعلم.

وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابي فذلك إذ ذكر الموقوف مطلقاً، وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي فيقال: حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء أو على طاوس أو نحو هذا، والله أعلم.

وموجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الأثر. قال أبو القاسم الفوراني منهم فيما بلغنا عنه: «الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبي ﷺ، والأثر ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم».

النوع الثامن
معرفة المقطوع

وهو غير المنقطع الذي يأتي ذكره إن شاء الله تعالى ويقال في جمعه: المقاطيع والمقاطع. وهو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم. قال الخطيب أبو بكر الحافظ في جامعه: من

الحديث المقطوع، وقال: المقاطع هي الموقوفات على التابعين، والله أعلم.

قلت: وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الإمام الشافعي وأبي القاسم الطبراني وغيرهما، والله أعلم.

تفريعات:

أحدها قول الصحابي: **كنا نفعل كذا، أو: كنا نقول كذا**، إن لم يضفه إلى زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل الموقوف، وإن أضافه إلى زمان رسول الله ﷺ، فالذي قطع به أبو عبد الله ابن البيِّع الحافظ وغيره من أهل الحديث وغيرهم أن ذلك من قبيل المرفوع.

وبلغني عن أبي بكر البَرْقاني أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي الإمام عن ذلك فأنكر كونه من المرفوع. والأول هو الذي عليه الاعتماد لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وقررهم عليه. وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة، فإنها أنواع: منها أقواله ﷺ، ومنها أفعاله، ومنها تقريره وسكوته عن الإنكار بعد اطلاعه.

ومن هذا القبيل قول الصحابي: «كنا لا نرى بأساً بكذا ورسول الله ﷺ فينا»، و: «كان يقال كذا وكذا على عهده»، أو: «كانوا يفعلون كذا وكذا في حياته ﷺ»، فكل ذلك وشبهه مرفوع مسند مخرج في كتب المسانيد.

وذكر الحاكم أبو عبد الله فيما رويناه عن المغيرة بن شعبة قال:

«كان أصحابُ رسولِ اللّـهِ ﷺ يَقْرَعونَ بَابَه بالأظَافِير»، إن هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً، يعني مرفوعاً لذكر رسول الله ﷺ فيه وليس بمسند بل هو موقوف.

وذكر الخطيب أيضاً نحو ذلك في جامعه. قلت: بل هو مرفوع كما سبق ذكره، وهو بأن يكون مرفوعاً أحرى لكونه أحرى باطلاً عنه ﷺ، والحاكم معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع، وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه، ثم تأولناه له على أنه أراد أنه ليس بمسند لفظاً، بل هو موقوف لفظاً، كذلك سائر ما سبق موقوف لفظاً، وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى، والله أعلم.

الثاني: قول الصحابي: «أُمِرْنا بكذا»، أو «نُهِينا عن كذا» من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث، وهو قول أكثر أهل العلم، وخالف في ذلك فريق منهم أبو بكر الإسماعيلي والأول هو الصحيح، لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من إليه الأمر والنهي، وهو رسول الله ﷺ، وهكذا قول الصحابي: «من السنة كذا»، فالأصح أنه مسند مرفوع لأن الظاهر أنه لا يريد به إلاَّ سنَّةَ رسول الله ﷺ وما يجب اتباعه. وكذلك قول أنس رضي الله عنه: «أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة» وسائر ما جانس ذلك، ولا فرق بين أن يقول ذلك في زمان رسول الله ﷺ أو بعده ﷺ، والله أعلم.

الثالث: ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند، فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك، كقول جابر رضي الله عنه: «كانت اليهودُ تقولُ: من أتى امرأتَه من دُبُرِها في

قُبُلِها جاءَ الولدُ أحْولَ، فأنزل الله عز وجل: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ...﴾ الآية. فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله ﷺ فمعدودة في الموقوفات، والله أعلم.

الرابع: من قبيل المرفوع الأحاديث التي قيل في أسانيدها عند ذكر الصحابي: «يَرفَع الحديثَ» أو «يَبْلغُ به» أو «يَنْمِيه» أو رواية، مثال ذلك سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رواية: «تُقَاتِلونَ قوماً صِغارَ الأَعْيُن...» الحديث. وبه عن أبي هريرة يبلغ به قال: «النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْش...» الحديث، فكل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله ﷺ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً.

النوع الثامن
معرفة المقطوع[1]

٤١ ــ قوله: (قول الصحابي: / كنا نفعل كذا، أو نقول كذا إن لم يضفه إلى زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل الموقوف)، انتهى.

هكذا جزم به المصنف أنه إن لم يضفه إلى زمنه يكون موقوفاً، وتبع المصنف ــ في ذلك ــ الخطيب فإنه كذلك جزم به في «الكفاية»[2].

---

(١) سقطت من أ.

(٢) قال الخطيب في الكفاية (ص ٥٩٤، ٥٩٥): «قول الصحابي: كنا نقول كذا ونفعل كذا من ألفاظ التكثير، ومما يفيد تكرار الفعل والقول واستمرارهم عليه، فمتى أضاف ذلك إلى زمن النبي ﷺ على وجه كان يعلم رسول الله ﷺ فلا ينكره، وجب القضاء بكونه شرعاً وقام إقراره له مقام نطقه بالأمر به... ومتى جاءت رواية عن الصحابة بأنهم كانوا =

. . . .

والخلاف في المسألة مشهور[1].

واختلف كلام الأئمة أيضاً في الصحيح، وقد حكى النووي الخلاف في

= يقولون أو يفعلون شيئاً، ولم يكن في الرواية ما يقتضي إضافة وقوع ذلك إلى زمن رسول الله ﷺ لم يكن حجة».

ومن هذه العبارة يتبين قول الخطيب الذي أشار إليه الحافظ العراقي ولم يورده، وذكر أن ابن الصلاح تبعه عليه غير أن ابن الصلاح قال: إنه إذا لم يضف إلى زمان النبي ﷺ فهو من قبيل الموقوف، أما الخطيب فقال ـ كما تقدَّم ـ أنه لا يكون حجة.

(١) المنقول عن أهل العلم في هذه المسألة خمسة أقوال:

أحدها: أنه موقوف جزماً.

الثاني: التفصيل بين أن يضيفه إلى زمن النبي ﷺ فيكون مرفوعاً، وهو قول الجمهور، وبين أن لا يضيفه إلى زمنه فيكون موقوفاً، وهذان القولان حكاهما ابن الصلاح.

الثالث: أنه مرفوع مطلقاً. وهو قول الحاكم، والفخر الرازي والسيف الآمدي.

الرابع: التفصيل بين أن يكون ذلك الفعل أو القول مما لا يخفى غالباً فيكون مرفوعاً، أو مما يخفى فيكون موقوفاً. وبه قطع أبو إسحاق الشيرازي.

الخامس: أنه إن ذكره الصحابي في معرض الحجة فمحمول على الرفع وإلاَّ فهو موقوف، حكاه القرطبي والآمدي.

وزاد الحافظ في نكته على كتاب ابن الصلاح قولاً سادساً، فقال: «قلت: وينقدح أن يقال: «إن كان قائل (كنا نفعل) من أهل الاجتهاد احتمل أن يكون موقوفاً وإلاَّ فهو مرفوع، ولم أرَ من صرَّح بنقله».

انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥١٥، ٥١٦)، شرح ألفية العراقي (١/ ١٣٢)، الكفاية (ص ٥٩٤، ٥٩٥)، معرفة علوم الحديث (ص ١٩ ـ ٢١)، الأحكام في أصول الأحكام (٢/ ٨٩)، تدريب الراوي (١/ ١٨٥ ـ ١٨٧)، فتح المغيث (١/ ١١٣ ـ ١١٧)، مقدمة شرح مسلم للنووي (١/ ٣٠، ٣١)، الخلاصة في أصول الحديث (ص ٤٩، ٥٠)، المستصفى (١/ ١٢٩، ١٣٠).

. . . .

مقدمة «شرح مسلم»[١]، وحكى ما جزم به المصنف عن الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول.

وقد أطلق الحاكم في «علوم الحديث» الحكم برفعه، ولم يقيده بإضافته إلى زمن، وكذا أطلق الإمام فخر الدين الرازي في «المحصول»[٢]، والسيف الآمدي[٣] في «الإحكام»[٤].

وقال أبو نصر ابن الصباغ[٥] في كتاب «العدة»: أنه الظاهر[٦]، ومثله بقول عائشة رضي الله عنها: «كانت اليَدُ لا تُقْطَعُ في الشيءِ التافِهِ»[٧]، وحكاه النووي

(١) (١/ ٣٠، ٣١).

(٢) (٢/ ١/ ٦٤٣).

(٣) علي ابن أبي علي ابن محمد بن سالم التغلبي الآمدي الحنبلي ثم الشافعي، فقيه أصولي متكلم، ولد في «آمد» وأقام في بغداد، ثم انتقل إلى الشام، ثم إلى مصر. له كتب كثيرة منها: «الإحكام في أصول الأحكام»، «الأفكار في أصول الدين»، «غاية الأمل في علم الجدل»، «غاية المرام في علم الكلام». توفي بدمشق في الثالث من صفر سنة إحدى وثلاثين وستمائة.

وفيات الأعيان (٣/ ٢٩٣، ٢٩٤)، لسان الميزان (٣/ ١٣٤، ١٣٥)، البداية والنهاية (١٣/ ١٥١)، شذرات الذهب (٥/ ١٤٤، ١٤٥)، المختصر في أخبار البشر (٣/ ١٥٥، ١٥٦).

(٤) (٢/ ٨٩).

(٥) محمد بن عبد الواحد البغدادي الشافعي أبو نصر، وقيل: أبو منصور، ولد سنة أربعمائة، من مصنفاته: «الشامل في الفقه»، «الكامل في الخلاف»، «الطريق السالم» وغيرها. توفي في بغداد سنة سبع وسبعين وأربعمائة.

شذرات الذهب (٣/ ٣٥٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٤، ٣٥).

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ١٥ ب).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩/ ٤٧٦، ٤٧٧)، كتاب الحدود، باب من قال: =

. . . .

في «شرح المهذب» عن كثير من الفقهاء، قال: «وهو قوي من حيث المعنى».

= «لا تقطع في أقل من عشرة دراهم» بإسناده من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لم يكن يقطع على عهد النبي ﷺ في الشيء التافه».

وأخرجه ابن حزم في المحلى (١١/ ٣٥٢) من طريق ابن أبي شيبة، وإسناده صحيح فإن عبد الرحيم بن سليمان الذي روى عنه ابن أبي شيبة هو الكناني، وقيل: الطائي أبو علي المروزي، وهو ثقة، وثَّقه ابن معين، وأبو داود، والعجلي، وابن شاهين وغيرهم، وقال ابن حجر: ثقة، له تصانيف، كما في: تهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٦)، التقريب (١/ ٥٠٤)، الثقات للعجلي (ص ٣٠٢)، وكذلك من فوقه ثقات مشهورون.

قلت: وإذا قال الراوي عن التابعي «يرفع الحديث» أو «يبلغ به»، فذلك أيضاً مرفوع، ولكنه مرفوع مرسل، والله أعلم.

---

٤٢ ــ قوله: (وإذا قال الراوي عن التابعي: يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك[1] أيضاً مرفوع، ولكنه مرفوع مرسل)، انتهى.

ذكر الشيخ ــ فيما يتعلق بالصحابي ــ أربعة مسائل:

الأولى: كنا نفعل كذا، أو كانوا يفعلون كذا ونحوهما.

الثانية: أُمِرْنا بكذا ونحوه.

الثالثة: من السنة كذا.

الرابعة: يرفعه ويبلغ به ونحوهما.

ثم ذكر فيما يتعلق بالتابعي المسألة الرابعة فقط، وسكت عن الحكم في الثلاثة الأول إذا قالها التابعي، فأحببت ذكر الحكم فيها.

فأما المسألة الأولى: فإذا قال التابعي: كنا نفعل، فليس بمرفوع قطعاً. وهل هو موقوف؟ لا يخلو إما أن يضيفه إلى زمن الصحابة أم لا، فإن لم يضفه إلى زمنهم فليس بموقوف أيضاً بل هو مقطوع، وإن أضافه إلى زمنهم فيحتمل أن يقال: إنه موقوف، لأن الظاهر اطلاعهم على ذلك وتقريرهم، ويحتمل أن يقال: ليس بموقوف أيضاً، لأن تقرير الصحابي قد لا ينسب إليه بخلاف تقرير النبي ﷺ فإنه أحد وجوه السنن.

وأمَّا إذا قال التابعي: كانوا يفعلون كذا، فقال النووي في «شرح مسلم» إنه: «لا يدل على فعل جميع الأمة بل على البعض فلا حجة فيه، إلَّا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع، فيكون نقلاً للإجماع وفي ثبوته بخبر الواحد خلاف»[2].

---

(١) في ب: «فلذلك».

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٣٠، ٣١).

. . . .

وأما المسألة الثانية: فإذا قال التابعي: «أُمِرْنا بكذا» أو «نُهِينا عن كذا»، فجزم أبو نصر ابن الصباغ في كتاب «العدة» في أصول الفقه أنه مرسل[(١)]، وذكر الغزالي في «المستصفى» فيه احتمالين من غير ترجيح: هل يكون موقوفاً، أو مرفوعاً أو مرسلاً[(٢)]؟ وحكى ابن الصباغ في «العدة» وجهين فيما إذا قال ذلك سعيد بن المسيب: هل يكون حجة أم لا[(٣)]؟

وأما المسألة الثالثة: فإذا قال التابعي: «من السنة كذا»، كقول عبيد الله[(٤)] بن عبد الله بن عتبة[(٥)]: «السنةُ تكْبيرُ الإمامِ يومَ الفِطرِ ويومَ الأضحى حينَ يجلسُ على المنبرِ قبلَ الخُطبةِ تسعَ تكْبيرات»، رواه البيهقي في سننه[(٦)].

(١) شرح ألفية العراقي (١/ ١٣٧ ـ ١٣٩)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩)، الشذا الفياح (ق ١٦ أ).

(٢) المستصفى (١/ ١٣١)، ونص عبارة الغزالي: «أما التابعي إذا قال: أمرنا، احتمل أمر رسول الله ﷺ وأمر الأمة بأجمعها والحجة حاصلة به ويحتمل أمر الصحابة».

(٣) انظر: شرح ألفية العراقي (١/ ١٣٩)، فتح الباقي (١/ ١٣٩)، الشذا الفياح (ق ١٦ أ).

(٤) في ب: «عبد الله» وهو خطأ.

(٥) ابن مسعود التابعي روى عن أبيه وأرسل عن عم أبيه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وعن عبد الله بن عباس وعمار بن ياسر وعائشة وغيرهم، كان عالماً ثقة فقيهاً كثير الحديث شاعراً. قال ابن حجر: ثقة فقيه ثبت، قال العجلي: كان أعمى، وكان أحد فقهاء المدينة، وهو معلم الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، توفي سنة تسع وتسعين، وقيل: سنة ثمان ومائة، وقيل: سنة أربع ومائة.
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٣٨٥، ٣٨٦)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣١٩، ٣٢٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣، ٢٤)، التقريب (١/ ٥٣٥)، الثقات لابن شاهين (ص ٣١٧) رقم (١٠٥٩)، الثقات لابن حبان (٥/ ٦٣)، الثقات للعجلي (ص ٣١٧).

(٦) الكبرى (٣/ ٢٩٩) وتمامه: «... وسبعاً حين يقوم ثم يدعو ويكبر بعدما بدأ له». وأخرجه البيهقي أيضاً بسنده من طريق الشافعي أنبأ إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن =

. . . .

فهل هو مرسل مرفوع، أو موقوف متصل؟ فيه[1] وجهان لأصحاب الشافعي حكاها النووي في «شرح مسلم»[2] و «شرح المُهَذَّب» و «شرح الوسيط»، قال: «والصحيح أنه موقوف»[3]، انتهى.

وحكى الدَّاوودِي في «شرح مختصر المزني» أن الشافعي رضي الله عنه كان يرى في القديم أن ذلك مرفوع إذا صدر من الصحابي أو التابعي، ثم رجع عنه، لأنهم قد يطلقونه ويريدون[4] سنة البلد، انتهى[5].

وما حكاه الدَّاوُدِي[6] ـ من رجوع الشافعي عن ذلك فيما إذا قاله

= محمد بن عبد، عن إبراهيم بن عبد الله، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: «السنَّة في تكبير يوم الأضحى والفطر على المنبر قبل الخطبة أن يبتدىء الإمام قبل الخطبة، وهو قائم على المنبر بتسع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام، ثم يخطب، ثم يجلس جلسة، ثم يقوم في الخطبة الثانية فيفتتحها بسبع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام ثم يخطب».
والحديث أخرجه الشافعي في الأم (١/ ٢٣٨).

(١) سقطت من ب.
(٢) (١/ ٣٠، ٣١).
(٣) المجموع شرح المهذب (١/ ٩٧)، وأيده العراقي في شرحه لألفيته (١/ ١٣٧)، فقال: «والأصح في مسألة التابعي كما قال النووي في شرح المهذب أنه موقوف».
(٤) في ب: «ويريدون به».
(٥) انظر: الشذا الفياح (ق ١٦ أ)، شرح ألفية العراقي (١/ ١٣٧).
(٦) هو أبو بكر محمد بن داود بن محمد بن محمد الداودي شارح مختصر المزني، وهو الصيدلاني تلميذ الإمام أبي بكر القفّال المروزي، ذكر السبكي في طبقات الشافعية أنه كان شاكًا في أنه هل هو صاحب شرح مختصر المزني أو غيره، ثم إنه تحقق من أنه هو الداودي الصيدلاني صاحب الشرح بعد أن وقف على مجلدين من هذا الشرح المذكور، وفي أوله اسمه ثم وقع له بعد ذلك ربع الجنايات من شرحه، فقال السبكي: «وتحققت بهذا أن الداودي هو الصيدلاني، وهو الذي علّق على المزني شرحاً. . . وصرت على قطع =

....

الصحابي ـ لم يوافق عليه، فقد احتج به في مواضع من الجديد[1] فيمكن أن يحمل قوله: «ثم رجع عنه»، أي: عما إذا قاله التابعي[2]، والله أعلم.

= من ذلك». والداودي هو نسبةً إلى جدِّه الأعلى داود.
طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٦٢)، اللباب (١/ ٤٨٧، ٤٨٨)، ولم يذكره.

(١) من المواضع التي نصَّ فيها الشافعي رحمه الله على أن قول الصحابي: من السنَّة كذا أنه يريد سنَّة النبي ﷺ ما ذكره في الأم (١/ ٢٧١) «باب الصلاة على الجنازة والتكبير فيها»... فقد قال: «... وابن عباس والضحاك بن قيس رجلان من أصحاب النبي ﷺ لا يقولان السنَّة إلاَّ لسنَّة رسول الله ﷺ، إن شاء الله».
وانظر: النكت (٢/ ٥٢٣، ٥٢٤).

(٢) روى الشافعي في الأم (٥/ ١٠٧): إسناده عن سفيان عن أبي الزناد قال: سألت سعيد بن المسيب، عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته، قال: يفرق بينهما. قال أبو الزناد: فقلت: سنة؟ فقال سعيد: سنة. قال الشافعي: والذي يشبه قول سعيد سنة، أن يكون سنة رسول الله ﷺ». فقد نصَّ الشافعي في الأم، وهو من الكتب الجديدة كما قال الحافظ في النكت (٢/ ٥٢٤) على أن قول التابعي من السنة يريد به سنة النبي ﷺ. على أن الحافظ قال عقب هذا: «وحينئذٍ فله في الجديد قولان، وبه جزم الرافعي».
انظر: النكت (٢/ ٥٢٥).

النوع التاسع

معرفة المرسل

وصورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخِيار، ثم سعيد ابن المسيب وأمثالهما، إذا قال: قال رسول الله ﷺ. والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك رضي الله عنه. وله صور اختلف فيها أهي من المرسل أم لا؟

/النوع التاسع

معرفة المرسل

٤٣ ــ قوله: (وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابع[1] الكبير[2] الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخِيَار) إلى آخر كلامه.

اعترض عليه بأن عبيد الله بن عدي[3] ذكر في جملة الصحابة. وهذا الاعتراض ليس بصحيح لأنهم إنما ذكروه جرياً على قاعدتهم في ذكر من عاصره،

---

(١) كذا في الأصل وبقية النسخ وفي غب وغث: «التابعي».

(٢) ليست في ب.

(٣) عبيد الله بن عدي بن الخيار ــ بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الياء المفتوحة ــ ابن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي المدني، كان في فتح مكة مميزاً فعدوه من الصحابة، وذكره العجلي في الثقات من التابعين.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٣٩١)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٢٩)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦، ٣٧)، تقريب التهذيب (١/ ٥٣٦، ٥٣٧)، الخلاصة (ص ٢٥٢)، الثقات للعجلي (ص ٣١٨)، الثقات لابن شاهين (ص ١٩١).

. . . .

لأن عبيد الله ولد في حياته ﷺ، ولم ينقل أنه رأى النبـي ﷺ[1]، كما ذكروا قيس بن أبـي حازم[2] وأمثاله ممن لم يرَ النبـي ﷺ لكونهم عاصروه ـ على القول الضعيف في حد الصحابـي ـ وإنما روى عبيد الله بن عدي عن الصحابة: عمر وعثمان وعلي في آخرين، ولم يسمع من أبـي بكر فضلاً عن النبـي ﷺ.

(١) قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٥٤٠، ٥٤١) بعد أن نقل قول العراقي أن عبيد الله ولد في حياته ﷺ ولم ينقل أنه رآه: «قلت: عدي بن الخيار مات قبل فتح مكة بمدة، وابنه عبيد الله كان بمكة لما دخلها النبـي ﷺ، وقد وجد في منقولات كثيرة أن الصحابة من النساء والرجال كانوا يحضرون أولادهم إلى النبـي ﷺ يتبركون بذلك، وهذا منهم، لكن هل يلزم من ثبوت الرؤية له الموجبة لبلوغه شريف الرتبة بدخوله في حد الصحبة، أن يكون ما يرويه عن النبـي ﷺ لا يعد مرسلاً؟

هذا محل نظر وتأمل، والحق الذي جزم به أبو حاتم الرازي وغيره من الأئمة أن مرسله كمرسل غيره، وأن قولهم: مراسيل الصحابة رضي الله عنهم مقبولة بالاتفاق إلَّا عند بعض من شذ، إنما يعنون بذلك من أمكنه التحمُّل والسماع، أما من لا يمكنه ذلك فحكم حديثه حكم غيره من المخضرمين الذين لم يسمعوا من النبـي ﷺ، والله أعلم».

وابن الصلاح تابع في تمثيله بعبيد الله بن عدي لابن عبد البر كما قال الحافظ في النكت (٢/ ٥٤١)، وانظر: التمهيد (١/ ١٩، ٢٠).

(٢) قيس بن أبـي حازم أبو عبد الله البجلي ـ بفتح الباء الموحدة والجيم المخففتين، وهي نسبة إلى قبيلة بَجيلة، بفتح الباء الموحدة وكسر الجيم ـ تابعي كبير فاتته الصحبة بليال. سمع من أبـي بكر وعمر، ونقل ابن المديني عن يحيـى بن سعيد أنه قال: منكر الحديث. قال الحافظ الذهبـي معقباً على هذا: «حديثه محتج به في كل دواوين الإسلام»، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ثمان وتسعين.

تذكرة الحفاظ (١/ ٦١)، طبقات ابن سعد (٦/ ٣٦)، تهذيب الكمال (٢/ ١١٣٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٨٦، ٣٨٩)، تقريب التهذيب (٢/ ١٢٧)، الكاشف (٢/ ٣٤٧)، الخلاصة (ص ٣١٧)، الثقات للعجلي (ص ٣٩٢).

إحداها: إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي فكان فيه رواية راوٍ لم يسمع من المذكور فوقه، فالذي قطع به الحاكم الحافظ أبو عبدالله وغيره من أهل الحديث: أن ذلك لا يسمى مرسلاً، وأن الإرسال مخصوص بالتابعين، بل إن كان من سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي شخصاً واحداً سمي منقطعاً فحسب، وإن كان أكثر من واحد سمي معضلاً، ويسمى أيضاً منقطعاً، وسيأتي مثال ذلك إن شاء الله تعالى.

والمعروف في الفقه وأصوله: إن كل ذلك يسمى مرسلاً، وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب وقطع به، وقال: «إلاَّ أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبـي ﷺ، وأما ما رواه تابع التابعي عن النبـي ﷺ فيسمونه المعضل»، والله أعلم.

---

٤٤ ــ قوله: (إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي فكان فيه رواية راوٍ لم يسمع من المذكور فوقه[١]، فالذي قطع به[٢] الحاكم الحافظ أبو عبد الله وغيره من أهل الحديث أن ذلك لا يسمى مرسلاً...) إلى آخر كلامه.

فقوله: «قبل الوصول إلى التابعي» ليس بجيد، بل الصواب: قبل الوصول إلى الصحابـي، فإنه لو سقط التابعي أيضاً كان منقطعاً لا مرسلاً عند هؤلاء، ولكن هكذا وقع في عبارة الحاكم[٣] فتبعه المصنف، والله أعلم.

---

(١) في ب: «قبله».

(٢) في ب: «فأما الذي يقطع».

(٣) قال الحاكم أبو عبد الله في كتابه معرفة علوم الحديث (ص ٢٨) عند كلامه على أنواع المنقطع من الحديث: «والنوع الثالث من المنقطع: أن يكون في الإسناد رواية راوٍ لم يسمـع من الذي يروي عنـه الحديث قبل الوصول إلى التابعي الذي هـو موضع الإرسال، ولا يقال لهذا النوع من الحديث: مرسل، إنما يقال له: منقطع».

الثانية: قول الزهري وأبي حازم ويحيى بن سعيد الأنصاري وأشباههم من أصاغر التابعين: قال رسول الله ﷺ حكى ابن عبد البر: أن قوماً لا يسمونه مرسلاً، بل منقطعاً لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلاَّ الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين.

قال الشيخ ـ أبقاه الله ـ: وهذا المذهب فرع لمذهب من لا يسمي المنقطع قبل الوصول إلى التابعي مرسلاً، والمشهور التسوية بين التابعين في اسم الإرسال كما تقدَّم، والله أعلم.

---

٤٥ ـ (الثانية: قول الزهري وأبي حازم[١]، ويحيى بن سعيد[٢] الأنصاري وأشباههم من أصاغر التابعين: قال رسول الله ﷺ، حكى ابن عبد البر: أن قوماً لا يسمونه مرسلاً، بل منقطعاً لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلاَّ الواحد

---

(١) سلمة بن دينار أبو حازم المديني الأعرج أحد الأعلام. قال ابن خزيمة: «ثقة لم يكن في زمانه مثله». وقال ابن حجر: ثقة عابد، توفي سنة ثلاثين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٧٨)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١٥٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٤ ـ ١٤٤)، تقريب التهذيب (١/ ٣١٦)، الكاشف (١/ ٣٠٥)، الخلاصة (ص ١٤٧، ١٤٨)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (ص ٢٦).

(٢) ابن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة الأنصاري النجاري قاضي المدينة، روى عن أنس وابن المسيب والقاسم وعراك بن مالك وآخرين، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال أحمد: يحيى بن سعيد أثبت الناس، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، قال القطان: مات سنة ثلاث وأربعين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٩)، الثقات للعجلي (ص ٤٧٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢١ ـ ٢٢٤)، تقريب التهذيب (٢/ ٣٤٨)، الكاشف (٣/ ٢٢٥)، الخلاصة (٤٢٤).

. . . .

والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين. . .)[1]، انتهى.

وما ذكره في حق من سمي من صغار التابعين أنهم لم يلقوا من الصحابة إلَّا الواحد والاثنين ليس بصحيح بالنسبة إلى الزهري[2]، فقد لقي من الصحابة ثلاثة عشر فأكثر، وهم: عبد الله بن عمر[3]، وسهل بن سعد[4]، وأنس بن

(١) في أ: «التابعي».

(٢) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، نسبةً إلى بني زهرة؛ المدني أبو بكر، إمام حجة مشهور. قال عمر بن عبد العزيز: «لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري»، وقال مالك: «بقي ابن شهاب وما له في الدنيا نظير»، وقال ابن حجر: الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته، توفي سنة أربع وعشرين ومائة.
الثقات للعجلي (ص ٤١٢)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص ١٩٧)، الجرح والتعديل (٨/ ٧١)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٠٨ ـ ١١٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٦٩ ـ ١٢٧١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥، ٤٥١)، التقريب (٢/ ٢٠٧).

(٣) ابن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن المكي، هاجر مع أبيه وشهد الخندق وبيعة الرضوان، له ألف وستمائة حديث، كان إماماً واسع العلم، كثير الأتباع، كبير القدر، وقال ابن حجر: وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر، توفي سنة أربع وسبعين.
الإصابة (٢/ ٣٠٤٧)، الاستيعاب (٢/ ٣٤١ ـ ٣٤٦)، أسد الغابة (٣/ ٢٢٧ ـ ٢٣١)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١١٥)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١٨٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٣٦ ـ ٤٣٨)، الثقات للعجلي (ص ١٧٤)، التقريب (١/ ٢٨٠)، الخلاصة (ص ١٣١).

(٤) ابن مالك بن خالد بن ثعلبة بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة الأنصاري، أبو العباس المدني، له مائة وثمانية وثمانون حديثاً، قال الحافظ: له ولأبيه صحبة، مشهور، مات سنة إحدى وتسعين، عن مائة سنة، قال ابن سعد: وهو آخر من مات بالمدينة.
الاستيعاب (٢/ ٩٥، ٩٦)، أسد الغابة (٢/ ٣٦٦)، الإصابة (٢/ ٨٨)، تهذيب التهذيب =

. . . .

مالك[1]، وعبد الله بن جعفر[2]، وربيعة بن عِبَاد[3] ــ بكسر العين وتخفيف الموحدة ــ وسُنَيْن أبو جميلة[4]، والسائب بن يزيد[5]، وأبو الطفيل عامر بن

= (٤/ ٢٥٢)، تقريب التهذيب (١/ ٣٣٦)، الكاشف (١/ ٣٢٥)، الخلاصة (ص ١٥٧).

(١) ابن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصاري النجاري، خدم النبي ﷺ عشر سنين، قيل: إنه شهد بدراً، وله ألف ومائتان وستة وثمانون حديثاً، مات سنة تسعين أو بعدها، وقد جاوز المائة، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة.
الاستيعاب (١/ ٧١، ٧٢)، أسد الغابة (١/ ١٢٧ ــ ١٢٩)، الإصابة (١/ ٧١، ٧٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٧٦ ــ ٣٧٩)، تقريب التهذيب (١/ ٨٤)، الكاشف (١/ ٨٨).

(٢) ابن أبي طالب الهاشمي، أبو جعفر ابن ذي الجناحين، وهو أول من ولد بالحبشة للمهاجرين، له صحبة، وله خمسة وعشرون حديثاً. مات سنة ثمانين.
الاستيعاب (٢/ ٢٧٥ ــ ٢٧٧)، أسد الغابة (٣/ ١٣٣ ــ ١٣٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٧٠، ١٧١)، التقريب (١/ ٤٠٦)، الكاشف (٢/ ٦٩).

(٣) الدِّئِلي من بني الدِّئْل بن بكر بن كنانة، وعباد: قيل: بفتح العين، وتشديد الباء، لكن قال في الإصابة: والأول الصواب. عمَّر طويلاً، وقيل: مات في خلافة الوليد.
الاستيعاب (٢/ ٥٠٩)، أسد الغابة (٢/ ١٦٩، ١٧٠)، الإصابة (١/ ٥٠٩).

(٤) سنين بالتصغير، أبو جميلة السلمي، ويقال: الضمري، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين، وقال: له أحاديث. وقال العجلي: تابعي ثقة.
طبقات ابن سعد (٥/ ٦٣)، تاريخ ابن معين (٢/ ٢٤٠)، ثقات العجلي (ص ٢٠٨)، الثقات لابن حبان (٣/ ١٧٩)، الإصابة (٢/ ٨٥).

(٥) ابن يزيد بن سعيد بن ثمامة، ويقال: عائذ بن الأسود الكندي أو الأزدي، وقيل: غير ذلك، قال ابن حجر: صحابي صغير، مات سنة اثنتين وثمانين، وقيل: بعد التسعين، وقيل غير ذلك.
الاستيعاب (٢/ ١٠٥، ١٠٦)، أسد الغابة (٢/ ٢٥٧)، الإصابة (١/ ١٢، ١٣)، الثقات للعجلي (ص ١٧٦)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٥٠، ١٥١)، (م ٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٥٠)، التقريب (٢/ ٣٧٨)، الكاشف (٣/ ٢٥٧)، الخلاصة (ص ٤٣٧).

. . . .

واثلة، والمِسْوَر بن مَخْرَمة[1]، وعبد الرحمن بن أزهر[2]، وعبد الله بن عامر بن ربيعة[3]، ومحمود بن الربيع[4].

وسمع منهم كلهم إلاَّ عبد الله بن جعفر فرآه رؤية، وإلاَّ عبد الله بن عمر، فقد قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: إنه لم يسمع منه[5]. وقال علي بن المديني: إنه سمع منه[6].

---

(١) ابن نوفل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة الزهري، قال ابن حجر: له ولأبيه صحبة، وله اثنان وعشرون حديثاً. أصابه حجر المنجنيق وهو يصلي في الحجر أيام حصار ابن الزبير فمكث خمسة أيام ومات:
الاستيعاب (٣/ ٤١٦ ـ ٤١٨)، أسد الغابة (٥/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦)، الإصابة (٣/ ٤١٩، ٤٢٠)، الكاشف (٣/ ١٢٨)، التقريب (٢/ ٢٤٩)، الخلاصة (ص ٣٧٧).

(٢) ابن عوف بن عبد الحارث الزهري، أبو جبير، قيل: هو ابن عم عبد الرحمن بن عوف، صحابي صغير، له أربعة أحاديث.
الاستيعاب (٣/ ٤٠٦)، أسد الغابة (٣/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، الإصابة (٢/ ٣٨٩)، الكاشف (٢/ ١٣٨)، التقريب (١/ ٤٧٢)، الخلاصة (ص ٢٢٤).

(٣) العنزي ـ بإسكان النون ـ أبو محمد المدني، حليف قريش، وهو صحابي صغير، قال ابن منده: مات النبي ﷺ وله خمس سنين، مات عبد الله بن عامر سنة خمس وثمانين:
الاستيعاب (٢/ ٣٥٧)، أسد الغابة (٣/ ١٩٠)، الإصابة (٢/ ٣٩٢)، الكاشف (٢/ ٨٩)، التقريب (١/ ٤٢٥)، الخلاصة (ص ٢٠٢).

(٤) ابن سراقة ـ بضم السين المهملة وفتح الراء المخففة ـ بن عمرو بن زيد بن عبدة بن عامر بن عدي بن كعب بن الخزرج الأنصاري، أبو محمد المدني نزيل بيت المقدس، مات سنة تسع وتسعين.
أسد الغابة (٤/ ٣٣٣)، الإصابة (٣/ ٣٨٦)، الكاشف (٣/ ١١٠)، التقريب (٢/ ٢٣٣)، الخلاصة (ص ٣٧١).

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٩٠)، جامع التحصيل (ص ٣٣١).

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٨٠)، جامع التحصيل (ص ٣٣١).

. . . .

وقال ابن حزم: إنه لم يسمع أيضاً من عبد الرحمن بن أزهر. ثم حكى عن أحمد بن صالح المصري أنه قال: لم يسمع منه فيما أرى ولم يدركه[١].

قلت: وكذا قال أحمد بن حنبل: ما أراه سمع منه[٢]. قال: ومعمر[٣] وأسامة[٤] يقولان عنه: إنه سمع منه، ولم يصنعا عندي شيئاً[٥]. وقيل: إنه سمع أيضاً من جابر بن عبد الله[٦]، وسمع من جماعة آخرين مختلف في صحبتهم،

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٠).

(٢) المراسيل لابن أبـي حاتم (ص ١٩١)، جامع التحصيل (ص ٣٣١).

(٣) هو ابن راشد الأزدي مولاهم، أحد الأئمة الأعلام. قال العجلي: ثقة صالح، وقال النسائي: ثقة مأمون، وضعفه ابن معين في ثابت، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل إلاَّ أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبقرة، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٧٨، ٣٧٩)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٥٥ ــ ٢٥٧)، الثقات للعجلي (ص ٤٣٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٥٥، ١٣٥٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٤٣ ــ ٢٤٦)، التقريب (٢/ ٢٦٦)، الكاشف (٣/ ١٤٥)، الخلاصة (ص ٣٨٤)، جامع التحصيل (ص ٣٥٠).

(٤) هو أسامة بن سلمان النخعي الشامي، أورده البخاري وابن أبـي حاتم في كتابيهما، ولم يذكرا فيه جرحاً، ولم يذكرا له راوياً غير عمر بن نعيم العبسي، وذكره ابن حبان في الثقات.

التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٢١)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٨٤)، تعجيل المنفعة (ص ٢٧).

(٥) المراسيل لابن أبـي حاتم (ص ١٩١)، جامع التحصيل (ص ٣٣١).

(٦) ابن عمرو بن حرام ــ بفتح الحاء المهملة ــ الأنصاري السَّلَمي، صحابـي كبير، له ألف وخمسمائة وأربعون حديثاً، شهد العقبة، وغزا تسع عشرة غزوة، مات رضي الله عنه سنة ثمان وسبعين، عن أربع وسبعين سنة.

الاستيعاب (١١/ ٢٢١، ٢٢٢)، أسد الغابة (١/ ٢٥٦ ــ ٢٥٨)، الإصابة (١/ ٢١٣)، الكاشف (١/ ١٢٢)، التقريب (١/ ١٢٢)، الخلاصة (ص ٥٩).

. . . .

منهم محمود بن لبيد[١]، وعبد الله بن الحارث بن نوفل[٢]، وثعلبة ابن أبـي مالك القرظي[٣]، وأبو أمامة ابن سهل بن حُنَيْف[٤] فهؤلاء سبعة عشر ما بين صحابـي ومختلف في صحبته.

وقع تنبَّه المصنف لهذا الاعتراض فأملى حاشيةً على هذا المكان من كتابه

---

(١) ابن عقبة بن رافع بن امرىء القيس بن زيد بن عبد الأشهل الأنصاري الأشهلي أبو نعيم. من أولاد الصحابة. قيل: لا يصح له سماع من النبـي ﷺ، وثقه ابن سعد، ومات سنة ست وتسعين.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤٠٢)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٨٩، ٢٩٠)، الثقات للعجلي (ص ٤٢١)، تهـذيـب التهـذيـب (١٠/ ٦٥، ٦٦)، تقـريـب التهـذيـب (٢/ ٢٣٣)، جـامـع التحصيل (ص ٣٣٨).

(٢) ابن عبد المطلب الهاشمي، من أولاد الصحابة، حنكه النبـي ﷺ، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن حجر: له رؤية ولأبيه وجده صحبة، مات بنعمان سنة أربع وثمانين.
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٦٣، ٦٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٠، ٣١)، تاريخ ابن معين (٢/ ٣٠٠)، الثقات للعجلي (ص ٢٥٣)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٨٠، ١٨١)، تقريب التهذيب (١/ ٤٠٨)، الكاشف (٢/ ٧٠)، الخلاصة (ص ١٩٤).

(٣) أبو مالك أو أبو يحيـى المدني، إمام مسجد بني قريظة، قال العجلي: تابعي ثقة، وقال الحافظ في التهذيب: له رؤية، روى عن النبـي ﷺ وبعض الصحابة، وقال في التقريب: مختلف في صحبته.
التـاريـخ الكبيـر (١/ ٢/ ١٧٤)، الجـرح والتعـديـل (١/ ١/ ٤٦٣)، الثقـات للعجلـي (ص ٩٠)، تهذيب الكمال (١/ ١٧٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥)، تقريب التهذيب (١/ ١١٩)، الكاشف (١/ ١١٨)، الخلاصة (ص ٥٧).

(٤) واسمه أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري، روى عن أبيه وعمر، وروى عنه الزهري ويحيـى بن سعيد الأنصاري، توفي سنة مائة.
الكنى والأسماء لمسلم (ص ٩)، الكنى والأسماء للدولابـي (ص ١٤)، تهذيب الكمال (١/ ٩٢، ٩٣).

. . . .

فقال: «قوله: الواحد والاثنين كالمثال، وإلاَّ فالزهري قد قيل: إنه رأى عشرة من الصحابة، وسمع منهم[1]: أنساً وسهل بن سعد، والسائب بن يزيد، ومحمود بن الربيع، وسُنَيْناً أبا جميلة، وغيرهم، وهو مع ذلك أكثر روايته عن التابعين، والله أعلم[2].

(١) في ك: «منهم أيضاً أنساً».

(٢) راجع هذه الحاشية التي أملاها ابن الصلاح على هامش طبعة الدكتورة عائشة عبد الرحمن لكتاب علوم الحديث (ص ١٣٣)، حيث نقلتها عن بعض النسخ التي اعتمدتها في التحقيق. وكذا نقلها البلقيني في محاسن الاصطلاح المطبوع مع كتاب ابن الصلاح (ص ١٣٣)، وقال: إنه وجدها بخط تلميذ ابن الصلاح الذي سمع منه هذا الكتاب، وهو عبد المعطي بن عبد الكريم بن أبي المكارم الأنصاري.

الثالثة: إذا قيل في الإسناد: فلان عن رجل أو عن شيخ، عن فلان أو نحو ذلك، فالذي ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث أنه لا يسمى مرسلاً، بل منقطعاً، وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول الفقه معدود من أنواع المرسل، والله أعلم.

ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلاَّ أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر كما سبق بيانه في نوع الحسن، ولهذا احتج الشافعي رضي الله عنه بمرسلات سعيد بن المسيب رضي الله عنهما، فإنها وجدت مسانيد من وجوه آخر، ولا يختص ذلك عنده بإرسال ابن المسيب كما سبق، ومن أنكر هذا زاعماً أن الاعتماد حينئذٍ يقع على المسند دون المرسل فيقع لغواً لا حاجة إليه فجوابه أنه بالمسند يتبين صحة الإسناد الذي فيه الإرسال حتى يحكم له مع إرساله بأنه إسناد صحيح تقوم به الحجة على ما مهدنا سبيله في النوع الثاني.

وإنما ينكر هذا من لا مذاق له في هذا الشأن. وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقرَّ عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وتداولوه في تصانيفهم.

---

٤٦ ــ قوله: (الثالثة: إذا قيل في الإسناد: فلان عن رجل أو عن شيخ، عن فلان أو نحو ذلك، فالذي ذكره الحاكم في «معرفة علوم الحديث» أنه لا يسمى مرسلاً، بل منقطعاً، وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول الفقه معدود من أنواع المرسل)، انتهى.

اقتصر المصنف من الخلاف على هذين القولين، وكل من القولين خلاف ما عليه الأكثرون، فإن الأكثرين ذهبوا / إلى أن هذا متصل في إسناده

. . . .

مجهول[١]، وقد حكاه عن الأكثرين الحافظ رشيد الدين العطار في «الغُرَر المجموعة»[٢]، واختاره شيخنا الحافظ صلاح الدين العلائي في كتاب «جامع التحصيل»[٣].

وما ذكره المصنف عن بعض المصنفات المعتبرة ولم يسمِّه، فالظاهر أنه أراد به «البرهان» لإمام الحرمين[٤]، فإنه قال فيه: «وقول الراوي: أخبرني رجل أو عدل موثوق به[٥] من المرسل أيضاً»[٦]، وزاد الإمام فخر الدين في

(١) شرح ألفية العراقي (١/ ١٥٤، ١٥٥)، فتح المغيث (١/ ١٤٤)، فتح الباقي (١/ ١٥٤، ١٥٥)، تدريب الراوي (١/ ١٩٧)، محاسن الاصطلاح (ص ١٣٦)، معرفة علوم الحديث (ص ٢٨)، المقنع في علوم الحديث (ص ٩١)، توضيح الأفكار (١/ ٣١٦، ٣١٧).

(٢) انظر: شرح ألفية العراقي (١/ ١٥٥)، تدريب الراوي (١/ ١٩٧)، فتح المغيث (١/ ١٤٤)، توضيح الأفكار (١/ ٣١٦، ٣١٧).

(٣) (ص ١٠٨، ١٠٩).

(٤) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ـ بضم الجيم وفتح الواو وسكون الياء المثناة تحت بعدها نون مكسورة ـ أبو المعالي، المعروف بإمام الحرمين. أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، ولد في جُوين ـ بضم الجيم وفتح الواو ـ من أعمال نيسابور، ورحل إلى بغداد، ثم إلى مكة فجاور بها أربع سنين، ورحل إلى المدينة فأفتى ودرس، ثم عاد إلى نيسابور وبنى له الوزير نظام الملك مدرسة سميت بالنظامية. من مصنفاته: «البرهان» في أصول الفقه، «الشامل» في أصول الدين، «الورقات» في أصول الفقه، «غياث الأمم التياث الظلم» وغيرها. توفي بنيسابور سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.
وفيات الأعيان (٣/ ١٦٧ ـ ١٧٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٤٩ ـ ٢٨٢)، تبيين كذب المفتري (ص ٢٧٨ ـ ٢٨٥)، ذيل تاريخ بغداد (١/ ٨٥ ـ ٩٥)، (م ١٦)، شذرات الذهب (٣/ ٣٥٨ ـ ٣٦٢)، البداية والنهاية (١٢/ ١٣٦ ـ ١٣٧)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ١٧٤ ـ ١٧٦)، كتاب الوفيات (ص ٢٥٧، ٢٥٨).

(٥) في ب: «موقوف».

(٦) البرهان (١/ ٦٣٣).

. . . .

«المحصول» على هذا فقال: «إن الراوي إذا سمى الأصل باسم لا يعرف به فهو كالمرسل».

وما ذكره المصنف عن بعض كتب الأصول قد فعله أبو داود في كتاب «المراسيل»[1]، فيروي في بعضها ما أبهم فيه الرجل ويجعله مرسلاً.

بل زاد البيهقي على هذا في سننه[2] فجعل ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة لم يُسم: مرسلاً[3]. وليس هذا منه بجيد، اللّٰهمَّ! إلاَّ إن كان يسميه مرسلاً ويجعله حجة لمراسيل الصحابة فهو قريب[4].

---

(١) انظر مثلاً: الحديث رقم (١٦، ٤٥، ١٢٤) في (ص ١٢٠، ١٢٥، ١٣٨) من كتاب المراسيل لأبـي داود.

(٢) (١/ ١٩٠) في حديث حميد بن عبد الرحمن حدثني رجل من أصحاب النبـي ﷺ قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدنا كل يوم، أو يبول في مغتسله، أو تغتسل المرأة بفضل الرجل، أو يغتسل الرجل بفضل المرأة، وليغترفا جميعاً»، قال البيهقي: «هذا الحديث رواته ثقات إلاَّ أنَّ حميداً لم يسم الصحابـي الذي حدثه فهو بمعنى المرسل، إلاَّ أنه مرسل جيد لولا مخالفته الأحاديث الثابتة الموصولة قبله».

(٣) خالف البيهقي ما ذهب إليه في سننه فأخرج في كتاب القراءة خلف الإمام (ص ٧٦) عقب روايته حديثاً بسنده عن محمد بن عائشة عن رجل من أصحاب النبـي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لعلكم تقرأون والإمام يقرأ؟» قالوا: إنا لنفعل. قال: «فلا تفعلوا إلاَّ أن يقرأ أحدكم فاتحة الكتاب»، قال البيهقي: «والرجل من أصحاب النبـي ﷺ لا يكون إلاَّ ثقة.. وهذا حديث صحيح احتج به محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله في جملة ما احتج به في هذا الباب».

(٤) قال الحافظ ابن حجر: «يريد شيخنا أن يجعل الخلاف من البيهقي لفظيًا، وهو توجيه جيد. النكت (٢/ ٥٦٣).

غير أن مما يدفع الاعتراض عن البيهقي أصلاً أن يقال: إن ما وقع في كلامه «من تسمية ما يرويه التابعي عن رجل من الصحابة مرسلاً، لا يريد أنه لا يحتج به، بل ذلك اصطلاح في =

. . . .

وقد روى البخاري عن الحميدي قال: «وإذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ فهو حجة، وإن لم يسم ذلك الرجل»[1]، وقال الأَثْرَم: «قلت لأبي عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: إذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمه فالحديث صحيح؟ قال: نعم»[2].

وقد ذكر المصنف في آخر هذا النوع التاسع أن الجهالة بالصحابي غير قادحة لأنهم كلهم عدول، وحكاه الحافظ أبو محمد عبد الكريم الحلبي[3] في كتاب «القِدْحُ المُعَلَّى» عن أكثر العلماء، انتهى[4].

نعم فرق أبو بكر الصيرفي[5] من الشافعية في كتاب «الدلائل» بين أن يرويه

= التسمية خاصة». محاسن الاصطلاح (ص ١٤٢).

(١) فتح المغيث (١/ ١٤٥)، تدريب الراوي (١/ ١٩٧).

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (ص ٥٨٥) بإسناده عن أبي بكر الأثرم، وانظر: فتح المغيث (١/ ١٤٥)، تدريب الراوي (١/ ١٩٧).

(٣) عبد الكريم بن عبد النور بن منير بن عبد الكريم الحلبي ثم المصري الحنبلي قطب الدين، محدث حافظ مؤرخ. ولد بحلب في رجب سنة أربع وستين وستمائة، وتوفي بمصر سنة خمس وثلاثين وسبعمائة. من مؤلفاته شرح صحيح البخاري، شرح السيرة النبوية للمقدسي، تلخيص الإلمام لابن دقيق العيد، والقدح المعلى.
ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص ١٣ ـ ١٦)، الدرر الكامنة (٢/ ٣٩٨)، البداية والنهاية (١٤/ ١٨٠، ١٨١)، شذرات الذهب (٦/ ١١٠ ـ ١١١)، كشف الظنون (ص ١٥٨، ٣٠١، ٣٠٤، ٥٤٦، ١٠١٣، ١٣١٦).

(٤) سقطت من ب.

(٥) محمد بن عبد الله الصيرفي الشافعي البغدادي. فقيه، محدث، أصولي متكلم، من تصانيفه: «شرح رسالة الشافعي»، «دلائل الإعلام على أصول الأحكام»، وله كتاب في الإجماع، وآخر في الشروط، توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة. =

. . . .

التابعي عن الصحابـي معنعناً أو مع التصريح بالسماع فقال: «فإذا قال في[1] الحديث بعض التابعين عن رجل من أصحاب النبـي ﷺ، لا يقبل لأني لا أعلم سمع التابعي من ذلك الرجل إذ قد يحدث التابعي عن رجل وعن رجلين عن الصحابـي، ولا أدري هل أمكن لقاء ذلك الرجل أم لا؟ فلو علمت إمكانه منه لجعلته كمدرك العصر. قال: وإذا قال سمعت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قبل لأن الكل عدول»[2] ــ انتهى كلام الصيرفي، وهو حسن متجه[3]، وكلام من أطلق قبوله[4] محمول على هذا التفصيل، والله أعلم.

= تاريخ بغداد (٥/ ٤٤٩ ــ ٤٥٠)، وفيات الأعيان (٤/ ١٩٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٦٩، ١٧٠)، اللباب (٢/ ٢٥٤)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١/ ١٩٣، ١٩٤)، شذرات الذهب (٢/ ٣٢٥)، كشف الظنون (ص ٦٩٥، ٨٢١، ٨٧٣).

(١) سقطت «في» من ب.

(٢) فتح المغيث (١/ ١٤٥، ١٤٦)، تدريب الراوي (١/ ١٩٧)، النكت (٢/ ٥٦٢).

(٣) لكن الحافظ ابن حجر ناقش إقرار شيخه العراقي لكلام أبـي بكر الصيرفي فقال: «حكى شيخنا كلام أبـي بكر الصيرفي في ذلك وأقره، وفيه نظر، لأن التابعي إذا كان سالماً من التدليس حملت عنعنته على السماع. وإن قلت هذا إنما يتأتى في حق كبار التابعين الذين جل روايتهم عن الصحابة بلا واسطة، وأما صغار التابعين الذين جل روايتهم عن التابعين فلا بدَّ من تحقق إدراكه لذلك الصحابـي، والغرض أنه لم يسمه حتى يعلم هل أدركه أم لا. فينقدح صحة ما قال الصيرفي، قلت: سلامته من التدليس كافية في ذلك، إذ مدار هذا على قوة الظن به، وهي حاصلة في هذا المقام، والله أعلم».
النكت (٢/ ٥٦٢، ٥٦٣).

(٤) في الأصل: «قوله»، والتصويب من ك.

وفي صدر صحيح مسلم: المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة. وابن عبد البر حافظ المغرب ممن حكى ذلك عن جماعة أصحاب الحديث والاحتجاج به مذهب مالك وأبـي حنيفة وأصحابهما رحمهم الله في طائفة، والله أعلم.

---

٤٧ ــ قوله: (وفي صدر صحيح مسلم: المرسل في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة)، انتهى.

ومسلم رحمه الله إنما قال ذلك حاكياً على لسان خصمه الذي نازعه في اشتراط اللقى في الإسناد المعنعن فقال[1]: «فإن قال قُلْتُه لأني وجدت رواة الأخبار قديماً وحديثاً يروي أحدهم عن الآخر الحديث، ولما يعانيه وما سمع منه شيئاً قط، فلما رأيتهم استجازوا رواية الحديث بينهم هكذا على الإرسال من غير سماع، والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة، احتجت لما وصفت من العلة إلى البحث عن سماع راوي كل خبر عن راويه. . .»[2] إلى آخر كلامه.

فهذا ــ كما تراه ــ حكاه على لسان خصمه، ولكنه لما لم يَرُدَّ[3] هذا القدر منـه حين رَدَّ كلامه كـان كأنه قائـل بـه، فلهذا عـزاه المصنف إلى كتـاب مسلـم، والله أعلم.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٣٠).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها، وأصح الأقوال: إن منها المقبول، ومنها المردود ومنها الموقوف. فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلَّا عـن ثقـة قُبـل مـرسلـه، ومـن عـرف أنـه يـرسـل الثقـة وغيـر الثقـة كـان إرسـالـه روايـة عمن لا يعرف حالـه، فهـذا موقوف، ومـا كان مـن المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات كان مردوداً. . .». منهاج السنَّة النبوية (٤/ ١١٧).

(٣) في ب: «يرد على هذا».

ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه «مرسل الصحابي» مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ، ولم يسمعوه منه، لأن ذلك في حكم الموصول المسند، لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم.

---

٤٨ ــ قوله: (ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى ــ في أصول الفقه ــ «مرسل الصحابي»، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ[١]، لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما[٢]: أن قوله «لأن[٣] روايتهم عن الصحابة» ليس بجيد، بل الصواب أن يقال: لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة[٤]، إذ قد سمع جماعة من الصحابة من بعض التابعين / ، وسيأتي في[٥] كلام المصنف في النوع الحادي والأربعين أن ابن عباس وبقية العبادلة رووا عن كعب الأحبار وهو من التابعين[٦]، وروى كعب أيضاً عن التابعين، وقد صنَّف الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره في

---

(١) في ك، ب زيادة: «ولم يسمعوا منه».

(٢) «أحدهما أن» سقطت من ب.

(٣) «لأن» سقطت من ب.

(٤) انظر أيضاً: شرح ألفيَّة العراقي (١/ ١٥٦)، تدريب الراوي (١/ ٢٠٧).

(٥) سقطت من ب.

(٦) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣٠٨)، و (ص ٩٩١) من هذا الكتاب.

. . . .

رواية الصحابة عن التابعين فبلغوا جمعاً كبيراً إلاَّ أن الجواب عن ذلك: أن رواية الصحابة عن التابعين[1] غالبها ليست أحاديث مرفوعة، وإنما هي من الإسرائيليات، أو حكايات، أو موقوفات[2].

وبلغني أن بعض أهل العلم أنكر أن يكون قد وجد شيء من رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة عن النبي ﷺ، فرأيت أن أذكر هنا ما وقع لي من ذلك للفائدة.

فمن ذلك حديث سهل بن سعد عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ أملى عليه: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، فجاء ابن أم مكتوم... الحديث، رواه البخاري والنسائي والترمذي وقال: «حسن صحيح»[4].

(١) من قوله: «فبلغوا جمعاً كبيراً» إلى هنا سقط من ب.

(٢) انظر أيضاً: تدريب الراوي (١/ ٢٠٧).

(٣) سورة النساء: الآية ٩٥.

(٤) صحيح البخاري (٣/ ٢١١) في كتاب الجهاد «باب قول الله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ...﴾ الآية».
وسنن النسائي (٦/ ٩) في كتاب الجهاد «باب فضل المجاهدين على القاعدين».
وجامع الترمذي (٥/ ٢٤٠، ٢٤١) في كتاب التفسير، «باب ومن سورة النساء»، رقم (٣٠٣١)، وقال: حديث حسن صحيح.
وأخرجه أيضاً مسلم (٣/ ١٥٠٨) في كتاب الجهاد، رقم (١٨٩٨)، فهو متَّفق عليه، قال فضيلة الشيخ أبو الأشبال حفظه الله: قد ذكره المزِّي في تحفة الأشراف في محله في مسند البراء، انظر: (٢/ ٥٥) حديث (١٨٨٧)، وقد أشار المزي في مسند زيد بن ثابت أيضاً، راجع (٣/ ٢٣٧)، حديث (٣٧٤١)، انتهى كلامه حفظه الله. ولفظه عند البخاري أن سهل بن سعد الساعدي قال: رأيت مروان بن الحكم جالساً في المسجد فأقبلت حتى جلست إلى جنبه فأخبرنا أن زيد بن ثابت أخبره أن رسول الله ﷺ أملى عليه: «لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله...»، فقال: فجاءه ابن أم مكتوم وهو =

. . . .

وحديث السائب بن يزيد[1] عن عبد الرحمن بن عَبْدٍ القارِّي[2]، عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: «منْ نَامَ عَن حِزْبِهِ أو عَنْ شيءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ ما بيْنَ صَلاَةِ الفَجْرِ إلى صَلاةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لهُ كَأنَّمَا قَرَأَهُ مِن اللَّيْلِ»، رواه مسلم[3]

= يُمليها عليّ فقال: يا رسول الله! لو أستطيع الجهاد لجاهدتُ. وكان رجلاً أعمى، فأنزل الله تعالى على رسوله ﷺ وفخذه على فخذي فثقلت عليّ حتى خفت أن ترضّ فخذي، ثم سرّي عنه، فأنزل الله عز وجل: ﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾.

(١) ابن سعيد بن ثمامة الكندي أو الأزدي صحابي وابن صحابي، حجَّ به أبوه حجَّة الوداع وهو ابن سبع سنين، مات بالمدينة سنة ست وثمانين، وقيل: سنة إحدى وتسعين، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة.

الاستيعاب (٢/ ١٠٥ ــ ١٠٧)، أسد الغابة (٢/ ٢٥٧، ٢٥٨)، الإصابة (٢/ ١٢، ١٣)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٥٠، ١٥١)، الثقات للعجلي (ص ١٧٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٥٠، ٤٥١)، تقريب التهذيب (١/ ٢٨٣)، الكاشف (١/ ٢٧٣، ٢٧٤)، الخلاصة (ص ١٣٢).

(٢) القارِّي ــ بالتشديد ــ نسبةً إلى القارة، وهو أيثع بن مليح بن الهون بن خزيمة بن مدركة ابن إلياس، أو هو الريش (كذا في اللباب بالراء، وفي الأنساب للسمعاني وفي تهذيب الكمال للمزي بالدال المهملة) ابن محلم بن غالب بن عايدة بن أيثع بن مليح... وإنما سمُّوا قارة لأن يعمر الشداخ أراد أن يفرقهم في بطون كنانة فقال بعضهم:

دعُونَا قَارةً لا تُنْفِرُونَا   فنجفل مثل إجفال الظليم

وثَّقه ابن معين، وقال ابن حجر: يقال: له رؤية، وذكره العجلي في ثقات التابعين، وقال ابن سعد: توفِّي بالمدينة سنة ثمانين.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٣٠٢)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٦١)، الثقات للعجلي (ص ٢٩٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٢٣، ٢٢٤)، تقريب التهذيب (١/ ٤٨٩، ٤٩٠)، الكاشف (٢/ ١٥٥)، الخلاصة (ص ٢٣١)، اللباب (٣/ ٦، ٧).

(٣) (١/ ٥١٥) في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٧٤٧).

. . . .

وأصحاب السنن الأربعة[١].

وحديث جابر بن عبد الله عن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق[٢]، عن عائشة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الرجل يُجَامِعُ ثم يُكْسِلُ هل عليهما من غسل؟ وعائشة جالسة فقال: «إنِّي لأَفْعَلُ ذَلِكَ أنا وهذِهِ ثمَّ نَغْتَسِل»، أخرجه مسلم[٣].

وحديث عمرو بن الحارث المُصْطَلِقي[٤] ـ عن ابن أخي

(١) فأخرجه أبو داود (٢/ ٧٥) في كتاب الصلاة، «باب من نام عن حزبه»، رقم (١٣١٣).
والترمذي (٢/ ٤٧٤، ٤٧٥) في أبواب الصلاة «باب ما ذكر فيمن فاته حزبه من الليل فقضاه بالنهار»، رقم (٥٨١)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.
والنسائي (٣/ ٢٥٩) في كتاب قيام الليل وتطوُّع النهار «باب متى يقضي من نام عن حزبه من الليل».
وابن ماجه (١/ ٤٢٦) في كتاب إقامة الصلاة والسنَّة فيها «باب ما جاء فيمن نام عن حزبه من الليل»، رقم (١٣٤٣).
وأخرجه أيضاً الدارمي في سننه (١/ ٣٤٦) في كتاب الصلاة «باب إذا نام عن حزبه من الليل».

(٢) القرشية التيمية، أمها حبيبة بنت خارجة أخت زيد بن خارجة، روت عن أختها عائشة رضي الله عنها، وروى عنها جابر بن عبد الله، وهو أكبر منها:
تهذيب الكمال (٣/ ١٧٠٥)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٧٧)، التقريب (٢/ ٦٢٤)، الكاشف (٣/ ٤٤٣)، الخلاصة (ص ٤٤٩).

(٣) (١/ ٢٧٢) في كتاب الحيض، رقم (٣٥٠).
وقوله يُكسل ـ بضم الياء المثناة من تحت وسكون الكاف وكسر السين المهملة ـ أي: أدركه فتور فلم ينزل.
انظر: النهاية (٤/ ١٧٤)، لسان العرب (١١/ ٥٨٧).

(٤) هو عمرو بن الحارث بن أبي ضرار ابن حبيب بن عائذ بن مالك بن خزيمة بن خزاعة الخزاعي المصطلقي، أخو أم المؤمنين جويرية رضي الله عنها. صحابي له حديث. =

. . . .

زينب[1] امرأة عبد الله بن مسعود، عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: يا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ وَلوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ جَهَنَّمَ يَوْمَ القِيَامَةِ»، رواه الترمذي والنسائي، والحديث متفق عليه من غير ذكر ابن أخي زينب، جعلاه من رواية عمرو بن الحارث عن زينب نفسها[2]، والله أعلم.

= والمصطلقي ـ بضم الميم وسكون الصاد وفتح الطاء المهملتين وكسر اللام ـ، نسبةً إلى بني المصطلق:

الاستيعاب (٢/ ٥١٥ ـ ٥١٦)، الإصابة (٢/ ٥٣٠، ٥٣١)، أسد الغابة (٤/ ٩٦، ٩٧)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٤)، التقريب (٢/ ٦٧)، الكاشف (٢/ ٢٨١)، الخلاصة (ص ٢٨٧).

(١) وهي زينب بنت معاوية، أو ابنة معاوية بن عبد الله الثقفية صحابية، لها أحاديث عن رسول الله ﷺ، روى عنها ابنها أبو عبيدة وبسر بن سعيد.

الاستيعاب (٤/ ٣١٧ ـ ٣١٨)، الإصابة (٤/ ٣١٨)، الكاشف (٣/ ٤٢٦)، التقريب (٢/ ٦٠٠)، الخلاصة (ص ٤٩١، ٤٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ١٢٨) في كتاب الزكاة «باب الزكاة على الزوج والأيتام».

ومسلم (٢/ ٦٩٤) في كتاب الزكاة، رقم (١٠٠٠).

والترمذي (٣/ ١٩) في كتاب الزكاة «باب ما جاء في زكاة الحلي»، رقم (٦٣٥، ٦٣٦) مختصراً، وقال في الحديث الثاني الذي أخرجه عن الأعمش قال: سمعت أبا وائل يحدِّث عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب امرأة عبد الله بن مسعود، عن زينب. . . قال: وهذا أصح من حديث أبي معاوية، يريد حديث رقم (٦٣٥)، وأبو معاوية وهم في حديثه فقال: عن عمرو بن الحارث عن ابن أخي زينب، والصحيح إنما هو عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب».

وأخرجه النسائي في الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (١١/ ٣٢٧) من ثلاث طرق.

وابن ماجه (١/ ٥٨٧) في كتاب الزكاة «باب الصدقة على ذي قرابة»، رقم (١٨٣٤).

وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه. موارد الظمآن، رقم (٨٣١).

. . . .

وحديث يعلى بن أمية[1] عن عنبسة ابن أبـي سفيان[2] عن أخته أم حبيبة عن النبـي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى ثِنْتَي عَشْرَةَ رَكْعَةً بِالنَّهارِ أَو بِالليلِ بُنِي لَهُ بَيْتٌ في الجَنَّة»، رواه النسائي[3].

وحديث عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن محمد ابن أبي بكر الصديق، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَلَمْ تَر أَنَّ قَوْمَكِ حِينَ بَنَوْا الكَعْبَةَ قَصَّروا عن قَوَاعِدِ إبْرَاهيم» الحديث رواه الخطيب في كتـاب «روايـة الصحابـة عـن التابعين» بإسناد صحيـح، والحديث متفـق عليه مـن طريق مالك، عـن ابن شهاب عـن سالـم بن عبد الله[4]،

(١) يعلى بن أمية بن أبـي عبيدة ابن همام بن الحارث بن بكر بن زيد بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم مولى قريش المكي، وهو من مسلمة الفتح، شهد حنيناً والطائف، وله ثمانية وأربعون حديثاً، قيل: بقي إلى قرب الخمسين.
الاستيعـاب (٣/ ٦٦١ ـ ٦٦٤)، أسـد الغـابـة (٥/ ١٢٨، ١٢٩)، الإصـابـة (٣/ ٦٦٨، ٦٦٩)، التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٤١٤)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٣٠١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٩، ٤٠٠)، التقريب (٢/ ٣٧٨)، الكاشف (٣/ ٢٥٧)، الخلاصة (ص ٤٣٧).

(٢) واسم أبـي سفيان، صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي أبو الوليد، وعنبسة، يقال: له رؤية، اتفقوا على أنه من التابعين. وذكره ابن حبان في الثقات.
تهذيب الكمال (٢/ ١٠٦٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٥٩، ١٦٠)، الكاشف (٢/ ٣٠٥)، التقريب (٢/ ٨٨)، الخلاصة (٢٩٧).

(٣) في المجتبى (٣/ ٢٦٢) كتاب قيام الليل وتطوع النهار «باب ثواب من صلَّى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة»، بلفظ: «. . . بنى الله عز وجل له بيتاً في الجنة»، وللحديث طريق أخرى عند مسلم (١/ ٥٠٢، ٥٠٣)، رقم (٧٢٨)، عن عمرو بن أوس قال: حدثني عنبسة ابن أبـي سفيان. . . فذكره بنحوه.

(٤) نـص هـذه العبـارة في ب هكـذا: «عـن سـالـم بـن عبـد الله أن عبـد الله بـن محمـد وهـذا يشهـد بصحة طريـق الخطيب أن ابـن عمر سمعـه مـن عبـد الله بـن محمد، عـن عائشـة، والله أعلم».

. . . .

أن عبد الله بن محمد ابن أبي بكر[(١)] أخبر عبد الله بن عمر، عن عائشة بذلك. فجعله من رواية سالم، عن عبد الله بن محمد، وهذا يشهد لصحة طريق الخطيب أن ابن عمر سمعه من عبد الله بن محمد، عن عائشة[(٢)]، والله أعلم.

وحديث ابن عمر عن[(٣)] صفية[(٤)] بنت أبي عبيد، عن عائشة أن رسول الله ﷺ رخَّص للنساء في الخفين عند الإحرام، رواه الخطيب في الكتاب المذكور، والحديث عند أبي داود من طريق ابن إسحاق قال: ذكرت لابن شهاب فقال: حدثني سالم أن عبد الله كان يصنع ذلك ـ يعني قطع الخفين للمرأة المحرمة ـ ثم حدثته صفية بنت أبي عبيد أن عائشة حدثتها أن رسول الله ﷺ قد كان رخص للنساء في الخفين فترك ذلك[(٥)].

(١) روى عن عائشة عمته رضي الله عنه، وروى عنه نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، تابعي ثقة، وثقه النسائي، وقيل: قتل يوم الحرة.
الكاشف (١/ ٢٧١)، التقريب (١/ ٢٨٠)، الخلاصة (ص ٢١٢).
وفي ك زيادة: «الصديق».

(٢) الموطأ (١/ ٣٦٣، ٣٦٤) في كتاب الحج «باب ما جاء في بناء الكعبة»، وصحيح البخاري (٢/ ١٥٦) في كتاب الحج «باب فضل مكة وبنيانها»، وصحيح مسلم (٢/ ٩٦٩) في كتاب الحج، رقم (١٣٣٣)، وسنن النسائي «المجتبى» (٥/ ٢١٤)، في كتاب الحج «باب بناء الكعبة»، كلهم من طريق مالك عن ابن شهاب. . . به.

(٣) سقطت «عن» من ب.

(٤) هي صفيَّة بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفيَّة، زوجة عبد الله بن عمر، روت عن عائشة وحفصة رضي الله عنهما، وروى عنها سالم وعبد الله بن دينار. وثَّقها العجلي وقال: مدنيَّة متفقِّهة ثقة.
الثقات للعجلي (ص ٥٢٠)، تهذيب الكمال (٣/ ١٦٨٧)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٣٠، ٤٣١)، التقريب (٢/ ٦٠٣)، الكاشف (٣/ ٤٢٩)، الخلاصة (ص ٤٩٣).

(٥) انظر: سنن أبي داود (٢/ ٤١٤، ٤١٥)، رقم (١٨٣١).

. . . .

وحديث جابر بن عبد الله، عن أبي عمرو مولى عائشة ــ واسمه ذَكْوَان[1] ــ عن عائشة أن النبي ﷺ كان يكون جُنُباً فيُريد الرُّقادَ فيَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ للصلاةِ ثم يَرقُد، رواه أحمد في مسنده[2]، وفي إسناده ابنُ لَهِيعَة.

وحديث ابن عباس قال: أتى علي زمان وأنا أقول: أولادَ المسلمينَ / مع

(1) أبو عمرو المدني، روى عن مولاته عائشة رضي الله عنها، وروى عنه ابن أبي مليكة وعلي بن الحسين، وثقه أبو زرعة. مات ليالي الحرة سنة ثلاث وستين.
تهذيب الكمال (١/ ٣٩٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٢٠)، الكاشف (١/ ٢٢٩)، الخلاصة (ص ١١٢)، التقريب (١/ ٢٣٨).

(2) (٦/ ١٢٠) قال الإمام أحمد: حدثنا موسى بن داود قال: ثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر أن أبا عمرو مولى عائشة أخبره عن عائشة أنها أخبرته. . . فذكره.
وابن لهيعة هو: عبد الله بن لهيعة ــ بفتح اللام وكسر الهاء ــ ابن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان الحضرمي الأعدولي ــ بضم أوله وضم الدال، نسبةً إلى أعدول، بطن من الحضارمة كما في اللباب ــ وهو صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، أخرج له مسلم بعض شيء مقروناً، والتحقيق في شأنه ما قال عبد الغني بن سعيد الأزدي أنه: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح، أي ابن المبارك، وابن وهب، والمقرىء. وها هنا لم يروِ الحديث عنه أحد العبادلة فهو ضعيف لذلك، إلاَّ أن للحديث طرقاً كثيرة عن عائشة رضي الله عنها بعضها في الصحيح كحديث عروة عنها رضي الله عنها، قالت: كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضَّأ للصلاة.
أخرجه البخاري (١/ ٧٥) في كتاب الوضوء «باب الجنب يتوضَّأ ثم ينام» فقد تابع عروة أبا عمرو مولى عائشة رضي الله عنها في رواية هذا الحديث عنها.
انظر ترجمة ابن لهيعة في: تهذيب الكمال (٢/ ٧٢٧، ٧٢٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٣ ــ ٣٧٩)، الكاشف (٢/ ١٠٩)، التقريب (١/ ٤٤٤)، الخلاصة (ص ٢١١)، الكامل (٤/ ١٤٦٢ ــ ١٤٧١)، الميزان (٢/ ٤٧٥ ــ ٤٨٣)، المجروحين (٢/ ١١ ــ ١٤)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٩٣ ــ ٢٩٦)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٢٦٥)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ١٥٣).

. . . .

المسلمينَ، وأولادُ المشركينَ مع المشركين، حتى حدثني فلان عن فلان أن رسول الله ﷺ سئل عنهم فقال: «اللّـٰهُ أعلمُ بِمَا كانوا عَامِلِين»، قال: فلقيت الرجل فأخبرني فأمسكت عن قولي، رواه أحمد في مسنده وأبو داود الطيالسي أيضاً في مسنده، وإسناده صحيح[(١)]، وبين راويه عن الطيالسي وهو يونس بن حبيب[(٢)] أن الصحابي المذكور في هذا الحديث هو أُبـيّ بن كعب، وكذا قال الخطيب، وترجم له في رواية الصحابة[(٣)] عن التابعين: عبد الله بن عباس عن صاحب لأُبـيّ بن كعب.

وحديث ابن عمر عن أسماء بنت زيد بن الخطاب[(٤)]، عن عبد الله بن حنظلة ابن أبـي عامر[(٥)] أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة، طاهراً أو غير

---

(١) مسند أحمد (٥/ ٧٣)، ومسند الطيالسي (ص ٧٢)، رقم (٥٣٧)، (ص ٣٤٢)، رقم (٢٦٢٤).

(٢) هو يونس بن حبيب بن عبد القاهر بن عبد العزيز بن عمر بن قيس ابن أبـي مسلم أبو بشر الأصبهاني، كان من أكثر الناس رواية عن أبـي داود الطيالسي، قال ابن أبـي حاتم: «هو ثقة»، مات بالمدينة سنة سبع وستين ومائتين.
الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٣٧، ٢٣٨)، ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٣٤٥، ٣٤٦).

(٣) في ب: «الصحابـي».

(٤) العدوية، روت عن عبد الله بن حنظلة، وروى عنها عبد الله بن عبيد الله بن عمر. قال ابن الأثير: لها رؤية ــ أي أنها رأت النبـي ﷺ، وقال ابن حجر: يقال: لها صحبة.
أسد الغابة (٥/ ٣٩٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٦٧٨)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٩٧)، الكاشف (٣/ ٤٢٠)، التقريب (٢/ ٥٨٩)، الخلاصة (ص ٤٨٨).

(٥) الأنصاري أبو عبد الرحمن المدني، صحابـي صغير، له حديث واحد، استشهد يوم الحرة في ذي الحجة عام ثلاثة وستين، وكان أمير الأنصار يومئذٍ.
الإصابة (٢/ ٢٩٩، ٣٠٠)، الاستيعاب (٢/ ٢٨٦، ٢٨٧)، أسد الغابة (٣/ ١٤٧، ١٤٨)، الكاشف (٢/ ٧٣)، التقريب (١/ ٤١١)، الخلاصة (ص ١٩٥).

. . . .

طاهر، فلما شقَّ ذلك عليهم أمرهم[1] بالسواك لكل صلاة، رواه أبو داود من طريق ابن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان[2]، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر[3] قال: قلت: أرأيت توضأ ابن عمر لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر عام ذاك؟ فقال: حدثته أسماء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله بن حنظلة ابن أبي عامر حدثها فذكره[4]، وفي رواية علَّقها أبو داود وأسندها الخطيب: عبيد الله بن عبد الله[5] بن عمر، كذا أورده الخطيب رواية ابن عمر عن أسماء. والظاهر أنه من رواية ابنه عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أسماء[6]، وإن كانت حدثت به عن ابن

---

(١) في أ، ب: «أمر».

(٢) ابن منقذ بن عمرو الأنصاري المازني، أبو عبد الله المدني الفقيه. وحبان ــ بفتح الحاء وتشديد الباء ــ وثقه أبو حاتم وابن معين، وكانت له حلقة في مسجد النبي ﷺ. وقال ابن حجر: ثقة فقيه، توفي سنة إحدى وعشرين ومائة.
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٢٦٥)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ١٢٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٥٠٧)، الكاشف (٣/ ٩٣)، التقريب (٢/ ٢١٦)، الخلاصة (ص ٣٦٣).

(٣) عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن المدني، وصي أبيه، وهو ثقة، وثَّقه وكيع وأبو زرعة، وتوفِّي سنة خمس ومائة.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٩٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٠١)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥ ــ ٢٨٦)، الكاشف (٢/ ٩١)، التقريب (١/ ٤٢٦)، الخلاصة (ص ٢٠٣).

(٤) سنن أبي داود (١/ ٤١)، رقم (٤٨)، وذكره البخاري في تاريخه الكبير معلَّقاً فقال: قال عبيد بن يعيش: حدثنا يونس بن بكر فذكر باقي الإسناد، ثم ذكره معلَّقاً من وجه آخر عن ابن إسحاق فقال: وقال عمرو بن محمد: حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق... فذكره.
انظر: التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٦٧، ٦٨). وأخرجه الحافظ المزي في تهذيب الكمال (٢/ ٦٧٦) بإسنادٍ له قال: إنه وقع له عالياً جداً.

(٥) في ب: عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عمر.

(٦) من قوله: «والظاهر أنه» إلى هنا سقط من ب.

. . . .

عمر نفسه، وكذا جعل المِزِّي[1] في «تهذيب الكمال»[2] الراوي عنها عبد الله بن عبد الله بن عمر.

وحديث ابن عمر، عن أسماء بنت زيد بن الخطاب، عن عبد الله بن حنظلة أن رسول الله ﷺ قال: «لَوْلا أَنْ أَشُقَّ على أُمَّتِي لأَمَرْتُهُم بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَة»[3]، رواه الخطيب فيه.

وحديث سليمان بن صُرَد[4]، عن نافع بن

(١) في ب: «المزني».

(٢) (٦٧٦/٢).

(٣) ذكر السيوطي في الجامع الكبير (٦١٣/١) أن ابن عساكر أخرجه عن عبد الله بن حنظلة.
ومتن هذا الحديث متّفق عليه، أخرجه البخاري (٢١٤/١) في كتاب الجمعة «باب السِّواك يوم الجمعة»، وأخرجه مسلم (٢٢٠/١) في كتاب الطهارة رقم (٢٥٢)، كلاهما من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، فهو شاهد صحيح لحديث عبد الله بن حنظلة هذا. كما أن هذا الحديث ورد بأسانيد عديدة، عن جماعة من الصحابة، منهم غير عبد الله بن حنظلة: أبو هريرة وزيد بن خالد، وعليّ ابن أبي طالب والعباس بن عبد المطلب، وابن عمر، ورجل من أصحاب النبي ﷺ، ورضي عن صحابته أجمعين.
وقد استوعب أحاديثهم وفصَّل القول في تخريجها وتحقيق القول في درجاتها الشيخ الألباني في كتابه «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (١٠٨/١ ـ ١١١) فراجعه إن شئت.

(٤) سليمان بن صُرَد ـ بضم أوَّله وفتح الراء ـ الخزاعي أبو مطرف الكوفي صحابي، له خمسة عشر حديثاً. قال ابن عبد البر أنه شهد صِفِّين ـ بكسر الصاد وتشديد الفاء المكسورة ـ مع عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم خرج يطالب بدم الحسين فقُتل بعين الوردة من أرض الجزيرة، وذلك عام خمسة وستين، وكان رضي الله عنه حبراً صالحاً شريفاً في قومه. =

. . . .

جبير بن[1] مطعم، عن أبيه قال: تذاكروا غسل[2] الجنابة عند النبي ﷺ فقال: «أمَّا أنَا فَأُفِيضُ على رَأْسِي ثلاثاً. . .» الحديث، رواه الخطيب، وهو متفق عليه من رواية سليمان، عن جبير[3] ليس فيه نافع.

وحديث أبي الطفيل عن بكر بن قِرْوَاش عن سعد ابن أبي وقاص قال: قال

= الاستيعاب (٢/ ٦٣ ـ ٦٥)، الإصابة (٢/ ٧٥، ٧٦)، أسد الغابة (٢/ ٣٥١)، تهذيب الكمال (١/ ٥٤٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠٠، ٢٠١)، الكاشف (١/ ٣١٦)، التقريب (١/ ٣٢٦)، الخلاصة (ص ١٥٢).

(١) في ب: «عن مطعم عن أبيه».

(٢) في ب: «على».

(٣) انظر: صحيح البخاري (١/ ٦٩) كتاب الغسل «باب من أفاض على رأسه ثلاثاً».
وصحيح مسلم (١/ ٢٥٨، ٢٥٩) كتاب الحيض، رقم (٣٢٧).
وأخرجه أيضاً من طريق سليمان بن صرد، عن جبير بن مطعم: أبو داود في سننه (١/ ١٦٦) في كتاب الطهارة «باب في الغسل من الجنابة»، رقم (٢٣٩).
والنسائي (١/ ١٣٥) في كتاب الطهارة «باب ذكر ما يكفي الجنب من إفاضة الماء على رأسه»، وذكر الحافظ المزي أن النسائي أخرجه من ثلاث طرق عن سليمان بن صرد عن جبير:
إحداها: طريق قتيبة قال: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن سليمان بن صرد. . . النسائي (١/ ١٣٥).
الثانية: طريق عبيد الله بن سعيد، عن يحيى بن سعيد. النسائي (١/ ٢٠٧).
الثالثة: طريق سويد بن نصر، عن ابن المبارك؛ كلاهما عن شعبة. . . به النسائي (١/ ٢٠٧)، تحفة الأشراف (٢/ ٤١٠)، رقم (٣١٧٦).
وأخرجه ابن ماجه (١/ ١٩٠) في كتاب الطهارة «باب في الغسل من الجنابة»، رقم (٥٧٥).
والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٧٦) في كتاب الطهارة «باب سنَّة التكرار في صبِّ الماء على الرأس»، وذلك من طريقين عن سليمان بن صرد.

. . . .

رسول الله ﷺ: «شَيْطَانُ الرُّدهَةِ يَحْتَذِرُه[1] رجل من بَجِيلَة» الحديث[2]، رواه أبو يعلى الموصلي فس مسنده. قال صاحب الميزان[3]: «بكر بن قِرْوَاش لا يعرف، والحديث منكر».

وحديث أبـي هريرة، عن أم عبد الله ابن أبـي ذياب[4]، عن أم سلمة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما ابْتَلَى اللَّـهُ عَبْداً بِبَلاءٍ، وهو على طَرِيقَةٍ يَكْرَهُهَا إلاَّ جَعَلَ اللَّـهُ ذلكَ البَلاَءَ لهُ كَفَّارَة». رواه ابن أبـي الدنيا في كتاب المرض والكفارات[5]، ومن طريقه الخطيب.

وحديث ابن عمر عن صفية بنت أبـي عبيد، عن حفصة عن النبـي ﷺ: «مَنْ لَمْ يُجْمِـع الصَّوْمَ قبلَ الصُّبْحِ فلا صَوْمَ له»[6].

---

(١) في ك، أ، ب: «يحدره».

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٤٦٢)، بإسناده عن بكر بن قرواش، عن سعد قال رسول الله ﷺ. . . فذكره. . . ثم قال: «وهذا الحديث لا يُعرف إلاَّ ببكر بن قرواش، وبكر بن قرواش ما أقلَّ ما له من الروايات». وأخرجه أحمد في المسند (١/ ١٧٩) بإسناده عن أبـي الطفيل، عن بكر بن قرواش، عن سعد مرفوعاً، وفي الجامع الكبير (١/ ٥٥٦). أخرجه أحمد وأبو يعلى والحاكم.

(٣) (١/ ٣٤٧)، لسان الميزان (٢/ ٥٥٦).

(٤) لم أقف لها على ترجمة.

(٥) ذكره الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ١٤٥، ١٤٦)، وقال: «رواه ابن أبـي الدنيا في كتاب المرض والكفَّارات، وأم عبد الله ابنة أبـي ذئاب لا أعرفها».

(٦) لم أقف على هذا الطريق الَّتي رواها الخطيب مع طول البحث والمراجعة، غير أن إسناد هذا الحديث عن حفصة شديد الاضطراب. فقد بيَّن الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٥) أن مالكاً ومعمر وابن عيينة وهم الحجة عن الزهري اختلفوا في إسناده، وكذلك غيرهم ممن رواه عن الزهري.
وقال البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٠٢): «وهذا حديث قد اختُلف على الزهري في =

. . . .

وحديث ابن عمر عن صفية عن حفصة عنه ﷺ: «لا يُحَرِّمُ منْ الرَّضَاعِ إلاَّ عَشْرُ رَضَعَاتٍ فَصَاعِداً[1]»، رواهما الخطيب، وفي إسنادهما محمد بن عمر الواقدي.

= إسناده وفي رفعه إلى النبـي ﷺ»، ثم قال: «وعبد الله ابن أبـي بكر أقام إسناده ورفعه وهو من الثقات الأثبات»، لكن ابن التركماني تعقَّب البيهقي في هذه العبارة فقال في الجوهر النقيّ (٤/ ٢٠٢): «قلت: اضطَّرب إسناده اضطِّراباً شديداً، والذين وقفوه أجلّ وأكثر من ابن أبـي بكر، ولهذا قال الترمذي: وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح».

وقد أخرجه مالك (١/ ٢٨٨) في كتاب الصيام «باب من أجمع الصيام قبل الفجر»، مرسلاً عن عائشة وحفصة من قولهما. وعبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٢٧٥)، عن حفصة موقوفاً عليها.

وأخرجه أحمد (٦/ ٢٨٧)، بإسناده عن سالم عن حفصة مرفوعاً.

وأبو داود (٢/ ٨٢٣) في كتاب الصوم «باب النية في الصيام»، رقم (٢٤٥٤)، بإسناده عن ابن عمر عن حفصة مرفوعاً وقال: «رواه اللَّيث وإسحاق بن حازم أيضاً جميعاً عن عبد الله بن أبـي بكر مثله، ووقفه على حفصة معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الأيليّ، كلهم عن الزهري»، والترمذي (٣/ ٩٩) في كتاب الصوم «باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل»، رقم (٧٣٠)، بإسناده عن عبد الله بن عمر عن حفصة مرفوعاً وقال: «حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعاً إلاَّ من هذا الوجه، وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح»، والنسائي (٤/ ١٩٦ ــ ١٩٨) في كتاب الصيام «باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك»، وابن ماجه (١/ ٥٤٢) في كتاب الصيام «باب ما جاء في فرض الصوم من الليل»، رقم (١٧٠٠)، بإسناده عن ابن عمر عن حفصة مرفوعاً، وانظر: التلخيص الحبير (٢/ ١٨٨، ١٨٩)، نصب الراية (٢/ ٤٣٣، ٤٣٤)، تاريخ بغداد (٣/ ٩٢، ٩٣).

قال أبو الأشبال: هو في مجمع الزوائد (٤/ ٢٦٢)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه الواقدي، وهو ضعيف، وقد وثّق، وهو في الأوسط (٤/ ٥٤٣)، حديث رقم (٣٩٢٥).

(١) لم أقف عليه.

. . . .

وحديث أنس عن وقاص بن ربيعة عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجلّ: «ابنَ آدمَ إنَّكَ إن دَنَوْتَ منِّي شِبْراً دَنَوْتُ مِنْكَ ذِراعاً. . .»[1] الحديث.

(وحديث أبي الطفيل عن عبد الملك ابن أخي أبي ذر عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ أخبرني «أنهم لن يُسلَّطُوا على قتلي ولن يفتنوني عن ديني. . .»[2] الحديث[3]).

وحديث أبي أمامة عن عنبسة ابن أبي سفيان، عن أم حبيبة: سمعت رسول الله ﷺ (يقول)[4]: «ما مِنْ رَجُلٍ مسلمٍ يُحافِظ على أربعِ رَكَعَاتٍ قبلَ الظُّهرِ وأربعٍ بعدها فتَمَسَّه النَّار. . .»[5].

وحديث أبي الطفيل / عن حَلَّام بن جَزْل[6] عن أبي ذرّ مرفوعاً: «النَّاسُ

(١) قال المدني في الإتحافات السنيّة في الأحاديث القدسيّة: «أخرجه الحاكم، وهو عنده في المستدرك (٤/ ٢٤٦)، وابن النجار عن أبي ذر».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) من قوله: «وحديث أبي الطفيل» إلى هنا سقط من ب.

(٤) زيادة من ب، غب، عث.

(٥) أخرج البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٤٧٢) كتاب الصلاة «باب من جعل قبل الظهر أربعاً وبعدها أربعاً»، بإسناده عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة رضي الله عنها، أنها أخبرته أن رسول الله ﷺ قال: «من حافظ على أربع ركعات قبل صلاة الظهر وأربع بعدها حرِّم على جهنم». فقد تابع مكحول أبا أمامة في رواية هذا الحديث عن عنبسة عن أم حبيبة رضي الله عنها.

(٦) قال أبو حاتم الرازي: «يقال هو ابن أخي أبي ذر، روى عن أبي ذر روى عنه أبو الطفيل»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٠٨)، وحلَّام ـ بتشديد اللام ـ، وجَزل ـ بفتح الجيم وسكون الزاي ـ.

. . . .

ثلاثُ طَبَقَات. . . »[1] الحديث.

روى هذه الأحاديث أيضاً الخطيب بأسانيد ضعيفة.

فهذه عشرون حديثاً من رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة مرفوعة ذكرتها للفائدة، والله أعلم.

الأمر الثاني: أنه اعترض على المصنف في قوله: «ما يسمى في أصول الفقه» بأن المحدثين أيضاً يذكرون مراسيل الصحابة، فما وجه تخصيصه بأصول الفقه؟

والجواب: أن المحدثين وإن ذكروا مراسيل الصحابة فإنهم لم يختلفوا في الاحتجاج بها[2].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) هذا الإطلاق أنهم لم يختلفوا في قبول مراسيل الصحابة فيه نظر، فقد اختلف المحدِّثون أيضاً في الاحتجاج بمراسيل الصحابة ـ وإن كان أكثر أهل الحديث على أنها مقبولة يحتجُّ بها كما قال ابن الصلاح وغيره ـ، وقد حكى الخطيب في الكفاية (ص ٥٤٧) هذا الاختلاف فقال: «. . . واختلف مسقطو العمل بالمرسل في قبول رواية الصحابي خبراً عن النبي ﷺ لم يسمعه منه. . . فقال بعضهم: لا تقبل مراسيل الصحابة لا للشك في عدالتهم، ولا لأن فيهم من خرج عنها بجرم كان منه، ولكن لأنه قد يروي الراوي منهم عن تابعي وعن أعرابي لا تعرف صحبته ولا عدالته، فلذلك يجب العمل بترك مرسله، ولو قال لست أروي لكم إلاَّ عن سماعي من الرسول ﷺ أو من صحابي لوجب علينا قبول مرسله».

«وقال آخرون: مراسيل الصحابة كلهم مقبولة، لكون جميعهم عدولاً مرضيين، وإن الظاهر ـ فيما أرسله الصحابي ولم يبين السماع فيه ـ أنه سمعه من رسول الله ﷺ أو من صحابي سمعه عن النبي ﷺ، وأما من روى منهم من غير الصحابة فقد بيَّن في روايته ممن سمعه، وهو أيضاً قليل نادر فلا اعتبار به، وهذا هو الأشبه بالصواب عندنا». =

. . . .

وأما الأصوليون فقد اختلفوا فيها:

فذهب الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني[1] إلى[2] أنه لا يحتج بها وخالفه عامة أهل الأصول فجزموا بالاحتجاج بها[3].

وفي[4] بعض شروح «المنار»[5] في الأصول للحنفية دعوى الاتفاق على الاحتجاج بها.

ونقل الاتفاق مردود بقول الأستاذ أبـي إسحاق[6]، والله أعلم.

= وانظر أيضاً: النكت (٢/ ٥٧١)، فقد ناقش الحافظ هناك شيخه العراقي في قوله أن المحدثين لم يختلفوا في الاحتجاج بمراسيل الصحابة.

(١) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران ركن الدين، المعروف بأبي إسحاق الإسفراييني، أصولي متكلم فقيه، كان شيخ خراسان في زمانه، ويقال أنه بلغ رتبة الاجتهاد المطلق. له مصنفات كثيرة منها: الجامع في أصول الدين، توفِّي سنة ثمان عشرة وأربعمائة.

(٢) سقطت من ب.

(٣) الأحكام في أصول الأحكام (٢/ ١١٣)، شرح المنار لابن الملك (٢/ ٦٤٤)، روضة الناظر وشرحها نزهة الخاطر العاطر (١/ ٣٢٣، ٣٢٤)، المسودة (ص ٢٥٩)، المستصفى (١/ ١٦٩ ـ ١٧١)، البرهان (١/ ٦٣٥)، توضيح الأفكار (١/ ٣١٧).

(٤) في ب: «ومن».

(٥) في شرح عز الدين بن الملك للمنار (٢/ ٦٤٤) أن المرسل «إن كان من الصحابي، يعني لو كان المرسل صحابياً، فمقبول بالإجماع لإجماعهم على عدالتهم».

(٦) قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٥٧١) ـ بعد نقله كلام شيخه العراقي هذا ـ: «قلت: وقد صرح غيره بأن الاتفاق كان حاصلاً قبل الأستاذ فجعل الأستاذ محجوجاً بذلك، وفي ذلك نظر، فقد قدمنا قبل في الكلام على المرسل عن جماعة من أئمة الأصول بما يقتضي موافقة الأستاذ وفيهم من هو قبله، فلم ينفرد بذلك في الجملة، والله أعلم».

النوع العاشر
معرفة المنقطع

وفيه وفي الفرق بينه وبين المرسل مذاهب لأهل الحديث وغيرهم فمنها: ما سبق في نوع المرسل عن الحاكم صاحب كتاب «معرفة أنواع علوم الحديث» من أن المرسل: مخصوص بالتابعي، وأن المنقطع: منه الإسناد فيه قبل الوصول إلى التابعي راوٍ لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور لا معيَّناً ولا مبهماً، ومنه: الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو: رجل أو شيخ، أو غيرهما.

مثال الأول: ما رويناه عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنْ وَلَّيتُمُوها أبا بكر فقويٌّ أمين. . .» الحديث، فهذا إسناد إذا تأمله الحديثي وجد صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين، لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان ابن أبي شيبة الجَنَدِي عن الثوري ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي إسحاق إنما سمعه من شَرِيك عن أبي إسحاق.

ومثال الثاني: الحديث الذي رويناه عن أبي العلاء ابن عبد الله بن الشِخِّير عن رجلين عن شَدّاد بن أوس عن رسول الله ﷺ في الدعاء في الصلاة: «اللَّـهُمَّ إنِّي أسألُكَ الثباتَ في الأمر. . .» الحديث، والله أعلم.

ومنها: ما ذكره ابن عبد البر رحمه الله وهو أن المرسل مخصوص بالتابعين والمنقطع شامل له ولغيره، وهو عنده: كل ما لا يتَّصل إسناده سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره.

ومنهـا: أن المنقطـع مثـل المـرسـل، وكـلاهمـا شـامـلان لكـل ما لا يتَّصل إسناده. وهذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كفايته.

إلاَّ أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبـي ﷺ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة، مثل: مالك عن ابن عمر، ونحو ذلك، والله أعلم.

ومنها ما حكاه الخطيب أبو بكر عن بعض أهل العلم بالحديث أن «المنقطع ما روى عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله» وهذا غريب بعيد، والله أعلم.

* * *

النوع الحادي عشر
معرفة المُعْضَل

وهو لقب لنوع خاص من المنقطع، فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً. وقوم يسمونه مرسلاً كما سبق، وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً.

النوع الحادي عشر
معرفة المُعْضَل

٤٩ ـ قوله: (وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً)، انتهى.

أطلق المصنف اسم «المُعْضَل» على ما سقط منه اثنان فصاعداً، ولم يفرق بين أن يسقط ذلك من موضع واحد أو من موضعين، وليس المراد بذلك إلاَّ سقوطهما من موضع واحد، فأما إذا سقط راوٍ من مكان ثم راوٍ من موضع آخر فهو منقطع في موضعين، وليس معضلاً في الاصطلاح[1].

وهذا مراد المصنف، ويوضح مراده بالمثال الذي مثل به بعد وهو قوله: «ومثاله ما يرويه تابع التابعي قائلاً فيه: قال رسول الله ﷺ...»، إلى آخر كلامه.

---

(١) شرح ألفية العراقي (١/ ١٦٠)، شرح نخبة الفكر (ص ٤٢)، تدريب الراوي (١/ ٢١١).

وأصحاب الحديث يقولون: أعْضَله فهو مُعْضَل ــ بفتح الضاد ــ . وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة، وبحثت فوجدت له قولهم: «أمر عضيل أي مستغلق شديد. ولا التفات في ذلك إلى مُعْضِل» ــ بكسر الضاد ــ وإن كان مثل عضيل في المعنى.

ومثاله ما يرويه تابعي التابعي قائلاً فيه: قال رسول الله ﷺ، كذلك ما يرويه من دون تابعي التابعي عن رسول الله ﷺ أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم.

---

٥٠ ــ قوله: (وأصحاب الحديث يقولون: أعْضَله فهو مُعْضَل ــ بفتح الضاد ــ . وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة، وبحثت فوجدت له قولهم: «أمر عضيل، أي مستغلق شديد، ولا التفات في ذلك إلى مُعْضِل» ــ بكسر الضاد ــ وإن كان مثل عضيل في المعنى)، انتهى.

وأراد[1] المصنف بذلك تخريج قول أهل الحديث «مُعْضَل» ــ بفتح الضاد ــ على مقتضى اللغة[2]، فقال أنه وجد له قولهم: «أمر عضيل» ثم زاده[3] المصنف إيضاحاً فيما أملاه حين قراءة الكتابة عليه، فقال: «وإن فعيلاً[4] يدل على[5] الثلاثي»، قال: «فعلى هذا يكون لنا «عضل» قاصراً و «أعضل» متعدياً وقاصراً كما قالوا: ظلم الليل وأظلم الليل وأظلم الله الليل»، انتهى[6].

---

(١) في ب: «وزاد».

(٢) انظر: لسان العرب (١١/ ٤٥٢)، القاموس المحيط (٤/ ١٧).

(٣) في ب: «ثم زاد فعيل المصنف إيضاحاً».

(٤) في أ، ب: «فعيل».

(٥) في ب: «من».

(٦) جاء في طبعة علوم الحديث بتحقيق د. عائشة عبد الرحمن (ص ١٤٧): على هامش (غ) ابن الصلاح بالوجادة من خطه: «دلنا قولهم عضيل على أن في ماضيه عضل فيكون أعضله =

. . . .

وقد اعترض عليه بأمرين: أحدهما: أن البيّاني[1] حكى في «المُوعِب»[2] مُعضِل ــ بكسر الضاد ــ. والأمر الثاني[3]: بأن فعيلاً لا يكون من الثلاثي القاصر.

والجواب عن الأول أن المصنف إنما حكى فتح الضاد عن أهل الحديث لا عن أهل اللغة[4]. وعن الثاني أنه إنما لا يكون من الثلاثي القاصر إذا كان فعيل بمعنى مفعول، فأما إذا كان بمعنى فاعل فيجيء من الثلاثي القاصر كقولك «حريص» من «حرص»، وإنما أراد المصنف بقولهم «عضيل» أنه بمعنى فاعل من «عضل الأمر فهو عاضل وعضيل»، والله أعلم.

وقرأت بخط الحافظ شرف الدين الحسن بن علي الصيرفي على نسخة من كتاب ابن الصلاح[5] في هذا الموضع: «دلنا قولهم عضيل على أن ما[6] في ماضيه: عضل فيكون أعضله منه لا من أعضل هو، وقد جاء: ظلم الليل وأظلم وأظلمه الله، وغطش وأغطشه الله تعالى»، والله أعلم.

= منه، لا من أعضل هو. وقد جاء: ظلم الليل وأظلمه الله، وغطش الليل وأغطشه الله»، وجدته بخطه.

(١) هو قاسم بن أَصبغ بن محمد بن يوسف البيّاني ــ بفتح الباء الموحدة والياء المثناة من تحت المشددة نسبة إلى مدينة بيّانة بالأندلس. محدث حافظ عارف بالرجال والنحو والغريب والشعر، سكن قرطبة، وتوفي بها سنة أربعين وثلاثمائة. تذكرة الحفاظ (٣/٨٥٣)، معجم البلدان (١/٥١٨)، لسان الميزان (٤/٤٥٨)، هدية العارفين (ص٨٢٦).

(٢) انظر: محاسن الاصطلاح (ص ١٤٨).

(٣) من قوله: «وقد اعترض عليه» إلى هنا سقط من غب، وليس في هذه الطبعة إلاّ قوله: «الأمر الثاني. . .» إلخ، انظر (ص ٦٦)، وكذلك سقطت هذه العبارة من ك أيضاً و أ، ب.

(٤) من قوله: «عن الأول» إلى هنا سقط من غب، ك، أ، ب.

(٥) انظر هذه التعليقة في طبعة عائشة عبد الرحمن لكتاب علوم الحديث ومحاسن الاصطلاح (ص ١٤٧)، لكن المذكور أن هذه العبارة هي لابن الصلاح بخطه.

(٦) سقطت «ما» من ب.

وذكر أبو نصر السِّجْزي الحافظ قول الراوي: بلغني، نحو قول مالك: بلغني عن أبـي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «للمملوك طعامه وكسوته» الحديث. وقال: (أي السِّجْزِي): «أصحاب الحديث يسمونه المعضـل». قلـت: وقـول المصنفيـن مـن الفقهـاء وغيـرهـم: قـال رسول الله ﷺ كذا وكذا، ونحو ذلك كله من قبيل المعضل لما تقدم. وسماه الخطيب أبو بكر الحافظ في بعض كلامه مرسلاً، وذلك على مذهب من يسمي كل ما لا يتصل مرسلاً كما سبق.

وإذا روى تابع التابع عن التابع حديثاً موقوفاً عليه، وهو حديث متصل مسند إلى رسول الله ﷺ فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعاً من المعضل. مثاله ما رويناه عن الأعمش، عن الشعبـي قال: يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا، فيقول: ما عملته، فيختم على فيه. . .» الحديث. فقد أعضله الأعمش، وهو عند الشعبـي: عن أنس عن رسول الله ﷺ متصلاً مسنداً.

قلت: هذا جيد حسن، لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين: الصحابـي ورسول الله ﷺ، فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى، والله أعلم.

---

٥١ ـ قوله: (وذكر أبو نصر السِّجْزي الحافظ قول الراوي: بلغني نحو قول مالك: بلغني عن أبـي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لِلمَمْلُوكِ طَعَامُه وكِسْوَتُه. . .» الحديث. وقال[1]: أصحاب الحديث يسمونه المعضل)، انتهى.

---

(١) في ب: «قال وقال».

. . . .

وقد استشكل كون هذا الحديث معضلاً لجواز أن يكون الساقط بين مالك / وبين أبي هريرة واحداً[1]، فقد سمع مالك من جماعة من أصحاب أبي هريرة كسعيد المَقْبُري[2]، ونُعيم المُجْمِر[3]، ومحمد بن المُنْكَدر[4]، فلم جعله معضلاً؟

(١) قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٥٨٢): «أقول: بل السياق يشعر عدم السقوط، لأن معنى قوله: «بلغني» يقتضي ثبوت مبلغ، فعلى هذا فهو متصل في إسناده مبهم لا أنه منقطع، وقول الشيخ في الجواب: «إنا عرفنا منه سقوط اثنين»، فيه نظر على اختياره لأنه يرى أن الإسناد الذي فيه مبهم لا يسمى منقطعاً كما صرح به، فعلى هذا لم يسقط من الإسناد بعد التبين سوى واحد، وأما أبو نصر الذي نقل أنه يسمى معضلاً فجرى على طريقة من يسمي الإسناد إذا كان فيه مبهم منقطعاً، والله أعلم».

(٢) سعيد بن أبـي سعيد كيسان المقبري ــ بفتح الميم وسكون القاف وضم الباء، نسبة إلى المقبرة. وكان يسكن بجوارها ــ أبو سعيد المدني، ثقة، وثقه ابن المديني وابن سعد، وأبو زرعة والعجلي والنسائي، وقيل: إنه اختلط قبل وفاته. توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة.
اللباب (٣/ ٢٤٥، ٢٤٦)، الكاشف (١/ ٢٨٧)، التقريب (١/ ٢٩٧)، الخلاصة (ص ١٣٨، ١٣٩)، إسعاف المبطأ (ص ١٢)، الكواكب النيرات (ص ٤٦٦ ــ ٤٦٨).

(٣) نعيم بن عبد الله المُجْمِر ــ بضم الميم وإسكان الجيم وكسر الميم الثانية ــ مولى آل عمر أبو عبد الله المدني، وسمي المجمر لأنه كان يجمر مسجد رسول الله ﷺ أي: يبخره. وثقه أبو حاتم، وقال ابن حجر: ثقة.
الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٦٠)، الكاشف (١/ ١٨٣)، التقريب (٢/ ٣٠٥)، الخلاصة (ص ٤٠٣)، إسعاف المبطأ (ص ٢٩)، التاريخ لابن معين (٢/ ٦٠٩).

(٤) محمد بن المنكدر ــ بضم الميم وسكون النون وفتح الكاف وكسر الدال المهملة ــ ابن عبد الله بن الهُدير ــ بضم الهاء وفتح الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت ــ ابن عبد العزى بن عامر القرشي التيمي أبو عبد الله المدني أحد الأئمة الأعلام، وقال ابن حجر: ثقة فاضل. قال ابن المديني: له نحو مائتي حديث، وقال ابن حبان: لا يتمالك البكاء إذا قرأ حديث النبـي ﷺ، مات سنة ثلاثين ومائة. =

. . . .

والجواب: أن مالكاً قد وصل هذا الحديث خارج الموطأ، فرواه عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبـي هريرة[1]، فقد عرفنا سقوط اثنين منه فلذلك سموه معضلاً، والله أعلم.

= التاريخ لابن معين (٢/ ٥٤٠)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٩٧، ٩٨)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٧٦)، الثقات للعجلي (ص ٤١٤)، الكاشف (٣/ ٨٨)، التقريب (٢/ ٢١٠)، الخلاصة (ص ٣٦٠).

(١) أخرج الحاكم أبو عبد الله هذا الطريق بإسناده، عن مالك في معرفة علوم الحديث (ص ٣٧)، قال: «أخبرنا أبو الطيب محمد بن عبد الله الشعيري، حدثنا محمش بن عصام المعدل، ثنا حفص بن عبد الله، ثنا إبراهيم بن طهمان عن مالك بن أنس، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلاَّ ما يطيق».

وذكر ابن عبد البر في تجريد التمهيد (ص ٢٤٨، ٢٤٩) في فصل بلاغات مالك ومرسلاته هذا الحديث، وقال: إن إبراهيم بن طهمان رواه عن مالك بن أنس، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبـي هريرة عن النبـي ﷺ. وتابعه على هذا الإسناد الثوري. ورواه ابن عيينة وغيره عن ابن عجلان، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان أبـي محمد، عن أبـي هريرة، وهذا الإسناد هو الصحيح عند أهل العلم بالنقل».

تفريعات:

أحدها: الإسناد المعنعن، وهو الذي يقال فيه: فلان عن فلان، عَدَّه بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره.

والصحيح والذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه. وكاد أبو عمر ابن عبد البر الحافظ يدعي إجماع أئمة الحديث على ذلك.

وادعى أبو عمرو الدَّاني المقرىء الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك، وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس، فحينئذ يحمل على ظاهر الاتصال إلَّا أن يظهر فيه خلاف ذلك.

وكثر في عصرنا وما قاربه بين المنتسبين إلى الحديث استعمال (عن) في الإجازة، فإذا قال أحدهم: قرأتُ على فلان عن فلان، أو نحو ذلك، فظن به أنه رواه عنه بالإجازة ولا يخرجه ذلك من قبيل الاتصال على ما لا يخفى، والله أعلم.

---

٥٢ ــ قوله ــ عند ذكر الإسناد المعنعن ــ : (والصحيح والذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل ــ ثم قال ــ : وكاد أبو عمر ابن عبد البر الحافظ يدعي إجماع أئمة الحديث على ذلك. . .)، إلى آخر كلامه.

ولا حاجة إلى قوله: «كاد» فقد ادعاه فقال في مقدمة «التمهيد»: «اعلم ــ وفقك الله ــ أني تأملت أقاويل أئمة الحديث ونظرت في كتب من اشترط

. . . .

الصحيح في النقل منهم، ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة وهي: عدالة المحدثين، ولقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا برآء[1] من التدليس»[2]، ثم قال: «وهو قول مالك وعامة أهل العلم».

---

(١) في الأصل: «برآآء».

(٢) التمهيد (١/ ١٢).

الثاني: اختلفوا في قول الراوي: أن فلاناً قال كذا وكذا، هل هو بمنزلة «عن» في الحمل على الاتصال إذا ثبت التلاقي بينهما حتى يتبين فيه الانقطاع؟ مثاله: مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب قال كذا. فروينا عن مالك رضي الله عنه أنه كان يرى عن فلان، وأن فلاناً، سواء.

وعن أحمد بن حنبل رضي الله عنهما أنهما ليسا سواء. وحكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن «عن» و «أن» سواء، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، يعني مع السلامة من التدليس، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً كان حديث بعضهم عن بعض بأي لفظ ورد محمولاً على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاع.

وحكى ابن عبد البر عن أبي بكر البَرْدِيجي أن حرف «أن» محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى. وقال: «عندي لا معنى لهذا لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء فيه قال: قال رسول الله ﷺ، أو: أن رسول الله ﷺ قال، أو: عن رسول الله ﷺ أنه قال، أو: سمعت رسول الله ﷺ يقول»، والله أعلم.

قلت: ووجدت مثل ما حكاه عن البَرْدِيجي أبي بكر الحافظ للحافظ الفحل يعقوب بن شيبة في مسنده الفحل، فإنه ذكر ما رواه أبو الزبير، عن ابن الحنفية، عن عمار قال: «أتيت النبي ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي السلام»، وجعله مسنداً موصولاً.

وذكر رواية قيس بن سعد لذلك عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية أن عماراً مر بالنبي ﷺ وهو يصلي، فجعله مرسلاً من حيث كونه قال: إن عماراً فعل، ولم يقل: عن عمار، والله أعلم.

ثم إن الخطيب مثَّل هذه المسألة بحديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر أنه سأل رسول الله ﷺ: أينام أحدنا وهو جنب... الحديث.

وفي رواية أخرى، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر قال: يا رسول الله! الحديث. ثم قال: «ظاهر الرواية الأولى يوجب أن يكون من مسند عمر عن النبي ﷺ. والثانية: ظاهرها يوجب أن يكون من مسند ابن عمر عن النبي ﷺ».

قلت: ليس هذا المثال مماثلاً لما نحن بصدده، لأن الاعتماد فيه في الحكم بالاتصال على مذهب الجمهور إنما هو على اللقاء والإدراك، وذلك في هذا الحديث مشترك متردد لتعلقه بالنبي ﷺ وبعمر رضي الله عنه وبصحبة الراوي ابن عمر لهما، فاقتضى ذلك من جهة كونه رواه عن النبي ﷺ، ومن جهة أخرى كونه رواه عن عمر عن رسول الله ﷺ، والله أعلم.

الثالث: قد ذكرنا ما حكاه ابن عبد البر من تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوي عن من لقيه بأي لفظ كان، وهكذا أطلق أبو بكر الشافعي الصيرفي ذلك فقال: كل من علم له سماع من إنسان فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه. وكل

من علم له لقاء إنسان فحدث عنه فحكمه هذا الحكم»، وإنما قال هذا فيمن لم يظهر تدليسه.

ومن الحجة في ذلك وفي سائر الباب أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلساً، والظاهر السلامة من وصمة التدليس، والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس.

ومن أمثلة ذلك قوله: قال فلان كذا وكذا. مثل أن يقول نافع: قال ابن عمر. وكذلك لو قال عنه: ذكر، أو فعل، أو حدث، أو كان يقول كذا وكذا، وما جانس ذلك فكل ذلك محمول ظاهراً على الاتصال، وأنه تلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما، مهما ثبت لقاؤه له على الجملة.

ثم منهم من اقتصر في هذا الشرط المشترط في ذلك ونحوه على مطلق اللقاء أو السماع كما حكيناه آنفاً. وقال فيه أبو عمرو المقري: إذا كان معروفاً بالرواية عنه.

وقال فيه أبو الحسن القَابِسي: إذا أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً.

وذكر أبو المُظَفَّر السَّمْعاني في العنعنة أنه يشترط طول الصحبة بينهم. وأنكر مسلم بن الحجاج في خطبة صحيحه على بعض أهل عصره حيث اشترط في العنعنة ثبوت اللقاء والاجتماع، وادعى أنه قول مخترع لم يسبق قائله إليه، وإن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً: إنه يكفي في ذلك أن يثبت كونهما في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها.

وفيما قاله مسلم نظر، وقد قيل: إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم علي بن المديني والبخاري وغيرهما، والله أعلم.

قلت: وهذا الحكم لا أراه يستمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين في تصانيفهم مما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه: ذكر فلان، قال فلان، ونحو ذلك، فافهم كل ذلك فإنه مهم عزيز، والله أعلم.

---

٥٣ ــ قوله: (اختلفوا في قول الراوي: أن فلاناً قال كذا وكذا، هل هو بمنزلة «عن» في الحمل على الاتصال إذا ثبت التلاقي بينهما حتى يتبين فيه الانقطاع، مثاله: مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب قال كذا، فروينا عن مالك ــ رضي الله عنه ــ أنه كان يرى: عن فلان وأن فلاناً سواء. وعن أحمد بن حنبل ــ رضي الله عنه ــ أنهما ليسا سواء، وحكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن «عن» و «أن» سواء، ثم قال: وحكى ابن عبد البر عن أبي بكر البَرْدِيجي[1] أن حرف «أن» محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى).

ثم قال ابن الصلاح: «ووجدت مثل ما حكاه عن البَرْدِيجي أبي بكر الحافظ

---

(١) الحافظ الإمام الثبت: أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي ــ بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة ــ البَرْدَعي ــ بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة، نسبة إلى بردعة، بلدة في أقصى أذربيجان ــ نزيل بغداد، قال الدارقطني: ثقة جبل. وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة حافظاً فهماً. توفي سنة إحدى وثلاثمائة.
والبَرْدِيجي: نسبة إلى بَرْدِيج وهي بُلَيْدة بأقصى أَذَرْبيجان.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٤٦، ٧٤٧)، اللباب (١/ ١٣٦)، تاريخ بغداد (٥/ ١٩٤، ١٩٥)، شذرات الذهب (٢/ ٢٣٤)، المشتبه (١/ ٦٥).

. . . .

للحافظ الفحل يعقوب بن شيبة في مسنده الفحل، فإنه ذكر ما رواه أبو الزبير[1]، عن ابن الحنفية[2]، عن عمار قال: «أتيت النبي ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد عليَّ السلام»[3]، وجعله مسنداً موصولاً. وذكر رواية قيس بن سعد لذلك، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن الحنفية: أن عماراً مر بالنبي ﷺ وهو يصلي». فجعله مرسلاً من حيث كونه قال: إن عماراً فعل، ولم يقل: عن عمار، والله أعلم»، انتهى.

وما حكاه المصنف عن أحمد بن حنبل، عن يعقوب بن شيبة من تفريقهما بين «عن» و «أن» ليس الأمر فيه على ما فهمه من كلامهما، ولم يفرق أحمد ويعقوب بين «عن» و «أن» لصيغة «أن»، ولكن لمعنى آخر أذكره، وهو: أن يعقوب إنما جعله مرسلاً من حيث أن ابن الحنفية لم يسند حكاية القصة إلى

---

(١) هو محمد بن مسلم بن تَدرُس ــ بفتح التاء المثناة فوق وضم الراء ــ المكي. أحد الحفاظ المكثرين وكان مولى لحكيم بن حزام القرشي، قال عطاء: كنا نكون عند جابر فيحدثنا فإذا خرجنا تذاكرنا فكان أبو الزبير أحفظنا للحديث. قال ابن معين والنسائي: هو ثقة، وأخرج له البخاري مقروناً بغيره. وقال ابن حجر: صدوق إلاَّ أنه يدلس. توفي سنة ثمان وعشرين ومائة.
الثقات للعجلي (ص ٤١٣)، الثقات لابن حبان (٥/ ٣٥١)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٦٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٠)، الكاشف (٣/ ٨٤)، التقريب (٢/ ٢٠٧)، الخلاصة (ص ٣٥٨).

(٢) هو محمد بن علي بن أبي طالب، أبو القاسم المعروف بابن الحنفية نسبة لأمه خولة بنت جعفر بن قيس من بني حنيفة، كان عالماً عابداً زاهداً تقياً صالحاً، وثقه العجلي. وقال ابن حجر: ثقة عالم، توفي سنة إحدى وثمانين.
الثقات للعجلي (ص ٤١٠)، تهذيب الكمال (٣/١٢٤٦، ١٢٤٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٥٠، ٣٥٢)، الكاشف (٣/ ٧١)، التقريب (٢/ ١٩٢)، الخلاصة (ص ٣٥٢).

(٣) قوله: «فرد علي السلام» سقط من ب.

. . . .

عمار[1]، وإلاَّ فلو قال ابن الحنفية: أن عماراً قال: مررت بالنبـي ﷺ، لما جعله يعقوب بن شيبة مرسلاً، فلما أتى به بلفظ: «أنَّ عماراً مر» كان محمد ابن الحنفية هو الحاكي لقصة لم يدركها لأنه لم يدرك مرور عمار بالنبـي ﷺ، فكان نقله لذلك مرسلاً، وهذا أمر واضح، ولا فرق بين أن يقول ابن الحنفية: «أن عماراً مر بالنبـي ﷺ»، أو: «أن النبـي ﷺ مر به عمار»، فكلاهما مرسل بالاتفاق، بخلاف ما إذا قال: «عن عمار قال: مررت»، أو: «أن عماراً قال: مررت»، فإن هاتين العبارتين متصلتان لكونهما أسندتا إلى عمار.

وكذلك ما حكاه المصنف عن أحمد بن حنبل من تفريقه بين «عنْ» و «أنَّ» فهو على هذا النحو، ويوضح ذلك[2] حكاية كلام أحمد، وقد رواه الخطيب في «الكفاية»[3] بإسناده إلى / أبـي داود قال: سمعت أحمد قيل له: إن رجلاً قال: عروة «أن عائشة قالت: يا رسول الله!»، وعن عروة: «عن عائشة» سواء؟ قال: «كيف هذا سواء؟ ليس هذا بسواء»، انتهى كلام أحمد.

وإنما فرق بين اللفظين لأن عروة في اللفظ الأول لم يسند ذلك إلى عائشة

---

(١) عمار بن ياسر بن عامر بن الحصين بن قيس بن ثعلبة بن عوف بن يام بن عنس ــ بفتح العين المهملة وسكون النون ــ العنسي أبو اليقظان مولى بني مخزوم، أحد الصحابة المشاهير الأجلاء، شهد بدراً والمشاهد كلها، وكان أحد السابقين الأولين إلى الإسلام، له اثنان وستون حديثاً، استشهد رضي الله عنه في صفين، وكان يقاتل مع علي رضي الله عنه، وذلك سنة سبع وثمانين.
الاستيعاب (٢/ ٤٧٦، ٤٨١)، الإصابة (٢/ ٥١٢)، أسد الغابة (٤/ ٤٣ ــ ٤٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٩٨، ٩٩٩)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٠٨، ٤١٠)، الكاشف (٢/ ٢٦١)، التقريب (٢/ ٤٨)، الخلاصة (ص ٢٧٩).

(٢) في أ، ب: «لك ذلك».

(٣) (ص ٥٧٥)، وفي ب: «في الرسالة».

. . . .

ولا أدرك القصة، وإلاَّ فلو قال عروة: إن عائشة قالت: قلت يا رسول الله! لكان ذلك متصلاً لأنه أسند ذلك إليها.

وأما اللفظ الثاني فأسنده عروة إليها بالعنعنة، فكان ذلك متصلاً.

فما فعله أحمد ويعقوب بن شيبة صواب ليس مخالفاً لقول مالك ولا لقول غيره، وليس في ذلك خلاف بين[1] أهل النقل.

وجملة القول فيه أن الراوي إذا روى قصة أو واقعة فإن كان أدرك ما رواه بأن حكى قصة وقعت بين[2] النبي ﷺ وبين بعض أصحابه والراوي لذلك صحابي قد أدرك تلك الواقعة حكمنا لها بالاتصال، وإن لم نعلم أن الصحابي شهد تلك القصة. وإن علمنا أنه لم يدرك الواقعة فهو مرسل صحابي. وإن كان الراوي لذلك تابعياً كمحمد ابن الحنفية مثلاً فهي منقطعة.

وإن روى التابعي عن الصحابي قصة أدرك وقوعها، كان متصلاً ولو لم يصرح بما يقتضي الاتصال، إن سلم ذلك التابعي من وصمة التدليس.

وإن لم يدرك وقوعها وأسندها إلى الصحابي بلفظ «عن» أو بلفظ: «أن فلاناً قال»، أو بلفظ: «قال: قال فلان»، فهي متصلة أيضاً كرواية ابن الحنفية الأولى عن عمار، بشرط سلامة التابعي من التدليس كما تقدم.

فإن لم يدركها ولا أسند حكايتها إلى الصحابي فهي منقطعة كرواية ابن الحنفية الثانية، فهذا تحقيق القول فيه.

وممن حكى اتفاق أهل[3] النقل على ذلك الحافظ

(١) في ب: «من أهل».

(٢) في أ: «بين يدي».

(٣) سقطت «أهل» من ب.

. . . .

أبو عبيد الله[1] ابن المُوَّاق في كتاب «بغية النقاد»[2] فذكر من عند أبـي داود حـديـث عبـد الـرحمـن بـن طَـرَفَـة[3]، أن جـده عَـرْفَجَـة[4] قطـع أنفـه يـوم الكُلَاب. . . »[5] الحديث، وقال: إنه عند أبـي داود هكذا مرسل، قال: «وقد نبه

---

(١) في أ، ب: «أبو عبد الله».

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٩ أ)، التبصرة والتذكرة (١/ ١٧١)، فتح المغيث (١/ ١٦١)، تدريب الراوي (١/ ٢١٨).

(٣) عبد الرحمن بن طرفة ــ بفتح الطاء المهملة والراء والفاء ــ بن عرفجة ــ بفتح العين المهملة والراء والفاء ــ التميمي، روى عن جده عرفجة، وروى عنه سلم بن زرير، وثقه العجلي وابن حبان.

تهذيب الكمال (٢/ ٧٩٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٠١)، الثقات للعجلي (ص ٢٩٣)، التقريب (١/ ٤٨٥)، الكاشف (٢/ ١٥٠)، الخلاصة (ص ٢٢٩).

(٤) هو عرفجة بن أسعد أو صفوان بن كريب التميمي العطاردي، صحابـي نزل البصرة. ولم أجد من ذكر تاريخ وفاته. وعرفجة ــ بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الفاء ــ.

الاستيعاب (٣٢/ ١٢٤)، الإصابة (٢/ ٤٧٤)، أسد الغابة (٣/ ٤٠٠)، الخلاصة (ص ٢٦٤).

(٥) «فاتخذ أنفاً من وَرِق فأنتن عليه، فأمره النبـي ﷺ فاتخذ أنفاً من ذهب». سنن أبـي داود (٤/ ٤٣٤) رقم (٤٢٣٢).

وأخرجه أيضاً الترمذي (٢٤٠٤) في كتاب اللباس «باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب» رقـم (١٧٧٠)، وقـال الترمـذي: «هـذا حـديـث حسـن غـريـب إنمـا نعـرفـه مـن حـديـث عبد الرحمن بن طرفة».

والنسائي (٨/ ١٦٣، ١٦٤) في كتاب الزينة «باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب؟».

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٣) من عدة طرق عن عرفجة.

والحديث صحيح الإسناد: فأبو الأشهب العطاردي هو جعفر بن حيان السعدي ثقة، روى عن عبد الرحمن بن طرفة، وروى عنه موسى بن إسماعيل ومحمد بن عبد الله الخزاعي، وهما ثقتان.

التقريب (٢/ ١٧٨، ٢٨٠)، الخلاصة (ص ٣٤٥، ٣٨٩). =

. . . .

ابن السَّكَن على إرساله فقال. . . » فذكر الحديث مرسلاً.

وقال ابن المُوَّاق: «وهو أمر بين لا خلاف بين أهل التمييز من أهل هذا الشأن في انقطاع ما يروى كذلكَ إذا عُلم أن الراوي لم يدرك زمان القصة ــ كما في هذا الحديث ــ، وذكر نحو ذلك أيضاً في حديث أبي قيس[1] أن عمرو بن العاص كان على سرية. . . الحديث في التيمم من عند أبي داود أيضاً[2]،

= والكلاب: بضم الكاف وتخفيف اللام، قال المنذري: «موضع كان فيه يومان من أيام العرب المشهورة، الكُلاب الأول والكُلاب الثاني، واليومان في موضع واحد، وقيل: هو ما بين الكوفة والبصرة على سبع ليال من اليمامة فكانت به وقعة في الجاهلية، والكُلاب أيضاً: اسم واد بثهلال لبني العرجاء من بني نمير به نخل ومياه».

مختصر سنن أبي داود (٦/ ١٢٣)، وانظر أيضاً: معالم السنن بهامشه، ومعجم البلدان (٤/ ٤٧٢).

(١) السهمي مولى عمرو بن العاص، أحد التابعين، قيل: اسمه عبد الرحمن بن ثابت، شهد فتح مصر، واختط بها، ومات سنة أربع وخمسين. ثقة، وثقه العجلي، وذكره الفسوي في ثقات المصريين.

الثقات للعجلي (ص ٥٠٨)، المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٨٩، ٤٩٠)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٠٧، ٢٠٨)، التقريب (٢/ ٤٦٤)، الخلاصة (ص ٤٥٨).

(٢) أخرجه أبو داود (١/ ٢٣٨) من طريقين:

أحدهما: طريق يحيى بن أيوب يحدث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير المصري، عن عمرو بن العاص قال: «احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: يا عمرو! صليت بأصحابك وأنت جنب؟ فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال، وقلت: إني سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ٢٩﴾، فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً».

والثاني: طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبي قيس مولي عمرو بن العاص، أن عمرو بن العاص كان على سرية، قال أبو داود: «وذكر الحديث نحوه، قال: فغسل مغابنه=

. . . .

وكذلك فعل ذلك غيره، وهو أمر واضح بيِّن، والله أعلم.

وقد ذكر المصنف بعد ما حكاه عن مسند يعقوب بن شيبة ــ أن الخطيب مَثَّلَ هذه المسألة بحديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر أنه سأل النبي ﷺ: «أيَنَامُ أحدُنا وهو جُنُب؟ . . .» الحديث[1].

= وتوضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم فذكر نحوه، ولم يذكر التيمم».
وأخرجه أحمد (٤/ ٢٠٣، ٢٠٤) من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب به.
والدارقطني (١/ ١٧٨) من طريق يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب به.
والحديث صحيح الإسناد: فإن عبد الرحمن بن جبير المصري ثقة من رجال مسلم كما في الكاشف (٢/ ١٤٢)، والتقريب (١/ ٤٧٥)، ولا يضر الحديث كونه لم يسمع من عمرو بن العاص فإن الواسطة بينهما ــ كما في الطريق الثاني ــ أبو قيس السهمي وهو ثقة كما تقدم في ترجمته آنفاً. وكذلك من دون عبد الرحمن ثقات كذلك.
انظر: إرواء الغليل (١/ ١٨١، ١٨٢).
وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٧٧) من طريق يزيد بن حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص فذكر الحديث، وقال: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي، وهذا وهم نبه عليه صاحب الإرواء فقال: «وهو وهم، فإن عمران بن أبي أنس وعبد الرحمن بن جبير ليسا من رجال البخاري فالحديث على شرط مسلم وحده». إرواء الغليل (١/ ١٨٢).

(١) وتمامه قال: «نعم إذا توضأ».
أخرجه أحمد (١/ ١٦، ١٧، ٤٤) في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
وأخرجه أحمد أيضاً (٢/ ١٧، ٣٦، ١٠٢) في مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري (١/ ٧٥) في كتاب الغسل «باب الجنب يتوضأ ثم ينام»، ومسلم (١/ ٢٤٨) في كتاب الحيض رقم (٣٠٦)، والترمذي (١/ ٢٠٦) في أبواب الطهارة «باب ما جاء في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام» رقم (١٢٠) وقال: «وحديث عمر أحسن شيء في هذا الباب وأصح».
والنسائي (١/ ١٣٩) في كتاب الطهارة «باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام».
وابن ماجه (١/ ١٩٣) في كتاب الطهارة وسننها «باب من قال لا ينام الجنب حتى يتوضأ =

. . . .

وفي[1] رواية أخرى عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر قال: «يا رسول الله. . . » الحديث. ثم قال ــ أي الخطيب ــ: «ظاهر الرواية الأولى موجب[2] أن يكون من مسند عمر عن النبي ﷺ، والثانية ظاهرها يوجب أن يكون من[3] مسند ابن عمر عن النبي ﷺ»، انتهى.

وهذا يشهد لما ذكرناه، إلاَّ أن المصنف اعترض على الخطيب بقوله: «ليس هذا المثال[4] مماثلاً لما نحن بصدده» إلى آخر كلامه، إلاَّ أن كون الرواية الثانية يدل على أنه من مسند ابن عمر لا يخالف فيه ابن الصلاح وهو موافق لما ذكرناه، وهو المقصود من الاستشهاد به[5]، والله أعلم.

= وضوءه للصلاة» رقم (٥٨٥)، والخطيب في الكفاية (ص ٥٧٤).

وقد تابع نافعاً في روايته الحديث عن ابن عمر: عبد الله بن دينار، أخرج هذه المتابعة البخاري (١/ ٧٥) في كتاب الغسل «باب الجنب يتوضأ ثم ينام»، ومسلم (١/ ٢٤٩) في كتاب الحيض رقم (٣٠٦)، وأبو داود (١/ ١٥٠) في كتاب الطهارة «باب في الجنب ينام» رقم (٢٢١)، والنسائي (١/ ١٤٠)، والدارمي (١/ ١٩٣)، وابن الجارود في المنتقى (ص ٤٢) رقم (٩٥).

والسبب في ورود الحديث مرة من مسند عمر ومرة من مسند ابن عمر أن لذلك قصة ذكرها النسائي في السنن الكبرى حيث روى بإسناده من طريق عبد الله بن عون، عن نافع، قال: «أصاب ابن عمر جنابة فأتى عمر فذكر ذلك له فأتى عمر النبي ﷺ فاستأمره فقال: يتوضأ ويرقد». انظر: تحفة الأشراف (٦/ ١١٢) رقم (٧٧٥٠)، وفتح الباري (١/ ٣٩٤).

(١) في ب: «ومن».
(٢) في ب: «يوجب».
(٣) سقطت «من» من ب.
(٤) في ب: «المقام».
(٥) سقطت «به» من ب.

الرابع: التعليق الذي يذكره أبو عبد الله الحميدي صاحب «الجمع بين الصحيحين» وغيره من المغاربة في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها، وقد استعمله الدارقطني من قبل صورته صورة الانقطاع، وليس حُكْمُه حُكْمَه، ولا خارجاً ما وجد ذلك فيه منه من قبيل الصحيح إلى قبيل الضعيف، وذلك لما عرف من شرطه وحكمه، على ما نبهنا عليه في الفائدة السادسة من النوع الأول.

ولا التفات إلى أبي محمد ابن حزم الظاهري الحافظ في رده ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ: «ليَكُونَنَّ في أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الحريرَ والخمرَ والمَعَازِف. . .» الحديث، من جهة أن البخاري أورده قائلاً فيه: قال هشام ابن عمار، وساقه بإسناده.

---

٥٤ ــ قوله: (الرابع: التعليق الذي يذكره أبو عبد الله الحميدي في[1] أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها صورته صورة الانقطاع، وليس حُكْمُه حُكْمَه، ولا خارجاً ما وجد ذلك فيه منه من قبيل الصحيح إلى قبيل الضعيف، لما علم من شرطه).

اعترض عليه بأن شرط البخاري أن سمى كتابه «المسند الصحيح»[2] والصحيح هو[3] ما / فيه من المسند دون ما لم يسنده.

---

(١) في ب: «من».

(٢) «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه». انظر: فهرس ابن خير الإشبيلي (ص ٩٤)، وهدي الساري (ص ٩).

(٣) ليست في ب.

. . . .

وهذا الاعتراض يؤيده قول ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»: أن البخاري ـ فيما يعلق من الأحاديث في الأبواب ـ غير مبال بضعف رواتها فإنها غير معدودة فيما انتخب، وإنما يعد من ذلك ما وصل الأسانيد به فاعلم ذلك»، انتهى كلام ابن القطان.

والجواب: أن المصنف إنما يحكم بصحتها إلى من علَّقها عنه إذا ذكره بصيغة الجزم ـ كما تقدم ـ ولا يُظن بالبخاري أن يجزم القول فيما ليس بصحيح عمن جزم به عنه، فأما إذا ذكر فيما أبرزه من السند ضعيفاً فإنه ليس صحيحاً عند البخاري ـ كما تقدم[1]، والله أعلم.

---

(١) انظر (ص ٢٧٥).

فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام، وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف. وأخطأ في ذلك من وجوه، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح.

والبخاري رحمه الله قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذي علقه عنه. وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع، والله أعلم.

وما ذكرناه من الحكم في التعليق المذكور فذلك فيما أورده منه أصلاً ومقصوداً لا فيما أورده في معرض الاستشهاد، فإن الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح معلقاً كان أو موصولاً.

ثم إن لفظ التعليق وجدته مستعملاً فيما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، حتى أن بعضهم استعمله في حذف كل الإسناد. مثال ذلك قوله: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، قال ابن عباس كذا وكذا، روى أبو هريرة كذا وكذا، قال سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كذا وكذا، قال الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ كذا وكذا، وهكذا إلى شيوخ شيوخه.

---

٥٥ ــ قوله: (فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام)، انتهى.

. . . .

وإنما قال ابن حزم[1] في «المحلى»[2]: «هذا حديث منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد»[3]، انتهى[4].

وصدقة[5] بن . . . .

---

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن سفيان بن يزيد الفارسي الأندلسي القرطبي، أبو محمد فقيه أهل الظاهر المشهور، محدث أصولي أديب متكلم. له مشاركة في التاريخ والأنساب والنحو والشعر والطب والمنطق والفلسفة، وُلد في قرطبة وذلك في أواخر رمضان سنة أربع وثمانين، وقيل: ثلاث وثمانين وثلاثمائة، كان له باع طويل في استنباط الأحكام من الكتاب والسنة كما أنه كان عنيفاً في نقده للعلماء شديداً في عبارته مما جر عليه كثيراً من المتاعب منها إقصاؤه عن بلده إلى بادية لبلة بالأندلس فبقي بها حتى توفي سلخ شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائة. له كتب كثيرة من أشهرها: «المحلى» في الفقه الظاهري، و «الإحكام في أصول الأحكام» في أصول الفقه، و «الفصل في الملل والأهواء والنحل» وغيرها.
لسان الميزان (٤/ ١٩٨ ـ ٢٠٢)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٣٢١، ٢٥٧)، الصلة (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٧)، جذوة المقتبس (ص ٣٠٨ ـ ٣١١)، بغية الملتمس (ص ٤١٥ ـ ٤١٨)، شذرات الذهب (٣/ ٢٩٩)، البداية والنهاية (١٢/ ٩٨)، وفيات الأعيان (٣/ ٣٢٥ ـ ٣٣٠).

(٢) (٩/ ٥٩).

(٣) في الأصل: خلد، وهو خطأ، والتصويب من أ، ب، ك.

(٤) راجع تخريج هذا الحديث والكلام عليه، والرد على ابن حزم في ما ذهب إليه من الحكم بانقطاع سند الحديث (ص ٢٥٩).

(٥) في الأصل: خلد، وهو خطأ، والتصويب من أ، ب، ك.
وصدقة بن خالد هو الأموي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، قال أحمد: ثقة ثقة. مات سنة ثمانين ومائتين عن اثنتين وسبعين سنة.
تاريخ ابن معين (٢/ ٢٦٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٠٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٤١)، الثقات لابن شاهين (ص ١١٨)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٦٦)، الثقات للعجلي =

. . . .

خالد[1] هو شيخ هشام بن عمار[2] في هذا الحديث، وهذا قريب إلاَّ أن المصنف لا يجوِّز تغيير الألفاظ في التصانيف وإن اتفق المعنى.

= (ص ٢٢٧)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٩٥)، الكاشف (٢/ ٢٥)، التقريب (١/ ٣٦٥، ٣٦٦)، الخلاصة (ص ١٧٣).

(١) من قوله: «انتهى» إلى قوله: «صدقة بن خالد» سقط من ب.

(٢) أبو الوليد السلمي الدمشقي المقرىء الحافظ، خطيب دمشق وعالمها، صدوق كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح. مات سنة خمس وأربعين ومائتين بعد أن عاش اثنتين وتسعين سنة.

تهذيب الكمال (٣/ ١٤٤٣ ـ ١٤٤٥)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٦٦)، الثقات للعجلي (ص ٤٥٩)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ٥٢)، الكاشف (٣/ ١٩٧)، التقريب (٢/ ٣٢٠)، الخلاصة (ص ٤١٠)، الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط (ص ٣٨٥)، الكواكب النيرات (ص ٤٢٤).

وأما ما أورده كذلك عن شيوخه فهو من قبيل ما ذكرناه قريباً في الثالث من هذه التفريعات.

وبلغني عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنه جعله قسماً من التعليق ثانياً، وأضاف إليه قول البخاري في غير موضع من كتابه: «وقال لي فلان»، «وزادنا فلان»، فوسم ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر المنفصل من حيث المعنى، وقال: «متى رأيت البخاري يقول: «وقال لي» «وقال لنا»، فاعلم أنه إسناد لم يذكره للاحتجاج به، وإنما ذكره للاستشهاد به، وكثيراً ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات، وأحاديث المذاكرة قلما يحتجون بها».

قلت: وما ادعاه على البخاري مخالف لما قاله من هو أقدم منه وأعرف بالبخاري، وهو العبد الصالح أبو جعفر بن حمدان النيسابوري فقد روينا عنه أنه قال: «كل ما قال البخاري: قال لي فلان، فهو عرض ومناولة».

---

٥٦ ــ قوله: (وأما ما أورده البخاري[١] كذلك عن شيوخه فهو من قبيل ما ذكرناه قريباً في الثالث من هذه التفريعات)، انتهى.

يريد أن ما قال فيه البخاري: قال فلان، وسمى بعض شيوخه أنه محكوم فيه بالاتصال كالإسناد المعنعن.

---

(١) في أ: «أي البخاري».

. . . .

ويشكل على ما ذكره المصنف هنا أن البخاري قال في صحيحه[1] في كتاب «الجنائز» في «باب ما جاء في قاتل النفس»: «وقال حجاج بن مِنْهال[2]، ثنا جرير بن حازم[3]، عن الحسن قال: ثنا جندب في هذا المسجد فما نسيناه وما نخاف أن يكذب جندب على[4] النبي ﷺ قال: «كان بِرَجُلٍ جِرَاحٌ فقتلَ نَفْسَه. . .»[5] الحديث، فحجاج بن منهال أحد شيوخ البخاري قد سمع منه أحاديث، وقد علق عنه هذا الحديث ولم يسمعه منه، وبينه وبينه واسطة بدليل أنه

---

(١) (٢/ ٩٩، ١٠٠).

(٢) هو حجاج بن المنهال السلمي مولاهم أبو محمد الأنماطي ــ نسبة إلى بيع الأنماط، وهي البسط ــ البصري البرساني ــ بضم الباء الموحدة وسكون الراء وفتح السين المهملة، نسبة إلى بني برسان بطن من الأزد ــ الحافظ أحد الثقات الأعلام، وثقه العجلي وأبو حاتم.
وقال ابن حجر: ثقة فاضل. مات سنة سبع عشرة ومائتين.
تهذيب الكمال (١/ ٢٣٥)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١٦٧)، الثقات للعجلي (ص ١٠٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٦)، الكاشف (١/ ١٤٩)، التقريب (١/ ١٥٤)، الخلاصة (ص ٧٣)، اللباب (١/ ٩١، ١٣٩).

(٣) هو جرير بن حازم الأزدي، أبو النضر البصري، أحد الأعلام، وثقه ابن معين إلاَّ في قتادة، وقال أبو حاتم: صدوق صالح. مات سنة سبعين ومائة بعد أن اختلط، لكنه لم يحدث في حال اختلاطه، وقال ابن حجر: وله أوهام إذا حدث من حفظه.
تهذيب الكمال (١/ ١٨٧)، تاريخ ابن معين (٢/ ٨٠)، التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٢١٣، ٢١٤)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٠٤)، الثقات لابن حبان (٦/ ١٤٤)، الثقات للعجلي (ص ٩٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٦٩ ــ ٧٢)، الكاشف (١/ ١٢٦)، التقريب (١/ ١٢٧)، الخلاصة (ص ٦١).

(٤) الذي في الصحيح (٢/ ٩٩، ١٠٠)، «عن النبي ﷺ» فيكون قوله: «عن. . .» إلخ مستأنفاً وليس متصلاً بما قبله.

(٥) وتمامه: «. . . فقال الله عز وجل بدرني عبدي بنفسه حرمت عليه الجنة».

. . . .

أورده في «باب ما ذكر عن بني إسرائيل»[1] فقال: ثنا محمد[2] ثنا حجاج قال: ثنا جرير، عن الحسن[3] قال: ثنا جُنْدُب فذكر الحديث. فهذا يدل على أنه لم يسمعه

(١) (٤/١٤٦) مع اختلاف يسير عن الرواية الأولى.
وأخرجه أيضاً مسلم في صحيحه (١/ ١٠٧) في كتاب الإيمان رقم (١١٣) من طريقين عن الحسن عن جندب.

(٢) وابن معمر بن ربعي ـ بكسر الراء وسكون الباء الموحدة بعدها عين مهملة مكسورة ـ القيسي، أبو عبد الله البحراني ـ بفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة، نسبة إلى البحر أو إلى الجزائر. والسكون فيها ـ قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٤٩٩).
وهو ثقة صالح خير، مات بعد الخمسين ومائتين. انظر ترجمته في: الكاشف (٣/ ٨٧)، التقريب (٢/ ٢٠٩)، الخلاصة (ص ٣٦٠).
وقيل: هو محمد بن يحيـى الذُّهلي، أبو عبد الله النيسابوري الحافظ، أحد الأعلام الكبار المشاهير، ثقة إمام، وقال ابن حجر: ثقة حافظ جليل، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين، وقد اشتهر أنما أبهمه البخاري على عادته إذا روى عنه للخلاف والجفاء الذي وقع بينهما بسبب القصة المشهورة في مسألة خلق القرآن، راجع هذه القصة مفصلة في تاريخ بغداد (٢/ ٣٠ ـ ٣٣). وانظر ترجمة الذُّهلي في: الكاشف (٣/ ٩٤)، التقريب (٢/ ٢١٧)، الخلاصة (ص ٣٦٣).
لكن قال فضيلة الشيخ أبو الأشبال حفظه الله: هذا الوجه غير صحيح لأن البخاري أكمل تصنيف الجامع قبل سنة ٢٤٠ وحدث به مراراً، ووقع بينه وبين الذهلي خلاف بعد سنة ٢٥٠، فكيف يقال: إنه أبهمه للخلاف المشهور بينهما؟!

(٣) هو ابن أبـي الحسن يسار البصري مولى أم سلمة رضي الله عنها، أحد أئمة الهدى والسنة، رمي بالقدر ولا يصح، قال ابن سعد: كان عالماً جامعاً رفيعاً ثقة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم، فصيحاً جميلاً وسيماً، وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس. قال ابن علية: مات سنة عشر ومائة.
تهذيب الكمال (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٣ ـ ٢٧١)، الثقات للعجلي (ص ١١٣)، الكاشف (١/ ١٦٠)، التقريب (١/ ١٦٥)، الخلاصة (ص ٧٧).

. . . .

من حجاج، وهـذا تدليس فـلا ينبغي أن يحمل مـا علقه عـن شيوخه على السماع منهم.

ويجوز أن يقال: أن البخاري أخذه عن حجاج بن مِنْهَال بالمناولة، أو في حال المذاكرة على الخلاف الذي ذكره ابن الصلاح، وسمعه ممن سمعه منه فلم يستحسن التصريح باتصاله بينه وبين حجاج لما وقع من تحمله، وهو قد صح عنده بواسطة الذي حدثه به عنه، فأتى به في موضع بصيغة التعليق، وفي موضع آخر بزيادة الواسطة، وعلى هذا فلا يسمى ما وقع من البخاري ــ على هذا التقدير ــ تدليساً[1]، وعلى كل حال فهو محكوم بصحته لكونه أتى به بصيغة الجزم كما تقدم[2].

فمـا قاله[3] ابـن حزم فـي حديث البخـاري عـن هشام بـن عمار بحديـث

(١) قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٦٠١): «لا يلزم من كونه يفرق في مسموعاته بين صيغ الأداء من أجل مقاصد تصنيفه: أن يكون مدلساً، ومن هذا الذي صرح أن استعمال «قال» إذا عبر بها المحدث عما رواه أحد مشايخه مستعملاً لها فيما لم يسمعه منه يكون تدليساً؟
لم نرهم صرحوا بذلك إلاّ في العنعنة، وكأن ابن الصلاح أخذ ذلك من عموم قولهم: إن حكم «عن» و «أن» و «قال» و «ذكر» واحد. وهذا ــ على تقدير تسليمه ــ لا يستلزم التسوية بينهما من كل جهة، كيف وقد نقل ابن الصلاح عن الخطيب أن كثيراً من أهل الحديث لا يسوون بين «قال» و «عن» في الحكم، فمن أين يلزم أن يكون حكمهما عند البخاري واحداً؟
وقد بينا الأسباب الحاملة للبخاري على التعاليق، فإذا تقرر ذلك لم يستلزم التدليس لما وصفنا».

(٢) راجع (ص ٢٧٤ ــ ٢٧٦).

(٣) في ب: «فيما قاله».

. . . .

المعازف[1] من أنه ليس متصلاً عند البخاري، يمكن أن يكون البخاري أخذه عن هشام مناولة أو في المذاكرة فلم يصرح فيه بالسماع، وقوله: إنه[2] لا يصح، وأنه موضوع مردود عليه، فقد وصله غير البخاري من طريق هشام بن عمار، ومن طريق غيره، فقال الإسماعيلي في صحيحه: ثنا الحسن وهو ابن سفيان الإمام: ثنا هشام بن عمار[3].

وقال الطبراني في «مسند الشاميين»: ثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد[4]: ثنا هشام بن عمار: ثنا صدقة بن خالد.

وقال أبو داود في «سننه»[5]: ثا عبد الوهاب بن نجدة[6]: ثنا بشر بن بكر، كلاهما عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بإسناده[7].

---

(١) راجعه وتخريجه والكلام عليه والرد على ابن حزم (ص ٢٥٨، ٢٥٩).

(٢) سقطت «أنه» من ب.

(٣) راجع (ص ٢٦١)، وانظر: فتح الباري (١٠/ ٥٤)، وتهذيب سنن أبي داود (٥/ ٢٧١، ٢٧٢).

(٤) هو محمد بن يزيد بن محمد بن عبد الصمد المحدث الحافظ أبو الحسن الهاشمي، روى عن صفوان بن صالح وطبقته، وكان صدوقاً. توفي سنة تسع وتسعين ومائتين.
سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٦)، العبر (١/ ٤٣٨)، شذرات الذهب (٢/ ٢٣٢).

(٥) (٤/ ٣١٩) رقم (٤٠٣٩).

(٦) عبد الوهاب بن نجدة ــ بفتح النون وسكون الجيم ــ الموصلي أبو محمد الشامي، وثقه يعقوب بن شيبة. وقال ابن حجر: ثقة. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين.
تهذيب الكمال (٢/ ٨٧١)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٣، ٤٥٤)، الكاشف (٢/ ١٩٤)، التقريب (١/ ٥٢٩)، الخلاصة (ص ٢٤٨).

(٧) على هامش الأصل: «قال شيخنا الحافظ: ليس في لفظ بشر الذي أخرجه أبو داود للمعازف ذكر».

. . . .

وقد ذكر المصنف فيما تقدم في النوع الأول في أمثلة تعليق البخاري[١] / قال القَعْنَبي، والقَعْنَبي من شيوخ البخاري فجعله هناك من باب التعليق وخالف ذلك هنا.

وقد يجاب عن المصنف بما ذكره هنا عقب الإنكار على ابن حزم، وهو قوله: «والبخاري ـ رحمه الله ـ قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذي علقه عنه، وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع»[٢]، انتهى.

فحديث النهي عن المعازف من باب ما هو معروف من جهة الثقات عن هشام[٣] ـ كما تقدم ـ وحديث جندب من باب ما ذكره في موضع آخر[٤] من كتابه مسنداً.

وقد اعترض على المصنف في[٥] قوله: «وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع»، بأن حديث جندب الذي ذكره في الجنائز صحبه خلل الانقطاع فإنه لم يأخذه عن حجاج بن منهال.

والجواب عن المصنف: أنه لم يرد بقوله: «لا يصحبها خلل الانقطاع»[٦] أي في غير الموضع الذي علقه فيه، فإن التعليق منقطع قطعاً،

---

(١) راجع (ص ٢٥٥).

(٢) راجع (ص ٢٦٩).

(٣) انظر: تغليق التعليق (٥/ ١٧ ـ ٢٢).

(٤) في ب: «في موضعين آخرين».

(٥) في ب: «من قوله».

(٦) من قوله: «فإنه لم يأخذه»، إلى قوله: «خلل الانقطاع» سقط من ب.

. . . .

وإنما أراد[1] أنه[2] لا يصحبها خلل الانقطاع في الواقع بأن يكون الحديث معروف الاتصال، أما في كتابه في موضع آخر كحديث جندب، أو في غير كتابه كحديث أبي مالك الأشعري، فإنه إنما جزم به حيث علم اتصاله وصحته في نفس الأمر كما تقدم، والله تعالى أعلم.

واختلف في «محمد»[3] شيخ البخاري في حديث جندب فقيل: هو محمد بن يحيى الذُّهْلي، وهو الظاهر، فإنه روى عن حجاج بن منهال، والبخاري عادته لا ينسبه إذا روى عنه إما لكونه من أقرانه أو لما جرى بينهما[4]، وقيل: هو محمد بن جعفر السمناني[5].

---

(١) في ب: زيادة «به».

(٢) سقطت من ب.

(٣) راجع (ص ٤٣٥).

(٤) في مسألة القول بخلق القرآن. انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٣٠ ــ ٣٣).

(٥) ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٤٩٩) احتمالين في تعيين المراد به:
أحدهما أنه الذهلي.
والثاني: «أنه ابن معمر بن ربعي القيسي البحراني، ولم يذكر غيرهما.
والسمناني ــ بكسر السين المهملة وسكون الميم ــ القومسي أبو الحسن الحافظ، وهو ثقة مشهور.
نهذيب الكمال (٣/ ١١٨٣، ١١٨٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٩٩)، الكاشف (٣/ ٢٦)، التقريب (٢/ ١٥١)، الخلاصة (ص ٣٣١).

قلت: ولم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه أو من آخره، ولا في مثل قوله: يروى عن فلان، ويذكر عن فلان، وما أشبهه مما ليس فيه جزم على من ذكر ذلك عنه بأنه قاله وذكره. وكأن هذا التعليق مأخوذ من تعليق الجدار، وتعليق الطلاق ونحوه، لما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال، والله أعلم.

---

٥٧ ــ قوله: (ولم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه أو من آخره، ولا في مثل قوله: يروى عن فلان، ويذكر عن فلان، وما أشبهه مما ليس فيه جزم على[1] من ذكر ذلك عنه بأنه قاله وذكره)، انتهى.

وقد سمى غير واحد من المتأخرين ما ليس بمجزوم تعليقاً، منهم الحافظ أبو الحجاج المِزّي[2]، كقول البخاري[3] في «باب مس الحرير من غير لبس».

---

(١) في ب: «من ذكر».

(٢) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القُضاعي ــ بضم القاف وفتح الضاد المعجمة، نسبة إلى قضاعة ــ الكلبي الحلبي الدمشقي، المِزِّي ــ بكسر الميم والزاي المشددة، نسبة إلى المزة قرية من قرى دمشق قريبة منها ــ جمال الدين أبو الحجاج، الحافظ الكبير، له مشاركة في الأصول والفقه والنحو والتصريف واللغة، حدث بالكثير نحو خمسين سنة، وولي دار الحديث الأشرفية ثلاثاً وعشرين سنة ونصف سنة، له من المصنفات: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» و «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ومعجم شيوخه وغيرها. مات في دمشق في الثاني عشر من صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة.
تذكرة الحفاظ (٤/ ٢٨٠، ٢٨٢)، الدرر الكامنة (٤/ ٤٥٧)، الرد الوافر (ص ٢١٣، ٢١٥)، شذرات الذهب (٦/ ١٣٦، ١٣٧)، البدر الطالع (٢/ ٣٥٣، ٣٥٤)، كشف الظنون (ص ١١٦، ١٥١٠، ١٦٩٦)، اللباب (٣/ ٢٠٦)، البداية والنهاية (١٤/ ٢٠٣، ٢٠٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٥٢).

(٣) (٧/ ٤٥) في كتاب اللباس.

. . . .

ويروى فيه عن الزبيدي[1]، عن الزهري، عن أنس عن النبي ﷺ «فذكره المزي في «الأطراف» وعلم عليه علامة التعليق للبخاري[2]، وكذا فعل غير واحد من الحفاظ يقولون: ذكره البخاري تعليقاً مجزوماً، أو تعليقاً غير مجزوم به، إلَّا أنه يجوز أن هذا الاصطلاح متجدد فلا لوم على المصنف في قوله: إنه لم يجده.

---

(١) هو محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي ـ بضم الزاي ـ أبو الهذيل القاضي الحمصي، أحد الأعلام، وثقه ابن معين، والعجلي، والنسائي، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، وقال ابن سعد: مات سنة ثمان وأربعين ومائة.

الثقات لابن شاهين (ص ٢٠٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٨٣، ١٢٨٤)، الثقات للعجلي (ص ٤١٥) «وقع فيه الزبيري، وهو خطأ»، الكاشف (٣/ ٩٢)، التقريب (٢/ ٢١٥)، الخلاصة (ص ٣٦٣).

(٢) تحفة الأشراف (١/ ٣٩٠، ٣٩١).

غير أن المزي ذكر حديثاً آخر غير الذي يقصده البخاري بهذا التعليق، والحديث الذي أراده البخاري هو حديث أنس في الثياب الحرير التي أتى النبي ﷺ بها فجعلوا يلمسونها بأيديهم، فقال ﷺ: «لمناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذا»، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» على الأطراف (١/ ٣٩٠، ٣٩١)، وفي الفتح (١٠/ ٢٩١)، قال: «ويدل على أن هذا مراد البخاري أنه علقه عقب حديث البراء بن عازب في قصة مناديل سعد بن معاذ لا في قصة أم كلثوم»، «وأيضاً فلو كان هذا الحديث مراده لجزم به لأنه صحيح عنده على شرطه».

وأما ما ذكره المزي فهو أن النبي ﷺ رأى على أم كلثوم برداً سيراء ـ أي مضلعة بالقز ـ . أخرجه البخاري (٧/ ٤٦)، في اللباس «باب الحرير للنساء»، وأبو داود (٤/ ٣٣٠، ٣٣١) في كتاب اللباس «باب الحرير للنساء» رقم (٤٠٥٨)، والنسائي (٨/ ١٩٧) في كتاب الزينة.

الخامس: الحديث الذي رواه بعض الثقات مرسلاً وبعضهم متصلاً، اختلف أهل الحديث في أنه ملحق بقبيل الموصول أو بقبيل المرسل. مثاله: «لا نِكَاحَ إلاَّ بِوَلي» رواه إسرائيل بن يونس في آخرين عن جده أبي إسحاق السَّبِيعي، عن أبي بُرْدة، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ، مسنداً هكذا متصلاً. ورواه سفيان الثوري وشعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ مرسلاً هكذا.

فحكى الخطيب الحافظ أن أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم في هذا وأشباهه للمرسل. وعن بعضهم أن الحكم للأكثر. وعن بعضهم أن الحكم للأحفظ، فإذا كان من أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم لمن أرسله، ثم لا يقدح ذلك في عدالة من وصله وأهليته. ومنهم من قال: من أسند حديثاً قد أرسله الحفاظ فإرسالهم له يقدح في مسنده وفي عدالته وأهليته.

ومنهم من قال: الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً فيقبل خبره وإن خالفه غيره، سواء كان المخالف له واحداً أو جماعة. قال الخطيب: «هذا القول هو الصحيح».

قلت: وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله. وسئل البخاري عن حديث: «لا نِكَاحَ إلاَّ بِوَلِيّ» المذكور، فحكم لمن وصله وقال: «الزيادة عن الثقة مقبولة»، فقال البخاري: «هذا، مع أن من أرسله شعبة وسفيان، وهما جبلان لهما من الحفظ والإتقان الدرجة العالية».

ويلتحق بهذا ما إذا كان الذي وصله هو الذي أرسله، وصله في وقت وأرسله في وقت، وهكذا إذا رفع بعضهم الحديث إلى النبي ﷺ ووقفه بعضهم على الصحابي، أو رفعه واحد في وقت ووقفه هو أيضاً في وقت آخر، فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع، لأنه مثبت وغيره ساكت، ولو كان نافياً فالمثبت مقدم عليه لأنه علم ما خفي عليه، ولهذا الفصل تعلق بفصل زيادة الثقة في الحديث وسيأتي إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

---

٥٨ ــ قوله: (أما إذا كان الذي وصله هو الذي أرسله، وصله في وقت وأرسله في وقت ــ ثم قال ــ : أو رفعه واحد في وقت ووقفه هو أيضاً في وقت آخر، فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع...) ــ إلى آخر كلامه.

وما صححه المصنف هو الذي رجحه أهل الحديث[1]، وصحح الأصوليون

---

(١) لأهل الحديث في هذه المسألة أقوال حكاها الخطيب وغيره:
أحدها: أن الحكم في هذا أو ما كان بسبيله لمن وصل.
الثاني: أن الحكم لمن أرسله وقد حكاه الخطيب عن أكثر أهل الحديث.
الثالث: أنه إن كان عدد من وصل أكثر فالحكم للوصل، وإن كان العكس فالحكم للإرسال.
الرابع: إن كان من أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله، وقال بعضهم: بل يقدح.
وقيل: الحكم للمسند إذا كان ثابت العدالة ضابطاً للرواية فيجب قبول خبره والعمل به ولو خالفه غيره، سواء كان هذا المخالف واحداً أو جماعة.
الكفاية (ص ٥٨٠)، التبصرة والتذكرة (١/ ١٧٤ ــ ١٧٩)، محاسن الاصطلاح (ص ١٤٢، ١٤٣)، المقنع (١/ ١٠٨، ١٠٩)، اختصار علوم الحديث (ص ٥٣)، =

. . . .

خلافه وهو أن: الاعتبار بما وقع منه أكثر، فإن وقع وصله أو رفعه أكثر من إرساله أو وقفه فالحكم للوصل والرفع. وإن كان الإرسال أو الوقف أكثر فالحكم له[1]، والله أعلم.

= الخلاصة (ص ٦٦)، فتح المغيث (١/ ١٦٤، ١٦٥)، تدريب الراوي (١/ ٢٢١ ـ ٢٢٣)، توضيح الأفكار (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٦)، الشذا الفياح (ق ٢١ أ).

(١) هذا القول هو لبعض الأصوليين كما نبه إلى ذلك الحافظ في «النكت» (٢/ ٦٠٩).
وقد ذهب الأصوليون من الشافعية والحنابلة إلى أن الحكم للموصول دون المرسل:
انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ٢١٣)، المحصول (٢/ ١/ ٦٦٣، ٦٦٤)، المسودة (ص ٣١٠)، روضة الناظر بشرحها نزهة الخاطر العاطر (٢/ ٤٦٠، ٤٦١).

النوع الثاني عشر
معرفة التدليس وحكم المدلس

التدليس قسمان:

النوع الثاني عشر
معرفة التدليس

٥٩ ــ قوله: (التدليس قسمان...)، إلى آخر كلامه.

ترك المصنف رحمه الله قسماً ثالثاً[(١)] من أنواع التدليس، وهو شر الأقسام، وهو[(٢)] الذي يسمونه: تدليس التسوية، وقد سماه بذلك أبو الحسن بن القطان وغيره من أهل هذا الشأن.

وصورة هذا القسم من التدليس: أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد / سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة، فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر ــ حينئذ ــ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلاَّ لأهل

---

(١) ناقش الحافظ ابن حجر في النكت (٢/٦١٦) شيخه الحافظ العراقي في قوله أن ابن الصلاح ترك قسماً ثالثاً من أقسام التدليس، وهو تدليس التسوية. فقال الحافظ: «أقول: فيه مشاحة، وذلك أن ابن الصلاح قسم التدليس إلى قسمين: أحدهما ــ تدليس الإسناد، والآخر: تدليس الشيوخ، والتسوية ــ على تقدير تسليم تسميتها تدليساً ــ هي من قبيل القسم الأول، وهو: تدليس الإسناد. فعلى هذا لم يترك قسماً ثالثاً إنما ترك تفريع القسم الأول، أو أخل بتعريفه».

(٢) ليست في ب.

. . . .

النقد والمعرفة بالعلل[1].

ومثال ذلك: ما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتاب «العلل»[2] قال: سمعت أبي، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن بَقِيَّة قال: حدثني أبو وهب الأسدي[3]، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «لا تَحْمَدُوا إسلامَ المرءِ حتى تَعرِفوا عقدةَ رأْيِهِ»، فقال أبي: «إن هذا الحديث له أمر قلَّ من يفهمه: روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ. قال: «وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدي، فكناه بَقِيَّة نسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي له، قال: وكان بقية من أفعل الناس لهذا»[4]، انتهى.

وممن كان يصنع هذا النوع من التدليس: الوليد بن مسلم[5].

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ١٧٩ ــ ١٩١)، معرفة علوم الحديث (ص ١٠٣ ــ ١١٢)، الكفاية (ص ٥٠٨ ــ ٥٢٧)، اختصار علوم الحديث (ص ٥٣ ــ ٥٥)، الخلاصة (ص ٧١ ــ ٧٣)، فتح الباقي (١/ ١٧٩ ــ ١٩١)، فتح المغيث (١/ ١٦٩)، محاسن الاصطلاح (ص ١٦٨، ١٦٩)، المقنع (١/ ١١٠ ــ ١١٣)، النكت (٢/ ٦١٦ ــ ٦١٧)، الشذا الفياح (ق ٢١، أ، ب)، تدريب الراوي (١/ ٢٢٣ ــ ٢٣١)، توضيح الأفكار (١/ ٣٥٠، ٣٧٦)، جواهر الأصول (ص ٤٩، ٥٠)، جامع التحصيل (ص ١١٠ ــ ١١٩)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢٥، ٢٦)، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ١٢٦، ١٢٧).

(٢) (٢/ ١٥٤، ١٥٥).

(٣) في العلل (٢/ ١٥٤): «. . . قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر».

(٤) عبارته في العلل (٢/ ١٥٥).

(٥) الأموي مولاهم أبو العباس الدمشقي، عالم الشام، قال الإمام أحمد: «أغرب أحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد»، وهو ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية. مات آخر سنة أربع =

. . . .

وحكي أيضاً عن الأعمش وسفيان الثوري.

فأما الوليد بن مسلم فحكى الدارقطني عنه أنه كان يفعله[1]، وروينا عن أبي مُسْهِر[2] قال: «كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم، وروينا عن صالح جزرة قال: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: «قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي! قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن نافع؛ وعن الأوزاعي، عن الزهري؛ وعن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد؛ وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع «عبد الله بن عامر الأسلمي»، وبينه وبين الزهري «إبراهيم بن مرة وقرة». قال: أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء.

قلت: فإذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعّف الأوزاعي، فلم يلتفت إلى قولي»[3].

= أو أول سنة خمس وتسعين ومائة.

الثقات للعجلي (ص ٤٦٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٧٤ ـ ١٤٧٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٥١)، الكاشف (٣/ ٢١٣)، التقريب (٢/ ٣٣٦)، الخلاصة (ص ٤١٧)، تعريف أهل التقديس (ص ١٣٤)، جامع التحصيل (ص ١٢٨).

(١) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٤١٥).

(٢) هو عبد الأعلى بن مسهر ـ بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء ـ الغساني، أبو مسهر الدمشقي، عالم دمشق وإمامها. قال أحمد: ما كان أثبته. وقال ابن حجر: ثقة فاضل، مات سنة عشر ومائتين، وله سبعون سنة.

الكاشف (٢/ ١٣١)، التقريب (١/ ٤٦٥)، الخلاصة (ص ٢٢١).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٨).

. . . .

وأما الأعمش والثوري فقال الخطيب في «الكفاية»[1]: «كان الأعمش والثوري وبَقِيَّة يفعلون مثل هذا، فالله أعلم».

قال شيخنا الحافظ أبو سعيد العلائي في كتاب «جامع التحصيل»: «وبالجملة فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقاً وشرّها»[2]، انتهى.

قلت: ومما يلزم منه من الغرور الشديد أن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويكون المدلس قد صرح بسماعه من هذا الشيخ الثقة، وهو كذلك، فتزول تهمة تدليسه، فيقف الواقف على هذا السند فلا يرى فيه موضع علة، لأن المدلس صرح باتصاله، والثقة الأول ليس مدلساً، وقد رواه عن ثقة آخر، فيحكم له بالصحة، وفيه ما فيه من الآفة التي ذكرناها، وهذا قادح فيمن تعمد فعله، والله أعلم.

---

(١) قال الخطيب في الكفاية (ص ٥١٨): «وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه، لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش وسفيان الثوري وبقية بن الوليد يفعلون مثل هذا».

(٢) جامع التحصيل (ص ١١٨)، قال: «لكنه قليل بالنسبة إلى ما يوجد عن المدلسين».

أحدهما ـ تدليس الإسناد، **وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه.**

ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر. ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان؛ ولا حدثنا؛ وما أشبههما. وإنما يقول: قال فلان، أو عن فلان، ونحو ذلك. مثال ذلك ما روينا عن علي بن خشرم، قال: «كنا عند ابن عيينة فقال: قال الزهري فقيل له: حدثكم الزهري؟ فسكت ثم قال: قال الزهري: فقيل له: سمعته من الزهري، فقال: لا، لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

مثاله: ما روى لنا عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرىء أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني. فقال: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، وروى عن أبي بكر محمد بن الحسن النقَّاش المفسر المقرىء، فقال: حدثنا محمد بن سَنَد، نسبه إلى جد له، والله أعلم.

---

٦٠ ــ قوله: (وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه. . .)، إلى آخر كلامه.

. . . .

هكذا حد المصنف القسم الأول من قسمي التدليس اللذين ذكرهما.

وقد حده غير واحد من الحفاظ بما هو أخص من هذا، وهو: أن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه[١]. هكذا حده الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار في «جزء» له في معرفة من يترك حديثه أو يقبل، وكذا حده الحافظ أبو الحسن / علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان في كتاب «بيان الوهم والإيهام»[٢].

قال ابن القطان: «والفرق بينه وبين الإرسال، هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه»[٣]، انتهى.

ويقابل هذا القول في تضييق حد التدليس القول الآخر الذي حكاه ابن عبد البر في «التمهيد»[٤]: أن التدليس أن يحدث الرجل بما لم يسمعه. قال ابن عبد البر: «وعلى هذا فما سلم من التدليس أحد لا مالك ولا غيره»[٥].

---

(١) شرح ألفية العراقي (١/ ١٨٠)، الشذا الفياح (ق ٢٢ أ)، تدريب الراوي (١/ ٢٢٤)، فتح المغيث (١/ ١٧٠).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ٢٢ أ)، شرح ألفية العراقي (١/ ١٨٠)، فتح المغيث (١/ ١٧٠)، تدريب الراوي (١/ ٢٢٤).

(٣) شرح ألفية العراقي (١/ ١٨٠)، الشذا الفياح (ق ٢٢ أ)، تدريب الراوي (١/ ٢٢٤)، فتح المغيث (١/ ١٧٠).

(٤) (١/ ١٥) قال: «وأما التدليس فهو أن يحدث الرجل عن الرجل قد لقيه وأدرك زمانه، وأخذ عنه، وسمع منه، وحدث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره عنه ممن ترضى حاله أو لا ترضى، على أن الأغلب في ذلك أن لو كانت حالة مرضية لذكره، وقد يكون لأنه استصغره».

(٥) في التمهيد (١/ ١٥): «قالوا: وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلسة، قال =

. . . .

وما ذكره المصنف في حد التدليس هو المشهور بين أهل الحديث، وإنما ذكرت قول البزار وابن القطان لئلا يغتر بهما من وقف عليهما، فيظن موافقة أهل هذا الشأن بذلك، والله أعلم.

= أبو عمر: فإن كان هذا تدليساً فما أعلم أحداً من العلماء سلم منه في قديم الدهر ولا في حديثه، اللَّهم! إلاَّ شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان».

أما القسم الأول فمكروه جد، ذمه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذماً له. فروينا عن الشافعي الإمام رضي الله عنه، عنه أنه قال: «التدليس أخو الكذب». وروينا عنه أنه قال: «لأن أزني أحب إلي من أن أدلس». وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير.

ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس، فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك، وقالوا: لا تقبل روايته بحال بيَّن السماع أو لم يبيِّن.

والصحيح: التفصيل، وإن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، حكمه حكم المرسل وأنواعه. وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو سمعت وحدثنا وأخبرنا وأشباهها فهو مقبول محتج به. وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً كقتادة والأعمش والسفيانين وهشيم بن بشير وغيرهم. وهذا لأن التدليس ليس كذباً، وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل. والحكم بأنه لا يقبل من المدلس حتى يبين قد أجراه الشافعي رضي الله عنه فيمن عرفناه دلس مرة، والله أعلم.

وأما القسم الثاني فأمره أخف، وفيه تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته. ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه، فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذي غيّر سِمَتَه غير ثقة، أو كونه متأخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه، أو كونه أصغر سناً من الراوي عنه،

أو كونه كثير الرواية عنه فلا يحب الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة. وتسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين، منهم الخطيب أبو بكر فقد كان لهجاً به في تصانيفه، والله أعلم.

---

٦١ ـ قوله: (أما القسم الأول فمكروه جداً. ثم قال: «ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك، وقالوا: لا تقبل روايته بحال بيَّن السماع أو لم يبين[(١)]، والصحيح التفصيل، وإن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه»، ثم قال: «وأما القسم الثاني فأمره أخف». . .)، انتهى كلامه.

وفيه أمور:

أحدها: أن المصنف أجرى الخلاف في الثقة المدلس، وإن صرح بالسماع، وقد ادعى أبو الحسن بن القطان نفي الخلاف فيه فذكر في كتابه: «بيان الوهم والإيهام» أن يحيى بن أبي كثير كان يدلس وأنه ينبغي أن يجري في معنعنة الخلاف، ثم قال: «أما إذا صرح بالسماع فلا كلام فيه فإنه ثقة حافظ صدوق، فيقبل منه ذلك بلا خلاف»[(٢)]، انتهى كلامه.

والمشهور ما ذكره المصنف من إثبات الخلاف، فقد حكاه الخطيب في «الكفاية»[(٣)] عن فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث، وهكذا حكاه غيره والمثبت

---

(١) في ب: «لم يبين ثم قال».

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ٢٢ ب).

(٣) (ص ٥١٥) قال: «وقال فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث أن خبر المدلس غير مقبول لأجل ما قدمنا ذكره، من أن التدليس يتضمن الإيهام لما لا أصل له. . . وقال خلق كثير من أهل العلم: خبر المدلس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب، ولم يروا التدليس ناقضاً لعدالته وذهب إلى ذلك جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال. . .» إلخ.

. . . .

للخلاف مقدم على النافي له[1]، والله أعلم.

الأمر الثاني: أن المصنف ذكر أن ما لم يبين فيه المدلس الاتصال حكمه حكم المرسل، فاقتضى كلامه أن من يقبل المرسل يقبل معنعن المدلس. وليس ذلك قول جميع من يحتج بالمرسل، بل بعض من يحتج بالمرسل يرد معنعن المدلس لما فيه من التهمة كما حكاه الخطيب في «الكفاية»[2]، فقال: «إن جمهور من يحتج بالمرسل يقبل خبر المدلس»، بل زاد النووي على هذا فحكى في «شرح المهذب» الاتفاق على أن المدلس لا يحتج بخبره إذا عنعن[3]. وهذا منه إفراط، وكأن الذي أوقع النووي في ذلك ما ذكره البيهقي في «المدخل»، وابن عبد البر في «التمهيد» مما يدل على ذلك.

أما البيهقي فإنه حكى عن الشافعي وسائر أهل العلم أنهم لا يقبلون عنعنة المدلس[4].

وأما ابن عبد البر فإنه لما ذكر في مقدمة «التمهيد» الحديث المعنعن وأنه يقبل بشروط ثلاثة قال: «إلاَّ أن يكون الرجل معروفاً بالتدليس فلا يقبل حديثه حتى يقول: حدثنا، أو: سمعت ـ قال: ـ فهذا ما لا أعلم أيضاً فيه خلافاً»[5]، انتهى كلامه.

---

(١) «له» ليست في ب.

(٢) (ص ٥١٥).

(٣) انظر: فتح المغيث (١/ ١٧٥)، الشذا الفياح (ق ٢٢ ب).

(٤) الشذا الفياح (ق ٢٢ ب).

وهذا النقل عن الشافعي رحمه الله صحيح، فقد قال الشافعي في الرسالة (ص ٣٧٩، ٣٨٠): «ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: «حدثني» أو «سمعت».

(٥) التمهيد (١/ ١٣).

. . . .

وما ذكره[1] من الاتفاق لعله محمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل خصوصاً عبارة البيهقي، فإن لفظ «سائر» قد تطلق ويراد بها الباقي لا الجميع، والخلاف معروف في كلام غيرهما، وممن حكاه الحاكم في كتاب «المدخل»[2] فإنه قسم الصحيح إلى عشرة أقسام: خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها، فذكر من الخمسة المختلف فيها:

المراسيل[3]، وأحاديث المدلسين[4]، إذا لم يذكروا سماعاتهم ـ إلى آخر كلامه[5].

وحكى الخلاف أيضاً الحافظ أبو بكر الخطيب في كتابه «الكفاية»[6] فحكى عن خلق كثير من أهل العلم أن خبر المدلس مقبول، قال: «وزعموا أن نهاية أمره أن يكون مرسلاً»، والله أعلم.

الأمر الثالث: أن المصنف بيَّن الحكم فيمن عرف بالقسم الأول من / التدليس، ولم يبين الحكم في القسم الثاني، وإنما قال: إن أمره أخف. فأردت بيان الحكم فيه للفائدة، وقد جزم أبو نصر ابن الصباغ في كتاب «العُدَّة»: أن من فعل ذلك لكون[7] من روى عنه غير ثقة عند[8] الناس، وإنما أراد أن يغير اسمه

(١) في أ، ب: «وما ذكر» بالبناء على المجهول.

(٢) (ص ٨٧).

(٣) (ص ٩٢، ٩٣).

(٤) (ص ٩٣، ٩٤).

(٥) وتتمة كلامه: «إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية فإنها صحيحة عند جماعة من قدمنا ذكرهم من أئمة أهل المدينة».

(٦) (ص ٥١٥).

(٧) سقطت من ب.

(٨) في ب: «عن الناس».

. . . .

ليقبلـوا خبره يجب أن لا يقبـل خبره، وإن كـان هـو يعتقد فيـه الثقة فقـد غلط في ذلك لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو، وإن كان لصغر سنه فيكون ذلـك روايـة عـن مجهـول لا يجـب قبـول خبـره حتـى يعـرف مـن روى عنـه»[1]، والله أعلم.

---

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ٢٢ ب)، شرح ألفية العراقي (١/ ١٨٨)، النكت (٢/ ٦٢٦)، تدريب الراوي (١/ ٢٣٠، ٢٣١).

النوع الثالث عشر
معرفة الشاذ

روِّينا عن يونس بن عبد الأعلى قال: قال الشافعي رحمه الله: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس».

وحكى الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني نحو هذا عن الشافعي وجماعة من أهل الحجاز، ثم قال: «الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلَّا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به».

وذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ أن الشاذ هو الحديث الذي ينفرد به ثقة من الثقات، وليس له أصل بِمُتابع لذلك الثقة. وذكر أنه يغاير المعلَّل من حيث أن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك.

قلت: أما ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول. وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث: «إِنَّمَا الأَعْمالُ بِالنِّيات»، فإنه حديث فرد تفرد به عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى بن سعيد، على ما هو الصحيح عند أهل الحديث.

. . . .

النوع[1] الثالث عشر

معرفة الشاذ

٦٢ ــ قوله: (أما ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول، وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما ينفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث: «إِنَّمَا الأَعْمالُ بِالنِّيات»، فإنه حديث فرد تفرد به عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص. ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى بن سعيد، على ما هو الصحيح عند أهل الحديث)، انتهى.

وقد اعترض عليه بأمرين:

أحدهما: أن الخليلي والحاكم إنما ذكرا تفرد الثقة[2] فلا يرد عليهما تفرد الحافظ لما بينهما من الفرقان.

والأمر الثاني: أن حديث النية لم يتفرد به عمر، بل رواه أبو سعيد الخُدْرِي وغيره عن النبي ﷺ ــ فيما ذكره الدارقطني[3] وغيره، انتهى ما اعترض به[4].

والجواب عن الأول: أن الحاكم ذكر مطلق[5] الثقة، والخليلي إنما[6] ذكر

---

(١) في ب: «الأمر».

(٢) قال أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ١١٩): «فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة».

(٣) انظر: العلل للدارقطني (١/ ١٩٣).
محاسن الاصطلاح (ص ١٧٤)، تدريب الراوي (١/ ٢٣٧).

(٤) في أ: زيادة «عليه».

(٥) في ب: «مطلقه».

(٦) «إنما» ليست في ب.

. . . .

مطلق الراوي فيرد على إطلاقهما تفرد العدل الحافظ، ولكن الخليلي يجعل تفرد الراوي الثقة: شاذاً صحيحاً، وتفرد الراوي غير الثقة: شاذاً ضعيفاً[1]، والحاكم ذكر تفرد مطلق الثقة، فيدخل فيه تفرد الثقة الحافظ، فلذلك استشكله المصنف[2].

وعن الثاني: أنه لم يصح من حديث أبي سعيد ولا غيره سوى عمر.

وقد أشار المصنف إلى أنه قد قيل: أن له غير طريق عمر بقوله «على ما هو الصحيح عند أهل الحديث»، فلم يبق للاعتراض عليه وجه.

ثم إن حديث أبي سعيد الذي ذكره هذا المعترض صرحوا بتغليط ابن أبي رَوَّاد الذي رواه عن مالك، وممن وهمه في ذلك: الدارقطني وغيره[3].

وإذ قد اعترض عليه في حديث عمر هذا، فهلا اعترض عليه في[4] الحديث الذي بعده؟

---

(١) قال الخليلي: «الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلاَّ إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة فيتوقف فيه ولا يحتج به». الإرشاد (ق ٧ أ، ب)، شرح ألفية العراقي (١/ ١٩٤)، فتح المغيث (١/ ١٨٧)، تدريب الراوي (١/ ٢٣٢، ٢٣٣)، توضيح الأفكار (١/ ٣٧٩).
وقد تعقب الحافظ ابن حجر قول الحافظ العراقي أن أبا يعلى الخليلي يجعل تفرد الثقة شاذاً صحيحاً، فقال في النكت (٢/ ٦٥٤): «فيه نظر فإن الخليلي لم يحكم له بالصحة، بل صرح بأنه يتوقف فيه ولا يحتج به». وهذا الذي قاله ابن حجر هو الذي صرح به الخليلي كما تقدم نقله عنه.

(٢) من قوله: «والحاكم...»، إلى قوله: «استشكله المصنف» سقط من ب.

(٣) العلل للدارقطني (١/ ١٩٣، ١٩٤).

(٤) في ب: «من».

. . . .

فقد ذكر المصنف: أنه أوضح في التفرد من حديث عمر، وهو: حديث ابن دينار[1]، عن ابن عمر في النهي عن بيع الولاء وعن هبته[2]، قال المصنف: «تفرد به عبد الله بن دينار»، انتهى.

وقد ذكر الترمذي في جامعه[3] أنه: رواه يحيى بن سُلَيم عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر. وهو وهم، وهم فيه يحيى بن سُلَيْم»[4]، انتهى[5].

---

(١) في ب: «عبد الله بن دينار».

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٨٢) في كتاب العتق والولاء «باب مصير الولاء لمن أعتق» رقم (٢٠).
وأخرجه أحمد في المسند (٢/ ٩، ٧٩، ١٠٨).
والبخاري (٣/ ١٢٠) في كتاب العتق وفضله «باب بيع الولاء وهبته».
ومسلم (٢/ ١١٤٥) في كتاب العتق رقم (١٥٠٦).
وأبو داود (٣/ ٣٣٤) في كتاب الفرائض «باب في بيع الولاء» رقم (٢٩١٩).
والترمذي (٣/ ٥٢٨، ٥٢٩) في كتاب البيوع «باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته» رقم (١٢٣٦)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.
والنسائي (٧/ ٣٠٦) في كتاب البيوع «باب بيع الولاء».
وابن ماجه (٢/ ٩١٨) في كتاب الفرائض «باب النهي عن بيع الولاء وعن هبته» رقم (٢٧٤٧، ٢٧٤٨).
وأخرجه أيضاً الطيالسي في مسنده رقم (١٨٨٥).

(٣) (٣/ ٥٢٩).

(٤) يحيى بن سُلَيْم القرشي، وثقه ابن معين وابن حبان، وقال ابن حجر: صدوق سيِّىء الحفظ.
تهذيب الكمال (٣/ ١٥٠٢، ١٥٠٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٦، ٢٢٧)، الكاشف (٣/ ٢٢٦)، التقريب (٢/ ٣٤٩)، الخلاصة (ص ٤٢٤)، الثقات لابن حبان (٧/ ٦١٥).

(٥) من قوله: «قال المصنف»، إلى قوله: «انتهى» سقط من ك، ب.

. . . .

ومما يستغرب: حكايته ـ في حديث عمر ـ أني رأيت في «المستخرج من أحاديث الناس» لعبد الرحمن[1] بن منده أن حديث «الأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ»[2] رواه سبعة عشر من الصحابة، وإنه رواه عن عمر غير علقمة، وعن علقمة غير محمد بن إبراهيم، وعن محمد بن إبراهيم غير يحيى بن سعيد.

وقد بلغني أن الحافظ أبا الحجاج المزي سئل عن كلام ابن منده هذا فأنكره واستبعده.

وقد تتبعت كلام ابن منده المذكور، فوجدت أكثر[3] الصحابة الذين ذكر حديثهم في الباب إنما لهم أحاديث أخرى في مطلق النية كحديث: «يُبْعَثُون على نِيَّاتِهم»[4].

---

(١) في ب: «أن عبد الرحمن».

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٥).
والبخاري (١/ ٢) في «باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ».
ومسلم (٣/ ١٥١٥) في كتاب الإمارة رقم (١٩٠٧).
وأبو داود (٢/ ٦٥١) في كتاب الطلاق «باب فيما عني به الطلاق والنيات» رقم (٢٢٠١).
والترمذي (٤/ ١٧٩) في أبواب فضائل الجهاد «باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا» رقم (١٦٤٧).
والنسائي (١/ ٥٨ ـ ٦٠) في كتاب الطهارة «باب النية في الوضوء».
وابن ماجه (٢/ ١٤١٣) في كتاب الزهد «باب النية» رقم (٤٢٢٧).
والدارقطني (١/ ٥٠، ٥١) في كتاب الطهارة «باب النية».

(٣) في ب: «كلام».

(٤) أخرج الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٩٢) بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يبعث الناس ـ أو قال: يحشر الناس ـ على نياتهم».
وابن ماجه (٢/ ١٤١٤) في كتاب الزهد «باب النية» رقم (٤٢٢٩، ٤٢٣٠) عن أبي هريرة وعن جابر مرفوعاً. =

. . . .

وكحديث: «ليس لهُ مِن غَزَاتِه إلاَّ ما نَوَى»[1] ونحو ذلك.

وهكـذا يفعـل الترمـذي في الجامـع حيث يقـول: «وفي البـاب عـن فـلان وفلان»، فإنه[2] لا يريد ذلك الحديث المعين، وإنما يريد أحاديث أخر يصح أن تكتب في ذلك الباب، وإن كان حديثاً آخر غير الذي يرويه في أول الباب وهو عمل صحيح، إلاَّ أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث الذي رواه في أول الباب بعينه، وليس الأمر على ما فهموه، بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثاً آخر يصح / إيراده في ذلك[3] الباب.

ثم إني تتبعت الأحاديث التي ذكرها ابن منده فلم أجد منها بلفظ حديث عمر

= وإسناده صحيح. وانظر: صحيح الجامع الصغير (٦/ ٣١٧).

(١) أخرج الإمام أحمد في المسند (٥/ ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٩) بإسناده عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: «من غزا في سبيل الله، ولا ينوي في غزاته إلاَّ عقالاً فله ما نوى».
وأخرجه النسائي (٦/ ٢٤، ٢٥) في كتاب الجهاد «باب من غزا في سبيل الله ولم ينو من غزاته إلاَّ عقالاً».
والحاكم في المستدرك (٢/ ١٠٩) كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن جبلة بن عطية، عن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن جده عبادة بن الصامت. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، [هذا هو المشهور عند عامة الناس، ولا دليل عليه، فإن الذهبي لم يذكر في بداية تلخيص المستدرك ولا في أي تصنيف آخر، بل قال في «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ١٧٦ في ترجمة الحاكم: «وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً»، فالقول إنه وافقه غير صحيح لأنه اختصره، وأحياناً إذا أسعفته الذاكرة، يرد على الحاكم وإلاَّ فلا. قاله أبو الأشبال]، وهو كما قالا.
وانظر: صحيح الجامع الصغير (٥/ ٣٢٤)، مشكاة المصابيح (٢/ ١١٣٠).

(٢) في ب: «كأنه».

(٣) «ذلك» ليست في ب.

. . . .

أو قريباً من لفظه بمعناه إلَّا حديثاً لأبـي سعيد الخدري، وحديثاً لأبـي هريرة، وحديثاً لأنس بن مالك، وحديثاً لعلي بن أبـي طالب وكلها ضعيفة[1].

ولذلك قال الحافظ أبو بكر البزار في مسنده بعد تخريجه: «لا يصح عن النبـي ﷺ إلَّا من حديث عمر، ولا عن عمر إلَّا من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلَّا من حديث محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم[2] إلَّا من حديث يحيـى بن سعيد»[3]، والله أعلم.

وذكره المصنف بعد هذا في النوع الحادي والثلاثين، ونبسط[4] الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى.

---

(١) سوف يعود المصنف إلى الكلام عن هذه الأحاديث كلها ويورد ألفاظها ويأتي هناك تخريجها والكلام عليها في نوع المشهور. انظر (ص ٧٦٥ ــ ٧٨٤).

(٢) قوله: «ولا عن محمد بن إبراهيم» سقط من ب.

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ٢٣ ب).

(٤) انظر (ص ٨١٢ ــ ٨١٧).

وأوضح من ذلك في ذلك حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته، تفرد به عبد الله بن دينار. وحديث مالك عن الزهري عن أنس: أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه مِغْفَر. تفرد به مالك عن الزهري. فكل هذه مخرجة في الصحيحين معه أنه ليس لها إلاَّ إسناد واحد تفرد به ثقة. وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة.

وقد قال مسلم بن الحجاج: «للزهري نحو تسعين حرفاً يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جياد»، والله أعلم.

فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل نبينه فنقول:

إذا انفرد الراوي بشيء نُظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة. وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح.

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال؛ فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف.

وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر.

فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف.

والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم.

---

٦٣ ــ [(١)]قوله: (وأوضح من ذلك ــ في ذلك ــ حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر: أن النبي ﷺ نهى عن بيعِ الوَلاءِ وهِبته، تفرَّد به عبد الله بن دينار، وحديث مالك، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المِغْفَرَ. تفرد به مالك عن الزهري. فكل هذه مخرجة في الصحيحين معه أنه ليس لها إلاَّ إسناد واحد)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أن الحديث الأول ــ وهو حديث النهي عن بيع الوَلاءِ وهبته[(٢)] ــ

---

(١) هذه الفقرة من بدايتها إلى نهايتها سقطت من الأصل، وما أثبته هنا هو من باقي النسخ.

(٢) أخرجه مالك (٢/ ٧٨٢) في كتاب العتق والولاء «باب مصير الولاء لمن أعتق» رقم (٢٠).

والبخاري (٣/ ١٢٠) في كتاب العتق «باب بيع الولاء وهبته»، وفي كتاب الفرائض «باب إثم من تبرأ من مواليه».

ومسلم (٢/ ١١٤٥) في كتاب العتق رقم (١٦).

وأبو داود (٣/ ٣٣٤) في كتاب الفرائض «باب في بيع الولاء وهبته» رقم (٢٩١٩).

والترمذي (٣/ ٥٢٨) في كتاب البيوع «باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته» رقم (١٢٣٦).

وابن ماجه (٢/ ٩١٨) في كتاب الفرائض «باب النهي عن بيع الولاء وهبته» رقم (٢٧٤٧).

والدارمي (٢/ ٢٥٦) في كتاب البيوع «باب النهي عن بيع الولاء».

. . . .

قد روي من غير حديث عبد الله بن دينار[١].

رواه الترمذي في كتاب «العلل المُفْرَدة» قال: «حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب[٢]: ثنا يحيى بن سُلَيم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن عمر. . .» وذكره، ثم قال: «والصحيح: عن عبد الله بن دينار. وعبد الله بن دينار قد تفرد بهذا الحديث، عن ابن عمر، ويحيى بن سُلَيْم أخطأ في حديثه»[٣].

وقال الترمذي أيضاً في «الجامع»[٤]: «أن يحيى بن سُلَيْم، وهم في هذا الحديث».

قلت: وقد ورد من غير رواية يحيى بن سليم، عن نافع، رواه ابن عدي في «الكامل»[٥] فقال: «حدثنا عِصْمة بن بَجْمَاك[٦] البخاري قال: ثنا إبراهيم بن

---

(١) هو العدوي مولاهم، أبو عبد الرحمن المدني. ثقة، وثقه أبو حاتم والعجلي وابن شاهين. وقال ابن سعد: مات سنة سبع وعشرين ومائة.
الثقات للعجلي (ص ٢٥٤)، الثقات لابن شاهين (ص ١٢٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٤٦)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٥، ١٢٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠١، ٢٠٢)، الكاشف (٢/ ٧٥)، التقريب (١/ ٤١٣)، الخلاصة (ص ١٩٦).

(٢) هو الأموي أبو عبد الله الأبلي ــ بضم الهمزة وسكون الباء ــ قال النسائي: لا بأس به. وقال في التقريب: صدوق، مات سنة أربع وأربعين ومائتين.
الكاشف (٣/ ٦٤)، التقريب (٢/ ١٨٦)، الخلاصة (ص ٣٤٩).

(٣) العلل الكبير (١/ ٤١٠).

(٤) جامع الترمذي (٣/ ٥٢٨، ٥٢٩).

(٥) الكامل (١/ ٢٦٨، ٢٦٩).

(٦) قال أبو الأشبال: وفي الكامل في المطبوعة (١/ ٢٦٨): عصمة بن الجمال. وفي تاريخ دمشق (٤٠/ ٣٥١): عصمة بن أبي عصمة إسرائيل بن يحماك أبو عمرو، ثم بعد ذلك في ترجمته الداخل: بجماك.

. . . .

فهد: ثنا مسلم، عن محمد بن دينار، عن يونس ـ يعني ابن عبيد ـ عن نافع عن ابن عمر» فذكره. أورده في ترجمة إبراهيم بن فهد بن حكيم، وقال: «لم أسمعه إلاَّ من عصمة عنه»، ثم قال: «وسائر أحاديث إبراهيم بن فهد مناكير، وهو مظلم الأمر». وحكى أيضاً أن ابن صاعد كان إذا حدثنا عنه يقول: «ثنا إبراهيم بن حكيم ينسبه إلى جده لضعفه»[1]، انتهى.

والجواب عن المصنف أنه لا يصح أيضاً إلاَّ من رواية عبد الله بن دينار كما تقدم في حديث: «الأعمال بالنيات»، والله أعلم.

الأمر الثاني: أن حديث المِغْفَر[2] قد ورد من عدة طرق غير طريق مالك: من رواية ابن أخي الزهري[3]، وأبي أُوَيس

(١) الكامل (١/ ٢٦٨).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٤٢٣) في كتاب الحج باب جامع رقم (٢٤٧)، وأحمد في المسند (٣/ ١٠٩، ١٦٤، ١٨٠).
والبخاري (٤/ ٢٨) في كتاب الجهاد «باب قتل الأسير»، وفي كتاب المغازي «باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح» (٥/ ٩٢).
ومسلم (٢/ ٩٨٩ ـ ٩٩٠) في كتاب الحج رقم (١٣٥٧).
وأبو داود (٣/ ١٣٤، ١٣٥) كتاب الجهاد «باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام» رقم (٢٦٨٥).
والترمذي (٤/ ٢٠٢) في كتاب الجهاد «باب ما جاء في المغفر» رقم (١٦٩٣).
والنسائي (٣/ ٢٠٠، ٢٠١) في كتاب المناسك «باب دخول مكة بغير إحرام».
وابن ماجه (٢/ ٩٣٨) في كتاب الجهاد «باب السلاح» رقم (٢٨٠٥).
والدارمي (٢/ ٢٢١) في كتاب السير «باب كيف دخل النبي ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر».
وهو ما يلبسه الدارع على رأسه من الزرد ونحوه.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني، صدوق له أوهام، مات سنة اثنتين وخمسين، وقيل: سبع وخمسين ومائة. =

. . . .

عبد الله[1] بن أبـي عامر[2] ومعمر والأوزاعي كلهم عن الزهري.

فأما رواية ابن أخي الزهري عنه، فرواها أبو بكر البزار في مسنده[3].

وأما رواية أبـي أُوَيس، فرواها ابن سعد في «الطبقات»[4] وابن عدي في «الكامل»[5] في[6] ترجمة أبـي أويس.

وأما رواية مَعْمَر، فذكرها ابن عدي في «الكامل»[7].

وأما رواية الأوزاعي فذكرها المزي في الأطراف[8]. وقد بينت ذلك في «شرح الترمذي».

= تهذيب الكمال (٣/ ١٢٢٦، ١٢٢٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠)، الكاشف (٣/ ٥٧)، التقريب (٢/ ١٨٠)، الخلاصة (ص ٣٤٦).

(١) في ب: «عبد الله بن عبد الله بن أبـي عامر».

(٢) القرشي التيمي، أبو أويس الأصبحي، ضعفه أحمد وقال ابن معين: يسرق الحديث، وقال الحافظ: صدوق يهم.
الكامل (٤/ ١٤٩٩، ١٥٠٠)، لسان الميزان (٣/ ٣٠٣)، المغني في الضعفاء (١/ ٣٤٣)، التقريب (ص ٥١٨، تحقيق أبـي الأشبال).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ٢٣ ب).

(٤) (٢/ ١٣٩، ١٤٠).

(٥) (٤/ ١٤٩٩، ١٥٠٠).

(٦) في ب: «من».

(٧) انظر: الشذا الفياح (ق ٢٣ ب).

(٨) تحفة الأشراف في معرفة الأطراف (١/ ٣٨٩). [قال الحافظ في الفتح ٤/ ٥٩: ورواية الأوزاعي في فوائد تمام، انتهى. قال أبو الأشبال: انظر: الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام (٢/ ٢٤٠)].

. . . .

وروى ابن مَسْدِي[1] في معجم شيوخه أن أبا بكر بن العربي قال لأبي جعفر ابن المُرْخي[2] حين ذكر أنه لا يعرف إلاَّ من[3] حديث مالك عن الزهري: «قد رويته من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك»، فقالوا له: «أفدنا هذه الفوائد، فوعدهم ولم يخرج لهم شيئاً»، ثم تعقب ابن مَسْدِي هذه الحكاية بأن[4] شيخه فيها ــ وهو أبو العباس العشاب[5] ــ كان متعصباً على ابن العربي لكونه

---

(١) هو محمد بن يوسف بن موسى الأزدي المهلبي الأندلسي، أحد الحفاظ، وفيه تشيع. له «المسند الغريب» ومعجم شيوخه، مات سنة ثلاث وستين وستمائة. ومسدي بفتح الميم وسكون السين المهملة وكسر الدال المهملة.

لسان الميزان (٥/ ٤٣٧)، تبصير المنتبه (٤/ ١٣٦٣).

(٢) هو أحمد بن عبد العزيز الإشبيلي المشهور بابن المُرخي ــ بضم الميم وسكون الراء وكسر الخاء المعجمة ــ برع في العلوم سيما النحو، وأخذ عن أبي مروان بن سراج. توفي سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة.

المشتبه (ص ٥٨٢)، تبصير المنتبه (٤/ ١٣٥٦).

(٣) سقطت من ب.

(٤) في ب: «فإن». [وراجع هذه القصة في ترجمة ابن العربي في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٩٦ و ١٢٩٧)].

(٥) أحمد بن محمد بن مفرج الأموي مولاهم الأندلسي، الإشبيلي، أبو العباس، ويعرف بالعشاب ــ بفتح العين المهملة والشين المعجمة المشددة ــ وبابن الرومية وبالنباتي، محدث حافظ فقيه مؤرخ شاعر. وُلد في المحرم في سنة إحدى وستين وخمسمائة، وتوفي سنة سبع وثلاثين وستمائة. له مصنفات منها: «المعلم في زوائد البخاري على مسلم» و «مختصر غريب حديث مالك» و «نظم الدراري فيما تفرد به مسلم عن البخاري» وغيرها.

تذكرة الحفاظ (٤/ ٢١٠)، فهرس الفهارس والأثبات (١/ ٣٣١)، شذرات الذهب (٥/ ١٨٤).

. . . .

كان متعصباً على ابن حزم[1]، والله أعلم)[2].

(١) أورد الحافظ الذهبي هذه القصة في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٦٩) وقد تعقب الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٦٥٦) ابن مسدي في قوله أن شيخه فيها... إلخ بأن هذا: «تعقب غير مرضي، بل هو دال على قلة اطلاع ابن مسدي وهو معذور، لأن أبا جعفر بن المرخي راويها في الأصل كان مستبعداً لصحة قول ابن العربي، بل هو وأهل البلد... فلما حكاها أبو العباس البناني لابن مسدي على هذه الصورة، ولم يكن عنده اطلاع على حقيقة ما قاله ابن العربي احتاج ــ من أجل الذب عن ابن العربي ــ أن يتهم البناني وحاشا وكلا ما علمنا عليه من سوء، بل ذلك مبلغهم من العلم».

ولم يقتصر الحافظ على هذا التعقب والإيضاح بل ذكر أنه تتبع طرق هذا الحديث فوجده كما قال ابن العربي من ثلاثة عشر طريقاً عن الزهري غير طريق مالك مع زيادة طرق الأربعة الذين ذكرهم شيخه العراقي. انظر: النكت (٢/ ٦٥٦ ــ ٦٦٩). [وراجع الفتح (٤/ ٥٩ ــ ٦٠)].

(٢) ما بين القوسين وهو الفقرة الثانية والستون سقطت بأكملها من الأصل، وهو موجود في باقي النسخ، وفي المطبوعتين، وقد سبق التنبيه إلى ذلك في بداية هذه الفقرة.

النوع الرابع عشر

معرفة المنكر من الحديث

بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البَرْدِيجي الحافظ أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر. فأطلق البَرْدِيجي ذلك ولم يفصل. وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ.

وعند هذا نقول: **المنكر ينقسم قسمين** على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه.

مثال الأول: وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات: رواية مالك عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ. قال: « يَرِثُ المسلمُ الكافرَ، ولا الكافرُ المسلمَ»، خالف مالك غيره من الثقات في قوله: «عُمَر بن عثمان» ــ بضم العين» ــ .

وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب «التمييز» أن: كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: عَمرو بن عثمان ــ يعني بفتح العين ــ .

وذكر أن مالكاً كان يشير بيده إل دار عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه.

وعمرو وعمر جميعاً ولدا عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو

عن عمرو ــ بفتح العين ــ ، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم.

النوع الرابع عشر
معرفة المنكر

٦٤ ــ قوله: (المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه. مثال الأول ــ وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات ــ رواية مالك عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ ال: «لاَ يَرِثُ المُسْلِمُ الكافِرَ، ولا الكافِرُ المُسلمَ»، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: «عُمَر بن عثمان ــ بضم العين» ــ ، وذكر مسلم في كتاب «التمييز» أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: عَمْرو بن عثمان يعني بفتح العين. . .)، إلى آخر كلامه.

حكم المصنف على حديث مالك هذا بأنه منكر، ولم أجد من أطلق عليه اسم النكارة، ولا يلزم من تفرد مالك بقوله في الإسناد: «عمر» أنه (يكون)[1] المتن منكراً، فالمتن ــ على كل حال ــ صحيح[2] لأن «عُمَر» و «عَمْراً» كلاهما ثقة.

---

(١) ما بين القوسين زيادة من ك، أ، ب.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٥١٩) في كتاب الفرائض «باب ميراث أهل الملل».
والشافعي في الأم (٤/ ٧٤)، وفي الرسالة (ص ١٦٨ ، ١٦٩) فقرة (٤٧٢).
وأحمد (٥/ ٢٠٠، ٢٠٨، ٢٠٩) من طريق ابن عيينة، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج، ومن طريق محمد بن جعفر عن معمر كلهم عن الزهري به.
والبخاري (٧/ ١١) في كتاب الفرائض «باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم».
ومسلم (٣/ ١٢٣٣) في كتاب الفرائض رقم (١٦١٤).
وأبو داود (٣/ ٣٢٦، ٣٢٧) في كتاب الفرائض «باب هل يرث المسلم الكافر» رقم (٢٩٠٩). =

. . . .

وقد ذكر المصنف مثل ما أشرت إليه في النوع الثامن عشر: أن من أمثلته ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن ما رواه الثقة يَعْلَى بن عُبَيد[1]، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال:

«البيِّعَانِ بِالخِيَارِ»، الحديث[2].

= والترمذي (٤/ ٤٢٣) في كتاب الفرائض «باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر» رقم (٢١٠٧)، وقال: حديث حسن صحيح.

والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (١/ ٥٦، ٥٧).

وابن ماجه (٢/ ٩١١) في كتاب الفرائض «باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك» رقم (٢٧٢٩).

والدارمي (٢/ ٣٧٠) في كتاب الفرائض «باب في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام».

وأما عمرو بن عثمان بن عفان الأموي المدني فهو ثقة، وثقه ابن سعد والعجلي وابن حبان.

التقريب (٢/ ٧٥)، الخلاصة (ص ٢٩١)، الكاشف (٢/ ٢٩٠)، الثقات للعجلي (ص ٣٦٧)، الثقات لابن حبان (٥/ ١٦٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٧٨).

(١) هو يعلى بن عبيد بن أمية الطنافسي ـ بفتح الطاء المهملة والنون وكسر الفاء والسين المهملة ـ، نسبة إلى عمل الطِنفسة ـ بكسر الطاء المهملة، وهي البساط وبيعها ـ أبو يوسف الوفي مولى أياد. ضعفه ابن معين في الثوري، ووثقه في غيره، وقال أحمد: صحيح الحديث ووثقه العجلي. قال البخاري: مات سنة تسع ومائتين.

الثقات للعجلي (ص ٤٨٤)، الثقات لابن شاهين (ص ٢٦٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٠٢، ٤٠٣)، الكاشف (٣/ ٢٥٨)، التقريب (٢/ ٣٧٨)، الخلاصة (ص ٤٣٨).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٦٧١) في كتاب البيوع «باب بيع الخيار» رقم (٧٩).

والشافعي في الأم (٣/ ٤).

وأحمد في المسند (٢/ ٩).

ومسلم (٣/ ١١٦٤) في كتاب البيوع رقم (١٥٣١) بلفظ: «كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلَّا بيع الخيار». =

. . . .

قال: «فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو مُعَلَّل غير صحيح»، قال: «والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله: عن عمرو بن دينار[1]، وإنما هو: عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، فوهم يعلى بن عبيد فعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة»، انتهى كلامه[2].

فجعل الوهم في الإسناد بذكر ثقة آخر لا يخرج ذلك المتن عن كونه صحيحاً، فهكذا يجب أن يكون الحكم هنا.

على أنه قد اختلف عن مالك رحمه الله في قوله: «عُمَر» و «عمرو» فرواه النسائي في سننه من رواية عبد الله بن المبارك[3] وزيد بن

= والنسائي (٧/ ٢٥٠، ٢٥١) في كتاب البيوع «باب ذكر الاختلاف على عبد الله بن دينار في لفظ هذا الحديث»، والدارمي (٢/ ٢٥٠) في كتاب البيوع «باب في البيعان بالخيار ما لم يتفرقا».

والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٦٩) كتاب البيوع «باب المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلاَّ بيع الخيار».

والطيالسي في المسند (ص ٢٥٦) رقم (١٨٨٢).

كما أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه من طرق أخرى عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

انظر: صحيح البخاري (٣/ ١٧، ١٨)، وسنن أبي داود (٣/ ٧٣٢ ـ ٧٣٦) رقم (٣٤٥٤، ٣٤٥٥)، وجامع الترمذي (٣/ ٥٣٨ ـ ٥٤١) رقم (١٢٤٥)، وسنن ابن ماجه (٢/ ٧٣٥، ٧٣٦) رقم (٢١٨١).

(١) في ب: «عمار».

(٢) انظر (ص ٥٠٣).

(٣) هو الإمام الحافظ المجاهد عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، شيخ الإسلام، وأحد الأئمة المشاهير الأعلام، قال عن نفسه: =

. . . .

الحُبَاب[1]، ومعاوية بن هشام[2] ثلاثتهم عن مالك، فقالوا في روايتهم: «عمرو» بن عثمان كرواية بقية أصحاب الزهري، لكن قال النسائي بعده:

= كتبت عن أربعة آلاف شيخ فرويت عن ألف. وقال ابن عيينة: ابن المبارك عالم المشرق والمغرب وما بينهما. وقال ابن معين: ثقة صحيح الحديث. قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، وُلد رحمه الله سنة ثمان عشرة ومائة، ومات سنة إحدى وثمانين ومائة.

حلية الأولياء (٨/ ١٦٢ ــ ١٩٠)، الثقات للعجلي (ص ٢٧٥، ٢٧٦)، الثقات لابن حبان (٧/ ٧)، تاريخ ابن معين (٢/ ٣٢٨)، التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢١٢)، تاريخ بغداد (١٠/ ١٥٢)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٣٠ ــ ٧٣٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٢)، شذرات الذهب (١/ ٢٩٥)، الكاشف (٢/ ١١٠)، التقريب (١/ ٤٤٥)، الخلاصة (ص ٢١١، ٢١٢).

(١) زيد بن الحُباب ــ بضم الحاء وتخفيف الباء ــ العُكلي ــ بضم العين وسكون الكاف ــ أبو الحسين الخراساني الكوفي. حافظ، جوال، رحل إلى بلاد الأندلس في طلب العلم مع فقره، وجاب البلاد، وثقه ابن المديني وأبو حاتم وابن معين وقال: ثقة يقلب حديث الثوري. مات سنة ثلاث ومائتين.

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٦١، ٥٦٢)، الثقات للعجلي (ص ١٧١)، الثقات لابن حبان (٨/ ٢٥٠)، الثقات لابن شاهين (ص ٩٢)، تهذيب الكمال (١/ ٤٥٠، ٤٥١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٠٢، ٤٠٣)، الكاشف (١/ ٢٦٥)، التقريب (١/ ٢٧٣)، الخلاصة (ص ١٢٧).

(٢) معاوية بن هشام الأزدي مولاهم، أبو الحسن الكوفي القصار، وثقه أبو داود، وقال ابن معين: صالح وليس بذاك، وقال ابن حبان: ربما أخطأ، ووثقه العجلي. قال ابن حجر: صدوق له أوهام. مات سنة أربع وخمسين ومائتين.

الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٨٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٤٨)، ثقات العجلي (ص ٤٣٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢١٨)، التقريب (٢/ ٢٦١)، الكاشف (٣/ ١٤٠)، الخلاصة (ص ٣٨٢).

. . . .

«والصواب: من حديث مالك عن عمر بن عثمان»، قال: «ولا نعلم أحداً تابع مالكاً على قوله: «عُمر بن عثمان»[1]، انتهى.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد»[2] أن يحيى بن بُكَير[3]، رواه عن مالك على الشك فقال فيه: عن عمرو بن عثمان أو عمر بن عثمان. قال: «والثابت عن مالك: عن عمر بن عثمان كما رواه يحيى وتابعه القَعْنَبي وأكثر الرواة»، انتهى.

وقد خالف مالكاً في ذلك ابن جريج، وسفيان بن عيينة، وهُشَيم بن بَشير[4]، ويونس بن يزيد، ومعمر بن راشد، وابن الهَاد، ومحمد بن أبي حفصة

---

(١) هذا الكلام للنسائي ليس في «المجتبى» لكن نقله الحافظ المزي بنصه في تحفة الأشراف (١/ ٥٦، ٥٧)، وعزاه إلى النسائي في الكبرى [هو في الفرائض ٤/ ٨١].

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ٢٣ أ).

(٣) هو يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولاهم، المصري، ضعفه النسائي، ووثقه ابن حبان فأصاب فقد احتج به البخاري ومسلم، كان إماماً غزير العلم عارفاً بالأثر، وقد تكلموا في سماعه من مالك. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١٥٠٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٧، ٢٣٨)، الكاشف (٣/ ٢٢٨)، التقريب (٢/ ٣٥١)، الخلاصة (ص ٤٢٥).

(٤) هو هشيم ـ بالتصغير ـ ابن بشير ـ بوزن عظيم ـ ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي. مات سنة ثلاث وثمانين ومائة.
تهذيب الكمال (٣/ ١٤٤٦ ـ ١٤٤٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ٥٩ ـ ٦٤)، الكاشف (٣/ ١٩٨)، التقريب (٢/ ٣٢٠، ٣٢١).
وقال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٦٧٦): «في رواية هشيم مخالفة في المتن شديدة، أشد من مخالفة مالك في اسم أحد رواة الإسناد، فكان التمثيل به أولى لو سلمنا أن مخالفة الثقة توجب النكارة، وإنما توجب عندنا الشذوذ كما حققناه. وبيان مخالفة هشيم أنه رواه عن الزهري بالإسناد المذكور بلفظ: «لا يتوارث أهل ملتين»، وقد حكم النسائي وغيره على هشيم بالخطأ فيه».

. . . .

وغيرهم فقالوا: عمرو، وهو الصواب، والله أعلم.

وقد رواه سفيان الثوري، وشعبة، عن عبد الله بن عيسى[1]، عن الزهري مخالفاً فيه الفريقين معاً، فأسقطا منه ذكر عمرو[2] بن عثمان وجعلاه من رواية علي بن حسين[3]، عن أسامه[4]، والصواب: رواية الجمهور، والله أعلم.

وإذا كان هذا الحديث لا يصلح مثالاً للمنكر، فلنذكر مثالاً يصلح لذلك وهو: ما رواه أصحاب السنن الأربعة[5] من رواية همام بن يحيى،

(١) هو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي. قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم صالح، وقال ابن حجر: ثقة فيه تشيع. مات سنة ثلاثين ومائة.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٢٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٢١)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٥٢، ٣٥٣)، الكاشف (٢/ ١٠٤)، التقريب ؛(١/ ٤٣٩)، الخلاصة (ص ٢٠٩).

(٢) في ب: «عمر».

(٣) هو علي بن الحسين بن أبي طالب الهاشمي، أبو الحسين زين العابدين المدني، قال الزهري: ما رأيت قرشياً أفضل منه، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: أصح الأسانيد: الزهري عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي. كان ثقة ورعاً زاهداً عابداً. وقال ابن حجر: ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور، مات سنة اثنتين وتسعين.
التاريخ لابن معين (٢/ ٤١٦)، طبقات ابن سعد (٥/ ٢١١)، التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٢٦٦)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ١٧٨)، حلية الأولياء (٣/ ١٣٣)، الثقات للعجلي (ص ٣٤٤، ٣٤٥)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٦١ ـ ٩٦٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٤ ـ ٣٠٧)، الكاشف (٢/ ٢٤٦)، التقريب (٢/ ٣٥)، الخلاصة (ص ٢٧٢، ٢٧٣).

(٤) [وهذه الرواية عند النسائي في الكبرى في الفرائض ٤/ ٨٠].

(٥) سنن أبي داود (١/ ٢٥) في كتاب الطهارة «باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء» رقم (١٩).
جامع الترمذي (٤/ ٢٢٩) في كتاب اللباس «باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين» رقم =

. . . .

عن ابن جريج، عـن الزهري، عـن أنس، قال: «كـان النبـي ﷺ إذا دخل الخـلاء وضـع / خاتمـه». قـال أبـو داود ــ بعـد تخريجه ــ: «هـذا حديـث منكـر»[1]، قال: «وإنمـا يعرف عـن ابـن جريج، عـن زيـاد بـن سعد[2]، عـن الزهري، عـن أنس أن النبـي ﷺ اتخذ خاتماً مـن وَرِق ثم ألقاه، قال: والتوهم فيه من همام[3] ولم يروه إلاَّ همام».

= (١٧٤٦)، وقال: «هذا حديث حسن غريب».
سنن النسائي (٨/ ١٧٨) في كتاب الزينة «باب نزع الخاتم عند دخول الحمام».
سنن ابن ماجه (١/ ١١٠) في كتاب الطهارة وسننها «باب ذكر الله عز وجل على الخلاء، والخاتم في الخلاء» رقم (٣٠٣).

(١) سنن أبـي داود (١/ ٢٥) كتاب الطهارة «باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء». قال الألباني في تخريج المشكاة (١/ ١١١) رقم (٣٤٣): «وهذا هو الصواب ولهذا ضعفه الجمهور»، [وبينت علته في ضعيف سنن أبـي داود رقم ٤، (١/ ٣٨٥)، وقال ت: حسن صحيح غريب].
وانظر: ضعيف الجامع الصغير (٤/ ١٨٦).

(٢) هو أبو عبد الرحمن زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني، سكن مكة، ثم تحول إلى اليمن، قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري، وقال النسائي: ثقة ثبت، ووثقه العجلي.
الثقـات للعجلـي (ص ١٦٨)، تـاريـخ ابـن معيـن (ص ٢٩٣)، الجـرح والتعـديـل (١/ ٢/ ٥٣٣، ٥٣٤)، الكاشف (١/ ٢٥٩)، التقريب (١/ ٢٦٨)، الخلاصة (ص ١٢٥).

(٣) هـو همـام بـن يحيـى بـن دينـار الأزدي العـوذي، أبـو عبـد الله البصـري، أحـد الأئمـة. قـال أحمـد: ثبـت فـي كـل المشـايـخ، وقـال أبـو حـاتـم: ثقـة فـي حفظـه شـيء. وذكـره ابن حبـان والعجلي في الثقات. وقال ابـن حجر: ثقـة ربما وهم، مات سنـة أربـع وستين ومائـة.
الثقات للعجلي (ص ٤٦١)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٤٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٦٧)، الكاشف (٣/ ١٩٩)، التقريب (٢/ ٣٢١)، الخلاصة (ص ٤١١).

. . . .

وقال النسائي أيضاً بعد تخريجه: «هذا حديث[1] غير محفوظ»[2].

وأما قول الترمذي ـ بعد تخريجه له ـ: «هذا حديث حسن صحيح غريب»[3]، فإنه أجرى حكمه على ظاهر[4] الإسناد، وقول أبي داود والنسائي أولى بالصواب.

إلاّ أنه قد ورد من غير رواية همام: رواه الحاكم في المستدرك[5]، والبيهقي[6] في سننه من رواية يحيى بن المتوكل[7]، عن ابن جريج، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وضعفه البيهقي فقال: «هذا شاهد ضعيف»[8]، وكأن البيهقي ظن أن يحيى بن المتوكل هو أبو عَقيل[9] صاحب «بُهَيَّة»[10] وهو

---

(١) سقطت من ب.

(٢) سنن النسائي (٨/ ١٧٨) كتاب الزينة «باب نزع الخاتم عند دخول الحمام».

(٣) جامع الترمذي (٤/ ٢٢٩) وليس فيه قوله «صحيح». [قال أبو الأشبال: ذكر المزي في الأطراف: صحيح].

(٤) في ب: «الظاهر».

(٥) (١/ ١٨٧)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(٦) السنن الكبرى (١/ ٩٥).

(٧) انظر ترجمته في: الثقات لابن حبان (٧/ ٦١٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥١٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٧١، ٢٧٢)، التقريب (٢/ ٣٥٦)، الخلاصة (ص ٤٢٧).

(٨) السنن الكبرى (١/ ٩٥).

(٩) هو مولى آل عمر أبو عقيل المدني، ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء.
الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٨٩، ١٩٠)، تاريخ ابن معين (٢/ ٦٥٣)، المجروحين (٣/ ١١٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٦٥٣)، الكاشف (٣/ ٢٣٣)، التقريب (٢/ ٣٥٦)، الخلاصة (ص ٤٢٧).

(١٠) هي بهية ـ بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وفتح الياء المثناة من تحت ـ مولاة أبي بكر =

. . . .

ضعيف عندهم، وليس هو به، إنما هو باهلي يكنى أبا بكر، ذكره ابن حبان في الثقات[1]، ولا يقدح فيه قول ابن معين: «لا أعرفه»[2] فقد عرفه غيره، وروى عنه نحو من عشرين نفساً، إلَّا أنه اشتهر تفرد همام به، عن ابن جريج، والله أعلم.

= الصديق رضي الله عنه. قال ابن عمار: ليست بحجة، وقال ابن حجر: لا تعرف. تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٠٥)، الكاشف (٣/ ٤٢٢)، التقريب (٢/ ٥٩١)، الخلاصة (ص ٤٨٩).

(١) (٧/ ٦١٢).

(٢) تهذيب الكمال (٣/ ١٥١٦).

ومثال الثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده. ما رويناه من حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُوا البلحَ بالتمرِ، فإنَّ الشَّيْطَانَ إذا رَأى ذلكَ غاظَهُ ويقولُ: عاشَ ابنُ آدمَ حتى أكلَ الجديدَ بالخَلِق» [قال أبو الأشبال: هذا حديث موضوع، انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٣/ ٢٥ و ٢٦)].

تفرد به أبو زُكَيْر، وهو شيخ صالح أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، والله أعلم.

---

٦٥ ــ قوله: عند ذكر أبي يحيى بن محمد بن قيس[1]: «وهو شيخ صالح أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده»، انتهى.

ولم يخرج له مسلم احتجاجاً، وإنما أخرج له في المتابعات[2]. وقد أطلق الأئمة عليه القول بالتضعيف، فقال يحيى بن معين[3] ــ فيما رواه عنه إسحاق

(١) المحاربي الضرير، أبو محمد المدني، نزيل البصرة، وزُكير ــ بالتصغير ــ صدوق يخطىء كثيراً. ضعفه ابن معين وابن حبان، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه.
تهذيب الكمال (٣/ ١٥١٧)، الكامل (٧/ ٢٦٩٨)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٨٤)، الضعفاء الكبير (٤/ ٤٢٧)، التقريب (٢/ ٣٥٧)، الخلاصة (ص ٤٢٧، ٤٢٨)، الجمع بين رجال الصحيحين (٢/ ٥٧٢).
(٢) تهذيب الكمال (٣/ ١٥١٧).
(٣) تهذيب الكمال (٣/ ١٥١٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٧٤، ٢٧٥).

. . . .

الكَوْسَج[1]ـ : «ضعيف»، وقال أبو حاتم بن حبان: «لا يحتج به»[2]، وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه»[3]، وأورد له ابن عدي أربعة أحاديث مناكير[4].

---

(١) هو إسحاق بن منصور بن بهرام ــ بكسر الباء الموحدة وسكون الهاء وفتح الراء ــ المعروف بالكوسج ــ بفتح الكاف والواو بعدهما سين مهملة مفتوحة ــ أبو يعقوب المروزي. قال أبو حاتم: صدوق. مات سنة إحدى وخمسين ومائتين.
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤٠٤)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٣٤).

(٢) المجروحين (٣/ ١١٩، ١٢٠): «كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من غير تعمد، فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به إلاَّ عند الوفاق، وإن اعتبر بما لم يخالف في حديثه فلا ضير».

(٣) الضعفاء الكبير (٤/ ٤٢٧).

(٤) الكامل (٧/ ٢٦٩٨، ٢٦٩٩) وقد ذكر له خمسة أحاديث مناكير لا أربعة:
أحدها: حديث عائشة أن النبـي ﷺ قال: «كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان يغضب ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق». [مر تخريجه].
الثاني: حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لست من دد ولا دد مني». [انظر: سنن الكبرى للبيهقي ١٠/ ٢١٧].
الثالث: حديث سعد قال: شكا رجل إلى رسول الله ﷺ لدغة عقرب، فقال النبـي ﷺ: «أما أنك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضرك»، قال: فقلت هذه الكلمة ليلة من الليالي فلدغتني فلم تضرني». [قال أبو الأشبال: رواه أبو داود في سننه ٤/ ٢٢١ حديث ٣٨٩٨، مختصراً].
الرابع: حديث سعد أن رسول الله ﷺ قال: «اطلع رجل من جحر بابـي ومعي مذرى فوثبت فطعنت به عينه». [ورد هذا الحديث في السنن والمسانيد بألفاظ مختلفة، إلاَّ أن ابن عدي قصد الإسناد الذي ذكره هو في الكامل].
والخامس: حديث أبـي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «آية المنافق ثلاث وإن صلى وصام، وزعم أنه مسلم: إذا حدث كذب، وإذا اؤتمن خان، وإذا عاهد غدر».
قال ابن عدي ــ عقب رواية هذه الأحاديث الخمسة ــ : «ويحيـى بن محمد بن قيس له =

. . . .

وأما قول المصنف أنه: «شيخ صالح»، فأخذه من كلام أبي يعلى الخليلي، فإنه كذلك قال في كتاب «الإرشاد»[1]، والله أعلم.

= أحاديث سوى ما ذكرت، وعامة أحاديثه مستقيمة إلاَّ هذه الأحاديث التي بينتها».
ولعل الحافظ العراقي اقتصر على الأحاديث الأربعة الأولى وأسقط الخامس باعتبار أنه مخرج من طرق صحيحة عن أبي هريرة مرفوعاً.
انظر: صحيح البخاري (١/ ١٤)، كتاب الإيمان باب علامات المنافق، وصحيح مسلم (١/ ٧٨) كتاب الإيمان رقم (٥٩).
غير أنه يبدو أن ابن عدي إنما عد هذا الحديث منكراً من هذا الوجه الذي أخرجه في الكامل ولم يرد أن الحديث منكراً مطلقاً.

(١) (ق ٧ أ).

النوع الخامس عشر

معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد

هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث هل تفرد به راويه أو لا؟

وهل هو معروف أو لا. وذكر أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الحافظ رحمه الله أن طريق الاعتبار في الأخبار مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين؟ فإن وجد علم أن للخبر أصلاً يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة؟ وإلاَّ فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ؟ فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه وإلاَّ فلا.

قلت: فمثال المُتابَعة أن يروي ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد، فهذه المتابعة التامة، فإن لم يروه أحد غيره عن أيوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين، أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضاً، لكن تَقصُر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها، ويجوز أن يسمي ذلك بالشاهد أيضاً.

فإن لم يرو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه المذكورة لكن روى حديث آخر بمعناه فذلك: الشاهد من غير متابعة، فإن لم يرو أيضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد

المطلق حينئذ، وينقسم عند ذلك إلى: مردود منكر، وغير مردود كما سبق.

وإذا قالوا في مثل هذا: تفرد به أبو هريرة، وتفرد به عن أبي هريرة ابن سيرين، وتفرد به عن ابن سيرين أيوب، وتفرد به عن أيوب حماد بن سلمة كان في ذلك إشعار بانتفاء وجوه المتابعات فيه.

ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء. وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، [قال أبو الأشبال: هذا الكلام بالنسبة للبخاري فغير صحيح. لم يذكر البخاري عن الضعفاء شيئاً لا في المتابعات ولا في الشواهد].

وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: «فلان يُعتبَر به» «وفلان لا يعتبر به»، وقد تقدم التنبيه على نحو ذلك، والله أعلم.

وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: «فلان يُعتبَر به» و «فلان لا يعتبر به»، وقد تقدم التنبيه على نحو ذلك، والله أعلم.

مثال المُتابِع والشاهد: رُوينا من حديث سفيان وابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لو أخذوا إهَابَها فَدَبَغُوه فانْتَفَعوا به»، ورواه ابن جُريج عن عمرو عن عطاء ولم يذكر فيه الدباغ. فذكر الحافظ أحمد البيهقي لحديث

ابن عيينة متابعاً وشاهداً. أما المتابِـع فإن أسامة بن زيد تابعه عن عطاء، وروى بإسناده، عن أسامة، عن عطاء، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «ألا نَزَعْتُم جِلْدَها فدبَغْتُموهُ فاسْتَمْتَعْتُم به»، وأما الشاهد فحديث عبد الرحمن بن وعلة، عن ابن عباس قال: (قال رسول الله ﷺ: «أيُّما إهابٍ دُبِـغَ فَقَدْ طَهُر»)، والله أعلم.

النوع الخامس عشر
معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد

٦٦ ــ قوله: (مثال المُتابِـع والشاهد: روينا من حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبـي رباح عن ابن عباس أن النبـي ﷺ قال: «لو أَخَذوا إِهَابَها فَدَبَغُوه فانْتَفَعُوا بِهِ»، ورواه ابن جُريج عن عمرو عن عطاء ولم يذكر فيه الدباغ)، انتهى.

ورواية ابن جُرَيْج ليست كرواية ابن عيينة، فإن ابن جريج جعله من مسند ميمونة[1] من رواية ابن عباس عنها لا من مسند ابن عباس.

---

(١) أخرج هاتين الروايتين مسلم في صحيحه (١/ ٢٧٦، ٢٧٧) في كتاب الحيض رقم (٣٦٣، ٣٦٤).
والحديث أخرجه أيضاً:
الإمام أحمد في المسند (١/ ٢٦٢، ٣٦٦، ٣٧٢) في مسند ابن عباس رضي الله عنهما، وليس في الحديثين الأولين ذكر لميمونة رضي الله عنها، وفي الثالث أن الشاة الميتة التي مر بها النبـي ﷺ وقال: «لو أخذوا. . .» إلخ، كانت لميمونة رضي الله عنها.
وأبو داود (٤/ ٣٦٥، ٣٦٦) في كتاب اللباس «باب في أهب الميتة» رقم (٤١٢٠) من طريق سفيان، عن الزهري، عن عبيد الله بن عباس عن ابن عباس، وقال أبو داود: «قال مسدد ووهب: عن ميمونة، قالت: أهديت لمولاة لنا شاة. . .» الحديث، وفي طريق آخر =

. . . .

وقد رواه مسلم على الوجهين معاً[1] من طريق ابن عيينة فجعله من مسند ابن عباس، ومن طريق ابن جريج فجعله من مسند ميمونة.

وكلام المصنف يوهم اتفاقهما في السند وإن الاختلاف الذي بينهما في ذكر الدباغ.

وإذ لم يتفق ابن عيينة[2] وابن جريج[3] في الإسناد، فلنذكر مثالاً اتفق

= رقم (٤١٢٢) لم يذكر ميمونة فيه، ولم يذكر «الدباغ».
والترمذي (٤/ ٢٢٠، ٢٢١) في كتاب اللباس «باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت» رقم (١٧٢٧)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.
والنسائي (٧/ ١٧١ ـ ١٧٤) في كتاب الفرع والعتيرة «باب جلود الميتة».
وابن ماجه (٢/ ١١٩٣) في كتاب اللباس «باب ليس جلود الميتة إذا دبغت».
وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٤١٢ ـ ٤١٧).

(١) صحيح مسلم (١/ ٢٧٦، ٢٧٧) رقم (٣٦٣، ٣٦٤).

(٢) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي مولاهم، أبو محمد الأعور الكوفي، الحافظ الإمام العلم، أحد أئمة الإسلام ورجاله الأعلام، روى عنه من شيوخه عبد الله بن المبارك، ومن أقرانه أحمد وإسحاق وابن معين وابن المديني، وغيرهم. قال الشافعي: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز. قال ابن حجر: ثقة، حافظ فقيه إمام حجة إلاَّ أنه تغير حفظه بأَخَرَة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات. مات سفيان رحمه الله سنة ثمان وتسعين ومائة، وكان مولده سنة سبع ومائة.
التاريخ لابن معين (٢/ ٢١٦ ـ ٢٢٠)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٩٤)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٠٣، ٤٠٤)، الثقات للعجلي (ص ١٩٤، ١٩٥)، الثقات لابن شاهين (ص ١٠٥، ١٠٦)، تهذيب الكمال (١/ ٥١٤ ـ ٥١٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ١١٧ ـ ١٢٢)، الكاشف (١/ ٣٠١)، التقريب (١/ ٣١٢)، الخلاصة (ص ١٤٥، ١٤٦).

(٣) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي الفقيه =

. . . .

الراويان له على إسناده واختلفا في ذكر الدِّباغ، وهو: ما رواه البيهقي من رواية إبراهيم بن[1] نافع الصايغ، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس ولم يذكر «الدباغ»[2].

= أحد الأعلام. قال أحمد: إذا قال: أخبرنا وسمعت حسبك به، وقال ابن معين: ثقة إذا روى من الكتاب، وقال ابن حجر: ثقة، فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل. قال أبو نعيم: مات سنة خمسين ومائة.

التاريخ لابن معين (٢/ ٣٧١ ـ ٣٧٣)، التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٤٢٢، ٤٢٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٥٦، ٣٥٨)، الثقات للعجلي (ص ٣١٠)، الثقات لابن شاهين (ص ١٥٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٥٥، ٨٥٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٢ ـ ٤٠٦)، الكاشف (٢/ ١٨٥)، التقريب (١/ ٥٢٠)، الخلاصة (ص ٢٤٤).

(١) في ب: «عن».

(٢) السنن الكبرى (١/ ٢٣).

النوع السادس عشر
معرفة زيادات الثقات وحكمها

وذلك فن لطيف تحسن العناية به. وقد كان أبو بكر بن زياد النيسابوري وأبو نُعيم الجُرْجَاني وأبو الوليد القرشي الأئمة مذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث.

ومذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث فيما حكاه الخطيب أبو بكر: أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا تفرد بها، سواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه ناقصاً مرة ورواه مرة أخرى وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً، خلافاً لمن رد من أهل الحديث ذلك مطلقاً، وخلافاً لمن رد الزيادة منه وقبلها من غيره. وقد قدمنا عنه حكايته عن أكثر أهل الحديث فيما إذا وصل الحديث قوم وأرسله قوم إن الحكم لمن أرسله، مع أن وصله زيادة من الثقة.

قد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ.

الثاني: أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره، كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً، فهذا مقبول.

قد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه، وسبق مثاله في نوع الشاذ.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث.

مثاله: **ما رواه مالك عن نافع، عن ابن عمر**: أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين. فذكر أبو عيسى الترمذي: أن مالكاً تفرد من بين الثقات بزيادة قوله: «من المسلمين». وروى عبيد الله بن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر دون هذه الزيادة، فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها، منهم الشافعي وأحمد رضي الله عنهم، والله أعلم.

النوع السادس عشر
معرفة زيادة الثقات

٦٧ ــ قوله: (مثاله: ما رواه مالك عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر في رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين. فذكر أبو عيسى الترمذي: أن مالكاً تفرد من بين الثقات بزيادة قوله: «من المسلمين». وروى عبيد الله بن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر دون هذه الزيادة)، انتهى.

وكلام الترمذي هذا ذكره في «العلل»[1] التي في آخر الجامع، ولم يصرح بتفرد مالك بها مطلقاً، فقال: «ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك بن أنس ــ فذكر الحديث ــ ثم قال: وزاد مالك في هذا الحديث: من

---

(١) العلل المفرد (٥/ ٧٥٩).

. . . .

المسلمين، وروى أيوب، وعبيد الله[1] بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه «مِنْ المُسلمين»، وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه»، انتهى كلام الترمذي[2].

فلم يذكر التفرد مطلقاً عن مالك، وإنما قيده بتفرد الحافظ كمالك ثم صرح بأنه رواه غيره عن نافع ممن لم يعتمد على حفظه، فأسقط المصنف آخر كلامه[3].

وعلى كل تقدير فلم ينفرد مالك بهذه الزيادة، بل / تابعه عليها جماعة من الثقات:

ابنه عمر بن نافع[4]، والضحاك بن عثمان[5]، وكَثِير بن فَرْقد، ويونس بن

(١) في ب: «عبد الله».
(٢) العلل المفرد (٥/ ٧٥٩).
(٣) على هامش الأصل: «قال شيخنا الحافظ: أطلق الترمذي في كتاب الزكاة أن غير مالك لم يذكر فيه «من المسلمين».
وفي النكت (٢/ ٦٩٧): «ثم راجعت كتاب الترمذي فوجدته في كتاب الزكاة قد أطلق كما حكاه عنه المصنف، ولفظه: «حديث ابن عمر رضي الله عنهما رواه مالك عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما نحو حديث أيوب وزاد فيه: من المسلمين، ورواه غير واحد عن نافع ولم يذكروا فيه: من المسلمين، وفي كتاب العلل المفرد قد قيد كما حكاه شيخنا. فكأن ابن الصلاح نقل كلامه من كتاب الزكاة ولم يراجع كلامه في العلل، والله أعلم».
(٤) قال الإمام أحمد: «هو أوثق ولد نافع»، وقال النسائي: ثقة، وقال الواقدي: مات في خلافة المنصور.
تهذيب الكمال (٢/ ١٠٢٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٥٠٠)، الثقات لابن شاهين (ص ١٣٥)، الثقات لابن حبان (٧/ ١٧١)، الكاشف (٢/ ٢٧٨)، التقريب (٢/ ٦٣)، الخلاصة (ص ٢٨٦).
(٥) هو الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي أبو عثمان المدني، =

. . . .

يزيد، والمُعَلَّى بن إسماعيل، وعبد الله بن عمر العمري، واختلف في زيادتها على أخيه عبيد الله بن عمر العمري، وعلى أيوب أيضاً.

فأما رواية ابنه عمر بن نافع فأخرجها البخاري في صحيحه(١) من رواية إسماعيل بن جعفر(٢)، عن عمر بن نافع، عن أبيه فقال فيه: «من المسلمين».

وأما رواية الضحَّاك بن عثمان فأخرجها مسلم في صحيحه(٣) من رواية ابن أبي فُدَيْك(٤): أنا الضحاك، عن نافع، فقال فيه أيضاً: «من المسلمين».

= وثقه ابن معين وأبو داود وابن سعد، وقال ابن حجر: صدوق يهم، وقال ابن سعد: توفي بالمدينة سنة ثلاث وخمسين ومائة.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٣٤)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٦٠)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٨٣)، تهذيب الكمال (٢/ ٦١٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٤٦، ٤٤٧)، الثقات للعجلي (ص ٢٣١)، الكاشف (٢/ ٣٢)، التقريب (١/ ٣٧٣)، الخلاصة (ص ١٧٦).

(١) (٢/ ١٣٨) في كتاب الزكاة «باب فرض صدقة الفطر»، والدارقطني (٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠).

(٢) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الزرقي ـ بضم الزاي وفتح الراء، نسبة إلى بني زريق بطن من الخزرج ـ مولاهم، أبو إسحاق المدني القاري، له نحو خمسمائة حديث. وثقه أحمد بن حنبل. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، توفي سنة ثمانين ومائة.

تهذيب الكمال (١/ ٩٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٧)، الكاشف (١/ ٧١)، التقريب (١/ ٦٨)، الخلاصة (ص ٣٣).

(٣) (٢/ ٢٧٨) في كتاب الزكاة حديث رقم (١٦)، والدارقطني (٢/ ١٣٩).

(٤) هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك ـ بالتصغير ـ الديلي ـ بكسر الدال المهملة المشددة، نسبة إلى بني الديل من الأزد ـ مولاهم، المدني أبو إسماعيل. صدوق. قال البخاري: مات سنة مائتين.

التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٧)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٨٨، ١٨٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١١٧٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ٦١، ٦٢)، الكاشف (٣/ ٢٠)، التقريب (٢/ ١٤٥)، الخلاصة (ص ٣٢٨).

. . . .

وأما رواية كثير بن فَرْقد[1]، فأخرجها الدارقطني في سننه[2]، والحاكم في المستدرك[3] من رواية الليث بن سعد عن كثير بن فَرْقَد عن نافع، فقال فيها أيضاً: «من المسلمين».

وقال الحاكم ــ بعد تخريجه ــ: «هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه». انتهى. وكثير بن فرقد احتج به البخاري[4]، ووثقه ابن معين وأبو حاتم[5].

وأما رواية يونس بن يزيد[6]، فأخرجها الطحاوي في بيان

(١) هو المدني ثم المصري، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صالح، وكان ثبتاً، وقال ابن حجر: ثقة.
التاريخ لابن معين (٢/ ٤٩٤)، التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٢١٤)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٥٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١١٤٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٢٤، ٤٢٥)، الكاشف (٣/ ٥)، التقريب (٢/ ١٣٣)، الخلاصة (ص ٣٢٠).

(٢) (٢/ ١٤٠).

(٣) (١/ ٤١٠) من التلخيص للذهبي، والظاهر أن الحديث سقط من المستدرك كما قال المعلق. وقال الذهبي تعقيباً على قول الحاكم: إنه صحيح: «بل خبر منكر جداً، قال العقيلي: يحيى بن عباد، عن ابن جريج حديثه يدل على الكذب، وقال الدارقطني: ضعيف».

(٤) سقطت من ب.

(٥) انظر: تاريخ ابن معين (٢/ ٤٩٤)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٥٥).

(٦) هو يونس بن يزيد الأموي مولاهم، أبو يزيد الأيلي ــ بفتح الهمزة وسكون الياء المثناة تحت، نسبة إلى بلدة على ساحل بحر القلزم «الأحمر» مما يلي مصر ــ قال ابن مهدي وابن المبارك: كتابه صحيح، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وهو ثقة إلاَّ أنه ربما وهم في روايته، عن الزهري، مات سنة تسع وخمسين ومائة.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٤٠٦)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٤٧ ــ ٢٤٩)، تهذيب الكمال =

. . . .

المشكل[1] من رواية يحيى بن أيوب[2]، عن يونس بن يزيد، أن نافعاً أخبره فذكره[3] وفيه أيضاً: «من المسلمين».

وأما رواية المُعَلَّى بن إسماعيل[4] فأخرجها ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه[5] من رواية أرطأة بن المنذر[6]، عن المُعَلَّى بن إسماعيل، عن نافع فقال فيه: «عن كل مسلم»، وأرطاة وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما، والمُعَلَّى بن إسماعيل قال فيه أبو حاتم الرازي: «ليس بحديثه

= (٣/ ١٥٧٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٥٠ ـ ٤٥٢)، الكاشف (٣/ ٢٦٧)، التقريب (٢/ ٣٨٦)، الخلاصة (ص ٤٤١، ٤٤٢).

(١) مشكل الآثار (٤/ ٣٤٩).

(٢) هو يحيى بن أيوب بن بادي الخولاني ـ بفتح الخاء المعجمة والواو، نسب إلى خولان بن عمرو من سبأ ـ العلاف ـ بفتح العين المهملة واللام المشددة ـ أبو زكريا، قال النسائي: صالح، وقال ابن حجر: صدوق. توفي يوم الثلاثاء لتسع بقين من المحرم سنة تسع وثمانين ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١٤٨٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٥)، تقريب التهذيب (٢/ ٣٤٣)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٥٣)، الكاشف (٣/ ٢٢٠)، الخلاصة (ص ٤٢١)، شذرات الذهب (٢/ ٢٠٢).

(٣) في أ: «فذكر فيه أيضاً».

(٤) هو الحمصي، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ليس بحديثه بأس، صالح الحديث، لم يرو عنه غير أرطأة.
الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٣٢)، الثقات لابن حبان (٧/ ٤٩٣).

(٥) (٢/ ١٤٠).

(٦) أرطاة بن المنذر بن الأسود الألهاني ـ بفتح الهمزة وسكون اللام، نسبة إلى ألهان بن مالك الحمصي ـ وثقه أحمد وابن معين وابن حبان. وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ثلاث وستين ومائة.
تهذيب الكمال (١/ ٧٤)، تهذيب التهذيب (١/ ١٩٨)، التقريب (١/ ٥٠)، اللباب (١/ ٨٣).

. . . .

بأس، صالح الحديث، لم يروِ عنه غير أرطاة»[1]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[2].

وأما رواية عبد الله بن عمر فأخرجها الدارقطني في سننه[3] من رواية رَوْح[4] وعبد الوهاب[5] فرقهما كلاهما، عن عبد الله بن عمر، عن نافع فقال فيه: «على كُلِّ مُسْلِم». وقد رواه أبو محمد بن الجارود في «المنتقى»[6] فقرن بينه وبين مالك، فرواه من طريق ابن وهب قال: حدثني عبد الله[7] بن عمر ومالك وقالا فيه: «مِنْ المُسْلِمِين».

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٣٢).

(٢) الثقات (٧/ ٤٩٣).

(٣) (٢/ ١٤٠).

(٤) روح بن زنباع ـ بكسر الزاي وسكون النون ـ بن روح بن سلامة بن حديد، له صحبة. وقال ابن منده: أدرك النبي ﷺ ولا يصح له صحبة، وثقه ابن حبان. وقال: كان عابداً غزاء من سادات أهل الشام. مات بالأردن سنة أربع وثمانين.
الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٩٤)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢٣٧)، تعجيل المنفعة (ص ١٣١، ١٣٢).

(٥) عبد الوهاب بن بخت ـ بضم الباء وسكون الخاء ـ المكي، أبو عبيدة، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم الرازي: لا بأس به، وقال أبو زرعة وابن حجر: ثقة، ووثقه النسائي. مات سنة ثلاث عشرة ومائة شهيداً.
الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٦٩)، تاريخ ابن معين (٢/ ٣٧٧، ٣٧٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٦٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٤٤ ـ ٤٤٦)، الكاشف (٢/ ١٩٣)، التقريب (١/ ٥٢٧)، الخلاصة (ص ٢٤٧، ٢٤٨).

(٦) (ص ١٣٠) رقم (٣٥٦) «حدثنا بحر بن نصر، عن ابن وهب قال: ثني عبيد الله بن عمر ومالك، عن نافع عن عبد الله بن عمر . . . » الحديث.

(٧) في «المنتقى» المطبوع: عبيد الله لا عبد الله، ويدل لصحة كونه عبيد الله ما قاله العراقي بعد ذلك من الاختلاف عليه وعلى أيوب.

. . . .

وأما الاختلاف في زيادتها على عبيد الله بن عمر وأيوب فقد ذكرته في «شرح الترمذي»[1]، والله أعلم.

---

(١) على هامش الأصل تعليق للحافظ ابن حجر نصه: «قال شيخنا الحافظ: الذي في شرح الترمذي: وأما رواية أيوب فذكرها الدارقطني في سننه، وأنها رواية عن ابن شوذب، عن أيوب، عن نافع» هذا جميع ما فيه، قلت: وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٨٣) من طريق عبد الله بن شوذب. وفي شرح الترمذي أيضاً: وأما رواية ابن أبي ليلى وعبد الله بن عمر العمري وأخيه عبيد الله بن عمر فرواها الدارقطني في سننه (٢/ ١٣٩ و ١٤٠)، انتهى.

ثم نقل الحافظ ـ في هذا التعليق الذي أملاه على هذا الموضع كلام ابن عبد البر في التمهيد وتعقيباته عليه، وقد وجدت هذا الكلام نفسه قد ذكره الحافظ في النكت (٢/ ٦٩٧ ـ ٦٩٩) عند كلامه على قول العراقي: «ذكرته في شرح الترمذي» فرأيت أن أنقله من النكت لوضوحه فيها، قال الحافظ: «وأما قول شيخنا: اختلف في زيادتها على عبيد الله بن عمر وعلى أيوب، وأحال في بيان ذلك على شرح الترمذي، فقد رأيت بيان ذلك هنا.

قال ابن عبد البر ذكر أحمد بن خالد أن بعض أصحابه حدثه عن يوسف بن يعقوب القاضي، عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أيوب وقال فيه: «من المسلمين». وقال ابن عبد البر: وهو خطأ على أيوب، والمحفوظ فيه عنه من رواية الحمادين وابن علية، وسلام بن أبي مطيع، وعبد الوارث، وعبد الله بن شوذب وغيرهم ليس فيه «من المسلمين».

قلت: بل رواية عبد الله بن شوذب، عن أيوب قال فيها: «من المسلمين»، كذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٨٣) عن الحسن بن عبد الله بن منصور الأنطاكي عن محمد بن كثير عنه.

ثم قال ابن عبد البر: ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن عبيد الله بن عمر رضي الله عنهما فزاد فيه: «من المسلمين»، ثم ساقه من طريقه بإسناده، وقال: رواه يحيى القطان وبشر بن المفضل، وأبو أسامة وغيرهم عن عبيد الله فلم يذكروها. . . وقد أشار أبو داود في السنن (٢/ ٢٦٦) إلى رواية سعيد بن عبد الرحمن هذه وقال: المشهور عن عبيد الله ليس فيه: «من المسلمين». انتهى هنا ما ذكره الحافظ في هامش الأصل. والذي نقلته من كتابه النكت مع اختلاف يسير بين عبارته في هامش الأصل وعبارته في النكت.

ومن أمثلة ذلك حديث: «جُعِلَتْ لنا الأَرْضُ مَسْجِداً وجُعِلَتْ تُرْبَتُها لنا طَهُورا»، فهذه الزيادة تفرد بها أبو مالك سعيد بن طارق الأشجعي، وسائر الروايات لفظها: «وَجُعِلَتْ لنا الأرْضُ مَسْجِداً وطَهُورا»، فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من حيث أن ما رواه الجماعة عام، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف بها الحكم، ويشبه أيضاً القسم الثاني من حيث أنه لا منافاة بينهما.

وأما زيادة الوصل مع الإرسال، فإن بين الوصل والإرسال من المخالفة نحو ما ذكرناه، ويزداد ذلك بأن الإرسال نوع قدح في الحديث فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل. ويجاب عنه بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم، والزيادة ههنا مع من وصل، والله أعلم.

---

٦٨ ــ قوله: (ومن أمثلة ذلك حديث: «جُعِلَتْ لنا الأَرْضُ مَسْجِداً وجُعِلَتْ تُرْبَتُها لنا طَهُورًا» فهذه الزيادة تفرد بها أبو مالك: سعد بن طارق الأشجعي، وسائر الروايات لفظها: «جُعِلَتْ لنا الأرْضُ مَسْجِداً وطَهُورًا»)، انتهى.

وإنما تفرد أبو مالك الأَشْجعي[1] بذكر «تربة الأرض» في حديث (حذيفة

(١) سعد بن طارق الأشجعي الكوفي، وثقه أحمد وابن معين وابن حبان، وقال ابن حجر: ثقة. مات سنة أربعين ومائة تقريباً.

تاريخ ابن معين (٢/ ١٩١)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٥٨)، الثقات للعجلي (ص ١٧٩)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢٩٤)، تهذيب الكمال (١/ ٤٧١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٧٢، =

. . . .

كما رواه لـه[1] مسلم في صحيحه[2] من رواية أبي مالك الأشجعي، عن رِبْعِي[3] بن حِرَاش[4]، عن حذيفة»[5].

وقد اعترض[6] على المصنف بأنه يحتمل أن يريد «بالتربة: الأرض». من حيث هي أرض لا التراب، فلا يبقى فيه زيادة ولا مخالفة لما أطلق في سائر الروايات.

والجواب أن في بعض طرقه: التصريح بالتراب كما في رواية البيهقي[7]: «جُعِل[8] تُرَابُها لنا طَهُورًا»، ولم يتقدم من المصنف ذكر لحديث حذيفة، وإنما أطلق كون هذه اللفظة تفرد بها أبو مالك الأشجعي، فلذلك أحببت أن أذكر أنها وردت من رواية غيره من حديث علي، وذلك فيما رواه أحمد في

= ٤٧٣)، الكاشف (١/ ٢٧٨)، التقريب (١/ ٢٨٧)، الخلاصة (ص ١٣٤).

(١) «له» ليست في ك.

(٢) (١/ ٣٧١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم (٥٢٢).

(٣) ربعي ــ بكسر الراء وسكون الباء الموحدة ــ بن حراش ــ بكسر الحاء وفتح الراء المخففة ــ العبسي ــ بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة بعدهما سين مهملة، نسبة إلى بني عبس من غطفان ــ أبو مريم الكوفي. قال العجلي: من خيار الناس لم يكذب كذبة قط. وهو أحد الثقات العباد وكان مخضرماً. وقال ابن حجر: ثقة عابد مخضرم، مات سنة أربع ومائة.
الثقات للعجلي (ص ١٥٢، ١٥٣)، تهذيب الكمال (١/ ٤٠١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٣٦)، الكاشف (١/ ٢٣٤)، التقريب (١/ ٢٤٣)، الخلاصة (ص ١١٤).

(٤) «حراش» ليست في ك، أ.

(٥) من قوله: «حذيفة»، إلى قوله: «ابن حراش، عن حذيفة» سقط من ب.

(٦) المعترض هو مغلطاي كما في النكت (٢/ ٧٠١).

(٧) في السنن الكبرى (١/ ٢١٣).

(٨) في الأصل: «جعلت»، وهو خطأ، والتصويب من ك. ومن غب وعث.

. . . .

مسنده[1] من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل[2]، عن محمد بن علي الأكبر[3] أنه سمع علي بن أبـي طالب رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «أُعْطِيتُ ما لَمْ يُعْطَه أحدٌ مِنْ الأنبياءِ»، فذكر الحديث، وفيه: «وَجُعِلَ الترابُ لي طَهُورا»، وهذا إسناد حسن، وقد رواه البيهقي أيضاً في سننه من هذا الوجه[4].

(١) (١/ ٩٨، ١٥٨).

(٢) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبـي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، ضعفه النسائي، وقال أبو حاتم: لين، وقال الترمذي: صدوق، سمعت محمداً ــ يعني البخاري ــ يقول: كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل. وقال العجلي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بأَخَرَة، مات بعد الأربعين ومائة.
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ١٨٣، ١٨٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٥٣)، المجروحين (٢/ ٣)، الكامل (٤/ ١٤٤٦، ١٤٤٨)، الميزان (٢/ ٤٨٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٣٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)، الثقات للعجلي (ص ٢٧٧)، الكاشف (٢/ ١١٣)، التقريب (١/ ٤٤٧، ٤٤٨)، الخلاصة (ص ٢١٣).

(٣) هو محمد بن الحنفية.

(٤) السنن الكبرى (١/ ٢١٣، ٢١٤).

النوع السابع عشر
معرفة الأفراد

وقد سبق بيان المهم من هذا النوع في الأنواع التي تليه قبله، ولكن أفردته بترجمة كما أفرده الحاكم أبو عبد الله، ولما بقي منه فنقول:

الأفراد منقسمة إلى: ما هو فرد مطلقاً، وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة. أما الأول: فهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد، وقد سبقت أقسامه وأحكامه قريباً. وأما الثاني: وهو ما هو فرد بالنسبة. فمثل ما يتفرد به ثقة عن كل ثقة، وحكمه قريب من حكم القسم الأول. ومثل ما يقال فيه: «هذا حديث تفرد به أهل مكة»، أو «تفرد به أهل الشام» أو «أهل الكوفة»، أو «أهل خراسان عن غيرهم»، أو «لم يروه عن فلان غير فلان»، وإن كان مروياً من وجوه، عن غير فلان. أو تفرد به البصريون عن المدنيين، والخراسانيون عن المكيين، وما أشبه ذلك. ولسنا نطول بأمثلة ذلك فإنه مفهوم دونها.

وليس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث إلاَّ أن يطلق قائل قوله: «تفرد به أهل مكة»، أو «تفرد به البصريون عن المدنيين» أو نحو ذلك على ما لم يروه إلاَّ واحد من أهل مكة، أو واحد من البصريين ونحوه، ويضيفه إليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازاً. وقد فعل الحاكم أبو عبد الله هذا فيما نحن فيه، فيكون الحكم فيه على ما سبق في القسم الأول، والله أعلم.

النوع الثامن عشر
معرفة الحديث المعلّل

ويسميه أهل الحديث «المعلول» وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: «العلة والمعلول» مرذول عند أهل العربية واللغة.

اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث، وأدقها، وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

فالحديث المعلل هو: الحديث الذي اطلع على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم لغير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه.

وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه.

وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل مثل: أن يجيء الحديث بإسناد موصول ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جميع طرقه.

قال الخطيب أبو بكر: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع

بيـن طرقه، وينظـر فـي اختلاف رواتـه، ويعتبـر بمكانهـم مـن الحفـظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط».

وروي عن علي بن المديني قال: «الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يُتبين خطأه». ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه. ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن.

فمن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن: ما رواه الثقة يعلى بن عبيد، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر عن النبـي ﷺ قال: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ. . .» الحديث.

فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح. والعلة في قوله: «عن عمرو بن دينار» إنما هو: عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه فوهم يَعْلَى بن عُبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة.

النوع الثامن عشر
معرفة الحديث المُعَلَّل

٦٩ ــ قوله: (ويسميه أهل الحديث «المَعْلُول» وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم ــ في باب القياس ــ : العلة / والمعلول، مرذول عند أهل العربية واللغة)، انتهى.

. . . .

وقد تبعه عليه الشيخ محيي الدين النووي، فقال في مختصره[1]: إنه «لحن».

واعترض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل اللغة منهم قُطْرُب[2] فيما حكاه اللّبْلِي[3]، والجوهري في «الصَّحاح»[4] والمُطَرِّزِي في «المُغْرِب»[5]، انتهى.

والجواب عن المصنف: أنه لا شك في أنه ضعيف، وإن كان حكاه بعض من صنف في الأفعال كابن القوطية، وقد أنكره غير واحد من أهل اللغة كابن سيده والحريري وغيرهما، فقال صاحب «المحكم»: «واستعمل أبو إسحاق لفظة المعلول في المتقارب من العروض»، ثم قال: «والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول في مثل هذا كثيراً، قال: «وبالجملة فلست منها على ثقة ولا ثلج، لأن المعروف إنما هو: أعله الله فهو معل، اللّٰهم! إلاَّ أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم: مجنون ومسلول من أنهما جاءا على جننته وسللته وإن لم يستعملا في الكلام استغني عنهما بأفعلت. قالوا[6]: فإذا قالوا جُنَّ وسُلَّ فإنما

---

(١) التقريب للنووي (١/ ٢٥١).

(٢) هو محمد بن المستنير بن أحمد البصري المعروف بقُطْرُب ــ بضم القاف وسكون الطاء المهملة وضم الراء ــ أبو علي. لغوي نحوي، أخذ النحو عن سيبويه وغيره، ومن مؤلفاته: معاني القرآن، الاشتقاق. توفي ببغداد سنة ست ومائتين.
تاريخ بغداد (٣/ ٢٩٨)، وفيات الأعيان (٤/ ٣١٢)، لسان الميزان (٥/ ٣٧٨).

(٣) هو أحمد بن يوسف بن علي اللبلي ــ بفتح اللام وسكون الباء الموحدة، نسبة إلى لبلة من بلاد الأندلس ــ نحوي لغوي فقيه مؤرخ، ألف «شرح الفصيح» لثعلب، «البغية في اللغة». مات سنة إحدى وتسعين وستمائة.
كشف الظنون (ص ٢٤٧).

(٤) (٥/ ١٧٧٤).

(٥) (ص ٣٢٦).

(٦) في م وعث: «قالوا» والتصويب من ك، ومن تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١/ ٤٠).

. . . .

يقولون: جعل في الجُنون والسُّل كما قالوا: حُرق وفُسل»، انتهى كلامه[١].

وأنكره أيضاً الحريري في «درة الغواص»[٢].

قلت: والأحسن أن يقال فيه: «مُعَل» بلام واحدة لا «معلل»، فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام. وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة، وفي عبارة أهل الحديث أيضاً، لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا: أعله فلان بكذا، وقياسه معل، وتقدم قول صاحب «المحكم» أن المعروف إنما هو: أعله الله فهو معل، وقال الجوهري: «لا أعلك الله، أي لا أصابك بعلة»[٣]، انتهى.

والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث في كلام الترمذي في «جامعه» وفي كلام الدارقطني وأبي أحمد بن عدي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي يعلى الخليلي، ورواه الحاكم في «التاريخ» وفي «علوم الحديث»[٤] أيضاً عن البخاري في قصة مسلم مع البخاري، وسؤاله عن حديث ابن جريج، عن موسى بن[٥] عقبة[٦]، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه،

---

(١) أورد ابن منظور عبارة ابن سيده بنصها في لسان العرب (١١/ ٤٧١)، وكذلك النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١/ ٤٠).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ٢٧ أ).

(٣) الصحاح (٥/ ١٧٧٤).

(٤) (ص ١١٣، ١١٤).

(٥) في ب: «عن».

(٦) موسى بن عقبة بن أبي عياش ــ بفتح العين المهملة وتشديد الياء المثناة تحت ــ الأسدي مولى آل الزبير، ثقة فقيه، إمام في المغازي، مات سنة إحدى وأربعين ومائة.
الثقات للعجلي (ص ٤٤٤)، الثقات لابن شاهين (ص ٢٢١)، تهذيب الكمال =

. . . .

عن أبـي هريرة مرفوعاً: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً فكَثُرَ فِيهِ لَغَطُه. . .» الحديث، فقال البخاري: «هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد، إلاَّ أنه معلول ثنا به موسى بن إسماعيل[1]: ثنا وُهَيْب[2]، ثنا سهيل[3]، عن عَوْن بن عبد الله[4] قوله: «قال البخاري: هذا أولى، فإنه لا نذكر لموسى بن

= (٣/ ١٣٩٠، ١٣٩١)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٦٠)، الكاشف (٣/ ١٦٥)، التقريب (٢/ ٢٨٦)، الخلاصة (ص ٣٩٢).

(١) موسى بن إسماعيل المِنقري ــ بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ــ أبو سلمة التَبُوذَكي ــ بفتح التاء المثناة فوق وضم الباء الموحدة وسكون الواو وفتح الذال المعجمة ــ البصري.
قال ابن معين: ما جلست إلى شيخ إلاَّ هابني أو عرف لي خلا هذا التبوذكي. كان ثقة ثبتاً، ولا التفات إلى قول ابن خراش تكلم الناس فيه، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين.
الثقات للعجلي (ص ٤٤٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٨٢، ١٣٨٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٣)، الكاشف (٣/ ١٥٩)، التقريب (٢/ ٢٨٠)، الخلاصة (ص ٣٨٩).

(٢) وهيب ــ بالتصغير ــ بن خالد الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري، وثقه الجماعة وأثنوا عليه. وكان أبصر أصحابه وأعلمهم بالحديث والرجال، وقال ابن حجر: ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بأخرة، مات سنة خمس وستين ومائة.
الثقات للعجلي (ص ٤٦٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٨٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٩، ١٧١)، الكاشف (٣/ ٢١٦)، التقريب (٢/ ٣٣٩)، الخلاصة (ص ٤١٩).

(٣) هو سهيل بن أبـي صالح، ذكوان ــ بفتح الذال وسكون الكاف ــ السمان ــ بفتح السين والميم المشددة ــ أبو يزيد المدني، وثقه ابن عيينة والعجلي، وقال النسائي: «هو خير من فليح وحسين المعلم»، وقال ابن عدي: «هو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار»، وقال الذهبـي: «مرض سهيل فتغير حفظه». وقال ابن حجر: صدوق تغير حفظه بأَخَرة، روى له البخاري مقروناً وتعليقاً، مات في خلافة المنصور.
الثقات للعجلي (ص ٢١٠)، الثقات لابن شاهين (ص ١٠٨)، الميزان (٢/ ٢٤٣)، الكاشف (٢/ ٣٢٧)، التقريب (١/ ٣٣٨)، الخلاصة (ص ١٥٨).

(٤) هو عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله الكوفي الزاهد، وثقه أحمد =

. . . .

عقْبة سماعاً من سهيل»، فقام إليه مسلم وقبَّل يده.

قلت: هكذا أعلَّ الحاكم في «علومه»[1] هذا الحديث بهذه الحكاية[2]

= وابن معين وكان كثير الإرسال. قال الحافظ في التقريب: «ثقة عابد». مات بين سنة عشر ومائة وعشرين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ١/ ١٣، ١٤)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٨٤، ٣٨٥)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٦٦، ١٠٦٧)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٧١ ـ ١٧٣)، الكاشف (٢/ ٣٠٧)، التقريب (٢/ ٩٠)، الخلاصة (ص ٢٩٨).

(١) معرفة علوم الحديث (ص ١١٣، ١١٤).

(٢) الكلام على هذه المسألة يتناول أمرين:

أحدهما: تحقيق عبارة البخاري فيها.

الثاني: تحقيق القول في راويها أحمد بن حمدون القصار.

أما الأول: فإن الحاكم رحمه الله وهم في نقل عبارة البخاري في «علوم الحديث» وقد بين ذلك الحافظ في النكت (٢/ ٧١٨)، فقال: «وعندي أن الوهم فيها من الحاكم في حال كتابته في علوم الحديث، لأنه رواها خارجاً عنه على الصواب، رواها عنه البيهقي في «المدخل» ومن طريقه: الحافظ أبو القاسم بن عساكر في «تاريخه» عن أبي المعالي الفارسي عنه، قال: أنا أبو عبد الله الحافظ ـ يعني الحاكم ـ قال: سمعت أبا نصر الوراق، فذكر الحكاية إلى قوله: «في كفارة المجلس»، وزاد: فقال البخاري: وحدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قال: ثنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج، حدثني موسى بن عقبة... وساق الحديث، ثم قال: قال محمد بن إسماعيل هذا حديث مليح ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا غير هذا إلاَّ أنه معلول... وذكر باقي القصة.

فقوله: لا أعلم بهذا الإسناد، لا اعتراض فيه بخلاف تلك الرواية التي فيها: لا أعلم في الباب، فإنه يتجه عليه ما اعترض به الشيخ من أن في الباب عدة أحاديث غير هذا الحديث»، انتهى.

أما الثاني: فإن في قول الحافظ العراقي رحمه الله أن أحمد بن حمدون القصار ـ راوي هذه الحكاية عن مسلم ـ قد تكلم فيه ما يستلزم الدراسة والبحث. فأحمد بن حمدون هذا =

. . . .

والغالب على الظن عدم صحتها، وأنا أتهم بها أحمد بن حَمْدُون القَصَّار راويها عن مسلم فقد تُكلم فيه.

= ترجمه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٠٥ ــ ٨٠٧)، فقال عنه: «الإمام الحافظ الثقة، أبو حامد أحمد بن حمدون بن أحمد بن عمارة بن رستم النيسابوري»، ونقل الذهبي في التذكرة وفي الميزان (١/ ٩٥) عن الحاكم قوله: «أحاديثه كلها مستقيمة وهو مظلوم»، ولذا قال الحافظ في النكت (٢/ ٧٤٣): «وأما قول شيخنا: أنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار ففي إطلاق التهمة عليه نظر، فإنه من كبار الحفاظ»، وانظر أيضاً: لسان الميزان (١/ ١٦٤، ١٦٥).

أما ما ذكره الحافظ العراقي من وجود كلام فيه، فإن التكلم فيه إنما كان من جهة أنه كان مَزَّاحاً، فقد نقل الذهبي في التذكرة (٣/ ٨٠٦)، والحافظ في النكت (٢/ ٧٤٤) عن الحاكم أنه قال: «سمعت أبا علي الحافظ يقول غير مرة: حدثنا أحمد بن حمدون إن حلت الرواية عنه، فقلت له يوماً: هذا الذي تذكره في أبي تراب ــ كنيته أحمد بن حمدون ــ من جهة المجون الذي كان فيه أو لشيء أنكرته منه في الحديث؟ قال: في الحديث. فقلت له: ما الذي أنكرته عليه؟ فذكر أحاديث حدث بها غير معروفة. فقلت له: أبو تراب مظلوم في كل ما ذكرته. ثم لقيت أبا الحسين الحجاجي ــ محمد بن يعقوب بن إسماعيل النيسابوري الحافظ صاحب العلل ــ فحدثته بهذا القول فرضي بكلامي فيه، وقال: القول ما قلته.

قال الحاكم: فأما أنا فقد تأملت أجزاء كثيرة بخطه كتبها لمشايخنا فلم أجد فيها حديثاً يكون الحمل فيه عليه، وأحاديثه كلها مستقيمة، سمعت أبا أحمد الحافظ يقول: حضرت مجلس أبي بكر بن خزيمة إذ دخل أبو تراب الأعمشي ــ نسبة إلى الأعمش وذلك لأنه كان يعتني بحديث الأعمش جمعاً وحفظاً ــ فقال له أبو بكر: يا أبا حامد كم روى الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد؟ فأخذ أبو تراب يذكر الترجمة حتى فرغ منها. وأبو بكر يتعجب من مذاكرته». وبعد أن ذكر الحاكم عدة حكايات عن أحمد بن حمدون قال: «وإنما ذكرت هذه الحكايات لتعلم أن الذي أنكر عليه إنما هو المجون، فأما الانحراف عن رسم أهل الصدق فلا».

. . . .

وهذا الحديث قد صححه الترمذي[1]، وابن حبان[2]، والحاكم[3]. ويبعد أن البخاري يقول: إنه لا يعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث[4] مع أنه قد ورد من حديث جماعة من الصحابة غير أبـي هريرة وهم:

أبو بَرْزة الأسلمي، ورافع بن خَدِيج، وجُبَيْر بن مطعم، والزبير بن العوام، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك، والسائب بن يزيد، وعائشة.

وقد بينت هذه الطرق كلها في تخريج أحاديث «الإحياء» للغزالي[5]، والله أعلم.

---

(١) في جامعه (٥/ ٤٩٤) كتاب الدعوات «باب ما يقول إذا قام من المجلس» رقم (٣٤٣٣)، وقال: «حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه».

(٢) في صحيحه رقم (٢٣٦٦ موارد).

(٣) في المستدرك (١/ ٥٣٦) ووافقه الذهبـي.

(٤) على هامش الأصل ما نصه: «قال شيخنا الحافظ: الذي ذكره البيهقي في المدخل عن الحاكم لفظه: لا أعلم في الدنيا بهذا الإسناد إلاَّ هذا الحديث، وهذا لا اعتراض عليه».

(٥) ليس في كتاب «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» المطبوع مع «الإحياء» ذكر شيء من هذه الطرق، وإنما اقتصر الحافظ العراقي فيه على القول بأن الترمذي أخرجه من حديث أبـي هريرة. انظر: إحياء علوم الدين (٢/ ١٩٠).
فالظاهر أنه ذكره في تخريجه الآخر المبسوط لا المختصر، وقد مضى تخريج هذا الحديث قريباً.
وهذا الذي ظهر لي وجدت بعد ذلك أنه الصواب، فقد قال الحافظ ابن حجر في نكته على كتاب ابن الصلاح بعد أن ذكر أن الحافظ العراقي بين طرق هذا الحديث عن هؤلاء الصحابة، قال: «لكنه إنما بينها في التخريج الكبير الذي مات عن أكثره وهو مسودة فقد لا يصل إلى الفائدة منه كل أحد فرأيت عزوها إلى من خرجها على طريق الاختصار بزيادة كثيرة جداً في العزو إلى المخرجين. . .» النكت (٢/ ٧٢٧)، ثم ذكر هذه الطرق وخرجها، وزاد عليها ثمانية أحاديث وقعت له ولم يذكرها شيخه رحمه الله تعالى. انظر: النكت (٢/ ٧٢٧ ـ ٧٤٥).

ومثال العلة في المتن: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم»، فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: «فكانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له.

ففهم من قوله: «كانوا يستفتحون بالحمد» أنهم كانوا لا يبسملون فرواه على ما فهم، وأخطأ، لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية.

---

٧٠ ــ قوله: (ومثال العلة في المتن: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس ــ من اللفظ المصرح بنفي قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم»، فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: «فكانوا / يستفتحون القراءةَ بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ من غير تعرض لذكر البسملة)، إلى آخر كلامه.

وربما يعترض معترض على المصنف: بأنك قدمت أن ما أخرجه أحد الشيخين: البخاري أو مسلم مقطوع بصحته، فكيف تضعف هذا، وهو فيما أودعه مسلم كتابه.

وأيضاً فلم تعين من أعله حتى ننظر محله من العلم، وما حكيته عن قوم لم تسمهم أنهم أعلوه معارض أيضاً بقول أبي الفرج بن الجوزي في «التحقيق» عقب حديث أنس هذا: «إن الأئمة اتفقوا على صحته»[1].

---

(١) التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ق ٥٦ ب).

. . . .

والجواب عن ذلك: أن المصنف لما قدم أن ما أخرجه أحد الشيخين مقطوع بصحته قال: «سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره»[1]، انتهى كلام المصنف، فقد استثنى أحرفاً يسيرة وهذا منها.

وقد أعله جماعة من الحفاظ: الشافعي، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبد البر رحمهم الله، ولنذكر كلامهم في ذلك ليتضح ما أعلوه به.

فأما كلام الشافعي رحمه الله فقد ذكره عنه البيهقي في كتاب «معرفة السنن والآثار» وأنه قاله في سنن حرملة جواباً لسؤال ورده[2]، وصورة السؤال: «فإن قال قائل: قد روى مالك، عن حميد، عن أنس قال: «صليت وراء أبي بكر وعمروعثمان فكلهم كان لا يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الشافعي: «قل[3] له: خالفه سفيان بن عيينة والفزاري والثقفي وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية مؤتفقين مخالفين له»، قال: «والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد» ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان، عن أيوب، عن قتادة، عن أنس قال: «كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢﴾.

قال الشافعي: «يعني يبدأون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعني أنهم يتركون: بسم الله الرحمن الرحيم»[4].

---

(١) انظر: (ص ٢٨٤).

(٢) في ك، أ: «أورده».

(٣) في «غب»: «قيل له».

(٤) انظر كلام الشافعي في: وجوب البسملة في كتاب الأم (١/ ١٠٧ ــ ١٠٩)، وانظر أيضاً: السنن الكبرى (١/ ٥٢).

. . . .

وحكى الترمذي في «جامعه»[1] عن الشافعي قال: «إنما معنى هذا الحديث أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، معناه أنهم كانوا يبدأون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة، وليس معناه أنهم كانوا لا يقرأون: بسم الله الرحمن الرحيم»، انتهى.

وما أوله به الشافعي مصرح به في رواية الدارقطني[2] «فكانوا يستفتحون بأم القرآن فيما يُجْهَر به». قال الدارقطني: «هذا صحيح»، وقال الدارقطني ـ أيضاً ـ: «إن المحفوظ عن قتادة وغيره، عن أنس أنهم كانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾»[3] ليس فيه تعرض لنفي البسملة. وكذا قال البيهقي: «إن أكثر أصحاب قتادة رووه عن قتادة كذلك»، قال: «وهكذا رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وثابت البناني، عن أنس»[4]، انتهى.

وأما تضعيف ابن عبد البر له بالاضطراب فإنه قال في كتاب «الاستذكار»[5]: «اختلف عليهم في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً: منهم من يقول فيه: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ـ ومنهم من يذكر عثمان، ومنهم من لا يذكره ـ فكانوا لا يقرأون: بسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من قال: فكانوا لا يجهرون: ببسم الله الرحمن الرحيم، وقال كثير منهم: فكانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، وقال بعضهم: فكانوا

---

(١) (٢/١٦).

(٢) وهي ما أخرجه الدارقطني في سننه (١/٣١٦) بإسناده من طريق هشام بن عمار، ثنا الوليد: ثنا الأوزاعي، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس، قال: كنا نصلي خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بأم القرآن فيما يجهر به».

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٣١٦).

(٤) السنن الكبرى (١/ ٥١).

(٥) (٢/١٥٣).

. . . .

يجهرون: ببسم الله الرحمن الرحيم، وقال بعضهم: كانوا يقرأون: بسم الله الرحمن الرحيم، قال: «وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرأون: بسم الله الرحمن الرحيم، والذين لا يقرأونها».

وقال ابن عبد البر أيضاً في كتاب «الإنصاف» في البسملة بعد أن رواه من رواية أيوب وشعبة وهشام الدَّسْتَوائي[1]، وشيبان بن عبدالرحمن[2]، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وأبي عَوَانَة: «فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة ليس في روايتهم لهذا / الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب»[3]، انتهى.

---

(١) هشام بن أبي عبد الله سَنْبَر ـ بفتح السين المهملة وسكون النون وفتح الباء الموحدة ـ الدَّستوائي ـ بفتح الدال وسكون السين المهملة وفتح التاء المثناة فوق ـ أبو بكر البصري. ودستواء من كور الأهواز، قال أبو داود الطيالسي: كان أمير المؤمنين في الحديث، وثقه العجلي وابن سعد، وقال: لكنه يرى القدر، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر، قال الفلاس: مات سنة أربع وخمسين.
الثقات للعجلي (ص ٤٥٨)، الثقات لابن شاهين (ص ٢٥٠)، تاريخ ابن معين (٢/ ٦١٧، ٦١٨)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٥٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٤٠، ١٤٤١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٣ ـ ٤٥)، الكاشف (٣/ ١٩٦)، التقريب (٢/ ٣١٨، ٣١٩)، الخلاصة (ص ٤١٠).

(٢) شيبان بن عبد الرحمن التميمي أبو معاوية، قال ابن معين: شيبان بن عبد الرحمن أحب إلي من معمر في قتادة. وكان ثقة صاحب كتاب. توفي سنة أربع وستين ومائة.
تاريخ ابن معين (٢/ ٢٦٠)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٤٩)، الثقات للعجلي (ص ٢٢٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٩١، ٥٩٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٣، ٣٧٤)، التقريب (١/ ٣٥٦).

(٣) ثم قال: «إلاَّ أن فيه متعلقاً لمن ذهبَ إلى أنهم كانوا يخفونها ولا يجهرون بها». الإنصاف (ص ١٧٤).

. . . .

فهذا كلام أئمة الحديث في تعليل هذا الحديث فكيف يقول: ابن الجوزي أن الأئمة اتفقوا على صحته؟ أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله؟ وقد رأيت أن أبين علل الرواية التي فيها نفي البسملة من حيث صنعة الإسناد، فأقول:

قد ذكر ترك البسملة في حديث أنس من ثلاثة طرق، وهي رواية حُمَيد[1] عن أنس.

ورواية قتادة[2] عن أنس.

رواية إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة[3] عن أنس.

(١) حميد بن أبي حميد، مولى طلحة الطلحات، أبو عبيدة الطويل، اختلف في اسم أبيه فقيل: «تير»، وقيل: «تيرويه»، وقيل: «زادويه»، وقيل غير ذلك.
قال ابن خراش: صدوق ثبت، وعامة أحاديثه عن أنس إما سمعه من قتادة، وقال ابن معين والعجلي: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة مدلس، مات وهو قائم يصلي سنة اثنتين وأربعين ومائة.
تاريخ ابن معين (٢/ ١٣٥)، التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٤٥)، الثقات لابن حبان (٤/ ١٤٨)، الثقات للعجلي (ص ١٣٦)، تهذيب الكمال (١/ ٣٣٥، ٣٣٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٨)، الكاشف (١/ ١٩٢)، التقريب (١/ ٢٠٢)، الخلاصة (ص ٩٤).

(٢) قتادة بن دعامة ـ بكسر الدال المهملة وفتح العين المهملة والميم ـ السدوسي ـ بفتح السين وضم الدال المهملتين ـ أبو الخطاب البصري الأكمه، أحد الأئمة الأعلام، حافظ ثقة إلاَّ أنه كان يدلس، ثقة ثبت، توفي سنة سبع عشرة ومائة.
الثقات للعجلي (ص ٣٨٩)، الثقات لابن شاهين (ص ١٨٩)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٣٣ ـ ١٣٥)، تهذيب الكمال (٢/ ١١٢١، ١١٢٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٥١ ـ ٣٥٦)، الكاشف (٢/ ٣٤١)، التقريب (٢/ ١٢٣)، الخلاصة (ص ٣١٥).

(٣) إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ـ واسم أبي طلحة: زيد ـ بن سهل الأنصاري، أبو يحيى المدني، قال ابن معين: ثقة حجة، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقيل: سنة أربع وثلاثين ومائة. =

فأما رواية حُمَيْد، فقد تقدم أن مالكاً رواها في الموطأ[1] عنه وأن الشافعي تكلم فيها لمخالفة سبعة أو ثمانية من شيوخه[2] في ذلك. وأيضاً فقد ذكر ابن عبد البر في كتاب «الإنصاف» ما يقتضي انقطاعه بين حميد وأنس فقال: «ويقولون: أن أكثر رواية حُمَيْد عن أنس أنه سمعها من قتادة وثابت، عن أنس»[3]، وقد ورد التصريح بذكر قتادة بينهما فيما رواه ابن أبي عدي عن حميد، عن قتادة، عن أنس[4]، فآلت برواية حُمَيْد إلى رواية قتادة.

وأما رواية قتادة فرواها مسلم في صحيحه[5] من رواية الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، عن قتادة أنه كتب إليه يخبره، عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: «صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ لا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم) في

= تاريخ ابن معين (٢/ ٢٦)، التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٩٣)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٢٦)، الثقات للعجلي (ص ٦١)، الثقات لابن شاهين (ص ٣٦)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢٣)، تهذيب الكمال (١/ ٨٥، ٨٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٣٩، ٢٤٠)، الكاشف (١/ ٦٣)، التقريب (١/ ٥٩)، الخلاصة (ص ٢٩).

(١) (١/ ٨١) كتاب الصلاة «باب العمل في القراءة» رقم (٣٠).

(٢) في ب: «من شيوخه لمالك».

(٣) الإنصاف (ص ١٧٢).

(٤) قال أبو سعيد بن الأعرابي في معجمه: ثنا محمد بن إسحاق الصاغاني، ثنا يحيى بن معين، عن ابن أبي عدي، عن حميد، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه قال: إن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾. قال ابن معين: قال ابن أبي عدي: وكان حميد إذا قال: عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه رفعه، وإذا قال: عن أنس لم يرفعه». النكت (٢/ ٧٥٩)، تنوير الحوالك (١/ ٧٩).

(٥) (١/ ٢٩٩) في كتاب الصلاة رقم (٥٢).

. . . .

أول قراءة ولا في آخرها»، فقد بين الأوزاعي في روايته أنه لم يسمعه من قتادة، وإنما كتب إليه به، والخلاف في صحة الرواية بالكتابة معروف[1]، وعلى[2] تقدير صحتها فأصحاب قتادة الذين سمعوه منه: أيوب وأبو عَوَانَة وغيرهما لم يتعرضوا لنفي البسملة ـ كما تقدم ـ، وأيضاً ففي طريق مسلم: الوليد[3] بن مسلم[4]، وهو مدلس، وإن كان قد صرح بسماعه من الأوزاعي، فإنه يدلس تدليس التسوية، أي يسقط شيخ شيخه الضعيف ـ كما تقدم نقله عنه[5] ـ، نعم لمسلم[6] من رواية شعبة، عن قتادة، عن أنس: «فلم أسمع أحداً منهم يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم»، ولا يلزم من نفي السماع عدم الوقوع بخلاف الرواية المتقدمة.

---

(١) الصحيح المشهور في الكتابة المجردة عن الإجازة ـ كما في هذا الحديث ـ إنها صحيحة تجوز الرواية بها.
ذكر ذلك المصنف نفسه في التبصرة والتذكرة (٢/ ١٠٤).
وانظر: فتح المغيث (٢/ ١٢١ ـ ١٢٨)، تدريب الراوي (٢/ ٥٥، ٥٦)، الخلاصة (ص ١٠٩)، اختصار علوم الحديث (ص ١٢٥).

(٢) سقطت من ب.

(٣) الوليد بن مسلم الأموي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، قال أحمد: أغرب أحاديث صحيحة، لم يشركه فيها أحد، وقال ابن مسهر: يدلس، وكان من ثقات أصحابنا، وثقه العجلي ويعقوب بن شيبة. وقال ابن حجر: ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، مات سنة خمس وتسعين ومائة.
الثقات للعجلي (ص ٤٦٦)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٦، ١٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٧٤، ١٤٧٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٥١)، الميزان (٤/ ٣٤٧)، الكاشف (٣/ ٢١٣)، التقريب (٢/ ٢٣٦)، الخلاصة (ص ٤١٧)، تعريف أهل التقديس (ص ١٣٤).

(٤) في ب: «الوليد بن خالد».

(٥) انظر: (ص ٤٤٦).

(٦) في صحيحه (١/ ٢٩٩) رقم (٥٠).

. . . .

وأما رواية إسحاق بن عبد الله بن أبـي طلحة فهي عند مسلم[1] أيضاً، ولم يسق لفظها، وإنما ذكرها بعد رواية الأوزاعي عن قتادة، عن أنس فقال: ثنا محمد بن مِهْران، ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي: أخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبـي طلحة، أنه سمع أنس بن مالك. . . يذكر ذلك، فاقتضى إيراد مسلم لهذه الرواية أن لفظها مثل الرواية التي قبلها، وليس كذلك فقد رواها ابن عبد البر في كتاب «الإنصاف» من رواية محمد بن كثير قال: ثنا الأوزاعي، فذكرها بلفظ: «كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾»[2]، ليس فيها تعرض لنفي البسملة موافقاً لرواية الأكثرين، وهذا موافق لما قدمنا نقله عن البيهقي[3] من أن رواية إسحاق بن عبد الله عن أنس لهذا الحديث كرواية أكثر أصحاب قتادة، أنه ليس فيها تعرض لنفي البسملة، فقد اتفق ابن عبد البر والبيهقي على مخالفة رواية إسحاق للرواية التي فيها نفي البسملة.

وعلى هذا فما فعله مسلم رحمه الله هنا ليس بجيد لأنه أحال بحديث على آخر، وهو مخالف له بلفظ: «فذكر ذلك» لم يقل «نحو ذلك» ولا غيره، فإن كانت الرواية التي وقعت لمسلم لفظها كالتي قبلها التي أحال عليها فترجح رواية ابن عبد البر عليها، لأن رواية مسلم من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي معنعناً، ورواية ابن عبد البر[4] من طريق محمد بن كثير: ثنا الأوزاعي، وصرح بلفظ الرواية فهي أولى بالصحة ممن أبهم اللفظ، وفي طريقه مدلس عنعنه، والله أعلم.

---

(١) في صحيحه (١/ ٣٠٠) رقم (٣٩٩).

(٢) الإنصاف (ص ١٧٥).

(٣) السنن الكبرى (١/ ٥١).

(٤) الإنصاف (ص ١٧٥).

وانضم إلى ذلك أمور منها: أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ، والله أعلم.

---

٧١ ــ قوله: (وانضم إلى ذلك أمور منها: / أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ)، انتهى.

وقد اعترض ابن عبد البر في «الإنصاف» على هذا الحديث بأن قال: «من حفظه عنه حجة على من سأله في حال نسيانه»[١].

واعترض ابن الجوزي في «التحقيق»[٢] على هذا الحديث بأنه ليس في الصحاح فلا يعارض ما في الصحاح، انتهى.

والجواب عن الأول: ما أجاب به أبو شَامَة في تصنيفه في البسملة[٣] بأنهما مسألتان فسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة؟ وفي صحيح مسلم[٤] أن قتادة قال: «نحن سألناه عنه»، قال أبو شَامَة: «وسؤال أبـي مسلمة لأنس، وهو هذا السؤال الأخير عن البسملة وتركها»[٥]، انتهى.

ولـو تمسكنا بمـا اعترض به ابن عبد البر من أن حفظه عنه حجة على من سأله في حال نسيانه، لقلنا: قد حفظ عنه قتادة وصفه لقراءة رسول الله ﷺ

---

(١) الإنصاف (ص ١٧٨)، وانظر: الشذا الفياح (ق ١٨ أ)، شرح ألفية العراقي (١/ ٢٣٤).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ٢٨ ب).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ٢٨ أ).

(٤) (١/ ٢٩٩) في كتاب الصلاة رقم (٥١).

(٥) بل الصواب العكس فإن سؤال أبـي سلمة لأنس كان متقدماً على سؤال قتادة له، قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٧٦٢): «فطريق الجمع بينهما أن يقال: إن سؤال أبـي سلمة كان متقدماً على سؤال قتادة بدليل قوله في روايته: «لم يسألني عنه أحد قبلك»، فكأنه كان إذ ذاك غير ذاكر لذلك فأجاب بأنه لا يحفظه، ثم سأله قتادة عنه فتذكر ذلك، وحدثه بما عنده فيه».

. . . .

للبسملة كما رواه البخاري[1] في صحيحه من طريقين عن قتادة عن أنس قال: «سئل أنس بن مالك كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ؟ قال: كانت مَدّاً، ثم قرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، يمد بسم الله، ويمد الرحمن، ويمد الرحيم»، وهذا إسناد لا شك في صحته[2].

وقال الدارقطني[3] ــ بعد تخريجه ــ : «هذا حديث صحيح[4]، وكلهم ثقات». وقال الحازمي[5]: «هذا حديث صحيح لا نعرف له علة. وفيه دلالة على الجهر مطلقاً، وإن[6] لم نقيد بحالة الصلاة، فيتناول الصلاة وغير الصلاة»[7].

قال أبو شَامَة: «وتقرير هذا أن يقال: لو كانت قراءة رسول الله ﷺ تختلف

---

(١) (٦/ ١١٢) كتاب فضائل القرآن «باب مد القراءة».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٧٦٢): «وأما احتجاج أبـي شامة على سؤال قتادة له في الحديث الذي أخرجه البخاري عن قراءة النبـي ﷺ وجواب أنس رضي الله تعالى عنه أنها كانت مداً، حيث أجاب بالبسملة دون غيرها من آيات القرآن دل على أن النبـي ﷺ كان يجهر بالبسملة في قراءته، ففيه نظر لأنه يحتمل أن يكون ذكر أنس للبسملة على سبيل المثال لقراءة النبـي ﷺ، فلا ينتهض الدليل على ذلك».
وقال في فتح الباري (٩/ ٩١) بد أن أشار إلى جوابه هذا الذي ذكره في النكت: «وحاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ البسملة يمد فيها أن يكون قرأ البسملة في أول الفاتحة في كل ركعة، ولأنه إنما ورد بصورة المثال فلا تتعين البسملة».

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٣٠٨) وليس فيه قوله: «هذا حديث صحيح. . .» إلخ.

(٤) في ب: «حسن».

(٥) الاعتبار في الناسخ من الآثار (ص ١٢٩).

(٦) في ك: «فإن».

(٧) قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٧٦٢، ٧٦٣): «فيه نظر، لأن الأعم لا دلالة له على الأخص، والمراد أن النبـي ﷺ كان حيث يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، يمد بسم الله، ويمد الرحمن، ويمد الرحيم، فمن أين له من هذا الحديث أنه كان يجهر بها في الصلاة».

. . . .

في الصلاة وخارج الصلاة لقال أنس لمن سأله: عن أي قراءتيه تسأل؟ عن التي في الصلاة أم التي خارج الصلاة؟ فلما أجاب مطلقاً علم أن الحال لم يختلف في ذلك[1]، وحيث أجاب بالبسملة دون غيرها من آيات القرآن دل على أن النبـي ﷺ كان يجهر بالبسملة في قراءته، ولولا ذلك كان أنس أجاب: الحمد لله رب العالمين، أو غيرها من الآيات»، قال: «وهذا واضح»، قال: «ولنا أن نقول: الظاهر أن السؤال لم يكن إلاَّ عن قراءته في الصلاة، فإن الراوي قتادة ــ وهو راوي حديث أنس ذلك ــ وقال فيه: «نحن سألناه عنه»، انتهى.

ولم يختلف على قتادة في حديث البخاري هذا بخلاف حديث مسلم، فاختلف فيه عليه كما بيناه[2]، وما لم يختلف فيه أولى عند الترجيح لحصول الضبط فيه، والله أعلم.

والجواب عن الثاني وهو قول ابن الجوزي «ليس في الصحاح» أنه إن كان

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٧٦٣) تعقيباً على قول أبـي شامة: لو كانت قراءة رسول الله ﷺ تختلف... إلخ: «أما قول أبـي شامة أيضاً... ففيه نظر، لأنه لا يستلزم من ترك الاستفصال في هذا التعميم في الصفات، وإنما يستلزم التعميم في الأحوال فيستفاد منه أنه كان يقرأ هكذا داخل الصلاة وخارجها، وأما كونه يجهر ببعض ذلك أو لا يجهر بجميع ذلك أولاً فلا دلالة في الحديث على ذلك، وعلى تقدير أنه يدل فيعارضه ما أخرجه أحمد بإسناد صحيح عن بعض أزواج النبـي ﷺ... أنها سئلت عن قراءة النبـي ﷺ فقالت رضي الله عنها: إنكم لا تستطيعونها. فقيل لها: أخبرينا بها، قال: فقرأت قراءة ترسلت فيها: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ثم قطع ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ثم قطع ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾. فهذا الحديث إن دل حديث أنس رضي الله تعالى عنه وأم سلمة رضي الله عنها على إثبات البسملة في الفاتحة لمجرد ذكرها معها، دل حديث حفصة رضي الله عنها على سقوطها منها...».

(٢) انظر (ص ٥١٥ ــ ٥١٧).

. . . .

المراد به[1] ليس في واحد من الصحيحين فهو كما ذكر ليس في واحد منهما، ولكن لا يلزم من كونه ليس في واحد من الصحيحين أن لا يكون[2] صحيحاً، لأنهما لم يستوعبا إخراج الصحيح في كتابيهما. وإن أراد أنه ليس في كتاب التزم مخرجه الصحة فليس بجيد، فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه[3] من رواية أبـي سلمة: سعيد بن يزيد، قال: «سألت أنس بن مالك أكان رسول الله ﷺ يستفتح بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أو بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه وما سألني عنه أحد قبلك».

وقال الدارقطني ـ بعد تخريجه ـ: «هذا إسناد صحيح»[4]، وقال البيهقي في «المعرفة»: «في هذا دلالة على أن مقصود أنس ما ذكره الشافعي»[5]، انتهى.

وإن أراد ابن الجوزي بقوله: إنه ليس في الصحاح، أي[6]: ليس في أحد الصحيحين، فلا تكون فيه قوة المعارضة لما في أحد الصحيحين، وإن كان أيضاً صحيحاً في نفسه، لأنه يرجح عند التعارض بالأصح منهما، فيقدم ما في الصحيحين.

---

(١) في أ: «به أنه».
(٢) في ب: «يلغي».
(٣) لم أجده في صحيحه، لكن ذكر ابن خزيمة أنه أملى في هذه المسألة قدر جزئين في الاحتجاج أن بسم الله الرحمن الرحيم آية من كتاب الله في أوائل السور، وأنه استقصى ذكر بسم الله الرحمن الرحيم في كتاب «معاني القرآن»، فلعل ابن خزيمة رحمه الله أخرج هذا الحديث في أحد هذه الكتب. انظر: صحيح ابن خزيمة (١/ ٢٤٨ ـ ٢٥١).
(٤) سنن الدارقطني (١/ ٣١٦)، وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٦٦).
(٥) انظر: شرح ألفية العراقي (١/ ٢٣٤).
(٦) في ب: «أنه».

. . . .

فالجواب عن هذا ـ إن كان أراده ـ من وجهين:

أحدهما: أن هذا ـ إذا اتضحت المعارضة ولم يمكن الجمع، فأما مع إمكان الجمع فلا يهمل واحد من الحديثين / الصحيحين.

وقد تقدم حمل من حمله من الحفاظ على أن المراد بحديث الصحيحين الابتداء بالفاتحة لا نفي البسملة، وبه يصح الجمع[1].

الوجه الثاني: أنه إنما يرجح بما في أحد الصحيحين على ما في غيرهما من الصحيح حيث كان ذلك الصحيح مما لم تضعفه الأئمة، فأما ما ضعفوه كهذا الحديث فلا يقدم على غيره لخطأ وقع من بعض رواته، والله أعلم.

(١) انظر: (ص ٥١٠ ــ ٥١٤). وانظر مزيداً من البسط في فتح الباري (٢/ ٢٢٧ ــ ٢٢٩).

ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظة العلة في الأصل. ولذلك نجد في كتاب «علل الحديث» الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح. وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث.

ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو: إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: «من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول»، كما قال بعضهم: **«من الصحيح ما هو صحيح شاذ»**، والله أعلم.

---

٧٢ ــ قوله: ــ حكاية عن بعضهم ــ (من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول)، انتهى.

أبهم المصنف قائل ذلك وهو الحافظ أبو يعلى الخليلي، فقال في كتاب «الإرشاد»: «إن الأحاديث[1] على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه»، إلى آخر كلامه[2].

---

(١) في ب: «الحديث».

(٢) الإرشاد (ق ٣ ب) وتمامه: «وشواذ وأفراد، وما أخطأ فيه إمام وما أخطأ فيه سيِّىء الحفظ يضعف من أجله، وموضوع وضعه من لا دين له».

النوع التاسع عشر
معرفة المضطرب من الحديث

المضطرب من الحديث هو: الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له. وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب ولا حكمه.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راوٍ واحد، وقد يقع بين رواة له جماعة. والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط، والله أعلم.

ومن أمثلته ما رويناه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو ابن محمد بن حُرَيْث، عن جده حريث، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ في المصلي: «إذا لم يجد عصا يَنْصِبُها بين يديه فليخط خطًّا»، فرواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم، عن إسماعيل هكذا. ورواه سفيان الثوري عنه، عن أبي عمرو ابن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة. ورواه حميد بن الأسود، عن إسماعيل، عن أبي عمرو ابن محمد بن حريث بن سليم، عن أبيه، عن أبي هريرة. ورواه وهيب وعبد الوارث، عن إسماعيل، عن أبي عمرو ابن حُرَيْث عن جده حُرَيْث.

وقال عبد الرزاق: عن ابن جريج سمع إسماعيل، عن حُرَيْث بن عمَّار، عن أبي هريرة. وفيه من الاضطراب أكثر مما ذكرناه، والله أعلم.

النوع التاسع عشر
معرفة المضطرب

٧٣ ـ قوله: (ومن أمثلته ما رويناه عن إسماعيل بن أمية[١]، عن أبي عمرو[٢] ابن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ في المصلي إذا لم يجد عصا يَنْصِبُها فلْيَخُطَّ خَطًّا، فرواه بشر بن المُفَضَّل، ورَوْح بن القاسم، عن إسماعيل هكذا. ورواه سفيان الثوري عنه، عن أبي عمرو ابن حُرَيْث[٣]، عن أبيه، عن أبي هريرة. ورواه حُمَيْد بن الأسود، عن إسماعيل، عن أبي عمرو ابن محمد بن حُرَيْث بن سُلَيم، عن أبيه، عن أبي هريرة. ورواه وُهَيْب وعبد الوارث[٤]، عن إسماعيل، عن أبي عمرو ابن حُرَيْث، عن

---

(١) هو إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي المكي، أحد العلماء والأشراف، قال ابن المديني: له نحو سبعين حديثاً، وثقه أبو حاتم، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، وقال: ابن معين: مات سنة أربع وأربعين ومائة، وقيل: تسع وثلاثين ومائة.
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٤٥، ٣٤٦)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ١٥٩)، الثقات للعجلي (ص ٦٤)، الميزان (١/ ٢٢٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٣، ٢٨٤)، الكاشف (١/ ٧٠)، التقريب (١/ ٦٧)، الخلاصة (ص ٣٣).

(٢) في ب: «أبي عمرو ابن محمد بن حريث».

(٣) أبو عمرو ابن محمد بن حريث العدوي، وقيل: أبو محمد ابن عمرو بن حريث، وقيل: أبو عمرو ابن محمد بن عمرو بن حريث: مجهول.
تهذيب الكمال (٣/ ١٦٣٢)، تهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٠، ١٨١)، الكاشف (٣/ ٣١٩)، التقريب (٢/ ٤٥٥)، الخلاصة (ص ٤٥٦).

(٤) هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري مولاهم، أبو عبيدة التنوري البصري، =

. . . .

جده[1] حُرَيْث، وقال عبد الرزاق[2]: عن ابن جُرَيْج: سمع إسماعيل، عن حُرَيْث بن عمّار، عن أبي هريرة، وفيه من الاضطراب أكثر مما ذكرناه)، انتهى.

وفيه أمور:

أحدها: أنه قد اعترض عليه: بأنه ذكر أولاً أنه إنما يسمى مضطرباً إذا تساوت الروايتان، فأما إذا ترجحت إحداهما فلا يسمى مضطرباً، وهذا قد رواه الثوري وهو أحفظ من ذكرهم، فينبغي أن يرجح روايته على غيرها ولا يسميه مضطرباً. وأيضاً فإن الحاكم وغيره صحَّح الحديث المذكور.

والجواب: أن الوجوه التي ترجَّح بها متعارضة في هذا الحديث، فسفيان الثوري ـ وإن كان أحفظ من سماه المصنف ـ فإنه انفرد بقوله: «أبي عمرو ابن حريث، عن أبيه»، وأكثر الرواة يقولون: «عن جده وهم: بشر بن المُفَضَّل[3]،

= أحد الأعلام، رمي بالقدر ولم يصح، قال النسائي: «ثقة ثبت»، وقال الذهبي: «أجمع المسلمون على الاحتجاج به»، قال ابن سعد: «توفي سنة ثمانين ومائة».
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ١١٨)، الجرح والتعديل (٦/ ٧٥)، الثقات للعجلي (ص ٣١٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٦٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٤١ ـ ٤٤٣)، التقريب (١/ ٥٢٧)، الخلاصة (ص ٢٤٧).

(١) سقطت من ب.

(٢) المصنف (٢/ ١٢)، رقم (٢٢٨٦).

(٣) هو بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي ـ بفتح الراء وتخفيف القاف، نسبةً إلى الرقاشي: امرأة كثر أولادها فنسبوا إليها ـ أبو إسماعيل البصري العابد. أحد الحفاظ الأعلام كان يصلي كل يوم أربعمائة ركعة، ويصوم يوماً ويفطر يوماً، وكان حجة. قال ابن سعد: «كان عثمانيًّا»، وقال العجلي: «ثقة فقيه البدن ثبت في الحديث حسن الحديث صاحب سنَّة»، وقال ابن حجر: ثقة ثبت عابد، وقال البزار: ثقة، توفي سنة سبع وثمانين ومائة.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٨٤)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٦٦)، الثقات لابن شاهين =

. . . .

ورَوْح بن القاسم، ووُهَيْب[1] بن خالد[2]، وعبد الوارث[3] بن سعيد، وهؤلاء من ثقات البصريين وأئمتهم، ووافقهم على ذلك من حفاظ الكوفيين سفيان بن عيينة، وقولهم أرجح لوجهين:

أحدهما: الكثرة.

والثاني: أن إسماعيل بن أمية مكي، وابن عيينة كان مقيماً بمكة ومما يرجح به: كون الراوي عنه من أهل بلده. وبكثرة الرواة أيضاً وخالف الكل ابن جريج وهو مكي أيضاً، ومولى آل خالد بن سعيد الأموي.

وإسماعيل بن أمية هو ابن عمرو بن سعيد الأموي المذكور، فيقتضي ذلك ترجيح روايته، فتعارضت حينئذٍ الوجوه المقتضية للترجيح، وانضم إلى ذلك: جهالة راوي الحديث، وهو شيخ إسماعيل بن أمية، فإنه لم يروِ عنه ــ فيما علمت ــ غير إسماعيل بن أمية مع هذا الاختلاف في اسمه واسم أبيه، وهل يرويه عن أبيه أو عن جده؟ أو هو نفسه عن أبي هريرة. وقد حكى أبو داود في سننه[4]

= (ص ٤٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٥٨، ٤٥٩)، الكاشف (١/ ١٠٤)، التقريب (١/ ١٠١)، الخلاصة (ص ٤٩).

(١) هو وهيب ــ بالتصغير ــ بن خالد الباهلي، أبو بكر البصري، أحد الحفاظ الأعلام، قال ابن سعد: ثقة حجة كثير الحديث أحفظ من أبي عوانة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، لكنه تغيَّر قليلاً بأخرة، قيل: مات سنة خمس وستين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٧٧)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٣٤)، تهذيب التهذيب (١/ ١٦٩، ١٧٠)، الكاشف (٣/ ٢١٦)، التقريب (٢/ ٣٣٩)، الخلاصة (ص ٤١٩)، الثقات للعجلي (ص ٤٦٧).

(٢) في ب: «ابن الخالد».

(٣) في ب: «عبد الله».

(٤) (١/ ٤٤٣، ٤٤٤)، تفريع أبواب السترة «باب الخط إذا لم يجد عصر»، رقم (٦٩٠).

. . . .

تضعيفه عن ابن عيينة، فقال: «قال سفيان: لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث، ولم يجيء إلاَّ من هذا الوجه»، وقد ضعفه أيضاً الشافعي[١] والبيهقي[٢]. وقول من ضعفه أولى بالحق من تصحيح الحاكم له مع هذا الاضطراب والجهالة براويه، والله أعلم.

وقد ذكره النووي في الخلاصة في فصل «الضعيف» وقال: «قال الحفاظ[٣]: هو ضعيف لاضطرابه»[٤].

الأمر الثاني: أن قول المصنف ـ في رواية حُمَيْد بن الأسود، عن أبيه فيه نظر، والذي قاله حميد، عن جده كما رواه[٥] ابن ماجه / في سننه قال: ثنا بكر بن خلف[٦] أبو بشر: ثنا حُمَيْد بن الأسود، ح وحدثنا عمَّار بن خالد[٧]، ثنا سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو ابن محمد بن عمرو بن

---

(١) التلخيص الحبير (١/ ٢٨٦).

(٢) السنن الكبرى (٢/ ٢٧٠، ٢٧١).

(٣) في ب: «الحافظ».

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ٢٩ أ)، تدريب الراوي (١/ ٢٦٤)، فتح المغيث (١/ ٢٢٢).

(٥) في ب: «قاله».

(٦) هو بكر بن خلف البصري، أبو بشر، ختن أبي عبد الرحمن المقرىء، وثَّقه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، توفي سنة أربعين ومائتين.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٨٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٨٠، ٤٨١)، الكاشف (١/ ١٠٧)، التقريب (١/ ١٠٥)، الخلاصة (ص ٥١).

(٧) هو عمار بن خالد بن يزيد التمار، أبو الفضل، ويقال: أبو إسماعيل، الواسطي، قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مات سنة ستين ومائتين.
تهذيب التهذيب (٧/ ٣٩٩، ٤٠٠)، الكاشف (٢/ ٢٦٠)، التقريب (٢/ ٤٧)، الخلاصة (ص ٢٧٩).

. . . .

حرَيْث، عن جده حُرَيْث بن سُلَيم[1]، عن أبـي هريرة فذكره[2]. ولكن المصنف اعتمـد علـى روايـة البيهقـي، فـإن فيهـا ـ مـن روايـة حُمَيْـد عـن إسمـاعيـل، عـن أبـي عمرو ابن محمد بن حُرَيْث، عن أبيه، عن أبـي هريرة، فأما أن يكون قد اختلف فيه على حُمَيْد بن الأسود في قوله: «عن أبيه» أو «عن جده»، أو يكون ابن ماجه قد حمل رواية حُمَيْد بن الأسود على رواية سفيان بن عيينة، ولم يبين الاختلاف الذي بينهما كما يقع في الأسانيد، على أنه قد اختلف فيه أيضاً على ابن عيينة ـ كما سيأتي في الأمر الذي يليه.

الأمر الثالث: أن المصنف أشار إلى غير ذلك من الاضطراب، فرأيت أن أذكر ما رأيت فيه من الاختلاف مما لم يذكره المصنف.

وقد رواه أيضاً عن إسماعيل بن أمية: سفيان بن عيينة وذُوَّاد بن عُلَيَّة[3]. فأما سفيان بن عيينة فاختلف عليه فيه، فرواه محمد بن سلاَّم البِيكَنْدي، عن سفيان بن عيينة كرواية بِشر ورَوْح المتقدمة.

---

(1) في ك: «مسلم».

(2) سنن ابن ماجه (١/ ٣٠٣) في كتاب إقامة الصلاة والسنَّة فيها «باب ما يستر المصلي»، رقم (٩٤٣).

(3) ذؤاد ـ بفتح الهمزة بعد أوله ـ، ابن عُلية ـ بضم العين المهملة وإسكان اللام وتشديد الياء المثناة من تحت ـ الحارثي، أبو المنذر الكوفي، وصفه أبو داود بالفضل، وقال ابن نمير: شيخ صدوق، وضعفه ابن معين، وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود وأبو العرب في الضعفاء. وقال ابن حجر: ضعيف عابد، وترجم له البخاري في فصل من مات من الثمانين إلى التسعين ومائة.

التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٦٤)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٥٢، ٤٥٣)، الكامل (٣/ ٩٨٤ ـ ٩٨٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٢١، ٢٢٢)، الكاشف (١/ ٢٢٩، ٢٣٠)، التقريب (١/ ٢٣٨)، الخلاصة (ص ١١٣).

. . . .

وهكذا[1] رواه علي بن المديني عنه ــ فيما رواه البخاري في غير الصحيح، عن ابن المديني، واختلف فيه على ابن المديني ــ كما سيأتي.

ورواه مُسَدَّد، عن سفيان كرواية سفيان الثوري المتقدمة.

ورواه الشافعي والحُمَيْدي[2]، عن ابن عُيَيْنَة، عن إسماعيل، عن أبي محمد ابن عمرو بن حُرَيْث، عن جده حُرَيْث العَدَوي[3].

ورواه عمار بن خالد عن ابن عُيَيْنَة فقال: عن أبي عمرو ابن محمد بن عمرو بن حُرَيْث، عن جده حُرَيْث بن سليم. رواه ابن ماجه عن عمار وقد تقدَّم.

وأما في الاختلاف على[4] ابن المديني[5] فيه فرواه البخاري في غير الصحيح عنه عن ابن عيينة ــ كما تقدَّم.

ورواه أبو داود في سننه[6] عن محمد بن يحيى بن فارس، عن ابن المديني

(١) في ب: «وهذا».
(٢) في المسند (٢/ ٤٣٦)، رقم (٩٩٣).
(٣) في ك، أ، ب: «العذرى».
(٤) في ب: «عن».
(٥) هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح ــ بفتح النون وكسر الجيم ــ السعدي مولاهم، أبو الحسن ابن المديني، نسبةً إلى مدينة النبي ﷺ لأن أصله منها ــ البصري الثقة الإمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله ورجاله حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلَّا عند علي بن المديني. وقال النسائي: كأن الله خلقه للحديث. مات سنة أربع وثلاثين ومائتين.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٢٨٤)، الجرح والتعديل (٦/ ١٩٣، ١٩٤)، الثقات للعجلي (ص ٣٤٩، ٣٥٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٤٩ ــ ٣٥٢)، الكاشف (٢/ ٢٥١)، التقريب (٢/ ٣٩، ٤٠)، الخلاصة (ص ٢٧٥).
(٦) (١/ ٤٤٣، ٤٤٤)، رقم (٦٩٠).

. . . .

عن ابن عُيَيْنة، عن إسماعيل، عن أبي محمد عمرو[1] بن حُرَيْث، عن جدِّه حُرَيْث رجل من بني عُذْرَة.

وأما ذُؤَاد بن عُلَيَّة فقال عن إسماعيل بن أُمية، عن أبي عمرو بن محمد، عن جده حريث بن سليمان.

وقال أبو زرعة الدمشقي: «لا نعلم أحداً بينه ونسبه غير ذؤاد بن علية»، انتهى.

قلت: وقد نسبه ابن عيينة أيضاً في رواية ابن ماجه إلاَّ أنه قال: «ابن سليم» كما تقدم، والله أعلم.

---

(١) في ك، أ: «ابن عمرو»، وفي ب: «ابن عمر».

النوع العشرون

معرفة المدرج في الحديث

وهو أقسام: منها ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابي أو من بعده عَقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ.

ومن أمثلته المشهورة ما رُوِّيناه في التشهد عن أبي خَيْثَمة زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحُر، عن القاسم بن مُخَيْمرة، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله ﷺ علمه التشهد في الصلاة فقال: «قل (التحيات لله) فذكر التشهد. وفي آخره: (أشهد أن لا إلـه إلاَّ الله وأشهد أن محمداً رسول الله)، فإذا قلت: هذا، فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد».

هكذا رواه أبو خَيْثَمة عن الحسن بن الحُرِّ، فأدرج في الحديث قوله: «فإذا قلت هذا» إلى آخره، وإنما هذا من كلام ابن مسعود لا من كلام رسول الله ﷺ.

ومن الدليل عليه أن الثقة الزاهد عبد الرحمن بن ثابت بن ثَوْبان رواه عن رواية الحسن بن الحُرِّ كذلك، واتفق حسين الجُعْفي وابن عَجْلان وغيرهما في روايتهم، عن الحسن بن الحُرِّ على ترك ذكر هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره، عن ابن مسعود على ذلك ورواه شَبَابَة، عن أبي خيثمة ففصله أيضاً.

ومن أقسام المدرج: أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلاَّ طرفاً منه فإنه عنده بإسناد ثان، فيدرجه من رواه على الإسناد الأول ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول.

مثاله: حديث ابن عيينة وزائدة بن قُدَامة، عن عاصم بن كُلَيْب، عن أبيه عن وائل بن حُجر في صفة صلاة رسول الله ﷺ. وفي آخره: أنه جاء في الشتاء فرآهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب. والصواب رواية من روى عن عاصم بن كُليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه فرواه عن عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر.

ومنها: أن يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر مخالف للأول في الإسناد.

مثاله: رواية سعيد بن أبـي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَبَاغَضُوا، ولا تَحَاسَدُوا، ولا تَدَابَرُوا، ولا تَنَافَسُوا. . .» الحديث.

فقوله: «لا تَنَافَسُوا» أدرجه ابن أبـي مريم من متن حديث آخر، رواه مالك، عن أبـي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبـي هريرة فيه: «لا تَجَسَّسُوا ولا تَحَسَّسُوا ولا تَنَافَسوا ولا تَحَاسَدُوا»، والله أعلم.

ومنها: أن يروي الراوي حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده فلا يذكر الاختلاف، بل تدرج روايتهم على الاتفاق.

مثاله: رواية عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير العَبْدِي، عن الثوري، عن منصور والأعمش وواصل الأَحْدَب، عن أبـي وائل، عن

عمرو بن شُرَحْبِيل، عن ابن مسعود: قلت: يا رسول الله! أي الذنب أعظم. . . الحديث. وواصل إنما رواه عن أبـي وائل، عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما، والله أعلم.

واعلم أنه لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور، وهذا النوع قد صنف فيه الخطيب أبو بكر كتابه الموسوم «بالفصل للوصل المدرج في النقل» فشفى وكفى، والله أعلم.

النوع العشرون
معرفة المدرج

٧٤ ــ قوله: (وهو أقسام: منها ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابـي أو من بعده ــ عقيب ما يرويه من الحديث ــ كلاماً من عند نفسه. . .)، إلى آخر كلامه.

هكذا اقتصر المصنف في هذا القسم من المدرج على كونه عقيب الحديث، وقد ذكر الخطيب في بعض المدرجات ما ذكر في أول الحديث أو في وسطه.

فمثال المدرج في أوله ما رواه الخطيب بإسناده من رواية أبـي قَطَن وشَبَابَة[1] فرقهما، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَسْبِغُوا الوضوءَ، ويلٌ للأعقابِ مِنْ النَّار».

---

(١) هو شبابة ــ بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة المخففة بعدها ألف ثم باء موحدة مخففة ــ بن سوار ــ بفتح السين المهملة والواو المشددة ــ أبو عمرو الفزاري مولاهم المدائني. صدوق. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وذكره العجلي في الثقات. وقال ابن حجر: ثقة حافظ، رمي بالإرجاء. مات سنة ست ومائتين.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٧٠)، التاريخ لابن معين (٢/ ٢٤٧)، الثقات للعجلي (ص ٢١٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٠ ــ ٣٠٢)، الكاشف (٢/ ٣)، التقريب (١/ ٣٤٥)، الخلاصة (ص ١٦٨).

. . . .

قال الخطيب: وهم أبو قطن: عمرو بن الهيثم[1] وشَبَابَة بن سَوَّار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة[2]، على ما سقناه، ذلك أن قوله: «أسبغوا الوضوء» كلام أبي هريرة، وقوله: «وَيْلٌ للأعْقَابِ مِنْ النَّار» من كلام النبي ﷺ.

قال: «وقد رواه أبو داود الطيالسي[3]، ووهب بن جرير[4]، وآدم بن أبي إياس[5]، وعاصم بن علي[6]، وعلي بن الجَعْد، وغُنْدَر

(١) عمرو بن الهيثم بن قطن ــ بفتح القاف والطاء المهملة ــ الزبيدي القطعي ــ بضم القاف والطاء المهملة، نسبة إلى بني قطيعة: قوم من بني زبيد، بضم الزاي ــ أبو قطن البصري.
وثقه الشافعي وابن المديني، وقال ابن سعد: مات سنة ثمان وتسعين ومائة.
تهذيب الكمال (٢/ ١٠٥٣، ١٠٥٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ١١٤)، تاريخ ابن معين (٤/ ٤٥٥)، الثقات لابن شاهين (ص ١٥٣، ١٥٤)، الكاشف (٢/ ٢٩٧)، الخلاصة (ص ٢٩٤).

(٢) المدرج إلى المدرج (ص ٥٢) مسند أبي هريرة.

(٣) منحة المعبود (١/ ٥٣) رقم (١٨٠).

(٤) هو وهب بن جرير بن حازم الأزدي، أبو العباس البصري الحافظ، وثقه ابن معين. وقال ابن حجر: ثقة، وقال ابن سعد: مات سنة ست ومائتين.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٦٩)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٨)، الثقات للعجلي (ص ٤٦٦)، الميزان (٤/ ٣٥٠)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦١، ١٦٢)، الكاشف (٣/ ٢١٥)، التقريب (٢/ ٣٣٨)، الخلاصة (ص ٤١٨).

(٥) هو آدم بن أبي إياس العسقلاني، أبو الحسن الخراساني، قال أبو حاتم: ثق مأمون متعبد من خيار عباد الله. مات سنة إحدى وعشرين ومائتين.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٦٨)، الثقات للعجلي (ص ٥٨)، اللباب (٢/ ٣٣٩)، الكاشف (١/ ٥٤).

(٦) هو عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب التيمي مولى قُريبة ــ بضم القاف وفتح الراء، وقيل: بفتح القاف وكسر الراء ــ بنت محمد بن أبي بكر الصديق، الإمام أبو الحسن الواسطي، قال ابن معين: «عاصم سيد المسلمين»، وقال أبو حاتم: «صدوق». ووثقه العجلي. =

. . . .

وهُشَيْم[1]، ويزيد بن زُرَيْع[2]، والنَّضْر بن شُمَيْل[3]، ووكيع، وعيسى بن يونس[4]، ومعاذ بن معاذ كلهم عن شعبة، وجعلوا الكلام الأول من قول

= وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم. قال ابن سعد: «مات سنة إحدى وعشرين ومائتين».
الجرح والتعديل (٦/٣٤٨)، الثقات للعجلي (ص ٢٤٢)، الكامل (٥/ ١٨٧٥، ١٨٧٦)، تهذيب التهذيب (٥/٤٩ ـ ٥١)، الكاشف (٢/٤٦)، التقريب (١/ ٣٨٤)، الخلاصة (ص ١٨٢، ١٨٣).

(١) هو هُشيم بن بشير السلمي ـ وهشيم بضم الهاء وفتح الشين المعجمة وسكون الياء ـ أبو معاوية الواسطي، قال العجلي: «ثقة يدلس»، وقال ابن سعد: «ثقة حجة». وقال ابن حجر: ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي. مات سنة ثلاث وثمانين ومائة.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/٢٤٢)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١١٥ ـ ١١٦)، الثقات للعجلي (ص ٤٥٩، ٤٦٠)، الميزان (٤/ ٣٠٦ ـ ٣٠٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ٥٩ ـ ٦٤)، الكاشف (٣/١٩٨)، التقريب (٢/ ٣٢٠)، الخلاصة (ص ٤١٤).

(٢) هو يزيد بن زُرَيْع ـ بزاي مصغراً ـ التميمي العبشي، أبو معاوية البصري الحافظ، أحد الأعلام. قال ابن معين: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: ثقة إمام. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٣٥)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٥)، التاريخ لابن معين (٢/ ٦٧٠)، الثقات للعجلي (ص ٤٧٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٧)، الكاشف (٣/ ٢٤٣)، التقريب (٢/ ٣٦٤)، الخلاصة (ص ٤٣١).

(٣) النضر بن شميل ـ بضم الشين المعجمة وفتح الميم بعدها ياء مثناة تحتية ساكنة ـ المازني أبو الحسن البصري، ثم الكوفي النحوي، شيخ مرو، وثقه النسائي. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة ثلاث ومائتين.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٩٠)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٧٧، ٤٧٨)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٣٧، ٤٣٨)، الكاشف (٣/ ١٧٩)، التقريب (٢/ ٣٠١)، الخلاصة (ص ٤٠١).

(٤) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ـ بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة، نسبة إلى سبيع، وهو بطن من همدان ـ أبو عمرو الكوفي أحد الأعلام. وثقه أبو حاتم =

. . . .

أبـي هريرة، والكلام الثاني مرفوعاً.

قلت: وهكذا رواه البخاري في صحيحه[1] عن آدم بن أبـي إياس، عن شعبة / عن محمد بن زياد عن أبـي هريرة قال: «أَسْبِغُوا الوُضُوءَ فإنَّ أبا القاسم ﷺ قال: «وَيْلٌ للأَعْقَابِ مِنْ النَّارِ» ».

ومثال المدرج في وسطه: ما رواه الدارقطني في سننه[2] من رواية عبد الحميد بن جعفر[3]، عن هشام بن عروة[4]، عن أبيه، عن بُسرة بنت صفوان

= وابن المديني، وقال ابن حجر: ثقة مأمون، وقال ابن سعد: مات سنة إحدى وتسعين ومائة.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٤٠٦)، الثقات للعجلي (ص ٣٨٠)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٨٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٧ ـ ٢٤٠)، الكاشف (٢/ ٣١٩)، التقريب (٢/ ١٠٣)، الخلاصة (ص ٣٠٤).

(١) (١/ ٤٩) في كتاب الوضوء «باب غسل الأعقاب».

(٢) (١/ ١٤٨).

(٣) هو عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري، أبو الفضل المدني.
قال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر وربما وهم، وثقه ابن معين وابن سعد، وقال: «توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة».
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٥١)، الجرح والتعديل (٦/ ١٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ١١١، ١١٢)، الكاشف (٢/ ١٣٣)، التقريب (١/ ٤٦٧)، الخلاصة (ص ٢٢١).

(٤) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو المنذر، وقيل: أبو عبد الله القرشي، أحد الأعلام، له نحو أربعمائة حديث. قال ابن سعد: «ثقة حجة»، وقال أبو حاتم: «إمام» وربما دلس. وقال ابن حجر: ثقة فقيه ربما دلس، قال أبو نعيم: «مات سنة خمس وأربعين ومائة»، وقيل: سنة سبع وثمانين.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٩٣، ١٩٤)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٦٣، ٦٤)، الثقات للعجلي (ص ٤٥٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٨ ـ ٥١)، الكاشف (/ ١٩٧)، التقريب (٢/ ٣١٩)، الخلاصة (ص ٤١٠).

. . . .

قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ مسَّ ذَكَرَهُ أو أُنْثَيَيْه أو رُفْغَه فَلْيَتَوَضَأْ».

قال الدارقطني: «كذا رواه عبد الحميد، عن هشام ووهم في ذكر الأنثيين والرُّفْغ، وإدراجه ذلك في حديث بُسْرة»[1]. قال: «والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع»، قال: «وكذلك رواه الثقات عن هشام منهم أيوب السختياني وحماد بن زيد وغيرهما»[2].

ثم رواه من رواية أيوب، ففصل قول عروة من المرفوع، وقال الخطيب في كتابه المذكور: «تفرد عبد الحميد بذكر الأنثيين والرُّفْغَين، وليس من كلام رسول الله ﷺ، وإنما هو من قول عُرْوة فأدرجه الراوي في متن الحديث وقد بين ذلك حماد وأيوب»[3].

قلت: ولم يتفرد به عبد الحميد ــ كما قال الخطيب ــ فقد رواه الطبراني في «المعجم الكبير»[4] من رواية يزيد بن زُرَيْع، عن أيوب، عن هشام بلفظ: «إذا مسَّ أحدُكُم ذَكَرَه أو أُنْثَيَيْهِ أو رُفْغَه فَلْيَتَوَضَّأْ»، وزاد الدارقطني[5] فيه ذكر الأُنثيين من رواية ابن جريج، عن هشام، عن أبيه، عن مروان بن الحكم، عن بُسْرة.

وقد ضعف ابن دقيق العيد في «الاقتراح»[6] الحكم بالإدراج على ما وقع في أثناء لفظ الرسول ﷺ معطوفاً بواو العطف، والله أعلم.

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٤٨).

(٢) نفس المصدر.

(٣) انظر: المدرج إلى المدرج (ص ٦٥).

(٤) (٢٤/ ٢٠٠) رقم (٥١٠).

وأخرجه الطبراني ــ أيضاً ــ من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن هشام، عن أبيه.

(٥) في ب: «الدارقطني أيضاً فيه».

(٦) (ص ٢٢٤)، قال: «ومما قد يضعف فيه أن يكون مدرجاً في أثناء لفظ الرسول ﷺ، لا سيما إن كان مقدماً على اللفظ المروي أو معطوفاً عليه بواو العطف...».

النوع الحادي والعشرون
معرفة الموضوع

وهو المختلَق المصنوع.

اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلاَّ مقروناً ببيان ضعفه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن، حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب، على ما نبينه قريباً، إن شاء الله تعالى.

النوع الحادي والعشرون
معرفة الموضوع

٧٥ ـ قوله: (اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة)، انتهى.

وقد تقدم قول المصنف أن ما عدمت فيه صفات القبول فهو أرذل الأقسام[١]، والصواب ما ذكره هنا: أن الموضوع شرها، وتقدم[٢] التنبيه على ذلك[٣].

---

(١) انظر (ص ٣٥٨).

(٢) انظر (ص ٣٦٠).

(٣) على هامش الأصل: «ولا تجوز رواية الموضوع إلاَّ بشرط بيان وضعه، قاله محيي السنة والدين النووي في شرح مسلم، يدل على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال: «من حدث عني بحديث يرى أنه ليس بحديث فهو أحد الكذابين»، و «يرى» يعني يظن، وفي الكذابين روايتان، بفتح التاء على إرادة التنبيه، والأخرى بكسرها على صيغة الجمع، وكفى...»، وباقي العبارة مطموس.

وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه، أو ما يتنزل منزلة إقراره. وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها.

ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين، فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه، وإنما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة.

والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا، فتقبَّل الناس موضوعاتهم ثقة منهم وركوناً إليهم. ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عَوَارِها، ومحو عارها، والحمد لله.

وفيما روِّينا عن الإمام أبي بكر السَّمْعاني أن بعض الكَرَّامِية ذهب إلى جواز وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب.

ثم إن الواضع ربما صنع كلاماً من عند نفسه فرواه، وربما أخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم فوضعه على رسول الله ﷺ.

---

٧٦ ــ قوله: (وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه، أو ما يتنزل منزلة إقراره)، انتهى.

وقد استشكل الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد الحكم على الحديث بالوضع بإقرار من ادعى أنه وضعه، لأن فيه عملاً بقوله بعد اعترافه على نفسه بالوضع، فقال في «الاقتراح»: «هذا كاف في رده لكن ليس بقاطع في كونه موضوعاً لجواز أن يكذب في هذا الإقرار بعينه»[1]، انتهى.

---

(١) الاقتراح (ص ٢٣٤).

وقد نفى الحافظ في النكت (٢/ ٨٤٠، ٨٤١)، وفي نزهة النظر (ص ٤٤)، ما فهمه بعض =

. . . .

وقول الشيخ: «أو ما يتنزل منزلة إقراره»، وهو كأن يحدث بحديث عن شيخ، ثم يسأل عن مولده فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله، ولا يوجد ذلك الحديث إلاَّ عنده[1]، فهذا لم يعترف بوضعه، ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل منزلة إقراره بالوضع، لأن ذلك الحديث لا يعرف إلاَّ من[2] عند ذلك الشيخ، ولا يعرف إلاَّ برواية هذا الذي حدث به، والله أعلم.

= العلماء من كلام ابن دقيق العيد وبنى عليه. فقال في شرح النخبة: «وفهم منه بعضهم أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً وليس ذلك مراده، وإنما نفى القطع بذلك، ولا يلزم من نفي (القطع) نفي (الحكم)، لأن الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا، لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به».

وأجاب البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص ٢١٤، ٢١٥)، عن رأي ابن دقيق العيد أنه لا يقطع بالحكم بالوضع على الحديث لإقرار واضعه بذلك فقال: «إذا كان الحديث لا يعرف إلاَّ من طريق ذلك الشخص كان إقراره بذلك مسقطاً لروايته، وقد حكم الشرع على المقر بمقتضى إقراره، وإن كان يحتمل أن يكون في نفس الأمر خلافه، فلا ينظر إلى ذلك، ويحكم على الحديث بأنه موضوع ولا يصح إنكار وقوع الوضع».

وانظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٢٨١)، الشذا الفياح (ق ٢١ ب)، فتح الباقي (١/ ٢٨١)، فتح المغيث (١/ ٢٥١)، تدريب الراوي (١/ ٢٧٥).

(١) قال الحافظ في النكت (٢/ ٨٤٢) بعد أن حكى قول الحافظ العراقي هنا: «بأن الحافظ لم يتعقب هذا التمثيل بما تعقب به الحالة الأولى، وهي الإقرار بالوضع»، والاحتمال يجري فيه كما يجري في الأول سواء، فيجوز أن يكذب في تاريخ مولده، بل يجوز أن يغلط في التاريخ ويكون في نفس الأمر صادقاً.

ثم مثَّل الحافظ ابن حجر لهذه الحالة بما رواه البيهقي في المدخل بسنده الصحيح: أنهم اختلفوا بحضور أحمد بن عبد الله الجويباري في سماع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه، فروى لهم حديثاً بسنده إلى النبي ﷺ قال: سمع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه».

(٢) ليست «من» في ك، أ.

وربما غلط غالط فوقع في شبه الوضع من غير تعمد، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث: «مَنْ كَثُرتْ صَلاتُه بالليلِ حَسُنَ وجْهُهُ بِالنَّهارِ».

مثال: روِّينا عن أبـي عِصْمَة ــ وهو نوح بن أبـي مريم ــ أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبـي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذه الأحاديث حِسْبة.

---

٧٧ ــ قوله: (وربما غلط غالط فوقع في شبه الوضع، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث: «مَنْ كَثُرتْ صَلاتُه بالليلِ حَسُنَ وجْهُهُ بِالنَّهارِ»)، انتهى.

هذا الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه[1]، عن إسماعيل بن محمد الطَّلْحِي[2]، عن ثابت بن موسى الزاهد، عن شَرِيك، عن الأعمش، عن أبـي سفيان، عن جابر مرفوعاً: «مَنْ كَثُرتْ صلاتُه بالليلِ حَسُنَ وَجهُهُ بالنهارِ»[3].

---

(١) (١/ ٤٢٢) في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، «باب ما جاء في قيام الليل» رقم (١٣٣٣).

(٢) هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن محمد التيمي الطلحي الكوفي، وثقه ابن حبان، وقال أبو حاتم: ضعيف، وفي التقريب: صدوق يهم. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين. الكاشف (١/ ٧٧)، التقريب (١/ ٧٣)، الخلاصة (ص ٣٦).

(٣) وأخرجه أيضاً العقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ١٧٦)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٢٥٢ ــ ٢٥٨) رقم (٤٠٨ ــ ٤١٧). من عدة طرق ومال إلى ثبوته فقال: «وقد روى لنا هذا الحديث من طرق كثيرة، وعن ثقات عن غير ثابت بن موسى، وعن غير شريك»، وابن عدي في الكامل (٢/ ٥٢٥، ٥٢٦)، وأخرجه أيضاً ابن حبان في المجروحين (١/ ٢٠٧)، والخطيب في تاريخه (١/ ٣٤١)، (١٣/ ١٢٦)، والحاكم في المدخل (ص ١٠٦، ١٠٧). =

. . . .

والغلط الذي أشار إليه المصنف، هو ما ذكره الحاكم[1]، قال: دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله القاضي والمستملي بين يديه وشَرِيك يقول: ثنا الأعمش، عن أبـي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: «مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ بالليلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بالنهارِ»، وإنما أراد ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد فكان / ثابت يحدث به عن شريك[2].

وقال أبو حاتم بن حبان في تاريخ الضعفاء[3]: «هذا قول شريك قاله عقب حديث الأعمش، عن أبـي سفيان، عن جابر: «يَعْقِدُ الشيْطَانُ على قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمِ. . .»[4]، فأدرجه ثابت في الخبر وسرقه منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عن

= وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٠٩ ــ ١١١) بإسناده من حديث جابر، وذكره من ست طرق، ومن حديث أنس من طريق واحد، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. . .»، والحديث في ضعيف الجامع (٦/ ٢٤٥)، اللآلىء المصنوعة (٢/ ٣٢)، تنزيه الشريعة (٢/ ١٠٦)، الأسرار المرفوعة (ص ٣٤٢).

(١) في المدخل (ص ١٠٦، ١٠٧) وتتمته: «عن الأعمش، عن أبـي سفيان، عن جابر، وليس له أصل إلاَّ من هذا الوجه، وعن قوم من المجروحين فسرقوه من ثابت بن موسى، فرووه عن شريك».

(٢) على هامش الأصل ما نصه: «ومن الحديث الموضوع: حب الدنيا رأس كل خطيئة، فإنه من كلام مالك بن دينار كما رواه ابن أبـي الدنيا في كتاب بيان. . . وأما هو يروى عن عيسى بن. . .ومن الموضوع: المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء، فإنه من كلام الحكماء ــ انتهى مؤلفه» وفي العبارة طمس.

(٣) المجروحين (١/ ٢٠٧).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٦٧) كتاب قصر الصلاة في السفر «باب جامع الترغيب في الصلاة»، وأحمد (٢/ ٢٤٣)، والبخاري (٢/ ٤٦) كتاب التهجد «باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم تصل بالليل»، ومسلم (١/ ٧٧٦) في كتاب صلاة المسافرين وقصرها =

. . . .

شريك»[1]، فجعله ابن حبان من نوع المدرج.

وقد اعترض بعض المتأخرين[2] على المصنف بأنه وجد الحديث من غير رواية ثابت بن موسى؛ فذكر من معجم ابن جميع[3]، قال: ثنا أحمد بن محمد بن سعيد الرقي، ثنا أبو الحسن محمد بن هشام بن الوليد، ثنا جبارة بن

= رقم (٥٣٨)، وأبو داود (٢/ ٧٢، ٧٣) في كتاب الصلاة «باب قيام الليل»، والنسائي (٣/ ٢٠٣، ٢٠٤) في كتاب قيام الليل وتطوع النهار «باب الترغيب في قيام الليل»، وابن ماجه (١/ ٤٢١، ٤٢٢) في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها «باب ما جاء في قيام الليل» رقم (١٣٢٩) كلهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً، أما حديث جابر، [فقال أبو الأشبال: رواه ابن خزيمة (٢/ ١٧٥)، وابن حبان (الإحسان ٤/ ١١٣)، وأحمد (٣/ ٣١٥)].

(١) في المجروحين لابن حبان (١/ ٢٠٧): «فأدرج ثابت بن موسى في الخبر وجعل قول شريك كلام النبي ﷺ، ثم سرق هذا من ثابت جماعة ضعفاء وحدثوا به عن شريك».

(٢) يريد البلقيني، فإنه ذكر هذا الحديث نقلاً عن ابن جميع في معجمه به. انظر: محاسن الاصطلاح (ص ٢١٥)، وأخرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب (١/ ٢٥٥ ــ ٢٥٦) من طريق ابن جميع به.

(٣) هو محمد بن جميع ــ بضم الجيم وفتح الميم ــ الغساني، أبو الحسن الصيداوي، لد في «صيدا» بساحل بلاد الشام سنة خمس وثلاثمائة، وقيل: سنة ست وثلاثمائة، ونشأ فيها، وتلقى علومه صغيراً فيها، ثم رحل من بلاده رحلة طويلة فطوف في بلاد الشام والعراق ومصر وبلاد فارس وكور الأهواز والحجاز، وأكثر الرواية عن الشيوخ في تلك البلاد، وبلغ عدد شيوخه الذين روى عنهم في معجمه سبعة وثمانين وثلاثمائة شيخاً. صنف «معجم الشيوخ» جعله ثبتاً لمروياته من شيوخه ورتبه على أسمائهم. توفي ابن جميع سنة اثنتين وأربعمائة، وقيل: سنة ثلاث وأربعمائة.

سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٥٤)، العبر (٢/ ٢٠٢، ٢٠٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٤١)، (٤/ ٢٤٠)، شذرات الذهب (٣/ ٣٥)، معجم البلدان (٢/ ١٢٩)، مقدمة معجم الشيوخ (ص ٩ ــ ٣٨).

. . . .

المغلس، عن كثير بن سليم، عن أنس بالحديث مرفوعاً[1]، انتهى.

وهـذا الاعتـراض عجيـب. فـإن المصنـف لـم يقـل: «إنـه لـم يـرو إلاّ مـن طريق ثابت، ومع ذلك فهـذه الطريـق التـي اعترض بهـا هـذا المعترض أضعـف مـن طريـق ثابـت بـن موسى، لضعـف كل مـن كثير بـن سليم[2]، وجُبَـارَة بـن المُغَلِّس[3].

وبدء أمر هذا الحديث قصة ثابت مع شريك، وقد سرقه جماعة من الضعفاء فحدث به بعضهم عن شريك، وبعضهم جعل له إسناداً آخر كهذا الحديث.

قال العقيلي في «الضعفاء»[4] في ترجمة ثابت بن موسى: «حديث باطل لا أصل له، ولا يتابعه عليه ثقة».

وقال ابن عدي في «الكامل»[5]: «حديث منكر لا يعرف إلاّ بثابت، وسرقه

---

(١) معجم الشيوخ لابن جميع (ص ١٦٩).

(٢) الضبـي ــ بفتـح الضـاد المعجمـة وتشـديـد البـاء المـوحـدة المكسـورة ــ أبـو سلمـة المـدائني. قـال أبـو حاتم: منكـر الحـديث، وقـال النسـائي: متـروك الحـديث، وقال ابن حجر: ضعيف.
تهذيب الكمال (٣/ ١١٤٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٦)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢٠٠)، الكاشف (٣/ ٤)، التقريب (٢/ ١٣٢)، الخلاصة (ص ٣١٩).

(٣) الحماني ــ بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة ــ الكوفي. قال ابن معين: كان كذاباً، وضعفه العقيلي، وقال ابن حجر: ضعيف.
تهذيب الكمال (١/ ١٨٣، ١٨٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٥٧ ــ ٥٩)، الضعفاء الكبير (١/ ٢٠٦، ٢٠٧)، التقريب (١/ ١٢٤).

(٤) (١/ ١٧٦) وليس فيه قوله: «ولا يتابعه عليه ثقة».

(٥) (٢/ ٥٢٦).

. . . .

منه ــ من الضعفاء ــ عبد الحميد بن بحر[1]، وعبد الله بن شبرمة الشريكي[2]، وإسحاق بن بشر الكاهلي[3]، وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي[4]، قال: وثنا به بعض الضعاف عن رحمويه وكذب، فإن رحمويه ثقة»[5]، انتهى.

ولو اعترض هذا المعترض بواحد من هؤلاء الذين تابعوا ثابت بن موسى عليه كان أقل خطأً من اعتراضه بطريق جبارة.

والحديث له طرق كثيرة جمعها أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب «العلل المتناهية»[6] وبيَّن ضعفها، والله أعلم.

وقول المصنف ــ في هذا الحديث ــ أنه «شبه الوضع» حسن، إذ لم يضعه ثابت بن موسى، وإن كان ابن معين قد قال فيه إنه: «كذاب»[7].

نعم بقية الطرق التي سرقها من سرقها موضوعة، ولذلك جزم أبو حاتم الرازي بأنه موضوع ــ فيما حكاه عن ابنه أبو محمد ــ في «العلل»[8]، والله أعلم.

(١) انظر ترجمته في: المجروحين (٢/ ١٤٢)، ميزان الاعتدال (٢/ ٥٣٨)، لسان الميزان (٣/ ٣٩٥).

(٢) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير (٢/ ٢٦٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٣٨).

(٣) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير (١/ ٩٨ ــ ١٠٠)، المجروحين (١/ ١٣٥).

(٤) البلقاوي. انظر ترجمته في: المجروحين (٢/ ٢٤٢)، الكامل (٦/ ٢٣٤٦)، ميزان الاعتدال (٤/ ٢١٩، ٢٢٠)، لسان الميزان (٦/ ١٢٧).

(٥) الكامل (٢/ ٥٢٦).

(٦) في «الموضوعات» (٢/ ١٠٩ ــ ١١١) وليس في العلل المتناهية شيء من ذلك.

(٧) قال الحسين بن الحسن الرازي، عن يحيى بن معين: «ثابت أبو يزيد كذاب».
تهذيب الكمال (١/ ١٧٣)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٥).

(٨) (١/ ٧٤) رقم (١٩٦).

وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أُبَـيّ بن كعب عن النبـي ﷺ في فضل القرآن سورة فسورة، بحث باحث عن مَخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه. وإن أثر الوضع لبين عليه. ولقد أخطأ الواحدي المفسر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم، والله أعلم.

---

٧٨ ـ قوله: (وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أُبَـيٍّ بن كعب عن النبـي ﷺ في فضل القرآن سورة سورة. بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه)، انتهى.

أبهم المصنف ذكر هذا الباحث الذي بحث عن هذا الحديث وهو مُؤمَّل بن إسماعيل[1]، فروينا عن مؤمل أنه قال: حدثني شيخ بهذا الحديث، فقلت للشيخ: من حدثك؟ فقال: حدثني رجل بالمدائن وهو حي، فصرت إليه فقلت: من حدثك؟ فقال: حدثني شيخ بواسط وهو حي، فصرت إليه فقال: حدثني شيخ بالبصرة فصرت إليه، فقال: حدثني شيخ بعَبَادَان فصرت إليه فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً، فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني. فقلت: يا شيخ من حدثك؟ قال: لم يحدثني أحد ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن».

---

(١) مؤمل ـ بوزن محمد ـ بن إسماعيل العدوي مولاهم أبو عبد الرحمن البصري، وثقه ابن معين.
وقال أبو حاتم: صدوق كثير الخطأ. وقال ابن حجر: صدوق سيِّىء الحفظ. مات سنة ست ومائتين.
تهـذيـب الكمـال (٣/ ١٣٩٥)، تهـذيـب التهـذيـب (١/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢)، تـاريـخ ابـن معين (٢/ ٥٩١، ٥٩٢)، الكـاشـف (٣/ ١٦٨)، التقـريـب (١/ ١٩٠)، الخـلاصـة (ص ٣٩٣).

النوع الثاني والعشرون
معرفة المقلوب

هو نحو حديث مشهور عن سالم، جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه. وكذلك ما روينا إن البخاري رضي الله عنه قدم بغداد فاجتمع قبل مجلسه قوم من أصحاب الحديث، وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها، وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ثم حضروا مجلسه وألقوها عليه، فلما فرغوا من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة التفت إليهم فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، فأذعنوا له بالفضل.

ومن أمثلته ويصلح مثالاً للمعلل ما روِّيناه عن إسحاق بن عيسى الطبَّاع قال: حدثنا جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أُقيمت الصلاةُ فلا تَقُوموا حتى تَرَوْني»، قال إسحاق بن عيسى: فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال: وهم أبو النَّضْر إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت البُنَاني وحجاج بن أبي عثمان معنا، فحدثنا حجاج الصوَّاف عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أُقيمت الصلاةُ فلا تقوموا حتى تَرَوْني»، فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس. أبو النضر هو جرير بن حازم، والله أعلم.

فصل

قد وفينا بما سبق الوعد بشرحه من الأنواع الضعيفة والحمد لله، فلننبه الآن على أمور مهمة.

أحدها: إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف فلك أن تقول: هذا ضعيف وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف، وليس لك أن تقول: هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون مروياً بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرو بإسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف، أو نحو هذا مفسراً وجه القدح فيه، فإن أطلق ولم يفسر ففيه كلام يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ فاعلم ذلك فإنه مما يُغلط فيه، والله أعلم.

الثاني: يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى، وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما. وذلك كالمواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد.

وممن روينا عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك: عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما.

الثالث: إذا أردت رواية الحديث الضعيف بغير إسناد فلا تقل فيه: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة بأنه ﷺ قال ذلك، وإنما تقول فيه: رُوي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو بلغنا عنه كذا وكذا، أو ورد عنه، أو جاء عنه، أو روى بعضهم، وما أشبه ذلك.

وهكذا الحكم فيما تشك في صحته وضعفه، وإنما تقول: قال رسول الله ﷺ فيما ظهر لك صحته بطريقه الذي أوضحناه أولاً، والله أعلم.

النوع الثالث والعشرون
معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته
وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه. وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخَوَارِم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني، والله أعلم.

النوع الثالث والعشرون
معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته

٧٩ ـ قوله: (أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخَوَارِم المروءة...)، إلى آخر كلامه.

وقد اعترض عليه بأن المروءة لم يشترطها إلاَّ / الشافعي وأصحابه[١]، وليس على ما ذكره المعترض، بل الذين لم يشترطوا على الإسلام مزيداً[٢]، لم

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٢/٦٨ ـ ٧٠)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/٣١٥ ـ ٣٢٠)، الروضة الندية (٢/٣٧٨).

(٢) هم أهل العراق، قال الخطيب في «الكفاية» (ص ١٤١): «وزعم أهل العراق أن العدالة هي إظهار الإسلام، وسلامة المسلم من فسق ظاهر، فمتى كانت هذه حاله وجب أن يكون عدلاً». =

. . . .

يشترطوا ثبوت العدالة ظاهراً، بل اكتفوا بعدم ثبوت ما ينافي العدالة، فمن ظهر منه ما ينافي العدالة لم يقبلوا شهادته ولا روايته[1].

وأما من اشترط العدالة ـ وهم أكثر العلماء ـ فاشترطوا في العدالة المروءة، ولم يختلف قول مالك وأصحابه في اشتراط المروءة في العدالة مطلقاً[2].

وإنما تفترق العدالة في الشهادة والعدالة في الرواية في اشتراط الحرية، فإنها ليست شرطاً في عدالة الرواية[3] بلا خلاف بين أهل العلم، كما حكاه الخطيب في «الكفاية»[4]، وهي شرط في عدالة الشهادة عند أكثر أهل العلم[5]، وقد ذكر القاضي أبو بكر الباقلاني أن هذا مما تفترق فيه الشهادة والرواية.

وتفترقان أيضاً ـ على قول ـ في البلوغ، فإن شهادة الصبي المميز غير مقبولة عند أصحاب الشافعي والجمهور[6].

= وانظر: المغني في أصول الفقه (ص ٢٠٠)، أصول السرخسي (ص ٣٥٠، ٣٥١)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٣١٩) ونقله عن أبي حنيفة.

(١) أصول السرخسي (١/ ٣٥٠ ـ ٣٥٢)، المغني في أصول الفقه (ص ٢٠٠)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٣١٩).

(٢) قال مالك رحمه الله: «لا يؤخذ العلم من أربعة»، وذكر فيهم السفيه المعلن بالسفه. انظر: الكفاية (ص ٢٤٩).

(٣) الكفاية (ص ١٥٨)، الأحكام للآمدي (٢/ ٧٠)، منتهى الوصول والأمل (ص ٧٨).

(٤) الكفاية (ص ١٥٨).

(٥) انظر: منتهى الوصول والأمل (ص ٧٨).

(٦) المغني (١٠/ ١٤٤)، المجموع (٣/ ٢٢٦، ٢٢٧)، الروضة الندية (٢/ ٣٧٨)، جمع الجوامع (ص ٧٦)، منتهى الوصول والأمل (ص ٧٦، ٧٧).

. . . .

وأما خبره فاختلف تصحيح المتأخرين في مواضع:

فحكى النووي في «شرح المهذب» عن الجمهور قبول أخبار الصبي المميز فيما طريقه المشاهدة، بخلاف ما طريقه النقل كالإفتاء ورواية الأخبار ونحوه، وقد سبقه إلى ذلك المتولي فتبعه عليه[١].

وحكى الرافعي في «استقبال القبلة»[٢] عن الأكثرين عدم القبول وجعل الخلاف أيضاً في المميز، ولكنه قيد الخلاف في التيمم بالمراهق[٣]، وصحح أيضاً عدم القبول، وتبعه عليه النووي، والله تعالى أعلم[٤].

---

(١) المجموع شرح المهذب (٣/ ٢٢٦، ٢٢٧).

(٢) من كتابه فتح العزيز شرح الوجيز (٣/ ٢٢٦).

(٣) فتح العزيز (١/ ٢٧٥).

(٤) انظر: البرهان (١/ ٦١٢، ٦١٤)، الابتهاج في شرح المنهاج (٢/ ٣١١)، المحصول (٢/ ١/ ٥٦٤ ـ ٥٦٦).

ونوضح هذه الجملة بمسائل:

إحداها: عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص المُعَدِّلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة. فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً. وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي رضي الله عنه، وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه.

وممن ذكر ذلك من أهل الحديث: أبو بكر الخطيب الحافظ، ومَثَّل ذلك بمالك وشعبة والسفيانين والأوزاعي والليث وابن المبارك ووكيع وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره على الطالبين.

وتوسع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال: «كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة، حتى يتبين جرحه لقوله ﷺ: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»، وفيما قاله اتساع غير مرضي، والله أعلم.

---

٨٠ ــ قوله: (وتوسع ابن عبد البر الحافظ ــ في هذا ــ فقال: «كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله ﷺ: «يَحْمِلُ هذا العِلْمَ مِنْ كلِّ خَلَفٍ عُدُولُه»، وفيما قاله اتساع غير مرضي)، انتهى.

فقوله: «يحمل» حكى فيه الرفع على الخبر، والجزم على إرادة لام الأمر.

. . . .

وعلى تقدير كونه مرفوعاً فهو خبر أريد به الأمر بدليل ما رواه أبو محمد بن أبـي حاتم في مقدمة كتاب «الجرح والتعديل»[١] في بعض طرق هذا الحديث: «لِيَحْمِلْ هذا العِلْمَ» بلام الأمر.

على أنه ولو لم يرد ما يخلصه للأمر لما جاز حمله على الخبر لوجود جماعة من حملة العلم غير ثقات، ولا يجوز الخُلْف في خبر الصادق فيتعين حمله على الأمر على تقدير صحته، وهذا مما يوهن استدلال ابن عبد البر به، لأنه إذا كان المراد[٢] الأمر فلا حجة فيه.

ومع هذا فالحديث ــ أيضاً ــ غير صحيح، لأن أشهر طرق الحديث رواية معان بن رفاعة السلامي، عن إبراهيم بن عبد الرحمن، عن النبـي ﷺ. وهكذا رواه ابن أبـي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل»[٣] وابن عدي في مقدمة «الكامل»[٤]، والعقيلي في «تاريخ الضعفاء»[٥] في ترجمة «مُعَان بن رِفَاعة»[٦]، وقال: إنه «لا يعرف إلاَّ به»، انتهى.

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ١/ ١٧).

(٢) سقطت من ك.

(٣) (١/ ١/ ١٧).

(٤) (١/ ١٥٣).

(٥) (٤/ ٢٥٦).

(٦) معان بن رِفاعة ــ بكسر الراء ــ السَّلامي ــ بفتح السين المهملة وتخفيف اللام ــ الدمشقي. صاحب حديث، ليس بمتقن، ضعفه العقيلي وابن معين، وقال الجوزجاني: ليس بحجة؛ وقال ابن حجر: لين الحديث كثير الإرسال.
الضعفاء الكبير (٤/ ٢٥٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٤٢)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٢١)، الكامل (٦/ ٢٣٢٩، ٢٣٣٠)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٣٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٠١)، الكاشف (٣/ ١٣٧)، التقريب (٢/ ٢٥٨).

. . . .

وهذا إما مرسل أو معضل، وإبراهيم هو[1] الذي أرسله لا يعرف في شيء من العلم غير هذا. قاله أبو الحسن القطان في «بيان الوهم والإيهام»[2].

قال ابن عدي: «ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، قال: ثنا الثقة من أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال ذلك»[3]، انتهى.

ومعان أيضاً ضعفه ابن معين، وأبو حاتم الرازي، والجوزجاني، وابن حبان، وابن عدي. نعم وثقه علي بن المديني، وكذلك حكي عن أحمد توثيقه والحكم بصحة الحديث فيما ذكره الخلّال في «العلل» أن أحمد سئل عن هذا الحديث فقيل له: كأنه كلام موضوع؟ فقال: «لا، هو صحيح»، فقيل له: ممن سمعته؟ قال: من غير واحد. قيل له: من هم؟ قال: حدثني به مسكين إلاَّ أنه يقول عن معان، عن القاسم بن عبد / الرحمن. قال أحمد: ومعان لا بأس به، قال ابن القطان: «وخفي على أحمد من أمره ما علمه غيره»، ثم ذكر أقوال المضعفين له[4].

وقد روي هذا الحديث متصلاً[5] من رواية جماعة من الصحابة: علي بن أبي طالب، وابن عمر، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن سَمُرة،

---

(١) في ب: «هذا».

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ٣٣ ب)، التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٨)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣).

(٣) الكامل (١/ ١٥٣).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ٣٣ ب)، التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٨)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٣)، فتح المغيث (١/ ٢٧٦).

(٥) في ب: «معضلاً».

. . . .

وأبـي أُمامة، وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وليس فيها شيء يقوي المرسل المذكور، والله أعلم[1].

وممن تبع ابن عبد البر على اختيار ذلك من المتأخرين ــ أبو عبد الله[2] بن المُوَّاق، فقال في كتابه «بغية النقاد»: «أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك»[3].

ومما يستغرب في ضبط هذا الحديث أن ابن الصلاح حكى في «فوائد الرحلة» له أنه وجد بنيسابور في كتاب يشتمل على مناقب ابن كرَّام جمع محمد بن الهيصم قال فيه: «سمعت الشيخ أبا جعفر محمد بن أحمد بن جعفر يقول: سمعت أبا عمرو محمد بن أحمد التميمي يروي هذا الحديث بإسناده فيضم الياء من قوله: يحمل، على أنه فعل لم يسم فاعله، ويرفع الميم من العلم، ويقول: من كل خلف عَدُولَة، مفتوح العين واللام وبالتاء، ومعناه أن الخلف هو العدولة بمعنى أنه عادل، كما يقال: شكور بمعنى شاكر، وتكون الهاء للمبالغة، كما يقال: رجل صرورة، والمعنى أن العلم يحمل عن كل خلف كامل في عدالته»[4].

وأما أبو بكر المُفيد فإني قد حفظت عنه: يحمل، مفتوح الياء، من كل خلف عدوله، مضموم العين واللام مرفوعاً. هكذا نقلته من خط ابن الصلاح في رحلته[5].

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٨)، الشذا الفياح (ق ٣٣ ب، ٣٤ أ).

(٢) في أ: «أبو عبد الله أبو بكر» وهو خطأ.

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ٣٣ ب)، التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٩)، فتح المغيث (١/ ٢٧٨)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٢).

(٤) انظر: تدريب الراوي (١/ ٣٠٣)، فتح المغيث (١/ ٢٧٧)، الشذا الفياح (ق ٣٤ أ).

(٥) انظر: الشذا الفياح (ق ٣٤ أ).

الثانية: يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه، والله أعلم.

الثالثة: التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاق جدًّا.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلاَّ مفسراً مبيَّن السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر فيه أهو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله.

وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما. ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وكإسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق وغيرهم.

واحتج مسلم بسُوَيْد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم.

وهكذا فعل أبو داود السِّجِسْتَاني، وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى

أن الجرح لا يثبت إلاَّ إذا فسر سببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة.

وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار من استفسر في جرحه فذكر ما لا يصلح جارحاً.

منها: عن شعبة أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على بِرْذَوْن فتركت حديثه.

ومنها: عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث الصالح المُرِّي. فقال: ما تصنع بصالح؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد، والله أعلم.

---

٨١ ــ قوله: (وأما الجرح فإنه لا يقبل إلاَّ مفسراً مبين السبب...)، إلى آخر كلامه. ثم قال: (وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله)، انتهى.

وقد حكى القاضي أبو بكر عن الجمهور قبول جرح أهل العلم بهذا الشأن من غير بيان. واختاره إمام الحرمين[١]، وأبو بكر الخطيب والغزالي، وابن الخطيب، كما سيأتي في الجملة التي تلي هذه، والله أعلم.

(١) البرهان (١/ ٦٢٠ ــ ٦٢٢) والذي اختاره إمام الحرمين هو التفصيل بين أحوال المجروحين وأن من كان إماماً موثوقاً في الصناعة فيقبل جرحه بلا بيان، وأما من كان بغير هذه المرتبة فلا يقبل جرحه إلاَّ بتفصيل أسبابه وبيانها.

قلت: ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقلَّ ما يتعرضون فيها لبيان السبب بل يقتصرون على مجرد قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشيء ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابت ونحو ذلك. فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر.

وجوابه: أن ذلك ـ وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به ـ فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف.

ثم من انزاحت عنه الريبة منهم يبحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف، كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما ممن مسَّهم مثل هذا الجرح من غيرهم، فافهم ذلك فإنه مَخْلَص حسن، والله أعلم.

---

٨٢ ـ قوله: (ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد[1] حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقل ما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، ونحو ذلك...)، إلى آخر السؤال والجواب الذي أجاب به.

---

(١) في ب: «جرح الرواة وتخريج حديثهم».

. . . .

ومما يدفع هذا السؤال رأساً أو يكون جواباً عنه: أن الجمهور إنما يوجبون البيان في جرح من ليس عالماً بأسباب الجرح والتعديل، وأما العالم بأسبابها فيقبلون جرحه من غير تفسير.

وبيان ذلك أن الخطيب حكى في «الكفاية»[1] عن القاضي أبي بكر الباقلاني أنه حكى عن جمهور أهل العلم: «أنه إذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك»، قال: «ولم يوجبوا ذلك على أهل العلم بهذا الشأن».

قال القاضي أبو بكر: «والذي يقوى عندنا ترك الكشف عن ذلك[2] إذا كان الجارح عالماً، كما لا يجب استفسار المعدل عما به صار عنده المزكي عدلاً»، إلى آخر كلامه[3].

وما حكيناه عن القاضي أبي بكر هو الصواب. وقد اختلف كلام الغزالي في نقله عن القاضي، فحكى عنه في «المنخول»[4] أنه يوجب بيان الجرح مطلقاً، وحكى عنه في «المستصفى»[5] ما تقدم نقله عنه وهو الصواب، فقد رواه الخطيب عنه بإسناده الصحيح إليه، وحكاه أيضاً عنه الإمام فخر الدين[6] والسيف الآمدي[7].

---

(١) (ص ١٧٨)، وانظر: الأحكام للآمدي (٢/ ٧٨)، البرهان (٢/ ٦٢٠ ـ ٦٢٢).

(٢) في «غب»: «ذلك الجارح».

(٣) الكفاية (ص ١٧٨).

(٤) (ص ٢٦٢).

(٥) (١/ ١٦٢، ١٦٣).

(٦) في المحصول (٢/ ١/ ٥٨٧).

(٧) الأحكام (٢/ ٧٨).

. . . .

وقال أبو بكر الخطيب في «الكفاية»[١] بعد حكاية الخلاف: «على أنا نقول أيضاً: إن كان الذي يرجع إليه في الجرح عدلاً مرضياً في اعتقاده وأفعاله، عارفاً بصفة العدالة والجرح وأسبابهما، عالماً باختلاف / الفقهاء في ذلك[٢]، قبل قوله فيمن جرحه مجملاً ولا يسأل عن سببه»[٣].

وقال إمام الحرمين في «البرهان»[٤]: «الحق أنه إن كان المُزكِّي عالماً بأسباب الجرح والتعديل اكتفينا بإطلاقه وإلاَّ فلا».

وما ذهب إليه الإمام ـ في هذا ـ اختاره أيضاً أبو حامد الغزالي[٥] وفخر الدين الرازي[٦]، والله أعلم.

(١) (ص ١٦٧).
(٢) عبارة الكفاية: «في أحكام ذلك».
(٣) عبارة الكفاية: «ولم يسأل...».
(٤) (١/ ٦٢١، ٦٢٢) بمعناه.
(٥) المستصفى (١/ ١٦٣)، المنخول (ص ٢٦٣).
(٦) المحصول (٢/ ١/ ٥٨٧، ٥٨٨).

الرابعة: اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لا بد من اثنين، فمنهم من قال: لا يثبت ذلك إلاَّ باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات، ومنهم من قال ــ وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره ــ إنه يثبت بواحد لأن العدد لم يشترط في قَبول الخير فلم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادات، والله أعلم.

---

٨٣ ــ قوله: (اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لا بد من اثنين، فمنهم من قال: لا يثبت ذلك إلاَّ باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات، ومنهم من قال ــ وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره ــ : إنه يثبت بواحد...)، إلى آخر كلامه.

فيه أمران:

أحدهما: أنه حكي عن الأكثرين خلاف ما صححه المصنف، واختلف كلام الناقلين لذلك عنهم.

فحكى الخطيب في «الكفاية»[1] أن القاضي أبا بكر الباقلاني حكى عن أكثر[2]

---

(١) (ص ١٦٣)، وانظر أيضاً هذه المسألة في المصادر التالية:
المستصفى (١/ ١٦٢)، المحصول (٢/ ١/ ٥٨٥)، الإبهاج (٢/ ٣٢١، ٣٢٢)، الأحكام (٢/ ٧٧)، المسودة (ص ٢٧١، ٢٧٢)، مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت (١/ ١٥٠، ١٥١)، البرهان (١/ ٦٢٢)، المنخول (ص ٢٦٠، ٢٦١)، منتهى الوصول والأمل (ص ٧٩)، جمع الجوامع (ص ٧٨)، التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٥)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٨)، فتح المغيث (١/ ٢٧٢)، توضيح الأفكار (٢/ ١٢١)، المقنع (١/ ١٧٤).

(٢) في ب: «أهل الفقهاء».

. . . .

الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم، أنه لا يقبل في التزكية إلاَّ اثنان سواء كانت التزكية للشهادة أو للرواية.

وحكى السيف الآمدي وأبو عمرو بن الحاجب، عن الأكثرين التفرقة بين الشهادة والرواية(١)، ورجحه ــ أيضاً ــ الإمام فخر الدين(٢)، والآمدي أيضاً، واختار القاضي أبو بكر بعد حكايته عن الأكثرين اشتراط اثنين فيهما أنه يكتفي فيهما بواحد، وإن هذا هو الذي يوجبه القياس(٣)، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف.

الأمر الثاني: أنه يؤخذ من كلام المصنف من قوله: «بواحد» أنه يكتفي كون المُزكِّي امرأة أو عبداً. واستدل الخطيب في «الكفاية»(٤) على قبول تعديل المرأة بسؤال النبي ﷺ بريرة عن عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك(٥).

---

(١) قال الآمدي في الأحكام (٢/ ٧٧) «والذي عليه الأكثر: إنما هو الاكتفاء بالواحد في باب الرواية دون الشهادة، وهو الأشبه. وذلك لأنه لا نص ولا إجماع في هذه المسألة، يدل على تعيين أحد هذه المذاهب فلم يبق غير التشبيه والقياس».
وانظر: الإبهاج (٢/ ٣٢١)، منتهى الوصول والأمل (ص ٧٩).

(٢) في المحصول (٢/ ١/ ٥٨٥).

(٣) الكفاية (ص ١٦٤).

(٤) (ص ١٦٢، ١٦٣).

(٥) أخرجها الإمام أحمد في مسنده (٦/ ١٩٤ ــ ١٩٧)، وأخرجها البخاري في صحيحه (٥/ ٥٥ ــ ٦٠) كتاب المغازي «باب حديث الإفك».
ومسلم (٤/ ٢١٢٩ ــ ٢١٣٦) في كتاب التوبة رقم (٢٧٧٠) في حديث طويل وموضع الشاهد منه: أن رسول الله ﷺ لما استشار أسامة وعلي بن أبي طالب في شأن عائشة رضي الله عنها فأشار عليه علي رضي الله عنه أن يسأل الجارية ــ أي جارية عائشة رضي الله عنها وهي بريرة ــ فدعا رسول الله ﷺ بريرة فقال: «أي بريرة، هل رأيت من =

. . . .

وقد اختلف الأصوليون في ذلك، فجزم صاحب «المحصول» بقبول تزكية المرأة العدل، والعبد العدل[1].

وحكى الخطيب في «الكفاية»[2] عن القاضي أبي بكر أنه حكى عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه لا يقبل في التعديل النساء، لا في الرواية ولا في الشهادة، ثم اختار القاضي أنه يقبل تزكية المرأة مطلقاً في الرواية والشهادة، إلاَّ تزكيتها في الحكم الذي لا يقبل شهادتها فيه.

قال القاضي: «وأما العبد فيجب قبول تزكيته في الخبر دون الشهادة، لأن خبره مقبول وشهادته مردودة». ثم قال القاضي: «والذي يوجبه القياس وجوب قبول تزكية كل عدل مرضي ذكراً أو أنثى، حراً أو عبداً لشاهد أو مخبر»[3]، انتهى.

= شيء يريبك؟». قالت له بريرة: «والذي بعثك بالحق ما رأيت عليها أمراً قط أغمصه، غير أنها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فتأتي الداجن فتأكله».

(1) المحصول (٢/ ١/ ٥٨٦).

(2) (ص ١٦٣).

(3) الكفاية (ص ١٦٤) وانظر أيضاً:
الأحكام (٢/ ٦٤)، المستصفى (١/ ١٦١، ١٦٢)، مسلم الثبوت وشرحه (٢/ ١٤٤ ـ ١٤٧)، المسودة (ص ٢٥٨، ٢٥٩)، المنخول (ص ٢٦٥)، التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٥، ٢٩٦)، فتح الباقي (١/ ٢٩٤، ٢٩٥)، فتح المغيث (١/ ٢٧٣)، تدريب الراوي (١/ ٣٢١، ٣٢٢).

الخامسة: إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم لأن المعدِّل يخبر عما ظهر من حاله والجارح يخبر عن باطن خفي عن المُعَدِّل، فإن كان عدد المُعَدِّلِين أكثر، فقد قيل: التعديل أولى. والصحيح والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه، والله أعلم.

السادسة: لا يجزىء التعديل على الإبهام من غير تسمية المُعدَّل، فإذا قال: حدثني الثقة أو نحو ذلك مقتصراً عليه لم يكشف به فيما ذكره الخطيب الحافظ والصيرفي الفقيه وغيرهما خلافاً لمن اكتفى بذلك. وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب فيه تردداً. فإن كان القائل لذلك عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه على ما اختاره بعض المحققين.

وذكر الخطيب الحافظ أن العالم إذا قال: كل من رويت عنه فهو ثقة، وإن لم أسمه، ثم روى عن من لم يسمه فإنه يكون مزكياً له، غير أنا لا نعمل بتزكيته هذه، وهذا على ما قدمناه، والله أعلم.

السابعة: إذا روى العدل عن رجل وسماه لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم.

وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي: يجعل ذلك تعديلاً منه له لأن ذلك يتضمن التعديل. والصحيح هو الأول لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديل.

وهكذا نقول: إن عمل العالم أو فُتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث. وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته ولا في راويه، والله أعلم.

---

٨٤ ــ قوله: (وهكذا نقول: إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث)، انتهى.

وقد تعقبه بعض من اختصر كلامه ــ وهو الحافظ عماد الدين بن كثير ــ فقال: «وفي هذا نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، إذا تعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه، واستشهد به عند العمل بمقتضاه»[1]، انتهى.

وفي هذا النظر نظر، لأنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع، ولا يلزم المفتي أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته، بل ولا بعضها، ولعل له دليلاً آخر، واستأنس بالحديث الوارد في الباب، وربما كان المفتي أو الحاكم يرى العمل بالحديث الضعيف وتقديمه على القياس كما تقدم حكاية[2] ذلك عن أبي داود، أنه كان يرى الحديث الضعيف ــ إذا لم يرد في الباب غيره ــ أولى من رأي الرجال، وكما حكى عن الإمام أحمد من أنه يقدم الحديث الضعيف على القياس[3]، وحمل بعضهم هذا على أنه أريد بالضعيف هنا الحديث الحسن[4]، والله أعلم.

---

(١) اختصار علوم الحديث (ص ٩٧).

(٢) في ب: «حكاه».

(٣) انظر: المسودة (ص ٢٧٣ ــ ٢٧٦)، إعلام الموقعين (ص ٣١).

(٤) هذا البعض الذي يشر إليه الحافظ العراقي، هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد قال في الفتاوى (١٨/ ٢٤٨، ٢٤٩) عند كلامه على تقسيم الحديث إلى صحيح وضعيف، وأن =

. . . .

= هـذا التقسيم هـو المعروف عنـد المتقدمين مـن أهـل الحـديـث، قـال: إنهـم «كانـوا يقسمـون الأحـاديـث إلـى صحيـح وضعيـف، كمـا يقسمـون الـرجـال إلـى: ضعيـف، وغير ضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف لا يحتج به، وهو الضعيف في اصطلاح الترمذي.

والثاني: ضعيف يحتج به، وهو الحسن في اصطلاح الترمذي».

قـال: «ولهـذا يـوجـد فـي كـلام أحمـد وغيـره مـن الفقهـاء أنهـم يحتجـون بـالحـديـث الضعيـف كحـديـث عمـرو بـن شعيـب، وإبـراهيـم الهجـري وغيـرهمـا، فـإن الـذي سمـاه أولئـك ضعيفـاً هـو أرفـع مـن كثيـر مـن الحسـن، بـل هـو ممـا يجعلـه كثيـر مـن الناس صحيحاً».

الثامنة: في رواية المجهول وهو في غرضنا هنا أقسام:

أحدها: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً، وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه أولاً.

الثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور. فقد قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا نعرف عدالة باطنه، فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول، وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم الإمام سُلَيْم بن أيوب الرازي قال: لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر، وتفارق الشهادة فإنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن.

قلت: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة، الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم.

الثالث: المجهول العين وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين، ومن روى عنه عَدلان وعيَّناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة.

---

٨٥ ــ قوله: (الثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر، وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا نعرف عدالة باطنه)، انتهى.

. . . .

وهذا الذي أبهمه المصنف / بقوله: «بعض أئمتنا» هو: أبو محمد البغوي صاحب «التهذيب»، فهذا لفظه بحروفه فيه[١] ويوافقه كلام الرافعي في «الصوم» فإنه قال فيه: «إن العدالة الباطنة هي التي يرجع فيها إلى قول المُزكِّي»[٢]، وحكى في الصوم أيضاً في قبول رواية المستور وجهين من غير ترجيح[٣].

وصحح النووي في «شرح المهذب»[٤] قبول روايته.

نعم عبارة الشافعي رحمه الله في «اختلاف الحديث»[٥] تدل على أن التي يحكم الحاكم بها هي العدالة الظاهرة، فإنه قال في جواب سؤال ورده: «فلا يجوز أن يترك الحاكم شهادتهما إذا كانا عدلين في الظاهر»، انتهى.

فعلى هذا تكون العدالة الظاهرة هي التي يحكم الحاكم بها، وهي التي تستند إلى أقوال المزكين، بخلاف ما ذكره الرافعي في الصوم، والله أعلم.

---

(١) البصرة والتذكرة (١/ ٣٢٨)، الشذا الفياح (ق ٣٦ ب)، فتح المغيث (١/ ٢٩٩)، فتح الباقي (١/ ٣٢٦).

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز (٦/ ٢٥٦).

(٣) فتح العزيز (٦/ ٢٥٧).

(٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٧)، (ط / المنيرية).

(٥) «باب من أصبح جنباً في شهر رمضان» (ص ١٩٦)، والسؤال والجواب المشار إليهما ذكرهما الإمام الشافعي بقوله: «فإن قال قائل: فكيف إذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزمت به حجة؟ قيل: كما يلزم بشهادة الشاهدين الحكم في المال والدم ما لم يخالفهما غيرهما، وقد يمكن عليهما الغلط والكذب فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إن كانا عدلين في الظاهر، ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما كما يستعملها إذا انفردا».

ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي في أجوبة مسائل سئل عنها: أن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه إلاَّ من جهة راوٍ واحد مثل عمرو بن ذي مُر، وجبَّار الطائي، وسعيد بن ذي حُدَّان، لم يروِ عنهم غير أبـي إسحاق السَّبِيعي. ومثل الهَزْهَاز بن مَيْزَن لا راوي عنه غير الشعبـي. ومثل جُرَي بن كُلَيب لم يرو عنه إلاَّ قتادة.

قلت: وقد روى عن الهَزْهَازِ الثوريُّ أيضاً. قال الخطيب: وأقل ما يرتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم إلاَّ أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه. وهذا مما قدمنا بيانه، والله أعلم.

---

٨٦ ــ قوله: (ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي في أجوبة مسائل سئل عنها: أن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلاَّ من جهة راوٍ واحد مثل عمرو بن ذي مُر[1]، وجبَّار الطائي[2]،

---

(١) عمرو بن ذي مر ــ بضم الميم ــ الهمداني، يعد في الكوفيين. قال البخاري: لا يعرف، وقال ابن عدي: «هو في جملة مشائخ أبـي إسحاق المجهولين الذين لا يحدث عنهم غيره»، وقال ابن حبان: «في حديثه مناكير». وقال العجلي: «كوفي تابعي ثقة»، وقال ابن حجر: مجهول.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٣٢)، تاريخ الثقات للعجلي (ص ٣٧٢)، الكامل (٥/ ١٧٩١)، الميزان (٣/ ٢٦٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٢٠، ١٢١)، التقريب (٢/ ٨١).

(٢) جبار ــ بفتح الجيم وتشديد الباء الموحدة ــ ابن القاسم الطائي ضعَّفه الأزدي:
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٢٥٢)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٤٣)، الميزان (١/ ٣٨٧)، لسان الميزان (٢/ ٩٤).

. . . .

وسعيد بن ذي حُدَّان[1]، لم يروِ عنهم غير أبي إسحاق السَّبيعي. ومثل الهَزْهَاز بن مَيْزَن لا راوي عنه غير الشعبي، ومثل جُرَي بن كُلَيب لم يرو عنه إلاَّ قتادة)، انتهى.

ثم تعقَّب المصنف كلام الخطيب بأنه (قد روى عن الهَزْهَاز الثوري أيضاً)، انتهى.

وفيه أمور:

أحدها: أن الخطيب[2] سمى والد الهزهاز[3] «ميزن» ــ بالياء المثناة ــ وتبعه المصنف.

والذي ذكره ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل» أنه «مازن» بالألف، وفي بعض النسخ بالياء، ولعلَّ بعضهم أماله في اللفظ فكتب بالياء، والله أعلم.

---

(١) سعيد بن ذي حُدَّان ــ بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين ــ الكوفي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ».
وقال ابن المديني: «هو رجل مجهول لا أعلم أحداً روى عنه إلاَّ أبو إسحاق»، وقال ابن حجر: مجهول.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٤٧٠، ٤٧١)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١٩)، الميزان (٢/ ١٣٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٦)، التقريب (١/ ٢٩٥)، الخلاصة (ص ١٣٧).

(٢) في الكفاية (ص ١٤٩).

(٣) هزهاز ــ بفتح الهاء وسكون الزاي وفتح الهاء الثانية ــ ابن ميزن ــ بفتح الميم وسكون الياء وفتح الزاي ــ الرؤاسي. يعد في الكوفيين، أحد الثقات:
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٥٠، ٢٥١)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٢٢)، الثقات للعجلي (ص ٤٥٦)، ذيل ميزان الاعتدال (ص ٤٤٨).

. . . .

الأمر[1] الثاني: أنه اعترض على المصنف في قوله أن الثوري روى عنه بأن الثوري لم يروِ عن الشعبي نفسه، فكيف يروي عن شيوخه؟ وقد يقال: لا يلزم من عدم روايته عن الشعبي عدم روايته عن الهَزْهَاز، ولعل الهَزْهَاز تأخَّر بعد الشعبي، ويقوي ذلك أن ابن أبي حاتم ذكر في «الجرح والتعديل»[2] أنه روى عن الهَزْهَاز هذا الجَرَّاح بن مَليح[3]، والجَرَّاح أصغر من الثوري وتأخر بعده مدة سنين، والله أعلم.

الأمر الثالث: أن المصنف عزا ما ذكره عن الخطيب إلى أجوبة سئل عنها، والخطيب ذكر ذلك بجملته مع زيادة فيه في كتاب «الكفاية»[4]، والمصنف كثير النقل منه، فأبعد النجعة في عزوه ذلك إلى مسائل سئل عنها.

قال الخطيب في «الكفاية»: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم

---

(١) سقطت من ب.

(٢) (٤/ ٢/ ٢٢٢).

(٣) الجراح بن مليح ـ بفتح الميم وكسر اللام ـ ابن عدي الرؤاسي ـ بضم الراء بعدها واو بهمزة، بطن من عامر بن صعصعة الاستوائي ـ بضم أوله وسكون السين المهملة وفتح التاء المثناة من فوق، نسبةً إلى استوا وهي ناحية بنيسابور كثيرة القرى ـ ثم البغدادي. ضعفه ابن معين، وقال الدارقطني: كثر الوهم، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق يهم، وقال ابن عدي: لم أجد له حديثاً منكراً. توفي سنة ست وسبعين ومائة.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٢٢٧)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٢٣)، الثقات للعجلي (ص ٩٥)، الكامل (٢/ ٥٨٤، ٥٨٥)، تهذيب الكمال (١/ ١٨٦)، الميزان (١/ ٣٨٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٦٦ ـ ٦٨)، الكاشف (١/ ١٢٥، ١٢٦)، التقريب (١/ ١٢٦)، الخلاصة (ص ٦١)، تاريخ بغداد (٧/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(٤) (ص ١٤٩، ١٥٠).

. . . .

يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ولم يعرف حديثه إلاَّ من جهة راوٍ واحد، مثل عمرو ذي مُر، وجَبَّار الطائي، وعبد اللَّه بن أَعَز الهمداني[(١)]، والهيثم بن حَنَش[(٢)]، ومالك بن أَعَز، وسعيد بن ذي حُدَّان، وقيس بن كُرْكُم[(٣)]، وخَمْر بن مالك» قال: «فهؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبـي إسحاق السَّبِيعي. ومثل: سَمْعان بن مُشَنَّج[(٤)] والهَزْهَاز بن مَيْزن لا يعرف عنهما راوٍ إلاَّ الشعبـي، ومثل بكر[(٥)] بن قِرْوَاش، وحَلاَّم بن جَزْل لم يرو عنهما إلاَّ أبو الطُّفَيْل عامر بن وَاثِلة.

---

(١) أو مالك بن أعز واختلف في اسمه فقيل: مالك، وقيل: عبد الله، روى عنه أبو إسحاق السبيعي.
الإكمال (١/ ١٠١).

(٢) الهيثم بن حنش ــ بفتح الحاء المهملة والنون ــ النخعي الكوفي ذكره البخاري وابن أبـي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢١٣)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٧٩)، الثقات (٥/ ٥٠٧).

(٣) قيس بن كركم ــ بضم الكاف الأولى والثانية بينهما راء ساكنة ــ المخزومي الكوفي يعد من الكوفيين، قال الأزدي: «ليس بذاك ولا أحفظ له حديثاً مسنداً».
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ١٤٩، ١٥٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٠٣)، لسان الميزان (٤/ ٤٧٩).

(٤) سمعان بن مشنج ــ بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد النون وآخره جيم ــ العبدي الكوفي. وثّقه ابن حبان والعجلي، وقال ابن حجر: صدوق.
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٠٤)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣١٦)، الثقات للعجلي (ص ٢٠٨)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣٤٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٧)، الكاشف (١/ ٣٢٢)، التقريب (١/ ٣٣٣)، الخلاصة (ص ١٥٦).

(٥) قوله: «ومثل بكر» سقط من ب.

. . . .

ومثل: يزيد بن سُحَيْم لم يروِ عنه إلاَّ خِلاَس بن عمرو[1].

ومثل: جُزَي بن كُليب لم يروِ عنه إلاَّ قتادة بن دِعامة. ومثل: عُمير بن إسحاق[2] لم يروِ عنه سوى عبد الله بن عون، وغير من ذكرنا»، انتهى كلام الخطيب[3].

وقد روى عن بعض من ذكر غير واحد، منهم: خَمْر بن مالك[4]، روى عنه أيضاً عبد الله بن قبسي، وذكره ابن حبان في

(١) خلاس ـ بكسر الخاء وتخفيف اللام ـ ابن عمرو الهجري ـ بفتحتين ـ البصري، أحد التابعين، وثقه العجلي، وقال الذهبي: «مات خلاس قبيل المائة»، وقال ابن حجر: ثقة وكان يرسل.
الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٠٢)، أحوال الرجال (ص ١١٦)، الثقات للعجلي (ص ١٤٥)، الكامل (٣/ ٩٣٧)، الميزان (١/ ٦٥٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٧٦ ـ ١٧٨)، الكاشف (١/ ٢١٨)، التقريب (١/ ٢٣٠).

(٢) عمير بن إسحاق مولى بني هاشم، أبو محمد. وثَّقه ابن معين في رواية عثمان الدارمي، وذكره ابن حبان في الثقات، أما العقيلي فذكره في الضعفاء لأنه لم يروِ عنه غير واحد. وعن يحيى أنه قال: عمير بن إسحاق لا يساوي شيئاً ولكنه يكتب حديثه، وقال ابن حجر: مقبول.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٥٣٤)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٧٥)، الكامل (٥/ ١٧٢٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٤٣)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٩٦)، الضعفاء الكبير (٣/ ٣١٧)، الكاشف (٢/ ٢٠٣)، التقريب (٢/ ٨٦)، الخلاصة (ص ٢٩٦).

(٣) الكفاية (ص ١٤٩، ١٥٠).

(٤) خَمْر، ويقال: خمير ـ بالتصغير، ابن مالك الشامي ـ وذكره البخاري باسم خمير فقط. وثَّقه ابن حبان:
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٢٧)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٩١)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢١٤)، الإكمال (٢/ ٥٢١).

. . . .

«الثقات»[١] إلاَّ أنه قال: «خُمير» مصغراً[٢].

وقد ذكر الخلاف فيه في التصغير والتكبير ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٣].

ومنهم: / الهَيْثم بن حَنَش روى عنه أيضاً سلمة بن كُهَيْل فيما ذكره أبو حاتم الرازي[٤].

ومنهم: بكر بن قِرْوَاش روى عنه أيضاً قتادة فيما ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»[٥]، وابن حبان في «الثقات»[٦]، وسمى ابن أبي حاتم أباه «قريشاً»[٧].

وقد فرق الخطيب[٨] بين عبد الله بن أعز، ومالك بن أعز، وكلاهما بالعين المهملة والزاي، وجعلهما ابن ماكولا في «الإكمال»[٩] واحداً، وأنه اختلف في اسمه على أبي إسحاق[١٠]، والله أعلم.

---

(١) (٤/ ٢١٤).

(٢) على هامش الأصل ما نصه: فائدة نقلتها من خط شيخنا عن شيخه: قال الدارقطني في السنن: أهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، بل يتوقفون عن خبره حتى يوافقه غيره. ثم قال: ولارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروى عنه اثنان فصاعداً فحينئذٍ يصير معروفاً.

(٣) (١/ ٢/ ٣٩١).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٧٩).

(٥) (١/ ٢/ ٩٤).

(٦) (٤/ ٧٥).

(٧) ليس في الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٩١) ذلك، بل فيه أن أباه قرواش.

(٨) الكفاية (ص ١٤٩).

(٩) (١/ ١٠١).

(١٠) المصدر نفسه (١/ ١٠١).

. . . .

وأما حَلَّام ــ فهو بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام، وآخره ميم ــ ذكره الخطيب[1] تبعاً لابن أبـي حاتم[2]، وأمَّا البخاري فإنه ذكر في «التاريخ الكبير»[3] «حَلَّاب» آخره باء موحدة ــ ونسبه ابن أبـي حاتم إلى الخطأ في كتاب جمع فيه أوهامه[4] في التاريخ قال: «إنما هو حَلَّام بالميم»[5].

وأما مُشَنَّج والد سمعان ــ فهو بضم الميم وفتح الشين المعجمة وفتح النون المشددة وآخره جيم ــ وهو فرد لم أر من سمي به غيره[6].

---

(١) الكفاية (ص ١٤٩).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٠٨).

(٣) (٢/ ١/ ١٢٩) وضبط بكسر الحاء وتخفيف اللام.

(٤) أي أوهام البخاري في التاريخ الكبير.

(٥) بيان خطأ البخاري (ص ٢٦)، قال: «وإنما هو حلام بن حزن أو جرى، روى عنه أبو الطفيل، سمعت أبـي يقول ذلك، وقوله: «ابن حزن أو جرى» غريب، ولذا قال المحقق تعليقاً على هذا: «كذا والذي في التاريخ والجرح والتعديل» جزل «كما مر».

(٦) من قوله: «وهو فرد. . . إلخ» إلى هنا سقط من أ، ب.

قلت: **قد خرَّج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راوٍ واحد، منهم مرداس الأسلمي لم يروِ عنه غير قيس ابن أبـي حازم. وكذلك خرَّج مسلم حديث قوم لا راوي عنهم غير واحد، منهم ربيعة ابن كعب الأسلمي لم يروِ عنه غير أبـي سَلَمة ابن عبد الرحمن.**

وذلك منهما مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه. والخلاف في ذلك متجه في التعديل نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه، والله أعلم.

---

٨٧ ــ قوله: (قد خرَّج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راوٍ واحـد، منهم مِرْدَاس الأسلمي[(١)]، لـم يروِ عنـه غيـر قيس ابـن أبـي حـازم. وكذلك خرَّج مسلم حديث قوم لا راوي عنهم غيـر واحد منهم: ربيعـة بن كعب الأسلمي[(٢)] لم يروِ عنـه غير أبـي سَلَمة ابن عبـد الرحمن[(٣)]، وذلك منهما مصير

---

(١) مرداس بن مالك الأسلمي معدود في أهل الكوفة، كان ممن بايع تحت الشجرة، وهو صحابـي جليل.
الاستيعاب (٣/ ٤٣٨)، أسد الغابة (٤/ ٣٤٧)، الإصابة (٣/ ٤٠١).

(٢) ربيعة بن كعب الأسلمي، أبو فراس المدني صحابـي من أهل الصفة، له اثنا عشرة حديثاً، توفي رضي الله عنه سنة ثلاث وستين.
الاستيعاب (١/ ٥٠٦، ٥٠٧)، أسد الغابة (٢/ ١٧١، ١٧٢)، الإصابة (١/ ٥١١).

(٣) أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني أحد الأعلام، قال ابن سعد: «كان ثقة فقيهاً كثير الحديث، وذكر الحاكم أبو عبد الله أنه أحد الفقهاء السبعة عند أكثر أهل الأخبار، قال ابن حجر: ثقة مكثر، مات سنة أربع وتسعين، وقيل: سنة أربع ومائة.
الثقات للعجلي (ص ٤٥٩)، تهـذيـب الكمـال (٣/ ١٦١٠، ١٦١١)، تهـذيـب التهـذيـب (١٢/ ١١٥ ــ ١١٨)، الكاشف (٣/ ٣٠٢)، تقريب التهذيب (٢/ ٤٣٠)، الخلاصة (ص ٤٥١).

. . . .

إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه)، إلى آخر كلامه.

وفيه أمور:

أحدها: أنه قد اعترض عليه النووي بأن مِرْدَاساً وربيعة صحابيان والصحابة كلهم عدول[١].

قلت: لا شكَّ أن الصحابة الذين ثبتت صحبتهم كلهم عدول، ولكن الشأن في أنه هل تثبت الصحبة برواية واحد عنه أم لا تثبت إلاَّ برواية اثنين عنه؟

هذا محل نظر، واختلاف بين أهل العلم. والحق أنه إن كان معروفاً بذكره في الغزوات، أو فيمن وفد من الصحابة ونحو ذلك، فإنه تثبت صحبته وإن لم يروِ عنه إلاَّ راوٍ واحد[٢].

وإذا عرف ذلك، فإن مرداساً من أهل الشجرة وربيعة من أهل الصُّفَّة، فلا يضرهما انفراد راوٍ واحد عن كل منهما على تقدير صحة ذلك.

وقد ذكر المصنف ـ في النوع السابع والأربعين[٣]ـ عن ابن عبد البر أنه قال: «كل من لم يروِ عنه إلاَّ رجل واحد فهو عندهم مجهول، إلاَّ أن يكون مشهوراً في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار[٤] بالزهد، وعمرو بن مَعْدِي

---

(١) التقريب مع شرحه تدريب الراوي (١/ ٣١٨).

(٢) سيأتي في النوع التاسع والثلاثين تفصيل القول في هذه المسألة، وذكر أقوال العلماء فيها وبيان الراجح منها.

(٣) انظر (ص ٨٧٤ ـ ٨٧٧) من هذا الكتاب، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣٢١)، وفتح المغيث (١/ ٢٩٥).

(٤) هو مالك بن دينار الساجي ـ بالحاء المهملة ـ الناجي ـ بنون وجيم ـ مولاهم، أبو يحيى الزاهد الواعظ، أحد الأعلام، وثقه النسائي، وقال ابن حجر: صدوق عابد، =

. . . .

كرِب[1] بالنجدة، فشهرة هذين بالصحبة ــ عند أهل الحديث ــ آكد في الثقة بكونهما صحابيين من اشتهار مالك وعمرو»، والله أعلم.

الأمر الثاني: أن النووي تابع المصنف في مختصريه، وفي «شرح مسلم»[2] أيضاً على تفرُّد أبي سلمة عن ربيعة، وتفرد قيس عن مرداس، وتبع المصنف ــ في ذلك ــ أبا عبد الله الحاكم، فإنه كذلك قال في «علوم الحديث»[3]، وتبع الحاكم ــ في ذلك ــ مسلم بن الحجاج، فإنه كذا قال في كتاب «الوحدان»[4] له.

وليس ذلك بجيد بالنسبة إلى ربيعة، فقد روى عنه أيضاً نُعَيم ابن عبد الله المُجْمِر، وحنظلة بن علي[5]، وأبو عمران

= وقال خليفة بن خياط: «مات سنة ثلاثين ومائة ــ، وقيل: ثلاث وعشرين ومائة.
التاريخ الكبير (٤/١/٣٠٩، ٣١٠)، الجرح والتعديل (٤/١/٢٠٨)، الثقات للعجلي (ص ٤١٨)، الثقات لابن حبان (٥/ ٣٨٣، ٣٨٤)، الميزان (٣/ ٤٢٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٤، ١٥)، الكاشف (٣/ ١٠٠)، التقريب (٢/ ٢٢٤)، الخلاصة (ص ٣٦٧).

(١) هو عمرو بن معدي كَرِب ــ بفتح الكاف وكسر الراء ــ ابن عبد الله بن عمرو بن حصم الزبيدي المذحجي، أبو ثور صحابي قدم على النبي ﷺ في وفد مراد، لأنه كان قد فارق قومه «سعد العشيرة» ونزل في مراد، وكان إسلامه سنة تسع، وقال الواقدي: سنة عشر، وعاد معهم إلى بلادهم، ثم ارتد مع الأسود العنسي، فقاتله خالد بن سعيد بن العاص، ثم عاد إلى الإسلام، وقتل يوم القادسية، وقيل: مات عطشاً يومئذٍ، وقيل: مات بعد أن شهد وقعة نهاوند.
الاستيعاب (٢/ ٥٢٠ ــ ٥٢٣)، أسد الغابة (٤/ ١٣٢ ــ ١٣٤)، الإصابة (٣/ ١٨ ــ ٢١).

(٢) تقريب النووي (١/ ٣١٨)، شرح صحيح مسلم.

(٣) (ص ١٥٨)، ولم يذكر إلّا تفرد قيس ابن أبي حازم، عن مرداس.

(٤) الشذا الفياح (ق ٣٧ ب).

(٥) هو حنظلة بن علي بن الأسقع الأسلمي المدني أحد الثقات، وقال ابن حجر: ثقة.
الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٣٩، ٢٤٠)، الثقات للعجلي (ص ١٣٧)، الثقات لابن حبان =

. . . .

الجَوْني[١]، وذكر الحافظ أبو الحجاج المزي: أنه روى عنه أيضاً محمد بن عمرو بن عطاء[٢] وليس ذلك بصحيح، إنما روى محمد بن عمرو[٣] عن نعيم المُجْمِر عنه، كذا رواه أحمد في مسنده[٤]، والطبراني في «المعجم الكبير»[٥]، اللّٰهم! إلاَّ أن يكون محمد بن عمرو قد أرسل عنه وأسقط نعيماً، والله أعلم.

وأما مرداس فقد ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي في «التهذيب»[٦] أنه روى عنه أيضاً زياد بن علاقة، وتبعه عليه الذهبي في مختصره[٧] وهو وهم منهما، من

= (٤/ ١٦٥، ١٦٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٦٢، ٦٣)، الكاشف (١/ ١٩٦)، التقريب (١/ ٢٠٦)، الخلاصة (ص ٩٦).

(١) هو عبد الملك بن حبيب الأزدي البصري، أحد العلماء، قال ابن حجر: هو أبو عمران الجوني، مشهور بكنيته، ثقة، وثقه ابن معين، وقال عمرو بن علي الفلاس: «مات سنة ثمان وعشرين ومائة».
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٤١٠)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٤٦)، التاريخ لابن معين (٢/ ٣٧١)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٨٩)، الكاشف (٢/ ١٨٣)، التقريب (١/ ٥١٨)، الخلاصة (ص ٢٤٣).

(٢) تهذيب الكمال (١/ ٤٠٩).

(٣) محمد بن عمر بن علي بن عطاء القرشي العامري، أبو عبد الله المدني، قال ابن حجر: صدوق وثقه أبو حاتم وابن سعد وقال: «مات في آخر ولاية هشام».
التاريخ الكبير (١/ ١/ ١٨٩)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٩)، التاريخ لابن معين (ص ٥٣٣)، الثقات لابن حبان (٥/ ٣٦٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٣، ٣٧٥)، الكاشف (٣/ ٧٤، ٧٥)، التقريب (٢/ ١٩٦)، الخلاصة (ص ٣٥٤).

(٤) (٤/ ٥٩).

(٥) (٥/ ٥٢).

(٦) تهذيب الكمال (٣/ ١٣١٥).

(٧) الكاشف (٣/ ١١٥).

. . . .

حيث أن الذي روى عنه زياد بن علاقة/ إنما هو مِرْداس بن عُرْوة[1] صحابي آخر، والذي روى عنه قيس: مرداس بن مالك الأسلمي، وهذا ما لا أعلم فيه خلافاً[2].

وممن ذكره كذلك البخاري في «التاريخ الكبير»[3]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[4]، وابن حبان في «الصحابة»[5]، وأبو عبد الله ابن منده في «معرفة الصحابة»، والطبراني في «المعجم الكبير»[6]، وأبو عمر ابن عبد البر في «الاستيعاب»[7]، وابن قانع في «معجم الصحابة»، وغيرهم.

وإنما نبهت على ذلك ـ وإن كان ما ذكره ابن الصلاح بالنسبة إلى مرداس صحيحاً ـ لئلا يغتر من يقف على كلام المزي بذلك لجلالته، والله أعلم.

الأمر الثالث: إذا مشينا على ما ذكره النووي أن هذا لا يؤثر في الصحابة، فينبغي أن يمثل بمن خرج له البخاري أو مسلم من غير الصحابة ولم يروِ عنه إلاَّ راوٍ واحد، وقد جمعتهم في جزء مفرد.

---

(١) مرداس بن عروة الثقفي، له صحبة.
الاستيعاب (٣/ ٤٣٨)، التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤٣٥)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٥٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٨٦)، الثقات لابن حبان (٣/ ٣٩٨).

(٢) ذكر ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٠/ ٨٦).

(٣) (٤/ ١/ ٤٣٥).

(٤) (٤/ ١/ ٣٥٠).

(٥) من كتابه «الثقات» (٣/ ٣٩٨).

(٦) (٢٠/ ٢٩٩).

(٧) (٣/ ٤٣٨).

. . . .

فمنهم ــ عند البخاري ــ جُويرية بن قُدَامَة[1]، تفرد عنه أبو جَمْرة نصر بن عمران الضُّبَعي[2].

وكذلك زياد[3] بن رباح المدني[4]، تفرد عنه مالك.

وكذلك الوليد بن عبد الرحمن الجارودي[5] تفرد عنه ابنه المنذر بن الوليد[6].

---

(١) جويرية بن قدامة، ويقال: ابن جارية التميمي مخضرم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة.

الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٣٠، ٥٣١)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٢٥، ١٢٦)، الكاشف (١/ ١٣٤)، التقريب (١/ ١٣٦)، الخلاصة (ص ٦٥).

(٢) نصر بن عمران بن عصام، وقيل: ابن عاصم بن واسع الضبعي ــ بضم الضاد المعجمة ــ أبو جمرة ــ بجيم وراء ــ وثقه أحمد، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، وقال البخاري: «مات سنة ثمان وعشرين ومائة».

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٠٤)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٦٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٣١، ٤٣٢)، الكاشف (٢/ ١٧٨)، التقريب (٢/ ٣٠٠)، الخلاصة (ص ٤٠١).

(٣) في ب: «زيد».

(٤) زياد بن رياح، ويقال: ابن رباح، أبو قيس البصري، ويقال: المدني، وثقه العجلي وابن حبان، وقال ابن حجر: ثقة.

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٣١)، الثقات للعجلي (ص ١٦٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٦٦ ــ ٣٦٧)، الكاشف (١/ ٢٥٩)، التقريب (١/ ٢٦٧)، الخلاصة (ص ١٢٤).

(٥) هو الوليد بن عبد الرحمن بن حبيب العبدي الجارودي البصري، وثقه ابن حبان والدارقطني، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة اثنتين ومائتين.

تهذيب التهذيب (١١/ ١٣٩)، الكاشف (٣/ ٢١٠)، التقريب (٢/ ٣٣٣)، الخلاصة (ص ٤١٦).

(٦) المنذر بن الوليد العبدي الجارودي البصري، أبو العباس، قال ابن حجر: ثقة. =

. . . .

ومن ذلك ـ عند مسلم ـ جابر بن إسماعيل الحضرمي[1]، تفرد عنه عبد الله بن وهب.

وكذلك خباب صاحب المقصورة[2]، تفرد عنه عامر بن سعد، والله أعلم. وسيأتي لذلك مزيد بيان حيث ذكره المصنف في النوع السابع والأربعين، إن شاء الله تعالى.

= تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٠٤)، الكاشف (٣/ ١٥٤)، التقريب (٢/ ٢٧٥)، الخلاصة (ص ٣٨٧).

(١) هو جابر بن إسماعيل الحضرمي، أبو عباد البصري، وثقه ابن حبان، وقال ابن حجر: مقبول.
الثقات لابن حبان (٨/ ١٦٣)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٠١)، التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٢٠٣)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٧)، التقريب (١/ ١٢٢)، الخلاصة (ص ٥٩)،

(٢) هو خبَّاب ـ بتشديد الباء ـ المدني، قيل: له صحبة، وقيل: مخضرم، وهو جد مسلم بن السائب بن خباب.
تهذيب التهذيب (٣/ ١٣٤)، الثقات للعجلي (ص ١٤٣)، الإكمال (٢/ ١٤٨)، الكاشف (١/ ٢١١)، التقريب (١/ ٢٢٢)، الخلاصة (ص ١٠٤).

التاسعة: اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته، فمنهم من رد روايته مطلقاً لأنه فاسق ببدعته، وكما استوى في الكفر المتأول، وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول. ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن.

---

٨٨ ـ قوله: (اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر ببدعته)، إلى آخر كلامه.

وقد قيد المصنف الخلاف بغير من يكفر ببدعته، مع أن الخلاف ثابت فيه أيضاً، فقال صاحب «المحصول»[(١)]: «الحق أنه إن اعتقد حرمة الكذب قبلنا روايته وإلَّا فلا».

وذهب القاضي أبو بكر إلى ردِّ روايته مطلقاً[(٢)]، وحكاه الآمدي عن الأكثرين[(٣)]، وبه جزم ابن الحاجب[(٤)].

(١) (٢/ ١/ ٥٦٧).
(٢) المحصول (٢/ ١/ ٥٦٧).
(٣) الأحكام (٢/ ٦٥، ٦٦) واختاره.
(٤) مختصر ابن الحاجب (٢/ ٦٢).

وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي لقوله: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلاّ الخَطَّابِيَّة من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم»، وقال قوم: «تقبل روايته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية إلى بدعته». وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء.

وحكى بعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافاً بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته. وقال: «أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته».

---

٨٩ ــ قوله: (وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي)، انتهى.

أراد المصنف بـ «بعضهم» الحافظ أبا بكر الخطيب، فإنه عزاه للشافعي في كتاب «الكفاية»[(١)].

٩٠ ــ قوله: (وحكى بعض أصحاب الشافعي ــ رضي الله عنه ــ خلافاً بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته، وقال: أما إذا كان داعية[(٢)] فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته)، ثم حكى عن ابن حبان أنه لا يعلم خلافاً في أنه لا يجوز الاحتجاج بالداعية[(٣)]، انتهى.

قلت: وابن حبان ــ الذي حكى المصنف كلامه ــ قد حكى أيضاً الاتفاق

---

(١) (ص ١٩٤، ١٩٥).

(٢) في ب: «داعية إلى بدعته».

(٣) قال ابن حبان في المجروحين (١/ ٨١): «ومنهم المبتدع إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته حتى صار إماماً يقتدى به في بدعته، ويرجع إليه في ضلالته»، ثم ذكر الآثار والأقوال المنقولة عن أهل الحديث في رد رواية المبتدع الداعية.
وقال أيضاً في الثقات (٦/ ١٤١) عند نقله عن أهل الحديث أنه لا خلاف بينهم في قبول رواية المبتدع غير الداعية: «. . . فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره».

. . . .

على الاحتجاج بغير الداعية، فعلى هذا لا يكون في المسألة خلاف بين أئمة الحديث، فقال ابن حبان في «تاريخ الثقات»[(١)] في ترجمة جعفر بن سليمان الضُّبَعي[(٢)]: «ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها، أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره».

وفيما حكاه ابن حبان من الاتفاق نظر، فإنه روى عن مالك رد روايتهم مطلقاً، كما قال[(٣)] الخطيب في «الكفاية»[(٤)].

---

(١) (٦/ ١٤٠، ١٤١).

(٢) جعفر بن سليمان الضبعي ـ بضم الضاد المعجمة وفتح الباء الموحدة ـ الجرشي من أهل البصرة، أبو سليمان كان ينزل في بني ضبيعة، فنسب إليها، صدوق، زاهد إلاَّ أنه كان يتشيع ويبغض الشيخين، توفي سنة ثمان وسبعين ومائة.
تهذيب الكمال (١/ ١٩٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٩٥ ـ ٩٨)، التقريب (١/ ١٣١)، الثقات لابن حبان (٦/ ١٤٠، ١٤١)، الكاشف (١/ ١٢٩)، الخلاصة (ص ٦٣).

(٣) في ب: «قاله».

(٤) (ص ١٩٤).
والعلة في ذلك: «أنهم كفار عند من ذهب إلى إكفار المتأولين، وفساق عند من لم يحكم بكفر متأول. . . وقال من ذهب إلى هذا المذهب أن الكافر والفاسق بالتأويل بمثابة الكافر المعاند والفاسق المعاند فيجب ألا يقبل خبرهما ولا تثبت روايتهما».

وقال أبو حاتم ابن حبان البستي أحد المصنفين من أئمة الحديث: «الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافاً».

وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، **فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة.** وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول، والله أعلم.

---

٩١ ـ قوله: (فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة[١] غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول)، انتهى.

وقد اعترض عليه بأنهما احتجا أيضاً بالدعاة، فاحتج البخاري بِعِمْران بن حِطَّان[٢]، وهو من دعاة الشُّراة[٣].

---

(١) في ب: «المبتدعين».

(٢) عمران بن حطان ـ بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين ـ السدوسي صدوق، إلَّا أنه كان على مذهب الخوارج، وقيل: إنه رجع عن ذلك. مات سنة أربع وثمانين ومائة.
وأجيب عن احتجاج البخاري به بأجوبة:
أحدها: أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل ابتداعه.
الثاني: أن عمران رجع عن بدعته في آخر عمره.
الثالث: أن البخاري لم يخرج له سوى حديث واحد، وهو مع ذلك في المتابعات، وهذا هو القول المعتمد.
انظر: فتح المغيث (١/ ٣٠٨، ٣٠٩)، الميزان (٣/ ٢٣٥، ٢٣٦)، التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٤١٢، ٤١٣)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٩٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٢٧ ـ ١٢٩)، الثقات للعجلي (ص ٣٧٣)، الكاشف (٢/ ٣٠٠)، التقريب (٢/ ٨٢).

(٣) ذكره الشهرستاني في رجال الخوارج، وقال: إنه من شعرائهم.
الملل والنحل (١/ ١٣٧).

. . . .

واحتج الشيخان بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني[1]، وكان داعية إلى الإرجاء كما قال أبو داود[2]، انتهى.

قلت: قال أبو داود: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج»[3]، ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج[4].

ولم يحتج مسلم بعبد الحميد الحِمَّاني، إنما أخرج له في المقدمة[5]، وقد وثَّقه ابن معين[6].

---

(١) عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني ــ بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم ــ أبو يحيى الوفي. صدوق يخطىء ورمي بالإرجاء. مات سنة اثنتين ومائتين.
تهذيب الكمال (٢/ ٧٦٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٢٠)، التقريب (١/ ٤٦٩)، الميزان (٢/ ٥٤٢)، الكاشف (٢/ ١٣٥)، الخلاصة (ص ٢٢٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٤٢).
والإرجاء هو الذي يذهب أصحابه إلى أنه لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، ويقولون: إن مرتكب الكبيرة يؤخر حكمه إلى الآخرة فلا يقضي عليه بحكم ما في الدنيا، وهم أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة، ولكل فرقة آراء ومعتقدات أخرى.
انظر: الملل والنحل (١/ ١٣٩ ــ ١٤٦).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٣٦).

(٤) هو مسلم بن عبد الله، أبو حسان الأعرج، وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أحمد: مستقيم الحديث أو مقارب الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات.
الثقات للعجلي (ص ٤٩٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٩٨)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٧٢)، الكاشف (٣/ ٢٨٦)، التقريب (٢/ ٤١١)، الخلاصة (ص ٤٤٧).

(٥) (١/ ٢٠) وهو حديث واحد ومع ذلك فقد أخرجه مسلم أيضاً من غير طريق الحماني.
انظر: فتح المغيث (١/ ٣٠٩).

(٦) التاريخ (٢/ ٣٤٣).

العاشرة: التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته، إلاَّ التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله ﷺ، فإنه لا تقبل روايته أبداً، وإن حسنت توبته على ما ذكر عن غير واحد من أهل العلم، منهم أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحُمَيْدي شيخ البخاري.

وأطلق الإمام أبو بكر الصَّيْرفي الشافعي فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي فقال: «كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر. ومن ضعَّفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك».

وذكر أن ذلك مما افترقت فيه الرواية والشهادة.

وذكر الإمام أبو المُظَفَّر السمعاني المروزي: أنَّ «من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه»، وهذا يضاهي من حيث المعنى ما ذكره الصيرفي، والله أعلم.

---

٩٢ ــ قوله: (التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته، إلاَّ التائب من / الكذب متعمداً في حديث رسول الله ﷺ)، ثم قال: (وأطلق الإمام أبو بكر الصَّيْرفي الشافعي ــ فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي ــ فقال: «كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر». . .)، إلى آخر كلامه.

فذكر المصنف أن أبا بكر الصَّيْرفي أطلق الكذب، أي فلم يخصه بالكذب في الحديث، والظاهر أن الصيرفي إنما أراد الكذب في الحديث بدليل قوله: «من

. . . .

أهل النقل»، وقد قيده بالمحدث فيما رأيته في كتابه المسمى بالدلائل والأعلام. فقال: «وليس يطعن على المحدث، إلاَّ أن يقول: تعمدت الكذب، فهو كاذب في الأول ولا يقبل خبره بعد ذلك»[1].

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٣٣٤)، الشذا الفياح (ق ٣٨ ب)، فتح المغيث (١/ ٣١١)، فتح الباقي (١/ ٣٣٣، ٣٣٤)، تقريب النووي (١/ ٣٢٩ ــ ٣٣٠)، تدريب الراوي (١/ ٣٢٩، ٣٣٠)، توضيح الأفكار (٢/ ٢٤٢)، اختصار علوم الحديث (ص ١٠١).

الحادية عشرة: إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً، ورجع المروي عنه فنفاه، فالمختار أنه إن كان جازماً بنفيه بأن قال: «ما رويتُه» أو «كذب علي» أو نحو ذلك، فقد تعارض الجزمان، والجاحد هو الأصل، فوجب رد حديث فرعه ذلك، ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب رد باقي حديثه، لأنه مكذب لشيخه أيضاً في ذلك، وليس قبول جرح شيخه له بأولى من قبول جرحه لشيخه فتساقطا.

أما إذا قال المروي عنه: «لا أعرفه» أو «لا أذكره» أو نحو ذلك، فذلك لا يوجب رد رواية الراوي عنه.

ومن روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين، خلافاً لقوم من أصحاب أبي حنيفة صاروا إلى إسقاطه بذلك.

وبنوا عليه ردَّهم حديث سليمان بن موسى عن الزهري، عن عروة، عن عائشة عن رسول الله ﷺ: «إِذَا نَكَحَت المَرْأَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّها فَنِكَاحُها باطل...» الحديث، من أجل أن ابن جُرَيج قال: لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه.

وكذا حديث ربيعة الرأي عن سهيل ابن أبي الصالح، عن أبيه، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين، فإن عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي قال: لقيت سهيلاً فسألته عنه، فلم يعرفه.

---

٩٣ ــ قوله: (وبنوا عليه ردَّهم حديث سليمان بن موسى[1] عن الزهري،

---

(١) هو سليمان بن موسى الأموي، أبو أيوب الدمشقي الأشدق الفقيه، صدوق فقيه في حديثه =

. . . .

عن عروة، عن عائشة عن رسول الله ﷺ: «إِذَا نَكَحَتْ المَرْأَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّها فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ. . .»[1] الحديث، من أجل أن ابن جريج قال: لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه)، انتهى.

وقد اعترض عليه بأن في رواية الترمذي: «فسألته عنه فأنكره»[2].

والجواب عنه: أن الترمذي لم يروه وإنما ذكره بغير إسناد[3]، والمعروف

= بعض لين، وخلط قبل موته بقليل، مات سنة تسع عشرة ومائة.
تهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٦)، الكامل (٣/ ١١١٣ ــ ١١١٩)، الميزان (٢/ ٢٢٥)، الكاشف (١/ ٣٢٠)، التقريب (١/ ٣٣١)، الخلاصة (ص ١٥٥).

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦/ ١٦٦).
وأخرجه أبو داود (٢/ ٥٦٦) في كتاب النكاح «باب في الولي» رقم (٢٠٨٣)، من طريق ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.
وأخرجه الترمذي (٣/ ٣٩٨، ٣٩٩) في كتاب النكاح «باب ما جاء: لا نكاح إلاَّ بولي» رقم (١١٠٢)، وقال: «حديث حسن».
وابن ماجه (١/ ٦٠٥) في كتاب النكاح «باب لا نكاح إلاَّ بولي» رقم (١٨٧٩).
والدارمي (٢/ ١٣٧) في كتاب النكاح «باب النهي عن النكاح بغير ولي.
وابن حبان في صحيحه رقم (٣٠٥) موارد.
والحاكم في المستدرك (٢/ ١٦٨)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».
والبيهقي في سننه (٧/ ١٠٥)، كلهم من طريق ابن جريج، عن سليمان بن موسى بألفاظ متقاربة.
والخطيب في الكفاية (ص ٥٤٢).

(٢) الجامع (٣/ ٤٠١).

(٣) في الجامع للترمذي (٣/ ٤٠١): «قال ابن جريج: ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره»، فلم يذكره الترمذي بإسنادٍ كما قال الحافظ العراقي.

. . . .

في الكتب المصنفة في «العلل»[(١)]: «فلم يعرفه»، كما ذكره المصنف. ومع هذا فلا يصح هذا عن ابن جريج لا بهذا اللفظ ولا بهذا اللفظ[(٢)]، فبطل تعلق من تعلق بذلك في رد الحديث.

أما كون الترمذي لم يوصل إسناده فإنه رواه متصلاً عن ابن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى[(٣)]، ثم قال: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة عن النبي ﷺ، قال ابن جريج: ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره، فضعَّفوا هذا الحديث من أجل هذا»[(٤)].

وأما كونه معروفاً في كتب العلل باللفظ الذي ذكره المصنف، فهكذا هو في سؤالات[(٥)] عباس الدوري، عن ابن معين[(٦)]، وفي «العلل» لأحمد[(٧)].

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٠٨).

(٢) أي أن ما نقل عن ابن جريج من إنكار الزهري أو عدم معرفته بهذا الحديث لم يصح، عن ابن جريج أصلاً، لا بلفظ: «فأنكره» كما في جامع الترمذي، ولا بلفظ: «فلم يعرفه» كما في كتب العلل، وكما ذكره ابن الصلاح. ولهذا ترك الحافظ العراقي التمثيل بهذا الحديث في ألفيته، وصرَّح بذلك في شرحه لها فقال: «وقد مثل ابن الصلاح بحديث آخر تركت التمثيل به... وإنما تركت التمثيل بهذا المثال لعدم صحة إنكار الزهري له، فقد ذكر الترمذي بعده عن ابن معين: أنه لم يذكر هذا الحرف على ابن جريج إلَّا إسماعيل بن إبراهيم، قال: وسماعه عن ابن جريج ليس بذلك، إنما صحَّح كتبه على كتب عبد المجيد ابن عبد العزيز ابن أبي روَّاد...». التبصرة والتذكرة (١/ ٢٣٩).

(٣) جامع الترمذي (٣/ ٣٩٨)، رقم (١١٠٢).

(٤) جامع الترمذي (٣/ ٤٠١).

(٥) في ب: «فهكذا في رواية عباس».

(٦) التاريخ لابن معين (٣/ ٨٦)، لكن ليس فيها قوله: «فلم يعرفه»، غير أن الأستاذ المحقق أشار إلى أن في العبارة سقطاً وخللاً، فلعلَّ ذلك سبب عدم وجود هذه العبارة.

(٧) انظر: الشذا الفياح (ق ٣٩ أ).

. . . .

وأما كونه لا يصح عن ابن جريج، فقد[1] روينا في «السنن الكبرى»[2] للبيهقي بالسند الصحيح إلى أبي حاتم الرازي[3] قال: «سمعت أحمد بن حنبل يقول ــ وذكره عنده أن ابن علية يذكر حديث ابن جُرَيْج: لا نكاح إلاَّ بولي ــ قال ابن جريج: فلقيت الزهري فسألته عنه فلم يعرفه، وأثنى على سليمان بن موسى ــ فقال أحمد بن حنبل: أن ابن جريج له كتب مدونة، وليس هذا في كتبه» يعني حكاية ابن عُلَيَّة عن ابن جُرَيْج.

وروينا في «سنن البيهقي»[4] أيضاً ــ بإسناده الصحيح إلى عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول في حديث «لا نِكَاحَ إلاَّ بِوَلِيّ» الذي يرويه ابن جريج، قلت: إن ابن عُلَيَّة يقول: قال ابن جريج، فسألت عنه الزهري فقال: لست أحفظه، فقال يحيى بن معين: ليس يقول هذا إلاَّ ابن علية، وإنما عرض ابن علية كتب ابن جُرَيْج على عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رَوَّاد[5] فأصلحها له.

وروينا في «السنن»[6] للبيهقي أيضاً ــ بسنده الصحيح إلى جعفر الطيالسي[7]: سمعت يحيى بن معين يقول: رواية ابن جُرَيْج، عن الزهري أنه

(١) في ك، أ: «فروينا».
(٢) (٧/ ١٠٥، ١٠٦).
(٣) انظر: العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٠٨).
(٤) (٧/ ١٠٦) وهذه القصة أوردها الدوري في روايته للتاريخ عن ابن معين (٢/ ٢٣٦).
(٥) هو عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد الأزدي، أبو عبد الحميد المكي. روى الكثير عن ابن جريج، وهو صدوق ويخطىء، وكان مرجئاً، مات سنة ست ومائتين.
تهذيب الكمال (٢/ ٨٤٩، ٨٥٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٨١ ــ ٣٨٣)، الكاشف (٢/ ٢٠٦)، التقريب ((١/ ٥١٧)، الخلاصة (ص ٢٤٣).
(٦) (٧/ ١٠٦)، وجامع الترمذي (٣/ ٤٠١).
(٧) هو الحافظ المجوِّد أبو الفضل جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي البغدادي. قال =

. . . .

أنكر معرفة حديث سليمان بن موسى، فقال: لم يذكره عن ابن جُرَيْج غير ابن عُلَيَّة، وإنما سمع ابن عُلَيَّة من ابن جُرَيْج سماعاً ليس بذاك، إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز، وضعف يحيى بن معين رواية إسماعيل، عن ابن جريج جداً[1].

وقد ذكر الترمذي في «جامعه»[2] كلام يحيى هذا الأخير غير موصل الاسناد فقال: «وذكر عن يحيى بن معين. . .» إلخ، وهو متصل الاسناد عند البيهقي، وهذا يدلك على أن المراد بقوله: «فأنكره»، أي أنه قال: ما أعرفه / ، كما حكاه المصنف، فإنه قال في هذه الرواية الأخيرة إنه أنكر معرفة حديث سليمان بن موسى، فليس بين العبارتين إذاً اختلاف كما أنكره من اعترض بذلك على المصنف، والله أعلم.

= الخطيب: كان ثقة ثبتاً حسن الخط صعب الخط، مات في رمضان سنة اثنتين وثمانين ومائتين.
تاريخ بغداد (٧/ ١٨٨ ، ١٨٩)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٢٦).

(١) جامع الترمذي (٣/ ٤٠١).
(٢) (٧/ ١٠٦)، ونقله أيضاً ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٠٨) عن أبيه.

والصحيح ما عليه الجمهور، لأن المروي عنه بصدد السهو والنسيان، والراوي عنه ثقة جازم فلا يرد بالاحتمال روايته. ولهذا كان سهيلاً بعد ذلك يقول: حدَّثني ربيعة عني عن أبي، ويسوق الحديث، وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعدما حدَّثوا بها عن من سمعها منهم، فكان أحدهم يقول: حدَّثني فلان عني عن فلان بكذا وكذا. وجمع الحافظ الخطيب ذلك في كتاب «أخبار من حدَّث ونسي».

---

٩٤ ــ قوله: (والصحيح ما عليه الجمهور، لأن المروي عنه بصدد السهو والنسيان. . .)، انتهى.

وقد اعترض عليه بأن الراوي أيضاً معرض للسهو والنسيان، فينبغي أن يتهاتَرا[١]، وينظر في ترجيح أحدهما من خارج.

والجواب أن الراوي مثبت جازم، والمروي عنه ليس بنافٍ وقوعه، بل غير ذاكر، فقدم المثبت عليه[٢]، والله أعلم.

---

(١) على هامش ك: «أي يتساقطا».

(٢) ذكر الخطيب هذه المسألة في الكفاية (ص ٥٤١)، وبيَّن الحكم فيها فقال: «وقد اختلف الناس في العمل بمثل هذا وشبهه، فقال أهل الحديث وعامة الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما وجمهور المتكلمين: إن العمل به واجب إذا كان سامعه حافظاً، والناسي له بعد روايته عدلاً، وهو القول الصحيح». ثم ذكر الأدلة على صحة هذا القول ورجحانه. انظر: الكفاية (ص ٥٤٢ ــ ٥٤٦).

ولأجل أن الإنسان معرض للنسيان كره من كره من العلماء الرواية عن الأحياء، منهم الشافعي قال لابن عبد الحكم: إياك والرواية عن الأحياء، والله أعلم.

---

٩٥ ــ قوله: (ولأجل أن الإنسان معرض للنسيان، كره من كره من العلماء الرواية عن الأحياء، منهم الشافعي، قال لابن عبد الحكم: «إياك والرواية عن الأحياء»)، انتهى.

وقد اعترض عليه بأن الشافعي إنما نهى عن الرواية عن الأحياء لاحتمال أن يتغير المروي عنه من الثقة والعدالة، بطارىء يطرأ عليه يقتضي رد حديثه المتقدم ــ كما تقدم في ذكر من كذب في الحديث أنه: يسقط حديثه المتقدم ــ ويكون ذلك الراوي قد روى عنه في تصنيف له فيكون روايته عن غير ثقة، وإنما يؤمن ذلك بموته على ثقته وعدالته، فلذلك كره الشافعي الرواية عن الحي.

والجواب: أن هذا حدس وظن غير موافق لما أراده الشافعي رضي الله عنه.

وقد بيَّن الشافعي مراده بذلك كما رواه البيهقي في «المدخل»[1] بإسناده إلى الشافعي أنه قال: «لا تحدث عن حي، فإن الحي لا يؤمن عليه النسيان»، قاله لابن عبد الحكم[2] حين روى عن الشافعي حكاية فأنكرها ثم ذكرها.

---

(١) وفي مناقب الشافعي (٢/ ٣٨)، وانظر: الكفاية (ص ٢٢٢)، التبصرة والتذكرة (١/ ٣٣٩)، فتح المغيث (١/ ٣١٩، ٣٢٠)، تدريب الراوي (١/ ٣٣٧)، توضيح الأفكار (٢/ ٢٥٠، ٢٥١).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين ــ بفتح الهمزة وإسكان العين المهملة وفتح الياء المثناة تحت ــ المصري الفقيه. أحد ثقات المشاهير، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ست وثمانين ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١٢٢١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٦٠ ــ ٢٦٢)، الميزان (٣/ ٦١١)، الكاشف (٣/ ٥٥)، التقريب (٢/ ١٧٨)، الخلاصة (ص ٣٤٥)، المغني (ص ٥).

. . . .

وما قاله الشافعي رحمه الله سبقه إليه الشعبي ومعمر، فروى الخطيب في «الكفاية»[1] بإسناده إلى الشعبي أنه قال لابن عون: «لا تحدثني عن الأحياء»، وبإسناده إلى معمر أنه قال لعبد الرزاق: «إن قدرت أن لا تحدث عن رجل حي فافعل»[2].

وقد فهم الخطيب من ذلك ما فهمه المصنف فقال في «الكفاية»[3]: «ولأجل أن النسيان غير مأمون على الإنسان فيبادر إلى جحود ما روى عنه وتكذيب الراوي له، كره من كره[4] من العلماء التحديث عن الأحياء»، ثم ذكر قول الشعبي ومعمر والشافعي رضي الله عنهم.

---

(١) (ص ٢٢٢).

(٢) الكفاية (ص ٢٢٣).

(٣) (ص ٢٢١)، ولكن ليس فيها قوله: «كره من كره من العلماء. . .» إلخ.

(٤) في «غب»: «كره من العلماء» وهو سقط، وما أثبته من الأصل ومن الكفاية».

الثانية عشرة: من أخذ على التحديث أجراً منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث. روينا عن إسحاق بن إبراهيم أنه سئل عن المحدِّث يحدث بالأجر فقال: «لا يكتب عنه». وعن أحمد بن حنبل وأبـي حاتم الرازي نحو ذلك.

وترخص أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن وعلي بن عبد العزيز المكي وآخرون في أخذ العوض على التحديث، وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه. غير أن في هذا من حيث العرف خرما للمروءة والظن يساء بفاعله إلاَّ أن يقترن ذلك بعذر ينفي ذلك عنه، كمثل ما حدثنيه الشيخ أبو المُظَفَّر، عن أبيه الحافظ أبـي سعد السَّمْعاني، أن أبا الفضل محمد بن ناصر السَّلاَمي ذكر، أن أبا الحسين بن النَّقُّور فعل ذلك، لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أفتاه بجواز أخذ الأجرة على التحديث، لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعياله، والله أعلم.

الثالثة عشرة: لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث.

ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه. جاء عن شعبة أنه قال: لا يجيئك الحديث الشاذ إلاَّ من الرجل الشاذ.

ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح. وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه.

وورد عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدي وغيرهم: أن من غلط في حديث وبُيِّن له غلطه فلم يرجع عنه وأصرَّ على رواية ذلك الحديث، سقطت رواياته ولم يكتب عنه. وفي هذا نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك، والله أعلم.

الرابعة عشرة: أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدَّم. وكان عليه من تقدم. ووجه ذلك ما قدمناه في أول كتابنا هذا من كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد، والمحاذرة من انقطاع سلسلتها، فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده، وليكتفِ في أهلية الشيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير متظاهر بالفسق والسخف، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه، وقد سبق إلى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي رحمه الله تعالى، فإنه ذكر فيما روينا عنه توسع من توسع في السماع من بعض محدِّثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يُقرأ عليهم بعد أن يكون القراءة عليهم من أصل سماعهم.

ووجه ذلك بأن الأحاديث التي قد صحَّت أو وقفت بين الصحة والسقم قد دوِّنت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث. ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها.

قال: «فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه. ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة بحديثه برواية غيره. والقصد من روايته والسماع منه أن يصبر الحديث مسلسلاً بحدثنا وأخبرنا، وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفاً لنبينا المصطفى صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم، والله أعلم.

---

٩٦ ـ قوله: (وورد عن ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، والحميدي وغيرهم أن من غلط في حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه وأصر على رواية ذلك الحديث، سقطت رواياته ولم يكتب عنه)، قال الشيخ: (وفي هذا نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك)، انتهى.

وما ذكره المصنف بحثاً قد نصَّ عليه أبو حاتم فقال: «إن من بُيِّن له خطأه وعلم فلم يرجع عنه، وتمادى في ذلك، كان كذاباً بعلم صحيح»[(١)].

فقيد ابن حبان ذلك بكونه علم خطأه، وإنَّما يكون عناداً إذا علم الحق وخالفه.

وقيد ـ أيضاً ـ بعض المتأخرين ذلك بأن يكون الذي بيَّن له غلطه عالماً عند المبيَّن له، أما من كان[(٢)] ليس بهذه المثابة عنده فلا حرج إذاً[(٣)].

---

(١) قال ابن حبان في المجروحين (١/٧٨، ٧٩) في فصل ذكر فيه أنواع جرح الضعفاء: «ومنهم من سبق لسانه حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه، وتمادى في رواياته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، ومن كان هكذا كان كذاباً بعلم صحيح، ومن صحَّ عليه الكذب استحق الترك».

(٢) في ك، أ: «أما إذا لم يكن».

(٣) وهذا القيد صحيح ـ كما قال الشيخ أحمد شاكر ـ: «لأن الراوي لا يلزم بالرجوع عن روايته إن لم يثق بأن من زعم أنه أخطأ فيها أعرف منه بهذه الرواية التي يخطئه فيها». الباعث الحثيث (ص ١٠٣).

الخامسة عشرة: في بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل. وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي في كتابه في «الجرح والتعديل» فأجاد وأحسن. ونحن نرتبها كذلك ونورد ما ذكره ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره ــ إن شاء الله تعالى.

أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب:

الأولى: قال ابن أبي حاتم: «إذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن فهو ممن يحتج بحديثه».

---

٩٧ ــ قوله: (أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب، الأولى: قال ابن أبي حاتم: «إذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن فهو ممن يحتج بحديثه»)، انتهى.

اقتصر المصنف ــ تبعاً لابن أبي حاتم[١] ــ على أن هذه الدرجة الأولى، وكذا قال الحافظ أبو بكر الخطيب في «الكفاية»[٢]: «ارفع العبارات أن يقال: حجة، أو: ثقة»، انتهى.

وقد زاد الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال»[٣] درجة قبل هذه هي أرفع منها وهي: «أن يكرر لفظ التوثيق المذكور في الدرجة الأولى، أما باللفظ بعينه، كقوله: ثقة ثقة، أو مع مخالفة اللفظ الأول كقولهم: / ثقة ثبت، أو ثبت حجة، أو نحو ذلك.

(١) الجرح والتعديل (١/١/٣٧).

(٢) قال الخطيب في الكفاية (ص ٥٩): «فأما أقسام العبارات بالأخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: حجة، أو ثقة...».

(٣) (١/٤).

. . . .

وهو كلام صحيح، لأن التأكيد الحاصل بالتكرار لا بد أن يكون له مزية على الكلام الخالي من[1] التأكيد[2]، والله أعلم.

---

(١) في أ: «عن».

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر في خطبة كتابه «تقريب التهذيب» (١/ ٤، ٥): مراتب الجرح والتعديل بعبارة محررة شاملة لما ذكره الأئمة في ذلك، فقال: «فأما المراتب فأولها: الصحابة فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أكد مدحه إما بأفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة كثقة، أو: متقن، أو: ثبت، أو: عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق أو: لا بأس به، أو: ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيِّىء الحفظ، أو: صدوق يهم، أو: له أوهام، أو: يخطىء، أو: تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب، والإرجاء، والتجهم مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلاَّ القليل. ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يتابع وإلاَّ فليِّن الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو: متروك الحديث، أو: واهي الحديث، أو: ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب والوضع».

قلت: وكذا إذا قيل ثبت أو حجة، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ أو ضابط، والله أعلم.

---

٩٨ ــ قوله: قلت: (وكذا إذا قيل: ثَبْت أو حجة)، انتهى.

وقد اعترض عليه بأن قوله: «ثَبْت» ذكرها ابن أبي حاتم فلا زيادة عليه إذاً، انتهى.

قلت: وليس في بعض النسخ الصحيحة من كتابه إلاَّ ما نقله المصنف عنه ــ كما تقدم ــ ليس فيه ذكر «ثَبْت»، وفي بعض النسخ: «فإذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن ثبت فو ممن يحتج بحديثه»، وهكذا في نسختي منه «أو متقن ثَبْت» لم يقل فيه: «أو ثَبْت»[1] ــ فالله أعلم.

---

(١) قال ابن الملقن في المقنع (١/ ١٩٤): «لفظة ثبت في كتاب ابن أبي حاتم مع اللفظين الأولين، أعني الثقة والإتقان، كذا رأيته فيه فلعلها سقطت من نسخة الشيخ فاستدركها». وما ذكره ابن الملقن من وجود لفظة «ثبت» في كتاب ابن أبي حاتم هو الصواب. انظر: الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٧). لكن ليس الإشكال في وجودها أو عدمه، وإنما في استعمالها باعتبارها مصطلحاً قائماً بنفسه من غير انضمامه إلى غيره.

الثانية: قال ابن أبـي حاتم: «إذا قيل: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية».

(قلت) هذا كما قال لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر في حديثه، ويختبر حتى يعرف ضبطه. وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع.

---

٩٩ ــ قوله: (الثانية: قال ابن أبـي حاتم: «إذا قيل: إنه صدوق أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه)، انتهى.

سوى ابن أبـي حاتم بين قولهم «صدوق»، وبين قولهم «محله الصدق» فجعلهما في درجة، وتبعه المصنف، وجعل صاحب «الميزان» قولهم: «محله الصدق» في الدرجة التي تلي قولهم: صدوق»[1]، والله أعلم.

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٤).

وإن لم يستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره كما تقدم بيان طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر. ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن أنه حدث فقال: «حدثنا أبو خلدة، فقيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خيراً ــ وفي رواية ــ كان خياراً، **الثقة شعبة وسفيان**».

ثم إن ذلك مخالف لما ورد عن ابن أبي خيثمة. قال: «قلت ليحيى بن معين: إنك تقول فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة. وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة لا تكتب حديثه».

قلت: ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث، فإنه نسبه إلى نفسه خاصة بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم، والله أعلم.

---

١٠٠ ــ قوله: (حكاية عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: «الثقة شعبة وسفيان»)، انتهى.

وقد اعترض عليه بأن الذي في كتاب الخطيب[١] وغيره: «الثقة شعبة ومسعر»، لم يذكر سفيان[٢] جملة، انتهى.

والجواب: أن المصنف لم يحك ذلك عن الخطيب. وعلى تقدير كونه في

---

(١) الكفاية (ص ٥٩، ٦٠).

(٢) بل ذكره فقال: «الثقة: شعبة وسفيان». انظر: الكفاية (ص ٦٠).

. . . .

كتاب الخطيب هكذا فيحتمل أنه من النساخ فليس غلط المصنف بأولى من تغليطهم[1].

على أن المشهور عن ابن مهدي ما ذكره المصنف هكذا حكاه عمرو بن علي الفَلَّاس، وكذا رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[2]، وكذا ذكره الحافظ أبو الحجاج المِزِّي في «تهذيب الكمال»[3] في ترجمة أبي خَلْدة[4]، ونقل في ترجمة مِسْعَر[5] من رواية الفَلَّاس أيضاً عن ابن مهدي: «الثقة شُعبة ومِسْعَر»[6].

وعلى هذا فلعله سئل عنه مرتين، فإن المنقول في هذه الرواية أن أحمد بن حنبل سأله، ولعله قال: الثقة شعبة وسفيان ومِسْعَر، فاقتصر الفلّاس على التمثيل باثنين، فمرة ذكر سفيان، ومرة ذكر مسعراً، والله أعلم.

---

(١) في ب: «غلطهم».

(٢) (١/ ١/ ٣٧) (م ٢).

(٣) (١/ ٣٥٣).

(٤) هو خالد بن دينار التميمي السعدي أبو خلدة ــ بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام ــ البصري الخياط، وثقه ابن معين والنسائي، وقال ابن حجر: صدوق.
تهذيب الكمال (١/ ٣٥٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ٨٨)، الثقات للعجلي (ص ١٤٠)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٢٧، ٣٢٨)، الكاشف (١/ ٢٠٢)، التقريب (١/ ٢١٣)، الخلاصة (ص ١٠٠).

(٥) هو مسعر ــ بكسر الميم وإسكان السين وفتح العين المهملتين ــ بن كدام بن ظهير بن عبيدة الهلالي العامري، أبو سلمة الكوفي. وثقه أحمد وابن معين والعجلي وأبو زرعة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل. مات سنة ثلاث وخمسين، وقيل: خمس وخمسين ومائة.
تهذيب الكمال (٣/ ١٣٢١، ١٣٢٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٣ ــ ١١٥)، التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٤٣)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٦٨)، الثقات للعجلي (ص ٤٢٦، ٤٢٧)، الكاشف (٣/ ١٢١)، التقريب (٢/ ٢٤٣)، الخلاصة (ص ٣٧٤).

(٦) تهذيب الكمال (٣/ ١٣٢٢).

الثالثة: قال ابن أبـي حاتم: إذا قيل: شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلاَّ أنه دون الثانية.

الرابعة: قال: «إذا قيل: صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار».

قلت: وقد جاء عن أبـي جعفر أحمد بن سنان. قال: كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول: رجل صالح الحديث، والله أعلم.

وأما ألفاظهم في الجرح فهي أيضاً على مراتب:

أولاها قولهم: لين الحديث. قال ابن أبـي حاتم: «إذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً».

قلت: وسأل حمزة بن يوسف السهمي أبا الحسن الدارقطني الإمام فقال له: إذا قلت فلان ليِّن أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة.

الثانية: قال ابن أبـي حاتم: «إذا قالوا: ليس بقوي فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه إلاَّ أنه دونه».

الثالثة: قال: «إذا قالوا: ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به».

الرابعة: قال: «إذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة».

قال الخطيب أبو بكر: «أرفع العبارات في أحوال الرواة أن يقال: حجة أو ثقة، وأَدْوَنُها أن يقال: كذاب ساقط»، أخبرنا أبو بكر بن عبد المنعم الصاعدي الفُرَاوي قراءة عليه بنيسابور، قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل الفارسي. قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الحافظ، أخبرنا الحسين بن الفضل، أخبرنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان قال: سمعت أحمد بن صالح، قال: لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه. قد يقال: فلان ضعيف، فأما أن يقال: فلان متروك فلا إلاَّ أن يجمع الجميع على ترك حديثه.

ومما لم يشرحه ابن أبـي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم: «فلان قد روى الناس عنه»، «فلان وسط»، «فلان مقارب الحديث»، «فلان مضطرب الحديث»، «فلان لا يحتج به»، «فلان مجهول»، «فلان لا شيء»، «فلان ليس بذاك»، وربما قيل: «ليس بذاك القوي»، «فلان فيه أو في حديثه ضعف»، وهو في الجرح أقل من قولهم: «فلان ضعيف الحديث»، «فلان ما أعلم به بأساً»، وهو في التعديل دون قولهم: «لا بأس به». وما من لفظة منها ومن أشباهها إلاَّ ولها نظير شرحناه، أو أصل أَصَّلناه يتنبه ـ إن شاء الله ـ به عليها، والله أعلم.

---

١٠١ ـ قوله: (ومما لم يشرحه ابن أبـي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم: فلان قد روى الناس عنه، فلان وسط، فلان مقارب الحديث)، إلى آخر كلامه.

. . . .

وفيه أمور:

أحدها: أن المصنف ذكر هنا ألفاظاً للتوثيق، وألفاظاً للتجريح، لم يميز بينها، وقال: إن ابن أبي حاتم وغيره لم يشرحوها، وأراد بكونهم لم يشرحوها أنهم لم يبينوا ألفاظ التوثيق من أي رتبة[1] هي، من الثانية أو الثالثة مثلاً؟ وكذلك ألفاظ التجريح لم يبينوا من أي منزلة هي، وليس المراد أنهم لم يبينوا هل هي من ألفاظ التوثيق أو التجريح، فإن هذا أمر لا يخفى على أهل الحديث. وإذا كان كذلك، فقد رأيت أن أذكر كل لفظ منها من أي مرتبة[2] هو لتعرف منزلة الراوي به، فأقول:

الألفاظ التي هي للتوثيق ـ من هذه الألفاظ التي جمع بينها المصنف ـ أربعة ألفاظ وهي قولهم:

فلان روى عنه الناس، وفلان وسط، وفلان مقارب الحديث، فلان ما أعلم به بأساً.

وهذه الألفاظ الأربعة من الرتبة الرابعة، وهي الأخيرة من ألفاظ التوثيق، وأما بقية الألفاظ التي ذكرها هنا فإنها من ألفاظ الجرح وهي سبعة ألفاظ:

فمن المرتبة الأولى ـ وهي ألين ألفاظ الجرح ـ قوله: «فلان ليس بذاك» و «فلان ليس بذاك القوي»، و «فلان فيه ضعف»، و «فلان في حديثه ضعف».

ومن الدرجة الثانية ـ وهي أشد في الجرح من التي قبلها ـ قوله: «فلان لا يحتج به»، «فلان مضطرب الحديث».

(١) في أ: «مرتبة».
(٢) في ك، أ، ب: «رتبة».

. . . .

ومن الدرجة الثالثة /ـ وهي أشد من اللتين قبلها ـ قوله: «فلان لا شيء» فهذا ما ذكره المصنف هنا مهملاً من مراتبه وذكر فيها أيضاً: «فلان مجهول»، وقد تقدم ذكر المجهول في الموضع الذي ذكره المصنف[١] وأنه على ثلاثة أقسام[٢]، فأغنى ذلك عن ذكره هنا.

الأمر الثاني: أن قوله: «مقارب الحديث» ضبط في الأصول الصحيحة المسموعة على المصنف ـ بكسر الراء[٣]، وكذا ضبطه الشيخ محيي الدين النووي في مختصره[٤].

وقد اعترض بعض المتأخرين[٥] بأن ابن السيد[٦] حكى فيه الوجهين

---

(١) انظر (ص ٥٦٨).

(٢) وقد قسم الحافظ ابن حجر المجهول في شرح النخبة (ص ٥٠) إلى قسمين:
أحدهما: مجهول العين: وهو الراوي الذي سمي وانفرد بالرواية عنه راوٍ واحد.
وحكمه: أنه لا يقبل حديثه إلاَّ أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح أو يوثقه المنفرد عنه إذا كان متأهلاً لهذا.
الثاني: مجهول الحال وهو المستور: وهو الراوي الذي يروي عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق.
وحكمه: قال: «وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها، ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر».

(٣) الشذا الفياح (ق ٤١ أ، ب)، فتح المغيث (١/ ٣٣٩)، تدريب الراوي (١/ ٣٤٩)، توضيح الأفكار (٢/ ٢٦٦).

(٤) تقريب النووي (١/ ٣٤٨)، وفي ب: «مختصر به».

(٥) هو البلقيني فإنه قال في محاسن الاصطلاح (ص ٢٤٠): «مقارب الحديث ـ بكسر الراء ـ من ألفاظ التعديل، وسوَّى البطليوسي بين الفتح والكسر، وفيه نظر، فالفتح تجريح، تقول: هذا تبر مقارَب أي رديء».

(٦) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ـ بفتح الباء الموحدة والطاء المهملة وسكون =

. . . .

ــ الكسر والفتح ــ وأن اللفظين[1] حينئذ لا يستويان لأن كسر الراء من ألفاظ التعديل، وفتحها من ألفاظ التجريح، انتهى.

وهذا الاعتراض والدعوى ليسا صحيحين، بل الوجهان: فتح الراء وكسرها معروفان، وقد حكاهما ابن العربي في كتاب «الأحوذي»[2]، وهما ــ على كل حال ــ من ألفاظ التوثيق.

وقد ضبط ــ أيضاً ــ في النسخ الصحيحة عن البخاري بالوجهين[3].

وممن ذكره من ألفاظ التوثيق: الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة «الميزان»[4]، وكأن المعترض فهم من فتح الراء أن الشيء «المقارب» هو الرديء، وهذا فهم[5] عجيب، فإن هذا ليس معروفاً في اللغة، وإنما هو في ألفاظ العوام، وإنما هو على الوجهين من قوله: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا»[6].

= اللام وفتح الياء المثناة تحت، نسبة إلى «بطليوس» مدينة بالأندلس ــ أبو محمد، أديب نحوي لغوي، مات سنة إحدى وعشرين وخمسمائة.
البداية والنهاية (١٢/ ٢١٢)، شذرات الذهب (٤/ ٦٤، ٦٥).

(١) سقط قوله: «وأن اللفظين» من ب.
(٢) عارضة الأحوذي (١/ ١٦).
(٣) انظر: عارضة الأحوذي (١/ ١٦)، تحفة الأحوذي المقدمة (١/ ٣٩٦، ٣٩٧).
(٤) لم أقف عليه في مقدمة الميزان (١/ ١ ــ ٤).
(٥) ب: «شيء».
(٦) هذه قطعة من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «سددوا وقاربوا واعلموا أنه لن يدخل أحدكم عمله الجنة، وإن أحب الأعمال أدومها إلى الله وإن قل».
وهذا الحديث أخرجه أحمد (٦/ ٢٧٣)، والبخاري (٧/ ١٨٢) في كتاب الرقاق «باب القصد والمداومة على العمل»، ومسلم (٤/ ٢١٧١) في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٤/ ٢١٧١) رقم (٢٨١٨). =

. . . .

فمن كسر قال: إذ معناه أن حديثه مقارب لحديث غيره، ومن فتح قال: معناه أن حديثه يقاربه حديث غيره. ومادة فاعل تقتضي المشاركة إلاَّ في مواضع قليلة، والله أعلم.

واعلم أن ابن سيده حكى في «الرجل المقارب» الكسر فقط، فقال: «ورجل مقارِب متاع مقارب: ليس بنفيس»[1].

وقال بعضهم: دين مقارِب بالكسر، ومتاع مقارَب بالفتح[2]، هذه عبارته في «المحكم»[3]، فلم يحك الفتح إلاَّ في المتاع فقط.

وأما الجوهري فجعل الكل بالكسر، وقال: «. . . فلا تقل مقارَب»[4]، أي بالفتح.

الأمر الثالث: أن المصنف أهمل من ألفاظ التوثيق والجرح أكثر مما زاده على ابن أبي حاتم، فرأيت أن أذكر منها ما يحضرني لتعرف وتضبط.

فأما ألفاظ التوثيق، فمن المرتبة الثانية على مقتضى عمل المصنف قولهم:

= وللحديث شواهد أخرى في المسند (٢/ ١٦٧، ٣١٩، ٤٤٦، ٤٦٧، ٥١٤)، (٣/ ٣٦٢)، (٥/ ٢٨٢)، (٦/ ١٢٥)، وصحيح البخاري (١/ ١٥) في كتاب الإيمان «باب الدين يسر» (٧/ ١٨١، ١٨٢) في كتاب الرقاق «باب القصد والمداومة على العمل»، ومسلم (٤/ ٢١٧٠) رقم (٧٦)، والترمذي (٤/ ٤٤٩، ٤٥٠) في كتاب القدر «باب ما جاء أن الله كتب كتاباً لأهل الجنة وأهل النار» رقم (٢١٤١)، والنسائي (٨/ ١٢١، ١٢٢) في كتاب الإيمان «باب الدين يسر».

(١) المحكم (٦/٢٣٨).

(٢) لسان العرب (١/ ٦٦٦)، ونقل فيه نص ابن سيده هذا.

(٣) (٦/٢٣٨).

(٤) الصحاح (١/ ١٩٩).

. . . .

«فلان مأمون»، «فلان خيار»، وهذان من المرتبة الثالثة على مقتضى عمل الذهبي في جعله أعلا الدرجات: تكرار التوثيق كما تقدم، ومن المرتبة الرابعة أو الثالثة قولهم: «فلان إلى الصدق ما هو»، «فلان جيد الحديث»، «فلان حسن الحديث»، و «فلان صويلح»، و «فلان صدوق إن شاء الله»، و «فلان أرجو أنه لا بأس به».

وأما ألفاظ التجريح، فمن المرتبة الأولى ــ وهي ألين ألفاظ التجريح ــ قولهم: «فلان فيه مقال»، و «فلان ضعيف»، و «فلانٌ تَعْرف وتُنْكِر» و «فلان ليس بالمتين» أو «ليس بحجة» أو «ليس بعمدة» أو «ليس بالمرضي»، و «فلان للضعف ما هو»، و «سيِّىء الحفظ» و «فيه خلف» و «طعنوا فيه» و «وتكلموا فيه».

ومن الرتبة الثانية ــ وهي أشد من الأولى ــ قولهم: «فلان واهٍ»، «فلان ضعَّفوه»، «فلان منكر الحديث»، ومن الرتبة الثالثة ــ وهي أشد منهما ــ قولهم: «فلان ضعيف جداً»، و «فلان واه بمرة»، و «فلان لا يساوي شيئاً»، و «فلان مطرح»، و «طرحوا حديثه» و «ارم به ورد حديثه»[1]، ومن الرتبة الرابعة: «فلان متهم بالكذب» و «هالك» و «ليس بثقة» و «لا يعتبر به» و «فيه نظر» و «سكتوا عنه»، وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه، ومن الرتبة الخامسة ــ ولم يذكرها المصنف: «فلان وضاع»، «فلان دجال».

ولهم ألفاظ أخر يستدل بهذه عليها، والله أعلم.

---

(١) في غب: «وارم حديثه».

النوع الرابع والعشرون

معرفة كيفية سماع الحديث وتحمُّله وصفة ضبطه

اعلم أن طرق نقل الحديث وتحمله على أنواع متعددة، ولنقدم على بيانها بيان أمور:

أحدها: يصح التحمل قبل وجود الأهلية، فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده. ومنع من ذلك قوم فأخطأوا، لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن علي وابن عباس وابن الزبير والنعمان بن بشير وأشباههم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده. ولم يزالوا قديماً وحديثاً يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع ويعتدون بروايتهم لذلك، والله أعلم.

الثاني: قال أبو عبد الله الزُّبَيْري: يستحب كتب الحديث في العشرين لأنها مجتمع العقل. قال: وأحب أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض. وورد عن سفيان الثوري قال: كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة.

وقيل لموسى بن إسحاق: كيف لم تكتب عن أبي نُعَيم؟ فقال: كان أهل الكوفة لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث صغاراً حتى يستكملوا عشرين سنة، وقال موسى بن هارون: أهل البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين، والله أعلم.

قلت: وينبغي بعد أن صار الملحوظ إبقاء سلسلة الإسناد أن يبكر بإسماع الصغير في أول زمان يصح فيه سماعه. وأما الاشتغال بكتبه

الحديث وتحصيله وضبطه وتقييده فمن حين يتأهل لذلك ويستعد له. وذلك يختلف باختلاف الأشخاص، وليس منحصراً في سن مخصوص كما سبق ذكره آنفاً عن قوم، والله أعلم.

الثالث: اختلفوا في أول زمان يصح فيه سماع الصغير، فروينا عن موسى بن هارون الحمال، أحد الحفاظ النقاد، أنه سئل متى يسمع الصبي الحديث؟ فقال: إذا فرق بين البقرة والدابة. وفي رواية بين البقرة والحمار.

وعن أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ سئل متى يجوز سماع الصبي الحديث؟ فقال: إذا عقل وضبط، فذكر له عن رجل أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة، فأنكر قوله، وقال: بئس القول، وأخبرني الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله الأسدي، عن أبي محمد عبد الله بن محمد الأشيري، عن القاضي الحافظ عياض بن موسى السَّبْتي اليَحْصُبي، قال: قد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع. وذكر رواية البخاري في صحيحه بعد أن ترجم متى يصح سماع الصغير بإسناده عن محمود بن الربيع قال: عقلت من النبي ﷺ مَجَّة مَجَّها في وجهي ـ وأنا ابن خمس سنين ـ من دلو. وفي رواية أخرى أنه كان ابن أربع سنين، والله أعلم.

قلت: التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعداً «سمع» ولمن لم يبلغ خمساً «حضر» أو «أحضر». والذي ينبغي في ذلك أن تعتبر في كل صغير حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعاً عن حال من لا يعقل فهماً

للخطاب وردًّا للجواب ونحو ذلك صححنا سماعه، وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم نصحح سماعه، وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين.

وقد بلغنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال: رأيت صبيًّا ابن أربع سنين وقد حُمل إلى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الرأي غير أنه إذا جاع يبكي. وعن القاضي أبي محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني قال: حفظت القرآن ولي خمس سنين، وحُملت إلى أبي بكر بن المُقْري لأسمع منه ولي أربع سنين، فقال بعض الحاضرين: لا تسمعوا له فيما قرىء فإنه صغير، فقال لي ابن المُقْرىء: اقرأ سورة الكافرين، فقرأتها، فقال لي غيره: اقرأ سورة التكوير فقرأتها، فقال لي غيره: اقرأ سورة المرسلات فقرأتها، ولم أغلط فيها، فقال ابن المقرىء: سمعوا له والعهدة علي.

وأما حديث محمود بن الربيع فيدل على صحة ذلك من ابن خمس مثل محمود، ولا يدل على انتفاء الصحة فيمن لم يكن ابن خمس، ولا على الصحة فيمن كان ابن خمس ولم يميز تمييز محمود رضي الله عنه، والله أعلم.

النوع الرابع والعشرون

/ معرفة كيفية سماع الحديث

١٠٢ ــ قوله: (وقد بلغنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهري[١] قال: رأيت

---

(١) إبراهيم بن سعيد الجوهري، الحافظ أبو إسحاق الطبري، كان ثقةً ثبتاً مكثراً، صنف =

. . . .

صبياً ابن أربع سنين وقد حمل إلى المأمون، قد قرأ القرآن ونظر في الرأي، غير أنه إذا جاع يبكي)، انتهى.

أحسن المصنف ــ في التعبير عن هذه الحكاية ــ بقوله: «بلغنا» ولم يجزم بنقلها، فقد رأيت بعض الأئمة من شيوخنا يستبعد صحتها ويقول: «على تقدير وقوعها لم يكن ابن أربع سنين، وإنما كان ضئيل الخلقة فيظن صغره»[(١)].

والذي يغلب على الظن عدم صحتها. وقد رواها الخطيب بإسناده في «الكفاية»[(٢)]، وفي إسنادها: أحمد بن كامل القاضي[(٣)]، قال فيه الدارقطني: «كان متساهلاً ربما حدث من حفظه بما ليس عنده في كتابه، وأهلكه العُجب، فإنه[(٤)] كان يختار[(٥)] ولا يضع لأحد من العلماء الأئمة أصلاً»[(٦)]، وقال صاحب «الميزان»[(٧)]: «كان يعتمد على حفظه فيهم».

= المسند، ومات سنة أربع وأربعين؛ وقيل: سبع وأربعين ومائتين.
تاريخ بغداد (٦/ ٩٣)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥١٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٢٣)، الخلاصة (ص ١٥).

(١) الشذا الفياح (ق ٤٢ ب)، شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٣)، فتح المغيث (١/ ١٥).
(٢) (ص ١١٧).
(٣) أحمد بن كامل بن شجرة القاضي البغدادي الحافظ، أبو بكر، أحد أصحاب محمد بن جرير الطبري، مات سنة خمسين وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (٤/ ٣٥٧ ــ ٣٥٩)، ميزان الاعتدال (١/ ١٢٩).
(٤) في «غب»: «فإن»، وهو خطأ.
(٥) من الاختيار ويسمى الانتخاب والانتقاء، وهو أن لا يكتب كل ما سمعه من الشيخ أو لا ينسخ كتاب الشيخ كله، وإنما يتخير منه ما ينسخه. انظر: الجامع (٢/ ١٥٥ ــ ١٥٨)، تدريب الراوي (٢/ ١٤٩).
(٦) تاريخ بغداد (٤/ ٣٥٨، ٣٥٩) حيث أخرجه الخطيب فيه بسنده عن الدارقطني.
(٧) (١/ ١٢٩).

بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله ومجامعها: ثمانية أقسام

القسم الأول: السماع من لفظ الشيخ.

وهو ينقسم إلى إملاء وتحديث من غير إملاء، وسواء كان من حفظه أو من كتابه. وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير. وفيما نرويه عن القاضي عياض بن موسى السَّبْتِي أحد المتأخرين المطلعين قوله: لا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: «حدثنا» و «أخبرنا» و «أنبأنا» و «سمعت فلاناً يقول» و «قال لنا فلان» و «ذكر لنا فلان».

قلت: في هذا نظر، وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سمع من غير لفظ الشيخ على ما نبينه ـ إن شاء الله تعالى ـ أن لا يطلق فيما سمع من لفظ الشيخ لما فيه من الإيهام والإلباس، والله أعلم.

وذكر الحافظ أبو بكر الخطيب أن أرفع العبارات في ذلك «سمعت». ثم «حدثنا» و «حدثني» فإنه لا يكاد أحد يقول «سمعت» في أحاديث الإجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمعه.

وكان بعض أهل العلم يقول فيما أجيز له: «حدثنا». وروى عن الحسن أنه كان يقول: «حدثنا أبو هريرة» ويتأول أنه حدث أهل المدينة، وكان الحسن إذ ذاك بها إلاَّ أنه لم يسمع منه شيئاً.

قلت: ومنهم من أثبت له سماعاً من أبي هريرة، والله أعلم.

ثم يتلو ذلك قول «أخبرنا» وهو كثير في الاستعمال حتى أن جماعة من أهل العلم كانوا لا يكادون يخبرون عما سمعوه من لفظ من حدثهم إلاَّ بقولهم: «أخبرنا»، منهم حماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وهُشيم بن بَشير، وعبد الله بن موسى، وعبد الرزاق بن همام، ويزيد بن هارون، وعمرو بن عون، ويحيى بن يحيى التميمي، وإسحاق بن راهويه، وأبو مسعود وأحمد بن الفُرَات، ومحمد بن أيوب الرازيان وغيرهم.

وذكر الخطيب عن محمد بن رافع قال: «كان عبد الرزاق يقول «أخبرنا» حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، فقالا له: قل «حدثنا»، فكل ما سمعت مع هؤلاء، قال حدثنا، وما كان قبل ذلك قال «أخبرنا». وعن محمد بن أبي الفوارس الحافظ قال: هُشَيْم ويزيد بن هارون وعبد الرزاق لا يقولون إلاَّ «أخبرنا»، فإذا رأيت «حدثنا» فهو من خطأ الكاتب، والله أعلم.

قلت: وكان هذا كله قبل أن يشيع تخصيص «أخبرنا» بما قرىء على الشيخ، ثم يتلو قول «أخبرنا» قول «أنبأنا» و «نبأنا» وهو قليل في الاستعمال.

قلت: «حدثنا» و «أخبرنا» أرفع من «سمعت» من جهة أخرى، وهي أنه ليس في «سمعت» دلالة على أن الشيخ رواه الحديث وخاطبه به، وفي «حدثنا» و «أخبرنا» دلالة على أنه خاطبه به ورواه له أو هو ممن فُعل به ذلك. سأل الخطيب أبو بكر الحافظ شيخه أبا بكر البَرْقاني الفقيه الحافظ رحمهما الله تعالى عن السر في كونه يقول فيما رواه لهم

عـن أبـي القاسم عبـد الله بن إبراهيم الجُرْجَاني الآبنْـدوني: «سمعت» ولا يقول: «حدثنا» ولا «أخبرنا»، فذكر له أن أبا القاسم كان مع ثقته وصلاحـه عسيـراً في الروايـة، فكـان البَرْقـاني يجلس بحيـث لا يـراه أبو القاسم ولا يعلم بحضوره، فيسمع منه ما يحدث به الشخص الداخل إليه فلذلك يقول: «سمعت» ولا يقول: «حدثنا» ولا «أخبرنا»، لأن قصده كان الرواية للداخل إليه وحده.

وأما قوله: «قال لنا فلان» أو «ذكر لنا فلان» فهو من قبيل قوله: «حدثنا فلان»، غير أنه لائق بما سمعه منه في المذاكرة، وهو به أشبه من «حدثنا».

وقد حكينا في فصل التعليق عقيب النوع الحادي عشر عن كثير من المحدثين استعمال ذلك معبرين به عما جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات، وأوضح العبارات في ذلك أن يقول: «قال فلان»، و «ذكر فلان» من غير ذكر قوله لي ولنا ونحو ذلك، وقد قدمنا في فصل الإسناد المعنعن أن ذلك وما أشبهه من الألفاظ محمول عندهم على السماع إذا عرف لقاؤه له وسماعه منه على الجملة، لا سيما إذا عرف من حاله أنه لا يقول: «قال فلان» إلاَّ فيما سمعه منه.

وقد كان حجاج بن محمد الأعور يروي عن ابن جريج كتبه ويقول فيها: «قال ابن جريج»، فحملها الناس عنه، واحتجوا برواياته، وكان قد عرف من حاله أنه لا يروي إلاَّ ما سمعه.

وقد خصص الخطيب أبو بكر الحافظ القول بحمل ذلك على

السماع بمن عرف من عادته مثل ذلك، والمحفوظ المعروف ما قدمنا ذكره، والله أعلم.

القسم الثاني من أقسام الأخذ والتحمل: القراءة على الشيخ.

وأكثر المحدثين يسمونها عرضاً من حيث أن القارىء يعرض على الشيخ ما يقرؤه، كما يعرض القرآن على المقرىء، وسواء كنت أنت القارىء أو قرأ غيرك وأنت تسمع، أو قرأت من كتاب أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو لا يحفظه، لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره، ولا خلاف أنها رواية صحيحة إلاَّ ما حكي عن بعض من لا يعتد بخلافه، والله أعلم.

واختلفوا في أنها مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة أو دونه أو فوقه، فنقل عن أبـي حنيفة وابن أبـي ذئب وغيرهما ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه. وروي ذلك عن مالك أيضاً، وروي عن مالك وغيره أنهما سواء. وقد قيل: إن التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة، ومذهب مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة، ومذهب البخاري وغيرهم. والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ، والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية. وقد قيل: إن هذا مذهب جمهور أهل المشرق، والله أعلم.

وأما العبارة عنها عند الرواية بها فهي على مراتب: أجودها وأسلمها أن يقول: قرأتُ على فلان، أو: قرىء على فلان وأنا أسمع فأقر به، فهذا سائغ من غير إشكال، ويتلو ذلك ما يجوز من العبارات في السماع من لفظ الشيخ مطلقة إذا أتى بها هنا مقيدة بأن يقول: حدثنا

فلان قراءة عليه، أو أخبرنا قراءة عليه، ونحو ذلك، وكذلك أنشدنا قراءة عليه في الشعر.

وأما إطلاق «حدثنا» و «أخبرنا» في القراءة على الشيخ فقد اختلفوا فيه على مذاهب، فمن أهل الحديث من منع منهما جميعاً، وقيل: إنه قول ابن المبارك ويحيى بن يحيى التميمي وأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم، ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك وأنه كالسماع من لفظ الشيخ في جواز إطلاق «حدثنا» و «أخبرنا» و «أنبأنا»، وقد قيل: إن هذا مذهب معظم الحجازيين والكوفيين وقول الزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان في آخرين من الأئمة المتقدمين، وهو مذهب البخاري صاحب الصحيح في جماعة من المحدثين.

ومن هؤلاء من أجاز فيها أيضاً أن يقول: «سمعت فلاناً». والمذهب الثالث الفرق بينهما في ذلك والمنع من إطلاق «حدثنا» وتجويز إطلاق «أخبرنا» وهو مذهب الشافعي وأصحابه، وهو منقول عن مسلم صاحب الصحيح وجمهور أهل المشرق.

وذكر صاحب كتاب «الإنصاف» محمد بن الحسن التميمي الجوهري المصري أن هذا مذهب الأكثر من أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد، وأنهم جعلوا أخبرنا علماً يقوم مقام قول قائله أنا قرأته عليه لا أنه لفظ به لي. قال: وممن كان يقول به من أهل زماننا أبو عبد الرحمن النَّسَائي في جماعة مثله من محدثينا.

قلت: وقد قيل: إن أول من أحدث الفرق بين هذين اللفظين ابن وهب بمصر، وهذا يدفعه أن ذلك مروي عن ابن جُرَيْج والأوزاعي، حكاه عنهما الخطيب أبو بكر، إلاَّ أن يعني أنه أول من فعل ذلك بمصر، والله أعلم.

قلت: الفرق بينهما صار هو الشائع الغالب على أهل الحديث، والاحتجاج لذلك من حيث اللغة عناء وتكلف.

وخير ما يقال فيه: إنه اصطلاح منهم أرادوا به التمييز بين النوعين، ثم خصص النوع الأول بقول: «حدثنا» لقوة إشعاره بالنطق والمشافهة، والله أعلم.

ومن أحسن ما يحكى عمن يذهب هذا المذهب ما حكاه الحافظ أبو بكر البَرْقاني، عن أبي حاتم محمد بن يعقوب الهَرَوي أحد رؤساء أهل الحديث بخراسان، أنه قرأ على بعض الشيوخ عن الفِرَبْرِي صحيح البخاري، وكان يقول له في كل حديث: «حدثكم الفِرَبْرِي»، فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر أنه إنما سمع الكتاب من الفِرَبْرِي قراءة عليه، فأعاد أبو حاتم قراءة الكتاب كله، وقال له في جميعه: «أخبركم الفِرَبْري»، والله أعلم.

تفريعات

الأول: إذا كان أصل الشيخ عند القراءة عليه بيد غيره، وهو موثوق به مراع لما يقرأ أهلٌ لذلك، فإن كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه فهو كما لو كان أصل بيد نفسه، وبل أولى لتعاضد ذهني شخصين عليه.

وإن كان الشيخ لا يحفظ ما يقرأ عليه فهذا مما اختلفوا فيه، فرأى بعض أئمة الأصول أن هذا سماع غير صحيح، والمختار أن ذلك صحيح، وبه عمل معظم الشيوخ وأهل الحديث. وإذا كان الأصل بيد القارىء وهو موثوق به ديناً ومعرفة فكذلك الحكم فيه، وأولى بالتصحيح، وأما إذا كان أصله بيد من لا يوثق بإمساكه له ولا يؤمن إهماله لما يقرأ، فسواء كان بيد القارىء أو بيد غيره في أنه سماع غير معتد به إذا كان الشيخ غير حافظ للمقروء عليه، والله أعلم.

الثاني: إذا قرأ القارىء على الشيخ قائلاً: «أخبرك فلان»، أو «قلت: أخبرنا فلان» أو نحو ذلك، والشيخ ساكت مصغ إليه فاهم لذلك غير منكر له، فهذا كاف في ذلك. واشترط بعض الظاهرية وغيرهم إقرار الشيخ نطقاً، وبه قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وأبو الفتح سليم الرازي وأبو نصر بن الصباغ من الفقهاء الشافعيين. قال أبو نصر: ليس له أن يقول: حدثني أو أخبرني، وله أن يعمل بما قرىء عليه، وإذا أراد روايته عنه قال: «قرأت عليه» أو «قرىء عليه وهو يسمع».

وفي حكاية بعض المصنفين للخلاف في ذلك أن بعض الظاهرية شرط إقرار الشيخ عند تمام السماع بأن يقول القارىء للشيخ: «وهو كما قرأته عليك» فيقول: نعم، والصحيح أن ذلك غير لازم، وأن سكوت الشيخ على الوجه المذكور نازل منزلة تصريحه بتصديق القارىء اكتفاء بالقرائن الظاهرة، وهذا مذهب الجماهير من المحدثين والفقهاء وغيرهم، والله أعلم.

. . . .

---

١٠٣ ــ قوله: (إذا كان أصل الشيخ عند القراءة عليه بيد غيره. . .)، إلى أن قال: (وإن كان الشيخ لا يحفظ ما يقرأ عليه فهذا مما اختلفوا فيه، فرأى بعض أئمة الأصول: أن هذا سماع غير صحيح، والمختار أن ذلك صحيح)، انتهى.

هذا الذي أبهم المصنف ذكره، هو إمام الحرمين، فإنه اختار ذلك[١].

وحكى القاضي عياض ــ أيضاً ــ أن أبا بكر الباقلاني تردد فيه قال: «وأكثر ميله إلى المنع»[٢]، انتهى.

ووهَّن السِّلَفي هذا الاختلاف لاتفاق العلماء على العمل بخلافه، فإنه ذكر ما حاصله: أن الطالب إذا أراد أن يقرأ على شيخ شيئاً من سماعه، هل يجب أن يريه سماعه في ذلك الجزء أم يكفي إعلام الطالب الثقة للشيخ أن هذا الجزء سماعه على فلان؟ فقال السلفي: «هما سيان، على هذا عهدنا[٣] علماءنا عن آخرهم»، قال: «ولم تزل الحفاظ قديماً وحديثاً يخرجون للشيوخ من الأصول فتصير تلك الفروع ــ بعد المقابلة ــ أصولاً، وهل كانت الأصول أولاً إلاّ فروعاً»؟، انتهى[٤].

---

(١) انظر: البرهان (١/ ٦٤٣، ٦٤٤).

(٢) الإلماع (ص ٧٥، ٧٦).

(٣) في ب: «علمنا».

(٤) الشذا الفياح (ق ٤٤ ب)، فتح المغيث (٢/ ٣٥)، تدريب الراوي (٢/ ١٩)، توضيح الأفكار (٢/ ٣٠٣).

الثالث: فيما نرويه عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ رحمه الله قال: «الذي أختاره في الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد: حدثني فلان، وما يأخذه من المحدث لفظاً ومعه غيره: حدثنا فلان، وما قرأ على المحدث بنفسه أخبرني فلان، وما قرىء على المحدث وهو حاضر أخبرنا فلان». وقد روينا نحو ما ذكره عن عبد الله بن وهب صاحب مالك رضي الله عنهما وهو حسن رائق.

فإن شكَّ في شيء عنده أنه من قبيل حدثنا أو أخبرنا، أو من قبيل حدثني أو أخبرني لتردده في أنه كان عند التحمل والسماع وحده أو مع غيره، فيحتمل أن نقول ليقل: حدثني أو أخبرني، لأن عدم غيره هو الأصل. ولكن ذكر علي بن عبد الله المديني الإمام عن شيخه يحيى بن سعيد القطان الإمام فيما إذا شك أن الشيخ قال: «حدثني فلان» أو قال «حدثنا فلان» أنه يقول: «حدثنا». وهذا يقتضي فيما إذا شك في سماع نفسه في مثل ذلك أن يقول: «حدثنا»، وهو عندي يتوجه بأن «حدثني» أكمل مرتبة، «وحدثنا» أنقص مرتبة، فليقتصر إذا شك على الناقص لأن عدم الزائد هو الأصل، وهذا لطيف.

ثم وجدت الحافظ أحمد البيهقي رحمه الله قد اختار بعد حكايته قول القطان ما قدمته.

ثم إن هذا التفصيل من أصله مستحب، وليس بواجب، حكاه الخطيب الحافظ عن أهل العلم كافة. فجائز إذا سمع وحده أن يقول «حدثنا» أو نحوه لجواز ذلك للواحد في كلام العرب.

وجائز إذا سمع في جماعة أن يقول «حدثني» لأن المحدث حدثه وحدث غيره، والله أعلم.

---

١٠٤ ـ قوله: (فإن شك في شيء عنده: أنه من قبيل حدثنا أو أخبرنا، أو من قبيل حدثني أو أخبرني، لتردده في أنه كان عند التحمل والسماع وحده أو مع غيره، فيحتمل أن نقول: ليقل: حدثني أو أخبرني لأن عدم غيره هو الأصل)، انتهى.

سوى المصنف رحمه الله بين الشك في أنه هل سمع من لفظ الشيخ وحده أو كان معه غيره يسمع، وبين مسألة ما إذا شك هل قرأ هو بنفسه على الشيخ أو سمع عليه بقراءة غيره.

وما قاله ظاهر في المسألة الأولى.

وأما المسألة الثانية فإنه يتحقق فيها سماع نفسه، ويشك هل قرأ بنفسه أم لا؟ والأصل أنه لم يقرأ، هذا إذا مشينا على ما ذكره المصنف تبعاً للحاكم أن القارىء يقول: أخبرني، سواء سمع بقراءته معه غيره أم لا[١].

أما إذا قلنا بما جزم به ابن دقيق العيد في «الاقتراح»[٢] من أن القارىء إذا كان معه غيره يقول: أخبرنا، فيتجه حينئذ أن يقال: الأصل عدم الزائد، لكن الذي ذكره ابن الصلاح هو الذي قاله عبد الله بن وهب[٣]، وأبو عبد الله

---

(١) نقل ابن الصلاح كلام أبي عبد الله الحاكم في هذه المسألة (ص ٣٥٨)، وقد مرَّ في هذا الكتاب (ص ٦٢٧)، وانظر: معرفة علوم الحديث (ص ٢٦٠).

(٢) (ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨).

(٣) قال الترمذي في العلل الصغرى (٥/ ٧٥٢): «حدثنا أحمد بن الحسين، حدثنا يحيى بن سليمان الجعفي البصري قال: قال عبد الله بن وهب: ما قلت: حدثنا، فهو ما سمعت مع الناس، وما قلت: حدثني، فهو ما سمعت وحدي، وما قلت: أخبرنا، فهو ما قرئ على العالم وأنا شاهد، وما قلت: أخبرني، فهو ما قرأت =

. . . .

الحاكم، وهو المشهور، والله أعلم.

والأحسن ــ فيما إذا شك هل قرأ بنفسه أو سمع بقراءة غيره ــ ما حكاه الخطيب في «الكفاية»[1] عن البرقاني: أنه ربما شك في الحديث هل قرأه[2] أو قرئ وهو يسمع، فيقول فيه: قرأنا على فلان، فإنه يسوغ إتيانه بهذه الصيغة فيما قرأه بنفسه، وفيما سمعه بقراءة غيره.

وقد سئل أحمد بن صالح المصري[3] عن الرجل يسمع بقراءة غيره، فأجاب بأنه لا بأس أن يقول: قرأنا[4]. وقد قال النُّفَيْلي: «قرأنا على مالك»، وإنما سمع بقراءة غيره[5] [6]، والله أعلم.

= على العالم». لكن قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (ص ١٦٤): «وأما تفريق ابن وهب بين أن يكون سماعه أو عرضه وحده أو مع غيره... فهذا محمول على الاستحباب دون الوجوب». وكذلك قال الخطيب في الكفاية (ص ٤٢٥): إن هذا التفريق «هو المستحب، وليس بواجب عند كافة أهل العلم».

(١) (ص ٤٣١).

(٢) في أ: «هل قرأه هو».

(٣) أحمد بن صالح المصري. أبو جعفر الطبري أحد كبار الحفاظ الثقات، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام قليلة له، ووثقه أحمد وابن معين وابن المديني وأبو حاتم وغيرهم. وقال ابن حجر: ثقة حافظ. مات سنة ثمان وأربعين ومائتين.
الجرح والتعديل (١/١/٥٦)، التاريخ الكبير (١/٢/٦)، الثقات للعجلي (ص ٤٨)، تهذيب الكمال (١/ ٢٤، ٢٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٠)، التقريب (١/١٦)، الخلاصة (ص ٧).

(٤) الكفاية (ص ٤٣٢)، قال: «ويبينه أحب إلي».

(٥) نقله الخطيب في الكفاية (ص ٤٣٢) وزاد أن أحمد لما سمع قول النفيلي تبسم وأعجبه.

(٦) من قوله: «فأجاب» إلى هنا سقط من ب.

الرابع: روينا عن أبـي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه قال: اتبع لفظ الشيخ في قوله: «حدثنا» و «حدثني» و «سمعت» و «أخبرنا» ولا تعدوه.

قلت: ليس لك ـ فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك ـ أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه: «أخبرنا»، «بحدثنا» ونحو ذلك، ـ وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف وتفصيل سبق ـ لاحتمال أن يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما. ولو وجدت من ذلك إسناداً عرفت من مذهب رجاله التسوية بينهما، فإقامتك أحدهما مقام الآخر من باب تجويز الرواية بالمعنى. وذلك ـ وإن كان فيه خلاف معروف ـ فالذي نراه الامتناع من إجراء مثله في إبدال ما وضع في الكتب المصنفة والمجامع المجموعة على ما سنذكره ـ إن شاء الله تعالى.

وما ذكره الخطيب أبو بكر في «كفايته» من إجراء ذلك الخلاف في هذا، فمحمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ المحدث غير موضوع في كتاب مؤلف، والله أعلم.

الخامس: اختلف أهل العلم في صحة سماع من ينسخ وقت القراءة، فورد عن الإمام إبراهيم الحربـي وأبـي أحمد بن عدي الحافظ والأستاذ أبـي إسحاق الإسفرائيني الفقيه الأصولي وغيرهم نفي ذلك. وروينا عن أبـي بكر أحمد بن إسحاق الصِّبْغي أحد أئمة الشافعيين بخراسان أنـه سئـل عمن يكتـب في السمـاع فقـال: يقـول: حضـرت، ولا يقل: حدثنا ولا أخبرنا.

وورد عن موسى بن هارون الحَمَّال تجويز ذلك. وعن أبـي حاتم الرازي قال: كتبت عند عَارِم وهو يقرأ، وكتبت عند عمرو بن مرزوق وهو يقرأ. وعن عبد الله بن المبارك أنه قرىء عليه وهو ينسخ شيئاً آخر غير ما يقرأ، ولا فرق بين النسخ من السامع والنسخ من المُسمع.

قلت: وخير من هذا الإطلاق التفصيل فنقول: لا يصح السماع إذا كان النسخ بحيث يمتنع معه فهم الناسخ لما يقرأ، حتى يكون الواصل إلى سمعه كأنه صوت غُفْل، ويصح إذا كان بحيث لا يمتنع معه الفهم.

كمثل ما روينا عن الحافظ العالم أبـي الحسن الدارقطني أنه حضر في حداثته مجلس إسماعيل الصَفَّار فجلس ينسخ جزءاً كان معه، وإسماعيل يملي، فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال: فهمي للإملاء خلاف فهمك.

ثم قال: تحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال: لا، فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثاً، فعددت الأحاديث فوجدت كما قال. ثم قال أبو الحسن: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان ومتنه كذا. والحديث الثاني عن فلان عن فلان ومتنه كذا. ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها، فتعجب الناس منه، والله أعلم.

---

١٠٥ ــ قوله: / (ليس لك ــ فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك ــ أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه: «أخبرنا»، «بحدثنا» ونحو ذلك

. . . .

ـ وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف وتفصيل سبق ـ لاحتمال أن يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما. ولو وجدت من ذلك إسناداً عرفت من مذهب رجاله التسوية بينهما[1]، فإقامتك أحدهما مقام الآخر من باب تجويز الرواية بالمعنى. وذلك ـ وإن كان فيه خلاف معروف[2] ـ فالذي نراه الامتناع من إجراء مثله في إبدال ما وضع في الكتب المصنفة والمجامع المجموعة على ما سنذكره، إن شاء الله تعالى. وما ذكره أبو بكر الخطيب في «كفايته» من إجراء ذلك الخلاف في هذا، فمحمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ المحدث غير موضوع في كتاب مؤلف، والله أعلم)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أن ما اختاره المصنف قد ضعفه ابن دقيق العيد في «الاقتراح»[3]، فقال: «ومما وقع في اصطلاح المتأخرين: أنه إذا روى في كتاب مصنف بيننا وبينه وسائط تصرفوا في أسماء الرواة، وقلبوها على أنواع إلى أن يصلوا إلى المصنف، فإذا وصلوا إليه تبعوا لفظه من غير تغيير»، قال[4]: «وهنا بحثان. .» فذكر الأول ثم قال[5]: «والبحث الثاني الذي اصطلحوا عليه من عدم التغيير للألفاظ بعد وصولهم إلى المصنف ينبغي أن ينظر فيه، هل هو على سبيل الوجوب، أو هو اصطلاح على سبيل الأولى؟»، قال[6]: «وفي كلام بعضهم ما يشير إلى أنه

---

(١) من قوله: «ولو وجدت» إلى هنا سقط من ب.

(٢) الاقتراح (ص ٢٤٥).

(٣) (ص ٢٤٢).

(٤) الاقتراح (ص ٢٤٣).

(٥) المصدر نفسه (ص ٢٤٥).

(٦) المصدر نفسه (ص ٢٤٥).

. . . .

ممتنـع، لأنـه وإن كـان لـه الـروايـة بـالمعنـى، فليـس لـه تغييـر التصنيـف»، قـال[1]: «وهـذا كـلام فيـه ضعـف»، قـال[2]: «وأقـل مـا فيـه أنـه يقتضـي تجـويـز هـذا فيمـا ننقـل مـن المصنفـات المتقـدمـة إلـى أجـزائنـا وتخـاريجنـا، فـإنـه ليـس فيه تغيير المصنف المتقدم، وليس هذا جار على الاصطلاح، فإن الاصطلاح على أن لا نغير الألفاظ بعد الانتهاء إلى الكتب المصنفة سواء رويناها فيها أو نقلناها»، انتهى.

ومـا ذكـره مـن أنـه يقتضـي تجـويـزه فيمـا ننقـل مـن المصنفـات المتقـدمـة إلى أجزائنا وتخاريجنا ليس بمسلم، بل آخر كلام ابن الصلاح يشعر أنه إذا نقل حـديـث مـن كتـاب وعـزى إليـه لا يجـوز فيـه الإبـدال، سـواء نقلنـاه فـي تـأليـف لنا أو لفظاً، والله أعلم.

الأمر الثاني: أن تعليل المصنف المنع باحتمال أن يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بين «أخبرنا» و «حدثنا»، ليس بجيد من حيث أن الحكم لا يختلف في الجائز والممتنع بأن يكون الشيخ يرى الجائز ممتنعاً أو الممتنع جائزاً، وقد صرح أهل الحديث بذلك في مواضع منها: أن يكون الشيخ ممن يرى جواز إطلاق: «حدثنا» و «أخبرنا» في الإجازة، وإذن الطالب أن يقول ذلك إذا روى عنه بالإجازة، فإنه لا يجوز ذلك للطالب وإن أذن له الشيخ، وقد صرح به المصنف كما سيأتي.

وكذلك ـــ أيضاً ـــ لم يشترطوا في جواز الرواية بالمعنى أن لا يكون في الإسناد من يمنع ذلك كابن سيرين، بل جوَّزوا الرواية بالمعنى بشروط ليس منها هذا، والله أعلم.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه (ص ٢٤٥، ٢٤٦).

السادس: ما ذكرناه في النسخ من التفصيل يجري مثله فيما إذا كان الشيخ أو السامع يتحدث، أو كان القارىء خفيف القراءة يفرط في الإسراع، أو كان يهينم بحيث يخفي بعض الكلام، أو كان السامع بعيداً عن القارىء وما أشبه ذلك.

ثم الظاهر أنه يعفى في كل ذلك عن القدر اليسير نحو الكلمة والكلمتين. ويستحب للشيخ أن يجيز لجميع السامعين رواية جميع الجزء، أو الكتاب الذي سمعوه، وإن جرى على كله إسم السماع، وإذا بذل لأحد منهم خطه بذلك كتب له سمع مني هذا الكتاب، وأجزت له روايته عني أو نحو هذا، كما كان بعض الشيوخ يفعل.

وفيما نرويه عن الفقيه أبي محمد بن أبي عبيد الله بن عَتَّاب الفقيه الأندلسي، عن أبيه ــ رحمهما الله ــ أنه قال: لا غنى في السماع عن الإجازة، لأنه قد يغلط القارىء ويغفل الشيخ، أو يغلط الشيخ إن كان القارىء، ويغفل السامع فينجبر له ما فاته بالإجازة.

هذا الذي ذكرناه تحقيق حسن، وقد روينا عن صالح بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي: الشيخ يدغم الحرف يعرف أنه كذا وكذا، ولا يفهم عنه، ترى أن يروى ذلك عنه؟ قال: أرجو أن لا يضيق هذا.

وبلغنا عن خلف بن سالم المُخَرِّمي قال: سمعت ابن عيينة يقول: نا عمرو بن دينار ــ يريد حدثنا عمرو بن دينار ــ لكن اقتصر من حدثنا على النون والألف، فإذا قيل له: قل حدثنا عمرو، قال: لا أقول لأني لم أسمع من قوله حدثنا ثلاثة أحرف وهي حدث لكثرة الزحام.

قلت: قد كان كثير من أكابر المحدثين يعظم الجمع في مجالسهم جدًّا، حتى ربما بلغ ألوفاً مؤلفة ويبلغهم عنهم المُسْتَمْلُون فيكتبون عنهم بواسطة تبليغ المُسْتَمْلين، فأجاز غير واحد لهم رواية ذلك عن المملي. روينا عن الأعمش ــ رضي الله عنه ــ قال: كنا نجلس إلى إبراهيم فتتسع الحلقة فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحى عنه، فيسأل بعضهم بعضاً عما قال، ثم يروونه وما سمعوه منه.

وعن حماد بن زيد أنه سأله رجل في مثل ذلك، فقال: يا أبا إسماعيل كيف قلت؟ فقال: استفهم ممن يليك. وعن عيينه أن أبا مسلم المُسْتَمْلي قال له: إن الناس كثير لا يسمعون، قال: ألا تسمع أنت؟ قال: نعم، قال: فأسمعهم، وأبى آخرون ذلك.

روينا عن خلف بن تميم قال: سمعت من سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوها، فكنت أستفهم جليسي، فقلت لزائدة فقال لي: لا تحدث منها إلاَّ بما تحفظ بقلبك وتسمع أذنك، قال: فألقيتها.

وعن أبي نُعَيْم أنه كان يرى فيما سقط عنه من الحرف والاسم مما سمعه من سفيان والأعمش واستفهمه من أصحابه أن يرويه عن أصحابه لا يرى غير ذلك واسعاً له.

قلت: الأول تساهل بعيد. وقد روينا عن أبي عبد الله بن مَنْدة الحافظ الأصبهاني أنه قال لواحد من أصحابه: يا فلان! يكفيك من السماع شمه. وهذا إما متأول أو متروك على قائله. ثم وجدت عبد الغني بن سعيد الحافظ عن حمزة بن محمد الحافظ بإسناده عن

عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: يا فلان! يكفيك من الحديث شمه. قال عبد الغني: قال لنا حمزة: يعني إذا سئل عن أول شيء عرفه، وليس يعني التسهيل في السماع، والله أعلم.

---

١٠٦ ـ قوله: (قلت: قد كان كثير من أكابر المحدثين يعظم الجمع في مجالسهم جداً، حتى ربما بلغ ألوفاً مؤلفة، ويبلغ عنهم المُسْتَمْلُون فيكتبون عنهم بوساطة[١] تبليغ المُسْتَمْلين، فأجاز غير واحد لهم رواية ذلك عن المملي)، ثم قال: (وأبى آخرون ذلك ـ ثم قال ـ : قلت والأول تساهل بعيد)، انتهى.

أطلق المصنف حكاية الخلاف من غير تقييد بكون المُمْلِي سمع لفظ المُسْتَمْلِي[٢] أم لا؟

والصواب: التقييد بما ذكرناه، فإن كان الشيخ[٣] صحيح السمع بحيث يسمع لفظ المُسْتَمْلِي الذي يملي عليه، فالسماع صحيح، ويجوز له أن يرويه عن المملي دون ذكر الواسطة، كما لو سمع على الشيخ بقراءة غيره، فإن القارىء والمُسْتَمْلِي واحد[٤]. وإن كان في سمع الشيخ ثقل بحيث لا يسمع لفظ المُسْتَمْلِي فإنه لا يسوغ لمن لم يسمع لفظ الشيخ أن يرويه / عنه، إلاَّ بواسطة المُسْتَمْلِي أو المبلِّغ له عن الشيخ، أو المُفْهِم للسامع ما لم يبلغه، كما ثبت في الصحيحين[٥] من رواية عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة قال: «سمعت

---

(١) في «غب» و «عث»: «بواسطة».

(٢) في «غب» و «عث» و ك: زيادة: «الذي يملي» بعد كلمة المستملي.

(٣) في ب: «للشيخ».

(٤) المستملي: هو المبلغ عن الشيخ ما يمليه. انظر: فتح المغيث (٢/ ٥٠).

(٥) أخرجه البخاري (٨/ ١٢٧) في كتاب الأحكام بإسناده من رواية عبد الملك بن عمير، عن جابر مرفوعاً، واللفظ للبخاري. =

. . . .

النبي ﷺ يقول: «يَكونُ اثْنا عَشَرَ أمِيراً»، فقال كلمة لم أسمعها فقال أبي: أنه قال: «كُلُّهُم مِنْ قُرَيْش». (لفظ البخاري، وقال مسلم: ثم تكلم بكلمة خفيت علي، فسألت أبي: ماذا قال؟ قال: «كُلُّهُم من قُرَيْش»)[1]، فلم يرو جابر بن سَمُرة الكلمة التي خفيت عليه إلاّ بواسطة أبيه.

ويمكن أن يستدل للقائلين بالجواز بما رواه مسلم في صحيحه من رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: كتبت إلى جابر بن سَمُرة مع غلامي نافع، أن: أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، قال[2]: فكتب إلي: سمعت رسول الله ﷺ يوم جمعة عشية رجم الأسلمي قال: «لا يَزالُ الدِّينُ قَائِماً حتى تَقُومَ الساعةُ، أو يَكونَ عَلَيْكُمْ اثنا عَشَرَ خَلِيفَةً كلُّهم مِنْ قُرَيْش»[3]. فلم يفصل جابر بن سَمُرة الكلمة التي لم يسمعها من النبي ﷺ.

= وأخرجه مسلم (٣/ ١٣٥٢) في كتاب الإمارة رقم (١٨٢١) من طريق عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة مرفوعاً بلفظ: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً»، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت علي، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ؟ فقال: «كلهم من قريش».

كما أخرجه مسلم رحمه الله من طرق أخرى عن جابر.

وأخرجه أبو داود (٤/ ٤٧١، ٤٧٢) في كتاب المهدي رقم (٤٢٧٩، ٤٢٨٠، ٤٢٨١) من ثلاث طرق عن جابر.

والترمذي (٤/ ٥٠١) في كتاب الفتن «باب ما جاء في الخلفاء» رقم (٢٢٢٣) بإسناده من طريق سماك بن حرب، عن جابر مرفوعاً، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، ومن طريق أبي بكر بن أبي موسى عن جابر مرفوعاً، وقال: «حديث حسن صحيح غريب يستغرب من حديث أبي بكر بن أبي موسى، عن جابر بن سمرة».

(١) من قوله: «لفظ البخاري. . .» إلى هنا ساقط من ب.

(٢) في ك: «قال: قلت».

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٤٥٣، ١٤٥٤)، كتاب الإمارة رقم (١٨٢٢).

. . . .

وقد يجاب عنه بأمور:

أحدها: أنه يحتمل أن بعض الرواة أدرجه وفصلها الجمهور وهم: عبد الملك بن عُمَيْر، والشعبي، وحُصَيْن، وسِمَاك بن حرب، ووصله عامر.

والثاني: أنه قد[1] اتفق الشيخان على رواية الفصل، وانفرد مسلم برواية الوصل.

والثالث: أن رواية الجمهور سماع لهم من جابر بن سمرة، ورواية عامر بن سعد كتابة ليست متصلة بالسماع.

والرابع: أن الإرسال جائز خصوصاً إرسال الصحابة عن بعضهم، فإن الصحابة كلهم عدول، ولهذا كانت مراسيلهم حجة خلافاً للأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، لأن الصحابة قد يروون عن التابعين[2]، والله أعلم.

---

(١) كلمة «قد» سقطت من ب.

(٢) راجع ما تقدم في مراسيل الصحابة.

السابع: يصح السماع ممن هو وراء حجاب إذا سمع صوته فيما إذا حدث بلفظه، أو إذا عرف حضوره بمسمع منه فيما إذا قرىء عليه. وينبغي أن يجوز الاعتماد في معرفة صوته وحضوره على خبر من يوثق به. وكانوا يسمعون من عائشة رضي الله عنها وغيرها من أزواج رسول الله ﷺ من وراء حجاب ويروونه عنهن اعتماداً على الصوت.

واحتج عبد الغني بن سعيد الحافظ في ذلك بقوله ﷺ: «إنَّ بِلالاً يُنادِي بليلٍ، فكلُوا واشْرَبوا حتى يُنادي ابنُ أمِ مكتوم»، وروى بإسناده عن شعبة أنه قال: إذا حدثك المحدث فلم تر وجهه فلا ترو عنه، فلعله شيطان قد تصور في صورته يقول: حدثنا وأخبرنا، والله أعلم.

الثامن: من سمع من شيخ حديثاً ثم قال له: لا ترو عني، أو: لا آذن لك في روايته عني، أو قال: لست أخبرك به، أو: رجعت عن إخباري إياك به فلا تروه عني، غير مسند ذلك إلى أنه أخطأ فيه أو شك فيه ونحو ذلك، بل منعه من روايته عنه مع جزمه بأنه حديثه وروايته، فذلك غير مبطل لسماعه، ولا مانع له من روايته عنه. وسأل الحافظ أبو سعيد بن عَلِيَّك النيسابوري الأستاذ أبا إسحاق الإسفرائيني ـ رحمهما الله ـ عن محدث خص بالسماع قوماً فجاء غيرهم وسمع منه من غير علم المحدث به، هل تجوز له رواية ذلك عنه؟ فأجاب بأنه تجوز، ولو قال المحدث: إني أخبركم ولا أخبر فلاناً لم يضره، والله أعلم.

القسم الثالث من أقسام طرق نقل الحديث وتحمله: الإجازة، وهي متنوعة أنواعاً:

أولها: يجيز لمعيَّن في معيَّن، مثل أن يقول: أجزت لك الكتاب الفلاني، وما اشتملت عليه فهرستي هذه. فهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة عن المناولة. وزعم بعضهم أنه لا خلاف في جوازها ولا خالف فيها أهل الظاهر، وإنما خلافهم في غير هذا النوع. وزاد القاضي أبو الوليد الباجي المالكي فأطلق نفي الخلاف وقال: «لا خلاف في جواز الرواية بالإجازة من سلف هذه الأمة وخلفها»، وادعى الإجماع من غير تفصيل، وحكى الخلاف في العمل بها، والله أعلم.

قلت: هذا باطل، فقد خالف في جواز الرواية بالإجازة جماعات من أهل الحديث والفقهاء والأصوليين، وذلك إحدى الروايتين عن الشافعي ـــ رضي الله عنه ـــ ، روى عن صاحبه الربيع بن سليمان قال: «كان الشافعي لا يرى الإجازة في الحديث». قال الربيع: أنا أخالف الشافعي في هذا.

وقد قال بإبطالها جماعة من الشافعيين منهم القاضيان حسين بن محمد المَرْوَرُّوذي وأبو الحسن المَاوَرْدِي، وبه قطع المَاوَرْدِي في كتابه «الحاوي» وعزاه إلى مذهب الشافعي، وقالا جميعاً: لو جازت الإجازة لبطلت الرحلة. وروي أيضاً هذا الكلام عن شعبة وغيره.

وممن أبطلها من أهل الحديث الإمام إبراهيم بن إسحاق

الحربي وأبو محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني الملقب بأبي الشيخ، والحافظ أبو نصر الوايلي السِّجْزي. وحكى أبو نصر فسادها عن بعض من لقيه. قال أبو نصر: وسمعت جماعة من أهل العلم يقولون قول المحدث: قد أجزت لك أن تروي عني، تقديره قد أجزت لك ما لا يجوز في الشرع، لأن الشرع لا يبيح رواية من لم يسمع.

قلت: ويشبه هذا ما حكاه أبو بكر محمد بن ثابت الخُجَنْدي أحد من أبطل الإجازة من الشافعية عن أبي طاهر الدبَّاس ـ أحد أئمة الحنفية ـ قال: من قال لغيره: أجزت لك أن تروي عني ما لم تسمع، فكأنه يقول: أجزت لك أن تكذب علي.

ثم إن الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم: القول بتجويز الإجازة وإباحة الرواية بها، وفي الاحتجاج لذلك غموض.

ويتجه أن نقول: إذا أجاز له أن يروي عنه مروياته، وقد أخبره بها جملة فهو كما لو أخبره تفصيلاً، وإخباره بها غير متوقف على التصريح نطقاً كما في القراءة على الشيخ كما سبق، وإنما الغرض حصول الأفهام والفهم، وذلك يحصل بالإجازة المفهمة، والله أعلم.

ثم إنه كما تجوز الرواية بالإجازة، يجب العمل بالمروى بها خلافاً لمن قال من أهل الظاهر ومن تابعهم: إنه لا يجب العمل به، وإنه جار مجرى المرسل، وهذا باطل لأنه ليس في الإجازة ما يقدح في إيصال المنقول بها وفي الثقة به، والله أعلم.

النوع الثاني من أنواع الإجازة: أن يجيز لمُعَيَّن في غير معين، مثل أن يقول: أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتي أو جميع مروياتي وما أشبه ذلك، فالخلاف في هذا النوع أقوى وأكثر. والجمهور من العلماء المحدثين والفقهاء وغيرهم على تجويز الرواية بها أيضاً، وعلى إيجاب العمل بما روى بها بشرطه، والله أعلم.

النوع الثالث من أنواع الإجازة: أن يجيز لغير مُعَيَّن بوصف العموم، مثل أن يقول: أجزت للمسلمين، أو: أجزت لكل واحد، أو: أجزت لمن أدرك زماني وما أشبه ذلك، فهذا نوع تكلم فيه المتأخرون ممن جوز أصل الإجازة، واختلفوا في جوازه.

فإن كان ذلك مقيداً بوصف حاصر أو نحوه فهو إلى الجواز أقرب. وممن جوز ذلك كله أبو بكر الخطيب الحافظ، وروينا عن أبي عبد الله بن منده الحافظ: أنه قال: أجزت لمن قال: لا إله إلاّ الله. وجوز القاضي أبو الطيب الطبري أحد الفقهاء المحققين فيما حكاه عنه الخطيب الإجازة لجميع المسلمين من كان منهم موجوداً عند الإجازة.

وأجاز أبو محمد بن سعيد أحد الجِلَّة من شيوخ الأندلس لكل من دخل قرطبة من طلبة العلم.

ووافقه على جواز ذلك جماعة منهم أبو عبد الله بن عتاب رضي الله عنهم.

وأنبأني من سأل الحازمي أبا بكر عن الإجازة العامة هذه، فكان

من جوابه أن من أدركه من الحفاظ نحو أبـي العلاء الحافظ وغيره كانوا يميلون إلى الجواز، والله أعلم.

النوع الثالث من أنواع الإجازة: أن يجيز لغير معين بوصف العموم.

١٠٧ ــ قوله: (فإن كان ذلك مقيداً بوصف حاصر أو نحوه فهو إلى الجواز أقرب)، انتهى.

تقدم أن المصنف اختار عدم صحة الإجازة العامة، وقال في هذه الصورة منها: إنها أقرب إلى الجواز، فلم يظهر من كلامه في هذه الصورة المنع أو الصحة.

والصحيح في هذه الصورة الصحة، فقد قال القاضي عياض في كتاب «الإلماع»[(١)]: «ما أحسبهم اختلفوا في جوازه ممن تصح عنده الإجازة، ولا رأيت منعه لأحد لأنه محصور موصوف كقوله: «لأولاد فلان أو إخوة فلان»[(٢)]»[(٣)].

---

(١) (ص ١٠١).

(٢) في ب: «لأولاد فلان إخوة».

(٣) هذه الفقرة رقم (١٠٧) غير مثبتة في جميع النسخ في هذا الموضع، وإنما ذكرت بعد الفقرة التالية رقم (١٠٨)، لكن هذه الفقرة ذكرت في موضعها هذا ــ وهو الموضع الصحيح لها ــ في «غب» و«عث».

فأثبتها هنا لمطابقتها وتمشيها مع ترتيب كلام ابن الصلاح في علوم الحديث.

قلت: ولم نر ولم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بهما، ولا عن الشِّرْذِمة المستأخرة الذين سوَّغوها، والإجازة في أصلها ضعف وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتماله، والله أعلم.

---

١٠٨ ــ قوله: قال قلت: (ولم نر ولم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها، ولا عن الشِّرْذِمة المستأخرة الذين سوَّغوها، والإجازة في أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتماله، والله أعلم)، انتهى.

وفيه أمور:

أحدها: أنه اعترض على المصنف بأن الظاهر من كلام مصححها جواز الرواية بها، وهذا مقتضى صحتها، وأي فائدة لها غير الرواية بها، انتهى.

ولا يحسن هذا الاعتراض على المصنف، فإنه إنما أنكر أن يكون رأى أو سمع عن أحد أنه استعملها فروى بها، ولا يلزم من ترك استعمالهم للرواية بها عدم صحتها، إما لاستغنائهم عنها بالسماع أو احتياطاً للخروج من خلاف من منع الرواية بها.

الأمر الثاني: أن ما رجحه المصنف من عدم صحتها خالفه فيه جمهور المتأخرين وصححه النووي في «الروضة» من زياداته، فقال: «الأصح جوازه»، انتهى.

وممن أجازها: أبو الفضل أحمد بن الحسين بن خَيْرون البغدادي، وأبو الوليد بن رُشْد من أئمة المالكية، وأبو طاهر السِّلَفِي، وخلائق كثيرون جمعهم أبو جعفر محمد بن الحسين بن أبي البدر الكاتب البغدادي في جزء كبير، رتب أسماءهم فيه على حروف المعجم لكثرتهم[1]، ورجحه أيضاً أبو عمرو

---

(١) انظر: فتح المغيث (٢/ ٧١)، تدريب الراوي (٢/ ٣٣).

. . . .

ابن الحاجب[1] من أئمة المالكية الأصوليين.

الأمر الثالث: أن المصنف ذكر أنه لم ير ولم يسمع أن أحداً ممن يقتدى به روى بها.

وقد أحسن من وقف عند ما انتهى إليه، ومع هذا فقد روى بها بعض الأئمة المتقدمين على ابن الصلاح كالحافظ أبـي بكر / محمد بن خير بن عمر الأموي ـ بفتح الهمزة ـ الأشبيلي خال أبـي القاسم السهيلي، فروى في «برنامجه» المشهور بالإجازة العامة[2].

وحدث بها من الحفاظ المتأخرين الحافظ أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي بإجازته العامة من المؤيد الطوسي.

وسمع بها الحفاظ: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، وأبو محمد القاسم بن محمد البِرْزَالي على الركن الطَّاووسي بإجازته العامة من أبـي جعفر الصَّيْدلاني وغيره.

وقرأ بها شيخنا الحافظ أبو سعيد العلائي على أبـي[3] العباس أحمد بن نعمة بإجازته العامة من داود بن معمر بن الفاخر.

وبالجملة ففي النفس من الرواية بها شيء، والاحتياط ترك الرواية بها، والله أعلم.

---

(١) منتهى الوصول والأمل (ص ٨٣).

(٢) فهرس ابن خير الأشبيلي (ص ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٤).

(٣) في ب: «ابن العباس».

النوع الرابع: من أنواع الإجازة، الإجازة للمجهول أو بالمجهول، ويتشبث بذيلها الإجازة المعلقة بالشرط وذلك مثل أن يقول: أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي. وفي وقته ذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب. ثم لا يعين المجاز له منهم أو يقول: أجزت لفلان أن يروي عني كتاب السنن وهو يروي جماعة من كتب السنن المعروفة بذلك ثم لا يعين، فهذه إجازة فاسدة لا فائدة لها، وليس من هذا القبيل ما إذا أجاز لجماعة مسمِّين معينين بأنسابهم، والمجيز جاهل بأعيانهم غير عارف بهم، فهذا غير قادح كما لا يقدح عدم معرفته به إذا حضر شخصه في السماع منه، والله أعلم.

وإن أجاز للمسمِّين المنتسبين في الاستجازة، ولم يعرفهم بأعيانهم ولا بأنسابهم، ولم يعرف عددهم، ولم يتصفح أسماءهم واحداً فواحداً، فينبغي أن يصح ذلك أيضاً كما يصح سماع من حضر مجلسه للسماع منه، وإن لم يعرفهم أصلاً، ولم يعرف عددهم، ولا تصفح أشخاصهم واحداً واحداً.

وإذا قال: أجزت لمن يشاء فلان أو نحو ذلك، فهذا فيه جهالة وتعليق بشرط، فالظاهر أنه لا يصح، وبذلك أفتى القاضي أبو الطيب الطبري الشافعي إذ سأله الخطيب الحافظ عن ذلك، وعلل بأنه إجازة لمجهول، فهو كقوله: أجزت لبعض الناس من غير تعيين. وقد يعلل ذلك أيضاً بما فيها من التعليق بالشرط، فإن ما يفسد بالجهالة يفسد بالتعليق على ما عرف عند قوم.

وحكى الخطيب عن أبـي يَعلى بن الفَرَّاء الحنبلي وأبـي الفضل ابن عَمْرُوس المالكي أنهما أجازا ذلك، وهؤلاء الثلاثة كانوا مشايخ مذاهبهم ببغداد إذ ذاك. وهذه الجهالة ترتفع في ثاني الحال عند وجود المشيئة، بخلاف الجهالة الواقعة فيما إذا أجاز لبعض الناس. وإذا قال: أجزت لمن شاء فهو كما لو قال: أجزت لمن شاء فلان، بل هذه أكثر جهالة وانتشاراً من حيث أنها معلقة بمشيئة من لا يحصر عددهم بخلاف تلك، ثم هذا فيما إذا أجاز لمن شاء الإجازة منه له.

فإن أجاز لمن شاء الرواية عنه فهذا أولى بالجواز من حيث أن مقتضى كل إجازة تفويض الرواية بها إلى مشيئة المُجَاز له، فكان هذا ــ مع كونه بصيغة التعليق ــ تصريحاً بما يقتضيه الإطلاق، وحكاية للحال لا تعليقاً في الحقيقة، ولهذا أجاز بعض أئمة الشافعيين في البيع أن يقول: بعتك هذا بكذا إن شئت؟ فيقول: قبلت.

النوع الرابع من أنواع الإجازة: الإجازة للمجهول أو بالمجهول.

١٠٩ ــ قوله: (فإن أجاز لمن شاء الرواية عنه، فهذا أولى بالجواز من حيث أن مقتضى كل إجازة تفويض الرواية بها إلى مشيئة المُجَاز له، فكان هذا ــ مع كونه بصيغة التعليق ــ تصريحاً بما يقتضيه الإطلاق، وحكاية للحال، لا تعليقاً في الحقيقة، ولهذا أجاز بعض أئمة الشافعيين ــ في البيع ــ بعتك هذا بكذا إن شئت؟ فيقول: قبلت)، انتهى.

ولم يبين المصنف ــ أيضاً ــ تصحيحاً في هذه الصورة بل جعلها أولى بالجواز.

والصحيح فيها عدم الصحة. وقياس المصنف لهذه الصورة على تجويز

. . . .

بعض الأئمة قول القائل: بعتك هذا بكذا إن شئت ليس بجيد، والفرق بين المسألتين أن المبتاع معين في مسألة البيع، ولشخص المجاز مبهم في مسألة الإجازة، وإنما وِزان[1] مسألة البيع أن يقول: أجزت لك أن تروي عني إن شئت الرواية عني، فإن الأظهر الأقوى في هذه الصورة الجواز ــ كما ذكره المصنف بعد ذلك في مسألة البيع التي قاس عليها المصنف مسألة الإجازة ــ ، وجهان حكاهما الرافعي وقال: «أظهرهما أنه ينعقد»[2].

القسم الرابع من أقسام طرق تحمل الحديث وتلقيه: المناولة.

---

(١) بكسر الواو وفتح الزاي أي «قبالتها». لسان العرب (١٣/٤٤٨).

(٢) فتح العزيز.

ووجد بخط أبـي الفتح محمد بن الحسين الأَزْدِي الموصلي الحافظ: أجزت رواية ذلك لجميع من أحب أن يروي ذلك عني.

أما إذا قال: أجزت لفلان كذا وكذا إن شاء روايته عني، أو لك إن شئت، أو أحببت أو أردت، فالأظهر الأقوى أن ذلك جائز، إذ قد انتفت فيه الجهالة وحقيقة التعليق، ولم يبق سوى صيغته، والعلم عند الله تعالى.

والنوع الخامس: من أنواع الإجازة للمعدوم ولنذكر معه الإجازة للطفل الصغير. هذا نوع خاض فيه قوم من المتأخرين، واختلفوا في جوازه. ومثاله أن يقول: أجزت لمن يولد لفلان، فإن عطف المعدوم في ذلك على الموجود بأن قال: أجزت لفلان ومن يولد له، أو أجزت لك ولولدك وعقبك ما تناسلوا، كان ذلك أقرب إلى الجواز من الأول.

ولمثل ذلك أجاز أصحاب الشافعي ــ رضي الله عنه ــ في الوقف القسم الثاني دون الأول.

وقد أجاز أصحاب مالك وأبـي حنيفة ــ رضي الله عنهما ــ أو من قال ذلك منهم في الوقف القسمين كليهما. وفعل هذا الثاني في الإجازة من المحدثين المتقدمين أبو بكر بن أبـي داود السِّجِسْتَاني فإنا روينا عنه أنه سئل الإجازة فقال: قد أجزت لك ولأولادك ولحَبَل الحَبَلَة يعني الذين لم يولدوا بعد.

وأما الإجازة للمعدوم ابتداء من غير عطف على موجود فقد أجاز لها الخطيب أبو بكر الحافظ، وذكر أنه سمع أبا يعلى بن الفراء الحنبلي

وأبا الفضل بن عَمْروس المالكي يجيزان ذلك. وحكى جواز ذلك أيضاً أبو نصر بن الصباغ الفقيه فقال: ذهب قوم إلى أنه يجوز أن يجيز لمن لم يخلق. قال: وهذا إنما ذهب إليه من يعتقد أن الإجازة إذن في الرواية لا محادثة.

ثم بين بطلان هذه الإجازة، وهو الذي استقر عليه رأي شيخه القاضي أبي الطيب الطبري الإمام، وذلك هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لأن الإجازة في حكم الإخبار جملة بالمجاز على ما قدمناه في بيان صحة أصل الإجازة، فكما لا يصح الإخبار للمعدوم لا تصح الإجازة للمعدوم. ولو قدرنا أن الإجازة إذن فلا يصح أيضاً ذلك للمعدوم، كما لا يصح الإذن في باب الوكالة للمعدوم لوقوعه في حالة لا يصح فيها المأذون فيه من المأذون له.

وهذا أيضاً يوجب بطلان الإجازة للطفل الصغير الذي لا يصح سماعه.

قال الخطيب: سألت القاضي أبا الطيب الطبري عن الإجازة للطفل الصغير هل يعتبر في صحتها سنه أو تمييزه كما يعتبر ذلك في صحة سماعه؟ فقال: لا يعتبر ذلك. قال: فقلت له أن بعض أصحابنا قال: لا تصح الإجازة لمن لا يصح سماعه. فقال: قد يصح أن يجيز للغائب عنه ولا يصح السماع له.

واحتج الخطيب لصحتها للطفل بأن الإجازة إنما هي إباحة المجيز للمجاز له أن يروي عنه، والإباحة تصح للعاقل وغير العاقل.

قال: وعلى هذا رأينا كافة شيوخنا يجيزون للأطفال الغُيَّب عنهم من غير أن يسألوا عن مبلغ أسنانهم وحال تمييزهم، ولم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولوداً في الحال.

قلت: كأنهم رأوا الطفل أهلاً لتحمل هذا النوع من أنواع تحمل الحديث ليؤدي به بعد حصول أهليته، حرصاً على توسيع السبيل إلى بقاء الإسناد الذي اختصت به هذه الأمة، وتقريبه من رسول الله ﷺ، والله أعلم.

النوع السادس من أنواع الإجازة: إجازة ما لم يسمعه المجيز ولم يتحمله أصلاً بعد ليرويه المجاز له إذا تحمله المجيز بعد ذلك. أخبرني من أخبر عن القاضي عياض بن موسى من فضلاء وقته بالمغرب قال: هذا لم أرَ من تكلم عليه من المشايخ، ورأيت بعض المتأخرين والعصريين يصنعونه.

ثم حكي عن أبي الوليد يونس بن مغيث قاضي قرطبة أنه سئل الإجازة لجميع ما رواه إلى تاريخها وما يرويه بعد فامتنع من ذلك، فغضب السائل، فقال له بعض أصحابه: يا هذا! يعطيك ما لم يأخذه هذا محال، قال عياض: وهذا هو الصحيح.

قلت: ينبغي أن يبنى هذا على أن الإجازة في حكم الإخبار بالمجاز جملة، أو هي إذن، فإن جعلت في حكم الإخبار لم تصح هذه الإجازة إذ كيف يخبر بما لا خبر عنده منه، وإن جعلت إذناً انبنى هذا على الخلاف في تصحيح الإذن في باب الوكالة فيما لم يملكه الإذن الموكل بعد، مثل أن يوكل في بيع العبد الذي يريد أن يشتريه.

وقد أجاز ذلك بعض أصحاب الشافعي والصحيح بطلان هذه الإجازة. وعلى هذا يتعين على من يريد أن يروي بالإجازة عن شيخ أجاز له جميع مسموعاته، مثلاً أن يبحث حتى يعلم أن ذاك الذي يريد روايته عنه مما سمعه قبل تاريخ هذه الإجازة. وأما إذا قال: أجزت لك ما صح ويصح عندك من مسموعاتي، فهذا ليس من هذا القبيل. وقد فعله الدارقطني وغيره، وجائز أن يروي بذلك عنه ما صح عنده بعد الإجازة أنه سمعه قبل الإجازة، ويجوز ذلك وإن اقتصر على قوله ما صح عندك، ولم يقل وما صح، لأن المراد أجزت لك أن تروي عني ما صح عندك. فالمعتبر إذاً فيه صحة ذلك عنده حالة الرواية، والله أعلم.

النوع السابع: من أنواع الإجازة، إجازة المجاز مثل أن يقول الشيخ أجزت لك مُجازاتي، أو أجزت لك رواية ما أجيز لي روايته، فمنع من ذلك بعض من لا يعتد به من المتأخرين.

والصحيح والذي عليه العمل أن ذلك جائز ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكيل الوكيل بغير إذن الموكل. ووجدت عن أبي عمرو السَّفاقُسي الحافظ المغربي، قال: سمعت أبا نعيم الحافظ الأصبهاني يقول: الإجازة على الإجازة قوية جائزة.

وحكى الخطيب الحافظ تجويز ذلك عن الحافظ الإمام أبي الحسن الدارقطني والحافظ أبي العباس المعروف بابن عُقْدة الكوفي وغيرهما. وقد كان الفقيه الزاهد نصر بن إبراهيم المقدسي يروي بالإجازة عن الإجازة، حتى ربما والى في روايته بين إجازات ثلاث.

وينبغي لمن يروي بالإجازة عن الإجازة أن يتأمل كيفية إجازة شيخ شيخه ومقتضاها حتى لا يروي بها ما لم يندرج تحتها، فإذا كان مثلاً صورة إجازة شيخ شيخه أجزت له: ما صح عنده من سماعاتي، فرأى شيئاً من مسموعات شيخ شيخه فليس له أن يروي ذلك عن شيخه عنه حتى يستبين أنه مما كان قد صح عند شيخه كونه من سماعات شيخه الذي تلك إجازته، ولا يكتفي بمجرد صحة ذلك عنده الآن عملاً بلفظه وتقييده، ومن لا يتفطن لهذا وأمثاله يكثر عثاره، والله أعلم.

هذه أنواع الإجازة التي تمس الحاجة إلى بيانها، ويتركب منها أنواع أخر سيتعرف المتأمل حكمها مما أمليناه، إن شاء الله تعالى.

ثم إننا ننبه على أمور: **أحدها**: روينا عن أبـي الحسين أحمد بن فارس الأديب المصنف ــ رحمه الله ــ قال: معنى الإجازة في كلام العرب مأخوذ من جواز الماء الذي سقاه المال من الماشية والحرث، يقال: منه استجزت فلاناً فأجاز لي إذا أسقاك ماء لأرضك أو ماشيتك. كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيزه علمه فيجيزه إياه.

قلت: فللمجيز على هذا أن يقول: أجزت فلاناً مسموعاتي، أو مروياتي، فيعدِّيه بغير حرف جر من غير حاجة إلى ذكر لفظ الرواية أو نحو ذلك. ويحتاج إلى ذلك من يجعل الإجازة بمعنى التسويغ والإذن والإباحة، وذلك هو المعروف فيقول: أجزت لفلان رواية مسموعاتي مثلاً، ومن يقول منهم: أجزت له مسموعاتي، فعلى سبيل الخلاف الذي لا يخفى نظيره، والله أعلم.

الثاني: إنما تستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالماً بما يجيز،

والمجاز له من أهل العلم، لأنها توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم لمسيس حاجتهم إليها، وبالغ بعضهم في ذلك فجعله شرطاً فيها. وحكاه أبو العباس الوليد بن بكر المالكي عن مالك رضي الله عنه.

وقال الحافظ أبو عمر: الصحيح أنها لا تجوز إلاَّ لماهر بالصناعة، وفي شيء معين لا يشكل إسناده، والله أعلم.

الثالث: ينبغي للمجيز إذا كتب إجازته أن يتلفظ بها؛ فإن اقتصر على الكتابة كان ذلك إجازة جائزة إذا اقترن بقصد الإجازة، غير أنها أنقص مرتبة من الإجازة الملفوظ بها، وغير مستبعد تصحيح ذلك بمجرد هذه الكتابة في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة على الشيخ مع أنه لم يلفظ بما قرىء عليه إخباراً منه بما قرىء عليه على ما تقدم بيانه، والله أعلم.

القسم الرابع من أقسام طرق تحمل الحديث وتلقيه: المناولة، وهي على نوعين:

أحدهما: المناولة المقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق، ولها صور:

منها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه، أو فرعاً مقابلاً به، ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني، ثم يملِّكه إياه، أو يقول: خذه وانسخه وقابل به ثم رده إلي أو نحو هذا.

ومنها: أن يجيء الطالب إلى الشيخ بكتاب أو جزء من حديثه فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ، وهو عارف متيقظ، ثم يعيده إليه ويقول

له: وقفت على ما فيه، وهو حديثي عن فلان، أو روايتي عن شيوخي فيه فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني. وهذا قد سماه غير واحد من أئمة الحديث «عرضاً»، وقد سبقت حكايتنا في القراءة على الشيخ أنها تسمى عرضاً أيضاً، فلنسم ذلك «عرض القراءة» وهذا «عرض المناولة»، والله أعلم.

وهذه المناولة المقترنة بالإجازة حالَّة محل السماع عند مالك وجماعة من أئمة أصحاب الحديث، وحكى الحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابوري في عرض المناولة المذكور عن كثير من المتقدمين أنه سماع. وهذا مطرد في سائر ما يماثله من صور المناولة المقرونة بالإجازة، فممن حكى الحاكم ذلك عنهم ابن شهاب الزهري، وربيعة الرأي، ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك بن أنس الإمام في آخرين من المدنيين، ومجاهد، وأبو الزبير وابن عيينة في جماعة من المكيين، وعلقمة وإبراهيم النخعيان، والشعبي في جماعة من الكوفيين، وقتادة، وأبو العالية، وأبو المتوكل الناجي في طائفة من البصريين، وابن وهب، وابن القاسم، وأشهب في طائفة من المصريين، وآخرون من الشاميين والخراسانيين.

ورأى الحاكم طائفة من مشايخه على ذلك، وفي كلامه بعض التخليط من حيث كونه خلط بعض ما ورد في عرض القراءة بما ورد في عرض المناولة، وساق الجميع مساقاً واحداً.

والصحيح أن ذلك غير حال محل السماع، وأنه منحط عن درجة التحديث لفظاً والإخبار قراءة.

وقد قال الحاكم في هذا العرض: «أما فقهاء الإسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فإنهم لم يروه سماعاً، وبه قال الشافعي والأوزاعي والبُوَيْطي والمزني وأبو حنيفة وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وابن المبارك ويحيى بن يحيى وإسحاق بن راهويه. قال: وعليه عهدنا أئمتنا، وإليه ذهبوا، وإليه نذهب»، والله أعلم.

---

١١٠ ــ قوله: (قال الحاكم في هذا العرض ــ أي عرض المناولة ــ: «أما فقهاء الإسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فإنهم لم يروه سماعاً، وبه قال الأوزاعي والشافعي والبُوَيْطي والمزني وأبو حنيفة وسفيان الثوري. . .)، إلى آخر كلامه.

اعترض على المصنف بذكر أبـي حنيفة مع المذكورين، فإن من عدا أبا حنيفة يرى صحة المناولة، وأنها دون السماع، وأما أبو حنيفة فلا يرى صحتها أصلاً كما ذكره صاحب «القِنْيَة»، فقال: «إذا أعطاه المحدث الكتاب وأجاز له ما فيه ولم يسمع ذلك ولم يعرفه فعند أبـي حنيفة ومحمد لا يجوز روايته، وعند أبـي يوسف يجوز»، انتهى.

قلت: لم يكتف صاحب «القِنْية» في نقله عن أبـي حنيفة لعدم الصحة بكونه لم يسمعه فقط، بل زاد على ذلك بقوله: «ولم يعرفه»[1] (فإن كان الضمير في «يعرفه» عائداً على المجاز ــ وهو الظاهر ــ لتتفق الضمائر فمقتضاه أنه إذا عرف المُجاز ما أجيز له، أنه يصح بخلاف ما ذكر المعترض أنه لا يرى صحتها أصلاً، وإن كان الضمير يعود على الشيخ المجيز)، فقد ذكر المصنف بعد هذا أن الشيخ إذا لم ينظر فيه ويتحقق روايته لجميعه لا يجوز ولا يصح، ثم استثنى ما / إذا كان الطالب موثوقاً بخبره فإنه يجوز الاعتماد عليه، انتهى.

---

(١) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وهو في بقية النسخ وفي المطبوعتين.

. . . .

وهذه الصورة لا يوافق على صحتها أبو حنيفة، بل لا بد أن يكون الشيخ حافظاً لحديثه، أو ممسكاً لأصله، وهو الذي صححه إمام الحرمين ـ كما تقدم ـ بل أطلق الآمدي النقل عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن الإجازة غير صحيحة[1]، والله أعلم.

ويجوز أن يكون أبو حنيفة وأبو يوسف إنما يمنعان صحة الإجازة الخالية عن المناولة، فقد حكى القاضي عياض في كتاب «الإلماع» عن كافة أهل النقل والأداء والتحقيق من أهل النظر القول بصحة المناولة المقرونة[2] بالإجازة[3].

(١) الإلمام في أصول الأحكام (٢/ ٩١).

(٢) في «غب»: المعروفة، وفي «عث»: المقروبة، وكلاهما من الخطأ الظاهر.

(٣) الإلماع (ص ٧٩، ٨٠).

ومنها: أن يناول الشيخ الطالب كتابه ويجيز له روايته عنه، ثم يمسكه الشيخ عنده ولا يمكنه منه، فهذا يتقاعد عما سبق لعدم احتواء الطالب على ما تحمله وغيبته عنه، وجائز له رواية ذلك عنه إذا ظفر بالكتاب أو بما هو مقابل به على وجه يثق معه بموافقته لما تناولته الإجازة، على ما هو معتبر في الإجازات المجردة عن المناولة.

ثم إن المناولة في مثل هذا لا يكاد يظهر حصول مزية بها على الإجازة الواقعة في معين كذلك من غير مناولة.

وقد صار غير واحد من الفقهاء والأصوليين إلى أنه لا تأثير لها ولا فائدة.

غير أنَّ شيوخ أهل الحديث في القديم والحديث أو من حكي ذلك عنه منهم يرون لذلك مزية معتبرة، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

ومنها: أن يأتي الطالب الشيخ بكتاب أو جزء فيقول: هذا روايتك فناولنيه وأجز لي روايته، فيجيبه إلى ذلك من غير أن ينظر فيه ويتحقق روايته لجميعه، فهذا لا يجوز ولا يصح.

فإن كان الطالب موثوقاً بخبره ومعرفته جاز الاعتماد عليه في ذلك، وكان ذلك إجازة جائزة كما جاز في القراءة على الشيخ الاعتماد على الطالب حتى يكون هو القارىء من الأصل إذا كان موثوقاً به معرفة وديناً.

قال الخطيب أبو بكر رحمه الله: «ولو قال: حدث بما في هذا

الكتاب عني إن كان من حديثي مع براءتي من الغلط والوهم، كان ذلك جائزاً حسناً»، والله أعلم.

الثاني: المناولة المجردة عن الإجازة، بأن يناوله الكتاب كما تقدَّم ذكره أولاً ويقتصر على قوله: هذا من حديثي أو من سماعاتي، ولا يقول: اروه عني، أو أجزت لك روايته عني ونحو ذلك، فهذه مناولة مختلّة لا تجوز الرواية بها، وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين أجازوها وسوَّغوا الرواية بها.

وحكى الخطيب عن طائفة من أهل العلم: أنهم صحَّحوها وأجازوا الرواية بها، وسنذكر ـ إن شاء الله سبحانه وتعالى ـ قول من أجاز الرواية بمجرد إعلام الشيخ الطالب أنَّ هذا الكتاب سماعه من فلان. وهذا يزيد على ذلك ويترجح بما فيه من المناولة، فإنها لا تخلو من إشعار بالإذن في الرواية، والله أعلم.

القول في عبارة الراوي بطريق المناولة والإجازة:

حكي عن قوم من المتقدمين ومن بعدهم أنهم جوَّزوا إطلاق «حدثنا» و «أخبرنا» في الرواية والمناولة، حكي ذلك عن الزهري ومالك وغيرهما، وهو لائق بمذهب جميع من سبقت الحكاية عنهم، أنهم جعلوا عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعاً، وحكي أيضاً عن قوم مثل ذلك في الرواية بالإجازة.

وكان الحافظ أبو نعيم الأصبهاني صاحب التصانيف الكثيرة في علم الحديث يطلق أخبرنا فيما يرويه بالإجازة. روينا عنه أنه قال: أنا إذا

قلت: حدثنا فهو سماعي، وإذا قلت: أخبرنا على الإطلاق فهو إجازة من غير أن أذكر فيه إجازة أو كتابة أو كتب إلي أو أذن لي في الرواية عنه».

وكان أبو عبد الله المَرْزُبانِي الأَخْباري صاحب التصانيف في علم الخبر يروي أكثر ما في كتبه إجازة من غير سماع، ويقول في الإجازة: أخبرنا، ولا يبينها، وكان ذلك فيما حكاه الخطيب مما عيب به.

والصحيح والمختار ـ الذي عليه عمل الجمهور وإياه اختار أهل التحرِّي والورع ـ المنع في ذلك من إطلاق حدثنا وأخبرنا ونحوهما من العبارات، وتخصيص ذلك بعبارة تشعر به بأن يقيد هذه العبارات فيقول: أخبرنا أو حدثنا فلان مناولة وإجازة، أو أخبرنا إجازة، أو أخبرنا مناولة، أو أخبرنا إذناً، أو في إذنه، أو فيما أذن لي فيه، أو فيما أطلق لي روايته عنه، أو يقول: أجاز لي فلان، أو أجازني فلان كذا وكذا، أو ناولني فلان، وما أشبه ذلك من العبارات.

وخصص قوم الإجازة بعبارات لم يسلموا فيها من التدليس أو طرف منه، كعبارة من يقول في الإجازة: أخبرنا مشافهة إذا كان قد شافهه بالإجازة لفظاً، وكعبارة من يقول: أخبرنا فلان كتابة، أو فيما كتب إلي، أو في كتابه، إذا كان قد أجازه بخطه، فهذا ـ وإن تعارفه في ذلك طائفة من المحدثين المتأخرين ـ فلا يخلو عن طرف من التدليس، لما فيه من الاشتراك والاشتباه بما إذا كتب إليه ذلك الحديث بعينه.

وورد عن الأوزاعي أنه خصص الإجازة بقوله: «خبَّرنا بالتشديد، والقراءة عليه بقوله: أخبرنا.

واصطلح قوم من المتأخرين على الإطلاق أنبأنا في الإجازة، وهو اختيار الوليد بن بكر صاحب الوجازة في الإجازة.

وقد كان أنبأنا عند القوم فيما تقدم بمنزلة أخبرنا، وإلى هذا نحا الحافظ المتقن أبو بكر البيهقي إذ كان يقول: أنبأني فلان إجازة، وفيه أيضاً رعاية لاصطلاح المتأخرين، والله أعلم.

وروينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ ـ رحمه الله ـ أنه قال: «الذي أختاره، وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول فيما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاهاً: أنبأني فلان، وفيما كتب إليه المحدث من مدينة ولم يشافهه بالإجازة: كتب إلي فلان».

قال: «وروينا عن أبي عمرو بن أبي جعفر بن حمدان النيسابوري قال: سمعت أبي يقول: كل ما قال البخاري: قال لي فلان، فهو عرض ومناولة».

قلت: وورد عن قوم من الرواة التعبير عن الإجازة بقول: أخبرنا فلان أنَّ فلاناً حدَّثه، أو أخبره، وبلغنا ذلك عن الإمام أبي سليمان الخَطَّابي أنه اختاره أو حكاه، وهذا اصطلاح بعيد عن الإشعار بالإجازة، وهو فيما إذا سمع منه الأستاذ فحسب، وأجاز له ما رواه قريب، فإنَّ كلمة «أن» في قوله: أخبرني فلان أنَّ فلاناً أخبره، فيها إشعار بوجود أصل الإخبار وإن أجمل المخبر به، ولم يذكره تفصيلاً.

قلت: وكثيراً ما يعبر الرواة المتأخرون عن الإجازة الواقعة في رواية من فوق الشيخ المسمع بكلمة «عن»، فيقول أحدهم إذا سمع على شيخ بإجازته عن شيخه: قرأت على فلان عن فلان، وذلك قريب فيما إذا كان قد سمع منه بإجازته عن شيخه، إن لم يكن سماعاً فإنه شاك.

وحرف «عن» مشترك بين السماع والإجازة صادق عليهما، والله أعلم.

ثم اعلم أن المنع من إطلاق حدثنا وأخبرنا في الإجازة لا يزول بإباحة المجيز لذلك كما اعتاده قوم من المشايخ من قولهم في إجازتهم لمن يجيزون له. إن شاء قال: حدثنا، وإن شاء قال: أخبرنا، فليعلم ذلك والعلم عند الله تبارك وتعالى.

القسم الخامس من أقسام طرق نقل الحديث وتلقِّيه: المكاتبة.

وهو أن يكتب الشيخ إلى الطالب وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك وهو حاضر.

ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه.

وهذا القسم ينقسم أيضاً إلى نوعين:

أحدهما: أن تتجرَّد المكاتبة عن الإجازة.

والثاني: أن تقترن بالإجازة، بأن يكتب إليه ويقول: أجزت لك ما كتبته لك أو ما كتبت به إليك، أو نحو ذلك من عبارات الإجازة.

أما الأول وهو ما إذا اقتصر على المكاتبة، فقد أجاز بالرواية بها كثير من المتقدمين والمتأخرين، منهم أيوب السَّخْتِيَاني ومنصور والليث بن سعد، وقاله غير واحد من الشافعيين، وجعلها أو المُظَفَّر السَّمْعَاني منهم أقوى من الإجازة، وإليه صار غير واحد من الأصوليين. وأبى ذلك قوم آخرون، وإليه صار من الشافعيين القاضي المَاوَرْدِي وقطع به في كتابه «الحاوي». والمذهب الأول هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث. وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم: كتب إليَّ فلان، قال: حدثنا فلان، والمراد به هذا وذلك معمول به عندهم معدود في المسند الموصول، وفيها إشعار قوي بمعنى الإجازة فهي ــ وإن لم تقترن بالإجازة لفظاً ــ فقد تضمنت الإجازة معنى.

ثم يكفي في ذلك أن يعرف المكتوب إليه خط الكاتب، وإن لم تقم البينة عليه.

ومن الناس من قال: الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على ذلك.

وهذا غير مرضي لأنَّ ذلك نادر، والظاهر أنَّ خط الإنسان لا يشتبه بغيره ولا يقع فيه البأس.

ثم ذهب غير واحد من علماء المحدثين وأكابرهم، منهم الليث بن سعد ومنصور إلى جواز إطلاق «حدثنا» و «أخبرنا» في الرواية بالمكاتبة، والمختار قول من يقول فيها: كتب إليَّ فلان، قال: حدثنا فلان بكذا وكذا. وهذا هو الصحيح اللائق بمذهب أهل التحرِّي والنزاهة. وهكذا لو قال أخبرني به مكاتبة أو كتابة ونحو ذلك من العبارات.

أما المكاتبة المقرونة بلفظ الإجازة فهي في الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالإجازة، والله أعلم.

القسم السادس من أقسام الأخذ، ووجوه النقل: إعلام الراوي للطالب بأنَّ هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان، أو روايته، مقتصراً على ذلك من غير أن يقول: اروه عني، أو أذنت لك في روايته أو نحو ذلك.

فهذا عند كثيرين طريق مجوز لرواية ذلك عنه ونقله.

حكي ذلك عن ابن جريج وطوائف من المحدثين والفقهاء والأصوليين والظاهريين، وبه قطع أبو نصر بن الصباغ من الشافعيين، واختاره ونصره أبو العباس بن بكر الغَمْري المالكي في كتاب «الوجازة في تجويز الإجازة».

وحكى القاضي أبو محمد بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزي صاحب كتاب «الفاصل بين الراوي والواعي» عن بعض أهل الظاهر أنه ذهب إلى ذلك، واحتج له وزاد فقال: لو قال له: هذه روايتي لكن لا تروها عني، كان له أن يرويها عنه، كما لو سمع منه حديثاً ثم قال له: لا تروه عني، ولا أجيزه لك، لم يضره ذلك.

ووجه مذهب هؤلاء اعتبار ذلك بالقراءة على الشيخ، فإنه إذا قرأ عليه شيئاً من حديثه، وأقرَّ بأنه روايته عن فلان، جاز له أن يرويه عنه، وإن لم يسمعه من لفظه، ولم يقل له اروه، أو أذنت لك في روايته عني، والله أعلم.

والمختار ما ذكر عن غير واحد من المحدثين وغيرهم من أنه لا تجوز الرواية بذلك، وبه قطع الشيخ أبو حامد الطوسي من الشافعيين ولم يذكر غير ذلك. وهذا لأنه قد يكون ذلك مسموعه وروايته، ثم لا يأذن له في روايته عنه لكونه لا يجوز روايته لخلل يعرفه فيه، ولم يوجد منه التلفُّظ ولا ما يتنزل منزلة تلفظه به، وهو تلفظ القارىء عليه، وهو يسمع ويقر به حتى يكون قول الراوي عنه السامع ذلك حدثنا وأخبرنا صدقاً، وإن لم يأذن له فيه، وإنما هذا كالشاهد إذا ذكر في مجلس الحكم شهادته بشيء على شهادته، وذلك مما تساوت فيه الشهادة والرواية لأنَّ المعنى يجمع بينهما في ذلك، وإن افترقا في غيره.

ثم إنه يجب عليه العمل بما ذكره له إذا صح إسناده، وإن لم تجز له روايته عنه، لأن ذلك يكفي فيه صحته في نفسه، والله أعلم.

القسم السابع من أقسام الأخذ والتحمُّل: الوصية بالكتب: أن يوصي الراوي بكتاب يرويه عند موته أو سفره لشخص.

فروي عن بعض السلف ــ رضي الله تعالى عنهم ــ أنه جوز بذلك رواية المُوصَى له لذلك عن المُوصِي الراوي. وهذا بعيد جدًّا، وهو إما زلّة عالم، أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة التي يأتي شرحها إن شاء الله تعالى.

وقد احتج بعضهم لذلك فشبهه بقسم الإعلام وقسم المناولة، ولا يصح ذلك، فإنَّ القول من جوز الرواية بمجرد الإعلام والمناولة مستنداً ذكرناه لا يتقرَّر مثله ولا قريب منه ههنا، والله أعلم.

القسم الثامن: الوِجادة.

وهي مصدر لوجد يجد، مُولَّد غير مسموع من العرب.

روينا عن المُعَافَى بن زكريا النهرواني العلامة في العلوم: أن المولدين فرعوا قولهم وجادة، فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر وجد للتمييز بين المعاني المختلفة، يعني قولهم وجد ضالته وجداناً، ومطلوبه وجوداً، وفي الغضب موجدة، وفي الغنى وجُداً، وفي الحب وجداً.

---

١١١ ــ قوله: (روينا عن المُعَافَى بن عمران أن المولَّدين فرعوا قولهم «وجادة»، فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، من تفريق العرب بين مصادر «وجد» للتمييز بين المعاني المختلفة، يعني قولهم: وجد ضالته وِجْداناً، ومطلوبه وُجُوداً، وفي الغضب: «مَوْجِدة»، وفي الغني «وُجداً»، وفي الحب «وَجداً»)، انتهى.

ذكر المصنف خمسة مصادر مسموعة لـ «وجد» باختلاف معانيه، وبقي عليه ثلاثة مصادر:

أحدها: «جِدة» في الغضب، وفي الغنى أيضاً، وفي المطلوب أيضاً.

والثاني: «إجدان» بكسر الهمزة في الضالة، وفي المطلوب أيضاً حكاها صاحب «المحكم»(١) في الضالة فقط.

و «وِجْد» بكسر الواو في الغنى.

---

(١) في ك: «حكاه».

. . . .

واقتصر المصنف ـ في كل معنى من المعاني المذكورة ـ على مصدر واحد، وقد تقدم أن للضالة مصدراً آخر وهو «إجدان»، وللمطلوب خمسة مصادر أخر، وهي: «جدة» كما تقدم، و «وَجْد» بالفتح، و «وُجد» بالضم، و «وجدان» و «إجدان». وللغضب ثلاثة مصادر أخر: «وَجْد» بالفتح[1]، و «وجدة»، و «وجدان»[2] كما تقدم. وللغنى مصدران آخران: «وِجد» بالكسر أيضاً و «جِدَة»[3].

---

(١) في ب: «بالكسر».

(٢) من هنا إلى آخر العبارة سقط من ب.

(٣) انظر: لسان العرب (٣/ ٤٤٥، ٤٤٦)، القاموس المحيط (١/ ٣٥٦).

مثال الوِجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أوَ لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها، فله أن يقول: «وجدت بخط فلان»، أو «قرأت بخط فلان»، أو «في كتاب فلان بخطه أخبرنا فلان بن فلان»، ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن، أو يقول: «وجدت»، أو «قرأت بخط فلان عن فلان»، ويذكر الذي حدثه ومن فوقه.

هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: وجدت بخط فلان.

---

١١٢ ــ قوله: (مثال الوِجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه، ولم يلقه أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها)، إلى آخر كلامه.

قلت: اشترط المصنف في الوجادة أن يكون ذلك الشيخ الذي وجد ذلك الموجود بخطه لا إجازة له[1] منه ليس بجيد، ولذلك لم يذكره القاضي عياض في حد الوجادة في كتاب «الإلماع»[2].

وجرت عادة أهل الحديث باستعمال الوجادة مع الإجازة، فيقول أحدهم: «وجدت بخط فلان وأجازه لي». وكأن المصنف إنما أراد بيان الوجادة الخالية عن الإجازة هل هي مستند صحيح في الرواية أم لا. وحكى الخلاف[3] فيه، والله أعلم.

---

(١) سقطت من ب.

(٢) (ص١١٦ ــ ١٢١).

(٣) سقطت من ب.

وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد خطه، وقال فيه: عن فلان، أو: قال فلان، وذلك تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه منه على ما سبق في نوع التدليس. وجازف بعضهم فأطلق فيه «حدثنا» و «أخبرنا» وانتقد ذلك على فاعله. وإذا وجد حديثاً في تأليف شخص وليس بخطه فله أن يقول: «ذكر فلان» أو «قال فلان، أخبرنا فلان»، أو «ذكر فلان عن فلان». وهذا منقطع لم يأخذ شوباً من الاتصال.

وهذا كله إذا وثق بأنه خط المذكور أو كتابه، فإن لم يكن كذلك فليقل: «بلغني عن فلان» أو «وجدت عن فلان»، ونحو ذلك من العبارات، أو ليفصح بالمستند فيه بأن يقول ما قاله بعض من تقدم: «قرأت في كتاب فلان بخطه، وأخبرني فلان أنه بخطه»، أو يقول: «وجدت في كتاب ظننت أنه بخط فلان»، أو «في كتاب ذكر كاتبه أنه فلان بن فلان» أو «في كتاب قيل: إنه بخط فلان».

وإذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف فلا يقل: قال فلان كذا وكذا إلاَّ إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلها هو، أو ثقة غيره بأصول متعددة، كما نبهنا عليه في آخر النوع الأول.

وإذا لم يوجد ذلك ونحوه فليقل: بلغني عن فلان أنه ذكر كذا وكذا، أو وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني، وما أشبه هذا من العبارات.

وقد تسامح أكثر الناس في هذه الأزمان بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحر وتثبت، فيطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معين، وينقل منه عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلاً: قال فلان كذا وكذا، أو ذكر فلان كذا وكذا، والصواب ما قدمناه. فإن كان المطالع

عالماً فَطِناً بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الإسقاط والسقط، وما أحيل عن جهته غيرها رجونا أن يجوز له إطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك. وإلى هذا فيما أحسب استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس، والعلم عند الله تعالى. هذا كله كلام في كيفية النقل بطريق الوجادة.

وأما جواز العمل اعتماداً على ما يوثق به منها، فقد روينا عن بعض المالكية أن معظم المحدثين والفقهاء من المالكيين وغيرهم لا يرون العمل بذلك.

وحكي عن الشافعي وطائفة من نظار أصحابه جواز العمل به.

قلت: قطع بعض المحدثين من أصحابه في أصول الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة به.

وقال: «لو عرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لأبوه»، وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول، لتعذر شرط الرواية فيما على ما تقدم في النوع الأول، والله أعلم.

النوع الخامس والعشرون
في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده

اختلف الصدر الأول ــ رضي الله عنهم ــ في كتابة الحديث، فمنهم من كره كتابة الحديث والعلم وأمروا بحفظه، ومنهم من أجاز ذلك. وممن روينا عنه كراهة ذلك عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد الخدري في جماعة آخرين من الصحابة والتابعين.

وروينا عن أبـي سعيد الخدري أن النبـي ﷺ قال: «لا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئاً إلاَّ القُرْآنَ، ومَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئاً غَيْرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُه»، أخرجه مسلم في صحيحه[1].

وممن روينا عنه إباحة ذلك أو فعله علي وابنه الحسن وأنس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص في جمع آخرين من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين.

ومن صحيح حديث رسول الله ﷺ الدال على جواز ذلك حديث أبـي شاه اليمني في التماسه من رسول الله ﷺ أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام فتح مكة وقوله ﷺ: «أُكْتُبُوا لأبـي شَاه»[2].

ولعله ﷺ أذن في الكتابة عنه لمن خشي عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه مخافة الاتكال على الكتاب، أو نهى عن كتابة ذلك عنه حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القرآن العظيم، وأذن في كتابته حين أمن من ذلك.

وأخبرنا أبو الفتح بن عبد المنعم الفُرَاوي قراءة عليه بنيسابور ــ جبرها الله ــ أخبرنا أبو المعالي الفارسي، أخبرنا أبو بكر البيهقي، أخبرنا أبو الحسن بن بشران، أخبرنا أبو عمرو بن السماك، حدثنا حنبل بن إسحاق، حدثنا سلمان بن أحمد، حدثنا الوليد هو ابن مسلم قال: كان الأوزاعي يقول: «كان هذا العلم كريماً يتلاقاه الرجال بينهم فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله».

---

(١) انظر: الجزء الرابع (ص ٢٢٩٨) رقم ٧٢ (٣٠٠٤).

(٢) رواه البخاري، انظر: الفتح (٥/ ٨٧).

ثم أنه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة، والله أعلم.

ثم إن على كَتَبَة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصِّلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلاً ونقطاً يؤمن معهما الالتباس، وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان معرض للنسيان وأولُ ناسٍ أول النَّاس، وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه وشكله يمنع من أشكاله. ثم لا ينبغي أن يتعنَّى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس. وقد أحسن من قال: (إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِلُ).

وقرأت بخط صاحب كتاب «سمات الخط ورقومه» علي بن إبراهيم البغدادي فيه أن أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلاَّ في الملتبس.

وحكى غيره عن قوم أنه ينبغي أن يُشْكَلَ ما يُشْكِلُ وما لا يُشْكِلُ، وذلك لأن المبتدىء وغير المتبحر في العلم لا يميز ما يشكل مما لا يشكل، ولا صواب الإعراب من خطئه، والله أعلم.

وهذا بيان أمور مفيدة في ذلك:

أحدها: ينبغي أن يكون اعتناؤه من بين ما يلتبس بضبط الملتبس من أسماء الناس أكثر، فإنها لا تستدرك بالمعنى، ولا يستدل عليها بما قبل وبعد.

الثاني: يستحب في الألفاظ المشكلة أن يكرر ضبطها بأن يضبطها في متن الكتاب، ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة مضبوطة، فإن ذلك أبلغ في إبانتها، وأبعد من التباسها. وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله نقط غيره وشكله مما فوقه وتحته لا سيما عند دقة الخط وضيق الأسطر، وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط، والله أعلم.

النوع الخامس والعشرون
في كتابة الحديث

١١٣ ـ قوله: (يستحب في الألفاظ المشكلة أن يكرر ضبطها بأن يضبطها[1] في متن الكتاب، ثم يكتبها قبالة ذلك[2] في الحاشية مفردة مضبوطة)، انتهى.

اقتصر المصنف على ذكر كتابة اللفظة المشكلة في الحاشية مفردة مضبوطة، ولم يتعرض لتقطيع حروفها، وهو متداول بين أهل الضبط. وفائدته ظهور شكل الحرف بكتابته مفرداً، كالنون والياء، إذا وقعت في أول الكلمة أو في وسطها، ونقله ابن دقيق العيد في «الاقتراح»[3] عن أهل الإتقان فقال: «ومن عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكل، فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية، ويضبطوها حرفاً حرفاً».

---

(١) قوله: «بأن يضبطها» سقط من ب.

(٢) في أ: «ذاك».

(٣) (ص ٢٨٦).

الثالث: يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه.

روِّينا عن حنبل بن إسحاق قال: رآني أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطاً دقيقاً، فقال: «لا تفعل، أحوج ما تكون إليه يخونك». وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطاً دقيقاً، قال: «هذا خط من لا يوقن بالخُلْف من الله». والعذر في ذلك هو مثل أن لا يجد في الورق سعة أو يكون رحَّالاً يحتاج إلى تدقيق الخط ليخف عليه محمل كتابه، ونحو هذا، والله أعلم.

الرابع: يختار له في خطة التحقيق، دون المَشْق والتعليق.

بلغنا عن ابن قتيبة قال: قال عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ: «شر الكتابة المَشْق، وشر القراءة الهَذْرَمة، وأجود الخط أبينه»[1]، والله أعلم.

الخامس: كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال لتدل على عدم إعجامها.

وسبيل الناس في ضبطها مختلف: فمنهم من يقلب النقط، فيجعل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء والصاد، والطاء، والعين، ونحوها من المهملات. وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفاً، والتي فوق الشين المعجمة تكون كالأثافي، ومن الناس

(١) رواه ابن قتيبة في غريب الحديث، والخطيب في الجامع كما في الكنز (١٠/ ٣٠٩).

من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها.

ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة، وكذا تحت الدال، والطاء، والصاد، والسين، والعين، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك. هذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة.

---

١١٤ ـ قوله: (وسبيل الناس في ضبطها ـ أي الحروف المهملة ـ مختلف).

/ فمنهم من يقلب النقط فيجعل[١] النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين[٢] ونحوها من المهملات)، انتهى.

أطلق المصنف في هذه العلامة قلب النقط العلوية في المعجمات إلى أسفل المهملات، وتبع في ذلك القاضي عياضاً[٣]، ولا بد من استثناء الحاء المهملة، لأنها لو نقطت من أسفل صارت جيماً.

---

(١) سقطت من ب.

(٢) في ك: «العين والطاء».

(٣) في الأصل: «عياض»، وما أثبته هو من باقي النسخ. وانظر: الإلماع (ص ١٥٧).

وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يفطن له كثيرون، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطًّا صغيراً، وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة، والله أعلم.

السادس: لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في حيرة، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ويرمز إلى رواية كل راوٍ بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك. فإن بيَّن في أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس. ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز ويكتب عند كل رواية اسم راويها بكماله مختصراً، ولا يقتصر على العلامة ببعضه، والله أعلم.

السابع: ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما وتميز. وممن بلغنا عنه ذلك من الأئمة أبو الزناد، وأحمد بن حنبل، وإبراهيم ابن إسحاق الحربي، ومحمد بن جرير الطبري، رضي الله عنهم.

واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدَّارات غُفْلاً، فإذا عارض فكل حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة أو يخط في وسطها خطّاً. قال: «وقد كان بعض أهل العلم لا يعتدّ من سماعه إلاَّ بما كان كذلك أو في معناه»، والله أعلم.

---

١١٥ ـ قوله: (وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة، ولا يفطن له كثيرون: كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطًّا صغيراً)، انتهى.

. . . .

اقتصر المصنف ـ في هذه العلامة ـ على جعل خط صغير فوق الحرف المهمل، وترك فيه[1] زيادة ذكرها القاضي عياض في «الإلماع»[2]، فحكى عن بعض أهل المشرق أنه يعلم فوق الحرف المهمل بخط صغير يشبه النبرة، فحذف المصنف منه ذكر النبرة. والمصنف إنما أخذ ضبط الحروف المهملة بهذه العلامات من «الإلماع» للقاضي عياض[3].

وإذا كان كذلك فحذفه لقوله: «يشبه النبرة» مُخْرِج[4] هذه العلامة عن صفتها، فإن النبرة هي الهمزة كما قال الجوهري[5]، وصاحب المحكم[6]، ومقتضى كلام المصنف، أنها كالنصبة لا كالهمزة، والله أعلم.

(١) في ب: «منه».
(٢) قال القاضي عياض في الإلماع (ص ١٥٧): «ومن أهل المشرق من يعلم على الحروف المهملة بخط صغير فوقه شبه نصف النبرة».
(٣) انظر: الإلماع (ص ١٤٦ ـ ١٦١).
(٤) في ك، أ، ب: «يخرج».
(٥) في الصحاح (٢/ ٨٢٢).
(٦) انظر: لسان العرب (٥/ ١٨٩)، تاج العروس (٣/ ٥٥٢).

الثامن: يكره له في مثل (عبد الله بن فلان بن فلان) أن يكتب (عبد) في آخر سطر والباقي في أول السطر الآخر.

وكذلك يكره في (عبد الرحمن بن فلان) وفي سائر الأسماء المشتملة على التعبيد لله تعالى أن يكتب (عبد) في آخر سطر واسم الله مع سائر النسب في أول السطر الآخر. وهكذا يكره أن يكتب (قال رسول) في آخر سطر ويكتب في أول السطر الذي يليه (الله صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم) وما أشبه ذلك، والله أعلم.

---

١١٦ ــ قوله: (يكره له في مثل «عبد الله بن فلان بن فلان» أن يكتب «عبد» في آخر سطر، والباقي في أول السطر الآخر)، إلى آخر كلامه.

اقتصر المصنف ــ في هذا ــ على الكراهة، والذي ذكره الخطيب في كتاب «الجامع»[1] امتناع ذلك، فإنه روى ــ فيه ــ عن أبي عبد الله بن

---

(١) هو أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري، المعروف بابن بطة ــ بفتح الباء وتشديد الطاء المفتوحة ــ أحد العلماء الأعلام، ولد سنة أربع وثلاثمائة من الهجرة النبوية في بلدته «عكبرا»، وهي قرية على شاطىء دجلة شمال بغداد بخمس فراسخ، ورحل إلى بغداد في طلب العلم صغيراً، ثم ارتحل إلى دمشق والبصرة ومكة وغيرها من حواضر العلم وعواصمه. له مؤلفات أكثرها رسائل في مسائل فقهية، منها «المناسك» و «الرد على من قال: الطلاق الثلاث لا يقع» و «صلاة النافلة في شهر رمضان بعد المكتوبة» وغيرها. له كتاب «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة» في توضيح العقيدة السلفية، وهو من أفضل ما كتب في هذا الباب وأجمعه لأصول هذه العقيدة ومسائلها. توفي ابن بطة في المحرم سنة سبع وثمانين وثلاثمائة.
طبقات الحنابلة (٢/ ١٤٤ ــ ١٥٣)، العبر (٢/ ١٧١)، اللباب (١/ ١٦٠)، البداية والنهاية (١١/ ٣٤٣، ٣٤٤)، شذرات الذهب (٣/ ١٢٢ ــ ١٢٤)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٥)، لسان الميزان (٤/ ١١٢).

. . . .

بَطَّة[1] أنه قال: «هذا كله غلط قبيح، فيجب على الكاتب أن يتوقاه، ويتأمله ويتحفظ منه».

قال الخطيب: «وهذا[2] الذي ذكره أبو عبد الله صحيح، فيجب اجتنابه[3]»، انتهى.

واقتصر ابن دقيق العيد في «الاقتراح»[4] على جعل[5] ذلك من الآداب لا من الواجبات، والله أعلم.

---

(١) في ب: «وهو».

(٢) الجامع (١/ ٢٦٨).

(٣) قال ابن دقيق العيد في الاقتراح (ص ٢٨٩): «وإذا كتب: «فلان بن فلان» وكان الأول من الأسماء المعبدة كعبد الله وعبد الرحمن، فالأدب أن لا يجعل اسم الله تعالى في أول سطر والتعبيد في آخر ما قبله احترازاً عن قباحة الصورة وإن كان غير مقصود».

(٤) في ب: «جمع».

(٥) جاء على هامش نسخة استانبول من كتاب ابن الصلاح التي اعتمدها الدكتور نور الدين عتر أصلاً في تحقيق الكتاب، والتي امتازت بوجود خط الحافظ العراقي وتعليقاته عليها جاء فيها بخطه ما نصه: «أقدم من نقل ذلك المصنف عنه: عروة. وفي المسألة حديثان عن النبي ﷺ:

أحدهما: عن سليمان بن زيد بن ثابت عن أبيه، عن جده قال: كنت أكتب الوحي للنبي ﷺ، فإذا فرغت قال: اقرأه، فأقرؤه، فإن كان فيه سقط أقامه. ذكره المزرباني في كتابه. رواه الطبراني في الكبير (٥/ ١٤٢) أيضاً.

والحديث الثاني: ذكره السمعاني من حديث عطاء بن يسار قال: كتب رجل عند النبي ﷺ فقال له: كتبت؟ قال: نعم، قال: عرضت؟ قال: لا، قال: لم تكتب حتى تعرضه»، انتهى.

انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٩٠).

التاسع: ينبغي له أن يحافظ على كتبه الصلاة والتسليم على رسول الله صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم عند ذكره، ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكرره؛ فإن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجلها طلبة الحديث وكتبته، ومن أغفل ذلك حرم حظّاً عظيماً، وقد روِّينا لأهل ذلك منامات صالحة. وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يثبته لا كلام يرويه، فلذلك لا يتقيد فيه بالرواية ولا يقتصر فيه على ما في الأصل.

وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه نحو «عز وجل» و «تبارك وتعالى» وما ضاهى ذلك. وإذا وجد شيء من ذلك قد جاءت به الرواية كانت العناية بإثباته وضبطه أكثر، وما وجد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي ﷺ، فلعلَّ سببه أنه كان يرى التقيد في ذلك بالرواية وعزَّ عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرواة.

قال الخطيب أبو بكر: «وبلغني أنه كان يصلي على النبي ﷺ نطقاً لا خطّاً». قال: «وقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك». وروى عن علي بن المديني وعباس بن عبد العظيم العنبري قالا: «ما تركنا الصلاة على رسول الله ﷺ في كل حديث سمعناه، وربما عجلنا فنبيض الكتاب في كل حديث حتى نرجع إليه»، والله أعلم.

ثم ليتجنب في إثباتها نقصين:

أحدهما: أن يكتبها منقوصة صورة رامزاً إليها بحرفين أو نحو ذلك.

والثاني: أن يكتبها منقوصة معنى بأن لا يكتب (وسلَّم)، وإن وجد ذلك في خط بعض المتقدمين.

سمعت أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأم المؤيَّد بنت أبي القاسم بقراءتي عليهما قالا: سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفُرَاوي لفظاً، قال: سمعت المقرىء ظريف بن محمد يقول: سمعت عبد الله بن محمد بن إسحاق الحافظ قال: سمعت أبي يقول: سمعت حمزة الكناني يقول: كنا أكتب الحديث وكنت أكتب عند ذكر النبي «صلَّى الله عليه» ولا أكتب «وسلَّم»، فرأيت النبي صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم في المنام فقال لي: ما لك لا تتم الصلاة علي؟ قال: فما كتبت بعد ذلك «صلَّى الله عليه» إلَّا كتبت «وسلَّم».

وقع في الأصل في شيخ المقرىء طريف «عبد الله»، وإنما هو «عبيد الله» بالتصغير، ومحمد بن إسحاق أبوه هو أبو عبد الله ابن منده، فقوله «الحافظ» إذاً مجرور.

قلت: ويكره أيضاً الاقتصار على قوله «عليه السلام»، والله أعلم.

العاشر: على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه. وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وإن كان إجازة. روينا عن عروة بن الزبير ــ رضي الله عنهما ــ أنه قال لابنه هشام: «كتبت؟»، قال: «نعم»، قال: «عرضت كتابك؟»، قال: «لا»، قال: «لم تكتب»[1].

---

(١) (١/٢٦٨).

ورَوِّينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى ابن أبي كثير قالا: «من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنج». وعن الأخفش قال: «إذا نُسخ الكتاب ولم يُعَارَض ثم نُسِخ ولم يُعَارَض خرج أعجميًّا».

---

١١٧ ـ قوله: (وروينا عن الشافعي الإمام، وعن يحيى ابن أبي كثير قالا: من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يَسْتَنْج)[١]، انتهى.

هكذا ذكره المصنف عن الشافعي، وإنما هو معروف عن الأوزاعي وعن يحيى ابن أبي كثير.

وقد رواه عن الأوزاعي: أبو عمر ابن عبد البر في كتاب «جامع بيان العلم» من رواية بقية، عن الأوزاعي[٢]، ومن طريق ابن عبد البر رواه القاضي عياض في كتاب «الإلماع»[٣] بإسناده[٤]، ومنه يأخذ المصنف كثيراً وكأنه سبق قلمه من الأوزاعي إلى الشافعي.

وأما قول يحيى ابن أبي كثير فرواه ابن عبد البرّ أيضاً[٥]، والخطيب في

---

(١) في ب: «كمن كتب وهو يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنجِ».

(٢) قال ابن عبد البر: وأخبرنا عبد الوارث قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا الحوطي، وحدثنا أحمد بن سعيد بن بشر، قال: حدثنا محمد ابن أبي دليم، قال: حدثنا ابن وضاح قال: حدثنا سليمان بن سليم الحمصي، قال: حدثنا بقية عن الأوزاعي قال: «مثل الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي». جامع بيان العلم وفضله (١/ ٩٣).

(٣) (ص ١٦٠)، وانظر أيضاً: التبصرة والتذكرة (٢/ ١٣٤)، فتح المغيث (٢/ ١٦٦)، تدريب الراوي (٢/ ٧٦).

(٤) في ب: «بأسماعه».

(٥) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٩٣).

. . . .

كتـاب «الكفايـة»[1] وفي كتـاب «الجامـع»[2] مـن روايـة أبان بن يزيد عن يحيـى ابن أبـي كثيـر، ولم أر لهـذا ذكراً عن الشـافعي في شيء مـن الكتب المصنفة في علوم الحديث، ولا في شيء من مناقب الشافعي، والله أعلم.

---

(١) (ص ٣٥٠).
(٢) (١/ ٢٧٥).

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه من كتابه، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين. وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها.

وما ذكرناه أولى من إطلاق أبي الفضل الجارودي الحافظ الهروي قوله: «أصدق المعارضة مع نفسك».

ويستحب أن ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة لا سيما إذا أراد النقل منها.

وقد روي عن يحيى بن معين أنه سئل عمن لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ، هل يجوز أن يحدث بذلك عنه؟ فقال: «أما عندي فلا يجوز، ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم».

قلت: وهذا من مذاهب أهل التشديد في الراوية، وسيأتي ذكر مذهبهم إن شاء الله تعالى.

والصحيح أن ذلك لا يشترط وأنه يصح السماع وإن لم ينظر أصلاً في الكتاب حالة القراءة، وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه، بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوي، وإن لم يكن ذلك حالة القراءة، وإن كانت المقابلة على يدي غيره إذا كان ثقة موثوقاً بضبطه.

قلت: وجائز أن تكون مقابلته بفرع قد قوبل المقابلة المشروطة بأصل شيخه أصل السماع، وكذلك إذا قابل بأصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ، لأن الغرض المطلوب أن يكون

كتاب الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتاب شيخه، فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة.

ولا يجزىء ذلك عند من قال: «لا يصح مقابلته مع أحد غير نفسه ولا يقلد غيره، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفاً حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له».

وهذا مذهب متروك، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا، والله أعلم.

أما إذا لم يعارض كتابه بالأصل أصلاً فقد سئل الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني عن جواز روايته منه فأجاز ذلك.

وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً وبيَّن شرطه، فذكر أنه يشترط أن تكون نسخته نقلت من الأصل وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض. وحكى عن شيخه أبي بكر البَرْقاني أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي: «هل للرجل أن يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله»؟ فقال: «نعم، ولكن لا بدَّ أن يبين أنه لم يعارض». قال: وهذا هو مذهب أبي بكر البَرْقاني، فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال فيها: «أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل».

قلت: ولا بدَّ من شرط ثالث وهو أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل، بل صحيح النقل قليل السقط، والله أعلم.

ثم إنه ينبغي أن يراعي في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه مثل ما ذكرنا، أنه يراعيه من كتابه، ولا يكونن كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قرؤوه عليه من أي نسخة اتفقت، والله أعلم.

الحادي عشر: المختار في كيفية تخريج الساقط في الحواشي، ويسمى اللَّحَق ـ بفتح الحاء ـ.

وهو: أن يخط من موضع سقوطه من السطر خطّاً صاعداً إلى فوق، ثم يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق، ويبدأ في الحاشية بكتبة اللَّحَق مقابلاً للخط المنعطف، وليكن ذلك في حاشية ذات اليمين، وإن كانت تلي وسط الورقة إن اتسعت له، وليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة لا نازلاً به إلى أسفل.

قلت: فإذا كان اللَّحَق سطرين أو سطوراً فلا يبتدىء بسطوره من أسفل إلى أعلى، بل يبتدىء بها من أعلى إلى أسفل، بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن الورقة إذا كان التخريج في جهة اليمين، وإذا كان في جهة الشمال وقع منتهاها إلى جهة طرف الورقة. ثم يكتب عند انتهاء اللحق «صح».

ومنهم من يكتب مع (صح) (رجع).

ومنهم من يكتب في آخر اللَّحَق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب في موضع التخريج ليؤذن باتصال الكلام، وهذا اختيار بعض أهل

الصنعة من أهل المغرب، واختيار القاضي أبي محمد ابن خَلَّاد صاحب كتاب «الفاصل بين الراوي والواعي» من أهل المشرق مع طائفة.

وليس ذلك بمرضي، إذ رب كلمة تجيء في الكلام مكررة حقيقة، فهذا التكرير يوقع بعض الناس في توهم مثل ذلك في بعضه.

واختار القاضي ابن خَلَّاد أيضاً في كتابه أن يمد عطفة خط التخريج من موضعه حتى يلحقه بأول اللحق في الحاشية.

وهذا أيضاً غير مرضي، فإنه وإن كان فيه زيادة بيان فهو تَسْخِيم للكتاب وتسويد له، لا سيما عند كثرة الإلحاقات، والله أعلم.

وإنما اخترنا كتبة اللَّحَق صاعداً إلى أعلى الورقة لئلا يخرج بعده نقص آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كتب الأول نازلاً إلى أسفل. وإذا كتب الأول صاعداً فما يجد بعد ذلك من نقص يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له.

وقلنا أيضاً: يخرجه في جهة اليمين، لأنه لو خرجه إلى جهة الشمال فربما ظهر من بعده في السطر نفسه نقص آخر، فإن خرَّجه قدامه إلى جهة الشمال أيضاً وقع بين التخريجين إشكال، وإن خرَّج الثاني إلى جهة اليمين التقت عطفة تخريج جهة الشمال، وعطفة تخريج جهة اليمين أو تقابلتا فأشبه ذلك الضرب على ما بينهما، بخلاف ما إذا خرج الأول إلى جهة اليمين فإنه حينئذٍ يخرج الثاني

إلى جهـة الشمال فـلا يلتقيان ولا يلـزم إشكال، اللَّـهم! إلاَّ أن يتأخـر النقص إلى آخـر السطر، فـلا وجه حينئـذٍ إلاَّ تخريجه إلى جهـة الشمال لقربـه منها، ولانتفـاء العلـة المذكـورة مـن حيـث إنـا لا نخشى ظهـور نقص بعده.

وإذا كان النقص في أول السطر تأكَّد تخريجه إلى جهة اليمين لما ذكرناه من القرب مع ما سبق.

وأمـا مـا يخـرج فـي الحـواشـي مـن شـرح أو تنبيـه علـى غلـط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل، فقد ذهب القاضي الحافظ عياض ــ رحمه الله ــ إلى أنه لا يخرج لذلك خط تخريج لئلا يدخل اللبس ويحسب من الأصل، وأنه لا يخرج إلاَّ لما هو من نفس الأصل، لكن ربَّما جعل على الحرف المقصود بذلك التخريج علامة كالضبة أو التصحيح إيذاناً به.

قلت: التخريـج أولى وأدل، وفـي نفس هـذا المخـرج مـا يمنـع الإلباس، ثم هذا التخريج يخالف التخريج لما هو من نفس الأصل في أن خط ذلك التخريج يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط، وخط هذا التخريج يقع على نفس الكلمة التي من أجلها خرج المخرج في الحاشية، والله أعلم.

الثـانـي عشـر: مـن شـأن الحـذَّاق المتقنيـن العنـايـة بـالتصحيـح والتَّضْبِيب والتمريض:

أما التصحيح: فهو كتابة (صح) على الكلام أو عنده، ولا يفعل

ذلك إلاَّ فيما صح رواية ومعنى، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه (صح) ليعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه.

وأما التَّضْبِيب: ويسمى أيضاً التمريض، فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً، أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذاً عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحَّفاً، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر وما أشبه ذلك، فيمد على ما هذا سبيله خط، أوله مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها، كيلا يظن ضرباً، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائها، كتبت كذلك ليفرق بين ما صحَّ مطلقاً من جهة الرواية وغيرها، وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيح. وكتب حرف ناقص على حرف ناقص إشعاراً بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته، وتنبيهاً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن.

ولو غيَّر ذلك وأصلحه على ما عنده لكان متعرضاً لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا، وظهر الصواب فيما أنكروه والفساد فيما أصلحوه.

وأما تسمية ذلك ضبة، فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي المعروف بابن الإفْلِيلِي أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها لا يتَّجه لقراءة، كما أن الضبة مقفل بها، والله أعلم.

قلت: ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبَّة التي تجعل على كسر أو خلل، فاستعير لها اسمها، ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات.

ومن مواضع التضبيب أن يقع في الإسناد إرسال أو انقطاع، فمن عادتهم تضبيب موضع الإرسال والانقطاع، وذلك من قبيل ما سبق ذكره من التضبيب على الكلام الناقص.

ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة في الإسناد الذي يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض علامة تشبه الضبة فيما بين أسمائهم، فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبَّة وليست بضبة، وكأنها علامة وصل فيما بينها أثبتت تأكيداً للعطف، خوفاً من أن تجعل «عن» مكان الواو، والعلم عند الله تعالى.

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح فجاءت صورتها تشبه صورة التضبيب، والفطنة من خير ما أوتيه الإنسان، والله أعلم.

---

١١٨ ــ قوله: (ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضَّبَّة التي تجعل على كسر أو خلل، فاستعير لها اسمها، ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات)، انتهى.

قلت: وفي هذا نظر وبُعد من حيث أن ضَبَّة القِدْح وضعت جبراً[1] للكسر، والضَّبَّة على المكتوب ليست جابرة، وإنما جعلت علامة على المكان المغلق وجهه، المستبهم أمره، فهي بِضَبَّة الباب أشبه ــ كما تقدم نقل المصنف له عن

---

(١) في ك: «خبراً».

. . . .

أبـي القاسم الإفْلِيلِي[1]، وقد حكاه أبو القاسم هذا عن شيوخه من أهل الأدب كما وجدته في كلامه. وحكاه القاضي عياض في «الإلماع» فقال: «من أهل المغرب»[2] بدل قوله: «من أهل الأدب»، والمذكور في كلام أبـي القاسم ما ذكرته، والله أعلم.

---

(١) في ك: «ابن الإفليلي».
وهو إبراهيم بن محمد بن زكريا القرشي الزهري، المعروف بابن الإفليلي ــ بكسر الهمزة واللام بينهما فاء ساكنة، نسبةً إلى «إفليلا» قرية من قرى بلاد الشام ــ، ولد سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وتوفي سنة إحدى وأربعين وأربعمائة، عني بشعر أبـي تمام والمتنبـي وشرحهما شرحاً جيداً، وكان من حفاظ الشعر واللغة، ومن العارفين بروائع الكلام.
وفيات الأعيان (١/ ٥١)، بغية الملتمس (ص ٢١٣) رقم (٤٨٥)، الصلة (١/ ٩٣، ٩٤).

(٢) قال القاضي عياض في «الإلماع» (ص ١٦٨، ١٦٩): «قرأت بخط الشيخ أبـي عبد الله محمد ابن أبـي نصر الحميدي نزيل بغداد: أخبرني أبو محمد الحسن بن علي المصري، قال: أخبرنا أبو مروان عبد الملك بن زيادة الله بن علي التميمي قال: أخبرنا أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا القرشي الزهري هو ابن الإفليلي اللغوي، قال: كان شيوخنا من أهل الأدب يتعالمون أن الحرف إذا كتب عليه (صح) بصاد وحاء أن ذلك علامة لصحة الحرف، لئلا يتوهم متوهم عليه خللاً ولا نقصاً، فوضع حرف كامل على حرف صحيح، وإذا كان عليه صاد ممدودة دون حاء كان علامة أن الحرف سقيم، إذ وضع عليه حرف غير تام ليدل نقص الحرف على اختلاف الحرف، ويسمى ذلك الحرف أيضاً (ضبة)، أي أن الحرف مقفل بها لا يتجه لقراءة، كما أن الضبة مقفل بها».

الثالث عشر: إذا وقع في الكتاب ما ليس منه، فإنه ينفى عنه بالضرب أو الحك، أو المحو، أو غير ذلك. والضرب خير من الحك والمحو.

روِّينا عن القاضي أبي محمد بن خلاد رحمه الله قال: قال أصحابنا: «الحَكُّ تُهمة». وأخبرني من أخبر عن القاضي عياض، قال: سمعت شيخنا أبا بحر سفيان بن العاص الأسدي يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول: «كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يُبْشَر شيء، لأن ما يُبْشَرُ منه ربما يصح في رواية أخرى. وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بُشِر وحُكَّ من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر، فيحتاج إلى إِلحاقه بعد أن بُشِر، وهو إذا خطَّ عليه من رواية الأول وصح عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته».

ثم إنهم اختلفوا في كيفية الضرب:

فروينا عن أبي محمد بن خَلَّاد قال: «أجود الضرب أن لا يطمس المضروب عليه، بل يخط من فوقه خطًّا جيداً بيناً يدل على إبطاله ويقرأ من تحته ما خط عليه».

وروينا عن القاضي عياض ما معناه: أن اختيارات الضابطين اختلفت في الضرب، فأكثرهم على مد الخط على المضروب عليه مختلطاً بالكلمات المضروب عليها، ويسمى ذلك (**الشَّق**) أيضاً.

. . . .

١١٩ ـ قوله: (/ ويسمى ذلك الشَّق أيضاً)، انتهى.

الشَّق، بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف، وهذا الاصطلاح لا يعرفه أهل المشرق، ولم يذكره الخطيب في «الجامع» ولا في «الكفاية»، وهو اصطلاح لأهل المغرب، وذكره القاضي عياض في «الإلماع»[١] ومنه أخذ المصنف. وكأنه مأخوذ من: الشَّق، وهو: الصَّدْع. أو من: شق العصا وهو التفريق[٢]، فكأنه فرق بين الكلمة الزائدة وبين ما قبلها وبعدها من الصحيح الثابت بالضرب عليها، والله أعلم.

ويوجد في بعض نسخ علوم الحديث «النَّشْق» بزيادة نون مفتوحة في أوله، وسكون الشين، فإن لم يكن تصحيفاً وتغييراً من النساخ فكأنه مأخوذ من: نشق الظبي في حبالته[٣]، إذا علق فيها، فكأنه إبطال لحركة[٤] الكلمة وإعمالها بجعلها في صورة وثاق يمنعها من التصرف، والله أعلم.

(١) (ص ١٧٠ ـ ١٧٣).

(٢) انظر: الصحاح (٤/ ١٥٠٢، ١٠٥٣)، لسان العرب (١٠/ ١٨١، ١٨٣).

(٣) انظر: لسان العرب (١٠/ ٣٥٤). والحبالة بكسر الحاء وفتح الباء المخففة، هي «ما يصاد بها من أي شيء كان». لسان العرب (١١/ ١٣٦).

(٤) في ب: «الحركة بحركة الكلمة».

ومنهم من لا يخلطه ويثبته فوقه، لكنه يعطف طرفي الخط على أول المضروب عليه وآخره.

ومنهم من يستقبح هذا ويراه تسويداً وتطليساً، بل يحوِّق على أول الكلام المضروب عليه بنصف دائرة وكذلك في آخره، وإذا كثر الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر منه وآخره، وقد يكتفي بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع.

ومن الأشياخ من يستقبح الضرب والتحويق ويكتفي بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها، ويسميها صفراً كما يسميها أهل الحساب.

وربما كتب بعضهم عليه (لا) في أوله و (إلى) في آخره. ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية وسقط في رواية أخرى، والله أعلم.

وأما الضرب على الحرف المكرر: فقد تقدم بالكلام فيه القاضي أبو محمد ابن خلَّاد الرامهُرمُزي رحمه الله على تقدمه، فروينا عنه قال: قال بعض أصحابنا: «أولاهما بأن يبطل الثاني، لأن الأول كتب على صواب، والثاني كتب على الخطأ، فالخطأ أولى بالإبطال. وقال آخرون: إنما الكتاب علامة لما يقرأ، فأولى الحرفين بالإبقاء أدلهما عليه وأجودهما صورة».

وجاء القاضي عياض آخراً ففصَّل تفصيلاً حسناً، فرأى أن تكرر الحرف إن كان في أول سطر فليضرب على الثاني صيانة لأول السطر عن التسويد والتشويه، وإن كان في آخر سطر فليضرب على أولهما صيانة لآخر السطر، فإن سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى.

فإن اتفق أحدهما في آخر سطر والآخر في أول سطر آخر فليضرب على الذي في آخر السطر فإن أول السطر أولى بالمراعاة. فإن كان التكرر في المضاف أو المضاف إليه، أو في الصفة أو في الموصوف أو نحو ذلك، لم نراعِ حينئذٍ أول السطر وآخره، بل نراعي الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما في الخط، فلا نفصل بالضرب بينهما ونضرب على الحرف المتطرف من المتكرر دون المتوسط.

وأما المحو فيقابل الكشط في حكمه الذي تقدم ذكره، وتتنوع طرقه، ومن أغربها مع أنه أسلمها ما روي عن سُحْنون بن سعيد التَّنُوخي الإمام المالكي أنه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه، وإلى هذا يومىء ما روينا عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه أنه كان يقول: «من المروءة أن يُرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد»، والله أعلم.

الرابع عشر: ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما تختلف فيه في كتابه جيد التمييز بينها، كيلا تختلط وتشتبه فيفسد عليه أمرها، وسبيله أن يجعل أولاً متن كتابه على رواية خاصة، ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى ألحقها، أو من نقص أعلم عليه، أو من خلاف كتبه إما في الحاشية وإما في غيرها، معيِّناً في كل ذلك من رواه ذاكراً اسمه بتمامه، فإن رمز إليه بحرف أو أكثر فعليه ما قدمنا ذكره من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره، كيلا يطول عهده به فينسى، أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حيرة وعمى، وقد يدفع إلى الاقتصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة.

واكتفى بعضهم في التمييز بأن خص الرواية الملحقة بالحمرة، فعل ذلك أبو ذر الهَرَوي من المشارقة وأبو الحسن القَابِسي من المغاربة مع كثير من المشايخ وأهل التقييد. فإذا كان في الرواية الملحقة زيادة على التي في متن الكتاب كتبها بالحمرة، وإن كان فيها نقص والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب حوَّق عليها بالحُمْرة، ثم على فاعل ذلك تبيين من له الرواية المعلمة بالحُمْرة في أول الكتاب أو آخره، على ما سبق، والله أعلم.

الخامس عشر: غلب على كَتَبَة الحديث الاقتصار على الرمز في قولهم (حدثنا) و (أخبرنا)، غير أنه شاع ذلك وظهر حتى لا يكاد يلتبس.

أما (حدثنا) فيكتب منها شطرها الأخير، وهو الثاء والنون والألف، وربما اقتصر على الضمير منها وهو النون والألف. وأما (أخبرنا) فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً.

وليس بحسن ما يفعله طائفة من كتابة (أخبرنا) بألف مع علامة حدثنا المذكورة أولاً، وإن كان الحافظ البيهقي ممن فعله، وقد يكتب في علامة (أخبرنا) راء بعد الألف، وفي علامة (حدثنا) دال في أولها. وممن رأيت في خطه الدال في علامة (حدثنا) الحافظ أبو عبد الله الحاكم، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي، والحافظ أحمد البيهقي رضي الله عنهم، والله أعلم.

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته (ح)، وهي حاء مفردة مهملة.

ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لأمرها، غير أني وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبـي عثمان الصابوني، والحافظ أبـي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري، والفقيه المحدث أبـي سعيد الخليلي رحمهم الله تعالى في مكانها بدلاً عنها (صح) صريحة. وهذا يشعر بكونها رمزاً إلى (صح). وحسن إثبات (صح) ههنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإِسناد قد سقط، ولئلا يركب الإِسناد الثاني على الإِسناد الأول فيجعلا إسناداً واحداً.

وحكى لي بعض من جمعتني وإياه الرحلة بخراسان عمن وصفه بالفضل من الأصبهانيين أنها حاء مهملة من التحويل، أي من إسناد إلى إسناد آخر.

وذاكرت فيها بعض أهل العلم من أهل الغرب، وحكيت له عن بعض من لقيت من أهل الحديث أنها حاء مهملة، إشارة إلى قولنا (الحديث)، فقال لي: أهل المغرب وما عرفت بينهم اختلافاً يجعلونها حاء مهملة، ويقول أحدهم إذا وصل إليها (الحديث). وذكر لي أنه سمع بعض البغداديين يذكر أيضاً أنها حاء مهملة، وأن منهم من يقول: إذا انتهى إليها في القراءة: (حا)، ويمر.

وسألت أنا الحافظ الرحَّال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي رحمه الله عنها، فذكر أنها حاء من حائل، أي تحول بين الإسنادين. قال: ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء إليها في القراءة، وأنكر كونها من (الحديث) وغير ذلك، ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخه، وفيهم عدد كانوا حفاظ الحديث في وقته.

قال المؤلف: وأختار أنا ـ والله الموفق ـ أن يقول القارىء عند الانتهاء إليها: (حا) ويمر، فإنه أحوط الوجوه وأعدلها، والعلم عند الله تعالى.

السادس عشر: ذكر الخطيب الحافظ أنه ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه، ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه.

قال: وإذا كتب الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه وتاريخ وقت السماع، وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب فكلاًّ قد فعله شيوخنا.

قلت: كتبة التسميع حيث ذكره أحوط له، وأحرى بأن لا يخفى على من يحتاج إليه، ولا بأس بكتبته آخر الكتاب، وفي ظهره، وحيث لا يخفى موضعه.

وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به غير مجهول الخط. ولا ضير حينئذٍ في أن لا يكتب الشيخ المسمع خطه بالتصحيح. وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثوقاً به أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه، فطالما فعل الثقات ذلك.

وقد حدثني بمرو الشيخ أبو المظفر ابن الحافظ أبـي سعد المروزي، عن أبيه، عمن حدثه من الأصبهانية أن عبد الرحمن بن أبـي عبد الله ابن مَنْده قرأ ببغداد جزءًا على أبـي أحمد الفرضي وسأله خطه ليكون حجة له. فقال له أبو أحمد: «يا بني! عليك بالصدق،

فإنك إذا عرفت به لا يكذبك أحد، وتُصَدَّق فيما تقول وتنقل، وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك: ما هذا خط أبـي أحمد الفرضي، ماذا تقول لهم؟».

ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط وبيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل، ومجانبة التساهل فيمن يثبت اسمه والحذر من إسقاط اسم أحد منهم لغرض فاسد. فإن كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه لكن أثبته معتمداً على إخبار من يثق بخبره من حاضريه، فلا بأس بذلك، إن شاء الله تعالى.

ثم إن من ثبت سماعه في كتابه فقبيح به كتمانه إياه، ومنعه من نقل سماعه ومن نسخ الكتاب، وإذا أعاره إياه فلا يبطىء به. روِّينا عن الزهري أنه قال: «إياك وغلول الكتب»، قيل له: «وما غلول الكتب؟» قال: «حبسها عن أصحابها».

وروِّينا عن الفُضَيْل بن عِيَاض رضي الله عنه أنه قال: «ليس من أفعال أهل الورع ولا من أفعال الحكماء أن يأخذ سماع رجل فيحبسه عنه، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه»، وفي رواية: «ولا من فعال العلماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عليه».

فإن منعه إياه فقد روينا أن رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سماعاً منعه إياه، فتحاكما إلى قاضيها حفص بن غياث، فقال لصاحب الكتاب: «أخرج إلينا كتبك فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك ألزمناك، وما كان بخطه أعفيناك منه».

قال ابن خَلَّاد: «سألت أبا عبد الله الزُّبيري عن هذا؟ فقال: لا يجيء في هذا الباب حكم أحسن من هذا، لأن خط صاحب الكتاب دال على رضاه باستماع صاحبه معه».

قال ابن خَلَّاد: وقال غيره «ليس بشيء».

وروى الخطيب الحافظ أبو بكر من إسماعيل بن إسحاق القاضي أنه تُحُوكِم إليه في ذلك فأطرق مليًّا ثم قال للمدعى عليه: «إن كان سماعه في كتابك بخطك فيلزمك أن تعيره، وإن كان سماعه في كتابك بخط غيرك فأنت أعلم».

قلت: حفص بن غياث معدود في الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة وأبو عبد الله الزبيري من أئمة أصحاب الشافعي، وإسماعيل بن إسحاق لسان أصحاب مالك وإمامهم، وقد تعاضدت أقوالهم في ذلك، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه. وقد كان لا يبين لي وجهه، ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده، فعليه أداؤها بما حوته، وإن كان فيه بذل ماله، كما يلزم متحمل الشهادة أداؤها، وإن كان فيه بذل نفسه بالسعي إلى مجلس الحكم لأدائها، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخته إلَّا بعد المقابلة المرضية. وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ، أو يثبته فيها عند السماع ابتداءً إلَّا بعد المقابلة المرضية بالمسموع، كيلا يغتر أحد بتلك النسخة غير المقابلة، إلَّا أن يبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة، والله أعلم.

النوع السادس والعشرون

في صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك

وقد سبق بيان كثير منه في ضمن النوعين قبله.

شدد قوم في الرواية فأفرطوا، وتساهل فيها آخرون ففرَّطوا.

ومن مذاهب التشديد مذهب من قال: «لا حجة إلَّا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره». وذلك مروي عن مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما وذهب إليه من أصحاب الشافعي أبو بكر الصيدلاني المروزي. ومنها: مذهب من أجاز الاعتماد في الرواية على كتابه، غير أنه لو أعار كتابه وأخرجه من يده لم يرَ الرواية منه لغيبته عنه.

وقد سبقت حكايتنا لمذاهب عن أهل التساهل وإبطالها في ضمن ما تقدم من شرح وجوه الأخذ والتحمل. ومن أهل التساهل قوم سمعوا كتباً مصنفة وتهاونوا، حتى إذا طعنوا في السن واحتيج إليهم حملهم الجهل والشره على أن رووها من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة، فعدهم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في طبقات المجروحين. قال: «وهم يتوهمون أنهم في روايتها صادقون». وقال: «هذا مما كثر في الناس وتعاطاه قوم من أكابر العلماء والمعروفين بالصلاح».

قلت: ومن المتساهلين عبد الله بن لَهِيعة المصري، تُرك الاحتجاج بروايته مع جلالته لتساهله. ذكر عن يحيى بن حسان أنه رأى قوماً معهم جزء سمعوه من ابن لَهِيعة، فنظر فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لَهِيعَة، فجاء إلى ابن لَهِيعَة فأخبره بذلك فقال:

«ما أصنع؟ يجيئوني بكتاب فيقولون هذا من حديثك، فأحدثهم به».

ومثل هذا واقع من شيوخ زماننا، يجيء إلى أحدهم الطالب بجزء أو كتاب فيقول: (هذا روايتك)، فيمكنه من قراءته عليه مقلِّداً له، من غير أن يبحث بحيث يحصل له الثقة بصحة ذلك.

والصواب ما عليه الجمهور، وهو التوسط بين الإفراط والتفريط، فإذا أقام الراوي في الأخذ والتحمل بالشرط الذي تقدَّم شرحه، وقابل كتابه وضبط سماعه على الوجه الذي سبق ذكره جازت له الرواية منه، وإن أعاره وغاب عنه إذا كان الغالب من أمره سلامته من التغيير والتبديل، لا سيما إذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب ــ لو غير شيء منه وبدل ــ تغييره وتبديله، وذلك لأن الاعتماد في باب الرواية على غالب الظن، فإذا حصل أجزأ ولم يشترط مزيد عليه، والله أعلم.

تفريعات

أحدها: إذا كان الراوي ضريراً، ولم يحفظ حديثه من فم من حدَّثه، واستعان بالمأمونين في ضبط سماعه وحفظ كتابه، ثم عند روايته في القراءة منه عليه، واحتاط في ذلك على حسب حاله بحيث يحصل معه الظن بالسلامة من التغيير صحَّت روايته، غير أنه أولى بالخلاف والمنع من مثل ذلك من البصير.

قال الخطيب الحافظ: «والسماع من البصير الأمي والضرير اللذين لم يحفظا من المحدث ما سمعاه منه، لكنه كتب لهما بمثابة واحدة، قد منع منه غير واحد من العلماء ورخَّص فيه بعضهم»، والله أعلم.

الثاني: إذا سمع كتاباً ثم أراد روايته من نسخة ليس فيها سماعه، ولا هي مقابلة بنسخة سماعه، غير أنه سمع منها على شيخه لم يجز له ذلك. قطع به الإمام أبو نصر ابن الصباغ الفقيه فيما بلغنا عنه.

وكذلك لو كان فيها سماع شيخه أو روى منها ثقة عن شيخه فلا تجوز له الرواية منها اعتماداً على مجرد ذلك، إذ لا يؤمن أن تكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه.

(النوع السادس والعشرون)[1]

١٢٠ ـ قوله: (إذا سمع كتاباً ثم أراد روايته من نسخة ليس فيها سماعه، ولا هي مقابلة بنسخة سماعه، غير أنه سمع منها على شيخه، لم يجز (له)[2] ذلك. قطع به الإمام أبو نصر ابن الصباغ الفقيه فيما بلغنا عنه)، إلى آخر كلامه.

وقد اعترض عليه بأنه ذكر[3] في النوع الذي قبله[4] أن الخطيب والإسفراييني جَوَّزا[5] الرواية من كتاب لم يقابل أصلاً، ولم ينكره الشيخ بل قوَّاه[6]، انتهى.

قلت: الصورة التي تقدمت هي فيما إذا نقل كتابه من الأصل، فإن الخطيب

---

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل، وهو مثبت في بقية النسخ.

(٢) زيادة من ك.

(٣) في أ: «ذكره».

(٤) انظر: (ص ٦٨٥ من هذا الجزء).

(٥) في أ: «جوزوا».

(٦) في ك: «أقره».

. . . .

شرط في جواز ذلك أن تكون نسخته نقلت من الأصل، وأن يبين ـ عند الرواية ـ أنه لم يعارض[1]. وزاد ابن الصلاح على ذلك شرطاً آخر وهو أن يكون ناقل النسخة عن الأصل غير سقيم النقل، بل صحيح النقل قليل السقط.

وأما الصورة التي في هذا النوع فإن الراوي منها ليس على ثقة من موافقتها للأصل.

وقد أشار المصنف ـ هنا ـ إلى التعليل بذلك فقال: «. . . إذ لا يؤمن أن تكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه»، والله أعلم.

---

(١) الكفاية (ص ٣٥٢)، الجامع (١/ ٢٧٥).

ثم وجدت الخطيب قد حكى مصداق ذلك عن أكثر أهل الحديث، فذكر فيما إذا وجد أصل المحدث ولم يكتب فيه سماعه، أو وجد نسخة كتبت عن الشيخ تسكن نفسه إلى صحتها أن عامة أصحاب الحديث منعوا من روايته من ذلك.

وجاء عن أيوب السَّخْتِيَاني ومحمد بن بكر البُرْسَاني الترخص فيه.

قلت: اللَّهم! إلاَّ أن تكون له إجازة من شيخه عامة لمروياته، أو نحو ذلك فيجوز له حينئذٍ الرواية منها، إذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات بالإجازة بلفظ (أخبرنا) أو (حدثنا) من غير بيان للإجازة فيها، والأمر في ذلك قريب يقع مثله في محل التسامح.

وقد حكينا فيما تقدَّم أنه لا غنى في كل سماع عن الإجازة ليقع ما يسقط في السماع على وجه السهو وغيره من كلمات أو أكثر مرويًا بالإجازة وإن لم يذكر لفظها. فإن كان الذي في النسخة سماع شيخ شيخه أو هي مسموعة على شيخ شيخه أو مروية عن شيخ شيخه، فينبغي له حينئذٍ في روايته منها أن تكون له إجازة شاملة من شيخه ولشيخه إجازة شاملة من شيخه، وهذا تيسير حسن هدانا الله له ــ وله الحمد ــ والحاجة إليه ماسة في زماننا جدًّا، والله أعلم.

الثالث: إذا وجد الحافظ في كتابه خلاف ما يحفظه نظر: فإن كان إنما حفظ ذلك من كتابه فليرجع إلى ما في كتابه، وإن كان حفظه من فم المحدث فليعتمد حفظه دون ما في كتابه إذا لم يتشكك. وحسن أن

يذكر الأمرين في روايته فيقول: «حفظي كذا، وفي كتابي كذا». هكذا فعل شعبة وغيره.

وهكذا إذا خالفه فيما يحفظه بعض الحفاظ فليقل: (حفظي كذا وكذا، وقال فيه فلان أو قال فيه غيري كذا وكذا)، أو شبه هذا من الكلام، كذلك فعل سفيان الثوري وغيره، والله أعلم.

الرابع: إذا وجد سماعه في كتابه وهو غير ذاكر لسماعه ذلك فعن أبي حنيفة رحمه الله وبعض أصحاب الشافعي رحمه الله أنه لا يجوز له روايته. ومذهب الشافعي رحمه الله وأكثر أصحابه وأبي يوسف ومحمد أنه يجوز له روايته.

قلت: هذا الخلاف ينبغي أن يبنى على الخلاف السابق قريباً في جوز اعتماد الراوي على كتابه في ضبط ما سمعه، فإن ضبط أصل السماع كضبط المسموع، فكما كان الصحيح وما عليه أكثر أهل الحديث تجويز الاعتماد على الكتاب المصون في ضبط المسموع حتى يجوز له أن يروي ما فيه، وإن كان لا يذكر أحاديثه حديثاً حديثاً. كذلك ليكن هذا إذا وجد شرطه، وهو أن يكون السماع بخطه أو بخط من يثق به، والكتاب مصون بحيث يغلب على الظن سلامة ذلك من تطرق التزوير والتغيير إليه على نحو ما سبق ذكره في ذلك. وهذا إذا لم يتشكك فيه وسكنت نفسه إلى صحته، فإن تشكك فيه لم يجز الاعتماد عليه، والله أعلم.

الخامس: إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه فإن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً

بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلاَّ على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير.

فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول، فجوَّزه أكثرهم، ولم يجوِّزه بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم. ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأجازه في غيره.

والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلَّا لأن معوَّلهم كان على المعنى دون اللفظ.

ثم إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره، والله أعلم.

السادس: ينبغي لمن روى حديثاً بالمعنى، أن يتبعه بأن يقول: «أو كما قال، أو نحو هذا»، أو ما أشبه ذلك من الألفاظ.

روى ذلك من الصحابة عن ابن مسعود وأبـي الدرداء وأنس رضي الله عنهم.

قال الخطيب: «والصحابة أرباب اللسان، وأعلم الخلق بمعاني الكلام، ولم يكونوا يقولون ذلك إلاَّ تخوفاً من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر».

قلت: وإذا اشتبه على القارىء فيما يقرؤه لفظة فقرأها على وجه يشك فيه، ثم قال: «أو كما قال» فهذا حسن، وهو الصواب في مثله، لأن قوله: «أو كما قال» يتضمن إجازة من الراوي وإذناً في رواية صوابها عنه إذا بان. ثم لا يشترط إفراد ذلك بلفظ الإجازة لما بيناه قريباً، والله أعلم.

السابع: هل يجوز اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعض؟ اختلف أهل العلم فيه: فمنهم من منع من ذلك مطلقاً بناءً على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً. ومنهم من منع من ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام. ومنهم من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل. وقد روينا عن مجاهد أنه قال: «أنقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه».

والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز وإن لم يجز النقل

بالمعنى، لأن الذي نقله والذي تركه ــ والحالة هذه ــ بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر.

ثم هذا إذا كان رفيع المنزلة بحيث لا يتطرق إليه في ذلك تهمة نقله أولاً تماماً، ثم نقله ناقصاً، أو نقله أولاً ناقصاً، ثم نقله تاماً.

فأما إذا لم يكن كذلك فقد ذكر الخطيب الحافظ أن من روى حديثاً على التمام وخاف إن رواه مرة أخرى على النقصان أن يتهم بأنه زاد في أول مرة ما لم يكن سمعه، أو أنه نسي في الثاني باقي الحديث لقلة ضبطه وكثرة غلطه، فواجب عليه أن ينفي هذه الظِّنَّة عن نفسه. وذكر الإمام أبو الفتح سُلَيْم بن أيوب الرازي الفقيه أن من روى بعض الخبر ثم أراد أن ينقل تمامه، وكان ممن يتهم بأنه زاد في حديثه، كان ذلك عذراً له في ترك الزيادة وكتمانها.

قلت: من كان هذا حاله فليس له من الابتداء أن يروي الحديث غير تام إذا كان قد تعين عليه أداء تمامه، لأنه إذا رواه أولاً ناقصاً أخرج باقيه عن حيز الاحتجاج به ودار بين أن لا يرويه أصلاً فيضيِّعه رأساً، وبين أن يرويه متهَماً فيه، فيضيع ثمرته لسقوط الحجة فيه، والعلم عند الله تعالى.

وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد. وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث، ولا يخلو من كراهية، والله أعلم.

الثامن: ينبغي للمحدث أن لا يروي حديثه بقراءة لحان أو مصحف. روينا عن النَّضْر بن شُمَيْل قال: «جاءت هذه الأحاديث

عن الأصل معربة». وأخبرنا أبو بكر ابن أبي المعالي الفُرَاوي قراءة عليه، أخبرنا الإمام أبو جَدِّي أبو عبد الله محمد بن الفضل الفُرَاوي، أنا أبو الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسي، أنا الإمام أبو سليمان حمد بن محمد الخَطَّابي، حدثني محمد بن معاذ قال: أنا بعض أصحابنا عن أبي داود السِّنْجي، قال: سمعت الأصمعي يقول: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ»(١)، لأنه ﷺ لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه.

قلت: فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شَين اللحن والتحريف ومَعَرَّتهما. روينا عن شعبة قال: «من طلب الحديث ولم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس ليس له رأس»، أو كما قال. وعن حماد بن سلمة قال: «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مِخْلاَة لا شعير فيها».

وأما التصحيف فسبيل السلامة منه الأخذ من أفواه أهل العلم والضبط، فإن من حرم ذلك وكان أخذه وتعلمه من بطون الكتب كان من شأنه التحريف ولم يفلت من التبديل والتصحيف، والله أعلم.

التاسع: إذا وقع في روايته لحن أو تحريف فقد اختلفوا، فمنهم من كان يرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه. وذهب إلى ذلك من التابعين محمد بن سيرين وأبو معمر عبد الله بن سَخْبَرة. وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه. انظر: الفتح (١/ ٢٠٠).

ومنهم من رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب، روينا ذلك عن الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما، وهو مذهب المحصلين والعلماء من المحدثين، والقول به في اللحن الذي لا يختلف به المعنى وأمثاله لازم على مذهب تجويز رواية الحديث بالمعنى. وقد سبق أنه قول الأكثرين.

وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب تركه وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة.

وقد روينا أن بعض أصحاب الحديث رئي في المنام وكأنه قد مر من شفته أو لسانه شيء، فقيل له في ذلك؟ فقال: «لفظة من حديث رسول الله صلَّى الله تعالى عليه وعلى آله وسلَّم غيرتها برأيي ففعل بي هذا». وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأً وربما غيَّروه، صواباً ذا وجه صحيح، وإن خفي واستُغرب، لا سيما فيما يعدونه خطأً من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها. وروينا عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: «كان إذا مر بأبي لحن فاحش غَيَّره، وإذا كان لحناً سهلاً تركه، وقال: كذا قال الشيخ».

وأخبرني بعض أشياخنا عمن أخبره عن القاضي الحافظ عِيَاض بما معناه واختصاره: «إن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم، ولا يغيروها في كتبهم حتى في أحرف من القرآن استمرت الرواية فيها في الكتب على خلاف التلاوة المجمع عليها، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ، ومن ذلك ما وقع في

الصحيحين والموطأ وغيرها، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب مع تقريرهم ما في الأصول على ما بلغهم.

ومنهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها، منهم أبو الوليد هشام بن أحمد الكِنَاني الوَقَشِي، فإنه لكثرة مطالعته وافتنانه وثقوب فهمه وحدة ذهنه جسر على الإصلاح كثيراً، وغلط في أشياء من ذلك. وكذلك غيره ممن سلك مسلكه.

فالأولى سد باب التغيير والإصلاح، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، وهو أسلم مع التبيين، فيذكر ذلك عند السماع كما وقع، ثم يذكر وجه صوابه، إما من جهة العربية، وإما من جهة الرواية، وإن شاء قرأه أولاً على الصواب، ثم قال: «وقع عند شيخنا أو في روايتنا أو من طريق فلان كذا وكذا». وهذا أولى من الأول، كيلا يتقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل.

وأصلح ما يعتمد عليه في الإصلاح أن يكون ما يصلح به الفاسد قد ورد في أحاديث أخر، فإن ذاكره آمن من أن يكون متقولاً على رسول الله ﷺ ما لم يقل، والله أعلم.

العاشر: إذا كان الإصلاح بزيادة شيء قد سقط، فإن لم يكن في ذلك مغايرة في المعنى فالأمر فيه على ما سبق، وذلك كنحو ما روي عن مالك رضي الله عنه أنه قيل له: «أرأيت حديث النبي ﷺ يزاد فيه الواو والألف والمعنى واحد؟» فقال: «أرجو أن يكون خفيفاً».

وإن كان الإصلاح بالزيادة يشتمل على معنى مغاير لما وقع في الأصل، تأكد فيه الحكم بأنه يذكر ما في الأصل مقروناً بالتنبيه على ما سقط ليسلم من مَعَرَّة الخطأ، ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل.

حدث أبو نُعيم الفضل بن دُكَيْن عن شيخ له بحديث قال فيه: «عن بُحَيْنة»؟ فقال أبو نعيم: إنما هو «ابن بُحَيْنة» ولكنه قال: «بُحَيْنة».

وإذا كان من دون موضع الكلام الساقط معلوماً أنه قد أتي به، وإنما أسقطه من بعده ففيه وجه آخر، وهو أن يلحق الساقط في موضعه من الكتاب مع كلمة (يعني)، كما فعل الخطيب الحافظ إذ روى عن أبي عمر ابن مهدي عن القاضي المحاملي بإسناده، عن عروة، عن عَمْرة بنت عبد الرحمن ـ يعني ـ عن عائشة أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يدني إلي رأسه فأرجِّله»[(١)].

قال الخطيب: «كان في أصل ابن مهدي» عن عمرة أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يدني إلي رأسه»، فألحقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بد، وعلمنا أن المَحَاملي كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر، وقلنا فيه: «يعني عن عائشة رضي الله عنها لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك، وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا». ثم ذكر بإسناده عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه قال: سمعت وكيعاً يقول: أنا أستعين في الحديث بـ «يعني».

قلت: وهذا إذا كان شيخه قد رواه له على الخطأ. فأما إذا وجد

(١) رواه مسلم (١/ ٢٤٤)، حديث (٦/ ٢٩٧).

ذلك في كتابه وغلب على ظنه أن ذلك من الكتاب لا من شيخه، فيتجه ههنا إصلاح ذلك في كتابه وفي روايته عند تحديثه به معاً.

ذكر أبو داود أنه قال لأحمد بن حنبل: وجدت في كتابي (حَجَّاج عن جُرَيْج عن أبي الزبير)، يجوز لي أن أصلحه «ابن جُرَيْج»؟ فقال: «أرجو أن يكون هذا لا بأس به»، والله أعلم.

وهذا من قبيل ما إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن فإنه يجوز له استدراكه من كتاب غيره إذا عرف صحته وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط من كتابه، وإن كان في المحدثين من لا يستجيز ذلك. وممن فعل ذلك نُعَيم بن حماد فيما روى عن يحيى بن معين عنه. قال الخطيب الحافظ: «ولو بين ذلك في حيال الرواية كان أولى».

وهكذا الحكم في استثبات الحافظ ما شك فيه من كتاب غيره، أو من حفظه، وذلك مروي عن غير واحد من أهل الحديث، منهم: عاصم، وأبو عَوَانة، وأحمد بن حنبل، وكان بعضهم يبين ما ثبته فيه غيره، فيقول: «حدثنا فلان وثبتني فلان»، كما روي عن يزيد بن هارون أنه قال: «أخبرنا عاصم وثبتني شعبة عن عبد الله بن سَرْجِس».

وهكذا الأمر فيما إذا وجد في أصل كتابه كلمة من غريب العربية أو غيرها غير مقيدة، وأشكلت عليه فجائز أن يسأل عنها أهل العلم ويرويها على ما يخبرونه به. روي مثل ذلك عن ابن إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وغيرهما رضي الله عنهم، والله أعلم.

الحادي عشر: إذا كان الحديث عند الراوي عن اثنين أو أكثر، وبين روايتهما تفاوت في اللفظ والمعنى واحد، كان له أن يجمع بينهما في الإسناد، ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصةً، ويقول: «أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان، أو هذا لفظ فلان قال، أو قالا: أنا فلان»، أو ما أشبه ذلك من العبارات.

ولمسلم صاحب الصحيح مع هذا في ذلك عبارة أخرى حسنة مثل قوله: «حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر عن الأعمش، وساق الحديث». فإعادته ثانياً ذكر أحدهما خاصةً إشعار بأن اللفظ المذكور له.

وأما إذا لم يخص لفظ أحدهما بالذكر بل أخذ من لفظ هذا ومن لفظ ذاك، وقال: «أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ قالا: أخبرنا فلان»، فهذا غير ممتنع على مذهب تجويز الرواية بالمعنى.

وقول أبي داود وصاحب السنن: «حدثنا مُسَدَّد وأبو تَوْبة المعنى قالا: حدثنا أبو الأَحْوَص»، مع أشباه لهذا في كتابه يحتمل أن يكون من قبيل الأول، فيكون اللفظ لمُسَدَّد ويوافقه أبو تَوْبة في المعنى، ويحتمل أن يكون من قبيل الثاني، فلا يكون قد أورد لفظ أحدهما خاصةً، بل رواه بالمعنى عن كليهما، وهذا الاحتمال مقرب في قوله: «حدثنا مسلم بن إبراهيم وموسى بن إسماعيل ـ المعنى واحد ـ قالا: حدثنا أَبَان».

وأمـا إذا جمـع بين جماعـة رواة قـد اتفقوا في المعنـى، وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم، وسكت عن البيان لذلك فهذا مما عيب به البخـاري أو غيره، ولا بـأس بـه عـلى مقتضى مذهـب تجويـز الرواية بالمعنى.

وإذا سمع كتاباً مصنفاً من جماعة ثم قابل نسخته بأصل بعضهم دون بعض وأراد أن يذكر جميعهم في الإسناد ويقول: «واللفظ لفلان» كما سبق، فهذا يحتمل أن يجوز كالأول، لأن ما أورده قد سمعه بنصه ممن ذكر أنه بلفظه. ويحتمل أن لا يجوز لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنها، بخلاف ما سبق، فإنه اطلع على رواية غير من نسب اللفـظ إليه وعـلى موافقتهمـا مـن حيـث المعنى فأخبـر بذلـك، والله أعلم.

الثاني عشر: ليس له أن يزيد في نسب من فوق شيخه من رجال الإسناد على ما ذكره شيخه مدرجاً عليه من غير فصل مميز، فإن أتى بفصل جاز مثل أن يقول: (هو ابن فلان الفلاني) أو (يعني ابن فلان) ونحو ذلك. وذكر الحافظ الإمام أبو بكر البَرْقاني رحمه الله في كتاب (اللُّقَط) له بإسناده عن علي بن المديني قال: إذا حدثك الرجل فقال حدثنا فلان ولم ينسبه فأحببت أن تنسبه فقل: (حدثنا فلان أن فلان ابن فلان حدَّثه)، والله أعلم.

وأما إذا كان شيخه قد ذكر نسب شيخه أو صفته في أول كتاب أو جزء عند أول حديث منه واقتصر فيما بعده من الأحاديث على ذكر اسم الشيخ أو بعض نسبه، مثاله: أن أروي جزءاً عن الفراوي وأقول في

أوله: «أخبرنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفُرَاوي قال: أخبرنا فلان»، وأقول في باقي أحاديثه: «أخبرنا منصور، أخبرنا منصور» فهل يجوز لمن سمع ذلك الجزء مني أن يروي عني الأحاديث التي بعد الحديث الأول متفرقة، ويقول في كل واحد منها: «أنا فلان قال: أنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفُرَاوي قال: أنا فلان»، وإن لم أذكر له ذلك في كل واحد منها اعتماداً على ذكري له أولاً؟

فهذا قد حكى الخطيب الحافظ عن أكثر أهل العلم أنهم أجازوه. وعن بعضهم أن الأولى أن يقول: «يعني ابن فلان». وروى بإسناده عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه كان إذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال: «يعني ابن فلان».

وروى عن البَرْقاني بإسناده عن علي بن المديني ما قدمنا ذكره عنه، ثم ذكر أنه هكذا رأى أبا بكر أحمد بن علي الأصبهاني نزيل نيسابور يفعل، وكان أحد الحفاظ المجودين ومن أهل الورع والدين، وأنه سأله عن أحاديث كثيرة رواها له قال فيها: «أنا أبو عمرو ابن حمدان، أن أبا يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي أخبرهم، وأخبرنا أبو بكر ابن المقرىء أن إسحاق بن أحمد بن نافع حدثهم، وأخبرنا أبو أحمد الحافظ أن أبا يوسف محمد بن سفيان الصفَّار أخبرهم»، فذكر له أنها أحاديث سمعها قراءةً على شيوخه في جملة نسخ نسبوا الذين حدثوهم بها في أولها، واقتصروا في بقيتها على ذكر أسمائهم.

قال: وكان غيره يقول في مثل هذا: «أخبرنا فلان قال: أنا فلان هو ابن فلان»، ثم يسوق نسبه إلى منتهاه، قال: «وهذا الذي أستحبه»، لأن قوماً من الرواة كانوا يقولون فيما أجيز لهم: «أخبرنا فلان أن فلاناً حدَّثهم»

قلت: جميع هذه الوجوه جائز، وأولاها أن يقول: (هو ابن فلان أو يعني ابن فلان)، ثم أن يقول: (إن فلان ابن فلان)، ثم أن يذكر المذكور في أول الجزء بعينه من غير فصل، والله أعلم.

الثالث عشر: جرت العادة بحذف (قال) ونحوه فيما بين رجال الإسناد خطأ، ولا بدَّ من ذكره حالة القراءة لفظاً، ومما قد يغفل عنه من ذلك ما إذا كان في أثناء الإسناد (قرىء على فلان أخبرك فلان)، فينبغي للقارىء أن يقول فيه: (قيل له أخبرك فلان).

ووقع في بعض ذلك: (قرىء على فلان ثنا فلان) فهذا يذكر فيه (قال) فيقال: (قرىء على فلان قال: ثنا فلان). وقد جاء هذا مصرحاً به خطأ هكذا في بعض ما رويناه، وإذا تكررت كلمة (قال) كما في قوله في كتاب البخاري: «حدثنا صالح ابن حيَّان قال: قال عامر الشعبي» حذوا إحداهما في الخط، وعلى القارىء أن يلفظ بهما جميعاً، والله أعلم.

---

١٢١ ــ قوله: (جرت العادة بحذف «قال» ونحوه فيما بين رجال الإسناد خطأ، ولا بدَّ من ذكره حال القراءة لفظاً)، انتهى.

هكذا قال المصنف هنا أنه لا بدَّ من النطق بقال لفظاً، ومقتضاه أنه

. . . .

لا يصح[1] السماع بدونها. وخالف المصنف ذلك في الفتاوى[2]، فإنه سئل ـ فيها ـ عن ترك القارىء «قال» فقال: هذا خطأ من فاعله والأظهر أنه لا يبطل السماع به، لأن حذف القول جائز اختصاراً جاء به القرآن العظيم»، وكذا[3] قال النووي في «التقريب والتيسير»: «تركها خطأ، والظاهر صحة السماع»[4].

---

(١) في أ: «لا يقتضي».

(٢) قال ابن الصلاح في الفتاوى (١/ ١٧٦): «هذا خطأ من فاعله، وأما بطلان السماع به ففيه احتمال. والأظهر أنه لا يبطل، من حيث أن حذف القول اختصاراً مع كونه مقدراً في كثير من كتاب الله تعالى وغيره، والله أعلم.

(٣) في أ: «وكذلك».

(٤) قال النووي في التقريب والتيسير (٢/ ١١٥): «ولو ترك القارىء «قال» في هذا كله فقد أخطأ، والظاهر صحة السماع».

الرابع عشر: النسخ المشهورة المشتملة على أحاديث بإسناد واحد كنسخة «همَّام بن مُنبِّه عن أبـي هريرة»، رواية عبد الرزاق، عن معمر عنه ونحوها من النسخ والأجزاء. منهم من يجدد ذكر الإسناد في أول كل حديث منها. ويوجد هذا في كثير من الأصول القديمة وذلك أحوط. ومنهم من يكتفي بذكر الإسناد في أولها عند أول حديث منها أو في أول كل مجلس من مجالس سماعها، ويدرج الباقي عليه، ويقول في كل حديث بعده: «وبالإسناد» أو «وبه»، وذلك هو الأغلب الأكثر.

وإذا أراد من كان سماعه على هذا الوجه تفريق تلك الأحاديث، ورواية كل حديث منها بالإسناد المذكور في أولها جاز له ذلك عند الأكثرين، منهم: وكيع بن الجرَّاح، ويحيـى بن معين، وأبو بكر الإسماعيلي، وهذا لأن الجميع معطوف على الأول، فالإسناد المذكور أولاً في حكم المذكور في كل حديث، وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبواب بإسناده المذكور في أوله، والله أعلم.

ومن المحدثين من أبـى إفراد شيء من تلك الأحاديث المدرجة بالإسناد المذكور أولاً ورآه تدليساً. وسأل بعض أهل الحديث الأستاذ أبا إسحاق الإسفرائيني الفقيه الأصولي عن ذلك؟ فقال: «لا يجوز».

وعلى هذا من كان سماعه على هذا الوجه فطريقه أن يبين ويحكي ذلك كما جرى، كما فعله مسلم في صحيحه في صحيفة همام بن منبه، نحو قوله: «ثنا محمد بن رافع، قال: ثنا عبد الرزاق، قال: أنا معمر، عن همَّام بن مُنبِّه، قال: هذا ما حدَّثنا أبو هريرة وذكر أحاديث، منها: «وقال رسول الله ﷺ: إنَّ أَدْنى مَقْعَدِ أَحَدِكُم في الجَنَّةِ أَنْ يقولَ له

تَمَنَّ. . . الحديث»[1]. وهكذا فعل كثير من المؤلفين، والله أعلم.

الخامس عشر: إذا قدم ذكر المتن على الإسناد أو ذكر المتن وبعض الإسناد ثم ذكر الإسناد عقيبه على الاتصال، مثل أن يقول: (قال رسول الله ﷺ كذا وكذا)، أو يقول: (روى عمرو بن دينار، عن جابر عن رسول الله ﷺ كذا وكذا)، ثم يقول: (أخبرنا به فلان قال: أخبرنا فلان) ويسوق الإسناد حتى يتَّصل بما قدمه، فهذا يلتحق بما إذا قدَّم الإسناد في كونه يصير به مسنداً للحديث لا مرسلاً له. فلو أراد من سمعه منه هكذا أن يقدم الإسناد ويؤخر المتن ويلفقه كذلك فقد ورد عن بعض من تقدم من المحدثين أنه جوَّز ذلك.

قلت: ينبغي أن يكون فيه خلاف نحو الخلاف في تقديم بعض متن الحديث على بعض. وقد حكى الخطيب المنع من ذلك على القول بأن الرواية على المعنى لا تجوز. والجواز على القول بأن الرواية على المعنى تجوز ولا فرق بينهما في ذلك، والله أعلم.

وأما ما يفعله بعضهم من إعادة ذكر الإسناد في آخر الكتاب أو الجزء بعد ذكره أولاً فهذا لا يرفع الخلاف الذي تقدَّم ذكره في إفراد كل حديث بذلك الإسناد عند روايتها، لكونه لا يقع متَّصلاً بكل واحد منها ولكنه يفيد تأكيداً واحتياطاً ويتضمن إجازة بالغة من أعلى أنواع الإجازات، والله أعلم.

السادس عشر: إذا روى المحدث الحديث بإسناد ثم أتبعه بإسناد آخر وقال عند انتهائه «مثله» فأراد الراوي عنه أن يقتصر على الإسناد

---

(١) رواه مسلم في صحيحه (١/ ١٦٧)، رقم (٣٠١).

الثاني ويسوق لفظ الحديث المذكور عقيب الإسناد الأول فالأظهر المنع من ذلك.

ورِوِّينا عن أبي بكر الخطيب الحافظ رحمه الله قال: «كان شعبة لا يجيز ذلك. وقال بعض أهل العلم: يجوز ذلك إذا عرف أن المحدِّث ضابط متحفظ يذهب إلى تمييز الألفاظ وعد الحروف. فإن لم يعرف ذلك منه لم يجز ذلك. وكان غير واحد من أهل العلم إذا روى مثل هذا يورد الإسناد ويقول: (مثل حديث قبله متنه كذا وكذا) ثم يسوقه. وكذلك إذا كان المحدث قد قال: (نحوه). قال: (وهذا هو الذي أختاره).

أخبرنا أبو أحمد عبد الوهاب ابن أبي منصور علي بن علي البغدادي شيخ الشيوخ بها بقراءتي عليه بها، قال: أنا والدي رحمه الله قال: أنا أبو حمد عبد الله بن محمد الصَّريفيني، قال: أنا أبو القاسم ابن حَبَابَة قال: حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، قال: ثنا عمرو بن محمد الناقد، قال: ثنا وكيع قال: قال شعبة: «فلان عن فلان مثله» «لا يجزىء»، قال وكيع: وقال سفيان الثوري: «يجزىء».

وأما إذا قال: (نحوه) فهو في ذلك عند بعضهم كمات إذا قال: (مثله). ونبئنا بإسنادٍ عن وكيع قال: قال سفيان: إذا قال: «نحوه» فهو حديث. وقال شعبة: «نحوه» شك. وعن يحيى بن معين: أنه أجاز ما قدمنا ذكره في قوله: «مثله» ولم يجزه في قوله: «نحوه». قال الخطيب: وهذا القول على مذهب من لم يجز الرواية على المعنى، فأما على مذهب من أجازها فلا فرق بين «مثله» و «نحوه».

قلت: هذا له تعلق بما رويناه عن مسعود بن علي السِّجزي أنه سمع الحاكم أبا عبد الله الحافظ يقول: «إن مما يلزم الحديثي من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول: «مثله»، أو يقول: «نحوه»، فلا يحل له أن يقول: «مثله» إلاَّ بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل أن يقول: «نحوه» إذا كان على مثل معانيه، والله أعلم.

السابع عشر: إذا ذكر الشيخ إسناد الحديث ولم يذكر من متنه إلاَّ طرفاً ثم قال: (وذكر الحديث)، أو قال: (وذكر الحديث بطوله) فأراد الراوي عنه أن يروي عنه الحديث بكماله وبطوله، فهذا أولى بالمنع مما سبق ذكره في قوله (مثله) أو (نحوه). فطريقه أن يبين ذلك بأن يقتص ما ذكره الشيخ على وجهه ويقول: (قال: وذكر الحديث بطوله)، ثم يقول: (والحديث بطوله هو كذا وكذا) ويسوقه إلى آخره.

وسأل بعض أهل الحديث أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الشافعي المقدَّم في الفقه والأصول عن ذلك، فقال: «لا يجوز لمن سمع على هذا الوصف أن يروي الحديث بما فيه من الألفاظ على التفصيل». وسأل أبو بكر البرقاني الحافظ الفقيه أبا بكر الإسماعيلي الحافظ الفقيه عمن قرأ إسناد حديث على الشيخ ثم قال: «وذكر الحديث»، هل يجوز أن يحدث بجميع الحديث؟ فقال: إذا عرف المحدِّث والقارىء ذلك الحديث فأرجو أن يجوز ذلك، والبيان أولى أن يقول كما كان.

قلت: إذا جوزنا ذلك فالتحقيق فيه أنه بطريق الإجازة فيما لم يذكره الشيخ، لكنها إجازة أكيدة قوية من جهات عديدة، فجاوز لهذا مع كون أوله سماعاً إدراج الباقي عليه من غير إفراد له بلفظ الإجازة، والله أعلم.

الثامن عشر: الظاهر أنه لا يجوز تغيير (عن النبي) إلى (عن رسول الله ﷺ)، وكذا بالعكس، وإن جازت الرواية بالمعنى، فإن شرط ذلك أن لا يختلف المعنى، والمعنى في هذا مختلف. وثبت عن عبد الله ابن أحمد بن حنبل أنه ــ أي أباه ــ إذا كان في الكتاب (النبي) فقال المحدث: «عن رسول الله ﷺ» ضرب وكتب: «عن رسول الله ﷺ».

وقال الخطيب أبو بكر: «هذا غير لازم، وإنما استحب أحمد اتباع المحدِّث في لفظه، وإلاَّ فمذهبه الترخيص في ذلك»، ثم ذكر بإسناده عن صالح بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي: يكون في الحديث: «قال رسول الله ﷺ»، فيجعل الإنسان: «قال النبي ﷺ»؟ قال: أرجو أن لا يكون به بأس. وذكر الخطيب بسنده عن حماد بن سلمة أنه كان يحدِّث وبين يديه عفان وبهز، فجعلا يغيران «النبي ﷺ» من «رسول الله ﷺ». فقال لهما حماد: أما أنتما لا تفقهان أبداً، والله أعلم.

---

١٢٢ ــ قوله: (الظاهر أنه لا يجوز تغيير «عن النبي» إلى «عن رسول الله ﷺ»، وكذا بالعكس، وإن جازت الرواية بالمعنى، فإن شرط ذلك أن لا يختلف المعنى، والمعنى ــ في هذا ــ مختلف)، انتهى.

وفيه نظر من حيث إن المعنى لا يختلف في نسبة الحديث لقائله بأي وصف وصف من تعريفه «بالنبي» أو «رسول الله» ﷺ أو نحو ذلك، وإن اختلف مدلول لفظ النبي ﷺ[1] والرسول فليس المقصود هنا بيان

---

(١) قوله: «ﷺ» سقط من بقية النسخ.

. . . .

وصفه، وإنما المراد: تعريف القائل بأي وصف عرف به واشتهر[1].

وأما ما استدل به بعض من اختصر كتاب ابن الصلاح[2] على منع ذلك من حديث البراء بن عازب في الصحيحين[3] حين علمه[4] ﷺ ما يدعو به عند النوم من قوله: «آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ونَبِيِّكَ الذي / أَرْسَلْتَ»، فقال البراء ــ يستذكرهن ــ: «. . . وبرسولك الذي أرسلتَ»، فقال ﷺ: لا، قُلْ وبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»، فليس فيه حجة على منع ذلك في الرواية، لأن ألفاظ الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب، وربما كان في اللفظ سر ليس في لفظ آخر يرادفه. ولعلَّه أراد الجمع بين وصفه بالنبوة والرسالة في موضع واحد[5]، لا جرم أن النووي قال: «الصواب جوازه لأنه لا يختلف

(١) على هامش الأصل ما نصه: من حاشية نسخته: لو قيل يجوز تغيير النبي إلى الرسول لا العكس لما بعد لأن في الرسول معنى زائد على النبي، وهو الرسالة، لأن كل رسول نبي لا العكس. وتعقَّبه الكرماني في حديث البراء المذكور ونقل عن ابن الأثير أنه قال: أراد الجمع بين الوصفين النبوة والرسالة».
وفي فتح المغيث (٢/ ٢٦٣، ٢٦٤) أن القائل: لو قيل. . . إلخ، هو بدر الدين بن جماعة.

(٢) هو الحسين بن عبد الله الطيبي في كتابه «الخلاصة» (ص ١١٨، ١١٩).

(٣) صحيح البخاري (١/ ٦٧) في كتاب الوضوء «باب فضل من مات على الوضوء».
وأخرجه البخاري أيضاً (٧/ ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨) في كتاب الدعوات «باب إذا بات طاهراً»، و«باب ما يقول إذا نام»، و«باب النوم على الشق الأيمن». وأخرجه أيضاً (٨/ ١٩٦) في كتاب التوحيد «باب قول الله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾».
وصحيح مسلم (٤/ ٢٠٨١) في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار رقم (٢٧١٠).

(٤) في ك: «رسول الله».

(٥) على هامش الأصل ما نصه: «قال شيخنا الحافظ ابن حجر إملاء: والسر في إرادة الجمع إخراج الرسول الملكي فإنه لا يوصف بالنبوة، فخصص نبينا ﷺ الموجود إذن كما خص القرآن من بين الكتب لاقترانه بذكر، وأرسل إليه في ذلك الزمان، والله أعلم».

. . . .

به هنا معنى»، والله أعلم[1].

(١) فصل الحافظ ابن حجر القول في هذه المسألة عند كلامه على هذا الحديث، وأورد أقوال العلماء في تعليل النهي وذكر بينها قول الحافظ العراقي، وإليك نص كلامه: «قوله: (قال: «لا، ونبيك الذي أرسلت»، قال الخطابي: فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى، قال: ويحتمل أن يكون أشار بقوله: «ونبيك» إلى أنه كان نبيًّا قبل أن يكون رسولاً، أو لأنه ليس في قوله: ورسولك الذي أرسلت) وصف زائد بخلاف قوله: (ونبيك الذي أرسلت)، وقال غيره: ليس فيه حجة على منع ذلك، لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي، ولا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى، فكأنه أراد أن يجمع الوصفين صريحاً وإن كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة، أو لأن ألفاظ الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب، فربَّما كان في اللفظ سر ليس في الآخر، ولو كان يرادفه في الظاهر، أو لعله أوحي إليه بهذا اللفظ، فرأى أن يقف عنده، أو ذكره احترازاً ممن أرسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة، لأنهم رسل لا أنبياء، فلعله أراد تخليص الكلام من اللَّبس، أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي، فإنه لا اشتراك فيه عرفاً، وعلى هذا فقول من قال: كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه». فتح الباري (١/ ٣٥٨).
وانظر أيضاً: عمدة القاري (٣/ ١٨٨، ١٨٩)، صحيح مسلم بشرح النووي (٢٨/ ٣٢، ٣٣)، إكمال إكمال المعلم (٧/ ١٣٤، ١٣٥)، مكمل إكمال المعلم (٧/ ١٣٤، ١٣٥)، شرح ألفية العراقي (٢/ ١٩٤، ١٩٥)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٣، ٢٦٤)، تدريب الرّاوي (٢/ ١٢١، ١٢٢).

التاسع عشر: إذا كان سماعه على صفة فيها بعض الوَهْن فعليه أن يذكرها في حالة الرواية، فإن في إغفالها نوعاً من التدليس، وفيما مضى لنا أمثلة ذلك.

ومن أمثلته ما إذا حدثه المحدث من حفظه في حالة المذاكرة فليقل: (حدثنا فلان مذاكرة)، أو (حدثناه في المذاكرة)، فقد كان غير واحد من متقدم العلماء يفعل ذلك. وكان جماعة من حفاظهم يمنعون من أن يُحمل عنهم في المذاكرة شيء، منهم: عبد الرحمن بن مهدي وأبو زرعة الرازي، ورويناه عن ابن المبارك وغيره. وذلك لما قد يقع فيها من المساهلة، مع أن الحفظ خَوَّان، ولذلك امتنع جماعة من أعلام الحفاظ من رواية ما يحفظونه إلاَّ من كتبهم، منهم أحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين، والله أعلم.

العشرون: إذا كان الحديث عن رجلين أحدهما مجروح مثل أن يكون عن ثابت البُنَاني وأبَان ابن أبي عَيَّاش عن أنس فلا يستحسن إسقاط المجروح من الإسناد، والاقتصار على ذكر الثقة، خوفاً من أن يكون فيه عن المجروح شيء لم يذكره الثقة. قال نحواً من ذلك أحمد بن حنبل، ثم الخطيب أبو بكر. قال الخطيب: «وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح من الإسناد ويذكر الثقة، ثم يقول: «وآخر» كناية عن المجروح»، قال: «وهذا القول لا فائدة فيه».

قلت: وهكذا ينبغي إذا كان الحديث عن رجلين ثقتين أن لا يسقط أحدهما منه لتطرق مثل الاحتمال المذكور إليه، وإن كان

محذور الإسقاط فيه أقل. ثم لا يمتنع ذلك في الصورتين امتناع تحريم، لأن الظاهر اتفاق الراويين، وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد فإنه من الإدراج الذي لا يجوز تعمده كما سبق في نوع المدرج، والله أعلم.

الحادي والعشرون: إذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه من شيخ آخر فخلطه ولم يميزه، وعزى الحديث جملة إليهما مبيناً أن عن أحدهما بعضه وعن الآخر بعضه، فذلك جائز، كما فعل الزهري في حديث الإفك، حيث رواه عن عروة ابن المسيب وعلقمة بن وقاص الليثي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة رضي الله عنها. وقال: «وكلهم حدثني طائفة من حديثها قالوا: قالت... الحديث».

ثم إنه ما من شيء من ذلك الحديث إلاَّ وهو في الحكم كأنه رواه عن أحد الرجلين على الإبهام، حتى إذا كان أحدهما مجروحاً لم يجز الاحتجاج بشيء من ذلك الحديث، وغير جائز لأحد بعد اختلاط ذلك أن يسقط ذكر أحد الراويين ويروي الحديث عن الآخر وحده، بل يجب ذكرهما جميعاً مقروناً بالإفصاح بأن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر.

---

١٢٣ ــ قوله: (إذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه من شيخ آخر فخلطه ولم يميزه، وعزى الحديث جملة إليهما مبيناً أنَّ عنْ أحدهما بعضه وعن الآخر بعضه، فذلك جائز، كما فعل الزهري في حديث الإفك...) فذكره[1]، ثم

(١) وهو حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ الطويل وفيه مقالة أهل الإفك وتبرئة الله تعالى لها =

. . . .

قال: (وغير جائز لأحد بعد اختلاط ذلك أن يسقط ذكر أحد الراويين ويروي الحديث عن الآخر وحده. . .) إلى آخر كلامه.

وقد اعترض عليه[1] بأن البخاري أسقط ذكر أحد شيخيه أو شيوخه في مثل هذه الصورة واقتصر على ذكر شيخ واحد، فقال في «كتاب الرقاق» من صحيحه[2] في «باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه وتخليهم من[3] الدنيا»:

«حدثني أبو نعيم بنصف من هذا الحديث: ثنا عمر بن ذَر: ثنا مجاهد[4] أنَّ أبا هريرة كان يقول: والله[5] الذي لا إله إلاَّ هو إن كنت لأعتمد بكبدي على الأرض من الجوع. . .» الحديث[6]، انتهى.

= مما قالوا في قرآن يتلى. فراجعه في صحيح البخاري (٣/ ١٥٤، ١٥٨) كتاب الشهادات «باب حديث الإفك وتعديل النساء بعضهن بعضاً».
وفي صحيح مسلم (٤/ ٢١٢٩ ـ ٢١٣٦)، كتاب التوبة رقم (٢٧٧٠).

(١) انظر هذا الاعتراض في محاسن الاصطلاح للبلقيني (ص ٣٤٥).

(٢) (٧/ ١٧٩) ولفظه: «حدثني أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث. . .» إلخ.

(٣) في ب: «في الدنيا».

(٤) هو مجاهد بن جبر ـ بإسكان الباء ـ مولى السائب ابن أبي السائب، أبو الحجاج المكي المقرىء، الإمام المفسر، وثقه ابن معين وأبو زرعة، وقال ابن حجر: ثقة إمام في التفسير وفي العلم، قال ابن حبان: مات سنة اثنتين أو ثلاث ومائة بمكة وهو ساجد، ومولده سنة إحدى وعشرين.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١١، ٤١٢)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣١٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٠٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٢ ـ ٤٤)، الكاشف (٣/ ١٠٦)، التقريب (٢/ ٢٢٩)، الخلاصة (ص ٣٦٩).

(٥) في ك، ب: «الله».

(٦) صحيح البخاري (٧/ ١٧٩).

. . . .

والجواب: أن الممتنع إنما هو إسقاط بعض شيوخه، وإيراد جميع الحديث عن بعضهم، لأنه حينئذٍ يكون قد حدث عن المذكور ببعض ما لم يسمعه منه. فأما إذا بيَّن أنه إذا بيَّن أنه لم يسمع منه إلاَّ بعض الحديث كما فعل البخاري هنا فليس بممتنع.

وقد بيَّن البخاري في موضع آخر من صحيحه القدر الذي سمعه من أبي نعيم من هذا الحديث أو بعض ما سمعه منه فقال في «كتاب الاستئذان»[1]: «حدثنا أبو نُعَيم[2]: ثنا عمر بن ذَرح[3]، وحدثنا محمد بن مقاتل[4]:

---

(١) (٧/ ١٣١) «باب إذا دعي الرجل فجاء هل يستأذن؟».

(٢) هو الفضل بن دكين ــ بضم الدال وفتح الكاف وهو لقب ــ واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولى آل طلحة، أبو نعيم الكوفي الملائي الأحول الحافظ، ثقة ثبت، وهو من كبار شيوخ البخاري. قال يعقوب بن شيبة: مات سنة تسع عشرة ومائتين.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ١١٨)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٦١، ٦٢)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٩٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٠ ــ ٢٧٦)، الكاشف (٢/ ٢٢٨)، التقريب (٢/ ١١٠)، الخلاصة (ص ٣٠٨).

(٣) عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني المرهبي ــ بضم الميم ــ أبو ذر الكوفي. قال ابن المديني: له نحو ثلاثين حديثاً، وهو ثقة رمي بالإرجاء، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة، وقيل: سنة ست وخمسين ومائة.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ١٥٤)، الجرح والتعديل (٦/ ١٠٧)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٠٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٤٤، ٤٤٥)، الكاشف (٢/ ٢٦٩)، التقريب (٢/ ٥٥)، الخلاصة (ص ٢٨٢)، الثقات للعجلي (ص ٣٥٦).

(٤) محمد بن مقاتل المروزي أبو الحسن الكسائي لقبه «رخ». ثقة، قال البخاري: مات سنة ست وثلاثين ومائتين، وقيل: سنة ست وعشرين ومائتين.
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٢٤٢)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ١٠٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٧٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٦٨، ٤٦٩)، الكاشف (٣/ ٨٧)، التقريب (٢/ ٢٠٩)، الخلاصة (ص٣٦٠).

. . . .

أنا عبد الله[١]: أنا عمر بن ذر، أنا مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: دخلت مع رسول الله ﷺ فوجد لبناً في قدح فقال: «أبا هِرّ! إلْحَقْ أهْلَ الصُّفَّةِ فادْعُهُم إليَّ». قال: فأتيتهم فدعوتهم فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم، فدخلوا»، انتهى.

فهذا هو بعض حديث أبي نُعَيْم الذي ذكره في الرقاق، وأما بقية الحديث فيحتمل أن البخاري أخذه من كتاب أبي نُعَيْم وجادة أو إجازة له أو سمعه من شيخ آخر غير أبي نعيم، أما محمد بن مقاتل الذي روى عنه في الاستئذان بعضه، أو غيره، ولم يبين ذلك، بل اقتصر على اتصال بعض الحديث من غير بيان. ولكن ما من قطعة منه إلاَّ وهي محتملة لأنها غير متصلة بالسماع إلاَّ القطعة التي صرَّح البخاري في الاستئذان باتصالها، والله أعلم.

(١) هو ابن المبارك الإمام الحجة الحافظ المجاهد، وقد تقدمت ترجمته.

النوع السابع والعشرون
معرفة آداب المحدِّث

وقد مضى طرف منها اقتضته الأنواع التي قبله.

علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشِّيَم، وينافر مساوىء الأخلاق ومَشَاين الشِّيَم، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا. فمن أراد التصدي لإسماع الحديث أو لإفادة شيء من علومه فليقدم تصحيح النية وإخلاصها، وليطهِّر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها، وليحذر بلية حب الرياسة ورعوناتها.

وقد اختلف في السن الذي إذا بلغه استحب له التصدي لإسماع الحديث والانتصاب لروايته. والذي نقوله: إنه متى احتيج إلى ما عنده استحب له التصدي لروايته ونشره في أي سن كان. وروينا عن القاضي الفاضل أبي محمد ابن خَلَّاد رحمه الله أنه قال: «الذي يصح عندي من طريق الأثر والنظر في الحد الذي إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدث هو أن يستوفي الخمسين، لأنها انتهاء الكهولة وفيها مجتمع الأشد. قال سحيم بن وثيل:

أخو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ

قال: «وليس بمنكر أن يحدّث عند استيفاء الأربعين. لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال، نُبِىء رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين، وفي الأربعين تتناهى عزيمة الإنسان وقوته، ويتوفر عقله ويجود رأيه».

وأنكر القاضي عياض ذلك على ابن خلَّاد، وقال: «كم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن، ومات قبله وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يُحصى. هذا عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الأربعين، وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين. وكذلك إبراهيم النَّخَعي، وهذا مالك بن أنس جلس للناس ابن نيِّف وعشرين، وقيل: ابن سبع عشرة، والناس متوافرون وشيوخه أحياء، وكذلك محمد بن إدريس الشافعي قد أُخذ عنه العلم في سن الحداثة وانتصب لذلك»، والله أعلم.

قلت: ما ذكره ابن خَلَّاد غير مستنكر، وهو محمول على أنه قاله فيمن يتصدى للتحديث ابتداءً من نفسه من غير براعة في العلم تعجلت له قبل السن الذي ذكره، فهذا إنما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السن المذكورة، فإنه مظن الاحتياج إلى ما عنده. وأما الذين ذكرهم عياض ممن حدث قبل ذلك فالظاهر أن ذلك لبراعة منهم في العلم تقدمت، ظهر لهم معها الاحتياج إليهم فحدثوا قبل ذلك، أو لأنهم سئلوا ذلك إما بصريح السؤال وإما بقرينة الحال.

وأما السن الذي إذا بلغه المحدث انبغى له الإمساك عن التحديث فهو السن الذي يخشى عليه فيه من الهرم والخرف، ويخاف عليه فيه أن يخلط ويروي ما ليس من حديثه، والناس في بلوغ هذه السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم. وهكذا إذا عَمِي وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمسك عن الرواية.

وقال ابن خَلَّاد: «أعجب إلي أن يمسك في الثمانين لأنه حد

الهرم فإن كان عقله ثابتاً ورأيه مجتمعاً يعرف حديثه ويقوم به وتحرى أن يحدث احتساباً رجوت له خيراً.

ووجه ما قاله أن من بلغ الثمانين ضعف حاله في الغالب وخيف عليه الاختلاف والإخلال، وأن لا يفطن له إلاَّ بعد أن يُخلِّط كما اتفق لغير واحد من الثقات، منهم عبد الرزاق، وسعيد ابن أبـي عَرُوبة.

وقد حدَّث خلق بعد مجاوزة هذا السن فساعدهم التوفيق وصحبتهم السلامة، منهم: أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وعبد الله ابن أبـي أوفى من الصحابة، ومالك، والليث، وابن عيينة، وعلي بن الجعد، في عدد جم من المتقدمين والمتأخرين. وفيهم غير واحد حدثوا بعد استيفاء مئة سنة، منهم: الحسن بن عَرَفة، وأبو القاسم البغوي، وأبو إسحاق الهُجَيْمي والقاضي أبو الطيب الطبري رضي الله عنهم أجمعين، والله أعلم.

ثم إنه لا ينبغي للمحدث أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك.

وكان إبراهيم والشعبي إذا اجتمعا لم يتكلم إبراهيم بشيء. وزاد بعضهم فكره الرواية ببلد فيه من المحدثين من هو أولى منه لسنه أو لغير ذلك. روينا عن يحيى بن معين قال: «إذا حدثت في بلد فيه مثل أبـي مُسْهِر فيجب للحيتي أن تُحلق». وعنه أيضاً: «أن الذي يحدث بالبلدة وفيها من هو أولى بالتحديث منه أحمق».

وينبغي للمحدث إذا التمس منه ما يعلمه عند غيره في بلده

أو غيره بإسناد أعلى من إسناده أو أرجح من وجه آخر أن يعلم الطالب به ويرشده إليه، فإن الدين النصيحة.

ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية فيه، فإنه يرجى له حصول النية من بعد. روينا عن معمر قال: كان يقال: «إن الرجل ليطلب العلم لغير الله فيأبـى عليه العلم حتى يكون لله عز وجل». وليكن حريصاً على نشره مبتغياً جزيل أجره. وقد كان في السلف رضي الله عنهم من يتألف الناس على حديثه، منهم عروة بن الزبير رضي الله عنهما، والله أعلم.

وليقتد بمالك رضي الله عنه فيما أخبرناه أبو القاسم الفُرَاوِي بنيسابور، قال: أنا أبو المعالي الفارسي، قال: أنما أبو بكر البيهقي الحافظ، قال: أنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشَّعْرَاني قال: حدثنا جَدِّي قال: حدثنا إسماعيل ابن أبي أُوَيْس، قال: «كان مالك بن أنس إذا أراد أن يُحدِّث توضأ، وجلس على صدر فراشه، وسرح لحيته، وتمكَّن في جلوسه بوقار وهيبة، وحدث». فقيل له في ذلك؟ فقال: «أحب أن أُعَظِّم حديث رسول الله ﷺ، ولا أحدث إلَّا على طهارة متمكناً.

وكان يكره أن يحدِّث في الطريق أو هو قائم أو يستعجل. وقال: «أحب أن أتفهم ما أحدث به عن رسول الله ﷺ».

وروي أيضاً عنه أنه كان يغتسل لذلك ويتبخر ويتطيب، فإن رفع أحد صوته في مجلسه زبره وقال: قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا

تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾. فمن رفع صوته عند حديث رسول الله ﷺ فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله ﷺ.

ورُوِّينا أو بلغنا عن محمد بن أحمد بن عبد الله الفقيه أنه قال: «القارىء لحديث رسول الله ﷺ إذا قام لأحد فإنه يكتب عليه خطيئة». ويستحب له مع أهل مجلسه ما ورد عن حبيب ابن أبي ثابت أنه قال: «إن من السنة إذا حدث الرجل القوم أن يقبل عليهم جميعاً»، والله أعلم.

ولا يسرد الحديث سرداً يمنع السامع من إدراك بعضه. وليفتتح مجلسه وليختتمه بذكر ودعاء يليق بالحال. ومن أبلغ ما يفتتحه به أن يقول: «الحمد لله رب العالمين، أكمل الحمد على كل حال، والصلاة والسلام الأتمان، على سيد المرسلين، كلما ذكروه الذاكرون، وكلما غفل عن ذكره الغافلون. اللّٰهمَّ صلِّ عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل، وسائر الصالحين، نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون».

ويستحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث، فإنه من أعلى مراتب الراوين، والسماع فيه من أحسن وجوه التحمل وأقواها، وليتخذ مُسْتَمْلِياً يبلغ عنه إذا كثر الجمع، فذلك دأب أكابر المحدثين المتصدين لمثل ذلك. وممن روي عنه ذلك: مالك، وشعبة، ووكيع، وأبو عاصم، ويزيد بن هارون، في عدد كثير من الأعلام السالفين.

وليكن مستمليه محصلاً متيقظاً، كيلا يقع في مثل ما روينا أن يزيد بن هارون سئل عن حديث فقال: «حدثنا به عِدَّة». فصاح به

مستمليه: «يا أبا خالد، عِدَّة ابن من؟» فقال له: «عِدَّة ابن فَقَدْتُكَ».

وليستمل على موضع مرتفع من كرسي أو نحوه، فإن لم يجد استملى قائماً، وعليه أن يتبع لفظ المحدث فيؤديه على وجهه من غير خلاف. والفائدة في استملاء المُسْتَمْلِي. توصل من يسمع لفظ المُملي على بُعد منه إلى تفهمه وتحققه بإبلاغ المُسْتملي. **وأما من لم يسمع إلاَّ لفظ المُسْتَمْلِي** فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن المُمْلِي مطلقاً من غير بيان للحال فيه، وفي هذا كلام قد تقدَّم في النوع الرابع والعشرين.

النوع السابع والعشرون

١٢٤ ــ قوله: (وأما من لم يسمع إلاَّ لفظ المُسْتَمْلِي فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن المُمْلِي مطلقاً من غير بيان للحال فيه، وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والعشرين)، انتهى.

والذي قدمه هناك[١] أنه حكى هناك قولين:

أحدهما: الجواز.

والثاني: المنع.

وقال: إن الأول بعيد، فاقتضى كلامه هناك رجحان الامتناع.

والصواب ــ كما قدمته هناك ــ أنه إذا كان المُمْلي يسمع لفظ المُسْتَمْلِي فحكم المُسْتَمْلِي حكم القارىء على الشيخ، فيجوز لسامع المُسْتَمْلِي أن يرويه عن

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٤٧ ــ ١٤٩)، وانظر: (ص ٦٣٥ ــ ٦٣٨) من هذا الكتاب.

. . . .

المُمْلِي، لكن لا يجوز أن يقول: «سمعت»، ولا: «أخبرني فلان[1] إملاءً»، إنما يجوز ذلك لمن سمع لفظ المُمْلِي، ويجوز أن يقول: «أنا فلان» ويطلق ذلك على الصحيح.

وهل يجوز أن يقيد / ذلك بقوله: «قراءة عليه»، ويحتمل أن يقال بالجواز لأن المُسْتَمْلِي كالقارىء على الشيخ، ويحتمل أن لا يجوز ذلك لأن موضوع المُسْتَمْلِي: تبليغ ألفاظ الشيخ وليس قصده القراءة على الشيخ، والأول أظهر كما تقدَّم هناك، والله أعلم.

(١) في ب: «سمعت فلان: أخبرني فلان».

ويستحب افتتاح المجلس بقراءة قارىء لشيء من القرآن العظيم. فإذا فرغ استنصت المُسْتَمْلي أهل المجلس إن كان فيه لغط، ثم يبسمل ويحمد الله تبارك وتعالى، ويصلي على رسول الله ﷺ، ويتحرى الأبلغ في ذلك، ثم يقبل على المحدث ويقول: من ذكرت أو ما ذكرت رحمك الله، أو غفر الله لك ـ أو نحو ذلك، والله أعلم.

وكلما انتهى من ذكر النبي ﷺ صلّى عليه، وذكر الخطيب أنه يرفع صوته بذلك. وإذا انتهى إلى ذكر الصحابي قال: «رضي الله عنه».

ويحسن بالمحدث الثناء على شيخه في حالة الرواية عنه بما هو أهل له. فقد فعل ذلك غير واحد من السلف والعلماء، كما روي عن عطاء ابن أبي رباح أنه كان إذا حدث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «حدثني البحر». وعن وكيع أنه قال: «حدثنا سفيان أمير المؤمنين في الحديث». وأهم من ذلك الدعاء له عند ذكره، فلا يغفلن عنه.

ولا بأس بذكر من يروي عنه بما يعرف به من لقب: كغُنْدَر لقب محمد بن جعفر صاحب شعبة، ولُوَيْن لقب محمد بن سليمان المِصِّيصِي. أو نسبةً إلى أم عُرف بها: كيَعْلَى ابن مُنْيَة الصحابي، وهو ابن أمية ومُنْيَة أمه، وقيل: جدته أم أبيه. أو وصف بصفة نقصٍ في جسده عُرف بها، كسليمان الأعمش، وعاصم الأحول، إلاَّ ما يكرهه من ذلك، كما في إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عُلَيَّة، وهي أمه، وقيل: أم أمه.

رَوِّينا عن يحيى بن معين أنه كان يقول: «حدثنا إسماعيل بن عُلَيَّة» فنهاه أحمد بن حنبل، وقال: «قل إسماعيل بن إبراهيم، فإنه بلغني أنه كان يكره أن ينسب إلى أمه»، فقال: «قد قبلنا منك يا معلم الخير».

---

١٢٥ ــ قوله: (أو نسبةً إلى أُم عرف بها كيعلى بن مُنْيَة الصحابي، وهو ابن أمية، ومُنْيَة هي[1] أمه، وقيل: جدته أم أبيه)، انتهى.

رجح المصنف هنا أن منية: أم يَعْلى، واقتصر في النوع السابع والخمسين[2] على كونها جدته، وحكاه عن الزبير بن بكار، وأنها جدته أم أبيه.

وما قاله الزبير بن بَكَّار[3] هو الذي جزم به أبو نصر ابن ماكولا[4]، ولكن قال ابن عبد البر: «لم يصب الزبير»[5]، انتهى.

والذي ذكره الطبري ورجَّحه[6] أبو الحجاج المزي[7] أنها أم يَعْلَى لا جدَّته، فما رجَّحه المصنف هنا هو الراجح[8]، والله أعلم.

---

(١) سقطت من بقية النسخ.

(٢) انظر: علوم الحديث (ص ٣٧١)، وانظر (ص ١٣٤٨) من هذا الكتاب.

(٣) قوله: «ابن بكار»، سقط من بقية النسخ.

(٤) الإكمال (٧/ ٢٩٦).

(٥) الاستيعاب (٣/ ٦٦٢).

(٦) في أ: «قد رجحه».

(٧) تهذيب الكمال (٣/ ١٥٥٥).

(٨) وهو الذي رجحه البخاري أيضاً في التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٤١٤)، ويعلى بن أمية هو ابن أبي عبيدة ابن همام بن الحارث بن بكر بن زيد بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم التميمي الحنظلي، أبو صفوان، وقيل: أبو خالد، وأمه منية بنت غزوان =

. . . .

= أخت عتبة بن غزوان، وقيل: منية بنت الحارث بن جابر عمة عتبة بن غزوان، كان يعلى حليفاً لبني نوفل من قريش، أسلم يوم الفتح، وشهد حنيناً والطائف وتبوك، واستعمله عمر بن الخطاب على بعض اليمن، واستعمله عثمان بن عفان على صنعاء. شهد وقعة الجمل مع عائشة رضي الله عنها ثم صار بعد من أصحاب علي وقتل معه رضي الله عنه بصفين.

الاستيعاب (٣/ ٦٦١ ـ ٦٦٤)، أسد الغابة (٥/ ١٢٨، ١٢٩)، الإصابة (٣/ ٦٦٨، ٦٦٩)، التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٤١٤)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١ ـ ٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٩)، الكاشف (٣/ ٢٥٧)، التقريب (٢/ ٣٧٧)، الخلاصة (ص ٤٣٧).

وقد استحب للمُمْلِي أن يجمع في إملائه بين الرواية عن جماعة من شيوخه مقدماً للأعلى إسناداً أو الأولى من وجه آخر، ويملي عن كل شيخ منهم حديثاً واحداً، ويختار ما علا سنده وقصر متنه فإنه أحسن وأليق، وينتقي ما يمليه ويتحرى المستفاد منه، وينبه على ما فيه من فائدة وعلو وفضيلة، ويتجنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين، وما يخشى فيه من دخول الوهم عليهم في فهمه.

وكان من عادة غير واحد من المذكورين ختم الإملاء بشيء من الحكايات والنوادر والإنشادات بأسانيدها وذلك حسن، والله أعلم.

وإذا قصر المحدِّث عن تخريج ما يمليه فاستعان ببعض حفاظ وقته، فخرَّج له فلا بأس بذلك. قال الخطيب: «كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك».

وإذا نجز الإملاء فلا غنىً عن مقابلته وإتقانه وإصلاح ما فسد منه بزيغ القلم وطغيانه.

هذه عيون من آداب المحدث اجتزأنا بها معرضين عن التطويل بما ليس من مهماتها أو هو ظاهر ليس من مستبهماتها، والله الموفق، وهو أعلم.

---

١٢٦ ــ قوله: (وإذا نجز الإملاء فلا غنىً عن مقابلته وإتقانه...) ــ انتهى.

هكذا ذكر المصنف هنا أنه لا غنىً عن مقابلة الإملاء، وتقدم في كلامه في النوع الخامس والعشرين[1] الترخيص في الرواية من نسخة غير مقابلة

---

(١) انظر: علوم الحديث (ص ١٩٢، ١٩٣)، وانظر: (ص ٦٨٤ ــ ٦٨٥) من هذا الكتاب.

. . . .

بشروط ثلاثة[1]، فيحتمل أن يكون كلامه هنا محمولاً على ما تقدم هناك، ويحتمل أن يفرق بين النسخ من أصل السماع والنسخ من إملاء الشيخ حفظاً، لأن الحفظ يخون فربما يذكِّر الشيخ عند[2] المعارضة ـ ما لعله سبق إلى لفظه ـ، والله أعلم.

١٢٧ ـ قوله: (نَجِز).

هو بكسر الجيم على المشهور، به جزم الجوهري فقال: «نِجُزَ الشيء بالكسر ينجز نجزاً، أي: انقضى وفنى»[3]، انتهى، وهذا هو الذي قيد عن المصنف في حاشية «علوم الحديث»[4] حين قرىء عليه.

والذي صدر به صاحب «المُحْكَم» كلامه[5] الفتح فقال: «نَجِز الكلام: انقطع، ونجز الوعد ينجز: حضر»، قال: «وقد يقال: نجز»[6]. قال ابن السكيت: «كأن نجز: فني، وكأن نجز: قضى حاجته»[7]، انتهى.

---

(١) أحدها: «أن تكون نسخته نقلت من الأصل».
الثاني: «أن يبين عند الرواية أنه لم يعارض».
الثالث: «أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل، بل صحيح النقل قليل السقط».
انظر: علوم الحديث (ص ١٩٣)، وانظر: (ص ٦٨٤ ـ ٦٨٥) من هذا الكتاب.

(٢) سقطت من ب.

(٣) الصحاح (٣/ ٨٩٧).

(٤) نص هذه الحاشية المذكورة: «قال المؤلف: نجز، بكسر الجيم، معناه: انقضى، وأما بالفتح ـ كما تقول العامة ـ فمعناه: حضر، وليس هذا موضعه، والله أعلم». راجع هذه الحاشية في طبعة دار الكتب المصرية لكتاب علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣٦٧).

(٥) سقطت من ب.

(٦) انظر: لسان العرب (٥/ ٤١٣).

(٧) انظر: لسان العرب (٥/ ٤١٣).

النوع الثامن والعشرون
معرفة آداب طالب الحديث

وقد اندرج طرف منه في ضمن ما تقدم.

فأول ما عليه تحقيق الإخلاص، والحذر من أن يتخذه وُصْلَة إلى شيء من الأغراض الدنيوية. روِّينا عن حماد بن سلمة رضي الله عنه أنه قال: «من طلب الحديث لغير الله مُكِرَ به». وروينا عن سفيان الثوري رضي الله عنه قال: «ما أعلم عملاً هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله به». وروينا نحوه عن ابن المبارك رضي الله عنه.

ومن أقرب الوجوه في إصلاح النية فيه ما روِّينا عن أبي عمرو إسماعيل ابن نُجَيْد، أنه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان، وكانا عبدين صالحين، فقال له: «بأي نية أكتب الحديث؟»، فقال: «ألستم تروون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة؟»، قال: «نعم»، قال: «فرسول الله ﷺ رأس الصالحين».

وليسأل الله تبارك وتعالى التيسير والتأييد والتوفيق والتسديد، وليأخذ نفسه بالأخلاق الزكية والآداب الرضيَّة. فقد روينا عن أبي عاصم النبيل قال: «من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدين، فيجب أن يكون خير الناس».

وفي السن الذي يستحب فيه الابتداء بسماع الحديث وبكتبته اختلاف سبق بيانه في أول النوع الرابع والعشرين. وإذا أخذ فيه فليشمِّر عن ساق جهده واجتهاده. ويبدأ بالسماع من أسند شيوخ مصره ومن الأولى فالأولى من حيث العلم أو الشهرة أو الشرف أو غير ذلك.

وإذا فرغ من سماع العوالي والمهمات التي ببلده فليرحل إلى غيره.

روينا عن يحيى بن معين أنه قال: «أربعة لا تؤنس منهم رشداً: حارس الدرب، ومنادي القاضي، وابن المحدِّث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث».

وروينا عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قيل له: «أيرحل الرجل في طلب العلو؟»، فقال: «بلى، والله! شديداً، لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر رضي الله عنه، فلا يقنعهما حتى يخرجا إلى عمر رضي الله عنه فيسمعانه منه»، والله أعلم.

وعن إبراهيم بن أدهم رضي الله عنه قال: «إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث».

ولا يحملنَّه الحرص والشرة على التساهل في السماع والتحمل والإخلال بما يشترط عليه في ذلك، على ما تقدم شرحه.

وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرهما من الأعمال الصالحة، فذلك زكاة الحديث، على ما روِّينا عن العبد الصالح بشر بن الحارث الحافي رضي الله عنه. وروينا عنه أيضاً أنه قال: «يا أصحاب الحديث! أدوا زكاة هذا الحديث، اعملوا من كل مئتي حديث بخمسة أحاديث». وروينا عن عمرو بن قيس المُلائي رضي الله عنه قال: «إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله». وروينا عن وكيع قال: «إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به».

وليعظم شيخه ومن يسمع منه، فذلك من إجلال الحديث والعلم، ولا يثقل عليه ولا يطول بحيث يُضجِره، فإنه يخشى على فاعل ذلك أن يحرم الانتفاع. وقد روينا عن الزهري أنه قال: «إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب»، والله أعلم.

ومن ظفر من الطلبة بسماع شيخ فكتمه غيره لينفرد به عنهم كان جديراً بأن لا ينتفع به، وذلك من اللؤم الذي يقع فيه جهلة الطلبة الوضعاء. ومن أول فائدة طلب الحديث الإفادة. روينا عن مالك رضي الله عنه أنه قال: «مِنْ بركة الحديث إفادة بعضهم بعضاً».

وروينا عن إسحاق بن إبراهيم بن راهويه أنه قال لبعض من سمع منه في جماعة: «انسخ من كتابهم ما قد قرأت»، فقال: «إنهم لا يمكِّنونني»، قال: «إذاً والله لا يفلحون، قد رأينا أقواماً منعوا هذا السماع، فوالله ما أفلحوا ولا أنجحوا».

قلت: وقد رأينا نحن أقواماً منعوا السماع فما أفلحوا ولا أنجحوا ونسأل الله العافية، والله أعلم.

ولا يكن ممن يمنعه الحياء أو الكبر عن كثير من الطلب، وقد روينا عن مجاهد رضي الله عنه أنه قال: «لا يتعلم مستحي ولا مستكبر». وروينا عن عمر بن الخطاب وابنه رضي الله عنهما أنهما قالا: «من رقَّ وجهه رقَّ علمه».

ولا يأنف من أن يكتب عمن دونه ما يستفيده منه. روينا عن وكيع بن الجراح رضي الله عنه أنه قال: «لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه»،

وليس بموفق من ضيَّع شيئاً من وقته في الاستكثار من الشيوخ لمجرد اسم الكثرة وصيتها. وليس من ذلك قول أبي حاتم الرازي: «إذا كتبت فقمِّش، وإذا حدثت ففتِّش».

وليكتب وليسمع ما يقع إليه من كتاب أو جزء على التمام ولا يَنْتَخِب فقد قال ابن المبارك رضي الله عنه: «ما انتخبت على عالم قط إلاَّ ندمت»، وروِّينا عنه أنه قال: «لا ينتخب على عالم إلاَّ بذنب». وروينا أو بلغنا عن يحيى بن معين أنه قال: «سيندم المنتخب في الحديث حين لا تنفعه الندامة».

فإن ضاقت به الحال عن الاستيعاب وأحوج إلى الانتقاء والانتخاب تولى ذلك بنفسه، إن كان أهلاً مميزاً عارفاً بما يصلح للانتقاء والاختيار، وإن كان قاصراً عن ذلك استعان ببعض الحفاظ لينتخب له. وقد كان جماعة من الحفاظ متصدين للانتقاء على الشيوخ والطلبة تسمع، وتكتب بانتخابهم، منهم إبراهيم بن أُرْمَة الأصبهاني، وأبو عبد الله الحسن بن محمد المعروف بعُبيدِ العِجْل، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو بكر الجعابي في آخرين.

وكانت العادة جارية برسم الحافظ علامة في أصل الشيخ على ما ينتخبه، فكان النُّعَيْمي أبو الحسن يُعلم بصاد ممدودة، وأبو محمد الخلاَّل بطاء ممدودة، وأبو الفضل الفلكي بصورة همزتين، وكلهم يعلم بحبر في الحاشية اليمنى من الورقة، وعلم الدارقطني في الحاشية اليسرى بخط عريض بالحمرة، وكانو أبو القاسم اللالَكائي الحافظ يعلم بخط صغير بالحمرة على أول إسناد الحديث، ولا حجر في ذلك، ولكل الخيار.

ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل، وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث، بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المُتَحلِّين بما هم منه عاطلون.

قلت: أنشدني أبو المُظَفَّر ابن الحافظ أبي سعد السَّمْعاني رحمه الله لفظاً بمدينة «مرو»، قال: أنشدنا والدي لفظاً أو قراءة عليه، قال: أنشدنا محمد بن ناصر السَّلاَمي من لفظه، قال: أنشدنا الأديب الفاضل فارس بن الحسين لنفسه:

يا طالبَ العِلْمِ الذي ... ذهبتْ بمُدَّتِه الرِّوَايَة
كُن في الرِّوايةِ ذا العِنَا ... يةِ بالرِّوَايةِ والدِّرَايَة
وارْوِ القَليلَ ورَاعِهِ ... فالعِلْمُ لَيْسَ لهُ نِهَايَة

وليقدم العناية بالصحيحين، ثم بسنن أبي داود، وسنن النسائي وكتاب الترمذي، ضبطاً لمشكلهما وفهماً لخفي معانيها، ولا يُخْدَعن عن كتاب السنن الكبير للبيهقي، فإنا لا نعلم مثله في بابه. ثم بسائر ما تمس حاجة صاحب الحديث إليه من كتب المساند، كمسند أحمد، ومن كتب الجوامع المصنفة في الأحكام المشتملة على المسانيد وغيرها. وموطأ مالك هو المقدم منها ومن كتب علل الحديث ومن أجودها كتاب العلل عن أحمد بن حنبل، وكتاب العلل عن الدارقطني. ومن كتب معرفة الرجال وتواريخ المحدثين، ومن أفضلها (تاريخ البخاري الكبير)، و (كتاب الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، ومن كتب الضبط لمشكل الأسماء، ومن أكملها «كتاب الإكمال» لأبي نصر ابن ماكولا.

وليكن كلما مر به اسم مشكل أو كلمة من حديث مشكلة بحث عنها وأودعها قلبه، فإنه يجتمع له بذلك علم كثير في يُسْر، وليكن تحفُّظه للحديث على التدريج قليلاً قليلاً مع الأيام والليالي، فذلك أحرى بأن يُمتَّع بمحفوظه.

وممن ورد ذلك عنه من حفاظ الحديث المتقدمين: شعبة، وابن علية ومعمر، وروينا عن معمر قال: سمعت الزهري يقول: «من طلب العلم جملة فاته جملة، وإنما يدرك العلم حديثاً وحديثين»، والله أعلم.

وليكن الإتقان من شأنه، فقد قال عبد الرحمن بن مهدي: «الحفظ الإتقان».

ثم إن المذاكرة بما يتحفظه من أقوى أسباب الإمتاع به. روينا عن علقمة النخعي قال: «تذاكروا الحديث، فإن حياته ذكره». وعن إبراهيم النخعي قال: «من سره أن يحفظ الحديث فليحدث به، ولو أن يحدث به من لا يشتهيه».

وليشتغل بالتخريج والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له، فإنه كما قال الخطيب الحافظ يثبت الحفظ، ويُذَكِّي القلب، ويَشْحَذ الطبع ويجيد البيان، ويكشف الملتبس، ويكسب جميل الذكر، ويخلده إلى آخر الدهر، وقلَّ ما يمهر في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الخفي من فوائده إلاَّ منْ فعل ذلك.

وحدث الصوري الحافظ محمد بن علي قال: «رأيت أبا محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ في المنام، فقال لي: يا أبا عبد الله! خرِّج

وصنِّف قبل أن يحال بينك وبينه، هذا أنا تراني قد حيل بيني وبين ذلك».

وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان:

إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها. وتنويعه أنواعاً وجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع في باب فباب.

والثانية: تصنيفه على المسانيد وجمع حديث كل صحابي وحده وإن اختلفت أنواعه، ولمن اختار ذلك أن يرتبهم على حروف المعجم في أسمائهم، وله أن يرتبهم على القبائل، فيبدأ ببني هاشم، ثم بالأقرب فالأقرب نسباً من رسول الله ﷺ، وله أن يرتب على سوابق الصحابة، فيبدأ بالعشرة، ثم بأهل بدر، ثم بأهل الحديبية، ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديبية وفتح مكة، ويختم بأصاغر الصحابة كأبي الطفيل ونظرائه، ثم بالنساء، وهذا أحسن، والأول أسهل، وفي ذلك من وجوه الترتيب غير ذلك.

ثم إن من أعلى المراتب في تصنيفه تصنيفه مُعلَّلاً، بأن يجمع في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه، كما فعل يعقوب بن شيبة في مسنده.

ومما يعتنون به في التأليف جمع الشيوخ، أي: جمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفراده. قال عثمان بن سعيد الدارمي: «يقال: من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في

الحديث: سفيان، وشعبة، ومالك، وحماد بن زيد، وابن عيينة، وهم أصول الدين».

وأصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثير غير الذين ذكرهم الدارمي منهم: أيوب السَّخْتِيَاني، والزهري، والأوزاعي، ويجمعون أيضاً التراجم وهي أسانيد يخصون ما جاء بها بالجمع والتأليف، مثل ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر؛ وترجمة سهيل ابن أبـي صالح عن أبيه عن أبـي هريرة؛ وترجمة هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها؛ في أشباه لذلك كثيرة.

ويجمعون أيضاً أبواباً من أبواب الكتب المصنفة الجامعة للأحكام فيفردونها بالتأليف، فتصير كتباً مفردة، نحو باب رؤية الله عزَّ وجل وباب رفع اليدين، وباب القراءة خلف الإمام، وغير ذلك. ويفردون أحاديث فيجمعون طرقها في كتب مفردة، نحو طرق حديث قبض العلم، وحديث الغسل يوم الجمعة، وغير ذلك. وكثير من أنواع كتابنا هذا قد أفردوا أحاديثه بالجمع والتصنيف.

وعليه في كل ذلك تصحيح القصد والحذر من قصد المكاثرة ونحوه. بلغنا عن حمزة بن محمد الكِنَاني أنه خرج حديثاً واحداً من نحو مئتي طريق فأعجبه ذلك، فرأى يحيـى بن معين في منامه فذكر له ذلك، فقال له أخشى أن يدخل هذا تحت: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾.

ثم ليحذر أن يخرج إلى الناس ما يصنفه إلاَّ بعد تهذيبه وتحريره وإعادة النظر فيه وتكريره، وليتق أن يجمع ما لم يتأهل بعد لاجتناء ثمرته واقتناص فائدة جمعه كيلا يكون حكمه ما رويناه عن علي بن

المديني قال: إذا رأيت الحدث أول ما يكتب الحديث يجمع حديث الغسل وحديث «من كذب» فاكتب على قفاه «لا يفلح».

ثم إن هذا الكتاب مدخل إلى هذا الشأن، مفصح عن أصوله وفروعه، شارح لمصطلحات أهله ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقص المحدث بالجهل بها نقصاً فاحشاً، فهو ــ إن شاء الله ــ جدير بأن تقدم العناية به ــ ونسأل الله سبحانه فضله العظيم، وهو أعلم.

النوع التاسع والعشرون
معرفة الإسناد العالي والنازل

أصل الإِسناد أولاً خَصِيصَة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة. روينا من غير وجه عن عبد الله بن المبارك رضي الله عنه أنه قال: «الإِسناد من الدين، لولا الإِسناد لقال من شاء ما شاء».

وطلب العلو فيه سنة أيضاً، ولذلك استحبت الرحلة فيه على ما سبق ذكره. قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه: «طلب الإِسناد العالي سنة عمن سلف». وقد روينا أن يحيى بن معين رضي الله عنه قيل له في مرضه الذي مات فيه: «ما تشتهي؟»، قال: «بيت خالي، وإسناد عالي».

قلت: العلو يبعد الإِسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جَلِيٌّ واضح.

ثم إن العلو المطلوب في رواية الحديث على أقسام خمسة:

أولها: القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف، وذلك من أجلِّ أنواع العلو. وقد روينا عن محمد بن أسلم الطُّوسي الزاهد العالم رضي الله عنه أنه قال: «قرب الإسناد قرب أو قربة إلى الله عز وجل».

وهذا كما قال، لأن قرب الإسناد قرب إلى رسول الله ﷺ، والقرب إليه قرب إلى الله عز وجل.

الثاني: وهو الذي ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ، القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ. فإذا وجد ذلك في إسناد وصف بالعلو نظراً إلى قربه من ذلك الإمام، وإن لم يكن عالياً بالنسبة إلى رسول الله ﷺ. وكلام الحاكم يوهم أن القرب من رسول الله ﷺ لا يعدّ من العلو المطلوب أصلاً.

وهذا غلط من قائله، لأن القرب منه ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف أولى بذلك. ولا ينازع في هذا من له مُسْكَة من معرفة، وكأن الحاكم أراد بكلامه ذلك إثبات العلو للإسناد بقربه من إمام، وإن لم يكن قريباً إلى رسول الله ﷺ، والإنكار على من يراعي في ذلك مجرَّد قرب الإسناد إلى رسول الله ﷺ وإن كان إسناداً ضعيفاً، ولهذا مثل ذلك بحديث أبي هدبة، ودينار، والأشج وأشباههم، والله أعلم.

الثالث: العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين، أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة، وذلك ما اشتهر آخراً من الموافقات والأبدال، والمساواة، والمصافحة. وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع، وممن وجدت هذا النوع في كلامه أبو بكر الخطيب الحافظ وبعض شيوخه، وأبو نصر بن ماكولا، وأبو عبد الله الحُمَيْدِي، وغيرهم من طبقتهم وممن جاء بعدهم، والله أعلم.

أما الموافقة: فهي أن يقع لك الحديث عن شيخ مسلم فيه مثلاً عالياً بعدد أقل من العدد الذي يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن مسلم عنه.

وأما البدل فمثل أن يقع لك هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم هو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث. وقد يرد البدل إلى الموافقة، فيقال: فيما ذكرناه أنه موافقة عالية في شيخ شيخ مسلم، ولو لم يكن ذلك عالياً فهو أيضاً موافقة وبدل، لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبدل لعدم الالتفات إليه.

وأما المساواة: فهي في أعصارنا أن يقل العدد في إسنادك لا إلى شيخ مسلم وأمثاله، ولا إلى شيخ شيخه، بل إلى من هو أبعد من ذلك كالصحابي أو من قاربه، وربما كان إلى رسول الله ﷺ بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي، فتكون بذلك مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الإسناد وعدد رجاله.

وأما المصافحة: فهي أن تقع هذه المساواة التي وصفناها لشيخك لا لك، فيقع ذلك لك مصافحة، إذ تكون كأنك لقيت مسلماً في ذلك الحديث وصافحته به، لكونك قد لقيت شيخك المساوي لمسلم. فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، فتقول: كأن شيخي سمع مسلماً وصافحه، وإن كانت المساواة لشيخ شيخ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك، فتقول فيها: كأن شيخ شيخي سمع مسلماً وصافحه، ولك أن لا تذكر لك في ذلك نسبة، بل تقول: كأن فلاناً سمعه من مسلم، من غير أن تقول فيه: (شيخي) أو (شيخ شيخي).

ثم لا يخفى على المتأمل أن في المساواة والمصافحة الواقعتين لك لا يلتقي إسنادك وإسناد مسلم أو نحوه إلاَّ بعيداً عن شيخ مسلم، فيلتقيان في الصحابـي أو قريباً منه، فإن كانت المصافحة التي تذكرها ليست لك، بل لمن فوقك من رجال إسنادك أمكن التقاء الإسنادين فيها في شيخ مسلم أو أشباهه، وداخلت المصافحة حينئذ الموافقة، فإن معنى الموافقة راجع إلى مساواة ومصافحة مخصوصة، إذ حاصلها أن بعض من تقدم من رواة إسنادك العالي ساوى أو صافح مسلماً أو البخاري، لكونه سمع ممن سمع من شيخهما مع تأخر طبقته عن طبقتهما.

ويوجد في كثير من العوالي المخرَّجة لمن تكلم أولاً في هذا النوع وطبقتهم المصافحات مع الموافقات والأبدال لما ذكرناه.

ثم اعلم أن هذا النوع من العلو علو تابع لنزول، إذ لولا نزول ذلك الإمام في إسناده لم تَعْلُ أنت في إسنادك.

وكنت قد قرأت بمرو على شيخنا المكثر أبي المظفر عبد الرحيم ابن الحافظ المصنف أبي سعد السمعاني رحمهما الله في أربعي أبي البركات الفُرَاوي حديثاً ادعى فيه أنه كأنه سمعه هو أو شيخه من البخاري، فقال الشيخ أبو المظفر: «ليس لك بعال، ولكنه للبخاري نازل». وهذا حسن لطيف يخدش وجه هذا النوع من العلو، والله أعلم.

النوع التاسع والعشرون

١٢٨ ــ قوله: (الثالث: العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين، أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعروفة). ثم قال: (ثم اعلم أن هذا النوع من العلو علو تابع لنزول، إذ لولا نزول ذلك الإمام في إسناده لم تَعْلُ أنت في إسنادك)، انتهى.

أطلق المصنف أن هذا النوع من العلو عُلُوٌّ تابع[1] لنزول، وليس ذلك على إطلاقه وإنما هو الغالب. وربما يكون هذا النوع من العلو غير تابع لنزول، بل يكون غالباً من حديث ذلك الإمام أيضاً.

مثاله: حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «كان على موسى يَوْمَ كَلَّمَهُ اللَّهُ كِسَاءُ صوفٍ وجُبَّةُ صُوفٍ...» الحديث. رواه الترمذي[2] عن علي بن حُجْر[3]،

---

(١) في ب: «غير تابع».

(٢) (٤/ ٢٢٤، ٢٢٥) في كتاب اللباس «باب ما جاء في لبس الصوف» برقم (١٧٣٤)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاَّ من حديث حميد الأعرج، وحميد هو ابن علي الكوفي، قال: سمعت محمداً يقول: حميد بن علي الأعرج منكر الحديث».

(٣) في ب: «عن ابن حجر». وذكر السيوطي في الجامع الكبير (١/ ١٠٢١) أن ابن النجار أخرجه عن ابن مسعود وعلي بن حجر ــ بضم الحاء المهملة وسكون الجيم ــ هو ابن إياس السعدي أبو الحسن المروزي، ثقة حافظ مات سنة أربع وأربعين ومائتين، وقد قارب المائة أو جاوزها.
=

. . . .

عـن خلف بـن خليفة(١)، عـن حُمَيْـد الأعـرج(٢)، عـن عبـد الله بن الحارث(٣)

= التـاريـخ الكبيـر (٣/ ٢/ ٢٧٢)، الجـرح والتعـديـل (٣/ ١/ ١٨٣)، تهـذيـب الكمـال (٢/ ٩٥٩)، تهـذيـب التهـذيـب (٧/ ٢٩٣)، الكـاشـف (٢/ ٢٤٤)، التقـريـب (٢/ ٣٣)، الخلاصة (ص ٢٧٢).

(١) هو خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم، أبو أحمد الكوفي ثم الواسطي ثم البغـدادي، وهـو «صـدوق اختلـط فـي آخـر الأمـر، وادعـى أنـه رأى عمـرو بـن حـريـث الصحابـي، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد». مات سنة إحدى وثمانين ومائة، وهو ابن مائة سنة وسنة، وقيل: ابن تسعين.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ١٩٤، ١٩٥)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٦٩)، تهذيب الكمال (١/ ٣٧٥)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٥٠ ـ ١٥٢)، الكاشف (١/ ٢١٤، ٢١٥)، التقريب (١/ ٢٢٥)، الخلاصة (ص ١٠٥، ١٠٦)، الثقات للعجلي (ص ١٤٤).

(٢) هو حميد ـ بضم الحاء المهملة وفتح الميم وسكون الياء المثناة تحت ـ بن علي، وقيل: ابن عطاء، وقيل: ابن عبد الله، وقيل: ابن عبيد الأعرج الكوفي القاص الملائي ـ بضم الميم وتخفيف اللام نسبة إلى بيع الملاء: نوع من الثياب ـ قال البخاري ـ كما تقدم ـ منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث واهي الحديث، وقال الدارقطني: متروك وأحاديثه تشبه الموضوعة، وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود في الضعفاء، وقال ابن حجر: ضعيف.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٥٤)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧)، تهذيب الكمال (١/ ٣٤٠، ٣٤١)، تهـذيـب التهـذيـب (٣/ ٥٣)، الكـامـل (٢/ ٦٨٨، ٦٨٩)، الميـزان (١/ ٦١٤، ٦١٥)، الكاشف (١/ ١٩٤)، التقريب (١/ ٢٠٤)، الخلاصة (ص ٩٥).

(٣) هو عبد الله بن الحارث الزبيدي ـ بضم الزاي ـ النجراني الكوفي المُكَتِّب ـ بضم الميم وفتح الكاف وتشديد التاء المثناة فوق ـ قال في «المغني» مفعول الاكتاب عند القاضي، وجوز كونه فاعل التكتيب، أحد الثقات، وقال ابن حجر: ثقة.
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٦٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣١)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٧٢، ٦٧٣)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٨٠، ١٨١)، الكاشف (٢/ ٧١)، التقريب (١/ ٤٠٨)، =

. . . .

عن ابن مسعود. وقد وقع لنا عالياً بدرجتين:

أخبرني به أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم المَيْدُومي[1] قال: أنا أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم الحَرَّاني[2]، ح وأخبرني أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري[3] بقراءتي عليه بدمشق في الرحلة

= الخلاصة (ص ١٩٤)، المغني في ضبط أسماء الرجال (ص ٧٤).

(١) هو الشيخ الحافظ المسند المعمر صدر الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم الميدومي المصري خاتمة أصحاب النجيب عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني، له جزء «العوالي» حدث به غير مرة. توفي بالقاهرة سنة أربع وخمسين وسبعمائة في المحرم منها عن تسعين سنة.
ذيول العبر (٤/ ١٦١، ١٦٢)، شذرات الذهب (٦/ ١٧٦).

(٢) هو النجيب عبد اللطيف بن عبد المنعم بن الصيقل أبو الفرج الحراني الحنبلي التاجر، مسند الديار المصرية. ولد بحران سنة سبع وثمانين وخمسمائة، ورحل به أبوه فأسمعه الكثير، وَلِيَ مشيخة «دار الحديث الكاملية». وتوفي في أول صفر سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وله خمس وثمانون سنة.
العبر في خبر من غبر (٣/ ٣٢٤)، شذرات الذهب (٥/ ٣٣٦).

(٣) هو مسند الشام شمس الدين محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن بركات بن سعد بن بركات بن سعد بن كامل بن عبد الله بن عمر الأنصاري من ذرية عبادة بن الصامت رضي الله عنه، ولد في رجب سنة تسع وستين وستمائة وحضر الكثير على ابن عبد الدائم وغيره، وأجازه عمر الكرماني والنووي، وخرج له البرزالي مشيخة ذكر له فيها أكثر من مائة وخمسين شيخاً. سمع منه المزي، والذهبي، والسبكي، وابن جماعة، وابن رافع، وابن كثير، والحسيني، والمقري، وابن رجب، والعراقي وغيرهم. كان صدوقاً مأموناً صبوراً على الإسماع، محباً للحديث وأهله، حدث مع أبيه وعمره عشرون سنة. توفي يوم الجمعة ثالث رمضان سنة ست وخمسين وسبعمائة بدمشق، عن سبع وثمانين سنة.
ذيول العبر (٤/ ١٦٩)، شذرات الذهب (٦/ ١٨١).

. . . .

الأولى قال: أنا أحمد بن عبد الدائم المقدسي[(١)] ـ قرأه عليه وأنا حاضر ـ قالا: أنا عبد المنعم بن عبد الوهاب قال: أنا علي بن محمد[(٢)] بن بيان، قال: أنا محمد بن محمد (بن محمد)[(٣)] بن إبراهيم بن مخلد قال: أنا إسماعيل بن محمد الصفَّار قال: ثنا الحسن بن عرفة: ثنا خلف بن خليفة، عن حُمَيْد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن مسعود / قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمَ كلَّم اللَّـهُ موسى ـ (عليه السلام)[(٤)] ـ كانت عليه جُبَّةُ صوفٍ، وسَرَاوِيلُ صوف، وكِسَاءُ صوف وكُمَّة[(٥)] صوف،

(١) هو زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي الحنبلي مسند الشام وفقيهه ومحدثه الحنبلي الناسخ. وُلد سنة خمس وسبعين وخمسمائة، وعني بالحديث وتفقه بالشيخ موفق الدين بن قدامة، خرَّج لنفسه مشيخة وجمع لنفسه تاريخاً، وكان سريع الكتابة حسن الخط فكتب تاريخ دمشق لابن عساكر مرتين والمغني للموفق مرات. حدث بالكثير وانتهى إليه علو الإسناد وسمع منه الحفاظ المتقدمون كالحافظ ضياء الدين والزكي البرزالي وعمر بن الحاجب، وروى عنه الأئمة الكبار والحفاظ المتقدمون والمتأخرون منهم الشيخ محيي الدين النووي وشمس الدين بن أبي عمر وابن دقيق العيد وابن تيمية وغيرهم. وتوفي يوم الاثنين سابع رجب سنة ثمان وستين وستمائة، وقد جاوز التسعين.
العبر (٣/ ٣١٧، ٣١٨)، البداية والنهاية (١٣/ ٢٧٢)، شذرات الذهب (٥/ ٣٢٥، ٣٢٦).

(٢) سقطت من ب.

(٣) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وهو مثبت في بقية النسخ.

(٤) ألحق ما بين القوسين بهامش الأصل.

(٥) الكُمَّة ـ بضم الكاف وتشديد الميم المفتوحة ـ هي: القلنسوة، وهي من ملابس الرأس مختلف الأشكال والأنواع.
النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٠٠)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٣٠٠)، لسان العرب (٦/ ١٨١).

. . . .

ونَعْلاه من جِلْدِ حِمارٍ غيْرِ ذَكِي»[1].

فهذا الحديث ـ بهذا الإسناد ـ لا يقع لأحد في هذه[2] الأزمان أعلى منه على وجه الدنيا من حيث العدد، وهو علو مطلق يس تابعاً لنزول، فإنه عال للترمذي أيضاً، فإن خلف بن خليفة من التابعين وأعلى ما يقع للترمذي روايته عن أتباع التابعين.

وأما علو طريقنا فأمر واضح، فإن شيخنا أبا الفتح آخر من روى عن النجيب عبد اللطيف بالسماع، والنجيب آخر من روى عن عبد المنعم بن كُلَيْب[3] بالسماع، وابن كُلَيْب آخر من روى عن[4] ابن بَيَان[5]، وابن بَيَان آخر من روى عن ابن مَخْلد[6]، وابن مَخْلَد

---

(١) الذكي من الذكاة، وهي الذبح الشرعي بشروطه، وغير ذكي أي غير مذكى فهو ميت غير مذبوح.
النهاية (٢/ ١٦٤).

(٢) في ب: «من هذه».

(٣) هو أبو الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب بن سعد، وقيل: ابن صدقة ابن الخضر بن كليب الحراني الأصل البغدادي المولد والدار والوفاة. الحنبلي التاجر مسند العراق، ولد في صفر سنة خمسمائة، وسمع من ابن بيان وابن نبهان وابن زيدان وطائفة. توفي سنة ست وتسعين وخمسمائة.
العبر (٣/ ١١٦)، البداية والنهاية (١٣/ ٢٦)، شذرات الذهب (٤/ ٣٢٧).

(٤) من قوله: «عن عبد المنعم بن كليب» إلى هنا سقط من ب.

(٥) هو أبو القاسم الرزاز ـ بفتح الراء والزاء المعجمة المشددة ـ علي بن أحمد بن محمد بن بيان مسند العراق، وآخر من حدث عن ابن مخلد وطلحة الكتاني والحرفي. توفي في شعبان سنة عشر وخمسمائة، عن سبع وتسعين سنة.
العبر (٢/ ٣٩٥)، البداية والنهاية (١٢/ ١٩٢)، شذرات الذهب (٤/ ٢٧).

(٦) هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد أبو الحسن التاجر، سمع الكثير على المشايخ =

. . . .

آخر من روى عن الصفَّار[١]، والصفَّار آخر من روى عن ابن عرفة[٢] (فيما ذكره الحافظ أبو سعيد العلائي)[٣] وابن عَرَفة[٤] آخر من روى عن خلف بن خليفة، وخلف بن خليفة آخر من روى عن الصحابة فهو علو مطلق، والله أعلم.

= المتقدمين وتفرد بعلو الإسناد. مات فقيراً لم يترك شيئاً ولم يوجد له كفن فأرسل له الخليفة العباسي القادر بالله ما كفن فيه، وكان ذلك سنة تسع عشرة وأربعمائة.

البداية والنهاية (١٢/ ٢٧).

(١) هو أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن أبو علي الصفار الأديب النحوي صاحب المبرد. سمع الحسن بن عرفة وعباس الدوري، وسعدان بن نصر وطائفة، وروى عنه جماعة منهم الدارقطني وقال: صام أربعة وثمانين رمضاناً وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين وثلثمائة، وله أربع وتسعون سنة.

سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٤٠)، العبر (٢/ ٦٢)، تاريخ بغداد (٦/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤)، البداية والنهاية (١١/ ٢٤٠)، شذرات الذهب (٢/ ٣٥٨)، لسان الميزان (١/ ٤٣٢).

(٢) على هامش الأصل ما نصه: «قال شيخنا أبو الفضل العسقلاني رحمه الله: زاد شيخنا أبو الفضل العراقي بعد قوله: (والصفار آخر من روى عن ابن عرفة): في جزئه المشهور. واحترز بذلك عن علي بن الفضل القبوري، فإنه آخر من روى عن الحسن بن عرفة مطلقاً».

(٣) ما بين القوسين ألحق بهامش الأصل بخط المؤلف.

(٤) هو الحسن بن عرفة العبدي أبو علي البغدادي الحافظ الإمام أحد الثقات المشاهير، مات سنة سبع وخمسين ومائتين.

العبر (١/ ٣٦٨)، البداية والنهاية (١١/ ٣٢، ٣٣)، شذرات الذهب (٢/ ١٣٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩٣، ٢٩٤)، الكاشف (١/ ١٦٣)، التقريب (١/ ١٦٨)، الخلاصة (ص ٧٩).

الرابع من أنواع العلو: العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي،

مثاله ما أرويه عن شيخ أخبرني به عن واحد عن البيهقي الحافظ عن الحاكم أبـي عبد الله الحافظ أعلى من روايتي لذلك عن شيخ أخبرني به عن واحد عن أبـي بكر بن خلف عن الحاكم، وإن تساوى الإسنادان في العدد، لتقدم وفاة البيهقي على وفاة ابن خلف. لأن البيهقي مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، ومات ابن خلف سنة سبع وثمانين وأربعمائة.

روينا عن أبـي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي الحافظ رحمه الله قال: «قد يكون الإسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه وإن كانا متساويين في العدد»، ومثل ذلك من حديث نفسه بمثل ما ذكرناه.

ثم إن هذا كلام في العلو المنبني على تقدم الوفاة المستفاد من نسبة شيخ إلى شيخ وقياس راو براو.

وأما العلو المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك من غير نظر إلى قياسه براو آخر، فقد حده بعض أهل هذا الشأن بخمسين سنة. وذلك ما رويناه عن أبـي علي الحافظ النيسابوري قال: سمعت أحمد بن عُمَيْر الدمشقي، وكان من أركان الحديث يقول: إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو.

وفيما يروى عن أبـي عبد الله بن منده الحافظ قال: «إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فهو عال». وهذا أوسع من الأول، والله أعلم.

الخامس: العلو المستفاد من تقدم السماع: أنبؤنا عن محمد بن

ناصر الحافظ عن محمد بن طاهر الحافظ قال: «من العلو تقدم السماع».

قلت: وكثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله، وفيه ما لا يدخل في ذلك بل يمتاز عنه، مثل أن يسمع شخصان من شيخ واحد، وسماع أحدهما من ستين سنة مثلاً، وسماع الآخر من أربعين سنة. فإذا تساوى السند إليهما في العدد فالإسناد إلى الأول الذي تقدم سماعه أعلى.

فهذه أنواع العلو على الاستقصاء والإيضاح الشافي، ولله سبحانه وتعالى الحمد كله.

وأما ما رويناه عن الحافظ أبـي الطاهر السِّلَفِي رحمه الله من قوله في أبيات له:

بَلْ علوُّ الحَدِيثِ بَيْنَ أولي الحِفْـ ــظِ والإتْقَـانِ صِحَّـةُ الإِسْنَـادِ

وما رويناه عن الوزير نظام الملك من قوله: «عندي أن الحديث العالي ما صح عن رسول الله ﷺ وإن بلغت رواته مائة».

فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب، والله أعلم.

فصل

وأما النزول فهو ضد العلو.

وما من قسم من أقسام العلو الخمسة إلاَّ وضده قسم من أقسام النزول. فهو إذاً خمسة أقسام، وتفصيلها يدرك من تفصيل أقسام العلو على نحو ما تقدم شرحه.

وأما قول الحاكم أبي عبد الله: «لعل قائلاً يقول: النزول ضد العلو، فمن عرف العلو فقد عرف ضده، وليس كذلك، فإن للنزول مراتب لا يعرفها إلاَّ أهل الصنعة... إلى آخر كلامه»، فهذا ليس نفياً لكون النزول ضداً للعلو على الوجه الذي ذكرته، بل نفياً لكونه يعرف بمعرفة العلو. وذلك يليق بما ذكره هو في معرفة العلو، فإنه قصر في بيانه وتفصيله وليس كذلك ما ذكرناه نحن في معرفة العلو، فإنه مفصل تفصيلاً مفهماً لمراتب النزول، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

ثم إن النزول مفضول مرغوب عنه والفضيلة للعلو على ما تقدم بيانه ودليله.

وحكى ابن خلّاد عن بعض أهل النظر أنه قال: «التنزل في الإسناد أفضل»، واحتج له بما معناه أنه يجب الاجتهاد والنظر في تعديل كل راوٍ وتجريحه، فكلما زادوا كان الاجتهاد أكثر فكان الأجر أكثر.

وهذا مذهب ضعيف، ضعيف الحجة. وقد روينا عن علي بن المديني وأبي عمرو المستملي النيسابوري أنهما قالا: «النزول شؤم».

وهذا ونحوه مما جاء في ذم النزول مخصوص ببعض النزول، فإن النزول إذا تعيَّن دون العلو طريقاً إلى فائدة راجحة على فائدة العلو فهو مختار غير مرذول، والله أعلم.

النوع الموفي ثلاثين
معرفة المشهور من الحديث

ومعنى الشهرة مفهوم.

وهو منقسم إلى صحيح، كقوله ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وأمثاله، وإلى غير صحيح، كحديث: «طلبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ». وكما بلغنا عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال: «أربعة أحاديث تدور عن رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل: «مَنْ بشَّرَني بِخُروجِ آذارَ بشَّرْتُه بالجنة»، و«من آذى ذِمِّيًا فأنا خصمُه يومَ القيامة»، و«نَحْرُكُم يومَ صَوْمِكم»، و«للسائلِ حق وإن جاءَ على فَرَس».

وينقسم من وجه آخر إلى ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم، كقوله ﷺ: «المُسْلِم مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُون مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» وأشباهه، وإلى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم، كالذي رويناه عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن أنس: «أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِعْل وذَكْوَان».

فهذا مشهور بين أهل الحديث مخرَّج في الصحيح، وله رواة عن أنس غير أبي مِجْلَز، ورواه عن أبي مِجْلَز غير التيمي، ورواه عن التيمي غير الأنصاري.

ولا يعلم ذلك إلاَّ أهل الصنعة. وأما غيرهم فقد يستغربونه من

حيث إن التيمي يروي عن أنس وهو ههنا يروي عن واحد عن أنس.

النوع الموفي ثلاثين
معرفة المشهور

١٢٩ ــ قوله: (وكما بلغنا عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال: «أربعة أحاديث تدور عن رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل:

«مَنْ بشَّرَني بِخُروجِ آذارَ بشَّرْتُه بالجَنَّة».

و «مَنْ آذى ذِمِّيًا فأَنَا خصْمُه يَوْمَ القِيَامَة».

و «نَحْرُكُم يَوْمَ صَوْمِكُم».

و «لِلسَّائِلِ حَقٌّ وإنْ جَاءَ على فَرَسٍ»[1]).

قلت: لا يصح هذا الكلام عن الإمام أحمد، فإنه أخرج حديثاً منها في «المسند»[2]، وهو حديث: «لِلسَّائِلِ حقٌّ وإنْ جَاءَ على فَرَسٍ».

وقد ورد من حديث الحسين بن علي، وأبيه علي، وابن عباس، والهرماس بن زياد.

أما حديث الحسين بن علي بن أبي طالب[3] فأخرجه أبو داود[4] من رواية

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٢٣٦) بإسناده عن الإمام أحمد.

(٢) (١/ ٢٠١).

(٣) هو أبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، روى عن رسول الله ﷺ ثمانية أحاديث، وروى عن أبيه وأمه فاطمة رضي الله عنها وعمر رضي الله عنه. استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، وله ست وخمسون سنة رضي الله عنه.
الكاشف (١/ ١٧١)، التقريب (١/ ١٧٧)، الخلاصة (ص ٨٣).

(٤) في سننه (٢/ ٣٠٦، ٣٠٧) في كتاب الزكاة «باب حق السائل» رقم (١٦٦٥).

. . . .

يعلى بن أبـي يحيـى، عن فاطمة بنت الحسين[1]، عن حسين بن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «لِلسَّائِلِ حقٌّ وإنْ جَاءَ على فَرَس»، رواه أحمد في مسنده[2] عن وكيع[3] وعبد الرحمن بن محمد[4] كلاهما عن سفيان[5] عن مصعب بن محمد[6]

---

(١) هي فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبـي طالب الهاشمية المدنية، روت عن أبيها وأخيها علي، وروى عنها ابنها عبد الله بن حسن بن حسن بن حسن وهي ثقة. ماتت بعد المائة وقد أسنَّت.

تهذيب الكمال (٣/ ١٦٩٢)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٤٢، ٢٤٣)، الكاشف (٣/ ٤٣٢)، التقريب (٢/ ٦٠٩)، الخلاصة (ص ٤٩٤).

(٢) (٣/ ١٧٣) «ط. المعارف» برقم (١٧٣٠).

(٣) هـو ابن الجراح بـن مليح الرؤاسي، أبـو سفيان الكوفـي، الإمـام الحجـة. ثقـة حافـظ، توفي في آخر سنة ست وتسعين ومائة، وله ترجمة في التهذيب والتقريب والخلاصة وغيرها.

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، روى عن إبراهيم بن يزيد التيمي، وروى عنه إبراهيم بن محمد أبو يحيـى. مجهول، وقال الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة»: «ذكر ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات: عبد الرحمن بن محمد بن أبـي عتيق، روى عن أبيه، روى عنه سليمان بن بلال وأهل المدينة، فأظنه هذا، فإن إبراهيم من طبقة سليمان بن بلال، وأبو عتيق مدني مشهور في التابعين.

الثقات (٧/ ٦٥)، تعجيل المنفعة (ص ٢٥٧)، وقارن بما في التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٣٠٢، ٣٠٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٥٥، ٢٥٦).

(٥) هو سفيان الثوري الإمام. وقد تقدم.

(٦) هو مصعب بن محمد بن عبد الرحمن بن شرحبيل ـ بضم الشين المعجمة وفتح الراء وسكـون الحـاء المهملـة ـ العبـدري ـ بفتـح العيـن المهملـة وسكـون البـاء وفتـح الـدال المهملة، نسبة إلى بني عبد الدار بن قصي ـ المكي، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صالح يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حجر: لا بأس به.

التاريخ لابن معين (٢/ ٥٦٧)، التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٥١، ٣٥٢)، الجرح والتعديل =

. . . .

عن يعلى بن أبـي يحيـى. وهذا إسناد جيد، وقد سكت عليه أبو داود فهو عنده صالح، ويعلى هذا ذكره ابن حبان في الثقات وجهله أبو حاتم[1]، وباقي رجاله ثقات.

وأما حديث علي فأخرجه أبو داود[2] أيضاً من رواية زهير[3]، عن شيخ[4]

= (٤/ ١/ ٣٠٤، ٣٠٥)، تهـذيـب الكمـال (٣/ ١٣٣٣، ١٣٣٤)، تهـذيـب التهـذيـب (١٠/ ١٦٤، ١٦٥)، الكاشف (٣/ ١٣١)، التقريب (٢/ ٢٥٢)، الخلاصة (ص ٣٧٨).

(١) قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند (٣/ ١٧٣): «يعلى بن أبـي يحيـى ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: مجهول، وترجمه البخاري في الكبير وذكر له هذا الحديث وقال: قاله محمد بن كثير عن الثوري، عن مصعب بن محمد. ولم يذكر فيه جرحاً فهو ثقة ليس بمجهول». وكما جزم الشيخ أحمد شاكر بصحة إسناده، فقد جزم الشيخ الألباني بضعفه في ضعيف الجامع (٥/ ٢٨)، لكن قال العلامة محمد صبغة الله المدراسي في ذيله على القول المسدد (ص ٨٦): «وبالجملة لا شك في صحته نظراً إلى مجموع طرقه». انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٤١٦)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٣٠٣)، الثقـات لابـن حبـان (٧/ ٦٥٢)، تهـذيـب الكمـال (٣/ ١٥٥٧)، تهـذيـب التهـذيـب (١١/ ٤٠٥)، الكاشف (٣/ ٢٥٩)، التقريب (٢/ ٣٧٩)، الخلاصة (ص ٤٣٨).

(٢) (٢/ ٣٠٧) كتاب الزكاة «باب حق السائل» رقم (١٦٦٦).

(٣) هو ابن معاوية بن حديج ــ بضم الحاء المهملة وآخره جيم ــ الجعفي ــ بضم الجيم وسكون العين المهملة ــ أبو خيثمة الكوفي أحد الحفاظ والأعلام، قال أحمد: من معادن الصدق، وقال: ثبت بخ بخ، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة إلاَّ أنه سمع من أبـي إسحاق بعد الاختلاط، وقال أبو حاتم: ثقة متقن صاحب سنة، ووثقه النسائي والعجلي وابن حبان.

التاريخ لابن معين (٢/ ١٧٧)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٨٨، ٥٨٩)، تهذيب الكمال (١/ ٤٣٦)، تهـذيـب التهـذيـب (٣/ ٣٥١ ــ ٣٥٣)، الكـاشـف (١/ ٢٥٦)، التقـريـب (١/ ٢٦٥)، الخلاصة (ص ١٢٣).

(٤) قال في عون المعبود (٥/ ٨٤) نقلاً عن العلائي: وزهير بن معاوية متفق على الاحتجاج =

. . . .

قال: رأيت سفيان عنده عن فاطمة بنت حسين، عن أبيها، عن علي عن النبي ﷺ مثله.

وأما حديث ابن عباس فرواه ابن عدي في «الكامل»[1] من رواية إبراهيم بن يزيد[2] عن سليمان الأحول[3] عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ مثله، أورده في ترجمة إبراهيم بن عبد السلام المكي المخزومي راويه عن إبراهيم بن

= به، ولكن شيخه لم يسمه والظاهر أنه يعلى بن أبي يحيى المتقدم، وبالجملة الحديث حسن، ولا يجوز نسبته إلى الوضع».

(١) (١/ ٢٥٨).

(٢) هو إبراهيم بن يزيد الخوزي ــ بضم الخاء المعجمة وسكون الواو، نسبة إلى شعب الخوز بمكة ــ الأموي أبو إسماعيل المكي، مولى عمر بن عبد العزيز، قال أحمد: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة وليس بشيء، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: منكر الحديث ضعيف الحديث، وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال ابن المديني: ضعيف لا أكتب عنه شيئاً، وقال ابن سعد: له أحاديث وهو ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال الحافظ ابن حجر: متروك الحديث.
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٣٦)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ١٤٦)، التاريخ لابن معين (٢/ ١٨)، الكامل (١/ ٢٢٧ ــ ٢٢٩)، الميزان (١/ ٧٥)، تهذيب الكمال (١/ ٦٨)، تهذيب التهذيب (١/ ١٧٩، ١٨٠)، الكاشف (١/ ٥١)، التقريب (١/ ٤٦)، الخلاصة (ص ٢٣).

(٣) لم أقف على ترجمته في تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، والتقريب والكامل، والميزان، والتاريخ الكبير، والجرح والتعديل، والتاريخ لابن معين، وتعجيل المنفعة، والضعفاء الصغير للبخاري، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي. [قال أبو الأشبال: هو سليمان بن أبي مسلم الأحول المكي. ثقة قاله أحمد، روى عنه الجماعة الست. انظر: التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٧)، والجرح والتعديل (٢/ ١/ ١٤٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢١٨)، والتقريب (١/ ٣٣٠)].

. . . .

يزيد، وقال: «هذا معروف بغير إبراهيم هذا، عن إبراهيم بن يزيد سرقه ممن هو معروف به»، قال: «وإبراهيم بن عبد السلام في جملة الضعفاء المجهولين»(١).

وأما حديث الهِرْمَاس(٢) بن زياد فرواه الطبراني(٣) من رواية عثمان بن فايد(٤) عن عكرمة بن عمار(٥)، عن الهِرْمَاس بن زياد قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

---

(١) ولكن قال ابن حجر: ضعيف. انظر ترجمته في:
الكامل (١/ ٢٥٨)، الميزان (١/ ٤٦) تهذيب الكمال (١/ ٥٨)، تهذيب التهذيب (١/ ١٤١)، المغني في الضعفاء (١/ ١٩)، الكاشف (١/ ٤٢)، التقريب (١/ ٣٩)، الخلاصة (ص ١٩).

(٢) هو الهرماس ــ بكسر الهاء وتخفيف الراء والميم ــ بن زياد بن مالك بن عمرو بن عامر بن ثعلبة بن غنم بن قتيبة الباهلي، من قيس غيلان، يكنى أبا جدير، وقيل: اسمه شريح، وهو من رهط أبي أمامة الباهلي، أخرج ابن الأثير بإسناده، عن عكرمة بن عمار، عن الهرماس بن زياد قال: مددت يدي إلى رسول الله ﷺ، وأنا غلام ليبايعني. أخرجه الثلاثة. قال ابن عبد البر: سكن البصرة وطال عمره. ولم أجد ذكراً لتاريخ وفاته.
الاستيعاب (٣/ ٦٢٣، ٦٢٤)، أسد الغابة (٥/ ٥٧، ٥٨)، الإصابة (٣/ ٦٠٠، ٦٠١).

(٣) في المعجم الكبير (٢٢/ ٢٠٣، ٢٠٤) برقم (٥٣٥).

(٤) هو عثمان بن فائد القرشي أبو لبابة ــ بضم لام وفتح باء مخففة ــ البصري. ضعفه ابن معين، والبخاري، وابن حبان كما قال المؤلف رحمه الله تعالى. وقال الحافظ: ضعيف.
المجروحين (٢/ ١٠١)، الكامل (٥/ ١٨٠٧، ١٨٠٨)، الميزان (٣/ ٥١، ٥٢)، تهذيب الكمال (٢/ ٩١٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٤٧، ١٤٨)، الكاشف (٢/ ٢٢٣)، التقريب (٢/ ١٣)، الخلاصة (ص ٢٦٢).

(٥) هو عكرمة بن عمار الحنفي العجلي ــ بكسر العين المهملة وسكون الجيم ــ أبو عمار اليمامي، أحد الأئمة، صدوق يغلط، تكلم البخاري وأحمد والنسائي في روايته عن يحيى بن أبي كثير، فقال البخاري: لم يكن له كتاب فاضطرب حديثه عن يحيى، وقال أحمد: أحاديثه عن يحيى ضعاف ليست بصحاح. مات سنة تسع وخمسين ومائة.
التاريخ لابن معين (٢/ ٤١٤)، التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٥٠)، الجرح والتعديل =

. . . .

وعثمان بن فايد ضعفه ابن معين والبخاري وابن حبان وغيرهم.

وكذلك حديث: «مَنْ آذَى ذِمِّيًا» فهو معروف أيضاً بنحوه، رواه أبو داود[(١)] من رواية صفوان بن سليم[(٢)] عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم دِنْيَة[(٣)] أن رسول الله ﷺ قال: «أَلاَ مَنْ ظَلَمَ مُعاهَداً أو انْتَقَصَه / أو كَلَّفَه فوقَ

= (٣/ ٢/ ١٠)، الكامل (٥/ ١٩١٠ ــ ١٩١٥)، الميزان (٣/ ٩٠ ــ ٩٣)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٤٩، ٩٥٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٦١، ٢٦٣)، الكاشف (٢/ ٢٤١)، التقريب ٢/ ٣٠)، الخلاصة (ص ٢٧٠).

(١) (٣/ ٤٣٧) في كتاب الخراج والإمارة والفيء «باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات» رقم (٣٠٥٢).
أما اللفظ الذي ذكره المصنف فقد أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٣٧٠) بإسناده، عن ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ﷺ: «من آذى ذمياً فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة، لكن قال الخطيب: «حديث منكر بهذا الإسناد، والحمل فيه على العباس بن أحمد المذكر، فهو غير ثقة».
شرح الألفية (٢/ ٢٦٩).

(٢) هو صفوان بن سليم ــ بضم السين وفتح اللام ــ المدني أبو عبد الله، وقيل: أبو الحارث القرشي الزهري ــ مولاهم ــ الفقيه أحد الثقات العباد الأخيار. وثقه أحمد والعجلي والنسائي ويعقوب بن شيبة وغيرهم. وقال ابن حجر: ثقة مفت عابد، رمي بالقدر، مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: سنة أربع وعشرين ومائة.
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٠٧، ٣٠٨)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٢٣، ٤٢٤)، الثقات للعجلي (ص ٢٢٨)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٦٨، ٤٦٩)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٠٨، ٦٠٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٢٥، ٤٢٦)، الكاشف (٢/ ٢٧)، التقريب (١/ ٣٦٨)، الخلاصة (ص ١٧٤).

(٣) يقال: هو ابن عمي، دنيا ودنية ــ بكسر الدال وسكون النون ــ أي: قريب لاصق النسب. انظر: لسان العرب (١٤/ ٢٧٣)، الصحاح (٦/ ٢٣٤٢).

. . . .

طاقَتِه، أو أخذ منه شيئاً بغير طيبِ[1] نفسٍ فأنا حَجِيجُه يومَ القِيامة»، سكت عليه أبو داود أيضاً فهو عنده صالح، وهو كذلك، فإن إسناده جيد، وإن كان فيه من لم يسم ـ فإنهم عدة من أبناء الصحابة يبلغون حد التواتر الذي لا يشترط فيه العدالة[2]، فقد رويناه في سنن البيهقي الكبرى[3]، فقال في روايته: «عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ».

وأما الحديثان الآخران فلا أصل لهما.

قال ابن الجوزي في «الموضوعات»[4]: «وتذكر العوام[5] أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ بشَّرَني بِخُروجِ آذَارَ بَشَّرتُه بالجَنَّةِ»، قال أحمد بن حنبل: «لا أصل لهذا»[6]. وروى الطبراني من رواية أبي شيبة القاضي عن آدم بن علي[7] عن

(١) في أ: «طيبة».

(٢) وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٣٩٢): «وسنده لا بأس به، ولا يضره جهالة من لم يسم من أبناء الصحابة، فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم، ولذا سكت عليه أبو داود».

(٣) (٩/ ٢٠٥) في كتاب الجزية «باب لا يأخذ المسلمون من ثمار أهل الذمة ولا أموالهم شيئاً بغير أمرهم إذا أعطوا ما عليهم، وما ورد من التشديد في ظلمهم وقتلهم». وانظر أيضاً: شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٦٨، ٢٦٩).

(٤) (٢/ ٧٤) ونصه فيه: «قلت: ويذكر أن رسول الله ﷺ قال. . .» إلخ.

(٥) في ك: «عن العوام».

(٦) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٧٤)، (٢/ ٢٣٦)، تنزيه الشريعة المرفوعة (١/ ٥٥)، اللآلىء المصنوعة (١/ ٤٨٤)، المنار المنيف (ص ١٢٣). ولفظه فيه: «من بشرني بخروج نيسان. . .»، ميزان الاعتدال (١/ ٤٨)، تذكرة الموضوعات (ص ١١٦)، أسنى المطالب (ص ٢٧٨).

(٧) هو آدم بن علي العجلي الشيباني. وثقه ابن معين ويعقوب الفسوي، وقال ابن حجر: صدوق، قال ابن حبان: مات في ولاية هشام بن عبد الملك.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٧)، التاريخ ليحيى بن معين (٢/ ٥)، الجرح والتعديل =

. . . .

عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «ما هلكَ قومٌ إلاَّ في آذَارَ، ولا تَقُومُ السَّاعَةُ إلاَّ في آذار»[1].

أبو شيبة ــ قاضي[2] واسط ــ اسمه إبراهيم بن عثمان، وهو جد أبي بكر بن أبي شيبة: كذبة شعبة، وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وبالجملة فهو متفق على ضعفه[3].

وروى الإمام أبو بكر محمد بن رمضان بن شاكر الزيَّات[4] في كتاب له فيه

= (١/ ١/ ٢٦٦، ٢٦٧)، الثقات لابن شاهين (ص ٤١)، تهذيب الكمال (١/ ٧٤)، تهذيب التهذيب (١/ ١٩٧)، الكاشف (١/ ٥٥)، التقريب (١/ ٣٠).

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٧٤) بإسناده من طريق أبي شيبة القاضي، عن آدم بن علي، عن عبد الله بن عمر قال: «قال رسول الله ﷺ. . .»، فذكره باختلاف يسير.
وقال ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة المرفوعة (٢/ ٥٥): «تعقب في حديث ابن عمر بأن الطبراني أخرجه من طريق المذكور بلفظ: «ما هلك قوم قط إلاَّ في آذار، ولا تقوم الساعة إلاَّ في آذار». قال الطبراني: معناه ــ عندي والله أعلم ــ في وقت أذان الفجر وهو وقت الاستغفار والدعاء ــ انتهى، فالحديث ضعيف وقع فيه تصحيف لا موضوع». وانظر أيضاً: الميزان (١/ ٤٨)، اللآلىء المصنوعة (١/ ٤٨٤).

(٢) في ب: «قال».

(٣) انظر ترجمته في:
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣١٠)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ١١٥)، التاريخ لابن معين (٢/ ١١، ١٢)، الكامل (١/ ٢٣٩، ٢٤١)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٧، ٤٨)، تاريخ بغداد (٦/ ١١١ ــ ١١٤)، أحوال الرجال للجوزجاني (ص ٦٤)، الضعفاء والمتروكين (ص ٤٢)، المجروحين (١/ ١٠٤، ١٠٥)، الضعفاء الكبير (١/ ٥٩، ٦٠)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٢/ ٥٩٨)، تهذيب الكمال (١/ ٥٩، ٦٠)، تهذيب التهذيب (١/ ١٤٤، ١٤٥)، الكاشف (١/ ٤٣)، التقريب (١/ ٣٩)، الخلاصة (ص ٢٠).

(٤) لم أقف له على ترجمة. [قال أبو الأشبال: ترجمة القاضي عياض في المدارك (٥/ ٥٥)، وقال: توفي سنة ٣٢١هـ].

. . . .

أخبار عن مالك والشافعي وابن وهب(١) وابن عبد الحكم(٢) قال: قال محمد بن عبد الله هو ابن عبد الحكم ـ في الحديث الذي روى أن النبي ﷺ قال: «يَوْمُ صَوْمِكُمْ يَوْمُ نَحْرِكُم»، قال: هذا من حديث الكذابين(٣).

---

(١) هو الإمام الحبر العابد أبو محمد عبد الله بن وهب الفهري مولاهم، المصري أحد الأعلام. وُلد سنة خمس وعشرين ومائة. وطلب العلم بعد سنة أربعين ومائة بعام واحد. تفقه بمالك والليث، وجمع بين الفقه والرواية والعبادة، وله تصانيف كثيرة. قال أحمد بن صالح المصري: حدث ابن وهب بمئة ألف حديث، ما رأيت أحداً أكثر حديثاً منه. وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد. توفي في شعبان سنة سبع وتسعين ومائة.

تاريخ خليفة (ص ١٩٧)، العبر (١/ ٢٥١، ٢٥٢)، ميزان الاعتدال (٢/ ٥٢١)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٢٣)، البداية والنهاية (١٠/ ٢٥١)، الكاشف (٢/ ١٢٦)، التقريب (١/ ٤٦٠)، الخلاصة (ص ٢١٨).

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، الإمام مفتي الديار المصرية. تفقه بالشافعي، وهو أحد أصحاب مالك. قال ابن خزيمة: ما رأيت أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين منه. وقال ابن حجر: ثقة، توفي في نصف ذي القعدة سنة ثمان وستين ومائتين.

الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٣٠٠، ٣٠١)، العبر (١/ ٣٨٥، ٣٨٦)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٨١)، اللباب (٢/ ٣٣٩)، البداية والنهاية (٥/ ٣٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٢١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٦٠ ـ ٢٦٢).

(٣) انظر:

المنار المنيف (ص ١٢٤)، المقاصد الحسنة (ص ٤٨٠)، الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة (ص ١٩١)، الغمار على اللماز (ص ١٥٩)، تمييز الطيب من الخبيث (ص ٢٠٢)، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (ص ٢١٩)، كشف الخفا ومزيل الإلباس (٢/ ٥٤٠)، قال: «. . . وأغفله السخاوي» ولم يغفله السخاوي بل ذكره في المقاصد كما تقدم فراجعه.

انظر أيضاً: الموضوعات (٢/ ٢٣٦)، اللآلىء المصنوعة (٢/ ١٤٠، ١٤١)، أسنى المطالب (ص ٣٦٤)، شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٦٨، ٢٦٩)، محاسن الاصطلاح (ص ٣٩٠، ٣٩١)، فتح المغيث (٣/ ٣٤، ٣٥)، تدريب الراوي (٢/ ١٧٦)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٠٧، ٤٠٨).

ومن المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله. وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم، فإنه عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه.

---

١٣٠ ـ قوله: (ومن المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله. وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، ولا يكاد يوجد في روايتهم، فإنه عبارة عن الخبر الذي يحصل العلم بصدقه ضرورة)، انتهى.

وقد اعترض عليه بأنه قد ذكره أبو عبد الله الحاكم[(١)]، وأبو محمد بن حزم[(٢)]، وأبو عمر بن عبد البر[(٣)]، وغيرهم من أهل

---

(١) قال الحاكم: «تواترت الأخبار بورود النبي ﷺ قباء يوم الاثنين لثمان خلون من ربيع الأول» ـ انظر: نظم المتناثر (ص ٢١٩) رقم (٢٧٧).

(٢) قال الإمام أبو محمد بن حزم عند كلامه على أقسام الأخبار عن الله تعالى: «فنظرنا في ذلك فوجدنا الأخبار تنقسم قسمين: خبر تواتر، وهو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبي ﷺ...». الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٩٣).

وقال ابن حزم في المحلى (٤/ ٢٥) عند كلامه على الأحاديث التي ورد فيها النهي عن الصلاة في معاطن الإبل أن ذلك النقل «نقل تواتر يوجب العلم».

وقال أيضاً في المحلى (٤/ ٣٠) أن أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد متواترة.

(٣) قال الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر النمري في حديث عائشة وأم سلمة ـ رضي الله =

. . . .

الحديث[1].

والجواب عن المصنف أنه إنما نفى عن أهل الحديث ذكره باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وهؤلاء المذكورون لم يقع في كلامهم التعبير عنه بما فسره به الأصوليون، وإنما يقع في كلامهم أنه تواتر عنه ﷺ كذا وكذا، أو أن الحديث الفلاني متواتر، كقول ابن عبد البر في حديث المسح على الخفين أنه: استفاض وتواتر[2]، وقد يريدون بالتواتر: الاشتهار لا المعنى الذي فسره به الأصوليون[3]، والله أعلم.

= عنهما ــ أن النبي ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل ويصوم أنه «صح وتواتر». انظر: فتح الباري (٤/ ١٤٦)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٦٢)، نظم المتناثر (ص ١٣٠) رقم (١٢٣).

وقال ابن عبد البر أيضاً عند كلامه على حديث: «ومنبري على حوضي»؛ «وقد ذكرنا الآثار المتواترة في الحوض في كتاب التمهيد». انظر: نظم المتناثر (ص ٢٣٨) رقم (٣٠٥).

(١) انظر: شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٧٥).

(٢) الاستذكار (١/ ٢٧٢، ٢٧٣)، وانظر: شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٧٦)، فتح المغيث (٣/ ٣٨)، توضيح الأفكار (٢/ ٤١١)، نظم المتناثر (ص ٦٢) رقم (٣٢).

(٣) وأجاب البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص ٣٩٢) عن هذا الاعتراض بجواب آخر، فقال: «لا يقال: فقد ذكره الحاكم وكتابه مشحون به، وابن حزم في المحلى، لأنا نقول: ليس ما ذكراه على الشرط المذكور إن صح النقل عنهما».

ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه.

وحديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّات» ليس من ذلك بسبيل، وإن نقله عدد التواتر وزيادة، لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده، ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره.

نعم حديث: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِن النَّار»، نراه مثالاً لذلك، فإنه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العدد الجَم، وهو في الصحيحين مروي عن جماعة منهم. وذكر أبو بكر البزَّار الحافظ الجليل في مسنده أنه رواه عن رسول الله ﷺ نحو من أربعين رجلاً من الصحابة.

وذكر بعض **الحفاظ** «أنه رواه عنه ﷺ اثنان وستون نفساً من الصحابة، وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة. قال: وليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره، ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله ﷺ إلاَّ هذا الحديث الواحد.

قلت: **وبلغ بهم بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد، وفي بعض ذلك عدد التواتر، ثم لم يزل عدد رواته في ازدياد، وهلم جراً على التوالي والاستمرار، والله أعلم.**

---

١٣١ ــ قوله: (ومن سئل عن إبراز مثال لذلك أعياه تطلبه، وحديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ» ليس من ذلك بسبيل، وإن نقله عدد التواتر وزيادة، لأن

. . . .

ذلك طرأ عليه في وسط إسناده، ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره. نعم حديث: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِن النَّار»، نراه مثالاً لذلك)، إلى أن قال: (وذكر بعض الحفاظ أنه رواه عنه ﷺ اثنان وستون نفساً من الصحابة، ومنهم[1] العشرة المشهود لهم بالجنة. قال: وليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره، ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله ﷺ إلاّ هذا الحديث الواحد)، قال المصنف: (وبلغ به بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد)، انتهى.

وفيه أمور:

الأول: أنه اعترض عليه بأن حديث الأعمال[2] ذكر ابن منده أن جماعة من

---

(١) في ك: «وفيهم».

(٢) حديث: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى. . .» الحديث.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٢٥، ٤٣).

والبخاري في سبعة مواضع من صحيحه فأخرجه في كتاب بدء الوحي «باب كيف كان بدء الوحي» (١/ ٢)، وفي كتاب الإيمان «باب ما جاء أن الأعمال بالنية» (١/ ١٩، ٢٠)، وفي كتاب العتق «باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه» (٣/ ١١٩)، وفي كتاب مناقب الأنصار «باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة» (٤/ ٢٥٢)، وفي كتاب النكاح «باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله ما نوى» (٦/ ١١٨)، وفي كتاب الأيمان والنذور «باب النية في الأيمان» (٧/ ٢٣١)، وفي الحيل «باب في ترك الحيل وإن لكل امرىء ما نوى في الأيمان وغيرها» (٨/ ٥٩).

وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة (٣/ ١٥١٥) برقم (١٥٥).

وأبو داود (٢/ ٦٥١، ٦٥٢) في كتاب الطلاق «باب فيما عني به الطلاق والنيات» برقم (٢٢٠١).

والترمذي (٤/ ١٧٩) في كتاب فضائل الجهاد «باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا» برقم (١٦٤٧). =

. . . .

الصحابة رووه فبلغوا العشرين.

قلت: لم يبلغ بهم ابن منده هذا العدد / وإنما بلغ بهم ثمانية عشر فقط، فذكر مجرد أسمائهم من غير رواية لشيء منها، ولا عزو لمن رواه. وليس هو أبا عبد الله بن إسحاق بن منده، وإنما هو (ابنه)[1] أبو القاسم عبد الرحمن[2]، ذكر ذلك في كتاب له سماه «المستخرج من

= والنسائي (١/ ٥٨) في كتاب الطهارة «باب النية في الوضوء».
وابن ماجه (٢/ ١٤١٣) في كتاب الزهد «باب النية» برقم (٤٢٢٧).
والدارقطني (١/ ٥٠، ٥١) في كتاب الطهارة «باب النية».
والإمام مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن (ص ٣٤١) برقم (٩٨٣).
وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٣٢)، والحميدي في مسنده (١/ ١٦، ١٧) برقم (٢٨)، والطيالسي في المسند (ص ٩)، وابن المبارك في الزهد (ص ٦٢)، برقم (١٨٨)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ١٩٥) برقم (١١٧١)، وابن جميع في معجم الشيوخ (ص ١١٦، ١١٧)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ١١٥، ٢٢٧).

(١) زيادة من غب وعنه غث نقلاً عن النسخة المكتوبة بخط الحافظ ابن حجر، فقد جاء على هامش ك ما نصه: «العبارة في النسخة التي بخط الحافظ ابن حجر الموجودة في مكتبة التكية الإخلاصية في مدينة حلب (وإنما هو ابنه أبو القاسم...) إلخ، كتبه محمد راغب الطباخ الحلبي عفي عنه».

(٢) هو الحافظ العالم المحدث أبو القاسم عبد الرحمن ابن الحافظ الكبير أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي الأصبهاني، وُلد سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة، روى الكثير عن أبيه، قال الذهبي: «كان ذا سمت ووقار، وله أصحاب وأتباع، وفيه تسنن مفرط أوقع بعض العلماء في معتقده وتوهموا فيه التجسيم، وهو بريء منه ـ فيما علمت ـ»، ونقل عنه الذهبي قوله: «وأنا متمسك بالكتاب والسنة متبرىء إلى الله من الشبه والمثل والضد والند والجسم والأعضاء والآلات»، توفي أبو القاسم بن منده سنة سبعين وأربعمائة.
تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٦٥ ـ ١١٧٠)، العبر (٢/ ٣٢٨)، شذرات الذهب (٣/ ٣٣٨).

. . . .

كتب الناس للتذكرة»[1]، فقال: «وممن رواه عن رسول الله ﷺ غير عمر بن الخطاب رضي الله عنه: علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وعتبة بن عبد السلمي، وهلال بن سُوَيْد، وعبادة بن الصامت، وجابر بن عبد الله، وعقبة بن عامر، وأبو ذر الغفاري، وعتبة بن النُّدَّر[2]، وعتبة بن مسلم»[3] هكذا عد سبعة عشر غير عمر.

قلت: وفي المذكورين اثنان ليست لهما صحبة وهما: هلال بن سويد[4]،

---

(١) انظر: نصب الراية (١/ ٣٠٢)، التلخيص الحبير (١/ ٥٤ ــ ٥٦)، شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٧٥ ــ ٢٧٧)، طرح التثريب (١/ ٤، ٥)، الموضوعات (١/ ٥٥ ــ ٩٤)، تدريب الراوي (١/ ٢٣٦ ــ ٢٣٨).

(٢) عتبة بن النُّدَّر ــ بضم النون وتشديد الدال المهملة المفتوحة ــ السلمي، أبو الوليد، له صحبة وسكن الشام فعد في الشاميين، روى عن جماعة من أهل الشام. توفي سنة سبع وثمانين أيام الوليد بن عبد الملك، وهو ابن أربع وتسعين سنة.
الاستيعاب (٣/ ١١٧ ــ ١١٩)، أسد الغابة (٣/ ٣٦٧، ٣٦٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٧٢)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٠٤).

(٣) عتبة بن أبي عتبة بن مسلم التيمي مولاهم المدني. ذكر الخطيب في «الموضح» أن البخاري فرق بين عتبة بن أبي عتبة وعتبة بن مسلم قال: والصواب أنهما واحد. وذكره ابن حبان في الثقات.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٥٢٤)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٧٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٠٣، ٩٠٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٠٢)، الثقات (٥/ ٢٥٠)، الموضح لأوهام الجمع والتفريق (١/ ١٦١، ١٦٢).

(٤) هلال بن سويد ــ بضم السين المهملة وفتح الواو وسكون الياء المثناة تحت ــ الأحمري ــ بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الميم ــ نسبة إلى الأحمر، قيل: بطن من الأزد ــ أبو المعلَّى ــ بضم الميم وفتح العين وتشديد اللام المفتوحة ــ روى عن أنس بن =

. . . .

وعتبة بن مسلم.

وقد ذكرها ابن حبان في ثقات التابعين[1]، فبقي منهم خمسة عشر غير عمر.

وبلغني أن الحافظ أبا الحجاج المزي سئل عن كلام ابن منده هذا فأنكره واستبعده[2].

وقد تتبعت أحاديث المذكورين، فوجدت أكثرها في مطلق النية لا بلفظ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[3]، وفيها ما هو بهذا اللفظ، وقد رأيت عزوها لمن خرَّجها ليستفاد.

فحديث علي بن أبي طالب رواه ابن الأشعث[4] في سننه[5]،

= مالك ــ رضي الله عنه ــ وروى عنه مروان بن معاوية الفزاري، ذكره ابن حبان في الثقات.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٠٨)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٧٤)، الثقات لابن حبان (٥/ ٥٠٥).

(١) انظر: الثقات لابن حبان (٥/ ٢٥٠، ٥٠٥).

(٢) في نظم المتناثر (ص ٢٦) أن السائل هو ابن كثير. وانظر: طرح التثريب (١/ ٤، ٥).

(٣) في أ: «إنما الأعمال».

(٤) هو محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي، أبو الحسن نزيل مصر. قال ابن عدي في «الكامل»: «كتبت عنه بها، حمله شدة ميله إلى التشيع أن خرج لنا نسخته قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده إلى أن ينتهي إلى علي، والنبي ﷺ... وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها... وفيها أخبار مما يوافق متونها متون أهل الصدق، وكان متهماً في هذه النسخة. وقال الدارقطني: كان ضعيفاً، وقال حمزة السهمي: سألت أبا الحسن الدارقطني عن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي فقال: آية من آيات الله، ذلك الكتاب هو وضعه أعني «العلويات».
سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص ١٠١)، الكامل (٦/ ٢٣٠٣، ٢٣٠٤)، الميزان (٤/ ٢٧، ٢٨)، اللسان (٥/ ٣٦٢).

(٥) تقدم نقل كلام ابن عدي والدارقطني في نسخة ابن الأشعث هذه، كما تكلم عليها الحافظ =

. . . .

والحافظ أبو بكر محمد بن ياسر الجيَّاني[1] في «الأربعين العلوية» من طريق أهل البيت بلفظ: «الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، وفي إسناده من لا يعرف[2].

وحديث سعد بن أبـي وقاص كأنه أراد به قوله ﷺ لسعد: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِها وَجْهَ اللَّـهِ إلاَّ أُجِرْتَ فيها. . .»، الحديث رواه الأئمة الستة[3].

= في لسان الميزان (٥/ ٣٦٢) فقال: «وقد وقفت على بعض الكتاب المذكور وسماه: السنن، ورتبه على الأبواب، وكله بسند واحد». قلت: وهذا المتن وإن ورد في هذه السنن الموضوعة إلاَّ أنه من المتون التي توافق متون أهل الصدق.

(١) هو الحافظ أبو بكر محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن ياسر الأنصاري الجياني ــ بفتح الجيم والياء المشددة، نسبة إلى جيان، بلدة كبيرة بالأندلس ــ قال الذهبي: كان ذا معرفة جيدة بالحديث، توفي سنة ثلاث وستين وخمسمائة.
العبر (٣/ ٤١)، شذرات الذهب (٤/ ٢١٠).

(٢) انظر: طرح التثريب (١/ ٤)، تدريب الراوي (١/ ٢٣٧).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٢٠) في كتاب الإيمان «باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرىء ما نوى»، وأخرجه في مواضع أخرى من صحيحه. انظر: حديث رقم (١٢٩٥، ٢٧٤٢، ٢٧٤٤، ٣٩٣٦، ٤٤٠٩، ٥٣٥٤، ٥٦٥٩، ٥٦٦٨، ٦٣٧٣، ٦٧٣٣) بترقيم فتح الباري.
وأخرجه مسلم (١/ ١٢٥٠ ــ ١٢٥٣) في كتاب الوصية برقم (١٦٢٨).
وأبو داود (٣/ ٢٨٤ ــ ٢٨٧) في كتاب الوصايا «باب ما جاء في ما لا يجوز للموصي في ماله» برقم (٢٨٦٤).
والترمذي (٤/ ٤٣٠، ٤٣١) في كتاب الوصايا «باب ما جاء في الوصية بالثلث» برقم (٢١١٦).
والنسائي (٦/ ٢٤١ ــ ٢٤٤) في كتاب الوصايا «باب الوصية بالثلث».
وابن ماجه (٢/ ٩٠٣، ٩٠٤) في كتاب الوصايا «باب الوصية بالثلث» برقم (٢٧٠٨) لكن ليس فيه قوله: «إنك لن تنفق نفقة. . .» إلخ.
والحديث أيضاً في الموطأ (٢/ ٧٦٣) كتاب الوصية «باب الوصية في الثلث لا تتعدى» ومسند أحمد (١/ ١٦٨، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٩).

. . . .

وحديث أبـي سعيد الخدري رواه الدارقطني في «غرائب حديث مالك»[(١)] والخَطَّابـي في «معالم السنن»[(٢)] بلفظ حديث عمر.

وحديث ابن مسعود رواه الطبراني في «المعجم الكبير»[(٣)] في قصة مهاجر أم قيس، وهو حديث غريب ورجاله ثقات[(٤)].

ولأحمد في مسنده[(٥)] من حديثه: «إِنَّ أَكْثَرَ شُهَدَاءِ أُمَّتِي لَأَصْحَابُ الفُرُشِ، ورُبَّ قتيلٍ بينَ الصَّفَّيْنِ اللَّـهُ أعلمُ بِنِيَّتِهِ».

---

(١) انظر: الجامع الصغير (١/ ٣)، فيض القدير (١/ ٣٠ ـ ٣٥)، طرح التثريب (١/ ٤).
[وأيضاً: حلية الأولياء (٦/ ٣٤٢)، وقال: غريب من حديث مالك عن زيد، تفرد به عبد المجيد، قاله أبو الأشبال].

(٢) لم أقف عليه في معالم السنن مع طول البحث والتتبع. [قال أبو الأشبال: هو عنده في أعلام الحديث (١/ ١١١)].

(٣) (٩/ ١٠٦) برقم (٨٥٤٠) موقوفاً على عبد الله بن مسعود بلفظ: «من هاجر يبتغي شيئاً فهو له، هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس وكان يسمى مهاجر أم قيس».
وقد ذكره الهيثمي في المجمع (٢/ ١٠١) في «باب النية والنهي عن الخروج من الصلاة» هكذا موقوفاً على ابن مسعود وعزاه للطبراني في الكبير.

(٤) وقال في مجمع الزوائد (٢/ ١٠١): «رجاله رجال الصحيح».

(٥) (٥/ ٢٩٠) برقم (٣٧٧٢) وإسناده: ضعيف.
قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ٣٠٢): «رواه أحمد هكذا ولم أره ذكر ابن مسعود، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، والظاهر أنه مرسل ورجاله ثقات»، وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تحقيق المسند (٥/ ٢٩٠، ٢٩١): «إسناده ضعيف لإرساله... أبو محمد صاحب ابن مسعود ذكره ابن حبان في الثقات وترجمه البخاري في الكنى (ص ٦٠٧)، وهو على هذا تابعي وحديثه مرسل، إذ لم يذكر هنا أنه رواه عن ابن مسعود». وأشار إلى ضعفه أيضاً الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (٢/ ٣٤).

. . . .

وحديث ابن عباس اتفق عليه الشيخان[1] بلفظ: «لا هِجْرَةَ بَعدَ الفَتْحِ ولَكِنْ جِهَادٌ ونِيَّة».

وحديث أنس بن مالك رواه البيهقي في سننه[2] بلفظ: «لا عَمَل لِمَنْ لا نِيَّةَ لَه»، وفي إسناده من لم يُسم، وقد رواه ابن عساكر[3] في جزء من أماليه بلفظ حديث ابن عمر من رواية يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم[4]، عن أنس،

(١) البخاري (٣/ ٢٠٠) في كتاب الجهاد والسير «باب فضل الجهاد والسير»، وفي (٣/ ٢١٠) «باب وجوب النفير وما يجب من الجهاد والنية»، وفي (٣٨/٤) «باب لا هجرة بعد الفتح». ومسلم (٣/ ١٤٨٨) في كتاب الإمارة برقم (١٨٦٤).

(٢) انظر: طرح التثريب (١/ ٤)، وقد راجعت السنن الكبرى فلم أقف على الحديث مع طول البحث عنه في جميع مظانه المستيقنة والمحتملة. [قال أبو الأشبال: هو عنده في الجزء الأول ص ٤١ بإسناد ضعيف].
وقد ذكر السيوطي في الجامع الكبير (١/ ٨٧٥) شاهداً له من حديث أبي ذر بلفظ: «لا أجر إلاَّ من حسبة، ولا عمل إلاَّ بنية»، وعزاه إلى الديلمي في مسند الفردوس، وكذلك ذكره صاحب الكنز (٣/ ٤٢٠) مثله. وهو حديث ضعيف لعزوه إلى الديلمي حيث قد ذكر السيوطي في مقدمة الكتاب أن ما عزاه إلى الديلمي في مسند الفردوس ضعيف، وأنه استغنى بالعزو إليه ــ وإلى أمثاله من الكتب ــ عن بيان ضعفه.

(٣) هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي المعروف بابن عساكر الحافظ المؤرخ العلم صاحب تاريخ دمشق الذي ألفه في ثمانين مجلدة. وُلد سنة تسع وتسعين وأربعمائة، سمع من الشيوخ الكثير وعني بالحديث وارتحل فيه إلى العراق وخراسان وأصبهان وساد أهل زمانه في الحديث، قال الذهبي: «ومن تصفح تاريخه علم منزلة الرجل في الحفظ»، توفي سنة إحدى وسبعين وخمسمائة.
العبر (٣/ ٦٠)، تذكرة الحفاظ (١٣٢٨/٤ ــ ١٣٣٤)، البداية والنهاية (١٢/ ٣١٤)، شذرات الذهب (٤/ ٢٣٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٢٧٣ ــ ٢٧٧).

(٤) هو محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي، أبو عبد الله، وهو ثقة، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي. وفي سنة عشرين ومائة. =

. . . .

وقال: «غريب جداً، والمحفوظ حديث عمر»[1].

وروينا في «مسند الشهاب»[2] للقضاعي من حديث أنس: «نِيَّةُ المُؤْمِنِ خيرٌ مِنْ عَمَلِهِ».

وحديث أبي هريرة رويناه في جزء من تخريج الرشيد العطار بلفظ حديث عمر[3]. ولابن ماجه[4] من حديث أبي هريرة: «إِنَّمَا يُبْعَثُ النَّاسُ على نِيَّاتِهِم».

وحديث معاوية رواه ابن ماجه[5] بلفظ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ كالوِعَاءِ إِذَا طابَ أَسْفَلُه طَابَ أَعْلاَهُ».

= التاريخ الكبير (١/١/٢٢، ٢٣)، الجرح والتعديل (٣/٢/١٨٤)، الثقات للعجلي (ص ٤٠٠)، الثقات لابن شاهين (ص ٢١٤)، تهذيب الكمال (٣/١١٥٦، ١١٥٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٥ ــ ٧)، الكاشف (٣/ ١٤)، التقريب (٢/ ١٤٠).

(١) انظر: طرح التثريب (١/ ٤).

(٢) (١/ ١١٩) برقم (١٤٨) لكن لفظه الذي ذكره المؤلف هنا أخرجه القضاعي بإسناده عن النواس بن سمعان الكلابي لا عن أنس، وفيه زيادة: «. . . ونية الفاجر شر من عمله». أما حديث أنس فأخرجه القضاعي أيضاً (١/ ١١٩) في الحديث الذي قبله برقم (١٤٧) ولفظه: «نية المؤمن أبلغ من عمله».

(٣) انظر: طرح التثريب (١/ ٤).

(٤) (٢/ ١٤١٤) في كتاب الزهد «باب النية» برقم (٤٢٢٩)، وإسناده ضعيف، قال البوصيري في الزوائد (٤/ ٢٤٣): «هذا إسناد فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله، رواه مسلم في صحيحه وغيره».

(٥) (٢/ ١٤٠٤) في كتاب الزهد «باب التوقي على العمل» برقم (٤١٩٩) وإسناده ضعيف، قال البوصيري في الزوائد (٤/ ٢٣٥): «هذا إسناد فيه مقال عثمان بن إسماعيل لم أرَ من جرحه ولا من وثقه، وباقي رجال الإسناد موثقون». قلت: فهو ــ أي عثمان ــ مجهول وحديثه ضعيف بسبب الجهالة. [قال الحافظ في التقريب: مقبول].

. . . .

وحديث عبادة بن الصامت رواه النسائي[1] بلفظ: «مَنْ غَزَا في سَبيلِ اللّٰهِ وهو لا يَنْوي إلاَّ عِقَالاً فلهُ ما نَوَى».

وحديث جابر بن عبد الله رواه ابن ماجه[2] بلفظ: «يُحْشَرُ النَّاسُ على نِيَّاتِهِم».

وحديث عُقبة بن عامر رواه أصحاب السنن[3] بلفظ: «إنَّ اللّٰهَ يُدخِلُ بالسَّهْمِ الوَاحِدِ ثَلاثةً الجَنَّةَ...»، فذكره وفيه: «... وصانِعَه يَحْتَسِب (في) صَنْعَتِه الأجْرَ».

وحديث أبـي ذر رواه النسائي[4] بلفظ: «مَنْ أتَى فِرَاشَه وهُوَ يَنْوِي أنْ يَقومَ يُصلِّي من اللَّيْلِ فَغَلَبَتْهُ عَيْنُه حتى يُصْبحَ كُتِبَ / له مَا نَوَى...» الحديث.

---

(١) (٦/ ٢٤) في كتاب الجهاد «باب من غزا في سبيل الله ولم ينو من غزاته إلاَّ عقالاً»، ولفظه: «من غزا في سبيل الله ولم ينو إلاَّ عقالاً فله ما نوى». وأخرجه من طريق آخر عن عبادة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «من غزا وهو لا يريد إلاَّ عقالاً فله ما نوى».

(٢) (٢/ ١٤١٤) في كتاب الزهد «باب النية» برقم (٤٢٣٠).

(٣) أبو داود (٣/ ٢٨، ٢٩) في كتاب الجهاد «باب في الرمي» رقم (٢٥١٣).
والترمذي (٤/ ١٧٤) في كتاب فضائل الجهاد «باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله» رقم (١٦٣٧).
والنسائي (٦/ ٢٨) في كتاب الجهاد «باب ثواب من رمى بسهم في سبيل الله عز وجل».
وابن ماجه (٢/ ٩٤٠) في كتاب الجهاد «باب الرمي في سبيل الله» رقم (٢٨١١).

(٤) (٣/ ٢٥٨) في كتاب قيام الليل وتطوع النهار «باب من أتى فراشه وهو ينوي القيام فنام». وتمامه: «... وكان نومه صدقة عليه من ربه عز وجل» لكن موقوفاً على أبـي ذر، وإسناده صحيح لولا عنعنة حبيب بن أبـي ثابت الأسدي مولاهم فإنه «ثقة فقيه جليل» إلاَّ أنه «كثير الإرسال والتدليس» كما قال الحافظ في التقريب (١/ ١٤٨)، وانظر: الخلاصة (ص ٧٠).

. . . .

قلت: وفي الباب (أيضاً)[1] مما لم يذكره ابن منده عن أبي الدرداء[2] وسهل ابن سعد، والنَّواس بن سَمْعَان[3]، وأبي موسى الأشعري[4]، وصُهَيْب بن سِنَان[5]

---

(١) ألحق ما بين القوسين بهامش الأصل.

(٢) هو عويمر بن مالك بن زيد بن قيس بن أمية، من بني الحارث بن الخزرج، وقيل: عامر بن مالك وعويمر لقب. صحابـي جليل تأخر إسلامه قليلاً، فكان آخر أهل بيته إسلاماً وحسن إسلامه. كان فقيهاً عاقلاً حكيماً، شهد ما بعد أحد من المشاهد، ولي قضاء دمشق في خلافة عثمان، وتوفي قبل مقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ بسنتين.
الاستيعاب (٤/ ٥٩، ٦٠)، أسد الغابة (٥/ ١٨٥، ١٨٦)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٦٣)، الإصابة (٤/ ٥٩، ٦٠).

(٣) هو النواس ـ بفتح النون والواو المشددتين ـ ابن سمعان ـ بكسر السين المهملة وفتحها وسكون الميم ـ بن خالد بن عمرو بن قرط ـ بضم القاف وسكون الراء ـ العامري الكلابـي ـ بكسر الكاف وفتح اللام، نسبة إلى بني كلاب ـ صحابـي جليل معدود في الشاميين، تزوّج النبـيُّ ﷺ أخته، فلما دخلت عليه تعوذت منه فتركها.
الاستيعاب (٣/ ٥٦٩)، أسد الغابة (٥/ ٤٥)، الإصابة (٣/ ٥٧٩).

(٤) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن الأشعر مشهور باسمه وكنيته معاً، وكان قد سكن البصرة وحالف سعيد بن العاص، ثم أسلم وهاجر إلى الحبشة، ثم قدم على النبـي ﷺ عام خيبر. واستعمله رسول الله ﷺ على بعض اليمن واستعمله أبو بكر على البصرة وعثمان على الكوفة ومات بها سنة اثنتين وأربعين، وقيل: سنة أربع وأربعين، وقيل: سنة خمسين، وقيل: سنة اثنتين وخمسين.
الاستيعاب (٤/ ١٧٣، ١٨٤)، أسد الغابة (٥/ ٣٠٨، ٣٠٩)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٠٦)، الإصابة (٢/ ٣٥٩).

(٥) هو صهيب ـ بضم الصاد وفتح الهاء وسكون الياء ـ بن سنان ـ بكسر السين وفتح النون ـ بن خالد بن الربعي النمري أبو يحيـى. وإنما قيل له: «الرومي» لأن الروم سبوه صغيراً، وكان أبوه وعمه عاملين لكسرى على الأيلة، وقيل: كانوا على الفراة فأغارت عليهم الروم فنشأ فيهم ثم ابتاعته «كلب» وبيع بمكة. توفي بالمدينة سنة ثمان وثلاثين؛ =

. . . .

وأبـي أُمَامة البَاهِلي[1]، وزيد بن ثابت، ورافع بن خَديج، وصفوان بن أمية، وغَزِيَّة بن الحارث أو الحارث بن غَزِيَّة[2]، وعائشة، وأم سلمة، وأم حبيبة وصفية بنت حُيَي.

فحديث أبـي الدرداء رواه النسائي[3] وابن ماجه[4] بلفظ حديث أبـي ذر المتقدم.

= وقيل: تسع وثلاثين، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، وقيل: ابن سبعين سنة.
الاستيعاب (٢/ ١٧٤ ــ ١٨٢)، أسد الغابة (٣/ ٣٠ ــ ٣٣)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٦٨)، الإصابة (٢/ ١٩٥).

(١) هو: صُدي بن عجلان الباهلي، سكن مصر، ثم حمص من بلاد الشام، ومات بها، كان من المكثرين في الرواية، وهو آخر من مات بالشام من الصحابة، وذلك سنة إحدى وثمانين، وقيل: سنة ست وثمانين. وصدي، بضم الصاد وفتح الدال وتشديد الباء.
الاستيعاب (٤/ ٤، ٥)، أسد الغابة (٥/ ١٣٨، ١٣٩)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٤٨)، الإصابة (٤/ ٩).

(٢) غزية ــ بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي وفتح الياء المثناة تحت المشددة ــ ابن الحارث الحارثي، وقيل: الخزاعي، له صحبة ورواية يسيرة هكذا جزم ابن عبد البر وابن الأثير، والذهبـي وابن حجر أنه غزية بن الحارث، ولم يذكر أحد منهم أنه الحارث بن غزية.
انظر: الاستيعاب (٣/ ١٩٥)، أسد الغابة (٤/ ١٧٠)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢)، الإصابة (٣/ ١٩٥).

(٣) (٣/ ٢٥٨) في كتاب قيام الليل وتطوع النهار «باب من أتى فراشه وهو ينوي القيام فنام» وإسناده صحيح لولا عنعنة حبيب بن أبـي ثابت الأسدي مولاهم، وهو: ثقة فقيه جليل، إلاَّ أنه كثير الإرسال والتدليس كما قال الحافظ في التقريب (١/ ١٤٨). وانظر: الكاشف (١/ ١٤٤)، الخلاصة (ص ٧٠).

(٤) (١/ ٤٢٧) في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها «باب ما جاء فيمن نام عن حزبه من الليل» برقم (١٣٤٤) بنفس إسناد النسائي، فالقول فيه كالقول في إسناد النسائي، وقد تقدم.

. . . .

وحديث سهل بن سعد رواه الطبراني في «المعجم الكبير»[(١)] بلفظ: «نِيَّةُ المُؤمنِ خيرٌ من عَمَلِه، وعَمَلُ المُنَافِقِ خيرٌ مِنْ نِيَّتِهِ، وكلٌّ يَعملُ على نِيَّتِهِ».

وحديث النوَّاس بن سَمْعان رواه الطبراني أيضاً بلفظ: «نِيَّةُ المُؤمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِه»[(٢)].

وحديث أبي موسى رواه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس»[(٣)] بهذا اللفظ.

وحديث صهيب رواه الطبراني في «الكبير»[(٤)] بلفظ: «أيُّمَا رَجُلٍ تزوجَ امْرأةً

---

(١) (٦/ ٢٢٨، ٢٢٩) وضعفه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٤/ ٣٥٥)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٠٩): وفيه حاتم بن عباد بن دينار ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. وضعفه أيضاً السيوطي في الجامع الكبير (١/ ٨٥٨)، والألباني في ضعيف الجامع الصغير (٦/ ١٧) برقم (٥٩٨٩).

(٢) انظر: تخريج أحاديث الإحياء (٤/ ٣٥٥)، وحديث النواس بن سمعان هذا عزاه السيوطي في الجامع الكبير (١/ ٨٥٨) إلى العسكري في الأمثال، وكذا عزاه إليه أيضاً صاحب الكنز (٣/ ٤٢٤)، وضعفه الحافظ العراقي أيضاً كسابقه.

(٣) (٤/ ٢٨٦).

وانظر: الجامع الكبير (١/ ٨٥٨)، كنز العمال (٣/ ٤٢٤).

والحديث ضعيف الإسناد فقد عزاه السيوطي في الجامع الكبير إلى الديلمي في مسند الفردوس، وقد أشار في مقدمة الجامع إلى أن العزو إليه وإلى أمثاله من الكتب كاف في بيان ضعف الحديث بحيث يستغنى بالعزو إليه عن بيان درجته.

(٤) (٨/ ٤١) برقم (٧٣٠٢) وإسناده ضعيف، فإن فيه عمرو بن دينار البصري الأعور، قال في مجمع الزوائد (٤/ ١٣١): «رواه الطبراني في الكبير وعمرو بن دينار هذا متروك». قلت: وقال البخاري: فيه نظر»، وقال أحمد: ضعيف. وقال ابن معين: ذهب، وقال مرة: ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف.

انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٢٨)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٣٢)، المجروحين =

. . . .

فنوى أن لا يُعْطيَهَا من صَدَاقِهَا شَيْئاً مَاتَ يَوْمَ يَمُوتُ، وهُوَ زَانٍ، وأيُّمَا رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ بَيْعاً فنوى أَنْ لا يُعْطِيَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئاً مَاتَ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ خَائِنٌ».

وحديث أبي أمامة رواه الطبراني في «الكبير»[1] بلفظ: «مَنْ ادَّانَ دَيْناً وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يُؤَدِّيَه أَدَّاهُ اللَّـهُ عَنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ ادَّانَ دَيْناً وَهُوَ يَنْوِي أَنْ لا يُؤَدِّيَه» الحديث.

وحديث زيد بن ثابت ورافع بن خديج رواه أحمد في «مسنده»[2] في قصة

= (٢/ ٧١)، الكامل (٥/ ١٧٨٥)، الميزان (٣/ ٢٥٩، ٢٦٠)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ١٨٦)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٣٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٠، ٣١).

(١) (٨/ ٢٨٦، ٢٩٠) برقم (٧٩٣٧، ٧٩٤٩) من طريقين في أحدهما: بشير بن نمير، قال الذهبي: متروك، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً». انظر: الميزان (١/ ٣٢٥، ٣٢٦)، المجروحين (١/ ١٨٧).

وفي الثاني: جعفر بن الزبير، قال ابن معين: ليس بثقة، وقال البخاري: متروك الحديث، وقال الفلاس: «متروك الحديث وكان رجلاً صدوقاً كثير الوهم»، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال السعدي: نبذوا حديثه، وقال أبو حاتم: متروك الحديث. . . وكان ذاهب الحديث.

انظر: التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٩٢)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٧٩)، الكامل (٢/ ٥٥٨ ـ ٥٦٠)، الميزان (١/ ٤٠٦)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٧٤)، المجروحين (١/ ٢١٢).

(٢) (٥/ ١٨٧) بإسناده عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال: لما أنزلت هذه الآية: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾، قال: قرأها رسول الله ﷺ حتى ختمها وقال: «الناس حيز، وأنا وأصحابي حيز»، وقال: «لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية»، فقال له مروان: كذبت، وعنده رافع بن خديج، وزيد بن ثابت، وهما قاعدان معه على السرير، فقال أبو سعيد الخدري: لو شاء هذان لحدثاك، فرفع عليه مروان الدرة ليضربه، فلما رأيا ذلك قالا: صدق. =

. . . .

لحديث أبـي سعيد[1] بلفظ: «لا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْح، ولكنْ جِهَادٌ ونِيَّةٌ»، وقول مروان له: كذبت، وعنده زيد بن ثابت ورافع بن خديج معه على السرير، وأن أبا سعيد قال: لو شاء هذان لحدثاك فقال: صدق.

وحديث غزية بن الحارث رواه الطبراني في «الكبير»[2] بلفظ: «لا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، إنَّمَا هِيَ ثَلَاثٌ: الجِهَادُ والنِّيَّةُ والحَشْرُ»، وحديث عائشة رواه مسلم[3] في قصة الجيش الذي يخسف بهم وفيه: «يَبْعَثُهم اللّـٰهُ على نِيَّاتِهِمْ».

= وإسناده ضعيف بسبب إرسال أبـي البختري بن الطائي، وهو سعيد بن فيروز، فقد كان كثير الإرسال كما أنه لم يدرك أبا سعيد الخدري كما قال ابن أبـي حاتم، قال ابن حجر: ثقة ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال.

وانظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٦٥)، تقريب التهذيب (١/ ٣٠٣).

لكن له شواهد في الصحيحين، فقد أخرجه البخاري (٤/ ٣٨) في كتاب الجهاد «باب لا هجرة بعد الفتح».

ومسلم (٣/ ١٤٨٨) في كتاب الإمارة برقم (١٨٦٤).

(١) في ك، أ، ب، عث: «بحديث لا هجرة».

(٢) (١٨/ ٢٦٢) برقم (٦٥٦).

(٣) (٤/ ٢٢١٠، ٢٢١١) في كتاب الفتن وأشراط الساعة برقم (٢٨٨٤) وليس فيه ذكر الجيش فلفظه: «العجب أن ناساً من أمتي يؤمون بالبيت برجل من قريش، قد لجأ إلى البيت، حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم»، قالت: فقلنا: يا رسول الله! إن الطريق قد يجمع الناس. قال: «نعم فيهم المستبصر والمجبور وابن السبيل يهلكون مهلكاً واحداً، ويصدرون مصادر شتى، يبعثهم الله على نياتهم».

أما ذكر الجيش فقد ورد في رواية البخاري (٣/ ١٩) كتاب البيوع «باب ما ذكر في الأسواق». وقد أخرجه أيضاً بإسناده عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «يغزو جيش الكعبة...» الحديث. والمؤلف لم يذكر رواية البخاري هنا فلعله سها عن إيرادها.

. . . .

وحديث أم سلمة رواه مسلم(١) وأبو داود(٢) بلفظ: «يُبْعَثُون عَلَى نِيَّاتِهِم».

وحديث أم حبيبة رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» بلفظ: «ثُمَّ يُبْعَثُ كلُّ امْرِيءٍ على نِيَّتِهِ»(٣).

وحديث صفية رواه ابن ماجه(٤) بلفظ: «يَبْعَثُهُم اللَّـهُ على مَا فِي أَنْفُسِهِم».

---

(١) (٤/ ٢٢٠٨، ٢٢٠٩) في كتاب الفتن وأشراط الساعة برقم (٢٨٨٢) ولفظه: «يعوذ عائذ بالبيت، فيبعث إليه بعث، فإذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم»، فقلت: يا رسول الله فكيف بمن كان كارهاً؟ قال: «يخسف به معهم، ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته».

(٢) (٤/ ٤٧٦، ٤٧٧) في كتاب المهدي برقم (٤٢٨٩) وإسناده صحيح.
عثمان بن أبي شيبة العبسي «ثقة حافظ شهير وله أوهام». كما في التقريب (٢/ ١٤)، والخلاصة (ص ٢٦٢).
جرير هو ابن عبد الحميد بن قرط ــ بضم القاف وسكون الراء ــ الضبي الكوفي: «ثقة صحيح الكتاب». قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه.
التقريب (١/ ١٢٧)، الخلاصة (ص ٦١).
عبد العزيز بن رفيع ــ بضم الراء وفتح الفاء ــ الأسدي المكي ثقة، وثقه أحمد وابن معين كما في: التقريب (١/ ٥٠٩)، الخلاصة (ص ٢٣٩).
عبيد الله: ابن القبطية ــ بكسر القاف وسكون الباء ــ الكوفي، ثقة، وثقه ابن معين كما في: التقريب (١/ ٥٣٩)، الخلاصة (ص ٢٥٣).

(٣) ولفظه بتمامه: «يأتي ناس من قبل المشرق يريدون رجلاً عند البيت، حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم، فيلحق بهم من تخلف فيصيبهم ما أصابهم»، قالت: قلت: يا رسول الله! كيف بمن كان أخرج مستكرهاً؟ قال: «يصيبهم ما أصاب الناس ثم يبعث الله كل امرىء على نيته». قال في مجمع الزوائد (٣/ ٣١٥): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه سلمة بن الفضل الأبرش، وثقه ابن معين وغيره، وضعفه جماعة».

(٤) (٢/ ١٣٥١) في كتاب الفتن «باب جيش البيداء» برقم (٤٠٦٤) ولفظه: «لا ينتهي الناس عن غزو هذا البيت حتى يغزو جيش حتى إذا كانوا بالبيداء أو ببيداء من الأرض خسف بأولهم وآخرهم، ولم ينج أوسطهم»، قالت: قلت: فإن كان فيهم من يكره؟ قال: =

. . . .

الأمر الثاني: أن ما حكاه المصنف عن بعض الحفاظ من أنه رواه اثنان وستون من الصحابة، وفيهم العشرة، فأبهم المصنف ذكره هو الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي، فإنه ذكر ذلك في النسخة الأولى من «الموضوعات»[1]، فذكر أنه رواه أحد وستون نفساً، ثم روى بعد ذلك بأوراق ــ عن أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب النيسابوري[2] أنه «ليس في الدنيا حديث اجتمع عليه العشرة غيره»، ثم قال ابن الجوزي: إنه ما وقعت له رواية عبد الرحمن بن عوف إلى الآن[3]، قال: «ولا أعرف حديثاً رواه عن رسول الله ﷺ أحد وستون صحابياً ــ وعلى قول هذا الحافظ: اثنان وستون ــ إلَّا هذا الحديث»[4]، انتهى.

هكذا نقلته من نسخة «الموضوعات» بخط الحافظ زكي الدين عبد العظيم المُنْذِري، وهذه النسخة هي النسخة الأولى من الكتاب، ثم زاد ابن الجوزي في الكتاب المذكور أشياء، وهي النسخة الأخيرة فقال فيها: «رواه من الصحابة ثمانية وتسعون نفساً»[5]. هكذا نقله من خط علي ولد المصنف من «الموضوعات».

الأمر الثالث: ما ذكره الحافظ أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب / النيسابوري[6] من أنه لا يعرف حديث اجتمع عليه العشرة غيره، وأقره

= «يبعثهم الله على ما في أنفسهم». وإسناده ضعيف فإن فيه مسلم بن صفوان، وهو: مجهول. انظر: الكاشف (٣/ ١٢٤)، التقريب (٢/ ٢٤٥)، الخلاصة (ص ٣٧٥).

(١) (١/ ٥٦).

(٢) الموضوعات (١/ ٦٤).

(٣) الموضوعات (١/ ٦٥).

(٤) الموضوعات (١/ ٦٥).

(٥) في الموضوعات (١/ ٦٥): «قال الشيخ: شاهدته فذكره في غير هذه النسخة عن ثمانية وتسعين».

(٦) هو الحافظ البارع الرحال أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الإسفراييني ــ بكسر =

. . . .

ابن الجوزي على ذلك، وكذلك المصنف ناقلاً له عن بعض الحفاظ مبهماً ليس بجيد من حيث إن حديث رفع اليدين في الصلاة بهذا الوصف، وكذلك حديث المسح على الخفين.

فأما حديث رفع اليدين فذكر[(١)] الحافظ أبو عبد الله الحاكم ــ فيما نقل البيهقي عنه ــ أنه سمعه يقول: «لا نعلم سنة اتفق على روايتها عن رسول الله ﷺ الخلفاء الأربعة، ثم العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة». قال البيهقي: «وهو كما قال أستاذنا أبو عبد الله رضي الله عنه، فقد روى هذه السنة عن العشرة وغيرهم»[(٢)]، وكذلك ذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن أبـي عبد الله بن منده[(٣)] في كتاب «المستخرج من كتب الناس[(٤)] للتذكرة»[(٥)].

= الهمزة وسكون السين وفتح الفاء والراء، نسبة إلى «أسفرايين» بليدة حصينة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان ــ ارتحل رحلته في الطلب سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، روى عن أبـي أحمد بن عدي وطبقته. قال أبو مسعود البجلي: سمعت الحاكم يقول: أشهد على أبـي بكر الأسفراييني أنه يحفظ من حديث مالك وشعبة والثوري ومسعر أكثر من عشرين ألف حديث. قال الذهبـي: توفي سنة ست وأربعمائة، وقد شاخ ولم يبلغنا أخباره كما في النفس، وكان من فرسان الحديث.
تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٦٤).

(١) في ك: «فذكره».

(٢) انظر: طرح التثريب (٢/ ٢٦٤)، شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٧٦، ٢٧٧)، فتح المغيث (٣/ ٣٨)، توضيح الأفكار (٢/ ٤١١)، جزء رفع اليدين (ص ٧، ٨).

(٣) في غب وعث: «أبو القاسم عبد الرحمن بن منده». وتقدمت ترجمته.

(٤) انظر: طرح التثريب (٢/ ٢٦٤)، شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٧٦)، فتح المغيث (٣/ ٣٨)، توضيح الأفكار (٢/ ٤١١).

(٥) في الأصل وغب: «للفائدة»، والتصويب من بقية النسخ.

. . . .

وأما حديث المسح على الخفين فذكر أبو القاسم بن منده في الكتاب المذكور[1] أنه رواه العشرة[2] أيضاً[3].

الأمر الرابع: قول ابن الجوزي: إنه لا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين من الصحابة إلاَّ حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ[4]

---

(١) انظر: طرح التثريب (٢/ ٢٦٤)، شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٧٦)، فتح المغيث (٣/ ٣٨)، توضيح الأفكار (٢/ ٤١١).

(٢) على هامش الأصل: «قال شيخنا الحافظ ــ أعزه الله في الدارين ــ: لم يذكر ابن منده المذكور في الكتاب المذكور إلاَّ الخلفاء وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص فقط، وذكر من بينهم سبعة وعشرين نفساً: أبي حميد في عشرة من الصحابة، وهم يتداخلون في بعض وسرد أسمائهم (كذا) والستة والعشرين».

(٣) سقطت من ب.

(٤) أخرجه أحمد في مسانيد عدة من أصحاب رسول الله ﷺ. انظر: المسند (١/ ١٦٥، ٢٩٣، ٣٢٣، ٣٨٩، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٣٦، ٤٥٤)، (٢/ ١٥٩، ١٧١، ٢٠٢، ٢١٤، ٤١٠، ٤١٣، ٤٦٩، ٥١٩)، (٣/ ١٣، ٣٩، ٤٤، ٥٦، ٩٨، ١١٣، ١١٦، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٦، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٠٣).

والبخاري (١/ ٣٥) في كتاب العلم «باب إثم من كذب على النبي ﷺ» بإسناده عن علي، وابن الزبير، وأنس، وسلمة بن الأكوع، وأبي هريرة رضي الله عنهم.

ومسلم (١/ ١٠) في المقدمة بإسناده عن أنس، وأبي هريرة، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم برقم (٢، ٣، ٤).

وأبو داود (٤/ ٦٣) في كتاب العلم «باب في التشديد في الكذب على رسول الله ﷺ» برقم (٣٦٥١) بإسناده عن ابن الزبير رضي الله عنه.

والترمذي (٥/ ٣٥) في كتاب العلم «باب ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ» برقم (٢٦٥٩، ٢٦٦٠) بإسناده عن عبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وأنس بن مالك، وقال: «حديث علي حديث حسن صحيح»، وقال في حديث أنس: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه عن أنس، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أنس». =

. . . .

متَعَمِّداً»[1] منقوض بحديث المسح على الخفين، فقد ذكر أبو القاسم بن منده في كتاب «المستخرج» عدة من رواه من الصحابة فزادوا على الستين. وذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في كتاب «الإمام» عن ابن المنذر قال: «روينا عن الحسن أنه قال: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين».

الأمر الخامس: ما ذكره المصنف عن بعض أهل الحديث أنه بلغ به أكثر من هذا العدد، أي: أكثر من اثنين وستين نفساً، قد جمع طرقه أبو القاسم الطبراني،

= وابن ماجه (١/ ١٣، ١٤) في المقدمة «باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ» برقم (٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧) عن ابن مسعود وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وأبـي هريرة، وأبـي قتادة، وأبـي سعيد ولفظه في بعضها: «من تقوَّل عليَّ ما لم أقل . . .» الحديث.

والدارمي (١/ ٧٦، ٧٧) في المقدمة «باب اتقاء الحديث عن النبـي ﷺ والتثبت فيه» عن جابر وابن عباس والزبير، ويعلى بن مرة، وأنس بن مالك وأبـي قتادة.

وأخرجه الحميدي في مسنده (٢/ ٤٩٢) برقم (١١٦٦) عن أبـي هريرة، والطيالسي في المسند «منحة المعبود» (١/ ٣٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٣)، (٤/ ١٤٧)، (٨/ ١١٩، ١٣٨)، (٩/ ٥٩)، (١٠/ ٢١٨)، وفي أخبار أصبهان (١/ ١١٢، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٧٢، ٢٩٩، ٣٤٥)، (٢/ ٢، ٩٤، ١٠٧)، والخطيب في تاريخ بغداد في مواضع كثيرة جداً منه.

انظر مثلاً: (١/ ٢٦٥)، (٢/ ٨٤)، (٣/ ٢٥)، (٤/ ١٠٧)، (٥/ ١١٥)، وابن أبـي شيبة في المصنف (٨/ ٧٥٩ ـ ٧٦٤)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٣٢٤ ـ ٣٣١)، والطبراني في الكبير (٤/ ٣٢٩) برقم (٤٤١٠)، (١٢/ ٣٥، ٣٦) برقم (١٢٣٩٣، ١٢٣٩٤)، وفي الصغير (٣٠١)، والبغوي في شرح السنة (١/ ٢٥٢، ٢٥٥)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (١/ ٣٧٨، ٥٨١).

(١) ليست في بقية النسخ.

. . . .

ومن المتأخرين الحافظ أبو الحجاج يوسف بن خليل في جزئين[1]، فزاد فيه على هذا العدد، وقد رأيت عد من روى حديثه من الصحابة، وهم[2] يزيدون على السبعين مرتبين على الحروف وهم:

أسامة بن زيد، وأنس بن مالك، وأوس بن أوس[3]، و[4]البراء بن عازب، وبُرَيْدة بن الحصيب[5]، وجابر بن حابس[6]، وجابر بن عبد الله، وحذيفة بن أَسِيد[7]، وحذيفة بن اليمان،

---

(١) انظر: شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٧٧)، فتح الباري (١/ ٢٠٣)، فتح المغيث (٣/ ٣٩)، نظم المتناثر (ص ٢٩، ٣٠).

(٢) في ك، أ: «هكذا وهم...».

(٣) أوس بن أوس الثقفي، وقيل: أوس بن أبي أوس. يقال: هو والد عمرو بن أوس. معدود في أهل الشام.
الاستيعاب (١/ ٧٩، ٨٠)، أسد الغابة (١/ ١٣٩، ١٤٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٤)، الإصابة (١/ ٨٠).

(٤) قوله: «وأوس بن أبي أوس» سقط من ب.

(٥) بريدة بن الحصيب ــ بمهملتين، مصغراً ــ بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج الأسلمي، أبو عبد الله، وقيل: أبو سهل، وقيل: أبو الحصيب، وقيل: أبو ساسان. أسلم حين مرَّ النبي ﷺ مهاجراً، ثم قدم المدينة قبل الخندق، ثم نزل البصرة، ثم مرو وبقي بها حتى مات، وكان قد شهد الحديبية وبيعة الرضوان.
الاستيعاب (١/ ١٧٣)، أسد الغابة (١/ ١٧٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤٧)، الإصابة (١/ ١٤٦).

(٦) جابر بن حابس اليمامي أو عابس العبدي: مجهول.
الاستيعاب (١/ ٢٢٤)، أسد الغابة (١/ ٢٥٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٧١)، الإصابة (١/ ٢١١).

(٧) حذيفة بن أسيد ــ بفتح الهمزة وكسر السين وسكون الياء ــ ابن خالد أبو سريحة =

. . . .

وخالد بن عُرْفُطة[1]، ورافع بن خَدِيج[2]، والزبير بن العَوَّام، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت[3]، والسائب بن يزيد، وسعد بن المِدحَاش[4]، وسعد بن

= ـ بمهملتين مفتوحة الأول ـ الغفاري بايع تحت الشجرة، ونزل الكوفة، وتوفي بها، وصلى عليه بها زيد بن أرقم، وكبر عليه أربعاً.
الاستيعاب (١/ ٢٧٨)، أسد الغابة (١/ ٣٨٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٢٤)، الإصابة (١/ ٣١٧).

(١) خالد بن عرفطة ـ بضم العين والفاء وبينهما راء ساكنة ـ بن أبرهة الليثي، ويقال: البكري، ويقال: القضاعي، ويقال: العذري، حليف بني زهرة، استعمله معاوية على بعض حروبه، وتوفي سنة ستين، وقيل: عام واحد وستين بالكوفة.
الاستيعاب (١/ ٤١٣، ٤١٤)، أسد الغابة (٢/ ٨٧، ٨٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٥٢)، الإصابة (١/ ٤٠٩، ٤١٠).

(٢) رافع بن خديج ـ بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت ـ بن رافع بن عدي بن زيد بن جشم ـ بضم الجيم وفتح الشين ـ الأوسي الحارثي، أبو عبد الله، وقيل: أبو خديج. استصغره النبي ﷺ يوم بدر فلم يشهدها، وشهد أحداً وأصابه يومئذ سهم في ترقوته، توفي في أيام عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين، وهو ابن ست وثمانين سنة.
الاستيعاب (١/ ٤٩٥، ٤٩٦)، أسد الغابة (٢/ ١٥١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٧٣)، الإصابة (١/ ٤٩٥).

(٣) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد النجَّاري المالكي، كاتب الوحي، استصغر يوم بدر، وقيل: إنه شهد أحداً، وقد شهد الخندق، واستخلفه عمر وعثمان رضي الله عنهما على المدينة غير مرة، وولي بيت المال لعثمان رضي الله عنه. اختلف في وفاته فقيل: سنة خمس وأربعين، وقيل: اثنتين وأربعين، وقيل: ثلاث وأربعين.
الاستيعاب (١/ ٥٥١ ـ ٥٥٤)، أسد الغابة (٢/ ٢٢١، ٢٢٣)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٩٧)، الإصابة (١/ ٥٦١).

(٤) سعد بن المدحاش ـ بكسر الميم وسكون الدال المهملة، ويقال: بالياء بدل الدال ـ =

. . . .

أبـي وقاص، وسعيد بن زيد[1] وسفينة[2]،وسلمان بن خالد الخزاعي[3]، وسلمان الفارسي، وسلمة بن الأكوع، وصُهَيْب بن سِنَان، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الله بن أبـي أوفى[4]، وعبد الله بن الزُّبَيْر، وعبد الله بن زُغْب[5] ــ وقيل:

= ذكره ابن حبان في الصحابة، وقال: من أهل الشام، وقال ابن منده: يعد في أهل حمص.
أسد الغابة (٢/ ٢٩٤)، الإصابة (٢/ ٣٦).

(١) سعيد بن زيد الأنصاري الأشهلي، وقيل: سعد بن زيد. أهدى سيفاً إلى النبـي ﷺ من بحران، فأعطاه محمد بن مسلمة وإسناد هذا الخبر ضعيف.
أو هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى بن رباح القرشي العدوي، أبو الأعور، وقيل: أبو ثور أحد العشرة من السابقين الأولين رضي الله عنه.
الاستيعاب (٢/ ٢ ـ ٨)، أسد الغابة (٢/ ٣٠٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٢٢)، الإصابة (٢/ ٤٦).

(٢) سفينة، مولى رسول الله ﷺ، وقيل: مولى أم سلمة زوج النبـي ﷺ، وهي أعتقته. اختلف في اسمه، فقيل: مهران. وقيل: رومان، وقيل: عبس، وكنيته أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البختري، والأول أكثر، وسماه الرسول سفينة، وهو من مولدي العرب، وقيل: هو من أبناء فارس.
الاستيعاب (٢/ ١٢٩، ١٣٠)، أسد الغابة (٢/ ٣٢٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٢٨)، الإصابة (٢/ ٥٨).

(٣) سلمان بن خالد الخزاعي، ذكره الطبراني في الصحابة، وحديثه مضطرب.
أسد الغابة (٢/ ٣٢٦، ٣٢٧)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٢٩)، الإصابة (٢/ ٦١).

(٤) عبد الله بن أبـي أوفى الأسلمي، ابن أخي عبد الله بن أبـي أوفى. ذكره المرزباني في «معجم الشعراء»، واسم أبـي أوفى علقمة، وله ولولده عبد الله صحبة. بايع عبد الله تحت الشجرة، وهو آخر الصحابة موتاً بالكوفة. توفي سنة ست أو سبع وثمانين.
الاستيعاب (٢/ ٢٦٤، ٢٦٥)، أسد الغابة (٣/ ١٣١، ١٣٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٩٩)، الإصابة (٣/ ٥٨).

(٥) عبد الله بن زغب الإيَادِي ــ زغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة ــ قال أبو زرعة =

. . . .

إنه لا صحبة له ـ وعبد لله بن عباس، وعبد الله بن عمر، (وعبد الله بن عمرو)[1] وعبد الله بن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وعتبة بن غَزْوان[2]، وعثمان بن عفان، والعُرْس بن عميرة[3]، وعفان بن حبيب[4]، وعقبة بن عامر، وعلي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وعمر بن الخطاب، وعمران بن حصين، وعمر بن حُرَيث، وعمرو بن عَبَسَة[5]،

= الدمشقي: له صحبة.
الاستيعاب (٢/ ٣١٣)، أسد الغابة (٣/ ١٦٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣١١)، الإصابة (٢/ ٣١١).

(١) ما بين القوسين ألحق بهامش الأصل.

(٢) عتبة بن غزوان ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الزاي ـ بن جابر بن وهيب المازني، أبو عبد الله، حليف بني نوفل بن عبد مناف. شهد بدراً والمشاهد مع رسول الله ﷺ، وسيَّره عمر بن الخطاب إلى أرض البصرة.
الاستيعاب (٣/ ١١٣، ١١٤)، أسد الغابة (٣/ ٣٦٣، ٣٦٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٧١)، الإصابة (٢/ ٤٥٥).

(٣) العرس ـ بضم العين المهملة وسكون الراء ـ بن عميرة الكندي، أخو عدي بن عميرة الكندي، ذكره أبو حاتم في الأفراد.
الاستيعاب (٣/ ١٥٩)، أسد الغابة (٣/ ٤٠٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٧٨)، الإصابة (٢/ ٤٧٤).

(٤) عفان ـ بفتح العين المهملة وتشديد الفاء ـ بن حبيب، قيل: له صحبة، وهو مذكور في الصحابة الذين نزلوا نيسابور.
أسد الغابة (٣/ ٤١٣، ٤١٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٨٣)، الإصابة (٢/ ٤٨٦).

(٥) عمرو بن عبسة بن خالد بن عامر بن غاضرة بن خفاف بن امرىء القيس، أبو نجيح ـ بفتح النون ـ أو أبو شعيب. مات في أواخر خلافة عثمان، فليس له ذكر في الفتنة.
الاستيعاب (٢/ ٤٩٨ ـ ٥٠١)، أسد الغابة (٤/ ١٢٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤١٣)، الإصابة (٣/ ٥).

. . . .

وعمرو بن عوف[1]، وعمرو بن مُرَّة الجهني[2]، وقيس بن سعد بن عبادة[3]، وكعب بن قطبة[4]، ومعاذ بن جبل، ومعاوية بن حَيْدة[5]، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة، والمُنَقَّع التميمي[6]،

(١) عمرو بن عوف بن زيد بن مليحة، ويقال: ملحة المزني أحد البكائين، أسلم قديماً، وسكن المدينة، ومات بها آخر خلافة معاوية.
الاستيعاب (٢/ ٥١٦)، أسد الغابة (٤/ ١٢٤، ١٢٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤١٥)، الإصابة (٣/ ٩).

(٢) عمرو بن مرة ــ بضم الميم وتشديد الراء ــ بن عبس الجهني أبو مريم له وفادة، وسكن الشام، كنيته أبو مريم أو أبو طلحة، ويقال إنه آخر من أسلم قديماً وشهد مع النبي ﷺ المشاهد.
الاستيعاب (٢/ ٥١٩، ٥٢٠)، أسد الغابة (٤/ ١٣٠، ١٣١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤١٧)، الإصابة (٣/ ١٥، ١٦).

(٣) قيس بن سعد بن عبادة بن دليم ــ بضم الدال المهملة وفتح اللام وسكون الياء المثناة من تحت ــ الخزرجي الساعدي من دهاة الصحابة وكرمائهم، وذوي الرأي الصائب فيهم والمكيدة في الحرب مع النجدة والشجاعة. صحب علياً لما بويع بالخلافة، وشهد معه حروبه، واستعمله عَلِيٌّ على مصر، توفي سنة تسع وخمسين أو ستين.
الاستيعاب (٣/ ٢٢٤ ــ ٢٣٢)، أسد الغابة (٤/ ٢١٥، ٢١٦)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٠)، الإصابة (٣/ ٢٤٩).

(٤) كعب بن قطبة، ذكره الطبراني في المعجم الكبير.
أسد الغابة (٤/ ٢٤٧)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٣٣)، الإصابة (٣/ ٣٠١).

(٥) قوله: «ومعاوية بن حيدة» سقط من ب.

(٦) المنقَّع ــ بضم الميم وفتح النون وتشديد القاف ــ بن الحصين بن يزيد بن شبل بن حبان التميمي، له صحبة، شهد القادسية، ثم قدم البصرة.
الاستيعاب (٣/ ٤٨٨)، أسد الغابة (٤/ ٤٢١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٩٧)، الإصابة (٣/ ٤٦٤).

. . . .

ونُبَيْط بن شرِيط[1]، وواثلة بـن الأسقع، ويزيد بـن أسد[2]، ويعلى بـن مُرَّة[3]، وأبـو أمامة، وأبـو بكر الصديق، وأبـو الحَمْراء[4]، وأبـو ذر[5]، وأبو رافـع،

---

(١) نبيط ــ بضم النون وفتح الباء وسكون الياء ــ بن شريط ــ بفتح الشين وكسر الراء ــ رأى النبـي ﷺ وسمع خطبته في حجة الوداع، وكان رديف أبيه يومئذ، معدود في أهل الكوفة.
الاستيعاب (٣/ ٥٦٤)، أسد الغابة (٥/ ١٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٠٤)، الإصابة (٣/ ٥٥١).

(٢) يزيد بن أسد بن كرز ــ بضم الكاف وسكون الراء ــ بن عامر بن عبد الله البجلي القسري جد خالد، أمير العراق لهشام بن عبد الملك، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من الصحابة.
الاستيعـاب (٣/ ٦٥٢)، أسـد الغـابـة (٥/ ١٠٣)، تجـريـد أسمـاء الصحـابـة (٢/ ١٣٤)، الإصابة (٣/ ٦٥١).

(٣) يعلى بن مرة بن وهب الثقفي، أبو المرازم ــ بفتح الميم وتخفيف الراء وكسر الزاي ــ شهد مع النبـي ﷺ الحديبية، وبايع بيعة الرضوان، وشهد خيبر والفتح وهوازن والطائف، ثم سكن البصرة، وله بها دار.
الاستيعاب (٣/ ٦٦٤)، أسد الغابة (٥/ ١٢٩، ١٣٠)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٤٤)، الإصابة (٣/ ٦٦٩).

(٤) أبو الحمراء: اسمه هلال بن الحارث ــ أو ابن ظفر ــ مولى رسول الله ﷺ، روى حديثه ابن ماجه.
أو أبو الحمراء مولى آل عفراء، ويقال: مولى الحارث بن رفاعة، شهد بدراً.
الاستيعاب (٤/ ٤٦)، أسد الغابة (٥/ ١٧٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٦٠)، الإصابة (٤/ ٤٦).

(٥) جنـدب ــ بضـم الجيـم وسكـون النـون ــ بـن جنـادة ــ بضـم الجيـم وفتـح النـون ــ وهـو الأصح. وقيل: يزيد بن عبد الله، أو يزيد بن جنادة، وقيل: جندب بن سكن، وقيل غير ذلك. كان من كبار الصحابة، قديم الإسلام، قيل: أسلم بعد أربعة، توفي بالربذة سنة إحدى وثلاثين أو اثنتين وثلاثين. =

. . . .

وأبو رِمْثَة[1]، وأبو سعيد الخدري، وأبو عبيدة بن الجراح، وأبو قتادة، وأبو قِرْصَافة[2]، وأبو كَبْشة الأنماري[3]، وأبو موسى الأشعري، وأبو موسى الغَافِقي[4]،

= الاستيعاب (٤/ ٦١ ــ ٦٥)، أسد الغابة (٥/ ١٨٧)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٦٥)، الإصابة (٤/ ٦٢ ــ ٦٤).

(١) أبو رمثة ــ بكسر أوله وسكون الميم ــ البلوى. قال الترمذي: له صحبة، سكن مصر، ومات بإفريقية، وأمرهم أن يسوّوا قبره.

أو أبو رمثة التيمي من تيم الرباب، اسمه رفاعة بن يثربي، وقيل: يثربي بن عوف، وقيل غير ذلك.

الاستيعاب (٤/ ٧٠، ٧١)، أسد الغابة (٥/ ١٩٣، ١٩٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٦٦)، الإصابة (٤/ ٧٠).

(٢) أبو قرصافة ــ بكسر القاف وسكون الراء وفتح الصاد المخففة ــ جندرة بن خيشنة بن نفير بن مرة بن عونة بن وايلة الكناني من بني مالك بن النضر، نزل الشام وسكن عسقلان.

الاستيعاب (٤/ ١٦٣)، أسد الغابة (١/ ٣٠٧)، (٥/ ٢٧٦)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٩٤)، الإصابة (٤/ ١٦٠).

(٣) أبو كبشة الأنماري المذحجي. اختلف في اسمه، فقيل: سعيد بن عمرو، وقيل: عمرو بن سعيد، وقيل: عمير، وقيل: عامر، وقيل: سليم، نزل الشام، وقيل: له صحبة.

الاستيعاب (٤/ ١٦٦، ١٦٧)، أسد الغابة (٥/ ٢٨١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٩٧)، الإصابة (٤/ ١٦٤).

(٤) هو مالك بن عبادة، أو ابن عبد الله الغافقي، له ذكر في مسند عقبة بن عامر، يعد في المصريين.

الاستيعاب (٤/ ١٧٦، ١٧٧)، أسد الغابة (٥/ ٣١٠)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٠٧)، الإصابة (٤/ ١٨٧، ١٨٨).

. . . .

وأبـو ميمون الكُـرْدِي(١)، وأبـو هريـرة، وأبـو العُشَـرَاء الـدَّارِمي(٢)، عـن أبيه، وأبو مالك الأشجعي، عن أبيه، وعائشة وأم أيمن.

فهؤلاء خمسـة وسبعون نفساً يصـح من نحـو حديث، نحـو عشرين منهم، اتفـق الشيخان على إخراج أحاديـث أربعـة منهم، وانفـرد البخاري بثلاثـة ومسلم بواحد(٣).

وإنمـا يصـح مـن حديث خمسـة مـن العشرة، والباقي أسانيدهـا ضعيفـة،

---

(١) يقال: اسمه جابان، سمع النبـي ﷺ غير مرة.
أسد الغابة (٥/ ٣١١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٠٧)، الإصابة (١/ ٢١٠).

(٢) أسامة بن مالك بن قهطم، وقيل: مالك، وقيل: عطارد.
أسد الغابة (٥/ ٢٥٤، ٢٥٥)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٨٧).

(٣) فصل الحافظ ابن حجر القول في هذا في الفتح (١/ ٢٠٣) فقال: «وقد أخرج البخاري حديث «من كذب علي» أيضاً من حديث المغيرة وهو في الجنائز، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني إسرائيل، ومن حديث واثلة بن الأسقع وهو في مناقب قريش، لكن ليس هو بلفظ الوعيد بالنار صريحاً. واتفق مسلم معه على تخريج حديث علي وأنس وأبـي هريرة والمغيرة.
وأخرجه مسلم من حديث أبـي سعيد أيضاً، وصح أيضاً في غير الصحيحين من حديث عثمان بن عفان، وابن مسعود، وابن عمر، وأبـي قتادة، وجابر وزيد بن أرقم. وورد بأسانيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد، وأبـي عبيدة بن الجراح، وسعد بن أبـي وقاص، ومعاذ بن جبل، وعقبة بن عامر، وعمران بن حصين، وابن عباس، وسلمان الفارسي ومعاوية بن أبـي سفيان، ورافع بن خديج، وطارق الأشجعي، والسائب بن يزيد، وخالد بن عرفطة، وأبـي أمامة، وأبـي قرصافة، وأبـي موسى الغافقي وعائشة. فهؤلاء ثلاثة وثلاثون نفساً من الصحابة. وورد أيضاً عن نحو خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة، وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة». انظر: فتح الباري (١/ ٢٠٣)، نظم المتناثر (ص ٢٨ ـ ٣٣).

. . . .

ولا يمكن التواتر في شيء من طرق هذا الحديث، لأنه يتعذر وجود ذلك في الطرفين والوسط[1]، بل بعض طرقه الصحيحة، إنما هي أفراد عن بعض رواتها.

وقد زاد بعضهم في عدد هذا الحديث حتى جاوز المائة، ولكنه ليس هذا المتن، وإنما هي أحاديث في مطلق الكذب عليه كحديث: «مَنْ حدّث عنّي بِحديثٍ وهوَ يُرى أنه كَذِبٌ فهُوَ أَحَدُ الكَاذِبين»[2] ونحو ذلك، فحذفتها لذلك، ولم أعدها في طرق الحديث، وقد أخبرني بعض الحفاظ أنه رأى في كلام بعض الحفاظ أنه رواه مائتان من الصحابة (ثم رأيته بعد ذلك في شرح مسلم للنووي[3])[4]، ولعل هذا محمول على الأحاديث الواردة

---

(١) ذكر الحافظ ابن حجر هذا الاعتراض في فتح الباري، ونسبه إلى بعض مشايخه، ولا ريب أنه يعني بهذا البعض شيخه الحافظ العراقي، وأجاب عنه بقوله: «وأجيب بأن المراد بإطلاق كونه متواتراً: رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كاف في إفادة العلم، وأيضاً فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم. نعم وحديث علي رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم، وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو. فلو قيل في كل منها: إنه متواتر عن صحابيه لكان صحيحاً».
فتح الباري (١/ ٢٠٣).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٥٢، ٢٥٥) بإسناده عن وكيع، ثنا سفيان وشعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن المغيرة بن شعبة، عن شعبة به مثله.
ومسلم (١/ ٩) في المقدمة بإسناده عن أبي بكر بن أبي شيبة.
والترمذي (٥/ ٣٦) في كتاب العلم «باب ما جاء فيمن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب» برقم (٢٦٦٢) عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».
وابن ماجه (١/ ١٤، ١٥) في المقدمة باب من حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً وهو يرى أنه كذب، برقم (٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١) عن علي وسمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة.

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٦٨).

(٤) ألحق ما بين القوسين بهامش الأصل.

. . . .

في مطلق الكذب لا هذا المتن بعينه، والله أعلم.

الأمر السادس: قول المصنف: إن «من سئل عن إبراز مثال للمتواتر أعياه تطلبه»، ثم لم[1] يذكر مثالاً له إلاَّ حديث: «مَنْ كَذَبَ عليَّ...».

وقد وصف غيره من الأئمة عدة أحاديث بأنها متواترة فمن ذلك:

أحاديث حوض النبي ﷺ، ورد ذلك عن أزيد من ثلاثين صحابياً، وأوردها البيهقي في كتاب «البعث والنشور»[2]، وأفرده الضياء المقدسي بالجمع، قال القاضي عياض: «وحديثه متواتر بالنقل، رواه خلائق من الصحابة»[3]، فذكر جماعة من رواته[4]، ثم قال: «وفي بعض هذا ما يقتضي كون الحديث متواتراً».

ومن ذلك أحاديث الشفاعة، فذكر القاضي عياض أيضاً أنه بلغ مجموعها التواتر[5].

ومن ذلك أحاديث المسح على الخفين، فقال ابن عبد البر: «رواه نحو أربعين من الصحابة واستفاض وتواتر»[6]، وقال ابن حزم في المحلى[7]: إنه «نقل تواتر يوجب العلم به».

---

(١) «لم» سقطت من ب.

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٥٣).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٥٣).

(٤) وهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، وعائشة، وأم سلمة، وعقبة بن عامر، وابن مسعود، وحذيفة، وحارثة بن وهب، والمستورد، وأبي ذر وثوبان، وأنس، وجابر بن سمرة.

(٥) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٣/ ٣٥).

(٦) الاستذكار (١/ ٢٧٢، ٢٨٢).

(٧) (٢/ ٨٣).

. . . .

ومن ذلك: أحاديث النهي عن الصلاة في معاطن الإبل[1]، قال ابن حزم في

---

(١) ورد هذا النهي عن النبي ﷺ في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة، والبراء بن عازب، وجابر بن سمرة وعبد الله بن المغفل، وأسيد بن حضير، وعقبة بن عامر، وعبد الله بن عمر، وسبرة بن معبد، وغيرهم، كما في نظم المتناثر للكتاني (ص ١٠٢، ١٠٣).

ونقل الكتاني عن الحافظ ابن عبد البر أنه قال عن حديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة والبراء وجابر وعبد الله رضي الله عنهم: «وكلها بأسانيد حسان وأكثرها تواتر، وأحسنها حديث البراء، وحديث عبد الله بن المغفل رواه عن الحسن نحو خمسة عشر رجلاً». نظم المتناثر (ص ١٠٢).

وحديث البراء المشار إليه أخرجه أبو داود (١/ ١٢٨) في كتاب الطهارة، «باب الوضوء من لحوم الإبل» رقم (١٨٤)، وفي كتاب الصلاة «باب النهي عن الصلاة في مبارك الإبل» (١/ ٣٣١، ٣٣٢) رقم (٤٩٣).

وأخرجه البيهقي (١/ ١٥٩) في كتاب الطهارة «باب التوضؤ من لحوم الإبل». وقال: «بلغني عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي أنهما قالا: قد صح في هذا الباب حديثان عن النبي ﷺ: حديث البراء بن عازب وحديث جابر بن سمرة».

أما حديث عبد الله بن المغفل فقد أخرجه ابن ماجه (١/ ٢٥٣) في كتاب المساجد والجماعات «باب الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم» رقم (٧٦٩).

والبيهقي (٢/ ٤٤٩) في كتاب الصلاة «باب ذكر المعنى في كراهية الصلاة في أحد هذين الموضعين دون الآخر».

كما أن بعض هذه الأحاديث مخرج في الصحيح، فقد أخرج مسلم (١/ ٢٧٥) حديث جابر بن سمرة في كتاب الحيض رقم (٣٦٠).

والمعاطن والأعطان: جمع معطن وعطن، وهو: مبرك الإبل عند الماء.

انظر: النهاية (٣/ ٢٥٨)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ١٠٥، ١٠٦)، الصحاح (٦/ ٢١٦٥).

. . . .

«المحلى»[1]: إنه «نقل تواتر يوجب العلم».

ومن ذلك أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد[2]، قال ابن حزم: إنها متواترة[3].

ومن ذلك أحاديث رفع اليدين في الصلاة[4] للإحرام، والركوع، والرفع

---

(١) (٤/ ٢٥).

(٢) ورد هذا النهي عن النبي ﷺ في حديث أبي هريرة وأسامة بن زيد، وعائشة، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وابن مسعود، وجندب، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وأبي عبيدة وكعب بن مالك، وأنس وغيرهم كما في نظم المتناثر (ص ١٠٣).
وفي الصحيح من هذه الأحاديث قسمان:
الأول: أحاديث الحث على أن يجعل للبيوت نصيب من الصلاة كي لا تكون كالقبور كحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ولا تتخذوها قبوراً». أخرجه البخاري (١/ ١١٢) في كتاب الصلاة «باب كراهية الصلاة في المقابر»، ومسلم (١/ ٥٣٨) في كتاب صلاة المسافرين وقصرها رقم (٧٧٧).
الثاني: أحاديث لعن اليهود والنصارى لاتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد كحديث عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قالا: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه فقال ــ وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، يحذر ما صنعوا.
أخرجه البخاري (١/ ١١٢) في كتاب الصلاة باب (٥٥) وفي مواضع كثيرة من صحيحه أيضاً.
ومسلم (١/ ٣٧٧) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم (٥٣١)، وفي رواية لمسلم بإسناده عن جندب بن جنادة مرفوعاً في حديث وفيه: «. . . ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك».

(٣) المحلى (٤/ ٣٠).

(٤) ذكر البخاري في جزء رفع اليدين (ص ٧) أن رفع اليدين روى عن سبعة عشر من أصحاب =

. . . .

منه. قال ابن حزم: إنها «متواترة توجب يقين العلم»[1].

ومن ذلك: الأحاديث الواردة في قول المصلي: «ربَّنَا لَكَ الحَمْدُ مِلْءَ السمَوَاتِ، ومِلْءَ[2] الأرْضِ، ومِلْءَ ما شِئْتَ مِنْ شَيءٍ بَعْدُ»[3]، قال ابن حزم: إنها متواترة[4].

= النبـي ﷺ. وانظر: فتح الباري (٢/ ٢٢٠)، التلخيص الحبير (١/ ٢٢٠).

وذكر السخاوي في فتح المغيث (٣/ ٣٨، ٣٩) أن البيهقي سمع أبا عبد الله الحاكم يقول: «لا نعلم سنة اتفق على روايتها عن النبـي ﷺ الخلفاء الأربعة، ثم العشرة، فمن بعدهم من أكابر الأئمة على تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة. قال البيهقي: وهو كما قال أستاذنا أبو عبد الله رحمه الله فقد رويت هذه السنة عن العشرة وغيرهم».

وقال الحافظ العراقي في شرح الألفية (٢/ ٢٧٧): «وقد جمعت رواته فبلغوا نحو الخمسين».

وذكر ابن القيم في زاد المعاد (١/ ٢١٨، ٢١٩) أنه قد روى رفع اليدين عن النبـي ﷺ في هذه المواطن الثلاثة نحو من ثلاثين نفساً واتفق على روايتها العشرة المبشرون بالجنة.

(١) المحلى (٤/ ٩٢، ٩٣).

(٢) سقطت من أ.

(٣) ورد أن النبـي ﷺ كان يقول ذلك إذارفع ظهره من الركوع، وقال: سمع الله لمن حمده، وذلك في حديث جماعة من الصحابة كعبد الله بن أبـي أوفى وأبـي سعيد الخدري وابن عباس، وحديثهم في صحيح مسلم (١/ ٣٤٦، ٣٤٧) كتاب الصلاة رقم (٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨).

وانظر أيضاً: مسند أحمد (١/ ٢٧٠، ٢٧٥، ٣٣٣، ٣٧٠)، (٤/ ٢٨٥، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٨١)، وجامع الترمذي (٢/ ٥٣) كتاب أبواب الصلاة «باب ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع» رقم (٢٦٦)، وابن ماجه (١/ ٢٨٤) كتاب إقامة الصلاة «باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع» رقم (٨٧٨).

(٤) المحلى (٤/ ١٢٠).

. . . .

(ومن ذلك: حديث حَنينِ الجِذْعِ، ذكر بعضهم أنه متواتر)(١).

---

(١) ما بين القوسين ألحق بهامش الأصل وهو غير مثبت في بقية النسخ، ولا في المطبوعتين.
والمراد بحديث حنين الجذع ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان جذع يقوم إليه النبي ﷺ، فلما وضع له المنبر سمعنا للجذع مثل أصوات العشار حتى نزل النبي ﷺ فوضع يده عليه.
أخرجه البخاري (١/ ٢٢٠) في كتاب الجمعة «باب الخطبة على المنبر».
والنسائي (٣/ ١٠٢) في كتاب الجمعة «باب مقام الإمام في الخطبة».
وابن ماجه (١/ ٤٥٤) في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها «باب ما جاء في بدء شأن المنبر» رقم (١٤١٤).
والدارمي (١/ ١٦، ١٧) في المقدمة «باب ما أكرم النبي ﷺ بحنين المنبر».
وأبو نعيم في دلائل النبوة (٢/ ٥١٣).
وللحديث شواهد أخرى عن جماعة من الصحابة: كأنس، وسهل بن سعد، وأبي بن كعب، وابن عباس، وأم سلمة. وانظر أحاديثهم في:
المسند (١/ ٢٤٩، ٢٦٦، ٢٦٣)، (٢/ ١٠٩)، (٣/ ٢٢٦، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٠)، (٥/ ١٣٧، ١٣٨، ٣٣٧).
والترمذي (٢/ ٣٧٩، ٣٨٠)، كتاب أبواب الصلاة «باب ما جاء في الخطبة على المنبر» رقم (٥٠٥).
وابن ماجه (١/ ٤٥٤، ٤٥٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها «باب ما جاء في بدء شأن المنبر» رقم (١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦).
والدارمي (١/ ١٥ ـ ١٩) في المقدمة «باب ما أكرم النبي ﷺ بحنين المنبر».
ودلائل النبوة (٢/ ٥١٦ ـ ٥١٩).
وقد صرح بتواتر حديث حنين الجذع جماعة من أهل العلم منهم القاضي عياض الذي قال: «أمره مشهور منتشر والخبر به متواتر أخرجه أهل الصحيح، ورواه من الصحابة بضعة عشر».
وممن نص على تواتره: التاج السبكي في شرحه لمختصر ابن الحاجب والحافظ ابن حجر في أماليه وفي الفتح حيث قال: «طرقه كثيرة، قال البيهقي: أمره ظاهر، نقله الخلف عن =

. . . .

= السلف، وإيراد الحديث فيه كالتكلف يعني لشدة شهرته»، وقال في فتح الباري: «حديث حنين الجذع وانشقاق القمر نقل كل منهما نقلاً مستفيضاً يفيد عند من يطلع على طرق الحديث دون غيرهم ممن لا ممارسة له في ذلك».

وقد أورده المصنفون في الأحاديث المتواترة مثل أبـي الفيض محمد مرتضى الزبيدي في لفظ اللآلىء المتناثرة في الأحاديث المتواترة والسيوطي في الأزهار المتناثرة، والكتاني في نظم المتناثر.

انظر: الشفا (١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٦)، فتح الباري (٦/ ٦٠٣)، لفظ اللآلىء المتناثرة (ص ٢٨ ـ ٣٠)، نظم المتناثر (ص ٢١٠، ٢١١).

والعِشار: بكسر العين المهملة وفتح الشين المعجمة، جمع: عشراء بض العين وفتح الشين المعجمة، هي الناقة الحامل التي مضت لها عشرة أشهر، وقيل: التي قاربت الولادة.

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٣٤٠)، النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٤٠)، لسان العرب (٤/ ٥٧٢، ٥٧٣)، فتح الباري (٢/ ٤٠٠).

النوع الحادي والثلاثون
معرفة الغريب والعزيز من الحديث

روينا عن أبي عبد الله بن مَنْدَه الحافظ الأصبهاني أنه قال: «الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً. فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عزيزاً. فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي مشهوراً».

قلت: الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره إما في متنه وإما في إسناده. وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد على ما سبق شرحه.

ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح، كالأفراد المخرَّجة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب، روينا عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال غير مرة: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرايب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء».

وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر:

فمنه ما هو (غريب متناً وإسناداً)، وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد.

ومنه ما هو (غريب إسناداً لا متناً) كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة إذ تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب. ومن ذلك غرائب

الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة. وهذا الذي يقول فيه الترمذي: «غريب من هذا الوجه».

ولا أرى هذا النوع ينعكس، فلا يوجد إذاً ما هو غريب متناً، وليس غريباً إسناداً إلاَّ إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون فإنه يصير غريباً مشهوراً، وغريباً متناً وغير غريب إسناداً، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد، فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشتهرة، والله أعلم.

النوع الحادي والثلاثون
معرفة الغريب والعزيز

١٣٢ ــ قوله: (وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر، فمنه ما هو غريب متناً وإسناداً، ومنه ما هو غريب إسناداً لا متناً)، ثم قال: (ولا أرى هذا النوع ينعكس، فلا يوجد إذاً ما هو غريب متناً، وليس غريباً إسناداً إلاَّ إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد[1] به، فرواه عنه عدد كثيرون، فإنه يصير غريباً مشهوراً / وغريباً متناً وغير غريب إسناداً، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد، فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»)، انتهى.

استبعد المصنف وجود حديث غريب متناً لا إسناداً إلاَّ[2] بالنسبة إلى طرفي

---

(١) في أ: «يتفرد».
(٢) سقطت من ب.

. . . .

الإسناد، وأثبت أبو الفتح اليَعْمُري هذا القسم مطلقاً من غير حمل له على ما ذكره المصنف، فقال في «شرح الترمذي»[1]: «الغريب على أقسام: غريب سنداً ومتناً، ومتناً لا سنداً، وسنداً لا متناً، وغريب بعض السند فقط وغريب بعض المتن فقط»، ثم أشار إلى أنه أخذ ذلك من كلام محمد بن طاهر المقدسي، فإنه قسم الغرائب والأفراد إلى خمسة أنواع خامسها: أسانيد ومتون ينفرد بها أهل بلد لا يوجد إلاَّ من روايتهم، وسنن يتفرد بالعمل بها أهل مصرٍ لا يعمل بها في غير مصرهم[2].

ثم تكلم أبو الفتح اليَعْمُري[3] على الأقسام التي ذكرها ابن طاهر[4] ثم[5] قال: «وأما النوع الخامس فيشمل الغريب كله سنداً ومتناً، أو أحدهما دون الآخر»[6]، قال: «وقد ذكر أبو محمد بن أبي حاتم[7] بسند له أن رجلاً سأل مالكاً عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء، فقال له مالك: إن شئت خلِّل، وإن شئت لا تخلل. وكان عبد الله بن وهب حاضراً فعجب من جواب مالك وذكر لمالك ـ في ذلك ـ حديثاً بسند مصري صحيح، وزعم أنه معروف عندهم فاستفاد[8] مالك الحديث، واستعاد السائل فأمره بالتخليل، هذا أو معناه»[9]، انتهى كلامه.

---

(١) (١ ق ١١ أ).

(٢) شرح الترمذي (١ ق ١١ ب، ١٢ أ).

(٣) سقطت من ك، أ.

(٤) (١ ق ١٢ أ).

(٥) أ، ب: «إلى أن قال».

(٦) (١ ق ١٢ أ).

(٧) في تقدمة الجرح والتعديل (١/ ٣١، ٣٢).

(٨) في الأصل: «فاستعاد»، والتصويب من ك، أ، غب، عث.

(٩) نص الخبر كما ذكره ابن أبي حاتم: «حدثنا عبد الرحمن، نا أحمد بن عبد الرحمن بن =

. . . .

والحديث المذكور رواه أبو داود[1] (والترمذي[2])[3] من رواية ابن لهيعة[4] عن يزيد بن عمرو المَعَافِري[5] عن أبي عبد الرحمن

= أخي بن وهب قال: سمعت عمي يقول: سمعت مالكاً سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء، فقال: ليس ذلك على الناس. قال: فتركه حتى خف الناس فقلت له: عندنا في ذلك سنة، فقال: وما هي؟ قلت: حدثنا الليث بن سعد، وابن لهيعة، وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن المستورد بن شداد القرشي قال: رأيت رسول الله ﷺ يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه. فقال: إن هذا الحديث حسن وما سمعت به قط إلاَّ الساعة. ثم سمعته بعد ذلك يسأل فيأمر بتخليل الأصابع». انظر: تقدمة الجرح والتعديل (١/ ٣١، ٣٢).

(١) (١/ ١٠٣) في كتاب الطهارة «باب غسل الرجلين» رقم (١٤٨).

(٢) (١/ ٥٧) في كتاب أبواب الطهارة «باب ما جاء في تخليل الأصابع» رقم (٤٠).

(٣) ما بين القوسين زيادة من غب وعث، وقد سقطت من الأصل و ك، أ، ب.

(٤) عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي الغافقي، أبو عبد الرحمن المصري، صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي: «إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح: ابن المبارك، وابن وهب، والمقري». وتوفي ابن لهيعة سنة أربع وسبعين ومائة.
التاريخ لابن معين (٢/ ٣٢٧)، التاريخ الكبير (٣/ ١/ ١٨٢)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٨)، المجروحين (٢/ ١١ ـ ١٤)، الضعفاء الكبير (٢/ ٢٩٣)، الكامل (٤/ ١٤٦٢ ـ ١٤٧٢)، الميزان (٢/ ٤٧٥ ـ ٤٨٣)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٢٧ ـ ٧٢٩)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٣ ـ ٣٧٩)، الكاشف (٢/ ١٠٩)، التقريب (١/ ٤٤٤)، الخلاصة (ص ٢١١).

(٥) يزيد بن عمرو المعافري ـ بفتح الميم والعين المهملة وكسر الفاء والراء، نسبة إلى المعافر بن يعفر بن مالك، قبيلة من قحطان ـ المصري، قال أبو حاتم: لا بأس به، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق».
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٤٩، ٣٥٠)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٨١)، تهذيب الكمال =

. . . .

الحُبُلي[1]، عن المستورد بن شداد. قال الترمذي: «حديث (حسن)[2] غريب لا نعرفه إلاَّ من حديث ابن لهيعة»[3]، انتهى.

ولم ينفرد به ابن لهيعة، بل تابعه عليه الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث[4] رواه ابن أبي حاتم[5] عن أحمد بن عبد الرحمن بن

= (٣/ ١٥٤٠)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٥١)، الكاشف (٣/ ٢٤٨)، التقريب (٢/ ٣٦٩)، الخلاصة (ص ٤٣٣).

(١) هو عبد الله بن يزيد المعافري الحبلي ــ بضم الحاء المهملة والباء الموحدة، نسبة إلى حي من اليمن من الأنصار ــ أبو عبد الرحمن المصري. قال ابن معين والعجلي وابن سعد: ثقة. مات بإفريقية سنة مائة.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢٢٦)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٩٧)، التاريخ لابن معين (٢/ ٣٣٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٥٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٨١، ٨٢)، الكاشف (٢/ ١٢٨)، التقريب (٢/ ٤٦٢)، الخلاصة (ص ٢١٩).

(٢) زيادة من «غب» و «عث» و ب، وقد سقطت من الأصل وك، أ.

(٣) جامع الترمذي (١/ ٥٨)، وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند (٤/ ٢٢٩).

وابن ماجه (١/ ١٥٢) في كتاب الطهارة وسننها «باب تخليل الأصابع» رقم (٤٤٦) بأسانيدهما من طريق ابن لهيعة، عن يزيد، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن المستورد.

(٤) هو عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، مولى قيس بن سعد بن عبادة، أبو أمية المصري الفقيه المقري، أحد الأئمة. وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي وابن سعد. مات قبل سنة خمسين ومائة.

التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٢٠)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٢٥)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٢٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٤ ــ ١٦)، الكاشف (٢/ ٢٨١، ٢٨٢)، التقريب (٢/ ٦٧)، الخلاصة (ص ٢٨٧).

(٥) رواية ابن أبي حاتم هذه أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٧٦، ٧٧) بإسناده فقال: أخبرنا أبو حازم عمران بن أحمد الحافظ، أنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي بالري، أنا أحمد يعني ابن عبد الرحمن بن وهب... فذكره.

. . . .

وهب[1]، عن عمه عبد الله بن وهب، عن الثلاثة المذكورين[2]، وصححه ابن القطان[3] لتوثيقه لابن أخي ابن وهب، فقد زالت الغرابة عن الإسناد بمتابعة الليث وعمرو بن الحارث لابن لهيعة، والمتن غريب، والله أعلم.

ويحتمل أن يريد بكونه غريب المتن لا الإسناد أن يكون ذلك الإسناد مشهوراً جادَّة لعدة من الأحاديث بأن يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض، ويكون المتن غريباً لانفرادهم به[4]، والله أعلم.

---

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن وهب الفهري ـ بكسر الفاء وسكون الهاء ـ أبو عبيد الله، بَحشل ـ بفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة وفتح الشين المعجمة ـ المقري، وبحشل لقبه. قال أبو حاتم: كان صدوقاً، وقال ابن عدي: رأيت شيوخ مصر مجمعين على ضعفه، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق تغير بأخرة».
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٩، ٦٠)، تهذيب الكمال (١/ ٢٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٥٤ ـ ٥٦)، الكاشف (١/ ٢٢)، التقريب (١/ ١٩)، الخلاصة (ص ٩).

(٢) أي عن: ابن لهيعة، والليث بن سعد، وعمرو بن الحارث.

(٣) نصب الراية (١/ ٢٧)، التلخيص الحبير (١/ ٩٣، ٩٤).

(٤) من قوله: «ويكون المتن» إلى هنا سقط من أ.

النوع الثاني والثلاثين
معرفة غريب الحديث

وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم، لقلة استعمالها.

هذا فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي.

روينا عن الميموني قال: سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، قال: «سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن، فأخطىء».

وبلغنا عن التاريخي محمد بن عبد الملك قال: حدثني أبو قِلَابة عبد الملك بن محمد قال: قلت للأصمعي: يا أبا سعيد! ما معنى قول رسول الله ﷺ: «الجَارُ أحَقُّ بِسَقَبِهِ»؟ فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعم أن السَقَب اللَّزِيق.

ثم إن غير واحد من العلماء صنفوا في ذلك فأحسنوا. وروينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال: «أول من صنف الغريب في الإسلام النَّضْر بن شُمَيْل». ومنهم من خالفه فقال: «أول من صنف فيه أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى»، وكتاباهما صغيران.

وصنف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلَّام كتابه المشهور، فجمع وأجاد واستقصى، فوقع من أهل العلم بموقع جليل، وصار قدوة في

هذا الشأن. ثم تتبع القُتَبي ما فات أبا عبيد فوضع فيه كتابه المشهور. فهذه الكتب الثلاثة أمهات الكتب المؤلفة في ذلك. ووراءها مجامع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة. ولا ينبغي أن يقلد منها إلاَّ ما كان مصنفوها أئمة جلة.

وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث أن يظفر به مفسراً في بعض روايات الحديث، نحو ما روي في حديث ابن صياد أن النبي ﷺ قال له: «قد خبَّأتُ لكَ خَبِيئاً، فما هو»؟ قال: «الدُّخ». فهذا خفي معناه وأعضل. وفسره قوم بما لا يصح.

وفي معرفة علوم الحديث للحاكم أنه الدَّخ بمعنى الزَّخ الذي هو الجماع، وهذا تخليط فاحش يغيظ العالم والمؤمن. وإنما معنى الحديث أن النبي ﷺ قال له: قد أضمرت لك ضميراً، فما هو؟ فقال: الدُّخ، بضم الدال، يعني الدخان، والدُّخ هو الدخان في اللغة، إذ في بعض روايات الحديث ما نصه ثم قال رسول الله ﷺ: «إني قد خبأت لك خبيئاً، وخبأ له: ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾؟ »، فقال ابن صياد: هو الدُّخ، فقال رسول الله ﷺ: «إخسأ، فلن تعدو قدرك».

وهذا ثابت صحيح، خرَّجه الترمذي وغيره، فأدرك ابن صياد من ذلك هذه الكلمة فحسب على عادة الكهان في اختطاف بعض الشيء من الشياطين من غير وقوف على تمام البيان. ولهذا قال له: «إخْسَأْ، فلن تَعْدُوَ قدْرك»، أي فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان، والله أعلم.

النوع الثالث والثلاثون
معرفة المسلسل من الحديث

التسلسل من نعوت الأسانيد، وهو: عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة واحدة.

وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم. ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم أقوالاً وأفعالاً ونحو ذلك تنقسم إلى ما لا نحصيه.

ونوَّعه الحاكم أبو عبد الله الحافظ إلى ثمانية أنواع، والذي ذكره فيها إنما هو صور وأمثلة ثمانية. ولا انحصار لذلك في ثمانية كما ذكرناه.

ومثال ما يكون صفة للرواية والتحمل ما يتسلسل بـ (سمعت فلاناً قال: سمعت فلاناً) إلى آخر الإسناد. أو يتسلسل بـ (حدثنا) أو (أخبرنا) إلى آخره. ومن ذلك «أخبرنا والله فلان، قال: أخبرنا والله فلان» إلى آخره.

ومثال ما يرجع إلى صفات الرواة وأقوالهم ونحوها إسناد حديث: «اللّٰهم! أَعِنِّي على شُكْرِكَ وذِكْرِكَ وحُسْنِ عِبَادَتِكَ» المتسلسل بقولهم: «إني أُحبُّك فَقُلْ»، وحديث التشبيك باليد، وحديث العد في اليد، في أشباهٍ لذلك نرويها وتروى كثيرة.

وخيرها ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس.

ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواة.

وقلَّما تسلم المسلسلات من ضعف، أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن. ومن المسلسل ما ينقطع تسلسله في وسط إسناده، وذلك نقص فيه، وهو كالمسلسل بأول حديث سمعته، على ما هو الصحيح في ذلك، والله أعلم.

النوع الثالث والثلاثون
معرفة المسلسل

١٣٣ ــ قوله: (ونوَّعه الحاكم أبو عبد الله إلى ثمانية أنواع، والذي ذكره فيها إنما هو صور وأمثلة ثمانية، ولا انحصار لذلك في ثمانية كما ذكرناه)، انتهى.

قلت: لم يحصر الحاكم[١] مطلق أنواع المسلسل[٢] في ثمانية أنواع، وإنما ذكر أنواع المسلسل الدالة على الاتصال لا مطلق التسلسل[٣]، ويظهر ذلك بعدها وتعبيره عنها.

فالأول: المسلسل بسمعت[٤].

---

(١) في معرفة علوم الحديث (ص ٢٩ ــ ٣٤).

(٢) في عب، عث: «التسلسل».

(٣) في عب، عث: «المتسلسل».

(٤) ومن أمثلته:

حديث بسر بن أرطأة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اللّٰهم! أحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة».

فقد أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٤٢٤) موارد، مسلسلاً فقال: «سمعت عبد الله بن محمد بن مسلم ببيت المقدس يقول: سمعت هشام بن عمار يقول: سمعت محمد بن أيوب بن ميسرة بن حلبس، يقول: سمعت أبـي يقول: سمعت بسر بن أبـي أرطاة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول... فذكر الحديث. =

. . . .

والثاني: المسلسل بقولهم: قم فصب علي حتى أريك وضوء فلان[1].

والثالث: المسلسل بمطلق ما يدل على الاتصال من: سمعت، أو أنا أو ثنا، وإن اختلفت ألفاظ الرواة في ألفاظ الأداء[2].

الرابع: المسلسل بقولهم: «فإن قيل لفلان من أمرك بهذا قال: يقول:

= وأخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٨١)، والطبراني في كتاب الدعاء (٢/ ٧٥٣) رقم (١٤٣٦)، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٧٨): «رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد وأحد أسانيد الطبراني ثقات». وأيوب بن ميسرة لم يذكر فيه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٥٧) جرحاً ولا تعديلاً، لكن ذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ٢٧)، ونقل الحافظ في تعجيل المنفعة (ص ٤٧) توثيق ابن حبان له، ولم يتعقبه بشيء.

(١) ومن أمثلته:
ما أخرجه الحاكم بإسناده عن محمد بن يحيى الواسطي قال: قال لي أبو منصور: قم فصب علي حتى أريك وضوء منصور، فإن منصوراً قال لي: قم فصب علي حتى أريك وضوء إبراهيم، فإن إبراهيم قال لي: قم فصب علي حتى أريك وضوء علقمة، فإن علقمة قال لي: قم فصب علي حتى أريك وضوء ابن مسعود، فإن ابن مسعود قال لي: قم فصب علي حتى أريك وضوء النبي ﷺ، فإن النبي ﷺ قال لي: «قم فصب علي حتى أريك وضوء جبرائيل عليه السلام»، معرفة علوم الحديث (ص ٣٠).

(٢) وأمثلته كثيرة جداً، وقد مثَّل له الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٠، ٣١) بما حدثه أبو جعفر محمد بن علي الصائغ: ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة، ثنا أبو نعيم، ثنا نصير بن أبي الأشعث، قال: سمعت أبا الزبير يحدث، أنه سمع جابراً يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا نمت فأطفىء السراج، وأغلق الباب، وأوك السقاء، وخمِّر الإناء، فإن الشيطان لا يفتح غلقاً، ولا يحل وكاء، ولا يكشف إناء، وإن الفويسقة تضرم على الناس بيوتهم، فإن لم تجد ما تخمره فاعرض عليه عوداً، واذكر اسم الله عليه».
والحديث مخرج في الصحيحين بدون تسلسل، فقد أخرجه البخاري (٦/ ٢٥٠) في كتاب الأشربة باب تغطية الإناء.

. . . .

أمرني فلان»[1].

والخامس: (المسلسل)[2] بالأخذ باللحية وقولهم: «آمنتُ بالقدرِ خَيرِه وشرِّه»[3].

---

(١) مثل له الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣١) بما أخرجه بإسناده عن حصين بن ذيال الجعفي قال: قال رجل للحسن بن صالح: أمسح على الخفّين؟ قال: نعم. قال: فإن قال لي ربي من أمرك بهذا؟ قال: قل الحسن بن حي. قال: فإن قيل لك أنت؟ قال: فأقول أمرني المنصور بن المعتمر. قال: فإن قيل للمنصور؟ قال: يقول أمرني إبراهيم. قال: فإن قيل لإبراهيم؟ قال: يقول أمرني همام بن الحارث. قال: فإن قيل لهمام؟ قال: يقول: أمرني جرير. قال: فإن قيل لجرير؟ قال: يقول: أمرني رسول الله ﷺ.

(٢) زيادة من ك.

(٣) مثل له الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣١، ٣٢) بما أخرجه بإسناده عن شهاب بن خراش الحوشبي قال: سمعت يزيد الرقاشي يحدث عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجد العبد حلازة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره»، قال: وقبض رسول الله ﷺ على لحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره»، قال: وقبض أنس على لحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره. قال: وأخذ يزيد بلحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره. . . وهكذا إلى بقية رواته كلهم يقبض على لحيته ويقول ذلك. قال في المناهل المسلسلة (ص ٦٩):

«قال ابن الطيب: هكذا أخرجه الحاكم في نوع المسلسل من علومه، ورواه أبو نعيم في المعرفة مسلسلاً أيضاً، وأخرجه الديباجي وعنه ابن المفضل في مسلسلاتهما، والغزنوي والخلعي في التاسع من فوائده، وعبد الغفار السعدي في مسلسلاته، وغيرهم، ولا يخلو من تضعيف». وتعقبه بقوله: «قلت: ولم أعرف وجه ضعفه فإن رواته ثقات، وشهاب وثقه ابن المبارك وأبو زرعة وابن معين والعجلي، وقول ابن عدي أن في بعض رواياته ما ينكر لا يجرحه، قال الذهبي: ما كل من روى المناكير بضعيف». انظر: المناهل السلسلة (ص ٦٦ ــ ٦٩)، تدريب الراوي (٢/ ١٨٨)، العجالة في الأحاديث المسلسلة (ص ٩٦، ٩٧)، إتحاف الإخوان (ص ١٥٠، ١٥١).

. . . .

والسادس: المسلسل بقولهم: «وَعَدَّهُنَّ في يَدي»[1].

والسابع: / المسلسل بقولهم: «شَهدتُ على فلان»[2].

(1) مثل له الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٢) بقوله: «والنوع السادس من المسلسل ما عدهن في يدي أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، وقال لي: عدهن في يدي علي بن أحمد بن الحسين العجلي، وقال لي: عدهن في يدي حرب بن الحسن الطحان، وقال لي: عدهن في يدي يحيى بن المساور الحناط، وقال لي: عدهن في يدي عمرو بن خالد، وقال لي: عدهن في يدي زيد بن علي بن الحسين بن علي، وقال لي: عدهن في يدي علي بن الحسين، وقال: عدهن في يدي أبي الحسين بن علي، وقال لي: عدهن في يدي علي بن أبي طالب، وقال لي: عدهن في يدي رسول الله ﷺ، وقال رسول الله ﷺ: عدهن في يدي جبريل، وقال جبريل: هكذا نزلت بهن من عند رب العزة: اللَّهم! صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم. . .» الحديث.

وأخرجه القاضي عياض في الشفاء (٢/ ٦٩، ٧٠) من طريق الحاكم وأخرجه أبو القاسم التيمي وابن بشكوال وابن مسدي مسلسلاً كما في المناهل السلسلة (ص ٦٤، ٦٥)، لكن في إسناده عمرو بن خالد القرشي، أبو خالد الكوفي الواسطي، كذبه ابن معين، وقال أبو زرعة: يضع، وقال أحمد: كذاب يروى عن زيد بن علي، عن آبائه أحاديث موضوعة». انظر: الكامل (٥/ ١٧٧٤ ـ ١٧٧٨)، المجروحين (٢/ ٧٦)، الضعفاء الكبير (٣/ ٢٦٨، ٢٦٩)، الميزان (٣/ ٢٥٧، ٢٥٨)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٣٠٩).

(2) مثل له الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٣) بقوله: «والنوع السابع من المسلسل أني شهدت على أبي بكر محمد بن داوُد الصوفي، أنه قال: شهدت على علي بن الحسن بن سالم، أنه قال: شهدت على يحيى بن حكيم، أنه قال: شهدت على أبي قتيبة، أنه قال: شهدت على زهير بن أبي خيثمة، أنه قال: شهدت على عبد الملك بن أبي بشير، أنه قال: شهدت على عكرمة، أنه قال: شهدت على ابن عباس أنه قال: شهدت على أبي بكر الصديق، أنه قال: «كل السمكة الطافية»، والحديث ذكره البخاري في صحيحه =

. . . .

والثامن: المسلسل بالتشبيك باليد[1].

قال[2] الحاكم: «فهذه أنواع المسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يَشُوبها تدليس، وآثار السماع بين الروايتين ظاهرة»، انتهى. فلم يذكر الحاكم من المسلسلات إلاَّ ما دل على الاتصال دون استيعاب بقية المسلسلات. نعم بقي على الحاكم عدة من المسلسلات الدالة على الاتصال لم يذكرها كالمسلسل بقولهم: «أَطْعَمَنا وَسَقَانا»[3].

= (٦/ ٢٢٢) في كتاب الذبائح والصيد «باب قول الله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾ تعليقاً فقال: «وقال أبو بكر: الطافي حلال». وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٣٨٠، ٣٨١).

والتسلسل فيه بين ابن عباس وأبي بكر رضي الله عنهما. والدارقطني (٤/ ٢٦٩، ٢٧٠) في كتاب الأشربة وغيرها «باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك».

(١) مثل له الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٣) بقوله: «والنوع الثامن: شبك بيدي أحمد بن الحسين المقرىء، وقال: شبك بيدي أبو عمر عبد العزيز بن عمر بن الحسن بن بكر بن الشرود الصنعاني، وقال: شبك بيدي أبي، وقال: شبك بيدي أبي، وقال: شبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى، وقال إبراهيم: شبك بيدي صفوان بن سليم، وقال صفوان: شبك بيدي أيوب بن خالد الأنصاري، وقال أيوب: شبك بيدي عبد الله بن رافع، وقال عبد الله: شبك بيدي أبو هريرة، وقال أبو هريرة: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت والجبال يوم الأحد والشجر يوم الاثنين، والمكروه يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء، والدواب يوم الخميس وآدم يوم الجمعة». [قال أبو الأشبال: هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه (٤/ ٢١٤٩)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٢٩٣)، وأحمد في المسند (٢/ ٣٢٧)].

(٢) في أ: «ثم قال».

(٣) ومثاله:

حديث حماد بن أبي سليمان قال: أطعمني وسقاني إبراهيم بن يزيد النخعي، قال: =

. . . .

والمسلسل بقوله: « (أَضَافَنا على الأَسْوَدَيْن)[1]: التمر والماء»[2].

والمسلسل بقوله: «أخذ فلان بيدي»[3].

= أطعمني وسقاني علقمة والأسود قالا: أطعمنا وسقانا عبد الله بن مسعود، قال: دعاني رسول الله ﷺ وأطعمني وسقاني.

وفي المناهل السلسلة (ص ٩٩)، وإتحاف الإخوان (ص ١٧٥): «قال السخاوي: وقد رواه أبو مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني الحافظ عن أبي سعد الماليني بمثله، وقال عقبه: كذا في كتاب سيف بن محمد، والصحيح سند بن محمد كذا قال، وهما مجهولان مع غيرهما من رجال السند، بل الخالدي صرحوا بأنه كذاب لا يعتمد عليه». وانظر الحديث ورجال إسناده في: المناهل السلسلة (ص ٩٨، ٩٩)، إتحاف الإخوان (ص ١٧٤، ١٧٥).

(١) ما بين القوسين ألحق بهامش الأصل.

(٢) ومثاله:

حديث عبد الله بن ميمون القداح قال: أضافنا جعفر بن محمد بن الصادق عليهما ــ أي على الأسودين التمر والماء ــ قال: أضافني أبي محمد الباقر عليهما، قال: أضافني أبي علي بن الحسين عليهما، قال: أضافني أبي الحسين بن علي عليهما، قال: أضافني أبي علي بن أبي طالب على الأسودين التمر والماء، قال: أضافني رسول الله ﷺ على الأسودين التمر والماء، ثم قال: «من أضاف مؤمناً فكأنما أضاف آدم، ومن أضاف مؤمنين فكأنما أضاف آدم وحواء» الحديث. انظر: المناهل السلسلة (ص ٨٥ ــ ٨٧)، إتحاف الإخوان (ص ١٧١ ــ ١٧٣)، العجالة في الأحاديث المسلسلة (ص ١٤، ١٥).

والحديث تفرد به القداح، قال أبو حاتم: متروك، وقال البخاري: «ذاهب الحديث»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم: «لا يجوز أن يحتج بما انفرد به».

انظر: التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢٠٦)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٧٢)، الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٥٣١).

(٣) لم أقف على مثال له. [قال أبو الأشبال: راجع المناهل السلسلة ص ٣٨١ ــ ٣٨٤)].

. . . .

والمسلسل بالمصافحة[1].

والمسلسل بقص الأظفار يوم الخميس[2]، ونحو ذلك، والله أعلم.

---

(١) ومثاله:

حديث خلف بن تميم عن أبي هرمز قال: دخلنا على أنس بن مالك نعوده فقال: صافحت بكفي هذه كف رسول الله ﷺ فما مسست خزاً ولا حريراً ألين من كفه ﷺ، قال أبو هرمز: فقلت لأنس بن مالك صافحنا بالكف التي صافحت بها رسول الله ﷺ فصافحنا وقال: السلام عليكم، قال خلف بن تميم: فقلت لأبي هرمز: صافحني بالكف التي صافحت بها أنساً فصافحنا، وقال: السلام عليكم. . . إلخ. انظر: المناهل السلسلة (ص ٣٨ ــ ٤٢)، إتحاف الإخوان (ص ١٣٦ ــ ١٣٨)، العجالة في الأحاديث المسلسلة (ص ١١، ١٢).

وأبو هرمز اسمه نافع. كذبه ابن معين مرة، وقال أبو حاتم: متروك ذاهب الحديث. انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٤٥٦)، لكنه لم يتفرد به بل تسلسل أيضاً من طريق محمد بن كامل.

ومتن الحديث في الصحيح فقد أخرجه البخاري (٤/ ١٦٧) في كتاب المناقب «باب صفة النبي ﷺ» بنحوه.

(٢) ومثاله:

حديث الحسن بن علي قال ابنه علي: ورأيته يقص أظفاره يوم الخميس، قال الحسن: ثنا أبي علي بن أبي طالب رضي الله عنه ورأيته يقلم أظفاره يوم الخميس، قال: رأيت رسول الله ﷺ يقلم أظفاره يوم الخميس، ثم قال: «يا علي! قص الظفر، ونتف الإبط، وحلق العانة يوم الخميس، والغسل، والطيب، واللباس يوم الجمعة».

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس (٥/ ٣٣٣) رقم (٨٣٥٠)، وانظر: الجامع الكبير (١/ ٦٦٩)، وكنز العمال (٦/ ٦٥٨، ٦٦١) رقم (١٧٢٥٦، ١٧٣٨٤)، ونقل في المناهل السلسلة (ص ١٨)، إتحاف الإخوان (ص ١٧٨)، العجالة (ص ٣٠) عن السخاوي قوله في هذا الحديث: إنه «ضعيف رجاله لا يعرفون» وأنه نقل عن شيخه الحافظ ابن حجر أنه «لم يثبت في استحباب قص الأظفار يوم الخميس شيء».

النوع الرابع والثلاثون
معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه

هذا فن مهم مستصعب. روينا عن الزهري رضي الله عنه أنه قال: «أعيى الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه». وكان للشافعي رضي الله عنه فيه يد طولى وسابقة أولى.

روينا عن محمد بن مسلم بن وارة، أحد أئمة الحديث، أن أحمد بن حنبل قال له وقد قدم من مصر: «كتبت كتب الشافعي؟» فقال: لا، قال: «فرطت، ما علمنا المجمل من المفسر ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالسنا الشافعي».

وفيمن عاناه من أهل الحديث من أدخل فيه ما ليس منه لخفاء معنى النسخ وشرطه.

وهو: عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر.
وهذا حد ــ وقع لنا ــ سالم من اعتراضات وردت على غيره.

النوع الرابع والثلاثون
معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه

١٣٤ ــ قوله: (وهو: عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر. فهذا حد ــ وقع لنا ــ سالم من اعتراضات وردت على غيره)، انتهى.

وهذا الذي حده به المصنف تبع فيه القاضي أبا بكر الباقلاني، فإنه حده

. . . .

«برفع الحكم»[1]، واختاره الآمدي[2] وابن الحاجب[3].

قال الحازمي: «وقد أطبق المتأخرون على ما حده به القاضي أنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً (به) مع تراخيه عنه»[4]. قال الحازمي: «وهذا حد صحيح»[5]، انتهى.

وقد اعترض عليه بأن التعبير برفع الحكم ليس بجيد لأن الحكم قديم لا يرتفع[6].

والجواب عنه أنه إنما المراد برفع الحكم قطع تعلقه بالمكلف[7].

واعترض صاحب «المحصول»[8] أيضاً على هذا الحد بأوجه أخر في كثير منها نظر ليس هذا موضع إيرادها.

---

(١) عرف القاضي أبو بكر الباقلاني النسخ «بأنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه». الإحكام في أصول الأحكام (٣/٩٨)، منتهى الوصول والأمل (ص ١٥٤)، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص ٩).

(٢) في الأحكام (٣/١٠١).

(٣) في مختصره المسمى: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل (ص ١٥٤).

(٤) الاعتبار (ص ٩).

(٥) المصدر نفسه (ص ٩).

(٦) هذا الاعتراض هو للقائلين بأن النسخ «بيان أن الخطاب قد انتهى»، وليس رفعاً له، وهو قول الأستاذ أبي إسحاق الشيرازي ومن تابعه.
انظر: المحصول (١/٣/٤٢٥، ٤٣٠ ـ ٤٣٥)، إرشاد الفحول (ص ١٨٤، ١٨٥).

(٧) انظر: المحصول (١/٣/٤٣٥، ٤٣٨)، منتهى الوصول والأمل (ص ١٥٤)، إرشاد الفحول (ص ١٨٤).

(٨) (١/٣/٤٢٥ ـ ٤٣٠).

ثم إن ناسخ الحديث ومنسوخه ينقسم أقساماً:

فمنها ما يعرف بتصريح رسول الله ﷺ به. كحديث بريدة الذي أخرجه مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»[1]، في أشباه لذلك.

ومنها ما يعرف بقول الصحابي، كما رواه الترمذي وغيره عن أبي بن كعب أنه قال: «كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهي عنها»، وكما خرَّجه النسائي عن جابر بن عبد الله قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسَّت النار»، في أشباه لذلك.

ومنها ما عرف بالتاريخ، كحديث شداد بن أوس وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «أفْطَرَ الحاجِمُ والمَحجومُ»، حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم»، بيَّن الشافعي أن الثاني ناسخ للأول من حيث أنه روي في حديث شداد أنه كان مع النبي ﷺ زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم في شهر رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم». وروي في حديث ابن عباس «أنه ﷺ احتجم وهو محرم صائم»، فبان بذلك أن الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر.

---

١٣٥ ـ قوله: (ومنها ما يعرف بقول الصحابي كما رواه الترمذي[2]

---

(١) راجع صحيح مسلم (٢/ ٦٧٢) و (٣/ ١٥٦٤).

(٢) (١/ ١٨٣، ١٨٤) في كتاب أبواب الطهارة «باب ما جاء أن الماء من الماء» رقم (١١٠، =

. . . .

وغيره عن أبـي بن كعب أنه قال: «كان المَاءُ من المَاءِ» رخصة في أول الإسلام ثم نهي عنها، وكما خرجه النسائي عن جابر بن عبد الله قال: «كان آخرُ الأمرين من رسول الله ﷺ تركَ الوضوءِ مما مَسَّت النار»[1]، في أشباه لذلك)، انتهى.

= ١١١). وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وأخرجه أحمد (٥/ ١١٥، ١١٦)، وأبو داود (١/ ١٤٦) في كتاب الطهارة «باب في الإكسال» رقم (٢١٤، ٢١٥) كلهم بأسانيدهم، عن الزهري، عن سهل بن سعد، عن أبـي بن كعب، لكن قال الحافظ ابن حجر في التلخيص: «وجزم موسى بن هارون والدارقطني بأن الزهري لم يسمعه من سهل». انظر: التلخيص الحبير (١/ ١٣٥). وهذا الجزم وإن كان فيه نظر ومناقشات أوردها الحافظ في التلخيص والشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لجامع الترمذي (١/ ١٨٤، ١٨٥) إلاَّ أن الزهري لم يتفرد بروايته عن سهل بن سعد، بل تابعه أبو حازم عند أبـي داود (١/ ١٤٧)، والدارمي (١/ ١٩٤)، والبيهقي (١/ ١٦٥، ١٦٦)، وقال البيهقي عن هذا الإسناد: إنه موصول صحيح. وللحديث شاهد صحيح من حديث أبـي سعيد الخدري عند مسلم (١/ ٢٦٩) في كتاب الحيض رقم (٣٤٣).

(١) سنن النسائي (١/ ١٠٨) في كتاب الطهارة «باب ترك الوضوء مما غيرت النار».

وأخرجه أيضاً أبو داود (١/ ١٣٣) في كتاب الطهارة «باب في ترك الوضوء مما مست النار» رقم (١٩١).

وابن الجارود في المنتقى (ص ١٨، ١٩) «باب ما جاء في ترك الوضوء مما مست النار» رقم (٢٤).

والبيهقي (١/ ١٥٥، ١٥٦) في كتاب الطهارة «باب ترك الوضوء مما مست النار».

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٨) كتاب جماع أبواب الأفعال التي لا توجب الوضوء «باب ذكر الدليل على أن ترك النبـي ﷺ الوضوء مما مست النار أو غيرت ناسخ لوضوئه كان مما مست النار أو غيرت» رقم (٤٣) وإسناده حسن، وأما ما نقله الحافظ في التلخيص (١/ ١١٦) عن الشافعي أنه قال في سنن حرملة: «لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر، إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل» فإنه لا يقدح في الحديث، فعبد الله بن =

. . . .

أطلق المصنف أن النسخ يعرف بقول الصحابي، لكن هل يكتفى بقوله: «هذا ناسخ» أو «هذا منسوخ»، أو لا بد من التصريح بأن هذا متأخر عن هذا؟

والذي ذكره الأصوليون كصاحب «المحصول»[1] والآمدي[2] وابن الحاجب[3] أنه لا بد من إخباره بأن أحدهما متأخر، ولا يكتفى بقوله: «هذا منسوخ»، لاحتمال أن يقوله عن اجتهاد، ونحن لا نرى ما يراه.

= محمد بن عقيل «صدوق في حديثه لين»، وقال الترمذي: «سمعت محمداً يقول: كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل».

انظر: الكاشف (٢/ ١١٣)، التقريب (١/ ٤٤٧، ٤٤٨)، الخلاصة (ص ٣١٣).

وكذلك إعلال أبي حاتم هذا الحديث في العلل (١/ ٦٤) بأنه «حديث مضطرب المتن إنما هو أن النبي ﷺ أكل كتفاً ولم يتوضأ... ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه»، فإنه ما ذكره احتمال كما قال، وشعيب بن أبي حمزة الأموي الراوي له عن ابن المنكدر هو «ثقة، متفق عليه، حافظ، أثنى عليه الأئمة ــ كابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبة وأبو حاتم والنسائي والخليلي».

انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٣٥١)، الكاشف (٢/ ١١)، التقريب (١/ ٣٥٢)، الخلاصة (ص ١٦٦).

وعلي بن عياش ــ بتشديد الياء المثناة من تحت ــ الراوي له عن شعيب هو الألهاني ــ بفتح الهمزة وسكون اللام ــ وثقه العجلي والنسائي والدارقطني وابن حبان.

انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦٨، ٣٦٩)، الكاشف (٢/ ٢٥٤)، التقريب (٢/ ٤٢)، الخلاصة (ص ٢٧٦).

و «نسبة الوهم إلى مثل هذين الراويين ــ كما قال الشيخ أحمد شاكر تحتاج إلى دليل صريح أقوى من روايتهما» وهيهات أن يوجد. تحقيق جامع الترمذي (١/ ٢٢).

(١) (١/ ٣/ ٥٦٦).

(٢) في الأحكام (٣/ ١٦٥).

(٣) في مختصره (ص ١٦٦).

. . . .

وحكى صاحب «المحصول»[1] عن الكرخي[2]: أنه يكفي إخباره بالنسخ إذ لولا ظهور النسخ فيه لم يطلقه. وما ذهب إليه الكرخي هو الظاهر، وفي عبارة الشافعي ما يقتضي الاكتفاء بذلك، فإنه قال: «ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلَّا بخبر عن رسول الله ﷺ أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر أو بقول من سمع الحديث أو العامة»، هكذا رواه البيهقي في «المدخل»[3] بإسناده إلى الشافعي رضي الله عنه، فقوله: «أو بقول من سمع الحديث» أراد به قول الصحابي مطلقاً لا قوله: «هذا متأخر» فقط، لأن هذه الصورة قد دخلت في قوله: «أو[4] بوقت» يدل على أن أحدهما بعد الآخر، والله أعلم.

---

(١) (١/ ٣/ ٥٦٦).

(٢) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم. أحد كبار فقهاء الحنفية، انتهت إليه رياسة الحنفية في العراق. وُلد في الكرخ سنة ستين ومائتين، وتوفي ببغداد سنة أربعين وثلاثمائة. له «شرح الجامع الصغير» و «شرح الجامع الكبير» ورسالة في أصول الحنفية.
الجواهر المضية (٢/ ٤٩٣، ٤٩٤)، تاريخ بغداد (١٠/ ٣٥٣ ـ ٣٥٥)، اللباب (٣/ ٩١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٥٥)، البداية والنهاية (١١/ ٢٣٩)، العبر (٢/ ٦١).

(٣) انظر: فتح المغيث (٣/ ٦٣) وذكره محقق كتاب المدخل الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي في مقدمة التحقيق (ص ٧٨) ضمن النصوص المفقودة من هذا الكتاب.

(٤) سقطت من أ.

ومنها: ما يعرف بالإجماع، كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، فإنه منسوخ عُرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به. والإجماع لا ينسخ ولا ينسخ، ولكن يدل على وجود ناسخ غيره، والله أعلم بالصواب.

---

١٣٦ ــ قوله: (ومنها: ما يعرف بالإجماع كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، فإنه منسوخ عرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به)[١]، انتهى.

وفيه / أمور:

أحدها: أنه ورد في الحديث نسخه فلا حاجة للاستدلال عليه بالإجماع.

أما المنسوخ فهو ما رواه أصحاب السنن الأربعة[٢] من حديث معاوية،

---

(١) قال أبو الأشبال: هذا فقط مجرد الدعوى بالنسخ بالإجماع، راجع التفصيل في تحقيق المسند للشيخ أحمد شاكر (٩/ ٤٠ ــ ٧٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٤/ ٦٢٣) في كتاب الحدود «باب إذا تتابع في شرب الخمر» رقم (٤٤٨٢) حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان، عن عاصم، عن أبي صالح ذكوان عن معاوية.

وللحديث شواهد عنده من رواية ابن عمر وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو وقبيصة بن ذؤيب رقم (٤٤٨٣، ٤٤٨٤، ٤٤٨٥).

وأخرجه الترمذي (٤/ ٤٨) في كتاب الحدود «باب ما جاء: من شرب الخمر فاجلدوه، ومن عاد في الرابعة فاقتلوه» رقم (١٤٤٤) من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم... به.

والنسائي (٨/ ٣١٣، ٣١٤) كتاب الأشربة «باب ذكر الروايات المغلظات في شرب الخمر». لكن ليس من حديث معاوية، بل من حديث ابن عمر ونفر من أصحاب رسول الله ﷺ، وأبي سلمة عن أبي هريرة.

وابن ماجه (٢/ ٨٥٩) في كتاب الحدود «باب من شرب الخمر مراراً» رقم (٢٥٧٣). =

. . . .

قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الخمرَ فاجْلدوه، فإنْ عاد في الرابعةِ فاقتلوه»، ورواه أحمد في مسنده[1] من حديث عبد الله بن عمرو بن شرحبيل بن أوس[2] وصحابي آخر لم يُسم. ورواه الطبراني[3] من حديث جرير بن عبد الله، والشريد بن أوس[4].

وأما الناسخ فهو ما رواه البزار في مسنده[5] من رواية محمد بن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ شَرِبَ الخمرَ فاجْلِدوهُ، فإنْ عادَ فاجْلِدوهُ، فإنْ عادَ فاجْلِدوه[6]، فإنْ عادَ في الرابعةِ فاقْتُلوه»، قال: فأُتي بالنُعيمان قد شرب الرابعة فجلدوه ولم يقتله، فكان ذلك ناسخاً للقتل. قال البزار: «لا نعلم أحداً حدَّث به إلاَّ ابن إسحاق»[7]، وذكره الترمذي تعليقاً من حديث ابن إسحاق، ثم قال: «وكذلك روى الزهري عن

= وابن حبان في صحيحه رقم (١٥١٩) موارد، من طريق سعيد بن أبي عروبة عن عاصم به.
وأحمد في مسنده (٤/ ٩٣، ٩٧) من طريقين عن معاوية.

(١) (٤/ ٢٣٤).
(٢) بل عن شرحبيل بن أوس، وليس فيه: عن عبد الله بن عمرو.
(٣) في المعجم الكبير (٢/ ٣٨٢) رقم (٢٣٩٧، ٢٣٩٨)، وقال في مجمع الزوائد: «وفيه داود بن يزيد الأودي، وهو ضعيف».
(٤) المعجم الكبير (٧/ ٣٦٦) رقم (٧٢١٢، ٧٢٤٤).
وأخرجه أحمد (٤/ ٣٨٨، ٣٨٩)، والدارمي (٢/ ١٧٥، ١٧٦) كتاب الحدود «باب في شارب الخمر إذا أتي به الرابعة»، والحاكم (٤/ ٣٧٢) وقال: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.
(٥) كشف الأستار عن زوائد البزار (٢/ ٢٢١)، مجمع الزوائد (٦/ ٢٧٨).
(٦) من قوله: «فإن عاد فاجلدوه» إلى هنا سقط من ب.
(٧) كشف الأستار (٢/ ٢٢١).

. . . .

قبِيصة بن ذؤيب عن النبي ﷺ نحو هذا ـ قال: فرفع القتل وكانت رخصة»[1]، انتهى.

وقبيصة ذكره ابن عبد البر في الصحابة[2] وقال: «وُلد في أول سنة من الهجرة وقيل: وُلد عام الفتح»، قال: «ويقال: إنه أتي به للنبي ﷺ ودعا له»، انتهى، والصحيح أنه ولد عام الفتح.

الثاني: أن دعوى الإجماع ـ في هذا ـ ليس بجيد، وإن كان الترمذي قد سبق إلى ذلك فقال في «العلل»[3] التي في آخر الجامع[4]: «جميع[5] ما في هذا الكتاب معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين»، فذكر منهما حديث: «إذا شربَ الخمرَ فاجْلِدوه فإنْ عادَ في الرابعةِ فاقتلُوه».

قال النووي في «شرح مسلم»[6]: «وهو كما قاله، فهو حديث منسوخ، دل الإجماع على نسخه»، وفيما قالوه نظر، فقد روى أحمد بن حنبل في مسنده[7] عن عبد الله بن عمرو أنه قال: «اِيتوني برجل قد شرب الخمر في الرابعة فلكم عليَّ أن أقتله»، وحكي أيضاً عن الحسن البصري، وهو قول ابن حزم[8] فلا إجماع

(١) جامع الترمذي (٤/ ٤٩).

(٢) الاستيعاب (٣/ ٢٥٥، ٢٥٦).

(٣) (٥/ ٧٣٦) من جامع الترمذي، وانظر: شرح علل الترمذي (ص ٤٣).

(٤) في أ: زيادة «الصحيح».

(٥) سقطت من ب.

(٦) (١١/ ٢١٧) ونص عبارته: «وهذا الحديث منسوخ، قال جماعة: دل الإجماع على نسخه. وقال بعضهم: نسخه قوله ﷺ: لا يحل دم امرىء مسلم إلاَّ بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة».

(٧) (٢/ ١٩١).

(٨) انظر: المحلى (٢٢/ ٣٦٩، ٣٧٠).

. . . .

إذاً[1]، وإن قلنا: إن خلاف أهل الظاهر لا يقدح في الإجماع على أحد القولين فقد قال به بعض الصحابة والتابعين، والله أعلم.

الثالث: إذا ظهر أن الخلاف في قتل شارب الخمر في الرابعة موجود فينبغي أن نمثل[2] بمثال آخر أجمعوا على ترك العمل به فنقول[3]:

روى أبو عيسى الترمذي[4] من حديث جابر قال: «كنا إذا حججنا مع

---

(١) للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال: أحدها: أن الأمر بالقتل منسوخ بحديث: «لا يحل دم امرىء مسلم إلاَّ بإحدى ثلاث» الحديث، ورجح الحافظ ابن حجر أن دليل النسخ منصوص، وهو ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة، وهذا قول جمهور أهل العلم من الأئمة الأربعة وغيرهم. الثاني: أن الأمر بالقتل باق ولم يثبت نسخه، لأن حديث ابن المنكدر عن جابر ضعيف، وحديث قبيصة بن ذؤيب منقطع. وهو قول بعض أهل الظاهر ورجحه ونصره ابن حزم. وقد أجاب العلماء عن هذا كابن حجر وغيره وأفاضوا في رده وبيان خطئه. الثالث: أن القتل «تعزير بحسب المصلحة، فإذا أكثر الناس من الخمر، ولم ينزجروا بالحد فرأى الإمام أن يقتل فيه قتل». وهو قول ابن تيمية وابن القيم.
انظر تفصيل هذه المسألة في:
الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠)، المحلى (١١/ ٣٦٥ ـ ٣٧٠)، شرح علل الترمذي (ص ٤٣)، عارضة الأحوذي (٦/ ٢٢٤)، مختصر سنن أبي داود (٦/ ٢٨٦ ـ ٢٩٠)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٤/ ٢١٦، ٢١٧)، تهذيب سنن أبي داود (٦/ ٢٣٧، ٢٣٨)، فتح الباري (١٢/ ٧٣، ٧٨ ـ ٨١)، نيل الأوطار (٧/ ٣٢٦)، [وشرح المسند للشيخ أحمد شاكر (٩/ ٤٠ ـ ٧٠)].

(٢) في «غب»: «يمثل».

(٣) ليست في أ.

(٤) في الجامع (٣/ ٢٦٦) كتاب الحج باب (٨٤) رقم (٩٢٧).
وأخرجه ابن ماجه أيضاً (١/ ١٠١٠) في كتاب المناسك «باب الرمي عن الصبيان» رقم (٣٠٣٨). وإسناده ضعيف فإن فيه: أشعث بن سوار الأفرق النجار الكوفي، مولى ثقيف قاضي الأهواز. قال ابن معين: ضعيف، وقال النسائي: أشعث بن سوار كوفي ضعيف، =

. . . .

النبي ﷺ فلبّى[1] نُلبِّي عن النساء ونرمي عن الصبيان»، قال الترمذي بعد تخريجه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه»، قال: «وقد أجمع أهل العلم أن المرأة لا يلبي عنها غيرها هي تلبي عن نفسها».

فهذا حديث قد أجمعوا على ترك العمل به، وهو في كتاب الترمذي، فكان ينبغي له أن يستثنيه في «العلل» حين استثنى الحديثين المتقدمين.

والجواب عن الترمذي من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا الحديث قد قال ببعضه بعض أهل العلم، وهو الرمي عن الصبيان[2]. فلم يجمع على ترك العمل بجميع الحديث.

= وقال الدارقطني: ضعيف، وقال أبو زرعة: الرازي: لين، وقال ابن حبان: فاحش الخطأ كثير الوهم. وهو وإن أخرج له مسلم فإنما ذلك في المتابعات لا في الأصول.
وانظر ترجمته في: التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤٣٠)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٧١، ٢٧٢)، الكامل (١/ ٣٦٢ ــ ٣٦٥)، الميزان (١/ ٢٦٣ ــ ٢٦٥)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٥٦)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص ١٥٥)، المجروحين (١/ ١٧١، ١٧٢)، تهذيب الكمال (١/ ١١٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨، ٣٠٩).
وفي إسناده أيضاً أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تَدْرُس ــ بفتح التاء وسكون الدال المهملة وضم الراء ــ الأسدي مولاهم، المكي، وهو مدلس وروايته هنا عن جابر بالعنعنة فلا تقبل كما تقدم في حكم رواية المدلس.
وانظر ترجمته في: التاريخ الكبير (١/ ١/ ٢٢١)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٧٤ ــ ٧٦)، الكامل (٦/ ٢١٣٣)، الميزان (٤/ ٣٧)، الضعفاء الكبير (٤/ ١٣٠)، تهذيب الكمال (١/ ١١٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٩٠)، تقريب التهذيب (٢/ ٢٠٧).

(١) أ، ب: «فكنا نلبي عن النساء».

(٢) ممن قال بجواز الرمي عن الصبيان: مالك، والشافعي، وأحمد وإسحاق وغيرهم، بل نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك فقال: «وأجمعوا على أن الصبي الذي لا يطيق الرمي أنه يرمى عنه». انظر: المغني (٣/ ٢٤٢، ٢٤٣)، المحلى (٧/ ٢٧٦، ٢٧٧)، الإجماع (ص٦٦).

. . . .

والوجه الثاني: أن هذا الحديث قد اختلف في لفظه على ابن نمير[1]، فرواه الترمذي عن محمد بن إسماعيل الواسطي[2] عنه هكذا، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن نُمَيْر بلفظ: «حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان، فلبَّيْنا عن الصبيان ورمينا عنهم»، هكذا رواه ابن أبي شيبة في «المصنف»[3]، ومن طريقه رواه ابن ماجه في سننه[4]، قال أبو الحسن بن القطان: «وهذا أولى بالصواب وأشبه به»[5]، انتهى.

(١) هو عبد الله بن نمير ــ بضم النون وفتح الميم وسكون الياء ــ مصغراً، الهمداني الخارفي ــ بخاء مفتوحة ثم ألف ثم راء مكسورة ــ أبو هشام الكوفي، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «كان مستقيم الأمر»، وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث صدوقاً»، وقال العجلي: «ثقة صالح الحديث صاحب سنة» وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة صاحب حديث، من أهل السنة.
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢١٦)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ١٨٦)، التاريخ لابن معين (٢/ ٣٣٤، ٣٣٥)، الثقات للعجلي (ص ٢٨٢)، الثقات لابن حبان (٧/ ٦٠، ٦١)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٤٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٥٧، ٥٨)، الكاشف (٢/ ١٢٢)، التقريب (١/ ٤٥٧)، الخلاصة (ص ٢١٧).

(٢) هو محمد بن إسماعيل بن البختري ــ بفتح الباء وسكون الخاء وفتح التاء المثناة من فوق ــ الحساني ــ بفتح الحاء المهملة وتشديد السين المهملة، نسبة إلى بعض أجداده، وهو حسان ــ الواسطي الضرير، نزيل بغداد. وثقه الدارقطني، وقال في التقريب: «صدوق». مات سنة ثمان وخمسين ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١١٧٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٥٦، ٥٧)، الكاشف (٣/ ١٩)، التقريب (٢/ ١٤٤)، الخلاصة (ص ٣٢٧).

(٣) بحثت عنه في كتاب الحج كله من «المصنف» فلم أقف عليه. [قال أبو الأشبال: هو عنده في الجزء المفقود ص ٢٤٦، رقم ١٩٠].

(٤) (٢/ ١٠١٠) كتاب المناسك «باب الرمي عن الصبيان» رقم (٣٠٣٨).

(٥) انظر: التلخيص الحبير (٢/ ٢٧٠).

. . . .

(وإذا ترجح أن لفظ رواية الترمذي غلط، فلك أن تقول نحن)[١] لا نحكم على / الحديث بالنسخ عند ترك العمل به إجماعاً إلَّا إذا علمنا صحته، وقد أشار إلى ذلك الفقيه أبو بكر الصيرفي في كتاب «الدلائل»[٢] عند الكلام على تعارض حديثين، فقال: «فإن أجمع على إبطال حكم أحدهما فأحدهما منسوخ أو غلط والآخر ثابت»، فيمكن حمل كلام الصيرفي على ما إذا لم يثبت الحديث الذي أجمع على ترك العمل به، فإن الحكم عليه بالنسخ فرع عن ثبوته، ويمكن حمل كلامه على ما إذا كان صحيحاً أيضاً، وهو خبر آحاد، وأجمعوا على ترك العمل به فلا يتعين المصير إلى النسخ لاحتمال وجود الغلط من راويه[٣]، فهو كما قال: «منسوخ» أو «غلط»، والله أعلم.

الوجه الثالث: أن الحافظ محب الدين الطبري في كتاب «القِرى»[٤] حمل لفظ رواية الترمذي في هذا الحديث على أن المراد: رفع الصوت بالتلبية لا مطلق[٥] التلبية، فإن فيه استعمال المجاز فجعله عن النساء للاجتزاء بجهر الرجال بالتلبية عن استحبابه في حق النساء، فكأن الرجال قاموا بذلك عن النساء. وفيه تكلف وبعد، والله أعلم.

انتهى المجلد الأول من كتاب التقييد والإيضاح ويليه المجلد الثاني، وأوله:

النوع الموفي ثلاثين: معرفة المشهور من الحديث

---

(١) ما بين القوسين ألحق بهامش الأصل.

(٢) انظر: شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٩٤)، فتح المغيث (٣/ ٦٦)، تدريب الراوي (٢/ ١٩٢).

(٣) في أ: «رواته».

(٤) (ص ٧٧، ٧٨).

(٥) في ب: «لا لفظ».

النوع الخامس والثلاثون

معرفة المصحَّف من أسانيد الأحاديث ومتونها

هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الحذَّاق من الحفاظ. والدارقطني منهم، وله فيه تصنيف مميد. وروينا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال: «ومن يَعْرَى من الخطأ والتصحيف؟».

فمثال التصحيف في الإسناد: حديث شعبة، عن العوام بن مراجم، عن أبي عثمان النهدي، عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «لَتُؤَدُّنَّ الحقوقَ إلى أَهْلِهَا...» الحديث، صحَّف فيه يحيى بن معين، فقال: «ابن مُزَاحِم»، بالزاي والحاء، فرد عليه، وإنما هو «ابن مُرَاجم» بالراء المهملة والجيم.

ومنه ما رويناه عن أحمد بن حنبل قال: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة، عن مالك بن عرفطة، عن عبد خير، عن عائشة (رضي الله عنها) «أن رسول الله ﷺ نهى عن الدُّبَّاء والمُزَفَّت». قال أحمد: «صحَّف شعبة فيه، وإنما هو خالد بن علقمة». وقد رواه زائدة بن قدامة وغيره على ما قاله أحمد.

وبلغنا عن الدارقطني أن ابن جرير الطبري قال: فيمن روى عن النبي ﷺ من بني سليم: «ومنهم عتبة بن البذر»، قاله بالباء والذال المعجمة، وروى له حديثاً، إنما هو «ابن النُّدَّر» بالنون والدال غير المعجمة.

ومثال التصحيف في المتن: ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده، عن زيد بن ثابت «أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد»، وإنما هو بالراء «احْتَجَر في المسجد بخُصٍّ أو حصير حجرة يصلي فيها»، فصحَّفه ابن لهيعة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع. ذكر ذلك مسلم في كتاب التمييز له.

وبلغنا عن الدارقطني في حديث أبي سفيان، عن جابر، قال: «رمي أُبَيٌّ يوم الأحزاب على أكحله فكواه رسول الله ﷺ» أن غندراً قال فيه: «أَبِي»، وإنما هو: «أُبَيٌّ»، وهو ابن كعب.

وفي حديث أنس: «ثم يخرج من النار من قال: لا إلـه إلاَّ الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن ذَرَّة». قال فيه شعبة: «ذُرَة»، بالضم والتخفيف، ونسب فيه إلى التصحيف.

وفي حديث أبي ذر «تعين الصانع». قال فيه هشام بن عروة، بالضاد المعجمة، وهو تصحيف، والصواب ما رواه الزهري «الصانع» بالصاد المهملة ضد الأخرق.

وبلغنا عن أبي زرعة الرازي أن يحيى بن سلَّام، هو المفسر حدَّث عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ١٤٥﴾، قال: «مِصْر»، واستعظم أبو زرعة هذا واستقبحه، وذكر أنه في تفسير سعيد، عن قتادة «مَصِيرهم».

وبلغنا عن الدارقطني أن محمد بن المثنى أبا موسى العنزي حدث بحديث النبي ﷺ: «لا يأتي أحدكم يوم القيامة ببقرة لها خُوَار»، فقال

فيه: «أو شاة تَنْعِر» بالنون، وإنما هو «تَيْعَر» بالياء المثناة من تحت. وأنه قال لهم يوماً: «نحن قوم لنا شرف، نحن من عَنَزَة قد صلى النبي ﷺ إلينا»، يريد ما روي «أن النبي ﷺ صلَّى إلى عَنَزَة»، توهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العَنَزَة ههنا حربة نصبت بين يديه فصلى إليها. وأطرف من هذا ما رويناه عن الحاكم أبي عبد الله، عن أعرابي زعم أنه ﷺ كان إذا صلى نصبت بين يديه شاة، أي صحفها عَنْزَة بإسكان النون.

وعن الدارقطني أيضاً أن أبا بكر الصولي أملى في الجامع حديث أبي أيوب: «من صام رمضان وأتْبَعه سِتاً من شوال»، فقال فيه: «شيئاً» بالشين والياء.

وأن أبا بكر الإسماعيلي الإمام كان فيما بلغهم عنه يقول في حديث عائشة عن النبي ﷺ في الكهان: «قَرَّ الزُجاجة» بالزاي، وإنما هو «قَرَّ الدَّجاجة» بالدال.

وفي حديث يروى عن معاوية بن أبي سفيان قال: «لعن رسول الله ﷺ الذين يُشَقِّقون الخُطَب تشقيق الشِّعْر». ذكر الدارقطني عن وكيع أنه قاله مرة بالحاء المهملة، وأبو نعيم شاهد فرده عليه بالخاء المعجمة المضمومة. وقرأت بخط مصنف أن ابن شاهين قال في جامع المنصور في الحديث: «أن النبي ﷺ نهى عن تشقيق الحَطَب»، فقال بعض الملاحين: يا قوم! فكيف نعمل والحاجة ماسة.

قلت: فقد انقسم التصحيف إلى قسمين: أحدهما في المتن، والثاني في الإسناد.

وينقسم قسمة أخرى إلى قسمين: أحدهما تصحيف البصر، كما سبق عن ابن لهيعة وذلك هو الأكثر، والثاني تصحيف السمع، نحو حديث (لعاصم الأحول) رواه بعضهم، فقال: «عن واصل الأَحْدَب» فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر، كأنه ذهب ـ والله أعلم ـ إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة، وإنما أخطأ فيه سمع من رواه.

وينقسم قسمة ثالثة: إلى تصحيف اللفظ وهو الأكثر، وإلى تصحيف يتعلق بالمعنى دون اللفظ، كمثل ما سبق عن محمد بن المثنى في الصلاة إلى عَنَزَة.

وتسمية بعض ما ذكرناه تصحيفاً مجاز.

وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجِلَّة لهم فيه أعذار ينقلها ناقلوه، ونسأل الله التوفيق والعصمة، والله أعلم.

النوع السادس والثلاثون
معرفة مختلف الحديث

وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه الغوَّاصون على المعاني الدقيقة.

اعلم أن ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما، فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً.

ومثاله: حديث «لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ»، مع حديث: «لا يُورِد

مُمْرِضٌ على مُصِـح»، وحديث: «فِرَّ من المجذومِ فِرارَكَ من الأَسَدِ».
وجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تعدى بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه. ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب، ففي الحديث الأول نفى ﷺ ما كان يعتقده الجاهلي من أن ذلك يعدي بطبعه، ولهذا قال: «فمَنْ أعْدَى الأول؟». وفي الثاني اعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سبباً لذلك وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه وتعالى.

لهذا في الحديث أمثال كثيرة. و (كتاب مختلف الحديث) لابن قتيبة في هذا المعنى إن يكن قد أحسن فيه من وجه فقد أساء في أشياء منه قصر باعه فيها وأتى بما غيره أولى وأقوى.

وقد روينا عن محمد بن إسحاق بن خزيمة الإمام أنه قال: «لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما».

القسم الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

والثاني: أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما، فيُفزع حينئذٍ إلى الترجيح ويُعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالترجيح

بكثرة الرواة أو بصفاتهم في خمسين وجهاً من وجوه الترجيحات وأكثر، ولتفصيلها موضع غير ذا، والله سبحانه أعلم.

النوع السادس والثلاثون
معرفة مختلف الحديث

١٣٧ ــ قوله: (كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم في خمسين وجهاً من وجوه الترجيحات فأكثر، ولتفصيلها موضع غير ذا)، انتهى.

اقتصر المصنف على هذا المقدار من وجوه الترجيح وتبع ــ في ذلك ــ الحازمي، فإنه قال في كتاب «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ»[١]: «ووجوه الترجيحات كثيرة، وأنا أذكر معظمها»، فذكر خمسين وجهاً ثم قال: «فهذا القدر كاف[٢] في ذكر الترجيحات، وثم وجوه كثيرة أضربنا عن ذكرها كي لا نطول به هذا المختصر»، انتهى كلام الحازمي.

ووجوه الترجيحات تزيد على المائة، وقد رأيت عدها مختصراً فأبدأ بالخمسين التي عدها الحازمي ثم أسرد بقيتها على الولاء.

الأول: كثرة الرواة. الثاني: كون أحد الراويين أتقن وأحفظ. الثالث: كونه متفقاً على عدالته. الرابع: كونه بالغاً حالة التحمل. الخامس: كون سماعه تحديثاً والآخر عرضاً. السادس: كون أحدهما سماعاً أو عرضاً والآخر كتابة أو وجادة أو مناولة. السابع: كونه مباشراً لما رواه. الثامن: كونه صاحب القصة. التاسع: كونه أحسن سياقاً واستقصاء. العاشر: كونه أقرب مكاناً من النبي ﷺ حالة تحمله. الحادي عشر: كونه أكثر ملازمة لشيخه. الثاني عشر[٣]: كونه سمعه من

---

(١) (ص ٤٠).

(٢) من قوله: «فذكر خمسين وجهاً» إلى هنا سقط من ك.

(٣) سقط من ب بعض الوجه الثاني عشر، وتداخل باقيه مع الوجه الثالث عشر.

. . . .

مشايخ بلده. الثالث عشر: كون أحد الحديثين له مخارج. الرابع عشر: كون إسناده حجازياً. الخامس عشر: كون رواته من بلد لا يرضون بالتدليس. السادس عشر: دلالة ألفاظه على الاتصال كـ «سمعت» و «ثنا». السابع عشر: كونه مشاهداً لشيخه عند الأخذ. الثامن عشر: كون الحديث لم يختلف فيه. التاسع عشر: كون راويه لم يضطرب لفظه. العشرون: كون الحديث متفقاً على رفعه. الحادي والعشرون: كونه متفقاً على اتصاله. الثاني والعشرون: كون راويه لا يجيز الرواية بالمعنى. الثالث والعشرون: كونه فقيهاً. الرابع والعشرون: كونه صاحب كتاب يرجع إليه. الخامس والعشرون: كون أحد الحديثين نصًّا وقولاً والآخر ينسب إليه استدلالاً واجتهاداً. السادس والعشرون: كون القول يقارنه الفعل.

/ السابع والعشرون: كونه موافقاً لظاهر القرآن. الثامن والعشرون: كونه موافقاً لسنة أخرى. التاسع والعشرون: كونه موافقاً للقياس. الثلاثون: كونه معه حديث آخر مرسل أو منقطع. الحادي والثلاثون: كونه عمل به الخلفاء الراشدون. الثاني والثلاثون: كونه معه عمل الأمة. الثالث والثلاثون: كون ما تضمنه من الحكم منطوقاً. الرابع والثلاثون: كونه مستقلاً لا يحتاج إلى إضمار. الخامس والثلاثون: كون حكمه مقروناً بصفة والآخر باسم. السادس والثلاثون: كونه مقروناً بتفسير الراوي. السابع والثلاثون: كون أحدهما قولاً والآخر فعلاً فيرجح القول. الثامن والثلاثون: كونه لم يدخله التخصيص. التاسع والثلاثون: كونه غير مشعر بنوع قدح في الصحابة. الأربعون: كونه مطلقاً والآخر ورد على سبب. الحادي والأربعون: كون الاشتقاق يدل عليه دون الآخر. الثاني والأربعون: كون أحد الخصمين قائلاً بالخبرين. الثالث والأربعون: كون أحد الحديثين فيه زيادة. الرابع والأربعون: كونه فيه احتياط للفرض[1] وبراءة الذمة.

(١) في ب: «للفروض».

. . . .

الخامس والأربعون: كون أحد الحديثين له نظير متفق على حكمه. السادس والأربعون: كونه يدل على التحريم والآخر على الإباحة. السابع والأربعون: كونه يثبت حكماً موافقاً لما قبل الشرع فقيل: هو أولى، وقيل: هما سواء[1]. الثامن والأربعون: كون أحد الخبرين مسقطاً للحد فقيل: هو أولى، وقيل: لا يرجح[2]. التاسع والأربعون: كونه إثباتاً يتضمن النقل عن حكم العقل والآخر نفياً يتضمن الإقرار على حكم العقل. الخمسون: كون أحد الحديثين في الأقضية وراوي أحدهما علي، أو في الفرائض وراوي أحدهما زيد، أو في الحلال والحرام وراوي أحدهما معاذ، وهلم جرًّا، فالصحيح الذي عليه الأكثرون الترجيح بذلك[3].

الحادي والخمسون: كونه أعلا إسناداً. الثاني والخمسون: كون راويه عالماً بالعربية. الثالث والخمسون: كونه عالماً باللغة. الرابع والخمسون: كونه أفضل في الفقه أو العربية أو اللغة. الخامس والخمسون: كونه حسن الاعتقاد. السادس والخمسون: كونه ورعاً. السابع والخمسون: كونه جليساً للمحدثين أو غيرهم من العلماء. الثامن والخمسون: كونه أكثر مجالسة لهم. التاسع والخمسون: كونه عرفت عدالته بالاختبار والممارسة، وعرفت عدالة الآخر بالتزكية أو العمل على روايته. الستون: كون المزكي زكاة وعمل بخبره، وزكى الآخر وروى خبره. الحادي والستون: كونه ذكر سبب تعديله. الثاني والستون: كونه ذكراً. الثالث والستون: كونه حرًّا. الرابع والستون: شهرة الراوي. الخامس والستون: شهرة نسبه. السادس والستون: عدم التباس اسمه. السابع والستون:

---

(١) الاعتبار (ص ٣٩).

(٢) الاعتبار (ص ٣٩)، الأحكام (٤/ ٢٢٩، ٢٣٠)، المحصول (٢/ ٢/ ٥٩٠).

(٣) الاعتبار (ص ٤٠).

. . . .

كونه له اسم واحد على من له اسمان فأكثر. الثامن والستون: كثرة المزكين. التاسع والستون: كثرة علم المزكين. السبعون: كونه دام عقله فلم يختلط. هكذا أطلقه جماعة، وشرط في «المحصول»[1] مع ذلك أن لا يعلم / هل رواه في حال سلامته أو اختلاطه.

الحادي والسبعون: تأخر إسلام الراوي وقيل عكسه[2]، وبه جزم الآمدي[3]. الثاني والسبعون: كونه من أكابر الصحابة. الثالث والسبعون: كون الخبر حكي سبب وروده إن كانا خاصين، فإن كانا عامين فبالعكس. الرابع والسبعون: كونه حكي فيه لفظ الرسول. الخامس والسبعون: كونه لم ينكره راوي الأصل أو لم يتردد فيه. السادس والسبعون: كونه مشعراً بعلو شأن الرسول وتمكنه. السابع والسبعون: كونه مدنياً والآخر مكي. الثامن والسبعون: كونه متضماً للتخفيف وقيل: بالعكس. التاسع والسبعون: كونه مطلق التاريخ على المؤرخ بتاريخ مقدم. الثمانون: كونه مؤرخاً بتاريخ مؤخر على مطلق التاريخ. الحادي والثمانون: كون الراوي تحمّله في الإسلام على ما تحمله راويه في الكفر أو شك فيه. الثاني والثمانون: كون الحديث لفظه فصيحاً والآخر ركيكاً. الثالث والثمانون: كونه بلغة قريش. الرابع والثمانون: كون لفظه حقيقة. الخامس والثمانون: (كونه أشبه بالحقيقة)[4]. السادس والثمانون: كون أحدهما حقيقة عرفية والآخر حقيقة لغوية[5].

---

(١) (٢/ ٢/ ٥٦٠).

(٢) أي تقدم إسلام الراوي.

(٣) في الإحكام (٤/ ٢١١) قال: «فروايته أولى إذ هي أغلب على الظن لزيادة أصالته في الإسلام وتحريره فيه». وانظر: المحصول (٢/ ٢/ ٥٦٨، ٥٦٩)، الابتهاج (٣/ ٢٢٤، ٢٢٥).

(٤) ألحق ما بين القوسين بهامش الأصل.

(٥) الوجه السابع والثمانون سقط من «غب» و «عث»، وذكر موضعه الوجه السابق له.

السابع والثمانون: كونه يدل على المراد من وجهين[1].

الثامن والثمانون: كونه يدل على المراد بغير واسطة. التاسع والثمانون: كونه يومىء إلى علة الحكم. التسعون: كونه ذكر معه معارضه. الحادي والتسعون: كونه مقروناً بالتهديد. الثاني والتسعون: كونه أشد تهديداً. الثالث والتسعون: كون أحد الخبرين يقل فيه اللبس. الرابع والتسعون: كون اللفظ متفقاً على وضعه لمسماه. الخامس والتسعون: كونه منصوصاً على حكمه مع تشبيهه بمحل آخر. السادس والتسعون: كونه مؤكداً بالتكرار. السابع والتسعون: كونه أحد الخبرين دلالته بمفهوم الموافقة[2] والآخر بمفهوم المخالفة[3]، وقيل بالعكس[4]. الثامن والتسعون: كونه قصد به الحكم المختلف فيه ولم يقصد

(١) في ك، ب: «السادس والثمانون: كون أحدهما حقيقة شرعية والآخر حقيقة عرفية أو لغوية».

(٢) المفهوم هو: «ما فهم من اللفظ في غير محل النطق» وهو مقابل المنطوق، ومعناه: «ما فهم من دلالة اللفظ قطعاً في محل النطق كتحريم التأفف من الوالدين من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾». انظر: الإحكام (٣/ ٦٢).

ومفهوم الموافقة هو: «ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت موافقاً لمدلوله في محل النطق»، وقيل: «هو ما يفهم من نفس الخطاب من قصد المتكلم بعرف اللغة» أو «ما يفهم من الكلام بطريق المطابقة. انظر: الإحكام (٣/ ٦٢)، الحدود (ص ٥١)، التعريفات (ص ٢٨٩).

(٣) مفهوم المخالفة هو: «أن يثبت الحكم في المسكوت على خلاف ما ثبت في المنطوق» أو «إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه بقيد يجعل الحكم مقصوراً على حال هذا القيد»، أي أن النص يدل بمنطوقه على حكم المنصوص عليه، ويدل بمفهوم المخالفة على عكسه في غير موضع القيد، فإذا كان الحكم مفيداً الحِل مع القيد، فإنه بمفهومه يفيد التحريم إذا لم يكن القيد». انظر: الإحكام (٣/ ٦٦)، التعريفات (ص ٢٨٨، ٢٨٩).

(٤) منتهى الوصول والأمل (ص ٢٢٦).

. . . .

بالآخر ذلك. التاسع والتسعون: كون أحد الخبرين مرويًّا بالإسناد والآخر معزوًّا إلى كتاب معروف. المائة: كون أحدهما معزوًّا إلى كتاب معروف والآخر مشهور.

الحادي بعد المائة: كون أحدهما اتفق عليه الشيخان. الثاني بعد المائة: كون العموم في أحد الخبرين مستفاداً من الشرط والجزاء والآخر من النكرة المنفية. الثالث بعد المائة: كون الخطاب في أحدهما تكليفيًّا[1] وفي الآخر وضعيًّا[2]. الرابع بعد المائة: كون الحكم في أحد الخبرين معقول المعنى. الخامس بعد المائة: كون الخطاب في أحدهما شفاهيًّا، فيقدم على خطاب الغيبة في حق من ورد الخطاب عليه. السادس بعد المائة: كون الخطاب على الغيبة فيقدم على الشفاهي في حق الغائبين. السابع بعد المائة: كون أحد الخبرين قدم فيه ذكر العلة وقيل بالعكس[3]. الثامن بعد المائة: كون العموم في أحدهما مستفاداً من الجمع المعرف فيقدم على المستفاد من «ما» و «من». التاسع / بعد المائة: كونه مستفاداً من الكل فيقدم على

(١) الخطاب التكليفي هو: خطاب الله المتعلق بأفعال العباد ـ وقيل المكلفين ـ المقتضي طلب فعل أو الكف عنه أو التخيير بين أمرين. وقيل: بل هو «خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية». انظر: منتهى الوصول والأمل (ص ٣٢)، الإحكام (١/ ٩٠، ٩١).

(٢) الخطاب الوضعي هو: ربط الشارع بين أمرين بأن يجعل أحدهما سبباً أو شرطاً للآخر أو مانعاً منه، بحيث يترتب على ذلك وقوع الفعل صحيحاً تترتب آثاره عليه أو فاسداً لا تترتب آثاره عليه:

انظر: المستصفى (١/ ٩٣، ٩٤)، الإحكام (١/ ٩١)، روضة الناظر وشرحها نزهة الخاطر العاطر (١/ ١٥٧).

(٣) منتهى الوصول والأمل (ص ٢٢٦).

. . . .

المستفاد من الجنس المعرف لاحتمال العهد[1].

وثمَّ وجوه أخر للترجيح في بعضها نظر، وفي بعض ما ذكرته ـ أيضاً ـ نظر، وإنما ذكرت هذا منها لقول المصنف أن وجوه الترجيح خمسون فأكثر، والله أعلم.

---

(١) راجع وجوه الترجيح في:

البرهان (٢/ ١١٥٨ ـ ١٢٠١)، أصول السرخسي (٢/ ٢٤٩ ـ ٢٦٥)، المستصفى (٢/ ٣٩٥ ـ ٣٩٨)، المنخول (ص ٤٢٨ ـ ٤٣٧)، المحصول (٢/ ٢/ ٥٤٥ ـ ٥٩٣)، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ١٥١ ـ ١٨٩)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ٢٠٩ ـ ٢٣٥)، شرح المنار للنسفي وحاشية ابن الملك عليه (٢/ ٦٦٩ ـ ٦٨٧)، فتح الغفار (٣/ ٥١ ـ ٥٦٥)، روضة الناظر وشرحها نزهة الخاطر العاطر (١/ ٤٥٦ ـ ٤٦٤)، إرشاد الفحول (ص ٢٧٥ ـ ٢٨٠).

النوع السابع والثلاثون

معرفة المزيد في متصل الأسانيد

مثاله: ما روي عن عبد الله بن المبارك، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: حدثني بُسْرُ بن عبيد الله، قال: سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأَسْقَع يقول: سمعت أبا مَرْثَد الغَنَوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها».

فـذِكْـر سفيـان فـي هـذا الإسنـاد زيـادة ووهـم، وهكـذا ذِكْـر أبـي إدريس. أما الوهم في ذكر سفيان فممن دون ابن المبارك، لأن جماعة ثقات روَوه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما.

وأما ذِكْر أبـي إدريس فيه فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم، وذلك لأن جماعة من الثقات روَوه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين بُسْر وواثلة، وفيهم من صرَّح فيه بسماع بُسْر من واثلة.

قال أبو حاتم الرازي: «يرون أن ابن المبارك وهم في هذا، قال: وكثيراً ما يحدث بُسْر عن أبـي إدريس، فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روى عن أبـي إدريس، عن واثلة، وقد سمع هذا بُسْر من واثلة نفسه».

قلت: قد ألف الخطيب الحافظ في هذا النوع كتاباً سماه «كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد»، وفي كثير مما ذكره نظر، لأن الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة «عن» في ذلك فينبغي أن يحكم

بإرساله، ويجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد، لما عرف في نوع المعلل، وكما يأتي ذكره ـ إن شاء الله تعالى في النوع الذي يليه. وإن كان فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار كما في المثال الذي أوردناه، فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه منه نفسه، فيكون بُسْر في هذا الحديث قد سمعه من أبي إدريس عن واثلة، ثم لقي واثلة فسمعه منه كما جاء مثله مصرحاً به في غير هذا.

اللّٰهم! إلاَّ أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً، كنحو ما ذكره أبو حاتم في المثال المذكور. وأيضاً فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك أن يذكر السماعين، فإذا لم يجىء عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة، والله أعلم.

النوع الثامن والثلاثون

معرفة المراسيل الخفي إرسالها

هذا نوع مهم عظيم الفائدة، يدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة، وللخطيب الحافظ فيه «كتاب التفصيل لمبهم المراسيل».

والمذكور في هذا الباب: منه ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه، أو عدم اللقاء، كما في الحديث المروي عن العَوَّام بن حَوْشَب، عن عبد الله بن أبي أوْفَى قال: «كان النبي ﷺ إذا قال بلال: قد قامت الصلاة نهض وكبر». روى فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال: «العَوَّام لم يلق ابن أبي أوفى».

ومنه ما كان الحكم بإرساله محالاً على مجيئه من وجه آخر بزيادة

شخص واحد أو أكثر في الموضع المدعى فيه الإرسال، كالحديث الذي سبق ذكره في النوع العاشر عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن أبي إسحاق، فإنه حكم فيه بالانقطاع والإرسال بين عبد الرزاق والثوري، لأنه روى عن عبد الرزاق قال: حدثني النعمان بن أبي شيبة الجندي، عن الثوري، عن أبي إسحاق. وحكم أيضاً فيه بالإرسال بين الثوري وأبي إسحاق، لأنه روى عن الثوري، عن شريك، عن أبي إسحاق.

وهذا وما سبق في النوع الذي قبله يتعرضان، لأن يعترض بكل واحد منهما على الآخر على ما تقدمت الإشارة إليه، والله أعلم.

النوع التاسع والثلاثون
معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين

هذا علم كبير قد ألف الناس فيه كتباً كثيرة، ومن أحلاها وأكثرها فوائد «كتاب الاستيعاب» لابن عبد البر، لولا ما شانه به من إيراده كثيراً مما شجر بين الصحابة وحكاياته عن الأخباريين لا المحدثين. وغالب على الأخباريين الإكثار والتخليط فيما يروونه.

وأنا أورد نكتاً نافعة ـ إن شاء الله تعالى ـ قد كان ينبغي لمصنفي كتب الصحابة أن يتوِّجوها بها مقدمين لها في فواتحها:

إحداها: اختلف أهل العلم في أن الصحابي من؟ **فالمعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة.**

قال البخاري في صحيحه: «من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه».

النوع التاسع والثلاثون
معرفة الصحابة

١٣٨ ـ قوله: (فالمعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة.

قال البخاري في «صحيحه»[١]: «من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه»)، انتهى.

والحد الذي ذكر المصنف أنه المعروف لا يدخل فيه من لم يره ﷺ لمانع كالعمى كابن أم مكتوم مثلاً، وهو داخل في الحد الذي ذكره البخاري، وفي دخول الأعمى الذي جاء إلى النبي ﷺ مسلماً ولم يصحبه ولم يجالسه في عبارة البخاري نظر.

فالعبارة السالمة من الاعتراض أن يقال: الصحابي من لقي النبي ﷺ مسلماً، ثم مات على الإسلام[٢]. ليخرج بذلك من ارتدَّ ومات كافراً كعبد الله بن

---

(١) (٤/ ١٨٨) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ «باب فضائل أصحاب النبي ﷺ».
ونقل الحافظ في الفتح (٧/ ٤) أن هذا القول الذي جزم به البخاري في تعريف الصحابي هو قول أحمد والجمهور من المحدثين.
ونقل في الفتح أيضاً (٧/ ٥) أن ما ذكره البخاري في تعريف الصحابي قد وجده في كلام شيخه علي بن المديني أيضاً قال: «وقد وجدت ما جزم به البخاري من تعريف الصحابي في كلام شيخه علي بن المديني، فقرأت في «المستخرج» لأبي القاسم ابن منده بسنده إلى أحمد بن سيار الحافظ المروزي قال: سمعت أحمد بن عتيك يقول: قال علي بن المديني: من صحب النبي ﷺ أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي ﷺ».

(٢) وبذلك عرفه الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر (ص ٥٥)، وفي مقدمة الإصابة (١/ ٧)، وفي فتح الباري (٧/ ٤).

. . . .

خطَل[1]، وربيعة بن أمية[2]، ومِقْيَس بن صُبَابَة[3]، ونحوهم، فلا شكَّ أن هؤلاء لا يطلق عليهم اسم الصحابة، وهم داخلون في الحد إلاَّ أن نقول بأحد قولي الأشعري[4]: إن إطلاق

(١) هو عبد الله بن خطل ـ بفتح الخاء والطاء المخففة ـ من بني تيم بن غالب، وكان قد أسلم وبعثه النبي ﷺ مصَدِّقاً ـ أي جامعاً للصدقات ـ وبعث معه رجلاً من الأنصار، وكان معه مولى له يخدمه، وكان هذا المولى مسلماً أيضاً، فنزل منزلاً وأمر المولى أن يذبح له تيساً فيصنع له طعاماً فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئاً، فعدا عليه، فقتله، ثم ارتد مشركاً، وكانت له قينتان فكانتا تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ، فلما كان يوم الفتح أهدر النبي ﷺ دمه وأمر بقتله ولو كان متعلقاً بأستار الكعبة فقتل.
سيرة ابن هشام (٢/ ٤٠٩، ٤١٠).

(٢) هو ربيعة بن أمية بن خلف الجمحي ـ بضم الجيم وفتح الميم المخففة ـ وكان هو الذي يصرخ يوم عرفة تحت لبة ناقة رسول الله ﷺ، قال له رسول الله ﷺ: «أصرخ أيها الناس» وكان صيِّتاً «هل تدرون أي شهر هذا. . .».
أسد الغابة (٢/ ١٦٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٧٨).

(٣) مقيس ـ بكسر الميم وسكون القاف وفتح الياء المثناة تحت ـ ابن صبابة ـ بضم الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة تحت ـ الليثي أحد ثلاثة أهدر النبي ﷺ دمهم يوم فتح مكة فقتلوا، وإنما أمر بقتله لأنه قتل الأنصاري الذي قتل أخاه خطأً ثم عاد إلى قريش مرتدًّا.
[وفي سيرة ابن هشام (٤/ ٥٢)، طبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت: حُبَابة، وكتب على الهامش: كذا في القاموس وشرحه، وفي أ: ضبابة، وفي م، ر: «صبابة» ـ قاله أبو الأشبال].
طبقات ابن سعد (٢/ ١٣٦)، سيرة ابن هشام (٢/ ٤١٠).

(٤) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال ابن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري، المتكلم البصري صاحب المصنفات المشهورة، أخذ الحديث عن زكريا الساجي، وعلم الكلام: الجدل والنظر عن أبي علي الجبائي. قال ابن حزم: للأشعري خمسة وخمسون تصنيفاً، وقال ابن كثير: وقد كان =

. . . .

اسم الكفر والإيمان هو باعتبار الخاتمة، فإن من مات كافراً لم يزل كافراً[1]، ومن مات مسلماً لم يزل مسلماً. فعلى هذا لم يدخل هؤلاء في الحد.

أما من ارتدَّ منهم ثم عاد إلى الإسلام في حياته ﷺ فالصحبة عائدة إليهم لصحبتهم[2] له ثانياً كعبد الله ابن أبـي سَرْح.

وأما من ارتدَّ في حياته أو بعد موته، ثم عاد إلى الإسلام بعد موته ﷺ كالأشعث بن قيس[3]، ففي عود الصحبة له نظر عند من يقول: إن الردَّة محبطة

= الأشعري معتزليًا فتاب منه بالبصرة فوق المنبر، ثم أظهر فضائح المعتزلة وقبائحهم»، وله في الاعتقاد كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» وهو من أواخر كتبه، توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

تبيين كذب المفتري (ص ٣٤ ـ ١٧٦)، وفيات الأعيان (٣/ ٢٨٤ ـ ٢٨٦)، العبر (٢/ ٢٣)، البداية والنهاية (١١/ ١٩٩، ٢٠٠)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢٤٥ ـ ٣٠١)، شذرات الذهب (٢/ ٣٠٣ ـ ٣٠٥).

(١) نقل السخاوي في فتح المغيث (٣/ ٩١) عبارة الأشعري ونصها: «إن من مات مرتدًا تبين أنه لم يزل كافراً، لأن الاعتبار بالخاتمة».

(٢) في أ، ك: «بصحبتهم».

(٣) هو الأشعث بن قيس بن معدي كَرِب بن معاوية بن جَبلة، ـ بفتح الجيم والباء الموحدة واللام المخففة ـ الكندي أبو محمد. قدم على رسول الله ﷺ سنة عشر في وفد كِندة، وكان رئيسهم، وكان في الجاهلية رئيساً مطاعاً في كندة، في الإسلام وجيهاً في قومه إلاَّ أنه كان ممن ارتدَّ عن الإسلام بعد النبـي عليه الصَّلاة والسَّلام، ثم رجع إلى الإسلام في خلافة أبـي بكر الصدِّيق وأتي به إلى أبـي بكر أسيراً، فعفا عنه وزوَّجه أخته، فلما كانت خلافة عمر خرج مع سعد إلى العراق فشهد القادسية والمدائن وجلولاء ونهاوند، وسكن الكوفة بعد أن اختط بها داراً، وشهد تحكيم الحكمين، وكان أحد شهود الكتاب، مات سنة اثنتين وأربعين، وقيل: سنة أربعين بالكوفة.

الاستيعاب (١/ ١٠٩ ـ ١١١)، أسد الغابة (١/ ٩٧ ـ ٩٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٣، ٢٤).

. . . .

للعمل، وإن لم يتَّصل بها الموت، وهو قول أبـي حنيفة[1]، وفي عبارة الشافعي في «الأم»[2] ما يدلّ عليه.

نعم الذي حكاه الرافعي عن الشافعي أنها إنما تحبط العمل بشرط اتصالهما بالموت[3]، ووراء ذلك أمور في اشتراط أمور أخر من: التمييز أو البلوغ في الرائي، واشتراط كون الرؤية بعد النبوة أو أعم من ذلك، واشتراط كونه ﷺ حيًّا حتى يخرج[4] ما لو رآه بعد موته قبل الدفن، واشتراط كون الرؤية له في عالم الشهادة دون عالم الغيب.

فأما التمييز فظاهر كلامهم اشتراطه كما هو موجود في كلام يحيى بن معين، وأبـي زرعة، وأبـي حاتم، وأبـي داود، وابن عبد البر[5] وغيرهم، وهم جماعة أتي (بهم)[6] النبـي ﷺ وهم أطفال فحنّكهم أو مسح وجوههم، أو تفل في أفواههم، فلم يثبتوا[7] لهم صحبة كمحمد بن حاطب بن الحارث[8]،

(١) انظر: الفقه الأكبر (ص ٦١، ٦٢، ١٦٨)، شرح ألفية العراقي (٣/ ٤)، فتح المغيث (٣/ ٩٢)، تدريب الراوي (٢/ ٢٠٩).

(٢) (٦/ ١٥٦).

(٣) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٤، ٥)، فتح المغيث (٣/ ٩٢).

(٤) قوله: «حتى يخرج» سقط من ب.

(٥) انظر: تدريب الراوي (٢/ ٢١٠).

(٦) ألحق ما بين القوسين بهامش الأصل، وهو مثبت في بقية النسخ.

(٧) في غب: «يكتبوا».

(٨) هو محمد بن حاطب بن الحارث بن معمر القرشي الجمحي ــ بضم الجيم وفتح الميم، نسبةً إلى بني جمح بطن من قريش ــ ولد بالحبشة، أمه أم جميل فاطمة بنت المجلل. بضم الميم وتشديد اللام المكسورة ــ وقيل: جويرية، وقيل: أسماء بنت المجلل بن عبد الله ابن أبـي قيس القرشية العامرية. هاجرت إلى أرض الحبشة مع زوجها حاطب فولدت له هناك محمداً والحارث، وهو أول من سمي في الإسلام محمداً، وقيل: إن أباه =

. . . .

وعبد الرحمن بن عثمان التيمي[1]، ومحمود بن الربيع، وعبيد الله بن معمر[2] وعبد الله بن الحارث بن نوفل، وعبد الله ابن (أبي)[3] طلحة[4]، ومحمد بن

= هاجر به إلى الحبشة وهو طفل. وحدَّث عن أمه أنها خرجت به من أرض الحبشة فأتت به النبي ﷺ فقالت: هذا محمد بن حاطب وهو أول من سمي بك، قالت: فتفل رسول الله ﷺ في فيه ومسح على رأسه ودعا له، ثم تفل على يده، وكانت قد انكفأت عليها قدر فيها طعام، شهد مع علي ــ رضي الله عنه ــ المشاهد كلها وتوفي أيام عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين بمكة، وقيل: بالكوفة سنة ست وثمانين.
الاستيعاب (٣/ ٣٣٧ ــ ٣٤٠)، أسد الغابة (٤/ ٣١٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٥٦)، الإصابة (٣/ ٣٧٢، ٣٧٣).

(١) هو عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله القرشي التيمي ابن أخي أبي طلحة، أسلم يوم الحديبية، وقيل: يوم الفتح، وشهد اليرموك مع أبي عبيدة ابن الجراح. كان من أصحاب ابن الزبير فقتل معه فأمر به ابن الزبير فدفن في المسجد وأخفي قبره.
الاستيعاب (٢/ ٤٠٤)، أسد الغابة (٣/ ٣٠٨، ٣٠٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٥٢)، الإصابة (٢/ ٤١٠).

(٢) هو عبيد الله بن معمر بن عثمان بن عمرو بن كعب القرشي التيمي أدرك النبي ﷺ واختلف في صحبته. فنقل ابن عبد البر أنه صحب النبي ﷺ وكان أحدث أصحابه سنًّا، ثم قال: «وهذا غلط ولا يطلق على مثله أنه صحب، ولكنه رآه ومات رسول الله ﷺ وهو غلام، واستشهد باصطخر ــ بكسر الهمزة وسكون الصاد وفتح الطاء ــ مع عبد الله بن عامر وهو ابن أربعين سنة.
الاستيعاب (٢/ ٤٣٣)، أسد الغابة (٣/ ٣٤٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٦٤)، الإصابة (٢/ ٤٤٠).

(٣) ألحق ما بين القوسين بهامش الأصل.

(٤) هو عبد الله ابن أبي طلحة زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري الخزرجي، أبو يحيى، وهو أخو أنس بن مالك لأمه. شهد صفين مع علي ابن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ وقتل بفارس شهيداً، وقيل: مات بالمدينة في خلافة الوليد. =

. . . .

ثابت بن قيس بن شَمَّاس[1]، ويحيى بن خلَّاد بن رافع الزُّرَقي[2]، ومحمد بن طلحة بن عبيد الله[3]، وعبد الرحمن بن ثعلبة بن صُعَيْر[4]، وعبد الله بن عامر بن

= الاستيعاب (٢/ ٣١٣)، أسد الغابة (٣/ ١٨٨، ١٨٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٢٩)، الإصابة (٣/ ٦٠).

(١) هو محمد بن ثابت بن قيس بن شماس ـ بفتح الشين وتشديد الميم ـ ابن زهير بن مالك بن امرىء القيس الأنصاري الخزرجي. ولد على عهد رسول الله ﷺ فأتى به أبوه إلى النبي ﷺ، فسماه محمداً وحنّكه بتمرة. سكن المدينة وقتل يوم الحرة أيام يزيد بن معاوية.
الاستيعاب (٣/ ٣٤٠)، أسد الغابة (٤/ ٣١٣)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٥٥)، الإصابة (٣/ ٤٧٣).

(٢) هو يحيى بن خلاد بن رافع الأنصاري، وقيل: الكندي. ولد على عهد النبي ﷺ، فأتي به النبي ﷺ فحنّكه بتمرة، وقال: «لأسمينه باسم لم يسم به بعد: يحيى بن زكريا» فسماه يحيى. والزرقي ـ بضم الزاي وفتح الراء ـ نسبةً إلى بني زريق ـ بضم الزاي وفتح الراء ـ بطن من الأنصار، أولاد عامر بن زريق.
الاستيعاب (٣/ ٦٧٢)، أسد الغابة (٥/ ١٠٠، ١٠١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٣٣)، الإصابة (٣/ ٦٧١).

(٣) هو محمد بن طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد القرشي التيمي. حمله أبوه إلى رسول الله ﷺ فمسح رأسه، وسماه محمداً، وكناه أبا القاسم، وقيل: كنيته أبو سليمان. وكان يلقب بالسجاد لكثرة صلاته وشدة اجتهاده في العبادة. قتل يوم الجمل مع أبيه سنة ست وثلاثين.
الاستيعاب (٣/ ٣٤٩)، أسد الغابة (٤/ ٣٢٣)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٥٩)، الإصابة (٣/ ٣٧٦).

(٤) هو عبد الله بن ثعلبة بن صعير ـ بضم الصاد وفتح العين وسكون الياء ـ وقيل: ابن أبي صعير ابن عمرو بن زيد بن سنان القضاعي العذري حليف بني زهرة، ولد قبل الهجرة بأربع سنين. وقيل: ولد عام الفتح، فأتي به رسول الله ﷺ فمسح على وجهه وبرّك عليه. =

. . . .

كرَيْزٍ[1]، وعبد الرحمن بن عَبْدٍ القاري، ونحوهم.

فأمَّا محمد بن حاطب فإنه ولد بأرض الحبشة. قال يحيى بن معين: «له رؤية ولا يذكر له صحبة»[2].

وأما عبد الرحمن بن عثمان التيمي فقال أبو حاتم الرازي: «كان صغيراً له رؤية، وليست له صحبة»[3].

وأما محمود بن الربيع فهو الذي عقل منه صلَّى الله / عليه وسلَّم مَجَّة مجَّها في وجهه، وهو ابن خمس سنين كما ثبت في صحيح البخاري[4]. وقال

= توفي سنة تسع وثمانين وهو ابن ثلاث وتسعين سنة على قول من قال: إنه ولد قبل الهجرة، وقيل: مات سنة سبع وثمانين، وهو ابن ثلاث وثمانين سنة.
الاستيعاب (٢/ ٢٧١)، أسد الغابة (٣/ ١٢٨، ١٢٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٠١)، الإصابة (٢/ ٢٨٥).

(١) هو عبد الله بن عامر بن كريز ــ بضم الكاف وفتح الراء وسكون الياء ــ ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القرشي العبشمي. وُلد على عهد رسول الله ﷺ وأتي به النبي ﷺ وهو صغير، فقال: «هذا يشبهنا» وجعل يتفل عليه ويعوذه فجعل عبد الله يبتلع ريق رسول الله ﷺ. كان كريماً ميمون النقيبة. توفي سنة سبع أو ثمان وخمسين.
الاستيعاب (٢/ ٣٥٩)، أسد الغابة (٣/ ١٩١، ١٩٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٢٠)، الإصابة (٣/ ٦٠).

(٢) انظر: جامع التحصيل (ص ٣٢٣).

(٣) انظر: جامع التحصيل (ص ٢٧٣).

(٤) في مواضع كثيرة، انظر:
صحيح البخاري (١/ ٢٧) كتاب العلم «باب متى يصح سماع الصغير» (١/ ٥٥)، كتاب الوضوء «باب استعمال فضل وضوء الناس» (١/ ٢٠٤)، كتاب الأذان «باب من لم يرد السلام على الإمام، واكتفى بتسليم الصلاة» (٧/ ١٥٦)، كتاب الدعوات «باب الدعاء =

. . . .

أبو حاتم: «له رؤية وليست له صحبة»[1].

وأما عبيد الله بن معمر فقال ابن عبد البر: «ذكر بعضهم أن له صحبة، وهو غلط، بل له رؤية وهو غلام صغير»[2].

وأما عبد الله بن الحارث بن نوفل فإنه الملقب «بشَبَّة»[3]، ذكر ابن عبد البر أنه ولد على عهده ﷺ، وأنه أتي به فحنّكه ودعا له[4]. قال العلائي في كتاب «جامع التحصيل»[5]: «ولا صحبة له، بل ولا رؤية أيضاً، وحديثه مرسل قطعاً».

وأما عبد الله ابن أبي طلحة فهو أخو أنس لأمه، وأتي به النبي ﷺ فحنّكه، كما ثبت في الصحيح[6]. قال العلائي: «ولا يعرف له رؤية،

= للصبيان بالبركة ومسح رؤوسهم» (٧/ ١٧٢)، كتاب الرقاق «باب العمل الذي يبتغي به وجه الله».

(١) جامع التحصيل (ص ٣٣٨).

(٢) الاستيعاب (٢/ ٤٣٣).

(٣) قال في المغني (ص ٤٣): «شبَّة، بمفتوحة وشدة موحدة».

(٤) الاستيعاب (٢/ ٢٨١).

(٥) (ص ٢٥٣).

(٦) وهو ما أخرجه البخاري (٦/ ٢١٦) في كتاب العقيقة «باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه».
مسلم (٣/ ١٦٨٩، ١٦٩٠) في كتاب الآداب رقم (٢١٤٤).
بإسناديهما من طريق يزيد بن هارون: أخبرنا عبد الله بن عون، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ قال: كان ابن لأبي طلحة يشتكي فخرج أبو طلحة فقُبض الصبي، فلما رجع أبو طلحة قال: ما فعل ابني؟ قالت أم سليم: هو أسكن ما كان. فقربت إليه العشاء فتعشى ثم أصاب منها، فلما فرغ قالت: وارِ الصبي. فلما أصبح أبو طلحة أتى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال: «أعرستم الليلة»؟ قال: نعم. قال: «اللّٰهم! بارك لهما في ليلتهما»، فولدت غلاماً، قال لي أبو طلحة: احفظه حتى تأتي به النبي ﷺ. =

. . . .

بل هو تابعي، وحديثه مرسل»[1].

وأما محمد بن ثابت بن قيس بن شَمَّاس فأتي به النبي ﷺ فحنّكه وسماه محمداً. قال العلائي: وليست له صحبة، فحديثه مرسل»[2]، وأما ابن حبان[3] فذكره في الصحابة»[4].

وأما يحيى بن خلَّاد بن رافع الزُّرَقي فذكر ابن عبد البر[5] أنه أتي به النبي ﷺ فحنّكه وسماه. قال العلائي: «وهو تابعي لا تثبت له رؤية»[6].

وأما محمد بن طلحة بن عبيد الله فهو الملقب بالسَّجَّاد، أتى به أبوه إلى النبي ﷺ فمسح رأسه، وسماه محمداً، وكنّاه أبا القاسم. قال العلائي: «ولم يذكر أحد ـ فيما وقفت عليه ـ له رؤية، بل هو تابعي»[7].

وأما عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر، وقيل: ابن أبي صُعير، فروى البخاري في «صحيحه»[8] أن النبي ﷺ مسح وجهه عام الفتح. قال أبو حاتم: «رأى

= فأتى به النبي ﷺ، وأرسلت معه بتمرات، فأخذه النبي ﷺ فقال: «أمعه شيء»؟ قالوا: نعم تمرات، فأخذها النبي ﷺ فمضغها ثم أخذ من فيه فجعلها في فيّ الصبي وحنّكه بها، وسماه عبد الله.

(1) جامع التحصيل (ص ٢٥٩).
(2) جامع التحصيل (ص ٣٢٢).
(3) في ب: «ابن ماجه».
(4) الثقات (٣/ ٣٦٤).
(5) الاستيعاب (٣/ ٦٧٢).
(6) جامع التحصيل (ص ٣٦٨).
(7) جامع التحصيل (ص ٣٢٥).
(8) (٥/ ٩٥) في كتاب المغازي باب (٥٣).

. . . .

النبـي ﷺ وهو صغير»[1]، قال العلائي: «قيل: إنه لما توفي النبـي ﷺ كان ابن أربع سنين»[2].

وأما عبد الله بن عامر بن كريز فإن النبـي ﷺ أتى به وهو صغير، فتفل في فيه من ريقه[3]، قال ابن عبد البر: «وما أظنه سمع منه ولا حفظ عنه، بل حديثه مرسل»[4].

وأما عبد الرحمن بن عبد القاري فقال أبو داود: «أتي به النبـي ﷺ وهو طفل»[5]، قال ابن عبد البر: «ليس له سماع ولا رواية عن النبـي ﷺ، بل هو من التابعين»[6].

وذكر أبو حاتم[7] أن يوسف بن عبد الله بن سلام «له رؤية ولا صحبة له». انتهى. هذا مع كونه حفظ عن النبـي ﷺ أنه رآه أخذ كسرة من خبز شعير، ووضع عليها تمرة، وقال: «هذه إدَامُ هذه». رواه أبو داود[8] والترمذي في

---

(١) انظر: جامع التحصيل (ص ٢٥٢)، الإصابة (٢/ ٢٨٥).

(٢) قال: «والظاهر أن حديثه يلحق بمراسيل الصحابة». انظر: جامع التحصيل (ص ٢٥٢).

(٣) حكاه ابن عبد البر في الاستيعاب (٢/ ٣٥٩)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ١٩١)، ونقله الحافظ في الإصابة (٣/ ٦١) عن ابن عبد البر.

(٤) الاستيعاب (٢/ ٣٥٩).

(٥) انظر: جامع التحصيل (ص ٢٧٢).

(٦) الاستيعاب (٢/ ٤٢٢).

(٧) في الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٢٥)، وانظر: جامع التحصيل (ص ٣٧٦).

(٨) (٣/ ٥٧٥) في كتاب الأيمان والنذور «باب الرجل يحلف أن لا يتأدم»، رقم (٣٢٥٩، ٣٢٦٠).

وإسناده ضعيف جداً، فإن فيه يحيى بن العلاء البجلي ــ بفتح الباء الموحدة والجيم، نسبة إلى قبيلة بجيلة ــ الرازي رمي بالوضع فكذبه وكيع وأحمد. =

. . . .

«الشمائل»[1]. وروى أبو داود[2] أيضاً من حديثه أنه سمع النبي ﷺ يقول على المنبر: «ما على أحدكم ــ إن وجد ــ أن يتَّخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبي مهنته»، لا جرم أن البخاري عدَّ يوسف في الصحابة[3]، فأنكر

= انظر: الكاشف (٣/ ٢٣٢)، التقريب (٢/ ٣٥٥)، الخلاصة (ص ٤٢٧).
والطريق الآخر للحديث ضعيف أيضاً: فإنه فيه يزيد ابن أبي أمية، الأعور، وهو مجهول.
انظر: الكاشف (٣/ ٢٤٠)، التقريب (٢/ ٣٦٢)، الخلاصة (ص ٤٣٠).

(١) (ص ٩٤) رقم (١٨٤).
وإسناده ضعيف، فيه يزيد الأعور.

(٢) (١/ ٦٥٠) في كتاب الصلاة «باب اللبس يوم الجمعة» رقم (١٠٧٨) من طريق يونس وعمرو، أن يحيى بن سعيد الأنصاري حدَّثه، أن محمد بن يحيى بن حبان حدثه أن رسول الله ﷺ قال... فذكره.
والحديث إسناده صحيح إلاَّ أن فيه إرسالاً فإن محمد بن يحيى بن حبان لم يسمع من رسول الله ﷺ شيئاً. انظر: صحيح الجامع الصغير (٥/ ١٤٦، ١٤٧)، رقم (٥٥١١)، مشكاة المصابيح (١/ ٣٤٨)، غاية المرام (ص ٦٤). وقد وصله أبو داود من طريق يونس، عن موسى بن سعد، عن ابن حبان، عن ابن سلام أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ذلك على المنبر.
ووصله ابن ماجه (١/ ٣٤٨) في كتاب إقامة الصلاة والسنَّة فيها «باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة» رقم (١٠٩٥)، من طريق عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن يزيد ابن أبي حبيب، عن موسى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عبد الله بن سلام أنه سمع رسول الله ﷺ يقول على المنبر في يوم الجمعة... قال البوصيري في الزوائد (١/ ١٣١): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات» وهو كما قال، فإنه على شرط مسلم كما في غاية المرام (ص ٦٤).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٧١، ٣٧٢)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٢٥). وقال المعلق على كتاب الجرح: «ليس في تاريخ البخاري وتصريح بأن له صحبة، ومع ذلك فإذا كان قد رأى النبي ﷺ وحفظ عنه فقد ثبتت صحبته على رأي الجمهور».

. . . .

ذلك عليه أبو حاتم وقال: «له رؤية ولا صحبة له»[١].

وممن أثبت له بعضهم الرؤية دون الصحبة: طارق بن شهاب، فقال أبو زرعة وأبو داود: «له رؤية وليست له صحبة»[٢]، انتهى. وهذا ليس من باب الرؤية في الصغر، فإنَّ طارق بن شهاب هذا قد أدرك الجاهلية، وغزا مع أبـي بكر رضي الله عنه[٣] وإنما يحمل هذا على أحد وجهين:

إما أن يكون رآه قبل أن يسلم فلم يره في حالة إسلامه، ثم جاء فقاتل مع أبـي بكر.

وإما أن يكون ذلك محمولاً على أنهما لا يكتفيان ــ في حصول الصحبة ــ بمجرد الرؤية كما سيأتي نقله عن أهل الأصول، وعلى هذا يحمل أيضاً قول عاصم الأحول أن / عبد الله بن سَرْجِس[٤] رأى رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن له

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٢٥).

(٢) انظر: جامع التحصيل (ص ٢٤٣، ٢٤٤).

(٣) طارق بن شهاب بن عبد شمس بن سلمة بن هلال بن عوف البجلي الأحمسي ــ بفتح الألف وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وفي آخرها سين مهملة، نسبةً إلى أحمس طائفة من بجيلة، نزلوا الكوفة ــ أبو عبد الله، يعد في الكوفيين، وروى أبو داود الطيالسي بإسناده عنه أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ، وغزوت في خلافة أبـي بكر في السرايا وغيرها.
الاستيعاب (٢/ ٢٣٧)، أسد الغابة (٣/ ٤٨، ٤٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٧٤)، الإصابة (٢/ ٢٢٠).

(٤) عبد الله بن سرجس ــ بفتح السين المهملة وسكون الراء وكسر الجيم ــ المزني ويقال: المخزومي. رأى النبـي ﷺ ولم يكن له صحبة.
الاستيعاب (٢/ ٣٨٤)، أسد الغابة (٣/ ١٧١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣١٣)، الإصابة (٢/ ٣١٥، ٣١٦).

. . . .

صحبة، قال ابن عبد البر: «لا يختلفون في ذكره في الصحابة، ويقولون: له صحبة على مذهبهم في اللقاء والرؤية والسماع».

وأما عاصم الأحول فأحسبه أراد الصحبة التي يذهب إليها العلماء وأولئك قليل[(١)]»، انتهى.

وأما تمثيل الشيخ تاج الدين التبريزي في اختصاره لكتاب ابن الصلاح[(٢)] لمن رأى النبي ﷺ كافراً ثم أسلم بعد وفاته: بعبد الله بن سَرْجِس، وشريح، فليس بصحيح، لما ثبت في صحيح مسلم[(٣)] من حديث عبد الله بن سَرْجِس قال: رأيت النبي ﷺ وأكلت معه خبزاً ولحماً. وذكر الحديث في رؤيته لخاتم النبوة، واستغفار النبي ﷺ له.

والصحيح أيضاً أن شريحاً القاضي[(٤)] لم يرَ النبي ﷺ قبل النبوة ولا بعدها،

---

(١) الاستيعاب (٢/ ٣٨٤).

(٢) انظر: شرح ألفية العراقي.

(٣) (٤/ ١٨٢٣، ١٨٢٤)، في كتاب الفضائل رقم (٢٣٤٦).

(٤) هو شريح ــ بضم الشين المعجمة وفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت ــ ابن الحارث بن قيس بن الجهم بن عامر بن الرائش الكندي، وقيل: شريح بن الحارث بن شراحيل من أولاد الفرس الذين كانوا باليمن، وكان حليف كندة. وهو مختلف في صحبته، فقال ابن السبكي: روى عنه خبر يدل على صحبته، وقال ابن منده: ولاه عمر القضاء وله أربعون سنة، وكان في زمن النبي ﷺ ولم يره ولم يسمع عنه. وهذا القول هو الذي صححه الحافظ العراقي هنا.

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة: «وهذا هو المشهور، لكن روى ابن السكن وغير واحد من طريق علي بن عبد الله بن معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي، حدثنا أبي، عن أبيه معاوية، عن أبيه ميسرة، عن أبيه شريح قال: أتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله! إن لي أهل بيت ذوي عدد باليمن. قال: «جيء بهم»، فجاء بهم والنبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قد قبض»، وأخرج أبو نعيم بإسناده عن شريح أنه قال: وليت القضاء لعمر وعثمان =

. . . .

وهو تابعي أدرك الجاهلية، وقد عدَّه مسلم في المخضرمين[1]، وذكره المصنف فيهم[2]، والله أعلم.

وأما اشتراط البلوغ في حالة الرواية فحكاه الواقدي عن أهل العلم فقال: «رأيت أهل العلم[3] يقولون: كل من رأى رسول الله ﷺ وقد أدرك الحلم فأسلم، وعقل أمر الدين ورضيه، فهو عندنا ممن صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار»[4]، انتهى.

والصحيح أن البلوغ ليس شرطاً في حد الصحابي[5]، وإلاَّ لخرج بذلك من أجمع العلماء على عدهم في الصحابة كعبد الله بن الزبير، والحسن، والحسين رضي الله عنهم.

وأما كون المعتبر في الرؤية وقوعها بعد النبوة، فلم أرَ من تعرض لذلك إلاَّ ابن منده[6]، ذكر في الصحابة[7] زيد بن عمرو بن نُفَيْل[8]، وإنما رأى النبي ﷺ

= وعلي فمن بعدهم إلى أن استعفيت من الحجاج، وكان له يوم استعفى مائة وعشرون سنة. قيل: مات سنة ثمان وسبعين، وقيل: سنة ثمانين، وقيل: سنة اثنتين وثمانين، وقيل: سنة تسع وتسعين. وقيل غير ذلك.

الطبقات لخليفة (ص ١٤٥)، الاستيعاب (٢/ ١٤٨، ١٤٩)، أسد الغابة (٢/ ٣٩٤)، الإصابة (٢/ ١٤٦)، تذكرة الطالب المعلم (ص ٣٢٣).

(١) تذكرة الطالب المعلم (ص ٣٢٣).

(٢) تذكرة الطالب المعلم (ص ٣٢٣).

(٣) من قوله «فقال» إلى هنا سقط من ب.

(٤) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٩)، فتح المغيث (٣/ ٩٢)، أسد الغابة (١/ ١٢).

(٥) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٩)، فتح الباري (٧/ ٤)، فتح المغيث (٣/ ٩٢).

(٦) في أ: «إلاَّ أن ابن».

(٧) انظر: الإصابة (١/ ٥٦٩).

(٨) هو زيد بن عمرو بن نفيل ـ بضم النون وفتح الفاء المخففة وسكون الياء ـ ابن =

. . . .

قبل البعثة ومات قبلها. وقد روى النسائي أن النبي ﷺ قال: إنه يُبْعَثُ يومَ القيامةِ أُمَّةً وحْدَه.

وأما كون المعتبر في الرؤية وقوعها وهو حيّ، فالظاهر اشتراطه، فإنه قد انقطعت النبوة بوفاته ﷺ(1).

وأما كون رؤيته ﷺ في عالم الشهادة، فالظاهر اشتراطه أيضاً، حتى لا يطلق اسم الصحبة على من رآه من الملائكة والنبيين في السماوات ليلة الإسراء.

أما الملائكة فلم يذكرهم أحد في الصحابة، وقد استشكل ابن الأثير في

= عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط ــ بضم القاف وسكون الراء ــ من بني فهر ــ بكسر الفاء وسكون الهاء ــ ابن مالك القرشي العدوي والد سعيد بن زيد، وابن عم عمر بن الخطاب يجتمع معه في نفيل. كان يتعبد في الجاهلية ويطلب دين إبراهيم الخليل ﷺ ويوحِّد الله تعالى، وكان لا يأكل مما ذبح على النصب. اجتمع به النبي ﷺ قبل أن يبعث. روت أسماء بنت أبي بكر ــ رضي الله عنها ــ أنها رأته مسنداً ظهره إلى الكعبة يقول: يا معشر قريش! والذي نفس زيد بيده! ما أصبح منكم أحد على دين إبراهيم غيري. وكان يقول: اللهم! لو أني أعلم أحب الوجوه إليك عبدتك به، ولكني لا أعلمه. توفي زيد قبل مبعث النبي ﷺ.
أسد الغابة (2/ 236 ــ 239)، تجريد أسماء الصحابة (1/ 200)، الإصابة (1/ 569).

(1) نقل السخاوي في فتح المغيث (3/ 88، 89) ما ذكره الحافظ العراقي هنا من ترجيح كون المعتبر في الرؤية وقوعها في حياته ﷺ، إلاَّ أنه اعترض على التعليل بقوله: «لكنه علله بما هو غير مرضي حيث قال: فإنه قد انقطعت النبوّة بوفاته ﷺ. ولذا لما أشار ابن جماعة إلى حكايته مع إبهام قائله توقف فيه، وقال: إنه محل بحث وتأمل، بل أضرب المؤلف نفسه في شرحه عن التعليل به مقتصراً على الحكم فقط، وكأنه رجوع منه عنه». وانظر: شرح المؤلف لألفيته (3/ 5، 6).

. . . .

كتاب «أُسْدُ الغابة»[1] ذكر من ذكر منهم بعض الجن الذين آمنوا بالنبي ﷺ وذكرت أسماؤهم، وإن ذكر جبريل وغيره ممن رآه من الملائكة أولى بالذكر من هؤلاء[2]. وليس كما زعم لأن الجن من جملة المكلفين[3] الذين شملتهم الرسالة

---

(١) (٤/ ٩٥).

(٢) ورد هذا الاعتراض في ترجمة عمرو بن طارق الجني ـ بكسر الجيم والنون المشددة، نسبةً إلى الجن ـ حيث نقل ابن الأثير عن أبي موسى المديني أنه روى عن عثمان بن صالح المصري أنه قال: «رأيت عمرو بن طارق الجني، فقلت: هل رأيت رسول الله ﷺ؟ قال: وبايعته وأسلمت وصليت خلفه الصبح، وقرأ سورة الحج فسجد فيها سجدتين»، قال ابن الأثير عقب ذلك: «أخرجه أبو موسى فاقتدينا به وتركه أولى. ومن العجب أنهم يذكرون الجن في الصحابة ولا يصح باسم أحد منهم نقل، ولا يذكرون جبريل وميكائيل وغيرهما من الملائكة الذين وردت أسماؤهم ولا شبهة فيهم».
أسد الغابة (٤/ ٩٥).

(٣) القول بأن الجن مكلفون كالإنس هو قول جماهير أهل العلم، بل نقل الفخر الرازي في تفسيره الإجماع على ذلك فقال: «أطبق الكل على أن الجن مكلفون». وقال ابن عبد البر: «الجن عند الجماعة مكلفون مخاطبون لقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾.
انظر: آكام المرجان في أخبار الجان (ص ٦٢).
ومن الدليل عليه أيضاً قوله سبحانه في سورة الأنعام الآية (١٣٠) حكاية عن ما يكون يوم القيامة تقريع الله للكافرين به: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴿١٣٠﴾﴾.
ويتفرع عن هذه المسألة مسألة أخرى ينبني عليها إثبات الصحبة للجن أو عدم إثباتها لهم، والمسألة المقصودة هي هل الجن داخلون في عموم بعثته ﷺ؟ والذي عليه الأكثرون والمحققون من العلماء أنهم داخلون في عموم بعثته صلوات الله وسلامه عليه، ومن أدلتهم على ذلك قوله تعالى حكاية عن النفر من الجن الذين صرفهم الله إلى نبيه فاستمعوا القرآن وآمنوا به، ثم ولوا إلى قومهم منذرين: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن=

. . . .

والبعثة، فكان ذكر من عُرف اسمه[1] ممن رآه حسناً، بخلاف الملائكة، والله أعلم.

وأما الأنبياء الذين رآهم في السماوات ليلة الإسراء، فالذين ماتوا منهم كإبراهيم، ويوسف، وموسى، وهارون، ويحيى لا شك أنه لا يطلق عليهم اسم الصحبة لكون رؤيتهم له بعد الموت مع كون مقاماتهم أجل وأعظم من رتبة (أكبر)[2] الصحابة. وأما من هو حي إلى الآن لم يمت كعيسى ﷺ، فإنه سينزل إلى الأرض في آخر الزمان ويراه خلق من المسلمين، فهل يوصف من رآه بأنه من التابعين لكونه رأى من له رؤية من النبي ﷺ، أم المراد بالصحابة من لقيه من أمته الذين أرسل إليهم حتى لا يدخل فيهم عيسى والخضر وإلياس على قول من يقول بحياتهما من الأئمة[3]؟

= ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾﴾ سورة الأحقاف: الآية (٣١). وداعي الله هو محمد ﷺ كما جزم به المفسرون كابن جرير الطبري في تفسيره (٢٦/ ٣٤)، وابن كثير (٤/ ١٧٠)، والقرطبي (١٦/ ٢١٧)، والنسفي (٤/ ١٤٧).

بل قد نفى الخلاف في ذلك أصلاً أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشبلي القاضي الحنفي في كتابه آكام المرجان (ص ٦٣) فقال: «لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في أن الله تعالى أرسل محمداً ﷺ إلى الجن والإنس».

(١) مثل: الأرقم، وزوبعة، وسُرَّق ــ بضم السين المهملة وتشديد الراء ــ وشاصر وعمرو بن جابر، وعمرو بن طارق.
انظر تراجمهم في: أسد الغابة (٢/ ٢١٢)، (٤/ ٩٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٩٣، ٤٠٢، ٤٠٣)، الإصابة (١/ ٢٩، ٥٥٦)، (٢/ ٢١، ١٣٥، ٥٢٧، ٥٤٤).

(٢) ألحق ما بين القوسين بهامش الأصل.

(٣) ممن قال بحياة الخضر الإمام أبو عمرو ابن الصلاح في الفتاوى (١/ ١٨٥)، ونقله عن «جماهير الخاصة من العلماء والصالحين». وكذلك النووي ــ رحمه الله ــ في شرح صحيح مسلم (١٥/ ١٣٥)، والأبي في إكمال إكمال المعلم (٦/ ١٧٢)، والسنوسي في =

= مكمل إكمال الإكمال (٦/ ١٧٢).

وذهبت جماعة من العلماء منهم: البخاري، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو جعفر ابن المنادى، وأبو يعلى ابن الفراء، وأبو طاهر العبادي، وأبو بكر ابن العربي إلى أن الخضر غير موجود الآن، بل هو ميت، واحتجوا لذلك بجملة من الأدلة منها قوله تعالى في سورة الأنبياء: الآية (٣٤): ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ۝٣٤﴾، ومنها قوله ﷺ ــ في حديث ابن عمر وجابر وغيرهما ــ في آخر حياته: «أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد».

عنهما: أراد بذلك انخرام قرنه. [وهذا هو الحق الصحيح، والذين ذكروا لقاء الخضر ــ والحكايات في ذلك كثيرة ــ فهو من إغراء الشيطان. ظهر إبليس لهم وقال: أنا خضر، وقد ذكر شيخ الإسلام مثل ذلك في مجموع فتاواه (٢٧/ ١٠١، ١٠٢) ــ قاله أبو الأشبال].

أخرجه البخاري (١/ ٣٧) في كتاب العلم «باب السر في العلم»، ومسلم (٤/ ١٩٦٥).

ومنها: حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أن رسول الله ﷺ قال: «ما بعث الله نبيًّا إلَّا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه».

ومنها: أن النبي ﷺ قال يوم بدر: اللّٰهم! إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض».

قالوا: «فلو كان الخضر موجوداً لم يصح هذا النفي».

ومنها: أن النبي ﷺ قال: «رحم الله موسى لوددنا لو كان صبر حتى يقص علينا من خبرهما».

قالوا: «فلو كان الخضر موجوداً لما حسن هذا التمني ولأحضره بين يديه وأراه العجائب، وكان أدعى لإيمان الكفرة لا سيما أهل الكتاب». فتح الباري (٦/ ٤٣٤ ــ ٤٣٦).

أما اجتماعه بالنبي ﷺ فقد جاء فيه كما قال الحافظ في الفتح (٦/ ٤٣٤) حديث ضعيف أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٠٨٣) من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، وكثير هذا قال فيه ابن معين: ضعيف الحديث، وقال مرة: ليس بشيء. وقال أحمد: منكر الحديث ليس بشيء، وقال أبو زرعة: واهي الحديث ليس بقوي، وقال ابن عبد البر: مجمع على ضعفه. انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١١٤٣ ــ =

. . . .

هذا محلّ نظر، ولم أرَ من تعرَّض لذلك من أئمة الحديث.

والظاهر أن من رآه[1] في الأرض وهو حي له حكم الصحبة، فإن كان الخضر أو إلياس حيًّا، أو كان قد رأى عيسى في الأرض، فالظاهر / إطلاق اسم الصحبة عليهم.

فأما رؤية عيسى له في السماء فقد يقال: السماء ليست محلاً للتكليف ولا لثبوت الأحكام الجارية على المكلفين، فلا يثبت بذلك اسم الصحبة لمن رآه فيها.

وأما رؤيته لعيسى في الأرض فقد ثبت في «صحيح مسلم»[2] من حديث أبـي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لقد رَأَيْتُنِي في الحِجْرِ وقريشٌ تَسألُني عن مَسْرَاي، فَسألَتْنِي عن أشياءَ من بيتِ المقدس لم أُثْبِتْهَا فكربْتُ كَرْباً ما كَرِبْتُ مِثلَه قطُّ، فَرَفَعَهُ اللَّـهُ إليَّ أنظرُ إليهِ ما سَألُوني عنْ شَيءٍ إلاَّ أنْبأْتُهُم بِهِ، وقدْ رَأَيْتُنِي في

= ١١٤٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٢١ ــ ٤٢٣).

أما أحاديث اجتماع الخضر بإلياس فقد ذكرها الحافظ في الفتح (٦/ ٤٣٥) وعزاها إلى الدارقطني وابن عساكر وأحمد في الزهد والطبري ولا تخلو أسانيدها من ضعف بيّنه الحافظ ابن حجر، ثم قال: «وجاء في اجتماعه ــ أي الخضر ــ ببعض الصحابة فمن بعدهم أخبار أكثرها واهي الإسناد». ثم ذكر طائفة منها مبيناً ما في أسانيدها من ضعف وانقطاع وجهالة. ولم يستثنِ منها إلاَّ حديثاً واحداً، رواه يعقوب بن سفيان في تاريخه وفيه اجتماع الخضر بعمر بن عبد العزيز فقد قال فيه: «ولا بأس برجاله، [قال أبو الأشبال: نعم لا بأس برجاله ولكن البأس كل البأس في متنه واجتماع الخضر مع ابن عبد العزيز، وأي خصوصية له بإزاء الصحابة؟]، ولم يقع لي إلى الآن خبر ولا أثر بسند جيد غيره، وهذا لا يعارض الحديث الأول في مائة سنة فإن ذلك كان قبل المائة».

(١) في ب: زيادة «منهم».

(٢) (١/ ١٥٦، ١٥٧) في كتاب الإيمان رقم (٢٧٨).

. . . .

جماعةٍ من الأنبياءِ. . . » الحديث، وفيه: «وإذا عيسى بنُ مَرْيَم قائمٌ يُصلِّي. . . » الحديث، وفيه: «فَحَانَت الصَّلاةُ فأَمَمْتُهم، فلمَّا فَرَغْتُ مِنْ الصَّلَاة قالَ قائلٌ: يا محمَّدُ هذا مالكٌ خازنُ النَّارِ فسَلِّمْ عليهِ، فالْتَفَتُّ إليهِ فَبَدَأني بالسلامِ. . ».

وظاهر هذا أنَّه رآه ببيت المقدس، وإذا كان كذلك فلا مانع من إطلاق الصحبة عليه لأنه حين ينزل يكون مقتدياً بشريعة نبينا ﷺ لا بشريعته المتقدمة، وروى أحمد في مسنده[1] من حديث جابر مرفوعاً: «لوْ كانَ موسى حيًّا بينَ أظْهُرِكم ما حلَّ لهُ إلاَّ أنْ يَتَّبِعَني»، والله أعلم.

---

(١) (٣/ ٣٣٨).
وإسناده ضعيف.
فإن فيه مجالد ــ بضم الميم وفتح الجيم وكسر الدال ــ وهو ابن سعيد ابن عمير الهمداني ــ بفتح الهاء وسكون الميم ــ أبو عمرو، وقيل: أبو سعيد، الكوفي ليس بالقوي. قال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وكان أحمد لا يراه شيئاً، وكان ابن مهدي لا يروي عنه، وقال ابن معين ــ في رواية الدوري ــ : ثقة لا يحتج بحديثه، وقال ــ في رواية ابن أبي خيثمة: ضعيف واهي الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي ووثقه مرة. وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث.
انظر: التاريخ لابن معين (٢/ ٥٤٩)، التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٩)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٦١، ٣٦٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٠٤، ١٣٠٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٩ ــ ٤١).

وبلغنا عن أبي المُظَفَّر السَّمْعَاني المروزي أنه قال: «أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روي عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدُّون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة»، وذكر أن اسم الصحابي من حيث اللغة، والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه. قال: «وهذا طريق الأصوليين».

---

١٣٩ ــ قوله: (وبلغنا عن أبي المُظَفَّر السَّمْعَاني (المروزي)[١] أنه قال: «أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روي عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة»، وذكر أن اسم الصحابي من حيث اللغة، والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي ﷺ، وكثرت مجالسته له على طريق التبع له[٢]، والأخذ عنه. قال: «وهذا طريق الأصوليين»)، انتهى.

وفيما قاله ابن السمعاني نظر من وجهين:

أحدهما: أن ما حكاه عن أهل[٣] اللغة قد نقل القاضي أبو بكْر الباقلاني إجماع أهل اللغة على خلافه، كما نقله عنه الخطيب في «الكفاية»[٤] أنه قال: «لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً،

---

(١) زيادة من ك، أ، وهي موافقة لنص ابن الصلاح كما هو ظاهر.
(٢) ليست في أ.
(٣) سقطت من ك.
(٤) (ص ١٠٠).

. . . .

يقال: صحبت فلاناً حولاً، ودهراً، وسنة، وشهراً، ويوماً، وساعة»، قال: «وذلك موجب في حكم اللغة إجراءها[1] على من صحب النبي ﷺ ساعة من نهار[2]. هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم، ومع ذلك فقد تقرر للأئمة عُرف في أنهم لا يستعملون هذه التسمية إلاَّ فيمن كثرت صحبته واستمر لقاؤه، ولا يجرون ذلك على من لقي (المرء)[3] ساعة، ومشى معه خُطا، وسمع منه حديثاً، فوجب لذلك أن لا يجري هذا الاسم في عرف الاستعمال إلاَّ على من هذه حاله»[4]، انتهى.

الوجه الثاني: أن ما حكاه عن الأصوليين هو قول بعض أئمتهم، والذي حكاه الآمدي[5] عن أكثر أصحابنا أن الصحابي من رآه، وقال: «إنه الأشبه» واختاره ابن الحاجب[6]. نعم الذي اختاره القاضي أبو بكر ونقله عن الأئمة أنه

---

(١) في غب: «إجرائها».

(٢) انظر: المصباح المنير (١/ ٣٣٣).

(٣) ألحق ما بين القوسين بهامش الأصل.

(٤) قال النووي في مقدمة شرح مسلم (١/ ٣٦) عقب إيراده كلام القاضي أبي بكر: «هذا كلام القاضي المجمع على إمامته وجلالته، وفيه تقرير للمذهبين ويستدل به على ترجيح مذهب المحدثين، فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم يتناول صحبة ساعة، وأكثر أهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع والعرف على وفق اللغة فوجب المصير إليه، والله أعلم».

لكن تعقبه السخاوي في فتح المغيث (٣/ ٨٧)، فقال: «قلت: إلاَّ أن الإسلام لا يشترط في اللغة، والكفار لا يدخلون في اسم الصحبة بالاتفاق وإن رأوه ﷺ». وهو تعقب حسن. [اشترط المحدثون الإسلام لأنه الأصل في إثبات صحبة النبي ﷺ، لأن صحبته شرف لمن آمن به ولقيه، مع مراعاتهم اللغة العربية ــ قاله أبو الأشبال].

(٥) في الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٨٢، ٨٣).

(٦) منتهى الوصول والأمل (ص ٨١).

. . . .

يعتبر في ذلك كثرة الصحبة، واستمرار اللقاء، وتقدم أن ابن عبد البر حكى عن العلماء نحو ذلك، وبه جزم ابن الصباغ في كتابه «العدة»[1] في أصول الفقه فقال: «الصحابي هو الذي لقي النبي ﷺ، وأقام عنده، واتبعه، فأما من وفد عليه وانصرف عنه من غير مصاحبة ومتابعة فلا ينصرف إليه هذا الاسم».

---

(١) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٧).

قلت: وقد روينا عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يعد الصحابي إلاَّ من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين. وكأن المراد بهذا إن صح عنه راجع إلى المحكي عن الأصوليين.

ولكن في عبارته ضيق يوجب ألا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقدِ ظاهر ما اشترطه فيهم، ممن لا نعرف خلافاً في عدِّه من الصحابة.

---

١٤٠ ـ قوله: (وقد روينا عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يعد الصحابي إلاَّ من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين)، قال: («وكأن المراد بهذا ـ إن صح عنه ـ راجع إلى المحكي عن الأصوليين، ولكن في عبارته ضيق يوجب أن لا يعد من الصحابة: جرير بن عبد الله البَجَلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم، ممن لا نعرف خلافاً في عده من الصحابة)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: إن المصنف علق القول بصحة ذلك عن سعيد بن المسيب وهو يصح عنه، فإن في الإسناد إليه: محمد بن عمر الواقدي[1] وهو ضعيف في الحديث.

---

(١) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المديني، أبو عبد الله قاضي بغداد. قال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: ضعيف. وقال أحمد: هو كذاب. وقال البخاري: تركوه. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: «ومتون أخبار الواقدي غير محفوظة، وهو بين الضعف». وقال الذهبي: استقر الإجماع على وهن الواقدي.

التاريخ الكبير (١/ ١/ ١٧٨)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٠، ٢١)، الكامل (٦/ ٢٢٤٥، ٢٢٤٧)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢٣٣)، المجروحين (٢/ ٢٩٠، ٢٩١)، التاريخ الصغير (ص ١٠٩)، الضعفاء الكبير (٤/ ١٠٧ ـ ١٠٩)، المغني في الضعفاء =

. . . .

الأمر الثاني: أنه اعترض على المصنف بأن في «الأوسط»[1] للطبراني أن جرير أسلم في أول البعثة.

وكأن المعترض بذلك أوقعه في ذلك ما رواه الطبراني من رواية قيس بن أبـي حازم، عن جرير قال: لما بعث النبـي ﷺ أتيته لأبايعه، فقال: «لأَيِّ شيء جئتَ يا جَريرُ؟» قلت: جئت لأسلم على يديك. قال: فدعاني إلى شهادة أن لا إلـه إلاَّ الله وأنـي رسـولُ اللَّـهِ، وتقيـمُ الصـلاةَ المكتـوبـةَ، وتـؤدي الـزكـاةَ المفروضةَ، وتؤمن بالقدر خيره وشره. قال: فألقى إليَّ كساءً ثم أقبل على[2] أصحابه فقال: «إذا جاءَكم كريمُ قومٍ فأَكرِموهُ»، وهو في «الكبير»[3] أيضاً.

والجواب عنه أن هذا الحديث غير صحيح[4]، فإنه من رواية الحصين بن

= (٢/ ٦١٩)، الميزان (٣/ ٦٦٢ ـ ٦٦٦).

(١) عزاه الهيثمي في المجمع (١/ ٤٢) إلى الطبراني في الكبير فقط. [قال أبو الأشبال: وهو في الأوسط في ترجمة محمد بن علي الصائغ. انظر: ٧/ ١٥٨ برقم ٦٢٨٦].

(٢) في غب: «إلى».

(٣) (٢/ ٣٤٢) رقم (٢٢٦٦).

(٤) حديث جرير هذا له عنه ثلاث طرق:

الأولى: هي طريق الحصين ـ بضم الحاء وفتح الصاد ـ بن عمر الأحمسي.

وهي هذه التي ذكرها الحافظ العراقي هنا وضعفها بالحصين هذا.

وقد أخرجها الطبراني في الكبير (٢/ ٣٤٢) رقم (٢٢٦٦)، وفي الأوسط (مجمع الزوائد ٨/ ١٥)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٨٠٣، ٨٠٤)، والخطيب في تاريخه (١/ ١٨٨)، والبيهقي في المدخل (ص ٣٩٨، ٣٩٩)، وفي شعب الإيمان (صحيح الجامع الصغير ١/ ١٣٤ رقم ٢٦٦)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٢٠٤) رقم (١٢٠٥)، ومحمد بن محمد بن البزار في حديث ابن السماك (١/ ١٧٨/ ٢) (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/ ٢٠٤ رقم ١٢٠٥)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٤٤٤، ٤٤٥)، رقم (٧٦٢).

والحصين الأحمسي ضعيف منكر الحديث كما قال الحافظ هنا، وانظر ترجمته في: =

....

= التاريخ الكبير (٢/ ١/ ١٠)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١٩٤)، الكامل (٢/ ٨٠٣، ٨٠٤)، الميزان (١/ ٥٥٣)، لكن قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٢٠٥): «قلت: لكنه لم ينفرد به. فقد أخرجه الخطيب في التاريخ (٧/ ٩٤) من طريق أبي أمية بن فرقد قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان: حدثنا إسماعيل به. وقال الدارقطني: لم يروه عن يحيى القطان غير أبي أمية هذا، ولم يكن بالقوي.

وهذا إنما يعرف من رواية حصين بن عمر الأحمسي عن إسماعيل. ورواه كادح عن إسماعيل «قال الشيخ: قلت: كادح كذاب». اهـ.

أقول: فتحصل من هذا أن الحديث من هذه الطريق ضعيف كما قال الحافظ.

الطريق الثانية: طريق عوين ــ بالتصغير ــ ابن عمرو القيسي عن سعيد بن إياس الجريري ــ بضم الجيم وفتح الراء الأولى وسكون الياء، نسبة إلى جرير بن عباد أخي الحارث بن عباد ــ عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر، عنه به. وقد أخرج هذه الطريق الطبراني في المعجم الصغير (٢/ ٦٧، ٦٨)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٢٠٥، ٢٠٦)، وقال الطبراني وأبو نعيم: تفرد به عوين بن عمرو. وعوين هذا قال عنه الهيثمي في المجمع (٨/ ١٥): «ضعيف».

الطريق الثالثة: طريق الحسن بن عمارة، عن فراس بن يحيى، عن الشعبي عنه. أخرجها الطبراني في الكبير (٢/ ٣٧٠) رقم (٢٣٥٨) والحسن بن عمارة ضعيف: ضعفه ابن عيينة، وكذبه شعبة، وقال أحمد: متروك الحديث أحاديثه موضوعة، لا يكتب حديثه، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال أبو حاتم: هو متروك الحديث. انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٠٣)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٧، ٢٨)، الميزان (١/ ٥١٣، ٥١٥).

وعلى هذا فحديث جرير هذا طرقه عنه كلها ضعيفة، وهو الذي جزم به الحافظ العراقي هنا لكنه خالف ذلك في تخريجه لأحاديث الإحياء (٢/ ٣٥٨) فقال هناك: «وللطبراني من حديث جرير في قصة إسلامه فألقى إلي كساء، ثم أقبل على أصحابه، ثم قال: (إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه) وإسناده جيد»، فلعل الحافظ وقعت له طرق أخرى، ولذا قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٢٠٥): «إلاَّ أن يكون أراد الجودة بكثرة طرقه فهو مقبول».

أما الجزء الأخير من الحديث وهو قوله: «إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه»، فله شواهد كثيرة من حديث عبد الله بن عمر، وجرير بن عبد الله البجلي، وأبي هريرة، وعبد الله بن =

. . . .

عمر الأحمسي وهو منكر الحديث، كما قال[1] البخاري، وضعفه أيضاً أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وغيرهم[2].

ولو كان صحيحاً لما (كان)[3] فيه تقدم إسلامه، لأنه لا تلزم الفورية في جواب «لما»، (ومن الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾[4] لتأخير الدلالة على الموت بزمن طويل)[5].

والصواب أن جريراً متأخر الإسلام، فقد ثبت في الصحيحين[6] عن إبراهيم

= عباس، ومعاذ بن جبل، وعدي بن حاتم، وأبـي راشد عبد الرحمن بن عبد، وأنس بن مالك. وقد استوعبها كلها وحقق القول فيها الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٨) وانتهى إلى القول: «وبالجملة فلم أجد في هذه الطرق كلها ما يمكن الحكم عليه بالحسن فضلاً عن الصحة، غير أن بعض طرقه ليس شديد الضعف، فيمكن تقوية الحديث بها دون ما اشتد ضعفه منها لا سيما وقد صحح بعضها الحاكم والعراقي».

وهذا الذي انتهى إليه الشيخ هو الصواب ـ إن شاء الله ـ ويشهد له ويعضده ما ذهب إليه المؤلف في تخريج أحاديث الإحياء مما تقدم ذكره.

(١) في ك: «قاله».

(٢) انظر: التاريخ الكبير (٢/ ١/ ١٠)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١٩٤)، الكامل (٢/ ٨٠٣، ٨٠٤)، الميزان (١/ ٥٥٣)، الضعفاء الصغير (ص ٣٨)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ١٦٦)، المجروحين (١/ ٢٧٠، ٢٧١)، الضعفاء الكبير (١/ ٣١٤، ٣١٥)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٨٩)، المغني في الضعفاء (١/ ١٧٧).

(٣) ما بين الحاصرتين ملحق بهامش الأصل.

(٤) سورة سبأ: الآية ١٤.

(٥) ما بين الحاصرتين ملحق بهامش الأصل، وهذا اللَّحَق ليس موجوداً في المطبوعتين ولا في ك، أ، ب.

(٦) صحيح البخاري (١/ ١٠٢) في كتاب الصلاة في الخفاف، صحيح مسلم (١/ ٢٢٧، =

. . . .

النخعي أن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة.

وعند أبي داود[1] أيضاً من حديث جرير أنه قال: ما أسلمت إلاَّ بعد نزول المائدة. وإنما يريد بذلك أنه بعد نزول قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾[2] الآية، وإلاَّ فقد نزل بعض المائدة بعد إسلام جرير كما سيأتي[3]، ولكن لا يلزم من هذا أنه لم يقم معه سنة، فإن نزول الآية كان في سنة[4] غزوة «المُرَيْسِيع»[5] على المشهور، وكانت في سنة ست[6]،

= ٢٢٨) في كتاب الطهارة رقم (٢٧٢).

(١) (١/ ١٠٧) في كتاب الطهارة «باب المسح على الخفين» رقم (١٥٤). وأخرجه أيضاً الترمذي (١/ ١٥٦، ١٥٧) في كتاب الطهارة «باب في المسح على الخفين» رقم (٩٤)، والنسائي (١/ ٨٠، ٨١) في كتاب الطهارة «باب المسح على الخفين» رقم (١١٨)، وابن ماجه (١/ ١٨٠، ١٨١) في كتاب الطهارة وسنتها «باب ما جاء في المسح على الخفين» رقم (٥٤٣).

(٢) سورة المائدة: الآية ٦.

(٣) في ك زيادة: «وللبخاري عن إبراهيم أن جريراً كان من آخر من أسلم».

(٤) سقطت من أ.

(٥) المريسيع « ـ بضم أوله وفتح ثانيه بعده ياء مثناة من تحت ساكنة وسين مكسورة مهملة بعدها ياء مثناة من تحت ثم عين مهملة، على لفظ التصغير ـ قرية من وادي القرى...»، وقال البخاري وياقوت الحموي: «ماء بنجد في ديار بني المصطلق من خزاعة»، وقال ابن إسحاق: «من ناحية قديد إلى الشام».
وتسمى هذه الغزوة أيضاً بغزوة بني المصطلق ـ بضم الميم وسكون الصاد المهملة وفتح الطاء المهملة وكسر اللام ـ.
انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٦)، مغازي الواقدي (١/ ٤٠٤ ـ ٤١٣)، معجم ما استعجم (٤/ ١٢٢٠)، معجم البلدان (٥/ ١١٨).

(٦) اختلف في تحديد وقت هذه الغزوة. =

. . . .

والمعروف أن إسلامه بدون سنة من وفاة النبي ﷺ، فقد ذكر البخاري في «التاريخ الكبير»[1] عن إبراهيم، عن جرير، وكان أتى النبي ﷺ في العام الذي توفي فيه. وكذا قال الواقدي: كان إسلامه في السنة التي توفي فيها رسول الله[2] ﷺ، وهي سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان منها[3]. وكذا قال ابن حبان في الصحابة[4] أن إسلامه كان في سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان.

وأما ما جزم به ابن عبد البر في «الاستيعاب»[5] أن جريراً قال: أسلمت قبل وفاة النبي ﷺ بأربعين يوماً، فهذا لا يصح عن جرير، ويرده ما ثبت في

= فقال ابن إسحاق: إنها كانت في شعبان سنة ست.
وذكر الواقدي في مغازيه وابن سعد في طبقاته: إنها كانت سنة خمس.
وقال موسى بن عقبة: كانت سنة أربع.
وقد عرض الزرقاني هذا الخلاف ثم رجح ما رجحه الحاكم من أنها كانت سنة خمس، فقال: «قلت: ويؤيده ما ثبت في حديث الإفك أن سعد بن معاذ تنازع هو وسعد بن عبادة في أصحاب الإفك، فلو كانت المريسيع في شعبان سنة ست مع كون الإفك منها، لكان ما وقع في الصحيح من ذكر سعد بن معاذ غلطاً، لأنه مات أيام قريظة، وكانت في سنة خمس على الصحيح، وإن كانت كما قيل: سنة أربع، فهو أشد غلطاً، فظهر أن المريسيع كانت في سنة خمس في شعبان قبل الخندق لأنها كانت في شوال سنة خمس أيضاً».
وهذا تحقيق جيد وتحرير بين، وهو الذي يحسن أن يصار إليه.
انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٢٨٩)، مغازي الواقدي (١/ ٤٠٤)، طبقات ابن سعد (٢/ ٦٣)، عيون الأثر (٢/ ١٢٢ ـ ١٢٨).

(١) (١/ ٢/ ٢١١).
(٢) في أ: «النبي ﷺ».
(٣) انظر: طبقات ابن سعد (١/ ٣٤٧)، الاستيعاب (١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٥)، الإصابة (١/ ٢٣٢).
(٤) الثقات (٣/ ٥٤، ٥٥).
(٥) (١/ ٢٣٣).

. . . .

الصحيح[1] من حديث جرير أن النبي ﷺ قال له في حجة الوداع: «استنصت الناس»[2] الحديث، فكان إسلامه قبل حجة الوداع في شهر رمضان على المشهور.

فما استشكله المصنف على قول سعيد بن المسيب في أمر جرير واضح لو صح عنه، ولكنه لم يصح، والله أعلم.

---

(١) في أ: «في الصحيحين».

(٢) صحيح البخاري (١/ ٣٨) كتاب العلم «باب الإنصات للعلماء»، وفي (٥/ ١٢٦) كتاب المغازي «باب حجة الوداع»، وفي (٨/ ٩١) كتاب الفتن «باب قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».
وصحيح مسلم (١/ ٨١، ٨٢)، كتاب الإيمان، رقم (٦٥).

وروينا عن شعبة، عن موسى السَّبَلاني ـ وأثنى عليه خيراً ـ قال: أتيت أنس بن مالك، فقلت: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد غيرك؟ قال: «بقي ناس من الأعراب قد رأوه، فأما من صحبه فلا». إسناده جيد، حدث به مسلم بحضرة أبي زرعة.

---

١٤١ ـ قوله: (وروينا عن شعبة عن موسى السَّبَلاني)[1] ـ بفتح السين المهملة، وفتح الباء الموحدة، والمعروف إنما هو بسكون الياء المثناة من تحت. هكذا ضبطه السمعاني في «الأنساب»[2].

---

(١) في ك زيادة: «وأثنى عليه خيراً».

(٢) (٧/ ٢٣٢)، وانظر: اللباب (٢/ ١٧٠).

ونقل السمعاني عن ابن أبي حاتم أن يحيى بن معين قال: هو ثقة. انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٤/ ١/ ١٦٩).

ثم إن كون الواحد منهم صحابياً تارة يعرف بالتواتر، وتارة بالاستفاضة القاصرة عن التواتر، وتارة بأن يروى عن آحاد الصحابة أنه صحابـي، وتارة بقوله وإخباره عن نفسه ــ بعد ثبوت عدالته ــ بأنه صحابـي، والله أعلم.

---

١٤٢ ــ قوله: (ثم إن كون الواحد منهم صحابياً تارة يعرف بالتواتر[١]، وتارة بالاستفاضة[٢] القاصرة عن التواتر، / وتارة بأن يروى عن آحاد الصحابة أنه صحابـي[٣]، وتارة بقوله وإخباره عن نفسه بعد ثبوت عدالته أنه صحابـي)، انتهى.

هكذا أطلق المصنف أنه يقبل قول من ثبتت عدالته أنه صحابـي، وتبع في ذلك الخطيب فإنه قال في «الكفاية»[٤] في آخر كلام رواه عن القاضي أبـي بكر الباقلاني ما صورته: «وقد يحكم بأنه صحابـي إذا كان ثقة أميناً مقبول القول إذا قال: صحبت النبـي ﷺ، وكثر لقائي له، فيحكم بأنه صحابـي في الظاهر لموضع عدالته، وقبول خبره، وإن لم نقطع بذلك، كما يعمل بروايته»، انتهى.

والظاهر أن هذا الكلام بقية كلام القاضي أبـي بكر، فإنه يشترط (في)

---

(١) مثل له المؤلف في شرح ألفيته (٣/ ١١) بأبـي بكر وعمر وبقية العشرة رضي الله عنهم. وانظر: فتح المغيث (٣/ ٩٦)، تدريب الراوي (٢/ ٢١٣).

(٢) مثل لها المؤلف في شرح ألفيته (٣/ ١١) بعكاشة بن محصن، وضمام بن ثعلبة رضي الله عنهما. وانظر: فتح المغيث (٣/ ٩٦)، تدريب الراوي (٢/ ٢١٣).

(٣) مثل له المؤلف في شرح ألفيته (٣/ ١٢) بحُمَمَة ــ بضم الحاء وفتح الميم الأولى والثانية ــ ابن أبـي حممة الدوسي الذي مات بأصبهان مبطوناً ــ أي بداء البطن ــ فشهد له أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أنه سمع النبـي ﷺ حكم له بالشهادة. وانظر: أخبار أصبهان (١/ ٧١)، تدريب الراوي (٢/ ٢١٣).

(٤) (ص ١٠٠).

. . . .

الصحابي كثرة الصحبة، واستمرار اللقاء كما تقدم نقله عنه[1]. وأما الخطيب فلا يشترط ذلك على رأي المحدِّثين.

وعلى كل تقدير فلا بد من تقييد ما أطلقه بأن يكون ادعاؤه لذلك يقتضيه الظاهر.

أما لو ادعاه بعد مائة سنة من وفاته ﷺ فإنه لا يقبل ذلك منه، كجماعة ادعوا الصحبة بعد ذلك كأبي الدنيا الأَشَجّ[2] ومَكْلَبَة بن مَلْكَان[3]، ورَتَن الهندي[4]،

---

(١) راجع ذلك في (ص ٨٧٦ ــ ٨٧٨) من هذا الكتاب.

(٢) أبو الدنيا الأشج ــ بفتح الشين وتشديد الجيم ــ المغربي، واسمه عثمان بن خطاب، أبو عمرو، كذاب طرقي، كان بعد الثلثمائة، وادعى السماع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
الاستيعاب (٤/ ٦٠)، أسد الغابة (٥/ ١٨٧)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٦٣)، الميزان (٤/ ٥٢٢)، لسان الميزان (٧/ ٤٥).

(٣) مكلبة ــ بفتح الميم وسكون الكاف وفتح اللام ــ ابن ملكان ــ بفتح الميم وسكون اللام وفتح الكاف ــ الخوارزمي، نسبة إلى خوارزم ــ بضم الخاء وفتح الواو وكسر الراء ــ.
قال الذهبي في الميزان (٤/ ١٧٨): «زعم أنه صحابي، فإما افترى وإما هو شيء لا وجود له»، ثم نقل من تاريخ بلد خوارزم عن المظفر بن عاصم العجلي عنه أنه قال: غزوت مع النبي ﷺ أربعاً وعشرين غزوة. فخرج عليه الكفار مرة فقتلنا منهم مقتلة عظيمة وهزمناهم. قال: واجتمع علي خلق والناس بين مصدق وغير ذلك، فأخرجت يميني وقد تنور من نور رسول الله ﷺ فصدقوني. قال الذهبي: «فهذا إما وضعه المظفر، وإما مكلبة، وكان في حدود أربعين ومائة».
تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٩٣)، الميزان (٤/ ١٧٨، ١٧٩).

(٤) رتن ــ بفتح الراء والتاء ــ الهندي، قال الذهبي: «شيخ دجال بلا ريب. ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة. والصحابة لا يكذبون، وهذا جريء على الله ورسوله، وقد قيل: إنه مات سنة اثنين وثلاثين وستمائة». وقال الحافظ في لسان الميزان: «وقد وقفت على =

. . . .

فقد أجمع أهل الحديث على تكذيبهم في ذلك لما ثبت في الصحيحين[1] من حديث ابن عمر قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام فقال: «أَرَأَيْتكُم لَيْلَتكُمْ هذهِ فإنَّ على رأسِ مِائةِ سَنَةٍ مِنْها لا يبقى مِمَّنْ هو على ظهرِ الأرضِ أحدٌ. . . » الحديث.

وكان إخباره ﷺ بذلك قبل موته بشهر كما ثبت في صحيح مسلم[2] من حديث جابر قال: سمعت النبي ﷺ يقول قبل أن يموت[3] بشهر: «سَلُونِي عَن السَّاعةِ، وإنَّما عِلْمُها عِنْدَ اللَّـهِ، وأقسمُ باللَّـهِ ما على الأرضِ مِنْ نفسٍ منْفُوسةٍ يأتي عليها مائةُ سنة»، وفي رواية له[4]: «ما من نفس منفوسة اليوم يأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ»، وهذه الرواية المقيدة «باليوم» يحمل عليها قوله ﷺ ــ في بعض طرق حديث جابر عند مسلم[5] ــ: «ما من نفس منفوسة تبلغ مائة سنة»، فقد رأيت بعض أهل العلم يستدل بهذه الرواية على أن أحداً لا يعيش مائة سنة، ونازعته في ذلك فأصر عليه مع أن في بقية الحديث عنده: فقال سالم ــ يعني ابن أبي الجعد ــ وهو الراوي له عن جابر ــ تذاكرنا ذلك عنده إنما هي: «كُلُّ نَفْسٍ مَخْلُوقةٍ يَوْمَئِذ».

= الجزء الذي جمعه الذهبي في أحواله بخطه وأوله بعد البسملة: سبحانك هذا بهتان عظيم»، ثم أورد طائفة من أخباره ومروياته.
الميزان (٢/ ٤٥)، لسان الميزان (٢/ ٤٥٠ ــ ٤٥٥)، الإصابة (٤/ ٥٣٢ ــ ٥٣٨).

(١) صحيح البخاري (١/ ٣٧) كتاب العلم «باب السمر في العلم»، وصحيح مسلم (٤/ ١٩٦٥) كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٥٣٧).

(٢) (٤/ ١٩٦٦) كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٥٣٨).

(٣) من قوله: «من حديث جابر» إلى هنا سقط من ب.

(٤) صحيح مسلم (٤/ ١٩٦٦) كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٥٣٨).

(٥) (٤/ ١٩٦٧) كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٥٣٨).

. . . .

وعنـد مسلـم[1] أيضـاً مـن حـديـث أبـي سعيـد الخـدري قـال: قـال رسول الله ﷺ: «لا يَأْتِي مائةُ سَنَةٍ وعلى الأرضِ نفسٌ منفوسةٌ اليوم»، والصواب أن ذلك محمول على التقييد بالظرف، فقد جاوز جماعة من العلماء المائة، وحدثوا بعد المائة وهم معروفو المولد[2]، كالقاضي[3] طاهر بن عبد الله الطبري[4] أحد أئمة الشافعية، والحافظ أبـي الطاهر أحمد بن محمد السِّلَفي وغيرهما. وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث أن المراد بالمائة من الهجرة لا من وفاته ﷺ، رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده من رواية قيس بن وهب الهمداني، عن أنس قال: ثنا أصحاب النبـي ﷺ أن النبـي ﷺ قال: «لا تأتي مِائةُ سنةٍ مِنْ الهِجْرَة ومنكمْ عينٌ تَطْرِف»[5]، وهذا يرد قول من ادعى أنه تأخر بعد

(١) (٤/ ١٩٦٧) كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٥٣٩).

(٢) قوله: «وهم معروفو المولد» سقط من أ.

(٣) في ك، أ زيادة: «أبـي الطيب».

(٤) هو أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري القاضي. ولد في «آمل» ــ بفتح الهمزة وضم الميم ــ بإقليم طبرستان سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة، ورحل إلى بغداد فاستوطنها، ثم ولي القضاء بربع الكرخ.
له مؤلفات منها: «شرح مختصر المزني» و«التعليقة الكبرى» في فقه الشافعية، «جواب في السماع والغناء». توفي في بغداد سنة خمسين وأربعمائة.
وفيات الأعيان (٢/ ٥١٢ ــ ٥١٥)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ١٧٦ ــ ١٩٧)، العبر (٢/ ٢٩٦)، البداية والنهاية (١٢/ ٨٥)، شذرات الذهب (٣/ ٢٨٤).

(٥) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٩٧) وقال: «رواه أبو يعلى وفيه سفيان بن وكيع وهو ضعيف». [وهو في مسند أبـي يعلى تحقيق حسين سليم أسد (٧/ ١٠٤)].
وسفيان ــ بضم السين المهملة وفتح الفاء وسكون الياء المثناة من تحت ــ لكن له شاهد من حديث نعيم بن دجاجة قال: دخل أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري على علي بن أبـي طالب فقال له علي: أنت الذي تقول: «لا يأتي مائة سنة وعلى الأرض عين تطرف؟» =

. . . .

أبي الطفيل أحد من الصحابة كما سيأتي ذلك في آخر من مات من الصحابة، إن شاء الله تعالى.

فعلى هذا لا يقبل قول أحد ادعى الصحبة بعد مائة سنة من الهجرة، وكلام / الأصوليين ـ أيضاً ـ يقتضي ما ذكرناه، فإنهم اشترطوا ـ في ثبوت ذلك ـ بادعائه ـ أن يكون قد عرفت معاصرته للنبي ﷺ. قال الآمدي في «الإحكام»[1]: «فلو قال من عاصره أنا صحابي مع إسلامه وعدالته، فالظاهر صدقه». وحكاهما ابن الحاجب احتمالين من غير ترجيح، قال[2]: «ويحتمل أن لا يصدق لكونه متهماً بدعوى رتبة يثبتها لنفسه»[3]، والله أعلم.

= إنما قال رسول الله ﷺ: «لا يأتي على الناس مائة سنة وعلى الأرض عين تطرف ممن هو حي اليوم، والله: إن رخاء هذه الأمة بعد مائة عام». أخرجه أحمد (١/ ٩٢، ٩٣، ١٤٠)، وأبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط كما في مجمع الزوائد (١/ ١٩٨)، وقال الهيثمي: «رجاله ثقات».

(١) (٢/ ٨٤).

(٢) منتهى الوصول والأمل (ص ٨١).

(٣) ذكر السخاوي في فتح المغيث (٣/ ٩٨، ٩٩)، هذه المسألة بمزيد تفصيل وتحقيق فرأيت أن أورد ما ذكره إتماماً للفائدة. قال: «وفي المسألة قولان آخران:
أحدهما: أنها لا تثبت صحبته بقوله لما في ذلك من دعواه رتبة يثبتها لنفسه، وهو ظاهر كلام أبي الحسن بن القطان، فإنه قال: ومن يدعي صحبة النبي ﷺ لا يقبل منه حتى نعلم صحبته، فإذا علمناها فما رواه فهو على السماع حتى نعلم غيره، واقتصار ابن السمعاني حيث قال: تعلم الصحبة إما بطريق قطعي وهو الخبر المتواتر، أو ظني وهو خبر الثقة قد يشعر به. وقواه بعض المتأخرين قال: فإن الشخص لو قال: أنا عدل لم يقبل لدعواه لنفسه مرتبة، فكيف إذا ادعى الصحبة التي هي فوق العدالة؟ وأبداه ابن الحاجب احتمالاً حيث قال: لو قال المعاصر العدل: أنا صحابي احتمل الخلاف. يعني قبولاً ومنعاً، فكأنه لم يقف على النقل في الطرفين. =

. . . .

= ثانيهما: التفصيل بين مدعي الصحبة اليسيرة فيقبل لأنها مما يتعذر إثباتها بالنقل، إذ ربما لا يحضره حالة اجتماعه بالنبي ﷺ أو رؤيته له أحد. أو الطويلة وكثرة التردد في السفر والحضر فلا، لأن مثل ذلك يشاهد وينقل ويشتهر فلا يثبت بقوله. وعلى أن ابن عبد البر قد جزم بالقبول من غير شرط بناء على أن الظاهر سلامته من الجرح، وقوى ذلك بتصرف أئمة الحديث في تخريجهم أحاديث هذا الضرب في مسانيدهم.

قال شيخنا: ولا ريب في انحطاط رتبة من هذا سبيله عمن مضى. قال: ومن صور هذا الضرب أن يقول التابعي: أخبرني فلان مثلاً أنه سمع النبي ﷺ يقول سواء سماه أم لا، كقول الزهري ـ فيما رواه البخاري في فتح مكة من صحيحه ـ: أخبرني سنين أبو جميلة، وزعم أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح. أما إذا قال: أخبرني رجل مثلاً عن النبي ﷺ بكذا يعني بالعنعنة، فثبوت الصحبة بذلك بعيد لاحتمال الإرسال. ويحتمل التفرقة بين أن يكون القائل من كبار التابعين فيترجح القبول، أو صغارهم فيترجح الرد. ومع ذلك فلم يتوقف من صنف في الصحابة عن إخراج من هذا سبيله في كتبهم.

نعم لو أخبر عنه عدل من التابعين أو تابعيهم أنه صحابي قال بعض شراح اللمع: لا أعرف فيه نقلاً. قال: والذي يقتضيه القياس فيه أنه لا يقبل ذلك كما لا تقبل مراسيله، لأن تلك قضية لم يحضرها. قال شيخنا: والراجح قبوله بناء على الراجح من قبول التزكية من واحد، وكذا مال إليه الزركشي فقال: والظاهر قبوله لأنا لا نقول ذلك إلاّ بعد العلم به، إما اضطراراً أو اكتساباً، وإليه يشير كلام ابن السمعاني السابق».

الثانية: للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ الآية، قيل: اتفق المفسرون على أنه وارد في أصحاب رسول الله ﷺ. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾، وهذا خطاب مع الموجودين حينئذ. وقال سبحانه وتعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ الآية.

وفي نصوص السنة الشاهدة بذلك كثرة، منها حديث أبي سعيد المتفق على صحته أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَسُبُّوا أصْحَابي فوالذي نفسي بيدِهِ! لو أنَّ أحدَكم أَنْفَقَ مِثلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما أدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهم ولا نَصِيفَه».

ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم، فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحساناً للظن بهم ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نَقَلة الشريعة، والله أعلم.

---

١٤٣ ـ قوله[١]: (للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي: أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم...)، إلى أن قال: (وفي نصوص السنة الشاهدة بذلك كثرة منها: حديث أبي سعيد الخدري[٢] المتفق

---

(١) في أ، ب: «قوله: الثانية».

(٢) سقطت من ب.

. . . .

على صحته[1] أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فوالذي نفسِي بِيَدِهِ! لو أنَّ أحدَكُم أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِم ولا نَصِيفَه». ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم، فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع، إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نَقَلَة الشريعة، والله أعلم).

فيه أمران:

أحدهما: أنه اعترض على المصنف في استدلاله بحديث أبي سعيد، وذلك لأنه قاله النبي ﷺ لخالد بن الوليد لما تقاول هو (وعبد الرحمن بن عوف)[2]، أي أنه أراد بذلك صحبة خاصة[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٤/ ١٩٥) في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ «باب»: حدثنا الحميدي ومحمد بن عبد الله قالا: حدثنا إبراهيم بن سعد. . . وهو الباب السادس في هذا الكتاب.
وأخرجه مسلم (٤/ ١٩٦٧، ١٩٦٨) في كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٥٤٠، ٢٥٤١).

(٢) ما بين القوسين ألحق بهامش الأصل بخط المؤلف.

(٣) سبب ورود هذا الحديث ما أخرجه مسلم (٤/ ١٩٦٧، ١٩٦٨) في كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٥٤١) بإسناده عن أبي سعيد، قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء فسبّه خالد، فقال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي. . .» الحديث.
وأخرجه أحمد بهذه القصة، لكن من حديث أنس. انظر: المسند (٣/ ٢٦٦)، والبيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف (٢/ ٢٧٨).
وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه أحمد (٣/ ١١، ٥٤، ٦٣، ٦٤).
والبخاري (٤/ ١٩٥) في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ «باب»: حدثنا الحميدي ومحمد بن عبد الله.
ومسلم (٤/ ١٩٦٧) في كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٥٤٠).
وأبو داود (٥/ ٤٥) في كتاب السنة «باب في النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ» رقم (٤٦٥٨). =

. . . .

والجواب: أنه لا يلزم من كونه ورد على سبب خاص في شخص معين أنه لا يعم جميع أصحابه، ولا شك أن خالداً من أصحابه، وأنه منهي عن سبه، وإنما درجات الصحبة متفاوتة، فالعبرة إذاً لعموم اللفظ في قوله: «لَا تَسُبُّوا أصحابـي» وإذا نهي الصحابـي عن سب الصحابـي، فغير الصحابـي[1] أولى بالنهي عن سب الصحابـي.

الثاني[2]: أن ما حكاه المصنف من إجماع الأمة على تعديل من لم يلابس الفتن منهم، كأنه أخذه من كلام ابن عبد البر، فإنه حكى في «الاستيعاب»[3] إجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على: أن الصحابة كلهم عدول، انتهى.

وفي حكاية الإجماع نظر، ولكنه قول الجمهور كما حكاه ابن الحاجب[4] والآمدي[5]. وقال: إنه المختار[6]. وحكيا معاً[7] قولاً آخر أنهم كغيرهم في لزوم البحث عن عدالتهم مطلقاً، وقولاً آخر: إنهم عدول إلى وقوع الفتن، وأما بعد ذلك فلا بد من البحث عمن ليس ظاهر العدالة[8].

= والترمذي (٥/ ٦٩٥، ٦٩٦) في كتاب المناقب، باب (٥٩) رقم (٣٨٦١)، وقال: «حديث حسن صحيح».

(١) قوله: «فغير الصحابـي» سقط من ب.

(٢) أ، ب: «الأمر الثاني».

(٣) (١/ ٩).

(٤) منتهى الوصول والأمل (ص ٨٠).

(٥) الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٨١)، وحكاه أيضاً الخطيب في الكفاية (ص ٩٦).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٨٢).

(٧) منتهى الوصول والأمل (ص ٨٠)، الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٨١).

(٨) حكى الخطيب هذا القول في الكفاية (ص ٩٧) وعزاه إلى «طائفة من أهل البدع» ثم تعقبه =

. . . .

وذهبت المعتزلة إلى تفسيق من قاتل علي بن أبـي طالب منهم[1].

وقيل: يرد الداخلون في الفتن كلهم، لأن أحد الفريقين فاسق من غير تعيين[2].

وقيل: يقبل الداخل في الفتن إذا انفرد لأن الأصل العدالة وشككنا في فسقه، ولا يقبل مع مخالفة لتحقق فسق أحدهما من غير تعيين[3]، والله أعلم.

= بأنه «ليس في أهل الدين والمتحققين بالعلم من يصرف إليهم خبر ما لا يحتمل نوعاً من التأويل، وضرباً من الاجتهاد، فهم بمثابة المخالفين من الفقهاء المجتهدين في تأويل الأحكام لإشكال الأمر والتباسه، ويجب أن يكونوا على الأصل الذي قدمناه من حال العدالة والرضا إذ لم يثبت ما يزيل ذلك عنهم». وقال القاضي أبو بكر بن العربـي في العواصم من القواصم (ص ١٢٥) عند كلامه على الحروب والفتن التي وقعت بين الصحابة: «فهذه كلها أمور جرت على رسم النزاع، ولم تخرج عن طريق من طرق الفقه، ولا عدت سبيل الاجتهاد الذي يؤجر فيه المصيب عشرة والمخطىء أجراً واحداً. وما وقع من روايات في كتب التاريخ عدا ما ذكرنا فلا تلتفتوا إلى حرف منها فإنها كلها باطلة».

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٨١).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٨١).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٨١).

الثالثة: أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله ﷺ أبو هريرة. روي ذلك عن سعيد بن أبي الحسن وأحمد بن حنبل، وذلك من الظاهر الذي لا يخفى على حديثيّ، وهو أول صاحب حديث. بلغنا عن أبي بكر بن أبي داود السجستاني قال: «رأيت أبا هريرة في النوم ــ وأنا بسجستان أصنف حديث أبي هريرة ــ فقلت: إني لأحبك، فقال: أنا أول صاحب حديث كان في الدنيا».

وعن أحمد بن حنبل أيضاً رضي الله عنه قال: «ستة من أصحاب النبي ﷺ أكثروا الرواية عنه وعُمِّروا: أبو هريرة، وابن عمر وعائشة، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وأنس. وأبو هريرة أكثرهم حديثاً وحمل عنه الثقات».

ثم إن أكثر الصحابة فُتيا تُروى ابن عباس. بلغنا عن أحمد بن حنبل قال: «ليس أحد من أصحاب النبي ﷺ يروى عنه في الفتوى أكثر من ابن عباس».

ورويناعن أحمد بن حنبل أيضاً أنه قيل له: «من العبادلة؟»، فقال: «عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو». قيل له: «فابن مسعود؟» قال: «لا، ليس عبد الله بن مسعود من العبادلة». قال الحافظ أحمد البيهقي فيما روِّيناه عنه وقرأته بخطه: «وهذا لأن ابن مسعود تقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قول العبادلة، أو: هذا فعلهم».

قلت: ويلتحق بابن مسعود في ذلك سائر العبادلة المسمّين

بعبد الله من الصحابة، وهم نحو مئتين وعشرين نفساً، والله أعلم.

وروينا عن علي بن عبد الله المديني قال: «لم يكن من أصحاب النبي ﷺ أحد له أصحاب يقومون بقوله في الفقه إلاَّ ثلاثة: عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس رضي الله عنهم. كان لكل رجل منهم أصحاب يقومون بقوله ويفتون الناس».

---

١٤٤ ـ قوله: (ويلتحق بابن مسعود في ذلك سائر العبادلة المسمّين بعبد الله من الصحابة، وهم نحو مائتين وعشرين نفساً، والله أعلم)، انتهى.

وما ذكره من كون المسمّين بعبد الله من الصحابة نحو مائتين وعشرين، ليس بجيد، بل هم أكثر من ذلك بكثير، وكأن المصنف أخذ ما ذكره من «الاستيعاب»[1] لابن عبد البر، فإنه عد من اسمه عبد الله مائتين وثلاثين، ومنهم من لم يصحح له صحبة[2]، ومنهم من ذكره للمعاصرة[3] من غير رؤية على

---

(١) (٢/ ٢٤٣ ـ ٣٩٢).

(٢) مثل عبد الله بن شبيل الأحمسي، قال ابن عبد البر: «في صحبته نظر». الاستيعاب (٢/ ٣٨٩).

ومثل عبد الله بن هانىء بن يزيد الحارثي قال: «لم يذكر فيه سماع ولا رؤية». الاستيعاب (٢/ ٣٨٩).

ومثل عبد الله بن هلال بن عبد الله بن همام الثقفي، قال ابن عبد البر: «لم يذكر فيه سماع ولا رؤية». الاستيعاب (٢/ ٣٨٩).

(٣) مثل عبد الله بن عمرو الحضرمي حليف بني أمية. نقل ابن عبد البر عن الواقدي أنه ولد على عهد رسول الله ﷺ. الاستيعاب (٢/ ٣٥٠).

ومثل عبد الله بن هشام بن عثمان القرشي التيمي، الذي قدمت به أمه على النبي ﷺ، وهو صغير، فمسح رأسه ودعا له، ولم يبايعه لصغره. الاستيعاب (٢/ ٣٩٠).

. . . .

قاعدته، ومنهم من كرره للاختلاف في اسم أبيه[1]، ومنهم من اختلف في اسمه[2] أيضاً هل سمي بعبد الله أو غيره، ومجموعهم أكثر من عشرة / فبقي منهم نحو مائتين وعشرين نفساً كما ذكر[3].

ولكن قد فات ابن عبد البر منهم جماعة ذكرهم غيره ممن صنف في الصحابة، وذكر[4] الحافظ أبو بكر بن فتحون في ذيله على «الاستيعاب» مائة وأربعة[5] وستين نفساً زيادة على من ذكرهم ابن عبد البر، وفيهم أيضاً من عاصر ولم ير ولم تصح له صحبة أو كرر للاختلاف في اسم أبيه ـ كما تقدم ـ ولكن يجتمع من المجموع نحو ثلثمائة رجل، والله أعلم.

---

(١) مثل عبد الله بن السعدي قال ابن عبد البر: «اختلف في اسم أبيه فقيل: قدامة بن وقدان، وقيل: وقدان، وقيل: عمرو بن وقدان، وهو الصواب عند أهل العلم بنسب قريش». الاستيعاب (٢/ ٣٥٠، ٣٧٣، ٣٨٤).

(٢) مثل عبد الله بن أم مكتوم، قيل: عبد الله، وقيل: عمرو. الاستيعاب (٢/ ٣٧٠، ٣٧١ ـ ٥٠١، ٥٠٢).

ومثل أبـي هريرة، فقد ذكره ابن عبد البر في العبادلة، ثم قال: «اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، فرأينا ذكره وذكر ما قيل في اسمه واسم أبيه في الكنى، لأنه غلبت عليه كنيته». الاستيعاب (٢/ ٣٩٢)، (٤/ ٢٠٢ ـ ٢١٠).

(٣) قوله: «كما ذكر» سقط من ب.

(٤) في ك، أ زيادة: «منهم».

(٥) في ب: «وأربعاً».

ورُوِّينا عن مسروق قال: «وجدت علم أصحاب النبي ﷺ انتهى إلى ستة: عمر، وعلي، وأُبي، وزيد، وأبي الدرداء، وعبد الله بن مسعود. ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى اثنين: علي، وعبد الله».

وروينا نحوه عن مطرف، عن الشعبي، عن مسروق، لكن ذكر أبا موسى بدل أبي الدرداء.

وروينا عن الشعبي قال: «كان العلم يؤخذ عن ستة من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان عمر، وعبد الله، وزيد، يشبه علم بعضهم بعضاً، وكان يقتبس بعضهم من بعض وكان علي، والأشعري، وأُبي يشبه علم بعضهم بعضاً، وكان يقتبس بعضهم من بعض».

وروينا عن الحافظ أحمد البيهقي أن الشافعي ذكر الصحابة في رسالته القديمة وأثنى عليهم بما هم أهله، ثم قال: «وهم فوقنا في كل علم، واجتهاد، وورع، وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا»، والله أعلم.

---

١٤٥ ـ قوله: (وروينا عن مسروق قال: «وجدت علم أصحاب النبي ﷺ انتهى إلى ستة: عمر، وعلي، وأُبي، وزيد، وأبي الدرداء، وعبد الله بن مسعود، ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى اثنين: علي. وعبد الله».

وروينا نحوه عن مطرف، عن الشعبي، عن مسروق، لكن ذكر أبا موسى بدل أبي الدرداء)، انتهى.

وقد يستشكل قول مسروق أن علم الستة المذكورين انتهى إلى علي

. . . .

وعبد الله من حيث أن علياً وابن مسعود ماتا قبل زيد بن ثابت وأبـي موسى الأشعري بلا خلاف، فكيف ينتهي علم من تأخرت وفاته إلى من مات قبله؟ وما وجه ذلك؟

وقد يقال في الجواب عن ذلك أن المراد بكون علم المذكورين انتهى إلى علي وعبد الله، أنهما ضمَّا علم المذكورين إلى علمهما في حياة المذكورين وإن تأخرت وفاة بعض المذكورين عنهما، والله أعلم.

الرابعة: روينا عن أبي زرعة الرازي أنه سئل عن عدة من روى عن النبي ﷺ فقال: ومن يضبط هذا؟ شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع أربعون ألفاً، وشهد معه تبوك سبعون ألفاً.

وروينا عن أبي زرعة أيضاً أنه قيل له: «أليس يقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟»، قال: «ومن قال ذا قلقل الله أنيابه؟ هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ، قُبض رسول الله ﷺ عن مئة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه، وفي رواية: ممن رآه وسمع منه». فقيل له: يا أبا زرعة!... هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه؟ قال: «أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه وسمع منه بعرفة».

قلت: ثم إنه اختلف في عدد طبقاتهم وأصنافهم، والنظر في ذلك إلى السبق بالإسلام والهجرة، وشهود المشاهد الفاضلة مع رسول الله ﷺ بآبائنا وأمهاتنا وأنفسنا هو ﷺ. وجعلهم الحاكم أبو عبد الله اثنتي عشرة طبقة، ومنهم من زاد على ذلك، والله أعلم.

---

١٤٦ ـ قوله: (وروينا عن أبي زرعة أيضاً أنه قيل له: أليس يقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال: «ومن قال ذا قلقل الله أنيابه؟ هذا قول الزنادقة. ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ؟ قُبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن رآه وسمع منه)[1]، انتهى.

---

(١) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص ١٠٣).

. . . .

وفي هذا التحديد بهذا العدد المذكور نظر كبير، وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفرق الصحابة في البوادي والقرى.

والموجود عن أبي زرعة بالأسانيد المتصلة إليه ترك التحديد في ذلك، وأنهم يزيدون على مائة ألف كما رواه أبو موسى المديني في «ذيله على الصحابة» لابن[1] منده بإسناده إلى أبي جعفر أحمد بن عيسى الهمداني[2]، قال: قال أبو زرعة الرازي: «توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة، وكل قد روى عنه سماعاً أو رؤية»[3]، انتهى.

وهذا قريب لكونه لا تحديد فيه بهذا القدر الخاص، وأما ما ذكره المصنف عن أبي زرعة فلم أقف له على إسناد، ولا هو في كتب التواريخ المشهورة. وقد ذكره أبو موسى المديني في ذيله على «الصحابة» بغير إسناد، فقال: «ذكر سليمان بن إبراهيم بخطه، قال: قيل لأبي زرعة فذكره دون قوله: «قَلْقَل الله أنيابه».

وقد جاء عن الشافعي أيضاً عدة من توفي عنه النبي ﷺ من الصحابة، ولكنه دون هذا بكثير، رواه أبو زكريا الساجي[4] في «مناقب الشافعي» عن

---

(١) في ك: «ولابن».

(٢) هو جعفر بن أحمد بن عيسى أبو الفضل الرازي المعروف بقرابة ابن بخشك. قال أبو حاتم: صدوق.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٧٤).

(٣) انظر: مقدمة تجريد أسماء الصحابة (١/ب)، الإصابة (١/ ٣). [قال أبو الأشبال: قد ذكر ابن حبان جميع الصحابة الذين رويت لهم أحاديثهم في المصنفات في الثقات الجزء الثالث، وعددهم ١٥٨٨ رجالاً ونساءً، والله أعلم بالصواب.

(٤) هو زكريا بن يحيى الساجي ـ بفتح السين بعدها ألف ثم جيم مكسورة، نسبة إلى من يبيع الساج، وهو الخشب المعروف أو يعمله ـ البصري الحافظ محدث البصرة. له كتاب =

. . . .

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: «أنا الشافعي قال: قبض الله رسوله ﷺ والمسلمون ستون ألفاً بالمدينة، وثلاثون ألفاً في قبائل العرب وغير ذلك»[١].

وهذا إسناد جيد، ومع ذلك فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف، هذا مع كونهم يذكرون من توفي في حياته ﷺ في المغازي وغيرها ومن عاصره وهو مسلم وإن لم يره.

/ وجميع من ذكره ابن منده في «الصحابة» كما قال أبو موسى قريب من ثلاثة آلاف وثمانمائة ترجمة ممن[٢] رآه، أو صحبه، أو سمع منه، أو ولد في عصره، أو أدرك زمانه، أو من ذكر فيهم وإن لم يثبت، ومن اختلف له في ذلك. ولا شك أنه لا يمكن حصرهم بعد فُشو الإسلام.

وقد ثبت في «صحيح البخاري»[٣] أن كعب بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة تبوك: «وأصحاب رسول الله ﷺ كثير لا يجمعهم كتاب حافظ»، يعني الديوان الحديث. هذا في غزوة خاصة، وهم مجتمعون فكيف بجميع من رآه مسلماً، والله أعلم.

= جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن. توفي سنة سبع وثلاثمائة وقد قارب التسعين.

تاريخ بغداد (٨/ ٤٥٩، ٤٦٠)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٩، ٧١٠)، العبر (١/ ٤٥٢)، البداية والنهاية (١١/ ١٤٠).

(١) انظر: مقدمة تجريد أسماء الصحابة (١/ ب).

(٢) في «عث»: «مما».

(٣) (٥/ ١٣٠ ــ ١٣٥) كتاب المغازي «باب حديث كعب بن مالك وقول الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا﴾».

الخامسة: أفضلهم على الإطلاق أبو بكر، ثم عمر، ثم إن جمهور السلف على تقديم عثمان على علي، وقدم أهل الكوفة من أهل السنة عليًّا على عثمان، وبه قال منهم سفيان الثوري أولاً ثم رجع إلى تقديم عثمان، روى ذلك عنه وعنهم الخطابي. وممن نقل عنه من أهل الحديث تقديم علي على عثمان محمد بن إسحاق بن خزيمة. وتقديم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهب أصحاب الحديث وأهل السنة.

وأما أفضل أصنافهم صنفاً: فقد قال أبو منصور البغدادي التميمي: أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة، ثم الستة الباقون إلى تمام العشرة، ثم البدريون، ثم أصحاب أحد، ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية.

قلت: **وفي نص القرآن تفضيل السابقين الأولين** من المهاجرين والأنصار، وهم الذين صلُّوا إلى القبلتين في قول سعيد بن المسيب وطائفة وفي قول الشعبي: هم الذين شهدوا بيعة الرضوان، وعن محمد بن كعب القرظي وعطاء بن يسار أنهما قالا: هم أهل بدر، روى ذلك عنهما ابن عبد البر فيما وجدناه عنه، والله أعلم.

---

١٤٧ ـ قوله: (وفي نص القرآن تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار)، إلى أن قال: (وعن (محمد) بن كعب القرظي وعطاء بن يسار أنهما قالا: هم أهل بدر. روى ذلك عنهما ابن عبد البر[1] فيما وجدناه عنه)، انتهى.

---

(١) الاستيعاب (١/٧).

. . . .

ولم يوصل ابن عبد البر إسناده بذلك إليهما، وإنما ذكره عن سُنَيْد[1]، وإسناد سُنَيْد فيه ضعيف جداً، فإنه رواه عن شيخ له لم يسم، عن موسى بن عبيدة الرَّبَذِي[2]، وهو ضعيف.

(١) هو سُنيد ــ بضم السين المهملة وفتح النون وسكون الياء المثناة من تحت ــ بن داود المصيصي ــ بكسر الميم وتشديد الصاد المهملة الأولى المفتوحة وكسر الصاد المهملة الثانية، الميم وتخفيف الصاد، نسبة إلى مدينة المصيصة على ساحل بحر الروم ــ أبو علي المحتسب، اسمه الحسن وسنيد لقب. قال أبو حاتم: صدوق، وقال أحمد: أرجو أن لا يكون حدَّث إلاَّ بالصدق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخطيب: كان له معرفة بالحديث. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو داود: لم يكن بذلك. وقال الذهبي: حافظ له تفسير وله ما ينكر. وقال الحافظ في التقريب: ضعيف مع إمامته ومعرفته. توفي سنة ست وعشرين ومائتين.
الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٢٦)، الثقات (٨/ ٣٠٤)، تهذيب الكمال (١/ ٥٥٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٤٤، ٢٤٥)، الميزان (٢/ ٢٣٦)، المغني في الضعفاء (١/ ٢٨٦)، الكاشف (١/ ٣٢٤)، التقريب (١/ ٣٣٥)، الخلاصة (ص ١٦٢).

(٢) هو موسى بن عبيدة ــ بضم العين المهملة ــ ابن نشيط ــ بفتح النون وكسر الشين المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت ــ الربذي ــ بفتح الراء والباء الموحدة وكسر الذال المعجمة، نسبة إلى مدينة الربذة ــ أبو عبد العزيز المدني. قال البخاري: «قال أحمد: منكر الحديث»، وقال: لا يكتب حديثه، وقال معاوية بن صالح وآخرون عن ابن معين: ضعيف إلاَّ أنه يكتب من حديثه الرقاق، وقال أبو يعلى عن ابن معين: ليس بشيء، وقال علي بن المديني: موسى بن عبيدة ضعيف الحديث حدث بأحاديث مناكير، وقال أبو زرعة: ليس بقوي الأحاديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن حجر: ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٢٩١)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ١٥١)، الكامل (٦/ ٢٣٣٣)، الميزان (٤/ ٢١٣)، الكاشف (٣/ ١٦٤)، التقريب (٢/ ٢٨٦)، الخلاصة (ص ٣٩١).

السادسة: اختلف السلف في أولهم إسلاماً، فقيل: أبو بكر الصديق، روي ذلك عن ابن عباس، وحسان بن ثابت، وإبراهيم النخعي، وغيرهم، وقيل: علي أول من أسلم، روى ذلك عن زيد بن أرقم، وأبـي ذر، والمقداد، وغيرهم.

---

١٤٨ ــ قوله: (اختلف السلف في أولهم إسلاماً. فقيل: أبو بكر الصديق، روى ذلك عن ابن عباس، وحسان بن ثابت. . .)، إلى آخر كلامه.

وقد اختلف على ابن عباس في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: أبو بكر[(١)].

والثاني: خديجة[(٢)].

والثالث: علي[(٣)]

وحكى المصنف الأولَين، ولم يحك الثالث، وسيأتي ذكره بعد هذا.

---

(١) أخرج ابن جرير في التاريخ (٢/ ٣١٤) بإسناده عن الشعبي قال: قلت لابن عباس: من أول الناس إسلاماً؟ فقال: أما سمعت قول حسان بن ثابت:

إذَا تَـذَكَّـرْتَ شَجْـواً مِـنْ أخـي ثِقَـةٍ ... فـاذْكُـر أخَـاكَ أبـا بكـرٍ بِمـا فَعَـلا

خيـرُ البَـرِيَّـةِ أتقَـاهـا وأعْـدَلُهـا ... بعـدِ النبـيِّ وأوْفَـاهـا بِمـا حَمَـلا

الثـانـيَّ التـالـي المَحْمـودُ مَشهَـدُهُ ... وأولُ النـاسِ مِنْهُـم صـدَّقَ الـرُّسُـلا

وانظر: تاريخ ابن جرير (٢/ ٣١٤ ــ ٣١٦). وهذا قول ابن عمر رضي الله عنه، أخرجه عنه الطبراني في الأوائل رقم (١٠٨٣).

(٢) أخرج ابن سعد في الطبقات (٣/ ٢١) بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أول من أسلم من الناس بعد خديجة علي.

وهو قول أبـي بردة، عن أبيه، أخرجه عنه الطبراني في الأوائل رقم (١٠٨٢).

(٣) أخرج ابن جرير الطبري في التاريخ (٢/ ٣١٠) بإسناده عن ابن عباس قال: أول من صلى علي.

وهو قول سلمان الفارسي. أخرجه عنه الطبراني في الأوائل رقم (١٠٨١).

وقال الحاكم أبو عبد الله: «لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أن علي بن أبـي طالب أولهم إسلاماً». واستُنكر هذا من الحاكم. وقيل: أول من أسلم زيد بن حارثة، وذكر معمر نحو ذلك عن الزهري. وقيل: أول من أسلم خديجة أم المؤمنين، روي ذلك من وجوه عن الزهري، وهو قول قتادة، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وجماعة. وروي أيضاً عن ابن عباس.

وادعى الثعلبـي المفسر فيما رويناه أو بلغنا عنه اتفاق العلماء على أن أول من أسلم خديجة، وأن اختلافهم إنما هو في أول من أسلم بعدها.

والأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان أو الأحداث علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن العبيد بلال، والله أعلم.

---

١٤٩ ــ قوله: (قال الحاكم أبو عبد الله: «لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أن علي بن أبـي طالب أولهم إسلاماً»[١]. واستنكر هذا من الحاكم)، انتهى.

قلت: إن كان الحاكم أراد بكلامه هذا من الذكور فهو قريب من الصحة، إلَّا أن دعوى إجماع أصحاب التواريخ على ذلك ليس بجيد، فإن عمر بن شَبَّة[٢]

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٢٢، ٢٣).

(٢) هو عمر بن شبة ــ بفتح الشين والباء المشددة ــ ابن عبيدة، أبو زيد النميري البصري، الحافظ العلامة الأخباري، الثقة، صاحب التصانيف. كان بصيراً بالسير والمغازي وأيام الناس. له كتاب في تاريخ البصرة، وآخر في تاريخ المدينة وغير ذلك. مات بسامُرَّاء في =

. . . .

منهم، وقد ادعى أن خالد بن سعيد بن العاص أسلم قبل علي بن أبي طالب[1]. وهذا وإن كان الصحيح خلافه فإنما ذكرته لدعوى الحاكم نفي الخلاف بين المؤرخين، وهو إنما[2] نفى علمه بالخلاف ولا اعتراض عليه في ذلك. ومع دعواه ذلك فقد صحح أن أبا بكر أول من أسلم من الرجال البالغين فقال بعد ذلك: «والصحيح عند الجماعة أن أبا بكر الصديق أول من أسلم من الرجال البالغين لحديث عمرو بن عبسة في ذلك»[3]، يريد بذلك ما رواه مسلم في صحيحه[4] من حديث عمرو بن عبسة[5] في قصة إسلامه، وقوله للنبي ﷺ: «من معك على هذا؟» قال: «حُرٌّ وعَبْدٌ»، قال: «ومعه يومئذ أبو بكر وبلال ممن آمن به».

= جمادى الآخرة سنة اثنتين وستين ومائتين، وله تسعون إلاَّ سنة.

تاريخ بغداد (١١/ ٢٠٨)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥١٦، ٥١٧)، العبر (١/ ٣٧٦)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٦٩ ــ ٣٧٢)، البداية والنهاية (١١/ ٣٩)، شذرات الذهب (٢/ ١٤٦).

(١) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٣٣)، فتح المغيث (٣/ ١٣٦)، المقنع (٢/ ٣٥٧).

(٢) في ك: «ادعى نفي علمه».

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ٢٣).

(٤) (١/ ٥٦٩) في كتاب صلاة المسافرين وقصرها رقم (٨٣١).

(٥) هو عمرو بن عبسة بن خالد بن عامر بن غاضرة بن خفاف ــ بضم الخاء وفتح الفاء ــ ابن امرىء القيس بن بهثة ــ بضم الباء وسكون الهاء ــ ابن سليم ــ بضم السين وفتح اللام ــ السلمي، أبو نجيح ــ بفتح النون وكسر الجيم ــ ويقال: أبو شعيب.

قال الواقدي: أسلم قديماً بمكة ثم رجع إلى بلاده إلى أن هاجر بعد خيبر وقبل الفتح فشهدها. قال الحاكم أبو أحمد: قد سكن عمرو بن عبسة الشام، ويقال: إنه مات بحمص.

الاستيعاب (٢/ ٤٩٨ ــ ٥٠١)، أسد الغابة (٤/ ١٢٠، ١٢١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤١٣)، الإصابة (٣/ ٥، ٦).

. . . .

وكان ينبغي للحاكم أن يقول: «من الرجال البالغين الأحرار» كما قال المصنف في آخر كلامه، فإن المعروف عند أهل السير أن زيد بن حارثة أسلم قبل أبي بكر(١).

والصحيح أن علياً أول ذكر أسلم، وحكى ابن عبد البر(٢) الاتفاق عليه كما سيأتي(٣).

وقال ابن إسحاق في «السيرة»(٤): «أول من آمن خديجة ثم علي بن أبي طالب ــ وكان أول ذكر آمن برسول الله ﷺ وهو ابن عشر سنين، ثم زيد بن حارثة فكان أول ذكر أسلم بعد علي، ثم أبو بكر فأظهر إسلامه...»، إلى آخر كلامه.

وما ذكرنا أنه الصحيح من أن علياً أول ذكر أسلم هو قول أكثر الصحابة: أبي ذر، وسلمان الفارسي، وخباب بن الأرت، وخزيمة بن ثابت، وزيد بن

---

(١) في سيرة ابن هشام (١/ ٢٤٧ ــ ٢٤٩): «قال ابن إسحاق: ثم أسلم زيد بن حارثة بن شرحبيل بن كعب بن عبد العزى بن امرىء القيس الكلبي، مولى رسول الله ﷺ، وكان أول ذكر أسلم وصلى بعد علي بن أبي طالب... ثم أسلم أبو بكر بن أبي قحافة...» إلخ.

وأخرج ابن سعد في الطبقات (٣/ ٤٤) بأسانيده عن الزهري، وسليمان بن يسار وعمران بن أبي أنس أنهم قالوا: أول من أسلم زيد بن حارثة، وأخرجه ابن جرير في تاريخه (٢/ ٣١٦) من طريق ابن سعد.

وأخرج ابن جرير أيضاً في تاريخه (٢/ ٣١٦) بإسناده عن عروة قال: أول من أسلم زيد بن حارثة.

(٢) في الاستيعاب (٣/ ٢٩).

(٣) (١/ ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩).

(٤) راجع سيرة ابن هشام (١/ ٢٥٧).

. . . .

أرقم، وأبـي أيوب الأنصاري، والمقداد بن الأسود، ويعلى بن مرة، وجابر بن عبد الله، وأبـي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وعفيف الكندي.

وأنشد أبو عبد الله المرزباني[(١)] / لخزيمة بن ثابت:

مـا كُنْتُ أَحْسَبُ هـذا الأَمْـرَ مُنْصَرِفاً   عَنْ هاشم ثمَّ مِنْها عنْ أَبـي الحَسَنِ
أليـسَ أَوَّلَ مـن صَلَّـى لِقِبْلَتِهِـمْ   وَأَعْلَـمَ النَّـاسِ بِـالفُـرْقَـانِ والسُّنَـنِ[(٢)]

وأنشد القضاعي[(٣)] لعلي رضي الله عنه:

---

(١) هو أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد الكاتب المرزباني ــ بفتح الميم وسكون الراء وضم الزاي وفتح الباء الموحدة، نسبة إلى جده المرزبان ــ بغدادي صاحب أخبار ورواية للآداب، وله تصانيف كثيرة حسنة. وُلد سنة ست وتسعين ومائتين، ومات سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في شوال.
اللباب (٣/ ١٩٥)، البداية والنهاية (١١/ ٣٣٥).

(٢) البيتـان نسبهمـا ابـن عبـد البـر فـي الاستيعـاب (٣/ ٦٧) للفضـل بـن عبـاس بـن عتبـة بـن أبـي لهب.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القُضاعي ــ بضم القاف وفتح الضاد ــ نسبة إلى قضاعة وهي قبيلة معروفة. محدث مصري، وفقيه على مذهب الشافعي ــ رحمه الله ــ نشأ في بيت علم ودين، فأحب العلم صغيراً وشغف به، وأقبل على طلبه فرحل إلى الأمصار: الشام والحجاز والقسطنطينية، فسمع الحديث بمكة، وتفنن في علوم كثيرة. ولي القضاء بمصر، كما كتب للوزير علي بن أحمد الجرجرائي ــ بفتح الجيمين بينهما راء ساكنة، نسبة إلى جرجرايا، بلدة بين بغداد وواسط ــ وسفر لمصر إلى الروم فأقام مدة بالقسطنطينية لم يغفل فيها عن الطلب والسماع. له مؤلفات كثيرة منها: مسند الشهاب تفسير القرآن، أمالي في الحديث، الإنباه في الحديث، الإنباه عن الأنبياء، عيون المعارف وفنون الخلائف في أنباء الأنبياء وتواريخ الخلفاء وولايات الملوك والأمراء، دستور معالم الحكم من كلام الإمام علي بن أبـي طالب وغيرها. توفي سنة ٣٥٤.
الأنساب (١٠/ ١٨٠، ١٨١)، اللباب (٣/ ٤٣)، العبر (٢/ ٣٠٢، ٣٠٣)، وفيات الأعيان =

. . . .

سبَقْتُكُـــمْ إلـــى الإسْـــلامِ طُـــرّاً صَغِيْـراً مـا بَلَغَـتْ أَوَانَ حُلُمِـي[1]

وأنشد ابن عبد البر[2] لبكر بن حماد التاهرتي[3]:

قُـلْ لابْـنِ مُلجِـمٍ والأقْـدَارُ غَـالِبَـةٌ هَـدَمْـتَ وَيْلَـكَ لـلإسـلامِ أَرْكَـانَـا

قَتَلْـتَ أفضَـلَ مَـنْ يَمْشِي عَلَى قَـدَمٍ وأولُ النَّـاسِ إيمَـانـاً وإسـلاَمـا[4]

وأنشد الفرغاني[5] في «الذيل» لعبد الله بن المعتز[6] يذكر علياً وسابقته:

= (٤/ ٢١٢، ٢١٣)، حسن المحاضرة (١/ ٢٢٧)، شذرات الذهب (٣/ ٢٩٣).

(١) ذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ٩) في قصة فيها أبيات أخرى قبله هي:

محمـــدُ النَّبـــيُّ أخـــي وصِهْـــرِي وحمـــزةُ سيـــدُ الشهـــداءِ عَمِّـــي

وجعفـــرُ الـــذي يُمْســـي ويُضْحِـــي يَطِيـــرُ مـــع المـــلائكـــةِ ابـــنُ أمِّـــي

وبِنـــتُ محمـــدٍ سَكَنـــي وعُـــرْسِـــي مَسُـــوطٌ لَحْمُهـــا بِـــدمـــي ولَحْمِـــي

وسِبطـــا أحمـــدٍ وَلَـــدايَ منهـــا فـــأيُّكـــم لـــه سَهْـــمٌ كسَهْمِـــي

سَبَقْتُكُـــمُ إلـــى الإسْـــلامِ طُـــرّاً صَغيـــراً مـــا بلغـــتُ أوانَ حُلُمِـــي

(٢) في الاستيعاب (٣/ ٦٣).

(٣) بكر بن حماد التاهرتي ــ بفتح التاء والهاء وسكون الراء، نسبة إلى «تاهرت» وهو موضع بإفريقيا ــ قال السمعاني: «كان شاعراً، وقد كان دخل المشرق وكتب عن مسدد بن مسرهد مسنده، ورواه عنه بتاهرت». الأنساب (٣/ ١٥).

(٤) في ك، أ، ب: «إسلاماً وإيماناً».

(٥) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الفرغاني ــ بفتح الفاء وسكون الراء وفتح الغين المعجمة، نسبة إلى قرية من قرى فارس ــ أبو منصور، مؤرخ، سكن مصر. له ذيل على كتاب والده في التاريخ، و «سيرة العزيز سلطان مصر المنتسب إلى العلويين»، و «سيرة كافور الإخشيدي». توفي بمصر سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة.
الأعلام (١/ ١٥٦) نقلاً عن إرشاد الأريب (١/ ١٦١).

(٦) هو عبد الله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العباسي، أبو العباس، شعر مبدع و «خليفة يوم وليلة» وُلد في بغداد سنة سبع وأربعين ومائتين، =

. . . .

وأَوَّلُ مَـــنْ ظَـــل فـــي مَـــوْقِـــفٍ يُصَلِّـــي مَـــعْ الطَّـــاهِـــرِ الطَّيِّـــبِ

وكان ابن المعتز يُرمى بأنه ناصبـي، والفضل ما شهدت به الأعداء.

وذهب غير واحد من الصحابة والتابعين إلى أن أول الصحابة إسلاماً أبو بكر، وهو قول عبد الله بن عباس فيما حكاه المصنف عنه كما تقدم وحسان بن ثابت ورواه الترمذي أيضاً عن أبـي بكر نفسه من رواية أبـي نضرة عن أبـي سعيد قال: قال أبو بكر: ألستُ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ... الحديث(١).

= وأولع بالأدب، وله مؤلفات، منها «البديع» و «الآداب» و «أشعار الملوك» و «طبقات الشعراء» وغيرها. بايعه القواد بالخلافة بعدما خلعوا المقتدر، ثم وثب عليه غلمان المقتدر فخلعوه بعد يوم وليلة، وخنقه خادم المقتدر فمات سنة ست وتسعين ومائتين.
تاريخ بغداد (١٠/ ٩٥)، وفيات الأعيان (٣/ ٧٦ ــ ٨٠)، شذرات الذهب (٢/ ٢٢١).

(١) جامع الترمذي (٥/ ٦١١) كتاب المناقب «باب في مناقب أبـي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما» رقم (٣٦٦٧) وقال: «هذا حديث غريب».
وإسناده صحيح:
أبو سعيد الأشج: هو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي الأشج الحافظ أحد الأئمة الثقات الأعلام، قال أبو حاتم: ثقة إمام أهل زمانه.
عقبة بن خالد بن عقبة السكوني ــ بفتح السين وضم الكاف، نسبة إلى سكون بن أسرش ــ ثقة، وثقه أحمد وأبو حاتم وابن حبان.
شعبة هو ابن الحجاج بن الورد العتكي ــ بفتح العين المهملة والتاء المثناة من فوق وكسر الكاف ــ مولاهم أبو بسطام ــ بكسر الباء الموحدة وسكون السين المهملة وفتح الطاء المهملة ــ الواسطي ثم البصري، الإمام الحافظ الثقة العلم.
الجريري ــ بضم الجيم وفتح الراء وسكون الياء المثناة التحتية، نسبة إلى جرير بن عبادة بن ضبيعة ــ هو سعيد بن إياس، أبو مسعود البصري، وثقه ابن معين وأحمد والنسائي، إلَّا أنه اختلط في آخر عمره وسماع شعبة منه صحيح لأنه سمع منه قبل اختلاطه. =

. . . .

ورواه أيضاً من رواية أبـي نضرة قال: قال أبو بكر قال: «وهذا أصح»[1].

وإلى هذا ذهب إبراهيم النخعي والشعبـي، واستدل على ذلك بشعر حسان كما رواه الحاكم في «المستدرك»[2] من رواية مجالد بن سعيد قال: سئل الشعبـي من أول من أسلم؟ فقال: أما سمعت قول حسان[3]:

إِذَا تَـذَكَّـرْتَ شَجْـواً مِـنْ أخـي ثِقَـةٍ فـاذْكُـرْ أَخَـاكَ أَبـا بكـرٍ بِمـا فَعَـلا
خَيْـرُ البَـرِيَّـةِ أتْقَـاهـا وأَعْـدَلُهـا بَعْـدَ النَّبـيِّ وأَوْفَـاهَـا بِمَـا حَمَـلا
والثَّـانـي التـالـيَ المَحْمُـودُ مَشهـدُهُ وَأَوَّلُ النَّـاسِ مِنْهُـم صَـدَّق الـرُّسُـلا

هكـذا رواه الحاكم في «المستدرك» أن الشعبـي هـو المسؤول عـن ذلك،

= أبو نضرة هو المنذر بن مالك بن قُطعة ــ بضم القاف وفتح الطاء ــ العبدي ثم العَوَقي ــ بفتح العين والواو، نسبة إلى بطن من عبد القيس ــ البصري، أبو نضرة ــ بفتح النون وسكون الضاد ــ وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي وابن سعد.

انظر: تهـذيـب الكمـال (٢/ ٦٨٨)، (٢/ ٩٤٤)، (٢/ ٥٨١)، (١/ ٤٧٨)، (٣/ ١٣٧٣)، تهـذيـب التهـذيـب (٥/ ٢٣٦، ٢٣٧)، (٧/ ٢٣٩، ٢٤٠)، (٤/ ٣٣٨ ــ ٣٤٦)، (٤/ ٥ ــ ٧)، (١٠/ ٣٠٢، ٣٠٣)، الكـاشـف (٢/ ٨٢)، (٢/ ٢٣٧)، (١/ ٢٨١)، (٢/ ١٠)، (٣/ ١٥٤)، التقـريـب (١/ ٤١٩)، (٢/ ٢٦)، (١/ ٢٩١)، (١/ ٣٥١)، (٢/ ٢٧٥)، الخلاصة (ص ١٩٩، ٢٦٨، ١٣٦، ١٦٦، ٣٨٧).

(١) جامع الترمذي (٥/ ٦١١).

(٢) (٣/ ١٦).

(٣) ديوانه (ص ١٧٩، ١٨٠)، وروى ابن زيد القرشي في الجمهرة (ص ٣٥)، بإسناده عن عبد الله بن مسعود قال: بلغ النبـي ﷺ أن قوماً نالوا أبا بكر بألسنتهم فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أيها الناس! ليس أحد منكم أمنّ عليّ في ذات يده ونفسه من أبـي بكر، كلكم قال لي: كذبت، وقال لي أبو بكر: صدقت، فلو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً». ثم التفت إلى حسان فقال: هات ما قلت فيّ وفي أبـي بكر. فقال حسان: قلت يا رسول الله! فأنشد الأبيات.

. . . .

رواه الطبراني في «المعجم الكبير»[(١)] من هذا الوجه فجعل ابن عباس هو المسؤول فقال: عن الشعبي، قال[(٢)]: سألت ابن عباس من أول من أسلم؟ قال: أبو بكر، أما سمعت قول حسان بن ثابت. . . فذكره إلاَّ أنه قال: «إلاَّ النبي» مكان «بعد النبي».

وقد روي عن ابن عباس من طرق أن أول من أسلم علي. رواه الترمذي[(٣)]

---

(١) (١٢/ ٨٩) رقم (١٢٥٦٢) وفي إسناده الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن الطائي، قال أبو حاتم: متروك الحديث محله محل الواقدي، وقال ابن معين: كوفي ليس بثقة كان يكذب. وقال البخاري: ليس بثقة ويكذب. وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن سعد: الهيثم بن عدي ساقط قد كشف قناعه.

الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٨٥)، التاريخ لابن معين (٢/ ٦٢٦)، الكامل (٧/ ٢٥٦٢، ٢٥٦٣)، الميزان (٤/ ٣٢٤، ٣٢٥)، لسان الميزان (٦/ ٢٠٩ ــ ٢١١).

(٢) في الأصل: «فقال».

(٣) في الجامع (٥/ ٦٤٢) كتاب المناقب، باب (٢١) رقم (٣٧٣٤).

وإسناده ضعيف:

فيه محمد بن حميد، هو ابن حيان ــ بياء مثناة من تحت مشددة ــ التميمي الحافظ، أبو عبد الله الرازي: ضعيف. قال البخاري: في حديثه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الجوزجاني: رديء المذهب غير ثقة، وقال أبو نعيم بن عدي: سمعت أبا حاتم الرازي في منزله وعنده ابن خراش وجماعة من مشايخ أهل الرأي وحفاظهم فذكروا ابن حميد فأجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جداً، وأنه يحدث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث أهل البصرة والكوفة فيحدث بها عن الرازيين.

وإبراهيم بن المختار التميمي، أبو إسماعيل الرازي: صدوق ضعيف الحفظ. قال ابن معين: ليس بذاك، وقال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو داود: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يتقى حديثه من رواية ابن حميد عنه، قال ابن حجر: صدوق ضعيف الحفظ.

انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١١٩٠)، (١/ ٦٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٢٧ ــ ١٣١)، =

. . . .

من رواية أبـي بلج[1]، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس قال: «أول من صلى علي»، وقال: «هذا حديث غريب»، وروى الطبراني[2] بإسناد صحيح من رواية عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس قال: «أول من أسلم علي»، ومن رواية عبد الرزاق أيضاً، عن معمر، عن عثمان الجزري، عن مقسم، عن ابن عباس مثله[3]. وروي مرفوعاً من حديثه. وحديث أبـي ذر وسلمان رواه الطبراني[4] أيضاً من رواية مجاهد، عن ابن عباس، عن النبـي ﷺ

= (١/ ١٦٢، ١٦٣)، الكاشف (٣/ ٣٢)، (١/ ٤٧)، التقريب (٢/ ١٥٦)، (١/ ٤٣)، الخلاصة (ص ٣٣٣، ٢١).

(١) هو يحيى بن سليم ــ بضم السين المهملة وفتح اللام ــ بن بلج ــ بفتح الباء الموحدة وسكون اللام ــ ويقال: ابن أبـي سليم، ويقال: يحيى بن الأسود، أبو بلج الفزاري ــ بفتح الفاء والزاي وكسر الراء ــ الواسطي، ويقال الكوفي، وثقه ابن معين، والدارقطني، وابن سعد، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ.

تهذيب الكمال (٣/ ١٥٩٠)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٧)، التقريب (٢/ ٤٠١، ٤٠٢)، الخلاصة (ص ٤٤٦).

(٢) انظر: مجمع الزوائد (٩/ ١٠٢).

(٣) المعجم الكبير للطبراني (١١/ ٤٠٦) رقم (١٢٥١)، وقال في مجمع الزوائد (٩/ ١٠٢): «وفيه عثمان الجزري، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح». وانظر: مصنف عبد الرزاق (٥/ ٣٢٥) وذكر محقق المعجم الكبير أن الذي يظهر في شأن عثمان هذا أنه غير عثمان بن عمرو بن ساج الجزري الذي ترجم له الحافظ المزي في التهذيب (٢/ ٩١٨)، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٧/ ١٤٤، ١٤٥) فهو مجهول، انتهى.

أقول: وهذا الإسناد ضعيف بكل حال، فإن عثمان هذا إن كان ابن أبـي عمرو بن ساج ففيه ضعف، وإن كان غيره فهو مجهول.

(٤) في المعجم الكبير (١١/ ٩٣) رقم (١١١٥٢).

. . . .

قال: «السَّبْقُ ثَلاثةٌ: السابق إلى موسى يُوشَع بنُ نُون، والسَّابِقُ إلى عيسى صاحبُ ياسين، والسَّابق إلى محمد (ﷺ)[1] عليُّ بنُ أبـي طالب». وفي إسناده حسين الأشقر، واسم أبيه: الحسن، كوفي منكر الحديث. قاله أبو زرعة، وقال البخاري: «فيه نظر»[2].

وروى الطبراني أيضاً من رواية أبـي سُخَيْلة[3]، عن أبـي ذر، وعن سلمان قالا: أخذ رسول الله ﷺ بيد علي فقال: «إنَّ هذا أوَّلُ مَنْ آمَنَ بـي. . .[4]»[5]، وفي إسناده: / إسماعيل بن موسى السُّدي. قال ابن عدي: «أنكروا منه غلوه في

---

(١) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٢) وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال الجوزجاني: غال شتَّام للخِيَرة، وقال ابن عدي: في حديثه بعض ما فيه. وقال النسائي والدارقطني: ليس بالقوي.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٨٥)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٩، ٥٠)، الكامل (٢/ ٧٧١، ٧٧٢)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٨٦)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٩٦، ١٩٧)، الميزان (١/ ٥٣١، ٥٣٢)، المغني في الضعفاء (١/ ١٧٠)، مجمع الزوائد (٩/ ١٠٢).

(٣) أبو سُخيلة ــ بضم السين المهملة وفتح الخاء وسكون الياء المثناة التحتية ــ ذكره المزي في تهذيبه فقال: «أبو سخيلة غير منسوب ولا مسمى، روى عن سلمان الفارسي وعلي بن أبـي طالب وأبـي ذر الغفاري، روى عنه الخضر بن القواس، وفضيل بن مرزوق ومحمد بن عبيد الله العرزمي. قال أبو زرعة: لا أعرف اسمه. روى له النسائي في مسند علي، وقد كتبنا حديثه في ترجمة الخضر بن القواس.
تهذيب الكمال (٣/ ١٦٠٧)، وانظر: تهذيب التهذيب (١٢/ ١٠٥).

(٤) في أ: «الحديث».

(٥) المعجم الكبير (٦/ ٣٢٩، ٣٣٠) رقم (٦١٨٤) وتمامه: «. . . وهو أول من يصافحني يوم القيامة، وهذا الصديق الأكبر، وهذا فاروق هذه الأمة يفرق بين الحق والباطل، وهذا يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الظالم».

. . . .

التشيع»، وقال أبو حازم: «صدوق»، وقال النسائي: «ليس به بأس»[1].

وروى الطبراني[2] أيضاً من رواية عليم الكندي[3]، عن سلمان قال: «أَوَّلُ هذه الأمةِ وُروداً عَلَى نبيِّها أَوَّلُها إسلاماً عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه».

وروى الطبراني أيضاً من رواية شريك، عن أبي إسحاق «أن علياً لما تزوج فاطمة...» الحديث، وفيه فقال النبي ﷺ: «لقد زَوَّجْتُكِهِ وإنه لأَوَّلُ أصحابي سِلْماً، وأكثرُهم عِلْماً، وأعظمُهم حِلْماً»

(١) انظر: الجرح والتعديل (١/ ١/ ١٩٦)، الكامل (١/ ٣١٨، ٣١٩)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ١٢٢)، الميزان (١/ ٢٥١، ٢٥٢)، المغني في الضعفاء (١/ ٨٨)، تهذيب الكمال (١/ ١١٠، ١١١)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٣٥، ٣٣٦).

(٢) في المعجم الكبير (٦/ ٣٢٥) رقم (٦١٧٤)، وقال في مجمع الزوائد (٩/ ١٠٢): «ورجاله ثقات»، لكن قال محقق المعجم الكبير: «قلت: إن إبراهيم والحسن من الرواة عن عبد الرزاق بعد اختلاطه». أقول: يريد إبراهيم بن محمد بن بَرَّة ــ بفتح الباء والراء المشددة ــ الصنعاني، والحسن بن عبد الأعلى البَوسي ــ بفتح الباء وسكون الواو ــ الصنعاني. انظر ترجمة إبراهيم بن محمد بن برة في:
الإكمال (١/ ٢٥٣)، تبصير المنتبه (١/ ٧٤)، الكواكب النيرات (ص ٢٧٥)؛ وانظر ترجمة الحسن في: الأنساب (٢/ ٣٣٢)، اللباب (١/ ١٨٧)، الكواكب النيرات (ص ٢٧٦).

(٣) عليم ــ بضم العين المهملة وفتح اللام وسكون الياء المثناة التحتية ــ هو ابن سلمان الكندي ــ بكسر الكاف وسكون النون، نسبة إلى قبيلة كندة ــ روى عن سلمان الفارسي وآخرين، روى حديثه سلمة بن كهيل، عن أبي صادق، عن حنش، عن عليم، ذكره ابن حبان في الثقات.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٨٨)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٤٠)، الثقات لابن حبان (٥/ ٢٨٦)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٧٣٥)، الإكمال (٦/ ٢٦٣)، المشتبه (٢/ ٤٦٩)، تبصير المنتبه (٣/ ٩٦٦).

. . . .

وهـذا منقطع[1]. وقد رواه أحمـد في مسنده[2] من وجـه آخر مـن رواية نافـع بن

(١) مجمع الزوائد (٩/ ١٠١، ١٠٢)، لكن قال الهيثمي: إنه «مرسل صحيح الإسناد». [وهو في الطبراني الكبير ١/ ٩٤ برقم ١٥٦ ــ قاله أبو الأشبال].

(٢) (٥/ ٢٦) وإسناده حسن وفيه:

ــ أبو أحمد هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي مولاهم، الزبيري الكوفي، قال ابن معين: ثقة، وقال العجلي: كوفي ثقة يتشيع، وقال بندار: ما رأيت أحفظ منه، وقال أبو زرعة وابن خراش: صدوق، وقال أبو حاتم: عابد مجتهد حافظ للحديث له أوهام، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن سعد: كان صدوقاً كثير الحديث، وقال ابن قانع: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت إلاَّ أنه قد يخطىء في حديث الثوري.

التاريخ لابن معين (٢/ ٥٢٣)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢٩٧)، الثقات للعجلي (ص ٤٠٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢١٩)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٥٤، ٢٥٦)، الكاشف (٣/ ٥٣)، التقريب (٢/ ١٧٦)، الخلاصة (ص ٣٤٤).

ــ وخالد بن طهمان ــ بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء ــ هو السلولي ــ بفتح السين المهملة وبضمها، نسبة إلى بني سلول بنت ذهل بن شيبان ــ أبو العلاء الخفاف ــ بفتح الخاء المعجمة والفاء المشددة ــ وهو خالد بن أبي خالد، ضعفه ابن معين، لكن قال أبو حاتم: محله الصدق، وقال أبو عبيد: لم يذكره أبو داود إلاَّ بخير، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطىء ويهم. وقال ابن عدي: ولم أر له في مقدار ما يرويه حديثاً منكراً. وقال الذهبي: إنه وثق، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق رمي بالتشيع ثم اختلط».

التاريخ لابن معين (٢/ ١٤٤)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٣٧)، الثقات لابن حبان (٦/ ٢٥٧)، الكامل (٣/ ٨٩٠)، الميزان (١/ ٦٣٢)، تهذيب الكمال (١/ ٣٥٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٩٨، ٩٩)، الكاشف (١/ ٢٠٤)، التقريب (١/ ٢١٤)، الخلاصة (ص ١٠١).

ــ ونافع بن أبي نافع البزار مولى أبي أحمد، كنيته أبو عبد الله، قال ابن حجر: ثقة. وثقه ابن معين وابن حبان.

الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٥٣)، الثقات لابن حبان (٥/ ٤٦٨)، الميزان (١/ ٦٣٢)، =

. . . .

أبـي نافع، عن معقل بن يسار في أثناء حديث قال: عبد الله بن أحمد: «وجدت في كتاب أبـي بخط يده في هذا الحديث قال: «أَمَا تَرْضَيْن أنْ أُزَوِّجك[1] أقدمَ أمَّتي سِلْماً. . .» فذكره.

(ونافع بن أبـي نافع هذا مجهول قاله علي بن المديني، وجعله أبو حاتم نُفيعاً أبا داود أحد الهلكى. وأما المزي فجعله آخر ثقة تبعاً لصاحب الكمال، والأول هو[2] الصواب)[3].

وروى أحمد في مسنده[4] من رواية حبة العرني قال: «رأيت علياً عليه

= تهذيب الكمال (٣/ ١٤٠٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٠، ٤١١)، الكاشف (٣/ ١٧٤)، التقريب (٢/ ٢٩٦)، الخلاصة (ص ٣٩٩، ٤٠٠).

(١) في ك، أ: «زوجتك».

(٢) في ك: «وهو» وهو خطأ والتصويب من أ.

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل، وقد أثبته من ك، أ، ب.

(٤) (١/ ٩٩) وإسناده ضعيف جداً، وفيه:

يحيى بن سلمة بن كهيل ــ بضم الكاف وفتح الهاء وسكون الياء ــ الحضرمي، أبو جعفر الكوفي، قال ابن معين: ضعيف، وقال أيضاً: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث ليس بالقوي، وقال البخاري: في حديثه مناكير، وقال الترمذي: يضعف في الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال النسائي في الكنى: متروك الحديث، وقال ابن نمير: ليس ممن يكتب حديثه، وقال الدارقطني: متروك، وقال مرة: ضعيف، وقال العجلي: ضعيف الحديث وكان يغلو في التشيع، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً جداً، وقال البخاري في الأوسط: منكر الحديث، وذكره يعقوب بن سفيان في «باب من يرغب عن الرواية عنهم»، وقال الآجري عن أبـي داود: ليس بشيء، وقال ابن حجر: متروك وكان شيعياً.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٧٧، ٢٧٨)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٥٤)، التاريخ لابن معين (٢/ ٦٤٨)، الكامل (٧/ ٢٦٥٣ ــ ٢٦٥٥)، الضعفاء للدارقطني (ص ٣٩١)، الضعفاء =

. . . .

السلام يضحك على المنبر لم أره ضحك ضحكاً أكثر منه. . . » الحديث، وفيه: «ثم قال: اللّٰهم! لا أعتَرِفُ أنَّ عَبْداً مِنْ هذه الأمةِ عَبَدَكَ قبلي (غيرَ)[1] نبيك» ثلاث مرات. لقد صليت قبل أن يصلي الناس سبعاً».

وروى أحمد[2] أيضاً من هذا الوجه عن علي قال: «أنا أول من صلى مع رسول الله ﷺ»، (وحبة بن جوين العرني ضعفه الجمهور، وهو من غلاة الشيعة، ووثقه العجلي)[3].

وقد ورد عن ابن عباس أن خديجة أسلمت قبل علي. رواه أحمد[4] والطبراني[5] من رواية أبي بَلْج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس فذكر فضائل لعلي ثم قال: «وكان أول من أسلم من الناس بعد خديجة»، وهذا إسناد جيد، وأبو بلج وإن قال البخاري: «فيه نظر»[6]، فقد وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن سعد والدارقطني.

وهذا يبين أنه إنما أراد بما تقدم نقله عنه من تقدم إسلام علي أنه أراد: من الذكور، وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق عليه، وجمع بين القولين الأخيرين في

= الكبير للعقيلي (٤/ ٤٠٥، ٤٠٦)، الميزان (٤/ ٣٨١، ٣٨٢)، المغني في الضعفاء (٢/ ٧٣٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٠٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٤، ٢٢٥)، الكاشف (٣/ ٢٢٦)، التقريب (٢/ ٣٤٩)، الخلاصة (ص ٤٢٤).

(١) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٢) في المسند (١/ ١٤١).

(٣) زيادة من أ، وقد سقطت من الأصل.

(٤) في المسند (١/ ٣٣٠، ٣٣١).

(٥) في المعجم الكبير (١٢/ ٩٧ ــ ٩٩) رقم (١٢٥٩٣).

(٦) انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٧٩، ٢٨٠)، [ولا توجد كلمة: «فيه نظر» في التاريخ الكبير]، الكامل (٧/ ٢٦٨٥).

. . . .

أبـي بكر وعلي بما نذكره فقال: «اتفقوا على أن خديجة أول من آمن ثم علي بعدها»[١]، ثم ذكر أن الصحيح أن أبا بكر أول من أظهر إسلامه[٢]. ثم روى عن محمد بن كعب القرظي أن علياً أخفى إسلامه من أبـي طالب، وأظهر أبو بكر إسلامه، ولذلك شبه على الناس»[٣]، وهذا وإن كان مرسلاً ففي «مسند أحمد»[٤]، من رواية (حبة العرني عن)[٥] علي في الحديث المتقدم في ضحكه على المنبر أنه تذكر أن[٦] أبا طالب حين اطلع عليه يصلي مع النبـي ﷺ «بنخلة». . . الحديث.

وروى الطبراني في «الكبير»[٧] من رواية محمد بن عبيد الله بن أبـي رافع، عن أبيه، عن جده قال: «صلى النبـي ﷺ غداة الاثنين، وصلت خديجة يوم الاثنين من آخر النهار، وصلى علي يوم الثلاثاء فمكث علي يصلي مستخفياً سبع سنين، وأشهر قبل أن يصلي أحد»، والتقييد بسبع سنين فيه نظر، ولا يصح ذلك وفي إسناده: يحيـى بن عبد الحميد الحِمَّاني[٨].

---

(١) الاستيعاب (٣/ ٢٩).

(٢) الاستيعاب (٣/ ٢٩).

(٣) الاستيعاب (٣/ ٢٩).

(٤) (١/ ٩٩) وقد تقدم الكلام عليه قريباً وبيان ما فيه.

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل، وقد أثبته من ك وفي ب: «أحمد العدني».

(٦) سقطت من أ.

(٧) انظر: مجمع الزوائد (٩/ ١٠٣). [وهو في الكبير ١/ ٣٢٠ برقم ٩٥٢].

(٨) هو يحيـى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن، أبو زكريا الحماني ـ بكسر الحاء وفتح الميم المشددة ـ اختلف فيه، فوثقه ابن معين. وقال أحمد: كان يكذب جهاراً، وقال البخاري: كان أحمد وعلي يتكلمان فيه، وقال ابن نمير: كذاب، وقال مرة: ثقة. وقال النسائي: كوفي ضعيف، وقال السعدي: ساقط ملعون، وقال أحمد أيضاً: ما زلنا نعرف =

. . . .

وفي كلام ابن إسحاق المتقدم نقله عنه ما يشير إلى هذا الجمع فإنه قال: «ثم أبو بكر فأظهر إسلامه»، ففيه ما يشير إلى (أن)[1] من أسلم قبله لم يظهر إسلامه.

وينبغي أن يقال: إن أول من آمن من الرجال ورقة بن نوفل لما ثبت في الصحيحين[2] من حديث عائشة في قصة بدء الوحي ونزول: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ ورجوعه ودخوله على خديجة، وفيه: «فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل فقالت له: اسمع من ابن أخيك، فقال له ورقة: يا ابن أخي! ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى، فقال له ورقة: هذا

= ابن الحماني أنه يسرق الأحاديث ويلتقطها، وقال ابن عدي: ولم أر في مسنده وأحاديثه أحاديث مناكير فأذكرها وأرجو أنه لا بأس به.

وقال الذهبي بعد أن نقل عبارة ابن عدي هذه: قلت إلاَّ أنه شيعي بغيض، قال زياد بن أيوب: سمعت يحيى الحماني يقول: كان معاوية على غير ملة الإسلام، قال زياد: كذب عدو الله، انتهى. أقول: وظاهر عبارة الحافظ العراقي رحمه الله مشعر بترجيح تضعيفه، وقد صرح تلميذه الهيثمي بذلك فقال في مجمع الزوائد: «وفيه يحيى بن عبد الميد الحماني وهو ضعيف»، وقال ابن حجر: حافظ إلاَّ أنهم اتهموه بسرقة الحديث.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٩١)، التاريخ الصغير (٢/ ٣٥٧)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ٢٣٢، ٢٣٣)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٦٨ ــ ١٧٠)، الكامل (٣/ ٢٦٩٣ ــ ٢٦٩٥)، الميزان (٤/ ٣٩٢، ٣٩٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٠٧ ــ ١٥٠٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٤٣، ٢٤٩)، التقريب (٢/ ٣٥٢)، الخلاصة (ص ٤٢٥)، مجمع الزوائد (٩/ ١٠٣).

(١) ما بين القوسين زيادة من ك.

(٢) صحيح البخاري (١/ ٣، ٤) كتاب بدء الوحي «باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ».

وصحيح مسلم (١/ ١٣٩ ــ ١٤٢) كتاب الإيمان، رقم (١٦٠).

. . . .

الناموس[١] الذي نزَّل الله على موسى، يا ليتني! فيها جَذَعاً[٢]. . . » الحديث، إلى أن قال: « . . . وإن يدركني يومك / أنصرك نصراً مؤزراً. ثم لم يَنْشَب[٣] ورقة أن توفي وفتر الوحي».

ففي هذا: أن الوحي تتابع في حياة ورقة، وأنه آمن به وصدقه. وقد روى أبو يعلى الموصلي[٤] وأبو بكر البزار[٥] في مسنديهما من رواية مجالد عن

---

(١) في لسان العرب (٦/ ٢٤٤): «والناموس: جبريل صلَّى الله عليه وعلى نبينا محمد وسلَّم، وأهل الكتاب يسمون جبريل عليه السلام: الناموس. . أبو عبيد: الناموس صاحب سر الملك أو الرجل الذي يطلعه على سره وباطن أمره ويخصه بما يستره عن غيره، ابن سيده: ناموس الرجل صاحب سره، وقد نمس ينمس نمساً ونامس صاحبه منامسة ونماساً ساره. . . وقيل: الناموس السر. . . ونمست السر أنمسه نمساً: كتمته، والمنامس الداخل في الناموس، وقيل: الناموس صاحب سر الخير والجاسوس سر الشر، وأراد به ورقة جبريل عليه السلام، لأن الله تعالى خصه بالوحي والغيب اللذين لا يطَّلع عليهما غيره». وانظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٣/ ٧٤٤)، غريب الحديث للخطابي (١/ ٨٤)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١١٩).

(٢) في النهاية (١/ ٢٥٠): «الضمير في (فيها) للنبوة، أي: يا ليتني كنت شاباً عند ظهورها حتى أبالغ في نصرتها وحمايتها. . . وأصل الجذع من أسنان الدواب، وهو ما كان منها شاباً فتياً، فهو من الإبل ما دخل في السنة الخامسة، ومن البقر والمعز ما دخل في السنة الثانية، وقيل: البقر في الثالثة، ومن الضأن ما تمت له سنة، وقيل: أقل منها، ومنهم من يخالف بعض هذا في التقدير».

وانظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ١٤٥)، لسان العرب (٨/ ٤٥).

(٣) في النهاية (٥/ ٥٢): «ولم ينشب أن أفعل كذا: أي لم يلبث وحقيقته: لم يتعلق بشيء غيره، ولا أشتغل بسواه».

وانظر: غريب الحديث للخطابي (٢/ ٢٣٩)، لسان العرب (١/ ٧٥٧).

(٤) مسند أبي يعلى (٤/ ٤١) رقم (٢٠٤٧).

(٥) كشف الأستار عن زوائد البزار (٣/ ٢٨١، ٢٨٢) رقم (٢٧٥٢).

. . . .

الشعبي[1]، عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ سئل عن ورقة بن نوفل فقال: «أبصرتُه في بُطْنَان الجنة عليه سُنْدس» لفظ أبي يعلى، وقال البزار: «عليه حُلَّة من سُنْدس». وروى البزار أيضاً من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تَسُبُّوا ورقةَ، فإني رأيتُ له جنة أو جنتين»[2]، وإسناده صحيح ورجاله كلهم ثقات[3].

وقد ذكر ورقة في الصحابة أبو عبد الله بن منده، وقال: «اختلف في إسلامه»[4]، انتهى، وما تقدم من الأحاديث يدل على إسلامه، والله أعلم.

---

(١) هذا إسناد ضعيف: مجالد هو ابن سعيد بن عمير بن بسطام ــ بكسر الباء الموحدة وسكون السين المهملة وفتح الطاء المهملة ــ الهمداني أبو عمرو، ويقال: أبو سعيد الكوفي كذبه يحيى بن سعيد القطان، وقال أحمد: ليس بشيء يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقال الدوري عن ابن معين: ثقة. وروى ابن أبي خيثمة عن ابن معين أنه قال: ضعيف واهي الحديث، وقال أبو حاتم: ليس مجالد بالقوي في الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي ووثقه مرة، وقال الدارقطني: مجالد لا يعتبر به، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. وقال البخاري: كان يحيى القطان يضعفه، وقال يعقوب بن سفيان: تكلم الناس فيه وهو صدوق، وقال ابن عدي: له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة وعن غير جابر وعامة ما يرويه غير محفوظة، وقال الحافظ في التقريب: ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٩)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٦١، ٣٦٢)، التاريخ لابن معين (٢/ ٥٤٩)، الكامل (٦/ ٢٤١٤ ــ ٢٤١٧)، المجروحين (٣/ ١٠)، الميزان (٣/ ٤٣٨، ٤٣٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٠٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٩ ــ ٤١)، الثقات للعجلي (ص ٤٢٠)، الثقات لابن شاهين (ص ٢٣٤)، الكاشف (٣/ ١٠٦)، التقريب (٢/ ٢٢٩)، الخلاصة (ص ٢٦٩).

(٢) كشف الأستار (٣/ ٢٨١) رقم (٢٧٥٠).

(٣) وقال في مجمع الزوائد (٩/ ٤١٦): «رواه البزار متصلاً ومرسلاً... ورجال المسند والمرسل رجال الصحيح».

(٤) انظر: أسد الغابة (٥/ ٨٨، ٨٩)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٢٨).

السابعة: آخرهم على الإطلاق موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة، مات سنة مئة من الهجرة.

---

١٥٠ ـ قوله: (آخرهم على الإطلاق موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة، مات سنة مائة)، انتهى.

وقد اعترض عليه بأن عِكْرَاش بن ذُؤيب[١] عاش بعد الجمل مائة سنة فيما حكاه ابن دريد[٢] في «الاشتقاق».

قلت: هذا خطأ صريح ممن زعم[٣] ذلك، وابن دريد لا يرجع إليه في

---

(١) عكراش ـ بكسر العين وسكون الكاف وفتح الراء المخففة ـ ابن ذؤيب ـ بضم الذال وفتح الهمزة، مصغراً ـ التميمي المنقري ـ بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف، نسبةً إلى منقر بن عبيد ـ وقيل: عكراش بن ذؤيب بن مرة بن جعدة بن عمرو بن النزال ـ بفتح النون والزاي المشددة ـ ابن مرة بن عبيد أتى النبي ﷺ بصدقات قومه بني مرة فأمر بها النبي ﷺ أن توسم بميسم الصدقة.
أسد الغابة (٣/ ٤، ٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٨٧)، الإصابة (٢/ ٤٩٦).

(٢) هو محمد بن الحسن بن دريد ـ بضم الدال وفتح الراء وسكون الياء ـ الأزدي من أزد عمان، القحطاني، أبو بكر أحد أئمة اللغة والأدب. ولد في البصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وتحول إلى عمان فمكث هناك اثني عشر عاماً ثم عاد إلى البصرة، ورحل بعد ذلك إلى نواحي بلاد فارس وتقلد هناك ديوان فارس فمدح آل ميكال الذين أسندوا إليه هذا الديوان بقصيدته المشهورة بالمقصورة، ورجع بعد ذلك إلى بغداد فاتصل بالخليفة المقتدر العباسي الذي أمر له بجراية شهرية مقدارها خمسين ديناراً. له مصنفات عديدة منها «الاشتقاق» في الأنساب و «المقصور والممدود» و «الجمهرة» في اللغة و «المجتبى» و «صفة السرج واللجام» و «الملاحن» وغيرها. توفي ببغداد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (٢/ ١٩٥)، وفيات الأعيان (٤/ ٣٢٣ ـ ٣٢٩)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ١٤٥ ـ ١٤٧).

(٣) في ب: «زعم».

. . . .

ذلك، وابن دريد أخذه من ابن قتيبة[١]، فإنه حكى في «المعارف»[٢] هذه الحكاية التي حكاها ابن دريد، وابن قتيبة ــ أيضاً ــ كثير الغلط، ومع ذلك فالحكاية بغير إسناد، وهي محتملة، لأنه إنما أراد أنه أكمل بعد ذلك مائة سنة وهو الظاهر، فإن حاصل الحكاية المذكورة أنه حضر مع علي وقعة الجمل، وأنه مسح رأسه فعاش بعد ذلك مائة سنة لم يشب، فالظاهر أنه[٣] أكمل مائة.

والصواب ما ذكره المصنف أن آخرهم موتاً على الإطلاق: أبو الطفيل، ولم يختلف في ذلك أحد من أهل الحديث إلاَّ قول جرير بن حازم: إنَّ آخر الصحابة موتاً سهل بن سعد. والظاهر أنه أراد بالمدينة، وأخذه من قول سهل حيث سمعه يقول: «لو مت لم تسمعوا أحد يقول: قال رسول الله ﷺ[٤]»، وإنَّما

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ــ بكسر الدال المشددة وسكون الياء وفتح النون والواو، نسبةً إلى الدينور بلدة من بلاد الجبل عند قرميسين من بلاد فارس، بينها وبين همذان نيف وعشرون فرسخاً ــ أحد أئمة الأدب واللغة الأعلام، ولد في بغداد سنة ثلاث عشرة ومائتين، وتوفي في ذي القعدة سنة وسبعين ومائتين وقيل: سنة إحدى وسبعين ومائتين، وقيل: سنة ست وسبعين ومائتين وهو الأصح، له مؤلفات كثيرة مشهورة متنوعة منها «المعارف» و «أدب الكاتب» و «الشعر والشعراء» و «تأويل مشكل القرآن» و «تأويل مختلف الحديث» و «غريب الحديث» وغيرها. قال الخطيب: «كان ثقة فاضلاً». وقال ابن حزم: «كان ثقة في دينه وعلمه».

تاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠)، وفيات الأعيان (٣/ ٤٢)، العبر (١/ ٣٩٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣١ ، ٦٣٣)، الميزان (٢/ ٥٠٣)، لسان الميزان (٣/ ٣٥٧)، البداية والنهاية (١١/ ٥٢)، شذرات الذهب (٢/ ١٦٩ ، ١٧٠).

(٢) (ص ٣١٠).

(٣) في أ زيادة «أراد».

(٤) قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢/ ٩٦): «حكى ابن عيينة عن أبي حازم قال: سمعت سهل بن سعد يقول. . .» فذكره.

. . . .

كان خطابه هذا لأهل المدينة، أو أنه لم يطلق اسم الصحبة على أبي الطفيل فقد عده بعضهم في التابعين.

وما ذكرناه من أن أبا الطفيل آخرهم موتاً جزم به مسلم بن الحجاج ومصعب بن عبد الله وأبو زكريا ابن منده وغيرهم[1].

وروينا في «صحيح مسلم»[2] بإسناده إلى أبي الطفيل قال: «رأيت رسول الله ﷺ، وما على وجه الأرض رجل رآه غيري».

وأما كون وفاته سنة مائة فروينا في «صحيح مسلم»[3] من رواية إبراهيم بن سفيان[4] قال: قال مسلم: «مات أبو الطفيل سنة مائة وكان آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ»، وكذا قال شَبَّاب العُصْفُري[5] في ما رواه الحاكم في

(١) انظر: صحيح مسلم (٤/ ١٨٢٠)، المستدرك (٣/ ٦١٨)، شرح ألفية العراقي (٣/ ٣٤)، فتح المغيث (٣/ ١٢٧)، تدريب الراوي (٢/ ٢٢٨).

(٢) (٤/ ١٨٢٠) كتاب الفضائل رقم (٩٩).

(٣) (٤/ ١٨٢٠) كتاب الفضائل رقم (٢٣٤٠).

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن سفيان أبو إسحاق النيسابوري الفقيه راوي صحيح مسلم عنه، سمع ببغداد والكوفة والحجاز وكان مجاب الدعوة. وانحصرت رواية المشارقة للصحيح على طريقه. توفي سنة ثمان وثلاثمائة.
العبر (١/ ٤٥٣)، البداية والنهاية (١١/ ١٤٠).

(٥) شبَاب ــ بفتح الشين والباء المخففة ــ العصفري ــ بضم العين وسكون الصاد وضم الفاء وكسر الراء ــ هو خليفة بن خياط، أبو عمرو البصري وشَبَاب لقبه، قال ابن عدي: له حديث كثير، وتاريخ حسن، وكتاب في الطبقات، وهو مستقيم الحديث صدوق من متيقظي رواة الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان متقناً عالماً بأيام الناس وأنسابهم، وقال الحافظ في التقريب: صدوق ربما أخطأ، وكان أخباريًّا علامة، مات سنة أربعين ومائتين. =

. . . .

«المستدرك»[1] أنه مات سنة مائة، وكذا جزم[2] ابن عبد البر[3]، وفي وفاته أقوال أخر:

أحدها: أنه بقي إلى سنة عشر ومائة، وهو الذي صحَّحه الذهبي في الوفيات[4]. وروى وهب بن جرير بن حازم[5]، عن أبيه قال: «كنت بمكة سنة عشر ومائة فرأيت جنازة فسألت عنها، فقالوا: هذا أبو الطفيل[6]».

والقول الثاني: أنه توفي سنة سبع ومائة، وجزم به أبو حاتم بن حبان وابن قانع، وأبو زكريا ابن منده[7].

= التاريخ الكبير (٢/ ١/ ١٩١)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٧٨)، تهذيب الكمال (١/ ٣٧٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٦٠، ١٦١)، الكاشف (١/ ٢١٦)، التقريب (١/ ٢٢٧، ٣٤٥)، الخلاصة (ص ١٠٦).

(١) (٣/ ٦١٨).

(٢) في ك زيادة «به».

(٣) الاستيعاب (٤/ ١١٦).

(٤) الكاشف (٢/ ٥٢).

(٥) هو وهب بن جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع الأزدي، أبو العباس البصري، وهو ابن جرير بن حازم بن يزيد الأزدي، وثَّقه ابن معين. وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ست ومائتين.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٦٩)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٨)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٧٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦١، ١٦٢)، الميزان (٤/ ٣٥٠)، الكاشف (٣/ ٢١٥)، التقريب (٢/ ٣٣٨)، الخلاصة (ص ٤١٨).

(٦) الإصابة (٤/ ١١٣).

(٧) الثقات لابن حبان (٣/ ٢٩١)، شرح ألفية العراقي (٣/ ٣٤)، فتح المغيث (٣/ ١٢٧)، تدريب الراوي (٢/ ٢٢٨).

. . . .

والقول الثالث: أنه توفي سنة اثنتين[1] ومائة. قاله مصعب بن عبد الله الزبيري[2].

وكيف يظن عاقل أنه يتأخر رجل من أصحاب النبي ﷺ في بلد من البلاد أو / حي من أحياء العرب بعد الصحابة أجمعهم بثلاثين سنة (فأكثر)[3] لا يقصده أحد من التابعين والرواة والعلماء، ولا يطلع عليه أحد من المحدثين.

وقد ادَّعى جماعة بعد ذلك أن لهم صحبة وهم ــ في ذلك ــ كاذبون فقصدوا لذلك، وأخذ عنهم.

أفيكون عكراش بن ذؤيب الذي حديثه في السنن[4] واجتماعه به ﷺ وأكله

---

(١) في غب و عث «اثنين»، وفي ب «سبع مائة».

(٢) المستدرك على الصحيحين (٣/ ٦١٨).

(٣) ما بين القوسين زيادة من ك.

(٤) هو ما أخرجه الترمذي (٤/ ٢٨٣) في كتاب الأطعمة «باب ما جاء في التسمية في الطعام»، رقم (١٨٤٨).

وابن ماجه (٢/ ١٠٨٩، ١٠٩٠) في كتاب الأطعمة «باب الأكل مما يليك»، رقم (٣٢٧٤) مختصراً في خبر قدومه على النبي ﷺ بصدقات قومه، وفيه: ثم أخذ بيدي فانطلق بي إلى بيت أم سلمة فقال: هل من طعام؟ فأتينا بجفنة كثيرة الثريد والوَذْر ــ بواو مفتوحة وذال ساكنة وهو قطع اللحم التي لا عظم فيها ــ وأقبلنا نأكل منها فخبطت بيدي من نواحيها وأكل رسول الله ﷺ من بين يديه، فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال: يا عكراش كل من موضع واحد فإنه طعام واحد. . . الحديث.

وإسناده ضعيف.

فإن فيه: العلاء بن الفضل بن عبد الملك ابن أبي سَوِيَّة ــ بفتح السين المهملة وكسر الواو وتشديد الياء المثناة من تحت ــ المنقري ــ بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ــ أبو الهذيل البصري، قال ابن القطان: لا يعرف حاله، وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بأخباره التي انفرد بها، فأما ما =

. . . .

معه مشهور ثم لا يطلع عليه أحد، ولا ينقل في خبر صحيح ولا ضعيف أنه لقيه أحد، أو أخذ عنه، أو عرفت وفاته؟ هذا ما لا يحتمل وقوعه بوجه من الوجوه، والله أعلم.

= وافق فيها الثقات فإن اعتبر بذلك معتبر لم أر بذلك بأساً. وقال الحافظ في التقريب: ضعيف. وأما الذهبي فأنه قال في ترجمته في الميزان: صدوق إن شاء الله. إلاَّ أنه ذكره في المغني في الضعفاء فقال: ليس بالقوي ولا الواهي، وقال في الكاشف: فيه ضعف.

التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٥١٣)، المجروحين (٢/ ١٨٣، ١٨٤)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٧٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٨٩، ١٩٠)، الميزان (٣/ ١٠٤)، المغني في الضعفاء (٢/ ٤٤٠)، الكاشف (٢/ ٣١٠)، التقريب (٢/ ٩٣)، الخلاصة (ص ٣٠٠).

وأما بالإضافة للنواحي، **فآخر من مات منهم بالمدينة:** جابر بن عبد الله، رواه أحمد بن حنبل عن قتادة. وقيل: سهل بن سعد، وقيل: السائب بن يزيد. وآخر من مات منهم بمكة عبد الله بن عمر، وقيل: جابر بن عبد الله.

وذكر علي بن المديني أن أبا الطفيل بمكة مات فهو ـ إذاً ـ الآخر بها.

---

١٥١ ـ قوله: (فآخر من مات منهم بالمدينة: جابر بن عبد الله، رواه أحمد بن حنبل عن قتادة. وقيل: سهل بن سعد. وقيل: السائب بن يزيد)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أن كلام المصنف يقتضي ترجيح القول الأول لأنه صدَّر كلامه به من غير أن يقدم اسم قائله.

وهو قول ضعيف، لأن السائب بن يزيد تأخر بعده، وقد مات بالمدينة بلا خلاف.

والذي عليه الجمهور أن آخرهم موتاً بها سهل بن سعد. قاله علي بن المديني، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، والواقدي، ومحمد بن سعد وأبو حاتم ابن حبان، وابن قانع، وأبو زكريا ابن منده[1]. ونقل ابن سعد الاتفاق على ذلك فقال: «ليس بيننا في ذلك اختلاف»[2].

---

(١) انظر: الاستيعاب (٢/ ٩٥، ٩٦)، أسد الغابة (٢/ ٣٦٦، ٣٦٧)، الإصابة (٢/ ٨٨)، الثقات لابن حبان (٣/ ١٦٨)، تهذيب الكمال (١/ ٥٥٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٥٢، ٢٥٣).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٥٥٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٥٢، ٢٥٣).

. . . .

وفي حكاية الاتفاق على ذلك[1] نظر لأنه اختلف في وفاته هل كانت بالمدينة أم لا؟

فقال قتادة: إنه توفي بمصر[2]. ولذلك جعل قتادة آخرهم وفاة بالمدينة جابراً.

وقال أبو بكر ابن أبي داود: إنه[3] توفي بالإسكندرية[4]. ولذلك جعل آخرهم وفاة بالمدينة: السائب بن يزيد. والجمهور على أنه مات بالمدينة[5].

الأمر الثاني: أنه قد تأخر بعد الثلاثة المذكورين بالمدينة محمود بن الربيع ومحمود بن لبيد.

فأما محمود بن الربيع فهو الذي عقل من النبي ﷺ مجة مجها في وجهه كما رواه البخاري في صحيحه[6]، واستدلَّ بذلك على صحة سماع الصغير، وتوفي محمود بن الربيع سنة تسع وتسعين بتقديم التاء على السين فيهما[7].

وأما محمود بن لبيد الأَشْهلي فقد ذكر البخاري[8] وابن حبان[9] أن له

---

(١) قوله: «على ذلك» سقط من ك.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٥٣).

(٣) سقطت من ك.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٥٣).

(٥) انظر: المعرفة والتاريخ (١/ ٣٥٧، ٣٥٨)، الإصابة (٢/ ١٢).

(٦) (١/ ٢٧) كتاب العلم «باب متى يصح سماع الصغير؟» وقد تقدَّم تخريجه.

(٧) انظر: الثقات (٣/ ٣٩٧، ٣٩٨)، الاستيعاب (٣/ ٤٢٢)، أسد الغابة (٤/ ٣٣٢)، الإصابة (٣/ ٣٨٦).

(٨) التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤٠٢).

(٩) الثقات (٣/ ٣٩٧، ٣٩٨).

. . . .

صحبة، وتوفي محمود بن لبيد سنة ست أو خمس وتسعين[١].

فقد تأخر كل منهما عن الثلاثة المذكورين قطعاً، فإن سهل بن سعد والسائب أكثر ما قيل في تأخر وفاتهما إلى سنة إحدى وتسعين، وهو قول ابن حبان[٢] فيهما، وقيل: سنة ثماني وثمانين، وقيل قبل ذلك.

إلاَّ أن مسلم بن الحجاج وجماعة عدُّوا محمود بن لبيد في التابعين[٣]، فعلى هذا يكون آخر الصحابة موتاً بالمدينة محمود بن الربيع، والله أعلم.

---

(١) انظر: الاستيعاب (٣/ ٤٢٣، ٤٢٤)، أسد الغابة (٤/ ٣٣٣)، الإصابة (٣/ ٣٨٧).

(٢) الثقات (٣/ ١٦٨، ١٧١، ١٧٢).

(٣) انظر: الاستيعاب (٣/ ٤٢٤)، أسد الغابة (٤/ ٣٣٣)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٦٢، ٦٣)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٨٩، ٢٩٠).

وآخر من مات منهم بالبصرة: أنس بن مالك. قال أبو عمر ابن عبد البر: «ما أعلم أحداً مات بعده ممن رأى رسول الله ﷺ إلاّ أبا الطفيل». وآخر من مات منهم بالكوفة عبد الله ابن أبي أوفى، وبالشام عبد الله بن بسر، وقيل: بل أبو أمامة.

---

١٥٢ ــ قوله: (وآخر من مات منهم بالبصرة: أنس بن مالك. قال أبو عمر ابن عبد البر: «ما أعلم أحداً مات بعده ممن رأى رسول الله ﷺ إلاّ أبا الطفيل»[(١)]، انتهى.

أقر المصنف ابن عبد البر[(٢)] على هذا، وفيه نظر، فإن محمود بن الربيع تأخر بعد أنس بلا خلاف، فإنه توفي سنة تسع وتسعين كما تقدم، وقد ثبت في صحيح البخاري أنه رأى رسول الله ﷺ، وعقل عنه كما تقدم.

وأيضاً فقد ذكر أبو زكريا ابن منده في «جزء» له جمعه في آخر من مات من الصحابة عن عكرمة بن عمار[(٣)] قال: لقيت الهِرْماس بن زياد سنة

---

(١) الاستيعاب (١/ ٧٣).

(٢) في ك: «كلام ابن عبد البر».

(٣) هو عكرمة بن عمار الحنفي العجلي ــ بكسر العين وسكون الجيم ــ أبو عمار اليمامي البصري، وثقه ابن معين والعجلي وأبو داود، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً ربما وهم في حديثه وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط، وقال النسائي: ليس به بأس إلاّ في حديثه عن يحيى بن أبي كثير، وقال زكريا بن يحيى الساجي: صدوق، وقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة. وقال الحافظ في التقريب: صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب. مات سنة تسع وخمسين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٥٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٠)، الكامل (٥/ ١٩١٠ ــ ١٩١٤)، الميزان (٣/ ٩٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٤٩، ٩٥٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٦١ ــ ٢٦٣)، الكاشف (٢/ ٢٤٠)، التقريب (٢/ ٣٠)، الخلاصة (ص ٢٧٠).

. . . .

اثنتين ومائة[1]. وقد ذكر المصنف ـ بعد هذا[2] ـ عن بعضهم أنه آخر من مات من الصحابة باليمامة فإن ثبت قول عكرمة بن عمار فقد تأخر أيضاً بعد أنس.

وأيضاً فقد ذكر أبو عبد الله ابن منده، وأبو زكريا ابن منده، أن عبد الله بن بُسْر المازني تُوفي سنة (ست) وتسعين[3]. وهكذا قال عبد الصمد بن سعيد[4]، فعلى هذا يكون تأخر بعد أنس أيضاً. لكن المشهور في وفاة عبد الله بن بُسْر[5] أنها في سنة ثماني وثمانين[6].

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٨).

(٢) في ك: «بعدها».

(٣) انظر: أسد الغابة (٣/ ١٢٥).

(٤) هو أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد بن عبد الله بن سعيد بن يعقوب الكندي ــ بكسر الكاف وسكون النون، نسبة إلى قبيلة بني كندة ــ الحمصي قاضي حمص. المحدِّث الحافظ. قال الذهبي: جمع تاريخاً لطيفاً فيمن نزل حمص من الصحابة سمعناه، توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.
سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٦٦، ٢٦٧)، العبر (٢/ ٢٢، ٢٣)، شذرات الذهب (٢/ ٣٠٢، ٣٠٣).

(٥) هو عبد الله بن بسر ــ بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة ــ ابن أبي بسر المازني القيسي، أبو بسر، ويقال: أبو صفوان، له ولأبيه صحبة، وهو مذكور في الصحابة الذين نزلوا حمص، قال ابن عبد البر: يقال: إنه ممن صلى للقبلتين. مات ــ رضي الله عنه ــ بالشام سنة ثماني وثمانين، وهو ابن أربع وتسعين، وقال أبو القاسم عبد الصمد ابن سعيد: مات سنة ست وتسعين، وهو ابن مائة سنة.
الاستيعاب (٢/ ٢٦٧)، أسد الغابة (٣/ ١٢٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٠٠)، الإصابة (٢/ ٢٨١، ٢٨٢).

(٦) وهو قول ابن سعد وغيره. انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٤١٣)، المعارف (ص ٣٤١)، أسد الغابة (٣/ ١٢٥)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٦٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٥٨، ١٥٩)، الإصابة (٢/ ٢٨١، ٢٨٢).

. . . .

وأيضاً فقد روى الخطيب في كتاب «المتفق والمفترق»[1] عن محمد بن الحسن الزعفراني[2] أن عمرو بن حريث توفي سنة ثماني وتسعين، فإن كان كذلك فقد بقي بعد أنس أيضاً، وقيل: إن عمرو بن حريث توفي سنة خمس وثمانين، فعلى هذا تكون وفاته قبل أنس، والله أعلم.

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ١٨).

(٢) صوابه كما في التهذيبين للمزي وابن حجر: الحسن بن محمد بن الصباح ـ بفتح الصاد المهملة والباء الموحدة المشددة ـ الزعفراني ـ بفتح الزاي وسكون العين المهملة وفتح الفاء والراء، نسبةً إلى «الزعفرانية» قرية قرب بغداد، وقيل: محلة قديمة بكرخ بغداد ـ أبو علي البغدادي، صاحب الشافعي ـ رحمه الله ـ شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه، وثَّقه النسائي، وأبو حاتم، وابن حبان، وغيرهم. وقال ابن حبان: كان راوياً للشافعي، وكان يحضر أحمد وأبو ثور عند الشافعي، وهو الذي يتولى القراءة عليه، وقال ابن حجر: ثقة، مات يوم الاثنين سنة تسع وخمسين ومائتين، وقيل: سنة ستين ومائتين.
الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٦)، الثقات لابن حبان (٨/ ١٧٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١١٨٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣١٨، ٣١٩)، الكاشف (١/ ١٦٦)، التقريب (١/ ١٧٠)، الخلاصة (ص ٨٠).

وتبسَّط بعضهم فقال: «آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وبفلسطين أبو أُبي ابن أم حرام، وبدمشق واثلة بن الأسقع، وبحمص عبد الله بن بسر، وباليمامة الهرماس بن زياد، وبالجزيرة العرس بن عميرة، وبإفريقية رويفع بن ثابت، وبالبادية في الأعراب سلمة بن الأكوع، رضي الله عنهم أجمعين».

وفي بعض ما ذكرناه خلاف لم نذكره.

وقوله في رُويفع: «بإفريقية» لا يصح، إنما مات في حاضرة برقة وقبره بها. ونزل سلمة إلى المدينة قبل موته بليال فمات بها، والله أعلم.

---

١٥٣ ــ قوله: (وتبسَّط بعضهم فقال: «آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ بمصر: عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي[١]...)، إلى آخر كلامه.

---

(١) هو عبد الله بن الحارث بن جزء ــ بفتح الجيم وسكون الزاي ــ ابن عبد الله بن مَعْدي كَرِب ــ بفتح الميم وسكون العين وكسر الدال وفتح الكاف وكسر الراء ــ ابن عمرو بن عُسم، وقيل: عُصم ــ بضم العين وسكون السين والصاد ــ الزُّبيدي ــ بضم الزاي وفتح الباء وسكون الياء، نسبةً إلى زبيد قبيلة قديمة من مذحج أصلهم من اليمن، نزلوا الكوفة، قيل: كان اسمه العاصي فسماه النبي ﷺ عبد الله، روى عن النبي ﷺ أحاديث حفظها، وسكن مصر، فروى عنه المصريون. مات سنة ست وثمانين بعد أن عمي، وقيل: سنة خمس، وقيل: سبع، وقيل: ثمان وثمانين، وهو آخر من مات بمصر من الصحابة.
الاستيعاب (٢/ ٢٨٠، ٢٨١)، أسد الغابة (٣/ ١٣٧)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣١٠)، الإصابة (٢/ ٢٩١)، الأنساب (٦/ ٢٤٨، ٢٤٩).

. . . .

هذا الذي أبهم المصنف ذكره هو أبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن منده، فإنه قال ذلك في «جزء» جمعه في آخرمن مات من الصحابة[1].

وبقي على المصنف مما ذكره ابن منده آخران من الصحابة:

بُرَيْدة بن الحُصَيب[2]، والعَدَّاء بن خالد بن هَوْذة[3].

فقال أبو زكريا ابن منده: «إن بريدة آخر من مات بخراسان من الصحابة، وإن العَدَّاء بن هوذة آخر من مات» بالرُخج «منهم[4]»، والرُخج ـ بضم الراء وسكون الخاء المعجمة بعدها جيم[5] ـ من

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٥/ ١٧٩).

(٢) هو بُريدة ـ بضم الباء وسكون الياء ـ ابن الحصيب ـ بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة وسكون الياء ـ ابن عبد الله بن الحارث بن الأعرج بن سعد الأسلمي، أبو عبد الله، وقيل غير ذلك. أسلم قبل بدر، ولم يشهدها، وشهد خيبر وفتح مكة. استعمله النبي ﷺ على صدقات قومه. سكن المدينة ثم انتقل إلى مرو فسكنها إلى أن مات بها في خلافة يزيد بن معاوية سنة ثلاث وستين.

الاستيعاب (١/ ١٧٣، ١٧٤)، أسد الغابة (١/ ١٧٥، ١٧٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤٧)، الإصابة (١/ ١٤٦).

(٣) هو العَدَّاء ـ بفتح العين وتشديد الدال المفتوحة ـ ابن خالد بن هوذة ـ بفتح الهاء وسكون الواو وفتح الذال ـ ابن خالد بن عمرو بن عامر بن صعصعة ـ بفتح الصاد وسكون العين وفتح الصاد الثانية والعين ـ العامري. أسلم بعد «حنين» مع أبيه وأخيه حرملة. قيل: عمر حتى عاش إلى زمن خروج يزيد بن المهلب، وكان ذلك سنة إحدى واثنتين ومائة، وعداده في أعراب البصرة.

الاستيعاب (٣/ ١٦١)، أسد الغابة (٣/ ٣٨٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٧٥)، الإصابة (٢/ ٤٦٦).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ١٦٤).

(٥) وضبطه ياقوت في معجم البلدان (٣/ ٣٨)، والبكري في معجم ما استعجم (٢/ ٦٤٦) بضم الراء وتشديد الخاء.

. . . .

أعمال سجستان. فكان ينبغي للمصنف أن يذكر بقية كلامه.

ولكن ما ذكره في بريدة فيه نظر، فإن بُرَيْدة توفي بخراسان سنة ثلاث وستين كما قال محمد بن سعد[1]، وكذا قال أبو عبيد[2]: إنه مات سنة ثلاث وستين[3].

وعلى هذا فقد تأخر بعده بخراسان: أبو برزة الأسلمي.

قال خليفة بن خياط: «وافى أبو برزة خراسان ومات بها بعد سنة أربع وستين»[4].

وقال الواقدي ومحمد بن سعد: «غزا خراسان ومات بها»[5]، وكذا قال الخطيب[6].

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٦٥)، تهذيب الكمال (١/ ١٤١)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٧٩).

(٢) هو القاسم بن سلام ـ بفتح السين واللام المشددة ـ البغدادي العلامة العلم صاحب التصانيف السائرة. طلب العلم، وسمع الحديث، ودرس الأدب، ونظر في الفقه. أقام ببغداد مدة، ثم ولي قضاء طرسوس، وخرج بعد ذلك إلى مكة فأقام بها حتى مات سنة أربع وعشرين ومائتين. كان من علماء بغداد المحدثين النحويين على مذهب الكوفيين، ورواة اللغة والغريب عن البصريين والكوفيين مع علمه بالقراءات. صنَّف في كل فن من العلوم والأدب فأكثر. له «غريب الحديث» و «الأمثال» و «معاني القرآن» و «الأموال» وغيرها.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ١٧٢)، التاريخ الصغير (٢/ ٣٥٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١١٠)، تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠٣، ٤١٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠)، العبر (١/ ٣٠٨)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٠٤)، شذرات الذهب (٢/ ٥٤، ٥٥).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١/ ١٤١).

(٤) الطبقات لخليفة بن خياط (ص ١٠٩)، وانظر أيضاً: تاريخ خليفة (ص ٢٥١).

(٥) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٦٦).

(٦) تاريخ بغداد (١/ ١٨٢، ١٨٣).

. . . .

وقيل: مات بنيسابور[1]، وقيل: مات في مفازة بيت سجستان وهراة، وقيل: مات بالبصرة.

حكى هذه الأقوال: الحاكم في «تاريخ نيسابور»[2].

ومما لم يذكره ابن منده ولا ابن الصلاح أن النابغة الجَعْدي[3] آخر من مات من الصحابة بأصبهان، وقد ذكره أبو الشيخ ابن حيان[4] في «طبقات

---

(١) قوله: «وقيل: مات بنيسابور» سقط من ب.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٤٦، ٤٤٧).

(٣) هو الشاعر المشهور المعمر، اختلف في اسمه، فقيل: قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة بن جعدة، وقيل: عبد الله، وقيل: حبان بن قيس بن عمرو بن عدس، وقيل: حبان بن قيس بن عبد الله بن قيس، وقيل: بتقديم قيس على عبد الله، وسمي النابغة لأنه أقام مدة لا يقول الشعر، ثم قاله، فقيل: نبغ، وقيل: كان يقول الشعر ثم تركه في الجاهلية، ثم عاد إليه بعد أن أسلم فقيل: نبغ. أنشد النبي ﷺ بعض أشعاره فاستحسنه واستجاده. مات بأصبهان، قيل: وله مائة وعشرون، وقيل: مائة وثمانون، وقيل: مائتان وعشرون سنة.

الاستيعاب (٣/ ٥٨١، ٥٩٣)، أسد الغابة (٥/ ٢ ـ ٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٠٠)، الإصابة (٢/ ٥٣٧ ـ ٥٤١).

(٤) هو الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان ـ بفتح الحاء وتشديد الياء ـ الأنصاري الأصبهاني حافظ أصبهان ومسند زمانه، صاحب المصنفات السائرة المعروف بأبي الشيخ، ولد سنة أربع وسبعين ومائتين، وسمع في سنة أربع وثمانين وكتب العالي والنازل، قال ابن مردويه: ثقة مأمون، صنف التفسير والكتب الكثيرة في الأحكام وغير ذلك، وقال الخطيب: كان حافظاً ثبتاً متقناً. وقال أبو نعيم: أحد الثقات الأعلام، صنف الأحكام والتفسير، وكان يفيد عن الشيوخ ويصنِّف لهم ستين سنة وكان ثقة. وقال الذهبي: كان مع سعة علمه وغزارة حفظه صالحاً خيراً قانتاً لله صدوقاً، توفي في سلخ المحرم سنة تسع وستين وثلاثمائة.

=

. . . .

الأصبهانيين»[1]، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان»[2] فيمن توفي بأصبهان، وأنه عاش مائة وعشرين سنة، وذكر عمر بن شَبَّة عن أشياخه أنه عاش مائة وثمانين سنة[3]، وأنشد قوله لعمر:

ثَـــلاثَـــةَ أَهْلِيـــنَ أَفْنَيْتُهُـــمْ[4] . . . .

فقال له عمر: «كم لبثت مع كل أهل؟» قال: ستين سنة.

وقال ابن قتيبة: «عمَّر مائتين وعشرين سنة، ومات بأصبهان»[5].

قال ابن عبد البر: «وهذا أيضاً لا يدفع لأنه قال في الشعر الذي أنشده عمر: إنه أفنى ثلاثة قرون، كل قرن من[6] ستين سنة، فهذه مائة وثمانون سنة، ثم عمر إلى زمن ابن الزبير وإلى أن هاجا أوس بن معن ثم ليلى الأخيلية»[7].

= ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٩٠)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٥ ـ ٩٤٧)، العبر (٢/ ١٣٢)، شذرات الذهب (٣/ ٦٩).

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ٩٦ أ).

(٢) (١/ ٧٣) وفي ك: «أصفهان».

(٣) من قوله «وذكر عمر بن شبة» إلى هنا سقط من ب.

(٤) هذا شطر بيت أنشده النابغة في أبيات قصيدة له يقول فيها:

لَبِسْـــتُ أُنَـــاســـاً فَـــأَفْنَيْتُهُـــمْ ... وَأَفْنَيْـــتُ بَعْـــدَ أُنَـــاس أُنَـــاسَـــا

ثَـــلاثَـــةَ أَهْلِيـــنَ أَفْنَيْتُهُـــمْ ... وكـــانَ الإلـــهُ هُـــو المُسْتَـــآسَـــا

وعِشْـــتُ بِعَيْشَيْـــنِ إنَّ المَنُـــونَ ... تَلْقَـــى المعـــايِـــشَ فيهـــا خِسَـــاسَـــا

انظر: الشعر والشعراء (١/ ٢٩٥، ٢٩٦)، الأغاني (٤/ ١٣٠)، الاستيعاب ٣/ ٥٨٢)، أسد الغابة (٥/ ٢)، الإصابة (٣/ ٥٣٨).

(٥) الشعر والشعراء (١/ ٢٩٠)، الأغاني (٤/ ١٣٠).

(٦) سقطت من ك.

(٧) الاستيعاب (٣/ ٥٨٢).

. . . .

واسم النابغة: قيس بن عبد الله بن عدس. هذا هو المشهور، وبه جزم أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»[1]، والسمعاني في «الأنساب»[2]، وقيل: اسمه حيان بن قيس بن عبد الله، حكاه ابن عبد البر[3].

وآخر من مات بالطائف من الصحابة: عبد الله بن عباس[4]. وآخر من مات بسمرقند منهم: قثم بن العباس[5].

---

(١) (١/ ٧٣).

(٢) (٣/ ٢٦٥).

(٣) الاستيعاب (٣/ ٥٨١).

(٤) من قوله «وآخر من مات بالطائف» إلى هنا سقط من ب.

(٥) المعارف (ص ١٢٢)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٤٢).

النوع الموفي أربعين
معرفة التابعين

هذا ومعرفة الصحابة أصل أصيل يرجع إليه في معرفة المرسل والمسند. **قال الخطيب الحافظ**: التابعي من صحب الصحابي.

قلت: ومطلقه مخصوص بالتابع بإحسان، ويقال للواحد منهم: تابع وتابعي. وكلام الحاكم أبي عبد الله وغيره مشعر بأنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه وإن لم توجد الصحبة العرفية. والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه في الصحابي نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما.

النوع الموفي أربعين
معرفة التابعين(١)

١٥٤ ــ قوله: (قال الخطيب الحافظ: «التابعي(٢) من صحب الصحابي»(٣).

قلت: ومطلقه مخصوص بالتابع بإحسان(٤)، ويقال للواحد منهم: تابع وتابعي. وكلام الحاكم أبي عبد الله(٥) وغيره مشعر بأنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه وإن لم توجد الصحبة العرفية. والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه في الصحابي نظراً إلى مقتضى / اللفظين فيهما)، انتهى.

---

(١) سقط من ك، أ، ب.

(٢) في ك: «التابع».

(٣) الكفاية (ص ٥٩).

(٤) في ك: «بالتابعي».

(٥) في معرفة علوم الحديث (ص ٤٢).

. . . .

وفيه أمور:

أحدها: أن تقديم المصنف كلام الخطيب في حد التابعي على كلام الحاكم وغيره وتصديره به كلامه، ربما يوهم ترجيحه على القول الذي بعده، وليس كذلك، بل الراجح الذي عليه العمل قول الحاكم وغيره في الاكتفاء بمجرد الرؤية دون اشتراط الصحبة، وعليه يدل عمل أئمة الحديث: مسلم بن الحجاج، وأبي حاتم بن حبان، وأبي عبد الله الحاكم، وعبد الغني بن سعيد، وغيرهم.

وقد ذكر مسلم بن الحجاج في كتاب «الطبقات»: سليمان بن مهران الأعمش[1] في طبقة التابعين[2]، وكذلك ذكره ابن حبان فيهم، وقال: «إنما أخرجناه في هذه الطبقة لأن له لُقياً وحفظاً، رأى أنس بن مالك وإن لم يصح له سماع المسند عن أنس»[3]، وقال علي بن المديني: «لم يسمع الأعمش من أنس

---

(١) هو أبو محمد سليمان بن مهران ـ بكسر الميم وسكون الهاء وفتح الراء ـ الأسدي الكاهلي مولاهم، الأعمش محدث الكوفة وعالمها، أحد الأئمة الحفاظ الأعلام، قال علي بن المديني: للأعمش نحو ألف وثلاثمائة حديث، وقال عمرو بن علي الفلاس: كان يسمى المصحف لصدقه، وقال النسائي: ثقة، ثبت وعده في المدلسين، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، حافظ عارف بالقراءة لكنه يدلس. توفي سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة، وكان مولده سنة إحدى وستين.

التاريخ لابن معين (٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٦)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٧، ٣٨)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١٤٦، ١٤٧)، مشاهير علماء الأمصار (ص ١١١)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٥٤)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٢٦ ـ ٢٤٨)، العبر (١/ ١٦٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٤٦ ـ ٥٤٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢ ـ ٢٢٦)، الكاشف (١/ ٣٢٠)، التقريب (١/ ٣٣١)، الخلاصة (ص ١٥٥).

(٢) الطبقات (ص ٨٧).

(٣) الثقات (٤/ ٣٠٢).

. . . .

إنما رآه رؤية بمكة يصلي خلف المقام»[1].

فأما طرق الأعمش عن أنس فإنما يرويها عن يزيد الرقاشي، عن أنس[2]. وقال يحيـى بن معين: «كل ما روى الأعمش عن أنس فهو مرسل»[3]، وقد أنكر على أحمد[4] بن عبد الجبار العطاردي[5] حديث عن ابن فضيل[6]، عن الأعمش قال: «رأيت أنساً بال فغسل ذكره غسلاً شديداً، ثم توضأ ومسح على خفيه فصلى

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٨٢)، وانظر: جامع التحصيل (ص ٢٢٨).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٨٢)، وجامع التحصيل (ص ٢٢٨).

(٣) التاريخ (٢/ ٢٣٤).

(٤) سقط من ب.

(٥) هو أحمد بن عبد الجبار بن محمد بن عمر بن عطارد ـ بضم العين المهملة وفتح الطاء المهملة وكسر الراء ـ التميمي العطاردي، أبو عمر الكوفي، أحد الضعفاء. قيل: إن أبا داود أخرج له، لكن لم يثبت ذلك. قال ابن حجر: ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح، مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين، ومولده سنة سبع وسبعين ومائة.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٦٢)، الكامل (١/ ١٩٤)، الميزان (١/ ١١٢)، تهذيب الكمال (١/ ٢٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٥١)، التقريب (١/ ١٩)، الخلاصة (ص ٨).

(٦) هو محمد بن فضيل ـ بضم الفاء وفتح الضاد المجمة وسكون الياء المثناة تحت ـ ابن غزوان ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الزاي ـ الضبي ـ بفتح الضاد وكسر الباء المشددة ـ أبو عبد الرحمن الكوفي الحافظ، قال الحافظ في التقريب: «صدوق عارف رمي بالتشيع». وقال في الخلاصة: «شيعي غال باطنه لا يسب». قال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو داود: كان شيعياً محترقاً. مات سنة خمس وتسعين ومائة.
التاريخ لابن معين (٢/ ٢٠٧)، التاريخ الكبير (١/ ١/ ٢٠٧)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٥٧، ٥٨)، الضعفاء الكبير (٤/ ١١٨ ـ ١٢٠)، الميزان (٤/ ٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٥٩)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٠٥، ٤٠٦)، الكاشف (٣/ ٧٩)، التقريب (٢/ ٢٠٠، ٢٠١)، الخلاصة (ص ٣٥٦).

. . . .

بنا. وحدثنا في بيته»[1]، وقال الترمذي: «لم يسمع من أحد من الصحابة»[2].

وأما رواية الأعمش عن عبد الله بن أبي أوفى عن النبي ﷺ أنه قال: «الخَوَارِجُ كِلَابُ النَّارِ»[3] فهو مرسل، فقال أبو حاتم الرازي: إنه لم يسمع من ابن أبي أوفى[4]. وهذا الحديث وإن رواه إسحاق الأزرق عنه هكذا كما رواه ابن ماجه في سننه[5]، فقد رواه عبد الله بن نمير عن الأعمش، عن الحسن بن واقد، عن أبي غالب، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ[6]، وليس للأعمش رواية عن أحد من الصحابة في شيء من الكتب الستة إلاَّ هذا الحديث الواحد عند ابن ماجه[7].

وكذلك عد عبد الغني بن سعيد الأزدي الأعمش في التابعين في «جزء» له جمع فيه من روى من التابعين عن عمرو بن شعيب[8].

---

(١) جامع التحصيل (ص ٢٢٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٣).

(٢) انظر: جامع التحصيل (ص ٢٢٨).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٣٥٥)، ثنا إسحاق بن يوسف، عن الأعمش، عن ابن أبي أوفى قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول... فذكره.
وابن ماجه (١/ ٦١) في المقدمة «باب في ذكر الخوارج» رقم (١٧٣).
وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٥٦) بإسناديهما عن إسحاق بن يوسف الأزرق، عن الأعمش، عن ابن أبي أوفى مرفوعاً.
وإسناده ضعيف لانقطاعه، قال البوصيري في زوائد ابن ماجه (١/ ٢٥): «وإسناد ابن أبي أوفى رجاله ثقات إلاَّ أنه منقطع، الأعمش لم يسمع من ابن أبي أوفى، قاله غير واحد».

(٤) انظر: جامع التحصيل (ص ٢٢٩).

(٥) (١/ ٦١) في المقدمة باب في ذكر الخوارج رقم (١٧٣)، وقد تقدم الكلام عليه.

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ٩٧ أ).

(٧) له رواية عن أنس عند أبي داود والترمذي، انظر: تحفة الأشراف (١/ ٢٣٥).

(٨) انظر: الشذا الفياح (ق ٩٧ أ).

. . . .

وكذلك عد فيهم أيضاً يحيى بن أبي كثير[(١)] لكونه لقي أنساً. وقد قال أبو حاتم الرازي أنه لم يدرك أحداً من الصحابة إلاَّ أنس بن مالك فإنه رآه رؤية ولم يسمع منه[(٢)]. وكذا قال البخاري[(٣)]، وأبو زرعة. قال أبو زرعة: «وحديثه عن أنس مرسل»[(٤)].

قلت: في «صحيح مسلم»[(٥)] روايته، عن أبي أمامة، عن عمرو بن عبسة لحديث إسلامه. ولكن مسلماً قرن رواية يحيى مع رواية شداد أبي عمار[(٦)]

---

(١) هو يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، واسم أبيه صالح بن المتوكل، وقيل: يسار، وقيل: نشيط، وقيل: دينار، قال عبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه: يحيى من أثبت الناس، وقال أبو حاتم: يحيى إمام لا يحدث إلاَّ عن ثقة، وقال العجلي: ثقة كان يعد من أصحاب الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يدلس. قال ابن حجر: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل.

قال عمرو بن علي الفلاس: مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقال غيره: مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٠١) الثقات للعجلي (ص ٤٧٥)، الثقات لابن حبان (٧/ ٥٩١، ٥٩٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥١٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٦٨ ــ ٢٧٠)، الكاشف (٣/ ٢٣٣)، التقريب (٢/ ٣٥٦)، الخلاصة (ص ٤٢٧).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٥١٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٦٩، ٢٧٠).

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٠١، ٣٠٢).

(٤) انظر: جامع التحصيل (ص ٣٦٩). وراجع: تحفة الأشراف (١/ ٤٣١).

(٥) (١/ ٥٦٩، ٥٧٠) كتاب صلاة المسافرين وقصرها رقم (٨٣٢).

(٦) هو شداد ــ بفتح الشين والدال المشددة ــ ابن عبد الله القرشي، أبو عمار الدمشقي مولى معاوية بن أبي سفيان، قال العجلي وأبو حاتم والدارقطني: ثقة، وقال عثمان الدارمي وابن الجنيد عن ابن معين: ليس به بأس. وكذا قال النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة يرسل.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٢٦)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٢٩)، تاريخ الدارمي عن ابن =

. . . .

وكأن اعتماد مسلم على رواية شداد فقط، فإنه قال فيه: «قال عكرمة ولقي شداد أبا أمامة. . .» فذكره، وسكت عن رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي أمامة، وهي بصيغة العنعنة، والله أعلم.

وذكر عبد الغني بن سعيد[1] أيضاً جرير بن حازم في التابعين لكونه رأى أنساً. وقد روى عن جرير أنه قال[2]: «مات أنس ولي خمس سنين»[3].

وذكر عبد الغني بن سعيد أيضاً موسى بن أبي عائشة[4] في التابعين لكونه

= معين (ص ١٣٣)، الثقات للعجلي (ص ٢١٥)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣٥٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٧٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣١٧)، الكاشف (٢/ ٦)، التقريب (١/ ٣٤٧)، الخلاصة (ص ١٦٤).

(١) هو الإمام الحافظ المتقن النسابة أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي الأزدي ـ بفتح الهمزة وسكون الزاي ـ المصري، صاحب التصانيف السائرة. كان الدارقطني يفخم أمره ويرفع ذكره ويقول: كأنه شعلة من نار، وقال البرقاني ـ بفتح الباء، وقيل: بكسرها، وسكون الراء، نسبة إلى قرية من قرى خوارزم ـ «ما رأيت بعد الدارقطني أحفظ من عبد الغني» مات سنة تسع وأربعمائة، وله سبع وسبعون سنة.
العبر (٢/ ٢١٦، ٢١٧)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٦٨ ـ ٢٧٣)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٧، ١٠٤٩)، البداية والنهاية (١٢/ ٩)، شذرات الذهب (٣/ ١٨٨).

(٢) سقطت من ب.

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٩٩).

(٤) هو موسى بن أبي عائشة المخزومي الهمداني ـ بفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال المهملة نسبة إلى «همدان» ـ واسمه أوسلة ـ بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح السين المهملة ـ ابن مالك بن زيد بن ربيعة بن يعرب بن قحطان، أبو الحسن الكوفي مولى آل جعدة ـ بفتح الجيم وسكون العين وفتح الدال ـ ابن هبيرة ـ بضم الهاء وفتح الباء وسكون الياء ـ قال الحميدي: عن ابن عيينة: حدثنا موسى بن أبي عائشة وكان من الثقات، وقال إسحاق بن منصور، عن ابن معين: ثقة، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: =

. . . .

لقي عمرو بن حريث[1].

وقال الحاكم أبو عبد الله في «علوم الحديث»[2] في النوع الرابع عشر: «هم طبقات خمس عشرة طبقة، آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة...»، إلى آخر كلامه.

ففي كلام هؤلاء الأئمة الاكتفاء في التابعي[3] بمجرد رؤية الصحابي ولقيه له دون اشتراط الصحبة.

إلاَّ أن ابن حبان يشترط / في ذلك أن تكون رؤيته له في سن من يحفظ عنه، فلا عبرة برؤيته[4] كخلف بن خليفة فإنه عده في أتباع التابعين وإن كان رأى عمرو بن حُرَيث لكونه كان صغيراً[5].

وقد روى الترمذي في «الشمائل»[6] عن علي بن حُجْر عن خَلَف بن خليفة

= كوفي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة عابد وكان يرسل.
التاريخ لابن معين (٢/ ٥٩٣)، التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٢٨٩)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ١٥٦)، الثقات لابن حبان (٥/ ٤٠٤)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٨٨)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٢، ٣٥٣)، الكاشف (٣/ ١٦٣)، التقريب (٢/ ٢٨٥)، الخلاصة (ص ٣٩١).

(١) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٤٦)، فتح المغيث (٣/ ١٤٠)، تدريب الراوي (٢/ ٢٣٥).
(٢) (ص ٤٢، ٤٦).
(٣) في ك: «التابع».
(٤) الثقات (٦/ ٢٧٠).
(٥) الثقات (٦/ ٢٦٩، ٢٧٠).
(٦) (ص ٢١٨) باب ما جاء في رؤية رسول الله ﷺ في النوم رقم (٣٩٠). [وانظر: تحفة الأشراف (٨/ ١٤٤)].

. . . .

قال: «رأيت عمرو بن حُرَيْث صاحب النبي ﷺ وأنا غلام صغير». وهذا إسناد صحيح. وما اختاره ابن حبان له وجه تقدم مثله في الرؤية المقتضية للصحبة هل يشترط فيها التمييز أم لا[1]؟

الأمر الثاني: إن الخطيب وإن كان قال في كتاب «الكفاية»[2] ما حكاه عنه المصنف من أن التابعي من صحب الصحابي فإنه عد منصور بن المعتمر[3] من التابعين في «جزء»[4] له جمع فيه رواية الستة من التابعين بعضهم عن بعض، وذلك في الحديث الذي رواه الترمذي[5] والنسائي[6] من رواية منصور بن

---

(١) انظر (ص ٨٥٩).

(٢) (ص ٥٩).

(٣) هو منصور بن المعتمر ـ بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح التاء المثناة فوق وكسر الميم ـ ابن عبد الله بن ربيعة، وقيل: المعتمر بن عتاب ـ بفتح العين وتشديد الباء ـ ابن فرقد ـ بفتح الفاء وسكون الراء وفتح القاف ـ السلمي ـ بضم السين وفتح اللام، نسبة إلى بني سليم ـ بضم السين وفتح اللام ـ أبو عتاب الكوفي، قال يحيى بن معين: منصور بن المعتمر من أثبت الناس، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال العجلي: كوفي ثقة ثبت في الحديث، وقال الحافظ في التقريب: «ثقة ثبت وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش» مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٤٦)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ١٧٧)، التاريخ لابن معين (٢/ ٥٨٨، ٥٨٩)، الثقات للعجلي (ص ٤٤٠)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٤٢، ١٤٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٧٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣١٢ ـ ٣١٥)، الكاشف (٣/ ١٥٦)، التقريب (٢/ ٢٧٦، ٢٧٧)، الخلاصة (ص ٣٨٨).

(٤) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٤٦)، فتح المغيث (٣/ ١٤٢).

(٥) (٥/ ١٦٧) في كتاب فضائل القرآن «باب ما جاء في سورة الإخلاص» رقم (٢٨٩٦)، وقال: «حديث حسن».

(٦) ٢/ ١٧١، ١٧٢) في كتاب الافتتاح «باب الفضل في قراءة قل هو الله أحد».

. . . .

المعتمر عن هِلَال بن يِسَاف(١) عن ربيع بن خُثيم(٢) عن عمرو بن ميمون(٣) عن

(١) هو هلال ـ بكسر الهاء وتخفيف اللام ـ ابن يساف ـ بكسر الياء المثناة تحت وفتح السين المهملة، وقيل: ابن إساف ـ بكسر الهمزة وتخفيف السين ـ قال إسحاق بن منصور، عن ابن معين: ثقة، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة.

التاريخ لابن معين (٢/ ٦٢٤)، التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٠٢)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٧٢)، الثقات للعجلي (ص ٤٦٠)، الثقات لابن حبان (٥/ ٥٠٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٥٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٨٦، ٨٧)، الكاشف (٣/ ٢٠٢)، التقريب (٢/ ٣٢٥)، الخلاصة (ص ٤١٢).

(٢) هو الربيع بن خثيم ـ بضم الخاء المعجمة وفتح الثاء المثلثة، وقيل: بفتح الخاء والثاء وسكون الياء المثناة تحت ـ ابن عائذ بن عبد الله بن موهب ـ بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء ـ أحد الثقات الأثبات، قال إسحاق بن منصور، عن ابن معين: لا يسأل عن مثله، وقال العجلي: تابعي ثقة وكان خياراً، وقال ابن حبان في الثقات: أخباره في الزهد والعبادة أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في ذكره، وقال ابن حجر: ثقة، عابد مخضرم. مات بعد استشهاد الحسين رضي الله عنه سنة ثلاث وستين.

التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٦٩)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٥٩)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢٢٤، ٢٢٥)، تهذيب الكمال (١/ ٤٠٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٢)، الكاشف (١/ ٢٣٥)، التقريب (١/ ٢٤٤)، الخلاصة (ص ١١٥).

(٣) هو عمرو بن ميمون الأودي ـ بفتح الهمزة وسكون الواو، نسبة إلى أود بن صعب ـ ويقال: أبو يحيى الكوفي، أدرك الجاهلية، ولم يلق النبي ﷺ. قال ابن معين والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: مخضرم مشهور، ثقة عابد، مات سنة أربع وسبعين. ويقال: سنة خمس وسبعين.

التاريخ لابن معين (٢/ ٤٥٤)، التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٦٧)، الجرح والتعديل (١/ ٣/ ٢٥٨)، الثقات لابن حبان (٥/ ١٦٦)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٥٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٠٩)، الكاشف (٢/ ٢٩٦)، التقريب (٢/ ٨٠)، الخلاصة (ص ٢٩٤).

. . . .

عبد الرحمن بن أبي ليلى[1] عن امرأة من الأنصار عن أبي أيوب مرفوعاً: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أحدٌ ثُلُثُ القُرآنِ». قال الخطيب: «منصور بن المعتمر له رؤية من الصحابة ابن أبي أوفى»[2]. قلت: وإنما له رؤية فقط دون الصحبة والسماع».

وقد ذكره مسلم وابن حبان[3] وغيرهما في طبقة أتباع التابعين، ولم أر من عده في طبقة التابعين.

وقال النووي في «شرح مسلم»[4]: «ليس بتابعي ولكنه من أتباع التابعين»[5]، فقد عده الخطيب في التابعين وإن لم يعرف له صحبة لابن أبي أوفى، فيحمل قوله في «الكفاية»[6]: «من صحب الصحابي» على أن المراد اللقي جمعاً بين كلاميه، والله أعلم.

---

(١) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى واسمه: يسار، ويقال: بلال، ويقال: داود بن بلال الأنصاري المدني ثم الكوفي، قال ابن معين: ثقة، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. اختلف في سماعه من عمر بن الخطاب رضي الله عنه مات بوقعة «الجماجم»، وقال ابن حجر: ثقة، سنة ست وثمانين، وقيل: غرق رحمه الله.

التاريخ لابن معين (٢/ ٣٥٦، ٣٥٧)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٠١)، الثقات للعجلي (ص ٢٩٨)، تاريخ بغداد (١٠/ ١٩٩)، الضعفاء الكبير (٢/ ٣٣٧)، الميزان (٢/ ٥٨٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٨١٣)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٦٠ ـ ٢٦٢)، الكاشف (٢/ ١٦٢)، التقريب (١/ ٤٩٦)، الخلاصة (ص ٢٣٤).

(٢) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٤٦)، فتح المغيث (٣/ ١٤٢).

(٣) الثقات (٧/ ٤٧٣، ٤٧٤)، وانظر: شرح صحيح مسلم (١/ ٥٣).

(٤) (١/ ٥٣).

(٥) من قوله: «وقال النووي» إلى هنا سقط من ب.

(٦) (ص ٥٩).

. . . .

الأمر الثالث: أن تعقب المصنف لكلام الخطيب بقوله: «قلت: ومطلقه مخصوص بالتابع بإحسان»، فيه نظر من حيث إنه إن أراد بالإحسان أن لا يرتكب أمراً يخرجه عن الإسلام فهو كذلك. وأهل الحديث وإن أطلقوا (أن)[1] التابعي من لقي أحداً من الصحابة فمرادهم مع الإسلام، إلاَّ أن الإحسان أمر زائد على الإيمان والإسلام كما فسره به النبـي ﷺ في سؤال جبريل له في الحديث المتفق عليه[2]، وإن أراد المصنف بالإحسان الكمال في الإسلام[3] أو العدالة، فلم أر من اشترط ذلك في حد التابعي، بل من صنف في الطبقات أدخل فيهم الثقات وغيرهم، والله أعلم.

---

(١) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٢) أخرجه البخاري (١/١٨) في كتاب الإيمان «باب سؤال جبريل النبـي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة...».
ومسلم (١/٣٦ ـ ٤٠) في كتاب الإيمان، رقم (٨، ٩).

(٣) سقطت من ب.

وهذه مهمات في هذا النوع:

إحداها: ذكر الحافظ أبو عبد الله أن التابعين على خمس عشرة طبقة:

الأولى: الذين لحقوا العشرة: سعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وأبو عثمان النهدي، وقيس بن عباد، وأبو ساسان حصين بن المنذر وأبو وائل، وأبو رجاء العطاردي. وعليه في بعض هؤلاء إنكار، فإن سعيد بن المسيب ليس بهذه المثابة، لأنه ولد في خلافة عمر، ولم يسمع من أكثر العشرة، **وقد قال بعضهم: لا تصح له رواية عن أحد من العشرة إلاَّ سعد بن أبي وقاص.**

قلت: وكان سعد آخرهم موتاً. وذكر الحاكم قبل كلامه المذكور أن سعيداً أدرك عمر فمن بعده إلى آخر العشرة. وقال: ليس في جماعة التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم، وليس ذلك على ما قال كما ذكرناه. نعم، قيس بن أبي حازم سمع العشرة، وروى عنهم، وليس في التابعين أحد روى عن العشرة سواه، ذكر ذلك عبد الرحمن بن يوسف بن خراش الحافظ فيما روِّينا أو بلغنا عنه. وعن أبي داود السجستاني أنه قال: روى عن التسعة ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف.

ويلي هؤلاء التابعون الذين ولدوا في حياة رسول الله ﷺ من أبناء الصحابة، كعبد الله بن أبي طلحة، وأبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف، وأبي إدريس الخولاني وغيرهم.

---

١٥٥ ــ قوله: ــ عند ذكر سعيد بن المسيب ــ: (وقد قال بعضهم: لا يصح له رواية عن أحد من العشرة إلاَّ سعد بن أبي وقاص)، انتهى.

. . . .

قلت: هكذا أبهم المصنف قائل ذلك. والظاهر أنه أخذ ذلك من قول قتادة الذي رواه مسلم في مقدمة «صحيحه»[1] من رواية همام قال: دخل أبو داود الأعمى[2] على قتادة فلما قام قالوا: إن هذا يزعم أنه لقي ثمانية عشر بدرياً، فقال قتادة: هذا كان سائلاً قبل الجارف لا يعرض في شيء من هذا، ولا تتكلم فيه، فوالله ما حدثنا الحسن عن بدري مشافهة ولا حدثنا سعيد بن المسيب[3]

---

(١) (١/ ٢٢).

(٢) هو: نفيع ــ بضم النون وفتح الفاء وسكون الياء المثناة تحت ــ ابن الحارث، أبو داود الأعمى الهمداني الدارمي، ويقال: السبيعي ــ بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة تحت والعين بينهما ياء مثناة باثنتين من تحتها، نسبة إلى سبيع: بطن من همدان ــ الكوفي القاص، ويقال اسمه: نافع. قال ابن معين: أبو داود الأعمى نفيع ليس بشيء، وقال البخاري: قاص يتكلمون فيه، وقال ابن سعد: نفيع أبو داود كذاب يتناول قوماً من الصحابة فاسق. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الحافظ في التقريب: متروك، وقد كذبه ابن معين.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١١٤)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٨٩)، الكامل (٧/ ٢٥٢٣، ٢٥٢٤)، الميزان (٤/ ٢٧٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١٦٠٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٧٠ ــ ٤٧٢)، الكاشف (٣/ ١٨٤)، التقريب (٢/ ٣٠٦)، الخلاصة (٣/ ١٨٤).

(٣) سعيد بن المسيب ــ بضم الميم وفتح السين وتشديد الياء المفتوحة وقد تكسر ــ ابن حَزْن ــ بفتح الحاء وسكون الزاي ــ ابن أبي وهب بن عمرو بن عائذ القرشي المخزومي. قال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً من سعيد بن المسيب، وقال العجلي: كان رجلاً صالحاً مفتياً وكان لا يأخذ العطاء، وقال أبو زرعة: مدني قرشي ثقة، وقال أبو حاتم: ليس في التابعين أنبل منه وهو أثبتهم في أبي هريرة، وقال ابن حجر: أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه.

التاريخ لابن معين (٢/ ٢٠٧، ٢٠٨)، التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٥١٠)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٥٩)، مشاهير علماء الأمصار (ص ٦٣)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢٧٣ ــ ٢٧٥)، =

. . . .

عن بدري مشافهة إلاَّ عن سعد بن مالك، انتهى.

وقد اختلف الأئمة في سماعه من عمر، فأنكر صحة سماعه منه الجمهور وهم[1]: يحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي[2]. وأثبت سماعه منه أحمد بن حنبل فقال: قد رآه وسمع منه[3]. وقال يحيى بن معين: رأى عمر وكان صغيراً[4]. وقال أبو حاتم الرازي: رآه على المنبر ينعي النعمان بن مُقَرِّن[5].

/ وأما سماعه من عثمان وعلي فإنه ممكن غير ممتنع، ولكن لم أر في الصحيح التصريح بسماعه من واحد منهما. وذكر الحافظ أبو الحجاج المزي في تهذيب الكمال[6] أن روايته عنهما في الصحيحين، ولم أر له عنهما في الصحيحين إلاَّ قوله: إن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك»[7]، أي: الاستلقاء في

= تهذيب الكمال (١/ ٥٠٤)، تذكرة الحفاظ (١/ ٥٤ ـ ٥٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٨٤ ـ ٨٨)، الكاشف (١/ ٢٩٦)، التقريب (١/ ٣٠٥)، الخلاصة (ص ١٤٣).

(١) في أ، ب: «كيحيى. . .» إلخ.

(٢) التاريخ لابن معين (٢/ ٢٠٧، ٢٠٨)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٧١ ـ ٧٣)، جامع التحصيل (ص ٢٢٤).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٦١)، تهذيب الكمال (١/ ٥٠٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٨٥).

(٤) التاريخ (٢/ ٢٠٧، ٢٠٨).

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٧٣).

(٦) (١/ ٥٠٥).

(٧) أخرجه البخاري (١/ ١٢٢) في كتاب الصلاة «باب الاستلقاء في المسجد ومد الرجل على صورة المعلق»، فقال: «وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر وعثمان يفعلان ذلك»، وقد ذكره عقب قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن ابن شهاب، =

. . . .

المسجد. وحديثه قال: اختلف علي وعثمان رضي الله عنهما وهما بعسفان[1] في المتعة، فقال علي: ما تريد إلاَّ أن تنهى عن أمر فعله النبـي ﷺ. . .» الحديث[2].

وهذا الحديث لم يعزه الحافظ أبو الحجاج المزي في «الأطراف»[3] إلى واحد من الشيخين، بل عزاه للنسائي[4] فقط وهو متفق عليه كما ذكرته، ولم أر لسعيد في الصحيح عن عمر وعثمان وعلي غير هذا من غير تصريح بالسماع.

نعم روينا في «مسند أحمد»[5] من رواية موسى بن وردان قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت عثمان رضي الله عنه يقول ــ وهو يخطب على

= عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى».

وإنما قلت: «على صورة المعلق» لقول الحافظ في فتح الباري (١/ ٥٦٣): «قوله عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب: هو معطوف على الإسناد المذكور وقد صرح بذلك أبو داود في روايته عن القعنبي وهو كذلك في الموطأ، وقد غفل عن ذلك من زعم أنه معلق».

(١) عسْفان ــ بضم العين وسكون السين وفتح الفاء ــ منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة، وقيل: عسفان بين المسجدين، وهي من مكة على مرحلتين، وقيل: عسفان قرية جامعة بها منبر ونخيل ومزارع على ستة وثلاثين ميلاً من مكة وهي حد تهامة.
معجم البلدان (٤/ ١٢١، ١٢٢)، معجم ما استعجم (٢/ ٩٤٢)، (٣/ ٩٤٣، ٩٤٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ١٥٣) كتاب الحج «باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي».
ومسلم (٢/ ٨٩٧) في كتاب الحج، رقم (١٥٩).

(٣) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٧/ ٣٧٩) وقد عزاه إلى البخاري ومسلم أيضاً (وراجع ٧/ ٢٥٥ أيضاً)، وتفسير ذلك جاء على هامش الأصل ونصه: «قال شيخنا الحافظ: قد استدركه المزي بعد تبييض النسخة».

(٤) (٥/ ١٥٢) كتاب الحج «باب التمتع».

(٥) (١/ ٦٢، ٧٥).

. . . .

المنبر ـ : كنت أبتاع التمر من بطن من اليهود يقال لهم: بنو قينقاع، فأبيعه بربح، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «يا عُثْمَانُ! إذَا اشْتَرَيْتَ فاكْتَلْ وإذَا بِعْتَ فَكِلْ»، ورواه البزار أيضاً في «مسنده»[1] من هذا الوجه، وفيه: قال: سمعت عثمان يقول على المنبر: كنت أبتاع التمر وأكتال في أوعيتي ثم أهبط به إلى السوق فأقول: فيه كذا وكذا، فآخذ ربحي وأخلي بينهم وبينه، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «إذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْ، وإذَا بِعْتَ فِكِلْ»، وموسى بن وردان وإن كان وثقه العجلي وأبو داود[2]، فإن الحديث من رواية ابن لهيعة عنه، قال البزار: «لا نعلمه يروى عن عثمان إلاَّ من هذا الوجه بهذا الإسناد»، انتهى.

والحديث رواه ابن ماجه في سننه[3] إلاَّ أنه قال فيه: «عن عثمان» لم يصرح

---

(١) ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٩٨) رواية أحمد ولم يشر إلى رواية البزار، أما في كشف الأستار فلم أقف على الحديث فيه أصلاً. [قال أبو الأشبال: ليس مظان الحديث، كشف الأستار، فإن هذا الحديث موجود في سنن ابن ماجه ٢/ ٧٥٠ كما هو مذكور فيما بعد، وهو في مسند البزار ٢/ ٣٣ برقم ٣٧٩].
وذكر السيوطي أيضاً في الجامع الكبير (١/ ٩٦٦).
وعلي المتقي الهندي في كنز العمال (٤/ ٨٨) الحديث معزواً إلى أحمد وابن ماجه فقط، كما عزاه السيوطي أيضاً في مسند عثمان من الجامع الكبير (٢/ ٦) إلى عبد بن حميد والطحاوي والدارقطني.

(٢) هو موسى بن وردان ـ بفتح الواو والدال المهملة بينهما راء ساكنة ـ العامري مولاهم أبو عمر المصري القاص، وثقه العجلي وأبو داود، وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن حجر: صدوق ربما، توفي سنة سبع عشرة ومائة.
الجرح والتعديل (٤/ ١/ ١٦٥)، الثقات للعجلي (ص ٤٤٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٩٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٦)، الكاشف (٣/ ١٧٦)، التقريب (٢/ ٢٨٩)، الخلاصة (ص ٣٩٣).

(٣) (٢/ ٧٥٠) كتاب التجارات «باب بيع المجازفة» رقم (٢٢٣٠) بإسناده من طريق ابن لهيعة. =

. . . .

= والحديث صحيح بمجموع طرقه.

فإن للحديث طريقان عن عثمان رضي الله عنه.

الطريق الأولى: هي طريق عبد الله بن لهيعة ثنا موسى بن وردان قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت عثمان. . . الحديث.

ومن هذه الطريق أخرجه الإمام أحمد (١/ ٦٢، ٦٥) وابن ماجه ـ كما تقدم ـ إلاَّ أن ابن ماجه قال في روايته «عن عثمان» كما ذكر المؤلف رحمه الله.

وعبد الله بن محمد بن لهيعة وإن كان قد تكلم فيه كما قدمت في ترجمته، إلاَّ أن روايته تتقوى هنا بأمرين:

أحدهما: ما ذكره الحافظ في الفتح (٤/ ٣٤٤، ٣٤٥) بقوله: «وفيه ابن لهيعة، ولكنه من قديم حديثه لأن ابن عبد الحكم أورد في فتوح مصر من طريق الليث عنه».

الثاني: أن البيهقي أخرجه في سننه (٥/ ٣١٥) وعقب عليه بقوله: «رواه ابن المبارك والوليد بن مسلم وجماعة من الكبار عن عبد الله بن لهيعة»، وهو يشير بذلك إلى ما تقرر عند بعض الحفاظ كعبد الغني بن سعيد الأزدي، وزكريا الساجي وغيرهما من أنه «إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح: ابن المبارك، وابن وهب، وابن المقري» كما في تهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٨)، وها هنا عبد الله بن يزيد المقري يروي عن ابن لهيعة. ورواية ابن المبارك هذه رواها عبد بن حميد، عن ابن المبارك، عن ابن لهيعة به كما في «مصباح الزجاجة» للبوصيري (٣/ ٢٥)، فالحديث بهذا الاعتبار صحيح الإسناد.

الطريق الثانية: عن أبـي صالح: حدثني يحيـى بن أيوب، عن عبيد الله بن المغيرة، عن منقذ مولى عبد الله بن سراقة، عن عثمان رضي الله عنه، أخرجه من هذه الطريق الدارقطني في سننه (٣/ ٨)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣١٥).

وهذا الإسناد وإن كان فيه ضعف من قبل أبـي صالح، وهو عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني مولاهم، كاتب الليث، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث إلاَّ أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد الكذب، وقال أبو زرعة: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب وكان حسن الحديث، لكن قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان أول أمره متماسكاً ثم فسد بأخرة وليس هو بشيء، وقال علي بن المديني: ضربت على حديثه وما أروي عنه شيئاً، وقال أحمد ابن صالح متهم ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الحافظ في التقريب (١/ ٤٢٣): «صدوق كثير الغلط ثبت =

. . . .

بسماع سعيد منه، والله أعلم.

وله حديث آخر في «المسند»[1] صرح بالسماع فيه من عثمان قال فيه: «رأيت عثمان قاعداً في المقاعد، فدعا بطعام مما مسته النار فأكله، ثم قام إلى الصلاة فصلى[2]، ثم قال عثمان: قعدت مقعد رسول الله ﷺ، وأكلت طعام رسول الله ﷺ، وصليت صلاة رسول الله ﷺ». وإسناده جيد، قال فيه أحمد: «ثنا الوليد بن مسلم، حدثني شعيب أبو شيبة، سمعت عطاء الخراساني[3] يقول:

= في كتابه وكانت فيه غفلة». انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٦٩٣، ٦٩٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٥٦، ٢٦١).

وكذا الحال بالنسبة لمنقذ، وهو ابن قيس المصري مولى عبد الله بن سراقة ــ بضم السين المهملة وفتح الراء والقاف ــ ابن قيس، وقيل: مولى عثمان بن عفان، وقيل: مولى ابن عمر، ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٤٤٧)، وقال الحافظ في التقريب (٢/ ٢٧٧): «مقبول» ومراده عند المتابعة كما هو مبين في مقدمة التقريب (١/ ٥)، وقد وجدت المتابعة وهي الطريق المتقدمة عن سعيد بن المسيب، عن عثمان. وقد تقدم الكلام عليها.

(١) (١/ ٧٠).

(٢) في أ: «يصلي».

(٣) هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني ــ بضم الخاء المعجمة وفتح الراء وتخفيف السين المهملة، نسبة إلى خراسان من بلاد فارس ــ أبو أيوب ويقال: أبو عثمان، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو صالح البلخي ــ بفتح الباء الموحدة تحت وسكون اللام، نسبة إلى بلخ من أعمال خراسان ــ نزيل الشام، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق يحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ثقة في نفسه إلاَّ أنه لم يلق ابن عباس. وقال الحافظ في التقريب: «صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس» مات سنة خمس وثلاثين ومائة عن خمس وثمانين سنة.

تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ١٤٦)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٣٤، ٣٣٥)، الثقات للعجلي (ص ٣٣٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٣٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢١٢، ٢١٥)، الكاشف (٢/ ٢٣٣)، التقريب (٢/ ٢٣)، الخلاصة (ص ٢٦٧).

. . . .

سمعت ابن المسيب يقول: رأيت عثمان. . .» وهؤلاء كلهم محتج بهم في الصحيح إلاَّ أبا شيبة وهو شعيب بن رُزَيْق المقدسي، وقد وثقه دُحَيْم وابن حبان والدارقطني[1]، فثبت[2] سماعه من عثمان، والله أعلم.

---

(١) وقال الحافظ في التقريب (١/ ٣٥٢): «صدوق يخطىء»، وهو فيه: «شعيب بن زريق» وهو تحريف. انظر:
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢١٧)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٤٦)، الثقات لابن حبان (٨/ ٣٠٨)، الميزان (٢/ ٢٧٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٨٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٩)، الكاشف (٢/ ١٢)، التقريب (١/ ٣٥٢)، الخلاصة (ص ١٦٦، ١٦٧).

(٢) في «غب» و«عث»: «وثبت».

الثانية: المخضرمون من التابعين: هم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ وأسلموا ولا صحبة لهم، واحدهم مُخَضْرَم بفتح الراء، كأنه خُضْرِمَ، أي قُطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها.

---

١٥٦ ـ قوله: (الثانية: المخضرمون من التابعين هم الذين أدركوا الجاهلية وحياة[1] رسول الله ﷺ وأسلموا ولا صحبة لهم، واحدهم مخضرم بفتح الراء، كأنه خضرم، أي: قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها)، انتهى[2].

هكذا اقتصر المصنف على أن المخضرم مأخوذ من الخضرمة وهو القطع، وأنه بفتح الراء، والذي رجحه العسكري في اشتقاقه غير ما ذكره المصنف، فقال في كتاب «الأوائل»[3]: «المخضرمة من الإبل التي نتجت

---

(١) في أ «في حياة...».

(٢) على هامش الأصل ما نصه: «في نسخة حافظ العصر ابن حجر بخطه: المخضرم من قولهم: أذن مخضرمة أي مشقوقة، وفي الحديث: خطب على ناقة مخضرمة، وقال الأصمعي: أسلم قوم على إبل فقطعوا آذانها فسمي من أدرك الجاهلية والإسلام مخضرماً كأنه يذهب إلى أنه قطع الجاهلية ودخل في الإسلام، وقيل: قولهم لكبير خضرم؟ أي استكثر من الجاهلية والإسلام، ويعقب من استشهد بالحديث على أن الناقة كانت مقطوعة ومشقوقة الأذن، ولكنها كانت تسمى العراب اليمانية فقيل لها مخضرمة، وقال أبو عبيد: مخضرم الحسب، أي: دعي، ولحم مخضرم أي لا يدرى أمن ذكر هو أو من أنثى، وقال: كراع المخضرم: الذي لا يوفي (طمس في العبارة) أو أحدهما، وخضرم في كلامه: لحن، وشاعر مخضرم من أدركهما. أدخل هذا في الحاء المهملة وهو غلط بين، وقال ابن الأعرابي: لحم مخضرم وشراب مخضرم وطعام مخضرم إذا لم يكن عذباً، ورجل مخضرم أي غير كريم الحسب، وقيد الخضرمة بثبوت الأول، ومنه المخضرم، أي: نصف عمره في الجاهلية، ونصف عمره في الإسلام». ويلاحظ التكرار فيه.

(٣) (٧٧/١).

. . . .

بين العِرَاب[1] واليمانية، فقيل: رجل مخضرم إذا عاش في الجاهلية والإسلام، قال: وهذا أعجب القولين إلي»، انتهى.

قلت: فكأنه مأخوذ من الشيء المتردد بين أمرين هل هو من هذا أو من هذا؟ قال الجوهري[2]: «لحم مخضرم بفتح الراء لا يدرى من ذكر هو أو أنثى»، قال[3]: «والمخضرم أيضاً: الشاعر الذي أدرك الجاهلية والإسلام مثل: لَبيد. ورجل مخضرم النسب أي / [4]دعي»، وقال صاحب «المحكم»[5]: «رجل مخضرم: إذا كان نصف عمره في الجاهلية، ونصفه في الإسلام، وشاعر مخضرم[6]: أدرك الجاهلية والإسلام، ورجل مخضرم: أبوه أبيض وهو أسود، ورجل مخضرم ناقص الحسب، وقيل: هو الذي ليس بكريم النسب، وقيل: هو الدَّعِي، وقيل: المخضرم في نسبه المختلط من أطرافه، وقيل: هو الذي لا يعرف أبواه، وقيل: هو الذي ولدته السراري»، ثم قال: «ولحم مخضرم: لا يدرى أمن ذكر هو أم أنثى، وطعام مخضرم، حكاه ابن الأعرابي، ولم يفسره قال: وعندي أنه الذي ليس[7] بحلو ولا مر، وماء مخضرم: غير عذب (عنه)[8] أيضاً»، انتهى.

---

(١) هي العربية المنسوبة إلى العرب وليس فيها عرق هجين. انظر: لسان العرب (١/ ٥٨٩، ٥٩٠).

(٢) الصحاح (٥/ ١٩١٤).

(٣) الصحاح (٥/ ١٩١٤).

(٤) في ك: «أي مجهول النسب، أي دعي».

(٥) انظر: لسان العرب (١٢/ ١٨٥)، تاج العروس (٨/ ٢٨١).

(٦) قوله: «وشاعر مخضرم» سقط من ك.

(٧) سقطت من ب.

(٨) ما بين القوسين زيادة من أ، ب.

. . . .

المخضرم على هذا متردد بين الصحابة ـ لإدراكه زمن الجاهلية والإسلام ـ وبين التابعين لعدم رؤية النبي ﷺ فهو متردد بين أمرين.

ويحتمل أنه من «النقص»، لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة لعدم الرؤية مع إمكانها. قال صاحب «النهاية»(١): «وأصل الخضرمة: أن يجعل الشيء بين بين، فإذا قطع بعض الأذن فهي بين الوافرة والناقصة»، قال: «وكان أهل الجاهلية يخضرمون نعمهم، فلما جاء الإسلام أمرهم النبي ﷺ أن يخضرموا من غير الموضع الذي يخضرم منه أهل الجاهلية»(٢)، قال: «ومنه قيل لكل من أدرك الجاهلية، والإسلام: مخضرم(٣) لأنه أدرك الخضرمتين»(٤).

وروى أبو داود(٥) من حديث زبيب العنبري أنه قال للنبي ﷺ: «قد كنا

---

(١) (٢/ ٤٢).

(٢) النهاية (٢/ ٤٢).

(٣) من قوله: «ومنه قيل» إلى هنا سقط من ب.

(٤) النهاية (٢/ ٤٢).

(٥) السنن (٤/ ٣٥، ٣٦) كتاب الأقضية «باب القضاء باليمين والشاهد» رقم (٣٦١٢).

قال أبو داود: حدثني أحمد بن عبدة، حدثنا عمار بن شعيث بن عبيد الله بن الزبيب ـ بضم الزاي وفتح الباء وسكون الياء ـ العنبري حدثني أبي قال: سمعت جدي الزبيب يقول: بعث نبي الله ﷺ جيشاً إلى بني العنبر فأخذوهم بركبة ـ وهي بين مكة والطائف، وقيل: واد من أودية الطائف، انظر: معجم البلدان (٣/ ٦٣) ـ فاستاقوهم إلى نبي الله ﷺ فركبت فسبقتهم إلى النبي ﷺ فقلت: السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته، أتانا جندك فأخذونا وقد كنا أسلمنا وخضرمنا آذان النعم. .» الحديث.

وإسناده ضعيف:

أحمد بن عبدة ـ بفتح العين والدال المهملتين وسكون الباء الموحدة ـ هو الآملي ـ بعد الهمزة وضم الميم، نسبة إلى آمل من بلاد نهر جيحون ـ قال الذهبي وابن حجر: «صدوق». =

. . . .

أسلمنا وخضرمنا آذان النعم. . . » الحديث.

وقد ضبط بعضهم المخضرمين بكسر الراء على الفاعلية، فكأنهم كانوا إذا أسلموا خضرموا آذان نعمهم ليعرف بذلك إسلامهم، فلا يتعرض لهم[1].

فعلى هذا هل يشترط في حد المخضرم ــ من حيث الاصطلاح ــ أن يكون إسلامه في حياة النبي ﷺ حتى لا يدخل فيهم من أدرك الجاهلية والإسلام، ثم أسلم بعد وفاته ﷺ، أو لا يشترط وقوع إسلامه في حياته، بل لو أسلم بعده سمي مخضرماً؟

وأطلق المصنف الإسلام ولم يقيده بحياته ﷺ، ويدل على ذلك أن مسلماً رحمه الله عد في المخضرمين جُبَيْر بن نُفَيْر[2]، وإنما أسلم في خلافة أبي بكر

= انظر: تهذيب الكمال (١/ ٣١)، تهذيب التهذيب (١/ ٥٩)، الكاشف (١/ ٢٣)، التقريب (١/ ٢١)، الخلاصة (ص ٩).

وعمار بن شعيث ــ بفتح الشين وكسر العين ــ ابن عبيد الله العنبري ــ بفتح العين والباء بينهما نون ساكنة، نسبة إلى العنبر بن عمرو بن تميم ــ قال الحافظ في التقريب «مقبول» يعني عند المتابعة وإلاَّ فلين الحديث كما بين ذلك في مقدمة التقريب (١/ ٥).

انظر: الكاشف (٢/ ٢٦٠)، التقريب (٢/ ٤٧)، الخلاصة (ص ٢٧٩).

ولم أقف له على متابعة.

(١) انظر: لسان العرب (١٢/ ١٨٥).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث (ص ٤٥)، تذكرة الطالب المعلم (ص ١٣).

وجبير ــ بضم الجيم وفتح الباء وسكون الياء ــ ابن نفير ــ بضم النون وفتح الفاء وسكون الياء ــ الحضرمي أبو عبد الرحمن الشامي مخضرم أسلم في زمن أبي بكر الصديق ــ رضي الله عنه ــ. وثقه أبو حاتم. وقال ابن حجر: ثقة جليل، مخضرم ولأبيه صحبة، قال أبو حسان الزيادي: توفي سنة خمس وسبعين.

الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥١٢)، تهذيب الكمال (١/ ١٨٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٦٤، ٦٥)، الكاشف (١/ ١٢٥)، التقريب (١/ ١٢٦)، الخلاصة (ص ٦١).

. . . .

كما قاله أبو حسان الزيادي[1].

ثم ما المراد بإدراك الجاهلية؟

تقدم في كلام صاحب «المحكم»[2] أن يكون نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الإسلام، وهذا ليس بشرط في المخضرم في اصطلاح أهل الحديث، ولم يشترط أهل اللغة أيضاً، كونهم ليست لهم صحبة، فالصحابة الذين عاشوا ستين في الجاهلية وستين في الإسلام كحكيم بن حزام، وحسان بن ثابت ومن تقدم ذكرهم معهم في النوع الذي قبله[3]، مخضرمون من حيث اصطلاح أهل اللغة، وليسوا مخضرمين من حيث اصطلاح أهل الحديث.

ثم ما المراد بإدراك الجاهلية؟

ذكر النووي في «شرح مسلم»[4] عند قول مسلم: «وهذا أبو عثمان النهدي[5]

---

(١) تهذيب الكمال (١/ ١٨٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٦٥).

(٢) انظر: لسان العرب (١٢/ ١٨٥)، تذكرة الطالب المعلم (ص ٨).

(٣) في ب: «ومن يأتي ذكرهم معهم في النوع الموفي ستين»؟.

(٤) (١/ ١٣٨، ١٣٩).

(٥) هو عبد الرحمن بن مل ـ بضم الميم وبكسرها وفتحها وتشديد اللام ـ ابن عمرو بن عدي بن وهب بن ربيعة بن سعيد، أبو عثمان النهدي، ـ بفتح النون وسكون الهاء، نسبة إلى نهد بن زيد ـ أدرك الجاهلية وأسلم على عهد رسول الله ﷺ ولم يلقه. قال أبو زرعة والنسائي وابن خراش وأبو حاتم وابن سعد: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: ثقة ثبت عابد، توفي سنة مائة، وقيل: سنة خمس وتسعين.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٨٣)، الثقات لابن حبان (٥/ ٧٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٦٢٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٧، ٢٧٨)، الكاشف (٢/ ١٦٥)، التقريب (١/ ٤٩٩)، الخلاصة (ص ٢٣٥).

. . . .

وأبو رافع الصائغ[1]، وهما ممن أدرك الجاهلية»: أن معناه: «كانا رجلين قبل بعثة رسول الله ﷺ»، قال: «والجاهلية ما قبل بعثة رسول الله ﷺ، سموا بذلك لكثرة جهالاتهم»، انتهى.

وفيما قاله نظر، والظاهر أن المراد بإدراك الجاهلية إدراك قومه أو غيرهم[2] على الكفر قبل فتح مكة[3]، فإن العرب بادروا إلى الإسلام بعد فتح مكة، وزال أمر الجاهلية وخطب ﷺ في الفتح / بإبطال أمور الجاهلية إلاَّ ما كان من سقاية الحاج، وسدانة الكعبة[4].

وقد ذكر مسلم في المخضرمين[5]: يسير بن عمرو[6]، وإنما ولد بعد زمن

---

(١) هو نفيع ـ بضم النون وفتح الفاء وسكون الياء ـ ابن رافع الصائغ، أبو رافع المدني، نزيل البصرة. أدرك الجاهلية. وثقه ابن سعد والعجلي، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة ثبت.
الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٨٩)، الثقات للعجلي (ص ٤٥٢)، الثقات لابن حبان (٥/ ٥٨٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١٦٠٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٧٢، ٤٧٣)، الكاشف (٣/ ١٨٤)، التقريب (٢/ ٣٠٦)، الخلاصة (ص ٤٠٤).

(٢) في «عث»: «أو غيره».

(٣) في «غب» و«عث»: «قبل فتح»، وقد رجعت إلى النسخة (ب) التي ذكر الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان أنه اعتمدها أصلاً فوجدت النص فيها على الصواب: «قبل فتح مكة»، وهذا من الأدلة الكثيرة على أن طبعة الأستاذ عبد الرحمن عثمان ما هي إلاَّ نفس طبعة الشيخ محمد راغب الطباخ، وإنها منقولة عنها حرفياً لا عن نسخة (ب).

(٤) انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٤١٢)، عيون الأثر (٢/ ٢٣٠).

(٥) انظر: معرفة علوم الحديث (ص ٤٤)، تذكرة الطالب المعلم (ص ٢٨).

(٦) هو يسير ـ بضم الياء المثناة تحت وفتح السين المهملة وسكون الياء المثناة تحت ـ ابن عمرو، ويقال: ابن جابر الكوفي، ويقال: أسير ـ بضم الهمزة وفتح السين وسكون الياء ـ أبو الخباز ـ بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة المشددة ـ العبدي ـ بفتح العين =

. . . .

الهجرة، وكان له عند موت النبي ﷺ دون العشر سنين، فأدرك بعض زمن الجاهلية في قومه، والله أعلم.

= المهملة وسكون الياء المثناة تحت ــ ويقال: المحاربي، ويقال: الكندي ــ بكسر الكاف وسكون النون ــ ويقال: إنهم اثنان. أدرك النبي ﷺ، ويقال: له رؤية. وثقه ابن سعد والعجلي وابن حبان، وقال ابن حزم: أسير بن جابر ليس بالقوي. ورجح البخاري أنه: أسير بن عمرو، وأشار إلى تثبيت قول من قال فيه: ابن جابر، مات سنة خمس وثمانين.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٤٢٢)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٣٠٨)، الثقات للعجلي (ص ٤٨٣)، الثقات لابن حبان (٥/ ٥٥٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٤٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٧٨، ٣٧٩)، الكاشف (٣/ ٢٥٣)، التقريب (٢/ ٣٧٤)، الخلاصة (ص ٤٣٥).

وذكرهم مسلم فبلغ بهم عشرين نفساً، منهم أبو عمرو الشيباني، وسويد بن غَفَلَة الكِنْدي، وعمرو بن ميمون الأَوْدِي، وعبد خير بن يزيد الخَيْوَاني، وأبو عثمان النَّهْدِي: عبد الرحمن بن مَل، وأبو الحلال العَتَكي ربيعة بن زُرَارَة، وممن لم يذكره مسلم منهم: أبو مسلم الخولاني عبد الله بن ثوب، والأحنف بن قيس، والله أعلم.

---

١٥٧ ــ قوله: (وذكرهم مسلم فبلغ بهم عشرين نفساً، منهم أبو عمرو الشيباني[1]، وسويد بن غَفَلَة الكِنْدي[2]، وعمرو بن ميمون الأَوْدِي، وعبد خير بن يزيد الخَيْوَاني[3]، وأبو عثمان النَّهْدِي: عبد الرحمن بن مَل،

---

(١) هو: سعد بن إياس ــ بكسر الهمزة وفتح الياء المثناة تحت المخففة ــ الشيباني، أبو عمرو الكوفي. أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، وثقه ابن معين، وقال ابن حجر: ثقة مخضرم، مات سنة خمس أو ست وتسعين، وهو ابن مائة وعشرين سنة.
التاريخ لابن معين (٢/ ١٩١)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٧٨، ٧٩)، تهذيب الكمال (١/ ٤٧٠)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٦٨)، الكاشف (١/ ٢٧٧)، التقريب (١/ ٢٨٦)، الخلاصة (ص ١٣٤).

(٢) هو سويد ــ بضم السين وفتح الواو وسكون الياء ــ ابن غَفَلَة ــ بفتح الغين المعجمة والفاء ولام مخففة ــ ابن عوسجة ــ بفتح العين المهملة وسكون الواو وفتح السين المهملة ــ ابن عامر أبو أمية الكندي الكوفي، أدرك الجاهلية، وثقه ابن معين والعجلي، وقال ابن حجر: مخضرم من كبار التابعين، مات سنة ثمانين، وقيل: سنة إحدى وثمانين، وقيل: سنة اثنتين وثمانين.
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٤٢)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٣٤)، الثقات للعجلي (ص ٢١٢)، تهذيب الكمال (١/ ٥٦١)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٨، ٢٧٩)، الكاشف (١/ ٣٢٩)، التقريب (١/ ٣٤١)، الخلاصة (ص ١٥٩).

(٣) هو عبد خير ــ بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة وضم الدال المهملة وفتح الخاء المعجمة وسكون الياء المثناة تحت ــ ابن يزيد، ويقال / ابن بُجيد ــ بضم الباء وفتح الجيم وسكون الياء ــ ابن جَوني ــ بفتح الجيم وسكون الواو وكسر النون ــ الخَيواني =

. . . .

وأبو الحلال العَتَكي[1]: ربيعة بن زُرَارَة، وممن لم يذكره مسلم منهم: أبو مسلم الخولاني: عبد الله بن ثوب[2]، والأحنف بن قيس)، انتهى.

اقتصر المصنف على ذكر ستة ممن ذكرهم مسلم وزاد من عنده اثنين آخرين، يشير بذلك إلى أن مسلماً أهمل بعضهم، فنذكر أولاً بقية العشرين الذين ذكرهم مسلم ثم نذكر زيادة عليه وعلى المصنف.

= ــ بفتح الخاء وسكون الياء وفتح الواو ــ الهمداني، أبو عمارة الكوفي، أدرك الجاهلية، وأسلم في حياة النبي ﷺ، وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان، وقال ابن حجر: مخضرم ثقة، لم يصح له صحبة.

التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ١٣٣، ١٣٤)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٧)، الثقات للعجلي (ص ٢٨٦)، الثقات لابن حبان (٥/ ١٤٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٧٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٢٤)، الكاشف (٢/ ١٣٦)، التقريب (١/ ٤٧٠)، الخلاصة (ص ٣٠٥).

(١) هو ــ كما ذكر المؤلف ــ رحمه الله ــ ربيعة بن زرارة ــ بضم الزاي وفتح الرائين المهملتين ــ البصري أبو الحلال ــ بفتح الحاء المهملة واللام المخففة ــ العتكي ــ بفتح العين المهملة والتاء المثناة فوق، نسبة إلى العتيك بن أزد ــ وقيل: زرارة بن ربيعة مات وهو ابن عشرين ومائة.

التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٨٥، ٢٨٦)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (ص ٣٠)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٧٤).

(٢) هو عبد الله بن ثوب ــ بضم الثاء وفتح الواو ــ وقيل: ابن أثوب، بوزن أحمر، ويقال: ابن عوف، أو ابن مشكم ــ بكسر الميم وسكون الشين وفتح الكاف ــ أبو مسلم الخولاني ــ بفتح الخاء وسكون الواو، نسبة إلى خولان بن مالك ــ قارىء أهل الشام. هاجر إلى المدينة فتوفي النبي ﷺ، وهو في الطريق. وثقه ابن معين، وقال ابن حجر: ثقة عابد، توفي سنة اثنتين وستين.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٥٨)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٠)، تهذيب الكمال (٣/ ١٦٤٨)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٣٥)، الكاشف (٣/ ٣٣٣)، التقريب (٢/ ٤٧٣)، الخلاصة (ص ٤٦٠).

. . . .

فأما بقية الذين ذكرهم[1] منهم: شُرَيْح بن هانىء الحارثي[2]، والأسود بن يزيد النخعي[3]، والأسود بن هلال المحاربي[4]، والمَعْرُور بن سُوَيْد[5]،

---

(١) في أ: «ذكرهم مسلم».

(٢) هو شريح ــ بضم الشين وفتح الراء وسكون الياء ــ بن هانىء بن يزيد بن كعب الحارثي ــ من اليمن ــ الكوفي، وثقه ابن معين.
التاريخ لابن معين (٢/ ٢٥١)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٢٨)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٣٣).

(٣) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ــ بفتح النون والخاء المعجمة وكسر العين المهملة، نسبة إلى النخع، بطن من مذحج، بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وفتح الحاء المهملة ــ قال أحمد: ثقة من أهل الخير، وقال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث صالحة، وقال العجلي: كوفي جاهلي ثقة رجل صالح، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان فقيهاً زاهداً. وقال ابن حجر: مخضرم ثقة مكثر فقيه، توفي بالكوفة سنة خمس وسبعين، وقيل: سنة أربع وسبعين.
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤٤٩)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٩١)، الثقات للعجلي (ص ٦٧)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣١)، تهذيب الكمال (١/ ١١٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٢، ٣٤٣)، الكاشف (١/ ٨٠، ٨١)، التقريب (١/ ٨٧)، الخلاصة (ص ٣٧).

(٤) هو الأسود بن هلال المحاربي، أبو سلام ــ بفتح السين واللام المشددة ــ الكوفي الفقيه المخضرم، قال العجلي: ثقة كان جاهلياً من أصحاب عبد الله، وكان رجلاً صالحاً. وقال ابن حجر: مخضرم ثقة جليل، مات سنة أربع وثمانين.
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤٤٩)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٩٢)، الثقات للعجلي (ص ٦٧)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣١)، تهذيب الكمال (١/ ١١٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٢)، الكاشف (١/ ٨٠)، التقريب (١/ ٢٧٧)، الخلاصة (ص ٣٧).

(٥) هو المعرور ــ بفتح الميم وسكون العين وضم الراء ــ ابن سويد الأسدي الكوفي، وثقه يحيى بن معين والعجلي.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٩)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤١٥، ٤١٦)، الثقات للعجلي (ص ٤٣٤).

. . . .

ومسعود بـن حِرَاش(1)، أخو ربعي بـن حِرَاش، ومالك بـن عمير(2)، وشُبَيْل بن عـوف الأَحْمَسـي(3)، وأبـو رجـاء العُطَـارِدِي واسمـه: عمـران بـن مِلْحـان(4)، وغنيـم بـن قيـس(5) ويكنـى أبـا العنبـر، وأبـو رافـع الصـائـغ واسمـه: نفيـع،

(1) هو مسعود بن حراش ــ بكسر الحاء والراء المخففة ــ أخو ربعي بن حراش الصحابـي، له صحبة، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة.
التـاريـخ الكبيـر (٤/ ١/ ٤٢١)، الجـرح والتعـديـل (٤/ ١/ ٢٨٢)، الثقـات للعجلـي (ص ٤٢٧).

(2) مالك بن عمير ــ بضم العين وفتح الميم وسكون الياء ــ الحنفي الكوفي، أدرك الجاهلية، ولا صحبة له.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٠٤)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢١٢).

(3) شبيل ــ بضم الشين المعجمة وفتح الباء الموحدة تحت وسكون الياء المثناة تحت ــ بن عوف البجلي ــ بفتح الباء الموحدة تحت والجيم، نسبة إلى قبيلة بجيلة ــ الأحمسي ــ بفتح الهمزة وسكون الحاء وفتح الميم، نسبة إلى قبيلة أحمس ــ أدرك الجاهلية، ويقال: إنه أدرك النبي ﷺ، وشهد القادسية.
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٥٨)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٨١).

(4) هـو عمـران بـن ملحـان ــ بكسـر الميـم؛ وقيـل: بفتحهـا؛ وسكـون الـلام وفتـح الحـاء المهملة ــ ويقال: عمران بن تميم؛ وهو أصح؛ أبو رجاء العطاردي ــ بضم العين المهملة وفتح الطاء المهملة، نسبة إلى عطارد بن عون ــ البصري. جاهلي فر من النبي ﷺ، ثم أسلم بعد الفتح، وقال ابن حجر: مخضرم ثقة، مات سنة خمس ومائة، وله مائة وعشرون سنة، وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٤١٠، ٤١١)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٠٣، ٣٠٤)، تهذيب الكمـال (٢/ ١٠٥٩)، تهـذيـب التهـذيـب (٨/ ١٤٠)، الكـاشـف (٢/ ٣٠١)، التقـريـب (٢/ ٨٥)، الخلاصة (ص ٢٩٦).

(5) هو غنيم ــ بضم الغين المعجمة وفتح النون وسكون الياء المثناة تحت ــ ابن قيس المازني البصري، أبو العنبر ــ بفتح العين وسكون النون وفتح الباء ــ أدرك الجاهلية، وقدم على =

. . . .

وخالد بن عمير العدوي[١]، وثُمَامة بن حَزْن القُشَيْري[٢]، وجُبَير بن نُفَيْر الحضرمي[٣]، ويُسير، ويقال: أُسير بن عمرو، وأهل البصرة يقولون: ابن جابر.

هؤلاء الذين ذكرهم مسلم[٤] رحمه الله.

= عمر، ولأبيه صحبة، وثقه النسائي وغيره. قال الذهبي: وُلد في حياة النبي ﷺ ولم يره، وقال ابن حجر: مخضرم ثقة.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ١١٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٥٨)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٩٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٥١)، الكاشف (٢/ ٣٢٣)، التقريب (٢/ ١٠٦)، الخلاصة (ص ٣٠٧).

(١) خالد بن عمير العدوي البصري، أدرك الجاهلية، وشهد خطبة عتبة بن غزوان البصرة، وقال ابن حجر: مقبول، ويقال: إنه مخضرم.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ١٦٢)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٤٣)، تهذيب الكمال (١/ ٣٦٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ١١١)، الكاشف (١/ ٢٠٧)، التقريب (١/ ٢١٧)، الخلاصة (ص ١٠٢).

(٢) ثمامة ــ بضم الثاء المثلثة وفتح الميمين المخففتين ــ ابن حزن ــ بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ــ القشيري ــ بضم القاف وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المثناة تحت، نسبة لبني قشير ــ مخضرم، وفد على عمر بن الخطاب، وله خمس وثلاثون سنة، وثقه ابن معين، وقال ابن حجر: ثقة مخضرم.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٧٦)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٦٥)، تهذيب الكمال (١/ ١٧٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧)، الكاشف (١/ ١١٨)، التقريب (١/ ١١٩)، الخلاصة (ص ٥٨).

(٣) هو جبير ــ بضم الجيم وفتح الباء وسكون الياء ــ ابن نفير ــ بضم النون وفتح الفاء وسكون الياء ــ ابن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي ــ نسبة إلى حمص بالشام ــ ثقة جليل مخضرم، ولأبيه صحبة، وفد على عهد عمر. مات سنة ثمانين وقيل بعدها.
انظر: الاستيعاب (١/ ٢٣٢)، أسد الغابة (١/ ٢٧٣)، الإصابة (١/ ٢٥٩).

(٤) انظر: تذكرة الطالب المعلم (ص ٣١، ١٧، ٢١، ٢٩، ٣٠، ٢٨، ١٧، ١٢، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٣، ١٥، ١٣)، معرفة علوم الحديث (ص ٤٤، ٤٥).

. . . .

ومن لم يذكره مسلم ولا المصنف: أسلم مولى عمر[1]، وأُوَيس بن عامر القَرَني[2]، وأوسط البَجَلي[3]، وجبير بن الحويرث[4]، وحابس اليماني[5]،

(١) أسلم ــ بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح اللام ــ مولى عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني، أبو خالد، كان ممن سبي باليمن، قال أبو زرعة: مديني ثقة، وقال ابن حجر: ثقة مخضرم، توفي وهو ابن أربع عشرة ومائة، وصلى عليه مروان بن الحكم.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٢٤)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٦٠)، تهذيب الكمال (١/ ٩٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٦)، الكاشف (١/ ٦٨)، التقريب (١/ ٦٤)، الخلاصة (ص ٣١).

(٢) أويس ــ بضم الهمزة وفتح الواو وسكون الياء المثناة تحت ــ ابن عامر القرني ــ بفتح القاف والراء، نسبة إلى قرن بن رومان ــ أصله من اليمن، وسكن الكوفة، روى له مسلم أشياء من كلامه، شهد صفين مع علي ــ رضي الله عنه ــ فاستشهد، وهو سيد التابعين كما في صحيح مسلم، وله مناقب مشهورة.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٥٥)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٢٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٨٦)، التقريب (١/ ٨٦)، الخلاصة (ص ٤١).

(٣) هو أوسط بن عمرو البجلي، أبو إسماعيل، وقيل: أوسط بن عامر، وقيل: أوسط بن إسماعيل، قدم المدينة بعد النبي ﷺ فسمع أبا بكر يخطب.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٦٤)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٤٦).

(٤) هو جبير بن الحويرث ــ بضم الحاء المهملة وفتح الواو وسكون الياء المثناة تحت ــ بن نقيد القرشي، قتل أبوه الحويرث يوم الفتح، وله رؤية، وذكر العلائي أن الصغاني ذكره فيمن اختلف في صحبته. وقال ابن عبد البر: في صحبته نظر.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥١٢)، الاستيعاب (١/ ٢٣٢)، تذكرة الطالب المعلم (ص ١٣)، الإصابة (١/ ٢٢٥).

(٥) هو حابس بن سعد الطائي، وهو اليماني ذكره ابن حبان في ثقاته في الصحابة. وقال الذهبي: حابس بن سعد، ويقال: ابن ربيعة الطائي نزل حمص وأدرك النبي ﷺ، وفي الميزان: أن الدارقطني سأل البرقاني عنه، فقال: مجهول متروك وتعقبه الذهبي بقوله: =

. . . .

وحجر بن عنْبَس[1]، وشُريح بن الحارث القاضي[2]، وأبو وائل شَقِيق بن سلمة[3]،

= إن ذا يقال: له صحبة روى عنه أبو الطفيل وجبير بن نفير، وهو من كبار أمراء معاوية يوم صفين موصوف بالعلم والتعبد. وذكر مغلطاي أنه صحابـي عن جماعة كثيرة، وقال ابن حجر: مخضرم، وقيل: له صحبة.

التاريخ الكبير (٢/ ١/ ١٠٨)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٩٢)، تهذيب الكمال (١/ ٢٠٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٢٧)، الميزان (١/ ٤٢٨)، الكاشف (١/ ١٣٥)، التقريب (١/ ١٣٧)، الخلاصة (ص ٦٦).

(١) هو حجر ــ بضم الحاء المهملة وسكون الجيم ــ بن العنبس ــ بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الباء الموحدة ــ أبو السكن ــ بفتح السين المهملة والكاف ــ الكوفي. وقيل: أبو العنبس، أدرك الجاهلية ولا رؤية له، شهد الجمل وصفين، قال ابن معين: شيخ كوفي مشهور، وقال ابن حجر: صدوق مخضرم.

التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٧٣)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٦٦، ٢٦٧)، تهذيب الكمال (١/ ٢٣٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٤)، الكاشف (١/ ١٥٠)، التقريب (١/ ٥٥)، الخلاصة (ص ٧٣).

(٢) هو شُريح ــ بضم الشين وفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت ــ ابن الحارث بن قيس بن الجهم ــ بفتح الجيم وسكون الهاء ــ ابن معاوية بن عامر الكندي، أبو أمية الكوفي القاضي، يقال: كان من أولاد الفرس الذين كانوا باليمن. قال ابن معين: كان في زمن النبـي ﷺ ولم يسمع منه. ولي القضاء لعمر وطال عمره. وثقه ابن سعد وابن حبان، وقال ابن حجر: مخضرم ثقة، وقيل: له صحبة، مات سنة ثمان وسبعين، وقيل: تسع وسبعين، وقيل: غير ذلك.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٢٨)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٣٢)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣٥٢)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٧٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٢٦)، الكاشف (٢/ ٨)، التقريب (١/ ٣٤٩)، الخلاصة (ص ١٦٥).

(٣) أبو وائل الأسدي شقيق ــ بفتح الشين وكسر القاف ــ ابن سلمة، أدرك النبـي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً، وهو مخضرم، ثقة، قال: أدركت سبع سنين من سني الجاهلية.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٤٥)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٧١)، تهذيب الكمال =

. . . .

وعبد الله بن عُكَيْم(١)، وعبد الرحمن بن عُسَيْلَة الصُّنَابِحي(٢)، وعبد الرحمن ابن غَنْم(٣)، وعبد الرحمن بن يَرْبوع(٤)، وعَبِيدَة بن عمرو

= (٢/ ٥٨٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٦١، ٣٦٣)، الكاشف (٢/ ١٣)، التقريب (١/ ٣٥٤)، الخلاصة (ص ١٦٧).

(١) عبد الله بن عكيم ــ بضم العين وفتح الكاف وسكون الياء ــ الجهني، أبو معبد الكوفي، أدرك النبي ﷺ ولم يره، بل سمع كتابه وسمع من أبي بكر وعمر وحذيفة. فهو مخضرم. قيل: مات في إمارة الحجاج.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٢١)، تهذيب الكمال (٢/ ٧١٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٣، ٣٢٤)، الكاشف (٢/ ٩٩)، التقريب (١/ ٤٣٤)، الخلاصة (ص ٢٠٧).

(٢) عبد الرحمن بن عسيلة ــ بضم العين وفتح السين المهملتين وسكون الياء المثناة تحت ــ أبو عبد الله الصنابحي ــ بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر النون، نسبة إلى صنابح بن الأعسر ــ نزيل الشام. قال ابن معين: قدم بعد وفاة النبي ﷺ، وليست له صحبة. ثقة، من كبار التابعين.
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٣٢١، ٣٢٢)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٦٢)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٠٤، ٨٠٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٢٩)، الكاشف (٢/ ١٥٧)، التقريب (١/ ٤٩١)، الخلاصة (ص ٢٣١).

(٣) عبد الرحمن بن غنم ــ بفتح الغين المعجمة وسكون النون ــ الأشعري، شامي أدرك الجاهلية، وأسلم في زمن النبي ﷺ، وليست له صحبة.
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢٤٧)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٧٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٨١٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٠، ٢٥١)، الكاشف (٢/ ١٦٠)، التقريب (١/ ٤٩٤)، الخلاصة (ص ٢٣٣).

(٤) عبد الرحمن بن يربوع ــ بفتح الياء وسكون الراء وضم الباء ــ وقال الدارقطني: صوابه عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع. أدرك الجاهلية، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، من الثالثة. وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلاَّ من أحاديث ابن أبي فديك.
تهذيب الكمال (٢/ ٨٢٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٩٤، ٢٩٥)، الكاشف (٢/ ١٦٨)، التقريب (١/ ٤٨٢، ٥٠٢)، الخلاصة (ص ٢٣٦).

. . . .

السلمـــانــي[١]، وعلقمـــة بـــن قيـــس[٢]، وقيـــس بـــن أبـــي حـــازم، وكـــعـــب الأحـــبـــار[٣]، ومُـــرَّة بـــن شـــراحـيـــل[٤]

---

(١) عبيدة ـ بفتح العين المهملة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة تحت ـ ابن عمرو السلماني ـ بفتح السين وسكون اللام، نسبة إلى سلمان بن يشكر ـ أبو مسلم ـ جاهلي، قال: أسلمت قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين. قال يحيى بن معين: عبيدة السلماني، ثقة لا يسأل عنه. تابعي كبير، والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين، وقال ابن حجر: مخضرم فقيه ثبت.

التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٨٢)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٩١)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٩٨، ٨٩٩)، تهذيب التهذيب (٧/ ٨٤)، الكاشف (٢/ ٢١١)، التقريب (١/ ٥٤٧)، الخلاصة (ص ٢٥٦).

(٢) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، صاحب ابن مسعود رضي الله عنه، وُلد في حياة النبي ﷺ. قال أحمد: ثقة من أهل الخير. وقال ابن معين: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه عابد، قال أبو نعيم: مات سنة إحدى وستين، وقيل: بعد السبعين.

التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٤٠٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٥٣)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٦٧)، الكاشف (٢/ ٢٤٢)، التقريب (٢/ ٣١)، الخلاصة (ص ٢٧١).

(٣) هو كعب بن ماتع ـ بفتح الميم وكسر التاء المثناة فوق ـ من آل ذي رُعين ـ بضم الراء وفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت ـ المديني، أبو إسحاق، أسلم زمن عمر ـ رضي الله عنه ـ وكان من أحبار أهل الكتاب، وقال ابن حجر: ثقة مخضرم، توفي سنة اثنتين وثلاثين بحمص في خلافة عثمان رضي الله عنه.

التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٢٢٣)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٦١)، تهذيب الكمال (٣/ ١١٤٧)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٣٨)، الكاشف (٣/ ٨)، التقريب (٢/ ١٣٥)، الخلاصة (ص ٣٢١).

(٤) مرة ـ بضم الميم وتشديد الراء المفتوحة ـ ابن شراحيل ـ بفتح الشين المعجمة والراء وكسر الحاء المهملة ـ الطيب ـ بفتح الطاء المشددة وكسر الياء المشددة ـ الكوفي =

. . . .

الطيب[1]، ومسروق بن الأجدع[2]، وأبو عنبة الخولاني، وأبو فالج الأنماري، ولا يعرف اسم واحد منهما.

(وقال أبو أحمد الحاكم: «وقيل: اسم أبـي عنبة[3] عبد الله، وقيل: اسمه

= الهمداني، ويقال: مرة الخير، ومرة الطيب من العباد. وثقه ابن معين وغيره، قيل: مات سنة ست وسبعين، وقيل: بعد ذلك.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٥)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٦٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣١٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٨٨)، الكاشف (٣/ ١١٦)، التقريب (٢/ ٢٣٨)، الخلاصة (ص ٣٧٢).

(١) في «غب» و «عث»: «الطبيب»، وهو تصحيف.

(٢) هو مسروق بن الأجدع ـ بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الدال المهملة ـ ابن مالك الهمداني الوادعي ـ بفتح الواو وكسر الدال، نسبة إلى وادعة بن عمرو ـ أبو عائشة الكوفي. أدرك الجاهلية وسمع علياً رضي الله عنه، وثقه ابن معين. وقال ابن حجر: ثقة عابد، مات سنة اثنتين أو ثلاث وستين.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٥)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٩٦، ٣٩٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٢٠، ١٣٢١)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٠٩)، الكاشف (٣/ ١٢٠)، التقريب (٢/ ٢٤٢)، الخلاصة (ص ٣٧٤).

(٣) أبو عنبة ـ بكسر العين المهملة وفتح النون ـ الخولاني ـ بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو، نسبة إلى خولان بن مالك ـ يقال: أسلم والنبـي ﷺ حي ولم يره، وذكره خليفة في الطبقة الثالثة من أهل الشام، وجزم ابن حبان في الثقات بصحبة أبـي عنبة، وكذا قال الحافظ في التقريب: إنه «صحابـي له حديث» وكانت وفاته في خلافة عبد الملك بن مروان على الصحيح، [وراجع: تحفة الأشراف ٩/ ٢٣٧].

الكنى للبخاري (ص ٦١)، الكنى والأسماء لمسلم (ص ٨٧)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٤١٨، ٤١٩)، طبقات خليفة (ص ٧١)، الثقات لابن حبان (٣/ ٤٥٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٦٣٣)، تهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٩، ١٩٠)، الكاشف (٣/ ٣٢٠)، التقريب (٢/ ٤٥٧)، الخلاصة (ص ٤٥٦).

. . . .

عمارة، وأبو عنبة وأبو فالج[1] كلاهما ممن[2])[3] أكل الدم في الجاهلية، وكلاهما مختلف في صحبته»[4]، وكذلك اختلف في صحبة بعض من تقدمهما، والصحيح أنه لا صحبة لمن ذكرناه، وفي سنن ابن ماجه التصريح بسماع أبـي عنبة من النبـي ﷺ، وأنه ممن صلى معه القبلتين، لكن بإسناد فيه جهالة.

فهـؤلاء عشرون نفراً مـن المخضرميـن لـم يذكرهـم مسلـم ولا المصنـف، والله أعلم.

---

(١) أبو فالج ـ بكسر اللام وبجيم ـ هو الأنماري ـ بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الميم، نسبة إلى أنمار عدة بطون من العرب ـ قال ابن عبد البر: «أدرك زمن النبـي ﷺ في الجاهلية، وقدم حمص أول ما فتحت. صحب معاذ بن جبل». وقال أبو حاتم: ليست له صحبة. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وكذا الذهبـي، وترجم له الحافظ في الإصابة فجعله في رجال القسم الثالث وهم ـ كما صرح في مقدمة الإصابة ـ المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبـي ﷺ.
الاستيعاب (٤/ ١٥٧)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٩٢)، الإصابة (٣/ ١٥٦)، تبصير المنتبه (٣/ ١٠٦٥).

(٢) سقطت من «غب» وتبعه «غث» فأسقطها؟

(٣) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٤) انظر: تذكرة الطالب المعلم (ص ٣٠).

الثالثة: من أكابر التابعين: الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار. روينا عن الحافظ أبـي عبد الله أنه قال: «هؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز».

ورُوِّينا عن ابن المبارك قال: «كان فقهاء أهل المدينة الذين يصدرون عن رأيهم سبعة»، فذكر هؤلاء، إلاَّ أنه لم يذكر أبا سلمة بن عبد الرحمن، وذكر بدله سالم بن عبد الله بن عمر.

ورُوِّينا عن أبـي الزناد تسميتهم في كتابه عنهم فذكر هؤلاء إلاَّ أنه ذكر أبا بكر بن عبد الرحمن بدل أبـي سلمة وسالم.

الرابعة: ورد عن أحمد بن حنبل أنه قال: «أفضل التابعين سعيد بن المسيب»، فقيل له: «فعلقمة والأسود؟»، فقال: «سعيد بن المسيب، وعلقمة، والأسود». وعنه أنه قال: «لا أعلم في التابعين مثل أبـي عثمان النهدي، وقيس بن أبـي حازم». وعنه أيضاً أنه قال: «أفضل التابعين قيس، وأبو عثمان، وعلقمة، ومسروق، هؤلاء كانوا فاضلين، ومن علية التابعين».

وأعجبني ما وجدته عن الشيخ أبـي عبد الله بن خفيف الزاهد الشيرازي في كتاب له، قال: «اختلف الناس في أفضل التابعين، فأهل المدينة يقولون: سعيد بن المسيب، وأهل الكوفة يقولون: أُوَيْس القَرَني، وأهل البقرة يقولون: الحسن البصري».

وبلغنا عن أحمد بن حنبل قال: «ليس أحد أكثر في فتوى من الحسن وعطاء، يعني من التابعين». وقال أيضاً: «كان عطاء مفتي مكة والحسن مفتي البصرة، فهذان أكثر الناس عنهم آراءهم».

وبلغنا عن أبي بكر بن أبي داود، قال: «سيدتا التابعين من النساء: حفصة بنت سيرين، وعمرة بنت عبد الرحمن، وثالثتهما ــ وليست كهما ــ أم الدرداء»، والله أعلم.

---

١٥٨ ــ قوله: (وأعجبني ما وجدته عن الشيخ أبي عبد الله بن خفيف[١] الزاهد الشيرازي في كتاب له قال: «اختلف الناس في أفضل التابعين، فأهل المدينة يقولون: سعيد بن المسيب، وأهل الكوفة يقولون: أُوَيْس القَرَني، وأهل البصرة يقولون: الحسن البصري)، انتهى.

والصواب ما ذهب إليه أهل الكوفة، لما روى مسلم في «صحيحه»[٢] من

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن خفيف ــ بفتح الخاء وكسر الفاء وسكون الياء ــ الشيرازي الفارسي، أحد العباد الزهاد، شيخ إقليم فارس، تفقه على مذهب الشافعي وارتحل في البلاد، وصنف كثيراً من المصنفات. نقل ابن كثير عن ابن الجوزي أنه ذكر عنه حكايات كثيرة، وأخبار مختلفة، تقدح فيه، فالله أعلم بصحة تلك الحكايات. توفي ابن خفيف في ثالث رمضان سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة عن خمس وتسعين سنة، وقيل: عاش مائة سنة وأربع سنين.
العبر (٢/ ١٣٨)، البداية والنهاية (١١/ ٣١٩)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٥٠ ــ ١٥٩)، شذرات الذهب (٣/ ٧٦، ٧٧).

(٢) (٤/ ١٩٦٨) كتاب فضائل الصحابة رقم (٢٢٤) ولفظه بتمامه: «إن خير التابعين رجل يقال له أويس وله والدة، وكان به بياض فمروه فليستغفر لكم».
وقد أخرجه مسلم بإسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً وله ألفاظ أخرى.
انظر: (٤/ ١٩٦٨، ١٩٦٩).

. . . .

حديث عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خَيْرُ[1] التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ. . . » الحديث.

وقد يحمل ما ذهب إليه أهل المدينة وأحمد أيضاً من تفضيل سعيد بن المسيب[2] على سائر التابعين أنهم أرادوا أفضلية العلم لا الخيرية الواردة / في الحديث، والله أعلم.

---

(١) في أ: «إن خير. . .».

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ٩٥).

الخامسة: روينا عن الحاكم أبي عبد الله قال: «طبقة تعد في التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة، منهم: إبراهيم بن سويد النخعي ــ وليس بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه ــ وبكير بن أبي السميط، وبكير بن عبد الله بن الأشج»، وذكر غيرهم.

قال: «وطبقة عدادهم عند الناس في أتباع التابعين، وقد لقوا الصحابة، منهم أبو الزِّنَاد عبد الله بن ذَكْوَان لقي عبد الله بن عمر وأنساً، وهشام بن عروة وقد أدخل على عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله، وموسى بن عقبة وقد أدرك أنس بن مالك، وأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص». وفي بعض ما قاله مقال.

قلت: وقوم عدُّوا من التابعين وهم من الصحابة، ومن أعجب ذلك عد الحاكم أبي عبد الله النعمان وسويداً ابني مقرن المزني في التابعين عندما ذكر الإخوة من التابعين، وهما صحابيان معروفان مذكوران في الصحابة، والله أعلم.

---

١٥٩ ــ قوله: (الخامسة: روينا عن الحاكم أبي عبد الله قال: «طبقة تعد في التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة. منهم: إبراهيم بن سويد النخعي[1] وليس بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه، وبكير بن

---

(١) هو إبراهيم بن سويد ــ بضم السين المهملة وفتح الواو وسكون الياء المثناة تحت ــ النخعي الكوفي الأعور. قال ابن معين: مشهور، وقال النسائي: ثقة، وقال الدارقطني: ليس في حديثه شيء منكر، وقال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة، لم يثبت أن النسائي ضعفه.
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٢٩٠)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ١٠٣)، الثقات لابن حبان =

. . . .

أبـي السَّميط[1]، وبُكَيْر بن عبد الله بن الأشج»[2]، وذكر غيرهم)، قال: (وطبقة عدادهم عند الناس في أتباع التابعين، وقد لقوا الصحابة، منهم: أبو الزِّنَاد عبد الله بن ذَكْوَان[3]، لقي عبد الله بن عمر وأنساً) ــ إلى آخر كلامه، ثم قال:

= (٦/٦)، تهـذيـب الكمـال (١/ ٥٥)، تهـذيـب التهـذيـب (١/ ١٢٦، ١٢٧)، الكـاشـف (١/ ٣٨)، التقريب (١/ ٣٦)، الخلاصة (ص ١٨).

(١) هو بكير ــ بضم الكاف وفتح الكاف وسكون الياء ــ بن أبـي السميط ــ بفتح السين، ويقال: بضمها وفتح الميم وسكون الياء ــ المسمعي ــ بكسر الميم وسكون السين وفتح الميم ــ مولاهم، البصري المكفوف، قال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال العجلي: بصري ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات وفي المجروحين وقال عنه: كثير الوهم لا يحتج بخبره إذا انفرد ولم يوافق الثقات، وقال ابن حجر: صدوق.
التـاريـخ الكبيـر (١/ ٢/ ١١٦)، الجـرح والتعـديـل (١/ ١/ ٤٠٦)، الثقـات للعجلـي (ص ٨٦)، الثقـات لابـن حبـان (٦/ ١٠٥)، المجـروحيـن (١/ ١٩٥)، تهـذيـب الكمـال (١/ ١٥٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٩٠)، الكاشف (١/ ١٠٩)، التقريب (١/ ١٠٨)، الخلاصة (ص ٥٢).

(٢) هو بكير بن عبد الله بن الأشج ــ بفتح الهمزة والشين وتشديد الجيم ــ المخزومي مولاهم، أبو عبد الله المدني، ثم المصري، ويقال: مولى أشجع، أبو يوسف المدني نزيل مصر. قال أحمد: ثقة صالح، وقال ابن معين ــ في رواية الدوري ــ : ثقة، وكذا قال أبو حاتم والعجلي والنسائي وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات. اختلف في وفاته فقيل: سنة سبع عشرة ومائة، وقيل: سنة عشرين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وعشرين ومائة، وقيل: سنة سبع وعشرين ومائة.
التـاريـخ الكبيـر (١/ ٢/ ١١٣)، الجـرح والتعـديـل (١/ ١/ ٤٠٣)، الثقـات للعجلـي (ص ٨٦)، الثقات لابن حبان (٦/ ١٠٥)، تهذيب الكمال (١/ ١٥٩، ١٦٠)، تهذيب التهـذيـب (١/ ٤٩١، ٤٩٣)، الكـاشـف (١/ ١٠٩)، التقـريـب (١/ ١٠٨)، الخـلاصـة (ص ٥٢).

(٣) هـو عبـد الله بـن ذكـوان ــ بفتـح الـذال وسكـون الكـاف وفتـح الـواو ــ القـرشـي، =

. . . .

(وفي بعض ما قاله مقال)، انتهى.

لم يبين المصنف الموضع الذي على الحاكم فيه مقال، وذلك في موضعين:

أحدهما: أن بُكَيْر بن عبد الله بن الأشج قد عده في التابعين عبد الغني بن سعيد كما سيأتي في النوع الآتي بعد هذا. وقد روى عن جماعة من الصحابة منهم: ربيعة بن عباد، والسائب بن يزيد. وروايته عن ربيعة بن عباد في «المعجم الكبير»[1] للطبراني بإسناد جيد إليه أنه حدث عن ربيعة بن عباد، قال: رأيت أبا لهب بعكاظ وهو يتبع رسول الله ﷺ. . .» الحديث[2]، لكن لم أر في شيء من

= أبو عبد الرحمن المدني، المعروف بأبي الزناد ــ بكسر الزاي وفتح النون ــ مولى رملة، وقيل: عائشة بنت شيبة بن ربيعة، وقيل: مولى عائشة بنت عثمان، وقيل: مولى آل عثمان، وقيل: إن أباه كان أخا أبي لؤلؤة قاتل عمر رضي الله عنه. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: إنه قال: ثقة، وروى ابن أبي مريم عن ابن معين: أنه قال: ثقة حجة، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة فقيه صالح الحديث، صاحب سنة، وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عن الثقات، وقال البخاري: أصح أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة. ووثقه أيضاً ابن سعد والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة فقيه.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٨٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٤٩، ٥٠)، الثقات لابن حبان (٦/ ٧، ٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٧٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٣، ٢٠٥)، الكاشف (٢/ ٧٥)، التقريب (١/ ٤١٣)، الخلاصة (ص ١٩٦).

(١) (٥/ ٥٩) رقم (٤٥٩٠).

(٢) وتمامه: «. . . وهو يقول: يا أيها الناس! إن هذا قد غوى فلا يغوينكم عن مآثر آبائكم، ورسول الله ﷺ يسعى وهو على أثره، ونحن نتبعه كأني أنظر إليه أحول ذو غديرتين، أبيض الناس وأجمله».
والأحول هو من كان في عينيه حول.
والغديرتان هما ضفيرتا الشعر.

. . . .

حديثه التصريح بسماعه من أحد من الصحابة إلاَّ أن النسائي روى في سننه[1] بإسناد على شرط مسلم أن بُكَيْر بن عبد الله قال: «سمعت محمود بن لبيد يقول: أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلّق امرأته ثلاث تطليقات. . .» الحديث[2].

ومحمود بن لبيد عده غير واحد في الصحابة منهم أحمد في «مسنده»[3]، وقال البخاري: إن «له صحبة»[4]، وكذا قال ابن حبان في الصحابة[5]، وله في «مسند أحمد»[6] بإسناد صحيح، قال: أتانا رسول الله ﷺ فصلى بنا المغرب في مسجدنا. . . الحديث[7]، وفي

(١) (٦/ ١٤٢، ١٤٣) كتاب الطلاق «باب الثلاث المجموعة وما فيه من التغليظ».

(٢) وتمامه: «جميعاً فقام غضباناً، ثم قال: أيُلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم، حتى قام رجل وقال: يا رسول الله ألا أقتله؟».

(٣) (٥/ ٤٢٧، ٤٢٩).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٨٩)، وقال البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤٠٢) في ترجمة محمود بن لبيد: «قال لنا أبو نعيم، عن عبد الرحمن بن الغسيل، عن عاصم بن عمر، عن محمود بن لبيد قال: أسرع النبي ﷺ حتى تقطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ».
وهذا يدل على ترجيح البخاري رحمه الله إثبات الصحبة لمحمود بن لبيد، وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٠/ ٦٦): «قلت: على مقتضى قول الواقدي في سنه ــ يريد ما ذكره من أن محمود بن لبيد مات، وهو ابن تسع وتسعين سنة ــ يكون له يوم مات النبي ﷺ ثلاث عشرة سنة، وهذا يقوي قول من أثبت الصحبة، وقد قال البخاري: قال أبو نعيم. . .»، فذكر ما تقدم نقله عن البخاري.

(٥) الثقات (٣/ ٣٩٧).

(٦) (٥/ ٤٢٧).

(٧) وتمامه: فلما سلم منها قال: «اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم» للسبحة بعد المغرب.

. . . .

«المسند»[1] أيضاً بإسناد صحيح أنه عقل رسول الله ﷺ، وعقل مَجَّة مَجَّها النبي ﷺ من دَلْوٍ كان في دارهم، والمعروف أن هذه القصة لمحمود بن الربيع[2] كما هو في «صحيح البخاري»[3]، وقد عد مسلم محمود بن لبيد في «الطبقات»[4] من التابعين، وقال أبو حاتم الرازي: «لا تعرف له صحبة»[5]، وقال المزي في «الأطراف»[6]: إنه: «لا تصح له صحبة ولا رواية»، وهو معارض بما ذكرناه من «المسند»، والله أعلم.

والموضع الثاني: أن أبا الزناد لم يدرك ابن عمر كما قاله أبو حاتم الرازي[7]، والحاكم تبع ـ فيما ذكره ـ خليفة بن خياط فإنه[8] قال: «طبقة عدادهم عند الناس في أتباع التابعين وقد لقوا الصحابة منهم أبو الزناد قد لقي عبد الله بن عمر وأنس بن مالك وأبا أمامة بن سهل بن حنيف»[9]، انتهى.

وقول أبي حاتم (الرازي)[10]: «لم يدرك ابن عمر»، أي لم يدرك السماع منه، فإن أبا الزناد عاش ستاً وستين سنة، فقيل: توفي في سنة ثلاثين ومائة،

(١) (٥/ ٤٢٩).

(٢) وقد عنون له في المسند (٥/ ٤٢٩): «حديث محمود بن لبيد أو محمود بن ربيع رضي الله عنهما».

(٣) (١/ ٢٧) كتاب العلم «باب متى يصح سماع الصغير».

(٤) (ص ٣٩).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٨٩، ٢٩٠).

(٦) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٨/ ٣٦٥).

(٧) المراسيل (ص ١١١).

(٨) يريد الحاكم أبا عبد الله النيسابوري.

(٩) معرفة علوم الحديث (ص ٤٥، ٤٦).

(١٠) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وقد سقط من ك.

. . . .

وقيل: سنة اثنتين[1] وثلاثين، ومات ابن عمر سنة أربع وسبعين أو سنة ثلاث وسبعين[2]، فعلى هذا أدرك من حياة ابن عمر سبع سنين أو ثمانياً أو تسعاً على اختلاف الأقوال، والله أعلم.

---

(١) في «غب»: «اثنين» وهو خطأ مطبعي تبعه عليه الأستاذ عبد الرحمن عثمان في طبعته في حين أن اللفظ في نسخة (أ) التي ذكر الأستاذ أنه اعتمدها في طبعته هو «اثنتين» على الصواب كما في الأصل.

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٦٧٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٤، ٢٠٥).

النوع الحادي والأربعون
معرفة الرواة الأكابر عن الأصاغر

ومن الفائدة فيه أن لا يتوهم كون المروي عنه أكبر أو أفضل من الراوي نظراً إلى أن الأغلب كون المروي عنه كذلك فيجهل بذلك منزلتهما، **وقد صحَّ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نُنْزل النَّاسَ منازلهم»**.

ثم إن ذلك يقع على أضرب:

منها: أن يكون الراوي أكبر سنًّا وأقدم طبقة من المروي عنه، كالزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، في روايتهما عن مالك، وكأبي القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهري من المتأخرين أحد شيوخ الخطيب، روى عن الخطيب في بعض تصانيفه، والخطيب إذ ذاك في عنفوان شبابه وطلبه.

ومنها: أن يكون الراوي أكبر قدراً من المروي عنه بأنه يكون حافظاً عالماً، والمروي عنه شيخاً راوياً فحسب، كمالك في روايته عن عبد الله بن دينار، وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه في روايتهما عن عبيد الله بن موسى، في أشباه لذلك كثيرة.

ومنها: أن يكون الراوي أكبر من الوجهين جميعاً، وذلك كرواية كثير من العلماء والحفاظ عن أصحابهم وتلامذتهم، كعبد الغني الحافظ في روايته، عن محمد بن علي الصوري، وكرواية أبي بكر البَرْقاني عن أبي بكر الخطيب، وكرواية الخطيب عن أبي نصر ابن ماكولا، ونظائر ذلك كثيرة.

ويندرج تحت هذا النوع ما يذكر من رواية الصحابـي عن التابعي كرواية العبادلة وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار.

النوع الحادي والأربعون
معرفة الرواة الأكابر عن الأصاغر

١٦٠ ـ قوله: (وقد صحَّ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم»)، انتهى.

جزم المصنف بصحة حديث عائشة، وفيه نظر، فإن مسلماً رحمه الله ذكره في مقدمة «صحيحه»(١) بغير إسناد بصيغة التمريض فقال: «وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ. . .» فذكره.

وقد رواه أبو داود في «سننه»(٢) في إفراده من رواية ميمون ابن أبي شهيب، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَنْزِلُوا / النَّاسَ مَنَازِلَهُم».

ثم قال أبو داود بعد تخريجه: «ميمون ابن أبي شَبِيب لم يدرك عائشة»(٣)، فلم يسكت عليه أبو داود بل أعلَّه بالانقطاع، فلا يكون صحيحاً عنده، ولكن المصنف تبع في تصحيحه الحاكم، فإنه قال في «علوم الحديث»(٤) في النوع السادس عشر منه: «فقد صحت الرواية عن عائشة رضي الله عنها. . .» فذكره، وليس فيه حجة للمصنف، فإن المصنف لا يرى ما انفرد الحاكم بتصحيحه صحيحاً، بل إن لم نجد فيه علة تقتضي رده حكمنا عليه بأنه حسن، ذكر ذلك عند

---

(١) (١/٦).

(٢) (٥/ ١٧٣) كتاب الأدب «باب في تنزيل الناس منازلهم»، رقم (٤٨٤٢).

(٣) سنن أبي داود (٥/ ١٧٤)، وكذا قال أبو حاتم في المراسيل (ص ٢١٤).

(٤) (ص ٤٩).

. . . .

ذكر ما رواه الحاكم بإسناده في «المستدرك»[(١)]، وهذا لم يروه الحاكم فيه ولا في «علوم الحديث». وقد قال الحافظ أبو بكر البزار في «مسنده» ــ بعد أن خرَّجه من رواية ميمون ابن أبـي شَبِيب[(٢)]، عن عائشة: «هذا الحديث لا يعلم عن النبـي ﷺ إلاَّ من هذا الوجه»، قال: «وقد روى عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً»[(٣)]، انتهى.

قلت: بل له وجه آخر مرفوع نذكره بعد ذلك، وكأن المصنف لم يوافق أبا داود على الانقطاع بين ميمون ابن أبـي شَبِيب وبين عائشة، فإنه قال في كتاب «التحرير»[(٤)]: «فيما قاله أبو داود نظر فإنه كوفي متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة، ومات المغيرة قبل عائشة»، قال: «وعند مسلم التعاصر مع إمكان التلاقي كاف في ثبوت الإدراك، ولو ورد عن ميمون أنه قال: لم ألق عائشة، استقام لأبـي داود

---

(١) انظر: (ص ٢٤٦ ــ ٢٤٩) من هذا الكتاب.

(٢) ميمون بن أبـي شبيب ــ بفتح الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة تحت ــ الربعي ــ بفتح الراء والباء الموحدة، نسبة إلى ربيعة بن نزار وهو شعب واسع فيه قبائل عظام، وقيل: نسبة إلى ربيعة الأزد ــ أبو نصر الكوفي، ويقال: الرقي ــ بفتح الراء وكسر القاف المشددة، نسبةً إلى الرقة، وهي بلدة على طرف الفرات مشهورة من الجزيرة ــ قال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال في التقريب: «صدوق كثير الإرسال»، مات سنة ثلاث وثمانين.

التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٣٨)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٣٤)، الثقات لابن حبان (٥/ ٤١٦، ٤١٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٩٧)، الميزان (٤/ ٢٣٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٨٩)، الكاشف (٣/ ١٧٠)، التقريب (٢/ ٢٩١)، الخلاصة (ص ٣٩٤).

(٣) انظر: المقاصد الحسنة (ص ٩٢، ٩٣)، تمييز الطيب من الخبيث (ص ٣٤، ٣٥)، مختصر المقاصد الحسنة (ص ٦٥)، كشف الخفا (١/ ١٩٤، ١٩٥)، أسنى المطالب (ص ٧٤).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٠ ب).

. . . .

الجزم بعدم إدراكه، وهيهات ذلك»، انتهى كلام المصنف في «التحرير».

وليس بجيد، فإنه وإن أدرك المغيرة وروى عنه فهو مدلس لا تقبل عنعنته بإجماع من يحتج[1] بالمرسل، فقد أرسل عن جماعة من الصحابة وقد قال أبو حاتم الرازي فيما حكاه (عنه ابنه)[2] في «الجرح والتعديل»[3]، «بل روى عن أبي ذر مرسلاً، وعن علي مرسلاً، وعن معاذ بن جبل مرسلاً، وقال عمرو بن علي الفلاس: لم أخبر أن أحداً يزعم أنه سمع من أصحاب النبي ﷺ[4]، وقال علي بن المديني: خفي علينا أمره[5]، وقال يحيى بن معين: «ضعيف»[6]، نعم قال فيه أبو حاتم الرازي: «صالح الحديث»[7]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[8] ومع ذلك فلا يقتضي ذلك قبول عنعنته، والله أعلم.

ولم أرَ أحداً صرَّح بسماعه من المغيرة، لكن المصنف لما رأى مسلماً روى في مقدمة صحيحه[9] حديثه عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ: «مَنْ حَدَّث عني بِحديثٍ يُرَى أنه كَذِبٌ فهوَ أحدُ الكَاذِبين» حمله على الاتصال اكتفاءً بمذهب مسلم، ومسلم إنما رواه عنه استشهاداً بعد أن رواه من حديث ابن أبي ليلى، عن

(١) في ك، ب: «من لا يحتج»، وهو خطأ ظاهر.

(٢) في الأصل «عن ابنه» وهو خطأ ظاهر، والتصويب من ك و غب.

(٣) (٤/ ١/ ٢٣٤).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٣٩٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٨٩).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٣٩٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٨٩).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٨٩).

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٣٤).

(٨) (٥/ ٤١٦، ٤١٧).

(٩) (١/ ٩).

. . . .

سمرة، وحكم عليه مسلم بأنه مشهور[1]، والشهرة لا تلازم الصحة، بل قد يكون المشهور صحيحاً، وقد يكون ضعيفاً.

وأما الطريق الآخر الذي وعدنا بذكره فقد رواه البيهقي (في كتاب الأدب[2])[3]، والخطيب في كتاب «المتفق والمفترق»[4] من رواية أسامة بن زيد، عن عمرو بن مِخْراق، عن عائشة، هكذا رواه الخطيب[5] من طريق الطبراني[6] فقال فيه: عمرو بن مخراق، وإنما هو عُمَر، بضم العين.

(وهكذا رويناه في الأدب[7] للبيهقي في الأصل، وفي بعض النسخ عمرو)[8].

ولا أعلم روى عنه إلَّا أسامة بن زيد الليثي[9]، وأيضاً بين عمرو بن

(١) فقد قال الإمام مسلم (١/ ٩): «ودلت السنَّة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

(٢) (ص ١٩٣، ١٩٤).

(٣) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠١ أ).

(٥) في ك، ب: «هكذا روياه».

(٦) انظر هذه الطريق في كتاب الأدب للبيهقي (ص ١٩٤، ١٩٥)، فقد أخرجه من طريقه.

(٧) (ص ١٩٤، ١٩٥).

(٨) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٩) هو أسامة بن زيد الليثي ـ بفتح اللام وسكون الياء المثناة تحت ـ مولاهم، أبو زيد المدني.
قال أحمد: تركه القطان بأخرة، وعن أحمد أيضاً أنه قال: ليس بشيء، وقال يحيى بن معين ـ في رواية أبي بكر ابن أبي خيثمة: كان يحيى بن =

. . . .

مخْراق وبين عائشة فيه رجل لم يُسمَّ، قال البخاري في «التاريخ الكبير»[1]: «عمرو بن مِخْراق، عن رجل، عن عائشة[2] مرسل، روى عنه أسامة بن زيد»، وكذا قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[3]، عن أبيه دون قوله «مرسل»، وكذا ذكره ابن حبان في أتباع التابعين[4] كذلك، وعلى هذا فلا يصح إسناده أيضاً، والله أعلم.

ويحتمل أن الرجل الذي أبهمه عمرو بن مِخْراق هو ميمون ابن أبي شَبِيب، ولا يكون له إلاَّ وجه واحد كما قال البزار، وقد ورد من حديث معاذ بن جبل، رواه الخَرَائِطي[5] في كتاب «مكارم

= سعيد يضعفه، وقال ابن معين ـ فيما رواه عنه أبو يعلى الموصلي ـ: ثقة صالح، وروى عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس، وفي رواية الدوري عنه قال: ثقة، وزاد غيره حجة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان في الثقات: يخطىء وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق يهم»، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة، وله يوم مات بضع وسبعون سنة.

التاريخ لابن معين (٢/ ٢٢)، التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٢٢)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٨٤)، التاريخ عثمان الدارمي (ص ٦٦)، الثقات لابن حبان (٦/ ٧٤)، تهذيب الكمال (١/ ٧٦، ٧٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨ ـ ١١٠)، الكاشف (١/ ٥٧)، التقريب (١/ ٥٣)، الخلاصة (ص ٢٦).

(١) (٣/ ٢/ ١٩٥).

(٢) من قوله: «فيه رجل لم يسم» إلى هنا سقط من ب.

(٣) (٣/ ١/ ١٣٥).

(٤) الثقات (٧/ ١٨١).

(٥) هو محمد بن جعفر بن محمد بن سهل، أبو بكر الخرائطي ـ بفتح الخاء المعجمة والراء وكسر الهمزة والطاء المهملة ـ من أهل «سُرَّ من رأى» في =

. . . .

الأخلاق»[1] بلفظ: «أنزل الناس منازلهم من الخير والشر».

= العراق، وقيل: من أهل السامرة بفلسطين.

قال الخطيب البغدادي: «كان حسن الأخبار مليح التصانيف، سكن الشام، وحدَّث بها، فحصل حديثه عند أهلها»، ووصفه الذهبي في التذكرة بالمحدث الثقة صاحب المكارم وغير ذلك. له مصنفات كثيرة منها: «مكارم الأخلاق»، و «مساوىء الأخلاق»، و «اعتلال القلوب» وغيرها. توفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، وكانت ولادته سنة أربعين ومائتين.

تاريخ بغداد (٢/ ١٣٩)، الأنساب (٥/ ٧٢)، اللباب (١/ ٤٣٠)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٢)، شذرات الذهب (٢/ ٣٠٩).

(١) انظر: المقاصد الحسنة (ص ٩٣)، كشف الخفا (١/ ١٩٥).

وكذلك رواية التابعي عن تابع التابعي، كما قدمناه من رواية الـزهـري والأنصـاري عـن مـالـك، **وكعمـرو بـن شعيـب بـن محمـد بـن عبد الله بن عمرو بن العاص**، لم يكن من التابعين، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين، جمعهم عبد الغنيِّ بن سعيد الحافظ في كتيب له. وقرأت بخط الحافظ أبـي محمد الطَّبَسي في تخريج له قال: «عمرو بن شعيب ليس بتابعي، وقد روى عنه نَيِّف وسبعون رجلاً من التابعين»، والله أعلم.

---

١٦١ ــ / قوله: (وكعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، لم يكن من التابعين، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين، جمعهم عبد الغني بن سعيد الحافظ في كتيب له)، انتهى.

وفيه أمران[١]:

أحدهما: إن جزم المصنف بكون عمرو بن شعيب[٢]، ليس من التابعين

---

(١) في أ، ب: «أمور».

(٢) هو عمرو بن شعيب ــ بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت ــ ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي ــ بفتح السين المهملـة وسكـون الهـاء وكسـر الميـم، نسبةً إلـى سهـم بـن عمـرو، بطـن مـن قـريـش ــ أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبد الله المدني، ويقال: الطائفي. قال يحيـى بن سعيد القطان: إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به، وفي رواية عن ابن معين قال: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة، وقال ابن معين ــ في رواية الدوري ــ: ثقة، وقال أبو داود: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ليس بحجة، ووثقه النسائي، وقال الحافظ أبو بكر ابن زياد: صح سماع عمرو من أبيه، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وقال البخاري: سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وقال البخاري أيضاً: رأيت أحمد وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، =

. . . .

ليس بجيد، فقد سمع من غير واحد من الصحابة، سمع من زينب بنت أبي سلمة[1] ربيبة النبي ﷺ ومن الرُّبيِّع بنت مُعَوِّذ[2]، وهما صحابيتان وكأن المصنف أخذ هذا[3] من الذي ذكره بعد هذا أنه قرأه بخط الحافظ أبي محمد الطَّبَسي قال: «عمرو بن شعيب ليس بتابعي».

هكذا كناه ابن الصلاح أبا محمد، وإنما هو أبو[4] الفضل محمد بن أحمد ابن أبي جعفر الطَّبَسي، هكذا كناه وسماه السمعاني في

= عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين، قال البخاري: من الناس بعدهم. وقال الحافظ في التقريب: «صدوق»، مات سنة ثمان عشرة ومائة.
التاريخ لابن معين (٢/ ٤٤٥، ٤٤٦)، التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٤٢)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٣٨)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٣٦، ١٠٣٧)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٨ ــ ٥٥)، الكاشف (٢/ ٢٨٦)، التقريب (٢/ ٧٢)، الخلاصة (ص ٢٩٠).

(١) زينب بنت أبي سلمة ــ بفتح السين المهملة واللام والميم ــ المخزومية صحابية لها في البخاري حديثان وفي مسلم حديث واحد، توفيت سنة ثلاث وسبعين.
الاستيعاب (٥/ ٣١٩، ٣٢٠)، أسد الغابة (٥/ ٤٦٨، ٤٦٩)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٧٢)، الإصابة (٥/ ٣١٧).

(٢) هو الربيِّع ــ بضم الراء وفتح الباء الموحدة وكسر الياء المثناة تحت المشددة ــ بنت معوِّذ ــ بضم الميم وفتح العين المهملة وكسر الواو المشددة ــ ابن الحارث بن رفاعة ــ بكسر الراء وفتح الفاء والعين ــ ابن الحارث بن سَوَاد ــ بفتح السين والواو المخففة ــ ويعرف بابن عفراء وهي أمه الأنصارية، صحابية شهدت بيعة الرضوان، ولها واحد وعشرون حديثاً، اتفق البخاري ومسلم على حديثين منها، وانفرد البخاري بحديثين.
الاستيعاب (٥/ ٣٠٨، ٣٠٩)، أسد الغابة (٥/ ٤٥١، ٤٥٢)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٦٧)، الإصابة (٥/ ٣٠٠. ٣٠١).

(٣) في ك: «ذلك».

(٤) في الأصل: «أبا» والتصويب من ك، غب، عث.

. . . .

«الأنساب»(١)، ووصفه «بالحافظ صاحب التصانيف الكثيرة، كتب عن الحاكم أبي عبد الله وأبي طاهر ابن محمش الزِّيَادي»(٢) إلى أن قال: «وكانت وفاته في حدود سنة ثمانين وأربع مائة بطَبَس» وهي بين نيسابور(٣) وأَصْبَهان(٤)

---

(١) (٨/ ٢٠٩).

(٢) هو محمد بن محمد بن محمش ــ بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الميم ــ ابن علي بن داود بن أيوب بن محمد الزيادي ــ بكسر الزاي وفتح الياء المثناة تحت وكسر الدال المهملة ــ ومسند نيسابور، روى عنه الحاكم أبو عبد الله، ومات قبله، وأثنى عليه الحاكم فقال: «أبو طاهر الزيادي الفقيه الأديب» ولد سنة سبع عشرة وثلاثمائة، وسمع الحديث سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، وتفقَّه سنة ثمان وعشرين، وكان والده من أعيان العبَّاد الزهاد، وتوفي أبو طاهر سنة عشر وأربعمائة.
الأنساب (٦/ ٣٣٦)، اللباب (٢/ ٨٤)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٥١)، العبر (٢/ ٢١٨، ٢١٩).

(٣) نيسابور ــ بفتح النون وسكون الياء المثناة تحت وفتح السين المهملة ــ وصفها ياقوت الحموي بقوله: «مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أر فيما طوفت من البلاد مدينة كانت مثلها» وهي من مدن الإقليم الرابع. أحد الأقاليم السبعة التي قسم ياقوت وغيره الأرض عليها، وتقع في بلاد فارس بينها وبين الري مائة وستون فرسخاً، وبينها وبين سرخس أربعون فرسخاً. فتحها المسلمون على عهد عثمان رضي الله عنه. وكان الأمير عبد الله بن عامر بن كريز، وذلك في سنة إحدى وثلاثين، وبنى بها جامعاً، وقيل: فتحت في أيام عمر رضي الله عنه على يد الأحنف بن قيس، وإنما انتقضت في أيام عثمان فأرسل إليها عبد الله بن عامر ففتحها ثانية.
معجم البلدان (٥/ ٣٣١ ــ ٣٣٣).

(٤) أصبهان ــ بفتح الهمزة وعليه الأكثرون، وقيل: بكسرها وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة والهاء ــ قال ياقوت: «هي مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها، ويسرفون في وصف عظمها حتى يتجاوزوا حدّ الاقتصاد إلى غاية الإسراف، وأصبهان اسم للإقليم بأسره... وكانت مدينة أصبهان بالموضع المعروف بجَيّ ــ بفتح الجيم والياء =

. . . .

وكِرْمان(١)، ولم يفتح في زمان عمر من خراسان(٢) غيرها.

= المشددة ــ وهو الآن يعرف بشهرستان ــ بفتح الشين وسكون الهاء وكسر الراء وسكون السين وفتح التاء ــ وبالمدينة، فلما سار بخت نصَّر وأخذ بيت المقدس وسبى أهلها حمل معه يهودها وأنزلهم أصبهان فبنوا لهم في طرف مدينة جَيّ محلة ونزلوها، وسميت اليهودية، ومضت على ذلك الأيام والأعوام فخربت جي وما بقي منها إلاَّ القليل، وعمرت اليهودية، فمدينة أصبهان اليوم هي اليهودية».

وأما فتحها فقد فتحت صلحاً بعد أن بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه إليها عبد الله بن بديل ــ بضم الباء وفتح الدال وسكون الياء ــ ابن ورقاء الخزاعي سنة تسع عشرة من الهجرة.

معجم البلدان (١/ ٢٠٦ ــ ٢١٠).

(١) قال ياقوت: «كرمان بالفتح ثم السكون وآخره نون، وربما كسرت والفتح أشهر بالصحة. كرمان في الإقليم الرابع. . . وهي ولاية مشهورة، وناحية كبيرة معمورة، ذات بلاد وقرى ومدن واسعة بين فارس ومكران ــ بضم الميم وسكون الكاف، وقيل: بتشديدها وفتح الراء ــ وسجستان ــ بكسر السين والجيم وسكون السين الثانية وفتح التاء ــ وخراسان، فشرقيها مكران. . . وغربيها أرض فارس، وشماليها مفازة خراسان، وجنوبيها بحر فارس»، أما فتحها فكان على عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه على يد مُجاشع ــ بضم الميم وفتح الجيم وكسر الشين ــ ابن مسعود السلمي.

معجم البلدان (٤/ ٤٥٤ ــ ٤٥٦).

(٢) خراسان ــ بضم الخاء المعجمة وفتح الراء والسين المهملة ــ قال ياقوت في وصفها: «بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق أزاذوار ــ بفتح الهمزة والزاي وسكون الذال ــ قصبة جوين ــ بضم الجيم وفتح الواو وسكون الياء ــ وبيهق ــ بفتح الباء وسكون الياء وفتح الهاء، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان ــ بفتح الطاء والخاء وكسر الراء وسكون السين وفتح التاء ــ وغزنة ــ بفتح الغين وسكون الزاي وفتح النون ــ وسجستان وكرمان، وليس ذلك منها، إنما هو أطراف حدودها، وتشتمل على أمهات من البلاد، منها نيسابور وهراة ــ بفتح الهاء والراء ــ ومرو». وقد فتحت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ثمان عشرة.

معجم البلدان (٢/ ٣٥٠ ــ ٣٥٤).

. . . .

وقد سبق الطبسي إلى ذلك أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد النَّقَّاش[1] المقرىء المفسِّر، وهو ضعيف، قال الدارقطني: «سمعت أبا بكر النقاش يقول: عمرو بن شعيب ليس من التابعين، وروى عنه عشرون من التابعين»[2]، قال الدارقطني: «فتتبعت ذلك فوجدتهم أكثر من عشرين[3]»، قال الحافظ أبو الحجاج المزي في «التهذيب»[4] بعد حكايته لذلك: «وكان الدارقطني قد وافقه على أنه ليس من التابعين،

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند ــ بفتح السين المهملة والنون ــ المقرىء النقاش ــ بفتح النون والقاف المشددة ــ إمام أهل العراق في القراءات والتفسير. وُلد سنة ست وستين ومائتين. وقرأ القرآن على هارون بن موسى الأخفش وابن أبي مهران وجماعة، وروى الحديث عن خلق منهم الحسن بن سفيان وأبو مسلم الكجي.

ورحل وطوَّف من مصر إلى ما وراء النهر في لقي الشيوخ، لكنه ضعيف الحديث كما قال الحافظ العراقي رحمه الله، فقد قال البرقاني: كل حديث النقاش منكر، وقال طلحة بن محمد الشاهد: كان النقاش يكذب في الحديث، والغالب عليه القصص، وقال الخطيب: في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة، وقال الحافظ الذهبي: شيخ المقرئين في عصره على ضعف فيه. مات في بغداد سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة.

تاريخ بغداد (٢/ ٢٠١)، اللباب (٣/ ٣٢١)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٨، ٢٩٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٠٨)، العبر (٢/ ٨٨، ٨٩)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٧٣)، معرفة القراء الكبار (١/ ٢٣٦ ــ ٢٤٠)، الميزان (٣/ ٥٢٠)، البداية والنهاية (١١/ ٢٥٨)، لسان الميزان (٥/ ١٣٢)، القراء لابن الجزري (٢/ ١١٩ ــ ١٢١)، طبقات المفسرين للداودي (٢/ ١٣١ ــ ١٣٣).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ١٠٣٧).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ١٠٣٧).

(٤) (٢/ ١٠٣٧).

. . . .

وليس كذلك»، ثم ذكر سماعه من الربيِّع بنت معوِّذ وزينب ابنة أبـي سلمة.

الأمر الثاني: إن قول المصنف: «روى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين جمعهم عبد الغني بن سعيد الحافظ في كتيب له «ليس بجيد؛ فإن عبد الغني عدهم في الجزء المذكور أربعين نفساً إلاَّ واحداً، وهذه أسماؤهم مرتبين على الحروف: إبراهيم بن ميسرة[1]، وأيوب السَّخْتِيَاني[2] وبُكَيْر بن الأَشَج، وثابت

---

(١) هو إبراهيم بن ميسرة ــ بفتح الميم وسكون الياء المثناة تحت وفتح السين المهملة والراء ــ الطائفي، ثم المكي الحافظ، قال ابن المديني: له نحو ستين حديثاً، وثقه أحمد، وقال سفيان بن عيينة: أخبرني إبراهيم من لم تر عيناك مثله، وقال ابن حجر: ثبت حافظ. قال البخاري: مات قريباً من سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٢٨)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ١٣٣، ١٣٤)، الثقات للعجلي (ص ٥٥)، تهذيب الكمال (١/ ٦٦)، تهذيب التهذيب (١/ ١٧٢)، الكاشف (١/ ٤٩)، التقريب (١/ ٤٤)، الخلاصة (ص ٢٢).

(٢) هو أيوب ابن أبـي تميمة ــ بفتح التاء المثناة فوق وكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت، على وزن قبيلة ــ ابن كيسان ــ بفتح الكاف وسكون الياء المثناة وفتح السين المهملة ــ السختياني ــ بفتح السين أو كسرها وسكون الخاء وكسر التاء وفتح الياء ــ العنزي ــ بفتح العين والنون، نسبةً إلى قبيلة عَنَزة ــ أبو بكر البصري الفقيه، أحد الأئمة الحفاظ الأعلام، قال البخاري عن علي بن المديني: له نحو ثمانمائة حديث، وقال شعبة: حدثنا أيوب وكان سيد الفقهاء، وقال حماد بن زيد: أفضل من جالسته وأشده إتباعاً للسنة، وقال ابن عيينة: ما لقيت مثله في التابعين، وقال ابن حجر: ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً حجة جامعاً كثير العلم، ولد سنة ست وستين، وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائة.

التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤٠٩)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٥٥)، تهذيب الكمال (١/ ١٣٣، ١٣٤)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٧ ــ ٣٩٩)، الكاشف (١/ ٩٢، ٩٣)، التقريب (١/ ٨٩)، الخلاصة (ص ٤٣).

. . . .

البُنَـانـي، وجـريـر بـن حـازم، وحبيـب ابـن أبـي مـوسـى[1]، وجـريـر بـن عثمـان الـرَّحَبـي[2]، والحَكَـم بـن عُتيبـة[3] وحُمَيْـد الطـويـل، وداود بـن

(١) هو حبيب بن صالح ـ أو ابن أبي موسى ـ الطائي، أبو موسى الحمصي، قال أبو زرعة: مشهور في بلده بالعلم والفضل، وقال ابن حجر: ثقة، وقال أبو داود: شيوخ حريز كلهم ثقات، وهو حريز بن عثمان أحد الرواة عن حبيب، قيل: توفي سنة سبع وأربعين ومائة.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٢١)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١٠٣، ١٠٤)، تهذيب الكمال (١/ ٢٢٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٨٦)، الكاشف (١/ ١٤٥)، التقريب (١/ ١٥٠)، الخلاصة (ص ٧١).

(٢) هكذا هو في الأصل «جرير» وصوابه: حريز ـ بفتح الحاء وكسر الراء ـ ابن عثمان الرحبي ـ بفتح الراء والحاء، نسبةً إلى بني رحبة، بطن من حمير ـ الحميري، أبو عثمان الحمصي، قال أحمد: ثقة ثقة، وقال ابن معين: ثقة، ورماه أبو اليمان وعمرو بن علي وغيرهما بالنصب، لكنه أنكر ذلك، وقال ابن حجر: ثقة ثبت رمي بالنصب، توفي سنة ثلاث وستين ومائة.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ١٠٣، ١٠٤)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٨٩)، التاريخ لابن معين (٢/ ١٠٦)، الأنساب (٦/ ٩٢)، تهذيب الكمال (١/ ٢٤٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٣٧ ـ ٢٤١)، الكاشف (١/ ١٥٥)، التقريب (١/ ١٥٩).

(٣) هو الحكم ـ بفتح الحاء المهملة والكاف ـ ابن عتيبة ـ بضم العين وفتح التاء وسكون الياء ـ الكندي مولاهم أبو محمد أو أبو عبد الله الكوفي، أحد الأعلام، قال العجلي: ثقة ثبت من فقهاء أصحاب إبراهيم، صاحب سنة واتباع، وقال أحمد: أثبت الناس في إبراهيم ـ أي النخعي ـ الحكم ثم منصور، وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة، زاد النسائي: ثبت، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إلاَّ أنَّه ربَّما دلَّس، قيل: مات سنة ثلاث عشرة ومائة؛ وقيل: أربع عشرة؛ وقيل: خمس عشرة ومائة.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٣٣)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١٢٣)، التاريخ لابن معين (٢/ ١٢٥)، تهذيب الكمال (١/ ٣١٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٤)، الكاشف (١/ ١٨٣)، التقريب (١/ ١٩٢)، الخلاصة (ص ٨٩).

. . . .

قيس[1]، وداود ابن أبي هند[2]، والزبير بن عدي[3]، وسعيد ابن

---

(١) داود بن قيس بن الفراء ــ بفتح الفاء والراء المشددة، نسبةً إلى بيع الفراء ــ الدبَّاغ أبو سليمان القرشي مولاهم، المدني. قال البخاري عن علي بن المديني: له نحو ثلاثين حديثاً، وقال الشافعي: ثقة حافظ، وقال أبو طالب عن أحمد: ثقة، وقال ابن معين: كان صالح الحديث، وهو أحب إليَّ من هشام، وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث صالحة. وقال علي بن المديني: داود بن قيس ثقة، وقال ابن حجر: ثقة فاضل، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مات في ولاية أبي جعفر.

التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٤٠)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٢٢، ٤٢٣)، تهذيب الكمال (١/ ٣٨٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٩٨)، الكاشف (١/ ٢٢٤)، التقريب (١/ ٢٣٤)، الخلاصة (ص ١١٠).

(٢) داود ابن أبي هند واسم أبي هند: دينار بن عُذَافر ــ بضم العين وفتح الذال وكسر الفاء ــ ويقال: طهمان ــ بفتح الطاء وسكون الهاء وفتح الميم ــ القشيري مولاهم، أبو بكر، ويقال: أبو محمد البصري، قال سفيان الثوري: هو من حفاظ البصريين، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ثقة ثقة، قال: وسئل عنه مرة أخرى فقال: مثل داود يسأل عنه، وقال ابن معين: ثقة، ووثقه أيضاً أبو حاتم والنسائي ويعقوب بن شيبة والعجلي، وقال ابن حجر: ثقة متقن كان يهم بأخرة، مات سنة تسع وثلاثين؛ وقيل: أربعين، وقيل: إحدى وأربعين ومائة.

التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٣١)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤١١)، التاريخ لابن معين (٢/ ١٥٤)، تهذيب الكمال (١/ ٣٩١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٠٤، ٢٠٥)، الكاشف (١/ ٢٢٥)، التقريب (١/ ٢٣٥)، الخلاصة (ص ١١١).

(٣) هو الزبير ــ بضم الزاي وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة تحت ــ ابن عدي الهمداني اليامي، أبو عدي الكوفي. قال أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة، وقال أحمد: صالح الحديث مقارب الحديث، وقال العجلي: ثقة ثبت، وقال الدارقطني والفسوي وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مات سنة إحدى وثلاثين ومائة.

=

. . . .

أبـي هلال[1]، وأبو حازم سلمة بن دينار، وأبو إسحاق الشيباني: واسمه سليمان ابن أبـي سليمان[2]، وسليمان بن مهران الأعمش، وعاصم الأحول[3]، قال عبد الغني: «وفيه نظر»، وعبد الله بن عون[4]، وعبد الله ابن أبـي مُلَيكة،

= التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٤١٠، ٤١١)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٨٠)، الثقات للعجلي (ص ١٦٤)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢٦٢)، تهذيب الكمال (١/ ٤٢٥)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣١٧)، الكاشف (١/ ٢٤٩)، التقريب (١/ ٢٥٨)، الخلاصة (ص ١٢١).

(١) سعيد ابن أبـي هلال ـ بكسر الهاء وفتح اللام المخففة ـ الليثي مولاهم أبو العلاء المصري، قال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وقال الساجي وابن حجر: صدوق، وقال العجلي: مصري ثقة، ووثقه ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي والخطيب وابن عبد البر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مات سنة تسع وأربعين ومائة؛ وقيل: سنة ثلاث وثلاثين ومائة، وقيل: سنة خمس وثلاثين ومائة.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٥١٩)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٧١)، تهذيب الكمال (١/ ٥٠٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٩٤، ٩٥)، الكاشف (١/ ٢٩٧)، التقريب (١/ ٣٠٧)، الخلاصة (ص ١٤٣).

(٢) هو سليمان ابن أبـي سليمان ـ واسم أبـي سليمان: فيروز، وقيل: خاقان، وقيل: عمرو، أبو إسحاق الشيباني مولاهم، الكوفي، قال ابن معين: ثقة حجة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق صالح الحديث، وقال النسائي وابن حجر: ثقة، وقال العجلي: كان ثقة من كبار أصحاب الشعبي، وقال ابن عبد البر: هو ثقة عند جميعهم، مات في حدود الأربعين ومائة.

(٣) هو عاصم بن سليمان التميمي مولاهم، أبو عبد الرحمن البصري الأحول، وثقه أحمد وابن معين وابن المديني وأبو زرعة والعجلي وابن حبان، مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومائة.
الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٤٣)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ١٦١)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٣٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٤٢، ٤٣)، الكاشف (٢/ ٤٤، ٤٥)، الخلاصة (ص١٨٢).

(٤) هو عبد الله بن عون بن أرطبان ـ بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الطاء المهملة والباء الموحدة ـ المزني مولاهم، أبو عون البصري، أحد الأئمة الأثبات والعباد الزهاد، قال =

. . . .

وعبد الرحمن بن حرملة[1]، وعبد العزيز بن رُفَيْع[2]، وعبيد الله بن عمر العُمَري[3]،

= ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة وكان كثير الحديث ورعاً، وقال النسائي: ثقة مأمون، وقال في موضع آخر: ثقة ثبت، وقال ابن حبان في الثقات: «كان من سادات أهل زمانه عبادة وفضلاً وورعاً ونسكاً وصلابةً في السنة وشدة على أهل البدع»، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ١٦٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٣٠، ١٣١)، الثقات لابن حبان (٧/ ٣، ٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٧١٩، ٧٢٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٤٦)، الكاشف (٢/ ٣)، التقريب (١/ ٤٣٩)، الخلاصة (ص ٢٠٩).

(١) هو عبد الرحمن بن حرملة ــ بفتح الحاء المهملة وسكون الراء وفتح الميم ــ ابن عمر بن سنة ــ بفتح السين والنون المشددة ــ الأسلمي أبو حرملة، ضعفه ابن القطان، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، قال ابن سعد: توفي سنة خمس وأربعين ومائة.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢٧٠)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٢٣)، الثقات لابن حبان (٧/ ٦٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٨٣)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٦٠، ١٦١)، الكاشف (٢/ ١٤٣)، التقريب (١/ ٤٧٧)، الخلاصة (ص ٢٢٦).

(٢) هو عبد العزيز بن رفيع ــ بضم الراء وفتح الفاء وسكون الياء ــ الأسدي، أبو عبد الله المكي الطائفي. قال البخاري عن علي بن المديني: له نحو ستين حديثاً، وقال أحمد والعجلي وأبو حاتم والنسائي وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ثلاثين ومائة، وقيل بعد ذلك.

التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ١١)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٨١)، الثقات للعجلي (ص ٣٠٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٣٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٣٧، ٣٣٨)، الكاشف (٢/ ١٧٥)، التقريب (١/ ٥٠٩)، الخلاصة (ص ٢٣٩).

(٣) هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري المدني، أبو عثمان أحد الفقهاء السبعة، قال ابن معين: عبيد الله بن عمر أحد الثقات، وقال النسائي وابن حجر: ثقة ثبت، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة =

. . . .

وعطاء ابن أبـي رباح[1]، وعطاء بن السائب، وعطاء الخراساني، وعلي بن الحكم البُنَاني[2]، وعمرو بن دينار[3]، وأبو إسحاق السَّبِيعي: واسمه عمرو بن

= كثير الحديث حجة، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة أربعين ومائة، وقيل: خمس وأربعين؛ وقيل: سبع وأربعين ومائة.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٣٩٥)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٢٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٨٥، ٨٨٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٨ ـ ٤٠)، الكاشف (٢/ ٢٠٢)، التقريب (٢/ ٥٣٧)، الخلاصة (ص ٢٥٢).

(١) هو عطاء ابن أبـي رباح ـ بفتح الراء والباء ـ واسم أبـي رباح: أسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المكي. كان ابن عباس رضي الله عنهما يقول: تجتمعون إلي يا أهل مكة! وعندكم عطاء؟ وقال سلمة بن كهيل ـ بضم الكاف وفتح الهاء وسكون الياء ـ ما رأيت أحداً يريد بهذا العلم وجه الله إلاَّ ثلاثة: عطاء ومجاهد وطاوس، وقال علي بن المديني: مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب، وبنحوه قال أحمد أيضاً، ولذا قال الحافظ في التقريب: ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، وقيل: إنه تغيَّر بأخرة. مات سنة أربع عشرة ومائة على الصحيح.

التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٤٦٣، ٤٦٤)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٣٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٣٣، ٩٣٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٩٩ ـ ٢٠٣)، الكاشف (٢/ ٢٣١)، التقريب (٢/ ٢٢)، الخلاصة (ص ٢٦٦).

(٢) هو علي بن الحكم ـ بفتح الحاء والكاف ـ البناني ـ بضم الباء وفتح النون المخففة وكسر النون الثانية ـ أبو الحكم البصري. قال أبو حاتم: لا بأس به، وقال أبو داود والنسائي وابن سعد والعجلي والبزار والدارقطني: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ضعفه الأزدي بلا حجة، مات سنة ثلاثين ومائة.

التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٢٧٠)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ١٨١)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٦٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣١١)، الكاشف (٢/ ٢٤٦)، التقريب (٢/ ٣٥)، الخلاصة (ص ٢٧٣).

(٣) هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي ـ بضم الجيم وفتح الميم وكسر =

. . . .

عبد الله، وقتادة، وأبو الزبير محمد بن مسلم، ومحمد بن مسلم الزهري، ومطر الوَرَّاق[١]، ومكحول، وموسى ابن أبي عائشة، وهشام بن عروة، ووهب بن منبه[٢]،

= الحاء، نسبةً إلى جمح بن عمرو بن هصيص ــ بضم الهاء وفتح الصاد وسكون الياء ــ مولاهم، أحد الأعلام. قال ابن عيينة: كان ثقة ثقة، وقال أحمد: عمرو أثبت الناس في عطاء، وقال النسائي وابن حجر: ثقة ثبت، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة، وقال الذهبي: ما قيل عنه من التشيع باطل، مات سنة خمس أو ست وعشرين ومائة.

التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٣١)، الثقات لابن حبان (٥/ ١٦٧)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٣١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٨ ــ ٣٠)، الكاشف (٢/ ٢٨٤)، التقريب (٢/ ٦٩)، الخلاصة (ص ٢٨٨).

(١) هو مطر بن طهمان ــ بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء وفتح الميم ــ الوراق ــ بفتح الواو والراء المشددة ــ أبو رجاء الخراساني السلمي ــ بضم السين المهملة وفتح اللام، نسبةً إلى بني سليم ــ مولى علي رضي الله عنه. قال أحمد: مطر في عطاء ضعيف، وقال ابن معين: ضعيف في حديث عطاء، وفي رواية إسحاق بن منصور، عن ابن معين قال: صالح، وقال أبو زرعة: صالح روايته عن أنس مرسلة لم يسمع منه، وقال أبو حاتم: هو صالح الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن سعد: كان فيه ضعف في الحديث، وقال الحافظ في التقريب: صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف. مات سنة خمس أو تسع وعشرين ومائة.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤٠٠، ٤٠١)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٨٧، ٢٨٨)، الثقات للعجلي (ص ٤٣٠)، الضعفاء الكبير (٤/ ٢١٩)، الكامل (٦/ ٢٣٩٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٣٤)، الميزان (٤/ ١٢٦)، لسان الميزان (٧/ ٣٨٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٦٧ ــ ١٦٩)، الكاشف (٣/ ١٣١)، التقريب (٢/ ٢٥٢)، الخلاصة (ص ٣٧٨).

(٢) هو وهب ــ بفتح الواو وسكون الهاء ــ ابن منبه ــ بضم الميم وفتح النون وكسر الباء الموحدة المشددة ــ ابن كامل بن سيج ــ بكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة تحت ــ أبو عبد الله الصنعاني ويقال: الذماري ــ بكسر الذال وفتح الميم، نسبةً إلى ذمار، وهي بلدة على مرحلتين من صنعاء ــ الأبناوي ــ بفتح الهمزة وسكون الباء وفتح =

. . . .

ويحيى بن سعيد[1]، ويحيى ابن أبي كثير، ويزيد ابن أبي حبيب[2].

قال عبد الغني بعد أن روى حديث يزيد ابن أبي حبيب: «هو بيزيد بن الهاد أشبه».

= النون، نسبةً إلى الأبناء وهم كل من ولد باليمن من أولاد الفرس وليس بعربي، قال العجلي: تابعي ثقة، وقال أبو زرعة والنسائي وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة بضع عشرة ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٦٤)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٣)، الثقات للعجلي (ص ٤٦٧)، الثقات لابن حبان (٥/ ٤٨٧، ٤٨٨)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٨٠)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٦ ــ ١٦٨)، الكاشف (٣/ ٢١٦)، التقريب (٢/ ٣٣٩)، الخلاصة (ص ٤١٩).

(١) هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة بن الحارث بن زيد بن ثعلبة بن غنم ــ بفتح الغين المعجمة وسكون النون ــ ابن مالك بن النجار ــ بفتح النون والجيم المشددة ــ الأنصاري، أبو سعيد المدني، قال العجلي: مدني تابعي ثقة، له فقه، وكان رجلاً صالحاً، وقال أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة أربع أو ست وأربعين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٤٧، ١٤٩)، الثقات للعجلي (ص ٤٧٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٠٠، ١٥٠١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢١ ــ ٢٢٤)، الكاشف (٣/ ٢٢٥)، التقريب (٢/ ٣٤٨)، الخلاصة (ص ٤٢٤).

(٢) هو يزيد ابن أبي حبيب، واسم أبي حبيب: سويد ــ بضم السين وفتح الواو وسكون الياء ــ الأزدي مولاهم، أبو رجاء المصري، قال أبو زرعة: بصري ثقة، وقال العجلي: مصري تابعي ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة فقيه وكان يرسل، مات سنة ثمان وعشرين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٣٦)، الجرح (٤/ ٢/ ٢٦٧)، الثقات للعجلي (ص ٤٧٨)، الثقات لابن حبان (٥/ ٥٤٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٣١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣١٨، ٣١٩)، الكاشف (٣/ ٢٤١)، التقريب (٣/ ٣٦٣)، الخلاصة (ص ٤٣٠).

. . . .

الأمر الثالث: أنه قد روى عنه جماعة كثيرون غير هؤلاء لم يذكرهم عبد الغني وهم:

ثابت بن عجلان[1]، وحسان بن عطية[2]، وعبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي[3]، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، والعلاء بن الحارث

---

(١) هو ثابت بن عجلان الأنصاري السُّلمي ـ بضم السين وفتح اللام، نسبةً إلى بني سُليم ـ أبو عبد الله الحمصي ـ بكسر الحاء وسكون الميم، نسبةً إلى حمص بالشام. قال ابن معين: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: لا بأس به صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات؛ والعقيلي في الضعفاء، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق».
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٦٦)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٥٥)، الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٧٥)، الثقات لابن حبان (٦/ ١٢٥)، تهذيب الكمال (١/ ١٧٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٠)، الكاشف (١/ ١١٦)، التقريب (١/ ١١٦)، الخلاصة (ص ٥٦).

(٢) هو حسان ـ بفتح الحاء والسين المشددة ـ ابن عطية المحاربي ـ بضم الميم وفتح الحاء، نسبةً إلى قبيلة محارب ـ أبو بكر الدمشقي، قال ابن معين ـ في رواية الدارمي ـ: ثقة، وفي رواية ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: كان قدريًا، وقال العجلي: شامي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: «ثقة فقيه عابد»، مات بعد سنة عشرين ومائة.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٣٣)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٣٦)، الثقات للعجلي (ص ١١٢)، الثقات لابن حبان (٦/ ٢٢٣)، تهذيب الكمال (١/ ٢٤٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥١)، الكاشف (١/ ١٥٧)، التقريب (١٦٢)، الخلاصة (ص ٧٦).

(٣) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب، أبو يعلى الثقفي ـ بفتح الثاء والقاف، نسبةً إلى قبيلة ثقيف ـ الطائفي. قال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: ليس بقوي ليِّن الحديث، ووثَّقه أيضاً العجلي وابن حبان، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء ويهم.
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ١٣٣، ١٣٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٩٦، ٩٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٠٥)، الثقات لابن حبان (٧/ ٤٠٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٠٥)، تهذيب التهذيب =

. . . .

الشامي(١)، ومحمد بن إسحاق بن يسار(٢)، ومحمد بن جُحَادة(٣)، ومحمد بن

= (٥/ ٢٩٨، ٢٩٩)، الكاشف (٢/ ٩٣)، التقريب (١/ ٤٢٩)، الخلاصة (ص ٢٠٥).

(١) هو العلاء بن الحارث أبو وهب الدمشقي الحضرمي. وثقه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، ولكنه أعلم أصحاب مكحول وأقدمهم، وقال ابن حجر: صدوق فقيه لكنه رمي بالقدر وقد اختلط، مات سنة ست وثلاثين ومائة.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٥١٣، ٥١٤)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٥٣، ٣٥٤)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٦٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٧٧)، الكاشف (٢/ ٣٠٨)، التقريب (٢/ ٩١)، الخلاصة (ص ٢٩٩).

(٢) هو محمد بن إسحاق بن يسار ــ بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة المخففة ــ ابن خيار ــ بكسر الخاء المعجمة وفتح الياء المثناة تحت ــ ويقال: كومان، المدني أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله المطلبي ــ بضم الميم وفتح الطاء المشددة وكسر اللام ــ مولاهم، قال ابن معين: كان ثقة، وكان حسن الحديث، وقال الأثرم عن أحمد: هو حسن الحديث، وقال مالك: دجال من الدجاجلة، وقال البخاري: رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق، وسئل ابن المديني: كيف حديث ابن إسحاق عندك؟ فقال: صحيح، قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه، وفي رواية ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بذاك ضعيف. وقال الحافظ في التقريب: «إمام المغازي صدوق يدلِّس ورمي بالتشيع والقدر»، مات سنة خمسين ومائة.
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٩١)، التاريخ لابن معين (٢/ ٥٠٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١١٦٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨ ــ ٤٦)، الكاشف (٣/ ١٨)، التقريب (٢/ ١٤٤)، الخلاصة (ص ٣٢٦).

(٣) هو محمد بن جحادة ــ بضم الجيم وتخفيف الحاء المهملة ــ الأودي الكوفي. وثَّقه أحمد وابن معين، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة.
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٥٤)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢٢٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١١٨٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٩٢، ٩٣)، الكاشف (٣/ ٢٥)، التقريب (٢/ ١٥٠)، الخلاصة (ص ٣٣٠).

. . . .

عجلان[1]، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت، وهشام بن الغَاز[2]، ويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهَاد[3] ويعقوب بن عطاء / ابن أبي رباح[4].

(١) هو محمد بن عجلان ـ بفتح العين المهملة وسكون الجيم ـ المدني القرشي مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، أبو عبد الله، أحد العلماء العاملين، وثقه ابن معين، وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي، وقال ابن حجر: صدوق إلاَّ أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، توفي سنة ثمان أو تسع وأربعين ومائة.

التاريخ الكبير (١/ ١/ ١٩٦)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٩، ٥٠)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٤٢، ١٢٤٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٤١، ٣٤٢)، الكاشف (٣/ ٦٩)، التقريب (٢/ ١٩٠)، الخلاصة (ص ٣٥١).

(٢) هو هشام بن الغاز ـ بفتح الغين المعجمة وبعد الألف زاي وبياء مثناة في آخره وبحذفها أيضاً ـ ابن ربيعة الجرشي ـ بضم الجيم وفتح الراء، نسبةً إلى بني جرش، بطن من حمير، وقيل: جرش موضع باليمن، ويحتمل أن هذه القبيلة نزلته فسمي بها ـ أبو العباس. قال أحمد: صالح، وقال ابن معين وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة ثلاث أو ست وخمسين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٩٩)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٦٧)، الثقات لابن حبان (٧/ ٥٦٥، ٥٧٠)، الأنساب (٣/ ٢٨٨)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٤٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٥٥، ٥٦)، الكاشف (٣/ ١٩٧)، التقريب (٢/ ٣٢٠)، الخلاصة (ص ٤١٠).

(٣) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ـ بفتح الهاء وبحذف الياء في آخره عند المحدثين، قال في المغني: والمختار في العربية إثباته ـ الليثي، أبو عبد الله المدني، وثَّقه ابن معين والنسائي والعجلي وابن سعد ويعقوب الفسوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة مكثر، مات بالمدينة سنة تسع وثلاثين ومائة.

تهذيب الكمال (٣/ ١٥٣٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٣٩، ٣٤٠)، الكاشف (٣/ ٢٤٦)، التقريب (٢/ ٣٢٠)، الخلاصة (ص ٤٣٢).

(٤) يعقوب بن عطاء ابن أبي رباح ـ بفتح الراء والباء ـ مولى قريش، قال ابن معين وأبو زرعة: ضعيف، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين يكتب =

. . . .

فهؤلاء زيادة على الخمسين من التابعين قد رووا عنه. وقد حكى المصنف عقب هذا عن الطَّبَسي أنه روى عنه نيِّف وسبعون من التابعين، والله أعلم.

= حديثه، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وهو ممن يكتب حديثه، وعنده غرائب، وقال في التقريب: «ضعيف»، مات سنة خمس وخمسين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٩٨)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢١١)، الضعفاء الكبير (٤/ ٤٤٥)، الكامل (٦/ ٢٦٠١)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٥٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٢، ٣٩٣)، الكاشف (٣/ ٢٥٦)، التقريب (٢/ ٣٧٦)، الخلاصة (ص ٤٣٧).

النوع الثاني والأربعون

معرفة المُدَبّج وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض

وهم المتقاربون في السن والإسناد، وربما اكتفى الحاكم أبو عبد الله فيه بالتقارب في الإسناد وإن لم يوجد التقارب في السن.

اعلم أن رواية القرين عن القرين تنقسم:

فمنها المُدَبَّج: وهو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

مثاله في الصحابة: عائشة وأبو هريرة، روى كل واحد منهما عن الآخر. وفي التابعين: رواية الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر، عن الزهري. وفي أتباع التابعين: رواية مالك، عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي، عن مالك. وفي أتباع الأتباع: رواية أحمد بن حنبل، عن علي بن المديني، ورواية علي، عن أحمد.

النوع الثاني والأربعون

معرفة المدبج وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض

١٦٢ ـ قوله: (اعلم أن رواية القرين عن القرين تنقسم:

فمنها المُدَبَّج: وهو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أن تقييد المصنف للمُدَبَّج بالقرينين إذا روى كل واحد منهما عن الآخر، تبع فيه الحاكم في «علوم الحديث»، فإنه قال في «علوم الحديث»[1] في

(١) (ص ٢١٥).

. . . .

النوع السادس والأربعين منه: رواية الأقران «وإنما القرينان إذا تقارب سنهما وإسنادهما، وهو على ثلاثة أجناس، فالجنس الأول منه الذي سماه بعض مشايخنا: المدبج وهو أن يروي قرين عن قرينه، ثم يروي ذلك القرين عنه فهو المدبج»، انتهى.

وما قصره الحاكم، وتبعه ابن الصلاح على أن المدبج رواية القرينين ليس على ما ذكراه، وإنما «المدبج» أن يروي كل من الراويين عن الآخر سواء كانا قرينين، أو كان أحدهما أكبر من الآخر، فيكون رواية أحدهما (عن الآخر)[1] من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإن الحاكم نقل هذه التسمية عن بعض شيوخه من غير أن يسميه، والمراد به: الدارقطني، فإنه أحد شيوخه، وهو أول من سماه بذلك فيما أعلم، وصنف فيهم كتاباً حافلاً سماه «المُدَبَّج»[2] في مجلد، وعندي به نسخة صحيحة، ولم يتقيد ـ في ذلك ـ بكونهما قرينين، فإنه ذكر فيه رواية أبي بكر عن النبي ﷺ، ورواية النبي ﷺ عن أبي بكر[3]، ورواية عمر عن النبي ﷺ، وروايته ﷺ عن عمر[4]، ورواية سعد بن عبادة عن النبي ﷺ، وروايته ﷺ عن سعد[5].

وذكر فيه ـ أيضاً ـ رواية الصحابة عن التابعين الذين رووا عنهم كرواية عمر عن كعب الأحبار، ورواية كعب عن عمر[6]، ورواية ابن مسعود عن زِر بن

---

(١) ما بين القوسين زيادة من ك.

(٢) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٦٨)، الشذا الفياح (ق ١٠١ ب)، فتح المغيث (٣/ ١٦٠)، تدريب الراوي (٢/ ٢٤٨)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٧٦).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠١ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٢٤٧).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠١ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٢٤٧).

(٥) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠١ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٢٤٧).

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠١ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٢٤٧).

. . . .

حبَيْش[1]، ورواية زر عنه[2]، ورواية ابن عمر عن عطية العوفي[3] وبكر بن عبد الله المزني، ورواية كل منهما عن ابن عمر[4]، ورواية ابن عباس عن عمرو بن دينار وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعكرمة مولاه، ورواية كل من الثلاثة عن ابن عباس[5]، ورواية أبي سعيد الخدري، عن أبي نَضْرَة

(١) هو زر ــ بكسر الزاي وتشديد الراء ــ ابن حبيش ــ بضم الحاء وفتح الباء وسكون الياء ــ ابن حُباشة ــ بضم الحاء وفتح الباء ــ ابن أوس بن بلال، وقيل: هلال الأسدي، أبو مريم، ويقال: أبو مطرف الكوفي، مخضرم أدرك الجاهلية. قال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقةً كثيرَ الحديث. وقال ابن حجر: ثقة جليل مخضرم، مات سنة ثلاث وثمانين، وقيل: سنة اثنين وثمانين وقيل: سنة إحدى وثمانين، والأول أصح، وهو ابن عشرين ومائة.

التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٤٤٧)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٦٢٢، ٦٢٣)، التاريخ لابن معين (٢/ ١٧٢)، تهذيب الكمال (١/ ٤٢٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢١، ٣٢٢)، الكاشف (١/ ٢٥٠)، التقريب (١/ ٢٥٩)، الخلاصة (ص ١٣٠).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠١ ب).

(٣) هو عطية بن سعد بن جنادة ــ بضم الجيم وفتح النون ــ العَوفي ــ بفتح العين وإسكان الواو، نسبة إلى عوف بن سعد بن ظرب بن عمرو، وقيل: إلى عوف بن عدوان بن عمرو بن قيس بن عيلان ــ قال مسلم بن الحجاج: قال أحمد ــ وذكر عطية العوفي ــ هو ضعيف الحديث، وقال الدوري عن ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه وأبو نضرة أحب إلي منه، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء كثيراً وكان شيعياً مدلساً، توفي سنة إحدى عشرة ومائة، وقيل: سبع وعشرين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٨، ٩)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٨٢، ٣٨٣)، التاريخ لابن معين (٢/ ٤٠٦، ٤٠٧)، المجروحين (٢/ ١٧٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٤٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٤، ٢٢٦)، الكاشف (٢/ ٢٣٥)، التقريب (٢/ ٢٤)، الخلاصة (ص ٢٦٧).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠١ ب، ١٠٢ أ).

(٥) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٢ أ)، ومن قوله: «ورواية ابن عباس» إلى هنا سقط من ب.

. . . .

العَبْدي[(١)]، ورواية أبـي نضرة عنه[(٢)]، ورواية أنس بن مالك، عن بكر بن عبد الله المزني، ورواية بكر عنه[(٣)].

وذكر فيه ـ أيضاً ـ رواية التابعين عن أتباع التابعين[(٤)] كرواية عبد الله بن عون ويحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك، ورواية مالك، عن كل منهما[(٥)]. وكرواية عمرو بن دينار وأبـي إسحاق السبيعي وسليمان بن مهران الأعمش، عن سفيان بن عيينة، ورواية ابن عيينة، عن كل من الثلاثة[(٦)]، ورواية أبـي إسحاق السبيعي، عن ابنه يونس بن أبـي إسحاق، ورواية يونس، عن أبيه[(٧)].

وذكر فيه ـ أيضاً ـ رواية أتباع التابعين عن أتباع الأتباع كرواية معمر عن عبد الرزاق، ورواية عبد الرزاق عن معمر[(٨)]. وكذلك ذكر فيه رواية عبد الرزاق،

---

(١) هو المنذر بن مالك بن قطعة ـ بضم القاف وفتح الطاء المهملة ـ أبو نضرة ـ بفتح النون وسكون الضاد المعجمة ـ العبدي، ثم العَوَقي ـ بفتح العين المهملة والواو وكسر القاف ـ البصري، قال صالح عن أبيه أحمد: ما علمت إلاَّ خيراً، ونقل ابن شاهين عن أحمد قال: ثقة، وقال ابن معين وابن حجر: ثقة، ووثقه أبو زرعة والنسائي، وقال ابن سعد: كان ثقةً كثيرَ الحديث وليس كل أحد يحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ثمان أو تسع ومائة.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٥٥، ٣٥٦)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٤١)، الثقات لابن شاهين (ص ٢٣٥)، الثقات لابن حيان (٥/ ٤٢٠)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٧٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٠٢، ٣٠٣)، الكاشف (٣/ ١٥٤)، التقريب (٢/ ٢٧٥)، الخلاصة (ص ٣٨٧).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٢ أ).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٢ أ).

(٤) قوله: «عن أتباع التابعين» سقط من ب.

(٥) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٢ أ).

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٢ أ).

(٧) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٢ أ).

(٨) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٢ أ).

. . . .

عن أحمد وعلي بن المديني ويحيى بن معين[1]، وروايتهم عنه[2]، وكذلك ذكر فيه رواية أحمد عن أبي داود السجستاني[3]، وعن ابنه عبد الله بن أحمد، ورواية

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (ص ٢١٨)، الشذا الفياح (ق ١٠٢ أ).

(٢) لكن قال الحافظ العراقي في شرح ألفيته (٣/ ٦٨): «وتمثيل الحاكم هذا بأحمد وعبد الرزاق ليس بجيد»، وهذا إنما قاله الحافظ رحمه الله تبعاً لابن الصلاح الذي ذهب إلى أن هذا التمثيل ليس بمرضي، وإلاَّ فإن الحافظ العراقي. قد أشار في طليعة كلامه على هذا النوع، أن الحاكم إنما تبع ـ فيما ذكره في هذا النوع ـ شيخه الدارقطني الذي ألف في ذلك كتاباً حافلاً سماه: «المدبج»، وأنه لم يتقيد فيه بكونهما قرينين. . . إلى آخر ما ذكره مما تقدم قريباً (ص ١٠١٥)، ووجه اعتراض ابن الصلاح أن عبد الرزاق الصنعاني ليس في طبقة الإمام أحمد، بل هو في الطبقة التي قبله، وهي السابعة كما في تذكرة الحفاظ (١/ ٣٦٤)، فهو شيخ أحمد بن حنبل لا قرينه، ولكن هذا الاعتراض على الحاكم متعقب بما سيذكره المؤلف قريباً في الفقرة (١٦٢) فراجعه هناك.

(٣) وهو الحديث الذي أخرجه أبو داود (٣/ ٢٥٦) في كتاب الأضاحي «باب في العتيرة» رقم (٢٨٣١) بإسناده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا فرع ولا عتيرة». وانظر:
تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٩٢)، تهذيب الكمال (١/ ٥٣١)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٧١).
والحديث أخرجه أيضاً البخاري (٦/ ٢١٧) في كتاب العقيقة «باب الفرع وباب العتيرة».
ومسلم (٣/ ١٥٦٤) في كتاب الأضاحي رقم (١٩٧٦).
والترمذي (٤/ ٩٥، ٩٦) في كتاب الأضاحي «باب ما جاء في الفَرَع والعتيرة» رقم (١٥١٢)، وقال: حديث حسن صحيح.
والنسائي (٧/ ١٦٧) في كتاب الفرع والعتيرة.
ابن ماجه (٢/ ١٠٥٨) في كتاب الذبائح «باب الفرع والعتيرة» رقم (٣١٦٨).
والفَرَع ـ بفتح الفاء والراء ـ كما قال الترمذي رحمه الله: «أول النتاج، كان ينتج لهم فيذبحونه»، أي لآلهتهم تبركاً بذلك.
والعتيرة ـ بفتح العين وكسر التاء ـ «ذبيحة كانوا يذبحونها في رجب يعظمون رجب لأنه أول شهر من أشهر الحرم». انظر: جامع الترمذي (٤/ ٩٦)، =

. . . .

كل منهما عن أحمد(١)، وغير ذلك.

فهذا يدل على أن «المُدَبَّج» لا يختص بكون الراويين الذين روى كل منهما عن الآخر قرينين، بل الحكم أعم من ذلك، والله أعلم.

الأمر الثاني: ما المناسبة المقتضية لتسمية هذا النوع «بالمدبج»؟ ومن أي شيء اشتقاقه؟ ولم أر من تعرض لذلك.

إلاَّ أن الظاهر / أنه سمي بذلك لحسنه، فإن «المُدَبَّج» لغة هو: المُزَيَّن، قال صاحب «المحكم»(٢): «الدُّبْجُ: النقش والتزيين فارسي معرب»، قال: «ودِيباجة الوجه: حسن بشرته، ومنه تسمية ابن مسعود الحواميم ديباج القرآن»(٣).

وإذا كان هذا منه، فإن الإسناد الذي يجتمع فيه قرينان أو أحدهما أكبر من الآخر من رواية الأصاغر عن الأكابر(٤)، إنما يقع ذلك غالباً فيما إذا كانا عالمين أو حافظين، أو فيهما أو في أحدهما نوع من وجوه الترجيح حتى عدل الراوي عن (العلو إلى)(٥) المساواة أو النزول لأجل ذلك، فحصل بذلك تحسين وتزيين، كرواية أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين ورواية ابن معين عن أحمد، وإنما تقع رواية الأقران غالباً من أهل العلم المتميزين بالمعرفة.

ويحتمل أن يقال: إن القرينين الواقعين في المدبج طبقة واحدة بمنزلة واحدة، فشبها بالخدين، فإن الخدين يقال لهما: الديباجتان كما قاله صاحب

= النهاية (٣/ ١٧٨، ٤٣٥)، اللسان (٨/ ٢٤٨)، (٤/ ٥٣٧).

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٢ أ).

(٢) لسان العرب (٢/ ٢٦٢، ٢٦٣).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٦٩)، تفسير القرطبي (١٥/ ٢٨٨).

(٤) قوله: «من رواية الأكابر عن الأصاغر» سقط من ب.

(٥) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

. . . .

«المحكم»[1] و «الصحاح»[2]. وهذا المعنى يتجه على ما قاله الحاكم وابن الصلاح أن المدبج مختص بالقرينين.

ويحتمل أنه سمي بذلك لنزول الإسناد[3]، فإنهما إن كانا قرينين نزل (كل منهما)[4] درجة، وإن كان من رواية الأكابر عن الأصاغر نزل درجتين، وقد روينا عن يحيى بن معين، قال: «الإسناد النازل قرحة في الوجه»[5]، وروينا عن علي بن المديني وأبي عمرو المستملي قالا: «النزول شؤم»[6]، فعلى هذا لا يكون المدبج مدحاً له، ويكون ذلك من قولهم: «رجل مدبج: قبيح الوجه والهامة»، حكاه صاحب «المحكم»[7]، وفيه بعد، والظاهر أنه إنما مدح لهذا النوع، أو يكون من الاحتمال الثاني، والله أعلم.

---

(١) انظر: لسان العرب (٢/ ٢٦٣).

(٢) (١/ ٣١٢).

(٣) من قوله: «ويحتمل أنه» إلى هنا سقط من ب.

(٤) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وقد سقط من ك.

(٥) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٢٣)، مسألة العلو والنزول في الحديث (ص ٥٥).

(٦) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٢٣، ١٢٤)، مسألة العلو والنزول في الحديث (ص ٥٥، ٥٦).

(٧) انظر: لسان العرب (٢/ ٢٦٣).

وذكر الحاكم في هذا رواية أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق؛ ورواية عبد الرزاق، عن أحمد، وليس هذا بمرضي.

---

١٦٣ ـ قوله: (وذكر الحاكم ـ في هذا ـ رواية أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق[١]؛ ورواية عبد الرزاق عن أحمد[٢]، وليس هذا بمرضي)، انتهى.

---

(١) قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٢١٨): «ومثاله في أتباع الأتباع كما حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه ـ بضم اللام وسكون الواو وفتح الياء ـ من أصل كتابه قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عبد الرزاق، قال: ثنا عمر بن حوشب، قال: حدثني إسماعيل بن أمية، عن أبيه، عن جده، قال: كان لهم غلام يقال له: طهمان أو ذكوان قال: فأعتق جده نصفه، قال: فجاء العبد إلى النبي ﷺ فأخبره فقال النبي ﷺ: «يعتق في عتقك ويرق في رقك»، قال: فكان يخدم سيده حتى مات. وإسناده ضعيف. فيه:
عمر بن حوشب ـ بفتح الحاء وسكون الواو وفتح الشين ـ هو الصنعاني، قال ابن القطان: «لا يعرف حاله»، وقال الحافظ في التقريب: «مجهول».
تهذيب الكمال (٢/ ١٠٠٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٣٧، ٤٣٨)، التقريب (٢/ ٥٤)، الخلاصة (ص ٢٨٢).

(٢) قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٢١٨): «حدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى قال: حدثنا محمد بن المسيب، قال: ثنا مهدي بن الحارث بن مرقاش ـ بكسر الميم وسكون الراء وفتح القاف ـ قال: حدثنا الحسن بن أبي الربيع، قال: حدثنا عبد الرزاق قال: حدثني أحمد بن حنبل، عن الوليد بن مسلم، عن زيد بن واقد، قال: سمعت نافعاً مولى ابن عمر يقول: كان ابن عمر إذا رأى مصلياً لا يرفع يديه في الصلاة حصبه وأمره أن يرفع يديه. وإسناده ضعيف، فيه:
الوليد بن مسلم هو القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، وثقه العجلي ويعقوب بن شيبة وابن سعد وغيرهم، إلاَّ أنه كما قال الحافظ في التقريب «كثير التدليس والتسوية»، وقال الذهبي: «كان مدلساً فيتقى من حديثه ما قال فيه: عن»، قلت: وهذا مما قال فيه «عن» فلم يصرح بالتحديث.
تهذيب الكمال (٣/ ١٤٧٤ ـ ١٤٧٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٥١، ١٥٥)، الكاشف =

. . . .

قلت: والحاكم إنما تبع ـ في ذلك شيخه أبا الحسن الدارقطني ـ الذي سمى هذا النوع بهذا الاسم، ووضع فيه مصنفاً ـ كما تقدم ـ ولم يخص ذلك بالأقران، فلا اعتراض حينئذ على الحاكم.

= (٣/ ٢١٣)، التقريب (٢/ ٣٣٦)، الخلاصة (ص ٢١٣)، وانظر أيضاً: السابق واللاحق (ص ٥٩، ٦٠)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٠٩)، محاسن الاصطلاح (ص ٤٦٤).

ومنها غير المدبج، وهو: أن يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه فيما نعلم.

مثاله: رواية سليمان التَّيْمي عن مِسْعَر، وهما قرينان ولا نعلم لمسعر رواية عن التيمي. ولذلك أمثال كثيرة، والله أعلم.

---

١٦٤ ـ قوله: (ومنها غير المدبج، وهو: أن يروي أحد القرينين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه فيما نعلم. مثاله: رواية سليمان التَّيْمي عن مِسْعَر، وهما قرينان، ولا نعلم لِمِسْعَر رواية عن التيمي. ولذلك أمثال كثيرة)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أن هذا المثال الذي ذكره ليس بصحيح، وهو من القسم الأول، وهو المدبج، فقد روى مِسْعَر[1] أيضاً عن سليمان التيمي[2]، كما ذكره الدارقطني

---

(١) هو مِسْعَر ـ بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح العين المهملة ـ ابن كدام ـ بكسر الكاف وفتح الدال المخففة ـ الهلالي العامري، أبو سلمة الكوفي أحد الأعلام. قال يحيى بن سعيد: ما رأيت مثل مسعر، كان مسعر من أثبت الناس، وقال أحمد بن حنبل: كان ثقة، وكان مؤدباً، وكان خياراً، الثقة شعبة ومسعر، وقال شعبة: كنا نسمي مسعر المصحف أي كناية عن الصدق، وقال إسحاق بن منصور، عن ابن معين، قال: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومائة.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٣)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٦٨)، الثقات لابن حبان (٧/ ٥٠٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٢١، ١٣٢٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٢ ـ ١١٥)، الكاشف (٣/ ١٢١)، التقريب (٢/ ٢٤٣)، الخلاصة (ص ٣٧٤).

(٢) هو سليمان بن طرخان ـ بفتح الطاء المهملة، وقيل: بكسرها وسكون الراء ـ التيمي ـ بفتح التاء وسكون الياء المثناة تحت، هي نسبة إلى بني تيم، ولم يكن منهم، وإنما نزل فيهم ـ أبو المعتمر ـ بضم الميم وسكون العين وفتح التاء وكسر الميم ـ البصري. قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ثقة، وهو في أبي عثمان أحب إلي من عاصم الأحول، وقال =

. . . .

في كتاب «المدبج»[1]، ثم روى من رواية الحكم بن مروان: ثنا مِسْعَر، عن أبي المعتمر وهو سليمان التيمي عن امرأة يقال لها: أم خداش، قالت: رأيت علي بن أبي طالب يصطبغ بخل أحمر[2].

الأمر الثاني: أن المصنف أشار إلى بقية الأمثلة لذلك بقوله: «ولذلك أمثلة كثيرة، فينبغي أن يذكر فيها مثال صحيح لهذا القسم الثاني. وقد ذكر الحاكم في «علوم الحديث»[3] لذلك أربعة أمثلة:

أحدها: هذا الذي ذكره المصنف[4].

= ابن معين والنسائي: ثقة، وقال العجلي: تابعي ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقةً كثيرَ الحديث، وكان من العباد المجتهدين، وكان يصلي الليل كله بوضوء عشاء الآخرة، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: ثقة عابد، مات في ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين ومائة، وهو ابن سبع وتسعين سنة.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٠، ٢١)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١٢٤)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣٠٠)، تهذيب الكمال (١/ ٥٤٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠١ ـ ٢٠٣)، الكاشف (١/ ٣١٦)، التقريب (١/ ٣٢٦)، الخلاصة (ص ١٥٢).

(١) انظر: السابق واللاحق (ص ٣٤٢)، شرح ألفية العراقي (٣/ ٦٨)، فتح المغيث (٣/ ١٦١)، تدريب الراوي (٢/ ٢٤٨).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٢ أ).

(٣) (ص ٢١٩، ٢٢٠).

(٤) وهو ما أخرجه الحاكم بإسناده من طريق المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن مسعر، عن أبي بكر بن حفص، عن عبد الله بن الحسن، عن عبد الله بن جعفر قال في شأن هؤلاء الكلمات: «لا إلـٰه إلاَّ الله الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، اللَّـٰهم! اغفر لي، اللَّـٰهم! ارحمني، اللَّـٰهم! تجاوز عني، اللَّـٰهم! اعف عني فإنك عفو غفور»، قال عبد الله بن جعفر: أخبرني عمي أن رسول الله ﷺ علمه هؤلاء الكلمات، وإسناده صحيح: =

. . . .

والثاني: رواية زائدة بن قُدامة، عن زهير بن معاوية[1]، قال الحاكم: «زائدة بن قدامة وزهير بن معاوية قرينان إلاَّ أني لا أحفظ لزهير، عن زائدة رواية»[2].

والمثال الثالث: رواية يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد[3]، عن

= سليمان التيمي ومسعر ثقتان، وقد تقدمت ترجمتهما، والمعتمر بن سليمان التيمي، وأبو بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن أبـي وقاص الزهري، وعبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبـي طالب ثلاثتهم ثقات مشهورون. انظر: الكاشف (٢/ ٧١، ٧٢)، (٣/ ١٤٢)، التقريب (١/ ٤٠٩)، (٢/ ٢٦٣)، الخلاصة (ص ١٩٤، ١٩٥).

أما عبد الله بن جعفر بن أبـي طالب رضي الله عنه فصحابـي ابن صحابـي.

(١) وهو ما أخرجه الحاكم بإسناده من طريق الحسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن زهير، عن أبـي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله أن النبـي ﷺ كان إذا دعا دعا ثلاثاً، وإسناده ضعيف:

زهير هو ابن معاوية بن حُديج ـ بضم الحاء المهملة وفح الدال وسكون الياء ـ أبو خيثمة الجعفي الكوفي، وهو أحد الأعلام، وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم، إلاَّ أنه سمع من أبـي إسحاق ـ يعني السبيعي ـ بعد اختلاطه.

انظر: تهذيب الكمال (١/ ٤٣٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٣)، الكواكب النيرات (ص ٣٥٠).

(٢) من قوله: «ابن قدامة» إلى هنا سقط من ب.

(٣) وهو ما أخرجه الحاكم بإسناده من طريق شعيب بن الليث بن سعد، قال: حدثنا أبـي، قال: حدثني ابن الهاد، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبـي سلمة، عن عائشة عن النبـي ﷺ قال: «قد كان يكون في الأمم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد منهم فعمر بن الخطاب». وإسناده صحيح:

شعيب بن الليث بن سعد الفهمي ـ بفتح الفاء وسكون الهاء وكسر الميم ـ مولاهم، أبو عبد الملك البصري، ثقة فقيه نبيل، وثقه ابن حبان والخطيب وغيرهما.

وأبوه الليث بن سعد إمام ثقة مشهور وثقه أحمد وابن معين والناس. =

. . . .

إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قال الحاكم: «يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، وإن كان أسند وأقدم من إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، فإنهما في أكثر الأسانيد قرينان، ولا أحفظ لإبراهيم بن سعد عنه رواية»، انتهى.

قلت: بل قد روى عنه إبراهيم بن سعد، وروايته عنه في صحيح / مسلم[(١)] وسنن النسائي[(٢)]، والله أعلم.

والمثال الرابع: رواية سليمان بن طرخان التيمي، عن رقبة بن مَصْقَلة[(٣)]،

= ويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ثقة، وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد والعجلي وابن حبان.

وإبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، ثقة حافظ وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والعجلي وقد تكلم فيه بلا حجة.

وأبوه سعد بن إبراهيم ثقة فاضل عابد، وثقه أحمد وابن معين والعجلي وأبو حاتم والنسائي وابن سعد.

انظر: الكاشف (٢/ ١٢)، (٣/ ١٢، ١٣)، (١/ ٣٧، ٢٧٦)، التقريب (١/ ٣٥٣)، (٢/ ١٣٨)، (١/ ٣٥، ٢٨٦)، الخلاصة (ص ١٦٧، ٣٢٣، ١٧، ١٣٣).

(١) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٥٤). [قال أبو الأشبال: وانظر: صحيح مسلم (١/ ٥٤٨) برقم (٢٤٢)، وتحفة الأشراف (٣/ ٣٧٣)، برقم (٤١٠٠)، ومسلم (٤/ ١٩٧٩) برقم (١٣)، تحفة الأشراف (٥/ ٧٤٦٨، ٧٢٦٢)].

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٥٤). [قال أبو الأشبال: وانظر: سنن الكبرى المناقب (٥/ ٦٧)، وتحفة (١/ ٧١)، برقم (١٤٩)].

(٣) وهو ما أخرجه الحاكم بإسناده من طريق المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن رقبة بن مصقلة، عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: ذكر رسول الله ﷺ الغلام الذي قتله الخضر، فقال: «طبع كافراً».

وإسناده صحيح، احتج به مسلم، وأخرجه في صحيحه (٤/ ١٨٥٠، ١٨٥٢) كتاب الفضائل رقم (٢٣٨٠). =

. . . .

قال الحاكم: «سليمان بن طرخان ورقبة بن مصقلة[1] قرينان، ولا أحفظ لرقبة عنه رواية»، انتهى.

قلت: بل قد روى رقبة، عن سليمان التيمي كما ذكره الدارقطني في كتاب «المدبج»[2]، ثم روى له من رواية أبي عوانة، عن رقبة، عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «يا حبذا المتخللون من أمتي»[3]، والحديث رواه الطبراني في «المعجم الأوسط»[4] فجعله

= ورجاله كلهم ثقات، ولا يقدح في صحته اختلاط أبي إسحاق السبيعي في آخر عمره لأن الذي تقرر في قواعد هذا العلم أن «من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط»، كما قال ابن الصلاح رحمه الله في النوع الثاني والستين من أنواع علوم الحديث (ص ١٠٠٩) وسيأتي تفصيل القول في ذلك وبسط مباحثه ـ إن شاء الله ـ فراجعه في موضعه.
وانظر: تهذيب الكمال (٢/ ١٠٣٩، ١٠٤٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ٦٣ ـ ٦٧)، الكواكب النيرات (ص ٣٤١ ـ ٣٥٦) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (ص ٥٥).

(١) هو رقبة ـ بفتح الراء المهملة والقاف والباء الموحدة ـ ابن مصقلة ـ بفتح الميم والقاف بينهما صاد مهملة ساكنة ـ ابن عبد الله العبدي ـ بفتح العين وسكون الباء ـ الكوفي أبو عبد الله، قال أحمد: شيخ ثقة من الثقات مأمون، وقال ابن معين: ثقة، ووثقه أيضاً النسائي والعجلي وابن حبان، وقال الدارقطني: ثقة إلاَّ أنه كانت فيه دعابة. مات سنة تسع وعشرين ومائة.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٣٤٢)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٢٢)، تهذيب الكمال (١/ ٤١٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٦، ٢٨٧)، الكاشف (١/ ٢٤٣)، التقريب (١/ ٢٥٢)، الخلاصة (ص ١١٩).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٢ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٢٤٨).

(٣) قوله: «من أمتي» سقط من ب.

(٤) قال في مجمع الزوائد (١/ ٢٣٥): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن =

. . . .

من رواية رقبة عن أنس من غير ذكر سليمان التيمي.

فلم يصح ـ من هذه الأمثلة الأربعة التي ذكرها الحاكم ـ إلاَّ المثال الثاني فقط، وهو رواية زائدة بن قدامة، عن زهير بن معاوية، والأمثلة الثلاثة: الذي اقتصر عليه ابن الصلاح واللذان زادهما الحاكم حقها أن تذكر في القسم الأول وهو «المدبج» كما فعل الدارقطني، والله أعلم.

= أبـي حفص الأنصاري [له ترجمة في التاريخ الكبير (١/ ١/ ١٧٨)، ترجمة (٥٤٢)]، ولم أجد من ترجمه». وله شاهد، عن أبـي أيوب مرفوعاً.
انظر: الجامع الكبير (١/ ٤٩٩).

النوع الثالث والأربعون
معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة

وذلك إحدى معارف أهل الحديث المفردة بالتصنيف. صنف فيها علي بن المديني، وأبو عبد الرحمن النسوي، وأبو العباس السراج وغيرهم.

فمن أمثلة الأخوين من الصحابة: عبد الله بن مسعود، وعتبة بن مسعود، هما أخوان. زيد بن ثابت ويزيد بن ثابت أخوان. عمرو بن العاصي وهشام بن العاصي أخوان.

ومن التابعين: عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة وأخوة أرقم بن شرحبيل، كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود. هزيل بن شرحبيل وأرقم بن شرحبيل أخوان آخران من أصحاب ابن مسعود أيضاً.

ومن أمثلة ثلاثة الإخوة: سهل، وعباد، وعثمان، بنو حنيف إخوة ثلاثة. عمرو بن شعيب، وعمر، وشعيب، بنو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي إخوة ثلاثة.

ومن أمثلة الأربعة: سهيل بن أبي صالح السمان الزيات، وإخوته عبد الله الذي يقال له: عباد، ومحمد، وصالح.

النوع الثالث والأربعون
معرفة الإخوة والأخوات

١٦٥ ــ قوله: (ومن التابعين: عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة وأخوه أرقم بن شرحبيل، كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود: هزيل بن شرحبيل وأرقم بن شرحبيل أخوان (آخران) من أصحاب ابن مسعود أيضاً)، انتهى.

. . . .

هذا الذي ذكره المصنف من كون أرقم بن شرحبيل اثنين أحدهما: أخو عمرو بن شُرَحْبيل، والآخر أخو هزيل بن شُرَحبيل ليس بصحيح، وأرقم بن شُرَحبيل واحد[1]، وإنما اختلف كلام التاريخيين والنسابين هل الثلاثة إخوة: وهم عمرو بن شرحبيل، وأرقم بن شرحبيل، وهزيل بن شرحبيل، أو أن أرقم[2] وهُزيلاً أخوان، وليس عمرو أخاً لهما؟

فذهب أبو عمر بن عبد البر إلى الأول فقال: «هم ثلاثة إخوة»[3]، والصحيح الذي عليه الجمهور أن أرقم[4] وهزيلاً أخوان فقط، وهو الذي اقتصر عليه البخاري في «التاريخ الكبير»[5]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[6]، وحكاه عن أبيه أبي حاتم وعن أبي زرعة، وكذلك ابن حبان في «الثقات»[7]، واقتصر عليه الحاكم

(١) على هامش الأصل: «قال الحافظ شيخنا أبو الفضل ابن حجر أعزه الله: الحق أن أرقم بن شرحبيل ــ كما ذكره ابن الصلاح ــ اثنان: أحدهما أودي صاحب رواية وهو أخو هزيل. والآخر: همداني أخو عمرو بن شرحبيل وهو من المخضرمين، وليست له رواية فيما نعلم، ولا يدفع ذلك كونه من أفاضل أصحاب ابن مسعود، وكونه أقدم من الأول، ويؤيد ذلك ما ذكر العقيلي عن محمد بن إسماعيل الصانع، عن الحسن بن علي الحلواني، عن أبي أسامة، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، قال: كان أرقم بن شرحبيل أخا أبي ميسرة من أشراف الناس وخيارهم، ويحتمل أن يكون ابن عبد البر وقف على ذلك فأوهمه أن أرقم هذا هو الأودي أخو هزيل فجعلهم إخوة، والله أعلم».

(٢) في «غب»: «أرقما».

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٢ ب)، المقنع (٢/ ٢٨٧، ٣٨٨)، تدريب الراوي (٢/ ٢٥٠).

(٤) في «غب»: «أرقما».

(٥) (١/ ٢/ ٤٦)، (٤/ ٢/ ٢٤٥).

(٦) (١/ ١/ ٣١٠).

(٧) (٤/ ٥٤).

. . . .

أيضاً في «علوم الحديث»[1] في النوع السادس والثلاثين، وكذلك اقتصر المزي في «تهذيب الكمال»[2] على أن أرقماً وهزيلاً أخوان، ذكر ذلك في ترجمة أرقم[3] وترجمة هُزَيل[4]، ولم يتعرض في ترجمة عمرو لشيء من ذلك[5]، وما ذكره ابن عبد البر من كونهم ثلاثة إخوة ليس بجيد، فإن عمرو بن شرحبيل همداني وهُزَيْل وأخوه أرقم أَوْدِيَّان، ولا تجتمع همدان الكبرى، ولا همدان الصغرى مع أَوْد.

أما همدان الكبرى فينتسبون إلى همدان وهو[6] أوسِلَة بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخِيار بن مَلَكان، وقيل: مالك بن زيد بن كهلان[7].

وأما همدان الصغرى فينسبون إلى همدان بن زياد بن حسان بن سهل بن زيد بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جُشَم بن عبد شمس.

وأما الذي نسب إليه هزيل وأرقم ابنا شرحبيل الأوديان، فهو: أود بن صعب بن سعد العشيرة بن مَذْحَج[8]، ولا يجتمع مع همدان.

فالصواب قول الجمهور، والله أعلم، وعلى كل حال فما ذكره المصنف ليس موافقاً لقول الجمهور، ولا لقول ابن عبد البر.

---

(١) (ص ١٥٤).

(٢) (١/ ٧٤)، (٣/ ١٤٣٧).

(٣) تهذيب الكمال (١/ ٧٤).

(٤) تهذيب الكمال (٣/ ١٤٣٧).

(٥) تهذيب الكمال (٢/ ١٠٣٦).

(٦) في «غب» و «عث»: «فهو».

(٧) انظر: اللباب (٣/ ٣٩١).

(٨) انظر: الأنساب (١/ ٣٨٢)، اللباب (١/ ٩٢).

ومن أمثلة الخمسة: ما نرويه عن الحاكم أبي عبد الله، قال: سمعت أبا علي الحسن بن علي الحافظ غير مرة يقول: «آدم بن عيينة، وعمران بن عيينة، ومحمد بن عيينة، وسفيان بن عيينة، وإبراهيم بن عيينة، حدثوا عن آخرهم».

---

١٦٦ ـ قوله: (ومن أمثلة الخمسة ما نرويه عن الحاكم أبي عبد الله، قال[١]: سمعت أبا علي الحسن بن علي الحافظ[٢] غير مرة يقول: «آدم بن عيينة[٣]، وعمران بن عيينة[٤]، ومحمد بن

---

(١) في معرفة علوم الحديث (ص ١٥٥).

(٢) هو الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري، أبو علي الحافظ، أحد الأعلام. قال الحاكم: هو واحد عصره في الحفظ والإتقان والورع والمذاكرة والتصنيف. توفي في جمادى الأولى أو الآخرة من سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، عن اثنين وخمسين سنة، وكان مولده سنة سبع وسبعين ومائتين، وأول سماعه كان في سنة أربع وتسعين ومائتين، وكان في حداثته يشتغل بالصناعة فنصحه بعض العلماء، وأشار عليه بطلب العلم لما شاهد من ذكائه. وقال الحاكم أيضاً: كان أبو علي باقعة في الحفظ لا يطاق مذاكرته ولا يفي بمذاكرته أحد من حفاظنا.
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٠٢ ـ ٩٠٥)، العبر (٢/ ٨١)، البداية والنهاية (١١/ ٢٣٦).

(٣) آدم بن عيينة أخو سفيان، قال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه يأتي بالمناكير.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٦٧)، كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ١٣)، الميزان (١/ ١٧٠)، لسان الميزان (١/ ٣٣٦).

(٤) عمران بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، أبو الحسن الكوفي، أخو سفيان، قال ابن معين وأبو زرعة: صالح الحديث، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه لأنه يأتي بالمناكير، وقال العقيلي: في حديثه وهم خطأ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق له أوهام».
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٤٢٧)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٠٢)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٥٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٣٦، ١٣٧)، الكاشف (٢/ ٣٠١)، التقريب (٢/ ٨٤)، الخلاصة (ص ٢٩٦).

. . . .

عيينة[1]، وسفيان بن عيينة، وإبراهيم / بن عيينة[2]، حدثوا عن آخرهم)، انتهى.

واقتصر المصنف على كونهم خمسة وهؤلاء المشهورون من أولاد عيينة، وإلاَّ فقد ذكر غير واحد أنهم عشرة منهم عبد الغني بن سرور[3]. وقد سمي لنا منهم سبعة: الخمسة المذكورون، ولم يذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[4] غيرهم، واقتصر البخاري في «التاريخ الكبير»[5] على ذكر أربعة منهم، فلم يذكروا آدم. والسادس: أحمد بن عيينة ذكره الدارقطني[6] وابن ماكولا[7]. والسابع: مَخْلَد بن عيينة ذكره أبو بكر بن المقري عن بعض أولادهم، قال (ابن)[8] المقري: سمعت أبا العباس أحمد بن زكريا بن يحيى بن الفضل بن سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي يقول: «سفيان بن عيينة ومحمد بن عيينة،

---

(١) محمد بن عيينة الهلالي أخو سفيان. قال العجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: لا يحتج به يأتي بالمناكير، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق له أوهام». التاريخ الكبير (١/ ١/ ٢٠٤)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٢)، التقريب (٢/ ١٩٩).

(٢) إبراهيم بن عيينة بن أبي عمران الهلالي مولاهم الكوفي، أبو إسحاق. قال ابن معين: كان مسلماً صدوقاً لم يكن من أصحاب الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال العجلي: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم. الجرح والتعديل (١/ ١/ ١١٨، ١١٩)، تهذيب الكمال (١/ ٦١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٩٥)، الكاشف (١/ ٤٤)، التقريب (١/ ٤١)، الخلاصة (ص ٢٠).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٣ أ).

(٤) (١/ ١/ ١١٨، ١١٩، ٢٦٧)، (٢/ ١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧)، (٣/ ١/ ٣٠٢)، (٤/ ١/ ٤٢).

(٥) (١/ ١/ ٣١٠)، (٢/ ٢/ ٩٤)، (٣/ ٢/ ٤٢٧)، (١/ ١/ ٢٠٤).

(٦) المؤتلف والمختلف (٣/ ١٦٠٣).

(٧) الإكمال (٦/ ١٢٤).

(٨) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

. . . .

وإبراهيم بن عيينة، وعمران بن عيينة، ومَخْلَد بن عيينة إخوة»[(١)].

فإن قيل: إنما اقتصر المصنف على الخمسة المذكورين لكونهم الذين حدثوا منهم دون الباقين كما حكاه المزي في التهذيب[(٢)] عن بعضهم، فقال: «وقيل: كان بنو عيينة عشرة إخوة خَزَّازِين حدث منهم خمسة»، فذكرهم.

قلنا[(٣)]: وقد حدث أحمد بن عيينة أيضاً، وقال الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»[(٤)]: «عيينة بن أبـي عمران الهلالي والد سفيان وإبراهيم وعمران وآدم ومحمد وأحمد ابني عيينة المحدثون، وكذا ذكرهم ابن ماكولا في «الإكمال»[(٥)]، وقال: «كلهم محدِّثون».

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢/١٠٥٨).

(٢) لم أقف عليه في تهذيب الكمال للمزي في تراجم من ذكره منهم وهم: سفيان وإبراهيم وعمران ومحمد.

(٣) في ب: «قلت».

(٤) (٣/١٦٠٢، ١٦٠٣).

(٥) (٦/١٢٤).

ومثال الستة: أولاد سيرين ستة تابعيون وهم: محمد، وأنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكريمة، ذكرهم هكذا أبو عبد الرحمن النسوي، ونقلته من كتابه بخط الدارقطني فيما أحسب. وروي ذلك أيضاً عن يحيى بن معين، وهكذا ذكرهم الحاكم في «كتاب المعرفة». لكن ذكر فيما نرويه من تاريخه بإسنادنا عنه أنه سمع أبا علي الحافظ يذكر بني سيرين خمسة إخوة: محمد بن سيرين، وأكبرهم معبد بن سيرين، ويحيى بن سيرين، وخالد بن سيرين، وأنس بن سيرين، وأصغرهم حفصة بنت سيرين.

---

١٦٧ ــ قوله: (ومثال الستة: أولاد سيرين ستة تابعيون وهم: محمد، وأنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكريمة، ثم حكى أن الحاكم في تاريخه ذكر عن شيخه أبي علي الحافظ أنه ذكر فيهم خالد بن سيرين، ولم يذكر كريمة، وذكر أن أصغرهم حفصة بنت سيرين)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أنه قد اعترض على المصنف بأنهم عشرة: أنس[(١)] وخالد ومحمد[(٢)]

---

(١) أنس بن سيرين ــ بكسر السين وسكون الياء وكسر الراء ــ الأنصاري أبو موسى، مولى أنس بن مالك رضي الله عنه، وقيل في كنيته غير ذلك، وُلد لسنة أو لسنتين بقيتا من خلافة عثمان. قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة، وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث، توفي سنة ثمان عشرة ومائة، وقيل: سنة عشرين ومائة.

التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٢)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٨٧، ٢٨٨)، طبقات ابن سعد (٧/ ٢٠٧)، تهذيب الكمال (١/ ١٢٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٧٤، ٣٧٥)، الكاشف (١/ ٨٨)، التقريب (١/ ٨٤)، الخلاصة (ص ٤٠).

(٢) محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم، أبو بكر بن أبي عمرة ــ بفتح العين وسكون الميم ــ البصري، إمام وقته. وُلد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، قال أحمد: من الثقات، =

. . . .

ومعبد[1] ويحيى[2] وحفصة[3] وسودة، وعمرة وكريمة وأم سليم، فإن ابن سعد ذكر في «الطبقات»[4] عمرة بنت سيرين، وسودة بنت سيرين أمهما أم ولد كانت

= وقال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً عالياً رفيعاً فقيهاً إماماً كثير العلم ورعاً، وقال ابن حجر: ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، توفي لتسع مضين من شوال سنة عشرة ومائة، وهو ابن سبع وسبعين.

التاريخ الكبير (١/ ١/ ٩٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢٨٠)، طبقات ابن سعد (٧/ ١٩٣ ـ ٢٠٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٠٨، ١٢٠٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ٨٧٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢١٤، ٢١٧)، الكاشف (٣/ ٤٦)، التقريب (٢/ ١٦٩)، الخلاصة (ص ٣٤٠).

(١) معبد ـ بفتح الميم والباء بينهما عين ساكنة ـ ابن سيرين الأنصاري البصري مولى أنس، كان أكبر الإخوة، وثقه ابن سعد، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: ثقة، مات على رأس المائة.

طبقات ابن سعد (٧/ ٢٠٦)، الثقات لابن حبان (٥/ ٤٣٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٤٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٣، ٢٢٤)، الكاشف (٣/ ١٤١)، التقريب (٢/ ٢٦٢)، الخلاصة (ص ٣٨٢).

(٢) يحيى بن سيرين الأنصاري مولاهم، أبو عمرو البصري. قال العجلي: تابعي ثقة، وقال ابن سعد كان يحيى أحفظهم ـ أي أحفظ إخوته ـ وكان ثقة قليل الحديث. وقال ابن حجر: ثقة، مات قبل محمد.

الثقات للعجلي (ص ٤٧٣)، طبقات ابن سعد (٧/ ٢٠٦، ٢٠٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٠٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٨)، التقريب (٢/ ٣٤٩)، الخلاصة (ص ٤٢٤).

(٣) حفصة بنت سيرين أم الهذيل ـ بضم الهاء وفتح الذال وسكون الياء ـ الأنصارية البصرية، قال ابن معين وابن حجر: ثقة، وذكرها ابن حبان في الثقات، ماتت سنة إحدى ومائة.

تهذيب الكمال (٣/ ١٦٨٠)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٠٩، ٤١٠)، الكاشف (٣/ ٤٢٣)، التقريب (٢/ ٥٩٤)، الخلاصة (ص ٣٩٠).

(٤) (٧/ ٢٠٦).

. . . .

لأنس بن مالك، وذكر أيضاً أم سليم في خمسة من ولد سيرين منهم محمد[1] أمهم صفية.

والجواب عنه أن المشهور ما ذكره المصنف من أنهم ستة، وأما السابع وهو خالد فإن المصنف قد ذكره فلا يرد عليه مع أني لم أجد له رواية ولم أقف له على ترجمة[2].

وقال محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي: خالد بن سيرين لم يخرج حديثه[3].

وأما الطبراني فقال: «كلهم قد حدثوا»، بعد أن عدَّ فيهم خالد بن سيرين[4].

وأما عمرة وأم سليم وسودة فلم أر من ذكر لهن رواية، فلا يردن على المصنف.

الأمر الثاني: أن ما قاله الحافظ أبو علي النيسابوري من أن أصغرهم حفص بنت سيرين، وسكت عليه المصنف ليس بجيد، وإنما أصغرهم أنس بن سيرين كما قاله عمرو بن علي الفلاس وهو الصواب، فإن المشهور أنه ولد لست بقيت من خلافة عثمان، وبه صدر المزي كلامه[5]. وتوفي ـ في قول أحمد بن حنبل ومحمد بن أحمد المقدمي ـ سنة عشرين ومائة[6]، قال أحمد: وهو

---

(١) ومنهم يحيى، وحفصة، وكريمة. الطبقات (٨/ ٤٨٤).
(٢) ولم أقف أنا أيضاً على ترجمة له.
(٣) انظر: تهذيب الكمال (١/ ١٢٢).
(٤) انظر: تهذيب الكمال (١/ ١٢٢).
(٥) تهذيب الكمال (١/ ١٢٢).
(٦) انظر: تهذيب الكمال (١/ ١٢٢).

. . . .

ابن ست وثمانين سنة. وقال الذهبي في «العبر»[1]: «خمس وثمانين»، فعلى هذا يكون مولده سنة أربع وثلاثين (أو خمس على قول الذهبي)[2].

وأما حفصة فإنها توفيت سنة إحدى ومائة، وعاشت إما سبعين سنة، وإما تسعين سنة بتقديم المثناة[3]، وعلى كل تقدير فهي أكبر من أنس بن سيرين، والله أعلم.

وقال ابن سعد في أواخر «الطبقات»[4]: أخبرنا بكار بن محمد من ولد محمد بن سيرين قال: كانت حفصة بنت / سيرين أكبر ولد سيرين من الرجال والنساء من ولد صفية، وكان ولد صفية محمداً ويحيى وحفصة وكريمة وأم سليم.

---

(١) (١/١١٦).

(٢) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وقد سقط من أ، ب.

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٦٨٠، ١٦٨١)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٠٩، ٤١٠).

(٤) (٨/ ٤٨٤).

قلت: وقد روي عن محمد عن يحيى عن أنس، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «لبَّيْكَ حَقاً حقاً تَعَبُّداً ورِقّاً». وهذه غريبة عايا بها بعضهم فقال: أي ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض.

---

١٦٨ ـ قوله: (وقد روي عن محمد عن يحيى عن أنس، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «لبَّيْكَ حَقاً حقاً، تَعَبُّداً ورِقّاً»[١]. قال: وهذه غريبة عايا[٢] بها بعضهم، فقال: أي ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض)، انتهى.

قلت: زاد بعضهم في هذا الإسناد: معبد بن سيرين فاجتمع فيه أربعة إخوة يروي بعضهم عن بعض، ذكره محمد بن طاهر المقدسي في تخريجه لأبي منصور عبد المحسن بن محمد بن علي الشيرازي[٣]، فقال: «روى هذا الحديث محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى، عن أخيه معبد، عن أخيه أنس بن سيرين، ولكن المشهور ما ذكره المصنف من كونهم ثلاثة، وكذلك رواه

---

(١) أخرجه البزار في مسنده فقال: «سمعت بعض أصحابنا يحدث، عن النضر بن شميل: ثنا هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أخيه يحيى، عن أنس، قال: كانت تلبية النبي ﷺ: «لبيك حجاً حقاً تعبداً ورقاً».

انظر: كشف الأستار (٢/ ١٣) رقم (١٠٩٠)، مجمع الزوائد (٣/ ٢٢٣).

وإسناده ضعيف:

فإن البزار لم يسم من روي عن النضر بن شميل.

وقد أخرجه البزار أيضاً بإسناده كما في كشف الأستار (٢/ ١٣) رقم (١٠٩١)، عن أنس موقوفاً عليه ورجح الدارقطني في العلل وقفه كما في التلخيص الحبير (٢/ ٢٤٠).

(٢) يقال: عايا فلان: إذا أتى بكلام أو أمر لا يُهتدى له، فأعجزه، من العيّ، وهي من باب الأحاجي.

(٣) محدث تاجر سفَّار ـ بفتح السين المهملة والفاء المشددة ـ وُلد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة، وسمع بدمشق ومصر والرحبة، وكتب وحصل الأصول. توفي سنة تسع وثمانين وأربعمائة.

العبر (٢/ ٣٦٠)، البداية والنهاية (١٢/ ١٥٣)، شذرات الذهب (٣/ ٣٩٢).

. . . .

الدارقطني في كتاب «العلل»[1] من رواية هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى، عن أخيه أنس، عن أنس بن مالك، إلاَّ أنه قال: «حجًا حقًّا»، ولا نعرف ليحيى بن سيرين رواية عن أخيه معبد، ولا لمعبد رواية عن أخيه أنس، قال علي بن المديني: لم يرو عن معبد إلاَّ أخوه أنس[2]، كذا قال، وقد روى عنه (أيضاً)[3] أخوه محمد وروايته عنه في الصحيحين[4]، وقد جعله بعضهم من رواية اثنين من(ولد)[5] سيرين، رواه أبو بكر البزار في مسنده[6] من رواية هشام بن حسان[7]، عن ابن سيرين، عن أخيه يحيى، عن أنس بن مالك، وذكر

(١) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٧٥، ٧٦)، التلخيص الحبير (٢/ ٢٤٠)، فتح المغيث (٣/ ١٦٥)، تدريب الراوي (٢/ ٢٥١).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٣ ب).

(٣) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٤) انظر: رجال صحيح البخاري (٢/ ٧١٢)، رجال صحيح مسلم (٢/ ١٧٨، ١٧٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٠٩). [قال أبو الأشبال: راجع الفتح (٩/ ٥٤) برقم (٥٠٠٧)، ومسلم (٤/ ١٧٢٨) برقم (٦٦)].

(٥) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٦) انظر: كشف الأستار عن زوائد البزار (٢/ ١٣) رقم (١٠٩٠).

(٧) هو هشام بن حسان الأزدي القردوسي ــ بضم القاف وسكون الراء وضم الدال، نسبة إلى «قردوس» وهم بطن من الأزد نسبوا إلى قردوس بن الحارث بن مالك بن فهم بفتح الفاء وسكون الهاء، وإنما نسب إليهم لأنه كان نازلاً فيهم ويقال: مولاهم ــ أحد الأعلام. قال ابن عيينة كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن، وقال ابن المديني: كان يحيى بن سعيد وكبار أصحابنا يثبتون هشام بن حسان، وكان يحيى يضعف حديثه عن عطاء. وقال أحمد: صالح، وقال ابن معين ــ في رواية الدوري ــ: لا بأس به، وفي رواية الدارمي، عن ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً يكتب حديثه، وقال ابن سعد: كان ثقة ــ إن شاء الله تعالى ــ كثير الحديث، وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة، ولم أر في حديثه =

. . . .

الدارقطني في «العلل»[1] الاختلاف فيه، وقال: إن «الصحيح ما رواه حماد بن زيد ويحيى القطان، عن يحيى بن سيرين، عن أنس بن مالك قوله وفعله».

= منكراً، وهو صدوق، وقال الحافظ في التقريب: «ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل: كان يرسل عنهما». مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة.

التاريخ لابن معين (٢/ ٦١٥، ٦١٦)، تاريخ الدارمي (ص ٢٢٣)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٥٤ ـ ٥٦)، الكامل (٧/ ٢٥٧٠ ـ ٢٥٧٢)، الميزان (٤/ ٢٩٥ ـ ٢٩٨)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٣٧ ـ ١٤٣٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٤ ـ ٣٧)، الكاشف (٣/ ١٩٥)، التقريب (٢/ ٣١٨)، تبصير المنتبه (٣/ ١١٠٤).

(١) انظر: التلخيص الحبير (٢/ ٢٤٠).

ومثال السبعة: النعمان بن مُقَرِّن، وإخوته: مَعْقِل، وعَقِيل، وسُوَيْد، وسِنان، وعبد الرحمن، وسابع لم يسم لنا، بنو مُقَرِّن المزنيون سبعة إخوة، هاجروا، وصحبوا رسول الله ﷺ، ولم يشاركهم ــ فيما ذكره ابن عبد البر وجماعة ــ في هذه المكرمة غيرهم. وقد قيل: إنهم شهدوا الخندق كلهم ــ (والله أعلم).

وقد يقع في الإخوة ما فيه خلاف في مقدار عددهم.

---

١٦٩ ــ قوله: (ومثال السبعة: النعمان بن مُقَرِّن[١]، وإخوته: مَعْقِل[٢]، وعَقِيل[٣]، ....

---

(١) هو النعمان بن مقرن ــ بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة ــ المزني، أبو عمرو أو أبو حكيم، صحابي مشهور، هاجر مع إخوته السبعة، وكان بيده لواء مزينة يوم الفتح، واشترك في فتح القادسية، واستشهد في معركة «نهاوند» يوم الجمعة سنة إحدى وعشرين، وكانت معه الراية.

الاستيعاب (٣/ ٥٤٥ ــ ٥٤٨)، أسد الغابة (٥/ ٣٠، ٣١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١١٠)، الإصابة (٣/ ٥٦٥).

(٢) معقل ــ بفتح الميم وسكون العين وكسر القاف ــ ابن مقرن المزني، أبو عمرة أحد إخوة سبعة، هاجروا، وصحبوا. قال ابن حبان: له صحبة، وقال البغوي: سكن الكوفة، وروى عن النبي ﷺ أحاديث، وقال الواقدي: كان هذا صالحاً.

الاستيعاب (٣/ ٤١١)، أسد الغابة (٤/ ٣٩٨)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٨٨)، الإصابة (٣/ ٤٤٧).

(٣) عقيل ــ بفتح العين وكسر القاف ــ ابن مقرن المزني، أبو حكيم، ذكره البخاري في الصحابة، وذكره الواقدي فيمن نزل الكوفة منهم قال الحافظ في الإصابة: «وزعم ابن قانع أنه أبو حاتم راوي حديث: «إذا أتاكم من ترضون دينه فأنكحوه، فتصفَّحت عليه كنيته. وذلك معدود في أوهامه».

التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٥٢)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢١٨)، الاستيعاب (٣/ ١٥٨)، =

. . . .

وسُوَيْد[١]، وسِنان[٢]، وعبد الرحمن[٣]، وسابع لم يسم لنا، بنو مُقَرِّن المزنيون سبعة إخوة، هاجروا، وصحبوا رسول الله ﷺ، ولم يشاركهم ـ فيما ذكره ابن عبد البر[٤] وجماعة[٥] ـ في هذه المكرمة سواهم)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أنه قد سمى لنا سابع، وثامن، وتاسع، وهم: نعيم بن مقرن[٦]،

= أسد الغابة (٣/ ٤٢٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٨٦)، الإصابة (٢/ ٤٩٤).

(١) سويد ـ بضم السين وفتح الواو وسكون الياء ـ ابن مقرن بن عائذ المزني، أبو عدي، روى حديثه مسلم وأصحاب السنن ويقال: إنه نزل الكوفة.
الاستيعاب (٢/ ١١٣، ١١٤)، أسد الغابة (٢/ ٣٨١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٥٠)، الإصابة (٢/ ١٠٠).

(٢) سنان ـ بكسر السين وفتح النون ـ ابن مقرن المزني. قال ابن سعد: له صحبة، وذكره أبو حاتم وابن شاهين وغير واحد في الصحابة، وقال ابن منده: له ذكر في المغازي.
الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٥١)، الاستيعاب (٣/ ٨١)، أسد الغابة (٢/ ٣٥٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٤١)، الإصابة (٢/ ٨٣).

(٣) عبد الرحمن بن مقرن بن عائذ المزني قال ابن سعد: له صحبة، ويقال: اسمه عبد عمرو بن مقرن فغيره النبي ﷺ.
أسد الغابة (٣/ ٣٢٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٥٦)، الإصابة (٢/ ٤٢٣).

(٤) الاستيعاب (٣/ ٤١١، ٤١٢).

(٥) منهم الواقدي ومحمد بن عبد الله بن نمير كما في الاستيعاب (٣/ ٤١٢).

(٦) نعيم ـ بضم النون وفتح العين ـ ابن مقرن بن عائذ المزني، أخو النعمان، قال ابن عبد البر: «هو وإخوته من جلة الصحابة»، وهو الذي خلف أخاه لما استشهد بنهاوند وأخذ الراية فدفعها إلى حذيفة، ثم كانت فتوح فارس على يده».
الاستيعاب (٣/ ٥٥٧)، أسد الغابة (٥/ ٣٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١١١)، الإصابة (٣/ ٥٦٩).

. . . .

وضرار بن مقرن[١]، وعبد الله بن مقرن[٢].

فأما نعيم فذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب»[٣] فقال: نعيم بن مقرن، أخو النعمان بن مقرن، خلف أخاه حين قتل بنهاوند، وكانت على يديه فتوح كثيرة، وهو وإخوته من جلة الصحابة»[٤].

وأما ضرار بن مقرن فذكره الحافظ أبو بكر محمد بن خلف بن سليمان[٥] بن فتحون في ذيله على «الاستيعاب»[٦]، وأن خالد بن الوليد لما دخل الحيرة في أيام أبي بكر أمَّر ضراراً هذا على جماعة من المسلمين، وقال: «ذكره الطبري وسيف[٧]»[٨].

(١) ضرار ــ بكسر الضاد وفتح الراء ــ ابن مقرن بن عائذ المزني، ذكر سيف والطبري أن خالد بن الوليد أمره لما حاصر الحيرة، وذلك سنة اثنتي عشرة، وكانوا لا يؤمرون إلاَّ الصحابة.
أسد الغابة (٣/ ٤١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٧١)، الإصابة (٢/ ٢١٠).

(٢) عبد الله بن مقرن بن عائذ المزني، وقع له ذكر في الفتوح، قال سيف في كتاب الردة: عن سهل بن يوسف عن القاسم بن محمد قال: وخرج أبو بكر يمشي وعلى ميمنته النعمان بن مقرن، وعلى ميسرته عبد الله بن مقرن وعلى الساقة سويد بن مقرن فما طلع الفجر إلاَّ وهم والعدو بصعيد واحد. . . إلخ، القصة في قتال أهل الردة.
أسد الغابة (٣/ ٢٦٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٣٦)، الإصابة (٢/ ٣٧٣).

(٣) (٣/ ٥٥٧).

(٤) في ب: «وهو من إخوته الصحابة».

(٥) في أ: «ابن خلف بن فتحون».

(٦) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٧٧)، فتح المغيث (٣/ ١٦٥)، تدريب الراوي (٢/ ٢٥٢).

(٧) تاريخ الطبري (٣/ ٣٦٠، ٣٦٩).

(٨) على هامش الأصل ما نصه: «حـ لابن حجر: بقية كلام سيف: أمر ضرار بن مقرن عاشر =

. . . .

وأما عبد الله بن مقرن فذكره ابن فتحون أيضاً في ذيله على الاستيعاب(١)، وقال: إنه «كان على ميسرة أبي بكر رضي الله عنه في خروجه لقتال أهل الردة إثر وفاة رسول الله ﷺ»، وقال: «ذكره الطبري(٢) وسيف». وذكره ابن منده وأبو نعيم أيضاً في معرفة الصحابة. وهذا يدل على أنهم أكثر من سبعة، وقد قال الطبري: إنهم كانوا عشرة إخوة»(٣)، انتهى. وإنما اشتهر كونهم سبعة لما روى مسلم في «صحيحه»(٤) من حديث سويد بن مقرن، قال: «لقد رأيتني سابع سبعة من بني مقرن ما لنا خادم إلاَّ واحدة فلطمها أصغرنا فأمرنا رسول الله ﷺ أن نعتقها».

ويحتمل أن من أطلق كونهم سبعة أراد من هاجر منهم، قال مصعب بن الزبير: هاجر النعمان ومعه سبعة إخوة(٥)، وسمى ابن عبد البر في «الاستيعاب»(٦) منهم ستة، وهم سنان، وسويد، وعقيل، ومعقل بن النعمان ونعيم. / وسمى ابن فتحون في ذيله الباقين وهم: ضِرار، وعبد الله وعبد الرحمن. وقال: إن عبد الرحمن ذكره في الصحابة الطبري وابن السكن، والله أعلم.

الأمر الثاني: أن ما حكاه المصنف عن ابن عبد البر وجماعة من انفراد بني مُقَرِّن بهذه المكرمة، من كونهم السبعة، هاجروا، وصحبوا رسول الله ﷺ ــ قاله

= عشرة وإخوته»، والعبارة في تاريخ الطبري (٣/ ٣٦٠): «وكان ضرار بن مقرن المزني عاشر عشرة إخوة له محاصراً قصر بني مازن».

(١) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٧٧)، فتح المغيث (٣/ ١٦٥)، تدريب الراوي (٢/ ٢٥٢).

(٢) انظر: أسد الغابة (٣/ ٢٦٦)، الإصابة (٢/ ٣٧٣).

(٣) تاريخ الطبري (٣/ ٣٦٠).

(٤) (٣/ ١٢٧٩، ١٢٨٠) في كتاب الأيمان، رقم (١٦٥٨).

(٥) انظر: الاستيعاب (٣/ ٥٤٥).

(٦) (٢/ ٨١)، (٢/ ١١٣، ١١٤)، (٣/ ١٥٨)، (٣/ ٤١١)، (٣/ ٥٥٧).

. . . .

ابن عبد البر في «الاستيعاب»[1] في ترجمة مَعْقِل بن مُقَرِّن ـ قال: «وليس ذلك لأحد من العرب سواهم، قاله الواقدي ومحمد بن عبد الله بن نُمَير»، انتهى.

وفيما قالوه نظر؛ فإن أولاد الحارث بن قيس السهمي كلهم هاجر وصحب النبي ﷺ، وعدَّهم ابن إسحاق[2] فيمن هاجر الهجرة الأولى إلى أرض الحبشة سبعة، لم يعد فيهم تميماً ولا حجاجاً إلاَّ في ذكرهما، وقد تتبعت أسماءهم فوجدتهم تسعة بتقديم المثناة، وهم: بشر[3]، وتميم[4]، والحارث[5]،

---

(١) (٣/ ٤١١، ٤١٢).

(٢) انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٣٢٨).

(٣) بشر بن الحارث بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم القرشي السهمي، من مهاجرة الحبشة هو وإخوته.
الاستيعاب (١/ ١٤٧)، أسد الغابة (١/ ١٨٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤٩)، الإصابة (١/ ١٥١).

(٤) تميم بن الحارث بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم القرشي السهمي من مهاجرة الحبشة، قتل يوم أجنادين ـ بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح النون وفتح الدال وسكون الياء وكسر النون، وقيل: بكسر الدال وسكون الياء وفتح النون، وهو موضع معروف بالشام من نواحي فلسطين، كانت به وقعة بين المسلمين والروم مشهورة ـ وقتل معه أخوه لأمه سعيد بن عمرو التميمي، وقد ذكر فيمن هاجر إلى الحبشة.
الاستيعاب (١/ ١٨٣)، أسد الغابة (١/ ٣١٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٥٨)، الإصابة (١/ ١٨٤)، معجم البلدان (١/ ١٠٣).

(٥) الحارث بن الحارث بن قيس القرشي السهمي. قال الحافظ في الإصابة: «ذكره أبو الأسود فيمن استشهد بأجنادين. . . قال البلاذري: ذكر بعضهم أنه هاجر مع إخوته إلى الحبشة، قال: وليست هجرته تثبت».
الاستيعاب (١/ ٢٨٩)، أسد الغابة (١/ ٣٢١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٩٧)، الإصابة (١/ ٢٧٦).

. . . .

والحجاج[١]، والسائب[٢]، وسعيد[٣]، وعبد الله[٤]، ومعمر[٥]، وأبو قيس[٦]

(١) الحجاج بن الحارث بن قيس القرشي السهمي، هاجر إلى الحبشة، وقدم المدينة بعد أحد. استشهد بأجنادين.
الاستيعاب (١/ ٣٤٤)، أسد الغابة (١/ ٣٨٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٢١)، الإصابة (١/ ٣١١).

(٢) السائب بن الحارث بن قيس القرشي السهمي من مهاجرة الحبشة، قتل بالطائف شهيداً. قاله ابن إسحاق، وقيل: بل خرج يومئذ وقتل يوم فِحل ـ بكسر الفاء وسكون الحاء، وقيل: بفتح الفاء وسكون الحاء ـ وكانت فحل في ذي القعدة سنة ثلاث عشرة أول خلافة عمر، وقال الكلبي كانت سنة أربع عشرة.
الاستيعاب (٢/ ١٠٢)، أسد الغابة (٢/ ٢٥٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٠٥)، الإصابة (٢/ ٨).

(٣) سعيد بن الحارث بن قيس القرشي السهمي من مهاجرة الحبشة، هو وإخوته، استشهد يوم اليرموك، وقيل: يوم أجنادين على مقدمة عمرو بن العاص.
الاستيعاب (٢/ ٨)، أسد الغابة (٢/ ٣٠٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٢١)، الإصابة (٢/ ٤٤).

(٤) عبد الله بن الحارث بن قيس القرشي السهمي من مهاجرة الحبشة، قتل بالطائف، وقيل باليمامة.
الاستيعاب (٢/ ٢٧٩)، أسد الغابة (٣/ ١٣٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٠٤)، الإصابة (٢/ ٢٩٢).

(٥) معمر ـ بفتح الميم وسكون العين وفتح الميم ـ ابن الحارث بن قيس القرشي السهمي من مهاجرة الحبشة.
الاستيعاب (٣/ ٤٤٠)، أسد الغابة (٤/ ٣٩٩)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٨٨)، الإصابة (٣/ ٤٤٨).

(٦) أبو قيس بن الحارث القرشي السهمي، كان من السابقين، هاجر إلى الحبشة، وشهد أحداً، واستشهد باليمامة.
الاستيعاب (٤/ ١٥٩)، أسد الغابة (٥/ ٢٧٩)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٩٦)، الإصابة (٤/ ١٦٠).

. . . .

أولاد الحارث بن قيس السهمي، وسمى الكلبي معمر بن الحارث معبداً والمشهور الأول. وقد ذكر ابن عبد البر في «الاستيعاب»: التسعة المذكورين كل واحد في موضعه، وأنهم هاجروا إلى أرض الحبشة (وقال في ترجمة سعيد بن الحارث[١]: «هاجر هو وإخوته كلهم إلى أرض الحبشة»[٢].

فهؤلاء تسعة إخوة هاجروا، وصحبوا النبي ﷺ، وهم أشرف نسباً في الجاهلية والإسلام، وزادوا على بقية الإخوة بأن استشهد منهم سبعة في سبيل الله، فقتل نعيم، والحارث، والحجاج «بأَجْنَادِين»، وقتل سعد يوم اليرموك، وقتل السائب يوم «فِحْل»[٣]، وقيل: يوم الطائف، وقتل عبد الله يوم الطائف، وقيل: باليمامة، وقال الطبري: إنه مات بالحبشة مهاجراً في زمنه ﷺ[٤]، وقتل أبو قيس يوم اليمامة[٥]، واعترض الحافظ أبو بكر محمد بن خلف بن فتحون[٦]

---

(١) الاستيعاب (٢/ ٨).

(٢) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٣) فحل، ضبطه ياقوت: ـ بكسر أوله وسكون ثانيه، وضبطه البكري بفتح أوله وإسكان ثانيه ـ «موضع بالشام كانت فيه وقعة للمسلمين مع الروم، ويوم فحل مذكور في الفتوح، وأظنه أعجمياً لم أره في كلام العرب، قتل فيه ثمانون ألفاً من الروم وكان بعد فتح دمشق في عام واحد، ويسمى أيضاً يوم الرَّدَغة ـ بفتح الراء والغين ـ ويوم بَيْسان ـ بفتح الباء وسكون الياء وفتح السين ـ».
معجم البلدان (٤/ ٢٣٧)، معجم ما استعجم (٣/ ١٠١٤).

(٤) انظر: الإصابة (٢/ ٢٩٢).

(٥) انظر: الاستيعاب (٢/ ٢٧٩)، الإصابة (٢/ ٢٩٢).

(٦) هو محمد بن خلف ـ بفتح الخاء واللام ـ ابن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون ـ بفتح الفاء وسكون التاء وضم الحاء ـ أبو بكر الحافظ، من أهل «أوريولة» ـ بضم الهمزة وسكون الواو وكسر الراء وضم الياء، مدينة قديمة من أعمال الأندلس ـ كان أبوه فقيهاً أديباً وشاعراً مفلِقاً، وكان هو محدثاً حافظاً منصرفاً إلى =

. . . .

على ابن عبد البر في هذا الإطلاق في كتابه[(١)] «التنبيه على ما أوهمه ابن عبد البر ووهم فيه»[(٢)] بأن معاوية بن الحكم السُّلَمي وإخوته الستة في مثل عددهم وفضيلتهم، ثم روى من طريق أبي علي بن السَّكَن بإسناده إلى معاوية بن الحكم قال: وفدت إلى رسول الله ﷺ أنا وستة إخوة لي فأبرز علي بن الحكم فرسه خندقاً، فقصرت الفرس فدق جدار الخندق ساقه، فأتينا به النبي ﷺ فمسح ساقه فما نزل عنها حتى بَرَأَ، قال معاوية بن الحكم في قصيدة:

فَـأَنْـزَلَهـا[(٣)] علـيٌّ فهـو يَهْـوِي ... هَـوِيَّ الـدَّلْـوِ تَنْـزِعُـهُ بِـرِجْـلِ[(٤)]
فَعَصَـبَ[(٥)] رِجْلَـه فَسَمَـا عَلَيْهـا ... سُمُـوَّ الصَّقْـرِ صَـادَفَ يَـوْمَ طَـلٍّ[(٦)]

= الحديث مشتغلاً به، له من المصنفات كتاب الاستلحاق على أبي عمر بن عبد البر في الصحابة، وصفه ياقوت الحموي بأنه «في سفرين، وهو كتاب حسن جليل»، وله أيضاً كتاب «التنبيه على ما أوهمه ابن عبد البر ووهم فيه» جمع فيه أوهام ابن عبد البر في «الاستيعاب» وله جزء في بيان أوهام ابن قانع في معجمه. مات سنة تسع عشرة، وقيل: عشرين وخمسمائة.
المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي (ص ١١٠ ــ ١١٢)، معجم البلدان (١/ ٢٨٠).

(١) ليست في غب وعث.
(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٤ أ).
(٣) في الاستيعاب (٣/ ٤٠٤)، والإصابة (٢/ ٥٠٧)، ومجمع الزوائد (٦/ ١٣٤).
«فأنزاها» وهو من النزو، والمراد به هنا الوثب. انظر: لسان العرب (١٥/ ٣١٩).
(٤) في الاستيعاب (٣/ ٤٠٤)، والإصابة (٢/ ٥٠٧): «مشرعة بحبل»، وفي مجمع الزوائد (٦/ ١٣٤): «مترعة بسدل»، والظاهر أن الصواب هو الأول إذ هو أليق بالمعنى.
(٥) في الاستيعاب (٣/ ٤٠٤)، والإصابة (٢/ ٥٠٧)، ومجمع الزوائد (٦/ ١٣٤): «فعصب» وهو الصواب.
(٦) الطل ــ بفتح الطاء المشددة ــ هو «المطر الصغار القطر الدائم، وهو أرسخ المطر ندى»، =

. . . .

فقَــالَ مُحَمَّــدٌ صَلَّــى عليــهِ مَلِيــكُ النَّــاسِ قَــوْلاً غَيْــرَ فِعِــلِ

لَعــاً لــكَ[1] فــاسْتَمَــرَّ بِهــا سَــوِيّــاً وكــانَــتْ بَعْــدَ ذاكَ أَصَــحَّ رِجْــلِ[2]

قلت: والحديث رواه الطبراني في «المعجم الكبير»[3] مع اختلاف في إيراد الشعر وفي غيره، ولم يقل فيه: إنه وفد ومعه ستة إخوة، وأيضاً في إسناده جهالة[4]، وأيضاً فلم يقل فيه: إنهم هاجروا حتى يعدوا مهاجرين، فلعلهم وفدوا عام قدوم الوفود، و «لا هِجْرَةَ بعد الفَتْح»[5]، وأيضاً فلم تعرف بقية أسمائهم

= وقيل: «الطل: أخف المطر وأضعفه»، وقيل: «هو الندى»، وقيل: «فوق الندى ودون المطر». لسان العرب (١١/ ٤٠٥).

(١) لعاً ـ بفتح اللام والعين وبالتنوين «كلمة يدعى بها للعاثر، معناها الارتفاع». لسان العرب (١٥/ ٢٥٠)، وقال في مجمع الزوائد (٦/ ١٣٤): «قال محمد بن عبادة: يقال إذا عثرت الناقة لعاً لكِ، أي ارتفعي واستعلي».

(٢) انظر الأبيات في: الاستيعاب (٣/ ٤٠٤)، والإصابة (٢/ ٥٠٧)، ومجمع الزوائد (٦/ ١٣٤).

(٣) انظر: مجمع الزوائد (٦/ ١٣٤، ١٣٥)، وقال الحافظ في الإصابة (٢/ ٥٠٦، ٥٠٧): «رواه البغوي والطبراني وابن السكن وابن منده من طريق كثير بن معاوية بن الحكم السلمي، عن أبيه».

(٤) قال في مجمع الزوائد (٦/ ١٣٤، ١٣٥): «وفيه من لم أعرفه، ويعقوب بن محمد الزهري ضعفه الجمهور، ووثقه ابن حبان».

وقال الحافظ في الإصابة (٢/ ٥٠٦): «قال ابن منده: غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه، قلت: في الإسناد صغار بن حميد لايعرف».

(٥) هذا جزء من الحديث المشهور الذي أخرجه الشيخان عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال يوم الفتح: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا».

انظر: صحيح البخاري (٣/ ٢١٠)، (٤/ ٣٨) كتاب الجهاد «باب وجوب النفير، وما يجب =

. . . .

وإنما سمَّى منهم معاوية[1]، وعلي[2]، وعمر[3] إن كان مالك حفظه / وإلاَّ فقد قال علي بن المديني[4] إن مالكاً: وهم في قوله عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية بن الحكم[5].

= من الجهاد والنية»، و «باب لا هجرة بعد الفتح».
وصحيح مسلم (٣/ ١٤٨٧) كتاب الإمارة، رقم (١٣٥٣، ١٨٦٤) عن ابن عباس وعائشة.

(١) معاوية بن الحكم السلمي ــ بضم السين وفتح اللام، نسبة إلى بني سليم ــ كان يسكن بني سليم، وينزل المدينة، وقال البخاري: له صحبة يعد في أهل الحجاز، وقال البغوي: سكن المدينة، وروى عن النبي ﷺ حديثاً.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٢٨)، الاستيعاب (٣/ ٤٠٣، ٤٠٤)، أسد الغابة (٤/ ٣٨٤، ٣٨٥)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٨٢)، الإصابة (٣/ ٤٣٢).

(٢) قال ابن عبد البر «علي بن الحكم السلمي، أخو معاوية بن الحكم، له صحبة، أظنه علياً السلمي جد خديج بن سدرة بن علي السلمي من أهل قباء».
الاستيعاب (٣/ ٦٩)، أسد الغابة (٤/ ١٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٩٢)، الإصابة (٣/ ٥٠٦، ٥٠٧).

(٣) عمر بن الحكم السلمي، أخو معاوية بن الحكم روى مالك بإسناده عنه في قصة الجارية التي ترعى الغنم ففقدت شاة فلطمها، فسأل النبي ﷺ عن عتقها فقال لها النبي ﷺ: «أين الله؟»، قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» فقالت: أنت رسول الله، فقال: «اعتقها فإنها مؤمنة». لكن ما ذكره مالك من أن عمر هو صاحب القصة «فقد اتفقوا على أنه وهم فيه، والصواب معاوية بن الحكم»، كما قال الحافظ ابن حجر في الإصابة. قيل: إن عمر هذا، توفي سنة سبع وخمسين.
أسد الغابة (٤/ ٥٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٩٧)، الإصابة (٢/ ٥١٧).

(٤) في ب زيادة: «والبخاري».

(٥) نقل ابن منده هذا عن ابن المديني والبخاري وغيرهما كما في أسد الغابة (٤/ ٥٢).

ولم نُطَوِّل بما زاد على السبعة لندرته، ولعدم الحاجة إليه في غرضنا هاهنا، والله أعلم.

---

١٧٠ ــ قوله: (ولم نُطَوِّل بما زاد على السبعة لندرته، ولعدم الحاجة إليه في غرضنا هاهنا)، انتهى.

وقد رأيت أن أذكر من المشهورين من الإخوة والأخوات من زاد على السبعة للفائدة.

فمثال الثمانية من الصحابة: أسماء[(١)]، وحُمْران[(٢)]، وخِرَاش[(٣)]،

---

(١) أسماء بن حارثة بن سعيد بن عبد الله بن غياث ــ بكسر الغين وفتح الياء ــ ابن سعد بن عمرو بن عامر بن ثعلبة بن مالك الأسلمي، أبو هند. بعثه النبي ﷺ إلى قومه يأمرهم بصيام عاشوراء. وكان كثير الملازمة للنبي ﷺ، هو وأخوه هند حتى قال أبو هريرة رضي الله عنه: ما كنت أرى هنداً وأسماء ابني حارثة إلاَّ خادمين لرسول الله ﷺ من طول لزومهما بابه وخدمتهما إياه. مات سنة ست وستين بالبصرة، وقيل: مات في خلافة معاوية أيام زياد، وكان موت زياد سنة ثلاث وخمسين:
الاستيعاب (١/ ٩٨)، أسد الغابة (١/ ٧٨، ٧٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٧)، الإصابة (١/ ٣٩).

(٢) حُمران ــ بضم الحاء وسكون الميم وفتح الراء ــ ابن حارثة الأسلمي، نقل البغوي عن بعض أهل العلم أنه شهد بيعة الرضوان. قال الحافظ في الإصابة: قلت: وحكى الطبراني أن الثمانية شهدوا بيعة الرضوان. قال: وذكره أبو موسى ــ يعني المديني ــ فقال الفزاري بدل الأسلمي، وهو غلط واضح.
الاستيعاب (٣/ ٥٩٩)، أسد الغابة (٢/ ٤٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٣٨)، الإصابة (١/ ٣٥٣).

(٣) خراش ــ بكسر الخاء وفتح الراء ــ ابن حارثة الأسلمي، وهو أخو أسماء، وأحد الإخوة الثمانية الذين أسلموا وصحبوا النبي ﷺ، وشهدوا معه بيعة الرضوان، وليس في ترجمته ذكر شيء عن تاريخ وفاته أو غير ذلك.
=

. . . .

وذُؤيب[١]، وسَلمة[٢]، وفَضَالَة[٣]، ومالك[٤]، وهند[٥] بنو حارثة بن سعيد بن عبد الله الأسلميون. أسلموا وصحبوا رسول الله ﷺ، وشهدوا معه بيعة الرضوان بالحديبية. ذكر ذلك أبو القاسم البغوي[٦]، وذكر ابن عبد البر (في الاستيعاب[٧])[٨] في ترجمة هند قال: «ولم يشهدها ــ أي بيعة الرضوان ــ إخوة في عددهم غيرهم، ولزم النبي ﷺ منهم اثنان: أسماء وهند، وكانا[٩] من أهل الصفة[١٠].

= الاستيعاب (٣/ ٥٩٩)، أسد الغابة (٢/ ١٠٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٥٧)، الإصابة (١/ ٤٢٢، ٣٥٣).

(١) انظر: الاستيعاب (١/ ٤٨١)، أسد الغابة (٢/ ١٤٧، ١٠٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٧١، ١٥٧).

(٢) انظر: الاستيعاب (٣/ ٥٩٩)، أسد الغابة (٢/ ٣٣٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٣١)، الإصابة (٢/ ٦٤).

(٣) انظر: الاستيعاب (٣/ ٥٩٩)، أسد الغابة (٤/ ١٨١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٧)، الإصابة (٣/ ٢٠٦).

(٤) انظر: الاستيعاب (٣/ ٥٩٩)، أسد الغابة (٤/ ٣٧٦)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٤٣)، الإصابة (٣/ ٣٤٢).

(٥) انظر: الاستيعاب (٣/ ٥٩٩، ٦٠٠)، أسد الغابة (٥/ ٧٠، ٧١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٢٣)، الإصابة (٣/ ٦١١).

(٦) انظر: أسد الغابة (٢/ ٤٦)، الإصابة (١/ ٣٥٣)، (٣/ ٦١١).

(٧) (٣/ ٥٩٩).

(٨) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وقد سقط من ك.

(٩) في غب: «وكانتا».

(١٠) على هامش الأصل ما نصه: «قوله هذا يناقض قول ابن عبد البر في أولاد مقرن، ولا يرد ما ورد في أولاد الحكم السلمي لتصريحه بأن أولاد حارثة بايعوا بيعة الرضوان فهم مهاجرون (بياض بمقدار كلمة) كأولاد مقرن».

. . . .

ومثالهم في التابعين أولاد أبي بكرة[1]، وهم: عبد الله[2]، وعبيد الله[3] وعبد الرحمن[4]، وعبد العزيز[5]، ومسلم[6]، ورواد[7]، ويزيد،

(١) هو نفيع ـ بضم النون وفتح الفاء وسكون الياء ـ ابن الحارث، ويقال: ابن مسروح الثقفي مولاهم، اشتهر بكنيته أبي بكرة، وسبب هذه الكنية أنه تدلى إلى النبي ﷺ من حصن الطائف ببكرة ـ وهي العجلة التي يسحب عليها الحبل ـ فاشتهر بأبي بكرة، كان من فضلاء الصحابة، وسكن البصرة، وأنجب أولاداً لهم شهرة. روى عن النبي ﷺ وروى عنه أولاده.

الاستيعاب (٣/ ٥٦٧، ٥٦٩)، أسد الغابة (٥/ ٣٨، ١٥١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١١٢)، الإصابة (٣/ ٥٧١، ٥٧٢).

(٢) وهو أسن ولد أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ، وُلد بالبحرين قبل أن ينزل البصرة، وأمه امرأة من بني سعد بن زيد مناة بن تميم.
طبقات ابن سعد (٧/ ١٨٩).

(٣) قال ابن سعد: «قليل الحديث»، وأمه هولة بنت غليظ من بني عجل. ولي سجستان أيام زياد ابن أبي سفيان، وتوفي وله عقب.
طبقات ابن سعد (٧/ ١٩٠).

(٤) هو أول مولود بالبصرة، قال ابن سعد: «وكان ثقة له أحاديث ورواية، وأم عبد الرحمن: هولة ـ بفتح الهاء وسكون الواو ـ بنت غليظ من بني عجل، وتوفي عبد الرحمن وله عقب.
طبقات ابن سعد (٧/ ١٩٠).

(٥) قال ابن سعد: «أمه أم ولد، وقد روى عنه أيضاً، وله أحاديث، وتوفي عبد العزيز وله عقب».
طبقات ابن سعد (٧/ ١٩٠).

(٦) قال ابن سعد: «وقد روى عنه، وتوفي وله عقب».
طبقات ابن سعد (٧/ ١٩٠).

(٧) قال ابن سعد: «وتوفي وله عقب».
طبقات ابن سعد (٧/ ١٩١).

. . . .

وعتبة[1]، سماهم ابن سعد في «الطبقات»[2] مجتمعين، وله ابنة اسمها كيسة وروايتها عن ابنيها في سنن أبي داود[3]، فيكون هذا من أمثلة التسعة، وقد قال ابن سعد: «وتوفي أبو بكرة، عن أربعين ولداً بين ذكر وأنثى فأعقب منهم سبعة».

ومثال التسعة: أولاد الحارث بن قيس السهمي، وكلهم صحب النبي ﷺ، وهاجر إلى أرض الحبشة، وتقدمت أسماؤهم في الاعتراض الذي سبق هذا[4].

ومثال العشرة: بنو العباس بن عبد المطلب وهم: الفضل[5]،

---

(١) لم أقف لهما على ترجمة.

(٢) (٧/ ١٨٩ ـ ١٩١).

(٣) (٤/ ١٩٦) في كتاب الطب «باب متى تستحب الحجامة»، رقم (٣٨٦٢)، قال أبو داود: «حدثنا موسى بن إسماعيل، أخبرني أبو بكرة بكار بن عبد العزيز، أخبرتني عمتي كبشة بنت أبي بكرة ـ وقال غير موسى: كيسة بنت أبي بكرة ـ أن أباها كان ينهى أهله عن الحجامة يوم الثلاثاء، ويزعم عن رسول الله ﷺ أن يوم الثلاثاء يوم الدم، وفيه ساعة لا يرقأ» ـ وإسناده ضعيف. بكار بن عبد العزيز ابن أبي بكرة، الثقفي، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق يهم».
الكامل (٢/ ٤٧٥)، الميزان (١/ ٣٤١)، الكاشف (١/ ١٠٧)، التقريب (١/ ١٠٥)، الخلاصة (ص ٥١).

(٤) انظر: (ص ١٠٤٦).

(٥) الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ، كان أكبر إخوانه، وبه كان يكنى أبوه وأمه، واسمها لبابة ـ بضم اللام وفتح الباء ـ بنت الحارث الهلالية، غزا مع النبي ﷺ مكة وحنيناً وثبت معه يومئذٍ، وشهد معه حجة الوداع وأردفه النبي ﷺ فيها. وثبت في الصحيح أنه ﷺ زوجه وأمهر عنه ـ حضر غسل النبي ﷺ. =

. . . .

وعبـد الله[1]، وعبيـد الله[2]، . . . .

= مات في طاعون عمواس ـ بفتح أوله وثانيه وآخره سين مهملة، وقيل: بكسر أوله وسكون الثاني ـ وهي ضيعة بالقرب من بيت المقدس، راجع: معجم البلدان (٤/ ١٥٧، ١٥٨)، وقيل: استشهد يوم أجنادين في خلافة أبـي بكر، وقيل: باليرموك، وقيل: يوم اليمامة، والأول هو المعتمد.

الاستيعاب (٣/ ٢٠٨ ـ ٢١٠)، أسد الغابة (٤/ ١٨٣)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٨)، الإصابة (٣/ ٢٠٨، ٢٠٩).

(١) هو الصحابـي الجليل، حبر الأمة، وترجمان القرآن، كنيته أبو العباس، وأمه هي أم الفضل بن العباس. وُلد وبنو هاشم بالشعب قبل الهجرة بثلاث، وقيل: بخمس سنين والأول أثبت. روى عن النبـي ﷺ ألفاً وستمائة وستين حديثاً. كان عمر ـ رضي الله عنه ـ يستشيره ويقول: غواص. وقال سعد ابن أبـي وقاص: ما رأيت أحضر فهماً ولا ألبَّ لبًّا ولا أكثر علماً ولا أوسع حلماً من ابن عباس. وقال مسروق: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت: أجمل الناس، وإذا نطق قلت: أفصح الناس، وإذا حدث قلت: أعلم الناس. قال الحافظ الخزرجي في الخلاصة: «ابن عباس سمع من النبـي ﷺ خمسة وعشرين حديثاً وباقي حديثه عن الصحابة، واتفقوا على قبول مرسل الصحابـي» قلت: إلاَّ ما كان من أبـي إسحاق الإسفرايني من مخالفة سبقت في موضعها. قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وستين، قال ابن بكير: بالطائف.

الاستيعاب (٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥٧)، أسد الغابة (٣/ ١٩٢ ـ ١٩٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٢٠)، الإصابة (٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣٤).

(٢) عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب يكنى أبا هاشم، وهو شقيق الفضل وعبد الله وقثم ومعبد، وكان أصغر من عبد الله بسنة. رأى النبـي ﷺ وسمع منه. قال ابن حبان: له صحبة. قال ابن سعد: مات النبـي صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم، وله اثنتا عشرة سنة. كان سخيًّا جواداً، وكان ينحر ويذبح ويطعم في موضع المجزرة بالسوق بمكة، واستعمله علي رضي الله عنه على اليمن. مات سنة سبع وخمسين، وقيل: سبع وثمانين بالمدينة.

الاستيعاب (٢/ ٤٢٩ ـ ٤٣١)، أسد الغابة (٣/ ٣٤٠، ٣٤١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٦٣)، الإصابة (٢/ ٤٣٧، ٤٣٨).

. . . .

وعبد الرحمن(١)، وقُثَم(٢)، ومعبد(٣)، وعون(٤)، والحارث(٥)، وكَثِير(٦)،

(١) قال مصعب الزبيري: وُلد في عهد النبي ﷺ واستشهد بإفريقية زمن عثمان رضي الله عنه.
الاستيعاب (٢/ ٤٠٢، ٤٠٣)، أسد الغابة (٣/ ٣٠٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٥٠)، الإصابة (٣/ ٧٠).

(٢) قثم ــ بضم القاف وفتح الثاء المثلثة ــ كان يشبَّه بالنبي ﷺ، ولا يصح سماعه منه، ورجح الحافظ في الإصابة أن سنه كان في آخر عهد النبي ﷺ فوق الثمان. ولاه علي ــ رضي الله عنه ــ لما استخلف على مكة، وخرج مع سعيد بن عثمان بن عفان إلى سمرقند فاستشهد هناك.
الاستيعاب (٣/ ٢٧٥ ــ ٢٨٠)، أسد الغابة (٤/ ١٩٧، ١٩٨)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٣)، الإصابة (٣/ ٢٢٦، ٢٢٧).

(٣) وُلد في عهد النبي ﷺ ولم يسمع منه. وقال الدارقطني: إنَّ عليًا ــ رضي الله عنه ــ ولاَّه مكة، واستشهد بأفريقية في خلافة عثمان ــ رضي الله عنه ــ سنة خمس وثلاثين.
الاستيعاب (٣/ ٤٥٦، ٤٥٧)، أسد الغابة (٤/ ٣٩٣)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٨٥)، الإصابة (٣/ ٤٧٩).

(٤) ذكره ابن عبد البر في ترجمة أخيه تمام، وقال: «كل بني العباس لهم رؤية».
الاستيعاب (١/ ١٨٨)، أسد الغابة (٤/ ١٥٧)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤٢٩)، الإصابة (٣/ ٨٣).

(٥) وُلد في زمن النبي ﷺ وله رؤية، وأمه من بني هلال، وقيل: أم ولد. قيل: إن أباه العباس غضب عليه فطرده، فلحق بالزبير، فجاء وشفع فيه عند خاله، وقال هشام بن الكلبي والهيثم بن عدي: طرده العباس إلى الشام فصار إلى الزبير بمصر، فلما قدم الزبير على العباس قال له: جئتني بأبي عضل لا وصلتك رحم، ويقال: إنه عمي بعد موت العباس.
أسد الغابة (١/ ٣٣٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٠٣)، الإصابة (١/ ٣٦٧).

(٦) كنيته: أبو تمام، وأمه رومية، ويقال: حميرية. قيل: وُلد سنة عشر من الهجرة، لكن قال الحافظ في الإصابة: لا يثبت. وقال يعقوب ابن شيبة: يعد في أهل المدينة ممن وُلد على عهد النبي ﷺ، وقال أبو علي ابن السكن: أدرك النبي ﷺ وهو صغير، ولم يصح =

. . . .

وتَمَّام[1]، وكان أصغرهم، وكان العباس يحمله ويقول:

تَمُّــــوا بِتَمَّـــــام فَصَـــــارُوا عَشَــــرَةْ
يَــــا رَبِّ فَـــاجْعَلْهُـــمْ كِـــرَامـــاً بَـــرَرَةْ
وَاجْعَـــلْ لَهُـــم ذِكْـــراً وَأَنْـــمِ الثَّمَـــرَةْ[2]

وكـان للعبـاس ثـلاث بنـات: أم كلثـوم[3]، . . . .

= سماعه منه، وقال الدارقطني في كتاب «الإخوة»: روى عن النبي ﷺ مراسيل. وقال مصعب الزبيري: كان فقيهاً فاضلاً ولا عقب له. وقال ابن حبان: مات بالمدينة في خلافة عبد الملك.
الاستيعاب (٣/ ٣١٧)، أسد الغابة (٤/ ٢٣٢)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٧)، الإصابة (٣/ ٣١٠، ٣١١).

(١) تمام ــ بفتح التاء وتشديد الميم ــ أصغر العشرة، وأمه أم ولد، له رؤية وقال ابن السكن: يقال: كان أصغر إخوته، وكان أشد قريش بطشاً، ولا يحفظ له عن النبي ﷺ رواية من وجه ثابت. وقال ابن حبان: حديثه عن النبي صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم مرسل، وإنما رواه عن أبيه. ولي المدينة في زمن علي ــ رضي الله عنه ــ ثم عزل عنها.
تاريخ خليفة (ص ٢٠١)، طبقات خليفة (ص ٢٣٠، ٢٣١)، الاستيعاب (١/ ١٨٦ ــ ١٨٨)، أسد الغابة (١/ ٢١٢، ٢١٣)، الإصابة (١/ ١٨٦ ــ ١٨٧)، المعرفة والتاريخ (١/ ٣٦١)، الوافي بالوفيات (١٠/ ٣٩٦).

(٢) انظر الأبيات في: الاستيعاب (١/ ١٨٨)، أسد الغابة (١/ ٢١٣)، الوافي بالوفيات (١٠/ ٣٩٦).

(٣) ولدت على عهد النبي ﷺ، ولم يصح لها رواية عن رسول الله ﷺ مباشرةً وإنما روت عن أبيها العباس عن رسول الله ﷺ كما صوَّبه الحافظ في الإصابة. وأمها أم سلمة بنت محمية ــ بفتح الميم وسكون الحاء وكسر الميم وتشديد الياء المفتوحة ــ ابن جزء ــ بفتح الجيم وسكون الزاي ــ الزبيدي ــ بضم الزاي وفتح الباء الموحدة ــ تزوجها الحسن بن علي ــ رضي الله عنه ــ فولدت له محمداً وجعفراً، ثم فارقها، فتزوجها أبو موسى الأشعري، =

. . . .

وأم حبيب[١]، وأُمَيْمَة[٢]، وقيل: كانت له رابعة وهي: أم قُثَم، فقد أوردها ابن سعد في «الطبقات»[٣]، وروى لها أثراً عن علي بن أبي طالب[٤] وقال: «هكذا جاء في الحديث، ولم نجد للعباس ابنة تسمى أم قُثَم»[٥].

ومثال الاثني عشر: أولاد عبد الله بن أبي طلحة[٦] وهم:

= فولدت له موسى، ومات عنها، فتزوجها عمران بن طلحة ففارقها، فرجعت إلى دار أبي موسى، فماتت فدفنت بظاهر الكوفة.
أسد الغابة (٥/ ٦١٣، ٦١٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٣٣٣)، الإصابة (٤/ ٤٩٢، ٤٩٣).

(١) أم حبيب أو أم حبيبة، قال الحافظ في الإصابة: والأول أشهر. وذكر ابن عبد البر: أن أمها أم الفضل، فهي شقيقة الفضل وعبد الله. ذكرها ابن سعد في الصحابيات. تزوجها الأسود بن سنان ــ بكسر السين وفتح النون ــ ابن عبد الأسد المخزومي فولدت له لبابة ــ بضم اللام وفتح الباء ــ وزرقاء.
الاستيعاب (٤/ ٤٤٢)، أسد الغابة (٥/ ٥٧٢)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٣١٦)، الإصابة (٤/ ٤٤٠).

(٢) ذكرها ابن سعد في أولاد العباس، وهي وصفية، قال: وأمهم ــ أي أم كثير وتمام وصفية وأميمة ــ أم ولد:
طبقات ابن سعد (٤/ ٦).

(٣) (٨/ ٤٦٦).

(٤) هو ما أخرجه بإسناده عن قثم، عن أم قثم بنت عباس قالت: دخل علينا علي ابن أبي طالب ونحن نلعب بأربع عشرة، فقال: ما هذه اللعبة؟ فقالت: كنا صياماً فأحببنا أن نتلهى بهذه، قال: أفلا أبعث من يشتري لكم جوزاً فتلعبون به وتتركون هذه؟ قالت: بلى، قالت: فبعث من يشتري لهم جوزاً، قال: وتركوها».

(٥) الطبقات (٨/ ٤٦٦).

(٦) عبد الله ابن أبي طلحة واسم أبي طلحة: زيد بن سهل الأنصاري النجاري ــ بفتح النون والجيم المشددة، نسبة لبني النجار ــ المدني حنكه النبي ﷺ لما وُلد. قال ابن سعد: =

. . . .

إبـراهيـم[1]، وإسحـاق[2]، وإسمـاعيـل[3]، وزيـد[4]، . . . .

= كانت أمه أم سليم ــ بضم السين وفتح اللام ــ حاملاً يوم حنين، ولم يزل عبد الله بالمدينة في دار أبـي طلحة، وكان ثقة قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: قال عبد الرزاق أنا معمر، عن ثابت، عن أنس: كان لأبـي طلحة من أم سليم ولد فمات فذكر القصة، وفي آخرها: فولدت غلاماً اسمه عبد الله فكان من خير أهل زمانه. استشهد بفارس، وقيل: توفي بالمدينة في خلافة الوليد سنة أربع وثمانين.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٩٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٥٧)، الثقات لابن حبان (٥/ ١٣)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٩٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٦٩)، الكاشف (٢/ ٨٨)، التقريب (١/ ٤٢٤)، الخلاصة (ص ٢٠٢).

(١) إبراهيم بن عبد الله ابن أبـي طلحة، أمه عائشة بنت جابر بن صخر. ولم أقف فيه على غير ذلك.

انظر التعليق على شرح ألفية العراقي (٣/ ٨٣).

(٢) إسحاق بن عبد الله ابن أبـي طلحة، أشهر إخوته، وأكثرهم حديثاً، قال ابن معين: ثقة حجة، وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: ثقة. وقال ابن سعد، عن الواقدي: كان مالك لا يقدم عليه في الحديث أحداً، وكان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان مقدماً في رواية الحديث والإتقان، وقال ابن حجر: ثقة حجة، توفي سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: أربع وثلاثين ومائة.

التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٩٢)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٢٦)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢٣)، تهذيب الكمال (١/ ٨٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٣٩، ٢٤٠)، الكاشف (١/ ٦٣)، التقريب (١/ ٥٩)، الخلاصة (ص ٢٩).

(٣) إسماعيل بن عبد الله ابن أبـي طلحة. قال أبو حاتم: ثقة لا بأس به، وقال أبو زرعة: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٦٤)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٢٦)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٣١٠)، التقريب (١/ ٧١).

(٤) زيد بن عبد الله ابن أبـي طلحة، أمه بثينة بنت رفاعة بن رافع الزرقي ــ بضم الزاي وفتح =

....

وعبد الله[1]، وعمارة[2]، وعمر[3]، وعمير[4]، والقاسم[5]، ومحمد[6] ويعقوب[7]، ....

= الراء، نسبةً إلى بني زريق بطن من الأنصار ـ وهو شقيق عمير. لم أقف فيه على غير ذلك.

انظر التعليق على شرح ألفية العراقي (٣/ ٨٢، ٨٣).

(١) عبد الله بن عبد الله ابن أبي طلحة، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة والنسائي وابن حجر: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة أربع وثلاثين ومائة.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ١٢٥)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٩١)، الثقات لابن حبان (٥/ ٣١)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٠٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥)، الكاشف (٢/ ٩١)، التقريب (١/ ٤٢٦).

(٢) عمارة بن عبد الله ابن أبي طلحة، أمه أم كلثوم بنت عمرو بن حزم. لم أقف فيه على غير ذلك.

انظر التعليق على شرح ألفية العراقي (٣/ ٨٣).

(٣) عمر بن عبد الله ابن أبي طلحة أمه أيضاً: أم كلثوم بنت عمرو بن حزم. قال أبو زرعة: هو ثقة.

الجرح والتعديل (٣/ ١/ ١١٩).

(٤) عمير بن عبد الله ابن أبي طلحة أمه بثينة بنت رفاعة بن رافع الزرقي، فهو شقيق زيد. ولم أقف فيه على غير ذلك.

انظر التعليق على شرح ألفية العراقي (٣/ ٨٢).

(٥) القاسم بن عبد الله ابن أبي طلحة أمه أم ولد، ولم أقف فيه على غير ذلك.

انظر التعليق على شرح ألفية العراقي (٣/ ٨٢).

(٦) محمد بن عبد الله ابن أبي طلحة، أمه أم ولد. ولم أقف فيه على غير ذلك.

انظر التعليق على شرح ألفية العراقي (٣/ ٨٣).

(٧) يعقوب بن عبد الله ابن أبي طلحة، قال أبو زرعة وابن حجر: ثقة، وقال النسائي: =

. . . .

ومعمر[1]، وكانوا كلهم قرأوا القرآن[2]، وقال أبو نعيم: «كلهم حمل عنه العلم»[3]. وكذا سماهم ابن الجوزي اثني عشر[4]، وسماهم ابن عبد البر وغير واحد: عشرة[5].

ومثال الثلاثة عشر أو الأربعة عشر أولاد العباس بن عبد المطلب الذكور والإناث، وقد تقدم تسميتهم عند العشرة[6].

وأكثر ما رأيت مسمى من الإخوة والأخوات المشهورين أولاد سعد بن أبي وقاص سمى له ابن الجوزي[7] خمسة وثلاثين ولداً، وقد روى عنه من أولاده في الكتب الستة أو بعضها: إبراهيم[8]،

= مشهور الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات.
التاريخ الكبير (٢/ ٤/ ٣٨٩)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٠٨)، الثقات لابن حبان (٧/ ٦٣٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٥٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩١)، الكاشف (٣/ ٢٥٥)، التقريب (٢/ ٣٧٦).

(١) معمر ـ وفي غب وغث: يعمر ـ ابن عبد الله ابن أبي طلحة. لم أقف على ترجمته. وانظر التعليق على شرح ألفية العراقي (٣/ ٨٣).
(٢) انظر: أسد الغابة (٣/ ١٨٩).
(٣) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٨٣)، محاسن الاصطلاح (ص ٤٧٥)، فتح المغيث (٣/ ١٦٧).
(٤) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٨٣)، محاسن الاصطلاح (ص ٤٧٥)، فتح المغيث (٣/ ١٦٧).
(٥) الاستيعاب (٢/ ٣١٣)، وانظر: أسد الغابة (٣/ ١٨٩).
(٦) انظر: (ص ١٠٥٥).
(٧) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص ١١٨، ١١٩).
(٨) إبراهيم بن سعد ابن أبي وقاص الزهري، أبو إسحاق المدني، وثقه ابن سعد، وقال ابن حجر: ثقة. =

. . . .

وعامر[1]، وعمر[2]، ومحمد[3]، ومصعب[4]، وعائشة[5].

= تهذيب الكمال (١/ ٥٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٢٣)، الكاشف (١/ ٣٧)، التقريب (١/ ٣٥)، الخلاصة (ص ١٧).

(١) عامر بن سعد ابن أبـي وقاص الزهري المدني. قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال ابن حجر: ثقة، وقال الواقدي: مات سنة أربع ومائة.
تهذيب الكمال (٢/ ٦٤٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ٦٣، ٦٤)، الكاشف (٢/ ٤٩)، التقريب (١/ ٣٨٧)، الخلاصة (ص ١٨٤).

(٢) عمر بن سعد ابن أبـي وقاص الزهري المدني، قال العجلي: ثقة، وقال ابن معين: كيف يكون من قتل الحسين ثقة؟ وقال الحافظ في التقريب: «صدوق، لكن مقته الناس لكونه كان أميراً على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي»، قتله المختار ابن أبـي عبيد سنة ست أو سبع وستين.
تهذيب الكمال (٢/ ١٠١٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٥٠ ـ ٤٥٢)، الكاشف (٢/ ٢٧٠)، التقريب (٢/ ٥٦)، الخلاصة (ص ٢٨٣).

(٣) محمد بن سعد ابن أبـي وقاص الزهري، أبو القاسم المدني، أحد الثقات الأعلام. قال ابن حجر: صدوق، قتله الحجاج بعد وقعة دير الجماجم بعد سنة ثمانين.
تهذيب الكمال (٣/ ١٢٠١)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٨٣)، الكاشف (٣/ ٤١)، التقريب (٢/ ١٦٣، ١٦٤)، الخلاصة (ص ٣٣٧).

(٤) مصعب بن سعد ابن أبـي وقاص الزهري، أبو زُرارة ـ بضم الزاي وفتح الراء ـ المدني. قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. وقال الحافظ في التقريب: أرسل عن عكرمة ابن أبـي جهل. مات سنة ثلاث ومائة.
تهذيب الكمال (٣/ ١٣٢٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٦٠)، الكاشف (٣/ ١٣٠)، التقريب (٢/ ٢٥١)، الخلاصة (ص ٣٧٧، ٣٧٨).

(٥) عائشة بنت سعد ابن أبـي وقاص الزهرية المدنية، وثقها ابن حبان، وقال الحافظ في التقريب: «ثقة. . . عمرت حتى أدركها مالك، ووهم من زعم أن =

. . . .

وقد كان أولاد أنس يزيدون عل المائة[1]، وسمى لنا ممن روى عنه من أولاده لصلبه عشرة[2]، وثبت أن النبي ﷺ دعا له فقال[3]: «اللَّـٰهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ»[4].

= لها رؤية». وقال ابن سعد: توفيت سنة سبع عشرة ومائة.

تهذيب الكمال (٣/ ١٦٩٠)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٣٦)، الكاشف (٣/ ٤٣٠)، التقريب (٢/ ٦٠٦)، الخلاصة (ص ٤٩٣).

(١) روى مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٢٩) كتاب فضائل الصحابة رقم (١٤٣) خبر مجيء أم أنس بن مالك به إلى النبي ﷺ ليخدمه وطلبها منه أن يدعو له، وفيه: قال أنس: فوالله! إن مالي لكثير، وإن ولدي وولد ولدي ليتعادّون على نحو المائة اليوم».

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٧/ ١٩) بإسناده عن أنس ولفظه . . . قال أنس: «فقد دفنت من صلبي مائة غير اثنين» أو قال: مائة واثنين، وأخرج الطبراني في الكبير (١/ ٢٢٠)، رقم (٧١٠) بإسناده عن أنس ــ رضي الله عنه ــ أنه قال ــ بعد ذكره دعوة النبي ﷺ له بكثرة المال والولد وبالبركة له فيه ــ: «فلقد دفنت من صلبي سوى ولد ولدي خمساً وعشرين ومائة. . .».

انظر: الاستيعاب (١/ ٧١ ــ ٧٣)، أسد الغابة (١/ ١٢٧ ــ ١٢٩)، الإصابة (١/ ٧١، ٧٢).

(٢) وهم: أبو بكر، وثمامة، وزيد، وعبد الله، وعبيد الله، وعمر ومالك، ومعبد، وموسى، والنضر.

انظر: تهذيب الكمال (١/ ١٢٣)، محاسن الاصطلاح (ص ٤٧١)، تدريب الراوي (٢/ ٢٥٣).

(٣) سقطت من غب وعث.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ١٩٤، ٢٤٨)، والبخاري (٧/ ١٥٤، ١٦١، ١٦٢) في كتاب الدعوات «باب دعوة النبي ﷺ لخادمه بطول العمر وبكثرة ماله». و «باب الدعاء بكثرة المال والولد مع البركة» و «باب الدعاء بكثرة الولد مع البركة».

وأخرجه مسلم (٤/ ١٩٢٨، ١٩٢٩) في كتاب فضائل الصحابة رقم (٢٤٨٠، ٢٤٨١)، ولفظه: «اللَّـٰهمَّ! أكثر ماله وولده وبارك له فيه»، وفي لفظ: «. . . وبارك له فيما أعطيته».

النوع الرابع والأربعون

معرفة رواية الآباء عن الأبناء

وللخطيب الحافظ في ذلك كتاب روينا فيه عن العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ: «جمع بين الصلاتين بالمُزْدَلِفَة».

وروينا فيه عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل ــ وهما ثقتان ــ أحاديث منها عن ابن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه بكر، عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله ﷺ: «أَخِّروا الأحمالَ فإنَّ اليدَ مُعَلَّقَة والرِّجْلَ مُوثَقَة».

قال الخطيب: «لا يروى عن النبي ﷺ فيما نعلمه إلاَّ من جهة بكر وأبيه».

وروينا فيه عن معتمر بن سليمان التيمي قال: حدثني أبي قال: حدثتني أنت عني، عن أيوب، عن الحسن قال: «وَيْح» كلمة رحمة.

وهذا طريف يجمع أنواعاً.

وروينا فيه عن أبي عمر حفص بن عمر الدوري المقرىء عن ابنه أبي جعفر محمد بن حفص ستة عشر حديثاً أو نحو ذلك، وذلك أكثر ما رويناه لأب عن ابنه.

وآخر ما رويناه من هذا النوع وأقربه عهداً ما حدثنيه أبو المظفر عبد الرحيم ابن الحافظ أبـي سعد المروزي رحمهما الله بها من لفظه قال: أنبأني والدي عني فيما قرأت بخطه قال: حدثني ولدي أبو المظفر عبد الرحيم من لفظه وأصله، فذكر بإسناده عن أبـي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «أَحْضِرُوا مَوَائِدَكُم البَقْلَ فإنَّه مَطْرَدَة لِلشَّيْطَانِ مع التسمية».

النوع الرابع والأربعون
معرفة رواية الآباء عن الأبناء

١٧١ ـ قوله: (وآخر ما رويناه من هذا النوع وأقربه عهداً ما حدثنيه أبو المظفر عبد الرحيم ابن الحافظ أبـي سعد المروزي رحمه الله بها من / لفظه قال: أنبأني والدي عني فيما قرأت بخطه قال: حدثني ولدي أبو المظفر عبد الرحيم من لفظه وأصله فذكر بإسناده، عن أبـي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «أَحْضِرُوا مَوَائِدَكُم البَقْلَ فإنَّه مَطْرَدَة لِلشَّيْطَانِ مع التسمية»، انتهى.

وقد أبهم المصنف ذكر إسناده، والسمعاني[1] رواه . . . .

---

(١) هو تاج الإسلام أبو سعد عبد الكريم بن أبـي بكر محمد بن أبـي المظفر المنصور بن محمد التميمي السمعاني ـ بفتح السين المهملة وسكون الميم وفتح العين المهملة، نسبة إلى سمعان، وهو بطن من تميم، وقيل: «يجوز كسر السين أيضاً ـ المروزي الفقيه الشافعي المحدث العلم. قال عز الدين بن الأثير: كان أبو سعد واسطة عقد البيت السمعاني وعينهم الباصرة ويدهم الناصرة، وإليه انتهت رياستهم، وبه كملت سيادتهم، رحل في طلب العلم والحديث إلى شرق الأرض وغربها وشمالها وجنوبها . . . وكان عدة شيوخه تزيد على أربعة آلاف شيخ». وقال ابن خلكان: «كان أبوه محمد إماماً فاضلاً مناظراً محدثاً فقيهاً شافعياً حافظاً، وله الإملاء الذي لم يسبق إلى مثله، تكلم على المتون والأسانيد، وأبان مشكلاتها . . . وكان جده المنصور إمام عصره بلا مدافعة، أقر له بذلك =

. . . .

في «الذيل»[1] من رواية العلاء بن مسلمة الرَّوَّاس[2] عن إسماعيل بن الكِرْماني عن ابن عيَّاش[3] وهو إسماعيل،

= الموافق والمخالف». صنف أبو سعد مصنفات كثيرة غزيرة الفوائد منها «الأنساب» و «تاريخ مرو» و «ذيل تاريخ بغداد» وسيأتي الكلام عليه. توفي بمرو في شهر ربيع الأول من سنة اثنتين وستين وخمسمائة».

وفيات الأعيان (٣/ ٢٠٩ ــ ٢١٢)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣١٦)، العبر (٣/ ٣٧، ٣٨)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٧٣)، شذرات الذهب (٤/ ٢٠٥)، هدية العارفين (٥/ ٦٠٨، ٦٠٩).

(١) هو كتاب «ذيل تاريخ بغداد»، وذكره ابن خلكان باسم «تذييل تاريخ بغداد» وهو في خمسة عشر مجلداً. سمعه منه الناس ببغداد حين ارتحل إليه. وعليه ذيول أيضاً.

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣١٧)، هدية العارفين (٥/ ٦٠٨، ٦٠٩)، الرسالة المستطرفة (ص ١٣١)، معجم المؤلفين (٦/ ٦).

(٢) العلاء بن مسلمة ــ بفتح الميم وسكون السين المهملة وفتح اللام ــ ابن عثمان بن محمد بن إسحاق الرواس ــ بفتح الراء وتشديد الواو وإنما سمي بذلك لكبر رأسه ــ قال الأزدي: لا تحل الرواية عنه كان لا يبالي ما روى. وقال ابن طاهر: كان يضع الحديث. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات. وقال الحافظ في التقريب: «متروك».

المجروحين (٢/ ١٨٥، ١٨٦)، الميزان (٣/ ١٠٥)، المغني في الضعفاء (٢/ ٤٤٠)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٧٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٩٢)، الكاشف (٢/ ٣١١)، التقريب (٢/ ٩٣)، الخلاصة (ص ٣٠٠).

(٣) إسماعيل بن عياش ــ بفتح العين والياء المشددة ــ ابن سليم ــ بضم السين وفتح اللام ــ العنسي ــ بفتح العين وسكون النون، نسبة إلى عنس بن مالك حي من مذحج ــ أبو عتبة الحمصي، وثقه أحمد وابن معين ودحيم والبخاري وابن عدي في أهل الشام وضعفوه في غيرهم. وقال ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، مات سنة إحدى وثمانين ومائة.

التاريخ لابن معين (٢/ ٣٦)، التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٦٩، ٣٧٠)، الجرح والتعديل =

. . . .

عن بُرْد[1]، عن مكحول[2]، عن أبـي أمامة، وهو حديث موضوع.

فأبهم المصنف منه موضع العلة وسكت عليه، وقد ذكر المصنف في النوع الحادي والعشرين[3] أنه لا يحل رواية الحديث الموضوع لأحد علم حاله في أي معنى كان إلاَّ مقروناً ببيان وضعه.

= (١/ ١/ ١٩١، ١٩٢)، المجروحين (١/ ١٢٤ ـ ١٢٦)، الكامل (١/ ٢٨٨ ـ ٢٩٦)، الميزان (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤٤)، تهذيب الكمال (١/ ١٠٦ ـ ١٠٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٦)، الكاشف (١/ ٧٦، ٧٧)، التقريب (١/ ٧٣)، الخلاصة (ص ٣٥، ٣٦).

(١) هو بُرد ـ بضم الباء وسكون الراء ـ ابن سنان ـ بكسر السين وفتح النون ـ الشامي، أبو العلاء الدمشقي مولى قريش، قال أحمد: صالح، وقال ابن معين: ثقة، وقال دحيم والنسائي وابن خراش: ثقة، وروى الدوري، عن ابن معين، قال: ليس بحديثه بأس، وكان شامياً، وقال النسائي مرة: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أيضاً: كان صدوقاً في الحديث، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً قدرياً، وقال علي بن المديني: برد بن سنان ضعيف، وقال أبو داود: كان يرى القدر، وقال أبو حاتم أيضاً: ليس بالمتين، وقال مرة: كان صدوقاً في الحديث. وقال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر، مات سنة خمس وثلاثين ومائة.

التاريخ لابن معين (٢/ ٥٦)، التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٣٤)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٢٢)، الثقات لابن حبان (٦/ ١١٤)، تهذيب الكمال (١/ ١٤٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٨، ٤٢٩)، التقريب (١/ ٩٥)، الخلاصة (ص ٤٦).

(٢) هو مكحول، بن أبـي مسلم ـ واسم أبـي مسلم: شهر آب بن شاذل من أهل هراة، وقيل: أبو مسلم كنية مكحول ـ أبو عبد الله الشامي، روى عن كثير من الصحابة مرسلاً. قال أبو حاتم: ما أعلم بالشام أفقه منه، وقال العجلي: تابي ثقة، وقال ابن خراش: شامي صدوق وكان يرى القدر، وقال ابن معين: كان قدرياً ثم رجع، وقال الحافظ في التقريب: «ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور». مات سنة بضع عشرة ومائة. تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٨٩ ـ ٢٩٣)، الكاشف (٣/ ١٥٢)، التقريب (٢/ ٢٧٣)، الخلاصة (ص ٣٨٦، ٣٨٧).

(٣) انظر (ص ٥٣٩).

. . . .

وهذا الحديث ذكر غير واحد من الحفاظ أنه موضوع[١]، وقد رواه أبو حاتم ابن حبان في «تاريخ الضعفاء»[٢] في ترجمة العلاء بن مسلمة الرواس بهذا الإسناد[٣]، وقال فيه: «يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به بحال»[٤]، وقال أبو الفتح الأزدي: «كان رجل سوء لا يبالي ما روى وعلى ما أقدم، لا يحل لمن عرفه أين يروي عنه»[٥]، وقال محمد بن طاهر: «كان يضع الحديث»[٦]، وذكر ابن الجوزي هذا الحديث في «الموضوعات»[٧]، وقال: «هذا حديث لا أصل له».

وقد يجاب عن المصنف بأنه لا يرى أنه موضوع وإن كان في إسناده وضاع فكأنه ما اعترف بوضعه.

وقد تقدم[٨] أن المصنف أنكر على من جمع «الموضوعات» في عصره فأدخل فيها ما ليس بموضوع، يشير بذلك إلى ابن الجوزي، والله أعلم.

---

(١) انظر: الموضوعات (٢/ ٢٩٨)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص ٥٤)، الباعث الحثيث (ص ٢٠٠، ٢٠١)، تنزيه الشريعة المرفوعة (٢/ ٢٤٦)، اللآلىء المصنوعة (٢/ ٢٢١)، الفوائد المجموعة (ص ١٦٥).

(٢) المجروحين (٢/ ١٨٥، ١٨٦).

(٣) أي بالإسناد الذي رواه به السمعاني في الذيل. قال ابن حبان: أخبرناه أحمد بن يحيى بن زهير بتستر، قال: حدثنا العلاء بن مسلمة الرواس، عن إسماعيل بن مغراء الكرماني، عن ابن عياش، عن برد، عن مكحول، عن أبي أمامة.

(٤) المجروحين (٢/ ١٨٥).

(٥) انظر: الموضوعات (٢/ ٢٩٨)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٧٤)، الميزان (٣/ ١٠٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٩٢).

(٦) انظر: الموضوعات (٢/ ٢٩٨)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٧٤)، الميزان (٣/ ١٠٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٩٢).

(٧) (٢/ ٢٩٨).

(٨) انظر (ص ٥٤٠).

وأما الحديث الذي رويناه عن أبي بكر الصديق عن عائشة (رضي الله عنها) عن رسول الله ﷺ أنه قال: «في الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شفاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ»، فهو غلط ممن رواه. إنما هو عن أبـي بكر بن أبـي عتيق، عن عائشة، وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبـي بكر الصديق.

---

١٧٢ ـ قوله: (وأما الحديث الذي رويناه عن أبـي بكر الصديق عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «في الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شفاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ»، فهو غلط ممن رواه. . .)، إلى آخر كلامه.

هو كما ذكره المصنف من أن من وصف أبا بكر ـ الراوي لهذا الحديث عن عائشة ـ بأنه الصديق فقط غلط، وإنما هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبـي بكر[1]، وهكذا رواه البخاري في «صحيحه»[2].

ولكن ذكر ابن الجوزي في كتاب «التلقيح»[3] أن أبا بكر الصديق روى عن ابنته عائشة رضي الله عنهما حديثين.

---

(١) وهو المعروف بابن أبـي عتيق، قال العجلي: مدني تابعي ثقة، وقال مصعب الزبيري: كان امرأً صالحاً. كان فيه دعابة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق فيه مزاح». تهذيب التهذيب (٦/ ١١)، التقريب (١/ ٤٤٧).

(٢) (٧/ ١٣) كتاب الطب «باب الحبة السوداء»: حدثنا عبد الله بن أبـي شيبة، حدثنا عبيد الله، حدثنا إسرائيل، عن منصور، عن خالد بن سعد، قال: خرجنا ومعنا غالب بن أبجر ـ بفتح الهمزة وسكون الباء وفتح الجيم ـ فمرض في الطريق فقدمنا المدينة، وهو مريض فعاده ابن أبـي عتيق فقال لنا: عليكم بهذه الحُبيبة السوداء فخذوا منها خمساً أو سبعاً فاسحقوها، ثم اقطروها في أنفه بقطرات زيت في هذا الجانب وفي هذا الجانب، فإن عائشة ـ رضي الله عنها ـ حدثتني أنها سمعت النبـي ﷺ يقول: «إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء إلاّ من السام»، قلت: وما السام؟ قال: «الموت».
والحديث أخرجه أيضاً من طرق أخرى الإمام مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٣٥، ١٧٣٦)، كتاب السلام، رقم (٢٢١٥).

(٣) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص ٧٠٤).

وهؤلاء هم الذين قال فيهم موسى بن عقبة: «لا نعرف أربعة أدركوا النبي ﷺ هم وأبناؤهم إلاَّ هؤلاء الأربعة»، فذكر أبا بكر الصديق، وأباه، وابنه عبد الرحمن، وابنه محمداً أبا عتيق، والله أعلم.

---

۱۷۳ ـ قوله: (وهؤلاء هم الذين قال فيهم موسى بن عقبة: «لا يعرف أربعة أدركوا النبي ﷺ هم وأبناؤهم إلاَّ هؤلاء الأربعة»[1]، فذكر أبا بكر الصديق، وأباه، وابنه عبد الرحمن، وابنه محمداً أبا عتيق، والله أعلم).

وقد يعترض على هذا الإطلاق بصورة أخرى وهي: أبو قُحَافة[2] وابنه أبو بكر، وابنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير، فإنه عبر بقوله: «هم وأبناؤهم». وهذا صادق عليه، ولا يرد ذلك على عبارة (أبي عمر)[3] بن عبد البر فإنه قال: «يقال: إنه لم يدرك النبي ﷺ أربعة ولا أب وبنوه إلاَّ هؤلاء»[4] فذكرهم، وقد ذكر ابن منده في «معرفة الصحابة»[5] كلام موسى بن عقبة بصيغة لا ترد[6] على

---

(۱) روى البخاري هذه العبارة بإسناده إلى موسى بن عقبة كما في الاستيعاب (۳/ ۳٥٤).

(۲) هو عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم ـ بفتح التاء وسكون الياء ـ بن مُرة ـ بضم الميم وفتح الراء المشددة ـ القرشي التيمي، أبو قحافة ـ بضم القاف وفتح الحاء والفاء ـ والد أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنهما ـ أسلم عام الفتح. قال قتادة: «هو أول مخضرم في الإسلام، وهو أول من ورث خليفة في الإسلام» مات رضي الله عنه سنة أربع عشرة، وله سبع وتسعون سنة.

الاستيعاب (۳/ ۹۳، ۹٤)، أسد الغابة (۲/ ۳۷٤، ۳۷٥)، تجريد أسماء الصحابة (۱/ ۳۷٤)، الإصابة (۲/ ٤٦۰، ٤٦۱).

(۳) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٤) الاستيعاب (۳/ ۳٥٤).

(٥) انظر: أسد الغابة (۳/ ۳۰٥).

(٦) في ك: «لا يرد».

. . . .

إطلاقها هذه الصورة، فقال: «ما نعلم أربعة في الإسلام أدركوا النبي ﷺ الآباء مع الأبناء إلَّا أبو قُحَافة»[1]، فذكرهم.

فالتعبير بالآباء يخرج الأمهات، ولكن من عبر بأربعة صحابة بعضهم أولاد بعض فالأحسن التمثيل بعبد الله بن الزبير وأمه[2] وأبيها وجدها، لأن لعبد الله بن الزبير صحبة، وأما محمد بن عبد الرحمن، فقال ابن حبان في الصحابة[3] إن له رؤية، وقد مضى في كلام أهل هذا الشأن عند ذكر / حد الصحابي أن المعتمد رؤيته مع التمييز[4]، والله أعلم.

---

(١) انظر: الاستيعاب (٣/ ٣٥٤).

(٢) أي أسماء بنت أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنهما ـ .

(٣) الثقات لابن حبان (٣/ ٣٦٦).

(٤) انظر (ص ٨٥٧).

النوع الخامس والأربعون
معرفة رواية الأبناء عن الآباء

ولأبـي نصر الوايلي الحافظ في ذلك كتاب.

وأهمه ما لم يسم فيه الأب أو الجد، وهو نوعان:

أحـدهمـا: روايـة الابـن عـن الأب، عـن الجـد: هـو عمـرو بـن شعيب، عن أبيه، عن جده. وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة، أكثرها فقهيَّات جياد. وشعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي، وقد احتج أكثر أهل الحديث بحديثه حملاً لمطلق الجد فيه على الصحابـي عبد الله بن عمرو دون ابنه محمد والد شعيب، لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك.

ونحو بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جده: روى بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة، وجده هو معاوية بن حيدة القشيري.

وطلحة بن مُصَرِّف، عن أبيه، عن جده. وجدُّه عمرو بن كعب اليَامِي، ويقال: كعب بن عمرو.

ومن أطرف ذلك رواية أبـي الفرج عبد الوهاب التميمي الفقيه الحنبلي ــ وكانت له ببغداد في جامع المنصور حلقة للوعظ والفتوى ــ عن أبيه في تسعة من آبائه نسقاً، أخبرني بذلك الشيخ أبو الحسن مؤيد بن محمد بن علي النيسابوري بقراءتي عليه بها، قال: أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد الشيباني في كتابه إلينا، قال: أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي، حدثنا عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكينة بن عبد الله التميمي من لفظه قال:

سمعت أبـي يقول، سمعت أبـي يقول، سمعت أبـي يقول، سمعت أبـي يقول، سمعت أبـي يقول، سمعت أبـي يقول: سمعت علي بن أبـي طالب وقد سئل عن الحَنَّان المَنَّان، فقال: الحَنَّان الذي يُقبل على من أعرض عنه، والمَنَّان الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال. آخرهم أُكَيْنَة بالنون وهو السامع علياً رضي الله عنه.

حدثني أبو المُظَفَّر عبد الرحيم ابن الحافظ أبـي سعد السمعاني بمرو الشاهجان، عن أبـي النضر عبد الرحمن بن عبد الجبار الفامي قال: سمعت السيد أبا القاسم منصور بن محمد العلوي، يقول: «الإسناد بعضه عوال وبعضه معال، وقول الرجل: «حدثني أبـي عن جدي، من المعالي».

الثاني: رواية الابن عن أبيه دون الجد: وذلك باب واسع، وهو نحو رواية أبـي العُشَراء الدارمي، عن أبيه عن رسول الله ﷺ وحديثه معروف. وقد اختلفوا فيه، فالأشهر أن أبا العُشَراء هو أسامة بن مالك بن قِهْطَم، وهو فيما نقلته من خط البيهقي وغيره ـ بكسر القاف، وقيل: قِحْطَم، بالحاء، وقيل: هو عُطَارد بن بَرْز، بتسكين الراء، وقيل: بتحريكها أيضاً، وقيل: ابن بَلْز باللام، وفي اسمه واسم أبيه من الخلاف غير ذلك، والله أعلم.

النوع الخامس والأربعون
معرفة رواية الأبناء عن الآباء

١٧٤ ـ قوله: (ومن أطرف ذلك رواية أبي الفرج عبد الوهاب التميمي[١]

---

(١) هو عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد، أبو الفرج التميمي الحنبلي. جلس =

. . . .

الفقيه الحنبلي، عن أبيه في تسعة من آبائه نَسَقاً).

فرواها من تاريخ بغداد[1] لأثر موقوف على علي بن أبي طالب في تفسير الحَنَّان المَنَّان.

قلت: وقد وقع لنا حديث مرفوع من هذا الوجه، ووقع فيه التسلسل باثني عشر أباً، وهو أعجب مما ذكره المصنف.

أخبرنا به جماعة من شيوخنا منهم: شيخنا العلامة برهان الدين إبراهيم بن لاَجِين الرَّشيدي، قال: أنا أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني[2] قال: أنا عبد الله بن أحمد بن محمد القلانسي[3] ــ قراءة عليه وأنا حاضر بشيراز ــ أنا عبد العزيز بن منصور الأدَمِي[4]، ثنا رزق الله بن

= بعد أخيه أبي الفضل عبد الواحد للفتوى والوعظ في جامع المنصور ببغداد، توفي عشية الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء الخامس من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين وأربعمائة.
طبقات الحنابلة (٢/ ١٨٢)، تاريخ بغداد (١١/ ٣٢).

(١) (١١/ ٣٢).

(٢) هو شهاب الدين أبو المعالي أحمد بن محمد بن إسحاق بن محمد بن المؤيد بن علي بن إسماعيل ابن أبي طالب الأبرقوهي ــ بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة التحتية وفتح الراء وضم القاف والواو وكسر الهاء، نسبة إلى «أبرقوه» من بلاد شيراز بفارس ــ قال ابن كثير: «هو الشيخ الجليل المسند الرحلة بقية السلف»، وُلد بأبرقوه في رجب أو شعبان سنة خمس عشرة وستمائة، وسمع كثيراً من الحديث على مشايخ كثيرين، وخرجت له مشيخات، قال ابن كثير: وكان شيخاً حسناً لطيفاً. توفي بمكة بعد خروج الحجيج بأربعة أيام وذلك في سنة إحدى وسبعمائة.
البداية والنهاية (١٤/ ٢٢)، الدرر الكامنة (١/ ١٠٢، ١٠٣)، الوافي بالوفيات (٦/ ٢٤٢، ٢٤٣).

(٣) في أ: «عبد الله بن محمد القلانسي».

(٤) لم أقف على ترجمته. [قال أبو الأشبال: هو أبو المبارك عبد العزيز بن محمد بن منصور الأدمي الشيرازي أشار إليه الحموي في المعجم (٣/ ٣٤٢)].

. . . .

عبد الوهاب التميمي[١]، قال: سمعت أبـي أبا الفرج عبد الوهاب يقول: سمعت أبـي أبا الحسن عبد العزيز[٢] يقول: سمعت أبـي أبا بكر الحارث يقول: سمعت أبـي أسداً يقول: سمعت أبـي الليث[٣] يقول: سمعت أبـي سليمان يقول: سمعت أبـي الأسود يقول: سمعت أبـي سفيان يقول: سمعت أبـي يزيد يقول: سمعت أبـي أُكَيْنَة[٤] يقول: سمعت أبـي الهيثم يقول: سمعت أبـي عبد الله[٥]

---

(١) هو رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث التميمي البغدادي الحنبلي، أبو محمد، فقيه واعظ شيخ الحنابلة في عصره، وقد اشتهر هو وأبوه وجده بالفقه والفتوى. وُلد سنة أربعمائة، وقيل: سنة إحدى وأربعمائة، وقرأ القرآن على أبي الحسن الحمامي وسمع الحديث من جماعة من الشيوخ وتفقه، وكان يجلس في حلقة أبيه بجامع المنصور للوعظ والفتوى. وكان حسن العبادة مليح الإشارة، فصيح اللسان. توفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة.
طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٠، ٢٥١)، العبر (٢/ ٣٥٧، ٣٥٨)، البداية والنهاية (١٢/ ١٦٠)، شذرات الذهب (٣/ ٣٨٤)، ذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٧٧ ــ ٨٥).

(٢) هو عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي البغدادي الحنبلي، أبو الحسن. وُلد سنة سبع عشرة وثلاثمائة، صنف في الأصول والفروع وحج ثلاثاً وعشرين حجة، وتوفي في ذي القعدة سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.
طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٩).

(٣) من قوله: «سمعت أبـي أسداً» إلى هنا سقط من ب.

(٤) بضم الهمزة وفتح الكاف بعدها ياء ساكنة ونون مفتوحة.

(٥) هو عبد الله بن الحارث بن سيدان ــ بكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة التحتية ــ ابن مرة ــ بضم الميم وفتح الراء المشددة ــ ابن سفيان بن مجاشع ــ بضم الميم وفتح الجيم وكسر الشين المعجمة ــ ابن دارم ــ بفتح الدال وكسر الراء ــ ابن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم التميمي. قال ابن الجوزي: كان عبد الله هذا اسمه عبد اللات فسماه رسول الله ﷺ عبد الله، وعلمه وأرسله إلى اليمامة والبحرين ليعلمهم أمر دينهم.
الذيل على طبقات الحنابلة (٣/ ٨٣).

. . . .

يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما اجْتَمَعَ قَوْمٌ على ذِكْرٍ إلاَّ حَفَّتْهُم المَلائِكَةُ وَغَشِيَتْهُم الرَّحْمَةُ»[1]. أخبرنا الحافظ أبو سعيد بن العلائي في كتاب «الوَشْيُ المعلم»[2]، قال: «هذا إسناد غريب جداً، ورزق الله كان إمام الحنابلة في زمانه من الكبار المشهورين متقدماً في عدة علوم، مات سنة ثماني وثمانين وأربع مائة، وأبوه أبو الفرج إمام مشهور أيضاً، ولكن جده عبد العزيز متكلم فيه كثيراً على إمامته، واشتهر بوضع الحديث، وبقية آبائه مجهولون لا ذكر لهم في شيء من الكتب أصلاً، وقد تخبط فيهم عبد العزيز أيضاً بالتغيير»، انتهى.

وأكثر ما وقع لنا بتسلسل رواية الأبناء عن الآباء أربعة عشر رجلاً من رواية أبي محمد الحسن بن علي، قال: حدثني والدي علي بن أبي طالب، قال:

---

(١) موضوع:
قال في الجامع الكبير (١/ ٦٨٩): رواه رزق الله التميمي في المجلس الذي أملاه بأصبهان، عن أبيه عبد الوهاب، عن أبيه أبي الحسن عبد العزيز، عن أبيه أبي بكر بن الحارث، عن أبيه أسد، عن أبيه سليمان، عن أبيه الأسود، عن أبيه سفيان، عن أبيه يزيد، عن أبيه أُكينة، عن أبيه الهيثم، عن أبيه عبد الله التميمي. ورواه ابن النجار من طريقه».
وأخرجه الذهبي في الميزان (٢/ ٦٢٥) بإسناده من طريق عبد العزيز بن محمد الأَدمي ــ بفتح الهمزة والدال نسبة إلى من يبيع الأدم ــ عن رزق الله. . . به، ثم قال: «المتهم به أبو الحسن، وأكثر أجداده لا ذكر لهم في تاريخ ولا في أسماء رجال».
وكان الذهبي قد قال في طليعة ترجمته لعبد العزيز بن الحارث التي أورد فيها هذا الحديث: «من رؤساء الحنابلة وأكابر البغاددة، إلاَّ أنه آذى نفسه ووضع حديثاً أو حديثين في مسند الإمام أحمد، قال ابن رزقويه الحافظ: كتبوا عليه محضراً بما فعل كتب فيه الدارقطني وغيره». وانظر: لسان الميزان (٤/ ٢٦ ــ ٢٨)، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث (ص ٢٦٤ ــ ٢٦٦)، الذيل على طبقات الحنابلة (٣/ ٨٢، ٨٣).

(٢) انظر: تدريب الراوي (٢/ ٢٦١)، فتح المغيث (٣/ ١٨٠، ١٨١).

. . . .

حدثني والدي أبو طالب الحسن بن عبيد الله، قال: حدثني والدي عبيد الله بن محمد، قال: حدثني والدي محمد بن عبيد الله، قال: حدثني والدي عبيد الله بن علي، قال: حدثني[1] والدي علي بن الحسن، قال: حدثني والدي الحسن بن الحسين، قال: حدثني والدي الحسين بن جعفر أول من دخل بلخ من هذه الطائفة، قال: حدثني والدي جعفر بن عبيد الله[2]، قال: حدثني والدي عبيد الله[3]، قال: حدثني والدي الحسين الأصغر[4]، قال: حدثني والدي علي زين العابدين، قال: حدثني والدي الحسن: حدثني والدي علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «المَجَالِسُ بِالأَمَانَة»[5]. رواه الحافظ

---

(١) في ب: «حدثني والدي عبيد علي بن الحسن» وهو سقط.

(٢) لم أقف على تراجم لهم، وانظر كلام الحافظ العراقي عليهم قريباً.

(٣) هو عبيد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو علي، أمه أم خالد بنت حسن بن مصعب بن الزبير بن العوام. قيل: إن أبا مسلم دس إليه سمًّا فمات منه. وقيل: بل مات في حياة أبيه الحسين الأصغر.
مقاتل الطالبيين (ص ١٧١).

(٤) هو الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المدني المعروف بالحسين الأصغر، قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق مقل.
الثقات لابن حبان (٦/ ٢٠٥، ٢٠٦)، تهذيب الكمال (١/ ٢٨٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٥)، الكاشف (١/ ٧١)، التقريب (١/ ١٧٧)، الخلاصة (ص ٨٣).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٣٤٢، ٣٤٣).
وأبو داود (٥/ ١٨٩) في كتاب الأدب «باب في نقل الحديث» رقم (٤٨٦٩)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٤٧) كتاب الشهادات «باب من عضه غيره بحد أو نفي نسب ردت شهادته، وكذلك من أكثر النميمة أو الغيبة».
كلهم من طريق عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن أخي جابر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: «المجالس بالأمانة إلَّا ثلاثة مجالس: سفك دم حرام، أو فرج حرام، أو اقتطاع =

. . . .

أبو سعد بن السمعاني في «الذيل»[1]، قال: أنا أبو شجاع عمر بن أبـي الحسن البِسْطامي الإمام بقراءتي وأبو بكر محمد بن علي بن ياسر الجَيَّاني من لفظه قالا: ثنا السيد أبو محمد الحسن بن علي بن أبـي طالب فذكره.

أورده في ترجمة الحسن بن علي هذا، وقال: «كان أحد الكبار المشهورين

= مال بغير حق». وإسناده ضعيف من جهتين.

الأولى: ابن أخي جابر، قال المنذري في مختصر سنن أبـي داود (٧/ ٢١٠): «مجهول».

وانظر: تخريج أحاديث الإحياء للمصنف (٢/ ١٧٦).

الثانية: عبد الله بن نافع هو ابن أبـي نافع الصائغ المخزومي مولاهم، أبو محمد المدني، وهو متكلم فيه، قال أحمد: لم يكن صاحب حديث كان ضعيفاً فيه، وقال البخاري: في حفظه شيء، وقال أيضاً: يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح، وقال أبو حاتم: ليس بالحافظ هو لين في حفظه وكتابه أصح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال ابن عدي: هو في رواياته مستقيم الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وكذا العجلي.

وقال الحافظ في التقريب: «ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين».

انظر: التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢١٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٨٣، ١٨٤)، الثقات للعجلي (ص ٢٨١)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٤٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٥١، ٥٢)، الكاشف (٢/ ١٢١)، التقريب (١/ ٤٥٦)، الخلاصة (ص ٢١٦).

ولعل الإسناد يحتمل التحسين لقول أحمد بن صالح فيه: «قرأت على عبد الله بن نافع...». انظر: سنن أبـي داود (٥/ ١٨٩)، صحيح الجامع الصغير (٢/ ١١٣٣).

وأخرجه الخطيب (١١/ ١٦٩) بإسناده عن علي رضي الله عنه مرفوعاً، وفي إسناده: الحسين بن عبد الله بن ضميرة الحميري ــ بكسر الحاء وسكون الميم ــ قال أحمد: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: هو عندي متروك الحديث كذاب، وقال أبو زرعة: ليس بشيء، ضعيف الحديث اضرب على حديثه.

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٧، ٥٨).

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٦ ب).

. . . .

بالجود والسخاء وفعل الخيرات، ومحبة أهل العلم والصلاح، وداره كانت مجمع الفقهاء والفضلاء»، إلى أن قال: «توفي في رجب سنة ستين[(١)] وخمسمائة»[(٢)].

قلت: وفي آبائه من لا يعرف حاله، وهذا الحديث من / جملة أربعين حديثاً فيها مناكير[(٣)]، والله أعلم.

---

(١) في ك، ب: «اثنتين».

(٢) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٩٩، ١٠٠)، فتح المغيث (٣/ ١٨١)، تدريب الراوي (٢/ ٢٦١، ٢٦٢).

(٣) وهي الأربعون العلوية من طريق أهل البيت وقد تقدم الكلام عنها.

النوع السادس والأربعون
معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً فحصل بينهما أمد بعيد وإن كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الأول وذوي طبقته

ومن فوائد ذلك: تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب.

وقد أفرده الخطيب الحافظ في كتاب حسن سمَّاه: «كتاب السابق واللاحق».

ومن أمثلته:

أن محمد بن إسحاق الثقفي السراج النيسابوري روى عنه البخاري الإمام في تاريخه وروى عنه أبو الحسين أحمد بن محمد الخَفَّاف النيسابوري وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر، وذلك أن البخاري مات سنة ست وخمسين ومائتين، ومات الخفاف سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، وقيل: مات في سنة أربع أو خمس وتسعين وثلاثمائة.

وكذلك مالك بن أنس الإمام حدث عنه الزهري وزكريا بن دُوَيْد الكندي وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر، ومات الزهري سنة أربع وعشرين ومائة. ولقد حظي مالك بكثير من هذا النوع، والله أعلم.

. . . .

النوع السادس والأربعون
معرفة من اشترك في الرواية عنه
راويان متقدم ومتأخر

١٧٥ ـ قوله: (وكذلك مالك بن أنس الإمام حدث عنه الزهري وزكريا بن دُوَيْد الكندي[١] وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر، ومات الزهري سنة أربع وعشرين ومائة)[٢]، انتهى.

وقد اعترض على المصنف بأن وفاة زكريا بن دُوَيْد[٣] لا تعرف لكنه حدث عنه سنة نَيِّف وستين ومائتين[٤].

وهذا الاعتراض لا يرد عليه، لأن المصنف احترز عن ذلك بقوله: «أو أكثر»، وإذا كان قد حدث عن مالك سنة نَيِّف وستين ومائتين فأقل ما بينه وبين وفاة الزهري مائة وسبع وثلاثون سنة كما قال، فإن كان تأخر بعد ذلك فقد أشار إليه بقوله: «أو أكثر».

نعم، ما كان ينبغي للمصنف أن يمثل بزكريا بن دُوَيْد فإنه لا يعرف سماعه

---

(١) هو زكريا بن دويد ـ بضم الدال وفتح الواو وسكون الياء المثناة ـ ابن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي. قال ابن حبان: «شيخ يضع الحديث على حميد الطويل، كنيته أبو أحمد، كان يدور بالشام ويحدثهم بها ويزعم أن له مائة سنة وخمس وثلاثين سنة، لا يحل ذكره إلاَّ على سبيل القدح فيه». وقال الذهبي: «كذاب ادعى السماع من مالك والثوري، وأن له مائة وثلاثين سنة».
المجروحين (١/ ٣١٤، ٣١٥)، الميزان (٢/ ٧٢، ٧٣)، المغني في الضعفاء (١/ ٢٣٩)، لسان الميزان (٢/ ٤٧٩، ٤٨٠).

(٢) انظر: السابق واللاحق (ص ٣٣١).

(٣) في غب، ك، أ: زيادة «هذا».

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٧ أ).

. . . .

من مالك لكونه كذاباً وضَّاعاً، لكنه حدث عن مالك، بل حدث عن بعض شيوخ مالك وهو حُمَيْد الطويل بعد سنة ستين ومائتين، وحُمَيْد توفي إما سنة أربعين ومائة أو سنة ثلاث وأربعين أو ما بينهما[1]، ولذلك لم ير الحفاظ روايته عن مالك شيئاً.

وصرح غير واحد من الحفاظ بأن آخر من سمع من مالك: أحمد بن إسماعيل أبو[2] حُذافة السَّهمي[3]، وبه جزم الحافظان أبو الحجاج المزي في «التهذيب»[4]،

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٣٣٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٠).

(٢) في ك، أ: «ابن»، وهو خطأ.

(٣) هو أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نبيه بن عبد الرحمن السهمي ـ بفتح السين المهملة وتشديدها وسكون الهاء وكسر الميم، نسبة إلى بني سهم ـ أبو حذافة ـ بضم الحاء المهملة وفتح الذال المعجمة ـ نزيل بغداد، قال الحاكم أبو أحمد: متروك الحديث، وقال ابن عدي: حدث عن مالك بالموطأ، وحدث عن عمه بالبواطيل، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث كان مغفلاً أدخلت عليه أحاديث في غير الموطأ فقبلها، لا يحتج به. وقال البرقاني: كان الدارقطني حسن الرأي فيه، وأمرني أن أخرج عنه في الصحيح. وقال أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري الحافظ. كان يحضر معنا العرض على مالك. وقال الخطيب: لم يكن ممن يتعمد الكذب ولا يدفع عن صحة السماع عن مالك، وقال ابن قانع: كان ضعيفاً، وقال ابن حبان: يروى عن الثقات ما ليس يشبه حديث الأثبات. وقال الذهبي: سماعه للموطأ صحيح في الجملة، وقال الحافظ في التقريب: «سماعه للموطأ صحيح، وخلط في غيره»، عمر نحو من مائة سنة، ومات سنة تسع أو ثمان وخمسين ومائتين.

المجروحين (١/ ١٤٧، ١٤٨)، تاريخ بغداد (٤/ ٢٢ ـ ٢٥)، الكامل (١/ ١٧٩، ١٨٠)، تهذيب الكمال (١/ ١٦)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥، ١٦)، الميزان (١/ ٨٣، ٨٤)، المغني في الضعفاء (١/ ٣٤)، الكاشف (١/ ١٣)، التقريب (١/ ١١)، الخلاصة (ص ٤).

(٤) تهذيب الكمال (١/ ١٦).

. . . .

وأبو عبد الله الذهبي في «العبر»[1]، وتوفي السهمي سنة تسع وخمسين ومائتين، والسهمي وإن كان ضعيفاً أيضاً، ولكنه قد شهد له أبو مصعب بأنه كان معهم في العرض على مالك[2]، فقد صح سماعه من مالك بخلاف زكريا بن دُوَيْد، وقد ذكره ابن حبان في «الضعفاء»[3]، فقال: «شيخ يضع الحديث على حُمَيْد الطويل كان يدور بالشام ويحدثهم بها ويزعم أن له مائة سنة وخمسة[4] وثلاثين سنة، لا يحل ذكره في الكتب إلاَّ على سبيل القدح فيه».

وقال صاحب «الميزان»[5]: «كذاب ادعى السماع من مالك والثوري والكبار، وزعم أن له مائة وثلاثين سنة، وذلك بعد الستين ومائة»، انتهى.

ولكن المصنف تبع في ذلك الخطيب فإنه مثل به في كتابه «السابق واللاحق»[6]، وذكره في كتاب «أسماء الرواة عن مالك»[7] وروى له حديثاً عن مالك، وسكت عليه فتبعه المصنف، والله أعلم.

---

(1) (١/ ٣٧٢).

(2) انظر: تهذيب الكمال (١/ ١٦)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥، ١٦).
المغني في الضعفاء (١/ ٣٤)، الكاشف (١/ ١٣)، التقريب (١/ ١١)، الخلاصة (ص ٤).

(3) المجروحين (١/ ١٤٧، ١٤٨).

(4) كذا في الأصل وغب.

(5) (١/ ٨٣).

(6) (ص ٣٣١).

(7) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٧ أ).

النوع السابع والأربعون
معرفة من لم يرو عنه إلاَّ راو واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم رضي الله عنهم

ولمسلم فيه كتاب لم أره، ومثاله من الصحابة وهب بن خنبش ـ وهو في كتابي الحاكم وأبي نعيم الأصبهاني في معرفة علوم الحديث هرم بن خَنْبَش، وهو رواية داود الأَوْدِي عن الشعبي وذلك خطأ ـ صحابي لم يرو عنه غير الشعبي. **وكذلك عامر بن شَهْر، وعُروة بن مُضَرِّس، ومحمد بن صفوان الأنصاري ومحمد بن صيفي الأنصاري، وليسا بواحد وإن قاله بعضهم ـ صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي.**

النوع السابع والأربعون
معرفة من لم يرو عنه إلاَّ راو واحد

١٧٦ ـ قوله: (وكذلك عامر بن شَهْر، وعُروة بن مُضَرِّس، ومحمد بن صفوان الأنصاري، ومحمد بن صيفي الأنصاري ـ وليسا بواحد وإن قاله بعضهم ـ صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أن عامر بن شَهْر[1] وإن كان ما روى عنه الحديث الذي يعرف به

(١) هو عامر بن شهر ـ بفتح الشين وسكون الهاء ـ الهمداني، ويقال: البَكيلي ـ بفتح الباء الموحدة التحتية وكسر الكاف، نسبة إلى بكيل بن جشم بن حيوان ـ ويقال: الناعطي ـ بكسر العين والظاء وهما بطنان من همدان ـ أبو شهر ـ بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء ـ ويقال: أبو الكنود ـ بفتح الكاف وضم النون ـ أحد الصحابة، كان أول من اعترض على الأسود العنسي لما ادعى النبوة، وكان أحد عمال النبي ﷺ على اليمن، =

. . . .

إلَّا الشعبـي، فـإن ابـن عبـاس قـد روى عنـه قصـة رواهـا سيـف بـن عمـر[1] فـي الـردة قـال: ثنـا طلحـة الأعلـم[2]، عـن عكـرمـة، عـن ابـن عبـاس[3] قـال: أول مـن اعتـرض علـى الأسـود العَنْسـي[4] وكـابـره عـامـر بـن شهـر

= ولم أجد في كتب تراجم الصحابة التي وقفت عليها ذكراً لتاريخ إسلامه ولا لتاريخ وفاته.
الاستيعاب (٣/ ١٣)، أسد الغابة (٣/ ٨٣)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٨٥)، الإصابة (٢/ ٢٥١).

(١) هو سيف بن عمر التميمي الضبي ــ بفتح الضاد وكسر الباء المشددة، نسبة إلى بني ضبة ــ ويقال: السعدي ــ بفتح السين وسكون العين المهملة وكسر الدال المهملة ــ ويقال: الضبعي ــ بضم الضاد المعجمة وفتح الباء الموحدة، نسبة إلى بني ضبيعة، بضم الضاد وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة التحتية ــ صاحب كتاب «الردة والفتوح».
قال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة، لم يتابع عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، وقالوا: إنه كان يضع الحديث اتهم بالزندقة. وقال الذهبي: هو ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ وبمثله.
قال الحافظ في التقريب: مات في زمن الرشيد.
التاريخ لابن معين (٢/ ٢٤٥)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٧٨)، المجروحين (١/ ٣٤٥، ٣٤٦)، الكامل (٣/ ١٢٧١، ١٢٧٢)، الميزان (٢/ ٢٥٥، ٢٥٦)، المغني في الضعفاء (١/ ٢٩٢)، تهذيب الكمال (١/ ٥٦٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٩٥، ٢٩٦)، التقريب (١/ ٣٤٤).

(٢) لم أقف على ترجمته. [لعله طلحة بن الأعلم أبو الهيثم الحنفي. انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٣٤٩)، والجرح (٤/ ٤٨٢)].

(٣) من قوله: «قد روى عنه قصة» إلى هنا سقط من ب.

(٤) هو عيهلة ــ بفتح العين وسكون الياء المثناة التحتية وفتح الهاء ــ ابن كعب بن عوف العنسي ــ بفتح العين المهملة وسكون النون، نسبة إلى عنس بن مذحج ــ المذحجي =

. . . .

الهمداني في ناحيته»[1]، إلى آخر كلامه.

فهذا ابن عباس قد روى هذه القصة عنه، وأيضاً فهو مشهور في غير الرواية فإنه كان أحد عمال النبـي ﷺ على اليمن ذكره ابن عبد البر[2] وغيره[3].

الأمر الثاني: أن عروة بن مُضَرِّس لم ينفرد بالرواية عنه الشعبـي فقد روى عنه أيضاً ابن عمه حميد بن / منهب بن حارثة بن خريم بن أوس بن حارثة بن لام الطائي ذكره الحافظ أبو الحجاج المِزي في «التهذيب»[4]، وتبع المصنف في ذلك الحاكم[5]، وقد سبقه إلى ذلك علي بن المديني[6].

= ـ بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء المهملة، نسبة إلى بني مذحج ـ متنبـىء مشعوذ من أهل اليمن. أسلم حين أسلم أهل اليمن، ثم ارتد على عهد النبـي ﷺ، فكان أول مرتد في الإسلام، وادعى النبوة ومخرق على قومه فخدعهم، وتبعته مذحج وغلب على نجران وصنعاء، وامتد ملكه إل ما بين مفازة حضرموت إلى الطائف إلى البحرين والأحساء إلى عدن. ثم اغتاله أحد المسلمين في اليمن سنة إحدى عشرة، وكان هلاكه قبل وفاة االنبـي ﷺ بشهر واحد، وكان بين ظهوره وهلاكه نحو من أربعة أشهر.
الكامل لابن الأثير (حوادث سنة ١١)، تاريخ الطبري (٣/ ٢٢٧ ـ ٢٤٠).

(١) تاريخ الطبري (٣/ ٢٢٩).
(٢) الاستيعاب (٣/ ١٣).
(٣) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ٢٢٨)، أسد الغابة (٣/ ٨٣).
(٤) تهذيب الكمال (٢/ ٩٣٠).
(٥) في معرفة علوم الحديث (ص ١٥٨).
(٦) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٩٣٠).

وانفرد قيس بن أبي حازم بالرواية، عن أبيه، وعن دُكَيْن بن سعيد المزني، والصُّنَابح بن الأَعْسَر، ومِرداس بن مالك الأسلمي، وكلهم صحابة وقدامة بن عبد الله الكِلاَبي منهم، لم يرو عنه غير أَيْمَن بن نَابِل.

وفي الصحابة جماعة لم يرو عنهم غير أبنائهم، منهم: شكل بن حميد لم يرو عنه غير ابنه شتير. ومنهم: المسيب بن حزن القرشي لم يرو عنه غير ابنه سعيد بن المسيب.

---

١٧٧ ــ قوله: (وانفرد قيس بن أبي حازم بالرواية، عن أبيه، وعن دُكَيْن بن سعيد المزني[(١)]، والصُّنَابِح بن الأَعْسَر[(٢)]، ومِرداس بن مالك

---

(١) دُكين ــ بضم الدال وفتح الكاف وسكون الياء ــ ابن سعيد، ويقال ابن سعيد ــ بضم السين المهملة وفتح العين المهملة ــ ويقال: ابن سعد المزني، ويقال: الخثعمي ــ بفتح الخاء المعجمة وسكون الثاء المثلثة، نسبة إلى خثعم ــ له صحبة، عداده في أهل الكوفة، روى عن النبي ﷺ، وقال مسلم بن الحجاج: لم يرو عنه غير قيس.

الاستيعاب (١/ ٤٧٥)، أسد الغابة (٢/ ١٣٣)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٦٦)، الإصابة (١/ ٤٧٦).

(٢) هو الصُّنابح ــ بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الباء الموحدة ــ ابن الأعسر ــ بفتح الهمزة وسكون العين وفتح السين المهملة ــ العجلي ــ بكسر العين المهملة وسكون الجيم وكسر اللام، نسبة إلى عجل بن لجيم ــ الأحمسي ــ بفتح الألف وسكون الحاء المهملة وفتح الميم، نسبة إلى أحمس طائفة من بجيلة نزلوا الكوفة ــ صحابي حديثه عند قيس بن أبي حازم عنه. قال ابن عبد البر: روى عن الصنابح هذا قيس بن أبي حازم وحده، وليس هو الصنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق، وهو منسوب إلى قبيلة من اليمن، وهذا اسم لا نسب، وذاك تابعي، وهذا صحابي، وذاك شامي وهذا كوفي، له صحبة ورواية.

=

. . . .

الأسلمي، وكلهم صحابة)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أن الصنابح روى عنه أيضاً الحارث بن وهب[1] كما ذكره الطبراني في: «أحاديث الصنابح بن الأعسر الأحمسي»[2]، إلَّا أنه قال: «في إسناد حديثه الصنابحي، قال أبو نعيم في «معرفة الصحابة»: هو عندي المتقدم يعني الأحمسي[3].

الأمر الثاني: أن المصنف ذكر قبل هذا تفرد قيس عن مرداس بن مالك الأسلمي، وتقدم ذكره لذلك في النوع الثالث والعشرين[4]، عند أقسام[5] المجهول، وتقدم أن المزي قال في «التهذيب»[6]: إنه روى عنه أيضاً زياد بن علاقة[7]، وأن الصواب ما قاله ابن الصلاح، فإن الذي روى عنه زياد بن علاقة،

= الاستيعاب (٢/ ٢٠١، ٢٠٢)، أسد الغابة (٣/ ٢٩، ٣٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٦٨)، الإصابة (٢/ ١٩٤).

(١) هو الحارث بن وهب ويقال: وهبان ــ بفتح الواو وسكون الهاء وفتح الباء الموحدة ــ من بني عدي بن الدئل ــ بكسر الدال وسكون الياء، وبضم الدال وسكون الهمزة ــ ابن بكر بن عبد مناة بن كنانة الكناني الدئلي. وفد على رسول الله ﷺ في وفد بني عبد بن عدي، وله قصة مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عزله إياه ومشاطرته ماله.
أسد الغابة (١/ ٣٥٣)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١١١)، الإصابة (١/ ٢٩٥).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٨ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٢٦٥).

(٣) انظر: أسد الغابة (٣/ ٣٠).

(٤) انظر (ص ٣٠٣).

(٥) في غب، عث، ب: «ذكر أقسام».

(٦) تهذيب الكمال (٣/ ١٣١٥).

(٧) هو زياد بن علاقة ــ بكسر العين المهملة وتخفيف اللام والقاف المفتوحتين ــ ابن مالك الثعلبي، أبو مالك الكوفي، قال ابن معين والنسائي ثقة، وقال =

. . . .

إنما هو مرداس بن عروة الصحابـي آخر[1] لا أعلم بين من صنف في الصحابة في ذلك اختلافاً، والله أعلم.

= أبو حاتم: صدوق الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: كان ثقة وهو في عداد الشيوخ، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالنصب، توفي سنة خمس وثلاثين ومائة، وقد قارب المائة.

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٤٠)، الثقات للعجلي (ص ١٦٨)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢٥٨)، تهذيب الكمال (١/ ٤٤٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٨٠، ٣٨١)، الكاشف (١/ ٢٦١)، التقريب (١/ ٢٦٩)، الخلاصة (ص ١٢٥).

(١) سقط من ب.

ومعاوية بن حيدة لم يرو عنه غير ابنه حكيم والد بهز. وقرة بن إياس لم يرو عنه غير ابنه معاوية.

---

١٧٨ ــ قوله: (ومعاوية بن حَيْدَة[1] لم يرو عنه غير ابنه حكيم والد بَهْز)، انتهى.

قلت: بل قد روى عنه أيضاً عروة بن رُوَيْم اللخمي[2]،

---

(١) هو معاوية بن حيدة ــ بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة التحتية وفتح الدال المهملة ــ ابن معاوية بن قشير ــ بضم القاف وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المثناة التحتية ــ ابن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ــ بفتح الصادين المهملتين وسكون العين المهملة الأولى وفتح الثانية ــ القشيري جد بهز بن حكيم، قال البغوي: نزل البصرة، وقال ابن الكلبي: أخبرني أبي أنه أدرك بخراسان، ومات بها، وقال ابن سعد: له وفادة وصحبة، وقال البخاري: سمع النبي ﷺ، قال الحافظ في الإصابة: «وزعم الحاكم أن ابنه تفرد عنه، لكن وجدت رواية لعروة بن رويم اللخمي عنه، وكذا ذكر المزي أن حميداً المزني روى عنه».
الاستيعاب (٣/ ٤٠٤، ٤٠٥)، أسد الغابة (٤/ ٣٨٥)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٨٢)، الإصابة (٣/ ٤٣٢).

(٢) هو عروة بن رويم ــ بضم الراء والواو وسكون الياء المثناة التحتية ــ اللخمي ــ بفتح اللام وسكون الخاء المعجمة، نسبة إلى لخم قبيلة من اليمن ــ أبو القاسم الأردني، قال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: عامة أحاديثه مرسلة، وقال أبو حاتم أيضاً: «يكتب حديثه»، وقال الدارقطني: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق يرسل كثيراً، توفي سنة خمس وعشرين، وقيل: إحدى وثلاثين أو خمس وثلاثين ومائة.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٣)، تاريخ الدارمي، عن ابن معين (ص ١٧٥)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٩٦)، الثقات لابن حبان (٥/ ١٩٦، ١٩٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٢٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٧٩، ١٨٠)، الكاشف (٢/ ٢٢٩)، التقريب (٢/ ١٩)، الخلاصة (ص ٢٦٥).

. . . .

وحميد المزني[1].

فأما رواية عروة بن رويم عنه فذكرها المزي في «التهذيب»[2].

وأما رواية حميد المزني عنه فذكرها ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[3]، والمزي أيضاً[4].

---

(١) قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه فقال: لا أعرفه، وذكره الذهبي في طائفة من المجهولين، وقال: روى عن أنس.
الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٣١، ٢٣٢)، الميزان (١/ ٦١٩).

(٢) تهذيب الكمال (٣/ ١٣٤٤).

(٣) (٤/ ١/ ٣٧٦).

(٤) تهذيب الكمال (٣/ ١٣٤٤).

وأبو ليلى الأنصاري لم يرو عنه غير ابنه عبد الرحمن بن أبي ليلى.

ثم إن الحاكم أبا عبد الله حكم في «المدخل إلى كتاب الإكليل» بأن أحداً من هذا القبيل لم يخرج عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

وأنكر ذلك عليه ونقض عليه بإخراج البخاري في صحيحه حديث قيس بن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي: «يذهب الصالحون الأول فالأول»، ولا راوي له غير قيس. وبإخراجه بل بإخراجهما حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب، مع أنه لا راوي له غير ابنه.

---

١٧٩ ــ قوله: (وأبو ليلى الأنصاري[١] لم يرو عنه غير ابنه عبد الرحمن بن أبي ليلى)، انتهى[٢].

قلت: وذكر المزي في «التهذيب»[٣] أنه روى عنه أيضاً عدي بن ثابت (قال)[٤]: «ولم يدركه»[٥]، وإنما أوردته لذكر المزي لعدي بن ثابت فيمن روى عن أبي ليلى، وإلاَّ فروايته عنه مرسلة كما ذكر، والله أعلم.

---

(١) قيل: اسمه بلال، وقيل: بُليل ــ بالتصغير ــ وقيل: داود بن بلال، وقيل: أوس، وقيل: يسار، وقيل: أيسر، وقيل: اسمه كنيته. صحابي شهد أُحداً وما بعدها، ثم سكن الكوفة، وكان مع علي في حروبه، وقيل: إنه قتل بصفين، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه ولده عبد الرحمن.

الاستيعاب (٤/ ١٧٠)، أسد الغابة (٥/ ٢٨٦)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٩٨)، الإصابة (٤/ ١٦٩، ١٧٠).

(٢) من قوله: «قلت: بل قد روى عنه أيضاً عروة بن رويم» إلى هنا سقط من ب.

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ١٦٤٢).

(٤) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٥) تهذيب الكمال (٣/ ١٦٤٢).

وبإخراجه حديث الحسن البصري، عن عمرو بن تغلب: «إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي»، ولم يرو عن عمرو غير الحسن.

---

١٨٠ ــ قوله: (وبإخراجه ــ أي البخاري[1] ــ حديث الحسن البصري، عن عمرو بن تغلب[2]: «إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ والذي أَدَعُ[3] أحبُّ إليَّ»، ولم يرو عن عمرو غير الحسن)، انتهى.

وذكر أبـو عمر بـن عبد البر[4]: أنـه روى عنـه أيضاً الحكم بن الأعرج[5]

(١) في صحيحه (١/ ٢٢٢) كتاب الجمعة «باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد».
وفي (٤/ ٥٩) كتاب فرض الخمس «باب ما كان النبـي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه».
وفي (٨/ ٢١٢) كتاب التوحيد «باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ . . .».

(٢) هو عمرو بن تغلب ــ بفتح التاء المثناة وسكون الغين المعجمة وكسر اللام ــ النَّمَري ــ بفتح النون والميم، نسبة إلى نمر، بكسر الميم ــ ويقال: العبدي، بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة وكسر الدال المهملة، نسبة إلى عبد القيس من ربيعة بن نزار ــ صحابـي معروف، نزل البصرة، روى عن رسول الله ﷺ. وقد أثنى عليه النبـي ﷺ في حديث البخاري بإسناده عنه أنه قال: أعطى رسول الله ﷺ قوماً ومنع آخرين، فكأنهم عتبوا عليه، فقال: «إني أعطي قوماً أخاف ضلعهم وجزعهم، وأكل أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الخير والغنى منهم عمرو بن تغلب»، فقال عمرو بن تغلب: «ما أحب أن لي بكلمة رسول الله ﷺ حمر النعم». قال الحافظ في الإصابة: «ولم يذكر الأكثرون له راوياً غير الحسن البصري، وذكر ابن أبـي حاتم أن الحكم الأعرج روى عنه أيضاً». وقد عاش عمرو بن تغلب إلى خلافة معاوية.
الاستيعاب (٢/ ٥١٨)، أسد الغابة (٤/ ٩٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤٠٢)، الإصابة (٢/ ٥٢٦).

(٣) سقطت من ب.

(٤) في الاستيعاب (٢/ ٥١٨).

(٥) هو الحكم ــ بفتح الحاء المهملة والكاف ــ ابن عبد الله بن إسحاق الأعرج البصري. قال =

. . . .

حكاه المزي في «التهذيب»[1] عن ابن عبد البر .

قلت: ولا حاجة لابعاد النُّجعة في حكايته عن ابن عبد البر ، فقد حكاه ابن أبـي حاتم في «الجرح والُتعديل»[2]، وهو من أشهر ما صنف في أسماء الرجال، ولكن المصنف تبع في ذلك مسلم بن الحجاج .

= أحمد: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال مرة: فيه لين. وقال العجلي: بصري تابعي ثقة، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: «ثقة ربما وهم».

الثقات للعجلي (ص ١٢٦)، الثقات لابن حبان (٤/ ١٤٤، ١٤٥)، تهذيب الكمال (١/ ٣١١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٢٨، ٤٢٩) الكاشف (١/ ١٨٢)، التقريب (١/ ١٩١)، الخلاصة (ص ٨٩).

(١) تهذيب الكمال (٢/ ١٢٧).

(٢) (٣/ ١/ ٢٢٢).

وكذلك أخرج مسلم في صحيحه حديث رافع بن عمرو الغفاري، ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت. وحديث أبي رفاعة العدوي، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي. وحديث الأغر المزني: «إنَّه ليُغَانُ على قَلْبِي»، ولم يرو عنه غير أبي بُرْدة، في أشياء كثيرة عندهما في كتابيهما على هذا النحو. وذلك دال على مصيرهما إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه. وقد قدمت هذا في النوع الثالث والعشرين.

ثم بلغني عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجادة، قال: «كل من لم يرو عنه إلاَّ رجل واحد فهو عندهم مجهول، إلاَّ أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم، كاشتهار مالك بن دينار بالزهد وعمرو بن مَعْدِي كَرِب بالنجدة».

واعلم أنه قد يوجد في بعض من ذكرنا تفرد راو واحد عنه خلاف في تفرده، ومن ذلك قدامة بن عبد الله، ذكر ابن عبد البر أنه روى عنه أيضاً حميد بن كلاب، والله أعلم.

---

١٨١ ـ قوله: (وكذلك أخرج مسلم في «صحيحه» حديث رافع بن عمرو الغِفَاري[1]، ولم يرو عنه غير عبد الله بن

---

(١) وهو ما أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٧٥٠) في كتاب الزكاة، رقم (١٠٦٧)، بإسناده عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بعدي من أمتي ـ أو سيكون بعدي من أمتي ـ قوم يقرأون القرآن لا يجاوز حلاقيمهم، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه هم شر الخلق والخليقة»، فقال ابن الصامت: فلقيت رافع بن عمرو الغفاري أخا الحكم الغفاري، قلت: ما حديث سمعته من أبي ذر كذا وكذا فذكرت له هذا الحديث، فقال: وأنا سمعته من رسول الله ﷺ. =

. . . .

الصامت[1]، وحديث أبي رفاعة العدوي[2]، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي[3]، وحديث الأغر المزني: «إنَّه ليُغَانَ على

= ويبدو أنه لما لم يكن لرافع بن عمرو الغفاري في مسلم غير هذا الحديث وهو مع ذلك مقرون بحديث أبي ذر لأنه بلفظه فقد أغفل الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ــ رحمه الله ــ ذكر هذا الحديث بل أغفل ــ أصلاً ــ ذكر رافع رضي الله عنه في فهرس ألفاظ الحديث وفهرس أسماء الصحابة ضمن الفهارس المتنوعة التي صنعها لصحيح مسلم.
انظر: صحيح مسلم (٥/٢٩٦، ٣٩١، ٣٩٢).

(١) هو عبد الله بن الصامت الغفاري ــ بكسر الغين المعجمة وفتح الفاء، نسبة إلى غفار ــ البصري، قال النسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: يكنى أبا النضر وكان ثقة، وله أحاديث، وقال العجلي: بصري تابعي ثقة، وقال ابن حجر: ثقة. مات بعد السبعين.
التاريخ الكبير (٣/١/١١٨)، الجرح والتعديل (٢/٢/٨٤)، الثقات للعجلي (ص ٢٦٢)، الثقات لابن حبان (٥/٣٠)، تهذيب الكمال (٢/٦٩٦)، تهذيب التهذيب (٥/٢٦٤)، الكاشف (١/٨٧)، التقريب (١/٤٢٣)، الخلاصة (ص ٢٠١).

(٢) وهو ما أخرجه مسلم في صحيحه (٢/٥٩٧) في كتاب الجمعة رقم (٨٧٦)، بإسناده عن حميد بن هلال، قال: قال أبو رفاعة: انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يخطب، قال: فقلت: يا رسول الله! رجل غريب جاء يسأل عن دينه لا يدري ما دينه؟ قال: فأقبل علي رسول الله ﷺ وترك خطبته حتى انتهى إلي فأتى بكرسي حسبت قوائمه حديداً، قال: فقعد عليه رسول الله ﷺ وجعل يعلمني مما علمه الله، ثم أتى خطبته فأتم آخرها.

(٣) هو حميد ــ بضم الحاء المهملة وفتح الميم وسكون الياء المثناة ــ ابن هلال بن هبيرة ــ بضم الهاء وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة التحتية ــ ويقال: ابن سويد بن هبيرة العدوي، أبو نصر البصري، وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد وأبو حاتم. قال ابن حجر: ثقة عالم. مات في ولاية خالد على العراق.
التاريخ الكبير (١/٢/٣٤٦، ٣٤٧)، الجرح والتعديل (١/٢/٢٣٠، ٢٣١)، تهذيب الكمال (١/٣٤٠)، تهذيب التهذيب (٣/٥١، ٥٢)، الكاشف (١/١٩٤)، التقريب (١/٢٠٤)، الخلاصة (ص ٩٥).

. . . .

قَلْبِي»[1]، ولم يرو عنه غير أبي بُرْدة، في أشياء كثيرة عندهما في كتابيهما على هذا النحو)، انتهى.

قلت: وكل واحد من المذكورين قد روى عنه غير واحد.

أما رافع بن عمرو[2] فروى عنه أيضاً ابنه عمران بن رافع، وأبو جبير مولى أخيه الحكم بن عمرو الغفاري.

فأما رواية ابنه عمران عنه فذكرها المزي في «التهذيب»[3].

وأما رواية أبي جبير[4] عنه فهي في «جامع الترمذي»[5] عنه في حديث أنه

---

(١) وتمامه: «وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة».
أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٧٥) في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار رقم (٢٧٠٢). وقوله: «يغان: هو ما يغشى قلبه من السهو الذي لا يسلم منه بشر». النهاية (٣/ ٤٠٣).

(٢) هو رافع بن عمرو بن مجدع ــ بضم الميم وفتح الجيم وتشديد الدال المهملة ــ الكناني المعروف بالغفاري، أخو الحكم بن عمرو، ويكنى أبا جبير صحابي نزل البصرة وسكنها. روى عنه ابنه عمران وعبد الله بن الصامت، روى له مسلم حديثاً واحداً وقد تقدم.
الاستيعاب (١/ ٤٩٩، ٥٠٠)، أسد الغابة (٢/ ١٥٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٧٤)، الإصابة (١/ ٤٩٨).

(٣) تهذيب الكمال (١/ ٣٩٩).

(٤) أبو جبير ــ بالتصغير ــ مولى الحكم بن عمرو الغفاري، روى عن رافع بن عمرو الغفاري، وروى عنه ابنه صالح. قال الحافظ في التهذيب: «صحح الترمذي حديثه»، وقال في التقريب: «مقبول».
تهذيب الكمال (٣/ ١٥٩٢)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٥٢)، الكاشف (٣/ ٢٨٢)، التقريب (٢/ ٤٠٥)، الخلاصة (ص ٤٤٦).

(٥) (٣/ ٥٧٥) كتاب البيوع «باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها» رقم (١٢٨٨).

. . . .

كان يرمي نخل الأنصار[1]، وقال الترمذي: إنه «حديث حسن صحيح»[2]، وقد رواه أبو داود[3] وابن ماجه[4] من رواية ابن أبي الحكم الغفاري، عن جدته، عن عم أبيها رافع بن عمرو، فهؤلاء الأربعة[5] قد رووا عنه.

وأما / أبو رِفَاعة العدوي[6] فقد روى عنه أيضاً: صِلَة بن أَشْيَم العدوي[7]،

---

(١) قال رافع: «فأخذوني فذهبوا بي إلى النبي ﷺ فقال: يا رافع! لم ترم نخلهم؟ قال: قلت: يا رسول الله! الجوع، قال: «لا ترم، وكل ما وقع، أشبعك الله وأرواك».

(٢) الذي في النسخة المطبوعة «هذا حديث حسن غريب»، لكنه جاء هكذا في عارضة الأحوذي (٥/ ٢٨٩).

لكن ينقل المزي في تحفة الأشراف (٣/ ١٦٤) عن الترمذي أنه قال: «حسن صحيح غريب».

(٣) (٣/ ٩٠) في كتاب الجهاد «باب من قال إنه ــ أي ابن السبيل ــ يأكل مما سقط» رقم (٢٦٢٢).

(٤) (٢/ ٧٧١) في كتاب التجارات «باب من مر على ماشية قوم أو حائط هل يصيب منه؟» رقم (٢٢٩٩).

(٥) في غب وعث: «أربعة».

(٦) هو تميم بن أسد. كذا سماه البخاري، وقيل: ابن أسيد ــ بفتح الهمزة وكسر السين، وقيل: بالضم مصغر ــ وقيل: اسمه عبد الله بن الحارث ــ قاله خليفة وغيره، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه حميد بن هلال وصلة بن أشيم العدويان البصريان. غزا سجستان مع عبد الرحمن بن سمرة فقام من آخر الليل فسقط فمات. وقال ابن عبد البر: كان من فضلاء الصحابة بالبصرة قتل بكابل سنة أربع وأربعين، وقال خليفة: فتح ابن عامر كابل سنة أربع وأربعين فقتل فيها أبو قتادة العدوي، ويقال: بل الذي قتل فيها أبو رفاعة العدوي، وقال مسلم وغيره: إن قبر أبي رفاعة بيبهق.

الاستيعاب (٤/ ٦٧)، أسد الغابة (١/ ٢١٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٥٨)، الإصابة (٤/ ٧٠).

(٧) صلة ــ بكسر الصاد المهملة وفتح اللام ــ ابن أشيم ــ بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح الياء المثناة تحت ــ أبو الصهباء ــ بفتح الصاد المهملة وسكون الهاء وفتح =

. . . .

وروايته عنه في «معجم الطبراني الكبير»(١)، وأنه كان معه في غزاة، وأن أبا رفاعة أصيب، فرأى له صلة مناماً، وقد ذكره المزي في «التهذيب»(٢) فيمن روى عنه.

وأما الأغر المزني(٣) فروى عنه أيضاً عبد الله بن عمر بن الخطاب ومعاوية بن قرة المزني(٤)، وروايتهما عنه في «المعجم الكبير»(٥) للطبراني وذكره المزي أيضاً في «التهذيب»(٦).

= الباء الموحدة ــ العدوي ــ بفتح العين والدال المهملتين، نسبة إلى بني عدي بن كعب، بطن من قريش ــ وفي الإصابة «العبدي» وهو خطأ بلا ريب. تابعي مشهور، أرسل حديثاً فذكره بعضهم في الصحابة، وذكره في التابعين البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان وقال: «قتل سنة خمس وسبعين بكابل في أول ولاية الحجاج بن يوسف». قال: «وقد قيل: إن أبا الصهباء قتل في ولاية يزيد بن معاوية».
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٢١، ٣٢٢)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٤٧)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣٨٣)، الإصابة (٢/ ٢٠٠).

(١) (٢/ ٤٨، ٤٩) رقم (١٢٨٣).

(٢) تهذيب الكمال (٣/ ١٦٠٥).

(٣) هو الأغر ــ بفتح الهمزة والغين المعجمة ــ ابن يسار المزني، ويقال: الجهني، من المهاجرين، روى له أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي حديثاً، وفي رواية أحمد ومسلم عن الأغر المزني وكانت له صحبة. روى عنه أهل البصرة.
الاستيعاب (١/ ٩٥)، أسد الغابة (١/ ١٠٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٥)، الإصابة (١/ ٥٥، ٥٦).

(٤) هو معاوية بن قُرَّة ــ بضم القاف وتشديد الراء ــ ابن إياس بن هلال المزني، أبو إياس البصري، وثقه ابن معين والعجلي والنسائي وأبو حاتم وابن سعد وابن حبان، مات سنة ثلاث عشرة ومائة، وهو ابن ست وسبعين سنة.

(٥) (١/ ٢٧٨) رقم (٨٧٩)، (١/ ٢٨٠، ٢٨١) رقم (٨٩١).

(٦) تهذيب الكمال (١/ ١١٩).

ومثال هذا النوع في التابعين: أبو العُشَراءِ الدارمي، لم يرو عنه فيما يعلم غير حماد بن سلمة.

---

١٨٢ ــ قوله: (ومثال هذا النوع في التابعين أبو العُشَراءِ الدارمي لم يرو عنه فيما نعلم غير حماد بن سلمة)[١]، انتهى.

قلت: ذكر تمام بن محمد الرازي[٢] في «جزء» له جمع فيه حديث[٣] أبـي العُشَراء[٤] رواية غير واحد عنه (منهم زياد وعبد الله بن محرر، كلاهما روى عنه حديث الزكاة متابعين لحماد بن سلمة)[٥].

---

(١) وروايته عنه في مسند أحمد (٤/ ٣٣٤)، وسنن أبـي داود (٣/ ٢٥٠، ٢٥١)، كتاب الأضاحي «باب ما جاء في ذبيحة المتردية»، رقم (٢٨٢٥). وجامع الترمذي (٤/ ٧٥) كتاب الأطعمة «باب ما جاء في الذكاة في الحلق واللبة» رقم (١٤٨١). وسنن النسائي (٧/ ٢٢٨)، كتاب الضحايا «باب ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها». وسنن ابن ماجه (٢/ ١٠٦٣)، كتاب الذبائح «باب ذكاة النادِّ من البهائم»، رقم (٣١٨٤).
واللبة ــ بفتح اللام والباء المشددتين ــ هي الهزمة التي فوق الصدر، وفيها تنحر الإبل. النهاية (٤/ ٢٢٣).

(٢) هو تمام ــ بفتح التاء والميم المشددة ــ ابن محمد بن عبد الله بن جعفر، أبو القاسم البجلي ــ بفتح الباء الموحدة تحت وفتح الجيم، نسبةً إلى قبيلة بجيلة ــ ثم الدمشقي أحد الأئمة الحفاظ الأعلام، محدث دمشق، وحافظها، وُلد بدمشق سنة ثلاثين وثلاثمائة، وتوفي سنة أربع عشرة وأربعمائة، وله مؤلفات اشتهر منها «الفوائد» وهو في ثلاثين جزءًا.
تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٥٦ ــ ١٠٥٨)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٨٩ ــ ٢٩٣)، شذرات الذهب (٣/ ٢٠٠)، الوافي بالوفيات (١٠/ ٣٩٧).

(٣) سقطت من ب.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٢/ ١٦٨) في ترجمة أبـي العشراء الدارمي: «وقد وقفت على جمع حديثه لتمام الرازي بخطه فبلغ نحو هذه العدة وكلها بأسانيد مظلمة».
وقوله: «نحو هذه العدة» يريد ما نقله عن أبـي موسى المديني «أنه وقعت له من روايته عن النبـي صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم خمسة عشر حديثاً».

(٥) ما بين القوسين زيادة من أ، ك، وقد سقط من الأصل.

ومثَّل الحاكم لهذا النوع في التابعين بمحمد ابن أبـي سفيان الثقفي، وذكر أنه لم يروِ عنه غير الزهري فيما يعلم، قال: وكذلك تفرد الزهري، عن نيِّف وعشرين رجلاً من التابعين لم يروِ عنهم غيره، وكذلك عمرو بن دينار تفرَّد عن جماعة من التابعين، وكذلك يحيـى بن سعيد الأنصاري، وأبو إسحاق السَّبيعي، وهشام بن عروة وغيرهم.

---

١٨٣ ــ قوله: (ومثَّل الحاكم[١] لهذا النوع في التابعين بمحمد ابن أبـي سفيان الثقفي[٢]، وذكر أنه لم يروِ عنه غير الزهري فيما يعلم)، انتهى.

قلت: بل قد روى عنه أيضاً ضَمْرَة[٣] بن حبيب بن صُهَيب الزُّبَيْدي[٤] كما

---

(١) في معرفة علوم الحديث (ص ١٥٩، ١٦٠).

(٢) هو محمد ابن أبـي سفيان ابن العلاء بن جارية الثقفي، روى عن أم حبيبة ابنة أبـي سفيان ويوسف بن الحكم، روى عنه ضمرة بن حبيب والزهري، روى ابن أبـي حاتم بإسناده، عن علي بن المديني أنه قال: محمد ابن أبـي سفيان لا أعلم رُوي عنه شيء من العلم إلاَّ حديثاً واحداً: «من يرد هوان قريش يهنه الله عز وجل» [رواه الترمذي (٥/ ٧١٤) وقال: غريب]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: «مقبول».
التاريخ الكبير (١/ ١/ ١٠٣)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢٧٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٠٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٩٢، ١٩٣).

(٣) في أ: «حمزة» وهو خطأ.

(٤) هو ضَمرة ــ بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وفتح الراء ــ ابن حبيب بن صهيب ــ بالتصغير ــ الزبيدي ــ بضم الزاي وفتح الباء الموحدة التحتية وسكون الياء المثناة التحتية، نسبةً إلى قبيلة زبيدة من مذحج ــ أبو عتبة الحمصي، بكسر الحاء المهملة، نسبةً إلى حمص بالشام ــ قال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال العجلي: شامي تابعي، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ثلاثين ومائة.
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٣٧)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٦٧)، الثقات لابن حبان =

. . . .

ذكره البخاري في «التاريخ»[1] وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[2]، والمزي في «التهذيب»[3]، وروايته عنه في «المعجم الكبير»[4] للطبراني، وروى عنه أيضاً: تميم بن عطية العنسي[5]، وأبو عمر الأنصاري ذكره المزي في «التهذيب»[6].

= (٤/ ٣٨٨، ٣٨٩)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ١٣٥)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٢٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٥٩، ٤٦٠).

(١) (١/ ١/ ١٠٣).

(٢) (٣/ ٢/ ٢٧٥).

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ١٢٠٤).

(٤) لم أقف على روايته في المعجم الكبير. [قال أبو الأشبال: انظر (٢٣/ ٢٤٥) حديث (٤٩١)، أهو الذي قصده أم لا؟].

(٥) هو تميم بن عطية العنسي ــ بفتح العين المهملة وسكون النون وكسر السين المهملة ــ الشامي الداري، نسبةً إلى الدار بن هانىء بن حبيب، قال دحيم: «ثقة معروف»، وقال أبو زرعة الدمشقي «من الثقات»، وقال أبو حاتم: «محله الصدق، ما أنكرت من حديثه شيئاً إلاَّ ما روى إسماعيل عنه عن مكحول»، وذكره ابن حبان في الثقات.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٥٥)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٤٣)، الثقات لابن حبان (٦/ ١٢٢)، تهذيب الكمال (١/ ١٦٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٥١٣، ٥١٤).

(٦) تهذيب الكمال (٣/ ١٢٠٤).

وسمَّى الحاكم منهم في بعض المواضع فيمن تفرد عنهم عمرو بن دينار: عبد الرحمن بن معبد وعبد الرحمن بن فروخ.
وفيمن تفرد عنهم الزهري: عمرو بن أبان بن عثمان وسِنان ابن أبي سِنان الدُّؤلي.

---

١٨٤ ــ قوله: ــ نقلاً عن الحاكم ــ أنه ذكر (فيمن تفرد عنهم الزهري: سِنان ابن أبي سِنَان الدُّؤلي)[١]، انتهى.

قلت: ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي في «التهذيب»[٢] أنه روى عنه أيضاً زيد بن أسلم.

وكأنه قلَّد ــ في ذلك ــ ابن ماكولا، فإنه هكذا قال في «الإكمال»[٣]: إنه «روى عنه وعن أبيه أبي سنان[٤] المشهور أن رواية زيد بن أسلم، عن أبيه أبي سِنَان[٥]، واسمه: يزيد بن أمية.

---

(١) سنان ــ بكسر السين المهملة وفتح النون ــ ابن أبي سنان: يزيد بن أبي أمية، ويقال: ابن ربيعة الدِّيلي ــ بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة التحتية، نسبةً إلى بني الديل، بطن من بكر ــ قال العجلي: تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة خمس ومائة، وله اثنتان وثمانون سنة:
الثقات للعجلي (ص ٢٠٨)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣٣٦)، المؤتلف والمختلف (٣/ ١٢٠٢، ١٢٠٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٤٢)، الكاشف (١/ ٣٢٣)، التقريب (١/ ٣٣٤)، الخلاصة (ص ١٥٦).
(٢) تهذيب الكمال (٢/ ٥٥).
(٣) (٤/ ٤٣٩).
(٤) في ب: «أبي سفيان».
(٥) في عب وعث: «سنان»، وفي ب: «أبي سفيان».

. . . .

هكذا ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»[1].

قال البخاري: «وقال زيد بن أسلم: ثنا أبو سِنان يزيد بن أمية»[2]، وكذا ذكر النسائي في «الكنى»[3]، والحاكم أبو أحمد في «الكنى»[4] في ترجمة أبي سنان، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف»[5] أنه روى عنه زيد بن أسلم.

---

(١) (٢/ ٢/ ١٧٢، ١٦٣).

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٦٣).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٨ ب).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٨ ب).

(٥) (٣/ ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢١٤، ١٢١٥).

وفيمن تفرد عنهم يحيى: عبد الله بن أُنَيْس الأنصاري.

---

١٨٥ ــ قوله ــ نقلاً عن الحاكم أيضاً ــ أنه ذكر: (فيمن تفرَّد عنهم يحيى ــ بن سعيد الأنصاري ــ عبد الله بن أنيس الأنصاري)، انتهى.

قلت: قال الخطيب في كتاب «المتفق والمفترق»(١): «عبد الله بن أُنَيْس ثلاثة فذكرهم، فالأولان صحابيان(٢)، والثالث: تابعي»، ولم يذكر هو ولا غيره تفرد يحيى بن سعيد عن واحد من الثلاثة، بل ولا روايته عن واحد منهم. وقد ذكر البخاري في «التاريخ»(٣) هذا الذي أشار إليه الحاكم فقال: «عبد الله بن أنيس عن أمه، وهي بنت كعب بن مالك خرج النبي ﷺ على كعب بن مالك وهو ينشد. قال ابن وهب: أنا عمرو بن الحارث، عن يحيى بن سعيد أن عبد الله بن أنيس حدثه»(٤)، ولم يذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»(٥) عبد الله بن أُنَيْس هذا.

---

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٨ ب)، الإصابة (٢/ ٣٢٨).

(٢) وهما: عبد الله بن أنيس ــ بالتصغير ــ الجهني أبو يحيى المدني، حليف الأنصار، شهد العقبة وأُحداً وما بعدها. وهو الذي بعثه النبي ﷺ إلى خالد بن نبيح العنزي فقتله.
مات بالشام سنة ثمانين، وقيل: مات في خلافة معاوية سنة أربع وخمسين.
انظر: الاستيعاب (٢/ ٢٥٨، ٢٥٩)، أسد الغابة (٣/ ١١٩، ١٢٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٩٨)، الإصابة (٢/ ٢٧٨، ٢٧٩).
وعبد الله بن أنيس بن المنتفق ــ بضم الميم وسكون النون وفتح التاء المثناة الفوقية وكسر الفاء ــ العامر بن عامري. وقيل: عبد الله بن عامر بن أنيس. قدم على النبي ﷺ يبشِّره بإسلام قومه فصافحه النبي ﷺ وحياه، وقال: «أنت الوافد المبارك».
انظر: أسد الغابة (٣/ ١٢١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٩٨)، الإصابة (٢/ ٣٢٨).

(٣) (٣/ ١/ ٤٥).

(٤) التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٤٥).

(٥) (٢/ ٢/ ١ ــ ١١).

. . . .

فإن كان هذا هو التابعي المذكور في «المتفق والمفترق»، فلم ينفرد عنه يحيى بن سعيد، بل تابعه على الرواية عنه زهرة بن معبد.

وإن كان غيره فكان يلزم الخطيب أن يجعلهم أربعة، ولهم أيضاً خامس اسمه عبد الله بن أُنَيْس الأنصاري صحابي(١)، روى عنه ابنه عيسى، وحديثه عند أبي داود(٢) والترمذي(٣).

وقد فرَّق بينه وبين عبد الله بن أُنَيْس الجهني علي بن المديني وخليفة بن خياط وغيرهما(٤)، وذكره أبو موسى المديني في «ذيله»(٥) على الصحابة، وقال في نسبه: الزهري(٦)، وقد ذكر الطبراني(٧) حديث هذا في حديث عبد الله بن أنيس الجهني، فالله أعلم.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٦٦٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٥١).

(٢) (٣/ ١١١) كتاب الأشربة «باب في اختناث الأسقية» رقم (٣٧٢١).

(٣) (٤/ ٣٠٥) كتاب الأشربة «باب ما جاء في الرخصة في ذلك»، أي في اختناث الأسقية، رقم (١٨٩١).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٦٦٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٥١).

(٥) انظر: تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٩٨).

(٦) على هامش الأصل: «قال شيخنا الحافظ أعزه الله: والصواب أن لا فرق بينهما والأصل في نسبته الجهني، وهو من بطن زهرة من جهينة فلذا (   ) [بياض في الأصل] بالزهري وانتسابه بالأنصاري لأنه حليف الأنصار».

(٧) انظر: الشذا الفياح (ق ١٠٨ب)، الإصابة (٢/ ٢٧٩).

ومثَّل في أتباع التابعين بالمسور بن رفاعة القرظي، وذكر أنه لم يروِ عنه غير مالك. وكذلك تفرَّد مالك عن زهاء عشرة من شيوخ المدينة. قلت: وأخشى أن يكون الحاكم في تنزيله بعض من ذكره بالمنزلة التي جعله فيها معتمداً على الحسبان والتوهم، والله أعلم.

---

١٨٦ ــ قوله: (ومثَّل في أتباع التابعين بالمِسْوَر[1] بن رفاعة القُرَظي، وذكر أنه لم يروِ عنه غير مالك)، انتهى.

ثم قال: (وأخشى أن يكون الحاكم في تنزيله بعض من ذكره بالمنزلة التي جعله فيها معتمداً على الحسبان والتوهم، والله أعلم)، انتهى.

قلت: وما خشيه المصنف هو محقق[2] في بعضهم، خصوصاً المِسْوَر بن رفاعة.

فقد روى عنه جماعة آخرون منهم إبراهيم بن سعد، ومحمد بن إسحاق كما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[3].

---

(١) هو المسور ــ بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو ــ ابن رفاعة ــ بكسر الراء وفتح الفاء والعين المهملة ــ ابن مالك القرظي ــ بضم القاف وفتح الراء وكسر الظاء المعجمة، نسبةً إلى بني قريظة ــ ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، مات سنة ثمان وثلاثين ومائة.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١١)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٩٧، ٢٩٨)، الثقات لابن حبان (٧/ ٥١١)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٣٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٥٠، ١٥١)، التقريب (٢/ ٢٤٩)، الخلاصة (ص ٣٧٧).

(٢) في غب وعث: «المتحقق».

(٣) (٤/ ١/ ٢٩٧، ٢٩٨).

. . . .

وذكر ابن حبان في «الثقات»[1] رواية ابن إسحاق عنه، وكذلك روى عنه عبد الله بن محمد الفَرَوي[2] وروايته عنه في كتاب «الأدب»[3] للبخاري.

ومنهم عبد الرحمن بن عروة[4]، وأبو بكر ابن عبد الله بن أبـي سَبْرَة[5]،

---

(١) (٧/ ٥١١).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن أبـي فروة ـ بفتح الفاء وسكون الراء ـ الأموي مولاهم، الفروي ـ بفتح الفاء والراء وكسر الواو ـ أبو علقمة المدني، قال ابن معين ـ في رواية الدوري ـ : ثقة، وقال ـ وفي رواية ابن الجنيد ـ : ليس به بأس، وكذا قال أبو حاتم، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق. مات سنة تسعين ومائة بعد أن عمَّر مائة سنة.
التاريخ لابن معين (٢/ ٣٢٩، ٣٣٠)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٥٥، ١٥٦)، الثقات لابن حبان (٧/ ٦١)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٣٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٠، ١١)، الكاشف (٢/ ١١٣)، التقريب (١/ ٤٤٧)، الخلاصة (ص ٢١٣).

(٣) الأدب المفرد (ص ٢٦٢) رقم (٧٧٤).

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) هو أبو بكر ابن عبد الله بن محمد ابن أبـي سبرة ـ بفتح السين المهملة وسكون الباء الموحدة التحتية ـ ابن أبـي رُهم ـ بضم الراء وسكون الهاء ابن عبد العزى القرشي العامري المدني. قيل: اسمه عبد الله، وقيل: محمد، وقد ينسب إلى جده. قال صالح بن أحمد عن أبيه: «أبو بكر ابن أبـي سبرة: يضع الحديث» وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «ليس بشيء كان يضع الحديث ويكذب، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء»، وقال ابن المديني: كان ضعيفاً في الحديث، وقال الجوزجاني: يضعف حديثه، وقال البخاري: ضعيف، وقال مرة: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وقال الحافظ في التقريب: «رموه بالوضع».
التاريخ لابن معين (٢/ ٦٩٥)، الكنى للبخاري (ص ٩)، الكامل (٧/ ٢٧٥٠ ـ ٢٧٥٢) الميزان (٤/ ٥٠٣، ٥٠٤)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٨٣)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٧، ٢٨)، الكاشف (٣/ ٢٧٥)، التقريب (٢/ ٣٩٧)، الخلاصة (ص ٤٤٤).

. . . .

وداود بن سِنان المدني[1]، وإبراهيم بن ثُمَامة[2].

(١) داود بن سنان القرظي المدني، مولى عمرو أو عمير بن تميم الحكمي، قال أحمد: لا بأس به، وكذا قال أبو حاتم وأبو زرعة.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٣٧)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤١٤، ٤١٥).

(٢) هو إبراهيم بن ثمامة الحنفي. قال المؤلف في «ذيل ميزان الاعتدال» (ص ٥٧): «روى عن قتيبة، أورده الذهبي في ذيل الضعفاء فقال: مجهول»، وقال الحافظ في لسان الميزان: «قلت: نقله من تاريخ الخطيب، فإنه قال في ترجمة صدقة بن علي النهمي: حدث ببغداد عن شيخ مجهول يقال له إبراهيم بن ثمامة الحنفي».
التاريخ بغداد (٩/ ٣٣٤)، ذيل ميزان الاعتدال (ص ٥٧)، لسان الميزان (١/ ٤٣).

النوع الثامن والأربعون
معرفة من ذكر بأسماء مختلفة
أو نعوت متعددة فظن من لا خبرة له بها
أن تلك الأسماء أو النعوت لجماعة متفرقين

هذا فن عويص والحاجة إليه حاقَّة، وفيه إظهار تدليس المدلسين، فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم. وقد صنَّف عبد الغني بن سعيد الحافظ المصري وغيره في ذلك.

مثاله: محمد بن السائب الكلبي، صاحب التفسير، هو أبو النَّضْر الذي روى عنه محمد بن إسحاق بن يسار حديث تميم الداري وعدي بن بَدَّاء، وهو حماد بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة حديث: «ذَكَاةُ كُلِّ مَسْكٍ دِبَاغُه» وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطية العوفي التفسير يدلس به موهماً أنه أبو سعيد الخدري.

ومثاله أيضاً: سالم الراوي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعائشة رضي الله عنهم، هو سالم أبو عبد الله المديني، وهو سالم مولى مالك بن أوس بن الحَدَثان النَّصْري، وهو سالم مولى شداد بن الهاد النَّصْري، وهو في بعض الروايات مسمى بسالم مولى النَّصْريين، وفي بعضها بسالم مولى المَهْرِي، وهو في بعضها سالم سَبَلان، وفي بعضها أبو عبد الله مولى شداد بن الهاد، وفي بعضها سالم أبو عبد الله الدَّوْسي، وفي بعضها سالم مولى دوس، ذكر ذلك كله عبد الغني بن سعيد.

قلت: والخطيب الحافظ يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن

عثمان الصَّيْرفي، والجميع شخص واحد من مشايخه.

وكذلك يروي عن الحسن بن محمد الخَلَّال، وعن الحسن بن أبـي طالب، وعن أبـي محمد الخلال، والجميع عبارة عن واحد.

ويروي أيضاً عن أبـي القاسم التنوخي، وعن علي بن المحسن، وعـن القاضي أبـي القاسم علي بـن المحسن التنوخي، وعن علي بـن أبـي علي المعـدل، والجميـع شخـص واحـد، ولـه مـن ذلـك الكثير، والله أعلم.

النوع التاسع والأربعون
معرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة
ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم

هذا نوع مليح عزيز يوجد في كتب الحفاظ المصنفة في الرجال مجموعاً مفرقاً في أواخر أبوابها، وأفرد أيضاً بالتصنيف، وكتاب أحمد بن هارون البَرْدِيجي البَرْذَعي المترجم بـ «الأسماء المفردة» من أشهر الكتب في ذلك. ولحقه في كثير منه اعتراض واستدراك من غير واحد من الحفاظ منهم أبو عبد الله ابن بكير.

فمن ذلك ما وقع في كونه ذكر أسماء كثيرة على أنها آحاد، وهي مثانٍ ومثالث، وأكثر من ذلك. وعلى ما فهمناه من شرطه لا يلزمه ما يوجد من ذلك في غير أسماء الصحابة والعلماء ورواة الحديث.

ومن ذلك أفراد ذكرها اعترض عليه فيها بأنها ألقاب لا أسامي، منها: الأَجْلَح الكِنْدي إنَّما هو لقب لِجَلْحَة كانت به، واسمه يحيى،

ويحيى كثير. ومنها: صُغْدِي بن سِنان اسمه عمر، وصُغْدِي لقب، ومع ذلك فلهم صُغْدِي غيره. وليس يرد هذا على ما ترجمت به هذا النوع.

النوع التاسع والأربعون
معرفة المفردات

١٨٧ ــ قوله: (ومنها صغدي بن سنان اسمه عمر، وصغدي لقب، ومع ذلك فلهم صغدي غيره)، انتهى.

والمشهور الذي ذكره الجمهور أن صغدي اسمه لا لقبه، هكذا سماه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[١]، وابن حبان في «تاريخ الضعفاء»[٢]، وابن عدي في «الكامل»[٣] والسمعاني في «الأنساب»[٤]، وصرَّح بأنه اسم له فقال: «هذه الكلمة وردت في الأنساب والأسماء، فأما في الأسماء فأبو يحيى صغدي ابن سنان العقيلي بصري، وهو ضعيف» إلى آخر كلامه.

وأما القول بأنه لقب له وأن اسمه عمر فحكاه العقيلي في «تاريخ الضعفاء»[٥] بصيغة التمريض، فقال: «صُغْدي بن سنان أبو معاوية العقيلي، يقال: اسمه عمر»، ثم قال[٦]: «ومن حديثه ما حدثنا محمد بن علي المروزي وقال: ثنا محمد بن مرزوق جار هدبة قال: ثنا صغدي بن سنان اسمه عمر يلقب صغدي»، فذكر له حديثاً، وقال[٧]: «لا يتابع عليه بهذا الإسناد ولا على شيء من حديثه»، انتهى.

---

(١) (٢/١/٤٥٣، ٤٥٤).

(٢) المجروحين (١/٣٧٦).

(٣) (٤/١٤٠٩، ١٤١٠).

(٤) (٨/٧٠).

(٥) الضعفاء الكبير (٢/٢١٦).

(٦) المصدر نفسه (٢/٢١٦).

(٧) المصدر نفسه (٢/٢١٦).

. . . .

وتبعه الدارقطني فقال في «الضعفاء»[١]: «اسمه عمرو»[٢]. وكذا سماه الشيرازي في «الألقاب»[٣] إلاَّ أنه ذكره في باب السين: سغدي. وفي «الضعفاء»[٤] لابن الجوزي «اسمه عمرو». وتبع ابن الجوزي أيضاً العقيلي في أن كنيته أبو معاوية. وهكذا كناه ابن عدي في «الكامل»[٥] والشيرازي في «الألقاب»[٦]. والمشهور أن كنيته أبو يحيى كذا كناه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٧]، والسمعاني في «الأنساب»[٨]. ولم أر من ذكره في الكتب المصنفة في معرفة الكنى ـ بشيء من الكنى كمسلم والنسائي وأبي أحمد الحاكم وأبي بشر الدولابي، وأبي عمر ابن عبد البر، والله أعلم.

وأما كونه ليس فرداً، وإن لهم بهذا الاسم غيره فهو كذلك، منهم: صُغْدِي الكوفي غير منسوب لأبيه، قال فيه يحيى بن معين: «ثقة»[٩] وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[١٠].

ولهم ثالث وهو: صُغْدِي بن عبد الله ذكره العقيلي في «الضعفاء»[١١]،

---

(١) الضعفاء والمتروكين (ص ٢٥١).

(٢) في أ: «عمر».

(٣) انظر: نزهة الألباب في الألقاب (ق ١٩٢).

(٤) الضعفاء والمتروكين (٢/ ٥٥، ٥٦).

(٥) (٤/١٤٠٩).

(٦) انظر: نزهة الألباب في الألقاب (ق ١٩٢).

(٧) (٢/١/٤٥٣).

(٨) (٨/ ٧٠).

(٩) التاريخ (٢/ ٢٧٠).

(١٠) (٢/١/٤٥٤).

(١١) الضعفاء الكبير (٢/ ٢١٦).

. . . .

وروى له من رواية عَنْبَسَة بن عبد الرحمن[1] أحد الضعفاء عنه، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً: «الشَّاةُ بَرَكة»[2]، قال العقيلي[3]: «حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلاَّ به»[4].

---

(١) هو عنبسة ــ بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الباء الموحدة ــ ابن عبد الرحمن بن عنبسة القرشي من آل سعيد بن العاص. قال ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: هو متروك الحديث كان يضع الحديث، وقال البخاري: تركوه. وقال الحافظ في التقريب: «متروك رماه أبو حاتم بالوضع».
التاريخ لابن معين (٢/ ٤٥٨)، التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٩)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٤٠٢، ٤٠٣)، المجروحين (٢/ ١٧٨ ــ ١٨٠)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٦٣، ١٠٦٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٦٠، ١٦١).

(٢) الضعفاء الكبير (٢/ ٢١٦)، وأخرج البخاري في الأدب المفرد (ص ١٩٨)، رقم (٥٧٣) شاهداً له من حديث ابن الحنفية عن علي مرفوعاً: «الشاة في البيت بركة».

(٣) الضعفاء الكبير (٢/ ٢١٦).

(٤) على هامش الأصل ما نصه: «حاشية لحافظ العصر أعزه الله، قلت: الذي يظهر لي أن الذي ذكره ابن أبـي حاتم والعقيلي واحد، والآفة في الحديث عنبسة، وقد بينت ذلك في لسان الميزان». اهـ.
وفي لسان الميزان (٣/ ١٩١)، قال الحافظ في ترجمة صغدي بن عبد الله بعد نقل قول الذهبـي، له حديث منكر، قال العقيلي: لا يعرف إلاَّ به»، قال: قلت: رواه عنه عنبسة بن عبد الرحمن متنه: الشاة بركة، انتهى. وقد ساقه العقيلي فما أدري ما معنى قول المصنف قلت: ثم إن بقية كلام العقيلي: لا يتابعه عليه بسنده إلاَّ من هو مثل أو دونه، والذي اقتصر عليه المصنف يوهم تفرُّده به مطلقاً، والذي يظهر لي أنه الذي ذكره ابن أبـي حاتم ووثقه ابن معين فهو من هذه الطبقة، والآفة في الحديث الذي أورده العقيلي من الراوي عنه لا منه، والله أعلم.

والحق أن هذا فن يصعب الحكم فيه، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض؛ فإنه حصر في باب واسع شديد الانتشار.

فمن أمثلة ذلك المستفادة:

أحمد بن عُجْيان الهمداني، بالجيم، صحابي، ذكره أبو يونس.

وعجيان، كنا نعرفه بالتشديد على وزن عُلَيّان، ثم وجدته بخط ابن الفرات وهو حجة، عُجْيان، بالتخفيف على وزن سُفيان.

أوسط بن عمرو البَجْلي، تابعي.

تدوم بن صُبيح الكلاعي عن تُبيع بن عامر الكلاعي، ويقال فيه يدوم بالياء، وصوابه بالتاء المثناة من فوق.

جُبيب بن الحارث الصحابي، بالجيم وبالباء الموحدة المكررة.

جيلان بن فروة بالجيم المكسورة أبو الجلَد الأخباري تابعي.

الدُّجَين بن ثابت بالجيم مصغراً، أبو الغصن، قيل إنه جحا المعروف والأصح أنه غيره.

. . . .

١٨٨ ــ قوله: (الدُّجَيْن بن ثابت ــ بالجيم مصغراً ــ أبو الغُصْن، قيل: إنه جُحَا المعروف، والأصح أنه غيره)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: ما ذكره المصنف من أنه فرد هو الذي ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»[(١)]، وابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل»[(٢)] وغيرهما وخالف في ذلك ابن عدي في «الكامل»[(٣)] فذكر في المثاني فقال: «من اسمه دُجَيْن بن ثابت أبو الغُصْن اليَرْبُوعي البصري»، ثم قال[(٤)]: «دجين العُرَيْنِي»، ثم روى عن يحيـى بن معين قال: «حدث ابن المبارك، عن شيخ يقال له: الدُّجَيْن العُرَيْني وهو ضعيف».

قال / ابن عدي[(٥)]: «وهذا الذي قاله يحيـى أن دُجَيْن العُرَيْنِي روى عنه ابن المبارك هو عندي: الدُّجَيْن بن ثابت، كما قال البخاري: الدُّجَيْن بن ثابت روى عنه ابن المبارك»، وتبعه صاحب الميزان[(٦)] في إيراد الترجمتين[(٧)]، ثم قال بعد ذكر الثاني: أراه الأول».

---

(١) حيث ترجم له في «باب الواحد» من حرف الدال. التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٥٥، ٢٥٦).

(٢) حيث ترجم له في «باب الأفراد من أهل العلم ممن ابتداء اسم أبيه على الدال». الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٤٤، ٤٤٥).

(٣) (٣/ ٩٧٢).

(٤) الكامل (٣/ ٩٧٤).

(٥) الكامل (٣/ ٩٧٤).

(٦) (٢/ ٢٣، ٢٤).

(٧) ترجمة دجين أبو الغصن بن ثابت اليربوعي البصري، وهي في الميزان (٢/ ٢٣، ٢٤).
وترجمة دجين العريني ــ بضم العين المهملة وفتح الراء وسكون الياء المثناة التحتية ــ وهي في الميزان (٢/ ٢٤).

. . . .

الأمر الثاني: أن ما صحَّحه المصنف من أن الدُّجَيْن بن ثابت غير جُحَا جزم الشيرازي في «الألقاب»[١] بخلافه قال: «جُحَا. الدُّجَيْن بن ثابت»، وروى ذلك أيضاً عن يحيى بن معين[٢].

ولكن الذي صحَّحه المصنف هو الذي اختاره ابن عدي وابن حبان، قال ابن عدي[٣]: ثنا ابن قتيبة: حدثني محمد بن محمد الرومي: ثنا يوسف بن بحر، سمعت يحيى بن معين يقول: «الدُّجَيْن بن ثابت أبو الغُصْن صاحب حديث عمر: مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً، هو: جُحا»، قال ابن عدي: «وهذه الحكاية التي حكيت عن يحيى أن الدُّجَيْن هذا هو جُحا أخطأ عليه من حكاه عنه، لأن يحيى أعلم بالرجال من أن يقول هذا، والدُّجَيْن بن ثابت إذاً روى عنه ابن المبارك ووكيع وعبد الصمد ومسلم بن إبراهيم وغيرهم هؤلاء أعلم بالله[٤] من أن يرووا عن جحا، والدُّجَيْن أعرابي»[٥].

وقال ابن حبان في «تاريخ الضعفاء»[٦] في ترجمة الدُّجَيْن بن ثابت وهو الذي يتوهم أحداث أصحابنا أنه جحا وليس كذلك»، انتهى.

وذكر الجاحظ أن اسم جحا نوح[٧]، فالله أعلم.

---

(١) انظر: معرفة الألقاب (ق ٧ أ)، نزهة الألباب في الألقاب (ق ١٥).

(٢) انظر: الكامل (٣/ ٩٧٢)، سير أعلام النبلاء (٨/ ١٧٣).

(٣) الكامل (٣/ ٩٧٢).

(٤) سقطت من ب.

(٥) انظر: الكامل (٣/ ٩٧٢).

(٦) المجروحين (١/ ٢٩٤، ٢٩٥)، وانظر: المؤتلف والمختلف للأزدي (ص ٥٦).

(٧) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٠ ب).

١٨٩ ـ قوله: (زر بن حبيش التابعي الكبير)، انتهى.

وفيه نظر، فإن زر بن حُبَيْش ليس فرداً، ولهم غير واحد يسمون هكذا منهم: زر بن عبد الله بن كُلَيْب الفُقَيْمي[1]، قال الطبري[2]: «له صحبة، وهو من المهاجرين، وهو من أمراء الجيوش في فتح خُوزِسْتَان»[3]، ذكره أبو موسى المديني في «ذيله» على[4] الصحابة على ابن منده[5]، وكذلك ذكره ابن فتحون[6] في ذيله على «الاستيعاب»، وقال: «وفد على رسول الله ﷺ مهاجراً ودعا له النبي ﷺ، وأمره عمر على قتال جنديسابور ذكره سيف والطبري[7].

ومنهم: زر بن أَزْبِد بن قيس[8] ابن أخي لَبِيد بن

---

(١) هو زر ـ بكسر الزاي وتشديد الراء ـ ابن عبد الله بن كليب ـ بالتصغير ـ الفقيمي ـ بضم الفاء وفتح القاف وسكون الياء المثناة التحتية، نسبةً إلى بني فقيم ـ قال الطبري وابن شاهين: وفد على النبي ﷺ في نفر من بني تميم، فأسلم، ودعا له النبي ﷺ ولعقبه، وقال الطبري: له صحبة ووفادة، وكان من أمراء الجيوش في فتح خوزستان، وكان على جيش في حصار جند نيسابور وفتحها صلحاً.
أسد الغابة (٢/ ٢٠٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٨٩)، الإصابة (١/ ٥٤٩)، تاريخ الطبري (٤/ ٨٦).

(٢) في غب وعث: «الطبراني».

(٣) تاريخ الطبري (٤/ ٨٦)، وانظر: أسد الغابة (٢/ ٢٠٠)، الإصابة (١/ ٥٤٩).

(٤) في ك: «في».

(٥) انظر: أسد الغابة (٢/ ٢٠٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٨٩).

(٦) انظر: الإصابة (١/ ٥٤٩)، الشذا الفياح (ق ١١٠ ب).

(٧) تاريخ الطبري (٤/ ٨٦).

(٨) هو زر بن أربد ـ بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة التحتية ـ ابن قيس بن جرى ـ بضم الجيم وفتح الراء وتشديد الياء المثناة التحتية ـ ابن خالد بن جعفر بن كلاب ـ بكسر الكاف وتخفيف اللام ـ قال ابن ماكولا: =

. . . .

ربيعة[1]، وزر بن محمد الثعلبـي أحد بني ثعلبة بن سعد بن ذبيان بن بغيض[2]، وقد ذكر ابن ماكولا الثلاثة المذكورين في «الإكمال»[3]، وقال في كل منهم: إنه شاعر، وفي هذا جواب على المصنف، فإنه ترجم هذا النوع بالمفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء، فخرج بذلك الشعراء الذين لا صحبة لهم، فيردّ عليه الأول فقط لأنه صحابـي.

وأجاب بعض المتأخرين: أن مثل هذا لا يرد على البرديجي، إنما يرد عليه ما ورد من الأسماء من طبقة ذلك الذي سمَّاه إما من الصحابة أو التابعين.

كذا قال، وفيه نظر، وهو وارد على المصنف قطعاً، لأنه لم يقيد ذلك بطبقة، والله أعلم.

= «شاعر أبوه أربد، أخو لبيد بن ربيعة».
الإكمال (٤/ ١٨٣).

(١) هو لبيد ــ بفتح اللام وكسر الباء الموحدة التحتية وسكون الياء المثناة التحتية ــ ابن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة الكلابـي ــ بكسر الكاف وفتح اللام، نسبةً إلى بني كلاب ــ أبو عقيل الشاعر المشهور. قيل: كان فارساً شجاعاً شاعراً سخيًا، قال الشعر في الجاهلية دهراً ثم أسلم. وفد على رسول الله ﷺ في ثلاثة عشر رجلاً من بني كلاب، وأسلم وحسن إسلامه. قيل: عاش مائة وثلاثين سنة، وقيل: عاش مائة وأربعين. وله أشعار مشهورة مذكورة.
الاستيعاب (٣/ ٣٢٤ ــ ٣٢٨)، أسد الغابة (٤/ ٢٦٠ ــ ٢٦٣)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٣٨)، الإصابة (٣/ ٣٢٦، ٣٢٧).

(٢) هو زر بن محمد الثعلبـي، أحد بني ثعلبة بن سعد بن ذبيان ــ بضم الذال المعجمة وسكون الباء الموحدة التحتية وفتح الياء المثناة التحتية ــ ابن بغيض وهو شاعر أيضاً.
الإكمال (٤/ ١٨٣).

(٣) (٤/ ١٨٣).

سعير بن الخمس انفرد في اسمه، واسم أبيه.

---

١٩٠ ــ قوله: (سُعَيْر بن الخِمْس[١]، انفرد في اسمه، واسم أبيه)، انتهى.

وليس سعير فرداً، وقد ذكر غير واحد في الصحابة اثنين بهذا الاسم.

أحدهما: سُعْيْر بن عَدَّاء البَكَّائي[٢]. ذكره البارودي في «الصحابة»[٣]، وأن النبي ﷺ كتب له: «من محمد رسول الله إلى سعير بن عداء: إني أحضرتك الرخيج، وجعلت لك فضل ابن السبيل»[٤]، أورده ابن فتحون

---

(١) هو سُعير ــ بضم السين المهملة وفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة التحتية ــ ابن الخمس ــ بكسر الخاء المعجمة وسكون الميم ــ التميمي أبو مالك، ويقال: أبو الأحوص. قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الترمذي: هو ثقة عند أهل الحديث، وقال ابن سعد: كان صاحب سنة وعنده أحاديث، وقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق.
تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ١١٩)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٢٣)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٣٦)، تهذيب الكمال (١/ ٥١٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٥، ١٠٦)، الكاشف (١/ ٢٩٩)، التقريب (١/ ٣١٠)، الخلاصة (ص ١٦٢).

(٢) هو سعير بن العداء ــ بفتح العين المهملة والدال المهملة المشددة ــ الفريعي ــ بضم الفاء وفتح الراء وسكون الياء المثناة التحتية ــ، نسبةً إلى . . . . ويقال البكائي ــ بفتح الباء الموحدة وتشديد الكاف، نسبةً إلى بكا وهو ربيعة بن عمرو بن عامر ــ ذكره المدايني في كتاب «رسل رسول الله ﷺ».
أسد الغابة (٢/ ٣١٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٢٥)، الإصابة (٢/ ٥٣).

(٣) انظر: الإصابة (٢/ ٥٣).

(٤) قال ابن الأثير في أسد الغابة (٢/ ٣١٨): «أخرجه ابن منده وأبو نعيم»، وذكر الحافظ في الإصابة (٢/ ٥٣) أن المدايني روى من طريق عبد الله بن يحيى قال: أراني ابن لسعير بن العداء كتاباً من محمد رسول الله صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم كتبه لسعير بن العداء، ورواه البارودي وابن منده من هذا الوجه وزاداني «أخفرتك الرجيج».

. . . .

في «ذيله»[1] على «الاستيعاب»، وذكره ابن منده وأبو نعيم أيضاً إلَّا أنهما لم ينسباه «البكائي»، ونسباه «الفريعي» وقالا: «يعد في الحجازيين»[2].

الثاني: سعير بن سوادة العامري، أتى النبـي ﷺ / ذكره ابن منده وأبو نعيم في الصحابة[3]، قال أبو نعيم: «وقيل هو سفيان بن سوادة»[4].

---

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٠ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٢٧٥).

(٢) انظر: أسد الغابة (٢/ ٣١٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٢٥).

(٣) انظر: أسد الغابة (٢/ ٣١٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٢٥).

(٤) انظر: أسد الغابة (٢/ ٣١٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٢٥).

سِنْدَر الخَصي مولى زِنْبَاع الجُذَامِي له صحبة.

شَكَلُ بن حُميد الصحابي بفتحتين.

شَمْعُون بن زيد أبو رَيْحانة بالشين المنقوطة والعين المهملة ــ ويقال: بالغين المعجمة، قال أبو سعيد ابن يونس: وهو عندي أصح. أحد الصحابة الفضلاء.

صُدَي بن عَجلان أبو أمامة الصحابي.

---

١٩١ ــ قوله: (سِنْدَر الخَصِيّ ــ مولى زِنْبَاع الجُذَامي[١]، له صحبة)، انتهى.

اعترض عليه بأن في الصحابة اثنين بهذا الاسم:

أحدهما: سِنْدَر هذا يُكنى أبا عبد الله[٢]، ذكره ابن مَنده وأبو نعيم وابن عبد البر[٣].

---

(١) هو زنباع ــ بكسر الزاي وسكون النون وفتح الباء الموحدة التحتية ــ ابن رَوح ــ بفتح الراء وسكون الواو ــ الجذامي ــ بضم الجيم وفتح الذال المعجمة، نسبةً إلى بني جذام ــ أبو روح الفلسطيني، صحابي، له حديثان.
الاستيعاب (٢/ ٧٨)، أسد الغابة (٢/ ٢٠٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٩١)، الإصابة (١/ ٥٥١، ٥٥٢).

(٢) سندر ــ بكسر السين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة ــ مولى زنباع الجذامي. قال البخاري: سندر له صحبة، وروى الطبراني عن عبد الله بن سندر، عن أبيه أنه كان عبداً لزنباع فغضب عليه فخصاه... الحديث، وهذا هو الراجح الذي رجَّحه الخطيب في المؤتلف والمختلف، وقيل: إن الذي خصي هو ابنه. وقد سأل سندر عمر بن الخطاب أن يجعل ديوانه في مصر فأجابه إلى ذلك فنزلها وأقطعه عمرو بن العاص أرضاً واسعة وداراً، فكان سندر يعيش فيها فلما مات قبضت في مال الله:
الاستيعاب (٢/ ١٣٣، ١٣٤)، أسد الغابة (٢/ ٣٦٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٤٢)، الإصابة (٢/ ٨٤، ٨٥).

(٣) انظر: الاستيعاب (٢/ ١٣٣، ١٣٤)، أسد الغابة (٢/ ٣٦٠، ٣٦١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٤٢).

. . . .

والثاني: سِنْدَر يكنى أبا الأسود، ذكره أبو موسى المديني في «ذيله على الصحابة»[1] على ابن منده، وذكر له حديث: «أَسْلَمُ سَالَمَهَا اللَّـهُ...»[2] الحديث. وهذا يقتضي أنه عند أبي موسى آخر.

والجواب عنه أن الصواب أنهما واحد، وكنيته أبو الأسود كما كناه البخاري في «التاريخ الكبير»[3]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[4]، والنسائي في

(١) انظر: أسد الغابة (٢/ ٣٦٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٤٢)، الإصابة (٢/ ٨٥، ١٣١، ١٣٢).

(٢) أورده أبو موسى المديني من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن سندر رفعه كما في الإصابة (٢/ ٥، ١٣١)، وانظر: كشف الأستار (٣/ ٣٠٩)، رقم (٢٨١٧) وهذا الإسناد وإن كان ضعيفاً لأن فيه ابن لهيعة إلَّا أن له شواهد في الصحيح وغيره.

فقد أخرجه أحمد بإسناده عن ابن عمر وجابر، وسلمة بن الأكوع، وأبي هريرة وأبي ذر الغفاري مرفوعاً. انظر: المسند (٢/ ٢٠، ١٠٧، ١١٧، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٦، ١٥٣، ٤١٨)، (٣/ ٣٤٥، ٣٨٣)، (٤/ ٤٨)، (٥/ ١٧٥، ١٧٧).

وأخرجه مسلم (١/ ٤٧٠) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٣٠٨)، بإسناده عن خُفاف بن إيماء الغفاري مرفوعاً، وفي (٤/ ١٩٢٢، ١٩٥٢) كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٤٧٣، ٢٥١٤) عن أبي ذر الغفاري مرفوعاً، وعن أبي هريرة مرفوعاً، رقم (٢٥١٦)، وعن ابن عمر، رقم (٢٥١٨) يرفعانه.

والحاكم في المستدرك (٤/ ٨٢)، كتاب معرفة الصحابة «باب أسلم وغفار ومزينة» عن أبي هريرة وسلمة بن الأكوع.

والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٢٠٢) بإسناده عن سندر، والبزار في مسنده. انظر: كشف الأستار رقم (٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧) عن سمرة وجابر وابن سندر.

(٣) (٢/ ٢/ ٢١٠).

(٤) (٢/ ١/ ٣٢٠).

. . . .

«الكنى»[1] وغيرهم، وإنما كناه من كناه بأبـي عبد الله كما فعل الطبراني في «المعجم الكبير»[2] بابنه عبد الله الذي روى عنه أحد الحديثين ، وهو قد نزل مصر، وإنما روى عنه الحديث الذي ذكره أبو موسى أهل مصر[3].

وقد قال الحافظ أبو عبيد الله محمد بن الربيع الجِيزِي[4] في كتاب له جمع فيه حديث من دخل مصر من الصحابة في ترجمة سِنْدَر: «ولأهل مصر عنه عن النبـي ﷺ حـديثـان لا أعلـم لـه غيـرهمـا»[5]، ثـم روى الحـديثيـن معـاً. وقـال أبو الحسن ابن الأثير الجزري: «يغلب على ظني أنهما واحد ودليله أنهما من أهل مصر»[6]، انتهى.

---

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٠ ب).

(٢) (٧/ ٢٠٢).

(٣) في ب: «أهل موسى أبو مصر».

(٤) هو محمد بن الربيع بن سليمان بن داود الجيزي ــ بكسر الجيم وسكون الياء المثناة التحتية وكسر الزاي، نسبةً إلى جيزة، وهي بليدة بفسطاط مصر في النيل كان بها جماعة من العلماء والأئمة ــ قال السمعاني: «كان مقدماً في شهود مصر وشهد عند أبـي عبيد علي بن الحسين بن حرب وغيره، يروي عن أبيه والربيع بن سليمان المرادي ويونس بن عبد الأعلى الصدفي وبحر بن نصر الخولاني وغيرهم، روى عنه جماعة منهم أبو الحسن ابن فراس المكي.
الأنساب (٣/ ٤١٢).
في ب: «أهل موسى أبو مصر».

(٥) انظر: الإصابة (٢/ ٨٥).

(٦) أسد الغابة (٢/ ٣٦١).

صُنَابِح بن الأَعْسَر الصحابي، ومن قال فيه صُنَابِحي فقد أخطأ.

ضُرَيْب بن نُقَيْر بن سُمَيْر، بالتصغير فيها كلها، أبو السليل القيسي البصري، روى عن معاذة العدوية وغيرها، ونقير أبوه بالنون والقاف، وقيل: بالفاء، وقيل بالفاء واللام: نفيل.

---

١٩٢ ـ قوله: (صُنَابِح بن الأَعْسَر الصحابي، ومن قال فيه: صُنابحي، فقد أخطأ)، انتهى.

اعترض عليه بأن أبا نعيم ذكر في «الصحابة»[١] آخر اسمه صُنَابِح، وكذلك ذكره أبو موسى المديني في ذيله على ابن منده[٢]، وذكر له حديثاً متنه: «لا تَزَالُ هذه الأُمَّةُ في مُسْكَةٍ مِنْ دِينَها مَا لَمْ يَكِلُوا الجَنَائِزَ إلى أَهْلِها»[٣].

---

(١) انظر: أسد الغابة (٣/ ٣٠).

(٢) انظر: أسد الغابة (٣/ ٣٠).

(٣) قال أبو نعيم: «وأفرده بعض المتأخرين بترجمة، وروي عن وكيع عن الصلت بن بهرام، عن الصنابح قال: قال رسول الله ﷺ: لا تزال هذه الأمة في مسكة من دينها ما لم يكلوا الجنائز إلى أهلها»، نقله ابن الأثير هذا عن أبي نعيم في أسد الغابة (٣/ ٣٠)، ثم قال ابن الأثير: «أخرجه أبو نعيم وأبو موسى، وقال أبو موسى بعد هذا الحديث: رواه أبو الشيخ فقال: عن الصنابحي، وجعل بينه وبين الصلت: الحارث بن وهب».

ورواية أبي نعيم هي في الحلية (٨/ ٣٧٤)، قال أبو نعيم: حدثنا محمد بن أحمد بن عثمان ابن أبي شيبة، ثنا عمي؛ ح: وحدثنا محمد بن محمد، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا هارون بن إسحاق؛ قالا: ثنا وكيع عن الصلت بن بهرام عن الحارث بن وهب، عن الصنابحي قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٩٤) بإسناده من طريق إسحاق بن راهويه: ثنا وكيع عن الصلت بن بهرام، عن الحارث بن وهب، عن الصنابح... فذكر الحديث بلفظ: «لا تزال أمتي في مسكة من دينها ما لم ينتظروا بالمغرب اشتباك النجوم مضاهاة اليهود، وما لم يؤخروا الفجر مضاهاة النصرانية».

قال في مجمع الزوائد (١/ ٣١١): رجاله ثقات».

. . . .

والجواب أن أبا نعيم ــ بعد أن أورده ــ قال: «هو عندي المتقدم أفرده[1] بعض المتأخرين ترجمةٍ»[2]، انتهى.

وقد تقدَّم أن الطبراني ذكر هذا الحديث في «المعجم الكبير»[3] في ترجمة الصُّنَابِح بن الأَعْسَر، ولكنه قال: «في السند الصُّنَابِحي بالياء آخره[4]، فالصواب[5] حذفها كما ذكره المصنف، والله أعلم.

(١) في ك: «أورده».
(٢) انظر: أسد الغابة (٣/ ٣٠).
(٣) (٨/ ٩٤).
(٤) الذي في المعجم الكبير (٨/ ٩٣، ٩٤)، «الصنابح» ــ بالباء الموحدة التحتية وآخره حاء مهملة ــ، كما ذكره ابن الصلاح، فلعلَّ الحافظ العراقي رحمه الله وقف على نسخة أخرى من المعجم الكبير فيها ما ذكره هنا.
(٥) في ك: «والصواب».

عزوان بن زيد الرقاشي ــ بعين غير معجمة ــ عبد صالح تابعي.

قرثع الضبي ــ بالثاء المثلثة.

كلدة بن حنبل بفتح اللام ــ صحابي.

لبَيّ بن لَبَا الأسدي الصحابي ــ باللام فيهما ــ والأول مشدد مصغر على وزن أبي، والثاني ــ مخفف مكبر، على وزن عصا، فاعلمه فإنه يغلط فيه ــ.

---

١٩٣ ــ قوله: (عَزْوَان بن زيد الرَّقَاشي[1] ــ بعين غير معجمة ــ عبد صالح تابعي)، انتهى.

اعترض عليه بأن لهم عَزْوَان آخر لم ينسب تابعي أيضاً، ذكره ابن ماكولا في «الإكمال»[2] بعد ذكر الأول، وقال: إنه من أصحاب أبي موسى روى عن أنس بن مالك، قال: ما أصنع بالضحك.

والجواب: أن ابن ماكولا ــ بعد أن ذكره ــ قال: «لعله ابن زيد الذي قبله»[3]، انتهى.

---

(١) هو عزوان ــ بفتح العين المهملة وسكون الزاي وفتح الواو ــ ابن زيد الرقاشي ــ بفتح الراء والقاف المخففة وفي آخرها شين معجمة، نسبةً إلى امرأة اسمها رقاش كثر أولادها حتى صاروا قبيلة ــ قال أبو حاتم: «بصري، روى عنه الحسن»، وكان من الزهاد، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «لحق جماعة من الصحابة، روى عنه البصريون، حلف أنه لا يضحك حتى يعلم أين منزلته، فلم يضحك حتى مات».
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٨٩)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٤١)، الثقات لابن حبان (٥/ ٢٨٨)، المؤتلف والمختلف (٤/ ١٧٤٧)، الإكمال (٧/ ١٨)، المشتبه (٢/ ٤٨٥)، الإعلام بما في مشتبه الذهبي من الأوهام (ص ٤١٥)، تبصير المنتبه (٣/ ١٠٤٤).

(٢) (٧/ ١٨).

(٣) الإكمال (٧/ ١٨).

. . . .

وكذلك لم يذكره الدارقطني[1]، بل اقتصر على الأول، وكذلك ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»[2]، وابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل»[3] في الأفراد.

قلت: ولا تعرف له رواية، وإنما روى عنه شيء من قوله كما أشار إليه البخاري وابن أبـي حاتم، وذكر الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»[4] عن السَّرِي بن يحيـى أن عَزْوَان الرُّقَاشي كان يختلف إلى مجلس ثابت مجلس القصص».

---

(١) في المؤتلف والمختلف (٤/ ١٧٤٧، ١٧٤٨).
(٢) (٤/ ١/ ٨٩).
(٣) (٣/ ٢/ ٤١).
(٤) (٤/ ١٧٤٧، ١٧٤٨).

مُسْتَمِر بن الرَّيَّان رأى أنساً.

---

١٩٤ ــ قوله: (المُسْتَمِر بن الرَّيَّان[١] رأى أنساً)، انتهى.

وليس المستمر هذا فرداً، فإن لهم المستمر الناجي[٢]، وكلاهما بصري، وهو والد إبراهيم بن المستمر العُرُوقي، روى له ابن ماجه[٣] حديثاً رواه عن ابنه

---

(١) هو المستمر بن الريان ــ بفتح الراء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية ــ الإيادي ــ بكسر الهمزة وفتح الياء المثناة التحتية وكسر الدال المهملة، نسبةً إلى إياد بن نزار بن معد ــ الزهراني، أبو عبد الله البصري العابد. وثقه يحيى بن سعيد، وأحمد، وابن معين، والنسائي وقال: كان من الأبدال، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو بكر البزار: مشهور.

التاريخ لابن معين (٢/ ٥٥٩)، الثقات لابن حبان (٧/ ٥١٤)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣١٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٠٤، ١٠٥)، الكاشف (٣/ ١١٩)، التقريب (٢/ ٢٤١)، الخلاصة (ص ٣٩٦).

(٢) هو المستمر الناجي ــ بفتح النون وبالجيم المكسورة نسبةً إلى بني ناجية ــ العروقي ــ بضم العين والراء المهملتين ــ روى عن عنبس ــ وقيل: عبيس بضم العين المهملة ــ ابن ميمون، وروى عنه ابنه إبراهيم بن المستمر العروقي.

تهذيب الكمال (٣/ ١٣١٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٠٥)، الكاشف (٣/ ١١٩)، التقريب (٢/ ٢٤١)، الخلاصة (ص ٣٩٦).

(٣) (٢/ ٧٥١) كتاب التجارات «باب الأسواق ودخولها»، رقم (٢٢٣٤) وإسناده ضعيف.

عيسى بن ميمون هو المدني مولى القاسم بن محمد، يعرف بالواسطي، ويقال: ابن تليدان ــ بفتح التاء المثناة الفوقية وكسر اللام ــ ، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ليس بثقة، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال الحافظ في التقريب: «ضعيف».

التاريخ لابن معين (٢/ ٤٦٦)، التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٤٠١، ٤٠٢)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٨٧)، المجروحين (٢/ ١١٨)، الكامل (٥/ ١٨٨١)، الميزان (٣/ ٣٢٥ ــ ٣٢٦)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٨٤، ١٠٨٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٦)، الكاشف (٢/ ٣١٩)، التقريب (٢/ ١٠٢)، الخلاصة (ص ٣٠٤).

. . . .

إبراهيم بن المستمر العُروقي[1]، عن أبيه المستمر، عن عيسى بن ميمون، عن عون بن أبـي شداد، عن أبـي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ غَدَا إلى صَلاةِ الصُّبْحِ غَدَا بِرَايَةِ الإيمَانِ. . .» الحديث.

قال صاحب «الميزان»[2]: «انفرد عنه ابنه إبراهيم».

---

(١) هو إبراهيم بن المستمر الهذلي الناجي العروقي، أبو إسحاق البصري، قال النسائي: صدوق، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «ربما أغرب»، وقال ابن حجر: صدوق يغرب.

الثقات لابن حبان (٨/ ٨١)، تهذيب الكمال (١/ ٦٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٦٤)، الكاشف (١/ ٤٨)، التقريب (١/ ٤٣)، الخلاصة (ص ٢٢).

(٢) (٤/ ٩٦).

نُبَيْشَةَ الخير صحابـي.

---

١٩٥ ـ قوله: (نُبَيْشَةَ الخير[١] صحابـي)، انتهى.

وليس نُبيشة فرداً، فإن لهم نبيشة آخر صحابـي، أورده ابن مَنده وأبو نعيم في «الصحابة»[٢]، وتوفي في حياة النبي ﷺ، وهو الذي روى أنه سمع النبـي ﷺ رجلاً يلبـي عنه، والحديث رواه الدارقطني[٣] والبيهقي[٤] من حديث ابن عباس قال: سمع النبـي ﷺ رجلاً يلبـي عن نُبَيْشة فقال: «أيُّها المُلَبِّي عن نُبَيْشة هذه عن نُبَيْشةَ واحْجُجْ عنْ نَفْسِكَ».

---

(١) نُبيشة الخير ـ بضم النون وفتح الباء الموحدة التحتية وسكون الباء المثناة التحتية وفتح الشين المعجمة ـ الخير، هو ابن عمرو بن عوف، وقيل: ابن عبيد الله بن عمرو بن عوف بن الحارث بن نصر بن حصين الهذلي، وقيل في نسبه غير ذلك، روى عن النبـي ﷺ حديث: «أيام التشريق أيام أكل وشرب. . .».
أخرجه مسلم في صحيحه.
وله أحاديث أخر، قال ابن عبد البر: سكن البصرة ويقال: إنه دخل على النبـي صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم وعنده أسارى فقال: يا رسول الله! إما أن تفاديهم وإما أن تمن عليهم. فقال: «أمرت بخير أنت نبيشة الخير». قلت: ولم يخرجه ابن الأثير، ولا الحافظ في الإصابة ولا ذكرا له إسناداً. لكن قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٣٩١): «رواه الطبراني وإسناده حسن».
الاستيعاب (٣/ ٥٧٠)، أسد الغابة (٥/ ١٣، ١٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٠٤)، الإصابة (٣/ ٥٥١)، التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٢٧، ١٢٨)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٥٠٦)، الإكمال (٧/ ٣٣٨).

(٢) انظر: أسد الغابة (٥/ ١٣، ١٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٠٤).

(٣) (٢/ ٢٦٨) في كتاب الحج «باب المواقيت» رقم (١٤٦).

(٤) (٤/ ٣٣٧) في كتاب الحج «باب من ليس له أن يحج عن غيره». وانظر بقية كلام المصنف عليه.

. . . .

ولهم شيخ آخر اسمه نُبَيْشَة ابن أبي سلمى[١] روى عنه رُشَيْد أبو مَوْهَب[٢] ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٣]، وقال: «سمعت أبي يقول: هو[٤] مجهول»، انتهى.

ويجاب عن المصنف بأنه تبع في ذلك البخاري، فإنه ذكر نُبَيْشَة الخير في «التاريخ الكبير»[٥] في الأفراد، وأما نُبَيْشَة المذكور في الحج فإنه لا يصح حديثه انفرد به الحسن بن عمارة وهو متروك الحديث[٦]، والمعروف من حديث ابن عباس «لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَة»، وقد رواه الحسن بن عمارة أيضاً هكذا مثل رواية غيره، رواه الدارقطني[٧]

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٥٠٦)، الميزان (٤/ ٢٤٥)، لسان الميزان (٦/ ١٤٧).

(٢) رشيد ــ بضم الراء المهملة وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المثناة التحتية ــ أبو موهب ــ بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء ــ وقيل: أبو موهوب، كما في (ب) أبو حاتم: «هو مجهول».
الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٠٧)، الميزان (٢/ ٥٢)، لسان الميزان (٢/ ٤٦١).

(٣) (٤/ ١/ ٥٠٦).

(٤) في ك: «إنه».

(٥) (٤/ ٢/ ١٢٧، ١٢٨).

(٦) ممن صرح أنه متروك الحديث من الأئمة: أحمد وأبو حاتم ومسلم والنسائي والدارقطني والساجي ــ ونقل إجماع أهل الحديث على ذلك ــ وعمرو بن علي الفلاس والبيهقي وغيرهم.
انظر: الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٧، ٢٨)، المجروحين (١/ ٢٢٩ ــ ٢٣١)، الضعفاء الكبير (١/ ٢٣٧ ــ ٢٤١)، الكامل (٢/ ٦٩٨ ــ ٧٠٩)، الميزان (١/ ٥١٣ ــ ٥١٥)، تهذيب الكمال (١/ ٢٧٤، ٢٧٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٠٤ ــ ٣٠٨)، الكاشف (١/ ١٦٤)، التقريب (١/ ١٦٩)، الخلاصة (ص ٧٩، ٨٠).

(٧) سنن الدارقطني (٢/ ٢٦٨).

. . . .

والبيهقي[(١)] أيضاً، قال الدارقطني[(٢)]: «هذا هو الصحيح عن ابن عباس والذي قبله وهم، يقال أن الحسن بن عمارة كان يرويه ثم رجع عنه إلى الصواب فحدث به على الصواب موافقاً لرواية غيره عن ابن عباس، وهو متروك الحديث على كل حال»، انتهى.

وأما نُبَيْشَة الثالث فهو مجهول كما تقدَّم.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٣٧).

(٢) السنن (٢/ ٢٦٩)، ونقله البيهقي عنه في السنن الكبرى (٤/ ٣٣٧).

نَوْفُ البِكالي تابعي من بِكَال، بطن من حِمْيَر، ـ بكسر الباء وتخفيف الكاف ـ ، وغلب على ألسنة أهل الحديث فيه ـ فتح الباء وتشديد الكاف ـ .

وابصة بن معبد الصحابـي.

هبيب بن مغفل مصغر، ـ بالباء الموحدة المكررة ـ صحابـي، ومغفل، ـ بالغين المنقوطة الساكنة ـ .

همذان، بريد عمر بن الخطاب؛ ضبطه ابن بكير وغيره ـ بالذال المعجمة ـ ، وضبطه بعض من ألف على كتاب البرديجي ـ بالدال المهملة وإسكان الميم ـ .

---

١٩٦ ـ قوله: (نَوْفُ البِكَالي[1] تابعي)، انتهى.

وليس نَوْف فرداً، فأما نَوْف هذا فهو نَوْف بن فَضَالَة، كذا نسبه البخاري[2]، وابن أبـي حاتم[3]، وابن حبان[4] وغيرهم، وهو ابن امرأة كعب

---

(١) هو نوف ـ بفتح النون وسكون الواو ـ ابن فضالة ـ بفتح الفاء والضاد المعجمة واللام المخففة ـ الحميري ـ بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المثناة التحتية، نسبةً إلى حمير ـ البكالي ـ بكسر الباء الموحدة التحتية وفتح الكاف المخففة وكسر اللام، نسبةً إلى بني بكال، وهو بطن من حمير ـ أبو يزيد أو أبو رشيد، أمه كانت امرأة كعب الأحبار، وكان نوف يروي القصص، كان إماماً لأهل دمشق، وذكره ابن حبان في الثقات.
استشهد مع محمد بن مروان في الصائفة، وقال ابن حجر: مستور.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٢٩)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٥٠٥)، الثقات لابن حبان (٥/ ٤٨٣)، الأنساب (٢/ ٢٦٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٢٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٩٠).

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ١٢٩).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٥٠٥).

(٤) الثقات (٥/ ٤٨٣).

. . . .

الأحبار، وله ذكر في «الصحيحين»[١] في حديث ابن عباس عن أبي في قصة الخضر مع موسى، عليهما السلام.

وأما نوف الآخر فهو نوف بن عبد الله، روى عن علي بن أبي طالب قصة طويلة (ذكر ابن أبي حاتم[٢] منها: «قال: بِتُّ مع علي بن أبي طالب)[٣] فقال: «يا نوف! أنائم أنت أم رَامِق». روى عنه سالم ابن أبي حفصة وفَرْقَد السَّبَخي، وقد ذكر ابن حبان الترجمتين معاً في ثقات التابعين[٤].

وقد قيل: إن لهم ثالثاً اسمه نوف بن عبد الله أيضاً، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٥]: «كأن البخاري جعل نوف بن عبد الله اسمين فسمعت أبي يقول: هما واحد وكتب بخطه ذلك»، انتهى.

قلت: ولم يذكر البخاري في «التاريخ الكبير»[٦] غير نَوْف بن فَضَالَة البكَالي في «الأفراد»[٧]، فلا أدري أين ذكر البخاري نوف بن عبد الله اثنين، والله أعلم.

---

(١) صحيح البخاري (١٢٧/٤) كتاب الأنبياء «باب حديث الخضر مع موسى ـ عليهما السلام ـ »، صحيح مسلم (١٨٤٧/٤)، كتاب الفضائل رقم (٢٣٨٠).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٥٠٤، ٥٠٥).

(٣) من قوله: «ذكر ابن أبي حاتم» إلى هنا ملحق بهامش الأصل.

(٤) الثقات (٥/ ٤٨٣).

(٥) (٤/١/٥٠٤، ٥٠٥).

(٦) (٤/٢/١٢٩).

(٧) وكذا قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في تعليقه وتحقيقه لكتاب الجرح والتعديل: «لم أجد في التاريخ ذكراً لنوف بن عبد الله أصلاً، وإنما ذكر صاحب الترجمة الآتية ـ أي ترجمة نوف البكالي ـ في الأفراد».
قلت: وما ذكره الحافظ العراقي، والشيخ المعلمي ـ رحمهما الله ـ هو الواقع بلا ريب فليس في التاريخ الكبير للبخاري ذكر لنوف بن عبد الله مطلقاً.

وأما الكنى المفردة: فمنها:

أبو العُبَيْدين، مصغر مثنى، واسمه معاوية بن سَبْرة من أصحاب ابن مسعود، له حديثان أو ثلاثة.

أبو العُشَراء الدارمي وقد سبق.

أبو المُدِلَّة ــ بكسر الدال المهملة وتشديد اللام ــ ولم يوقف على اسمه، روى عنه الأعمش وابن عيينة وجماعة، ولا نعلم أحداً تابع أبا نعيم الحافظ في قوله: إن اسمه عبيد الله بن عبد الله المدني.

أبو مُراية العجلي عرفناه ــ بضم الميم وبعد الألف ياء مثناة من تحت ــ واسمه عبد الله بن عمرو تابعي روى عنه قتادة.

أبو معيد مصغر ــ مخفف الياء ــ : حفص بن غيلان الهمداني روى عن مكحول وغيره.

---

١٩٧ ــ قوله: (أبو المُدِلَّة[١] ــ بكسر الدال المهملة وتشديد اللام ــ روى عنه الأعمش وابن عيينة وجماعة، ولا نعلم أحداً تابع أبا نعيم الحافظ في قوله: إن اسمه عبيد الله بن عبد الله المدني)، انتهى.

---

(١) أبو مدلة ــ بضم الميم وكسر الدال المهملة وتشديد اللام المفتوحة ــ المدني، قال ابن حبان: اسمه عبيد الله بن عبد الله، وقال غيره: هو أخو أبي الحباب سعيد بن يسار كما حكاه البخاري. ذكره ابن حبان في الثقات، لكن قال ابن المديني: أبو مدلة مولى عائشة، لا يعرف اسمه مجهول لم يروِ عنه غير أبي مجاهد، وقال الحافظ في التقريب: «مقبول».

الكنى للبخاري (ص ٧٤)، الكنى والأسماء لمسلم (ص ١١٠)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٤٤٤)، الثقات لابن حبان (٥/ ٧٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١٦٤٥)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٢٧)، الكاشف (٣/ ٣٣٢)، التقريب (٢/ ٤٧٠)، الخلاصة (ص ٤٥٩).

. . . .

وفيه أمران:

أحدهما: إن قوله: «روى عنه الأعمش وابن عيينة»[1] وهم عجيب، ولم يروِ عن أبـي المُدِلَّة واحد من المذكورين أصلاً، وقد انفرد[2] بالرواية عنه أبو مجاهد الطائي واسمه سعد[3]، هذا ما لا أعلم فيه خلافاً بين أهل الحديث، ولم يذكر ابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل»[4]، وابن حبان في «الثقات»[5] وأبو أحمد الحاكم في «الكنى»[6] وغيرهم ممن صنف في أسماء الرجال ــ فيما وقفت عليه ــ راوياً غير سعد أبـي مجاهد الطائي، وصرَّح بذلك علي بن المديني فقال: «أبو مُدِلَّة مولى عائشة، لا يعرف اسمه مجهول، لم يروِ عنه غير أبـي مجاهد»[7].

وسبب هذا الوهم الذي وقع[8] للمصنف أنه اشتبه / عليه ذلك بأبـي مجاهد الذي روى عن أبـي مُدِلَّة، فإنه روى عنه الأعمش وسفيان بن عيينة وآخرون، وليس أبو مجاهد من أفراد «الكنى»، فإن لهم جماعة يكنون بأبـي مجاهد، والله أعلم.

---

(١) في ك: «وجماعة».

(٢) سقطت من ب.

(٣) أبو مجاهد الطائي الكوفي واسمه سعد. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد: لا بأس به، وقال وكيع: ثنا سعدان الجهني عن سعد أبـي مجاهد الطائي وكان ثقة.
الثقات لابن حبان (٦/ ٣٧٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٦٤٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨٥).

(٤) (٤/ ٢/ ٤٤٤).

(٥) (٥/ ٧٢).

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ١١١ ب).

(٧) انظر: تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٢٧).

(٨) سقطت من ب.

. . . .

الأمر الثاني: أن أبا نعيم لم ينفرد بتسميته «عبيد الله بن عبد الله»، بل كذلك سماه ابن حبان في «الثقات»[١]، وجزم أبو أحمد الحاكم في «الكنى»[٢]: بأنه أخو سعيد بن يسار، وروى بإسناده عن البخاري أنه قال: «أبو مُدِلَّة صاحب عائشة، قال خلاد بن يحيى، عن سعدان الجهني، عن سعد الطائي، عن أبي مُدِلَّة أخي سعيد بن يسار قال: وقال الليث بن سعد: أبو مَرْثد[٣] ولا يصح»[٤].

قلت: والمعروف أن أخا سعيد بن يسار[٥] إنما هو أبو مُزَرِّد لا[٦] أبو مُدِلَّة، وهي أيضاً من الأفراد في الكنى، اسم أبي مُزَرِّد عبد الرحمن بن يسار كما ذكره أحمد بن صالح، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» وبه جزم المزي في

---

(١) (٥/ ٧٢).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١١١ ب).

(٣) في غب وعث «مزيد».

(٤) الكنى للبخاري (ص ٧٤).

(٥) هو سعيد بن يسار، أبو الحباب ـ بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة التحتية ـ المدني مولى ميمونة، وقيل: مولى الحسن بن علي، وقيل: مولى بني النجار، وقيل: غير ذلك. قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي: ثقة، ووثقه أيضاً ابن حبان وابن سعيد والعجلي وابن عبد البر، وقال: «لا يختلفون في توثيقه»، وقال ابن حجر: ثقة متقن، مات سنة ست عشرة ومائة، وقيل: سنة سبع عشرة ومائة، وقيل: سنة عشرين ومائة.
التاريخ لابن معين (٢/ ٢١٠)، التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٥٢٠)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٧٢)، الثقات للعجلي (ص ١٨٩)، الثقات لابن حبان (٥/ ٢٧٩)، طبقات ابن سعد (٥/ ٢٨٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٠٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٢، ١٠٣)، الكاشف (١/ ٢٩٩)، التقريب (١/ ٣٠٩)، الخلاصة (ص ١٤٤).

(٦) سقطت من ب.

. . . .

«التهذيب»[1]، وهو والد معاوية ابن أبـي مُزَرِّد[2] أحد من احتج به الشيخان، والله أعلم.

---

(1) تهذيب الكمال (٣/ ١٦٤٧).

(2) معاوية ابن أبـي مزرد ــ بضم الميم وفتح الزاي وكسر الراء المشددة ــ واسمه عبد الرحمن بن يسار المدني، مولى بني هاشم، وهو ابن أخي أبـي الحباب سعيد بن يسار. قال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، وقال الحافظ في التقريب: «ليس به بأس».
تهذيب الكمال (٣/ ١٣٤٨)، التقريب (٢/ ٢٦١).

وأما الأفراد من الألقاب: فمثالها سَفِينة مولى رسول الله ﷺ من الصحابة لقب فرد، واسمه مِهْران على خلاف فيه.

مَنْدَل بن علي ــ وهو بكسر الميم ــ، عن الخطيب وغيره، ويقولونه كثيراً بفتحها، وهو لقب واسمه عمرو.

سَحْنون بن سعيد التنوخي القيرواني صاحب «المدونة» على مذهب مالك، لقب فرد، واسمه عبد السلام.

ومن ذلك **مُطَيَّن** الحضرمي، و**مُشْكَدَانة** الجُعْفي، في جماعة آخرين سنذكرهم في نوع الألقاب ــ إن شاء الله تعالى، وهو أعلم.

---

١٩٨ ــ قوله: (مَنْدَل بن علي[1]، ــ وهو بكسر الميم ــ، عن الخطيب وغيره، ويقولونه كثيراً بفتحها)، انتهى.

---

(١) مَندل ــ بفتح الميم على الراجح وسكون النون وفتح الدال المهملة ــ ابن علي العَنَزي ــ أبو عبد الله الكوفي من أنفسهم.
قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن مندل بن علي، فقال: ضعيف الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو زرعة: لين، وقال العجلي جائز الحديث يتشيع، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف، وُلد سنة ثلاث ومائة، ومات سنة سبع أو ثمان وستين ومائة.
التاريخ لابن معين (٢/ ٥٨٦)، التاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ٩٢، ٢٠٥)، التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٧٣)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٣٤، ٤٣٥)، الثقات للعجلي (ص ٤٣٩)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢٣٩)، الضعفاء الكبير (٤/ ٢٦٦، ٢٦٧)، المجروحين (٣/ ٢٤، ٢٥)، الكامل (٦/ ٢٤٤٧ ــ ٢٤٤٩)، الميزان (٤/ ١٨٠)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٧٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٩٨، ٢٩٩)، الكاشف (٣/ ١٥٣، ١٥٤)، التقريب (٢/ ٢٧٤).

. . . .

قلت: قال الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر: «الصواب فيه فتح الميم» كـذا نقلتـه مـن خـط الحـافـظ أبـي الحجـاج يـوسـف بـن خليـل أنـه نقلـه مـن خط ابن ناصر[١].

(١) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ١١٤)، تدريب الراوي (٢/ ٢٧٨)، فتح المغيث (٣/ ١٩٧، ١٩٨).

النوع الموفي خمسين
معرفة الأسماء والكنى

كتب الأسماء والكنى كثيرة، منها: كتاب علي بن المديني، وكتاب مسلم، وكتاب النسائي، وكتاب الحاكم الكبير أبي أحمد الحافظ، ولابن عبد البر في أنواع منه كتب لطيفة رائقة.

والمراد بهذه الترجمة: بيان أسماء ذوي الكنى.

والمصنف في ذلك يبوب كتابه على الكنى مبيناً أسماء أصحابها، وهذا فن مطلوب لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به، ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم، ويتنقصون من جهله. وقد ابتكرت فيه تقسيماً حسناً، فأقول: أصحاب الكنى فيها على ضروب:

أحدها: الذين سموا بالكنى فأسماؤهم كناهم لا أسماء لهم غيرها وينقسم هؤلاء إلى قسمين:

أحدهما: من له كنية أخرى سوى الكنية التي هي اسمه، فصار كأن للكنية كنية، وذلك طريف عجيب:

وهذا كأبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي أحد فقهاء المدينة السبعة، وكان يقال له: «راهب قريش» اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن. وكذلك أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، يقال: إن اسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد، ولا نظير لهذين في ذلك قاله الخطيب. وقد قيل: إنه لا كنية لابن حزم غير الكنية التي هي اسمه.

الثاني من هؤلاء: من لا كنية له غير الكنية التي هي اسمه: مثاله أبو بلال الأشعري الراوي عن شريك وغيره، روي عنه أنه قال: ليس لي اسم، اسمي وكنيتي واحد. وهكذا أبو حصين ابن يحيى بن سليمان الرازي بفتح الحاء. روى عنه جماعة منهم أبو حاتم الرازي وسأله: هل لك اسم؟ فقال: لا، اسمي وكنيتي واحد.

النوع الموفي خمسين
معرفة الأسماء والكنى

١٩٩ ــ قوله: (وهذا كأبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي أحد فقهاء المدينة السبعة، وكان يقال له: «راهب قريش»، اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن).

قول ضعيف رواه البخاري في «التاريخ»[١] عن سُمي مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن، وفيه قولان آخران: أحدهما: أن اسمه محمد وكنيته أبو بكر، وهو الذي ذكره البخاري في «التاريخ»[٢]، فذكره في «المحمدين» وذكر من رواية شعيب ويونس ومعمر وصالح عن الزهري أنه سماه كذلك، ثم ذكر في آخر الترجمة قول سمي المتقدم. والقول الثالث ــ وهو الصحيح ــ أن اسمه كنيته، وبهذا جزم ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٣]، وابن حبان في «الثقات»[٤]، وقال المزي في «التهذيب»[٥]: إنه صحيح.

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ١/ ١٤٥، ١٤٦).
(٢) (١/ ١/ ١٤٦).
(٣) (٤/ ٢/ ٣٦).
(٤) (٥/ ٥٦٠).
(٥) تهذيب الكمال (٣/ ١٥٨٤، ١٥٨٥).

الضرب الثاني: الذين عرفوا بكناهم ولم يوقف على أسمائهم ولا على حالهم فيها هل هي كناهم أو غيرها؟

مثاله من الصحابة: أبو أناس ـ بالنون ـ الكناني، ويقال: الدِّيلي، من رهط أبـي الأسود الدِّيلي، ويقال فيه: الدؤلي ـ بالضم والهمزة مفتوحة في النسب عند بعض أهل العربية، ومكسورة عند بعضهم على الشذوذ فيه.

وأبو مُوَيْهبة مولى رسول الله ﷺ.

وأبو شيبة الخُدْرِي الذي مات في حصار القُسْطَنْطِينيَّة ودفن هناك مكانه.

ومن غير الصحابة: أبو الأبيض الراوي عن أنس بن مالك.

أبو بكر ابن نافع، مولى ابن عمر، روى عنه مالك وغيره.

---

٢٠٠ ـ قوله: (ومن غير الصحابة: أبو الأبيض الراوي عن أنس بن مالك)، انتهى.

وما ذكره المصنف من أن أبا الأبيض لا يعرف اسمه مخالف لما ذكره ابن أبـي حاتم في «الكنى»، فإنه قال في كتاب له مفرد في «الكنى» أن اسمه عيسى[١]، وقال في «الجرح والتعديل»[٢] في «باب تسمية من اسمه عيسى ممن لا ينسب: عيسى أبو الأبيض العنسي، يروي عن أنس بن مالك، روى عنه ربعي بن حِرَاش وإبراهيم ابن أبـي عبلة»، هكذا ذكره في الأسماء ثم قال أواخر الكتاب[٣] في ذكر

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٥٧٣)، الشذا الفياح (ق ١١٣ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٢٨١).

(٢) (٣/١/٢٩٣).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٣٣٦).

. . . .

من روى عنه العلم ممن عرف بالكنى ولا يسمى في «باب الأفراد من الكنى» من باب الألف: «أبو الأبيض روى عن أنس بن مالك روى منصور بن المُعْتَمِر عن رِبْعي بن حِرَاش عنه سمعت أبي يقول ذلك، سئل أبو زرعة عن أبي الأبيض الذي يروى عن أنس، فقال: «لا يعرف اسمه»، انتهى.

وهذا مخالف لما قاله في الأسماء ومخالف لما ذكره في كتاب «الكنى» المفرد، ولم أرَ أحداً ممن صنَّف في الكنى ذكر أن اسمه عيسى ولا ذكروا له اسماً آخر.

وقد أجاب أبو القاسم ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[1] عن هذا الاضطراب الذي وقع فيه لابن أبي حاتم بأن قال: «لعلَّ ابن أبي / حاتم وجد في بعض رواياته: أبو الأبيض: عنسي، فتصحف عليه بعيسى»، والله أعلم.

(١) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٥٧٣)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٣).

أبو النَّجيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص ـ بالنون المفتوحة في أوله، وقيل: بالتاء المضمومة باثنتين من فوق ـ، أبو حرب ابن أبـي الأسود الديلي. أبو حريز الموقفي ـ والموقف محلة بمصر. روى عنه ابن وهب وغيره، والله أعلم.

---

٢٠١ ـ قوله: (أبو النَّجِيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص ـ بالنون المفتوحة في أوله، وقيل: بالتاء المضمومة باثنتين من فوق)، انتهى.

وفي أمران:

أحدهما: أن أبا النجيب[١] المذكور ليس هو مولى عبد الله[٢] بن عمرو بن العاص، وإنما هو مولى عبد الله بن سعد ابن أبـي سَرْح كما ذكره ابن يونس في «تاريخ مصر»[٣]، وابن حبان في «الثقات»[٤]، وابن ماكولا في «الإكمال»[٥]، وعبد الكريم الحلبـي في «تاريخ مصر»[٦]. وبه جزم المزي في «التهذيب»[٧]، ولا أعلم بينهم في ذلك اختلافاً.

---

(١) أبو النجيب العامري السرخسي ـ بفتح السين المهملة وبضمها وسكون الراء وفتح الخاء المعجمة، نسبةً إلى بلدة قديمة من بلاد خراسان، قال ابن يونس: كان أحد الفقهاء في يومه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول مات بأفريقية سنة ثمان وثمانين.
تهذيب الكمال (٣/ ١٦٥٢)، تهذيب الكمال (١٢/ ٢٥٤)، الكاشف (٣/ ٣٣٩)، التقريب (٢/ ٤٨٠)، الخلاصة (ص ٤٦١).

(٢) في ب: «عبد الرحمن».

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٦٥٢)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٥٤).

(٤) (٥/ ٥٧٥).

(٥) (١/ ٢١٢، ٢١٣)، (٥/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٣ أ).

(٧) تهذيب الكمال (٣/ ١٦٥٢).

. . . .

الأمر الثاني: أن ذكر المصنف لأبـي النجيب هذا فيمن لا يعرف اسمه ليس بجيد، فقد روى أبو عمر الكندي في «موالي أهل مصر»[(١)] بإسناده إلى عمر بن سواد، أن اسم أبـي النجيب: ظَلِيم، وبه جزم ابن ماكولا في «الإكمال» في موضعين من كتابه في «باب الباء الموحدة»[(٢)]، وفي «باب الظاء المعجمة»[(٣)] بأنه ظليم ـ بفتح الظاء المعجمة وكسر اللام ـ وبه جزم عبد الكريم في «تاريخ مصر»[(٤)]، وحكاه قبل ذلك ابن يونس[(٥)] في «تاريخ مصر»[(٦)] فقال: «يقال: إن اسمه ظليم، ولم يصح»، انتهى.

فكان ينبغي للمصنف أن يمثل بمن لم يذكر له اسم أصلاً ولو[(٧)] في قول لبعض العلماء، والله أعلم.

---

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٣ أ).
(٢) (١/ ٢١٢، ٢١٣).
(٣) (٥/ ٢٨٠، ٢٨١).
(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٣ أ).
(٥) في غب وعث: «يونس».
(٦) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٦٥٢)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٥٤).
(٧) في غب وعث «وفي قول».

الضرب الثالث: الذين لقبوا بالكنى ولهم غير ذلك كنى وأسماء، مثاله: علي ابن أبي طالب رضي الله عنه يلقب بأبي تُرَاب، ويكنى أبا الحسن. أبو الزِّناد عبد الله بن ذَكْوان، كنيته أبو عبد الرحمن وأبو الزناد لقب.

وذكر الحافظ أبو الفضل الفلكي فيما بلغنا عنه أنه كان يغضب من أبي الزناد، وكان عالماً مُفْتَنًّا. أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، كنيته أبو عبد الرحمن، وأبو الرجال لقب، لقب به لأنه كان له عشرة أولاد كلهم رجال. أبو تُمَيْلَة ــ بتاء مضمومة مثناة من فوق ــ يحيى بن واضح الأنصاري المروزي، يكنى أبا محمد، وأبو تُمَيْلَة لقب، وثقه يحيى بن معين وغيره، وأنكر أبو حاتم الرازي على البخاري إدخاله إياه في كتاب الضعفاء. أبو الآذان الحافظ عمر بن إبراهيم، يكنى أبا بكر، وأبو الآذان لقب، لقب به لأنه كان كبير الأذنين. أبو الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد الحافظ، كنيته أبو محمد، وأبو الشيخ لقب. أبو حازم العَبْدُوِي الحافظ عمر بن أحمد، كنيته أبو حفص، وأبو حازم لقب وإنما استفدناه من كتاب الفلكي في الألقاب، والله أعلم.

الضرب الرابع: من له كنيتان أو أكثر، مثال ذلك: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، كانت له كنيتان أبو خالد وأبو الوليد. عبد الله بن عمر بن حفص العمري أخو عبيد الله روي أنه كان يكنى أبا القاسم فتركها واكتنى أبا عبد الرحمن. وكان لشيخنا منصور ابن أبي المعالي النيسابوري حفيد الفراوي ثلاث كنى: أبو بكر، وأبو الفتح، وأبو القاسم، والله أعلم.

الضرب الخامس: من اختلف في كنيته فذكر له على الاختلاف كنيتان أو أكثر، واسمه معروف، ولعبد الله بن عطاء الإبراهيمي الهروي من المتأخرين فيه مختصر. مثاله: أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ، قيل: كنيته أبو زيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة. أُبـيّ بن كعب، أبو المنذر، وقيل: أبو الطفيل. قَبِيصة بن ذُؤيب أبو إسحاق، وقيل: أبو سعيد. القاسم بن محمد ابن أبـي بكر الصدِّيق أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو محمد.

سليمان بن بلال المدني أبو بلال، وقيل: أبو محمد. وفي بعض من ذكر في هذا القسم من هو في نفس الأمر ملتحق بالضرب الذي قبله، والله أعلم.

---

٢٠٢ ـ قوله: (سليمان بن بلال المدني أبو بلال، وقيل: أبو محمد[1])، انتهى.

وفيما صدر به المصنف كلامه من تكنيته بأبـي بلال نظر، فإني لم أجد أحداً

---

(١) هو سليمان بن بلال التيمي القرشي مولاهم، أبو محمد، ويقال: أبو أيوب المدني. قال أحمد: لا بأس به ثقة، وقال الدوري عن ابن معين: ثقة صالح، وقال ابن سعد: كان بربريًا جميلاً عاقلاً حسن الهيئة، وكان يفتي بالبلد، وولي خراج المدينة وكان ثقة كثير الحديث، وقال ابن عدي وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، مات بالمدينة سنة اثنتين وسبعين ومائة، وقيل: سنة سبع وسبعين ومائة.
التاريخ لابن معين (٢/ ٢٢٨)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٤)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١٠٣)، الثقات لابن حبان (٦/ ٣٨٨)، طبقات ابن سعد (٥/ ٤٢٠)، الثقات لابن شاهين (ص ١٠٠)، تهذيب الكمال (١/ ٥٣٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٧٥، ١٧٦)، الكاشف (١/ ٣١١)، التقريب (١/ ٣٢٢)، الخلاصة (ص ١٥٠).

. . . .

ممن صنف في أسماء الرجال كناه بذلك، والمعروف إنما هو: أبو أيوب، وبه جزم البخاري في «التاريخ الكبير»[1]، وابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل»[2]، والنسائي في «الكنى»[3]، وبه صدر ابن حبان في «الثقات»[4] كلامه، والذين حكوا الخلاف في كنيته اقتصروا على قولين، إما أبو أيوب وإما أبو محمد، كذا في «ثقات ابن حبان»[5] و «التهذيب»[6] للمزي، والأول أشهر كني بابنه أيوب بن سليمان بن بلال، والله أعلم.

---

(١) (٢/ ٢/ ٤).

(٢) (٢/ ١/ ١٠٣).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٣ ب).

(٤) (٦/ ٣٨٨).

(٥) (٦/ ٣٨٨).

(٦) تهذيب الكمال (١/ ٥٣٢).

الضرب السادس: من عرفت كنيته واختلف في اسمه:

مثاله من الصحابة:

أبو بَصْرة الغفاري على لفظ البصرة البلدة، قيل: اسمه جميل بن بَصْرة بالجيم، وقيل: حُميل بالحاء المهملة المضمومة، وهو الأصح.

أبو جُحَيفة السُّوَائي، قيل: اسمه وهب بن عبد الله، وقيل: وهب الله بن عبد الله.

أبو هريرة الدوسي، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلاف كثير جداً، لم يختلف مثله في اسم أحد في الجاهلية والإسلام، وذكر ابن عبد البر أن فيه نحو عشرين قولة في اسمه واسم أبيه، وأنه لكثرة الاضطراب لم يصح عنده في اسمه شيء يعتمد عليه، إلَّا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام. وذكر عن محمد بن إسحاق أن اسمه عبد الرحمن بن صخر. قال: وعلى هذا اعتمدت طائفة ألفت في الأسماء والكنى. قال: وقال أبو أحمد الحاكم: أصح شيء عندنا في اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر.

ومن غير الصحابة: أبو بُرْدة ابن أبي موسى الأشعري: أكثرهم على أن اسمه عامر، وعن ابن معين أن اسمه الحارث.

أبو بكر ابن عياش راوي قراءة عاصم، اختلف في اسمه على أحد عشر قولاً، قال ابن عبد البر: إن صحَّ له اسم فهو شعبة لا غير، وهو الذي صحَّحه أبو زرعة. قال ابن عبد البر: وقيل: اسمه كنيته وهذا أصح إن شاء الله، لأنه روي عنه أنه قال: ما لي اسم غير أبي بكر، والله أعلم.

السابع: من اختلف في كنيته واسمه معاً، وذلك قليل.

مثاله: سَفِينة مولى رسول الله ﷺ، قيل: اسمه عمير، وقيل: صالح، وقيل: مِهران، وكنيته أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البَخْتَري، والله أعلم.

الثامن: من لم يختلف في كنيته واسمه وعرفا جميعاً واشتهرا.

ومن أمثلته أئمة المذاهب ذوو أبي عبد الله، مالك، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت، في خلق كثير.

التاسع: من اشتهر بكنيته دون اسمه واسمه مع ذلك غير مجهول عند أهل العلم بالحديث، ولابن عبد البر تصنيف مليح فيمن بعد الصحابة منهم.

مثاله: أبو إدريس الخَوْلاني، اسمه عائذ الله بن عبد الله.

أبو إسحاق السَّبيعي، اسمه عمرو بن عبد الله.

أبو الأشعث الصنعاني ـ صنعاء دمشق ـ، اسمه شَرَاحيل بن آدَة ـ بهمزة ممدودة بعدها دال مهملة مفتوحة مخففة ـ، ومنهم من شدد الدال ولم يمد.

أبو الضحى، مسلم بن صُبَيْح ـ بضم الصاد المهملة ـ.

أبو حازم الأعرج ـ الزاهد الراوي عن سهل بن سعد وغيره ـ اسمه سلمة بن دينار.

ومن لا يحصى، والله أعلم.

النوع الحادي والخمسون
معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى

وهذا من وجه ضد النوع الذي قبله، ومن شأنه أن يبوب على الأسماء ثم تبين كناها بخلاف ذاك، ومن وجه آخر يصلح لأن يجعل قسماً من أقسام ذاك من حيث كونه قسماً من أقسام أصحاب الكنى، وقل من أفرده بالتصنيف وبلغنا أن لأبـي حاتم ابن حبان البستي فيه كتاباً.

ولنجمع في التمثيل جماعات في كنية واحدة تقريباً على الضابط:

فممن يكنى بأبـي محمد من هذا القبيل من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين: طلحة بن عبيد الله التيمي، عبد الرحمن بن عوف الزهري، الحسن بن علي بن أبـي طالب الهاشمي، ثابت بن قيس بن الشَّمَّاس، عبد الله بن زيد صاحب الأذان، الأنصاريان، كعب بن عجرة، الأشعث بن قيس، معقل بن سنان الأشجعي.

النوع الحادي والخمسون
معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى

٢٠٣ ـ قوله: (فممن يكنى بأبـي محمد من هذا القبيل من الصحابة) فذكر جماعة منهم: (ثابت بن قيس بن الشَّمَّاس[(١)])، انتهى.

---

(١) هو ثابت بن قيس بن شماس ــ بفتح الشين المعجمة والميم المشدَّدة ــ ابن زهير بن مالك بن امرىء القيس بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج الأنصاري الخزرجي خطيب الأنصار، يكنى أبا محمد، وقيل: أبا عبد الرحمن، لم يذكره أصحاب المغازي في البدريين، وذكروا أن أول مشاهده أحد وشهد ما بعدها، وبشَّره النبـي ﷺ بالجنة، استشهد يوم اليمامة. =

. . . .

وحق هذا أن يذكر في النوع الذي قبله في الضرب الخامس منه، وهو من اختلف في كنيته واسمه معروف، فإن ثابت بن قيس قد اختلف في كنيته، ومع ذلك فقد رجَّح المزي في «التهذيب»[1] أن كنيته أبو عبد الرحمن فقال: «ثابت بن قيس بن شماس أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد»، وكأنه تبع ــ في ذلك ــ ابن حبان، فإنه قال في «الصحابة»[2]: («كنيته أبو عبد الرحمن)[3]، وقد قيل: أبو محمد». ولم يكنه البخاري في «التاريخ الكبير»[4] ولا ابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل»[5] ولا النسائي في «الكنى»[6]، وكأن المصنف تبع ــ في ذلك ــ ابن منده وابن عبد البر، فإن ابن منده جزم بأن كنيته أبو محمد[7]، ورجَّحه ابن عبد البر أيضاً فقال: «يكنى أبا محمد بابنه محمد، وقيل: يكنى أبا عبد الرحمن[8]»، وكذا فعل أبو أحمد الحاكم في «الكنى»[9]. ومع ذلك فكان المكان اللائق به الضرب الخامس من النوع الذي قبله، والله أعلم.

= الاستيعاب (١/ ١٩٢ ــ ١٩٤)، أسد الغابة (١/ ٢٢٩، ٢٣٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٦٤)، الإصابة (١/ ١٩٥، ١٩٦).

(١) تهذيب الكمال (٤/ ٣٦٨ ــ ٣٧١)، ط. مؤسسة الرسالة، وقد سقطت ترجمة ثابت بن قيس بن الشماس وثلاث تراجم عقبها من طبعة دار المأمون المصورة عن نسخة دار الكتب الخطية.

(٢) الثقات (٣/ ٤٣).

(٣) قوله: «وكنيته أبو عبد الرحمن» ملحق بهامش الأصل.

(٤) (١/ ٢/ ١٦٧).

(٥) (١/ ١/ ٤٥٦).

(٦) انظر: الشذا الفيّاح (ق ١١٣ ب).

(٧) انظر: أسد الغابة (١/ ٢٩٩، ٢٣٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٦٤).

(٨) الاستيعاب (١/ ١٩٢).

(٩) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ).

عبد الله بن جعفر ابن أبـي طالب، عبد الله بن بُحَيْنَة، عبد الله بن عمرو بن العاص، عبد الرحمن ابن أبـي بكر الصديق، جُبَيْر بن مطعم، الفضل بـن العباس بـن عبد المطلب، حويطب بـن عبد العزى، محمود بن الربيع، عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر.

---

٢٠٤ ـ قوله فيمن يكنى بأبـي محمد من الصحابة: (عبد الله بن جعفر ابن أبـي طالب)[١].

فيه نظر من حيث إن المعروف أن كنيته: أبو جعفر، هكذا كناه البخاري في «التاريخ الكبير»[٢]، وابن أبـي حاتم / في «الجرح والتعديل»[٣]، والنسائي في «الكنى»[٤]، وابـن حبان[٥] والطبراني[٦]، وابـن منده[٧]، وابـن عبد البر[٨] في

---

(١) هو عبد الله بن جعفر ابن أبـي طالب ابن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، أبو محمد، وأبو جعفر وهي أشهر. أمه أسماء بنت عميس ـ بضم العين المهملة وفتح الميم وسكون الياء المثناة تحت ـ وُلد بأرض الحبشة لما هاجر أبواه إليها، وهو أول من وُلد بها من المسلمين، وحفظ عن النبـي ﷺ، ودعا له النبـي ﷺ بالبركة في صفقة يمينه. قال ابن حبان: كان يقال له: «قطب السخاء»، وكان له عند موت النبـي ﷺ عشر سنين. وكان أحد أمراء جيش علي ـ رضي الله عنه ـ يوم صفين، مات سنة ثمانين عام الجحاف، وهو سيل كان ببطن مكة، جحف الحاج، وذهب بالإبل وعليها الحمولة.
الاستيعاب (٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٧)، أسد الغابة (٣/ ١٣٣، ١٣٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٠٢)، الإصابة (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠).

(٢) (٢/ ١/ ٧).

(٣) (٢/ ٢/ ٢١).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٢٨٧).

(٥) الثقات (٣/ ٢٠٧).

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٢٨٧).

(٧) انظر: أسد الغابة (٣/ ١٣٣).

(٨) الاستيعاب (٢/ ٢٧٥).

. . . .

كتبهم في الصحابة، وكأن المصنف اغتر بما وقع في «الكنى»[1] للنسائي في حرف الميم: «أبو محمد: عبد الله بن جعفر»، ثم روى بإسناده أن الوليد بن عبد الملك قال لعبد الله بن جعفر: يا أبا محمد»، انتهى.

ثمَّ قال ــ بعد ذلك ــ في حرف الجيم: «أبو جعفر عبد الله بن جعفر ابن أبـي طالب[2] المدني»، فلم ينسب عبد الله بن جعفر المكنى بأبـي محمد إلى جده، واستدلَّ على كنيته بقول الوليد بن عبد الملك، ونسبه عند ذكر كنيته[3] بأبـي جعفر، وقد روى البخاري في «التاريخ» بإسناده إلى ابن الزبير أنه قال لعبد الله بن جعفر: يا أبا جعفر! وذكر البخاري أيضاً أن ابن إسحاق كناه أبا جعفر، وابن الزبير أعرف بعبد الله بن جعفر من الوليد بن عبد الملك إن كان النسائي أراد بعبد الله بن جعفر المذكور ابن أبـي طالب ــ وهو الظاهر ــ وإن كان أراد به غيره فلا مخالفة، والله أعلم.

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٢٨٧).
(٢) قوله «ابن أبـي طالب» سقط من ب.
(٣) في أ، ب: «تكنيته».

ومممن يكنى منهم بأبي عبد الله: الزبير بن العوام، الحسن بن علي بن أبي طالب، سلمان الفارسي، عامر بن ربيعة العدوي، حذيفة بن اليمان، كعب بن مالك، رافع بن خديج، عِمَارة بن حزم، النعمان بن بشير، جابر بن عبد الله.

---

٢٠٥ ــ قوله فيمن يكنى بأبي عبد الله: (عِمَارة بن حزم[١]).

ينظر فيه، فإني لم أر من كناه كذلك، ولم يذكروا له كنية ــ فيما وقفت عليه ــ كالبخاري في «التاريخ الكبير»[٢]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٣]، والنسائي[٤]، وأبي أحمد الحاكم[٥]، وابن حبان[٦]، وابن منده[٧]، وابن عبد البر[٨].

---

(١) هو عمارة ــ بضم العين المهملة وفتح الميم المخفَّفة بعدها راء مفتوحة ــ ابن حزم بن زيد بن لوذان ــ بفتح اللام وسكون الواو وفتح الذال المعجمة ــ ابن عمرو بن عبد عوف الأنصاري، من بني النجار، قال أبو حاتم: له صحبة، وذكره ابن إسحاق فيمن شهد العقبة، وذكره أكثر من صنف في المغازي فيمن شهد بدراً، وقال ابن سعد: شهد المشاهد كلها، وكانت معه راية بني مالك ابن النجار يوم الفتح، وذكره ابن إسحاق، فيمن استشهد باليمامة.
طبقات ابن سعد (٣/ ٤٨٦)، الاستيعاب (٣/ ١٩)، أسد الغابة (٤/ ٤٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٩٥)، الإصابة (٢/ ٥١٣، ٥١٤).

(٢) (٣/ ٢/ ٤٩٤).

(٣) (٣/ ١/ ٣٦٤).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ).

(٥) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ).

(٦) الثقات (٣/ ٢٩٤).

(٧) انظر: أسد الغابة (٤/ ٤٨).

(٨) الاستيعاب (٣/ ١٩).

عثمان بن حُنَيف، حارثة بن النعمان، وهؤلاء السبعة أنصاريون.

ثَوْبان مولى رسول الله ﷺ.

---

٢٠٦ ـ قوله ـ فيمن يكنى بأبـي عبد الله ـ : (وعثمان بن حُنَيْف[١]) فيه نظر من حيث أن المشهور أن كنيته: أبو عمرو، ولم يذكر المزي في «التهذيب»[٢]، له كنية غير أبـي عمرو، وبه صدر ابن عبد البر في «الاستيعاب»[٣] كلامه، وكثير من الأئمة لم يذكروا له كنية كالبخاري في «التاريخ»[٤]، وابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل»[٥]، وابن منده في الصحابة[٦]، نعم جزم ابن حبان[٧] بما ذكره المصنف وذكره أبو أحمد الحاكم[٨] في البابين معاً: في باب أبـي عبد الله، وفي باب أبـي عمر، والله أعلم.

---

(١) هو عثمان بن حنيف ـ بضم الحاء المهملة وفتح النون وسكون الياء المثناة تحت ـ ابن واهب بن العكيم ـ بضم العين المهملة وفتح الكاف وسكون الياء المثناة تحت ـ ابن ثعلبة بن الحارث الأنصاري الأوسي. قال الترمذي: شهد بدراً وقال الجمهور: أول مشاهده أُحد. استعمله علي ـ رضي الله عنه ـ على البصرة قبل أن يقدم عليها فغلبه عليها طلحة والزبير، وقالوا: إنه سكن الكوفة ومات في خلافة معاوية.

الاستيعاب (٣/ ٨٩، ٩٠)، أسد الغابة (٣/ ٣٧١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٧٣)، الإصابة (٢/ ٤٥٩).

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ٩٠٧).

(٣) (٣/ ٨٩).

(٤) (٣/ ٢/ ٢٠٩).

(٥) (٣/ ١/ ١٤٦).

(٦) انظر: أسد الغابة (٣/ ٣٧١).

(٧) الثقات (٣/ ٢٦١).

(٨) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ).

المغيرة بن شعبة، شرحبيل بن حسنة، عمرو بن العاص، محمد بن عبد الله بن جحش.

---

٢٠٧ ــ قوله ــ فيمن يكنى بأبي عبد الله ــ : (والمغيرة بن شعبة[١]).

فيه نظر، فإن المشهور أن كنيته أبو عيسى. هكذا جزم به النسائي في «الكنى»[٢]، وبه صدر أبو أحمد الحاكم في «الكنى»[٣] كلامه، وهكذا صدر به المزي[٤] كلامه.

نعم صدر البخاري في «التاريخ»[٥]، وابن أبي حاتم[٦]، وابن حبان[٧] كلامهم بما ذكره المصنف.

---

(١) هو المغيرة ــ بضم الميم وكسر الغين المعجمة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الراء ــ ابن شعبة ــ بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفتح الباء الموحدة ــ ابن أبي عامر ابن مسعود بن معتب ــ بضم العين المهملة وكسر التاء المثناة فوق ــ ابن مالك بن كعب الثقفي، أبو عيسى، ويقال: أبو محمد. شهد الحديبية وما بعدها وروى عن رسول الله ﷺ. قال ابن سعد: كان يقال له مغيرة الرأي وشهد اليمامة وفتوح الشام والقادسية. وقال الشعبي: كان دهاة الناس أربعة فذكر فيهم المغيرة. ولّاه عمر البصرة ثم عزله عنها بعد قصة، ثمَّ ولاه الكوفة وبقي عليها في عهد عثمان ثم عزله، وولاه معاوية الكوفة، توفي سنة تسع وأربعين وهو أميرها، وقيل: سنة خمسين.
طبقات ابن سعد (٤/ ٢٨٤ ــ ٢٨٦)، الاستيعاب (٣/ ٣٨٨ ــ ٣٩١)، تاريخ بغداد (١/ ١٩١ ــ ١٩٣)، أسد الغابة (٤/ ٤٠٦، ٤٠٧)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٩١)، الإصابة (٣/ ٤٥٢، ٤٥٣).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ).

(٤) تهذيب الكمال (٣/ ١٣٦١).

(٥) التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣١٦، ٣١٧).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٢٤).

(٧) الثقات (٣/ ٣٧٢).

مَعْقِل بن يسار، وعمرو بن عامر المُزَنيان.

وممن يكنى منهم بأبي عبد الرحمن: عبد الله بن مسعود، معاذ بن جبل، زيد بن الخطاب أخو عمر بن الخطاب، عبد الله بن عمر بن الخطاب، محمد بن مسلمة الأنصاري، عُويم بن ساعدة ــ على وزن نُعيم ــ، زيد بن خالد الجهني، بلال بن الحارث المزني، معاوية بن أبي سفيان، الحارث بن هشام المخزومي، المسور بن مخرمة.

وفي بعض من ذكرناه من قيل في كنيته غير ما ذكرناه، والله أعلم.

---

٢٠٨ ــ قوله فيمن يكنى بأبي عبد الله: (مَعْقِل بن يسار، وعمرو بن عامر المُزَنيان).

فيه نظر فيهما معاً.

أما معقل بن يسار[١] فإن كنيته أبو علي على المشهور، وهو قول الجمهور[٢]: علي بن المديني، وخليفة بن خياط، وعمرو بن علي الفلاس،

---

(١) هو معقل ــ بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر قاف ــ ابن يسار ــ بفتح الياء المثناة تحت وتخفيف السين المهملة المفتوحة ــ ابن عبد الله بن معبر ــ بضم ميم وتشديد باء موحدة مفتوحة ــ ابن حراق ــ بفتح الحاء المهملة والراء ــ ابن لاي بن كعب المزني، أبو علي، أسلم قبل الحديبية، وشهد بيعة الرضوان، قال البغوي: هو الذي حفر نهر معقل بالبصرة بأمر عمر فنسب إليه، ونزل البصرة وبنى بها داراً، ومات في خلافة معاوية.

الاستيعاب (٣/ ٤٠٩، ٤١٠)، أسد الغابة (٤/ ٣٩٨، ٣٩٩)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٨٨)، الإصابة (٣/ ٤٤٧).

(٢) سقطت من ب.

. . . .

وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي[1]، وبه جزم ابن منده في «معرفة الصحابة»[2]، وبه صدَّر البخاري كلامه في «التاريخ الكبير»[3]، وكذلك ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[4]، وابن حبان في طبقة الصحابة[5]، والنسائي في «الكنى»[6].

وأما ما جزم به المصنف من أنه أبو عبد الله، فهو قول إبراهيم بن المنذر الحزامي، حكاه أبو أحمد الحاكم في «الكنى» عنه[7].

والمشهور ما قدمناه، قال العجلي: «لا نعلم أحداً من الصحابة يكنى بأبي علي غير معقل بن يسار»[8].

قلت: بل[9] قيس بن عاصم[10] . . . .

---

(١) الطبقات لخليفة (ص ٣٧)، الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج (ص ٧٣)، الكنى والأسماء للدولابي (١/ ٨٤)، الثقات للعجلي (ص ٤٣٤)، الشذا الفياح (ق ١١٤ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٢٨٨).

(٢) انظر: أسد الغابة (٤/ ٣٩٨، ٣٩٩).

(٣) (٤/ ١/ ٣٩١).

(٤) (٤/ ١/ ٢٨٥).

(٥) الثقات (٣/ ٣٩٢).

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٢٨٨).

(٧) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ).

(٨) الثقات (ص ٤٣٤).

(٩) في ب: «بلى».

(١٠) هو قيس بن عاصم بن سنان بن منقر ــ بكسر ميم وسكون نون وفتح قاف ــ ابن خالد بن عبيد التميمي المنقري، يكنى: أبا علي، وقال ابن عبد البر: قيل في كنيته: أيضاً أبو طليحة وأبو قبيصة، والأول أشهر، وبه جزم البخاري وقال: له صحبة، لكن جزم ابن =

. . . .

وطلق بن علي[1] من الصحابة، كلاهما يكنى بأبي علي كما ذكره النسائي في «الكنى[2]»[3]، والله أعلم.

وأما عمرو بن عامر المزني فإني لا أعرف في الصحابة من يسمى عمرو بن عامر إلَّا اثنين:

أحدهما: ما ذكره أبو عبد الله بن منده في «معرفة الصحابة»، فقال: «عمرو بن عامر بن مالك بن خنساء بن مَبْذول بن عمرو بن مازن بن النجار، أبو داود المازني، شهد بدراً ــ قاله محمد بن يحيى الذهلي»[4]، انتهى.

فهذا كما تراه ليس[5] مزنياً، ولا كنيته أبو عبد الله، وإنما هو

= أبي حاتم بأنه أبو طلحة. كان قد حرم الخمر في الجاهلية على نفسه، ثم وفد على رسول الله ﷺ في وفد بني تميم فأسلم، فقال رسول الله ﷺ: «هذا سيد أهل الوبر»، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه ابناه حكيم وحصين.

الاستيعاب (٣/ ٢٣٢ ــ ٢٣٤)، أسد الغابة (٤/ ٢١٩ ــ ٢٢١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٢)، الإصابة (٣/ ٢٥٢، ٢٥٤).

(١) هو طلق ــ بفتح الطاء المهملة وسكون اللام ــ ابن علي بن طلق بن عمر ويقال: ابن علي بن المنذر السحيمي ــ بضم السين المهملة وفتح الحاء المهملة وسكون الياء، نسبة إلى سحيم، بطن من بني حنيفة، يكنى: أبا علي مشهور، له صحبة ووفادة ورواية.

الاستيعاب (٢/ ٢٤٠)، أسد الغابة (٣/ ٦٣، ٦٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٧٨)، الإصابة (٢/ ٢٣٢، ٢٣٣).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٤ أ).

(٣) في ك، أ، ب زيادة: «وغيره».

(٤) انظر: أسد الغابة (٤/ ١١٨).

(٥) سقطت من ب.

. . . .

مازني[١]، وكنيته أبو داود.

وقد / تخبط فيه ابن منده فذكره أيضاً بعد ذلك فقال: «عمرو بن مازن من بني خنساء بن مبذول، شهد بدراً ــ قاله محمد بن إسحاق ــ لا يعرف له رواية»[٢]، انتهى.

وعلى كل حال فقد وهَّم (علي بن إسحاق)[٣] من سمَّاه عمراً، وإنما هو عمير بن عامر هذا هو الصواب، وهكذا سماه محمد بن إسحاق[٤] وموسى بن عقبة، وذكره على الصواب ابن عبد البر[٥]، وابن منده[٦] أيضاً في باب عمير، وهو مشهور بكنيته ــ قاله ابن عبد البر، ثم ذكره في الكنى[٧] وحكى الخلاف في اسمه هل هو عمرو أو عمير، وعلى كل تقدير فليس مزنياً وليست كنيته أبا عبد الله.

وأما عمرو بن عامر الثاني فذكره ابن فتحون في «ذيله» على «الاستيعاب»[٨]، فقال: «عمرو بن عامر بن ربيعة بن هوذة بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن البكاء، أحد بني عامر بن صعصعة».

فهذا ــ كما تراه ــ ليس مزنياً ولا يكنى أيضاً بأبي عبد الله، والظاهر أن

(١) في ب: «ليس مازني».
(٢) انظر: أسد الغابة (٤/ ١٢٨).
(٣) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.
(٤) السيرة النبوية (٢/ ٧٠٥).
(٥) الاستيعاب (٢/ ٤٨٣).
(٦) انظر: أسد الغابة (٤/ ١٤٦).
(٧) الاستيعاب (٤/ ٥٨).
(٨) انظر: أسد الغابة (٤/ ١١٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤١١)، الإصابة (٣/ ٣).

. . . .

ما ذكره المصنف سبق قلم، وإنما هو عمرو بن عوف المزني[1]، فإن كنيته أبو عبد الله كما جزم به ابن منده[2] وابن عبد البر[3]، والله أعلم.

وقد ذكر المصنف في هذا النوع جماعة اختلف في كناهم وهم: كعب بن عُجْرة[4]، ومعقل بن سنان[5]، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن

(١) في ب: «المدني».

(٢) انظر: أسد الغابة (٤/ ١٢٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤١٤).

(٣) الاستيعاب (٢/ ٥١٦، ٥١٧).

(٤) هو كعب بن عجرة ـ بضم العين المهملة وسكون الجيم وفتح الراء ـ ابن أمية بن عدي بن عبيد بن خالد البلوي ـ بفتح الباء الموحدة واللام وكسر الواو، نسبة إلى بلي بن عمرو ـ ويقال: القضاعي، قال البخاري: مدني، له صحبة، يكنى أبا محمد، وقيل: كنيته أبو إسحاق، وقيل: أبو عبد الله. شهد عمرة الحديبية، وروى عن النبي ﷺ، ونزلت فيه قصة الفدية في الإحرام لما مر به النبي ﷺ وهو محرم والقمل يتهافت على وجهه. مات بالمدينة سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وخمسين، وله خمس أو سبع وسبعون سنة.

الاستيعاب (٣/ ٢٩١، ٢٩٢)، أسد الغابة (٤/ ٢٤٣، ٢٤٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٣١)، الإصابة (٣/ ٢٩٧، ٢٩٨).

(٥) هو معقل ـ بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف ـ ابن سنان بن مظهر ـ بضم الميم وفتح الظاء المعجمة وتشديد الهاء ـ ابن عركي ـ بفتح العين المهملة والراء وكسر الكاف ـ الغطفاني الأشجعي. وفد على النبي ﷺ فأقطعه قطيعة. ذكره ابن الكلبي وأبو عبيد واختلف في كنيته، فقيل: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو يزيد أو أبو عيسى، وقيل غير ذلك، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين.

الاستيعاب (٣/ ٤١٠، ٤١١)، أسد الغابة (٤/ ٣٩٧، ٣٩٨)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٨٧)، الإصابة (٣/ ٤٤٦).

. . . .

أبـي بكـر الصـديـق[1]، وجبيـر بـن مطعـم[2]، وحـويطـب بـن عبـد العـزى[3]، ومحمود بن الربيع، والفضل بن العباس، ورافع بن خديج، وكعب بن مالك[4]،

---

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عثمان أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله، وقيل: أبو عثمان، وقيل: عبد العزى بن أبـي بكر بن أبـي قحافة القرشي التيمي. أمه أم رومان والدة عائشة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ. كان اسمه عبد الكعبة فغيَّره النبـي ﷺ، وتأخر إسلامه إلى أيام الهدنة، فأسلم وحسن إسلامه، وهو أسن ولد أبـي بكر، روى عن النبـي ﷺ أحاديث منها في الصحيح. كان شجاعاً رامياً حسن الرمي شهد اليمامة مات فجأة من نومة نامها بمكان على عشرة أميال من مكة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وخمسين.
الاستيعاب (٢/ ٣٩٩)، أسد الغابة (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٥٠)، الإصابة (٢/ ٤٠٧، ٤٠٨).

(٢) هو جبير ـ بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة تحت ـ ابن مطعم ـ بضم الميم وسكون الطاء المهملة وكسر العين المهملة ـ ابن عدي بن نوفل بن عبد مناف التوفلي أبو محمد، أو أبو عدي المدني، أسلم قبل حنين أو يوم الفتح، وكان حليماً وقوراً عارفاً بالنسب. توفي سنة تسع أو ثمان وخمسين بالمدينة.
الاستيعاب (١/ ٢٣٠، ٢٣١)، أسد الغابة (١/ ٢٧١، ٢٧٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٧٨)، الإصابة (١/ ٢٢٥، ٢٢٦).

(٣) هو حويطب ـ بضم الحاء المهملة وفتح الواو وسكون الياء المثناة تحت وكسر الطاء المهملة ـ بن عبد العزى بن أبـي قيس القرشي العامري، أسلم زمن الفتح، وليس له رواية عن رسول الله ﷺ، روى عن عبد الله بن السعدي، وروى عنه السائب بن يزيد. مات سنة أربع وخمسين عن مائة وعشرين سنة.
الاستيعاب (١/ ٣٩١، ٣٩٢)، أسد الغابة (٢/ ٦٧)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٤٥)، الإصابة (١/ ٣٦٤).

(٤) هو كعب بن مالك بن أبـي كعب عمرو بن القين ـ بفتح القاف وسكون الياء المثناة تحت ـ بن كعب بن سواد بن غنم ـ بفتح الغين المعجمة وسكون النون ـ ابن كعب =

. . . .

وجابر بن عبد الله، وثوبان مولى رسول الله ﷺ[1]، وعمرو بن العاص، وشُرَحْبيل بن حسنة[2]، ومعاذ بن جبل[3]، وزيد بن

= الأنصاري السلمي ــ بفتح السين المهملة واللام ــ أبو عبد الله، أو أبو بشير، أو أبو عبد الرحمن المدني الشاعر، أحد الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة العسرة، شهد العقبة. مات سنة خمسين أو إحدى وخمسين.

الاستيعاب (٣/ ٢٨٦ ــ ٢٩٠)، أسد الغابة (٤/ ٢٤٧، ٢٤٨)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٣٣)، الإصابة (٣/ ٣٠٢).

(١) ثوبان ــ بفتح الثاء المثلثة وسكون الواو وفتح الباء الموحدة ــ ابن بُجدد ــ بضم الباء الموحدة وسكون جيم وضم دال مهملة ــ ويقال: ابن جحدر ــ بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الدال المهملة ــ أبو عبد الله، ويقال: أبو عبد الرحمن الهاشمي ــ مولى النبي ﷺ ــ قيل: أصله من اليمن وأصابه سبي فاشتراه النبي ﷺ وأعتقه وخيَّره بين أن يرجع إلى قومه أو يبقى عنده، فلازم النبي ﷺ حضراً وسفراً، ثم نزل الشام حتى توفي بحمص سنة أربع وخمسين.

الاستيعاب (١/ ٢٠٩، ٢١٠)، أسد الغابة (١/ ٢٤٩، ٢٥٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٧٠)، الإصابة (١/ ٢٠٤).

(٢) هو شرحبيل ــ بضم الشين المعجمة وفتح الراء وسكون الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة، وترك الصرف ــ ابن حسنة ــ بفتح الحاء والسين المهملتين والنون المخففة ــ وهو ابن عبد الله بن المطاع ــ بضم الميم وفتح الطاء المهملة المخففة ــ الكندي. وحسنة، قيل: هي أمه، وقيل: تبنته هو وأخاه عبد الرحمن، صحابي له رواية، هاجر إلى الحبشة، وكان من أمراء الأجناد في فتح الشام، مات سنة ثماني عشرة.

الاستيعاب (٢/ ١٣٩، ١٤١)، أسد الغابة (٢/ ٣٩٠، ٣٩١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٥٥)، الإصابة (٢/ ١٤٣).

(٣) هو معاذ ــ بضم الميم وفتح العين المهملة بعدها ذال معجمة ــ ابن جبل ــ بفتح الجيم والباء الموحدة ــ ابن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدي بن كعب بن عمرو الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن المدني. أسلم وهو ابن ثمان عشرة، وشهد بدراً والمشاهد =

. . . .

الخطاب[1] ومحمد بن مسلمة، وزيد بن خالد[2]، وبلال بن رباح.

فكل هؤلاء مختلف في كناهم، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله ـ في آخر النوع ـ : «وفي بعض من ذكرناه من قبل في كنيته غير ما ذكرناه»، والله أعلم.

وعلى هذا فاللائق بهؤلاء أن يذكروا في الضرب الخامس من النوع الذي قبله، وإنما اعترضت عليه بمن رجح في كنيته غير ما جزم به المصنف.

على أن المزي قد رجح خلاف ما جزم به المصنف في كنية محمود بن الربيع، والفضل بن العباس، ومحمد بن مسلمة[3]، وبلال بن

= كلها، وكان ممن جمع القرآن وتوفي في طاعون عمواس سنة ثماني عشرة.
الاستيعاب (٣/ ٣٥٥، ٣٦١)، أسد الغابة (٤/ ٣٧٦، ٣٧٧)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٨٠)، الإصابة (٣/ ٤٢٦، ٤٢٧).

(١) هو زيد بن الخطاب العدوي، أخو عمر رضي الله عنهما، أسلم قبله، وشهد بدراً والمشاهد كلها مع النبي ﷺ، وكانت راية المسلمين معه يوم اليمامة، فقاتل حتى استشهد، وقال عمر لما نعي إليه: «أسلم قبلي وقتل قبلي».
الاستيعاب (١/ ٥٤١، ٥٤٢)، أسد الغابة (٢/ ٢٢٨، ٢٢٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٩٨)، الإصابة (١/ ٥٦٥).

(٢) هو زيد بن خالد الجهني المدني من مشاهير الصحابة، أبو زرعة، أو أبو عبد الرحمن أو أبو طلحة. شهد الحديبية، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح. مات سنة ثمان وسبعين بالمدينة، وله خمس وثمانون سنة.
الاستيعاب (١/ ٥٥٨)، أسد الغابة (٢/ ٢٢٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٩٨)، الإصابة (١/ ٥٦٥).

(٣) هو محمد بن مسلمة ـ بفتح الميم وسكون السين المهملة وفتح اللام والميم ـ ابن سلمة ـ بفتح السين المهملة واللام ـ ابن خالد بن عدي الأنصاري الأوسي الحارثي أبو عبد الله، أو أبو عبد الرحمن، وُلد قبل البعثة باثنتين وعشرين سنة، وهو ممن سمي في =

. . . .

رباح[١]، فصدَّر كلامه بأن كنية محمود بن الربيع أبو نعيم[٢]، وأن كنية كل من الفضل[٣]، (ومحمد بن مسلمة[٤])[٥]، وبلال بن رباح، أبو عبد الله، والله أعلم.

= الجاهلية محمداً. كان من أكابر الصحابة، شهد بدراً والمشاهد كلها، واستوطن المدينة معتزلاً الفتنة حتى مات سنة سبع وسبعين.
الاستيعاب (٣/ ٣٣٤، ٣٣٦)، أسد الغابة (٤/ ٣٣٠، ٣٣١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٦١)، الإصابة (٣/ ٣٨٣، ٣٨٤).

(١) هو بلال بن رباح الحبشي المؤذن، اشتراه أبو بكر الصديق من المشركين لما كانوا يعذبونه على التوحيد فأعتقه، ولزم النبي ﷺ فأذَّن له ولم يؤذِّن لأحد بعده، وشهد معه جميع المشاهد، وآخى النبي ﷺ بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح. خرج بعد وفاة النبي ﷺ إلى الشام مجاهداً إلى أن مات هناك سنة عشرين، عن بضع وستين سنة ـ رضي الله عنه ـ، وعن الصحابة أجمعين.
الاستيعاب (١/ ١٤١، ١٤٤)، أسد الغابة (١/ ٢٠٦، ٢٠٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٥٦)، الإصابة (١/ ١٦٥).

(٢) تهذيب الكمال (٣/ ١٢٧٢، ١٢٧٣).

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ١٠٩٩).

(٤) تهذيب الكمال (٣/ ١٣١٠).

(٥) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

النوع الثاني والخمسون

معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم

وفيها كثرة، ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين، كما اتفق لكثير ممن ألف. وممن صنفها أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي الحافظ، ثم أبو الفضل بن الفلكي الحافظ.

وهي تنقسم إلى ما يجوز التعريف به وهو ما لا يكرهه الملقب، وإلى ما لا يجوز وهو ما يكرهه الملقب.

وهذا أنموذج منها مختار:

روينا عن عبد الغني بن سعيد الحافظ أنه قال: رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم الضال، وإنما ضل في طريق مكة؛ وعبد الله بن محمد الضعيف، وإنما كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه. قلت: وثالث، وهو عارِم أبو النعمان محمد بن الفضل السَّدوسي، وكان عبداً صالحاً بعيداً من العَرَامة، والضعيف هو الطَّرسوسي أبو محمد سمع أبا معاوية الضرير وغيره، كتب عنه أبو حاتم الرازي، وزعم أبو حاتم ابن حبان أنه قيل له الضعيف لإتقانه وضبطه.

غُنْدَر: لقب محمد بن جعفر البصري أبي بكر. وسببه ما روينا أن ابن جريج قدم البصرة فحدثهم بحديث عن الحسن البصري، فأنكروه عليه وشغبوا، وأكثر محمد بن جعفر من الشغب عليه، فقال له: اسكت يا غُنْدَر، وأهل الحجاز يسمون المُشَغِّب غُنْدَراً، ثم كان بعده غنادرة كل منهم يلقب بغُنْدَر، منهم محمد بن جعفر الرازي، أبو الحسين غندر،

روى عن أبي حاتم الرازي وغيره، ومنهم محمد بن جعفر، أبو بكر البغدادي غُنْدَر، الحافظ الجوال، حدث عنه أبو نعيم الحافظ وغيره. ومنهم محمد بن جعفر بن دران البغدادي، أبو الطيب، روى عن أبي خليفة الجمحي وغيره، وآخرون لقبوا بذلك ممن ليس بمحمد بن جعفر.

غُنْجار: لقب عيسى بن موسى التيمي أبي أحمد البخاري، متقدم حدث عن مالك والثوري وغيرهما، لقب بغُنْجار لحمرة وجنتيه. وغُنْجار آخر متأخر وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد البخاري الحافظ صاحب تاريخ بخارى مات سنة ثنتي عشرة وأربعمائة، والله أعلم.

صَاعِقة: هو أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم الحافظ، روى عنه البخاري وغيره. قال أبو علي الحافظ: «إنما لقب صاعقة لحفظه وشدة مذاكراته ومطالباته».

شَبَاب: لقب خليفة بن خياط العصفري صاحب التاريخ، سمع غندراً وغيره.

زُنَيْج ــ بالنون والجيم ــ: لقب أبي غسان محمد بن عمرو الرازي، روى عنه مسلم وغيره.

رُسْتَه: لقب عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني.

سُنَيْد: لقب الحسين بن داود المِصِّيصي صاحب التفسير، روى عنهما أبو زرعة وأبو حاتم الحافظان وغيرهما.

بُنْدار: لقب محمد بن بشار البصري، روى عنه البخاري ومسلم والناس. قال ابن الفلكي: إنما لقب بهذا لأنه كان بندار الحديث.

قَيْصَر: لقب أبي النضر هاشم بن القاسم المعروف، روى عنه أحمد بن حنبل وغيره.

الأخفش: لقب جماعة، منهم أحمد بن عمران البصري النحوي، متقدم روى عن زيد بن الحباب وغيره، وله غريب الموطأ. وفي النحويين أخافش ثلاثة مشهورون: أكبرهم: أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، وهو الذي ذكره سيبويه في كتابه. والثاني: سعيد بن مسعدة أبو الحسن الذي يروى عنه كتاب سيبويه وهو صاحبه. والثالث: أبو الحسن علي بن سليمان صاحب أبوي العباس النحويين أحمد بن يحيى الملقب بثعلب ومحمد بن يزيد الملقب بالمبرِّد.

مُرَبَّع: بفتح الباء المشددة، هو محمد بن إبراهيم الحافظ البغدادي.

جَزِرَة: لقب صالح بن محمد البغدادي الحافظ، لقب بذلك من أجل أنه سمع من بعض الشيوخ ما روي عن عبد الله بن بُسر أنه كان يرقي بخرزة فصحَّفها، وقال: جَزِرَة ــ بالجيم ــ، فذهبت عليه، وكان ظريفاً له نوادر تحكى.

عُبَيْدٌ العِجْل: لقب أبي عبد الله الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي الحافظ.

كِيْلَجة: هو محمد بن صالح البغدادي الحافظ.

ما غَمَّه: بلفظ النفي لفعل الغم، هو لقب علان بن عبد الصمد، وهو علي بن الحسن بن عبد الصمد البغدادي الحافظ، ويجمع فيه بين اللقبين فيقال: علان ما غمَّه. وهؤلاء البغداديون الخمسة روينا أن

يحيى بن معين هو لقَّبهم، وهم من كبار أصحابه وحفاظ الحديث.

سجَّادَة المشهور: هو الحسن بن حماد، سمع وكيعاً وغيره.

مُشْكُدَانة: ومعناه بالفارسية حبة المسك أو وعاء المسك، لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان.

مُطَيَّن: بفتح الياء، لقب أبي جعفر الحضرمي، خاطبهما بذلك أبو نعيم الفضل بن دُكَين فلقِّبا بهما.

عَبْدَان: لقب لجماعة، أكبرهم: عبد الله بن عثمان المروزي صاحب ابن المبارك وراويته. روينا عن محمد بن طاهر المقدسي أنه إنما قيل له: «عبدان» لأن كنيته أبو عبد الرحمن واسمه عبد الله، فاجتمع في كنيته واسمه العبدان، وهذا لا يصح، بل ذلك من تغيير العامة للأسامي وكسرهم لها في زمان صغر المسمى أو نحو ذلك، كما قالوا في علي: «عَلَّان»، وفي أحمد بن يوسف السلمي وغيره: «حمدان»، وفي وهب بن بقية الواسطي: «وَهْبان»، والله أعلم.

النوع الثالث والخمسون
معرفة المؤتلف والمختلف
من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها

وهو: ما يأتلف، أي تتفق في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته.

هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره، ولم يعدم مُخجلاً، وهو منتشر لا ضابط في أكثره، يفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً. وقد صنفت فيه كتب مفيدة، ومن أكملها «الإكمال»

لأبـي نصر بن ماكولاء على إعواز فيه.

وهذه أشياء مما دخل منه تحت الضبط مما يكثر ذكره، والضبط فيها على قسمين على العموم وعلى الخصوص.

فمن القسم الأول: سلَّام وسلَام: جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام، إلاَّ خمسة وهم: سلَام والد عبد الله بن سلَام الإسرائيلي الصحابـي، وسلَام والد محمد بن سلَام البيكندي البخاري شيخ البخاري، لم يذكر فيه الخطيب وابن ماكولاء غير التخفيف. وقال صاحب المطالع: منهم من خفف، ومنهم من ثقَّل، وهو الأكثر.

قلت: التخفيف أثبت، وهو الذي ذكره غُنْجَار في «تاريخ بخارى»، وهو أعلم بأهل بلاده. وسلَام بن محمد بن ناهض المقدسي، روى عنه أبو طالب الحافظ والطبراني. وسماه الطبراني سلامة. وسلام جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم الجبائي، أبـي علي المعتزلي. وقال المبرِّد في كامله: «ليس في العرب سلَام مخفف اللام إلاَّ والد عبد الله بن سلَام، وسلَام بن أبـي الحُقَيْق. قال: وزاد آخرون سلَام بن مِشْكَم خماراً كان في الجاهلية والمعروف فيه التشديد»، والله أعلم.

النوع الثالث والخمسون
معرفة المؤتلف والمختلف

٢٠٩ ــ قوله: (فمن القسم الأول: سلَّام وسلَام: جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام، إلاَّ خمسة. . .)، فذكرهم.

. . . .

قلت: بقي عليه أربعة آخرون أو ثلاثة بالتخفيف:

أحدهم: سلمة بن سلَام[1] أخو عبد الله بن سلَام[2]، ذكره ابن منده في الصحابة. وذكر ابن فتحون في «ذيله على الاستيعاب»: أنه ابن أخي عبد الله بن سلام، ولم يسم أباه، وقد يقال: ذكر المصنف لعبد الله بن سلام كاف عن ذكر هذا لأنه عرف أن أخاه وابن أخيه منسوبان إلى سلام والد عبد الله[3].

والثاني: سلَام ابن أخت عبد الله بن سلَام[4]، . . . .

(١) هو سلمة ـ بفتح السين المهملة واللام ـ ابن سلام ـ بفتح السين المهملة واللام المخففة ـ الإسرائيلي، قال الحافظ في الإصابة: «روى الكلبي في تفسيره، عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: نزلت هذه الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ. . . ﴾ الآية، في عبد الله بن سلام وأسد وأسيد ابني كعب وثعلبة بن قيس، وسلام ابن أخت عبد الله بن سلام، وسلمة ابن أخيه، ويامين بن يامين، وهؤلاء مؤمنو أهل الكتاب». وقال ابن الأثير: «والصحيح أنه أخوه لا ابن أخيه».
أسد الغابة (٢/ ٣٣٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٣١)، الإصابة (٢/ ٩٥).

(٢) هو عبد الله بن سلام بن الحارث، أبو يوسف من ذرية يوسف النبي عليه السلام، حليف النوافل من الخزرج الإسرائيلي، ثم الأنصاري. أسلم أول ما قدم النبي ﷺ المدينة، وقيل: تأخر إسلامه إلى سنة ثمان. ومات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين.
الاستيعاب (٢/ ٣٨٢، ٣٨٣)، أسد الغابة (٣/ ١٧٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣١٥)، الإصابة (٢/ ٢٣٠، ٢٣١).

(٣) في أ زيادة: «سلام».

(٤) قال الحافظ في الإصابة (٢/ ٥٩، ٦٠): «سلام ـ بالتخفيف ـ ابن أخت عبد الله بن سلام، يأتي ذكره في ترجمة سلمة ابن أخي عبد الله بن سلام».
ثم ذكره في ترجمة سلمة بن سلام الإسرائيلي في القسم الأول من حرف السين أنه أحد الذين نزل فيهم قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ الآية (١٣٦) من سورة النساء. وكذا ذكر ابن الأثير في أسد الغابة (٢/ ٣٢٥)، والذهبي في تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٢٨).

. . . .

[1]ذكره ابن فتحون في الصحابة في[2] ذيله على «الاستيعاب»[3] في أفراد حرف السين.

والثالث: سلاَم أحد أجداد أبي نصر النسفي، واسم أبي نصر محمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسى بن سلام النسفي السلامي ـ مخفف ـ النسب أيضاً، نسب إلى جده، توفي بعد الثلاثين وأربعمائة، ذكره الذهبي في «مشتبه النسبة»[4].

الرابع: سلاَم جد سعد بن جعفر بن سلام السِّيدِي[5]، مات سنة أربع عشرة وستمائة، ذكره ابن نقطة في «التكملة»[6].

---

(١) من قوله: «وقد يقال» إلى هنا سقط من ب.

(٢) في أ: «على».

(٣) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ١٣٣)، الشذا الفياح (ق ١١٦ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٢٩٩)، فتح المغيث (٣/ ٢١٨).

(٤) (١/ ٣٧٩)، تبصير المنتبه (٢/ ٧٠٣).

(٥) هو سعد بن جعفر بن سلام البغدادي السيدي ـ بفتح السين المهملة وتشديد الياء المثناة تحت بعدها دال مهملة مكسورة، نسبة إلى السيدة أخت المستنجد بالله أمير المؤمنين، وكان وكيلاً لها أبو الخير، توفي في الثامن من جمادى الآخرة ببغداد ودفن بباب الحرب.
التكملة لوفيات النقلة (٢/ ٣٩٩)، المشتبه (١/ ٣٧٨)، تبصير المنتبه (٢/ ٧٠٣).

(٦) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ١٣٣)، الشذا الفياح (ق ١١٦ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٢٩٩)، فتح المغيث (٣/ ٢١٨، ٢١٩).

عِمَـارة وعُمَـارة: ليـس لنـا عِمـارة بكسـر العيـن إلاّ أُبَـيّ بـن عمـارة مـن الصحابة، ومنهم مـن ضمـه. ومـن عداه عمارة ــ بالضم، والله أعلم.

كَرِيز وكُرَيْز: حكى أبو علي الغساني في كتابه «تقييد المهمل» عن محمد بن وضاح أن كَرِيزاً بفتح الكاف في خزاعة، وكُرَيزاً بضمها في عبد شمس بن عبد مناف.

قلت: وكُرَيز بضمها موجود أيضاً في غيرهما ولا نستدرك في المفتـوح بـأيـوب بـن كَـرِيـز الـراوي عـن عبـد الـرحمـن بـن غَنْـم لكـون عبـد الغني ذكـره بالفتـح لأنـه بالضـم كذلـك ذكـره الدارقـطني وغيره.

---

٢١٠ ــ قوله: (ليس لنا عِمَارة /ــ بكسر العين ــ إلاَّ أبـي بن عِمَارة[١] من الصحابة، ومنهم من ضمه ــ ولا توجد في أصل ابن الصلاح ــ ، ومن عداه عُمارة بالضم، والله أعلم)، انتهى.

قلت: يرد على إطلاقه عَمَّارة ــ بفتح العين وتشديد الميم ــ .

---

(١) هو أبـي ــ بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة ــ ابن عمارة ــ بكسر العين، وقيل: بضمها ــ روى عن النبـي ﷺ حديثاً في المسح على الخفين، قال الحافظ في الإصابة: «ولكن الإسناد ضعيف»، وذكر أبو حاتم أنه خطأ، والصواب: أبو أبـي بن أم حرام. وقال البغوي إنه: أبـي بن عبادة، وقال ابن حبان: صلى القبلتين غير أني لست أعتمد على إسناد خبره.

الاستيعاب (١/ ٥٢، ٥٣)، أسد الغابة (١/ ٤٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤)، الإصابة (١/ ١٩).

. . . .

ومن ذلك: عبد الله بن زياد بن عمرو بن زَمْزَمة بن عمرو بن عَمَّارة البَلَوي شهد بدراً، وهو المعروف بالمُجَذَّر[1].

ويزيد[2]، وبحَّاث[3]، وعبد الله[4] بنو ثعلبة بن خَزْمة بن أَصْرَم بن عمرو بن عمَّارة معدودون في الصحابة، شهد يزيد العقبتين، وشهد بَحَّاث وعبد الله بدراً، وبنو عمارة البَلَوي بطن منهم.

ومدرك بن عبد الله بن القمقام بن عَمَّارة، ولاه عمر بن عبد العزيز

(١) هو المجذّر ــ بضم الميم وفتح الجيم والدال المهملة المشددة ــ ابن زياد بن عمرو بن أخرم ــ بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء، بوزن أسلم ــ ابن عمارة بن مالك بن بلي البلوي ــ بفتح الباء الموحدة واللام، وهي نسبة إلى قبيلة بلي ــ يقال: اسمه عبد الله، والمجذّر لقبه ومعناه الغليظ الضخم، شهد بدراً واستشهد بأحد.

الاستيعاب (٣/ ٤٧٨ ــ ٤٨٢)، أسد الغابة (٤/ ٣٠٢)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٥١)، الإصابة (٣/ ٣٦٣، ٣٦٤).

(٢) يزيد بن ثعلبة بن خزمة ــ بفتح الخاء المعجمة وسكون الزاي وفتح الميم ــ ابن أصرم ــ بفتح الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الراء ــ ابن عمرو بن عمارة بن مالك البلوي، أبو عبد الرحمن، ذكره ابن إسحاق فيمن شهد العقبة الثانية، وقال الطبري: شهد العقبتين.

الاستيعاب (٣/ ٦٥٠، ٦٥١)، الإصابة (٣/ ٦٥٣).

(٣) بحَّاث ــ بفتح الباء الموحدة وتشديد الحاء المفتوحة المهملة بوزن فعَّال ــ ابن ثعلبة بن خزمة بن أصرم بن عمرو بن عمارة بن مالك البلوي شهد بدراً، وسماه ابن إسحاق: نحاب. الإصابة (١/ ١٣٩)، الاستيعاب (١/ ١٨١).

(٤) عبد الله بن ثعلبة بن خزمة بن أصرم بن عمرو بن عمارة بن مالك البلوي، ذكره موسى بن عقبة وابن إسحاق فيمن شهد بدراً، وقال ابن حبان: بدري له صحبة.

الاستيعاب (١/ ٢٧١)، الإصابة (١/ ٢٨٥).

. . . .

الجزيرة، ذكره الدارقطني[١] وابن ماكولا[٢].

وجعفر بن أحمد بن علي بن عبد الله بن عَمَّارة الحربي[٣] روى عن سعيد بن البنا[٤].

وولداه قاسم وأحمد ابنا جعفر بن أحمد بن عَمَّارة[٥].

وأبو عمر محمد بن عمر بن علي بن عَمَّارة الحربي، ذكرهم ابن نقطة في «التكملة»[٦].

وأبو القاسم محمد بن عَمَّارة النجار الحربي، ذكره الذهبي[٧].

---

(١) المؤتلف والمختلف (٣/ ١٥٥٥).

(٢) الإكمال (٦/ ٢٧٥)، وانظر أيضاً: تبصير المنتبه (٣/ ٩٦٩).

(٣) المشتبه (٢/ ٤٧١)، تبصير المنتبه (٣/ ٩٦٩)، وانظر التعليق على: الإكمال (٦/ ٢٧٥).

(٤) هو أبو القاسم سعيد بن أحمد بن البناء ـ بفتح الباء الموحدة والنون المشددة ـ وُلد ببغداد سنة سبع وستين وأربعمائة، وسمع الحديث من أبي نصر الزينبي وعاصم وغيرهما. قرأ عليه ابن الجوزي وغيره. كان ثقة خيراً صالحاً. توفي ببغداد سنة خمسين وخمسمائة، وله ثلاث وثمانون سنة.
العبر (٣/ ١٢)، شذرات الذهب (٤/ ١٥٥).

(٥) المشتبه (٢/ ٤٧١)، تبصير المنتبه (٣/ ٩٦٩)، وانظر التعليق على: الإكمال (٦/ ٢٧٥).

(٦) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ١٣٥)، الشذا الفياح (ق ١١٦ ب)، المشتبه (٢/ ٤٧١)، تبصير المنتبه (٣/ ٩٦٩).

(٧) لم أقف عليه في المشتبه للذهبي (٢/ ٤٧٠، ٤٧١)، لكن ذكره الحافظ ابن حجر في تبصير المنتبه (٣/ ٩٧٠) ضمن زياداته على المشتبه، وانظر التعليق على: الإكمال (٦/ ٢٧٥).

. . . .

وفي النسوة جماعة بهذا الاسم منهن:

عِمَارة بنت عبد الوهاب بن أبـي سلمة الحمصية[1]، وعِمَارة بنت نافع بن عمر الجمحي[2]، وعِمَارة جدة أبـي يوسف محمد بن أحمد الصيدناني الرقي تروي عن أبـي ظلال القَسْمَلي[3]، روى عنها أبو يوسف. ذكرهن ابن ماكولا في الإكمال»[4].

وأما كون والد أُبَـيّ بن عِمَارة فرداً فهو المشهور، وهو الذي اقتصر عليه ابن ماكولا وغير واحد، إلاَّ أن الدارقطني، قال: «إن قريشاً يقال لها: عِمارة ــ بكسر العين ــ »[5].

وهذا لا يختص بقريش، وإنما قال الدارقطني مثالاً لما دون القبائل وفوق البطون من العرب، فإنه قال: «وما كان من فوق بطون العرب ودون قبائلهم فهي عمارة، بكسر العين، قال الزبير بن بكار: العرب على ست طبقات: شعب،

---

(١) قال ابن ماكولا في الإكمال (٦/ ٢٧٣، ٢٧٤): «روى عنها ابنها أحمد بن نصر بن سعيد بن حريث بن عمرو الحضرمي».
وانظر: المشتبه (٢/ ٤٧١)، تبصير المنتبه (٣/ ٩٦٩).

(٢) قال ابن ماكولا في الإكمال (٦/ ٢٧٤): «هي أم محمد بن عبد الله بن عبد الرزاق بن عمر بن عبد الله بن جميل، كان على بيت المال ببغداد للمأمون، وأبوها نافع بن عمر بن عبد الله بن جميل يروى عن ابن أبـي مليكة وعمرو بن دينار وغيرهما».
وانظر: المشتبه (٢/ ٤٧١)، تبصير المنتبه (٣/ ٩٦٩).

(٣) هو هلال بن أبـي مالك القسملي ــ بفتح القاف وسكون السين المهملة وفتح الميم بعدها لام، نسبة إلى القساملة، قبيلة من الأزد ــ أبو ظلال البصري، ضعيف، مشهور بكنيته. التقريب (٢/ ٣٢٤ و ٣٢٥).

(٤) (٦/ ٢٧٣، ٢٧٤)، وانظر أيضاً: المشتبه (٢/ ٤٧١)، تبصير المنتبه (٣/ ٩٦٩).

(٥) المؤتلف والمختلف (٣/ ١٥٥٤).

. . . .

وقبيلة، وعِمَارة، وبطن، وفخذ، وفصيلة، وما بينها من الآباء فإنما يعرفها أهلها، فمضر شعب، وكنانة قبيلة وقريش عمارة، وقصي بطن، وهاشم فخذ، وبنو العباس فصيلة»[1]، انتهى.

(وقد نظمتها في بيت:

للعَـــرَبِ العَـــرْبَـــاءِ طِبَـــاقٌ عِـــدَّة فَصَّلَهَـــا الـــزُّبَيْـــرُ وهـــي سِتَّـــة
أعـــمُّ ذَاكَ الشَّعْـــبُ فَـــالقَبِيْلَـــة عِمَـــارةُ بَطْـــنُ فَخـــذِ فَصِيلَـــة)[2]

(١) المؤتلف والمختلف (٣/ ١٥٥٤)، وانظر: الأنساب (١/ ٥٠).
(٢) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

حِزَام ـ بالزاي ـ في قريش، وحَرَام ـ بالراء المهملة ـ في الأنصار، والله أعلم.

ذكر أبو علي بن البَرَداني أنه سمع الخطيب الحافظ يقول: العَيْشيون بصريون، والعَبْسيون كوفيون، والعَنْسيون شاميون.

قلت: وقد قاله قبله الحاكم أبو عبد الله. وهذا على الغالب. الأول بالشين المعجمة، والثاني بالباء الموحدة، والثالث بالنون والسين فيهما غير معجمة.

أبو عُبَيْدة: كله بالضم.

بلغنا عن الدارقطني أنه قال: لا نعلم أحداً يكنى أبا عبيدة بالفتح.

---

٢١١ ـ قوله: (حِزَام ـ بالزاي ـ في قريش، وحَرَام ـ بالراء المهملة ـ في الأنصار، والله أعلم)، انتهى.

والمراد مع كسر الحاء المهملة في الأول وفتحها في الثاني[(١)].

وقد يتوهم من عبارة الشيخ أنه لا يقع الأول إلاَّ في قريش، ولا الثاني إلاَّ في الأنصار.

وليس ذلك مراد المصنف، وإنما أراد أن ما وقع من هذا في قريش يكون بالزاي، وما وقع من ذلك في الأنصار يكون بالراء.

وقد ورد الأمران في عدة قبائل غير قريش والأنصار، وأكثر ما وقع في بقية القبائل بالراء المهملة، ووقع الأمران معاً في خزاعة.

---

(١) في ك: «في الثانية».

. . . .

فمن الأول في خُزَاعة: أبو صخر حُبَيْش بن خالد الأَشْعر بن ربيعة بن أَصْرَم، وقيل: الأشْعَر بن خُلَيْف بن منقذ بن أَصْرَم بن خُنَيْس بن حِزَام بن حُبْشِية بن سَلُول بن كعب بن عمرو بن ربيعة الخُزَاعي، وقال ابن عبد البر حُبْشِية بن كعب بن عمرو وهو أبو خُزَاعة، انتهى.

وقتل حُبَيْش يوم فتح مكة مع خالد بن الوليد(١)، وابن ابنه حِزَام بن هشام بن حُبَيْش(٢)، روى عن أبيه، عن أم مَعْبد(٣) قصتها المشهورة في الهجرة(٤)، روى عنه أبو النضر هاشم بن القاسم(٥)، وابن إدريس(٦)،

---

(١) الاستيعاب (١/ ٣٩١)، أسد الغابة (١/ ٣٧٦، ٣٧٧)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٢٠، ١٢١)، الإصابة (١/ ٣١٠).

(٢) حزام بن هشام بن حبيش الخزاعي من أهل قديد ــ بضم القاف وفتح الدال المهملة بعد ياء مثناة من تحت ساكنة ــ قال أبو حاتم: شيخ صالح، وذكره ابن حبان في الثقات.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ١١٦)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٩٨)، الثقات (٦/ ٢٤٧).

(٣) في ب: «ابن معبد».

(٤) راجع قصة أم معبد في المستدرك (٣/ ٩ ــ ١٠)، ودلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (٢/ ٤٣٦ ــ ٤٤٢)، ودلائل النبوة للبيهقي (١/ ٢٧٦ ــ ٢٨٠)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٨/ ٢٨٨، ٢٨٩)، تهذيب تاريخ دمشق الكبير (١/ ٣٢٦ ــ ٣٢٩)، وعيون الأثر (١/ ٢٢٧ ــ ٢٢٩)، الاستيعاب (٤/ ٤٩٥ ــ ٤٩٨)، أسد الغابة (١/ ٣٧٦، ٣٧٧)، الإصابة (٤/ ٤٩٧، ٤٩٨).

(٥) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم، أبو النضر الخراساني، قال العجلي: ثقة صاحب سنة كان أهل بغداد يفتخرون به، وقال الحافظ في التقريب: «ثقة ثبت»، مات سنة سبع ومائتين، وله ثلاث وسبعون سنة.
الكاشف (٣/ ١٩١، ١٩٢)، التقريب (٢/ ٣١٤)، الخلاصة (ص ٤٠٨).

(٦) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي ــ بسكون الواو وكسر الدال المهملة، نسبة إلى أود بن صعب بن مذحج ــ أبو محمد الكوفي، أحد الأعلام، =

. . . .

والقَعْنَبي، وأم مَعْبد واسمها: عاتكة بنت خُلَيْف، وقيل: عاتكة بنت خالد بن خُلَيْف بن منقذ بن ربيعة بن أَصْرَم بن حُبَيْش بن حِزَام بن حُبْشية الخزاعية[١]، وهي عمة حبيش المذكور على القول[٢] الأول، وهي أخته على القول[٣] الثاني، وبه جزم ابن عبد البر، ذكرهم ابن ماكولا في «الإكمال»[٤].

ومن / الثاني في خزاعة أيضاً ما حكاه الدارقطني[٥] وابن ماكولا[٦] عن ابن حبيب[٧] أن في خزاعة حزام بن حبشية بن كعب بن سلول بن كعب.

قلت[٨]: هكذا ذكر ابن ماكولا: حَرَام بن حُبْشية وحِزَام بن حُبْشية فيهما جميعاً، والظاهر[٩] أنه (واحد)[١٠] اختلف في ضبطه وبيان نسبه، فجعله ابن حبيب بالراء المهملة[١١] وجعله غيره بالزاي، ويحتمل أن

= قال ابن معين: ثقة في كل شيء، وقال أبو حاتم: ثقة حجة إمام من أئمة المسلمين، وقال النسائي: ثقة ثبت. وقال ابن حجر: ثقة فقيه عابد، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة.
الكاشف (٢/ ٦٤)، التقريب (١/ ٤٠١)، الخلاصة (ص ١٩٠، ١٩١).

(١) الاستيعاب (٤/ ٤٩٥ ـ ٤٩٨)، أسد الغابة (٥/ ٦٢٠)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٣٣٥)، الإصابة (٤/ ٤٩٧، ٤٩٨).
(٢) سقطت من أ، ك، ب.
(٣) سقطت من أ، ك.
(٤) (٢/ ٤١٥، ٤١٦).
(٥) المؤتلف والمختلف (٢/ ٥٧٤).
(٦) الإكمال (٢/ ٤١٢).
(٧) مختلف القبائل ومؤتلفها (ص ٣٨).
(٨) في ب: «قوله».
(٩) الإكمال (٢/ ٤١٢، ٤١٦).
(١٠) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.
(١١) مختلف القبائل ومؤتلفها (ص٣٨)، وانظر أيضاً: الأنساب (٤/ ٩٣، ٩٤)، اللباب (١/ ٣٥٢).

. . . .

حزَام بن حبشية وحَرَام بن حُبْشية أخوان وهو بعيد.

ووقع حزام بالزاي في بني عامر[1] بن صَعْصَعَة وبني عامر بن كلاب:

فمن بني عامر بن صَعْصَعَة حِزَام بن ربيعة بن مالك العامري[2] من بني عامر بن صَعْصَعَة أخي[3] لبيد بن ربيعة الشاعر[4]، وابنه عبد الله بن حِزَام بن ربيعة[5]، قتله المختار بن أبي عبيد.

ومن بني عامر بن كلاب: أم البنين بنت حزام بن خالد بن ربيعة بن عامر بن

---

(١) في ب: «بني صعصعة».

(٢) هو حزام بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة العامري، أخو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري الشاعر. ذكره ابن ماكولا في الإكمال (٢/ ٤١٥).

(٣) في أ: «أخو».

(٤) هو لبيد ـ بفتح اللام وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة تحت ـ ابن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة العامري، أبو عقيل الشاعر الصحابي المشهور. قال المرزباني: «كان فارساً شجاعاً شاعراً سخياً، قال الشعر في الجاهلية دهراً ثم أسلم»، ولما أسلم رجع إلى قومه ثم نزل الكوفة حتى مات سنة إحدى وأربعين، وله مائة وستون سنة، وقيل غير ذلك.
الاستيعاب (٣/ ٣٢٤ ـ ٣٢٨)، أسد الغابة (٤/ ٢٦٠، ٢٦٣)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٣٨)، الإصابة (٣/ ٣٢٦، ٣٢٧)، الشعر والشعراء (١/ ٢٧٤ ـ ٢٨٥).

(٥) هو عبد الله بن حزام بن ربيعة بن مالك بن جعفر العامري، ابن أخي لبيد بن ربيعة العامري الشاعر. قتل يوم جبانة السبيع ـ بفتح الجيم والباء الموحدة المشددة وفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة، موضع من مواضع الكوفة ـ على يد المختار بن أبي عبيد الثقفي سنة ست وستين.
الإكمال (٢/ ٤١٨)، تاريخ الطبري (٧/ ٥٠ ـ ٦٦)، البداية والنهاية (٨/ ٢٦٧، ٢٨٤)، أيام العرب في الإسلام (ص ٢٥٤ ـ ٢٥٨).

. . . .

كعب بن عامر بن كلاب، تزوجها علي بن أبـي طالب[1].

وحزام بن إسماعيل العامري[2]، لا أدري من أي بني عامر هو، فقد ذكره ابن أبـي حاتم[3] وابن ماكولا[4] منسوباً غير مبين، والله أعلم.

ووقـع حَـرَام بـالـراء فـي «بَلِـي» و «خَثْعَـم» و «جُـذَام» و «تميـم بـن مُـر» و «خُزَاعة» و «عُذْرَة» و «فَزَارَة» و «هُذَيْل» و «غِفَار» و «النَّخَع» و«كِنَانَة» و «بني يَعْمَر».

ففي «بَلِي»[5] حَرَام بن عوف البَلَوِي[6].

---

(١) تزوجها علي ــ رضي الله عنه ــ بعد فاطمة ــ رضي الله عنها ــ فولد له منها العباس، وجعفر، وعبد الله، وعثمان، وكلهم قتلوا مع الحسن ــ رضي الله عنه ــ بكربلاء ولا بقية لهم غير العباس.
تـاريـخ الطبـري (٥/ ١٥٣)، المـؤتلـف والمختلـف للـدارقطنـي (٢/ ٥٧٨)، الإكمـال (٢/ ٤١٨).

(٢) حزام بن إسماعيل العامري، قال أبو حاتم: «روى عن مغيرة وروى عنه عطاء بن مسلم والحسن بن ثابت بن الروزجار وأبو النضر هاشم بن القاسم»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٩٨)، المؤتلف والمختلف (٢/ ٥٧٧)، الإكمال (٢/ ٤١٥)، المؤتلف والمختلف للأزدي (ص ٣٨).

(٣) الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٩٨).

(٤) الإكمال (٢/ ٤١٥).

(٥) بلي: بفتح الباء الموحدة وكسر اللام، قبيلة من قضاعة، وهو بلي بن عمرو بن الحاف ــ بفتح الحاء المهملة ــ ابن قضاعة.
مختلـف القبـائـل ومـؤتلفهـا (ص ٣٨)، الأنسـاب (٢/ ٢٠٠)، جمهـرة أنسـاب العـرب (ص ٤٤٠ ــ ٤٤٣).

(٦) قال ابن ماكولا في الإكمال (٢/ ٤١١): «رجل من أصحاب رسول الله ﷺ شهد فتح مصر، =

. . . .

وفي «خَثْعَم»[1] حَرَام بن عبد عمرو الخَثْعَمي[2].

وقال ابن حبيب[3]: «في بَلِي حَرَام بن جعل بن عمرو بن جُشَيْم بن ودم».

قال: «وفي جُذَام[4]: حَرَام بن جُذَام»[5].

قال: «وفي تميم بن مر: حَرَام بن كعب بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم»[6].

قال[7]: «وفي عُذْرة[8] . . . .

= ذكروه في كتبهم وما علمت له رواية قاله ابن يونس». وانظر: مختلف القبائل ومؤتلفها (ص ٣٨).

(١) خثعم: بفتح الخاء المعجمة وسكون الثاء المثلثة وفتح العين المهملة، قبيلة مشهورة. الأنساب (٥/ ٥٠).

(٢) ذكره ابن ماكولا في الإكمال (٢/ ٤١٢) وقال: «روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، روى عنه أبو سهيل بن مالك الأصبحي». وانظر: تبصير المنتبه (١/ ٤٢٤).

(٣) مختلف القبائل ومؤتلفها (ص ٣٨). وانظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٥٧٤)، الإكمال (٢/ ٤١٢).

(٤) جذام: بضم الجيم وفتح الذال المعجمة، قبيلة من اليمن، نزلت الشام. الأنساب (٣/ ٢٠٩).

(٥) مختلف القبائل ومؤتلفها (ص ٣٨). وانظر: الإكمال (٢/ ٤١٢)، تبصير المنتبه (١/ ٤٢٤)، الإكمال (٢/ ٢٧١).

(٦) مختلف القبائل ومؤتلفها (ص ٣٨). وانظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٥٧٤)، الإكمال (٢/ ٤١٢)، تبصير المنتبه (١/ ٤٢٤).

(٧) مختلف القبائل ومؤتلفها (ص ٣٨).

(٨) عذرة: بضم العين المهملة وسكون الذال المعجمة وفتح الراء، قبيلة من قضاعة.
مختلف القبائل ومؤتلفها (ص ٣٨)، الأنساب (٨/ ٤١٨ ـ ٤٢٠)، جمهرة أنساب العرب (ص ٤٤٨ ـ ٤٥٠).

. . . .

حرَام بن ضِنَّة»[1].

وقال: الزُّبَيْر بن بكَّار[2]: «حُن[3] ورِزَاح[4] ابنا ربيعة بن حَرَام بن ضِنَّة أخو قُصَي بن كِلَاب لأمه[5]، ومن ولده جميل بن معمر الشاعر[6].

وفي فَزَارة حَرَام بن وَابِصة الفَزَاري أحد بني قيس بن عمرو بن ثُومَة بن مُخَاشِن بن لأْي بن شَمْخ بن فَزَارَة شاعر فارسي ذكره الآمدي[7].

---

(١) هو حرام بن ضِنَّة ــ بكسر الضاد المعجمة وتشديد النون المفتوحة ــ بن عبد بن كبير بن عذرة العذري.
مختلف القبائل ومؤتلفها (ص ٣٨)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٥٧٤)، جمهرة أنساب العرب (ص ٤٤٨، ٤٤٩)، الإكمال (٢/ ٤١٢)، تبصير المنتبه (١/ ٤٢٤).

(٢) انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٥٧٤)، الإكمال (٢/ ٤١٢).

(٣) حن: بضم الحاء المهملة بعدها نون.
الإكمال (٢/ ٩٤)، تاج العروس (٩/ ١٨٥).

(٤) رزاح: بكسر الراء وفتح الزاي وآخره حاء مهملة.
الإكمال (٤/ ٤٦)، المشتبه (١/ ٢٩٨)، تبصير المنتبه (٢/ ٥٨٥).

(٥) انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٥٧٤)، جمهرة أنساب العرب (ص ٤٤٨، ٤٤٩)، الإكمال (٢/ ٩٤، ٤٦، ٤١٢)، المشتبه (١/ ٢٩٨)، تبصير المنتبه (٢/ ٥٨٥).

(٦) هو جميل بن عبد الله بن معمر بن الحارث الخيبري ــ بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت وفتح الباء الموحدة بعدها راء مهملة مكسورة ــ ابن ظبيان بن حن بن ربيعة، صاحب بثينة، وله فيها القصائد المشهورة، توفي سنة اثنتين وثمانين بمصر.
الشعر والشعراء (١/ ٤٣٤ ــ ٤٤٤)، المؤتلف والمختلف للآمدي (ص ٧٢، ١٦٨)، وفيات الأعيان (١/ ٣٦٦ ــ ٣٧١).

(٧) المؤتلف والمختلف (ص ١٩٧).

. . . .

وفي هذيل[1]: الدَّاخِل بن حَرَام شاعر منهم[2]. وقال الأصمعي: الداخل اسمه زهير بن حرام أحد بني سهل بن معاوية بن هُذَيل[3].

وفي غِفَار[4]: حرام بن غفار بن مُلَيْل[5] بن ضَمْرة بن بكر بن عبد مناة من ولده أبو ذر الغفاري وأبو سَرِيحة[6] الغِفاري.

وفي النَّخَع[7] حَرام بن . . . .

(١) هذيل: بضم الهاء وفتح الذال المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت، قبيلة من بني مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.
جمهرة أنساب العرب (ص ١٩٦ ــ ١٩٨)، اللباب (٣/ ٣٨٣).

(٢) الإكمال (٢/ ٤١٢)، تبصير المنتبه (١/ ٤٢٥).

(٣) الإكمال (٢/ ٤١٢)، تبصير المنتبه (١/ ٤٢٥).

(٤) غفار: بكسر الغين المعجمة وفتح الفاء في آخرها راء، نسبة إلى غفار بن مليل بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة.
الأنساب (٩/ ١٦٤).

(٥) مليل ــ بضم الميم وفتح اللام وسكون الياء المثناة من تحت بعدها لام ــ وحرام هذا من ولده جماعة من الصحابة والشعراء كما قال ابن ماكولا في الإكمال (٢/ ٤١٢).

(٦) هو حذيفة بن أسيد ــ بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة من تحت ــ ويقال: أمية بن أسيد بن خالد بن الأعور بن واقعة بن حرام بن غفار الغفاري، أبو سريحة ــ بفتح السين المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة من تحت بوزن عجيبة ــ اشتهر بكنيته، شهد الحديبية وذكر فيمن بايع تحت الشجرة، ثم نزل الكوفة، وتوفي سنة اثنتين وأربعين. وله رواية للحديث، وهو من ولد حرام بن غفار المتقدم.
الاستيعاب (١/ ٢٧٨)، أسد الغابة (١/ ٣٨٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٢٤)، الإصابة (١/ ٣١٧)، الإكمال (٢/ ٤١٣).

(٧) النخع: بفتح النون والخاء المعجمة بعدها عين مهملة قبيلة تنتسب إلى النخع بن عامر بن عُلَة ــ بضم العين المهملة وفتح اللام ــ ابن جلد من مذحج.
جمهرة أنساب العرب (ص ٤١٤ ــ ٤١٦)، اللباب (٣/ ٣٠٤).

. . . .

إبراهيم النخعي(١).

وفي كنانة(٢): حَرام بن مِلْكان بن كنانة بن خزيمة بن مدركة(٣).

وفي بني يَعْمَر(٤) شَبِيب(٥) بن حَرَام بن نَبْهان بن وهب بن لقيط بن يَعْمَر، ويَعْمَر هو الشداح(٦)، شهد شبيب الحديبية مع رسول الله ﷺ فيما ذكره ابن الكلبي والطبري(٧)، والله أعلم.

---

(١) قال ابن ماكولا في الإكمال (٢/ ٤١٢): «حرام بن إبراهيم النخعي، حدث عن أبيه، روى عنه الوليد بن حماد الكوفي. ذكره ابن عقدة».
وانظر: تبصير المنتبه (١/ ٤٢٥).

(٢) كنانة: بكسر الكاف وفتح النون المخففة بعدها ألف ثم نون مخففة مفتوحة، قبيلة تنتسب إلى كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. ومنهم بنو النضر بن كنانة، وهم قريش.
جمهرة أنساب العرب (ص ١١ ـ ١٥، ١٨٠، ٤٦٥)، الأنساب (١٠/ ٤٧٥ ـ ٤٨٠)، اللباب (٣/ ١١١ ـ ١١٣).

(٣) ذكره ابن حزم في جمهرة الأنساب (ص ١٨٩) في بني ملكان ـ بكسر الميم وسكون اللام وفتح الكاف ـ ابن كنانة قال: «ولهم عدد وثروة ووجاهة بمرسية».
ومرسية: بضم الميم وسكون الراء وكسر السين المهملة. إحدى مدن الأندلس.

(٤) يعمر: بفتح الياء المثناة من تحت وسكون العين المهملة وفتح الميم، قبيلة تنتسب إلى يعمر، وهو بطن من كنانة.
اللباب (٣/ ٤١٤).

(٥) شبيب: بفتح الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة.
الإكمال (٥/ ٣١)، المشتبه (٢/ ٣٩٠).

(٦) [قال أبو الأشبال: ووقع في أسد الغابة: الشداخ وهو الصواب، والشداخ بفتح الشين وبضمها، راجع: الروض الأنف، والتاج للزبيدي ٢/ ٢٦٣].

(٧) أسد الغابة (٢/ ٣٨٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٥٢)، الإصابة (٢/ ١٣٧).

وهذه أشياء اجتهدت في ضبطها متتبعاً من ذكرهم الدارقطني وعبد الغني وابن ماكولاء.

منها: السَّفْر: **بإسكان الفاء**، والسَّفَر بفتحها، وجدت الكنى من ذلك بالفتح والباقي بالإسكان. ومن المغاربة من سكَّن الفاء من أبي السَّفْر سعيد بن يحمد، وذلك خلاف ما يقوله أصحاب الحديث، حكاه الدارقطني عنهم.

---

٢١٢ ـ قوله: (السَّفْر بإسكان الفاء، والسَّفَر بفتحها، وجدت الكنى من ذلك بالفتح والباقي بإسكان الفاء)، انتهى.

يرد على قوله: «والباقي بإسكان الفاء» أن لهم في الأسماء وفي الكنى ما هو بإسكان القاف، ولهم ما هو بالشين المعجمة والقاف كما ستراه.

فأما سَقْر في الأسماء بسكون القاف فجماعة منهم:

سَقْر بن عبد الرحيم[١] وهو ابن أخي شعبة، وسَقْر بن حبيب الغَنَوي[٢]

---

(١) هو سقر بن عبد الرحيم الضرير ابن أخي شعبة، روى عنه عبيد الله بن جرير بن جبلة، وذكر أنه مات سنة عشرين ومائتين.
المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١١٨٤)، الإكمال (٤/ ٣٠٠)، المؤتلف والمختلف للأزدي (ص ٧٠).

(٢) سقر بن حبيب الغنوي ـ بفتح الغين المعجمة والنون وكسر الواو، نسبة إلى غني بن يعصر، وقيل: أعصر، واسمه منبه بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر ـ البصري، قال البخاري وأبو حاتم: «روى عن عمر بن عبد العزيز قوله، روى عنه حجاج بن حسان»، وذكره ابن حبان في الثقات.
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢١٢)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣١٠)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٣٤)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١١٨٢)، الإكمال (٤/ ٣٠٠)، تبصير المنتبه (٢/ ٦٨٣)، تاج العروس (٣/ ٢٧٢).

. . . .

حدث عن عمر بن عبد العزيز، وسَقْر بن حبيب[1] آخر روى عن أبي رجاء العطاردي، وسَقْر بن عبد الله[2] روى عن عروة، وسَقْر بن عبد الرحمن بن مالك بن مِغْوَل[3] شيخ لأبي يعلى الموصلي، وسَقْر / بن حسين الحذَّاء[4] شيخ

---

(١) السقر بن حبيب، وقيل: الصعق، بالصاد المهملة وآخره قاف ـ بن حبيب السلولي ـ بفتح السين المهملة وضم اللام، نسبة إلى بني سلول. قال ابن حبان: «شيخ من أهل البصرة يخالف الثقات في الروايات ويأتي بالمقلوبات عن الأثبات».
المجروحين (١/ ٣٧٥)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١١٨٢)، الإكمال (٤/ ٣٠٠)، الميزان (٢/ ٣١٥)، لسان الميزان (٣/ ١٩٠)، تبصير المنتبه (٢/ ٦٨٣)، تاج العروس (٣/ ٢٧٢).

(٢) سقر بن عبد الله، روى عن عروة بن الزبير عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ وروايته عنه عند الدارقطني في المؤتلف والمختلف، روى عنه عبد الملك بن عمير، ويقال فيه: صقر بالصاد المهملة.
المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١١٨٣)، الإكمال (٤/ ٣٠٠)، تبصير المنتبه (٢/ ٦٨٣)، تاج العروس (٣/ ٢٧٢).

(٣) سقر بن عبد الرحمن بن مالك بن مغول ـ بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الواو بعدها لام ـ أبو بهز البجلي الكوفي، روى عن عبد الله بن إدريس وغيره، كذبه مطين، وقال أبو يعلى: كان ضعيفاً.
الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣١٠)، (٢/ ١/ ٤٥٢)، في باب صقر، الكامل (٤/ ١٤١٢)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١١٨٤)، الإكمال (٤/ ٢٠٠)، الميزان (٢/ ١٧٤)، لسان الميزان (٣/ ١٩٢)، تبصير المنتبه (٢/ ٦٨٣)، تاج العروس (٣/ ٢٧٢).

(٤) سقر بن حسين الحذاء ـ بفتح الحاء المهملة وتشديد الذال المعجمة، نسبة إلى من يحذو النعال ويعملها ـ أبو ذر. حدث عن أبي عامر العقدي، وحدث عنه: أحمد بن علي الأبار.
الإكمال (٤/ ٣٠١)، تبصير المنتبه (٢/ ٦٨٣)، تاج العروس (٣/ ٢٧٢).

. . . .

لأحمد بن علي الأبّار[١]، وسَقْر بن عَدَّاس المالكي[٢] شيخ لمُطَيَّن[٣].

وأما في الكنى فأبو السَّقْر[٤] (يحيى بن يَزْداد[٥] شيخ لأحمد بن العباس البغوي).

وأما الشَّقِر ــ بفتح الشين المعجمة وكسر القاف ــ فهو معاوية الشَّقِر شاعر، لقب بذلك ببيت قاله، وهو معاوية بن الحارث بن تميم بن مر، والبيت المذكور قوله:

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن علي الأبار ــ بفتح الهمزة وتشديد الباء الموحدة، نسبة إلى عمل الإبر، وهو جمع الإبرة التي يخاط بها ــ الحافظ العلم روى عن مسدد بن مسرهد وعلي بن الجعد وطبقتهما. وتوفي ببغداد سنة تسعين ومائتين.
تاريخ بغداد (٤/ ٣٠٦)، العبر (١/ ٤١٨)، الأنساب (١/ ١١٠).

(٢) سقر بن عداس ــ بفتح العين المهملة وتشديد الدال المهملة ــ المالكي روى عن سليمان بن حرب، روى عنه مطين.
الإكمال (٤/ ٣٠١)، تبصير المنتبه (٢/ ٦٨٣)، تاج العروس (٣/ ٢٧٢).

(٣) هو الحافظ الكبير أبو جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي الكوفي المعروف بمطين ــ بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الياء المثناة من تحت وفتحها ــ وهو لقبه، أحد الثقات الحفاظ أوعية العلم، ولد سنة اثنتين ومائتين، وتوفي في ربيع الآخر سنة سبع وتسعين ومائتين.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٦٢، ٦٦٣)، العبر (١/ ٤٣٣)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤١).

(٤) هو يحيى بن يزداد، روى عن الحسين بن محمد المروزي، روى عنه أبو الحسن أحمد بن العباس البغوي.
المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١١٨٤، ١١٨٥)، الإكمال (٤/ ٣٠١)، تبصير المنتبه (٢/ ٦٨٣).

(٥) من قوله: «شيخ لأحمد بن علي الأبار» إلى هنا سقط من ب.

. . . .

وقَدْ أَحْمِلُ الرُّمْحَ[1] الأَصَمَّ كُعُوبُهُ ... بِـهِ مـن دِمَـا القَـوْمِ كـالشَّقِـرَاتِ

كذا ذكر السمعاني في موضع من «الأنساب»[2] أن معاوية بن الحارث يقال له الشَّقِر وأنَّ هذا البيت له.

وكذا قال ابن ماكولا في «الإكمال»[3] في «باب السين المهملة» وخالف ذلك في «باب الشين المعمجة»[4]، فقال: إن معاوية بن الحارث هذا هو شقرة بزيادة (هاء) التأنيث في آخره، وهذا هو المشهور، وبه جزم الدارقطني[5]، وحكاه عن ابن حبيب[6]، وكذا جزم به الرشاطي في «الأنساب»[7]. وحكاه عن الكلبي، وكذا حكاه السمعاني في أول ترجمة الشقري[8] عن ابن الكلبي وعن ابن حبيب أيضاً، إلاَّ أن الرشاطي حكى عن ابن حبيب أن البيت المذكور قاله شَقِرة بن بكرة بن لُكَيْز فسمي به.

وظاهر كلام الدارقطني[9] أن البيت قاله شقرة بن ربيعة بن كعب، والمشهور الأول: أنه قاله معاوية بن الحارث، وهو قول ابن الكلبي

---

(1) في غب وعث: «الكعب».

(2) (7/ 361، 362)، مادة «الشقري» بفتح الشين المعجمة والقاف وفي آخرها راء مهملة، وكان عوف بن وائل قتل الحارث بن تميم، فقتل معاوية بن الحارث عوف بأبيه وقال هذا البيت. انظر: معجم الشعراء (ص 392).

(3) (4/ 301).

(4) الإكمال (5/ 78 ـ 80).

(5) المؤتلف والمختلف (3/ 1186، 1187).

(6) مختلف القبائل ومؤتلفها (ص 33)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (3/ 1369).

(7) انظر: تبصير المنتبه (2/ 816).

(8) الأنساب (7/ 361)، والتعليق على الأنساب (7/ 362).

(9) المؤتلف والمختلف (3/ 1369، 1370).

. . . .

وأبـي عبيد القاسم بن سلَّام، وهو الذي نقله السمعاني[١] عن ابن حبيب أيضاً، فالله أعلم.

قـال ابـن حبيـب: «والشَّقِـرَات الشقـايـق»[٢]، قـال: «وإنمـا سمـي شقـائـق النعمان لأن النعمان بنى مجلساً وسماه ضاحكاً وزرع هذه الشقرات فسميت شقايق النعمان[٣]، (والظاهر أن المصنف إنما أراد ضبط ما هو بالفاء فقط فلا يرد عليه ما هو بالقاف، وإنما ذكرته للفائدة[٤])[٥].

---

(١) الأنساب (٧/ ٣٦١، ٣٦٥).

(٢) انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٣٧٠)، الأنساب (٧/ ٣٦٢، ٣٦٥)، تاج العروس (٣/ ٣١٠).

(٣) انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٣٧٠)، الأنباه على قبائل الرواة (ص ٦٢)، الأنساب (٧/ ٣٦٢، ٣٦٥).

(٤) أ، ب: «لبيان الفائدة».

(٥) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

عِسْل: بكسر العين المهملة وإسكان السين المهملة، وعَسَل، بفتحهما، وجدت الجميع من القبيل الأول، ومنهم عِسْل بن سفيان، إلاَّ عَسَل بن ذَكْوان الأخباري البصري فإنه بالفتح، ذكره الدارقطني وغيره، **ووجدته بخط الإمام أبي منصور الأزهري** في كتابه «تهذيب اللغة» بالكسر والإسكان أيضاً ولا أراه ضبطه، والله أعلم.

---

٢١٣ ـ قوله عند ذكر عَسَل بن ذكوان[١] أنه بفتح العين والسين المهملتين: (ووجدته بخط الإمام أبي منصور الأزهري في كتابه «تهذيب اللغة» بالكسر والإسكان أيضاً، ولا أراه ضبطه، والله أعلم)، انتهى.

وقد اعترض عليه بعض المتأخرين[٢] بأنه لم ير هذا في التهذيب للأزهري، فإن أراد به[٣] أنه ليس في التهذيب في «باب العين والسين مع اللام» فهو كما ذكر، وقد نظرته فلم أجده فيه، ولكن لا يلزم من كونه ليس في هذا الباب أن لا ينقل الأزهري عنه شيئاً في بقية كتابه، فإنه أخباري ينقل كلامه، وهذا هو الظاهر، فإن المصنف (قال: إنه)[٤] رآه في التهذيب بخطه فلا يرد عليه بقول من لم يره في هذا الباب، والله أعلم.

---

(١) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٧٣٥)، الإكمال (٦/ ٢٠٧)، المشتبه (٢/ ٤٦٢)، تبصير المنتبه (٣/ ٩٥٥).

(٢) هو سراج الدين البُلقيني، فإنه قال في محاسن الاصطلاح (ص ٥٣٤): «كشفت على ذلك في نسختين فلم يوجد الاسم بالكلية».

(٣) سقطت من ك.

(٤) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

غَنّام ــ بالغين المعجمة والنون المشددة.

وعَثَّام ــ بالعين المهملة والثاء المثلثة المشددة.

ولا نعرف من القبيل الثاني غير عثام بن علي العامري الكوفي، والد علي بن عثام الزاهد.

والباقون من الأول، منهم غنام بن أوس صحابي بدري، والله أعلم.

قُمَيْر وقَمِير، الجميع بضم القاف.

ومنهم مكي بن قمير عن جعفر بن سليمان إلَّا امرأة مسروق بن الأجدع قمير بنت عمرو فإنها، بفتح القاف وكسر الميم، والله أعلم.

---

٢١٤ ــ قوله: (غَنّام، بالغين المعجمة والنون المشددة. وعَثَّام بالعين المهملة والثاء المثلثة المشددة.

ولا نعرف من القبيل الثاني غير عَثَّام بن علي العامري[١]، والد علي بن عَثَّام الزاهد[٢]، والباقون من الأول)، انتهى.

---

(١) هو عثام بن علي بن هجير ــ بضم الهاء وفتح الجيم بعدهما ياء مثناة من تحت ثم راء مهملة ــ العامري الكلابي الكوفي، أبو علي. قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق، وقال الترمذي: مات سنة أربع وتسعين ومائة.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٤٤)، الكاشف (٢/ ٢١٦)، التقريب (٢/ ٦)، الخلاصة (ص ٣٠٥)، الإكمال (٧/ ٣٨).

(٢) هو علي بن عثام بن علي بن هجير العامري الكوفي، سمع من مالك وطبقته، وكان حافظاً =

. . . .

قلت: بل لهم من القبيل الثاني أيضاً حفيد المذكور وهو: عَثَّام بن علي بن عثَّام بن علي العامري[1].

= زاهداً فقيهاً أديباً كبير القدر. وثقه أبو حاتم، وقال ابن حجر: ثقة فاضل. توفي بطرسوس مرابطاً سنة ثمان وعشرين ومائتين.

الجرح والتعديل (٣/ ١/ ١٩٩)، العبر (١/ ٣١٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٦٩)، الكاشف (٢/ ٢٥٣)، التقريب (٢/ ٤١)، الخلاصة (ص ٢٧٦)، شذرات الذهب (٢/ ٦٥).

(١) هو عثام بن علي بن عثام بن علي بن هجير العامري الكلابي. ذكره الذهبي، وابن حجر، وذكر الزبيدي أنه محدث.
المشتبه (٢/ ٤٨٧)، تبصير المنتبه (٣/ ١٠٤٨)، تاج العروس (٨/ ٣٨٩).

مِسْوَر ومُسَوَّر: أما مُسَوَّر، بضم الميم وتشديد الواو وفتحها، فهو مُسَوَّر بن يزيد المالكي الكاهلي له صحبة. ومُسَوَّر بن عبد الملك اليربوعي روى عنه معن بن عيسى ذكره البخاري. ومن سواهما فيما نعلم، بكسر الميم وإسكان السين، والله أعلم.

---

٢١٥ ــ قوله: (مِسْوَر ومُسَوَّر: أما مُسَوَّر ــ بضم الميم وتشديد الواو وفتحها فهو مُسَوَّر بن يزيد المالكي[١] الكاهلي له صحبة، ومُسَوَّر بن عبد الملك اليَرْبوعي[٢] روى عن معن بن عيسى ذكره البخاري[٣]، ومن سواهما ــ فيما نعلم ــ بكسر الميم وإسكان السين، والله أعلم)، انتهى.

لم يذكر الدارقطني[٤] وابن ماكولا[٥] بالتشديد إلاَّ مُسَوَّر بن يزيد المالكي

---

(١) له صحبة ورواية، نزل الكوفة.
الاستيعاب (٣/ ٤١٨)، أسد الغابة (٤/ ٣٦٦)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٧٧)، الإصابة (٣/ ٤٢٠)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٢٠٠٥)، الإكمال (٧/ ٢٤٥)، المشتبه (٢/ ٥٨٩)، تبصير المنتبه (٣/ ١٢٨٦).

(٢) هو مسور بن عبد الملك بن سعيد بن يربوع المخزومي المديني، روى عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز، وروى عن نبيه بن وهب وابن قسيط، روى عنه معن بن عيسى، وعبد الله بن وهب، وأشهب بن عبد العزيز، وعبد الله بن عبد الحكم. قاله أبو حاتم.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١١)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٩٨)، الإكمال (٧/ ٢٤٥)، المشتبه (٢/ ٥٨٩)، تبصير المنتبه (٣/ ١٢٨٦).

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١١)، لكن ذكره مع المسور بن مخرمة. أما في باب مسور بضم الميم وتشديد الواو المفتوحة (٤/ ٢/ ٤٠، ٤١) فلم يذكره. وانظر: التعليق على التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١١).

(٤) المؤتلف والمختلف (٤/ ٢٠٠٥).

(٥) على هامش الأصل: «حاشية لشيخنا الحافظ ابن حجر: الذي في الإكمال ذكر الرجلين: مسور بن يزيد، ومسور بن عبد الملك ونصه: ومسور بن عبد الملك اليربوعي، روى عنه =

. . . .

فقط، وقالا: إن مِسْوَراً ــ بالتخفيف جماعة، ولم يستدرك ابن نقطة عليهما غيره ولا من ذيَّل على ابن نقطة.

/ نعم تبع ابن الصلاح الذهبي في «المشتبه»[١].

وأما ما حكاه المصنف عن البخاري من جعله مسور بن عبد الملك بالتشديد، فقد اختلف نسخ «التاريخ الكبير» في[٢] هذا مع ما وقفت عليه من النسخ الصحيحة على ذكره[٣] في باب «مسور» بالتخفيف، فذكره في باب مِسْوَر بن مَخْرَمة[٤]. والذي وقفت عليه منه ثلاث نسخ صحيحة ولم يذكره في أقدم النسخ الثلاثة في غير هذا الباب، وذكره في النسختين الأخيرتين في «باب الواحد»[٥] أيضاً، فذكر مسور بن يزيد الكاهلي، ثم ذكر بعده مسور بن عبد الملك، وذكر في كل من البابين أنَّه روى عنه معن بن عيسى، زاد في باب مِسْوَر المخفف[٦]: أنه روى عنه ابن وهب أيضاً، وعلى هذا فيسأل كيف ذكره في «باب الواحد» وذكر فيه اسمين؟

= معن بن عيسى ــ قاله البخاري».

وما ذكره الحافظ ابن حجر هو الحق بلا ريب فكلا الرجلين مذكوران في الإكمال (٧/ ٢٤٥) فراجعه.

(١) (٢/ ٥٨٩).

(٢) سقطت من ب.

(٣) في أ: «ما ذكره».

(٤) التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١١).

(٥) ليس في باب الواحد من التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٥١ ــ ٧٥) المطبوع ذكر لمسور، والمؤلف ذكر أنه رأى ذلك في النسختين الأخيرتين من التاريخ وأن البخاري لم يذكره في هذا الباب في أقدم النسخ من التاريخ، وانظر بقية كلام المؤلف رحمه الله.

(٦) (٤/ ١/ ٤١١).

. . . .

وقد يجاب بأن عادته تقديم ذكر الصحابة في أول كل باب، فلعله أراد أن مُسَوَّر بن يزيد فرد في الصحابة، ومُسوَّر بن عبد الملك فرد فيمن بعد الصحابة، ولم يذكر مسور بن عبد الملك في أقدم نسخ «التاريخ» التي وقفت عليها في «باب الواحد» بل اقتصر على ذكره في باب مِسْوَر بن مَخْرَمة وهذا يدل على أنه عنده مخفف[1].

وأما إيراده في النسختين الأخيرتين في البابين فيحتمل أنه للاختلاف في ضبطه، أو أنه لم يتحرر عنده من أي البابين هو، فأورده فيهما ورأيته في النسخة القديمة من «التاريخ» أيضاً التي لم يذكر فيها في باب الواحد. مُسَوَّر بن عبد الملك ذكر مسور بن يزيد الصحابي ثم ذكر بعده (مُحَيْصَة بن مسعود الصحابي ثم ذكر بعده)[2] مسور بن مرزوق من التابعين[3] وهذا يدل على أن ابن مرزوق أيضاً بالتشديد وفصله بينهما بمُحَيْصة دال على ما ذكرناه من الجواب المتقدم أنه ذكر الصحابة أولاً في باب الواحد، ثم انتقل إلى الأفراد في التابعين ومن بعدهم، وهو يرجح كون المسور بن مرزوق بالتشديد.

وأما ابن أبي حاتم فإنه ذكر الثلاثة المذكورين في باب مِسْوَر المخفف، الذي ذكر فيه مسور بن مخرمة[4]، ولم يذكر أحداً في الأفراد مشدداً، والله أعلم.

---

(١) انظر: التعليق على التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤١١).

(٢) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٣) قال أبو حاتم: «مجهول»، وذكره ابن حبان في الثقات.
الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٩٨)، الثقات (٧/ ٤٩٩)، الميزان (٣/ ١١٤)، لسان الميزان (٦/ ٣٧).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٩٧، ٢٩٨).

الحَمَّال والجَمَّال: لا نعرف في رواة الحديث أو فيمن ذكر منهم في كتب الحديث المتداولة الحَمَّال بالحاء المهملة صفة لا اسماً إلاَّ هارون بن عبد الله الحَمَّال والد موسى بن هارون الحَمَّال الحافظ. حكى عبد الغني الحافظ أنه كان بَزَّازاً فلما تزهَّد حمل. وزعم الخليلي وابن الفلكي أنه لقب بالحَمَّال لكثرة ما حمل من العلم، ولا أرى ما قالاه يصح. ومن عداه فالجمال بالجيم، منهم محمد بن مهران الجمال، حدث عنه البخاري ومسلم وغيرهما، والله أعلم.

وقد يوجد في هذا الباب ما يؤمن فيه من الغلط ويكون اللافظ فيه مصيباً كيفما قال، مثل عيسى بن أبـي عيسى الحَنَّاط وهو أيضاً الخَبَّاط والخَيَّاط، إلاَّ أنه اشتهر بعيسى الحَنَّاط بالحاء والنون. كان خياطاً للثياب، ثم ترك ذلك وصار حَنَّاطاً يبيع الحنطة، ثم ترك ذلك وصار خَبَّاطاً يبيع الخَبَط الذي تأكله الإبل. وكذلك مسلم الخَبَّاط بالباء المنقوطة بواحدة، اجتمع فيه الأوصاف الثلاثة، حكى اجتماعها في هذين الشخصين الإمام الدارقطني، والله أعلم.

---

٢١٦ ـ قوله: (الحَمَّال والجَمَّال: لا نعرف في رواة الحديث أو فيمن ذكر منهم في كتب الحديث المتداولة: الحَمَّال بالحاء المهملة صفة لا اسماً إلاَّ هارون بن عبد الله الحَمَّال[1]، والد موسى بن هارون الحَمَّال

---

(١) هو هارون بن عبد الله بن مروان الحمال أبو موسى، كان بزازاً ــ وهو من يبيع البز، وهي الثياب كما تقدم ــ فتزهد فصار يحمل الأشياء بالأجرة، ويأكل منها، وقيل: إنه لقب بالحمال لكثرة ما حمل من العلم، روى عنه مسلم صاحب الصحيح وإبراهيم الحربـي، والنسائي وأبو زرعة وأبو حاتم، وابنه موسى بن هارون. وكان إبراهيم الحربـي، يقول: =

. . . .

الحافظ[1]، حكى عبد الغني الحافظ أنه كان بَزَّازاً فلما تزهَّد حمل)، إلى أن قال: (ومن عداه فالجمال بالجيم)، انتهى[2].

وفيه أمور:

أحدها: أن ما حكاه المصنف عن عبد الغني بن سعيد من أن هارون الحمال كان بزازاً قبل أن يحمل خالفه فيه ولده موسى بن هارون الحافظ وهو أعرف بأبيه فقال: أن أباه كان حمالاً ثم تحول إلى البز، حكاه أبو محمد بن الجارود[3] في كتاب «الكنى»[4] والذي نقله المصنف من عبد الغني أنه حكاه عن القاضي

= كان هارون بن عبد الله صدوقاً، ولو كان الكذب حلالاً لتركه تنزهاً. وثقه النسائي والدارقطني، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين، وقد ناهز الثمانين.

تاريخ بغداد (١٤/ ٢٢)، الأنساب (٤/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، تذكرة الحفاظ (١/ ٤٧٨)، الكاشف (٣/ ١٨٩)، التقريب (٢/ ٣١٢)، الخلاصة (ص ٤٠٧).

(١) هو موسى بن هارون بن عبد الله بن مروان البغدادي البزاز الحافظ قال الذهبي: «كان إمام وقته في حفظ الحديث وعلله» سمع علي بن الجعد وقتيبة بن سعيد وطبقتهما، وكان شديد الورع كأبيه هارون. توفي سنة أربع وتسعين ومائتين.

تاريخ بغداد (١٣/ ٥٠)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٦٩)، العبر (١/ ٢٧)، البداية والنهاية (١١/ ١١٠).

(٢) على هامش الأصل: «حاشية لشيخنا الحافظ، قلت: وحكى الدارقطني وجهاً ثالثاً أنه إنما قيل له الحمال لأنه حمل رجلاً أعيا على ظهره في طريق مكة، فلقب بالحمال».

(٣) هو عبد الله بن علي بن الجارود ـ بفتح الجيم بعدها ألف ثم راء مهملة مضمومة مخففة ـ النيسابوري أبو محمد صاحب «المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ» والمجاور بمكة. كان من العلماء الحفاظ المتقنين والأئمة المشاهير. توفي سنة سبع وثلاثمائة.

تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٩٤، ٧٩٥).

(٤) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ١٤٣)، الشذا الفياح (ق ١١٧ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٣٠٢)، فتح المغيث (٣/ ٢٢٦).

. . . .

أبـي الطاهر[1] الذهلي[2].

الأمر الثاني: أن المصنف احترز بقوله: «صفة لا اسماً» عمن اسمه حمال منهم: حمال بن مالك الأسدي شهد القادسية[3]، وأبيض بن حمال المازني صحابـي له في السنن أحاديث[4]، والأغر بن عبد الله بن الحارث بن حمال شاعر فارس من بكر بن وائل[5].

/ **الأمر الثالث**: أنه قد روى الحديث جماعة يوصفون بالحَمَّال منهم بُنَان بن محمد الحَمَّال الزاهد[6] أحد أولياء مصر، سمع الحديث من يونس بن

---

(١) في ب: «الطيب». وانظر: مشتبه النسبة لعبد الغني (ص ١٩).

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو الطاهر الذهلي ــ بضم الدال المعجمة وسكون الهاء وكسر اللام نسبة إلى قبيلة ذهل بن ثعلبة وذهل بن شيبان ــ قاضي مصر. قال الفرغاني: كان كثير الرواية حسن المجالسة، شيخ مع الشيوخ كهل مع الكهول شاب مع الشباب. توفي في ذي القعدة سنة سبع وستين وثلاثمائة.
وفيات الأعيان (٥/ ٤٢٣)، العبر (٢/ ١٢٦، ١٢٧)، حسن المحاضرة (٢/ ١٤٧).

(٣) وهو أخو مسعود بن مالك الأسدي، وقد شهدا جميعاً القادسية مع سعد بن أبـي وقاص ــ رضي الله عنه ــ وقيل: هما اللذان قتلا الفيل في يوم من أيام القادسية. وقد استعمله سعد على الرجل يومئذ.
الإكمال (٢/ ٥٤٤)، المشتبه (١/ ١٧٢).

(٤) هو أبيض بن حمال بن مرثد ــ بفتح الميم وسكون الراء المهملة وفتح الثاء المثلثة ــ بن ذي لحيان ــ بضم اللام وسكون الحاء المهملة ــ ابن سعد بن عوف الماربـي السبئي. قل البخاري وابن السكن: له صحبة وأحاديث يعد في أهل اليمن.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٥٩، ٦٠)، الاستيعاب (١/ ١١٤، ١١٥)، أسد الغابة (١/ ٤٥، ٤٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣)، الإصابة (١/ ١٧، ١٨).

(٥) المؤتلف والمختلف للآمدي (ص ٤٠)، الإكمال (٢/ ٥٤٤)، المشتبه (١/ ١٧٢).

(٦) هو بنان ــ بضم الباء الموحدة وفتح النون المخففة ــ ابن محمد بن حمدان بن سعيد =

. . . .

عبد الأعلى والربيع بن سليمان المُرَادي[1]، والحسن بن عرفة، والحسن بن محمد الزعفراني، وبحر بن نصر[2]، ويزيد بن سنان[3]، في آخرين روى عنه

= الواسطي، أبو الحسن نزيل مصر وشيخها الزاهد العابد صاحب المنزلة العظيمة في النفوس. وكانوا يضربون بعبادته المثل، حدث عن الحسن بن محمد الزعفراني والحسن بن عرفة وجماعة. وثقه أبو سعيد بن يونس، وقال: توفي في رمضان سنة ست عشرة وثلاثمائة، وخرج في جنازته أكثر أهل مصر وكان شيئاً عجباً.

حلية الأولياء (١٠/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥)، صفة الصفوة (٢/ ٤٤٨ ـ ٤٥٠)، تاريخ بغداد (٧/ ١٠٠، ١٠١)، العبر (١/ ٤٧١)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٨٨ ـ ٤٩٠)، البداية والنهاية (١١/ ١٦٩، ١٧٠)، حسن المحاضرة (١/ ٥١٢، ٥١٣)، شذرات الذهب (٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٣).

(١) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي ـ بضم الميم وفتح الراء بعدها ألف ثم دال مهملة مكسورة، نسبة إلى بني مراد ـ مولاهم صاحب الشافعي ـ رحمه الله ـ وناقل علمه. وُلد سنة أربع وسبعين ومائة، وكان إماماً ثقة صاحب حلقة بمصر، توفي في شوال سنة سبعين ومائتين.

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٦٤)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٦، ٥٨٧)، العبر (١/ ٣٩٠)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٨٧)، البداية والنهاية (١١/ ٥١).

(٢) هو بحر ـ بفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة ـ ابن نصر بن سابق الخولاني ـ بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو، نسبة إلى قبيلة خولان، المصري، سمع ابن وهب وطائفة، وكان أحد الحفاظ الثقات الأثبات، وهو مسند مصر في عصره، توفي سنة سبع وستين ومائتين.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٦٦)، العبر (١/ ٣٨٣)، البداية والنهاية (١١/ ٤٥)، شذرات الذهب (٢/ ١٥٢).

(٣) هو يزيد بن سنان البصري، أبو خالد، نزيل مصر، قال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه وهو صدوق ثقة»، وقال النسائي: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات. توفي بمصر سنة أربع وستين ومائتين. =

. . . .

أبو بكر بن المقري[1] في «معجم شيوخه»، والحسن بن رشيق[2]، وبكَّار بن قتيبة[3] وآخرون، وقد وقع لنا حديثه:

أخبرنا الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن عبد الكافي إذناً قال: أنا عبد المؤمن بن خلف الحافظ، قال: أنا يوسف بن خليل، قال: أنا أبو المكارم أحمد بن محمد اللَّبَّان، أنا الحسن بن أحمد الحدَّاد[4]، أنا أبو نُعَيْم أحمد بن

= الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٦٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٣٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٣٥).

(١) هو محمد بن حماد بن بكر بن حماد، أبو بكر المقري، سمع أحمد بن حنبل وخلف بن هشام، وسليمان بن حرب. وكان أحد القراء المجودين، ومن عباد الله الصالحين، وكان أحمد بن حنبل يجله ويكرمه ويصلي خلفه في شهر رمضان وغيره. توفي ببغداد في ربيع الآخر سنة سبع وستين ومائتين.
تاريخ بغداد (٢/ ٢٧٠، ٢٧١)، البداية والنهاية (١١/ ٤٥).

(٢) هو أبو محمد الحسن بن رشيق ـ بفتح الراء وكسر الشين المعجمة بعدهما ياء مثناة تحت ـ الإمام المحدث مسند بلده. قال ابن الطحان في تاريخه: روى عن خلق لا أستطيع ذكرهم، فما رأيت عالماً أكثر حديثاً منه. قال لي: ولدت في صفر سنة ثلاث وثمانين ومائتين، ومات في جمادى الآخرة سنة سبعين وثلاثمائة.
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٥٩، ٩٦٠).

(٣) هو بكار ـ بفتح الباء الموحدة وتشديد الكاف بعدها راء ـ ابن قتيبة الثقفي البكراوي، نسبة إلى أبي بكرة الثقفي الصحابي ـ أبو بكرة الفقيه البصري ثم المصري قاضي الديار المصرية. سمع أبا داود الطيالسي وأقرانه. كان يتبع مذهب أبي حنيفة، وله في العدل والعفة والنزاهة والورع أخبار. توفي سنة سبعين ومائتين.
الأنساب (٢/ ٢٧٣، ٢٧٤)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٣)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٩٩)، العبر (١/ ٣٨٩)، وفيات الأعيان (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢)، البداية والنهاية (١١/ ٥١).

(٤) هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمد بن علي الأصبهاني الجداد، أبو علي المقرىء، المحدث المجود مسند الوقت. وُلد في شعبان سنة تسع عشرة وأربعمائة. حمل الكثير عن=

. . . .

عبد الله الحافظ[١]، ثنا محمد بن علي بن حُبَيْش[٢]، ثنا إسحاق بن سلمة الكوفي[٣]، ثنا بُنَان بمصر، ثنا محمد بن الحكم[٤] من ولد سعيد بن العاص،

= أبي نعيم الأصبهاني، وكان مع علو إسناده أوسع أهل وقته رواية، وخرج لنفسه معجماً. كان خيراً صالحاً ثقة. توفي في ذي الحجة سنة خمس عشرة وخمسمائة بأصبهان.

العبر (٢/ ٤٠٤)، شذرات الذهب (٤/ ٤٧).

(١) هو الحافظ الكبير أبو نعيم ـ بضم النون وفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت ـ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الأحول، صاحب المؤلفات الكثيرة الشهيرة مثل «حلية الأولياء» و «دلائل النبوة» وغيرهما. اعتنى به أبوه وأسمعه في سنة أربع وأربعين وثلاثمائة وبعدها، استجاز له خيثمة الأطرابلسي والأصم وطبقتهما قال الذهبي: «وتفرد في الدنيا بعلو الإسناد مع الحفظ والاستبحار من الحديث وفنونه»، توفي في المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة.

تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢ ـ ١٠٩٧)، العبر (٢/ ٢٦٢)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٥٣ ـ ٤٦٤)، وفيات الأعيان (١/ ٩١)، الميزان (١/ ١١١)، البداية والنهاية (١٢/ ٤٨، ٤٩)، الوافي بالوفيات (٧/ ٨١ ـ ٨٤)، لسان الميزان (١/ ٢٠١)، شذرات الذهب (٣/ ٢٤٥).

(٢) هو محمد بن علي بن حبيش ـ بالتصغير ـ بن أحمد بن عيسى بن خاقان، أبو عيسى الناقد. قال أبو نعيم الأصبهاني: ثقة، وقال أبو بكر البرقاني عنه: «جبل». قال الخطيب: يعني في الثقة والتثبت، توفي في جمادى الأولى سنة تسع وخمسين وثلاثمائة.

تاريخ بغداد (٣/ ٨٦).

(٣) هو إسحاق بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله بن سلمة، أبو يعقوب البزاز الكوفي. سكن بغداد في قطيعة الربيع وحدث بها عن جماعة من الشيوخ منهم بنان المصري. قال الخطيب: «وكان ثقة سافر إلى الشام ومصر، وكتب عن شيوخ تلك البلاد، وصنف المسند واستوطن بغداد إلى حين وفاته»، وذلك في شوال سنة سبع وثلاثمائة.

تاريخ بغداد (٦/ ٣٨٨، ٣٨٩)، البداية والنهاية (١١/ ١٤٠).

(٤) لم أقف على ترجمته.

. . . .

حدثني محمد بن خَفَتَان[١]، حدثني يحيى بن أبي زائدة[٢]، عن بيان[٣] عن قيس عن أبي بكر قال: سمعت النبي ﷺ يقول في سعد: «اللَّـهُمَّ سَدِّدْ رَمْيَتَهُ وأَجِبْ دَعْوَتَه»[٤].

---

(١) هو محمد بن الحكم ــ بفتح الحاء المهملة والكاف ــ ابن خفتان ــ بفتح الخاء المعجمة والفاء بعدهما تاء مثناة من فوق ــ قال ابن ماكولا: «له حديث تفرد به من حديث بيان بن بشر، روى عنه عمرو بن أحمد بن عمرو بن السرح».
الإكمال (٢/ ١٠٨).

(٢) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، واسم أبي زائدة خالد بن ميمون بن فيروز الهمداني الكوفي. وثقه ابن المديني وأحمد وابن معين وقال أبو حاتم: مستقيم الحديث صدوق ثقة، وقال ابن حجر: ثقة متقن، مات سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٧٣)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٤٤، ١٤٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٩٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٠٨ ــ ٢١٠)، الكاشف (٣/ ٢٢٤)، التقريب (٢/ ٣٤٧)، الخلاصة (ص ٤٢٣).

(٣) هو بيان ــ بفتح الباء الموحدة وتخفيف الياء المثناة من تحت ــ ابن بشر الأحمسي ــ بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر السين المهملة، نسبة إلى قبيلة أحمس ــ أبو بشر الكوفي وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي والعجلي ويعقوب بن شيبة والدارقطني، وقال ابن حجر: ثقة ثبت.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٣٣)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٢٤، ٤٢٥)، تهذيب الكمال (١/ ١٦٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٥٠٦)، الكاشف (١/ ١١٢)، التقريب (١/ ١١١)، الخلاصة (ص ٥٣، ٥٤).

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٠/ ٣٢٥) من هذا الوجه.
وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٥٠٠) بإسناده من طريق إبراهيم بن يحيى الشجري عن أبيه: حدثني موسى بن عقبة، حدثني إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن سعد...»، فذكره بمثل لفظ أبي نعيم. قال الحاكم: «تفرد به يحيى بن هاني بن خالد الشجري وهو شيخ ثقة من أهل المدينة»، وأقره الذهبي. =

. . . .

وذكر ابن يونس في «تاريخ الغرباء»[١] بُنَان الحَمَّال وقال: «كان زاهداً متعبداً، وكان ثقة»، وقال الدارقطني: «كان فاضلاً»[٢]، وقال الخطيب في تاريخه: «كان عابداً يضرب به المثل»[٣].

ومنهم حفيد المذكور أبو القاسم مكيس بن علي بن محمد بن بُنَان بن محمد الحَمَّال[٤]، حدث عن أبـي الحسن علي بن الحسين الأذني[٥]، حدث عنه

= وأخرجه الترمذي (٥/ ٦٤٩) في كتاب المناقب «باب مناقب سعد بن أبـي وقاص رضي الله عنه، رقم (٣٧٥١): «حدثنا رجاء بن محمد العدوي البصري، حدثنا جعفر بن عون، عن إسماعيل بن أبـي خالد، عن قيس بن أبـي حازم عن سعد فذكره ولفظه: «اللّٰهم استجب لسعد إذا دعاك».

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٩/ ٦٦) رقم (٦٩٥١) الإحسان، بإسناده من طريق جعفر بن عون. . . به.

وأخرجه البزار في مسنده، حدثنا محمد بن معمر ورجاء بن محمد قالا: ثنا جعفر بن عون عن إسماعيل، عن قيس، عن سعد. قال البزار: «تفرد بهذا الإسناد جعفر بن عون»، كشف الأستار (٣/ ٢٠٧) رقم (٢٥٧٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ١٥٣): «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح».

(١) انظر: تاريخ بغداد (٧/ ١٠٢)، حسن المحاضرة (١/ ٥١٣).

(٢) نقله الخطيب بإسناده عنه في تاريخ بغداد (٧/ ١٠١).

(٣) (٧/ ١٠٠، ١٠١).

(٤) انظر: التعليق على الإكمال (١/ ٣٦٤)، تبصير المنتبه (١/ ١٠٣).

(٥) هو أبو الحسن علي بن الحسين بن بندار ــ بضم الباء الموحدة وسكون النون وفتح الدال المهملة ــ الأَذَني ــ بفتح الهمزة والذال المعجمة، نسبة إلى أذنة من مشاهير البلدان بساحل الشام عند طرسوس ــ محدث مشهور نزيل مصر، روى الكثير عن ابن قبيل، وأبـي عروبة، ومحمد بن الفيض الدمشقي. توفي في ربيع الأول سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

العبر (٢/ ١٦٦)، حسن المحاضرة (١/ ٣٧٠).

. . . .

سعد بن علي الزنجاني[١] نزيل مكة ذكره ابن نقطة في «التكملة»[٢].

ومنهم أبو العباس أحمد بن محمد بن الدِّبْس الحَمَّال[٣] أحد شيوخ أبـي النرسي[٤] ذكره في «معجم شيوخه»، حدث عن محمد بن أحمد بن أبـي دَارَة الضبِّـي[٥]، ذكره ابن نقطة أيضاً في «التكملة»[٦].

ومنهم الفقيه أبو الحسن رافع بن نصر الحمال البغدادي الفقيه نزيل مكة كان

---

(١) هو أبو القاسم سعد بن علي بن محمد بن علي الزنجاني ــ بفتح الزاي وسكون النون وفتح الجيم وفي آخرها نون، نسبة إلى زنجان، وهي بلدة على حد أذربيجان من بلاد الجبل ــ قال الذهبـي فيه: «الإمام الثبت الحافظ القدوة الزاهد نزيل الحرم وجار بيت الله». له فضائل ومناقب كثيرة. توفي في أول سنة إحدى وسبعين أو في آخر سنة سبعين وأربعمائة عن تسعين سنة.

الأنساب (٦/ ٣٠٧)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٧٤ ــ ١١٧٦)، العبر (٢/ ٣٢٩، ٣٣٠)، البداية والنهاية (١٢/ ١٢٧، ١٢٨)، شذرات الذهب (٣/ ٣٩٩).

(٢) انظر: التعليق على الإكمال (١/ ٣٦٤)، تبصير المنتبه (١/ ١٠٣ ــ ١٠٥).

(٣) الدبس ــ بكسر الدال المهملة وسكون الباء الموحدة بعدها سين مهملة ــ وهو لقب أبـي العباس أحمد بن محمد الحمال.

تبصير المنتبه (٢/ ٥٥٧).

(٤) هو أبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون الكوفي الحافظ، وأبـي ــ بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة، النرسي، بفتح النون وسكون الراء ــ وهو: أي أبـي النرسي لقبه. محدث الكوفة الحافظ. وُلد سنة أربع وعشرين وأربعمائة ورحل وهو ابن عشرين سنة وأول سماعه سنة اثنتين وأربعين. توفي سنة عشر وخمسمائة.

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٦٠، ١٢٦١)، العبر (٢/ ٣٩٦)، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (٩/ ٢٨ ــ ٣٠).

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٨ أ).

. . . .

يفتي بها، روى عن أبـي عمر بن مهدي وغيره، ذكره أبو القاسم بن عساكر في «تاريخ دمشق»[١]، وقال: «حكى عنه عبد العزيز بن أحمد[٢] وأبو عبد الله محمد بن موسى بن عمار الكلاعي المايرقي»[٣]، وزكاه وذكر أبو الفضل بن خيرون[٤] أنه توفي بمكة سنة سبع وأربعين وأربعمائة، وذكره ابن نقطة أيضاً[٥].

---

(١) انظر: تهذيب تاريخ دمشق (٥/ ٢٩٧، ٢٩٨).

(٢) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمي الدمشقي، أبو محمد الكتاني ــ بفتح الكاف وتشديد التاء المثناة من فوق وفتحها وفي آخرها نون، نسبة إلى الكتان ــ وهو نوع من الثياب. قال الذهبـي: «الإمام المحدث المتقن مفيد دمشق ومحدثها»، روى عن تمام الرازي وطبقته، ورحل سنة سبع عشرة وأربعمائة إلى العراق والجزيرة. توفي في جمادى الآخرة سنة ست وستين وأربعمائة.

تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٧٠، ١١٧١)، العبر (٢/ ٣٢٠)، شذرات الذهب (٣/ ٣٢٥).

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) هو أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون ــ بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت وضم الراء ــ البغدادي أبو الفضل. قال الذهبـي: «كتب ما لا يوصف، وكان ثقة ثبتاً صاحب حديث». وقال أبو طاهر السلفي: «كان كيحيى بن معين في وقته»، أي لكلامه في الرجال جرحاً وتعديلاً. توفي في رجب سنة ثمان وثمانين وأربعمائة عن اثنتين وثمانين سنة.

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٠٧، ١٢٠٨)، العبر (٢/ ٣٥٧)، شذرات الذهب (٣/ ٣٨٣).

(٥) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٨ أ).

القسم الثاني: ضبط ما في الصحيحين أو ما فيهما مع الموطأ من ذلك على الخصوص.

فمن ذلك بَشّار: بالشين المنقوطة والد بُنْدار محمد بن بَشَّار. وسائر من في الكتابين يَسَار بالياء المثناة في أوله والسين المهملة، ذكر ذلك أبو علي الغساني في كتابه.

وفيهما جميعاً سيَّار بن سلامة وسيار بن أبـي سيار وردان، ولكن ليسا على هذه الصورة وإن قاربا، والله أعلم.

جميع ما في الموطأ والصحيحين مما هو على صورة بسر: فهو بالشين المنقوطة وكسر الباء، إلاَّ أربعة فإنهم بالسين المهملة وضم الباء. وهم: عبد الله بن بُسْر المازني من الصحابة، وبُسْر بن سعيد، وبُسْر بن عبيد الله الحضرمي، وبُسْر بن مِحْجَن الدِّيلي. وقد قيل في ابن محجن: «بِشر بالشين المنقوطة حكاه أحمد بن صالح المصري، عن جماعة من ولده ورهطه. وبالأول قال مالك والأكثر، والله أعلم.

وجميع ما فيها على صورة بشير بالياء المثناة من تحت قبل الراء: فهو بالشين المنقوطة والباء الموحدة المفتوحة إلاَّ أربعة. فاثنان منهم بضم الباء وفتح الشين المعجمة وهما بُشَيْر بن كعب العدوي. وبُشَيْر بن يسار. والثالث يُسَيْر بن عمرو، وهو بالسين المهملة، وأوله ياء مثناة من تحت مضمومة، ويقال فيه أيضاً أسير. والرابع قطن بن نُسَيْر وهو بالنون المضمومة والسين المهملة، والله أعلم.

. . . .

٢١٧ ــ قوله: (جميع ما في الموطأ والصحيحين[١] مما هو على صورة «بسر» فهو بالشين المنقوطة وكسر الباء إلاَّ أربعة، فإنهم بالسين المهملة وضم الباء. وهم: عبد الله بن بُسْر المازني من الصحابة)، إلى آخر كلامه.

وقد كنت اعترضت على المصنف في «شرح الألفية»[٢] حيث لم يذكر أباه بُسْر بن أبي بُسْر المازني[٣]، فإن حديثه في «صحيح[٤] مسلم»[٥].

وكنت قلدت في ذلك الحافظ أبا الحجاج المزي، فإنه قال في «تهذيب الكمال»[٦] أنه روى له مسلم، ورقم له علامة مسلم في روايته عن النبي ﷺ ورواية ولده عبد الله بن بُسْر عنه[٧].

---

(١) ب، ك: «الصحيحين والموطأ».

(٢) (٣/ ١٥٠).

(٣) هو بسر بن أبي بسر المازني، من بني مازن بن منصور بن عكرمة. قال أبو زرعة الدمشقي: «صحب بسر النبي ﷺ هو وابناه وابنته». وقد روى له مسلم حديث نزول النبي ﷺ عليه وأكله عنده ودعاؤه له، قال ابن عبد البر: «لا أعرف له غير هذا الخبر». ولم يذكر هو ولا ابن الأثير ولا الحافظ ابن حجر تاريخ وفاته.
الاستيعاب (١/ ١٦٤)، أسد الغابة (١/ ١٨٠، ١٨١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤٨)، الإصابة (١/ ١٤٨).

(٤) سقطت من ب.

(٥) انظر تصحيح المؤلف لهذا العزو بعد سطرين.

(٦) (١/ ١٤٢).

(٧) هو عبد الله بن بسر المازني، أبو بسر الحمصي. له ولأبويه وأخويه عطية والصماء صحبة، وروى هو عن النبي ﷺ وعن أبيه وأخيه. مات بالشام، وقيل: بحمص منها سنة ثمان وثمانين، وقال ابن سعد: سنة ست وتسعين، وهو ابن مائة سنة.
الاستيعاب (٢/ ٢٦٧)، أسد الغابة (٣/ ١٢٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٠٠)، الإصابة (٢/ ٢٨١، ٢٨٢).

. . . .

ثـم تبيـن لـي أن ذلـك وهـم وأنـه لـم يخـرج لـه مسلـم، وإنمـا أخـرج لابنـه عبد الله بن بُسْر قال: نزل النبـي ﷺ على أبـي، فقدمنا له طعاماً»[1]، وليس لأبيه بُسْر فيه رواية ولا ذكر باسمه إلاّ في نسب ابنه عبد الله بن بُسْر.

وإنما وقع في رواية «اليوم والليلة»[2] للنسائي أن هذا الحديث من روايته، عن أبيه، ولم أر ذلك في شيء من طرق مسلم، وسبب وقوع المزي في ذلك تقليده لصاحب الكمال فإنه / سبقه لذلك.

نعم يرد على إطلاق المصنف في أن من عد هؤلاء الأربعة بالمعجمة أن مسلمـاً روى فـي صحيحـه[3] مـن روايـة أبــي اليَسَـر حـديـث: «مَـنْ أَنْظَـرَ مُعْسِـراً أَوْ وَضَعَ لَه»[4] الحديث.

وأبو اليَسَر هذا بالياء المثناة من تحت والسين المهملة المفتوحتين.

وقد يجاب عن المصنف بأن هذه الكنية ملازمة لأداة التعريف فلا يشتبه، واسم أبـي اليَسَر كعب بن عمرو الأنصاري السلمي[5]، والله أعلم.

---

(١) صحيح مسلم (٣/ ١٦١٥، ١٦١٦) كتاب الأشربة رقم (٢٠٤٢).
وأخرجه أيضاً أحمد في المسند (٤/ ١٨٨، ١٩٠).
وأبو داود (٤/ ١١٥) في كتاب الأشربة «باب في النفخ في الشراب والتنفس فيه» رقم (٣٧٢٩).
والترمذي (٥/ ٥٦٨) في كتاب الدعوات «باب في دعاء الضيف» رقم (٣٥٧٦).

(٢) (ص ٢٦٦، ٢٦٧) رقم (٢٩١، ٢٩٤).

(٣) (٤/ ٢٣٠١، ٢٣٠٢) كتاب الزهد والرقائق رقم (٣٠٠٦).
وأخرجه أيضاً من رواية أبـي اليسر الأنصاري: الإمام أحمد في المسند (٣/ ٤٢٧)، ولفظه: «من أحب أن يظله الله عز وجل في ظله فلينظر المعسر أو ليضع عنه».

(٤) وتتمة الحديث: «أظله الله في ظله».

(٥) هو كعب بن عمرو بن عباد بن عمرو، وقيل: كعب بن عمرو بن غنم بن كعب بن سلمة، =

. . . .

= وقيل: كعب بن عمرو بن غنم بن شداد بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصاري، وغنم ــ بفتح الغين المعجمة وسكون النون ــ السلمي ــ بفتح السين المهملة واللام، نسبة إلى بني سلمة حي من الأنصار، وهي نسبة على خلاف القياس ــ أبو اليسر مشهور باسمه وكنيته. شهد العقبة وبدراً، قال الحافظ في الإصابة: «وله فيها آثار كثيرة، وهو الذي أسر العباس»، وقال ابن إسحاق: شهد بدراً والمشاهد. ومات بالمدينة سنة خمس وخمسين. قال ابن إسحاق: وكان آخر من مات من الصحابة. قال الحافظ في الإصابة: كأنه يعني أهل بدر».

الاستيعاب (٤/ ٢١٩، ٢٢٠)، أسد الغابة (٥/ ٣٢٣)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٣٢)، الإصابة (٤/ ٢٢١).

كل ما فيها على صورة يزيد فهو بالزاي والياء المثناة من تحت إلاَّ ثلاثة:

أحدها ــ بُرَيْد بن عبد الله بن أبـي بردة، فإنه بضم الباء الموحدة وبالراء المهملة.

والثاني: محمد بن عرعرة بن البِرِنْد، فإنه بالباء الموحدة والراء المهملة المكسورتين وبعدهما نون ساكنة.

وفي كتاب «عمدة المحدثين» وغيره أنه بفتح الباء والراء، والأول أشهر، ولم يذكر ابن ماكولاء غيره.

والثالث: علي بن هاشم بن البَرِيد، فإنه بفتح الباء الموحدة والراء المهملة المكسورة والياء المثناة من تحت، والله أعلم.

كل ما يأتي فيها من البراء فإنه بتخفيف الراء، إلاَّ أبا معشر البَرَّاء، وأبا العاليـة البرَّاء، فإنهما بتشديـد الراء. والبـرَّاء: الذي يبـري العود، والله أعلم.

---

٢١٨ ــ قوله: (كل ما فيها على صورة يزيد، فهو بالزاي والياء المثناة من تحت إلاَّ ثلاثة: أحدها بُرَيْد بن عبد الله بن أبـي بُرْدَة، فإنه بضم الباء الموحدة وبالراء المهملة)، إلى آخر كلامه.

وقد يرد على ما ذكره من الحصر ما وقع في «صحيح البخاري»[1] من

---

(١) (١/ ١٩٤، ١٩٥) كتاب الأذان «باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع»، وفي «باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة» (١/ ٢٠٠).

. . . .

حديث مالك بن الحويرث[1] في صفة صلاة النبي ﷺ، وقال في آخر كلامه[2]: «كصلاة شيخنا أبي بُرَيْد عمرو بن سلمة».

فذكر أبو ذر الهروي[3]، عن أبي محمد الحموي[4]، عن الفِرَبْرِي، عن

(١) هو مالك بن الحويرث ــ بضم الحاء المهملة وفتح الواو وسكون الياء المثناة من تحت وكسر الراء بعدها ثاء مثلثة ــ بن أشيم ــ بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح الياء المثناة من تحت ــ ابن زياد الليثي، صحابي سكن البصرة، وله أحاديث. مات سنة أربع وتسعين بالبصرة.

الاستيعاب (٣/ ٣٧٤، ٣٧٥)، أسد الغابة (٤/ ٢٧٧)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٤٣)، الاصابة (٣/ ٣٤٢، ٣٤٣).

(٢) في ك: «في آخره».

(٣) هو عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري المالكي الهروي ــ بفتح الهاء والراء وكسر الواو، نسبة إلى هراة إحدى مدن إقليم خراسان المشهورة ــ الامام الحافظ الفقيه المالكي، نزيل مكة. روى الصحيح ــ صحيح البخاري ــ عن ثلاثة من أصحاب الفربري، وألف معجماً لشيوخه. قال الخطيب: كان ثقة ضابطاً ديناً، وقال الذهبي: كان ثقة متقناً ديناً عابداً ورعاً حافظاً بصيراً بالفقه والأصول.. وكان شيخ الحرم في عصره. توفي سنة أربع وثلاثين وأربعمائة.

تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٠٣ ــ ١١٠٧)، العبر (٢/ ٢٦٩)، البداية والنهاية (١٢/ ٥٤)، شذرات الذهب (٣/ ٥٥).

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن حمويه ــ بفتح الحاء المهملة والميم المشددة وفتح الواو وسكون الياء المثناة من تحت ــ ابن يوسف بن أعين ــ بفتح الهمزة وسكون العين المهملة وفتح الياء المثناة من تحت، أبو محمد السرخسي ــ بفتح السين المهملة وسكون الراء وفتح الخاء المعجمة وكسر السين المهملة، نسبة إلى سرخس وهي بلدة قديمة من بلاد خراسان ــ المحدث الثقة راوي صحيح البخاري عن الفربري ومسند خراسان. توفي في ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.

تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧٥)، العبر (٢/ ١٥٨)، شذرات الذهب (٣/ ١٠٠).

. . . .

البخاري أن بُرَيْد بضم الموحدة وفتح الراء، ووقع عند بقية رواة البخاري يزيد كالجادة.

ومما يرجح رواية أبي ذر على الحموي أن مسلماً كذلك ذكره في «الكنى»[1]، في الباء الموحدة، وكذا ذكره النسائي في «الكنى»[2] وبه جزم الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»[3] وابن ماكولا[4]، ثم قال: «وقيل: أبو يزيد، وقال عبد الغني بن سعيد: ولم أسمعه من أحد بالزاي»، قال: «ومسلم بن الحجاج أعلم»[5]ـ انتهى، وبه جزم الذهبي في «مشتبه النسبة»[6] فيما قرأته بخطه.

---

(١) (ص ١٦).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١١٩ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٣٠٥).

(٣) (١/ ١٧٤).

(٤) (١/ ٢٢٨، ٢٢٩).

(٥) المؤتلف والمختلف (ص ١٤).

(٦) (٢/ ٦٦٨).

ليس في الصحيحين والموطأ جارية بالجيم إلَّا جارية بن قدامة ويزيد بن جارية. ومن عداهما فهو حارثة بالحاء والثاء، والله أعلم.

---

٢١٩ ـ قوله: (ليس في الصحيحين والموطأ جارية بالجيم إلَّا جارية بن قدامة[١]، ويزيد بن جارية[٢]، ومن عداهما فهو حارثة بالحاء والثاء، والله أعلم)، انتهى.

وليس هذا الحصر بجيد، فإن في الصحيح اسمين آخرين بالجيم والمثناة من تحت.

أحدهما: الأسود بن العلاء بن جارية الثقفي[٣].

---

(١) هو جارية بن قدامة ـ بضم القاف وفتح الدال المهملة بعدها ألف ثم ميم مفتوحة بن زهير أو ابن مالك بن زهير ـ التميمي السعدي ـ بفتح السين المهملة وسكون العين المهملة وكسر الدال المهملة، نسبة إلى بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم ـ قال العجلي: تابعي ثقة، وقال أبو حاتم وغيره: له صحبة.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٢٠)، الاستيعاب (١/ ٢٤٥، ٢٤٦)، أسد الغابة (١/ ٢٦٣)، الإصابة (١/ ٢١٨)، تهذيب الكمال (١/ ١٨٢، ١٨٣)، تهذيب التهذيب (٢/ ٥٤، ٥٥)، الكاشف (١/ ١٣٤)، التقريب (١/ ١٢٤)، الخلاصة (ص ٦٠).

(٢) هو يزيد بن جارية الأوسي الأنصاري المدني. قال النسائي: ثقة، وقال الدارقطني: له صحبة. وقال ابن عبد البر: شهد خطبة الوداع وروى منها ألفاظاً.
الاستيعاب (٣/ ٦٥٦، ٦٥٧)، أسد الغابة (٥/ ١٠٦، ١٠٧)، الإصابة (٣/ ٦٥٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٣٠، ١٥٣١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣١٧)، الكاشف (٣/ ٢٤١)، التقريب (٢/ ٣٦٣)، الخلاصة (ص ٤٣٠).

(٣) الأسود بن العلاء بن جارية الثقفي المدني. قال أبو زرعة: شيخ ليس بالمشهور. وقال النسائي والعجلي وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.
التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤٤٧، ٤٤٨)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٩٣)، الثقات للعجلي (ص ٦٧)، الثقات لابن حبان (٦/ ٦٦)، تهذيب الكمال (١/ ١١٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤١)، الكاشف (١/ ٨٠)، التقريب (١/ ٧٦)، الخلاصة (ص ٣٧).

. . . .

روى له مسلم(1) في كتاب الحدود، عن أبـي هريرة حديث: «البِئْرُ جُبَارٌ».

والآخر: عمرو بن أبـي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي(2) روى له البخاري(3) عن أبـي هريرة قصة قتل خبيب بن عدي.

---

(1) (٣/ ١٣٣٥) كتاب الحدود رقم (٤٦): وحدثنا محمد بن رمح بن المهاجر، أخبرنا الليث، عن أيوب بن موسى عن الأسود بن العلاء، عن أبـي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبـي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «البئر جرحها جبار، والمعدن جرحه جبار، والعجماء جرحها جبار، وفي الركاز الخمس».
وأخرجه من طرق أخرى عن أبـي هريرة أيضاً مرفوعاً أحمد في المسند (٢/ ٢٢٨، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣١٩، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٥، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٨١، ٤٩٣).
والبخاري (٢/ ١٣٧) في كتاب الزكاة «باب في الركاز الخمس».
وأبو داود (٤/ ٧١٥، ٧١٦) في كتاب الديات «باب العجماء والمعدن والبئر جبار» رقم (٤٥٩٣).
والترمذي (٣/ ٦٥٢) في كتاب الأحكام «باب ما جاء في العجماء جرحها جبار» رقم (١٣٧٧).
والنسائي (٥/ ٤٤ ــ ٤٦) كتاب الزكاة «باب المعدن».
وابن ماجه (٢/ ٨٩١) في كتاب الديات «باب الخيار» رقم (٢٦٧٣).
والدارمي (٢/ ١٩٦) في كتاب الصلاة. وقوله: «حبار» أي هدر. النهاية (١/ ٣٦).

(2) عمرو بن أبـي سفيان بن أسيد ــ بفتح الهمزة وكسر السين المهملة بعدها ياء مثناة تحتية ــ ابن جارية الثقفي المدني، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٣٦)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٣٤)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٣٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤١)، الكاشف (٢/ ٢٨٥)، التقريب (٢/ ٧١)، الخلاصة (ص ٢٨٩).

(3) (٤/ ٢٨ ــ ٣٠) كتاب الجهاد «باب هل يستأسر الرجل ومن لم يستأسر ومن ركع ركعتين عند القتل».
=

. . . .

وروى له مسلم[(١)] عن أبي هريرة حديث: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا...» الحديث[(٢)].

وأما اللذان ذكرهما المصنف فليست لهما رواية في الصحيحين ولا في «الموطأ»، وإنما لجارية بن قدامة ذكر في «صحيح البخاري» في كتاب الفتن[(٣)] قال فيه: فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي[(٤)] حرقه

= (٥/ ٤٠، ٤١) كتاب المغازي «باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة وحديث عضل والقارة وعاصم بن ثابت وخبيب وأصحابه».

(٨/ ١٧٠، ١٧١) كتاب التوحيد «باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسامي الله»، وقد أخرجها أيضاً أبو داود (٣/ ١١٥ ـ ١١٧) في كتاب الجهاد «باب في الرجل يستأسر» رقم (٢٦٦٠).

والنسائي في كتاب السير من السنن الكبرى كما في تحفة الأشراف (١٠/ ٢٨٩، ٢٩٠).

(١) (١/ ١٨٩) في كتاب الإيمان رقم (٣٣٦، ٣٣٧).

(٢) ولفظه بتمامه: «لكل نبي دعوة يدعوها فأنا أريد إن شاء الله أن أختبىء دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة».

وقد أخرج هذا الحديث من طريق عمرو، عن أبي هريرة مرفوعاً الدارمي (٢/ ٣٢٨) في كتاب الرقاق «باب إن لكل نبي دعوة»، والآجري في الشريعة (ص ٣٤٠، ٣٤١)، وابن منده في الإيمان (٣/ ٨٣٦ ـ ٨٤٣) رقم (٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩).

كما أخرجه من طرق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً، مالك في الموطأ (١/ ٢١٢) كتاب القرآن «باب ما جاء في الدعاء» رقم (٢٦)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٧٥)، والبخاري (٧/ ١٤٥) في كتاب الدعوات «باب قوله: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ ولكل نبي دعوة مستجابة».

(٣) (٨/ ٩١) «باب قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»».

(٤) قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٢٨): «وابن الحضرمي ـ فيما ذكره العسكري اسمه عبد الله بن عمرو بن الحضرمي، وأبوه عمرو هو أول من قتل من المشركين يوم بدر، وعلى هذا فلعبد الله رؤية، وقد ذكره بعضهم في الصحابة، ففي الاستيعاب: قال =

. . . .

جارية بن قدامة[1]، وليزيد بن جارية ذكر في «الموطأ» وإنما لولديه عبد الرحمن[2] ومُجَمِّع[3] رواية في «الموطأ» و «البخاري» وهو مذكور في

= الواقدي: وُلد على عهد رسول الله ﷺ، وروى عن عمر، وعند المدائني أنه عبد الله بن عامر الحضرمي، وهو ابن عمرو المذكور، والعلاء بن الحضرمي الصحابي المشهور عمه.

وقد ذكره الحافظ في الإصابة (٢/ ٣٥١) في القسم الأول من حرف العين وهو القسم الذي يذكر فيه من «وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان».

وانظر ترجمته في: الاستيعاب (٢/ ٣٥٠)، أسدالغابة (٣/ ٢٣٣)، الإصابة (٢/ ٣٥١).

(١) قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٢٨): «وكان السبب في ذلك ما ذكره العسكري في الصحابة: كان جارية يلقب محرقاً لأنه أحرق ابن الحضرمي بالبصرة، وكان معاوية وجه ابن الحضرمي إلى البصرة ليستنفرهم على قتال علي، فوجه علي جارية بن قدامة فحصره فتحصن منه ابن الحضرمي في دار فأحرقها جارية عليه». ثم ذكر الحافظ رواية أخرى نحو هذه عن الطبري.

راجع: تاريخ الطبري (٥/ ١١٠ ــ ١١٣)، البداية والنهاية (٨/ ٣٢٨).

(٢) عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأوسي الأنصاري أبو محمد المدني. قال الأعرج: ما رأيت بعد الصحابة أفضل منه. وقال ابن سعد: ثقة، قليل الحديث، وقال ابن حجر: يقال: ولد في حياة النبي ﷺ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. مات سنة ثلاث وتسعين.

طبقات ابن سعد (٥/ ٨٤)، التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٣٦٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٩٩)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٢٥، ٨٢٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٩٨، ٢٩٩)، الكاشف (٢/ ١٦٨)، التقريب (١/ ٥٠٢)، الخلاصة (ص ٢٣٦).

(٣) مجمع ــ بضم الميم وفتح الجيم وكسر الميم الثانية المشددة وبفتحها ــ ابن يزيد بن جارية الأوسي الأنصاري صحابي، كان أحد من جمع القرآن إلَّا يسيراً عن النبي ﷺ.

طبقات ابن سعد (٥/ ٨٤)، الاستيعاب (٣/ ٤١٤، ٤١٥)، أسد الغابة (٤/ ٣٠٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٥٢)، الإصابة (٣/ ٣٦٦).

. . . .

نسبهما، فقد أخرج مالك[1] والبخاري[2] قصة خنساء بنت خِدام[3] من رواية عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية عنها، وأخرج النسائي[4] فقط ليزيد بن جارية حديثاً عن معاوية، والله أعلم.

---

(١) (٢/ ٥٣٥) في كتاب النكاح «باب جامع ما لا يجوز من النكاح» رقم (٢٥).

(٢) (٥/ ١٣٥) في كتاب النكاح «باب إذا زوج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود»، وحاصل قصتها أن أباها زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحه.
وقد أخرج حديثها من طريق عبد الرحمن ومجمع أيضاً: أبو داود (٢/ ٥٧٩) في كتاب النكاح «باب في الثيب» رقم (٢١٠١).
والنسائي (٦/ ٨٦) في كتاب النكاح «باب الثيب يزوجها أبوها وهي كارهة».
وابن ماجه (١/ ٦٠٢) في كتاب النكاح «باب من زوج ابنته وهي كارهة» رقم (١٨٧٣).
والدارمي (٢/ ١٣٩) في كتاب النكاح «باب الثيب يزوجها أبوها وهي كارهة».

(٣) خِدَام بدال مهملة ضبطه الحافظ في الفتح وفي التقريب.

(٤) في السنن الكبرى في كتاب المناقب عن أحمد بن سليمان، عن يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن سعد بن إبراهيم، عن الحكم بن ميناء، عن يزيد بن جارية، عن معاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ قال: «من أحب الأنصار أحبه الله». كما في تحفة الأشراف (٨/ ٤٥٠).

ليس فيهـا حَرِيز بالحـاء في أولـه والزاي فـي آخره، إلاَّ حَرِيز بـن عثمـان الرَّحَبِـي الحمصي، وأبـو حَرِيز عبـد الله بـن الحسيـن القـاضي الراوي، عـن عكرمة وغيره، ومـن عداهما جرير بالجيم. وربما اشتبها بحُدَيْـر بالدال وهـو فيها والـد عمران بـن حُدَيْر، ووالد زيـد وزياد ابني حُدَيْر، والله أعلم.

ليس فيهـا حِرَاش بالحاء المهملة إلاَّ والد رِبْعي بن حِرَاش، ومن بقـي ممـن اسمـه علـى هـذه الصـورة فهـو خِـرَاش بـالخـاء المعجمـة، والله أعلم.

ليس فيها حَصِين بفتح الحاء إلاَّ في أبـي حَصين عثمان بن عاصم الأسدي ومن عداه حُصين بضم الحاء، وجميعه بالصاد المهملة، إلاَّ حضين بن المنذر أبا ساسان، فإنه بالضاد المعجمة، والله أعلم.

كـل مـا فيهـا مـن حـازم وأبـي حـازم فهـو بـالحـاء المهملـة، إلاَّ محمد بن خازم أبا معاوية الضرير، فإنه بخاء معجمة، والله أعلم.

الذي فيها من حَبَّان بالحاء المفتوحة والباء الموحدة المشددة حبَّان بن منقذ والد واسع بن حَبَّان، وجد محمد بن يحيـى بن حَبَّان، وجد حَبَّان بن واسع بن حَبَّان، وحَبَّان بن هلال منسوباً وغير منسوب عن شعبة، وعن وهيب، وعن همام بن يحيـى، وعن أبان بن يزيد، وعن سليمان بن المغيرة وعن أبـي عوانة. والذي فيهما من حِبَّان بكسر الحاء حِبَّان بن عطية، وحِبَّان بن موسى، وهو حِبَّان غير منسوب عن عبد الله هو ابن المبارك، وابن العَرِقَة اسمه أيضاً حِبَّان.

ومن عدا هؤلاء فهو حَيَّان بالياء المثناة من تحت، والله أعلم.

الذي في هذه الكتب من خُبيب بالخاء المعجمة المضمومة خُبيب بن عدي وخُبيب بن عبد الرحمن بن خُبيب بن يَساف، وهو خُبيب غير منسوب عن حفص بن عاصم وعن عبد الله بن محمد بن معن، وأبو خبيب عبد الله بن الزبير، ومن عداهم فبالحاء المهملة، والله أعلم.

ليس فيها حُكيم بالضم إلاَّ حُكيم بن عبد الله، ورُزَيق بن حُكيم، والله أعلم.

كل ما فيها من رَباح فهو بالباء الموحدة، إلاَّ زياد بن رِياح، وهو أبو قيس الراوي، عن أبـي هريرة في أشراط الساعة ومفارقة الجماعة، فإنه بالياء المثناة من تحت عند الأكثرين، وقد حكى البخاري فيه الوجهين بالباء والياء، والله أعلم.

---

٢٢٠ ــ قوله: (كل ما / فيها من رَباح فهو بالباء الموحدة إلاَّ زياد بن رِياح، وهو أبو قيس الراوي عن أبـي هريرة في أشراط الساعة ومفارقة الجماعة، فإنه بالياء المثناة من تحت عند الأكثرين، وقد حكى البخاري فيه الوجهين: بالباء والياء، والله أعلم)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أن ما ذكره المصنف من أن كنيته أبو قيس قد خالفه المزي في «التهذيب»(١)، فرجح أنه أبو رياح بالمثناة كاسم أبيه، فقال: «زياد بن رياح، ويقال: ابن رباح القيسي، أبو رياح، ويقال: أبو قيس».

---

(١) (١/ ٤٤٠).

. . . .

وقد كنت قلدت المزي في ترجيحه لذلك فصدرت به كلامي في «شرح الألفية»[1]، ثم تبين لي أنه وهم أو خلاف مرجوح، وأن الصواب ما ذكره المصنف فقد وقع كذلك مكنى في «صحيح مسلم» في كتاب المغازي[2] من رواية غَيْلان ابن جرير[3]، عن أبي قيس بن رباح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ خَرَجَ مِنْ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ فمَاتَ ماتَ مِيتَةً جَاهِلِية»[4] الحديث. ولم يقع مكنى بأبي قيس في موضع من الصحيح إلاَّ هنا عند مسلم.

وله عند مسلم[5] حديث آخر في الفتن[6] وقع فيه مسمى غير مكنى، وهكذا

---

(١) (٣/ ١٦٩، ١٧٠).

(٢) (٣/ ١٤٧٦، ١٤٧٧) رقم (١٨٤٨).

(٣) هو غيلان ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت ـ ابن جرير المعولي ـ بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح الواو، نسبة إلى معولة بطن من الأزد، وقال السمعاني: بفتح الميم وصوبه النووي ـ الأزدي البصري. قال أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن حجر: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث، وقال العجلي: بصري ثقة.

التاريخ الكبير (٤/ ١/ ١٠١، ١٠٢)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٥٢، ٥٣)، الثقات لابن حبان (٥/ ٢٩١)، اللباب (٣/ ٢٣٨)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٩١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٥٣، ٢٥٤)، الكاشف (٢/ ٣٢٣، ٣٢٤)، التقريب (٢/ ١٠٦)، الخلاصة (ص ٣٠٧).

(٤) وأخرجه أيضاً من هذا الطريق: النسائي (٧/ ١٢٣) في كتاب تحريم الدم «باب التغليظ فيمن قاتل تحت راية عمية».

وقوله: «عمية» بكسر العين وحكي ضمها، وبكسر الميم المشددة وبمثناة تحتية مشددة، هو الأمر الذي لا يستبين وجهه. النهاية (٣/ ٣٠٤، ٣٠٥).

(٥) (٤/ ٢٢٦٧) رقم (١٢٩).

(٦) وهو حديث زياد بن رياح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «بادروا بالأعمال ستاً: =

. . . .

كناه البخاري في «التاريخ الكبير»[١]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٢]، ومسلم في «الكنى»[٣]، والنسائي في «الكنى»[٤]، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى»[٥]، وابن حبان في «الثقات»[٦]، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف»[٧]، والخطيب في كتاب «المتفق والمفترق»[٨]، وابن ماكولا في «الإكمال»[٩]، وصاحب «المشارق»[١٠] وغيرهم، وفي «المؤتلف والمختلف»[١١] للدارقطني أن جرير بن حازم كناه كذلك، وبه جزم المزي في «الأطراف»[١٢] ولم أر[١٣] أحداً من المتقدمين كناه أبا رياح، ولكن المزي تبع صاحب «الكمال»[١٤] في ذلك، وكأن سبب وقوع الوهم في ذلك أن لهم شخصاً

= الدجال، والدخان، ودابة الأرض، وطلوع الشمس من مغربها، وأمر العامة، وخويصة أحدكم».

(١) (٢/ ١/ ٣٥١، ٣٥٢).

(٢) (١/ ٢/ ٥٣١).

(٣) (ص ٩٢).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٠ أ)، فتح المغيث (٣/ ٢٣٥).

(٥) نفس المصدرين السابقين.

(٦) (٤/ ٢٥٤).

(٧) (٢/ ١٠٣٨، ١٠٣٩).

(٨) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٠ أ)، فتح المغيث (٣/ ٢٣٥).

(٩) (٤/ ١٦، ١٧).

(١٠) (١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

(١١) (٢/ ١٠٣٨).

(١٢) (٩/ ٤٥٢).

(١٣) ب، ك: «أجد».

(١٤) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٤٤٠).

. . . .

آخر يسمى زياد بن رياح أيضاً وهو بصري كالأول، ولكنه متأخر الطبقة عن ذاك، رأى أنساً وروى عن الحسن البصري وكنية هذا: أبو رياح كما كناه البخاري في «التاريخ الكبير»[1]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[2]، (والنسائي في «الكنى»[3])[4]، وابن حبان في «الثقات»[5] (وأبو أحمد الحاكم في «الكنى»[6])[7]، وابن ماكولا[8]، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف»[9]، والخطيب في «المتفق والمفترق»[10].

وإنما نبهت على ذلك ـ وإن كان الصواب ما قاله المصنف ـ لئلا يغتر بكلام المزي في «التهذيب»[11] وبتقليدي له في «شرح الألفية»[12].

الأمر الثاني: أن قول المصنف أن البخاري حكى فيه الوجهين[13]، فيه

---

(١) (٢/ ١/ ٣٥٣).

(٢) (١/ ٢/ ٥٣١).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٠ أ).

(٤) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٥) (٦/ ٣٢٣).

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٠ أ).

(٧) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٨) الإكمال (٤/ ١٥).

(٩) (٢/ ١٠٣٩).

(١٠) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ١٧٠)، الشذا الفياح (ق ١٢٠ أ)، المشتبه (١/ ٣٠٤)، تبصير المنتبه (٢/ ٥٨٨).

(١١) تهذيب الكمال (١/ ٤٤٠).

(١٢) (٣/ ١٦٩، ١٧٠).

(١٣) هذا ما ذكره القاضي عياض في مشارق الأنوار (١/ ٣٠٦).

. . . .

نظر، فإن البخاري لم يخرج له في «صحيحه» شيئاً وإنما ذكره في «التاريخ الكبير»[1]، وحكى الاختلاف فيه من وروده بالاسم أو الكنية، والاختلاف في اسم أبيه[2]، ولم يتعرض للخلاف في كونه بالباء[3] الموحدة أو المثناة من تحت، وهذه عبارته في «التاريخ الكبير»: «زياد بن رِياح أبو قيس روى عنه الحسن، قال أيوب[4] ومهدي بن ميمون[5] عن غَيْلان بن جرير عن زياد بن رياح.

---

(١) (٢/ ١/ ٣٥٣).

(٢) في ب: «الاسم».

(٣) سقطت من أ.

(٤) هو أيوب بن أبي تميمة ـ بفتح التاء المثناة من فوق وكسر الميم الأولى وفتح الثانية ـ كيسان ـ بفتح الكاف وسكون الياء المثناة من تحت وفتح السين المهملة أو كسرها ـ السختياني بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وكسر التاء المثناة من فوق وفتح الياء المثناة من تحت، نسبة إلى عمل السختيان وبيعه، وهو جلود الضأن ـ أبو بكر البصري. أحد الأعلام. قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله، وقال النسائي: ثقة ثبت. وقال ابن عيينة: ما لقيت مثله في التابعين، وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً حجة جامعاً كثير العلم. وقال ابن حجر: ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، ولد سنة ست وستين، وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائة.

طبقات ابن سعد (٧/ ٢٤٦ ـ ٢٥١)، التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤٠٩، ٤١٠)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٥٥)، الثقات لابن حبان (٦/ ٥٣)، تهذيب الكمال (١/ ١٣٣، ١٣٤)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٧، ٣٩٨)، الكاشف (١/ ٧٢ ٩٣)، التقريب (١/ ٨٩)، الخلاصة (ص ٤٢، ٤٣).

(٥) هو مهدي بن ميمون الأزدي المعولي مولاهم، أبو يحيى البصري. وثقه شعبة وأحمد وابن معين والنسائي وابن خراش وابن سعد والعجلي وابن حبان. وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة إحدى وسبعين ومائة.

التاريخ لابن معين (٢/ ٥٩٠)، طبقات ابن سعد (٧/ ٢٨٠)، التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٤٢٥)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٣٥، ٣٣٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٨٠)، =

. . . .

وقال ابن المبارك: أنا جرير بن حازم، عن غَيْلان، عن أبي قيس بن رِياح القيسي، وقال محمد بن يوسف، عن سفيان، عن يونس بن عبيد، عن غيلان، عن زياد بن مطر، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في العصبية»، انتهى.

هكذا هو في نسخ «التاريخ»: ابن رياح بالمثناة في الموضعين وإنما أراد بالاختلاف ما ذكرته لا ضبط / الحروف، ولكن المصنف تبع في ذلك صاحب «المشارق»[1]، فإنه حكى عن البخاري فيه الوجهين، وحكى[2] ابن الجارود أنه ضبطه بالموحدة[3]، والله أعلم.

= تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٦، ٣٢٧)، الكاشف (٣/ ١٥٨)، التقريب (٢/ ٢٧٩)، الخلاصة (ص ٣٨٩).

(١) مشارق الأنوار (١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

(٢) في أ: «عن».

(٣) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٠٦).

زُبَيْد وَزُيَيْد: ليس في الصحيحين إلاَّ زُبَيْد بالباء الموحدة وهو زُبَيْد بن الحارث اليامي. وليس في الموطأ من ذلك إلاَّ زُيَيْد بياءين مثناتين من تحت، وهو زُيَيْد بن الصَّلْت، بكسر أوله ويضم، والله أعلم.

فيها سَلِيم، بفتح السين واحد، وهو سليم بن حيان. ومن عداه فيها فهو سُلَيْم، بالضم، والله أعلم.

وفيها سَلْم بن زَرِير، وسلم بن قتيبة، وسَلْم بن أبي الذيَّال، وسَلْم بن عبد الرحمن، هؤلاء الأربعة بإسكان اللام، ومن عداهم سالم بالألف، والله أعلم.

---

٢٢١ ــ قوله: (وفيها سَلْم بن زَرِير[(١)]، وسَلْم بن قتيبة[(٢)]،

---

(١) هو سلم بن زرير ــ بفتح الزاي وكسر الراء بعد ياء مثناة تحتية ثم راء ــ العطاردي، أبو يونس البصري. قال ابن المديني: له نحو عشرة أحاديث، وثقه أبو حاتم وضعفه ابن معين في رواية ابن عباس، وقال ابن عدي: أحاديثه قليلة وليس في مقدارها أن يعتبر ضعفها، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال النسائي: ليس بالقوي، مات في حدود الستين ومائة.
التاريخ لابن معين (٢/ ٢٢٢)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٥٨)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٦٤)، الكامل (٣/ ١١٧٤)، تهذيب الكمال (١/ ٥١٨، ٥١٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٠، ١٣١)، الكاشف (١/ ٣٠٣)، التقريب (١/ ٣١٣)، الخلاصة (ص ١٤٦).

(٢) هو سلم بن قتيبة الشعيري ــ بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة، نسبة إلى من يبيع الشعير ــ أبو قتيبة الخراساني البصري، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو داود وأبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس به بأس كثير الوهم يكتب حديثه، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق. مات سنة مائتين أو بعدها.
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٥٩)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٦٦)، تهذيب الكمال (١/ ٥١٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٣)، الكاشف (٣/ ٣٠٣)، التقريب (١/ ٣١٤)، الخلاصة (ص ١٤٦، ١٤٧).

. . . .

وسَلْم بن أبي الذيَّال[1]، وسَلْم بن عبد الرحمن[2]، هؤلاء الأربعة بإسكان اللام، ومن عداهم: سالم بالألف، والله أعلم)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أن أصحاب «المؤتلف والمختلف» كالدارقطني وابن ماكولا وغيرهما لم يذكروا هذه الترجمة في كتبهم لأنها لا تأتلف خطاً لزيادة الألف في سالم، وإنما ذكرها صاحب «المشارق»[3] فتبعه المصنف.

الأمر الثاني: أنه فات المصنف وصاحب «المشارق» قبله أن يستثني

---

(١) هو سلم بن أبي الذيال ــ بفتح الذال المعجمة وتشديد الياء المثناة التحتية ــ البصري، قال أحمد: ثقة ثقة صالح الحديث ما أصلح حديثه، وقال ابن معين: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: ثقة قليل الحديث.

التاريخ لابن معين (٢/ ٢٢٢)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٥٩)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٦٥، ٢٦٦)، تهذيب الكمال (١/ ٥١٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٢٩، ١٣٠)، الكاشف (١/ ٣٠٣)، التقريب (١/ ٣١٣).

(٢) سلم بن عبد الرحمن اثنان:

أحدهما: سلم بن عبد الرحمن الجرمي ــ بفتح الجيم وسكون الراء وكسر الميم، نسبة إلى جرم بن ريان بن ثعلبة ــ البصري له صحبة.

الثاني: سلم بن عبد الرحمن النخعي الكوفي، أخو حصين، قيل: يكنى أبا عبد الرحيم، قالابن معين وأحمد: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٥٦، ١٥٧)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٦٣، ٢٦٤)، تهذيب الكمال (١/ ٥١٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣١، ١٣٢)، الكاشف (١/ ٣٠٣)، التقريب (١/ ٣١٤)، الخلاصة (ص ١٤٦).

(٣) (٢/ ٢٣٤).

. . . .

حكَّام بن سَلْم الرازي[1]، فقد روى له مسلم في «الصحيح»[2] في فضائل النبي ﷺ حديث أنس قبض رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين. وذكره البخاري[3] في البيوع غير منسوب عند حديث النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، فقال: ورواه علي بن بحر[4]، عن حكام، عن عنبسة، عن زكريا بن خالد[5]، عن أبي الزناد.

(١) هو حَكَّام ـ بفتح الحاء المهملة وتشديد الكاف ـ ابن سلم الكناني، أبو عبد الرحمن الرازي، وثقه ابن معين وأبو حاتم، وقال ابن حجر: ثقة لينه الأزدي والساجي بلا دليل. مات سنة تسعين ومائة.
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٣٥)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣١٨، ٣١٩)، تهذيب الكمال (١/ ٣٠٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٢٢، ٤٢٣)، الكاشف (١/ ١٨١)، التقريب (١/ ١٨٩ ـ ١٩٠)، الخلاصة (ص ٩٨).

(٢) (٤/ ١٨٢٥) رقم (٢٣٤٨).

(٣) (٣/ ٣٣) «باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها».

(٤) هو علي بن بحر ـ بفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة ـ ابن بري ـ بفتح الباء الموحدة وكسر الراء المشددة ـ القطان، أبو الحسن الفارسي، نزيل بغداد. وثقه ابن معين وأبو حاتم. وقال ابن حجر: ثقة فاضل، مات بالبصرة سنة أربع وثلاثين ومائتين.
الجرح والتعديل (٣/ ١/ ١٧٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٥٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٤، ٢٨٥)، الكاشف (٢/ ٢٤٣)، التقريب (٢/ ٣٢)، الخلاصة (ص ٢٧٧).

(٥) هو زكريا بن أبي زائدة ـ واسم أبي زائدة: خالد بن ميمون الوادعي ـ بفتح الواو وكسر الدال المهملة، نسبة إلى بني وادعة بن عمرو بن عامر بطن من همدان ـ أبو يحيى الكوفي الحافظ. وثقه أحمد وأبو داود، وقال: يدلس، وقال يحيى القطان: ليس به بأس، وقال ابن حجر: ثقة، وكان يدلس وسماعه من أبي إسحاق بأخرة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٤٢١)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٩٣، ٥٩٤)، تهذيب الكمال (١/ ٤٣٠)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢٩، ٣٣٠)، الكاشف (١/ ٢٥٢)، التقريب (١/ ٢٦١)، الخلاصة (ص ١٢٢).

وفيها سُرَيْج بن يونس، وسُرَيْج بن النعمان، وأحمد بن أبي سُرَيْج هؤلاء الثلاثة بالجيم والسين المهملة، ومن عداهم فيها فهو بالشين المنقوطة والحاء المهملة، والله أعلم.

وفيها سلمان الفارسي، وسلمان بن عامر، وسلمان الأغر، وعبد الرحمن بن سلمان. ومن عدا هؤلاء الأربعة سليمان بالياء.

وأبو حازم الأشجعي الراوي، عن أبي هريرة، وأبو رجاء مولى أبي قلابة، كل واحد منهما اسمه سلمان بغير ياء، لكن ذكرا بالكنية، والله أعلم.

---

٢٢٢ ــ قوله: (وفيها سلمان الفارسي[(١)]، وسلمان ابن عامر[(٢)]، وسلمان الأغر[(٣)]، وعبد الرحمن بن

---

(١) هو أبو عبد الله سلمان الفارسي الصحابي الجليل المشهور. أسلم مقدم النبي ﷺ المدينة، وشهد الخندق، وفيه قال النبي ﷺ قولته المشهورة: «سلمان منا أهل البيت».
قال الحسن: كان سلمان أميراً على ثلاثين ألفاً يخطب بهم في عباءة يفترش نصفها ويلبس نصفها، وكان يأكل من عمل يده، توفي في خلافة عثمان ــ رضي الله عنه ــ سنة ست وثلاثين.
الاستيعاب (٢/ ٥٦ ــ ٦١)، أسد الغابة (٢/ ٣٢٨ ــ ٣٣٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٣٠)، الإصابة (٢/ ٦٢ ــ ٦٣).

(٢) هو سلمان بن عامر بن أوس الضبي ــ بفتح الضاد المعجمة وكسر الباء المشددة، نسبة إلى قبيلة ضبة ــ. صحابي له رواية. توفي في خلافة معاوية.
الاستيعاب (٢/ ٦٢، ٦٣)، أسد الغابة (٢/ ٣٣٧)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٣٠)، الإصابة (٢/ ٦٢).
وقد سقط اسمه من ب.

(٣) هو سلمان الجهني، أبو عبد الله الأغر المدني، مولى جهينة، أصله من أصبهان، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عبد البر: «هو من ثقات تابعي أهل الكوفة»، وقال ابن حجر: ثقة. =

. . . .

سلمان[1]. ومن عدا هؤلاء الأربعة: سليمان بالياء)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أن أصحاب المؤتلف والمختلف لم يوردوا هذه الترجمة في كتبهم كالدارقطني وابن ماكولا لعدم اشتباههما لزيادة الياء في المصغر، وإنما ذكر ذلك صاحب «المشارق»[2] فتبعه المصنف.

الأمر الثاني: أنه فات المصنف وصاحب «المشارق» قبله أن يستثني سلمان بن ربيعة الباهلي[3]، فقد روى له مسلم في «صحيحه» في كتاب

= تهذيب الكمال (١/ ٥٢١، ٥٢٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٩، ١٤٠)، الكاشف (١/ ٣٠٤)، التقريب (١/ ٣١٥)، الخلاصة (ص ١٤٧).

(١) هو عبد الرحمن بن سلمان الحجري ــ بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم، نسبة إلى قبيلة حجر ــ المصري، قال ابن يونس: يروى عن عقيل ــ يعني ابن خالد الأيلي ــ غرائب ينفرد بها وكان ثقة، وقال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث يروي عن عقيل أحاديث عن مشيخة لعقيل يدخل بينهم الزهري في شيء سمعه عقيل من أولئك المشيخة، ما رأيت من حديثه منكراً، وهو صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: لا بأس به.

تنبيه: لهم أيضاً: عبد الرحمن بن سلمان الخولاني الشامي، وإنما جزمت بأن المراد الأول لأنه الذي ذكره القاضي عياض في المشارق وابن الصلاح إنما نقل عنه وتبعه كما بين الحافظ العراقي هنا.

تهذيب الكمال (٢/ ٧٩١، ٧٩٢)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٨٧، ١٨٨)، الكاشف (٢/ ١٤٨)، التقريب (١/ ٤٨٢)، الخلاصة (ص ٢٢٨).

(٢) (٢/ ٢٣٤).

(٣) هو سلمان بن ربيعة بن يزيد بن عمرو بن سهم بن ثعلبة الباهلي ــ بفتح الباء الموحدة وكسر الهاء واللام، نسبة إلى قبيلة باهلة ــ أبو عبد الله، يقال: أن له صحبة. روى عن النبي ﷺ وعن عمر، شهد فتوح الشام مع أبي أمامة، ثم سكن العراق وولاه عمر قضاء =

. . . .

الزكاة[1] من رواية أبي وائل عن سلمان بن ربيعة قال: قال عمر: قَسَم رسول الله ﷺ قَسْماً، فقلت: والله لغير هؤلاء أحق منهم، فقال: «إِنَّهُمْ خَيَّرُونِي بَيْنَ أَنْ يَسْأَلُونِي بِالفُحْشِ أو يُبَخِّلُونِي ولست بِبَاخِلٍ»، وكذلك روى مسلم في «صحيحه» في كتاب الإيمان[2] حديثاً من رواية صفوان بن سُلَيْم عن عبد الله[3] بن سلمان، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّـه يَبْعَثُ رِيحاً مِنْ اليَمَنِ أَلْيَنَ مِنْ الحَرِيرِ، فلا تَدَعُ أَحَداً في قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ إِلاَّ قَبَضَتْهُ».

ووقع في «الأطراف»[4] لخَلَف[5] في هذا الحديث عبيد الله بن سلمان

= الكوفة، ثم ولي غزو أرمينية في زمنَ عثمان فاستشهد في بَلَنْجَر ــ بفتح الموحدة واللام وسكون النون وفتح الجيم مدينة ببلاد الخزر ــ سنة خمس وعشرين، وقيل: تسع وعشرين، وقيل: ثلاثين أو إحدى وثلاثين. ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة، وقال: كان ثقة قليل الحديث، وقال العجلي: كوفي ثقة من كبار التابعين.
طبقات ابن سعد (٦/ ١٣١)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٣٦)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٩٧)، الثقات للعجلي (ص ١٩٨)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣٣٢)، تهذيب الكمال (١/ ٥٢٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٦)، الكاشف (١/ ٣٠٤)، التقريب (١/ ٣١٤)، الخلاصة (ص ١٤٧).

(١) (٢/ ٧٣٠) رقم (١٠٥٦). وقوله: «يبخلوني»، أي: ينسبوني إلى البخل.

(٢) (١/ ١٠٩) رقم (١١٧).

(٣) هو عبد الله بن سلمان الأغر ــ كما سيبينه المؤلف بعد سطور ــ ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.
تهذيب الكمال (٢/ ٦٨٩، ٦٩٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤١)، الكاشف (٢/ ٨٣)، التقريب (١/ ٤٢٠)، الخلاصة (ص ٢٠٠).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢١ أ).

(٥) هو أبو محمد خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي الحافظ، صاحب أطراف الصحيحين، قال الخطيب: كتب الناس بانتخابه، وكان له فضل ومعرفة، ثم تشاغل =

. . . .

بتصغير عبيد الله، وهو وهم، وإنما هو عبد الله مكبر، وكذا ذكره أبو مسعود الدمشقي[1] في «الأطراف» على الصواب، وعبد الله بن سلمان هذا أبوه هو سلمان الأَغَر، ولكن كان ينبغي للمصنف أن يذكره أيضاً لأن أباه لم ينسب في هذا الحديث، فربما ظن أنه آخر.

وقد روى مالك في «الموطأ»[2] والبخاري[3] من طريقه لأخيه عبيد الله بن سلمان[4]، لكنه لم يسم أباه، بل كناه، رواه مالك عن زيد بن رباح. وعبيد الله بن

= بالتجارة وترك العلم إلى أن مات. وقال الذهبي: جود تصنيف أطراف الصحيحين وأفاد ونبه، وهو أقل أوهاماً من أطراف أبي مسعود الدمشقي. قال أبو نعيم: صحبناه بنيسابور وأصبهان مات بعد عام أربعمائة.

تاريخ بغداد (٨/ ٣٣٤، ٣٣٥)، أخبار أصبهان (١/ ٣١٠)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٦٧، ١٠٦٨).

(١) هو إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي الحافظ، مصنف كتاب الأطراف، وأحد المبرزين في الحديث والمعتنين بالصحيحين خاصة، قال الخطيب: سافر الكثير... وكان له عناية بالصحيحين، روى قليلاً على سبيل المذاكرة... وكان صدوقاً ديناً ورعاً فهيماً. مات سنة إحدى وأربعمائة.

تاريخ بغداد (٦/ ١٧٢، ١٧٣)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٦٨، ١٠٧٠)، شذرات الذهب (٣/ ١٦٢).

(٢) (١/ ١٩٦) كتاب القبلة «باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ» رقم (٩).

(٣) (٢/ ٥٦، ٥٧) كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب رقم (١).

وأخرجه الترمذي أيضاً من هذا الطريق (٢/ ١٤٧) كتاب أبواب الصلاة «باب ما جاء في أي المساجد أفضل» رقم (٣٢٥)، وقال: حديث حسن صحيح.

وابن ماجه (١/ ٤٥٠) في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها «باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ» رقم (١٤٠٤).

(٤) هو عبيد الله بن سلمان الأغر المدني، وثقه أبو داود والنسائي: الخلاصة (ص ٢٥٠). وقال الحافظ في التقريب: ثقة.

. . . .

أبـي عبد الله الأغر كلاهما عن أبـي عبد الله الأغر، عن أبـي هريرة عن النبـي ﷺ أنه قال: «صَلَاةٌ في مَسْجِدِي[1] خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الحَرَام»[2]، فأبو عبد الله الأغر هو[3] سلمان.

وقـد روى مسلـم فـي الفتـن[4] حـديثيـن مـن روايـة محمـد بـن فُضَيـل عـن أبـي إسماعيل[5]، عن أبـي حازم[6]، عن أبـي هريرة مرفوعاً: «والَّذي نَفْسِي

(١) أ، ك، ب: «مسجدي هذا».

(٢) أخرجه أيضاً من طرق أخرى عن أبـي هريرة مرفوعاً: أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٧، ٢٧٨).
ومسلم (٢/ ١٠١٢، ١٠١٣) في كتاب الحج رقم (١٣٩٤).
والنسائي (٥/ ٢١٤) في كتاب مناسك الحج «باب فضل الصلاة في المسجد الحرام».
والدارمي (١/ ٣٣٠) في كتاب الصلاة «باب فضل الصلاة في مسجد النبـي ﷺ».

(٣) سقطت من ب.

(٤) (٤/ ٢٢٣١) رقم (٥٤) وتمامه: «فيتمرغ عليه، ويقول: يا ليتني! كنت مكان صاحب هذا القبر وليس به الدين إلَّا البلاء».
وأخرجه ابن ماجه أيضاً (٢/ ١٤٣٠) في كتاب الفتن «باب شدة الزمان» رقم (٤٠٣٧).

(٥) هو بشير بن سليمان الكندي، أبو إسماعيل الكوفي. قال أحمد وابن معين والعجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن سعد: كان شيخاً قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة يغرب.
تاريخ الدارمي (ص ٨٠)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٧٤)، الثقات لابن حبان (٦/ ٩٨)، تهذيب الكمال (١/ ١٥٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٦٥)، الكاشف (١/ ١٠٥)، التقريب (١/ ١٠٣)، الخلاصة (ص ٥٠).

(٦) هو سلمان الأشجعي الكوفي. قال أحمد وابن معين وأبو داود وابن سعد والعجلي وابن حجر: ثقة، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز.
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٣٩)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٩٧، ٢٩٨)، الثقات للعجلي (ص ١٩٨، ١٩٩)، تهذيب الكمال (١/ ٥٢٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٠)، الكاشف (١/ ٣٠٤)، التقريب (١/ ٣١٥)، الخلاصة (ص ١٤٧).

. . . .

بيَدِهِ! لا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ على القَبْرِ» الحديث.

وحديث: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا / حَتَّى يَأْتِيَ عَلى النَّاسِ يَوْمٌ لا يَدْرِي القَاتِلُ فِيمَ قَتَلَ...»[١] الحديث.

وأبو إسماعيل هذا، اسمه بشير بن سلمان، ولكن لا يلزم المصنف ذكر هذا، وذكر عبيد الله بن سلمان، لكون سلمان غير مذكور في الصحيح، وإنما ذكرتهما لكون المصنف ذكر أبا حازم وأبا رجاء[٢] لكون كل منهما اسمه سلمان، وإنما ذكره في الصحيح بالكنية (وقد قيل: إن أبا إسماعيل المذكور في الحديث الأخير هو يزيد بن كيسان)[٣]، وخطأ المزي في «الأطراف»[٤] قائل ذلك قال: «والصحيح أنه بشير أبو إسماعيل كما في الحديث الذي قبله لوجوه:

منها: أن ابن فُضَيْل مشهور بالرواية عنه دون يزيد بن كَيْسان[٥].

---

(١) صحيح مسلم (٤/ ٢٢٣١) رقم (٥٦) وتمامه: «... ولا يدري المقتول على أي شيء قتل».

(٢) هو سلمان الجرمي ـ بفتح الجيم وسكون الراء آخرهم ميم، نسبة إلى قبيلة جرم ـ أبو رجاء الكوفي، مولى أبي قلابة ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، له حديث واحد عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي.
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٣٩)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٩٩)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤١٧)، تهذيب الكمال (١/ ٥٢٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٠)، الكاشف (١/ ٣٠٤)، التقريب (١/ ٣١٥)، الخلاصة (ص ١٤٧).

(٣) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٤) (١٠/ ٨٠).

(٥) هو يزيد بن كيسان ـ بفتح الكاف وسكون الياء المثناة من تحت، فتح السين المهملة المخففة ـ اليشكري ـ بفتح الياء المثناة من تحت وسكون الشين المعجمة وضم الكاف وكسر الراء، نسبة إلى بني يشكر ابن وائل ـ أبو إسماعيل، ويقال: أبو منين ـ بضم الميم=

. . . .

ومنها: أنه مشهور باسمه وكنيته جميعاً، ويزيد بن كيسان مشهور باسمه دون كنيته، وقد اختلف في كنيته، فقيل: أبو إسماعيل، وقيل: أبو منير.

ومنها: أنه أسلمي ويزيد بن كيسان يَشْكُرِي، والله أعلم، انتهى.

قلت: لم يقع في «مسلم» نسبة أبـي إسماعيل هذا أنه أسلمي في واحد من الحديثين المذكورين. نعم وقع عند ابن ماجه[1] في الحديث الأول أنه أسلمي، والله أعلم.

= وفتح النون وسكون الياء المثناة من تحت ــ الكوفي. قال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه محله الصدق، صالح الحديث، وقال الدارقطني: كوفي ثقة، وقال العقيلي: قال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٨٥)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٨٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٤١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٦٥)، الكاشف (٣/ ٢٤٩)، التقريب (٢/ ٣٧٠)، الخلاصة (ص ٤٣٤).

(١) (٢/ ١٤٣٠) كتاب الفتن «باب شدة الزمان» رقم (٤٠٣٧).

وفيها سلمة، بكسر اللام: عمرو بن سلمة الجرمي إمام قومه، وبنو سلمة القبيلة من الأنصار، والباقي سلمة بفتح اللام، غير أن عبد الخالق بن سلمة في كتاب مسلم ذكر فيه الفتح والكسر، والله أعلم.

وفيها سِنَان بن أبي سِنَان الدُّؤلي، وسِنَان بن سلمان، وسِنَان بن ربيعة أبو ربيعة، وأحمد بن سِنَان، وأم سِنَان، وأبو سِنَان ضِرَار بن مُرَّة الشيباني. ومن عدا هؤلاء الستة شَيْبَان بالشين المنقوطة والياء، والله أعلم.

---

٢٢٣ ـ قوله: (وفيها سِنَان بن أبي سِنَان الدُّؤلي، وسِنَان بن سَلَمة[١]، وسِنَان بن ربيعة أبو ربيعة[٢]، وأحمد بن

---

(١) هو سنان بن سلمة بن المحبق ـ بضم الميم وسكون الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة المكسورة ـ أبو عبد الرحمن. ذكره ابن حبان في الصحابة فقال: «ولد يوم حنين وأحاديث قتادة عنه مدلسة»، وقال ابن أبي حاتم: «روى عن النبي ﷺ مرسلاً». وقال في المراسيل: «سئل أبو زرعة هل له صحبة؟ فقال: لا، ولكن ولد في عهد النبي ﷺ»، وقال العجلي: هو تابعي ثقة. مات في آخر أيام الحجاج، وقال ابن حجر: ولد يوم حنين فله رؤية، وقد أرسل أحاديث.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٦٢)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٥٠، ٢٥١)، الثقات لابن حبان (٣/ ١٧٨)، تهذيب الكمال (١/ ٥٥٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٤١، ٢٤٢)، الكاشف (١/ ٣٢٣)، التقريب (١/ ٣٣٤)، الخلاصة (ص ١٥٦).

(٢) هو سنان بن ربيعة الباهلي، أبو ربيعة البصري. قال ابن معين: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: شيخ مضطرب الحديث، وقال ابن عدي: له أحاديث قليلة، وأرجو أنه لا بأس به، قال ابن حجر: صدوق فيه لين، أخرج له البخاري مقروناً.

التاريخ لابن معين (١/ ٢٤٠)، التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ١٦٤)، الجرح والتعديل =

. . . .

سنَان[١]، وأم سِنَان[٢]، وأبو سِنَان ضِرَار بن مُرَّة الشيباني[٣]، ومن عدا هؤلاء الستة شَيْبَان بالشين المنقوطة والياء، والله أعلم)، انتهى.

وفيه أمور:

أحدها: أن سناناً لا يلتبس بشيبان لزيادة الثاني بحرف ولذلك لم يورد الترجمتين مجتمعتين من صنف في المؤتلف والمختلف، إنما أورد الدارقطني[٤]

= (٢/ ١/ ٢٥١، ٢٥٢)، تهذيب الكمال (١/ ٥٥٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٤١، ٢٤٢)، الكاشف (١/ ٣٢٣)، التقريب (١/ ٣٣٤)، الخلاصة (ص ١٥٦).

(١) هو أحمد بن سنان بن أسد بن حبان ــ بكسر الحاء المهملة وتشديد الباء ــ القطان، أبو جعفر الواسطي الحافظ. قال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال النسائي: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة حافظ، مات سنة تسع وخمسين ومائتين.

الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٣)، تهذيب الكمال (١/ ٢٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤، ٣٥)، الكاشف (١/ ١٩)، التقريب (١/ ١٦)، الخلاصة (ص ٦، ٧).

(٢) أم سنان الأسلمية صحابية، لها رواية عن النبي ﷺ، روت عنها ابنتها ثبيتة ــ بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحت ــ بنت حنظلة.

الاستيعاب (١/ ٤٦٤)، أسد الغابة (٥/ ٥٩٢)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٣٢٣)، الإصابة (٤/ ٤٦٢، ٤٦٣)، الإكمال (٤/ ٤٤٣).

(٣) هو ضرار ــ بكسر الضاد المعجمة وفتح الراء المخففة ــ ابن مرة الكوفي، أبو سنان الشيباني الأكبر. قال يحيى القطان: كان ثقة، وقال أحمد: كوفي ثبت، وقال أبو حاتم: ثقة، لا بأس به، وقال النسائي: كوفي ثقة، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وقال الدارقطني: كوفي ثقة فاضل، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٣٩)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٦٥)، الثقات للعجلي (ص ٢٣١)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٨٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٦١٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٥٦، ٤٥٧)، التقريب (١/ ٣٧٤).

(٤) المؤتلف والمختلف (٣/ ١٢٠٠ ــ ١٢٢٣).

. . . .

وابن ماكولا[1] سنان وسيَّار وشَبَّان، زاد ابن ماكولا[2] وشُبَّان[3]، ولم يوردا شيبان في هذه الترجمة، ولكن المصنف تبع في ذلك صاحب «المشارق»[4]، فإنه أورده كذلك موافقاً لما ذكره المصنف.

الأمر الثاني: أن في الصحيح اسماً آخر بالسين المهملة والنون غير الستة الذين ذكرهم منهم: الهيثم بن أبي سِنَان[5]، روى له البخاري في صلاة الليل[6] أنه سمع أبا هريرة وهو يقص[7] في قصصه وهو يذكر رسول الله ﷺ أن أخاً لكم لا يقول: الرفث يعني بذلك عبد الله بن رواحة»[8]، الحديث.

---

(١) الإكمال (٤/ ٤٢٣ ـ ٤٥٥).

(٢) الإكمال (٤/ ٤٥٥).

(٣) شبان: بفتح الشين المعجمة وتشديد الباء الموحدة. وشبان: بضم الشين المعجمة وتشديد الباء الموحدة.
انظر: الإكمال (٤/ ٤٥٥)، المشتبه (١/ ٣٧٢، ٣٧٣)، تبصير المنتبه (٢/ ٦٩٥).

(٤) (٢/ ٢٣٥).

(٥) هو الهيثم بن أبي سنان المدني. قال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: هو أخو سنان بن أبي سنان، وقال ابن حجر: صدوق.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢١٢)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٧٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٥٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٩٨)، الكاشف (٣/ ٢٠٣)، التقريب (٢/ ٣٢٧)، الخلاصة (ص ٤١٣).

(٦) (٢/ ٤٩) «باب فضل من تعار من الليل».

(٧) في ب: «يقضي».

(٨) هو الصحابي الجليل عبد الله بن رواحة ـ بفتح الراء والواو بعدهما ألف ثم حاء مهملة مخففة ـ ابن ثعلبة بن امرىء القيس بن عمرو الأنصاري الخزرجي الشاعر المشهور، أبو محمد، ويقال: أبو رواحة، ويقال: أبو عمرو. من السابقين الأولين إلى الإسلام، كان أحد النقباء ليلة العقبة، وشهد بدراً وما بعدها، واستشهد في غزوة مؤتة. =

. . . .

ومنهم محمد بن سنان العَوَقي[1] ـ بفتح الواو وبالقاف ـ حديثه في «صحيح البخاري» روى في كتاب الجنائز[2]، عنه، عن سليم بن حَيَّان[3]، عن سعيد بن مِينَاء[4]، عن جابر أن النبي ﷺ صلى على أصحمة، وروى عنه بهذا الإسناد في صفة النبي ﷺ حديث: «مَثَلِي وَمَثَلُ الأنْبِيَاءِ قبلي. . .»[5]، الحديث.

= الاستيعاب (٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٧)، أسد الغابة (٣/ ١٥٦ ـ ١٥٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣١٠)، الإصابة (٢/ ٣٠٦، ٣٠٧).

(١) هو محمد بن سنان الباهلي العوقي ـ بفتح العين المهملة والواو بعدهما قاف مكسورة، نسبة إلى العوقة بطن من الأزد لأنه نزل فيهم ـ أبو بكر البصري. وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢٧٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٠٦، ١٢٠٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٠٥)، الكاشف (٣/ ٤٥)، التقريب (٢/ ١٦٧)، الخلاصة (ص ٣٣٩).

(٢) (٢/ ٩١) «باب التكبير على الجنازة أربعاً».

(٣) هو سليم ـ بفتح السين المهملة ـ ابن حيان ـ بحاء مهملة وياء مثناة من تحت مشددة ـ ابن بسطام ـ بكسر الباء الموحدة وسكون السين المهملة وفتح الطاء المهملة ـ الهذلي البصري. قال أحمد وابن معين والنسائي وابن حجر: ثقة. وقال أبو حاتم: ما به بأس.
الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣١٤)، تهذيب الكمال (١/ ٥٢٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٦٨)، الكاشف (١/ ٣١٠)، التقريب (١/ ٣٢١)، الخلاصة (ص ١٦٢).

(٤) هو سعيد بن ميناء ـ بكسر الميم ومد النون ـ المكي، ويقال: المدني، أبو الوليد مولى البختري بن أبي ذباب ـ بضم الذال المعجمة وفتح الباء الموحدة وتخفيفها ـ. قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن حجر: ثقة.
الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٦١، ٦٢)، تهذيب الكمال (١/ ٥٠٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٩١)، الكاشف (١/ ٢٩٧)، التقريب (١/ ٣٠٦)، الخلاصة (ص ١٤٣).

(٥) (٤/ ١٦٢) كتاب المناقب «باب خاتم النبيين ﷺ»، وتمامه: «. . . كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلَّا موضع لبنة، فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون ويقولون: لولا موضع اللبنة».
وأخرجه مسلم أيضاً من هذا الطريق (٤/ ١٧٩١) في كتاب الفضائل رقم (٢٢٨٧). =

. . . .

ومنهم أبو سنان الشيباني[1] وهو غير ضرار بن مرة، روى مسلم في كتاب الصلاة[2] من رواية وكيع، عن أبي سنان الشيباني[3]، عن علقمة بن مرثد[4]، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه سمع النبي ﷺ رجلاً نشد في المسجد قال:

= والترمذي (٥/ ١٤٧) في كتاب الأمثال «باب ما جاء في مثل النبي ﷺ والأنبياء قبله» رقم (٢٨٦٢) عن محمد بن إسماعيل البخاري به، وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(١) هو سعيد بن سنان البرجمي ــ بضم الباء الموحدة وسكون الراء وضم الجيم، نسبة إلى البراجم قبيلة من تميم ــ أبو سنان الشيباني الأصغر الكوفي، قال أحمد: كان رجلاً صالحاً. لم يكن يقيم الحديث، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بالقوي في الحديث، وقال ابن معين والعجلي: كوفي جائز الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال أبو داود: ثقة من رفعاء الناس، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.
الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٧، ٢٨)، تهذيب الكمال (١/ ٤٩٣)، التهذيب (٤/ ٤٥، ٤٦)، الكاشف (١/ ٢٨٨)، التقريب (١/ ٢٩٨)، تهذيب الخلاصة (ص ١٣٩).

(٢) (١/ ٣٩٧، ٣٩٨) كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم (٨١)، وتمامه: «فقال النبي ﷺ: لا وجدت، إنما بنيت المساجد لما بنيت له».
وأخرجه من هذا الطريق أيضاً النسائي في عمل اليوم والليلة.
وابن ماجه (١/ ٢٥٢) في كتاب المساجد والجماعات «باب النهي عن إنشاد الضوال في المسجد» رقم (٧٦٥).

(٣) من قوله: «وهو غير ضرار بن مرة» إلى هنا سقط من ب.

(٤) هو علقمة بن مرثد ــ بفتح الميم والثاء المثلثة ــ الحضرمي، أبو الحارث الكوفي. قال أحمد: ثبت في الحديث، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي وابن حجر: ثقة. توفي في آخر ولاية خالد القسري على العراق.
الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٤٠٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٥٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٨، ٢٧٩)، الكاشف (٢/ ٢٤٢)، التقريب (٢/ ٣١)، الخلاصة (ص ٢٧١).

. . . .

«من دعا إلى الجمل الأحمر» الحديث. وأبو سنان الشيباني هذا اسمه سعيد بن سنان، هكذا سماه أحمد في «مسنده» عن وكيع في هذا الحديث، وقد ذكره أبو القاسم اللالكائي[١] في «رجال مسلم»[٢]، وخالفه أبو بكر بن منجويه[٣] فلم يذكر فيهم إلاَّ أبا سنان ضرار بن مرة[٤]، وهو أبو سنان الشيباني الأكبر، وأما أبو سنان الشيباني الأصغر فهو سعيد بن / سنان. قال المزي[٥]: «والأول أولى بالصواب، أي ما فعله اللالكائي، ولهم راو

(١) هو هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، أبو القاسم اللالكائي ـ بفتح اللام الأولى والثانية والثالثة ومعناه صانع النعال ـ الحافظ الفقيه الشافعي محدث بغداد. قال الخطيب: «كان يحفظ ويفهم، صنف كتاباً في السنة وكتاباً في رجال الصحيحين، وكتاباً في السنن، وعاجلته المنية. خرج إلى الدينور فأدركه أجله بها في رمضان سنة ثمان عشرة وأربعمائة.

تاريخ بغداد (١٤/ ٧٠، ٧١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٨٣)، العبر (٢/ ٢٣٦)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٦)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٤٢١)، شذرات الذهب (٣/ ٢١١).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٤٩٣).

(٣) هو أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن منجويه ـ بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم وفتح الواو ـ اليزدي ـ بفتح الياء المثناة تحت وسكون الزاي ـ الأصبهاني الحافظ، الإمام المتقن، نزيل نيسابور. له مستخرج على الصحيحين وعلى جامع الترمذي. وسنن أبي داود. توفي يوم الخميس خامس المحرم سنة ثمان وعشرين وأربعمائة.

تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٨٥)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٨)، العبر (٢/ ٢٥٨)، الوافي بالوفيات (٧/ ٢١٧)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٤٢١)، شذرات الذهب (٣/ ٢٣٣).

(٤) رجال مسلم (١/ ٣٢٥).

(٥) تهذيب الكمال (١/ ٤٩٣).

. . . .

آخر يقال له سعيد بن سنان روى له ابن ماجه حديثاً عن أبـي الزاهرية[1]».

الأمـر الثـالـث: أن أم سِنَـان التـي ذكـرهـا المصنـف ليسـت لهـا روايـة فـي الصحيحين ولا في الموطأ، وإنما لها ذكر في الصحيحين[2] في حديث ابن عباس قال: لما رجع النبـي ﷺ من حجته قال لأم سِنَان الأنصارية: «مَا مَنَعَك مِنْ الحَجِ» الحديث، وفيه: «فَإِنَّ عُمْرَةً في رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً». ذكر المصنف لها في جملة سِنَان صوابٌ، ولكنه ترك ذكر الحَرَامي بالمهملة، وأجاب عن تركه بأنه مذكور عند مسلم من غير رواية وسيأتي في التنبيه عليه هناك.

---

(١) هو حدير ــ بضم الحاء المهملة وفتح الدال المهملة وسكون الياء المثناة من تحت ــ ابن كريب ــ تصغير كرب ــ الحضرمي، ويقال: الحميري، أبو الزاهرية الحمصي. قال ابن معين والعجلي ويعقوب بن سفيان والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال الدارقطني: لا بأس به إذا روى عنه ثقة. توفي سنة تسع وعشرين ومائة.
الجرح والتعديل (/)، تهذيب الكمال (/)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٨، ٢١٩)، الكاشف (/)، التقريب (/)، الخلاصة (ص).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ٢١٩) في كتاب أبواب جزاء الصيد «باب حج النساء»، ومسلم (٢/ ٩١٧، ٩١٨) في كتاب الحج رقم (٢٢٢).
وتمامه: قالت: أبو فلان تعني زوجها حج على أحدهما والآخر يسقي أرضاً لنا، قال: «فإن عمرة في رمضان تقضي حجة معي».

عَبِيدة بفتح العين: ليس في الكتب الثلاثة إلاَّ عَبِيدة السلماني وعَبِيدة بن حُمَيْد، وعَبِيدة بن سفيان، وعامر بن عَبِيدة الباهلي. ومن عدا هؤلاء الأربعة فعُبَيْدة بالضم، والله أعلم.

عُبَيْد بغير هاء التأنيث: هو بالضم حيث وقع فيها. وكذلك عُبَادة بالضم حيث وقع، إلاَّ محمد بن عَبَادة الواسطي من شيوخ البخاري، فإنه بفتح العين وتخفيف الباء، والله أعلم.

عَبْدَة: هو بإسكان الباء حيث وقع في هذه الكتب، إلاَّ عامر بن عَبَدَة في خطبة كتاب مسلم، وإلاَّ بَجَالة بن عَبَدة، على أن فيهما خلافاً، منهم من سكن الباء منهما أيضاً. وعند بعض رواة مسلم: عامر بن عَبَد، بلا هاء ولا يصح، والله أعلم.

عَبَّاد: هو فيها بفتح العين وتشديد الباء، إلاَّ قيس بن عُبَاد فإنه بضم العين وتخفيف الباء، والله أعلم.

ليس فيها عُقَيْل بضم العين إلاَّ عُقَيْل بن خالد، ويحيى بن عُقَيْل، وبنو عُقَيْل للقبيلة. ومن عدا هؤلاء عَقِيل، بفتح العين، والله أعلم.

وليس فيها وَافِد بالفاء أصلاً، وجميع ما فيها وَاقِد بالقاف، والله أعلم.

ومن الأنساب: **ذكر القاضي الحافظ عياض: أنه ليس في هذه الكتب «الأُبُلِّي» بالباء الموحدة**، وجميع ما فيها على هذه الصورة فإنما هو «الأَيْلي» بالياء المنقوطة باثنتين من تحت.

قلت: روى مسلم الكثير عن شَيْبَان بن فَرُّوخ، وهو أُبلِّي بالباء

الموحدة، لكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوباً لم يلحق عياضاً منه تخطئة، والله أعلم.

---

٢٢٤ ـ قوله: (ذكر القاضي عياض أنه ليس في هذه الكتب الأبلي بالباء الموحدة، فجميع ما فيها على هذه الصورة فإنما هو الأيلي بالياء المنقوطة باثنتين من تحت.

قلت: روى مسلم الكثير عن شَيْبَان بن فَرُّوخ[١] وهو أُبلِّي[٢] بالباء الموحدة، لكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوباً لم يلحق عياضاً منه تخطئة، والله أعلم)، انتهى.

وقد تتبعت كتاب مسلم فلم أجد فيه شيبان بن فَرُّوخ منسوباً، فلا تخطئة على القاضي عياض حينئذ فيما قاله[٣]، والله أعلم.

---

(١) هو شيبان ـ بفتح الشين المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت وفتح الباء الموحدة ـ ابن فروخ ـ بفتح الفاء وضم الراء المشددة وإعجام الخاء ـ الحَبَطي ـ بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة ثم طاء مهملة مكسورة، نسبة إلى بني الحبط، وهو لقب الحارث بن مازن ـ مولاهم الأبلي ـ بضم الهمزة ـ وثقه أحمد، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالقدر، مات سنة ست وثلاثين ومائتين.
الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٥٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٩٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٤، ٣٧٥)، الكاشف (٢/ ١٥)، التقريب (١/ ٣٥٦)، الخلاصة (ص ١٦٨).

(٢) من قوله: «الأيلي بالياء المنقوطة» إلى هنا سقط من ب.

(٣) في مشارق الأنوار (١/ ٦٩).

لا نعلم في الصحيحين البزار بالراء المهملة في آخره، إلاَّ خلف بن هشام البزار والحسن بن الصبَّاح البزَّار، وأما محمد بن الصَبَّاح البزَّاز وغيره فيهما فهو بزايين، والله أعلم.

وليس في الصحيحين والموطأ النَّصْرِي: بالنون والصاد المهملة إلاَّ ثلاثة: مالك بن أوس بن الحَدَثان النَّصْرِي، وعبد الواحد بن عبد الله النَّصْرِي، وسالم مولى النَّصْرِيين. وسائر ما فيها على هذه الصورة فهو بَصرِي بالباء الموحدة، والله أعلم.

ليس فيها التَوَّزي، بفتح التاء المثناة من فوق والواو المشددة المفتوحة والزاي، إلاَّ أبو يعلى التَوَّزي محمد بن الصلت في كتاب البخاري في باب الردة. ومن عداه فهو الثوري بالثاء المثلثة. منهم أبو يعلى منذر بن يعلى الثوري خرَّجا عنه، والله أعلم.

---

٢٢٥ ــ قوله: (لا نعلم في الصحيحين البزار بالراء المهملة، في آخره إلاَّ خلف بن هشام البزار[١]، والحسن بن الصبَّاح البَزَّار[٢])، انتهى.

---

(١) هو خلف بن هشام بن ثعلب البزار، أبو محمد البغدادي المقرىء أحد الأعلام. وثقه ابن معين والنسائي، قيل: كان يصوم الدهر، وقال ابن حجر: ثقة، وله اختيار في القرآن. مات سنة سبع وعشرين ومائتين.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ١٩٦)، الجرح والتعديل (١/ ٣٧٢)، تهذيب الكمال (١/ ٣٧٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٥٦، ١٥٧)، الكاشف (١/ ٢١٥)، التقريب (١/ ٢٢٦ ــ ٢٢٧)، الخلاصة (ص ١٠٦).

(٢) هو الحسن بن الصباح ــ بفتح الصاد المهملة وتشديد الباء الموحدة ــ ابن محمد البزار، أبو علي الواسطي البغدادي، أحد أعلام السنة، قال أحمد: ثقة صاحب سنة، وقال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي في أسماء شيوخه: بغدادي صالح، وقال في الكنى: =

. . . .

وقد اعترض عليه بأن أبا علي الجيَّاني ذكر في «تقييد المهمل»(١) أن يحيى بن محمد بن السَّكَن البَزَّار(٢) من شيوخ البخاري في «صحيحه»، وأن بشر بن ثابت البَزَّار(٣) استشهد به البخاري.

قلت: الترجمتان كما ذكر في «صحيح البخاري»، لكن غير منسوبتين فلا يردان على المصنف(٤)، والله أعلم.

= ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن حجر: صدوق يهم، وكان عابداً فاضلاً، مات سنة تسع وأربعين ومائتين.

التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٢٩٥)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١٩)، تهذيب الكمال (١/ ٢٦٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠)، الكاشف (١/ ١٦٢)، التقريب (١/ ١٦٧)، الخلاصة (ص ٧٨، ٧٩).

(١) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ١٨٧)، الشذا الفياح (ق ١٢٢ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٣).

(٢) هو يحيى بن محمد بن السكن ــ بفتح السين المهملة والكاف ــ ابن حبيب القرشي، أبو عبيد الله البصري البزار. قال النسائي: ليس به بأس، وقال في موضع آخر ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، مات بعد سنة خمسين ومائتين.

الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٨٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥١٦)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٧٢، ٢٧٣)، الكاشف (٣/ ٢٣٤)، التقريب (٢/ ٣٥٧)، الخلاصة (ص ٤٢٧).

(٣) بشر ــ بكسر الباء الموحدة وسكون الشين المعجمة ــ بن ثابت البصري، أبو محمد البزار. قال أبو حاتم: مجهول. وقال الدارقطني: ثقة وليس من الأثبات، وذكر ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق. [قال الحافظ: وله موضع واحد معلق في الجمعة، الفتح (٢/ ٣٨٩)، قاله أبو الأشبال].

الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٥٢)، الثقات لابن حبان (٨/ ١٤١)، تهذيب الكمال (١/ ١٤٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٤٤)، الكاشف (١/ ١٠١)، التقريب (١/ ٩٨)، الخلاصة (ص ٤٨).

(٤) انظر: رجال صحيح البخاري (١/ ١٠٧ ــ ١١٣)، (٢/ ٧٩٨)، هدي الساري (ص٢٤٠).

سعيد الجُرَيْرِي، وعباس الجُرَيْرِي، والجُرَيْرِي غير مسمى عن أبـي نضرة هذا ما فيها بالجيم المضمومة. وفيها الحَرِيري، بالحاء المهملة: يحيـى بن بشر شيخ البخاري ومسلم، والله أعلم.

وفيها الجَرِيري، بفتح الجيم: يحيـى بن أيوب الجَرِيري في كتاب البخاري من ولد جرير بن عبد الله، والله أعلم.

الجاري: فيها بالجيم، شخص واحد، وهو سعد، منسوب إلى الجار: مرفأ السفن بساحل المدينة. ومن عداه الحارثي بالحاء والثاء، والله أعلم.

---

٢٢٦ ــ قوله: (سعيد الجُرَيْرِي، وعباس الجُرَيْرِي[١]، والجُرَيْرِي غير مسمى، عن أبـي نَضْرة، هذا ما فيها بالجيم المضمومة. وفيها الحَرِيري بالحاء المهملة: يحيـى بن بشر شيخ البخاري ومسلم، والله أعلم)، انتهى.

وفيه أمور:

أحدها: أن تقييد المصنف ما فيها من الجُرَيْرِي غير مسمى بكونه عن أبـي نضرة، قلد فيه القاضي عياض فإنه هكذا قال في «المشارق»[٢] ويرد عليهما

---

(١) هو عباس بن فروخ ــ بفتح الفاء وتشديد الراء آخره خاء معجمة ــ الجريري ــ بضم الجيم وفتح الراء وسكون الياء المثناة من تحت بعدها راء أخرى مكسورة، نسبة إلى جرير بن عباد أخي الحارث بن عباد من بكر بن وائل ــ أبو محمد البصري. قال أحمد: ثقة ثقة، وكذا قال النسائي، وقال ابن معين وابن حجر: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث. مات كهلاً بعد العشرين ومائة.
تهذيب الكمال (٢/ ٦٦٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٢٥)، الكاشف (٢/ ٦١)، التقريب (١/ ٣٩٨)، الخلاصة (ص ١٨٩).

(٢) (١/ ١٧٣).

. . . .

عدة مواضع في الصحيح ذكر فيها الجُرَيْرِي غير مسمى عن غير أبـي نضرة، والمراد به في المواضع كلها سعيدالجُرَيْرِي.

ومن ذلك في «الصحيحين»[1] في كتاب الصلاة رواية الجريري غير مسمى عن عبد الله بن بُرَيْدة، عن عبد الله بن مُغَفَّل مرفوعاً: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ» الحديث.

ومن ذلك عند مسلم[2] في الأطعمة رواية الجُرَيْرِي غير مسمى عن أبـي عثمان النَّهْدِي عن عبد الرحمن بن أبـي بكر قال: «نزل علينا أضياف لنا» الحديث، والحديث رواه البخاري في الأدب[3] مصرحاً بتسمية الجُرَيْرِي أنه سعيد.

ومن ذلك عند البخاري في الأحكام[4] رواية الجريري غير مسمى عن طريف أبـي تميمة[5]، عن جندب مرفوعاً: «مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّـهُ بِهِ»، الحديث.

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ١٥٤) في كتاب الأذان «باب كم بين الأذان والإقامة ومن ينتظر إقامة الصلاة»، وفي «باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء».
ومسلم (١/ ٥٧٣) في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٨٣٨).

(٢) (٣/ ١٦٢٨، ١٦٢٩) رقم (١٧٧).

(٣) (٧/ ١٠٥) «باب ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف».

(٤) (٨/ ١٠٧) «باب من شاق شق الله عليه».

(٥) هو طريف ــ بفتح الطاء المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة من تحت ثم فاء ــ ابن مجالد ــ بضم الميم وفتح الجيم وكسر اللام ــ أبو تميمة ــ بفتح التاء المثناة من فوق وكسر الميم بعدها باء موحدة ثم ميم أخرى مفتوحة ــ الهجيمي ــ بضم الهاء وفتح الجيم وسكون الياء المثناة من تحت، نسبة إلى محلة بالبصرة، نزلها بنو الهجيم بن عمرو بن تميم، بطن من تميم، فنسبت المحلة إليهم البصري. قال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة، إن شاء الله تعالى، وقال الدارقطني وابن حجر: ثقة، وقال ابن عبد البر: هو ثقة =

. . . .

ومن ذلك عند مسلم في الكسوف[١] رواية الجُرَيْرِي غير مسمى، عن حيان بن عمير[٢]، عن عبد الرحمن بن سَمُرة قال: بينما أنا أترامى بأسهمي في حياة رسول الله ﷺ إذ كسفت الشمس. . .»[٣] الحديث.

ومن / ذلك عند مسلم[٤] في الصلاة رواية الجُرَيْري غير مسمى، عن أبـي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير[٥]، (عن أبيه)[٦] أنه صلى مع النبـي ﷺ

= حجة عند جميعهم. مات سنة خمس أو سبع أو تسع وتسعين.
تهذيب الكمال (٢/ ٦٢٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٢، ١٣)، الكاشف (٢/ ٣٨)، التقريب (١/ ٣٧٨)، الخلاصة (ص ١٧٩).

(١) (٢/ ٦٢٩) رقم (٢٦).

(٢) هو حيان ــ بياء مثناة من تحت مشددة ــ ابن عمير ــ مصغراً ــ القيسي ــ بفتح القاف وسكون الياء المثناة من تحت بعدها سين مهملة، وهي نسبة إلى قيس عيلان ــ الجريري، أبو العلاء البصري، وثقه ابن سعد والنسائي وابن حبان، وقال ابن حجر: ثقة. مات بين سنة تسعين وسنة مائة.
تهذيب الكمال (١/ ٣٤٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٦٧، ٦٨)، الكاشف (١/ ١٩٧)، التقريب (١/ ٢٠٨)، الخلاصة (ص ٩٦).

(٣) وتمامه: «فنبذتها، فقلت: والله لأنظرن إلى ما حدث لرسول الله ﷺ في كسوف الشمس. قال: فأتيته وهو قائم في الصلاة رافع يديه، فجعل يسبح ويحمد ويهلل ويكبر ويدعو حتى حسر عنها. قال: فلما حسر عنها قرأ سورتين وصلى ركعتين».

(٤) (١/ ٣٩٠، ٣٩١) رقم (٥٩).

(٥) هو يزيد بن عبد الله بن الشخير ــ بكسر الشين المعجمة وتشديد الخاء المعجمة المكسورة ــ العامري، أبو العلاء البصري. وثقه العجلي وابن سعد وابن حبان. وذكر بعضهم أن له رؤية. وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة إحدى عشرة ومائة.
تهذيب الكمال (٣/ ١٥٣٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٤١، ٣٤٢)، الكاشف (٢/ ٢٤٦)، التقريب (٢/ ٣٦٧)، الخلاصة (ص ٤٣٢).

(٦) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل. وقد جاء على هامش الأصل في هذا الموضع أيضاً =

. . . .

قال: فتنخع[1] فدلكها بنعله اليسرى.

ومن ذلك عند مسلم في الحج[2] رواية الجريري غير مسمى عن أبي الطفيل، قال: قلت (لابن عباس: «أرأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف»[3] الحديث.

ومن ذلك عند مسلم[4] أيضاً في المناقب رواية الجُرَيْرِي غير مسمى عن أبي الطفيل قال: قلت له): أرأيت رسول الله ﷺ؟ قال: نعم كان أبيضَ مليحَ الوجه.

الأمر الثاني: أن أبا علي الجَيَّاني زاد على هذين الاسمين حيَّان بن عُمَيْر

= ما نصه: «حاشية: قال شيخنا الحافظ ابن حجر: سقط (عن أبيه) من نسخة المصنف التي بخطه ولا بد منها».

(١) في ب: «فتح». وقوله: تنخع، أي: بصق. النهاية (٥/ ٣٣).

(٢) (٢/ ٩٢١، ٩٢٢) رقم (١٢٦٤).

(٣) وتتمة هذا الجزء من الحديث: «ومشي أربعة أطواف أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة. قال فقال: صدقوا وكذبوا. قال: قلت: ما قولك صدقوا وكذبوا؟ قال: إن رسول الله ﷺ قدم مكة، فقال المشركون: إن محمداً وأصحابه لا يستطيعون أن يطوفوا بالبيت من الهزل وكانوا يحسدونه. قال: فأمرهم رسول الله ﷺ أن يرملوا ثلاثاً ويمشوا أربعاً». وانظر: بقية الحديث في صحيح مسلم (٢/ ٩٢٢).
والهزل: قال الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ــ رحمه الله ــ في التعليق على صحيح مسلم (٢/ ٩٢٢): «هكذا هو في معظم النسخ: الهزل وهكذا حكاه القاضي في المشارق وصاحب المطالع عن رواية بعضهم، قالا: وهو وهم، والصواب الهزال. قلت: وللأول وجه وهو أن يكون بفتح الهاء، لأن الهزل بالفتح مصدر هزلته هزلاً كضربته ضرباً، وتقديره: لا يستطيعون يطوفون لأن الله تعالى هزلهم». وانظر: مشارق الأنوار (٢/ ٢٦٨).

(٤) (٤/ ١٨٢٠) رقم (٢٣٤٠).

. . . .

الجُرَيْرِي، له عند مسلم عن عبد الرحمن بن سمرة الحديث المتقدم في الكشوف، وزاد أيضاً: أَبَان بن تَغْلِب الجريري[1] مولاهم، روى له أيضاً مسلم في «صحيحه».

قلت: وهذان لا يردان على المصنف لأنهما في كتاب مسلم باسميهما غير منسوبين[2].

الأمر الثالث: أن قول المصنف أن يحيى بن بشر الحريري[3] شيخ البخاري

---

(١) هو أبان ــ بفتح أوله وفتح الباء الموحدة المخففة ــ ابن تغلب ــ بفتح التاء المثناة من فوق وسكون الغين المعجمة وكسر اللام ــ الجريري مولاهم، أبو سعيد الكوفي. قال أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة. وقال ابن عدي: له نسخ عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة، وهو في الرواية صالح لا بأس به. قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: «قلت: هذا قول مصنف... فالتشيع في عرف المتقدمين: هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه مخطىء مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية. وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة»، وقد ذكر نحو هذا الحافظ الذهبي في ترجمة أبان هذا فراجعه فإنه مهم.

تهذيب التهذيب (١/ ٩٣، ٩٤).

(٢) انظر: رجال صحيح مسلم لأبي بكر بن منجويه (١/ ٦٨، ٦٩).

(٣) هو يحيى بن بشر بن كثير الحريري ــ بفتح الحاء المهملة، نسبة لمن يعمل في الحرير أو يبيعه ــ الأسدي، أبو زكريا الكوفي. وثقه صالح بن محمد والدارقطني وابن حبان. مات سنة سبع وعشرين ومائتين.

الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٣١)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٩١)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٩).

. . . .

ومسلم وهم قلد فيه صاحب «المشارق»[(١)]، وتبع صاحب «المشارق» في ذلك أبا علي الجَيَّاني، فإنه كذلك قال في «تقييد المهمل»[(٢)]، وسبقهما إلى ذلك أبو أحمد بن عدي، فذكر في كتاب له جمع فيه من اتفق الشيخان على إخراج حديثه: أن الشيخين أخرجا له[(٣)]، وكذلك ذكر أبو نصر الكلاباذي يحيى بن بشر الحريري في «رجال البخاري»[(٤)]، ولم يصنعوا كلهم شيئاً، وإنما روى مسلم وحده[(٥)] حديثاً واحداً عن معاوية بن سلَّام[(٦)]، وهو يحيى بن بشر بن كثير الأسدي الجريري الكوفي، وأما الذي روى عنه البخاري فهو يحيى بن بشر البَلْخي الفَلَّاس[(٧)] في موضعين من «صحيحه» غير منسوب، الأول في

---

(١) (١/ ١٧٣).

(٢) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ١٩٣)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٤)، فتح المغيث (٣/ ٢٤١).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٢ ب).

(٤) (٢/ ٧٨٨).

(٥) انظر: رجال صحيح مسلم (٢/ ٣٣٣).

(٦) هو معاوية بن سلام ــ بتشديد السين المهملة ــ ابن أبي سلام ممطور الحبشي ــ بضم الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة في آخرها شين معجمة مكسورة، وقيل: بفتح الحاء المهملة، منسوب إلى الحبش، لأنه يقال في اللغة: حبش وحبش، كما يقال: عجم، وعجم وعرب وعرب ــ ويقال: الألهاني، أبو سلام الدمشقي، وثقه أحمد وابن معين ويعقوب بن شيبة وأبو زرعة والنسائي. وقال ابن حجر: ثقة، مات في حدود سنة سبعين ومائة.

تهذيب الكمال (٣/ ١٣٤٤، ١٣٤٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٠٨، ٢٠٩)، الكاشف (٣/ ١٣٩)، التقريب (٢/ ٢٥٩)، الخلاصة (ص ٣٨١).

(٧) هو يحيى بن بشر البلخي، أبو زكريا الفلاس ــ بفتح الفاء واللام المشددة آخرها سين مهملة، نسبة إلى بيع الفلوس، وهو الصرافة في الزمن الحاضر ــ الزاهد. ذكره ابن حبان =

. . . .

كتاب[1] الحج في «باب قول الله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾[2]، والثاني في «باب هجرة النبي ﷺ» في حديث عمر إذ قال لأبي موسى، هل يسرك إسلامُنا مع رسول الله ﷺ. . . »[3] الحديث.

وقد وهم الجيَّاني والكَلَاَبَاذِي[4] في جمعهما بين الترجمتين، وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[5]، وابن حبان في «الثقات»[6]، وأبو بكر الخطيب في كتاب «المتفق والمفترق»[7]، وبه جزم الحافظ أبو الحجاج

= في الثقات، وقال البخاري: مات في المحرم سنة اثنتين ومائتين.
التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٦٣، ٢٦٤)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٣١)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٩٠، ١٤٩١)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٩).

(١) في ب: «باب».

(٢) (٢/ ١٤١): «حدثنا يحيى بن بشر: حدثنا شبابة، عن ورقاء، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس»، والآية من سورة البقرة رقم (١٩٧).

(٣) (٤/ ٢٦١): «حدثنا يحيى بن بشر: حدثنا روح: حدثنا عوف، عن معاوية بن قرة، قال: حدثني أبو بردة بن أبي موسى الأشعري».

(٤) هو أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي ـ بفتح الكاف، نسبة إلى كلاباذ، محلة ببخارى ـ الحافظ الثبت. وُلد سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. وكان ثقة حافظاً حدث ببغداد في حياة الدارقطني، وكان يثني عليه، وله من المؤلفات «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه»، المعروف برجال صحيح البخاري. توفي سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة، وله خمس وسبعون سنة.
تاريخ بغداد (٤/ ٤٣٤، ٤٣٥)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٢٧، ١٠٢٨)، العبر (٢/ ١٩٣)، شذرات الذهب (٣/ ١٥١).

(٥) (٤/ ٢/ ١٣١).

(٦) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٤٩٠، ١٤٩١)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٩).

(٧) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ١٩٣)، الشذا الفياح (ق ١٢٢ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٤)، فتح المغيث (٣/ ٢٤١).

. . . .

المزي في «التهذيب»[(١)]، وهو الصواب، وهما رجلان معروفان مختلفا البلدة والوفاة.

أما الجُرَيْري فهو كوفي توفي سنة تسع وعشرين ومائتين ــ قاله محمد بن سعد[(٢)] وأبو القاسم البغوي[(٣)]، زاد محمد بن سعد: «في جمادى الأولى في خلافة الواثق». وقال مُطَيَّن: «توفي في جمادى الأولى سنة سبع وعشرين ومائتين»[(٤)].

وأما الذي روى عنه البخاري فهو بَلْخي توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائتين. قاله البخاري في «التاريخ الكبير»[(٥)]، وأبو حاتم الرازي[(٦)] وأبو حاتم بن حبان، زاد البخاري: أنه مات لخمس مضين من المحرم، ولم يذكر البخاري في تاريخه من هذين الرجلين إلَّا يحيى بن بشر البلخي، ولم يذكر الجُرَيْري في «التاريخ»، وذكر أبو أحمد بن عدي في شيوخ البخاري يحيى بن بشر المروزي، وقال: إنه روى عن عبد الله بن المبارك[(٧)]، ووهم ابن عدي في ذلك، ولم يرو البخاري عنه، ولم يرو هو عن ابن المبارك، وهو متقدم الطبقة، روى عنه[(٨)] ابن المبارك، وروى هو عن عكرمة، وكنيته أبو وهب، هكذا ذكره البخاري في «التاريخ

---

(١) (٣/ ١٤٩٠، ١٤٩١).

(٢) الطبقات الكبرى (٦/ ٤١١، ٤١٢).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ٤٩١)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٩).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ٤٩١)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٩).

(٥) (٤/ ٢/ ٢٦٣، ٢٦٤).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٣١).

(٧) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٢ ب).

(٨) في ب: «عن» وهو خطأ ظاهر.

. . . .

الكبير»[١]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٢] وابن حبان في «الثقات»[٣]، والخطيب في «المتفق والمفترق»[٤]، وذكره الأزدي في الضعفاء[٥] وليس بجيد، فقد قال فيه عبد الله بن المبارك: «إذا حدثك يحيى بن بشر / عن أحد فلا تبال أن لا تسمعه منه»[٦]، وسئل عنه ابن معين فقال: «ثقة»[٧]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٨].

وذكر الخطيب في «المتفق والمفترق»[٩] أن يحيى بن بشر أربعة، هؤلاء الثلاثة والرابع يحيى بن بشر بن عبد الله يكنى أبا صَعْصَعَة روى عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، روى عنه سعيد بن كثير بن عُفَيْر المصري[١٠]، هكذا أورده الخطيب يحيى بن بشر، ووهم في ذلك، وإنما هو يحيى بن قيس بن عبد الله[١١]،

---

(١) (٤/ ٢/ ٢٦٣).

(٢) (٤/ ٢/ ٢٣١).

(٣) (٧/ ٥٩٨).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٢ ب).

(٥) انظر: الميزان (٤/ ٣٦٦)، لسان الميزان (٦/ ٢٤٤).

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم بإسناده إليه في الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٣١).

(٧) التاريخ (٢/ ٦٤١).

(٨) (٧/ ٥٩٨).

(٩) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٢ ب).

(١٠) هو سعيد بن كثير بن عفير ـ بضم العين المهملة وفتح الفاء وسكون الياء المثناة من تحت ـ أبو عثمان المصري الحافظ العلامة قاضي الديار المصرية، روى عن مالك والليث بن سعد، وكان فقيهاً نسابة إخبارياً صحيح النقل، وُلد سنة ست وأربعين ومائة، ومات سنة ست وعشرين ومائتين.
تهذيب الكمال (١/ ٥٠١، ٥٠٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٧٤)، حسن المحاضرة (١/ ٣٠٨).

(١١) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٢ ب).

. . . .

هكذا ذكره ابن يونس في تاريخ الغرباء الذين قدموا مصر[(١)]، وأبو أحمد الحاكم في كتاب «الكنى»، وأورد له هذا الحديث الذي أورده الخطيب له، وقال: «إنه حديث منكر»، وهكذا ذكره صاحب «الميزان»[(٢)]، وهو الصواب.

فتحرر أن يحيى بن بشر ثلاثة لا أربعة، والله أعلم.

الأمر الرابع: أن المصنف اقتصر في هذه الترجمة على الجُرَيْرِي، بضم الجيم، والحَرِيري، بفتح الحاء المهملة، وزاد فيها أبو علي الجَيَّاني في «تقييد المهمل»[(٣)]، والقاضي عياض في «المشارق»[(٤)]: الجَرِيري، بفتح الجيم، قال القاضي عياض: «وفي البخاري يحيى بن أيوب الجريري[(٥)]، بفتح الجيم، في أول كتاب الأدب»، وسبقه إلى ذلك الجياني فقال: «ذكره البخاري مستشهداً به في أول كتاب الأدب»[(٦)].

قلت: لا يرد هذا على ابن الصلاح، فإنه ليس مذكوراً في البخاري بهذه النسبة، إنما قال: «وقال ابن شبرمة ويحيى بن أيوب: ثنا أبو زرعة مثله»[(٧)].

---

(١) انظر: الميزان (٤/ ٤٠٢)، لسان الميزان (٦/ ٢٧٤).

(٢) (٤/ ٤٠٢)، وانظر: لسان الميزان (٦/ ٢٧٣، ٢٧٤).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٢ ب).

(٤) لم أقف عليه في مشارق الأنوار (١/ ١٧٣، ١٧٤)، (٢/ ٣٠٧، ٣٠٨).

(٥) هو يحيى بن أيوب البجلي ـ بفتح الباء الموحدة والجيم وهي نسبة إلى قبيلة بجيلة ـ الجريري. قال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ضعيف. وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به، وقال أبو داود والبزار: ثقة.
التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٦٠)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٢٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٨٩، ١٤٩٠)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٦).

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٢ ب).

(٧) صحيح البخاري (٧/ ٦٩) «باب من أحق بحسن الصحبة».

الحِزَامي: حيث وقع فيها فهو بالزاي غير المهملة، والله أعلم.

السلمي: إذا جاء في الأنصار فهو بفتح السين، نسبة إلى بني سلمة منهم. ومنهم جابر بن عبد الله وأبو قتادة. ثم إن أهل العربية يفتحون اللام منه في النسب كما في النمري والصدفي وبابهما، وأكثر أهل الحديث يقولونه: بكسر اللام على الأصل، وهو لحن، والله أعلم.

ليس في الصحيحين والموطأ الهمذاني بالذال المنقوطة. وجميع ما فيها على هذه الصورة فهو الهمداني بالدال المهملة وسكون الميم. وقد قال أبو نصر بن ماكولا: «الهمداني في المتقدمين بسكون الميم، أكثر وبفتح الميم في المتأخرين أكثر» وهو كما قال ــ (والله أعلم).

هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلة رابحة إن شاء الله تعالى. ويحق على الحديثي إيداعها في سويداء قلبه. وفي بعضها من خوف الانتقاض ما تقدم في الأسماء المفردة، وأنا في بعضها مقلد كتاب القاضي عياض، ومعتصم بالله فيه وفي جميع أمري، وهو سبحانه أعلم.

---

٢٢٧ ــ قوله: (الحِزَامي: حيث وقع فيها فهو بالزاي غير المهملة، والله أعلم)، انتهى.

قلت: وقع في «صحيح مسلم»[1] في أواخر الكتاب في حديث أبي اليَسَر

---

(١) الحزامي: بكسر الحاء المهملة والزاي والميم بعد الألف، وهي نسبة إلى الجد الأعلى، وهو: حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي. =

. . . .

قال: كان لي على فلان بن فلان الحرامي مال، فأتيت أهله... الحديث.

وقد اختلفوا في ضبط هذه النسبة، فقال القاضي عياض[1]: إن الأكثرين رووه بحاء مهملة مفتوحة وراء، قال: وعند الطبري الحزامي بكسر هاء وبالزاي، قال: «وعند ابن ماهان: الجُذَامي، بضم الجيم وذال معجمة»[2].

وقد اعتذر المصنف عن هذا الاعتراض حين قرىء عليه «علوم الحديث» في حاشية أملاها على كتابه (بأن قال): «لا يرد هذا لأن المراد بكلامنا المذكور: ما وقع من ذلك في أنساب الرواة»[3]، وهكذا قال النووي في كتاب «الإرشاد»[4].

وهذا لا يحسن جواباً لأن المصنف وتبعه النووي في مختصريه[5]، قد ذكر هذا القسم غير واحد ليس لهم في الصحيح ولا في الموطأ رواية، بل مجرد ذكر. منهم بنو عُقَيْل القبيلة، وبنو سلمة القبيلة، وخُبَيْب بن عَدي له ذكر في البخاري[6]

= الأنساب (١/ ١٢٩، ١٣٠)، مشارق الأنوار (١/ ٢٢٦)، مقدمة شرح صحيح مسلم (١/ ٤١).

(١) (٤/ ٢٣٠١، ٢٣٠٢) كتاب الزهد والرقائق رقم (٣٠٠٦).

(٢) مشارق الأنوار (١/ ٢٢٦، ٢٢٧).

(٣) راجع هذه الحاشية في طبعة الدكتور نور الدين عتر لعلوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣٥٧).

وراجعها أيضاً في طبعة الدكتورة عائشة عبد الرحمن للكتاب (ص ٥٥٠).

(٤) (ص ٧٢٧، ٧٢٨).

(٥) أي: الإرشاد (ص ٧٢٠)، (ص ٧٢٤)، والتقريب (٢/ ٣١١، ٣١٢)، وانظر كلام ابن الصلاح الذي تقدم قريباً (ص ٨١٥ ـ ٨٢٦).

(٦) (٥/ ٤٠، ٤١) كتاب المغازي «باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة وحديث عضل والقارة وعاصم بن ثابت وخبيب وأصحابه».

. . . .

دون رواية، وكذلك حبان بن العرقة[1] له ذكر في الصحيحين[2] من غير رواية، وكذلك أم سنان المذكور في حديث: «عمرة في رمضان»، كما تقدم ذكره كذلك، والله أعلم.

(١) هو حبان بن قيس من بني معيص ـ بفتح الميم وكسر العين المهملة بعدها ياء مثناة تحتية ثم صاد مهملة ـ ابن عامر بن لؤي، وهو الذي رمى سعد بن معاذ يوم الخندق، وقال الواقدي: ابن العرقة ـ بفتح العين المهملة والراء والقاف ـ وقال: أهل مكة يقولون ذلك. والعرقة: قلابة بنت سعد بن سهم، وقال ابن الكلبي: حبان بن أبي قيس بن علقمة بن عبد مناف بن الحارث بن منقذ، وقال ابن إسحاق: هو حبان بن قيس بن العرقة.
الإكمال (٢/ ٣١٠، ٣١١)، تبصير المنتبه (١/ ٢٧٩).

(٢) أخرج البخاري (٥/ ٥٠، ٥١) في كتاب المغازي «باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم» بإسناده من طريق ابن نمير: حدثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: أصيب سعد يوم الخندق، رماه رجل من قريش يقال له: حبان بن العرقة، رماه في الأكحل.
وأخرج مسلم (٣/ ١٣٨٩) في كتاب الجهاد والسير رقم (١٧٦٩) بإسناده من طريق عبد الله بن نمير أيضاً. . . به مثله إلاّ أن فيه «ابن العرقة» دون ذكر حبان.

النوع الرابع والخمسون

معرفة المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها

هذا النوع متفق لفظاً وخطاً بخلاف النوع الذي قبله، فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ. وهذا من قبيل ما يسمى في أصول الفقه المشترك. وزلق بسببه غير واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم.

وللخطيب فيه «كتاب المتفق والمفترق»، وهو مع أنه كتاب حفيل غير مستوف للأقسام التي أذكرها، إن شاء الله تعالى.

فأحدها: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

مثاله: **الخليل بن أحمد**: ستة، وفاة الخطيب منهم الأربعة الأخيرة.

فأولهم: النحوي البصري صاحب العروض، حدث عن عاصم الأحول وغيره. قال أبو العباس المبرِّد: فتش المفتشون فما وجد بعد نبينا ﷺ من اسمه أحمد قبل أبي الخليل بن أحمد. وذكر التاريخي أبو بكر أنه لم يزل يسمع النسابين والأخباريين يقولون: إنهم لم يعرفوا غيره. واعترض عليه بأبي السَّفَر سعيد بن أحمد احتجاجاً بقول يحيى بن معين في اسم أبيه فإنه أقدم. وأجاب بأن أكثر أهل العلم إنما قالوا فيه: سعيد بن يُحمِد، والله أعلم.

والثاني: أبو بشر المزني بصري أيضاً، حدث عن المستنير بن أخضر عن معاوية بن قُرَّة. روى عنه العباس العنبري وجماعة.

والثالث: أصبهاني روى عن روح بن عبادة وغيره.

والرابع: أبو سعيد السُّجْزِي القاضي الفقيه الحنفي المشهور بخراسان، حدث عن ابن خزيمة، وابن صاعد، والبغوي، وغيرهم من الحفاظ المسندين.

النوع الرابع والخمسون
معرفة المتفق والمفترق

٢٢٨ ـ قوله: (الخليل بن أحمد: ستة) فذكر الأول والثاني، ثم قال (والثالث: أصبهاني روى عن روح بن عبادة وغيره)، انتهى.

وهذا وهم من المصنف، وكأنه قلد فيه غيره، فقد سبقه إلى ذلك ابن الجوزي في كتاب «التلقيح»[١]، وسبقهما إلى ذلك أبو الفضل الهروي[٢] في كتاب «مشتبه أسماء المحدثين»[٣]، فعد هذا فيمن اسمه الخليل بن أحمد، وإنما هو الخليل بن محمد / العِجْلِي يكنى أبا العباس[٤]، وقيل: أبا محمد هكذا سماه

---

(١) (ص ٦٠٩).

(٢) هو عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن يوسف الهروي. محدث ومؤرخ من آثاره: المعجم في مشتبه أسامي المحدثين، والزيارات الموجودات من كتاب المعجم في مشتبه أسماء المحدثين. كان حياً في سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة.
معجم المؤلفين (٦/ ٢٤٠).

(٣) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٠٤)، الشذا الفياح (ق ١٢٥ أ)، فتح المغيث (٣/ ٢٤٧)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٧).

(٤) الخليل بن محمد أبو العباس العجلي ـ بكسر العين وسكون الجيم وكسر اللام، نسبة إلى بني عجل من بكر بن وائل ـ وقيل: أبو محمد. روى عن روح بن عبادة وعبد العزيز بن أبان، وروى عنه عبد الرحمن بن الحسن الضراب وعبد الله بن جعفر والزهري.
أخبار أصبهان (١/ ٣٠٧، ٣٠٨).

. . . .

أبو الشيخ بن حبان في كتاب «طبقات الأصبهانيين»[1]، وكذلك أبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان»[2]، وروى له أحاديث في ترجمته عن رَوْح بن عُبَادة وغيره، فقال: ثنا عبد الرحمن بن محمد بن جعفر[3]: ثنا أبو الأسود عبد الرحمن بن محمد بن الفَيْض[4]: ثنا الخليل بن محمد: ثنا رَوْح بن عُبَادة[5]، ثنا موسى بن عبيد[6]، أخبرني عبد الله بن دينار قال: قال عبد الله بن

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٥ أ)، فتح المغيث (٣/ ٢٤٨)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٧).

(٢) (١/ ٣٠٧، ٣٠٨).

(٣) لعله عبد الرحمن بن محمد بن جعفر بن حيان أبو مسلم المؤدب أخو أبي الشيخ ابن حبان. ترجم له أبو نعيم في أخبار أصبهان، وقال إنه توفي فجأة سنة تسع وخمسين وثلاثمائة.
أخبار أصبهان (٢/ ١٢٠).

(٤) هو عبد الرحمن بن الفيض ـ بفتح الفاء وسكون الياء المثناة من تحت بعدها ضاد معجمة ـ ابن سندة ـ بفتح السين المهملة وسكون النون ـ ابن ظهر أبو الأسود. قال أبو نعيم: أحد الثقات توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.
أخبار أصبهان (٢/ ١١٦).

(٥) هو روح ـ بفتح الراء وسكون الواو ـ ابن عبادة ـ بضم العين المهملة وفتح الباء الموحدة ـ ابن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصري. قال ابن معين: ليس به بأس، صدوق، حديثه يدل على صدقه، وقال مرة: صدوق ثقة، وقال أبو حاتم: صالح محله الصدق، ووثقه ابن سعد وأبو بكر البزار والخطيب. مات سنة خمس ومائتين.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٣٠٩)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٩٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٤١٨، ٤١٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٩٣ ـ ٢٩٦)، الكاشف (٢/ ٢٤٤)، التقريب (١/ ٢٥٣)، الخلاصة (ص ١١٨).

(٦) هو موسى بن عبيدة ـ بضم العين المهملة ـ ابن نشيط ـ بفتح النون وكسر الشين المعجمة بعدها ياء مثناة من تحت ساكنة ثم طاء مهملة ـ ابن عمرو بن الحارث الربذي ـ بفتح الباء الموحدة وكسر الذال المعجمة، نسبة إلى الربذة من قرى المدينة على ثلاثة =

. . . .

عمر: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا مَشَتْ أمتي المُطَيْطَاء. . .»[1] الحديث، وروى له حديثين آخرين من روايته عن عبد العزيز بن أَبَان[2]، وحديثاً من روايته عن

= أيام قريبة من ذات عرق ـ أبو عبد العزيز المدني. قال البخاري: قال أحمد: منكر الحديث، وقال الأثرم، عن أحمد: ليس حديثه عندي بشيء وحمل عليه. وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، وقال مرة: ضعيف، وقال ابن المديني: ضعيف الحديث حدث بأحاديث مناكير، وقال أبو زرعة: ليس بقوي الأحاديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن حجر: ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار. مات سنة اثنتين وخمسين أو ثلاث وخمسين ومائة.

التاريخ لابن معين (٢/ ٥٩٣، ٥٩٤)، التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٢٩١)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ١٥١، ١٥٢)، تهذيب الكمال (٢/ ١٣٨٩، ١٣٩٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٦ ـ ٣٦٠)، الكاشف (٣/ ١٦٤)، التقريب (٢/ ٢٨٦)، الخلاصة (ص ٣٩١).

(١) وتمامه: «وخدمها أبناء الملوك وفارس والروم سلط شرارها على خيارها».
أخرجه الترمذي أيضاً (٤/ ٥٢٦، ٥٢٧) في كتاب الفتن باب (٧٤) رقم (٢٢٦١) بإسناده من طريق موسى بن عبيدة: حدثني عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الترمذي: «حديث غريب».
وأخرجه ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٣٣٥) بإسناده من طريق موسى بن عبيدة به، وقال: «هذه الأحاديث لموسى عن عبد الله بن دينار ليست هي محفوظة».
والحديث ضعيف بكل حال لضعف موسى بن عبيدة كما تقدم.
والمطيطاء: بضم الميم وفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحت، وذكر ابن الأثير أنها بالمد والقصر: وهي مشية تبختر، ومد اليدين وهي من صفات المتكبرين.
انظر: النهاية (٤/ ٣٤٠)، لسان العرب (٧/ ٤٠٤).

(٢) هو عبد العزيز بن أبان ـ بفتح أوله وفتح الباء الموحدة وتخفيفها ـ ابن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص الأموي، أبو خالد الكوفي نزيل بغداد. قال ابن معين: كذاب خبيث يضع الحديث، وقال مرة: لم يكن بشيء وضع أحاديث على سفيان، وقال يعقوب بن شيبة: وهو عند أصحابنا جميعاً متروك كثير الخطأ كثير الغلط، وقال أبو حاتم: =

. . . .

أبي بكر الواسطي[1]، وكذا ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي[2] في الرواة عن رَوْح بن عُبادة: الخليل بن محمد العِجْلِي الأصبهاني، ولم أر أحداً من الأصبهانيين يسمى الخليل بن أحمد، بل لم يذكره أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» أحداً اسمه الخليل غير الخليل بن محمد العِجْلي هذا، والوهم في ذلك من أبي الفضل الهروي وتبعه ابن الجوزي والمصنف.

ويشبه هذا ما وقع في أصل سماعنا من «صحيح ابن حبان» في النوع التاسع والمائة من القسم الثاني[3]: أخبرنا الخليل بن أحمد بواسط: ثنا جابر بن الكُرْدِي[4]، فذكر حديثاً، والظاهر أن هذا تغيير من بعض الرواة وإنما هو

= متروك الحديث لا يشتغل به، تركوه لا يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: ضعيف، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال ابن حزم: متفق على ضعفه، وقال ابن حجر: متروك وكذبه ابن معين وغيره.
التاريخ لابن معين (٢/ ٣٦٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٧٧، ٣٧٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٣٤، ٨٣٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٢٩ ـ ٣٣١)، التقريب (١/ ٥٠٧، ٥٠٨).

(١) هو محمد بن الحسين الواعظ، أبو بكر الواسطي. يروى عن أبي القاسم إسماعيل بن الحسين الفرائضي، سمع منه أبو سعد السمعاني.
اللباب (٣/ ٣٤٧).

(٢) تهذيب الكمال (١/ ٤١٩).

(٣) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٠٤)، الشذا الفياح (ق ١٢٥ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٩)، فتح المغيث (٣/ ٢٤٩).

(٤) هو جابر بن كردي ـ بضم الكاف وسكون الراء وكسر الدال المهملة، نسبة إلى الكرد: ناس موصوفون بالشجاعة يسكنون الجبال كالأعراب ـ ابن جابر الواسطي، أبو العباس البزار. قال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة خمس وخمسين ومائتين. =

. . . .

الخليل بن محمد، فقد سمع منه ابن حبان بواسط عدة أحاديث متفرقة في أنواع الكتاب، وهو الخليل بن محمد بن الخليل الواسطي البزاز[1] أحد الحفاظ، وهو ابن بنت تَمِيم بن المنتصر[2] وإنما ذكرت هذا هنا لئلا يستدرك هذا بأنه من جملة من اسمه الخليل بن أحمد.

= تهذيب الكمال (١/ ١٨٠، ١٨١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤)، التقريب (١/ ١٢٣)، الخلاصة (ص ٥٩)، تبصير المنتبه (٣/ ١٢١٣).

(١) قال الخطيب: «قدم بغداد وحدث بها، فسمعنا منه، وكتبنا عنه، وكان صدوقاً». تاريخ بغداد (٨/ ٣٣٦).

(٢) هو تميم ـ بفتح التاء المثناة من فوق وكسر الميم ـ ابن المنتصر بن تميم بن الصلت بن تمام بن لاحق الهاشمي مولاهم الواسطي. قال النسائي: ثقة، وقال أبو داود: صحيح الكتاب ضابط متوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة ضابط.
الثقات لابن حبان (٨/ ١٥٦)، تهذيب الكمال (١/ ١٦٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٥١٤، ٥١٥)، الكاشف (١/ ١١٤)، التقريب (١/ ١١٣)، الخلاصة (ص ٥٥).

والخامس: أبو سعيد البُسْتِي القاضي المُهَلَّبـي فاضل، روى عن الخليل السِّجْزِي المذكور، وحدث عن أحمد بن المُظَفَّر البكري، عن ابن أبـي خَيْثَمة بتاريخه، وعن غيرهما، حدَّث عنه البيهقي الحافظ.

والسادس: أبو سعيد البُسْتي أيضاً الشافعي، فاضل متصرف في علوم، دخل الأندلس، وحدَّث، وُلد سنة ستين وثلاثمائة. روى عن أبـي حامد الإسفرائيني وغيره. حدَّثنا عنه أبو العباس العُذْري وغيره، والله أعلم.

---

٢٢٩ ــ قوله: (والخامس: أبو سعيد البُسْتِي القاضي المُهَلَّبـي[1])، ثم قال: (والسادس: أبو سعيد البُسْتي ــ أيضاً ــ الشافعي)، إلى آخر كلامه.

قلت: وأخشى أن يكون هذا واحداً فيحرر من فرق بينهما غير المصنف[2]، فإن كانا واحداً فقط سقط من الستة الذين ذكرهم المصنف اثنان، فرأيت أن أذكر من يسمى بالخليل بن أحمد من غير من ذكره المصنف ليعوض منهم عمن سقط وهم:

الخليل بن أحمد بصري أيضاً، يروي عن عكرمة[3]، ذكره أبو الفضل

---

(١) هو الخليل بن أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو سعيد البستي ــ بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة وكسر التاء المثناة من فوق، نسبةً إلى بست، وهي بلدة من بلاد كابل بين هراة وغزنة ــ قال ابن بشكوال: «قدم الأندلس من العراق في سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة وكان أديباً نبيلاً ثبتاً صدوقاً متصرِّفاً في علوم».
الصلة (١/ ١٨١، ١٨٢)، جذوة المقتبس (ص ٢١٢)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص ٦١٠)، فتح المغيث (٣/ ٢٤٨)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٨).

(٢) في غب وعث «المؤلف».

(٣) قال السخاوي في فتح المغيث (٣/ ٢٤٧، ٢٤٨): «قال المصنف: وأخشى أن يكون =

. . . .

الهروي في كتاب «مشتبه أسماء المحدثين»، فيما حكاه ابن الجوزي في «التلقيح»[1] (عن خط شيخه عبد الوهاب الأَنْماطي عنه[2])[3].

والخليل بن أحمد بن إسماعيل القاضي، أبو سعيد السِّجْزِي الحنفي[4]،

= الأول، فإنه روى عن غير واحد من التابعين، بل قال شيخنا: أخلق به أن يكون غلطاً، فإن أقدم من يقال له الخليل بن أحمد الأول ولم يذكر أحد في ترجمته أنه لقي عكرمة، بل ذكروا أنه لقي أصحاب عكرمة كأيوب السختياني، فلعلَّ الراوي عنه أسقط الواسطة بينه وبين عكرمة، فظنه أبو الفضل آخر غير الأول وليس كما ظن».

(١) (ص ٦٠٩).

(٢) هو الحافظ العالم محدِّث بغداد، أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد البغدادي. وُلِد سنة اثنتين وستين وأربعمائة، وكتب وسمع العالي والنازل. قال السمعاني: «هو حافظ ثقة متقن واسع الرواية، دائم البشر سريع الدمعة عند الذكر حسن المعاشرة جمع الفوائد وخرَّج التخاريج، لعله ما بقي جزء مروي إلاَّ وقد قرأه، وحصل نسخته، ونسخ الكتب الكبار مثل «الطبقات لابن سعد» و «تاريخ الخطيب»، وكان متفرغاً للحديث، أما أن يقرأ عليه أو ينسخ شيئاً»، وقال ابن الجوزي: «كنت أقرأ عليه وهو يبكي، فاستفدت ببكائه أكثر من استفادتي بروايته، وكان على طريقة السلف انتفعت به ما لم أنتفع بغيره»، مات في حادي عشر المحرم سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، والأنماطي: نسبةً إلى الأنماط، وهي الفرش التي تبسط.
الأنساب (١/ ٣٧٦)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٨٢، ١٢٨٣)، العبر (٢/ ٤٥٤)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٣٥)، شذرات الذهب (٤/ ١١٦، ١١٧).

(٣) ما بين القوسين ألحق بهامش الأصل.

(٤) هو الخليل بن أحمد بن إسماعيل القاضي السجزي، شيخ الإسلام ومرجع الأنام ببلخ، سافر ودخل البلاد، وتفقَّه، وروى عنه أبو عبد الله الفارسي، ولم يعلم من حاله سوى ذلك، وهو مأخوذ من «الجواهر المضية»، وأما قول العراقي إنه: «أبو سعيد» فليس بصحيح، فإن «أبا سعيد» الذي يأتي بعده، قاله أبو الأشبال. انظر: الطبقات السنية (٣/ ٢١٤).

. . . .

روى عنه أبو عبد الله الفارسي، وهذا غير الخليل بن أحمد السجزي الحنفي القاضي[1]، فإن هذا ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور»[2]، واسم جده الخليل، وأما الذي ذكرناه فاسم جده إسماعيل، ذكره عبد الغفار في «السياق»[3]، وهو ذيله على تاريخ الحاكم.

والخليل بن أحمد أبو سليمان ابن أبي جعفر الخالدي الفقيه سمع من أبي بكر أحمد بن منصور بن خلف[4]، والقضاة الصاعدية، توفي في صفر سنة ثلاث وخمسمائة، وذكره عبد الغافر[5]

---

(١) هو الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل بن موسى بن عبد الله بن عاصم السجزي ــ بكسر السين المهملة وسكون الجيم، نسبةً إلى سجستان على غير قياس ــ قال السمعاني: كان إماماً فاضلاً جليل القدر، رحل إلى العراق وخراسان والشام والحجاز وأدرك الأئمة والعلماء، ولي القضاء ببلدان شتى من وراء النهر وولي المظالم وكانت ولادته في الثالث والعشرين من المحرم سنة إحدى وتسعين ومائتين بسجستان ووفاته بفرغانة وكان على المظالم بها في سلخ جمادى الآخرة سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة.

الأنساب (٧/ ٤٥)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧٩)، العبر (٢/ ١٥١)، شذرات الذهب (٣/ ٩١).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٥ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٨).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٥ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٨، ٣١٩).

(٤) هو أبو بكر أحمد بن منصور بن خلف ــ بفتح الخاء المعجمة واللام ــ المغربي، ثم النيسابوري. روى عن أبي الفضل ابن خزيمة وطائفة، وكان بزازاً، وهو من يشتغل في البز أو يبيعه، وهو نوع من الثياب، توفي في رمضان سنة تسع وخمسين وأربعمائة: العبر (٢/ ٣١٠).

(٥) هو أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل ابن أبي الحسن عبد الغافر بن محمد الفارسي، ثم النيسابوري، الحافظ المفيد اللغوي الإمام، مصنف «تاريخ نيسابور» وكتاب «مجمع الغرائب» و «المفهم لشرح مسلم»، كان من أعيان المحدثين. وُلد سنة إحدى وخمسين وأربعمائة، ومات سنة تسع وعشرين وخمسمائة.

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٧٥، ١٢٧٦)، العبر (٢/ ٤٣٥، ٤٣٦).

. . . .

أيضاً في «السياق»[(١)].

والخليل بن أحمد أبو القاسم المصري، ذكره أبو القاسم ابن الطحَّان في ذيله على «تاريخ مصر»[(٢)]، وقال: «توفي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة».

والخليل بن أحمد البغدادي، روى عن سليمان بن سيَّار بن حاتم، ذكره ابن النجار في ذيله[(٣)] على تاريخ الخطيب».

/ والخليل بن أحمد بن علي أبو طاهر الجَوْسَقي الصَّرْصَرِي[(٤)]، سمع من ابن البَطِّي[(٥)]،

---

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٥ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٩).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٥ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٧، ٣١٨)، فتح المغيث (٣/ ٢٤٩).

(٣) الأجزاء الأربعة المطبوعة من هذا الذيل تبتدىء بحرف العين، وانظر: الشذا الفياح (ق ١٢٥ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٣١٧)، فتح المغيث (٣/ ٢٤٩).

(٤) الجوسقي ــ بفتح الجيم وسكون الواو وفتح السين المهملة في آخرها القاف، نسبةً إلى «جوسق» وهي قرية من ناحية النهروان من أعمال بغداد ــ .
والصرصري ــ بفتح الصادين المهملتين بينهما راء ساكنة، هي نسبةً إلى قرية صرصر الدير على فرسخين من بغداد ــ .
انظر: الأنساب (٣/ ٣٧٤)، (٨/ ٥٦).
[راجع ترجمته في: شذرات الذهب (٥/ ١٦٣)، قاله أبو الأشبال].

(٥) هو أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان بن البَطِّي ــ بفتح الباء الموحدة والطاء المشددة المكسورة، نسبةً إلى بيع البط أو إلى قرية بط على طريق دقوقا ــ البغدادي. قال السمعاني شيخ صالح متميز من أهل بغداد، ولعلَّ واحداً من أجداده كان يبيع البط فنسب إلى ذلك. وُلد سنة سبع وسبعين وأربعمائة، وتوفي سنة أربع وستين وخمسمائة.
الأنساب (٢/ ٢٤٤)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٢١)، العبر (٣/ ٤٤)، تبصير المنتبه (١/ ١٦٢)، شذرات الذهب (٤/ ٢١٣، ٢١٤).

. . . .

وشهدة[1]، وروى عنه الحافظان ابن النجار[2]، وابن الدُّبَيْثي[3]، وذكره كل منهما في «الذيل»، وقال ابن النجار: «إنه[4] توفي سنة أربع وثلاثين وستمائة»[5].

---

(١) هي شهدة ـ بضم الشين المعجمة وسكون الهاء بعد دال مهملة ـ بنت أبي نصر أحمد بن الفرج الدينوري ـ بكسر الدال المهملة بعدها ياء مثناة من تحت ثم نون وواو مفتوحتين وراء مكسورة، نسبةً إلى الدينور بلدة من بلاد الجبل عند قرميسين ـ ثم البغدادي الكاتبة المسندة، قال الذهبي: كانت عابدة صالحة سمعها أبوها الكثير وصارت مسندة العراق . . . وكانت ذات برّ وخير. توفيت في رابع المحرم سنة أربع وسبعين وخمسمائة عن نيِّف وتسعين سنة.
العبر (٣/ ٦٥، ٦٦).

(٢) هو محب الدين أبو عبد الله محمد ابن أبي الفضل محمود ابن أبي محمد الحسن بن هبة الله البغدادي المعروف بابن النجار الحافظ الكبير صاحب «الذيل على تاريخ بغداد»، وُلد سنة ثمان وسبعين وخمسمائة. ورحل في الطلب إلى أصبهان وخراسان والشام ومصر، قال الذهبي: وكان ثقة متقناً واسع الحفظ، تام المعرفة بالفن. توفي في خامس شعبان سنة ثلاث وأربعين وستمائة.
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٢٨، ١٤٢٩)، العبر (٣/ ٢٤٨، ٢٤٩)، البداية والنهاية (١٣/ ١٨٠، ١٨١)، شذرات الذهب (٥/ ٢٢٦).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن سعيد بن يحيى بن علي بن الدبيثي ـ بضم الدال المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحت وكثر الثاء المثلثة، نسبةً إلى دبيثا، قرية بنواحي واسط ـ ثم الواسطي الشافعي الحافظ الثقة المقرىء مؤرِّخ العراق. قال ابن النجار: له معرفة بالحديث والأدب والشعر، وهو سخي بكتبه وأصوله صحبته سنين فما رأيت منه إلاَّ الجميل وحسن الطريقة، وما رأت عيناي مثله في حفظ التواريخ والسير وأيام الناس. ولد سنة ثمان وخمسين وخمسمائة، وتوفي سنة سبع وثلاثين وستمائة.
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤١٤، ١٤١٥)، العبر (٣/ ٢٣٠)، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (١٣/ ١٩، ١٤).

(٤) سقطت من غب وعث.

(٥) سقطت من غب وعث.

القسم الثاني: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك.

ومن أمثلته: أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة، كلهم في عصر واحد. أحدهم: القَطِيعي البغدادي أبو بكر الراوي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل. الثاني: السقطي البصري أبو بكر يروي أيضاً عن عبد الله بن أحمد، ولكنه عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي. الثالث: دِيْنَوَرِي روى عن عبد الله بن محمد بن سِنان عن محمد بن كثير صاحب سفيان الثوري. والرابع: طَرَسوسي روى عن عبد الله بن جابر الطَّرَسوسي تاريخ محمد بن عيسى الطباع.

محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري: اثنان، كلاهما في عصر واحد وكلاهما يروي عنه الحاكم أبو عبد الله وغيره. فأحدهما: هو المعروف بأبي العباس الأصم. والثاني: هو أبو عبد الله ابن الأخرم الشيباني ويعرف بالحافظ، دون الأول، والله أعلم.

القسم الثالث: ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معاً.

مثاله: أبو عمران الجوني: اثنان: أحدهما: التابعي عبد الملك بن حبيب. والثاني: اسمه موسى بن سهل، بصري سكن بغداد، روى عن هشام ابن عمار وغيره، روى عنه دعلج بن أحمد وغيره.

ومما يقاربه أبو بكر ابن عَيَّاش ثلاثة: أولهم: القارىء المحدِّث وقد سبق ذكر الخلاف في اسمه. والثاني: أبو بكر ابن عَيَّاش الحمصي

الذي حدَّث عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، وهو مجهول، وجعفر غير ثقة. والثالث: أبو بكر ابن عَيَّاش السلمي البَاجُدَّائي، صاحب «كتاب غريب الحديث»، واسمه حسين بن عيَّاش، مات سنة أربع ومائتين بِبَاجُدًّا، روى عنه علي بن جميل الرقي وغيره، والله أعلم.

القسم الرابع: عكس هذا.

ومثاله: صالح ابن أبـي صالح: أربعة، أحدهم: مولى التوأمة بنت أمية بن خلف. والثاني: أبوه أبو صالح السَّمَّان ذَكْوَان الراوي عن أبـي هريرة. والثالث: صالح ابن أبـي صالح السَّدُوسي روى عن علي وعائشة، روى عنه خَلَّاد بن عمرو. الرابع: صالح ابن أبـي صالح مولى عمرو بن حُرَيْث، روى عن أبـي هريرة، روى عنه أبو بكر ابن عَيَّاش، والله أعلم.

---

٢٣٠ ــ قوله: (ومثاله: صالح ابن أبـي صالح: أربعة) فذكرهم.

قلت: فاته خامس، وهو صالح ابن أبـي صالح الأسدي[١]، روى عن الشعبـي، روى عنه زكريا ابن أبـي زائدة، روى له النسائي حديثاً[٢]، لكن في

---

(١) ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ في التقريب: «قبول».
الثقات لابن حبان (٦/ ٤٦١)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٩٦، ٥٩٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٩٤)، الكاشف (٢/ ٢٠)، التقريب (١/ ٣٥٠)، الخلاصة (ص ١٧١).

(٢) في السنن الكبرى عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: «ما كان النبـي ﷺ يمتنع من شيء من وجهي وهو صائم»، كما في تحفة الأشراف (١٢/ ٢٩٦) عن زكريا، عن أبيه، عن صالح الأسدي، عن الشعبـي، عن محمد بن الأشعث عنها.
وأخرجه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٨٤) بإسناده من طريق زكريا، أخبرني صالح ابن أبـي صالح قال: حدثني محمد بن الأشعث، عن عائشة، وقد تابع صالحاً في =

. . . .

كتاب ابن أبـي حاتم[1]، أنه صالح بن صالح، وذكر[2] الاختلاف فيه في «التاريخ الكبير»[3]، قال: «وصالح ابن أبـي صالح أصح».

= روايته عن الشعبـي عباس بن ذريح ــ بفتح الذال المعجمة وكسر الراء المهملة ــ الكلبـي وهو أحد الثقات وثَّقه ابن معين والدارقطني وابن حبان كما في تهذيب الكمال (٢/ ٦٥٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١١٧)، وقد أخرج هذه المتابعة ابن أبـي شيبة في مصنفه (٣/ ٦٠) وذكرها البخاري أيضاً في ترجمة صالح هذا.

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٠٦).

(٢) في أ: زيادة «البخاري».

(٣) (٢/ ٢/ ٢٨٤).

القسم الخامس: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم.

مثاله: محمد بن عبد الله الأنصاري: اثنان متقاربان في الطبقة، أحدهما: هو الأنصاري المشهور القاضي أبو عبد الله الذي روى عنه البخاري والناس. والثاني: كنيته أبو سلمة ضعيف الحديث، والله أعلم.

---

٢٣١ ــ قوله: (مثاله: محمد بن عبد الله الأنصاري: اثنان متقاربان في الطبقة)، فذكرهما.

قلت: هكذا اقتصر المصنف على كونهما اثنين تبعاً للخطيب في كتاب «المتفق والمفترق»، وزاد الحافظ أبو الحجاج المزي ثالثاً فقال[١]: «محمد بن عبد الله الأنصاري ثلاثة فزاد فيهم[٢] محمد بن عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري، روى عنه ابن ماجه وآخرون، ذكره ابن حبان في «الثقات».

قلت: ولهم رابع وهو محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين[٣].

ويجاب عن المصنف بأنه اقتصر عليهما لتقاربهما في الطبقة كما أشار إليه المصنف والخطيب قبله، وزاد كونهما بصريين، والثالث: وإن كان بصريًا أيضاً فهو متأخِّر عنهما، فإنه روى عن محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري أحد المذكورين، وأما الرابع فهو متقدم الطبقة عليهما.

---

(١) تهذيب الكمال (٣/ ١٢١٩).

(٢) من قوله «محمد بن عبد الله الأنصاري» إلى هنا سقط من ب.

(٣) (٥/ ٣٥٦).

القسم السادس: ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية، خاصة وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك.

مثاله: ما رويناه عن ابن خَلَّاد القاضي الحافظ قال: إذا قال عَارِم: «حدثنا حماد»، فهو حماد بن زيد، وكذلك سليمان بن حرب.

وإذا قال التَّبُوذَكي: «ثنا حماد»، فهو حماد بن سلمة.

---

٢٣٢ ــ قوله: (وإذا قال التبوذكي: «ثنا حماد»، فهو حماد بن سلمة)، انتهى.

وقد اعترض على المصنف بما ذكره ابن الجوزي في كتاب «التلقيح» أن موسى بن إسماعيل التبوذكي ليس يروي إلَّا عن حماد بن سلمة خاصة، فإذا كان كذلك فلا حاجة لتقييد ذلك بما إذا أطلقه لأنه إنما يشكل الحال في حالة إطلاق حماد بالنسبة لمن روى عنهما جميعاً.

والجواب: أنَّ ما ذكره ابن الجوزي غير مسلَّم له، فقد ذكر المزي في «تهذيب الكمال»[1] أنه روى عن حماد بن زيد أيضاً إلَّا أنه قال: «يقال روى عنه حديثاً واحداً»، وخالف ذلك في فصل ذكره في آخر ترجمة حماد بن سلمة، فقال: «وممن انفرد بالرواية عن حماد بن سلمة أو اشتهر بالرواية عنه بَهْز بن أسد، وموسى بن إسماعيل، وعامة من ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حماد بن زيد»[2]، وقد يجمع بين كلاميه بأنه قال هنا: «أو اشتهر بالرواية عنه»، فيكون أراد أن موسى بن إسماعيل اشتهر بالرواية عنه دون الانفراد عنه، والله أعلم.

وقد اقتصر المصنف على ثلاثة رواة ممن يحمل إطلاقهم: «ثنا حماد» على

---

(١) (١/ ٣٢٤).

(٢) تهذيب الكمال (١/ ٣٢٧).

. . . .

حماد بن سلمة وهم: التَّبُوذَكي، وحجاج بن مِنْهال، وعَفَّان[1] على قول محمد بن يحيى الذُّهلي، وزاد المزي في «التهذيب»[2] معهم هُدْبَة بن خالد[3] فإذا أطلق حماداً فهو ابن سلمة.

وبقي وراء ذلك أمر آخر وهو أن جماعة من الرواة يطلقون الرواية عن حماد من غير تمييز، ويكون بعضهم إنما يروي عن حماد بن زيد دون ابن سلمة، وبعضهم عن حماد بن سلمة دون ابن زيد[4]، فربما ظن غير أهل الحديث أو غير المتبحر فيهم إنهم يروون عنهما، ولا يتميز مرادهم لكونه غير منسوب، فأردت بيان من يروي عن واحد / منهما دون الآخر ليعرف بذلك مراده في حال الإطلاق.

---

(١) هو عفان ــ بفتح العين المهملة والفاء المشددة ــ ابن مسلم بن عبد الله الصفار ــ بفتح الصاد المهملة وتشديد الفاء، نسبةً لمن يبيع الأواني الصفرية، أبو عثمان البصري، أحد الثقات الأعلام. وثَّقه ابن معين والعجلي وأبو حاتم وابن سعد، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة تسع عشرة ومائتين.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٣٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٤١)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٠ ــ ٢٣٥)، الكاشف (٢/ ٢٣٦)، التقريب (٢/ ٢٥)، الخلاصة (ص ٢٦٨).

(٢) (١/ ٣٢٧).

(٣) هو هدبة ــ بضم الهاء وسكون الدال المهملة وفتح الباء الموحدة ــ ابن خالد القيسي ــ بفتح الكاف وسكون الياء المثناة من تحت بعدها سين مهملة مكسورة، نسبة إلى قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل، أبو خالد البصري الحافظ. وثَّقه ابن معين وابن حبان، وقال ابن عدي: لا أعرف له حديثاً منكراً، وهو كثير الحديث، وثَّقه الناس صدوق لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ضعيف. وقال الحافظ في التقريب: ثقة عابد، تفرد النسائي بتليينه.
الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١١٤)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٣٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٤، ٢٥)، الكاشف (٣/ ١٩٣)، التقريب (٢/ ٣١٥)، الخلاصة (ص ٤١٣).

(٤) من قوله «وبعضهم عن حماد بن سلمة» إلى هنا سقط من ب.

. . . .

فممن يروي عن حماد بن زيد دون ابن سلمة:

أحمد بن إبراهيم الموصلي(١)، وأحمد بن عبد الملك الحَرَّاني(٢) وأحمد بن عَبْدة الضَّبِّي(٣)، وأحمد بن المِقْدام العِجْلي(٤)، وأزهر بن مروان

---

(١) هو أحمد بن إبراهيم بن خالد، أبو علي الموصلي ــ بضم الميم وكسر الصاد المهملة، نسبةً إلى بلدة الموصل بالعراق ــ نزيل بغداد. كتب عنه ابن معين وقال: ليس به بأس. وقال في رواية الجنيد: ثقة صدوق، وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة ست وثلاثين ومائتين.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٩)، تهذيب الكمال (١/ ١٣، ١٤)، تهذيب التهذيب (١/ ٩)، الكاشف (١/ ١١)، التقريب (١/ ٩)، الخلاصة (ص ٣).

(٢) هو أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني ــ بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء، نسبةً إلى حران: مدينة بالجزيرة من ديار ربيعة ــ الأسدي ــ بفتح أوله وفتح السين المهملة، نسبةً إلى بني أسد، وهو اسم عدة من القبائل ــ مولاهم، أبو يحيى قال أحمد: ما رأيت به بأساً، رأيته حافظاً لحديثه، وما رأيت إلاَّ خيراً، وهو صاحب سنة. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة، تكلَّم فيه بلا حجة، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٦١، ٦٢)، تهذيب الكمال (١/ ٣٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٥٧)، الكاشف (١/ ٢٢، ٢٣)، التقريب (١/ ٢٠)، الخلاصة (ص ٩).

(٣) هو أحمد بن عبدة ــ بفتح العين وسكون الباء الموحدة وفتح الدال المهملة ــ ابن موسى الضبي ــ بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة المكسورة، نسبةً إلى بني ضبة ــ أبو عبد الله البصري، وثقه أبو حاتم والنسائي وابن حبان، وقال ابن حجر: رمي بالنصب، مات في رمضان سنة خمس وأربعين ومائتين.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٦٢)، تهذيب الكمال (١/ ٣٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٥٩)، الكاشف (١/ ٢٣)، التقريب (١/ ٢٠)، الخلاصة (ص ٩).

(٤) هو أحمد بن المقدام ــ بكسر الميم وسكون القاف وفتح الدال المهملة ــ ابن سليمان بن الأشعث بن أسلم العجلي ــ بكسر العين وسكون الجيم وكسر اللام، نسبةً إلى بني عجل بن لُجيم، بضم اللام وفتح الجيم ــ أبو الأشعث البصري. قال أبو حاتم: صالح =

. . . .

الرَّقَاشي[1]، وإسحاق ابن أبي إسرائيل[2]، وإسحاق بن عيسى الطبَّاع[3]

= الحديث محله الصدق، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق صاحب حديث، طعن أبو داود في مروءته، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين.

الجرح والتعديل (١/١/٧٨)، تهذيب الكمال (١/ ٤٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٨١، ٨٢)، الكاشف (١/ ٢٨)، التقريب (١/ ٢٦)، الخلاصة (ص ١٣).

(١) هو أزهر بن مروان الرقاشي ـ بفتح الراء والقاف المخففة ثم شين معجمة، نسبةً إلى رقاش بنت قيس بن ثعلبة ـ النواء ـ بفتح النون والواو المشددتين ـ مولى بني هاشم، ولقبه: فريخ بالتصغير، قال ابن حبان: مستقيم الحديث، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين.

الثقات لابن حبان (٨/ ١٣٢)، تهذيب الكمال (١/ ٤٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٥، ٢٠٦)، الكاشف (١/ ٥٦)، التقريب (١/ ٥٢)، الخلاصة (ص ٢٥).

(٢) هو إسحاق ابن أبي إسرائيل، واسمه إبراهيم بن كامجرا ـ بفتح الكاف والميم بينهما ألف وبإسكان الجيم ـ أبو يعقوب المروزي، نزيل بغداد، وثَّقه أحمد وابن معين الدارقطني والبغوي، وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة أربعين أو ست وأربعين ومائتين.

الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢١٠)، تهذيب الكمال (١/ ٨١، ٨٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٢٣، ٢٢٥)، الكاشف (١/ ٦٠)، التقريب (١/ ٥٥)، الخلاصة (ص ٢٧).

(٣) هو إسحاق بن عيسى بن نجيح ـ بفتح النون وكسر الجيم ـ البغدادي، أبو يعقوب ابن الطباع ـ بتشديد الباء الموحدة ـ قال البخاري: مشهور الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة أربع أو خمس عشرة ومائتين.

التاريخ الكبير (١/١/٣٩٩)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٣٠، ٢٣١)، تهذيب الكمال (١/ ٨٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٤٥)، الكاشف (١/ ٦٤)، التقريب (١/ ٦٠)، الخلاصة (ص ٢٩).

. . . .

والأشعث بن إسحاق والد أبـي داود، وبشر بن معاذ[1]، وجُبَارة بن المُغلِّس، وحامد بن عمر البكراوي[2]، والحسن بن الربيع[3]، والحسين[4] بن الوليد[5]

---

(١) هو بشر بن معاذ العقدي ــ بفتح العين المهملة والقاف وكسر الدال المهملة، نسبةً إلى عقد: بطن من بجيلة ــ أبو سهل البصري الضرير، قال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة خمس وأربعين ومائتين.

الجرح والتعديل (١/ ٣٦٨)، تهذيب الكمال (١/ ١٥٠، ١٥١)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٥٨)، الكاشف (١/ ١٠٣)، التقريب (١/ ١٠١)، الخلاصة (ص ٤٩).

(٢) هو حامد بن عمر بن حفص بن عمر بن عبيد الله ابن أبـي بكرة الثقفي البكراوي ــ بفتح الباء الموحدة وسكون القاف، نسبةً إلى أبـي بكرة ــ أبو عبد الرحمن البصري، روى عنه البخاري ومسلم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

تهذيب الكمال (١/ ٢٢٣)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٦٩)، الكاشف (١/ ١٤٣)، التقريب (١/ ١٤٦)، الخلاصة (ص ٧٠).

(٣) هو الحسن بن الربيع بن سليمان البجلي القسري ــ بفتح القاف وسكون السين المهملة ثم راء نسبةً إلى قسر بطن من بجيلة ــ أبو علي البوراني ــ بضم الباء الموحدة وراء مهملة، نسبة إلى عمل البواري من القصب ونحوه ــ وثقه العجلي وابن خراش، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة اثنتين وعشرين.

الثقات للعجلي (ص ١١٤)، تهذيب الكمال (١/ ٢٦١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧٧، ٢٧٨)، الكاشف (١/ ١٦١)، التقريب (١/ ١٦٦)، الخلاصة (ص ٧٨).

(٤) في غب وعث «الحسن».

(٥) هو الحسين بن الوليد القرشي مولاهم، أبو علي، ويقال: أبو عبد الله الفقيه النيسابوري، لقبه: كميل ــ بضم الكاف وفتح الميم وسكون الياء المثناة من تحت ــ وثقه أحمد وابن معين والدارقطني، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة، وذكر المزي وابن حجر أنه روى عن الحمادين، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. =

. . . .

وحفص بن عمر الحَوْضي[1]، وحماد بن أسامة[2]، وحُمَيْد بن مَسْعَدة[3]،

= تهذيب الكمال (١/ ٢٩٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧٤، ٢٧٥)، الكاشف (١/ ١٧٤)، التقريب (١/ ١٨١)، الخلاصة (ص ٨٥).

(١) هو حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة ــ بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة بعدها راء ــ الأزدي النمري ــ بفتح النون والميم وفي آخرها راء، نسبةً إلى نمر بن عثمان بن نصر بن زهران بن كعب بن الحارث بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد، أبو عمر الحوضي ــ بفتح الحاء المهملة وسكون الواو في آخرها ضاد معجمة، نسبةً إلى الحوض، قيل: هو موضع بالبصرة ــ البصري قال أحمد: ثبت ثبت متقن لا يؤخذ عليه حرف واحد، ووثقه ابن معين والدارقطني، وقال أبو حاتم: صدوق متقن، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة خمس وعشرين ومائتين.

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١٨٢)، تهذيب الكمال (١/ ٣٠٣)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٠٥ ــ ٤٠٧)، الكاشف (١/ ١٧٨)، التقريب (١/ ١٨٧)، الخلاصة (ص ٨٧).

(٢) هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم، أبو أسامة الكوفي. وثقه أحمد وابن معين والعجلي وابن سعد، وقال ابن حجر: ثقة ثبت ربما دلَّس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره، مات سنة إحدى ومائتين.

الثقات للعجلي (ص ١٣٠)، تهذيب الكمال (١/ ٣٢٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢، ٣)، الكاشف (١/ ١٨٦)، التقريب (١/ ١٩٥)، الخلاصة (ص ٩١).

(٣) هو حميد بن مسعدة ــ بفتح الميم وسكون السين المهملة وفتح العين المهملة ــ ابن المبارك السامي الباهلي ــ بفتح الباء الموحدة وكسر الهاء، نسبةً إلى قبيلة باهلة ــ أبو العباس البصري، قال أبو حاتم وابن حجر: صدوق، وقال النسائي: ثقة، مات سنة أربع وأربعين ومائتين. والسامي ــ بفتح السين المهملة وكسر الميم نسبةً إلى سامة بن لؤي بن غالب ــ قال الحافظ ابن حجر: «وينظر كيف يجتمع الباهلي والسامي».

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٢٩)، تهذيب الكمال (١/ ٣٣٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٩)، الكاشف (١/ ١٩٣)، التقريب (١/ ٢٠٣)، الخلاصة (ص ٩٥).

. . . .

وحَوْثَرة بن محمد المِنْقَري[١]، وخالد بن خِدَاش[٢] وخلف بن هشام البزار، وداود بن عمرو[٣]، وداود بن معاذ[٤]، وزكريا بن

(١) هو حوثرة ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الواو بعدها ثاء مثلثة ـ ابن محمد المنقري ـ بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وبعدها راء، نسبةً إلى المنقر بن عبيد من تميم ـ أبو الأزهر البصري الوراق، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة ست وخمسين ومائتين.

تهذيب الكمال (١/ ٣٤٥)، تهذيب التهذيب (٣/ ٦٥)، الكاشف (١/ ١٩٧)، التقريب (١/ ٢٠٧).

(٢) هو خالد بن خداش ـ بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الدال ثم شين معجمة ـ ابن عجلان الأزدي المهلبي ـ بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام المفتوحة، نسبةً إلى المهلب ابن أبي صفرة ـ مولاهم، أبو الهيثم البصري. قال ابن معين وأبو حاتم: صدوق، وقال ابن سعد ويعقوب ابن شيبة: ثقة، وقال ابن المديني: ضعيف. وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطىء، مات سنة أربع وعشرين ومائتين.

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٢٧)، تهذيب الكمال (١/ ٣٥١، ٣٥٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٨٥، ٨٦)، الكاشف (١/ ٢٠٢)، التقريب (١/ ٢١٢)، الخلاصة (ص ١٠٠).

(٣) هو داود بن عمرو بن زهير بن عمرو بن جميل ـ بالجيم، وقيل بالحاء المهملة المضمومة ـ الضبي، أبو سليمان البغدادي. قال ابن معين: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين.

تهذيب الكمال (١/ ٣٨٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٩٥)، الكاشف (١/ ٢٢٣)، التقريب (١/ ٢٣٣)، الخلاصة (ص ١١٠).

(٤) هو داود بن معاذ العتكي ـ بعين مهملة وتاء مثناة فوق مفتوحتين وبكاف، نسبةً إلى عتك بن أزد ـ أبو سليمان البصري. قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

تهذيب الكمال (١/ ٣٩٠)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٠١)، الكاشف (١/ ٢٢٤)، التقريب (١/ ٢٣٤)، الخلاصة (ص ١١١).

. . . .

عدي[1]، وسعيد بن عمرو الأشعثي[2]، وسعيد بن منصور[3]، وسعيد ابن يعقوب الطَّالْقاني[4]، وسفيان بن عيينة، وسليمان بن داود

(١) هو زكريا بن عدي بن رزيق ــ بضم الراء وفتح الزاي وسكون الياء المثناة من تحت ــ ابن إسماعيل، ويقال ابن عدي التيمي، أبو يحيى الكوفي، نزيل بغداد. قال ابن معين: لا بأس به، ووثقه العجلي وابن سعد وابن حبان، وقال ابن حجر: ثقة جليل يحفظ، مات سنة إحدى عشرة ومائتين.

الثقات للعجلي (ص ١٦٥)، تهذيب الكمال (١/ ٤٣٠، ٤٣١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٣١، ٣٣٢)، الكاشف (١/ ٢٥٢)، التقريب (١/ ٢٦١)، الخلاصة (ص ١٢٢).

(٢) هو سعيد بن عمرو بن سهل بن إسحاق بن محمد الأشعث بن قيس الكندي الأشعثي، أبو عثمان الكوفي. وثقه أبو زرعة وابن سعد، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ثلاثين ومائتين.

الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٥١)، تهذيب الكمال (١/ ٥٠٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٦٨، ٦٩)، الكاشف (١/ ٢٩٣)، التقريب (١/ ٣٠٢)، الخلاصة (ص ١٤١).

(٣) هو سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، أبو عثمان المروزي، ويقال: الطالقاني ــ بفتح اللام والقاف، نسبة إلى طالقان بلدة في فارس ــ الحافظ الكبير العلم، قال أحمد: هو من أهل الفضل والصدق، وقال أبو حاتم: ثقة من المتقنين الأثبات، وقال ابن حجر: ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به، مات سنة سبع وعشرين ومائتين.

الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٦٨)، تهذيب الكمال (١/ ٥٠٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٨٩، ٩٠)، الكاشف (١/ ٢٩٦)، التقريب (١/ ٣٠٦)، الخلاصة (ص ١٤٣).

(٤) هو سعيد بن يعقوب الطالقاني ــ بفتح الطاء المهملة وسكون اللام وفتح القاف وبعد الألف ونون، نسبةً إلى الطالقان بخراسان وهي بلدة بين مرو الروذ وبلخ مما يلي الجبل ــ أبو بكر. وثقه أبو زرعة والنسائي والدارقطني وابن حبان وقال: ربما أخطأ، مات سنة أربع وأربعين ومائتين.

تهذيب الكمال (١/ ٥٠٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٣)، الكاشف (١/ ٢٩٩)، التقريب (١/ ٣٠٩)، الخلاصة (ص ١٤٤).

. . . .

الزهراني[1] وصالح بن عبد الله الترمذي[2]، والصلت بن محمد الخَارْكِي[3]، والضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل[4]، وعبد الله بن

---

(١) هو سليمان بن داود العتكي ــ بفتح العين المهملة والتاء المثناة من فوق بعدهما كاف مكسورة، نسبةً إلى العتيك بن أزد ــ الزهراني، أبو الربيع البصري الحافظ، نزيل بغداد، وثقه ابن معين وأبو حاتم، وقال ابن حجر: ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة، مات في رمضان سنة أربع وثلاثين ومائتين.

الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١١٣)، تهذيب الكمال (١/ ٥٣٦، ٥٣٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٩٠، ١٩١)، الكاشف (١/ ٣١٤)، التقريب (١/ ٣٢٤)، الخلاصة (ص ١٥١).

(٢) هو صالح بن عبد الله بن ذكوان ــ بفتح الذال المعجمة وسكون الكاف وفتح الواو ــ الباهلي، أبو عبد الله الترمذي، قال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٠٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٩٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٩٥، ٣٩٦)، الكاشف (٢/ ٢٠)، التقريب (١/ ٣٦١)، الخلاصة (ص ١٧١).

(٣) هو الصلت ــ بفتح الصاد المهملة وسكون اللام ــ ابن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي المغيرة البصري، أبو همام الخاركي ــ بفتح الخاء المعجمة بعدها ألف ثم راء مفتوحة وكاف، نسبةً إلى خارك جزيرة في البحر الفارسي قرب عمان ــ قال أبو حاتم: صالح الحديث، ووثقه أبو بكر البزار والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق.

الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٤١)، تهذيب الكمال (٢/ ٦١٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٣٥، ٤٣٦)، الكاشف (٢/ ٢٩)، التقريب (١/ ٣٦٩)، الخلاصة (ص ١٧٥).

(٤) هو الضحاك ــ بفتح الضاد المعجمة وتشديد الحاء المهملة ــ ابن مخلد ــ بفتح الميم وسكون الفاء المعجمة وفتح اللام ــ ابن مسلم بن الضحاك الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري. قال ابن معين والعجلي وابن سعد: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة إحدى عشرة، أو أربع عشرة ومائتين.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٣٦)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٦٣)، تهذيب الكمال (٢/ ٦١٧، =

. . . .

الجراح القهستاني[1]، وعبد الله بن داود التمار الواسطي[2]، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي[3]، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن المبارك العَيْشي[4]،

= ٦١٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٥٠ ـ ٤٥٣)، الكاشف (٢/ ٣٣)، التقريب (١/ ٣٧٣)، الخلاصة (ص ١١٧).

(١) هو عبد الله بن الجراح ـ بتشديد الراء ـ ابن سعد التيمي، أبو محمد القهستاني ـ بضم القاف والهاء وسكون السين المهملة وفتح التاء المثناة من فوق، نسبةً إلى قهستان بخراسان بين هراة ونيسابور ـ ، قال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: كان كثير الخطأ ومحله الصدق، وقال النسائي: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطىء، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٧، ٢٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٧٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٦٩، ١٧٠)، الكاشف (٢/ ٦٩)، التقريب (١/ ٤٠٦)، الخلاصة (ص ١٩٣).

(٢) هو عبد الله بن داود الواسطي، أبو محمد التمار ـ بفتح التاء المثناة من فوق وتشديد الميم، نسبةً إلى بيع التمر ـ قال البخاري فيه نظر، وقال أبو حاتم: ليس بقوي في حديثه مناكير، وقال النسائي: ضعيف، وكذا قال الدارقطني، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا يروي المناكير عن المشاهير لا يجوز الاحتجاج بروايته، وقال ابن حجر: ضعيف.
التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٨٢)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٤٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٧٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٠، ٢٠١)، الكاشف (٢/ ٧٥)، التقريب (١/ ٤١٣)، الخلاصة (ص ١٩٦).

(٣) هو عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي ـ بفتح الحاء المهملة والجيم وكسر الباء الموحدة، نسبةً إلى حجابة بيت الله الحرام ـ أبو محمد البصري. قال ابن معين وأبو داود وابن حجر: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق. مات سنة سبع، وقيل: ثمان وعشرين ومائتين.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٠٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٠٦، ٧٠٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٠٤، ٣٠٥)، الكاشف (٢/ ٩٤)، التقريب (١/ ٤٣٠)، الخلاصة (ص ٢٠٥).

(٤) هو عبد الرحمن بن المبارك بن عبد الله العيشي ـ بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة من تحت ـ الطُفاوي ـ بضم الطاء المهملة وفتح الفاء، نسبةً إلى طفاوة، وهي امرأة من =

. . . .

وعبد العزيز بن المغيرة(١)، وعبيد الله بن سعيد السَّرْخَسي(٢)، وعبيد الله بن عمر القواريري(٣)، وعلي بن المديني، وعمر بن يزيد

= العرب نسب إليها أبناؤها، وهم من قيس من عيلان ــ ويقال: السدوسي ــ بفتح السين المهملة وضم الدال المهملة، نسبةً إلى بني سدوس ــ أبو بكر، ويقال: أبو محمد البصري الخلقاني ــ بضم الخاء المعجمة وسكون اللام بعدهما قاف نسبةً إلى بيع الخلقان أي القديم البالي من الثياب ــ قال أبو حاتم والعجلي وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٩٢)، تهذيب الكمال (٨/ ٨١٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٦٣، ٢٦٤)، الكاشف (٢/ ١٦٢)، التقريب (١/ ٤٩٦)، الخلاصة (ص ٢٣٤).

(١) هو عبد العزيز بن المغيرة بن أمي ــ بضم أوله ــ ويقال: أمية المنقري ــ بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف، نسبةً إلى منقر بن عبيد التميمي ــ أبو عبد الرحمن الصفار ــ بفتح الصاد المهملة والفاء المشددة، نسبةً لمن يبيع الأواني الصفرية ــ البصري نزيل الري، قال أبو حاتم: صدوق لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٩٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٤٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٩)، الكاشف (٢/ ١٧٩)، التقريب (١/ ٥١٣)، الخلاصة (ص ٢٤١).

(٢) هو عبيد الله بن سعيد بن يحيى بن برد ــ بضم الباء الموحدة وسكون الراء ــ اليشكري ــ بفتح الياء المثناة من تحت وسكون الشين المعجمة وضم الكاف، نسبةً إلى بني يشكر ــ مولاهم، أبو قدامة السرخسي ــ بفتح السين المهملة وسكون الراء وفتح الخاء المعجمة ثم سين مهملة مكسورة، نسبةً إلى سرخس مدينة في إقليم خراسان ــ الحافظ نزيل نيسابور، قال أبو حاتم وأبو داود والنسائي: ثقة، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على ثقته، وقال ابن حجر: ثقة مأمون سني، مات سنة إحدى وأربعين وماتين.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣١٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٧٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٦، ١٧)، الكاشف (٢/ ١٩٨)، التقريب (١/ ٥٣٣)، الخلاصة (ص ٢٥٠).

(٣) هو عبيد الله بن عمر بن ميسرة ــ بفتح الميم وسكون الياء المثناة من تحت وفتح السين المهملة وبعدها راء ــ الجشمي ــ بضم الجيم وفتح الشين المعجمة في آخرها الميم إلى =

. . . .

السَّيَّاري[1]، وعمرو بن عون الواسطي[2]، وعمران بن موسى القَزَّاز[3]،

= بني جشم عدة قبائل ــ مولاهم القواريري ــ نسبةً إلى من يعمل القوارير أو يبيعها، أبو سعيد البصري نزيل بغداد ــ ، قال ابن معين والعجلي والنسائي وابن سعد: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين.

الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٢٧، ٣٢٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٨٦، ٨٨٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٠، ٤١)، الكاشف (٢/ ٢٠٣)، التقريب (١/ ٥٣٧)، الخلاصة (ص ٢٥٢).

(١) هو عمر بن يزيد السياري ــ بفتح السين المهملة وتشديد الياء المثناة من تحت وبعد الألف راء ــ أبو حفص الصفار البصري. قال الدارقطني: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

تهذيب الكمال (٢/ ١٠٢٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٥٠٥، ٥٠٦)، الكاشف (٢/ ٢٧٩)، التقريب (٢/ ٦٤)، الخلاصة (ص ٢٨٦).

(٢) هو عمرو بن عون بن أوس بن الجعد، أبو عثمان الواسطي البزار الحافظ. قال العجلي: ثقة، وكان رجلاً صالحاً، وأطنب ابن معين في الثناء عليه، وقال أبو حاتم: ثقة حجة وكان يحفظ حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة خمس وعشرين ومائتين.

الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٥٢)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٤٥، ١٠٤٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٨٦، ٨٧)، الكاشف (٢/ ٢٩٢)، التقريب (٢/ ٧٦)، الخلاصة (ص ٢٩٢).

(٣) هو عمران بن موسى بن حبان القزاز ــ بفتح القاف والزاي المشددة، نسبةً إلى بيع القز وعمله ــ الليثي ــ بفتح اللام وسكون الياء المثناة من تحت وفي آخرها ثاء مثلثة، نسبةً إلى ليث بن كنانة، وإلى ليث بن بكر بن عبد مناة ــ أبو عمرو البصري. قال أبو حاتم وابن حجر: صدوق، وقال النسائي والدارقطني: ثقة. مات بعد الأربعين ومائتين.

الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٠٥، ٣٠٦)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٥٩)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٤١)، الكاشف (٢/ ٣٠٢)، التقريب (٢/ ٨٥)، الخلاصة (ص ٢٩٦).

. . . .

وغسان بن الفضل السِّجِسْتاني[1]، وفُضَيْل بن عبد الوهاب القَنَّاد[2]، وفِطر بن حماد[3]، وقتيبة بن سعيد[4]، وليث بن حماد الصفَّار[5]، وليث بن خالد

---

(١) هو غسان بن الفضل السجستاني، أبو عمرو نزيل مكة. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.
تهذيب الكمال (٢/ ١٠٨٩)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٤٧)، التقريب (٢/ ١٠٥)، الخلاصة (ص ٣٠٧).

(٢) هو فضيل ــ بالتصغير ــ ابن عبد الوهاب بن إبراهيم الغطفاني ــ بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة والفاء، نسبةً إلى بني غطفان ــ أبو محمد القناد ــ بفتح القاف والنون المشددة وفي آخرها دال مهملة، نسبةً إلى بيع القند وهو السكر ــ الكوفي، مولى بني قيس بن ثعلبة. قال ابن معين: ثقة لا بأس به، وقال أبو حاتم: بغدادي صدوق، وقال ابن حجر: ثقة.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٧٤)، تهذيب الكمال (٢/ ١١٠٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٩٢، ٢٩٣)، الكاشف (٢/ ٣٣١)، التقريب (٢/ ١١٣)، الخلاصة (ص ٣١٠).

(٣) هو فطر ــ بكسر الفاء وسكون الطاء المهملة ــ ابن حماد بن واقد البصري. قال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو داود: تغير تغيراً شديداً.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٩٠)، الميزان (٣/ ٣٦٣)، لسان الميزان (٤/ ٤٥٤).

(٤) هو قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف ــ بفتح الطاء المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة من تحت وآخره فاء ــ ابن عبد الله الثقفي مولاهم، أبو رجاء البغلاني ــ بفتح الباء الموحدة وسكون الغين المعجمة وفي آخرها النون، نسبة إلى بغلان: بلدة بنواحي بلخ ــ قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة أربعين ومائتين.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٤٠)، تهذيب الكمال (٢/ ١١٢٣، ١١٢٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٥٨ ــ ٣٦١)، الكاشف (٢/ ٣٤١، ٣٤٢)، التقريب (٢/ ١٢٣)، الخلاصة (ص ٣١٨).

(٥) هو ليث بن حماد، أبو عبد الرحمن الصفار البصري. قال الخطيب: كان صدوقاً.
تاريخ بغداد (١٣/ ١٦).

. . . .

البَلْخي[1]، ومحمد بن إسماعيل السكري، ومحمد ابن أبـي بكر المُقَدَّمي[2]، ومحمد بن زُنْبُور المكي[3]، ومحمد بن زياد الزِّيَادِي[4]، ومحمد بن سليمان

---

(١) هو ليث بن خالد أبو بكر البلخي. قال الخطيب: قدم بغداد وحدَّث بها فروى عنه من أهلها عبد الله بن أحمد بن حنبل.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٨١)، تاريخ بغداد (١٣/ ١٥).

(٢) هو محمد ابن أبـي بكر ابن علي بن عطاء بن مقدم ــ بوزن محمد ــ المقدمي ــ بضم الميم وفتح القاف وتشديد الدال المهملة، نسبةً إلى جده مقدم ــ أبو عبد الله الثقفي مولاهم البصري. قال ابن معين وأبو زرعة وابن حجر: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث محله الصدق، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢١٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١١٧٩)، تهذيب التهذيب (٩/ ٧٩)، الكاشف (٣/ ٢٢، ٢٣)، التقريب (٢/ ١٤٨)، الخلاصة (ص ٣٢٩).

(٣) هو محمد بن زنبور ــ بضم الزاي وسكون النون وضم الباء الموحدة ــ أبو صالح المكي، وهو محمد بن جعفر بن أبـي الأزهر، مولى بني هاشم، وزنبور لقب له. قال النسائي: ثقة. وقال في موضع آخر: لا بأس به، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم تركه أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام، مات سنة ثمان، وقيل: تسع وأربعين ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١١٩٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٧، ١٦٨)، الكاشف (٣/ ٣٨)، التقريب (٢/ ١٦١)، الخلاصة (ص ٣٣٦).

(٤) هو محمد بن زياد بن عبيد الله بن زياد بن الربيع الزيادي ــ بكسر الزاي وفتح الياء المثناة من تحت وفي آخرها الدال المهملة، نسبةً إلى جد المنتسب إليه ــ أبو عبد الله البصري، لقبه يؤيؤ ــ بضم المثناتين من تحت ــ ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقال ابن منده: ضعيف، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطىء، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١١٩٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٨، ١٦٩)، الكاشف (٣/ ٣٨، ٣٩)، التقريب (٢/ ١٦١، ١٦٢)، الخلاصة (ص ٣٣٦).

. . . .

لُوَيْن[1]، ومحمد بن عبد الله الرُّقاشي[2]، ومحمد بن عبيد بن حِسَاب[3]، ومحمد بن عيسى بن الطبَّاع[4]، ومحمد بن موسى

(١) هو محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير الأسدي، أبو جعفر المصيصي ـ بكسر الميم والصاد المهملة المشددة وسكون الياء المثناة من تحت وفي آخرها صاد مهملة ثانية، نسبةً إلى المصيصة مدينة على ساحل البحر ـ العلاف المعروف بلوين ـ بضم اللام وفتح الواو وسكون الياء المثناة من تحت ـ الكوفي. قال أبو حاتم: صالح صدوق، وقال النسائي وابن حجر: ثقة، مات سنة ست وأربعين ومائتين.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢٦٨)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٠٤، ١٢٠٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٩٨، ١٩٩)، الكاشف (٣/ ٤٣)، التقريب (٢/ ١٦٦)، الخلاصة (ص ٣٣٩).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي ـ بفتح الراء والقاف المخففة بعدها شين معجمة، نسبةً إلى رقاش بنت قيس بن ثعلبة امرأة كثر أولادها فنسبوا إليها ـ أبو عبد الله البصري. قال العجلي وأبو حاتم وابن حجر: ثقة، وقال النسائي: لا بأس به، مات سنة تسع عشرة ومائتين.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٣٠٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٢٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٧٧، ٢٧٨)، الكاشف (٣/ ٥٧)، التقريب (٢/ ١٨٠)، الخلاصة (ص ٣٤٦).

(٣) هو محمد بن عبيد بن حساب ـ بكسر الحاء المهملة وفتح السين المهملة المخففة الغبري ـ بضم الغين المعجمة وفتح الباء الموحدة وفي آخرها راء، نسبةً إلى غبر بن غنم: بطن من يشكر بن بكر بن وائل ـ البصري. قال أبو داود: حجة، وقال النسائي وابن حجر: ثقة، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١٢٣٩، ١٢٤٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٢٩، ٣٣٠)، الكاشف (٣/ ٦٦)، التقريب (٢/ ١٨٨)، الخلاصة (ص ٣٥٠).

(٤) هو محمد بن عيسى بن نجيح ـ بفتح النون وكسر الجيم ـ البغدادي، أبو جعفر الطباع ـ بفتح الطاء المهملة وتشديد الباء الموحدة آخره عين مهملة، وهو يطلق على من يعمل السيوف ـ قال أبو حاتم: ثقة مأمون. وقال أبو داود: كان يحفظ نحواً من أربعين ألف حديث، وكان ربما دلس، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة فقيه، كان من أعلم =

. . . .

الحَرَشي[1]، ومحمد بن النضر بن مَسَاوِر المروزي[2]، ومحمد ابن أبي نُعَيْم الواسطي[3]، ومَخْلَد بن

= الناس بحديث هشيم، مات سنة أربع وعشرين ومائتين.
الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٨)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٥٦، ١٢٥٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٩٢ ـ ٣٩٤)، الكاشف (٣/ ٧٧، ٧٨)، التقريب (٢/ ١٩٨)، الخلاصة (ص ٣٥٥).

(١) هو محمد بن موسى بن نفيع ـ بضم النون وفتح الفاء وسكون الياء المثناة من تحت ـ الحرشي ـ بفتح الحاء المهملة والراء بعدهما شين معجمة، نسبةً إلى بني الحريش بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ـ أبو عبد الله البصري، قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: صالح أرجو أن يكون صدوقاً، وقال الحافظ في التقريب: لين، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين.
الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٨٤)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٧٨، ١٢٧٩)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٨٢)، الكاشف (٣/ ٨٩)، التقريب (٢/ ٢١١)، الخلاصة (ص ٣٦١).

(٢) هو محمد بن النضر بن مساور ـ بفتح الميم والسين المهملة بعدها ألف ثم واو مكسورة آخره راء ـ ابن مهران ـ بكسر الميم وسكون الهاء ـ المروزي ـ بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو وكسر الزاي، نسبةً إلى مرو. قال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ في التقريب: صدوق. مات سنة تسع وثلاثين ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١٢٨١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٩١، ٤٩٢)، الكاشف (٣/ ٩١)، التقريب (٢/ ٢١٣)، الخلاصة (ص ٣٦٢).

(٣) هو محمد بن موسى بن أبي نعيم الواسطي الهذلي ـ بضم الهاء وفتح الذال المعجمة، نسبةً إلى قبيلة هذيل ـ قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق لكن طرحه ابن معين، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين.
الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٨٣، ٨٤)، الكامل (٦/ ٢٢٦٢، ٢٢٦٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٧٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٨١)، التقريب (٢/ ٢١١).

. . . .

الحسين[1] البصري[2]، ومخلد بن خِداش البصري[3]، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد[4] ومُعَلًّى[5] بن منصور الرازي[6]، ومهدي بن

---

(١) في غب وعث «الحسن».

(٢) هو مخلد ـ بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام ـ ابن الحسين الأزدي المهلبي ـ بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام، نسبةً إلى المهلب بن أبي صفرة. أبو محمد البصري، وثقه العجلي وابن سعد، وقال ابن حجر: ثقة فاضل، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين.

تهذيب الكمال (٣/ ١٣١٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٧٢، ٧٣)، الكاشف (٣/ ١١٢)، التقريب (٢/ ٢٣٥)، الخلاصة (ص ٣٧١).

(٣) مخلد بن خداش ـ بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الدال المهملة المفتوحة ـ البصري. قال النسائي: بصري صدوق كتبت عنه شيئاً يسيراً، وقال ابن حجر: صدوق.

تهذيب الكمال (٣/ ١٣١٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٧٤)، الكاشف (٣/ ١١٣)، التقريب (٢/ ٢٣٥)، الخلاصة (ص ٣٧٢).

(٤) هو مسدد ـ بوزن محمد ـ ابن مسرهد ـ بضم الميم وفتح السين المهملة وسكون الراء وفتح الهاء ـ ابن مسربل ـ بضم الميم وفتح السين المهملة وسكون الراء وفتح الباء الموحدة ـ البصري الأسدي، أبو الحسن الحافظ. قال أحمد: صدوق، وقال ابن معين: ثقة ثقة، وقال مرة: صدوق، وقال العجلي والنسائي وأبو حاتم: ثقة، وقال الحافظ: ثقة حافظ.

الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٣٨)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٢٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٠٧، ١٠٨)، الكاشف (٣/ ١١٩، ١٢٠)، التقريب (٢/ ٢٤٢)، الخلاصة (ص ٣٩٦).

(٥) في غب وعث «يعلى» وهو خطأ.

(٦) هو معلى ـ بضم الميم وفتح العين المهملة واللام المشددة ـ ابن منصور الحنيفي ـ بضم الحاء المهملة وفتح النون وسكون الياء المثناة من تحت، نسبةً إلى عثمان بن حنيف ـ الرازي، أبو يعلى الحافظ الفقيه. قال يعقوب بن شيبة: ثقة فيما تفرَّد به متقن فقيه مأمون. =

. . . .

حفص[1]، وهلال بن بشر[2]، والهيثم بن سهل التُسْتُري[3]، وهو آخر من روى عنه، ووهب بن جرير بن حازم، ويحيى بن بحر الكِرماني[4]، ويحيى بن حبيب بن عربي الحارثي[5]، ويحيى بن دُرُسْت

= وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً في الحديث، وقال ابن حجر: ثقة سني فقيه، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين.
الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٣٤)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٥٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠)، الكاشف (٣/ ١٤٥)، التقريب (٢/ ٢٦٥)، الخلاصة (ص ٣٨٣، ٣٨٤).

(١) هو مهدي ـ بفتح الميم وسكون الهاء وكسر الدال المهملة ـ ابن حفص البغدادي، أبو أحمد، قال الخطيب: كان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مقبول، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١٣٨٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٥)، الكاشف (٣/ ١٥٨)، التقريب (٢/ ٢٧٩)، الخلاصة (ص ٣٨٩).

(٢) هو هلال بن بشر بن محبوب المدني. وثقه النسائي، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ست وأربعين ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١٤٥١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٧٥، ٧٦)، الكاشف (٣/ ٢٠٠)، التقريب (٢/ ٣٢٢).

(٣) الهيثم بن سهل التستري ـ بضم التاء المثناة من فوق وسكون السين المهملة وضم التاء المثناة من فوق، نسبةً إلى تستر بلدة من كور الأهواز من خوزستان ـ ضعَّفه الدارقطني، وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي: ضرب إسماعيل القاضي على حديث الهيثم بن سهل، عن حماد وأنكر عليه. عاش إلى بعد الستين ومائتين.
الميزان (٤/ ٣٢٣)، لسان الميزان (٦/ ٢٠٧).

(٤) لم أقف على ترجمته [ذكره المزي في تلامذة حماد بن زيد، فلعلَّ العراقي نقله عنه، والله أعلم].

(٥) هو يحيى بن حبيب بن عربي الحارثي، أبو زكريا البصري، قال أبو حاتم الرازي: =

. . . .

البصري(١)، ويحيى بن عبد الله بن بُكَيْر المصري، ويحيى بن يحيى النيسابوري(٢)، ويوسف بن حماد المَعْني(٣).

= صدوق، وقال النسائي: ثقة مأمون، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين.

الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٣٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٩٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٩٥، ١٩٦)، الكاشف (٣/ ٢٢١)، التقريب (٢/ ٣٤٥)، الخلاصة (ص ٤٢٢).

(١) هو يحيى بن درست ـ بضم الدال المهملة والراء وسكون السين المهملة ـ ابن زياد الهاشمي، ويقال: البكراوي ـ بفتح الباء الموحدة وسكون الكاف، نسبةً إلى أبي بكرة بلا قياس لئلا يلتبس بالبكر ـ قال النسائي في أسماء شيوخه: بصري ثقة، وقال ابن حجر: ثقة.

تهذيب الكمال (٣/ ١٤٩٥، ١٤٩٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٠٦)، الكاشف (٣/ ٢٢٤)، التقريب (٢/ ٣٤٧)، الخلاصة (ص ٤٢٣).

(٢) هو يحيى بن يحيى بن بكير ـ بالتصغير ـ ابن عبد الرحمن بن يحيى بن حماد التميمي الحنظلي، أبو زكريا النيسابوري. قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ما أخرجت خراسان ـ بعد ابن المبارك ـ مثله، وقال أحمد أيضاً: كان ثقة وزيادة وأثنى عليه خيراً، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال مرة أخرى: ثقة مأمون، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة ثبت إمام، مات سنة ست وعشرين ومائتين.

التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣١٠)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٩٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٢٤، ١٥٢٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٩)، الكاشف (٣/ ٢٣٧)، التقريب (٢/ ٣٦٠)، الخلاصة (ص ٤٢٩).

(٣) هو يوسف بن حماد المعني ـ بفتح الميم، وقيل: بضمها وسكون العين المهملة، ثم نون وتشديد الياء المثناة من تحت ـ أبو يعقوب البصري. قال النسائي وأبو بكر البزار ومسلمة بن قاسم وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة خمس وأربعين ومائتين.

تهذيب الكمال (٣/ ١٥٥٨، ١٥٥٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤١٠، ٤١١)، الكاشف (٣/ ٢٦٠)، التقريب (٢/ ٣٨٠)، الخلاصة (ص ٤٣٨).

. . . .

وممن يروي عن حماد بن سلمة دون ابن زيد: إبراهيم بن الحجاج السامي[1]، وإبراهيم ابن أبي سويد[2] الذَّارِع[3]، وأحمد بن إسحاق الحضرمي[4]

---

(١) هو إبراهيم بن الحجاج بن زيد السامي ــ بالسين المهملة المفتوحة وسكون الألف، نسبةً إلى سامة بن لؤي بن غالب ــ الناجي ــ بفتح النون وكسر الجيم، نسبةً إلى بني ناجية بن سامة بن لؤي ــ أبو إسحاق البصري، قال الدارقطني: ثقة، وقال ابن قانع: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة يهم قليلاً، مات سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين ومائتين.

الثقات لابن حبان (٧٨/٨)، تهذيب الكمال (١/ ٥٢)، تهذيب التهذيب (١/ ١١٣)، التقريب (١/ ٣٣).

(٢) هو إبراهيم ابن أبي سويد: واسمه الفضل الذارع ــ بفتح الذال المعجمة وكسر الراء ــ المخزومي المدني، أبو إسحاق. قال أحمد: ضعيف الحديث ليس بقوي في الحديث، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو زرعة: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال ابن حجر: مقبول.

التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣١١)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ١٢٢، ١٢٣)، تهذيب الكمال (١/ ٦١)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٠، ١٥١)، التقريب (١/ ٤١).

(٣) في غب وعث «الدراع».

(٤) هو أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي، أبو إسحاق البصري. قال أحمد: كان عندي إن شاء الله صدوقاً، ولكني تركته من أجل ابن أكثم دخل له في شيء، وقال يعقوب بن شيبة وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي ومحمد بن سعد: ثقة، وقال النسائي أيضاً: ليس به بأس، وقال ابن حجر: ثقة يحفظ، مات سنة إحدى عشرة ومائتين.

التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٠)، تهذيب الكمال (١/ ١٦)، تهذيب التهذيب (١/ ١٤)، التقريب (١/ ١٠).

. . . .

وآدم ابن أبي إياس(١)، وإسحاق بن عمر بن سَلِيط(٢)، وإسحاق ابن منصور السَّلُولي(٣)، وأسد بن موسى(٤) وبشر بن

(١) هو آدم ابن أبي إياس، واسم أبي إياس عبد الرحمن بن محمد، أبو الحسن الخراساني، قال أحمد: كان من الستة أو السبعة الذين يضبطون الحديث عند شعبة، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة مأمون متعبِّد من خيار عباد الله، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد، مات سنة عشرين أو إحدى وعشرين ومائتين

التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٩)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٦٨)، تهذيب الكمال (١/ ٧٣)، تهذيب التهذيب (١/ ١٩٦، ١٩٧)، التقريب (١/ ٣٠).

(٢) هو إسحاق بن عمر بن سليط ــ بفتح السين المهملة وكسر اللام ــ الهذلي ــ بضم الهاء وفتح الذال المعجمة، نسبة إلى هذيل بن مدركة، أبو يعقوب البصري، قال أبو حاتم وابن حجر: صدوق. وقال ابن قانع: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة تسع وعشرين، وقيل: سنة ثلاثين ومائتين.

الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٣٠)، تهذيب الكمال (١/ ٨٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٤٤)، التقريب (١/ ٥٩).

(٣) إسحاق بن منصور السلولي ــ بفتح السين المهملة وضم اللام، نسبةً إلى بني سلول بنت ذهل بن شيبان ــ مولاهم، أبو عبد الرحمن، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان فيه تشيع وقد كتبت عنه، وقال ابن حجر: صدوق تكلم فيه للتشيع، مات سنة أربع أو خمس ومائتين.

الثقات للعجلي (ص ٦٢)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٣٤)، تهذيب الكمال (١/ ٨٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٠، ٢٥١)، التقريب (١/ ٦١).

(٤) هو أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي، ويقال له: أسد السنَّة، قال البخاري: مشهور الحديث، وقال النسائي: ثقة ولو لم يصنف كان خيراً له، وقال ابن يونس وابن قانع والعجلي والبزار: ثقة زاد العجلي: صاحب سنة، وقال ابن حجر: صدوق يغرب وفيه نصب، توفي بمصر في المحرم سنة اثنتي عشرة ومائتين.

التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٤٩)، الثقات للعجلي (ص ٦٢)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٣٨)، =

. . . .

السَّرِي[1]، وبشر بن عمر الزهراني[2]، وبهز بن أسد[3]، وحَبَّان بن هلال[4]،

= تهذيب الكمال (١/ ٩١)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٠)، التقريب (١/ ٦٣).

(١) هو بشر ــ بكسر الباء الموحدة وسكون الشين المعجمة ــ ابن السري ــ بفتح السين المهملة وكسر الراء المخففة وتشديد الياء المثناة من تحت ــ البصري، أبو عمرو الأفوه ــ بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الواو ــ ، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال ابن عدي: له غرائب عن الثوري ومسعر وغيرهما، وهو حسن الحديث ممن يكتب حديثه، وقال البخاري: كان صاحب مواعظ يتكلم فسمي الأفوه، وقال ابن حجر: ثقة متقن، مات سنة ست وتسعين.
التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٧٥)، الثقات للعجلي (ص ٨٠)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٥٨)، الكامل (٢/ ٤٤٩)، تهذيب الكمال (١/ ١٤٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٥٠، ٤٥١)، التقريب (١/ ٩٩).

(٢) هو بشر بن عمر بن الحكم بن عقبة الزهراني الأزدي، أبو محمد البصري، قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن سعد والعجلي والحاكم وابن حجر: ثقة، توفي بالبصرة سنة سبع ومائتين.
طبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٠)، الثقات للعجلي (ص ٨١)، الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٦١)، تهذيب الكمال (١/ ١٥٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٥٥، ٤٥٦)، التقريب (١/ ١٠٠).

(٣) هو بهز ــ بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء بعدها زاي ــ ابن أسد العمي ــ بفتح العين المهملة وتشديد الميم المكسورة ــ أبو الأسود البصري. قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات بعد المائتين.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٣١)، تهذيب الكمال (١/ ١٦٠، ١٦١)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٩٧، ٤٩٨)، التقريب (١/ ١٠٩).

(٤) هو حبان ــ بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة ــ ابن هلال الباهلي، ويقال: الكناني أبو حبيب البصري. قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال ابن معين والترمذي والنسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات بالبصرة سنة ست عشرة ومائتين. =

. . . .

والحسن بن بلال[1] والحسن بن موسى الأشْيَب[2]، والحسين ابن عروة[3]، وخليفة بن خياط، وداود بن شبيب[4]، وزيد بن

= الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٢٩٧)، تهذيب الكمال (١/ ٢٢٣)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٧٠)، التقريب (١/ ١٤٦).

(١) هو الحسن بن بلال البصري ثم الرملي ـ بفتح الراء وسكون الميم، نسبةً إلى الرملة من مدن فلسطين ـ ، قال أبو حاتم: بصري وقع إلى الرملة لا بأس به، وقال ابن حجر أيضاً: لا بأس به.

الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢، ٣)، تهذيب الكمال (١/ ٢٥٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٨)، التقريب (١/ ١٦٣).

(٢) هو الحسن بن موسى الأشيب ـ بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح الياء المثناة من تحت ـ أبو علي البغدادي، قاضي طبرستان، قال أحمد: هو من متثبتي أهل بغداد، وقال ابن معين وابن حجر: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره مسلم في الثقات من رجال شعبة. مات سنة تسع أو عشر ومائتين.

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٧، ٣٨)، تهذيب الكمال (١/ ٢٨٠)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٢٣)، التقريب (١/ ١٧١).

(٣) هو الحسين بن عروة البصري. قال أبو حاتم: لا بأس به، وقال الساجي: فيه ضعف، وقال الأزدي: ضعيف، وذكر المزي وابن حجر أنه روى عن الحمادين، وقال ابن حجر: صدوق يهم.

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٦٢)، تهذيب الكمال (١/ ٢٨٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٣)، التقريب (١/ ١٧٧).

(٤) هو داود بن شبيب ـ بفتح الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة بعدها ياء مثناة من تحت ثم باء موحدة ـ الباهلي، أبو سليمان البصري، قال أبو حاتم وابن حجر: صدوق، وقال الدارقطني: ما علمت إلاّ خيراً، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وعشرين ومائتين. وذكر المزي وابن حجر أنه روى عن الحمادين.

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤١٥)، تهذيب الكمال (١/ ٣٨٥)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٨٧، =

. . . .

الحُبَاب[1]، وزيد ابن أبي الزرقاء[2]، وسُرَيْج بن النعمان[3]، وسعيد بن

= ١٨٨)، التقريب (١/ ٢٣٢).

(١) هو زيد بن الحباب ــ بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة المخففة ــ ابن الريان ــ بفتح الراء وتشديد الياء المثناة من تحت ــ ويقال: رومان التميمي، أبو الحسن العكلي ــ بضم العين المهملة وسكون الكاف، نسبة إلى عكل، وهو بطن من تميم ــ الكوفي، قال ابن المديني والعجلي وابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق صالح، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء في حديث الثوري، مات سنة ثلاث ومائتين.

الثقات للعجلي (ص ١٧١)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٦)، تهذيب الكمال (١/ ٤٥٠)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٠٢ ــ ٤٠٤)، التقريب (١/ ٢٧٣).

(٢) في غب وعث، ك: «الورقاء».

هو زيد ابن أبي الزرقاء يزيد الثعلبي ــ بفتح الثاء المثلثة وسكون العين، نسبةً إلى ثعلبة بن ثور ــ الموصلي ــ بفتح الميم وسكون الواو وكسر الصاد المهملة، نسبةً إلى الموصل من مدن العراق ــ أبو محمد، نزيل الرملة. قال ابن معين: ليس به بأس، وقال في رواية الدوري: ثقة، وكذا قال أبو حاتم وابن حجر: مات سنة أربع وتسعين ومائة.

الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٧٥)، تهذيب الكمال (١/ ٤٥٣، ٤٥٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤١٣، ٤١٤)، التقريب (١/ ٢٧٤).

(٣) في غب وعث «شريح» وهو خطأ ظاهر.

هو سريج ــ بضم السين المهملة وفتح الراء وسكون الياء المثناة من تحت بعدها جيم ــ ابن النعمان بن مروان الجوهري اللؤلؤي، أبو الحسن، ويقال: أبو الحسن البغدادي، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة يهم قليلاً، وسريج بن يونس أفضل منه، وقال العجلي وأبو داود وابن سعد: ثقة. وقال الدارقطني: ثقة مأمون، مات سنة سبع عشرة ومائتين، وذكر المزي وابن حجر أنه روى عن الحمادين.

الثقات للعجلي (ص ١٧٧)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٠٤)، تهذيب الكمال (١/ ٤٦٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٥٧)، التقريب (١/ ٢٨٥).

. . . .

عبد الجبار البصري[1]، وسعيد بن يحيى اللَّخْمِي[2]، وأبو داود / سليمان بن داود الطيالسي، وشعبة وشهاب بن معمر البلخي[3]، وطالوت بن عباد[4]، والعباس بن بَكَّار الضَّبِّي[5]، وعبد الله بن صالح

---

(١) هو سعيد بن عبد الجبار بن يزيد القرشي، أبو عثمان البصري نزيل مكة. قال أبو حاتم وابن حجر: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو بكر الخطيب: كان ثقة. مات في آخر ذي الحجة سنة ست وثلاثين ومائتين.

الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٤)، تهذيب الكمال (١/ ٤٩٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٥٢، ٥٣)، التقريب (١/ ٢٩٩).

(٢) هو سعيد بن يحيى بن صالح البلخمي ـ بفتح اللام وسكون الخاء وفي آخرها ميم، نسبةً إلى لخم، قبيلة من اليمن ـ أبو يحيى الكوفي، المعروف بسعدان. قال أبو حاتم: محله الصدق. وقال ابن حبان: ثقة مأمون مستقيم الأمر في الحديث، وقال الدارقطني: ليس بذاك، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق وسط، وماله في البخاري سوى حديث واحد».

تهذيب الكمال (١/ ٥٠٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ٩٨، ٩٩)، التقريب (١/ ٣٠٨).

(٣) هو شهاب بن المعمر ـ بضم الميم وفتح العين المهملة والميم المشددة ـ ابن يزيد بن بلال العوفي ـ بفتح العين المهملة وسكون الواو، نسبةً إلى عوف، وهم عدة أشخاص ـ أبو الأزهر البلخي. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان متيقظاً حسن الحفظ لحديثه، وقال الحافظ في التقريب: «ثقة صاحب حديث».

تهذيب الكمال (٢/ ٥٩٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٦٨، ٣٦٩)، التقريب (١/ ٣٥٥).

(٤) هو طالوت بن عباد الصيرفي الضبعي ـ بضم الضاد المعجمة وفتح الباء الموحدة وكسر العين المهملة بعدها ياء مثناة من تحت، نسبةً إلى قبيلة بني ضبيعة ـ أبو عثمان. قال أبو حاتم: صدوق. وقال الذهبي: ما وقفت بأحد ضعفه. مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٣٦٣)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٩٥)، الميزان (٢/ ٣٣٤).

(٥) العباس بن بكار ـ بفتح الباء الموحدة وتشديد الكاف ـ الضبي ـ بفتح الضاد المعجمة =

. . . .

العِجْلِي[(١)]، وعبد الرحمن بن سلام الجُمَحي[(٢)]، وعبد الصمد بن حسان[(٣)]، وعبد الصمد بن عبد الوارث[(٤)]، وعبد الغفار بن داود

= وتشديد الباء الموحدة المكسورة، نسبةً إلى بني ضبة ــ قال الدارقطني: كذاب، وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم والمناكير. وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات وغيرهم.
الكامل (٥/ ١٦٦٥)، الميزان (٢/ ٣٨٢)، لسان الميزان (٣/ ٢٣٨).

(١) هو عبد الله بن صالح بن مسلم بن صالح، أبو صالح العجلي ــ بكسر العين المهملة وسكون الجيم وكسر اللام، نسبةً إلى عجل بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ــ ، قال ابن معين: ــ في رواية الجنيد ــ ما أرى كان به بأس، وقال ــ في رواية عبد الخالق بن منصور ــ : ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، توفي سنة إحدى عشرة ومائتين.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٨٥، ٨٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٩٤، ٦٩٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٦١ ــ ٢٦٣)، التقريب (١/ ٤٢٣).

(٢) هو عبد الرحمن بن سلام ــ بفتح السين المهملة واللام المشددة ــ ابن عبيد الله بن سالم القرشي الجمحي ــ بضم الجيم وفتح الميم وكسر الحاء المهملة، نسبةً إلى جمح بن عمرو بن هصيص ــ قال أبو حاتم وابن حجر: صدوق.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٤٢، ٢٤٣)، التقريب (١/ ٤٨٣).

(٣) هو عبد الصمد بن حسان المروزي. قال البخاري: كتبت عنه، وهو مقارب، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وقال في الميزان: صدوق إن شاء الله. قال: تركه أحمد بن حنبل ولم يصح هذا.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ١٠٥)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٥١)، الميزان (٢/ ٦٢٠).

(٤) هو عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان ــ بفتح الذال المعجمة وسكون الكاف وفتح الواو ــ التميمي مولاهم، التنوري ــ بفتح التاء المثناة من فوق وتشديد النون المضمومة، نسبةً إلى التنور وعمله وبيعه ــ أبو سهل البصري. قال ابن المديني: ثقة في شعبة، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وقال الحاكم: ثقة مأمون، وقال ابن قانع: ثقة=

. . . .

الحَـرَّانـي[1]، وعبـد الملـك بـن عبـد العـزيـز بـن جـريـج وهـو مـن شيـوخـه وعبـد الملـك بـن عبـد العزيـز أبـو نصـر التَّمَّار[2]، وعبد الواحد بن غِيَاث[3]،

= يخطىء، وقال في التقريب: صدوق ثبت في شعبة.
طبقات ابن سعد (   )، الثقات للعجلي (ص ٣٠٣)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٣٣، ٨٣٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٢٧، ٣٢٨)، التقريب (١/ ٥٠٧)، الخلاصة (ص ٢٣٩).

(١) هو عبد الغفار بن داود بن مهران بن زياد البكري، أبو صالح الحراني ــ بفتح الحاء المهملة والراء المشددة، نسبةً إلى حران بلدة من جزيرة أقور، وهي على طريق الموصل والشام والروم ــ قال أبو حاتم: لا بأس به صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة فقيه، ولد بأفريقية سنة أربعين ومائة، وتوفي بمصر سنة أربع أو خمس أو ثمان وعشرين ومائتين.
الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٥٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٤٥، ٨٤٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٥، ٣٦٦)، التقريب (١/ ٥١٤).

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز القشيري ــ بضم القاف وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت، نسبةً إلى بني قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة قبيلة كبيرة ــ النسوي ــ بفتح النون والسين المهملة، نسبةً إلى نسا مدينة خراسان ــ أبو نصر التمار ــ بفتح التاء المثناة من فوق وتشديد الميم في آخرها الراء نسبةً إلى بيع التمر ــ قال أبو حاتم: ثقة يعد من الأبدال، ووثقه أبو داود والنسائي وابن سعد، وقال ابن حجر: ثقة عابد، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٥٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٥٦، ٨٥٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٦، ٤٠٧)، التقريب (١/ ٥٢٠).

(٣) هو عبد الواحد بن غياث ــ بكسر الغين المعجمة وفتح الياء المثناة من تحت ــ المربدي ــ بكسر الميم وسكون الراء وفتح الباء الموحدة، نسبةً إلى المربد، موضع بالبصرة ــ البصري، أبو بحر الصيرفي. قال أبو زرعة وابن حجر: صدوق، وقال الخطيب: كان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين.
الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٣)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٦٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٣٨، ٤٣٩)، التقريب (١/ ٥٢٦).

. . . .

وعبيد الله بن محمد العَيْشي[1]، (وعمرو بن خالد الحَرَّاني)[2]، وعمرو بن عاصم الكِلَابي[3]، والعلاء بن عبد الجبار[4] وغسان بن الربيع[5]، وأبو نُعَيم الفضل بن

---

(١) هو عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر التيمي، أبو عبد الرحمن البصري المعروف بالعيشي ــ بفتح العين وسكون الياء المثناة من تحت بعدها شين معجمة والعائشي لأنه من ولد عائشة بنت طلحة. قال أحمد: صدوق في الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال أبو داود: صدوق في الحديث، وقال الحافظ في التقريب: ثقة جواد رمي بالقدر ولم يثبت، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٣٥)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٨٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٥، ٤٦)، التقريب (١/ ٥٣٨).

(٢) من أ.

(٣) هو عمرو بن عاصم بن عبيد الله بن الوازع ــ بفتح الواو بعدها ألف ثم زاي مكسورة ــ الكلابي ــ بكسر الكاف وتخفيف اللام المفتوحة، نسبةً إلى كلاب بن ربيعة ــ أبو عثمان البصري الحافظ. قال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق في حفظه شيء، قال البخاري وغيره: مات سنة ثلاث عشرة ومائتين.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٥٥)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٥٠)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٣٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٥٨، ٥٩)، التقريب (٢/ ٧٢).

(٤) هو العلاء بن عبد الجبار الأنصاري مولاهم العطار، أبو الحسن البصري، نزيل مكة، قال العجلي وابن حجر: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين.
الثقات للعجلي (ص ٣٤٢)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٥٨)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٧٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٨٥، ١٨٦)، التقريب (٢/ ٩٢).

(٥) هو غسان بن الربيع الأزدي الموصلي، قال الدارقطني: ضعيف، وقال مرة: صالح، وقال الذهبي في الميزان: كان صالحاً ورعاً ليس بحجة في الحديث.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٥٢)، الميزان (٣/ ٣٣٤)، لسان الميزان (٤/ ٤١٨).

. . . .

دكَين، والفضل بن عَنْبسة الواسطي[1] وقَبِيصة بن عقبة[2]، وقريش بن أنس[3]، وكامل بن طلحة الجَحْدري[4]، ومالك بن أنس وهو من أقرانه، ومحمد بن

---

(١) هو الفضل بن عنبسة الواسطي أبو الحسن، ويقال: أبو الحسين الخزاز ــ بفتح الخاء المعجمة وتشديد الزاي بعدها ألف ثم زاي ثانية، نسبةً إلى من يبيع الخز ــ قال أحمد: ثقة من كبار أصحاب الحديث، وقال ابن سعد: كان ثقة معروفاً، ووثقه أيضاً النسائي وابن حبان والدارقطني، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ثلاث ومائتين.

طبقات ابن سعد (٧/ ٣١٥)، تهذيب الكمال (٢/ ١١٠٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٨١، ٢٨٢)، التقريب (٢/ ١١١).

(٢) هو قبيصة ــ بفتح القاف وكسر الباء الموحدة بعدها ياء مثناة من تحت ثم صاد مهملة مفتوحة ــ ابن عقبة بن محمد بن سفيان بن عقبة السوائي ــ بضم السين المهملة وتخفيف الواو المفتوحة، نسبةً إلى سواءة بن عامر بن صعصعة ــ أبو عامر الكوفي، قال ابن معين: قبيصة ثقة في كل شيء إلاَّ في حديث سفيان فإنه سمع منه وهو صغير، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق ربما خالف، مات سنة خمس عشرة ومائتين.

الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٢٦)، تهذيب الكمال (٢/ ١١١٩)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٤٧ ــ ٣٤٩)، التقريب (٢/ ١٢٢).

(٣) هو قريش بن أنس الأنصاري، وقيل: الأموي مولاهم، أبو أنس البصري، قال ابن المديني: كان ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به إلاَّ أنه تغير، وقال النسائي: ثقة. وقال ابن حبان: اختلط فظهر في حديثه مناكير فلم يجز الاحتجاج بأفراده، وقال ابن حجر: صدوق تغيَّر بأخرة، مات سنة ثمان ومائتين.

الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٤٢، ١٤٣)، تهذيب الكمال (٢/ ١١٢٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٧٤، ٣٧٥)، التقريب (٢/ ١٢٥).

(٤) هو كامل بن طلحة الجحدري ــ بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الدال المهملة، نسبة إلى بعض أجداده وهو جحدر واسمه: ربيعة بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل ــ أبو يحيى البصري. قال أحمد: كان مقارب الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال=

. . . .

إسحاق بن يسار، وهو من شيوخه، ومحمد بن بكر البُرْسَاني[1] ومحمد بن عبد الله الخُزَاعي[2]، ومحمد بن كثير المِصِّيصي[3]، ومسلم ابن أبـي عاصم

= أبو حاتم: لا بأس به. ووثقه الدارقطني وابن حيان، وقال الحافظ في التقريب: لا بأس به. مات سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين ومائتين.

الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٧٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١١٤١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٠٨، ٤٠٩)، التقريب (٢/ ١٣١).

(١) هو محمد بن بكر بن عثمان البرساني ــ بضم الباء الموحدة وسكون الراء وفتح العين المهملة، نسبةً إلى برسان، وهي قبيلة من الأزد ــ أبو عبد الله، ويقال: أبو عثمان البصري. قال أحمد: صالح الحديث، وقال ابن معين والعجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء، مات سنة أربع ومائتين.

الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢١٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١١٧٨، ١١٧٩)، تهذيب التهذيب (٩/ ٧٧، ٧٨)، التقريب (٢/ ١٤٧).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عثمان الخزاعي ــ بضم الخاء المعجمة وفتح الزاي، نسبةً إلى قبيلة خزاعة ــ أبو عبد الله البصري، وثَّقه ابن المديني وأبو حاتم وابن حبان، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين.

الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٣٠١)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٢٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٦٤، ٢٦٥)، التقريب (٢/ ١٧٨).

(٣) هو محمد بن كثير ابن أبـي عطاء الثقفي مولاهم، أبو أيوب الصنعاني المصيصي ــ بكسر الميم والصاد المشددة وسكون الياء المثناة من تحت وفي آخرها صاد مهملة ثانيةً، نسبةً إلى المصيصة، مدينة على ساحل البحر بين أنطاكية وبلاد الروم، قريباً من طرسوس، وإنما نسب إليها لكونها نزل بها ــ قال البخاري: ضعفه أحمد، وقال ابن معين: كان صدوقاً، وقال مرة: ثقة. وقال الحافظ في التقريب: صدوق كثير الغلط. مات سنة بضع عشرة ومائتين.

الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٦٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٦٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤١٥ ــ ٤١٧)، التقريب (٢/ ٢٠٣).

. . . .

النبيل[١]، وأبو كامل مظفر بن مدرك[٢]، ومعاذ بن خالد بن شقيق[٣]، ومعاذ بن معاذ[٤]، ومُهَنَّا بن عبد الحميد[٥]، وموسى بن داود

---

(١) هو مسلم ابن أبي عاصم، واسم أبي عاصم: الضحاك بن مخلد ــ بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام ــ النبيل. ذكره أبو حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

الجرح والتعديل (٤/ ١/ ١٨٧).

(٢) هو مظفر ــ بضم الميم وفتح الظاء المعجمة وتشديد الفاء المفتوحة ابن مدرك الخراساني، أبو كامل الحافظ. قال ابن معين: ثقة صاحب حديث، وقال أبو داود: ثقة ثقة، وقال النسائي: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة سبع ومائة.

الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٤٢)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٣٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٨٣ ــ ١٨٥)، التقريب (٢/ ٢٥٥).

(٣) هو معاذ بن خالد بن شقيق ــ بفتح الشين المعجمة وكسر القاف ــ ابن دينار العبدي ــ بفتح العين وسكون الباء الموحدة، نسبةً إلى عبد قيس من ربيعة بن نزار ــ ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: له مناكير وقد احتمل، وقال ابن حجر: صدوق، مات قبل المائتين.

تهذيب الكمال (٣/ ١٣٣٩)، الميزان (٤/ ١٣٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٨٩)، التقريب (٢/ ٢٥٦).

(٤) هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان بن الحارث بن مالك، أبو المثنى التميمي، الحافظ البصري، قال ابن معين وأبو حاتم: ثقة، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال ابن حجر: ثقة متقن، مات سنة ست وتسعين ومائة.

الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٤٨، ٢٤٩)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٤٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٩٤، ١٩٥)، التقريب (٢/ ٢٥٧).

(٥) هو مهنا ــ بضم الميم وتشديد النون المفتوحة ــ ابن عبد الحميد أبو شبل ــ بكسر الشين المعجمة وسكون الباء الموحدة ــ ويقال: أبو سهل. قال أبو حاتم: مجهول. وقال =

. . . .

الضبيِّ[١]، والنضر بن شميل، والنضر بن محمد الجُرَشي[٢]، والنعمان بن عبد السلام[٣]، وهشام بن عبد الملك الطيالسي[٤]، والهيثم بن

= بعضهم: دلّني عليه يحيى بن سعيد وكناه بذلك ثقة، وقال ابن حجر: ثقة.

الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٤٠)، تهذيب الكمال (٣/ ٣٨٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٠، ٣٣١)، التقريب (٢/ ٢٨٠).

(١) هو موسى بن داود الضبي ـ بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء المكسورة، نسبة إلى بني ضبة ـ أبو عبد الله الطرسوسي ـ بفتح الطاء المهملة وسكون الراء وضم السين المهملة، نسبة إلى طرسوس مدينة ببلاد الشام ـ الخُلقاني ـ بضم الخاء المعجمة وسكون اللام بعدها قاف. قال ابن نمير: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة صاحب حديث، وقال العجلي: كوفي ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ في حديثه اضطراب، وقال ابن حجر: صدوق فقيه زاهد له أوهام، مات سنة ست عشرة أو سبع عشرة ومائتين.

الثقات للعجلي (ص ٤٤٤)، الجرح والتعديل (٤/ ١/ ١٤١)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٨٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٢، ٣٤٣)، التقريب (٢/ ٢٨٢).

(٢) هو النضر بن محمد بن موسى الجرشي ـ بضم الجيم والشين المعجمة بينهما راء مفتوحة، نسبةً إلى بني جرش: بطن من حمير ـ أبو محمد اليمامي ـ بفتح الياء المثناة من تحت ـ مولى بني أمية. قال العجلي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربَّما تفرَّد، وقال ابن حجر: ثقة له أفراد.

الثقات للعجلي (ص ٤٤٩، ٤٥٠)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤١٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٤٤)، التقريب (٢/ ٣٠٢).

(٣) هو النعمان بن عبد السلام بن حبيب التيمي، أبو المنذر الأصبهاني، قال أبو حاتم: محله الصدق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم: ثقة مأمون، وقال ابن حجر: ثقة عابد فقيه.

الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٤٩، ٤٥٠)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤١٨)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٥٤)، التقريب (٢/ ٣٠٤).

(٤) هو هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري، الحافظ الإمام =

. . . .

جميل[1]، ويحيى بن إسحاق السَّيْلَحِيني[2]، ويحيى بن حماد الشيباني[3]

= الحجة. قال أحمد: متقن، وقال مرة: شيخ الإسلام ما أقدِّم اليوم عليه أحداً من المحدثين، وقال أبو حاتم: إمام فقيه عاقل ثقة حافظ، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة سبع وعشرين ومائتين.

الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٦٥، ٦٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٤١، ١٤٤٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٥ ــ ٤٧)، الكاشف (٣/ ١٩٧)، التقريب (٢/ ٣١٩)، الخلاصة (ص ٤١٠).

(١) هو الهيثم بن جميل ــ بفتح الجيم ــ البغدادي، أبو سهل الحافظ، نزيل أنطاكية، وثَّقه ابن سعد والعجلي وابن حبان، وقال ابن عدي: ليس بالحافظ يغلط على الثقات وأرجو أنه لا يتعمد الكذب. مات سنة أو أربع عشرة ومائتين.

الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٨٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٥٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ٩٠، ٩١)، الكاشف (٣/ ٢٠٢، ٢٠٣)، التقريب (٢/ ٣٢٦)، الخلاصة (ص ٤١٢).

(٢) هو يحيى بن إسحاق البجلي، أبو زكريا، ويقال: أبو بكر السيلحيني ــ بفتح السين المهملة واللام بينهما ياء مثناة من تحت ساكنة ثم حاء مهملة مكسورة ثم ياء مثناة من تحت ويقال: السالحيني أيضاً، والسلحين: قرية بقرب بغداد ــ قال أحمد: شيخ صالح ثقة صدوق، وقال ابن معين: صدوق المسكين. وقال ابن سعد: كان ثقة حافظاً لحديثه، وقال ابن حجر: ثقة من أصحاب الحديث وكأنه ترك فتغير، مات سنة عشر ومائتين.

الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٢٦)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٨٥، ١٤٨٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٧٦، ١٧٧)، الكاشف (٣/ ٢١٩)، التقريب (٢/ ٣٤٢)، الخلاصة (ص ٤٢١).

(٣) هو يحيى بن حماد الشيباني مولاهم، أبو بكر، ويقال: أبو محمد البصري. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال أبو حاتم: ثقة، وقال العجلي: بصري ثقة، وقال ابن حجر: ثقة عابد، مات سنة خمس عشرة ومائتين.

الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٣٧، ١٣٨)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٩٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٩٩، ٢٠٠)، الكاشف (٣/ ٢٢٣)، التقريب (٢/ ٣٤٦)، الخلاصة (ص ٤٢٢).

. . . .

ويحيى بن الضُّرَيْس الرازي[1]، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي[2]، وأبو سعيد مولى بني هاشم[3]، وأبو عامر العَقَدي[4].

قال المزي في «التهذيب»: «وعامة من ذكرناه في ترجمة حماد بن زيد دون ترجمة حماد بن سلمة، فإنه لم يروِ واحد منهم عن حماد بن سلمة»، ثم قال:

---

(1) هو يحيى بن الضريس ـ بضم الضاد المعجمة وفتح الراء وسكون الياء المثناة من تحت بعدها سين مهملة ـ ابن يسار البجلي مولاهم، أبو زكريا الرازي القاضي. قال ابن معين: كان كيِّساً ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة ثلاث ومائتين.
الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٥٨، ١٦٠)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٠٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٢، ٢٣٣)، الكاشف (٣/ ٢٢٧)، التقريب (٢/ ٣٥٠)، الخلاصة (ص ٤٢٤).

(2) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم، أبو محمد المقرىء النحوي البصري، وقال أحمد وأبو حاتم: صدوق، مات سنة خمس ومائتين.
الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٤٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٨٢).

(3) واسمه عبد الرحمن بن عبد الله البصري، قال أحمد وابن معين والنسائي: ثقة.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٥٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٩٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٨).

(4) واسمه عبد الملك بن عمرو القيسي والعقدي ـ بفتح العين المهملة والقاف، نسبةً إلى العقد بطن من بجيلة، وقيل: من قيس ـ البصري، قال ابن معين وأبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة مأمون، ووثقه أيضاً: اين سعد وابن حبان وابن شاهين، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة أربع أو خمس ومائتين.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٥٩)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٥٨، ٧٥٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٩، ٤١٠)، الكاشف (٢/ ١٨٦)، التقريب (١/ ٥٢١)، الخلاصة (ص ٢٤٥).

. . . .

«وممن انفرد بالرواية عن حماد بن سلمة أو اشتهر بالرواية عنه بهز بن أسد وموسى بن إسماعيل، وعامة من ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حماد بن زيد، فإذا جاءك عن واحد من هؤلاء عن حماد غير منسوب فهو ابن سلمة، والله أعلم»، انتهى.

وما أدري لم فرق المزي بين من ذكرهم في ترجمة جماد بن زيد دون ابن سلمة، وبين من ذكرهم في ترجمة حماد بن سلمة دون ابن زيد، فقال في الأولين أنهم انفردوا بالرواية عن حماد بن زيد، وقال في الآخرين أنهم انفردوا أو اشتهروا بالرواية عن حماد بن سلمة، فزاد في الآخرين «أو اشتهروا» بذلك، فيفهم منه أن بعضهم رووا عن حماد بن زيد ولكن لم يشتهروا بالرواية عنه، فما أدري وقع ذلك منه قصداً للتفرقة بين الترجمتين أو اتفاقاً، والله أعلم.

وكذلك الحجاج بن مِنْهال. وإذا قال عفان: «حدثنا حماد» أمكن أن يكون أحدهما.

ثم وجدت عن محمد بن يحيى الذُّهْلي عن عفان قال: إذا قلت لكم «حدثنا حماد»، ولم أنسبه فهو ابن سلمة. وذكر محمد بن يحيى فيمن سوى التَّبُوذَكي ما ذكره ابن خلّاد.

ومن ذلك ما رويناه عن سلمة بن سليمان أنه حدث يوماً فقال: «أنبا عبد الله»، فقيل له: ابن من؟ فقال: يا سبحان الله. أما ترضون في كل حديث حتى أقول: «حدثنا عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن الحنظلي الذي منزله في سكة صغد». ثم قال سلمة: إذا قيل: بمكة «عبد الله» فهو ابن الزبير. وإذا قيل بالمدينة «عبد الله» فهو ابن عمر، وإذا قيل بالكوفة «عبد الله» فهو ابن مسعود. وإذا قيل بالبصرة «عبد الله» فهو ابن عباس.

وإذا قيل بخراسان: «عبد الله»، فهو ابن المبارك.

وقال **الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني**: إذا قال المصري: «عن عبد الله» ولا ينسبه فهو ابن عمرو، يعني: ابن العاص، وإذا قال المكي: «عن عبد الله» ولا ينسبه فهو ابن عباس.

---

٢٣٣ ـ قوله: (وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني: إذا قال المصري: «عن عبد الله»، ولا ينسبه فهو ابن عمرو يعني ابن العاص)، انتهى.

قلت: وما حكاه الخليل عن المصريين حكاه الخطيب في «الكفاية» عن بعض المصريين بعد أن صدر كلامه بأن الشاميين يفعلون ذلك، فروى بإسناده إلى

. . . .

النضر بن شميل، قال: إذا قال الشامي عبد الله فهو ابن عمرو يعني ابن العاص، وإذا قال المديني[1]: عبد الله فهو ابن عمر، قال الخطيب: «وهذا القول صحيح»، ثم قال: «وكذلك يفعل بعض المصريين في عبد الله بن عمرو بن العاص»، انتهى.

وكلام الخطيب يدل على أن هذا في الشاميين أكثر منه في المصريين، والله أعلم.

---

(١) في ك: «المدني».

ومن ذلك أبو حمزة بالحاء والزاي عن ابن عباس إذا أطلق. وذكر بعض الحفاظ أن شعبة روى عن سبعة كلهم أبو حمزة، عن ابن عباس وكلهم أبو حمزة بالحاء والزاي إلاَّ واحداً فإنه بالجيم، وهو أبو جَمْرة نصر بن عمران الضُّبَعي. ويدرك فيه الفرق بينهم بأن شعبة إذا قال: «عن أبـي جمرة عن ابن عباس»، وأطلق فهو عن نصر بن عمران، وإذا روى عن غيره فهو يذكر اسمه أو نسبه، والله أعلم.

---

٢٣٤ ــ قوله: (وذكر بعض الحفاظ أن شعبة يروي عن سبعة كلهم أبو حمزة، عن ابن عباس، وكلهم أبو حمزة بالحاء والزاي إلاَّ واحداً فإنه بالجيم، وهو أبو جَمْرة نصر بن عمران الضُّبَعي، ويدرك فيه الفرق بينهم بأن شعبة إذا قال: «عن أبـي جمرة عن ابن عباس» وأطلق فهو عن نصر بن عمران، وإذا روى عن غيره فهو يذكر اسمه أو نسبه، والله أعلم)، انتهى.

وفيه نظر من حيث أن شعبة قد يروي عن نصر بن عمران ويطلقه فلا يذكر اسمه ولا ينسبه.

مثاله ما رواه أحمد في «مسنده»[1] قال: ثنا محمد بن جعفر[2] قال:

---

(١) (١/٣٣٨).

(٢) هو محمد بن جعفر الهذلي ــ بضم الهاء وفتح الذال المعجمة بعدها لام، نسبة إلى قبيلة هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ــ مولاهم، أبو عبد الله البصري المعروف بغندر ــ بضم الغين المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وقد تضم ــ روى عن شعبة فأكثر، وقال ابن معين: كان من أصح الناس كتاباً، وأراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً وكان مؤدباً، وفي حديث شعبة ثقة، ووثقه العجلي وابن سعد وابن حبان، وقال الحافظ في التقريب: «ثقة صحيح الكتاب إلاَّ أن فيه غفلة». مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومائة.

الجرح والتعديل (٣/٢/٢٢١، ٢٢٢)، تهذيب الكمال (٣/١١٨٣)، تهذيب التهذيب =

. . . .

ثنا شعبة، عن أبـي حمزة قال: سمعت ابن عباس يقول: مر بـي رسول الله ﷺ وأنا ألعب مع الغلمان فاختبأت من خلف باب. . .»[1] الحديث[2].

فهذا شعبة قد أطلق الرواية عن أبـي حمزة، وليس هو نصر بن عمران، وإنما هـو أبـو حمـزة بـالحـاء المهملـة والـزاي القصَّـاب، واسمـه عمـران بـن أبـي عطاء[3]، وقد نسبه مسلم[4] في روايته في هذا الحديث فرواه من رواية أمية بن خالد: ثنا شعبة، عن أبـي حمزة القصَّاب، عن ابن عباس فذكره، ولم يسمه مسلـم فـي روايتـه، وسمـاه النسـائي فـي روايتـه لهـذا الحـديـث فـي كتـاب

= (٩/ ٩٦ ــ ٩٨)، الكاشف (٣/ ٢٦)، التقريب (٢/ ١٥١)، الخلاصة (ص ٣٣٠، ٣٣١).

(١) وتمامه: «فدعاني فحطأني حطاة، ثم بعثني إلى معاوية فرجعت إليه فقلت: هو يأكل».
وقوله: «حطأني» من الحطو، وهو الضرب بالكف مبسوطة بين الكتفين.
وقيل: هو الدفع.
قال ابن الأعرابـي: «الحطو: تحريك الشيء مزعزعاً».
وقال النووي: «وإنما فعل هذا بابن عباس ملاطفة وتأنيساً».
انظر: الفائق (١/ ٢٦٩)، النهاية (١/ ٤٠٤)، لسان العرب (١٤/ ١٨٤، ١٨٥)، شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ١٥٦).

(٢) وأخرجه أيضاً مسلم (٣/ ٢٠١٠) في كتاب البر والصلة والآداب رقم (٢٦٠٤)، وأخرج الطيالسي في مسنده (ص ٣٥٨) رقم (٢٧٤٦) بإسناده من طريق أبـي حمزة، عن ابن عباس قصة إرسال النبـي ﷺ له إلى معاوية فقط.

(٣) عمران بن أبـي عطاء الأسدي مولاهم، أبو حمزة القصاب الواسطي. قال أحمد: ليس به بأس صالح الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وكذا قال ابن حبان وابن نمير، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.
تهذيب الكمال (٢/ ١٥٠٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٣٥، ١٣٦)، الكاشف (٢/ ٣٠١)، التقريب (٢/ ٨٤)، الخلاصة (ص ٢٦٩).

(٤) (٤/ ٢٠١٠)، (٢٦٠٤).

. . . .

«الكنى»[1]، فقال: أنا عمرو بن علي[2]: حدثني سهل بن يوسف[3]، قال: ثنا شعبة، عن أبي حمزة عمران بن أبي عطاء، عن ابن عباس فذكره، وكان ينبغي لمسلم أن يسميه في روايته، وإن لم يكن سماه شيخه بقوله: «هو عمران بن أبي عطاء أو يعني عمران بن أبي عطاء»، لأن أبا حمزة القصَّاب اثنان: أحدهما هذا، والآخر اسمه ميمون القصَّاب الأعور[4].

---

(1) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٧ أ)، شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ١٥٥).

(2) هو عمرو بن علي بن بحر بن كنيز ــ بفتح أوله، وبنون وزاي ــ الباهلي، أبو حفص الصيرفي الفلاس ــ بفتح الفاء واللام المشددة، نسبة لمن يبيع الفلوس ــ الحافظ، أحد الأعلام المشاهير، قال أبو حاتم: بصري صدوق، وقال النسائي: ثقة صاحب حديث حافظ، وقال أبو زرعة: كان من فرسان الحديث. وقال ابن حجر: ثقة حافظ، مات سنة تسع وأربعين ومائتين.
الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٤٩)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٤٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ٨٠ ــ ٨٢)، الكاشف (٢/ ٢٩٠)، التقريب (٢/ ٧٥)، الخلاصة (ص ٢٩١، ٢٩٢).

(3) هو سهل بن يوسف الأنماطي ــ بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الميم، نسبة إلى بيع الأنماط، وهي ضرب من البسط ــ أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عبد الله البصري. قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال النسائي والدارقطني: ثقة. قال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر، مات سنة تسعين ومائة أو بعدها.
الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٠٥)، تهذيب الكمال (١/ ٥٥٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٥٩، ٢٦٠)، الكاشف (١/ ٣٢٦)، التقريب (١/ ٣٣٧)، الخلاصة (ص ١٥٨).

(4) ميمون أبو حمزة الأعور القصاب الكوفي الراعي. قال أحمد: ضعيف الحديث. وقال مرة: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء لا يكتب حديثه، وقال البخاري: ليس بذاك، وقال أيضاً: ضعيف ذاهب الحديث. وقال النسائي: ضعيف جداً.
التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٣٤٣)، الضعفاء الصغير (ص ١١٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٠٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٩٥، ٣٩٦)، الكاشف (٣/ ١٧١)، التقريب (٢/ ٢٩٢)، الخلاصة (ص ٣٩٤).

. . . .

وقد يجاب عن فعل مسلم بأن ميمون القصَّاب لا يروي عن ابن عباس ولا يروي عنه شعبة، وإنما يروي عنه سفيان الثوري وشريك بن عبد الله النخعي[1] وآخرون، وروى هو عن إبراهيم النخعي والحسن البصري في آخرين من التابعين، وهو ضعيف عندهم والأول ثقة من التابعين، وميمون من أتباع التابعين فلا يلتبس[2]، والله أعلم.

وقد يروي شعبة أيضاً عن أبـي حمزة عن ابن عباس، وهو نصر بن عمران وينسبه.

مثاله: ما رواه مسلم في الحج[3] من رواية محمد بن جعفر قال: ثنا شعبة، قال: سمعت أبا جمرة الضُّبَعي، قال: تمتعت فنهاني ناس عن ذلك فأتيت ابن عباس . . . » الحديث[4].

---

(١) هو شريك ــ بفتح الشين المعجمة وكسر الراء بعدها ياء مثناة من تحت وآخره كاف ــ ابن عبد الله بن أبـي شريك النخعي ــ بفتح النون والخاء المعجمة وكسر العين المهملة، نسبة إلى النخع، وهي قبيلة كبيرة من مذحج ــ أبو عبد الله الكوفي القاضي. وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ صاحب حديث وهو يغلط أحياناً، وقال أبو حاتم: له أغاليط، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطىء كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة.

الكامل (٤/ ١٣٢١ ــ ١٣٣٨)، الميزان (٢/ ٢٧٠ ــ ٢٧٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٨٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٣، ٣٣٧)، الكاشف (٢/ ٩، ١٠)، التقريب (١/ ٣٥١)، الخلاصة (ص ١٦٥).

(٢) وقد يجاب عن مسلم ــ رحمه الله ــ أيضاً أن عمران بن أبـي عطاء هذا ليس له عن ابن عباس عن النبـي ﷺ غير هذا الحديث كما نقله النووي في شرح مسلم (١٦/ ١٥٥).

(٣) (٢/ ٩١١) رقم (١٢٤٢).

(٤) وتمامه: « . . فسألته عن ذلك، فأمرني بها».

. . . .

فهذا شعبة لم يطلق الرواية عن أبـي جمرة بل نسبه بأنه الضُّبَعي وهذا لا يرد على عبارة المصنف[1]، ولكن أردت بإيراده أنه ربما نسب أبا جمرة الذي بالجيم، وربما لم ينسب أبا حمزة الذي بالحاء كما تقدم من مسند أحمد، والله أعلم.

---

(١) على هامش الأصل: «حاشية لشيخنا الحافظ: الذي بعده: ومسند أحمد يحتمل أن يكون من اختصار محمد بن جعفر لا أن شعبة اقتصر على كنيته فقط، فليتأمل».

القسم السابع: المشترك المتفق في النسبة خاصة.

ومن أمثلته: الآملي والآملي. فالأول: إلى آمل طَبَرَستان. قال أبو سعد السمعاني: «أكثر أهل العلم من أهل طبرستان من آمُل». **والثاني: إلى آمل جَيْحُون.** شهر بالنسبة إليها عبد الله بن حماد الآملي، روى عنه البخاري في صحيحه. وما ذكره الحافظ أبو علي الغساني ثم القاضي عياض المغربيان من أنه منسوب إلى آمُل طَبَرَستان فهو خطأ، والله أعلم.

ومن ذلك الحَنَفي والحَنَفي. فالأول: نسبة إلى بني حنيفة، والثاني: نسبة إلى مذهب أبي حنيفة. وفي كل منهما كثرة وشهرة. وكان محمد بن طاهر المقدسي وكثير من أهل الحديث وغيرهم يفرقون بينهما، فيقولون في المذهب: «حنيفي» بالياء، ولم أجد ذلك عن أحد من النحويين إلاَّ عن أبي بكر ابن الأنباري الإمام ــ قاله في كتابه «الكافي» ولمحمد بن طاهر في هذا القسم «كتاب الأنساب المتفقة».

ووراء هذه الأقسام أقسام أخر لا حاجة بنا إلى ذكرها.

---

٢٣٥ ــ قوله: (والثاني إلى آمُل[١] جَيْحُون[٢]. شهر بالنسبة إليها

---

(١) آمُل: بفتح أوله ومده وضم الميم: بلد من بلاد طبرستان.
انظر: معجم ما استعجم (١/ ٩٣).

(٢) جيحون: ــ بفتح الجيم وسكون الياء المثناة من تحت وضم الحاء المهملة ــ وهو نهر في وادي خراسان على وسط مدينة، يقال لها: جيهان فنسبه الناس إليها، وقالوا: جيحون على عادتهم في قلب الألفاظ، وقيل: يجيء هذا النهر من موضع، يقال له: ريوساران وهو جبل يتصل بناحية السند والهند وكابل.
انظر: معجم البلدان (٢/ ١٩٦).

. . . .

عبد الله بن حماد الآملي[1]، روى عنه البخاري في صحيحه)، انتهى.

وفيه نظر، من حيث إن البخاري لم يصرح في «صحيحه» بروايته عن عبد الله بن حماد الآمُلي، وإنما روى في صحيحه عن عبد الله غير منسوب حديثين أحدهما عن يحيى بن معين[2]، والآخر عنه عن سليمان بن عبد الرحمن[3]،[4]

---

(١) هو عبد الله بن حماد بن أيوب بن موسى، وقيل: ابن الطفيل أبو عبد الرحمن الحافظ الآملي، ويقال له: الأموي أيضاً لأن بلده يسمى آمو. ذكره ابن حبان في الثقات. توفي سنة تسع وستين، وقيل: ثلاث وسبعين ومائتين.
تهذيب الكمال (٢/ ٦٧٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٩٠، ١٩١)، الكاشف (٢/ ٧٣)، التقريب (١/ ٤١٠)، الخلاصة (ص ١٩٥).

(٢) (٤/ ٢٤٠) كتاب المغازي «باب إسلام أبـي بكر». وقد ورد التصريح فيه أن عبد الله هو الآملي حيث قال البخاري: حدثني عبد الله بن حماد الآملي، قال: حدثني يحيى بن معين، وقد راجعت ــ في ذلك ــ ثلاث طبعات من صحيح البخاري.
الأولى: طبعة المكتبة الإسلامية باستانبول (٤/ ٢٤٠).
الثانية: الطبعة السلطانية ببولاق القاهرة (٥/ ٥٨).
الثالثة: طبعة إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة (٥/ ١٣٤).
وكلها ورد فيها التصريح بأنه عبد الله بن حماد الآملي.

(٣) (٥/ ١٩٧) في تفسير سورة الأعراف «باب ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾».
قال البخاري: حدثنا عبد الله: حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون.

(٤) هو سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون التميمي الدمشقي أبو أيوب. قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: سليمان صدوق مستقيم الحديث لكنه أروى الناس عن الضعفاء المجهولين، وقال الدارقطني وأبو داود: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.
الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١٢٩)، تهذيب الكمال (١/ ٥٤٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠٧ ــ ٢٠٨)، الكاشف (١/ ٣١٧)، التقريب (١/ ٣٢٧)، الخلاصة (ص ١٥٣).

. . . .

وموسى بن هارون البُرْدي[1]، فظن بعضهم أنه عبد الله بن حماد الآمُلي، فذكره الكلاباذي في «رجال البخاري»[2]، قال المزي: «ويحتمل أن يكون عبد الله بن أبي القاضي الخوارزمي»[3]/، انتهى.

ويؤيد هذا الاحتمال أن البخاري روى عنه في كتاب «الضعفاء الكبير» عدة أحاديث عن سليمان بن عبد الرحمن وغيره سماعاً وتعليقاً[4]، والله أعلم.

(١) هو موسى بن هارون القيسي، أبو عمر الكوفي البُردي ــ بضم الباء الموحدة وسكون الراء وبالدال المهملة كان يبيع التمر البُردي، وهو من جيد التمر بالمدينة، فنسب إليه ــ وقيل: إنه لَقب لقِّب به لبردة كان يلبسها. قال أبو زرعة: لا بأس به، ووثقه ابن حبان، وقال: ربما أخطأ. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، مات سنة أربع وعشرين ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١٣٩٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٥، ٣٧٦)، الكاشف (٣/ ١٦٧)، التقريب (٢/ ٢٨٩)، الخلاصة (ص ٣٩٣).

(٢) (١/ ٤٣٧).

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ٦٧٥).

(٤) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٢١٧)، الشذا الفياح (ق ١٢٧ ب)، فتح المغيث (٣/ ٢٥٧).

ثم إن ما يوجد من المتفق المفترق غير مقرون ببيان، فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته، فكثيراً ما يأتي مميزاً في بعضها، وقد يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه، وربما قالوا في ذلك بظن لا يقوى.

حدث القاسم المُطرِّز يوماً بحديث: «عن أبـي همام أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان». فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ: من سفيان هذا؟ فقال: هذا الثوري. فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة، فقال له المطرز: من أين قلت؟ فقال: «لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة، وهو مليء بابن عيينة»، والله أعلم.

---

٢٣٦ ـــ قوله: (حدث القاسم المُطَرِّز[١] يوماً بحديث عن أبـي همَّام[٢] أو غيره عن الوليد بن مسلم، عن سفيان، فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ: من

---

(١) هو أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي المقرىء الحافظ الثقة، ويعرف بالمطرز ـــ بضم الميم وفتح الطاءِ المهملة وتشديد الراء المكسورة ـــ. قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً، وقال الدارقطني: قاسم المطرز مصنف مقرىء نبيل، وكان من المكثرين في تصنيف المسند والأبواب والرجال. مات سنة خمس وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (١٢/ ٤٤١)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧).

(٢) هو الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السكوني ـــ بفتح السين المهملة وضم الكاف وسكون الواو وفي آخرها نون، نسبة إلى السكون وهو بطن من كندة ـــ أبو همام بن أبـي بدر الكوفي، نزيل بغداد. قال ابن معين: لا بأس به ليس هو ممن يكذب، وقال أبو حاتم: شيخ صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين.
الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٤٦٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٣٥، ١٣٦)، الكاشف (٣/ ٢١٠)، التقريب (٢/ ٣٣٣)، الخلاصة (ص ٤١٦).

. . . .

سفيان هذا؟ فقال: هذا الثوري. فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة، فقال له المُطَرِّز: من أين قلت؟ فقال: لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة، وهو مليء بابن عيينة، والله أعلم)، انتهى.

قلت: أقر المصنف تصويب كلام الحافظ أبي طالب أحمد بن نصر[1]، وتعليل ذلك بكون الوليد بن مسلم مليئاً بابن عيينة، وفيه نظر من حيث إنه لا يلزم من كونه مليئاً ــ على تقدير تسليمه أن يكون هذا من حديثه عنه إذا أطلقه[2]، بل يجوز أن يكون هذا من تلك الأحاديث المعدودة التي رواها الوليد عن سفيان الثوري، وإذا عرف ذلك فإني لم أر في شيء من كتب التواريخ وأسماء الرجال، رواية الوليد بن مسلم، عن سفيان بن عيينة البتة[3]، وإنما رأيت فيها ذكر روايته عن سفيان الثوري، وممن ذكر ذلك البخاري في «التاريخ الكبير»[4]، وابن عساكر

---

(١) هو أحمد بن نصر بن طالب أبو طالب البغدادي الحافظ الإمام الثبت، كان الدارقطني يقول: أبو طالب الحافظ أستاذي، وقال الخطيب: كان ثقة ثبتاً حدث عنه عبد الله بن زيدان البجلي، وهو أكبر منه، مات في شهر رمضان سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (٥/ ١٨٢، ١٨٣)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٢، ٨٣٣).

(٢) على هامش الأصل: «سياق عبارة الحافظ أبي طالب يشعر بأنه حفظ تلك الأحاديث، وأن هذا ليس فيها فلا موضع للاحتمال. وابن عيينة ــ وإن تأخرت وفاته عن الوليد ــ فهو في طبقة شيوخه فلا مانع أن يسمع منه، والله أعلم».

(٣) على هامش الأصل: «حاشية لشيخنا الحافظ ابن حجر أعزه الله: قال ابن عائذ في المغازي: أخبرني الوليد بن مسلم، حدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: قال الله على المسلمين على الرجل قتال عشرة من الكفار الحديث، وقال فيها وأخبرني الوليد بن مسلم: ثنا سفيان بن عيينة عن زيد بن خصيفة أن النبي ﷺ ظاهر بين درعين يوم أحد». [هو ابن عايذ، راجع ترجمته في سير أعلام النبلاء (١١/ ١٠٤) وهو يروي عن الوليد بن مسلم، قاله أبو الأشبال أحمد شاغف].

(٤) (٤/ ٢/ ١٥٢، ١٥٣).

. . . .

في «تاريخ دمشق»[1]، والمزي في «التهذيب»[2] وكذلك لم أر في شيء من كتب الحديث رواية الوليد عن ابن عيينة، لا في الكتب الستة ولا غيرها، وروايته عن الثوري في «السنن الكبرى» للنسائي فروى في «اليوم والليلة»[3] حديثاً عن الجارود بن معاذ الترمذي عن الوليد بن مسلم، عن سفيان الثوري[4]، والله أعلم.

ويرجع ذلك وفاة الوليد بن مسلم قبل سفيان بن عيينة بزمن، فإن الوليد حج سنة أربع وتسعين ومائة، ومات بعد انصرافه من الحج قبل أن يصل إلى دمشق في المحرم سنة خمس وتسعين ومائة[5]، وقيل: مات في بقية سنة أربع[6] وتأخر سفيان بن عيينة إلى سنة ثماني وتسعين[7]، وتوفي الثوري سنة إحدى وستين ومائة[8]، فالظاهر أن ما قاله القاسم بن زكريا المُطَرِّز من أنه الثوري هو الصواب، والله أعلم.

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٧ ب).

(٢) (٣/ ١٤٧٥).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٧ ب).

(٤) على هامش الأصل: «قال شيخنا ابن حجر أعزه الله: رواية الوليد بن مسلم عن ابن عيينة في أوائل الجهاد».

(٥) سقطت من أ، ك، ب.

(٦) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٤٧٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٥٤).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٥١٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٢٠).

(٨) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٥١٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ١١٤).

النوع الخامس والخمسون
نوع يتركب من النوعين اللذين قبله

وهو أن يوجد الاتفاق المذكور في النوع الذي فرغنا منه آنفاً في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عرفا بها، ويوجد في نسبهما أو نسبتهما الاختلاف والائتلاف المذكوران في النوع الذي قبله، أو على العكس من هذا بأن يختلف ويأتلف اسماهما ويتفق نسبتهما أو نسبهما اسماً أو كنية.

ويلتحق بالمؤتلف والمختلف فيه ما يتقارب ويشتبه وإن كان مختلفاً في بعض حروفه في صورة الخط.

وصنف الخطيب الحافظ في ذلك كتابه الذي أسماه «كتاب تلخيص المتشابه في الرسم»، وهو من أحسن كتبه، لكن لم يعرف باسمه الذي سماه به عن موضوعه كما أعربنا عنه.

فمن أمثلة الأول: موسى بن عَلي ــ بفتح العين، وموسى بن عُلَي ــ بضم العين. فمن الأول جماعة منهم أبو عيسى الخُتَّلي الذي روى عنه أبو بكر بن مِقْسَم المقرىء وأبو علي الصوَّاف وغيرهما.

النوع الخامس والخمسون
نوع مركب من النوعين اللذين قبله

٢٣٧ ــ قوله: (موسى بن عَلي ــ بفتح العين، وموسى بن عُلَي ــ بضم العين. فمن الأول جماعة منهم: أبو عيسى الخُتَّلي الذي روى عنه أبو بكر بن مِقْسَم المقرىء، وأبو علي الصوَّاف وغيرهما)، انتهى.

. . . .

فقوله: «وأبو علي الصواف» هو معطوف على أبـي بكر بن مقسم لا على أبـي عيسى الختّلي.

وقد توهم بعضهم أنه معطوف على أبـي عيسى، وهو شيخنا العلامة علاء الدين التركماني[1] في اختصاره لكتاب ابن الصلاح فقال[2]: «فالأول كموسى بن علي ــ بفتح العين ــ أبو عيسى الخُتَّلي، وأبو علي الصوَّاف»[3]، انتهى.

وهذا لا يصح لأن اسم أبـي علي الصوَّاف محمد بن أحمد بن الحسن لا موسى بن عُلَي.

فعلى هذا لم يذكر المصنف ممن اسمه موسى بن علي ــ بالفتح ــ إلاَّ واحداً فقط.

وزاد / النووي في مختصره المسمى «بالإرشاد»[4] فقال: «إنهم كثيرون». وفيه نظر.

---

(١) في ب: «ابن التركماني».

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٨ أ).

(٣) هو محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق بن إبراهيم، أبو علي الصواف ــ بفتح الصاد المهملة والواو المشددة، نسبة إلى بيع الصوف ــ المحدث الحجة. قال الدارقطني: ما رأت عينا مثله ومثل آخر بمصر لم يسمه. وكان ثقة مأموناً من أهل التحرز. مات في شعبان من سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، وله تسع وثمانون سنة.

تاريخ بغداد (١/ ٢٨٩)، الأنساب (٨/ ٩٩)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٨٤ ــ ١٨٦)، العبر (٢/ ١٠٤، ١٠٥)، البداية والنهاية (١١/ ٢٨٦)، الوافي بالوفيات (٢/ ٤٤)، شذرات الذهب (٣/ ٢٨).

(٤) (ص ٧٤٤).

. . . .

وليس في المتقدمين أحد يسمى هكذا لا في رجال الكتب الستة، ولا في تاريخ البخاري، ولا كتاب ابن أبي حاتم، ولا ثقات ابن حبان، ولا في كثير من التواريخ أمهات تواريخ الإسلام (كتاريخ أبي بكر ابن خيثمة و «الطبقات» لمحمد بن سعد، و «تاريخ مصر» لابن يونس، و «الكامل» لابن عدي)[١]، و «تاريخ نيسابور» للحاكم، و «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم.

وفي كتاب «تاريخ بغداد» للخطيب رجلان متأخران، وفي «تاريخ دمشق» رجل واحد.

وهذه الكتب العشرة المذكورة بعد تاريخ البخاري هي أمهات الكتب المصنفة في هذا الفن كما قال المزي في «التهذيب».

وقد رأيت ذكر من وقع ذكره في التواريخ من القسم الأول.

فالأول: موسى بن عَلي بن موسى، أبو عيسى الخُتَّلي[٢] ــ وهو أقدمهم ــ روى عنه أبو بكر الأنباري النحوي، وابن مِقْسم والصواف. ذكره الخطيب في التاريخ[٣] وكان ثقة.

والثاني: موسى بن علي بن موسى، أبو بكر الأحول البزاز، روى عن جعفر بن محمد الفريابي، روى عنه محمد بن عمر بن بكير

---

(١) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٢) الختلي: بضم الخاء المعجمة وتشديد التاء المثناة من فوق وكسر، اللام وهي بلاد مجتمعة وراء بلخ، وقيل: بضم الخاء والتاء المثناة من فوق، نسبة إلى الختل قرية على طريق خراسان إذا خرجت من بغداد.

انظر: الأنساب (٥/ ٤٤ ــ ٤٨)، معجم البلدان (٢/ ٣٤٦)، معجم ما استعجم (٢/ ٣٦٤، ٤٨٨).

(٣) (١٣/ ٥٤).

. . . .

المقرىء، ذكره الخطيب[1] أيضاً.

والثالث: موسى بن علي بن محمد، أبو عمران النحوي الصقلي[2]، سكن دمشق مدة، روى عن أبـي ذر الهروي، روى عنه عبد العزيز الكتاني وغيره، توفي سنة سبعين وأربعمائة، ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[3].

والرابع: موسى بن علي بن قداح، أبو الفضل المؤذن الخياط، سمع منه الحافظان[4]: أبو المظفر بن السمعاني وأبو القاسم بن عساكر، توفي سنة سبع وثلاثين وخمسمائة[5].

والخامس: موسى بن علي القرشي، أحد المجهولين، ذكره (الخطيب)[6] في «تلخيص المتشابه»[7] في ترجمة قَنْبَر بن أحمد[8]، وروى له الحديث الآتي

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ٦٣).

(٢) الصقلي: بفتح الصاد المهملة والقاف وفي آخرها اللام المكسورة، نسبة إلى «صقلية»، وهي جزيرة من جزائر بحر المغرب قريبة من القيروان والمهدية.
انظر: الأنساب (٨/ ٨٠)، معجم البلدان (٣/ ٤١٦ ـ ٤١٩).

(٣) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٨ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٣٣٠).

(٤) في ك: «الحافظ».

(٥) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٨ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٣٣١).

(٦) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٧) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٨ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٣٣٠).

(٨) هو قنبر ـ بفتح القاف وسكون النون وفتح الباء الموحدة ـ ابن أحمد بن قنبر، مولى علي بن أبـي طالب رضي الله عنه. قال الأزدي: يقال: كبر حتى كان لا يدري ما يقول أو يروي. وقال الذهبـي: لم يثبت حديثه، قل ما روى.
الميزان (٣/ ٣٩٢)، لسان الميزان (٤/ ٤٧٥)، الإكمال (٧/ ١٠٠)، تبصير المنتبه (٣/ ١١٣٧).

. . . .

ذكره، وذكره ابن ماكولا في «الإكمال»[١] في باب القاف: أنه[٢] روى عن قَنْبَر بن أحمد، وذكره الذهبي في «الميزان»[٣]، وقال: «لا يدري من ذا والخبر كذب عن قَنْبَر بن أحمد بن قَنْبَر، عن أبيه، عن جده، عن كعب بن نوفل، عن بلال مرفوعاً: «كان نِثَار[٤] عرس فاطمة وعلي صِكَاك بأسماء محبيهما بعتقهم من النار»، قال: إسناده ظلمات»[٥].

والسادس: موسى بن علي بن غالب، أبو عمران الأموي من أهل غرب الأندلس، روى عن أحمد بن طارق[٦] وغيره، وذكره ابن حفظ الله وقال: «توفي في ثالث رمضان سنة ثمان وتسعين وخمسمائة، ذكره ابن الأبار في «التكملة»[٧].

والسابع: موسى بن علي بن عامر أبو عمران الجزيري، أصله من الجزيرة

---

(١) (٧/ ١٠٠).

(٢) في ك: «وقال: إنه».

(٣) (٤/ ٢١٥).

(٤) النثار: بكسر النون وفتح الثاء المثلثة، أصله ما يتناثر حول الخوان من فتات الخبز ونحوه، والمراد به ما ينثر في العرس من نقود ونحوها. فهو اسم مصدر يطلق على المنثور.
انظر: لسان العرب (٥/ ١٩١)، تاج العروس (٢/ ٥٥٤)، المطلع (ص ٣٢٩).

(٥) ونقل الحافظ في اللسان (٤/ ٤٧٥) عن الخطيب قوله في رجاله «كلهم مجهولون».

(٦) هو أحمد بن طارق بن سنان، أبو الرضا الكركي ــ بفتح الكاف وسكون الراء وكسر الكاف الثانية، نسبة إلى كرك: قرية في أصل جبل لبنان ــ ثم البغدادي التاجر المحدث الرحال. سمع في أسفاره الحديث في عدة بلاد، وكان أكثر سفره إلى مصر، قال الذهبي: «كان شيعياً جلداً». مات سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة.
العبر (٣/ ١٠٥)، معجم البلدان (٤/ ٤٥٢).

(٧) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٨ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٣٣٠).

. . . .

الخضراء، وهو من أهل إشبيلية، له مصنفات منها: شرح الإيضاح وشرح التبصرة للصَّيْمري، وذكره ابن الأبار في «التكملة» أيضاً[1].

فهؤلاء المذكورون في تواريخ الإسلام من الشرق والغرب إلى زمن ابن الصلاح لم يبلغوا حد الكثرة، فوصف الشيخ محيـي الدين رحمه الله[2] بأنهم كثيرون فيه تجوُّز، والله أعلم.

---

(١) انظر المصدرين السابقين.

(٢) في ب: زيادة «لهم».

وأما الثاني: فهو موسى بن عُلي بن رباح اللخمي المصري، عرف بالضم في اسم أبيه.

وقد روينا عنه تحريجه من يقوله بالضم.

ويقال: إن أهل مصر كانوا يقولونه بالفتح لذلك، وأهل العراق كانوا يقولونه بالضم.

---

٢٣٨ ـ قوله: (وأما الثاني فهو موسى بن عُلَي بن رباح اللخمي المصري)[١]، ثم قال: (ويقال: إن أهل مصر كانوا يقولونه بالفتح لذلك، وأهل العراق كانوا يقولونه بالضم)، انتهى.

أبهم المصنف قائل ذلك وأتى به بصيغة التمريض.

والذي قال ذلك: محمد بن سعد، قاله في / «الطبقات»[٢] بلفظ: «أهل مصر يفتحون وأهل العراق يضمون».

---

(١) موسى بن علي بن رباح اللخمي ـ بفتح اللام وسكون الخاء المعجمة، نسبة إلى لخم، قبيلة من اليمن ـ المصري. وثقه أحمد وابن معين والعجلي وابن سعد والنسائي. مات بالإسكندرية سنة ثلاث وستين ومائة في خلافة المهدي.

طبقات ابن سعد (٧/ ٥١٥)، الكاشف (٣/ ١٦٥)، التقريب (٢/ ٢٨٦)، الخلاصة (ص ٣٩٢).

(٢) لم أقف على ذلك في ترجمته في طبقات ابن سعد (٧/ ٥١٥) المطبوعة.

وكان بعض الحفاظ يجعله بالفتح اسماً له وبالضم لقباً، والله أعلم.

ومن المتفق من ذلك المختلف المؤتلف في النسبة:

محمد بن عبد الله المُخرِّمي ـ بضم الميم الأولى وكسر الراء المشددة ـ مشهور صاحب حديث، نسب إلى المخرم من بغداد.

ومحمد بن عبد الله المَخْرَمي ـ بفتح الميم الأولى وإسكان الخاء المعجمة ـ غير مشهور، روى عن الشافعي الإمام، والله أعلم.

---

٢٣٩ ـ قوله: (وكان بعض الحفاظ يجعله بالفتح اسماً له وبالضم لقباً، انتهى.

أبهم المصنف تسمية الحافظ القائل ذلك، وهو الدارقطني[١].

---

(١) ذكر الدارقطني موسى بن علي هذا في موضعين من كتابه المؤتلف والمختلف (٢/ ١٠٣٥)، (٣/ ١٥٦٠) في باب «رباح ورياح» وباب «علي وعلي وعلي».

وليس في هذين الموضعين ذكر هذه العبارة، فلعلها وردت في نسخ أخرى للكتاب أو في موضع آخر لم أقف عليه، والله أعلم.

انظر أيضاً: التاريخ الكبير (٤/ ١/ ٢٨٩)، مشارق الأنوار (٢/ ١١٠)، الإكمال (٦/ ٢٥٠، ٢٥١)، المشتبه (٢/ ٤٦٩)، تبصير المنتبه (٣/ ٩٦٧)، تاج العروس (١٠/ ٢٥٢).

ومما يتقارب ويشتبه مع الاختلاف في الصورة:

ثور بن يزيد الكَلاَعي الشامي.

وثور بن زيد بلا ياء في أوله الدِّيلي المدني، وهذا الذي روى عنه مالك، وحديثه في الصحيحين معاً.

والأول حديثه عند مسلم خاصة، والله أعلم.

---

٢٤٠ ــ قوله: (ومما يتقارب ويشتبه مع الاختلاف في الصورة: ثور بن يزيد الكَلاَعي الشامي[١]، وثور بن زيد ــ بلا ياء في أوله ــ الدِّيلي المدني[٢]، وهذا الذي روى عنه مالك، وحديثه في الصحيحين معاً. والأول حديثه عند مسلم خاصة، والله أعلم)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: إن قوله ــ عند ذكر ثور بن زيد ــ : «وهو الذي روى عنه مالك»

---

(١) هو ثور بن يزيد بن زياد الكلاعي ــ بفتح الكاف واللام في آخرها عين مهملة، نسبة إلى قبيلة «كلاع» نزلت الشام وأكثرهم نزل حمص ــ ويقال: الرحبي ــ بفتح الراء وسكون الحاء المهملة وفي آخرها باء موحدة، نسبة إلى الرحبة بلدة على الفرات ــ أبو خالد الحمصي. وثقه ابن المديني وابن معين وابن سعد والعجلي، إلاَّ أنه كان يرى القدر، ولذا قال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت إلاَّ أنه كان يرى القدر. مات سنة ثلاث وخمسين.
تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣ ــ ٣٥)، الكاشف (١/ ١٢٠)، التقريب (١/ ١٢١)، الخلاصة (ص ٥٨).

(٢) هو ثور بن زيد الديلي ــ بكسر الدال بعدها ياء مثناة من تحت ثم لام مكسورة وآخره ياء مثناة، نسبة إلى بني الديل بن بكر ــ مولاهم المدني، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي. وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة خمس وثلاثين ومائة.
تهذيب التهذيب (٢/ ٣٢)، الكاشف (١/ ١٢٠)، التقريب (١/ ١٢٠)، الخلاصة (ص ٥٨).

. . . .

يقتضي أن مالكاً لم يرو عن ثور بن يزيد. وقد ذكر صاحب «الكمال»[١] أن مالكاً روى عن ثور بن يزيد أيضاً، وتبعه المزي في «تهذيب الكمال»[٢] على ذلك، ولكني لم أر رواية مالك عنه لا في «الموطأ» ولا في شيء من الكتب الستة ولا في «غرائب مالك» للدارقطني، ولا غير ذلك.

الأمر الثاني: أن قوله أن ثور بن يزيد حديثه عند مسلم خاصة، وهم منه لم يخرج له مسلم في «الصحيح» شيئاً، وإنما أخرج له البخاري خاصة فروى له في كتاب الأطعمة[٣] عن خالد بن معدان[٤] عن أبي أمامة قال: كان النبي ﷺ إذا رفع مائدته قال: «الحمدُ للّهِ حَمْداً كثيراً طيِّباً مُبَاركاً فيه».

وعن خالد، عن المِقْدام بن مَعْدي كَرِب[٥] مرفوعاً: «كِيلُوا

(١) انظر: تهذيب الكمال (١/ ١٧٦، ١٧٧).

(٢) (١/ ١٧٦، ١٧٧).

(٣) (٦/ ٢١٤) «باب ما يقول إذا فرغ من طعامه».

(٤) هو خالد بن معدان ـ بفتح الميم وسكون العين المهملة وفتح الدال ـ الكلاعي، أبو عبد الله الحمصي. كان من فقهاء التابعين وأعيانهم وكان يسبح في اليوم أربعين ألف تسبيحة. وثقه العجلي والنسائي، قال ابن حجر: ثقة، عابد، يرسل كثيراً، مات سنة ثلاث ومائة.
تهذيب الكمال (١/ ٣٦٣، ٣٦٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ١١٨ ـ ١٢٠)، الكاشف (١/ ٢٠٨)، التقريب (١/ ٢١٨)، الخلاصة (ص ١٠٣).

(٥) هو المقدام ـ بكسر الميم وسكون القاف ـ ابن معدي ـ بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر الدال المهملة ـ كرب ـ بفتح الكاف وكسر الراء ـ ابن عمرو بن يزيد، أبو كريمة، وقيل: أبو يحيى الكندي صحابي، روى عن النبي ﷺ، ونزل حمص. مات سنة سبع وثمانين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة.
الاستيعاب (٣/ ٤٨٣، ٤٨٤)، أسد الغابة (٤/ ٤١١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٩٢)، الإصابة (٣/ ٤٥٥).

. . . .

طعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ فيهِ»[1].

وحديث: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَاماً خَيْراً مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ»[2] بهذا الإسناد[3]، وروى له في الجهاد عن عمير بن الأسود[4] عن أم حرام أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُون البَحْرَ قَدْ أَوْجَبُوا»[5].

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٢٢) كتاب البيوع «باب ما يستحب من الكيل».

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٩) كتاب البيوع «باب كسب الرجل وعمله بيده».

(٣) من قوله: «وعن خالد بن المقدام» إلى هنا سقط من ب.

(٤) هو عمير ـ بالتصغير ـ ويقال: عمرو بن الأسود العنسي ـ بفتح العين المهملة وسكون النون وكسر السين المهملة، نسبة إلى عنس بن مذحج، ويقال: الهمداني ـ بفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال المهملة، نسبة إلى همدان من يعرب بن قحطان ـ أبو عبد الرحمن الدمشقي، ويقال: الحمصي. قال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه كان من العلماء الثقات، وقال ابن حجر: مخضرم ثقة عابد.

تهذيب الكمال (٢/ ١٠٢٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤ ـ ٦)، الكاشف (٢/ ٢٨٠)، التقريب (٢/ ٦٥)، الخلاصة (ص ٢٨٧).

(٥) (٣/ ٢٣٢) في كتاب الجهاد «باب ما قيل في قتال الروم».

ومن المتفق في الكنية المختلف المؤتلف في النسبة:

أبو عمرو الشَّيْباني، وأبو عمرو السَّيباني، تابعيان يفترقان، لأن الأول بالشين المعجمة والثاني بالسين المهملة.

واسم الأول سعد بن إياس، ويشاركه في ذلك أبو عمرو الشيباني اللغوي إسحاق بن مَرَّار.

وأما الثاني: فاسمه زُرْعة وهو والد يحيى بن أبي عمرو السيباني الشامي، والله أعلم.

---

٢٤١ ـ قوله: (أبو عمرو الشَّيْباني، وأبو عمرو السَّيباني[(١)]، تابعيان يفترقان في أن الأول بالشين المعجمة، والثاني بالسين المهملة، واسم الأول سعد بن إياس، ويشاركه في ذلك أبو عمرو الشيباني اللغوي[(٢)] إسحاق بن مَرَّار)[(٣)]، انتهى.

---

(١) أبو عمرو السيباني ـ بفتح السين المهملة والباء الموحدة بينهما ياء مثناة من تحت ساكنة، نسبة إلى سيبان، وهو بطن من حمير ـ الفلسطيني، واسمه زرعة. وثقه ابن حبان، ويعقوب بن سفيان، وقال ابن حجر: مقبول.
تهذيب الكمال (٣/ ١٦٣٢)، تهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٢)، الكاشف (٣/ ٣١٩)، التقريب (٢/ ٤٥٥)، الخلاصة (ص ٤٥٦).

(٢) أبو عمرو الشيباني إسحاق بن مَرَّار ـ بفتح الميم وتشديد الراء، وقيل: بكسر الميم وتخفيف الراء ـ النحوي اللغوي الكوفي نزيل بغداد. قال الخطيب: كان من أعلم الناس باللغة، وقال ابن الأنباري: كان خيراً فاضلاً صدوقاً. وقال الحافظ في التقريب: صدوق. مات سنة عشر ومائتين.
تهذيب الكمال (٣/ ١٦٣٢)، تهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٢ ـ ١٨٤)، الكاشف (٣/ ٣١٩)، التقريب (٢/ ٤٥٥)، الخلاصة (ص ٤٥٦).

(٣) في ب: «عن إسحاق بن مرار».

. . . .

اقتصر المصنف على ذكر اثنين بالشين المعجمة وترك ثالثاً أولى بالذكر من أبي عمرو الشيباني اللغوي لكونه أقدم منه، ولكون حديثه في السنن، وليس لأبي عمرو الشيباني النحوي حديث في شيء من الكتب الستة، إنما له عند مسلم[1]: أن أحمد بن حنبل سأله عن أَخْنَع[2] اسم فقال: «أَوْضَع».

واسم الذي لم يذكره المصنف: هارون بن عنترة بن عبد الرحمن الشيباني[3]، والمعروف أن كنيته أبو عمرو، وهكذا كناه يحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني[4]، والبخاري في «التاريخ»[5]، ومسلم[6] والنسائي وأبو أحمد

---

(١) (٣/ ١٦٨٨) في كتاب الآداب رقم (٢١٤٣).

(٢) وهي الكلمة الواردة في الحديث المرقم (٢١٤٣) الذي أخرجه مسلم وحدثه به أحمد بن حنبل بإسناده، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إن أخنع اسم عند الله عز وجل رجل تسمى ملك الأملاك».

(٣) هو هارون بن عنترة ــ بنون ثم تاء مثناة من فوق ــ ابن عبد الرحمن الشيباني، أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الرحمن بن أبي وكيع الكوفي، قال أحمد وابن معين: ثقة، وكذا قال العجلي وابن سعد. وقال أبو زرعة: لا بأس به مستقيم الحديث، وقال الدارقطني: متروك يكذب وأبوه يحتج به، وجده يعتبر به. وقال الحافظ في التقريب: لا بأس به. مات سنة اثنتين وأربعين ومائة.

تهذيب الكمال (٣/ ١٤٣٠)، تهذيب التهذيب (١١/ ٩، ١٠)، الكاشف (٣/ ١٨٩)، التقريب (٢/ ٣١٢)، الخلاصة (ص ٤٠٧).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ١٠).

(٥) التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢٢١) وليس فيه ذكر لكنية، ولم يذكره أيضاً في كتاب الكنى، انظر (ص ٥٤، ٥٥) منه.

(٦) الكنى والأسماء (ص ٧٥).

. . . .

الحاكم في كتبهم في «الكنى»[1]، والخطيب في كتاب «تلخيص المتشابه»[2]، وأما ما جزم به المزي في «تهذيب الكمال»[3] من تكنيته بأبـي عبد الرحمن فهو وهم منه.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ١٠).

(٢) انظر: شـرح ألفيـة العـراقـي (٣/ ٢٢١)، الشـذا الفيـاح (ق ١٢٩ أ)، تـدريـب الـراوي (٢/ ٣٣٣).

(٣) (٣/ ١٤٣٠).

وأما القسم الثاني: الذي هو على العكس: فمن أمثلته بأنواعه:

عَمْرو بن زُرَارَة ــ بفتح العين ــ، وعمر بن زُرَارَة ــ بضم العين ــ.

فالأول: جماعة:

منهم: أبو محمد النيسابوري الذي روى عنه مسلم. والثاني: يعرف بالحَدَثي، وهو الذي يروي عنه البغوي المنيعي.

وبلغنا عن الدارقطني أنه من مدينة في الثغر يقال لها «الحَدَث». ورويناه عن أبي أحمد الحافظ الحاكم أنه من أهل الحديثة منسوب إليها، والله أعلم.

عبيد الله ابن أبي عبد الله وعبد الله ابن أبي عبد الله. الأول: هو ابن الأغر سلمان أبي عبد الله صاحب أبي هريرة، روى عنه مالك.

والثاني: جماعة منهم: عبد الله ابن أبي عبد الله المُقْرىء الأصبهاني، روى عنه أبو الشيخ الأصبهاني، والله أعلم.

حيَّان الأسدي ــ بالياء المشددة المثناة من تحت. وحَنَانَ ــ بالنون الخفيفة الأسدي. فمن الأول: حيَّان بن حُصَيْن التابعي الراوي، عن عمار بن ياسر. والثاني: هو حَنَان الأسدي من بني أسد بن شريك، بضم الشين وهو عم مُسَرْهَد والد مُسَدَّد، ذكره الدارقطني، يروي عن أبي عثمان النَّهْدي، والله أعلم.

---

٢٤٢ ــ قوله: (عمرو بن زُرَارَة ــ بفتح العين ــ، وعمر بن زُرَارَة ــ بضم العين ــ، فالأول: جماعة، منهم: أبو محمد النيسابوري[1] الذي روى عنه

---

(١) هو عمرو بن زرارة ــ بضم الزاي وتخفيف الرائين المخففتين ــ ابن واقد الكلابي =

. . . .

مسلم. والثاني: يعرف بالحدثي[1]، وهو الذي يروي عنه البغوي المنيعي)، انتهى.

واقتصار المصنف على رواية مسلم عنه ليس بجيد، فقد روى عنه البخاري في «صحيحه» أيضاً / أحاديث كثيرة من روايته عن إسماعيل بن عُلَيَّة، وهُشَيْم وعبد العزيز ابن أبي حازم[2]، وأبي عُبيدة الحدَّاد[3]، والقاسم بن مالك

= ـ بكسر الكاف وفتح اللام بعدها باء موحدة مكسورة، نسبةً إلى بني كلاب ـ أبو محمد ابن أبي عمرو النيسابوري، المقرىء الحافظ. قال النسائي وأبو بكر الجارودي: كان ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين.
تهذيب التهذيب (٨/ ٣٥)، الكاشف (٢/ ٢٨٤)، التقريب (٢/ ٧٠)، الخلاصة (ص ٢٨٩).

(١) هو عمر بن زرارة الحدثي ـ بفتح الحاء والدال المهملتين ثم ثاء مثلثة مكسورة، نسبةً إلى «الحدث» قرية بالثغر في قول الدارقطني، وقال السمعاني: نسبةً إلى بلدة الحديثة، وهي بلدة على الفرات، قال الدارقطني: ثقة، مات في بضع وثلاثين ومائتين.
تهذيب التهذيب (٨/ ٣٦).

(٢) هو عبد العزيز ابن أبي حازم المخزومي مولاهم المدني الفقيه. قال أحمد: لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه، وقال ابن معين: ثقة صدوق وليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق فقيه، مات وهو ساجد في الحرم النبوي سنة أربع وثمانين ومائة.
تهذيب التهذيب (٦/ ٣٣٣، ٣٣٤)، الكاشف (٢/ ١٧٤)، التقريب (١/ ٥٠٨)، الخلاصة (ص ٢٣٩).

(٣) هو عبد الواحد بن واصل ـ بفتح الواو وكسر الصاد المهملة المخففة ـ، السدوسي ـ بفتح السين المهملة وضم الدال المهملة، نسبةً إلى بني سدوس بن ذهل ـ مولاهم أبو عبيدة ـ بضم العين المهملة ـ البصري الحداد. قال أحمد: كتابه صحيح، وقال ابن معين والعجلي وأبو داود: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة، تكلَّم فيه الأزدي بغير حجة، مات سنة تسعين ومائة.
تهذيب التهذيب (٦/ ٤٤٠)، الكاشف (٢/ ١٩٢)، التقريب (١/ ٥٢٦)، الخلاصة (ص ٢٤٧).

. . . .

المزني[١]، وزياد بن عبد الله البَكَّائي، وإنما روى له مسلم[٢] من رواية ابن عُلَيَّة وهُشَيْم، وعبد الوهاب بن عطاء الخَفَّاف فقط[٣]، وكان المصنف تبع الخطيب اقتصاره على مسلم فإنه قال في كتابه المسمى «بتالي التلخيص»[٤]، روى عنه مسلم بن الحجاج ومحمد بن إسحاق السَّرَّاج[٥].

---

(١) هو القاسم بن مالك المزني ـ بضم الميم وفتح الزاي بعدهما نون مكسورة، نسبةً إلى قبيلة مزينة ـ أبو جعفر الكوفي. قال أحمد: كان صدوقاً، وقال ابن معين: ثقة، وقال مرة: ما كان به بأس صدوق، وقال أبو حاتم: صالح وليس بالمتين، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين، ووثَّقه العجلي وابن سعد، وقال: بقي إلى بعد التسعين ومائة.
تهذيب التهذيب (٧/ ٣٣٢، ٣٣٣)، الكاشف (٢/ ٣٣٨)، التقريب (٢/ ١١٩)، الخلاصة (ص ٣١٣).

(٢) انظر: رجال صحيح مسلم (٢/ ٦٨).

(٣) هو عبد الوهاب بن عطاء الخفاف ـ بفتح الخاء المعجمة والفاء المشددة ـ العجلي ـ بكسر العين وسكون الجيم وكسر اللام، نسبةً إلى بني عجل ـ مولاهم، أبو نصر البصري، وثَّقه ابن معين: وقال الساجي والنسائي: ليس بالقوي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس، يقال: دلَّسه عن ثور، مات سنة أربع أو ست ومائتين.
تهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٠ ـ ٤٥٣)، الكاشف (٢/ ١٩٤)، التقريب (١/ ٥٢٨)، الخلاصة (ص ٢٤٨).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١٢٩ أ).

(٥) هو أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفي مولاهم، النيسابوري، المعروف بابن السراج ـ بفتح السين المهملة والراء المشددة ـ الحافظ الإمام الثقة شيخ خراسان، صاحب «المسند» و«التاريخ» حدث عنه الشيخان في غير صحيحيهما، مات سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (١/ ٢٤٨ ـ ٢٥٢)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٣١ ـ ٧٣٥)، العبر (١/ ٤٦٧)، البداية والنهاية (١١/ ١٦٤).

. . . .

وأما تعريف المصنف للثاني بأنه هو الذي يروي عنه البغوي المنيعي[1]، فهو[2] تعريف صحيح ولا يعترض عليه بقول الحافظ أبـي بكر البَرْقاني أن ابن مَنِيع[3] يحدِّث عنهما، فقد بيَّن الخطيب في كتابه «تالي التلخيص» أن البرقاني وهم في هذا القول، وليس يروي ابن منيع عن عمرو بن زُرَارَة شيئاً، وإنما روايته عن عمر بن زُرَارَة وحسب، والله أعلم.

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي الأصل، ابن بنت أحمد بن منيع، ولذا وصف بالمنيعي، الحافظ الثقة المسند، قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً فهماً عارفاً. وقال الدارقطني: ثقة جبل إمام أقل المشايخ خطأ. وقال الذهبـي في التذكرة، قلت: وقد احتج به عامة من خرج الصحيح كالإسماعيلي والدارقطني والبرقاني، وعاش مائة سنة وثلاث سنين، توفي ليلة عيد الفطر سنة سبع عشرة وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (١٠/ ١١١ ـ ١١٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٣٧ ـ ٧٤٠)، العبر (١/ ٤٧٦)، البداية والنهاية (١١/ ١٧٥).

(٢) في أ: «فإنه».

(٣) هو أحمد بن منيع ـ بفتح الميم وكسر النون ـ أبو جعفر البغوي، قال الذهبـي في التذكرة: الحافظ الحجة، أبو جعفر البغوي، ثم البغدادي الأصم، صاحب المسند المعروف. روى عنه الستَّة إلاَّ البخاري فإنه روى عنه بواسطة. روى عنه سبطه أبو القاسم البغوي أنه قال: أنا من نحو أربعين سنة أختم القرآن في كل ثلاث، مات سنة أربع وأربعين ومائتين بعد أن عاش أربعاً وثمانين سنة.
تاريخ بغداد (٥/ ١٦٠، ١٦١)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨١، ٤٨٢)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٨٣، ٤٨٤)، العبر (١/ ٣٤٧، ٣٤٨)، الوافي بالوفيات (٨/ ١٩٢، ١٩٣)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٦٠).

النوع السادس والخمسون

معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب

مثاله: يزيد بن الأسود، والأسود بن يزيد. فالأول: يزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي. ويزيد بن الأسود الجرشي أدرك الجاهلية وأسلم وسكن الشام وذكر بالصلاح حتى استسقى به معاوية في أهل دمشق، فقال: «اللَّـهمَّ! إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا»، فسقوا للوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم. والثاني: الأسود بن يزيد النخعي التابعي الفاضل.

ومن ذلك الوليد بن مسلم، ومسلم بن الوليد. فمن الأول: الوليد بن مسلم البصري التابعي الراوي عن جُنْدب بن عبد الله البَجَلي. والوليد بن مسلم الدمشقي المشهور صاحب الأوزاعي، روى عنه أحمد بن حنبل والناس. والثاني: مسلم بن الوليد بن رباح المدني، حدَّث عن أبيه وغيره، روى عنه عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي وغيره، وذكره البخاري في تاريخه فقلب اسمه ونسبه فقال: «الوليد بن مسلم»، وأُخذ عليه ذلك.

وصنَّف الخطيب الحافظ في هذا النوع كتاباً سمَّاه «رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب». وهذا الاسم ربما أوهم اختصاصه بما وقع فيه مثل الغلط المذكور في هذا المثال الثاني، وليس ذلك شرطاً فيه وأكثره ليس كذلك، فما ترجمناه به إذاً أولى، والله أعلم.

النوع السابع والخمسون
معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

وذلك على ضروب.

أحدها: من نسب إلى أمه، منهم: معاذ، ومُعوِّذ، وعَوْذ، بنو عفراء: هي أمهم، وأبوهم الحارث بن رفاعة الأنصاري. وذكر ابن عبد البر أنه يقال في عَوْذ: عوف وأنه الأكثر.

بلال بن حَمَامة المؤذن: حَمَامة أمه، وأبوه رباح.

سهيل وأخواه سهل وصفوان بنو بيضاء: هي أمهم واسمها دَعْد، واسم أبيهم وهب.

شُرَحْبيل بن حَسَنة: هي أمه، وأبوه عبد الله بن المُطاع الكِندي.

عبد الله بن بُحَيْنة: هي أمه، وأبوه مالك بن القِشْب الأزدي الأسدي.

سعد بن حَبْتَة الأنصاري: هي أمه، وأبوه بَحير بن معاوية جد أبي يوسف القاضي.

هؤلاء صحابة رضي الله عنهم.

ومن غيرهم: محمد بن الحنفية: هي أمه واسمها خولة، وأبوه علي ابن أبي طالب رضي الله عنه.

إسماعيل بن عُلَيَّة: هي أمه، وأبوه إبراهيم أبو إسحاق.

إبراهيم بن هِرَاسَة: قال عبد الغني بن سعيد: هي أمه، وأبوه سلمة، والله أعلم.

الثاني: من نسب إلى جدته، منهم: يعلى بن مُنية الصحابـي، هي في قول الزبير بن بكار جدته أم أبيه، وأبوه أمية.

ومنهم: بشيـر بن الخَصاصيـة الصحابـي، هـو بشيـر بـن معبـد، والخَصاصية هي أم الثالث من أجداده.

ومن أحدث ذلك عهداً شيخنا أبـو أحمـد عبـد الوهاب بـن علـي البغدادي: يعرف بابن سُكَيْنة وهي أم أبيه، والله أعلم.

الثالث: مـن نسب إلى جده. منهم: أبو عبيـدة ابن الجراح، أحد العشرة، هو عامر بن عبد الله بن الجرَّاح.

حَمَل بن النابغة الهذلي الصحابي، هو حَمَل بن مالك بن النابغة.

مُجَمِّع بن جارية الصحابـي، هو مُجَمِّع بن يزيد بن جارية.

ابن جُرَيْج، هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج.

بنـو المـاجِشـون ــ بكسـر الجيـم، منهـم: يـوسـف بـن يعقـوب ابن أبـي سلمـة الماجِشون، قـال أبـو علي الغساني، هـو لقب يعقـوب ابن أبـي سلمـة وجـرى على بنيـه وبني أخيـه عبـد الله ابـن أبـي سلمـة. قلت: والمختار في معناه أنه الأبيض الأحمر، والله أعلم.

ابن أبي ذئب، هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب.

ابن أبـي ليلى الفقيه: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبـي ليلى.

ابن أبـي مُلَيْكة، هو عبد الله بن عبيد الله ابن أبـي مُلَيْكة.

أحمد بن حنبل الإمام، هو أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله.

بنـو أبـي شيبـة، أبو بكـر وعثمـان الحافظـان وأخوهمـا القاسم،

أبو شيبة هو جدهم، واسمه إبراهيم بن عثمان واسطي، وأبوهم محمد ابن أبـي شيبة.

ومن المتأخرين أبو سعيد ابن يونس صاحب تاريخ مصر، هو عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفي، والله أعلم.

الرابع: من نسب إلى رجل غير أبيه هو منه بسبب.

منهم: المقداد بن الأسود، وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي، وقيل: البَهراني، كان في حجر الأسود بن عبد يغوث الزهري وتبنَّاه فنسب إليه.

الحسن بن دينار: هو ابن واصل ودينار زوج أمه. وكان هذا خفي على ابن أبـي حاتم حيث قال فيه: الحسن بن دينار بن واصل، فجعل واصلاً جده، والله أعلم.

النوع السابع[1] والخمسون
معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

٢٤٣ ـ قولـه: (الثاني: مـن نسـب إلـى جدتـه، منهم: يعلى بـن منية الصحابـي، هي في قول الزبير بن بكار جدته أم أبيه، وأبوه أمية)، انتهى.

اقتصر المصنف على قول الزبير بن بكَّار، وكذلك جزم به ابن ماكولا[2].

وقد ضعفه ابن عبد البر وغيره، قال ابن عبد البر: «لم يصب الزبير»[3]،

---

(١) في ب: «الخامس».
(٢) الإكمال (٧/ ٢٩٦).
(٣) الاستيعاب (٣/ ٦٦٢).

. . . .

انتهى. والذي عليه الجمهور أنها أمه، وهو قول علي بن المديني وعبد الله بن مسلمة[1] القَعْنبي، ويعقوب بن شيبة[2]، وبه جزم البخاري في «التاريخ الكبير»[3]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[4]، ومحمد بن جرير الطبري وابن قانع والطبراني[5] وابن حبان في «الثقات»[6]، وابن منده في معرفة الصحابة[7]، وآخرون، وحكاه الدارقطني عن أصحاب الحديث[8]، ورجحه ابن عبد البر[9] والمزي، فقال في «التهذيب»[10] و «الأطراف»[11] أيضاً: «وهي أمه، ويقال: جدته» (وكذا ذكره المصنف في النوع السابع والعشرين[12] على الصواب)[13].

---

(١) في ب: «عبد الرحمن».
(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٥٥٥).
(٣) (٤/ ٢/ ٤١٤).
(٤) (٤/ ٢/ ٣٠١).
(٥) المعجم الكبير (٢٢/ ٢٤٩).
(٦) (٣/ ٤٤١).
(٧) انظر: أسد الغابة (٥/ ١٢٨).
(٨) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٥٥٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٠٠)، أسد الغابة (٥/ ١٢٨).
(٩) الاستيعاب (٣/ ٦٦٢).
(١٠) (٣/ ١٥٥٥).
(١١) (٩/ ١١٠).
(١٢) انظر: (ص ٧٣٩).
(١٣) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

النوع الثامن والخمسون
معرفة النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها الذي هو السابق إلى الفهم منها

من ذلك أبو مسعود البدري عقبة بن عمرو، لم يشهد بدراً في قول الأكثر، ولكن نزل بدراً فنسب إليها.

سليمان بن طَرخان التيمي: نزل في تيم وليس منهم، وهو مولى بني مُرَّة.

أبو خالد الدَّالاني يزيد بن عبد الرحمن: هو أَسَدي مولى لبني أسد، نزل في بني دالان بطن من همدان فنسب إليهم.

إبراهيم بن يزيد الخُوزي: ليس من «الخوز» إنما نزل «شِعب الخوز» بمكة.

عبد الملك ابن أبي سليمان العَرْزمي، نزل جبَّانة «عَرْزم» بالكوفة وهي قبيلة معدودة في فَزَارة، فقيل: عرزمي ــ بتقديم الراء المهملة على الزاي ــ .

محمد بن سنان العَوَقي، أبو بكر البصري، باهلي نزل في العَوَقة ــ بالقاف والفتح، وهم بطن من عبد القيس، فنسب إليهم ــ .

أحمد بن يوسف السلمي، جليل روى عنه مسلم وغيره، هو أزدي عرف بالسلمي لأن أمه كانت سلمية، ثبت ذلك عنه، وأبو عمرو ابن نُجيد السلمي كذلك فإنه حافده. وأبو عبد الرحمن السلمي، مصنف الكتب للصوفية كانت أمه ابنة أبي عمرو

المذكور فنسب سلميًّا، وهو أزدي أيضاً، جده ابن عم أحمد بن يوسف.

ويقرب من ذلك ويلتحق به مِقْسم مولى ابن عباس: هو مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، لزم ابن عباس، فقيل: مولى ابن عباس، للزومه إياه.

يزيد الفقير: أحد التابعين، وصف بذلك لأنه أصيب في فقار ظهره فكان يألم منه حتى ينحني له.

خالد الحَذَّاء: لم يكن حَذَّاء، ووصف بذلك لجلوسه في الحذَّائين، والله أعلم.

النوع التاسع والخمسون
معرفة المبهمات

أي معرفة أسماء من أبهم ذكره في الحديث من الرجال والنساء.

وصنَّف في ذلك عبد الغني بن سعيد الحافظ، والخطيب وغيرهما.

ويعرف ذلك بوروده مسمى في بعض الروايات.

وكثير منهم لم يوقف على أسمائهم وهو على أقسام:

منها وهو من أبهمها: ما قيل فيه «رجل» أو «امرأة».

ومن أمثلته:

حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً قال: يا رسول الله!..

الحج كل عام؟ هذا الرجل هو الأقرع بن حابس، بيَّنه ابن عباس في رواية أخرى.

حديث أبي سعيد الخدري في ناس من أصحاب رسول الله ﷺ مرُّوا بحي فلم يضيفوهم، فلدغ سيدهم فرقاه رجل منهم بفاتحة الكتاب على ثلاثين شاة... الحديث. الراقي هو الراوي أبو سعيد الخدري.

النوع التاسع والخمسون(١)
معرفة المبهمات(٢)

٢٤٤ ــ قوله: (حديث أبي سعيد الخدري في ناس من أصحاب رسول الله ﷺ مرُّوا بحي فلم يضيفوهم فلدغ سيدهم فَرَقاه رجل منهم بفاتحة الكتاب على ثلاثين شاة... الحديث. الراقي هو الراوي أبو سعيد الخدري)، انتهى.

---

(١) سقط من ك.

(٢) لم يتعرض ابن الصلاح ولا العراقي ــ رحمهما الله ــ لفائدة هذا النوع وقد رأيت أن أذكر ما وقفت عليه من ذلك إتماماً للفائدة.

قال الشيخ ولي الدين أحمد بن الحافظ العراقي: «ومن فوائد تبيين الأسماء المبهمة تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوقة إليه وأن يكون في الحديث منقبة له فيستفاد بمعرفة فضيلته، وأن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من الصحابة، وخصوصاً إذا كان ذلك من المنافقين. وأن يكون سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ إن عرف زمن إسلامه، وإن كان المبهم في الإسناد فمعرفته تفيد ثقته أو ضعفه ليحكم للحديث بالصحة أو غيرها».

انظر: تدريب الراوي (٢/ ٣٤٣).

. . . .

هكـذا جـزم بـه المصنـف تبعـاً للخطيـب، فـإنـه قـال ذلـك فـي كتـاب «المبهمات»[1] له، وتبعه النووي في مختصره[2] وفي شرح مسلم[3] أيضاً.

وفيه نظر من حيث إن في بعض طرق حديث أبـي سعيد في الصحيحين[4] من رواية معبد بن سيرين عن أبـي سعيد: «فقام معها رجل منا ما كنا نأْبِنه[5] برقية فرقاه فبرأ، فأمر له بثلاثين شاة، وسقانا لبناً، فلمَّا رجع قلنا له: أكنت تحسن رقية أو كنت ترقي؟ قال: ما رقيت إلاَّ بأم الكتاب». وفي رواية لمسلم: «فقام معها رجل ما كنا نظنه يحسن رُقْيَة. . .» الحديث.

---

(١) على هامش الأصل: «قال شيخنا الحافظ، لم أر هذا في مبهمات الخطيب، فما أدري لعله سقط من نسختي».
وكذا رجعت أنا إلى كتاب الخطيب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» في طبعة الدكتور عز الدين علي السيد التي نشرتها مكتبة الخانجي فلم أرَ فيها هذا الحديث، لكن الكتاب ظهر بتحقيق آخر للأستاذ محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد أشار محقِّقاً «الإرشاد» للنووي، «والمقنع» لابن الملقن إلى وجوده فيه.
انظر: الإرشاد (ص ٧٦٣، ٧٦٤)، والمقنع (٢/ ٥٢٩).
كما أن النووي ذكر في «الإشارات إلى الأسماء المبهمات» الذي اختصر فيه كتاب الخطيب (ص ٥٥٦) أن الخطيب قال: «الراقي هو أبو سعيد الراوي».

(٢) المسمى: الإشارات إلى الأسماء المبهمات (ص ٥٥٦).

(٣) (١٤/ ١٨٧).

(٤) في صحيح البخاري (٦/ ١٠٣، ١٠٤) كتاب فضائل القرآن «باب فاتحة الكتاب».
صحيح مسلم (٤/ ١٧٢٧، ١٧٢٨) في كتاب السلام رقم (٢٢٠١).

(٥) نأبنه ــ بكسر الباء الموحدة وضمها ــ، أي نظنه، وهذا اللفظ أكثر ما يستعمل بمعنى: نتهمه ولكن المراد هنا: نظنه، وقال في اللسان: «أي ما كنا نعلم أنه يرقي فنعيبه بذلك».
انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٥٠٥، ٥٠٦)، النهاية (١/ ١٧)، لسان العرب (١٣/ ٣، ٤)، شرح صحيح مسلم للنووي (١٤/ ٨٩).

. . . .

فظاهر هذا أنه غير أبـي سعيد، ولكن الخطيب ومن تبعه استدلَّ على كونه أبا سعيد بما رواه الترمذي[1] والنسائي[2] وابن ماجه[3] من رواية جعفر بن إياس[4] عن أبـي نضرة عن أبـي سعيد، وفيه، فقالوا: هل فيكم من يرقي من العقرب؟ قلت: نعم أنا، ولكن لا أرقيه حتى تعطونا غنماً. قالوا: فإنا نعطيكم ثلاثين شاة، فقبلنا، فقرأت عليه «الحمد» سبع مرار فبرأ. . . الحديث لفظ الترمذي، وقال: «حديث حسن صحيح»، انتهى.

وقد / تكلم غير واحد من الأئمة في هذه الرواية، وقد رواه الترمذي بعد هذا[5] من رواية جعفر ابن أبـي المتوكل عن أبـي سعيد، وقال فيه: «فجعل رجل منا يقرأ عليه بفاتحة الكتاب وقال: هذا أصح من حديث الأعمش عن جعفر بن إياس». أي الرواية المتقدمة، وضعف ابن ماجه[6] أيضاً رواية أبـي نضرة بكونها

---

(١) (٤/ ٣٩٨) في كتاب الطب «باب ما جاء في أخذ الأجرة على التعويذ» رقم (٢٠٥٣).

(٢) في الكبرى في كتاب الطب كما في تحفة الأشراف (٣/ ٤٥٣).
وأخرجه النسائي أيضاً في عمل اليوم والليلة (ص ٥٦٢)، رقم (١٠٣٠).

(٣) (٢/ ٧٢٩) في كتاب التجارات «باب أجر الراقي» رقم (٢١٥٦).

(٤) هو جعفر بن إياس ــ بكسر أوله وفتح الياء المثناة من تحت ــ اليَشكري ــ بفتح الياء المثناة من تحت وسكون الشين المعجمة وضم الكاف، نسبةً إلى يشكر بن وائل، من ربيعة ــ أبو بشر البصري ثم الواسطي. قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والعجلي والنسائي: ثقة، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد، مات سنة خمس وعشرين ومائة.
الجرح والتعديل (١/ ١/ ٤٧٣)، تهذيب الكمال (١/ ١٩٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ٨٣، ٨٤)، الكاشف (١/ ١٢٨)، التقريب (١/ ١٢٩)، الخلاصة (ص ٦٢).

(٥) (٤/ ٣٩٩) رقم (٢٠٦٤).

(٦) (٢/ ٧٢٩).

. . . .

خطأ فقال[1]: «والصواب هو أبو المتوكل»[2]، انتهى.

وقد يقال: لعل ذلك وقع مرتين: مرة لأبي سعيد، ومرة لغيره، وقد وقع نظير ذلك من شخص آخر من الصحابة يقال: إن اسمه عُلاقة بن صَحَّار[3] وهم عم خارجة بن الصلت[4]،

---

(١) أي بعد أن ساق الإسناد السابق الذي أورده الترمذي، وذلك من طريقين عن جعفر ابن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢) هو علي بن داود ــ بضم الدال المهملة بعد واو بهمزة مفتوحة ــ ويقال: داود، أبو المتوكل الناجي ــ بفتح النون بعدها ألف ثم جيم مكسورة، نسبةً إلى بني ناجية: قبيلة كبيرة من سامة بن لؤي ــ البصري. قال أحمد: ما علمت إلاَّ خيراً، وقال ابن معين وأبو زرعة وابن المديني والنسائي وابن حجر: ثقة، مات سنة ثمان ومائة، وقيل: سنة اثنتين ومائة.

الجرح والتعديل (٣/ ١/ ١٨٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٦٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٣١٨)، الكاشف (٢/ ٢٤٧)، التقريب (٢/ ٣٦)، الخلاصة (ص ٢٧٣).

(٣) هو علاقة ــ بضم العين المهملة وتخفيف اللام بعدها قاف ــ ابن صحار ــ بفتح الصاد المهملة وتشديد الحاء المهملة، وقيل: علاثة بالثاء المثلثة، ابن شجار بالشين المعجمة والجيم المشددة ــ السليطي ــ بفتح السين المهملة وكسر اللام بعدها ياء مثناة من تحت وفي آخرها الطاء المهملة، نسبةً إلى بني سليط بن الحارث بن يربوع، وقيل هو من بني حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. له صحبة، وروى عنه الحسن أنه سمع النبي ﷺ.

أسد الغابة (٤/ ٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٨٨)، الإصابة (٢/ ٤٩٩)، الإكمال (٦/ ٣٠٦)، تبصير المنتبه (٢/ ٧٧٦).

(٤) هو خارجة ــ بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء والجيم ــ ابن الصلت ــ بفتح الصاد المهملة وسكون اللام ــ البرجمي ــ بضم الباء الموحدة والجيم، نسبةً إلى البراجم: قبيلة من تميم ــ الكوفي. له إدراك وفي اسمه اختلاف. ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وكان يسكن الكوفة: الثقات لابن حبان (٤/ ٢١١)، أسد الغابة (٢/ ٧٣، ٧٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٤٧)، الإصابة (١/ ٤٥٩).

. . . .

رواه أبو داود[١] والنسائي[٢] إلَّا أن ذاك الذي رقاه عم خارجة كان معتوهاً مع أنه قد ورد في حديث أبي سعيد الخدري عند النسائي فعرض لإنسان منهم في عقله أو لدغ. . . هكذا على الشك ولا مانع من أن يقع ذلك لجماعة[٣]، والله أعلم.

---

(١) (٣/ ٧٠٦) كتاب البيوع والإجارات «باب في كسب الأطباء» رقم (٣٤٢٠).

(٢) في السنن الكبرى كما في تحفة الأشراف. وفي عمل اليوم والليلة (ص ٥٦٣) رقم (١٠٣٢).

(٣) على هامش الأصل: «لشيخنا الحافظ: وفيه نظر بل الأصل أن يقال: كنى عن نفسه مرة وصرَّح أخرى، والأصل: عدم التعدد في القصة الواحدة، أما القصة الأخرى التي في المعتوه فهي غير قصة أبي سعيد قطعاً، والاعتبار بالشك الواقع في رواية النسائي، فإن الجازم بكونه لديغاً هو الذي حفظ، والله أعلم».
وانظر أيضاً: فتح الباري (٤/ ٤٥٦)، فقد ذكر الحافظ هناك نظير ما ذكره في هذه الحاشية مع شيء من التفصيل.

حديث أنس أن رسول الله ﷺ رأى حبلاً ممدوداً بين ساريتين في المسجد فسأل عنه فقالوا: «فلانة تصلي، فإذا غلبت تعلقت به». قيل: إنها زينب بنت جحش زوج رسول الله ﷺ، وقيل: أختها حَمْنَة بنت جَحْش، وقيل: ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين.

المرأة التي سألت رسول الله ﷺ عن الغسل من الحيض فقال: «خُذي فِرْصَة منْ مسك...»، هي أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، وكان يقال لها: خطيبة النساء. وفي رواية لمسلم تسميتها أسماء بنت شكل، والله أعلم.

ومنها: ما أبهم بأن قيل فيه: «ابن فلان»، أو «ابن الفلاني» أو «ابنة فلان»، أو نحو ذلك. من ذلك حديث أم عطية: ماتت إحدى بنات رسول الله ﷺ فقال: اغْسِلْنَها بِماءٍ وَسِدْر...» الحديث.

هي زينب زوجة أبي العاص ابن الربيع أكبر بناته صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم، وإن كان قد قيل أكبرهن رقية، والله أعلم.

ابن اللُّتبِيَّة: ذكر صاحب «الطبقات» محمد بن سعد أن اسمه عبد الله، وهذه نسبة إلى بني لتب ـ بضم اللام وإسكان التاء المثناة من فوق، بطن من الأسد بإسكان السين، وهم الأزد، وقيل فيه: ابن الأُتْبِيَّة بالهمزة ولا صحة له.

ابن مِرْبَع الأنصاري الذي أرسله رسول الله ﷺ إلى أهل عرفة، وقال: «كونوا على مشاعركم»، اسمه زيد، وقال الواقدي، وكاتبه ابن سعد: اسمه عبد الله.

. . . .

---

٢٤٥ ــ قوله: (ابن مربع الأنصاري الذي أرسله رسول الله ﷺ إلى أهل عرفة، وقال: «كُونُوا عَلى مَشَاعِرِكُم»[١]، اسمه زيد، وقال الواقدي وكاتبه محمد بن سعد: اسمه عبد الله)[٢]، انتهى.

هكذا اقتصر المصنف على قولين في ابن مِرْبَع، وفيه قول ثالث إن اسمه: يزيد بزيادة ياء مثناة من تحت في أوله[٣]، وبه جزم المحب الطبري في كتاب «القِرَى»[٤]، وهو الذي رجَّحه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في «الأطراف»[٥]،

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ١٣٧)، وأبو داود (٢/ ٤٦٩، ٤٧٠) في كتاب المناسك «باب موضع الوقوف بعرفة» رقم (١٩١٩).

والترمذي (٣/ ٢٢١) في كتاب الحج «باب ما جاء في الوقوف بعرفات والدعاء بها» رقم (٨٨٣)، وقال: «حديث حسن صحيح».

والنسائي (٥/ ٢٥٥) في كتاب مناسك الحج «باب رفع اليدين في الدعاء بعرفة».

وابن ماجه (٢/ ١٠٠١، ١٠٠٢) في كتاب المناسك «باب الموقف بعرفات» رقم (٣٠١٢).

والحاكم في المستدرك (١/ ٤٦٢)، وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي في التلخيص.

وأخرجه أيضاً البيهقي في الكبرى (٥/ ١١٥).

كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن عبد الله بن صفوان، عن يزيد بن شيبان قال: أتانا ابن مربع الأنصاري ونحن في مكان من الموقف بعيد فقال: إني رسول رسول الله إليكم يقول: «كونوا على مشاعركم هذه، فإنكم على إرث من إرث إبراهيم» لفظ أحمد. وأخرجه الباقون بألفاظ متقاربة.

(٢) انظر: الإشارات (ص ٦٠١).

(٣) انظر: تحفة الأشراف (١١/ ١٢١)، تهذيب الكمال (١/ ٤٥٧)، (٣/ ١٦٦٥)، الإصابة (١/ ٥٧١).

(٤) (ص ٣٨٣).

(٥) انظر: الشذا الفياح (ق ١٣٢ أ).

. . . .

فذكر الحديث في باب الياء، فقال: «ومن مسند يزيد ويقال: زيد، ويقال: عبد الله بن مِرْبع بن قَيْظي» وساق نسبه، وتبعه الحافظ أبو الحجاج المزي في «الأطراف»(١) في ترجيح كونه اسمه يزيد فذكره في فصل من اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده، فقال: «ابن مِرْبَع واسمه يزيد، ويقال: زيد، ويقال عبيد الله بن مِرْبَع بن قَيْظي»، وكذلك رجحه في «التهذيب»(٢) في هذا الفصل، فقال: «ابن مِرْبَع واسمه يزيد، وقيل: زيد، وقيل: عبد الله»، وخالف المزي ذلك في الأسماء فرجح أن اسمه زيد كما ذكر المصنف، فقال: «زيد بن مِرْبَع بن قَيْظي»(٣)، وذكر نسبه ثم قال: «هكذا سماه، ونسبه أحمد البَرْقي(٤)، وهكذا سماه أبو بكر ابن أبي خيثمة(٥) عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقيل: اسمه يزيد، وقيل:

---

(١) (١١/ ١٢١).

(٢) (٣/ ١٦٦٥).

(٣) تهذيب الكمال (١/ ٤٥٧).

(٤) هو أبو بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد ابن أبي زرعة البرقي ــ بفتح الباء الموحدة وسكون الراء، نسبةً إلى برقة، وهي بلدة من أعمال المغرب ــ مولى بني زهرة الحافظ. حدث عن عبد الملك ابن هشام بالمغازي، وسمع من عمرو ابن أبي سلمة وأسد بن موسى وأبي صالح كاتب الليث وطبقتهم. له مصنف في معرفة الصحابة، وكان من الحفاظ المتقنين، مات في رمضان سنة سبعين ومائتين.
الأنساب (٢/ ١٦٠، ١٦١)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٠).

(٥) هو أبو بكر أحمد ابن أبي خيثمة ــ بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت بعدها ثاء مثلثة مفتوحة ــ واسمه أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي ثم البغدادي، الحافظ الحجة، صاحب «التاريخ الكبير». قال الدارقطني: ثقة مأمون، وقال الخطيب: ثقة عالم متقن حافظ بصير بأيام الناس رواية للأدب. . ولا أعرف أغزر فوائد من تاريخه، مات في جمادى الأولى سنة تسع وسبعين ومائتين بعد أن بلغ أربعاً وتسعين سنة. =

. . . .

عبد الله» قال: «وأكثر ما يجيء في الحديث غير مسمى»، انتهى.

قلت: لم أجده مسمى في شيء من طرق الحديث، وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد كما قال الترمذي، وحديثه في السنن الأربعة ومسند أحمد[١] ومعجم الطبراني، وإنما سماه الترمذي عقب الحديث، ففي أصل سماعنا اسمه زيد، وفي كثير من النسخ يزيد، وهكذا نقله ابن عساكر في «الأطراف» وتبعه المزي أيضاً في «الأطراف»، وقد اختلف فيه كلام ابن عساكر كما اختلف كلام المزي، فرجح في «الأطراف» أن اسمه يزيد، ورجح في جزء له رتب فيه أسماء الصحابة الذين في «مسند أحمد» على حروف المعجم أن اسمه زيد[٢]، وسماه الطبراني في «المعجم الكبير» كما فعل الواقدي وابن سعد.

وليس ابن مربع شخصاً واحداً اختلف في اسمه، ولكن زيد وعبد الله أخوان اختلف في تعيين من كان المرسل / منهما بعرفة بقوله: «كونوا على مشاعركم»، وقد ذكر الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»[٣]، وابن عبد البر في «الاستيعاب»[٤]، وابن ماكولا في «الإكمال»[٥]، إنهم أربعة إخوة: عبد الله، وعبد الرحمن[٦]،

= تاريخ بغداد (٤/ ١٦٢)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٩٦)، العبر (١/ ٤٠١)، الوافي بالوفيات (٦/ ٣٧٦)، البداية والنهاية (١١/ ٧٠، ٧١).

(١) تقدم تخريجه (ص ١٣٥٩).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٣٢ أ).

(٣) (٤/ ٢٠٢٠، ٢٠٢١).

(٤) (١/ ٥٥٨)، (٢/ ٣٢٩).

(٥) (٧/ ٢٣٥).

(٦) عبد الله وعبد الرحمن ابنا مربع ــ بكسر الميم وسكون الراء وفتح الباء الموحدة ــ ابن قيظي ــ بفتح القاف وسكون الياء المثناة من تحت بعدهما ظاء معجمة ــ ابن عمرو بن زيد الخزرجي الأنصاري. شهدا أحداً واستشهدا يوم جسر أبي عبيد في قتال الفرس، =

. . . .

وزيد ومُرَارَة[1] بنو مِرْبَع بن قَيْظي، وكان أبوهم مِرْبَع بن قَيْظي من المنافقين، ذكره الدارقطني[2]، وابن ماكولا[3]، وذكر ابن حبان في الصحابة[4] زيد بن مربع ويزيد بن مربع، كل في بابه.

= وشهد عبد الله أيضاً ما بعد أحد من المشاهد.

الاستيعاب (٢/ ٣٢٩، ٤٠٨)، أسد الغابة (٣/ ٢٥٤، ٣٣١)، الإصابة (٢/ ٣٦٦)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٢٠٢١)، الإكمال (٧/ ٢٣٥)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١/ ٣٠١، ٣٠٢)، المشتبه (٢/ ٥٨٣)، تبصير المنتبه (٤/ ١٢٧٢).

(١) زيد ومرارة ــ بضم الميم وفتح الراء المخففة بعدها ألف ثم راء مخففة ثانية ابن مربع بن قيظي ــ صحبا النبي ﷺ ولم يشهدا أحداً.

الاستيعاب (١/ ٥٥٨)، (٣/ ٤٦٣)، أسد الغابة (٢/ ٢٤٠)، (٤/ ٣٤٣)، الإصابة (١/ ٥٧١)، (٣/ ٣٩٧)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٢٠٢١)، الإكمال (٧/ ٢٣٥)، المشتبه (٢/ ٥٨٣)، تبصير المنتبه (٤/ ١٢٧٢).

(٢) فقال: «وكان أبوهما ــ يعني زيداً ومرارة ــ مربع بن قيظي منافقاً وكان أعمى، وهو الذي سلك النبي ﷺ في حائطه لما خرج إلى أحد جعل يحثي التراب في عيون المسلمين، ويقول: إن كنت نبيًّا فلا تدخل حائطي».

المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٢٠٢١)، وانظر: مغازي الواقدي (١/ ٢١٨)، سيرة ابن هشام (٢/ ٦٥).

(٣) الإكمال (٧/ ٢٣٥).

(٤) الثقات (٣/ ١٤٠)، (٣/ ٤٤٣).

ابن أم مكتوم الأعمى المؤذن: اسمه عبد الله بن زائدة، وقيل: عمرو بن قيس، وقيل غير ذلك. وأم مكتوم اسمها عاتكة بنت عبد الله.

---

٢٤٦ ــ قوله: (ابن أم مكتوم[١] الأعمى المؤذن: اسمه عبد الله بن زائدة، وقيل: عمرو بن قيس، وقيل غير ذلك)، انتهى.

وما رجحه المصنف من أن اسمه عبد الله بن زائدة، مخالف لقول جمهور أهل الحديث، فإن أكثر أهل الحديث على أن اسمه عمرو حكاه عنهم ابن عبد البر في «الاستيعاب» في موضعين: في باب عبد الله[٢]، وفي باب عمرو[٣]، وكذا قال المزي في «التهذيب»[٤]: إن كون اسمه عمرو أكثر وأشهر»، انتهى. وهو قول الزهري، وموسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق فيما رواه ابن هشام[٥] عن زياد البكَّائي عنه، والزبير بن بكار، وأحمد بن حنبل سماه في «المسند»[٦] كذلك في

---

(١) هو عمرو بن أم مكتوم القرشي، ويقال: اسمه عبد الله وعمرو أكثر، وهو ابن قيس بن زائدة بن الأصم، وقيل: عمرو بن زائدة. ويقال: كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ عبد الله. أسلم قديماً وكان من المهاجرين الأولين، وقدم المدينة قبل أن يهاجر النبي ﷺ، وقيل بعده قبل غزوة بدر، وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة في عامة غزواته. استشهد في القادسية، وقيل: بل شهدها ورجع المدينة فمات بها.

طبقات ابن سعد (٤/ ٢٠٥ ــ ٢١٢)، الثقات لابن حبان (٣/ ٢١٤، ٢١٥)، الاستيعاب (٢/ ٢٥٩، ٢٦٠)، أسد الغابة (٤/ ١٠٣، ١٢٧)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤١٦)، الإصابة (٢/ ٥٢٣، ٥٢٤).

(٢) (٢/ ٢٥٩، ٢٦٠، ٣٠٧).

(٣) (٢/ ٥٠١، ٥٠٢).

(٤) (٢/ ١٠٣٣)، وانظر: الأسماء المبهمة (ص ٢١٣، ٢١٤)، الإشارات (ص٦٠١).

(٥) انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٣٦٤، ٦١١)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٧٩)، الاستيعاب (٢/ ٢٦٠)، الإصابة (٢/ ٥٢٣).

(٦) (٣/ ٤٢٣).

. . . .

الترجمة، وهو مسمى أيضاً في نفس الحديث عنده[١] من رواية أبي رَزِين[٢] عن عمرو بن أم مكتوم قال: جئت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله! كنت ضريراً شاسِع الدار ولي [كذا] قائد. . .» الحديث.

وكذلك رواه الطبراني في «المعجم الكبير»[٣] من رواية زِر بن حُبَيْش عن عمرو بن أم مكتوم. والحديث عند أبي داود[٤] وابن ماجه[٥] من الطريق الأول، ولكن لم يسم فيه عندهما[٦].

---

(١) أي عند أحمد في المسند (٣/ ٤٢٣).

(٢) هو مسعود بن مالك أبو رزين ــ بفتح أوله وكسر الزاي بعدها ياء مثناة من تحت وآخره نون ــ الأسدي من بني أسد خزيمة مولى أبي وائل الأسدي الكوفي. قال أبو زرعة: كوفي ثقة، وكذا قال العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: ثقة فاضل. مات سنة خمس وثمانين. وهو غير أبي رزين عبيد الذي قتله عبيد الله بن زياد بالبصرة ووهم من خلطهما.
الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٨٢، ٢٨٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٢٢، ١٣٢٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٨، ١١٩)، الكاشف (٣/ ١٢٢)، التقريب (٢/ ٢٤٣)، الخلاصة (ص ٣٧٤).

(٣) لم أقف عليه في المعجم الكبير في باب الزاي ولا في باب العين المهملة. لكن أورد الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٤٢، ٤٣) شواهد كثيرة للحديث عزا بعضها إلى الطبراني في الكبير.

(٤) (١/ ٣٧٤، ٣٧٥) كتاب الصلاة «باب في التشديد في ترك الجماعة» رقم (٥٤٩).

(٥) (١/ ٢٦٠) كتاب المساجد والجماعات «باب التغليظ في التخلف عن الجماعة» رقم (٧٩٢).

(٦) يريد الحافظ العراقي بقوله أنه «لم يسم فيه عندهما» أنه لم يذكر اسمه عبد الله أو عمرو أو غير ذلك، وإنما ذكر فيه «ابن أم مكتوم» فقط، وإنما نبهت على ذلك لئلا يتوهم أنه أراد بعدم التسمية عدم ذكر ابن أم مكتوم ــ رضي الله عنه ــ مطلقاً والاقتصار على أن السائل =

. . . .

والجمهور أيضاً أنه عمرو بن قيس كما قال الزهري وموسى بن عقبة والزبير بن بكار[١]، ورجحه ابن عساكر في «الأطراف»[٢]، وكذلك المزي أيضاً في «الأطراف»[٣]، فقال: «واسمه عمرو بن قيس بن زائدة، ويقال: عمرو بن زائدة، ويقال: عبد الله بن زائدة، وكذا قال في أواخر «التهذيب»[٤] في فصل من يعرف بابن[٥] كذا، فقال: «اسمه عمرو بن قيس، ويقال: عبد الله، وقال قبل ذلك في باب عمرو[٦]: «عمرو بن قيس بن زائدة، ويقال: عمرو بن زائدة تقدم»، وقال[٧]: «قيل: ذلك عمرو بن زائدة، ويقال: عمرو بن قيس بن زائدة»، إلى آخر كلامه.

وما ذكره المصنف من أنه عبد الله بن زائدة هو قول قتادة. قال ابن أبي حاتم: «يشبه أن يكون قتادة نسبه إلى جده»[٨]، وقال ابن عبد البر[٩]: «أظنه نسبه إلى جده»[١٠]، وقال ابن حبان: «من قال عبد الله بن

= رجل أعمى كما في بعض طرق الحديث، وكما في رواية مسلم في الصحيح (١/ ٤٥٢) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم (٦٥٣).

(١) انظر: الاستيعاب (٢/ ٢٦٠)، الأسماء المبهمة (ص ٢١٣، ٢١٤)، أسد الغابة (٤/ ١٢٧)، الإشارات (ص ٦٠١).

(٢) انظر: الشذا الفياح (ق ١٣٢ أ).

(٣) (٨/ ١٧٠).

(٤) (٣/ ١٦٦٦).

(٥) في ب: «باسم».

(٦) تهذيب الكمال (٢/ ١٠٤٧).

(٧) تهذيب الكمال (٢/ ١٠٣٣).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٧٩، ٨٠).

(٩) في أ: زيادة «أيضاً».

(١٠) الاستيعاب (٢/ ٢٦٠).

. . . .

زائدة فقد نسبه إلى جده زائدة»[1]، انتهى.

وقد رجح البخاري في «التاريخ»[2] ما رجحه المصنف، فقال: «هو عبد الله بن زائدة»، قال[3]: «ويقال: عمرو بن قيس بن شريح بن مالك»، قال[4]: «وقال ابن إسحاق: عبد الله بن شريح بن قيس بن زائدة»، انتهى. وما حكاه البخاري عن ابن إسحاق من أنه[5] عبد الله بن شريح هو الذي اختاره ابن أبي حاتم[6]، وحكاه عن علي بن المديني وعن الحسين بن واقد، وقال: أنه رواية[7] سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق، وهو مخالف لما رويناه عن ابن إسحاق في السيرة كما تقدم[8].

وقال محمد بن سعد: «أما أهل المدينة فيقولون: اسمه عبد الله، وأهل (العراق)[9] يقولون: اسمه عمرو»[10]، قال: «وأجمعوا على نسبه فقالوا: هو ابن قيس بن زائدة بن الأصم»[11]. قال ابن أبي حاتم: «كيف أجمعوا وقد حكينا عن ثلاثة نفر: محمد بن إسحاق، وعلي بن المديني،

---

(١) الثقات (٣/ ٢١٤، ٢١٥).

(٢) (٣/ ١/ ٧).

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٧).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) من قوله: «ابن قيس بن زائدة» إلى هنا سقط من ب.

(٦) في الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٧٩).

(٧) في ك: «رواه».

(٨) انظر (ص ١٣٦٧، ١٣٦٨).

(٩) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(١٠) الطبقات الكبرى (٤/ ٢٠٥).

(١١) الطبقات الكبرى (٤/ ٢٠٥).

. . . .

والحسين بن واقد»[1]، يريد قولهم: إنه عبد الله بن شريح.

وقال ابن حبان: «هو عبد الله بن عمرو بن شريح بن قيس بن زائدة»[2] فذكر نسبه، ثم قال: «وكان / اسمه الحصيْن فسماه النبي ﷺ عبد الله»[3]، انتهى.

وقد ورد أيضاً في بعض أحاديثه تسميته بعبد الله كما رواه الطبراني في «المعجم الكبير»[4] من حديث جابر، قال: «طاف النبي ﷺ في حجته بالبيت على ناقته الجَدْعاء[5] وعبد الله بن أم مكتوم[6] آخِذٌ بخِطَامها[7]

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٨٠).

(٢) الثقات (٣/ ٢١٤).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) لم أقف عليه في المعجم الكبير في حديث جابر بن عبد الله من «باب من اسمه جابر» (٢/ ١٩٤ ـ ٢٠٣).

لكن ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٢٤٤)، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات». وانظر كلام الحافظ العراقي عليه بعد.

(٥) الجدعاء: بفتح الجيم وسكون الدال وفتح العين المهملتين من الجدع، وهو قطع الأنف والأذن والشفة، وهو بالأنف أخص. وقيل: لم تكن ناقته مقطوعة الأذن، وإنما كان هذا اسماً لها.

انظر: النهاية (١/ ٢٤٧).

(٦) إلى هنا انتهى الموجود من نسخة ب.

(٧) الخطام: بكسر الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة، هو «كل حبل يعلق في حلق البعير، ثم يعقد على أنفه».

وقال ابن الأثير: «خطام البعير أن يأخذ حبلاً من ليف أو شعر أو كتان، فيجعل في أحد طرفيه حلقة، ثم يشد فيه الطرف الآخر حتى يصير كالحلقة، ثم يقلد =

. . . .

يَرتَجِز»[1].

فإن قلت: فإذا كان قد ورد مسمى بعبد الله هكذا واتفق علي بن المديني والبخاري والحسين بن واقد وابن أبي حاتم وابن حبان وابن إسحاق في رواية سلمة بن الفضل عنه على تسميته بعبد الله اقتضى ذلك ترجيح ما رجحه المصنف، قلنا: حديث جابر هذا لا يصح فإن في إسناده عمرو بن قيس[2] وهو الملقب سَنْدَل أو سندول، وهو أحد المتروكين، والأكثرون قالوا: إنه عمرو، والله أعلم.

= البعير، ثم يثنى على مخطمه، وأما الذي يجعل في الأنف دقيقاً فهو الزمام».
انظر: لسان العرب (١٢/ ١٨٦، ١٨٧).

(١) يرتجز من الرجز: بفتح الراء والجيم وأصله: «ارتعاد يصيب البعير والناقة في أفخاذهما ومؤخرهما عند القيام... ومنه سمي الرجز من الشعر لتقارب أجزائه وقلة حروفه، وقال الخليل: إن الرجز ليس بشعر، وإنما هو أنصاف وأبيات وأثلاث».
انظر: لسان العرب (٥/ ٣٤٩، ٣٥٠).

(٢) عمر ـ كما في التهذيبين ـ ابن قيس المكي، أبو جعفر المعروف بسندل ـ بفتح السين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وآخره لام ـ مولى بني أسد. قال أحمد: متروك ليس يسوى حديثه شيئاً، لم يكن حديثه بصحيح أحاديثه بواطيل. وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال الفلاس والنسائي: متروك الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو داود: متروك، وقال الجوزجاني: ساقط. وقال أبو زرعة: لين الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، متروك الحديث، منكر الحديث، وقال ابن حجر: متروك.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ١٨٧)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ١٢٩)، الكامل (٥/ ١٦٦٧ ـ ١٦٦٩)، الميزان (٣/ ٢١٨، ٢١٩)، تهذيب الكمال (٢/ ١٠٢٢)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٩٠ ـ ٤٩٣)، الكاشف (٢/ ٢٧٧)، التقريب (٢/ ٦٢)، الخلاصة (ص ٢٨٥).

الابنة التي أراد بنو هشام بن المغيرة أن يزوِّجوها من علي بن أبي طالب رضي الله عنه هي العَوْراء بنت أبي جهل بن هشام، والله أعلم.

ومنها العم والعمة ونحوهما:

من ذلك: رافع بن خديج عن عمه في حديث المخابرة: عمه هو ظهير بن رافع الحارثي الأنصاري.

زياد بن علاقة عن عمه: هو قطبة بن مالك الثعلبي، بالثاء المثلثة.

عمة جابر بن عبد الله التي جعلت تبكي أباه يوم أحد: اسمها فاطمة بنت عمرو بن حرام، وسماها الواقدي هنداً، والله أعلم.

ومنها الزوج والزوجة:

من ذلك: حديث سُبَيْعة الأسلمية أنها ولدت بعد وفاة زوجها بليال، زوجها هو سعد بن خَوْلَة الذي رثى له رسول الله ﷺ أن مات بمكة وكان بدرياً.

زوج بَرْوَع بنت واشق، وهي بفتح الباء عند أهل اللغة، وشاع في ألسنة أهل الحديث كسرها، زوجها اسمه هلال بن مرة الأشجعي على ما رويناه من غير وجه.

زوجة عبد الرحمن بن الزبير ــ بفتح الزاي ــ التي كانت تحت رفاعة بن سِمْوال القُرَظي فطلقها. اسمها تَميمة بنت وهب، وقيل: تُميمة ــ بضم التاء، وقيل: سُهَيْمة، والله أعلم.

النوع الموفي ستين
معرفة تواريخ الرواة

وفيها معرفة وَفَيات الصحابة والمحدِّثين والعلماء ومواليدهم ومقادير أعمارهم ونحو ذلك.

روينا عن سفيان الثوري أنه قال: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»، أو كما قال.

وروينا عن حفص بن غياث أنه قال: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»، يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه.

وهذا كنحو ما رويناه عن إسماعيل بن عياش قال: «كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث، فقالوا: ههنا رجل يحدث عن خالد بن مَعْدان، فأتيته فقلت: أي سنة كتبت عن خالد بن مَعْدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة يعني ومائة. فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن مَعْدان فقال: سنة ثلاث عشرة يَعني ومائة. فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن مَعْدان بعد موته بسبع سنين؟ قال إسماعيل: مات خالد سنة ست ومائة».

قلت: وقد روينا عن عُفَيْر بن مَعْدان قصة نحو هذه جرت له مع بعض من حدث عن خالد بن معدان، ذكر عفير فيها أن خالداً مات سنة أربع ومئة.

وروينا عن الحاكم أبـي عبد الله قال: «لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكَشِّي، وحدث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده،

فذكر أنه ولد سنة ستين ومئتين. فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة».

وبلغنا عن أبي عبد الله الحميدي الأندلسي أنه قال ما تحريره: «ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهَمُّم بها: العلل، وأحسن كتاب وضع فيه «كتاب الدارقطني»، والمؤتلف والمختلف، وأحسن كتاب وضع فيه «كتاب ابن ماكولاء»، ووفيات الشيوخ، وليس فيه كتاب».

قلت: فيها غير كتاب، ولكن من غير استقصاء وتعميم.

وتواريخ المحدثين مشتملة على ذكر الوفيات ولذلك ونحوه سميت تواريخ. وأما ما فيها من الجرح والتعديل ونحوهما فلا يناسب هذا الاسم، والله أعلم.

ولنذكر من ذلك عيوناً:

أحدها: الصحيح في سنِّ سيدنا سيد البشر رسول الله ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر، ثلاث وستون سنة.

وقبض رسول الله ﷺ يوم الاثنين ضحى لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة.

النوع الموفي ستين
معرفة تواريخ الرواة

٢٤٧ ــ قوله: (وقبض رسول الله[1] ﷺ يوم الاثنين ضحى لاثنتي عشرة

---

(١) «رسول الله» سقطت من ك.

. . . .

ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة)، انتهى.

وفيه أمران:

أحدهما: أنه لا يصح أن يكون الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة يوم الاثنين بوجه من الوجوه، وذلك لاتفاقهم على أن حجة الوداع كان يوم عرفة فيها يوم الجمعة[1] لحديث عمر المتفق عليه[2]، وإذا كان كذلك فإن كانت الأشهر الثلاثة وهي ذو الحجة والمحرم وصفر كوامل فيكون ثاني عشر شهر ربيع الأول يوم الأحد، وإن كانت أو بعضها ناقصة فيكون الثاني عشر من شهر ربيع إما الخميس أو الجمعة أو السبت، وهذا الاستشكال ذكره السهيلي في كتاب «الروض الأنف»[3]، وقال: «لم أر أحداً تفطن له»، انتهى.

قال: «وهذا الاستشكال لا محيص عنه»، وقد رأيت لبعض العلماء عنه جواباً، فأخبرني قاضي القضاة عز الدين بن جماعة رحمه الله أن والده كان يحمل قول الجمهور «لاثنتي عشرة ليلة خلت منه» أي بأنها كاملة، فتكون وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في اليوم الثالث عشر وتفرض ــ على هذا ــ الشهور الثلاثة كوامل، وفي هذا الجواب نظر من حيث أن كلام أهل السير يدل على وقوع الشهور الثلاثة نواقص، أو على نقص اثنين منها.

---

(١) انظر: الروض الأنف (٤/ ٢٧٠).

(٢) هو حديث طارق بن شهاب قال: قال رجل من اليهود لعمر: يا أمير المؤمنين! لو أن علينا نزلت هذه الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، فقال عمر: إني لأعلم أي يوم نزلت هذه الآية، نزلت يوم عرفة في يوم جمعة.
أخرجه البخاري (٨/ ١٣٧، ١٣٨) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ومسلم (٤/ ١٣١٢) في كتاب التفسير رقم (٣٠١٧).

(٣) (٤/ ٢٧٠).

. . . .

فأما ما يدل على نقص الثلاثة فروى البيهقي في «دلائل النبوة»[1] بإسناد صحيح إلى سليمان التيمي أن رسول الله ﷺ مرض لاثنتين وعشرين ليلة من صفر، وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت، وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول، وقوله: «كانت وفاته اليوم العاشر» ــ أي من مرضه، ويدل على ذلك أيضاً ما رواه الواقدي عن أبي معشر[2] عن محمد بن قيس[3]، قال: اشتكى رسول الله ﷺ يوم الأربعاء لإحدى عشرة

---

(١) (٧/ ٢٣٤).

(٢) هو نجيح ــ بفتح النون وكسر الجيم ــ ابن عبد الرحمن السندي ــ بكسر السين المهملة وسكون النون، نسبة إلى بلاد السند ــ الهاشمي مولاهم، أبو معشر المدني. ضعفه ابن القطان، وابن معين، وأبو داود والنسائي ابن عدي، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: صدوق وليس بقوي. وقال أحمد: كان صدوقاً لكنه لا يقيم الإسناد ليس بذاك. وقال ابن حجر: ضعيف، مات سنة سبعين ومائة.

تهذيب الكمال (٣/ ١٤٠٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٩ ــ ٤٢٢)، الكاشف (٣/ ١٧٥)، التقريب (٢/ ٢٩٨)، الخلاصة (ص ٤٠٦).

(٣) هو محمد بن قيس المدني، قاص عمر بن عبد العزيز، أبو إبراهيم، ويقال: أبو أيوب، ويقال: أبو عثمان مولى يعقوب القبطي ــ بكسر القاف وسكون الباء الموحدة وكسر الطاء المهملة ــ ويقال: مولى آل أبي سفيان، وثقه يعقوب بن سفيان وأبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الحافظ في تهذيب التهذيب: قرأت بخط الذهبي: محمد بن قيس عن أبي هريرة، وعنه أبو معشر، قال ابن معين: ليس بشيء لا يروى عنه. وقال في التقريب ــ بعد أن ترجم لهذا ــ: «محمد بن قيس، شيخ لأبي معشر ضعيف، من الرابعة، ووهم من خلطه بالذي قبله».

تهذيب الكمال (٣/ ١٢٦١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤١٤)، الكاشف (٣/ ٨١)، التقريب (٢/ ٢٠٢)، الخلاصة (ص ٣٥٧).

. . . .

بقيت من صفر إلى أن قال: «اشتكى ثلاثة عشر يوماً، وتوفي يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول[1].

ويجمع بين قولي سليمان التيمي ومحمد بن قيس في مدة المرض، أن المراد بالأول: اشتداده، وبالثاني: ابتداؤه، وكذلك ما رواه الخطيب في كتاب «أسماء الرواة عن مالك»[2] من رواية سعيد بن سلمة بن قتيبة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: لما قبض رسول الله / ﷺ مرض ثمانية أيام، فتوفي لليلتين خلتا من ربيع الأول فجعل مدة مرضه ثمانية أيام، فلو ثبت حملناه على قوة المرض، إلَّا أنه لا يصح ففي إسناده أبو بشر المصعبي، واسمه أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر المروزي، وقد اتهمه ابن حبان والدارقطني بوضع الحديث[3]. والعمدة على قول سليمان التيمي أنه كانت وفاته في ثاني الشهر،

---

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٧٢) باب «ذكر كم مرض رسول الله ﷺ، واليوم الذي توفي فيه». أخبرنا محمد بن عمر ــ أي الواقدي ــ حدثني أبو معشر، عن محمد بن قيس.

وإسناده ضعيف من جهتين:

الأولى: الواقدي: فقد تركه كثير من الأئمة مثل أحمد والبخاري، وكذبه بعضهم كابن معين وأبو حاتم وغيرهما، وبالجملة فهو كما قال الذهبي: ممن استقر الإجماع على وهنه.

انظر: الميزان (٣/ ٦٦٢ ـ ٦٦٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٦٣ ــ ٣٦٨).

الثانية: أبي معشر. وقد تقدمت ترجمته والكلام على درجته.

(٢) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٤٠)، الشذا الفياح (ق ١٣٤ أ)، تدريب الراوي (٢/ ٣٥٣).

(٣) انظر: الكامل (١/ ٢٠٩، ٢١٠)، المجروحين (١/ ١٥٦ ــ ١٦٣)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٢٤)، تاريخ بغداد (٥/ ٧٣)، الميزان (١/ ١٤٩)، لسان الميزان (١/ ٢٩٠، ٢٩١).

. . . .

وحكاه الطبري[1] عن ابن الكلبي[2] وأبي مِخْنف[3]، وهو راجح من حيث التاريخ، وكذلك القائلون إنه يوم الاثنين مستهل شهر ربيع الأول، وهو قول موسى بن عقبة، والليث بن سعد[4]، وبه جزم ابن زَبْر[5] في «الوفيات»[6]،

(١) تاريخ الطبري (٣/ ١٩٩، ٢٠٠).

(٢) هو هشام بن محمد بن السائب الكلبي ـ بفتح الكاف وسكون اللام، نسبة إلى بني كلب من قضاعة ـ الأخباري النسابة صاحب كتاب «الجمهرة في النسب». له مؤلفات تزيد على مئة وخمسين مؤلفاً في التاريخ والأخبار. قال الذهبي: كان حافظاً علاَّمةً، إلاَّ أنه متروك الحديث، فيه رفض. مات سنة أربع ومائتين.
الكامل (٧/ ٢٥٦٨)، الميزان (٤/ ٣٠٤)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٠١)، العبر (١/ ٢٧١)، البداية والنهاية (١٠/ ٢٦٦).

(٣) هو لوط بن يحيى أبو مخنف ـ بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح النون ـ قال ابن معين: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن عدي: شيعي محترق صاحب أخبارهم. وقال الذهبي: أخباري تالف لا يوثق به. مات قبل السبعين ومائة.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٨٢)، الضعفاء الكبير (٤/ ١٨، ١٩)، الكامل (٦/ ٢١١٠)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٣٣٣)، الميزان (٣/ ٤١٩، ٤٢٠)، لسان الميزان (٤/ ٤٩٢، ٤٩٣).

(٤) انظر: السيرة النبوية للذهبي (ص ٣٩٧، ٣٩٨).

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن زبر ـ بفتح الزاي وسكون الباء الموحدة ـ الربعي ـ بفتح الراء والباء الموحدة، نسبة إلى ربيعة نزار ـ البغدادي. سمع عباس الدوري وطبقته وولي قضاء مصر ثلاث مرات. قال الخطيب: كان غير ثقة. وقال الذهبي: ضعفه غير واحد في الحديث، وله عدة تصانيف. مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (٩/ ٣٨٦، ٣٨٧)، العبر (٢/ ٣٣، ٣٤)، الميزان (٢/ ٣٩١)، لسان الميزان (٣/ ٢٥٣، ٢٥٤).

(٦) انظر: الشذا الفياح (ق ١٣٤ أ).

. . . .

وحكاه السهيلي[1] عن الخوارزمي، قال السهيلي: «وهذا أقرب في القياس مما ذكره الطبري عن ابن الكلبي وأبي مِخْنَف».

قلت: لكن سليمان التيمي ثقة، والإسناد إليه صحيح، فقوله أولى ولا يمتنع نقص ثلاثة أشهر متوالية.

ومن المشكل أيضاً قول ابن حبان[2] وابن عبد البر[3]: إنه بدأ به مرضه الذي مات منه يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من صفر، فهذا ما لا يمكن، وسببه أنهما قالا: «توفي يوم الاثنين ثاني عشرة» وجعلا مدة مرضه ثلاثة عشر يوماً، فأنتج لهما هذا التاريخ الفاسد، وهما ـ في ذلك ـ موافقان للجمهور، فهو قول ابن إسحاق[4] ومحمد بن سعد[5]، وسعيد بن عُفَيْر وصححه ابن الجوزي[6] وتبعهم المصنف والنووي في «شرح مسلم»، والمزي في «التهذيب»، والذهبي في «العبر»، وفيه ما تقدم.

الأمر الثاني: أن قول المصنف: إنه مات ضحى يشكل عليه ما في «صحيح مسلم»[7] من حديث أنس قال: آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله ﷺ. . . الحديث، وفيه: «فألقى السَّجِفَ[8]، وتوفي من آخر ذلك اليوم».

---

(1) في الروض الأنف (٤/ ٢٧٠).

(2) في الثقات (٢/ ١٣٠).

(3) في الاستيعاب (١/ ٣٤).

(4) السيرة النبوية (٢/ ٦٤٢، ٦٥٢).

(5) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤).

(6) انظر: السيرة النبوية للذهبي (ص ٣٩٨).

(7) (١/ ٣١٥) كتاب الصلاة رقم (٩٩).

(8) السجف: بفتح السين المهملة وبكسرها وسكون الجيم ـ هو: الستر ـ. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤٩٢)، النهاية (٢/ ٣٤٣)، لسان العرب (٩/ ١٤٤).

. . . .

فهذا الحديث دال على أنه تأخر بعد الضحى.

وقد يجمع بين الحديث وبين من قال: توفي ضحى أن المراد أول النصف الثاني من النهار فهو آخر وقت الضحى، وهو من آخر النهار باعتبار أنه من النصف الثاني، ويدل عليه ما رواه ابن عبد البر بإسناده إلى عائشة قالت: مات رسول الله ﷺ ــ وإنا لله وإنا إليه راجعون ــ ارتفاع الضحى وانتصاف النهار يوم الاثنين. وذكر موسى بن عقبة في «مغازيه»[1] عن ابن شهاب: توفي يوم الاثنين حين زاغت الشمس.

فهذا جمع حسن بين ما اختلف من ذلك في الظاهر، والله أعلم.

---

(١) انظر: السيرة النبوية للذهبي (ص ٣٩٨)، فتح الباري (٨/ ١٤٤).

وتوفي أبو بكر في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة.

---

٢٤٨ ــ قوله: (وتوفي أبو بكر في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة)، انتهى.

وتقييده بجمادى الأولى مخالف لقول الأكثرين فإنهم قالوا: في جمادى الآخرة، وبه جزم ابن إسحاق[(١)]، وابن زَبْر، وابن قانع[(٢)]، وابن حبان[(٣)]، وابن عبد البر[(٤)]، وابن الجوزي، والذهبي في «العبر»[(٥)]. وحكى ابن عبد البر عن أكثر أهل السير[(٦)]: أنه توفي في جمادى الآخرة لثمان بقين منه[(٧)].

وما جزم به المصنف هو قول الواقدي[(٨)]، وعمرو بن علي الفلاس، وبه جزم عبد الغني في «الكمال»[(٩)] وتبعه المزي في «التهذيب»[(١٠)]، (والذهبي في مختصراته[(١١)] منه)[(١٢)]، والله أعلم.

---

(١) انظر: الاستيعاب (٢/ ٢٥٧)، أسد الغابة (٣/ ٢٢٣)، الإصابة (٢/ ٣٤٤).
(٢) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٤١)، الشذا الفياح (ق ١٣٥ أ)، فتح المغيث (٣/ ٢٨٧).
(٣) الثقات (٢/ ١٩٤).
(٤) الاستيعاب (٢/ ٢٥٧).
(٥) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٤١)، الشذا الفياح (ق ١٣٥ أ)، فتح المغيث (٣/ ٢٨٧).
(٦) (١/ ١٣).
(٧) الاستيعاب (٢/ ٢٥٧).
(٨) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٤١)، الشذا الفياح (ق ١٣٥ أ)، فتح المغيث (٣/ ٢٩٣).
(٩) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٧١٠).
(١٠) (٢/ ٧١٠).
(١١) الكاشف (٢/ ٩٧).
(١٢) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

وعمر: في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين.

وعثمان: في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة، وقيل: ابن تسعين، وقيل: غير ذلك.

وعلي: في شهر رمضان سنة أربعين، وهو ابن ثلاث وستين، وقيل: ابن أربع وستين، وقيل: ابن خمس وستين.

وطلحة والزبير جميعاً في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين.

وروينا عن الحاكم أبـي عبد الله أن سنهما كان واحداً، كانا ابني أربع وستين، وقد قيل غير ما ذكره الحاكم.

---

٢٤٩ ــ قوله: (وطلحة[1] والزبير[2] جميعاً في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين)، انتهى.

---

(١) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب التيمي ــ بفتح التاء المثناة من فوق وسكون الياء المثناة من تحت بعدها ميم مكسورة، نسبة إلى بني تيم من قريش ــ أبو محمد المدني، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة الذين عهد إليهم عمر باختيار الخليفة من بعده، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام. وسماه النبـي ﷺ: طلحة الخير، وطلحة الجود، وطلحة الفياض. استشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين، وخلف ثلاثين ألف درهم، ومن العين ألفي ألف ومائتي ألف دينار.
الاستيعاب (٢/ ٢١٩ ــ ٢٢٥)، أسد الغابة (٣/ ٥٩ ــ ٦٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٧٧)، الإصابة (٢/ ٢٢٩، ٢٣٠).

(٢) هو الزبير ــ بضم الزاي وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحت ــ ابن العوام ــ بفتح العين المهملة وتشديد الواو ــ ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب الأسدي، حواري رسول الله ﷺ وابن عمته صفية بنت عبد المطلب، وأحد العشرة السابقين إلى الإسلام، وأحد البدريين، وأول من سل سيفاً في سبيل الله. هاجر الهجرتين وشهد المشاهد كلها. توفي سنة ست وثلاثين منصرفه من وقعة الجمل. =

. . . .

وتقييده بجمادى الأولى مخالف أيضاً لقول الجمهور فإنهما / قتلا في وقعة الجمل، وكانت وقعة الجمل لعشر خلون من جمادى الآخرة. هكذا جزم به الواقدي وكاتبه محمد بن سعد[١]، وخليفة بن خياط[٢]، وابن زَبْر، وابن عبد البر وابن الجوزي[٣]، وبه جزم المزي في «التهذيب»[٤] في ترجمة طلحة، وخالف ذلك في ترجمة الزبير، فقال: «كان قتله يوم الجمل في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين»[٥].

وسبب وقوعه في ذلك تقليد ابن عبد البر، فإنه اختلف كلامه في الترجمتين، فقال في كل منهما: إنه قتل يوم الجمل، فقال في طلحة: «في جمادى الآخرة»[٦]، وقال في الزبير: «في جمادى الأولى»[٧]، وهو وهم لا يمشي إلاَّ على قول من جعل وقعة الجمل في جمادى الأولى، وهو قول الليث بن سعد وأبي حاتم بن حبان، وعبد الغني في الكمال، والله أعلم.

= الاستيعاب (١/ ٥٨٠ ــ ٥٨٥)، أسد الغابة (٢/ ١٩٦ ــ ١٩٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٨٨، ١٨٩)، الإصابة (١/ ٥٤٥، ٥٤٦).

(١) الطبقات الكبرى (٣/ ١١١).

(٢) تاريخ خليفة (ص ١٨١).

(٣) انظر: الاستيعاب (٢/ ٢٢٤)، شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٤٣، ٢٤٤)، الشذا الفياح (ق ١٣٥ ب)، فتح المغيث (٣/ ٢٩٧).

(٤) (٢/ ٦٢٨ ــ ٦٣٠).

(٥) تهذيب الكمال (١/ ٤٢٧).

(٦) الاستيعاب (٢/ ٢٢٤).

(٧) الاستيعاب (١/ ٥٨٤).

وسعد بن أبي وقاص: سنة خمس وخمسين على الأصح، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة.

وسعيد بن زيد: سنة إحدى وخمسين، وهو ابن ثلاث أو أربع وسبعين.

وعبد الرحمن بن عوف: سنة اثنتين وثلاثين، وهو ابن خمس وسبعين سنة.

وأبو عبيدة بن الجراح: سنة ثماني عشرة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة.

وفي بعض ما ذكرته خلاف لم أذكره، والله أعلم.

---

٢٥٠ ــ قوله: (وسعد بن أبي وقاص[1] سنة خمس وخمسين على الأصح، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة)، انتهى.

وما قاله ابن الصلاح صدر به عبد الغني في «الكمال»[2] كلامه،

---

(١) هو سعد بن أبي وقاص ــ واسمه مالك ــ ابن أهيب ــ بضم أوله بن عبد مناف بن زهرة الزهري المدني. سابع سبعة في الإسلام، وهاجر قبل النبي ﷺ وشهد بدراً والمشاهد، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وآخرهم موتاً، وأول من رمى في سبيل الله، وفارس الإسلام، وأحد الستة الذي جعل عمر الشورى إليهم، ومقدم جيوش الإسلام في فتح العراق وافتتح المدائن. ومات بقصره في العقيق على عشرة أميال من المدينة، وحمل إلى البقيع سنة خمس، وقيل: ست، وقيل: سبع وخمسين.

الاستيعاب (٢/ ١٨ ــ ٢٧)، أسد الغابة (٢/ ٢٩٠ ــ ٢٩٣)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢١٨)، الإصابة (٢/ ٣٣، ٣٤).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٤٧٥).

. . . .

والمشهور الذي عليه الجمهور أنه كان ابن أربع وسبعين سنة، وهو الذي جزم به عمرو بن علي الفَلَّاس، وابن زَبْر، وابن قانع، وابن حبان[1]، والله أعلم.

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى (٣/ ١٤٨، ١٤٩)، الثقات لابن حبان (٢/ ٣٤٠، ٣٤١)، الاستيعاب (٢/ ٢٦)، شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٤٣، ٢٤٤)، الشذا الفياح (ق ١٣٢ ب)، فتح المغيث (٣/ ٢٩٧).

الثاني: شخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين.

أحدهما: حكيم بن حزام، وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة.

والثاني: حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري. وروى ابن إسحاق أنه وآباؤه ثابتاً والمنذر وحراماً عاش كل واحد منهم عشرين ومائة سنة. وذكر أبو نعيم الحافظ أنه لا يعرف في العرب مثل ذلك لغيرهم. وقد قيل: إن حسان مات سنة خمسين، والله أعلم.

---

٢٥١ ــ قوله: (الثاني شخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين[1] سنة، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين، أحدهما: حكيم بن حزام[2]، وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة.

---

(١) على هامش الأصل ما نصه: «حاشية أفاد شيخنا الحافظ ابن حجر قوله: عاشا ستين في الإسلام فيه تجوز، فإن حسان أسلم في أوائل الهجرة وعاش بعد ذلك أربعاً وخمسين أو دونها، وحكيماً أسلم عام الفتح وعاش بعد ذلك ستاً وأربعين سنة فقط، وهكذا القول في جميع من ذكر ممن استدركه شيخنا واستدركته، ليس فيهم من عاش ستين قبل أن يسلم وستين بعد أن أسلم على السواء، والله أعلم.

(٢) هو حكيم بن حزام ــ بكسر الحاء المهملة وتخفيف الزاي المفتوحة ــ ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي، أبو خالد ابن أخي خديجة رضي الله عنها. وُلد في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة، وكان جواداً أعتق في الجاهلية مائة رقبة، وفي الإسلام مثلها. أسلم يوم الفتح ومات سنة أربع وخمسين.
الاستيعاب (١/ ٣٢٠، ٣٢١)، أسد الغابة (٢/ ٤٠ ــ ٤٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٣٧)، الإصابة (١/ ٣٤٩).

. . . .

والثاني: حسان بن ثابت[1] بن المنذر بن حرام الأنصاري)، انتهى.

قلت: اقتصر المصنف على من عاش من الصحابة مائة وعشرين، ستين في الجاهلية وستين في الإسلام على هذين.

وفي الصحابة أربعة وآخرون اشتركوا معهما في هذا الوصف.

أحدهم: حويطب بن عبد العزى القرشي العامري من مسلمة الفتح، قال ابن حبان: «سنه سن حكيم بن حزام عاش في الجاهلية ستين سنة، وفي الإسلام ستين سنة»[2]، وقال ابن عبد البر: «أدركه الإسلام وهو ابن ستين سنة أو نحوها»[3]، قال: «ومات بالمدينة في آخر إمارة معاوية، وقيل: بل مات سنة أربع خمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة»[4].

قلت: وهذا قول الجمهور: خليفة بن خياط، الهيثم بن عَدي[5]،

---

(١) هو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام ــ بفتح الحاء المهملة والراء ــ الأنصاري النجاري ــ بفتح النون والجيم المشددة، نسبة إلى بني النجار من الأنصار ــ شاعر رسول الله ﷺ. أبو عبد الرحمن أو أبو الوليد. روى عن النبي ﷺ عاش مائة وعشرين سنة، وتوفي سنة أربع وخمسين.
الاستيعاب (١/ ٣٣٥، ٣٤٣)، أسد الغابة (٢/ ٤ ــ ٧)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٢٩)، الإصابة (١/ ٣٢٦).

(٢) الثقات (٣/ ٩٦).

(٣) الاستيعاب (١/ ٣٨٤).

(٤) الاستيعاب (١/ ٣٨٥).

(٥) هو الهيثم بن عدي أبو عبد الرحمن الطائي ــ بفتح الطاء المهملة، نسبة إلى بني طي ــ الكوفي المؤرخ الأخباري. قال البخاري: ليس بثقة كان يكذب، وكذلك قال ابن معين، وقال أبو داود: كذاب. وقال النسائي وغيره: متروك، وقال ابن عدي: ما أقل ما له من المسند، إنما هو صاحب أخبار. مات سنة سبع ومائتين. =

. . . .

وأبي عبيد القاسم بن سلاَّم، ويحيى بن بُكَير، وأبي موسى الزَّمِن[1]، وابن قانع، وابن حبان، وغيرهم: أنه مات سنة أربع وخمسين[2].

والثاني: سعيد بن يَرْبوع القرشي من مسلمة الفتح أيضاً، مات بالمدينة سنة أربع وخمسين، وهو ابن مائة وعشرين سنة، قاله خليفة بن خياط[3]، وابن حبان[4]، وكذا قال أبو عبيد وابن عبد البر[5] أنه مات سنة أربع وخمسين.

والثالث: مَخْرمة بن نوفل القرشي الزهري، والد المِسْوَر بن مخرمة من مسلمة الفتح أيضاً، عاش مائة وعشرين سنة ـ فيما حكاه الواقدي ـ وبه جزم أبو زكريا بن منده[6]، وقيل: عاش مائة وخمس عشرة سنة / وبه جزم ابن حبان[7]

= التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٢١٨)، الضعفاء الصغير (ص ١٢٢)، الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٨٥)، الكامل (٧/ ٢٥٦٢، ٢٥٦٣)، الميزان (٤/ ٣٢٤)، لسان الميزان (٦/ ٢٠٩ ـ ٢١١)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٠٣)، العبر (١/ ٢٧٧، ٢٧٨).

(١) هو محمد بن المثنى أبو موسى البصري الزمن ـ بفتح الزاي وكسر الميم ـ الحافظ. وثقه ابن معين وغيره. وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وقال النسائي: لا بأس به كان يغير في كتابه، وقال ابن حبان: كان لا يقرأ إلاَّ من كتابه، وقال الخطيب: ثقة ثبت احتج به سائر الأئمة.

الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٩٥)، تاريخ بغداد (٣/ ٢٨٥)، الميزان (٤/ ٢٤).

(٢) انظر: تاريخ خليفة (ص ٢٢٣)، الطبقات الكبرى (٥/ ٤٥٤)، الثقات لابن حبان (٣/ ٩٦)، الاستيعاب (١/ ٣٨٥)، شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٤٩)، الشذا الفياح (ق ١٣٦ ب)، فتح المغيث (٣/ ٣٠٢، ٣٠٣)، تدريب الراوي (٢/ ٣٥٨، ٣٥٩).

(٣) تاريخ خليفة (ص ٢٢٣).

(٤) الثقات (٣/ ١٥٥، ١٥٦).

(٥) الاستيعاب (٢/ ١٦).

(٦) انظر: أسد الغابة (٤/ ٣٣٧، ٣٣٨).

(٧) الثقات (٣/ ٣٩٤).

. . . .

وابن زبر، وابن عبد البر[١]، وتوفي سنة أربع وخمسين، قاله الهيثم بن عدي، وابن نمير، والمدائني، وابن قانع، وابن حبان[٢].

والرابع: حمنن بن عوف القرشي الزهري، أو عبد الرحمن بن عوف ـ وهو بفتح الحاء المهملة وسكون الميم، وفتح النون الأولى ـ عاش أيضاً في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة، قاله الدارقطني في كتاب «الإخوة والأخوات»[٣]، وابن عبد البر في «الاستيعاب»[٤].

وفي الصحابة جماعة آخرون عاشوا مائة وعشرين سنة ذكرم أبو زكريا ب منده في جزء له جمعه في ذلك[٥]، لكن لم نطلع على كون نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام، فاقتصرنا على هؤلاء الأربعة لمشاركتهم لحكي وحسان في ذلك[٦]، والله أعلم.

---

(١) الاستيعاب (٣/ ٤١٥).

(٢) انظر: الثقات لابن حبان (٣/ ٣٩٤)، شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٥٠)، الشذا الفياح (ق ١٣٦ ب)، فتح المغيث (٣/ ٣٠٢، ٣٠٣).

(٣) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٤٩)، الشذا الفياح (ق ١٣٦ ب)، تدريب الراوي (٢/ ٣٥٩).

(٤) (١/ ٣٨٧).

(٥) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٤٦٤)، هدية العارفين (٢/ ٥٢٠).

(٦) على هامش الأصل: «حاشية لشيخنا الحافظ ابن حجر أعزه الله في الدارين: فات شيخنا على خلف فيه منهم ثلاثة ذكرهم أبو اليقظان الأنصاري وهم: لبيد بن ربيعة وأوس بن مغرا، والنابغة الجعدي.
قال مسعود بن بشر: سمعت أبا اليقظان يقول ثلاثة من الشعراء كانوا مخضرمين عاشوا في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة. قلت: أما النابغة الجعدي المشهور أنه عاش أكثر من ذلك وهو واضح في ترجمته في الاستيعاب وغيره. قال أبو حاتم في المعمرين عاش مائتي سنة، وأما لبيد فقال هشام بن الكلبي وغيره أنه عاش مائة وثلاثين، وقال =

. . . .

= أبو حاتم السجستاني في المعمرين: إنه عاش مائة وعشرين سنة، وقال الشعبي في قصة ذكرها عاش مائة وأربعين، وقال البخاري في تاريخه: قال الأويسي عن مالك: عاش لبيد مائة وستين. وأما أوس بن مغرا فذكره المرزباني في معجم الشعراء وذكر أنه بقي إلى أيام معاوية، ولم يذكر أنه بقي له صحبة وينبغي أن يلحق هنا ما ذكر أبو حاتم السجستاني في المعمرين: أن الربيع بن ضبع الفزاري عاش ثلاثمائة وستين سنة، منها ستين في الإسلام وذكر عبد الغني في الكمال عن ابن سعد بن نوفل بن معاوية عاش مائة وعشرين، ستين في الجاهلية وستين في الإسلام، وبه جزم ابن عبد البر في أخبار مكة بإسناد جيد أبي الديلي عن نوفل بن معاوية، وهو من طريق الواقدي. وقال فيه قال الواقدي: بلغ نوفل عشرين ومائة سنة فذكره وهو عمدة لابن سعد في ذلك، وذكر ابن سمية في ترجمة اللجلاج والد خالد الصحابي أنه عاش مائة وعشرين» [وبعد ذلك كلمات غير مفهومة].

الثالث: أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة رضي الله عنهم:

فسفيان بن سعيد الثوري، أبو عبد الله: مات بلا خلاف بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، وكان مولده سنة سبع وتسعين.

ومالك بن أنس رضي الله عنه: توفي بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة قبل الثمانين بسنة. واختلف في ميلاده، فقيل: في سنة ثلاث وتسعين، وقيل: سنة إحدى، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة سبع.

وأبو حنيفة رحمه الله مات سنة خمسين ومائة ببغداد، وهو ابن سبعين سنة.

والشافعي رحمه الله مات في آخر رجب سنة أربع ومائتين بمصر، وولد سنة خمسين ومائة.

وأحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله مات ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولد سنة أربع وستين ومائة، والله أعلم.

الرابع: أصحاب كتب الحديث الخمسة المعتمدة رضي الله عنهم:

فالبخاري أبو عبد الله، وُلد يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، ومات بخرتنك قريباً من سمرقند ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، فكان عمره اثنتين وستين سنة إلاَّ ثلاثة عشر يوماً.

ومسلم بن الحجاج النيسابوري: مات بها لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة.

وأبو داود السجستاني: سليمان بن الأشعث، مات بالبصرة في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين.

وأبو عيسى محمد بن عيسى السُّلَمي الترمذي: مات بها لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَوي: مات سنة ثلاث وثلاثمائة، والله أعلم.

---

٢٥٢ ـ قوله: (ومسلم بن الحجاج النيسابوري، مات بها[1] سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة)، انتهى.

وما ذكره المصنف من أن مسلماً عاش خمساً وخمسين سنة تبع فيه الحاكم فإنه كذلك قال في كتاب «المزكين لرواة الأخبار»[2] بعد نقل كلام ابن الأخرم[3] في تاريخ وفاته، وكأنه بقية من كلام ابن الأخرم.

---

(١) في ك: زيادة «لخمس بقين...».

(٢) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/ ٢٥٥)، الشذا الفياح (ق ١٣٧ ب)، فتح المغيث (٣/ ٣٠٩).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري، ابن الأخرم ـ بفتح أوله وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء ـ الحافظ الكبير.
وُلد سنة خمسين ومائتين. وتوفي في جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلاثمائة.
له مصنفات منها مستخرج على الصحيحين و«المسند الكبير» والمستخرج على صحيح مسلم، وكان بارعاً في الحديث والعلل والرجال.
تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٤، ٨٦٥)، العبر (٢/ ٦٨).

. . . .

ولم يذكر في «تاريخ نيسابور»[1] مقدار عمره، وإنما اقتصر على نقل تاريخ وفاته عن ابن الأَخْرم.

واقتصر المزي في «التهذيب» على أن مولده سنة أربع ومائتين.

فعلى هذا يكون عمره سبعاً وخمسين سنة.

وجزم الذهبي في «العبر»[2] بأنه عاش ستين سنة، فالله أعلم.

---

(١) (٣/١٣٢٣، ١٣٢٤).

(٢) (١/٣٧٥).

الخامس: سبعة من الحفاظ في ساقتهم أحسنوا التصنيف وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي: مات بها في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وولد في ذي القعدة سنة ست وثلاثمائة.

ثم الحاكم أبو عبد الله بن البيِّع النيسابوري: مات بها في صفر سنة خمس وأربعمائة، وولد بها في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

ثم أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي حافظ مصر، ولد في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة. ومات بمصر في صفر سنة تسع وأربعمائة.

ثم أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني الحافظ، وُلد سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة. ومات في صفر سنة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان.

ومن الطبقة الأخرى: أبو عمر بن عبد البر النَّمْرِي حافظ أهل المغرب، وُلد في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة، ومات بشاطبة من بلاد الأندلس في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

ثم أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وُلد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ومات بنيسابور في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ونقل إلى بَيْهَق فدفن فيها.

ثم أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، وُلد في جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وثلاثمائة رحمهم الله وإيانا والمسلمين أجمعين، والله أعلم.

النوع الحادي والستون

معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث

هذا من أجلِّ نوع وأفخمه، فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه، ولأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة:

منها ما أفرد في الضعفاء: ككتاب الضعفاء للبخاري، والضعفاء للنسائي، والضعفاء للعقيلي وغيرها.

ومنها في الثقات فحسب: ككتاب الثقات لأبـي حاتم بن حبان.

ومنها ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء: كتاريخ البخاري، وتاريخ ابن أبـي خَيْثمة، وما أغزر فوائده، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبـي حاتم الرازي.

روينا عن صالح بن محمد الحافظ جَزَرة قال: أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيـى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل ويحيـى بن معين، وهؤلاء.

قلت: يعني أنه أول من تصدى لذلك وعني به، وإلاَّ فالكلام فيهم جرحاً وتعديلاً متقدم ثابت عن رسول الله ﷺ ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

وجوز ذلك صوناً للشريعة ونفياً للخطأ والكذب عنها.

وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة.

ورويت عن أبـي بكر بن خلاَّد قال: قلت ليحيـى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماؤك عند الله يوم

القيامة؟ فقال: لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول لي: «لِمَ لَمْ تَذُبَّ الكذب عن حديثي».

وروينا أو بلغنا أن أبا تراب النَّخْشبي لزاهد سمع من أحمد بن حنبل شيئاً من ذلك، فقال له: «يا شيخ!.. لا تغتاب العلماء. فقال له: ويحك. هذا نصيحة ليس هذا غيبة».

ثم إن على الآخذ في ذلك أن يتقي الله تبارك وتعالى ويتثبت ويتوقى التساهل، كيلا يجرح سليماً ويسم بريئاً بسمة سوء، يبقي عليه الدهر عارها. وأحسب أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ـ وقد قيل: إنه كان يعد من الأبدال ـ من مثل ما ذكرناه خاف، فيما رويناه أو بلغنا أن يوسف بن الحسين الرازي، وهو الصوفي دخل عليه وهو يقرأ كتابه في الجرح والتعديل. فقال له: كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة، وأنت تذكرهم وتغتابهم؟ فبكى عبد الرحمن.

وبلغنا أيضاً أنه حدث وهو يقرأ كتابه ذلك على الناس عن يحيى بن معين أنه قال: «إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة». فبكى عبد الرحمن وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب من يده.

قلت: وقد أخطأ فيه غير واحد على غير واحد، فجرحوهم بما لا صحة له.

من ذلك: جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن صالح، وهو حافظ ثقة إمام لا يَعْلق به جرح، أخرج عنه البخاري في صحيحه.

وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاء أفسد قلبه عليه. وروينا عن أبي يعلى الخليلي الحافظ قال: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل ولا يقدح كلام أمثاله فيه.

قلت: النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا كان وجهه أن عين السخط تبدي مساوىء لها في الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع من مثله تعمداً لقدح يعلم بطلانه، فاعلم هذا فإنه من النكت النفيسة المهمة.

وقد مضى الكلام في أحكام الجرح والتعديل في النوع الثالث والعشرين، والله أعلم.

النوع الثاني والستون
معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات

هذا فن عزيز مهم، لم أعلم أحداً أفرده بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جداً.

وهم منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه. ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك.

والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده.

فمنهم عطاء بن السائب: اختلط في آخر عمره، فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه، مثل سفيان الثوري وشعبة، لأن سماعهم منه كان في

الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخراً. وقال يحيى بن سعيد القطان في شعبة: «إلَّا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما بأخرة عن زاذان».

النوع الثاني والستون
معرفة من خلط(1) في آخر عمره من الثقات

ذكر المصنف رحمه الله في هذا النوع ستة عشر ترجمة ممن ذكر اختلاطهم، وذكر في بعضهم بعض من سمع منه في صحته، وفي بعضهم بعض من سمع منه في اختلاطه.

وذكر ـ في آخر النوع ـ أن ما كان من هذا النوع محتجاً بروايته في «الصحيحين» أو أحدهما، فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط.

فرأيت أن أذكر ما عرف في تلك التراجم من سمع منهم قبل الاختلاط أو بعده، وأذكر من روايته عن المذكورين في الصحيح حتى يعرف أن ذلك من تحسين الظن بهما لتلقي الأمة لهما بالقبول كما قيل فيما وقع في كتابيهما أو أحدهما من حديث المُدلِّسين بالعنعنة، والله أعلم.

٢٥٣ ـ قوله: (فمنهم عطاء بن السائب: اختلط في آخر عمره، فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه، مثل سفيان وشعبة)، إلى آخر كلامه. وقد يفهم من كلامه في تمثيله بسفيان وشعبة من الأكابر أن غيرهما من الأكابر سمع منه في الصحة، وقد قال يحيى بن معين: جميع من روى عن عطاء روى عنه في

---

(1) يقال: «خلطت الشيء بغيره خلطاً فاختلط، وخالطه مخالطة وخلاطاً واختلط فلان أي: فسد عقله، والتخليط في الأمر: الإفساد فيه».
الصحاح (٣/ ١١٢٤)، لسان العرب (٧/ ٢٩١، ٢٩٢)، تاج العروس (٥/ ١٣٤).

. . . .

الاختلاط إلاَّ شعبة وسفيان[1]. وقال أحمد بن حنبل: سمع منه قديماً شعبة وسفيان[2].

وقال أبو حاتم الرازي: قديم السماع من عطاء سفيان وشعبة[3]. وقد استثنى غير واحد من الأئمة مع شعبة وسفيان: حماد بن / زيد. قال يحيى بن سعيد القطان: سمع حماد بن زيد من عطاء بن السائب قبل أن يتغير[4]، وقال النسائي: رواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة[5]، انتهى.

(وقال في موضع آخر: حديثه عنه صحيح. وصحَّح أيضاً حديثه عنه أبو داود والطحاوي[6] كما سيأتي. ونقل الحافظ أبو عبد الله محمد ابن أبـي بكر ابن خلف بن المواق في كتاب «بغية النقاد»[7]: الاتفاق على أن حماد بن زيد إنما سمع منه قديماً)[8].

واستثنى الجمهور أيضاً رواية حماد بن سلمة عنه أيضاً. فممن قاله

---

(١) انظر: الضعفاء الكبير (٣/ ٤٠٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٣٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٥)، الكواكب النيرات (ص ٣٢٣).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٩٣٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٥)، الكواكب النيرات (ص ٣٢٣).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٣٤).

(٤) انظر: الضعفاء الكبير (٣/ ٤٠٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٣٥)، الميزان (٣/ ٧١)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٦)، الكواكب النيرات (ص ٣٢٤).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٩٣٥)، الميزان (٣/ ٧١)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٦)، الكواكب النيرات (ص ٣٢٤).

(٦) انظر: مسائل الإمام أحمد (٢٨٧)، الكواكب النيرات (ص ٣٢٤، ٣٢٥).

(٧) انظر: الكواكب النيرات (ص ٣٢٤، ٣٢٥).

(٨) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

. . . .

يحيـى بن معين وأبو داود والطحاوي وحمزة الكناني[1]، فروى ابن عدي في «الكامل»[2] عن عبد الله بن الدورقي عن يحيـى بن معين أنه قال: حديث سفيان وشعبة وحماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم.

هكذا[3] روى عباس الدوري عن يحيـى بن معين. وكذلك ذكر أبو بكر ابن أبـي خيثمة عن ابن معين تصحيح (رواية)[4] حماد بن سلمة عن عطاء وسيأتي نقل كلام أبـي داود في ذلك.

وقال الطحاوي[5]: وإنما حديث عطاء الذي كان منه قبل تغيره يؤخذ من

---

(١) انظر: الكواكب النيرات (ص ٣٢٥).

(٢) (١٩٩٩/٥).

(٣) الورقة (٧٤) من الأصل وقع فيها اضطراب وتداخل حيث إن الوجه الأيمن من الورقة وهو (أ) بياض كتب فيه بشكل عمودي النص الذي يفترض أنه كان في موضع هذا البياض وهو ــ أي هذا النص المكتوب بشكل عمودي ــ يبتدىء من قوله «وهكذا روى عباس الدوري» وينتهي بقوله «قلت: وينبغي»، ثم تجد بقية العبارة في آخر السطر الرابع من الوجه (ب) في نفس الورقة (٧٤)، مما يترجح معه أن هذا النص قد سقط من (ب) فترك له بياض على الوجه الأيمن من الورقة (٧٤)، ثم ألحق بها بصورة عمودية لا أفقية كالشأن في كل ورقات المخطوط.

(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(٥) هو أحمد بن محمد بن سلامة ــ بفتح السين المهملة واللام المخففة ــ أبو جعفر الأزدي الطحاوي ــ بفتح الطاء والحاء المهملتين، نسبةً إلى طحا: قرية بأسفل أرض مصر من الصعيد ــ الحافظ الكبير، صاحب «شرح معاني الآثار» و «مشكل الآثار» وغيرهما من المؤلفات البديعة. قال السمعاني: كان إماماً ثقة ثبتاً فقيهاً عالماً لم يخلف مثله... وُلد سنة تسع وثلاثين ومائتين، وتُوفي ليلة الخميس مستهل ذي القعدة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وكان على مذهب الإمام أبـي حنيفة ــ رحمه الله ــ إلاَّ أنه غلب عليه الاشتغال بالحديث. =

. . . .

أربعة لا من سواهم: وهم شعبة وسفيان الثوري وحماد بن سلمة وحماد بن زيد[١]، وقال حمزة بن محمد الكناني[٢] في أماليه: حماد بن سلمة قديم السماع من عطاء بن السائب[٣]، نعم قال عبد الحق في «الإحكام»[٤]: إن حماد بن سلمة ممن سمع منه بعد الاختلاط حسبما قاله العقيلي[٥] في قوله: إنما ينبغي أن يقبل من حديثه ما روى عنه مثل شعبة وسفيان. فأما جرير وخالد بن عبد الله وابن عُلَيَّة وعلي بن عاصم وحماد بن سلمة، وبالجملة أهل البصرة فأحاديثهم عنه مما سمع منه بعد الاختلاط لأنه إنما قدم عليهم في آخر عمره، انتهى.

وقد تعقَّب الحافظ أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر ابن المواق كلام

= الأنساب (٨/ ٢١٧، ٢١٨)، وفيات الأعيان (١/ ٧١، ٧٢)، الوافي بالوفيات (٨/ ٩ ـ ١٠)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٠٨ ـ ٨١٠)، العبر (٢/ ١١)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧ ـ ٣٣)، حسن المحاضرة (١/ ٣٥٠)، شذرات الذهب (٢/ ٢٨٨).

(١) انظر: الكواكب النيرات (ص ٣٢٥).

(٢) هو أبو القاسم حمزة بن محمد بن علي بن العباس الكناني ـ نسبةً إلى أحد أجداده وليس إلى قبائل كنانة ـ قال السمعاني: حافظ ديار مصر في عصره، روى عنه أبو عبد الله ابن منده الحافظ وأبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الطحان. وقال الذهبي: أحد أئمة هذا الشأن... أكثر التطواف بعد الثلاثمائة وجمع وصنف، وكان صالحاً ديِّناً بصيراً بالحديث وعلَّله مقدماً فيه. توفي في ذي الحجة سنة سبع وخمسين وثلاثمائة.
الأنساب (١٠/ ٤٧٦)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٧٩)، العبر (٢/ ١٠٠)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٢ ـ ٩٣٤)، حسن المحاضرة (١/ ٣٥١)، شذرات الذهب (٣/ ٢٣، ٢٤)، تهذيب تاريخ دمشق (٤/ ٤٥٤، ٤٥٥) [وهو راوي سنن النسائي الكبرى، عن مؤلفه النسائي].

(٣) انظر: الكواكب النيرات (ص ٣٢٥)، الشذا الفياح (ق ١٤٠ أ).

(٤) انظر: بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الإحكام (ق ٢٠٤ أ).

(٥) الضعفاء الكبير (٣/ ٣٩٩، ٤٠٠).

. . . .

عبد الحق هذا بأن قال: لا يعلم من قاله غير العقيلي، والمعروف عن غيره خلاف ذلك.

قال: وقوله لأنه إنما قدم عليهم في آخر عمره غلط، بل قدم عليهم مرتين فمن سمع منه في القدمة الأولى صحَّ حديثه عنه، قال: وقد نص على ذلك أبو داود[1] فذكر كلامه الآتي نقله آنفاً.

واستثنى أبو داود أيضاً هشاماً الدستوائي فقال: «وقال أحمد قدم عطاء البصرة قدمتين، فالقدمة الأولى سماعهم صحيح سمع منه في القدمة الأولى حماد بن سلمة وحماد بن زيد وهشام الدستوائي، والقدمة الثانية كان تغير فيها سمع منه وهيب وإسماعيل يعني ابن علية وعبد الوارث سماعهم منه فيه ضعف»/ .

قلت: وينبغي استثناء سفيان بن عيينة أيضاً، فقد روى الحميدي عنه قال: «كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً، ثم قدم علينا قدمة فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعت فخلط فيه فاتقيته واعتزلته»، انتهى[2].

فأخبر ابن عيينة أنه اتقاه بعد اختلاطه واعتزله؛ فينبغي أن تكون روايته عنه صحيحة، والله أعلم.

وأما من سمع منه في الحالين فقال يحيى بن معين (فيما رواه عباس الدوري عنه)[3] سمع أبو عوانة من عطاء في الصحة وفي الاختلاط جميعاً،

---

(١) مسائل الإمام أحمد (ص ٢٨٧).

(٢) الضعفاء الكبير (٣/ ٤٠٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٣٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٥، ٢٠٦)، الميزان (٣/ ٧٢)، الكواكب النيرات (ص ٣٢٧).

(٣) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

. . . .

ولا يحتج بحديثه[1]. وأما من صرَّحوا بأن سماعه منه بعد الاختلاط فجرير ابن عبد الحميد[2]، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وخالد بن عبد الله الواسطي[3]، وعلي بن عاصم[4]. قاله أحمد بن حنبل (والعقيلي كما تقدم. وكذلك وهيب بن خالد كما

(١) التاريخ لابن معين (٢/ ٤٠٣).

(٢) هو جرير بن عبد الحميد بن قرط ــ بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة ــ الضبي ــ بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة المكسورة، نسبةً إلى بني ضبة ــ الكوفي، ثم الرازي أبو عبد الله القاضي. قال ابن عمار: حجة، وقال ابن المديني: كان صاحب ليل، [وكان له رسن، يقولون: إذا أعيى تعلّق به، يريد أنه كان يصلي]، وقال العجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة. مات سنة ثمان وثمانين ومائة.

تهذيب الكمال (١/ ١٨٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٧٥ ــ ٧٧)، التقريب (١/ ١٢٧)، الخلاصة (ص ٦١).

(٣) هو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد المزني مولاهم، أبو الهيثم أو أبو محمد الواسطي الطحان. قال أحمد: كان ثقة ديناً بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات يتصدَّق بوزن نفسه فضة، وقال ابن سعد وأبو زرعة والنسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة تسع وسبعين ومائة.

تهذيب الكمال (١/ ٣٥٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٠٠، ١٠١)، التقريب (١/ ٢١٥)، الخلاصة (ص ١٠١).

(٤) هو علي بن عاصم بن صهيب التيمي مولاهم، أبو الحسن الواسطي أحد الأعلام. قال يعقوب بن شيبة: أصحابنا مختلفون فيه، فمنهم من أنكر عليه كثرة الغلط، ومنهم من أنكر تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالف فيه الناس، ومنهم من تكلَّم في سوء حفظه. وقال في التقريب: صدوق يخطىء ويصر، ورمي بالتشيع، مات سنة إحدى ومائتين.

تهذيب الكمال (١/ ٩٧٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٤٤ ــ ٣٤٨)، التقريب (٢/ ٣٩)، الخلاصة (ص ٢٧٥).

. . . .

تقدَّم نقله عن أبي داود[1])[2]، وكذلك ما روى عنه محمد بن فُضَيل بن غزوان، قال أبو حاتم: فيه غلط واضطراب، وقال العجلي: ممن سمع منه بأخرة هشيم وخالد بن (عبد الله الواسطي. قلت: قد روى البخاري حديثاً من رواية)[3] هشيم، عن عطاء بن السائب، وليس له عند البخاري غيره إلاَّ أنه قرنه فيه بأبي بشر جعفر بن إياس، رواه عن عمرو الناقد[4] عن هشيم عن أبي بشر وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: الكوثر الخير الكثير الذي أعطاه الله[5] إياه[6].

(١) مسائل الإمام أحمد (ص ٢٨٧).

(٢) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٣) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٤) هو عمرو بن محمد بن بكير ــ بالتصغير ــ ابن شابور ــ بفتح الشين المعجمة بعدها ألف ثم باء موحدة مضمومة ــ الناقد ــ بفتح النون وكسر القاف، وهو لقب لجماعة من نقاد الحديث، ولجماعة من الصيارفة حدثوا فنسبوا إلى صناعتهم ــ، قال ابن معين: صدوق، وقال أبو حاتم: ثقة أمين صدوق، وقال أبو داود: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ وهم في حديث، توفي سنة اثنتين وعشرين ومائتين.
تهذيب الكمال (٢/ ١٠٤٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٩٦، ٩٧)، التقريب (٢/ ٧٨)، الخلاصة (ص ٢٩٣).

(٥) في أ: زيادة «عز وجل».

(٦) صحيح البخاري مع الفتح (١١/ ٤٦٣ ــ ٦٥٧٨)، حدثني عمرو بن محمد، حدثنا هشيم، أخبرنا أبو بشر وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. . . الحديث.
وقال الحافظ في التهذيب في ترجمته (٧/ ٢٠٦): روى له البخاري حديثاً واحداً متابعة في ذكر الحوض (يعني في صحيحه في الرقاق، في باب في الحوض)، وراجع: تحفة الأشراف (٤/ ٤٠٠، حديث ٥٤٥٨)، وهدي الساري (ص ٤٢٥)، قاله أبو الأشبال أحمد شاغف عفى الله عنه وعن والديه وعن شيوخه، قاله أبو الأشبال.

. . . .

ومممن ذكر أنه سمع أيضاً بأخرة البصريون كجعفر بن سليمان الضُّبَعي وروح بن القاسم[1]، وسليمان بن طرخان، وعبد العزيز بن عبد الصمد العَمِّي، وعبد الوارث بن سعيد. قال أبو حاتم الرازي: وفي حديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة لأنه قدم عليهم في آخر عمره[2].

(وهذا يوافق ما قاله العقيلي إلاّ أن أبا حاتم لم يقل أن أحاديث أهل البصرة عنه مما سمع بعد الاختلاط كما قال العقيلي، بل ذكر أن في حديثهم عنه تخليطاً وهو كذلك. وقد صرَّح أبو داود[3] بأنه قدمها مرتين والتخليط إنما كان في الثانية[4]، والله أعلم.

---

(١) هو روح ــ بفتح الراء وسكون الواو بعدها حاء مهملة ــ ابن القاسم التميمي العنبري ــ بفتح العين المهملة وسكون النون المهملة وفتح الباء الموحدة، نسبةً إلى بني العنبر من تميم ــ أبو غياث ــ بكسر الغين المعجمة وفتح الياء المثناة من تحت ــ البصري الحافظ. وثَّقه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ، مات بعد الخمسين ومائة.

تهذيب الكمال (١/ ٤٢٠)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٩٨، ٢٩٩)، التقريب (١/ ٢٥٤)، الخلاصة (ص ١١٨).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٣٤).

(٣) مسائل الإمام أحمد (ص ٢٨٧).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في التهذيب (٧/ ٢٠٧) في خاتمة ترجمة عطاء: «قلت فتحصل لنا من مجموع كلامهم: أن سفيان الثوري وشعبة وزهيراً وزائدة وحماد بن زيد وأيوب عنه صحيح، ومن عداهم يتوقف فيه إلاّ حماد بن سلمة. فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين مرة مع أيوب كما يومىء إليه كلام الدارقطني، ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة، وسمع منه مع جرير وذويه، والله أعلم».

أبو إسحاق السَّبِيعي: اختلط أيضاً، ويقال: إن سماع سفيان بن عيينة منه بعدما اختلط، ذكر ذلك أبو يعلى الخليلي.

---

٢٥٤ ــ قوله: (أبو إسحاق السَّبيعي[١]: اختلط أيضاً، ويقال: إن سماع سفيان بن عيينة منه بعد الاختلاط[٢]، ذكر ذلك أبو يعلى الخليلي)، انتهى.

وفيه أمور:

أحدها: أن صاحب الميزان أنكر اختلاطه فقال: شاخ ونسي ولم يختلط[٣].

قال: وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغيَّر قليلاً[٤].

الأمر الثاني: أن المصنف ذكر كون سماع ابن عيينة منه بعدما اختلط بصيغة التمريض وهو حسن، فإن بعض أهل العلم أخذ ذلك من كلام لابن عيينة ليس

---

(١) أ، ك: «بعدما اختلط».

(٢) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، أبو إسحاق السبيعي ــ بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة، نسبةً إلى السبيع من همدان ــ الكوفي. ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه ــ . قال أحمد: أبو إسحاق ثقة لكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأخرة. وقال ابن معين والنسائي: ثقة، وكذا قال العجلي وأبو حاتم، وقال الحافظ في التقريب: مكثر ثقة عابد اختلط بأخرة. مات سنة تسع وعشرين، وقيل: قبل ذلك.

التاريخ لابن معين (٢/ ٤٤٨، ٤٤٩)، التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٣٤٧، ٣٤٨)، التاريخ الصغير (٢/ ٨، ٩)، الثقات للعجلي (ص ٣٦٦)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٤٢، ٢٤٣)، تهذيب الكمال (٣/ ١٠٣٩، ١٠٤٠)، تذكرة الحفاظ (١/ ١١٤ ــ ١١٦)، الميزان (٣/ ٢٧٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ٦٣ ــ ٦٧)، الكاشف (٢/ ٢٨٨، ٢٨٩)، التقريب (٢/ ٧٣)، الخلاصة (ص ٢٩١).

(٣) الميزان (٣/ ٢٧٠).

(٤) المصدر نفسه.

. . . .

صريحاً في ذلك، قال يعقوب الفَسَوي: قال ابن عيينة: ثنا أبو إسحاق في المسجد ليس معنا ثالث، قال الفَسَوي: فقال بعض أهل العلم: كان قد اختلط وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه[1]، انتهى.

الأمر الثالث: أن المصنف لم يذكر أحداً، قيل عنه: إن سماعه منه بعد الاختلاط إلاّ ابن عيينة، وقد ذكر ذلك عن إسرائيل بن يونس، وزكريا ابن أبي زائدة، وزهير بن معاوية / وكذلك تكلّم في رواية زائدة بن قدامة عنه، أما إسرائيل فقال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: «إسرائيل، عن أبي إسحاق فيه لين سمع منه بأخرة»[2]. وقال محمد بن موسى بن مَشِيش[3]: سئل أحمد بن حنبل: أيما أحب إليك شريك أو إسرائيل؟ فقال: إسرائيل هو أصح حديثاً من شريك إلاّ في أبي إسحاق فإن شريكاً أضبط عن أبي إسحاق[4].

قال: وما روى يحيى عن إسرائيل شيئاً، فقيل: لم؟ فقال: لا أدري أخبرك إلاّ أنهم يقولون من قبل أبي إسحاق لأنه خلط، وروى عباس الدوري عن يحيى بن معين[5] قال: «زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم في أبي إسحاق قريب

---

(١) انظر: الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (ص ٥٥).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٣١)، تهذيب الكمال (١/ ٩٢).

(٣) هو محمد بن موسى بن مشيش ـ بفتح الميم وكسر الشين المعجمة بعدها ياء مثناة من تحت وآخره شين معجمة ـ مستملي أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وجاره. والمستملي هو المبلغ عن الشيخ ما يقوله في الدرس. قال الخطيب: كان من كبار أصحابه ومتقدميهم ونقل عنه مسائل كثيرة، ويقال: إن أحمد كان يكرمه ويعرف حقه: طبقات الحنابلة (١/ ٣٢٣)، تاريخ بغداد (٣/ ٢٤٠).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٣١)، تهذيب الكمال (١/ ٩٢).

(٥) التاريخ (٢/ ١٧٣).

. . . .

من السواء، إنما أصحاب أبـي إسحاق سفيان وشعبة». قلت: قد خالفهما في ذلـك عبـد الـرحمـن بـن مهـدي وأبـو حـاتـم، فقـال ابـن مهـدي: «إسـرائيـل فـي أبـي إسحاق أثبت من شعبة والثوري»[1]. وروى عبد الرحمن بن مهدي عن عيسى بن يونس قال: قال لي إسرائيل: «كنت أحفظ حديث أبـي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن»[2].

وقال أبو حاتم الرازي: «إسرائيل من أتقن أصحاب أبـي إسحاق»[3]، وروايته عن جده في الصحيحين[4]. وأما زكريا ابن أبـي زائدة فقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحب إليّ في أبـي إسحاق[5]. ثم قال: ما أقربهما، وحديثهما عن أبـي إسحاق ليِّن سمعا منه بأخرة. وقال أحمد بن عبد الله العجلي: كان ثقة إلاَّ أن سماعه عن أبـي إسحاق بأخرة بعدما كبر أبو إسحاق، قال: وروايته زهير بن معاوية وإسرائيل بن يونس قريب من السواء[6].

---

(١) انظر: الكامل (١/ ٤١٣)، الميزان (١/ ٢١٠).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٣٠)، تهذيب الكمال (١/ ٩٢).

(٣) عبـارتـه فـي الجرح والتعـديـل (١/ ١/ ٢٣١): «إسـرائيـل ثقـة متقـن مـن أتقـن أصحـاب أبـي إسحاق».

(٤) فقد أخرج البخاري (٣/ ٢٠٦) رواية إسرائيل بن يونس، عن أبـي إسحاق في كتاب الجهاد «باب عمل صالح قبل القتال».
وأخرج مسلم (٤/ ١٨٥٢) بإسناده، رواية إسرائيل، عن أبـي إسحاق في كتاب الفضائل، رقم (١٧٢).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٩٣، ٥٩٤)، تهذيب الكمال (١/ ٤٣٠).
وفي أ: زيادة «من إسرائيل».

(٦) الثقات للعجلي (ص ١٦٥).

. . . .

وتقدم قول يحيى بن معين أيضاً: إن حديث الثلاثة عن أبي إسحاق قريب من السواء، وروايته عنه في الصحيحين.

وأما زهير بن معاوية فقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه في حديثه عن أبي إسحاق: ليِّن سمع منه بأخرة[1]. وقال أبو زرعة: ثقة إلاَّ أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط[2]. وقال أيضاً: زهير ثقة متقن صاحب سنة تأخَّر سماعه من أبي إسحاق. وتقدَّم أيضاً قول يحيى بن معين: زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم في أبي إسحاق قريب من السواء[3]. وقال الترمذي: زهير في أبي إسحاق ليس بذاك لأن سماعه منه بأخرة. وروايته عنه في الصحيحين[4].

وأما زائدة بن قدامة فروى أحمد عن الحسن الترمذي[5]، عن أحمد بن

(١) انظر: الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥٨٨).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٥٨٩).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) فقد أخرج البخاري (١/ ١٥) رواية زهير عن أبي إسحاق في كتاب الإيمان «باب الصلاة من الإيمان».

وأخرج مسلم (١/ ٤٣٣) رواية زهير عن أبي إسحاق في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (١٩٠).

(٥) هو أبو الحسن أحمد بن الحسن بن جنيدب ــ بضم الجيم وفتح النون وسكون الياء المثناة من تحت كسر الدال المهملة ــ الترمذي الحافظ العلم. حدَّث عنه البخاري وأبو عيسى الترمذي وابن خزيمة وغيرهم، وسألوه عن العلل والرجال والفقه، وكان من أصحاب الإمام أحمد، توفي سنة بضع وأربعين ومائتين.

تهذيب الكمال (١/ ١٩)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٤)، الوافي بالوفيات (٦/ ٣١٩، ٣٢٠).

. . . .

حنبل قال: إذا سمعت الحديث، عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه من غيرهما إلاَّ حديث أبي إسحاق[1]. وروايته عنه في سنن أبي داود فقط[2].

الأمر الرابع: أنه قد أخرج الشيخان في الصحيحين لجماعة من روايتهم، عن أبي إسحاق وهم: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق[3]، وزكريا ابن أبي زائدة[4]، وزهير بن معاوية[5]، وسفيان الثوري[6]، وأبو الأحوص[7] سلام بن سليم[8]،

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٤٢٢).

(٢) (٢/ ٤٩٣، ٤٩٤) في كتاب المناسك «باب القصر لأهل مكة»، رقم (١٩٦٥).

(٣) تقدم ذكر روايته فيهما (ص ٣٥١).

(٤) تقدم ذكر روايته فيهما (ص ١٢٣٣).

(٥) تقدم ذكر روايته (ص ١٠٢٥).

(٦) أخرج البخاري (٥/ ٩٨) رواية سفيان الثوري، عن أبي إسحاق في كتاب المغازي «باب قول الله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا...﴾ الآية»، وأخرج مسلم (١/ ٣٧٤) رواية سفيان عنه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (١٢).

(٧) هو سلام ــ بفتح السين المهملة وتشديد اللام ــ ابن سليم ــ بضم السين المهملة وفتح اللام ــ الحنفي، نسبةً إلى بني حنيفة مولاهم، أبو الأحوص ــ بفتح أوله وسكون الحاء المهملة وفتح الواو ــ وثَّقه ابن معين والعجلي والنسائي، وقال ابن حجر: ثقة متقن، مات سنة تسع وسبعين ومائة.
تهذيب الكمال (١/ ٥٦٢، ٥٦٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٨٢، ٢٨٣)، التقريب (١/ ٣٤٢)، الخلاصة (ص ١٦٠).

(٨) أخرج البخاري (٨/ ١٩٦) رواية أبي الأحوص، عن أبي إسحاق في كتاب التوحيد «باب قول الله: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ...﴾ الآية».
وأخرج مسلم (١/ ٥٨) رواية أبي الأحوص عنه في كتاب الإيمان، رقم (٤٩).

. . . .

وشعبة[١]، وعمر ابن أبي زائدة[٢]، ويوسف ابن أبي إسحاق[٣]. وأخرج البخاري[٤] من رواية جرير بن حازم عنه. وأخرج مسلم[٥] من رواية إسماعيل[٦] ابن أبي خالد، ورقبة بن مصقلة[٧]، وسليمان بن مهران الأعمش[٨]،

---

(١) أخرج البخاري (٨/ ٩٩) رواية شعبة، عن أبي إسحاق في كتاب المغازي «باب قول الله ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا. . .﴾ الآية».
وأخرج مسلم (١/ ٤٠٥)، رواية شعبة عنه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٧٦).

(٢) أخرج البخاري (٧/ ١٦٧) رواية عمر ابن أبي زائدة في كتاب الدعوات «باب التأمين».
وأخرج مسلم (٤/ ٢٠٧١) رواية عمر ابن أبي زائدة عنه، رقم (٢٦٩٣).

(٣) أخرج البخاري (١/ ٦٥) رواية يوسف ابن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق في كتاب الوضوء «باب إذا ألقي على ظهر المصلي قذر».
وأخرج مسلم (٢/ ٨٤٨)، رواية يوسف عنه، في كتاب الحج، رقم (٤٤).

(٤) (٧/ ٢١٦) في كتاب القدر «باب ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ. . .﴾ الآية».

(٥) أخرج مسلم (٢/ ٩٣٨) روايته عن أبي إسحاق في كتاب الحج، رقم (٢٩١).

(٦) هو إسماعيل ابن أبي خالد الأحمسي ـ بفتح أوله وسكون الحاء المهملة وفتح الميم بعدها سين مهملة مكسورة، نسبةً إلى الأحمس طائفة من قبيلة بجيلة نزلوا الكوفة ـ البجلي مولاهم الكوفي أبو عبد الله أحد الأعلام. وثقه ابن معين وابن مهدي والنسائي وأبو حاتم، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة ست وأربعين ومائة.
تهذيب الكمال (١/ ٩٩، ١٠٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٩١، ٢٩٢)، التقريب (١/ ٦٨)، الخلاصة (ص ٣٣).

(٧) أخرج مسلم (٤/ ١٨٥٠) رواية رقبة بن مصقلة، عن أبي إسحاق في كتاب الفضائل رقم (١٧١).

(٨) لم أقف على روايته عن أبي إسحاق في صحيح مسلم، لكن ذكر ابن منجويه في رجال صحيح مسلم (١/ ٢٦٥) أن روايته عنه في كتاب الوضوء والزكاة [قال أبو الأشبال: روايته عن أبي إسحاق موجودة في المقدمة (١/ ١٤)].

. . . .

وسليمان بن معاذ(١)، وعمار بن رزيق(٢)، ومالك بن مِغْوَل(٣)، ومسعر بن كدام(٤) عنه. وقد تقدَّم أن إسرائيل وزكريا وزهيراً سمعوا منه بأخرة، والله أعلم.

(١) هو سليمان بن قرم ــ بفتح القاف وسكون الراء ــ ابن معاذ التيمي الضبي أبو داود النحوي، ومنهم من ينسبه إلى جده. قال ابن معين: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: ليس بذاك، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: كان رافضيًّا غالياً في الرفض ويقلب الأخبار مع ذلك، وقال ابن حجر: سيِّىء الحفظ يتشيع.
تهذيب الكمال (١/ ٥٤٤، ٥٤٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢١٣، ٢١٤)، التقريب (١/ ٣٢٩)، الخلاصة (ص ١٥٤).
وقد أخرج مسلم (٢/ ١١١٩) روايته عن أبي إسحاق في كتاب الطلاق، رقم (٤٦).

(٢) هو عمار بن رزيق ــ بتقديم الراء المضمومة مصغراً ــ الضبي التميمي، أبو الأحوص الكوفي. قال ابن معين وأبو زرعة وابن المديني وابن شاهين: ثقة. وقال أبو حاتم وابن حجر: لا بأس به. مات سنة تسع وخمسين ومائة.
تهذيب الكمال (٢/ ٩٩٦)، الميزان (٣/ ١٦٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٠٠، ٤٠١)، التقريب (٢/ ٤٧)، الخلاصة (ص ٢٧٩).
وقد أخرج مسلم (٢/ ١١١٨) روايته، عن أبي إسحاق في كتاب الطلاق، رقم (٤٦).

(٣) هو مالك بن مغول ــ بكسر أوله وسكون الغين المعجمة وفتح الواو ــ ابن عاصم البجلي أبو عبد الله الكوفي، وثَّقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة سبع، وقيل: ثمان، وقيل: تسع وخمسين ومائة.
تهذيب الكمال (٣/ ١٣٠٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢، ٢٣)، التقريب (٢/ ٢٢٦)، الخلاصة (ص ٣٦٧، ٣٦٨).
ولم أقف على روايته، عن أبي إسحاق في صحيح مسلم، لكن ذكر ابن منجويه في رجال صحيح مسلم (٢/ ٢٢٤) أن روايته عنه في كتاب الصلاة.

(٤) أخرج مسلم (٣/ ١٥٠٩) رواية مسعر، عن أبي إسحاق في كتاب الإمارة، رقم (١٤٢).

سعيد بن إياس الجُرَيْري: اختلط وتغير حفظه قبل موته. قال أبو الوليد الباجي المالكي: قال النسائي: «أنكر أيام الطاعون، وهو أثبت عندنا من خالد الحذاء ما سمع منه قبل أيام الطاعون».

---

٢٥٥ ـ قوله: (سعيد بن إياس الجِرَيْري[1]، اختلط وتغير حفظه قبل موته، قال أبو الوليد الباجي المالكي[2]: قال النسائي: «أُنكر أيام الطاعون، وهو

---

(١) هو سعيد بن إياس ـ بكسر أوله وفتح الياء المثناة من تحت بعدها سين مهملة ـ الجريري ـ بضم الجيم وفتح الراء الأولى وكسر الثانية بينهما ياء مثناة من تحت ساكنة، نسبةً إلى جرير بن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ـ أبو مسعود البصري. قال أحمد: محدث أهل البصرة، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث، وقال النسائي: ثقة، أنكر أيام الطاعون، وقال ابن حجر: ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين، وقال ابن سعد: قالوا: تُوفي سنة أربع وأربعين ومائة.

طبقات ابن سعد (٧/ ٢٦١)، التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٤٥٦)، الثقات للعجلي (ص ١٨١)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ١، ٢)، الضعفاء للنسائي (ص ١٨٩)، الكامل (٣/ ١٢٢٨، ١٢٢٩)، تهذيب الكمال (١/ ٤٧٨)، الميزان (٢/ ١٢٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٥ ـ ٧)، الكاشف (١/ ٢٨١)، التقريب (١/ ٢٩١)، الخلاصة (ص ١٣٦).

(٢) هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي ـ بضم التاء المثناة من فوق وكسر الجيم وسكون الياء المثناة من تحت في آخرها باء موحدة، نسبةً إلى قبيلة تجيب ـ التميمي المالكي الباجي ـ بفتح الباء الموحدة وكسر الجيم، نسبةً إلى باجه: مدينة بالأندلس ـ أبو الوليد القاضي المالكي. وُلد سنة ثلاث وأربعمائة، وارتحل سنة ست وعشرين بعد أن سمع من يونس بن عبد الله القاضي ومكي ابن أبي طالب وغيرهما فجاور ثلاثة أعوام ملازماً لأبي ذر الهروي، الحافظ، ثم رحل إلى بغداد. وكان يؤجر نفسه بها لحراسة الدرب. كان حافظاً متفنِّناً صاحب تصانيف، مات سنة أربع وسبعين وأربعمائة.

ترتيب المدارك (٢/ ٨٠٢ ـ ٨٠٨)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٨، ٤٠٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٧٨ ـ ١١٨٣)، العبر (٢/ ٣٣٢)، الديباج المذهب (١/ ٣٧٧ ـ =

. . . .

أثبت عندنا من خالد الحَذَّاء ما سمع منه قبل أيام الطاعون)، انتهى[1].

وفيه أمور:

أحدهما: أن نقل المصنف كلام النسائي بواسطة أبي الوليد الباجي لأن الظاهر أنه إنما رآه في كلام الباجي عنه، وهو تحرز حسن، ولكن هو موجود في كلام النسائي ــ ذكره في كتاب «التعديل والتجريح»[2] ــ رواية أبي بكر محمد بن معاوية بن الأحمر عنه[3]، قال فيه: ثقة أنكر أيام الطاعون[4] وكذا ذكره غير النسائي، قال يحيى بن سعيد عن كهمس[5]: أنكرنا الجُرَيري أيام

= ٣٨٥)، الصلة (١/ ٢٠٠ ــ ٢٠٢)، شذرات الذهب (٣/ ٣٤٤).

(١) التعديل والتجريح (٣/ ١٠٧٥).

(٢) يريد «التعديل والتجريح» للباجي. وأن المصنِّف نقل كلام النسائي من التعديل والتجريح (٣/ ١٠٧٥)، وهو موجود في السنن الكبرى، «عمل اليوم والليلة حديث رقم ٣١٠، من رواية ابن الأحمر.

(٣) هو محمد بن معاوية بن عبد الرحمن أبو بكر الأموي القرطبي المعروف بابن الأحمر. روى عن النسائي والفريابي في «الرحلة» ودخل الهند للتجارة فغرق له ما قيمته ثلاثون ألف دينار، ورجع فقيراً وصفه الذهبي بـ «محدث الأندلس» وقال: كان ثقة. توفي في رجب سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة.
العبر (٢/ ١٠٣).
قال فضيلة الشيخ أبو الأشبال: وهو راوي السنن الكبرى للنسائي عنه، وهو أول من أدخل السنن الكبرى في الأندلس، وكلام النسائي في رواية ابن الأحمر، في «عمل اليوم والليلة» حديث رقم ٣١٠، قال الحافظ في التهذيب (١/ ٦): «عمل اليوم والليلة»... من جملة كتاب السنن في رواية ابن الأحمر وابن سيار، وراجع مقدمة الشيخ عبد الصمد شرف الدين على سنن النسائي الكبرى (١/ ٣٠).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٤٧٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ٦).

(٥) هو كَهمس ــ بفتح الكاف وسكون الهاء وبفتح الميم آخره سين مهملة ــ ابن الحسن =

. . . .

الطاعون[1]، وقال أبو حاتم الرازي: تغيَّر حفظه قبل موته فمن كتب عنه قديماً فهو صالح[2]. وقال ابن حبان: كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين، مات سنة أربع وأربعين ومائة[3].

الأمر الثاني: أن الذين عرف أنهم سمعوا منه قبل الاختلاط إسماعيل بن عُلَيَّة وهو أرواهم عنه، والحمَّادان، والسفيانان، وشعبة، وعبد الوارث بن سعيد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي[4]، ومعمر، ووهيب بن خالد ويزيد بن زريع وذلك لأن هؤلاء الأحد عشر سمعوا من أيوب السَّخْتِياني. وقد قال أبو داود فيما رواه عنه أبو عبيد الآجري: كل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيِّد[5].

= التميمي. وثقه ابن معين وابن سعد. وقال أحمد: ثقة وزيادة: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٧٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ١٧٠)، تهذيب الكمال (٣/ ١١٥١)، الميزان (٣/ ٤١٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٥٠)، التقريب (٢/ ١٣٧)، الخلاصة (ص ٣٢٢).

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٦١)، التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٤٥٦)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١)، الكامل (٣/ ١٢٢٨).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢).

(٣) الثقات (٦/ ٣٥١).

(٤) هو عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت ــ بفتح الصاد المهملة وسكون اللام ــ ابن عبيد الله بن الحكم ابن أبـي العاص الثقفي، أبو محمد البصري، قال ابن معين: ثقة اختلط بأخرة، وقال العجلي: بصري ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة وفيه ضعف، وقال ابن حجر: ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، مات سنة أربع وتسعين ومائة، وقد اختلط قبل وفاته بثلاث أو أربع سنين.
التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ٩٧)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٧١)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٧٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٤٩، ٤٥٠)، التقريب (١/ ٥٢٨)، الخلاصة (ص ٢٤٨).

(٥) سؤالات أبـي عبيد الآجري (ص ٣٠٣).

. . . .

الأمر الثالث: في بيان من ذكر أن سماعه منه بعد التغير: وهم إسحاق الأزرق[1]، وعيسى بن يونس[2]، ومحمد بن عدي[3]، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون[4].

أما إسحاق الأزرق فقال يزيد بن هارون: سمع منه إسحاق الأزرق

---

(١) هو إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي، أبو محمد الأزرق الواسطي، أحد الأعلام، وثَّقه أحمد وابن معين والعجلي، وقال أبو حاتم: صحيح الحديث صدوق لا بأس به، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة خمس وتسعين ومائة.
تهذيب الكمال (١/ ٩٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٧، ٢٥٨)، التقريب (١/ ٦٣)، الخلاصة (ص ٣٠).

(٢) هو عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي أبو عمرو، ويقال: أبو محمد الكوفي، قال ابن المديني: حجة، وقال أحمد وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة والعجلي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة مأمون، مات سنة إحدى وتسعين ومائة.
تهذيب الكمال (٢/ ١٠٨٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٧ ـ ٢٤٠)، التقريب (٢/ ١٠٣)، الخلاصة (ص ٣٠٤).

(٣) كذا في الأصل وهو خطأ، صوابه: محمد ابن أبي عدي، وهو محمد بن إبراهيم ابن أبي عدي، أبو عمرو البصري. قال أبو حاتم والنسائي وابن سعد وابن حجر: ثقة، مات سنة أربع وتسعين ومائة.
تهذيب الكمال (٣/ ١١٥٨)، الميزان (٣/ ٦٤٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٢، ١٣)، التقريب (٢/ ١٤١)، الخلاصة (ص ٣٢٤).

(٤) هو يزيد بن هارون بن وادي، ويقال: زاذان ـ بفتح الزاي والذال المعجمتين ـ ابن ثابت السلمي ـ بضم السين وفتح اللام، نسبةً إلى بني سليم ـ مولاهم، أبو خالد الواسطي، أحد الأعلام الحفاظ المشاهير، وثقه ابن المديني، وابن معين والعجلي وأبو حاتم، وقال ابن حجر: ثقة متقن عابد، مات سنة ست ومائتين.
الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٢٩٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٥٤٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٦٦ ـ ٣٦٩)، التقريب (٢/ ٣٧٢)، الخلاصة (ص ٤٣٥).

. . . .

بعدنا[1]. وسيأتي أن يزيد إنما سمع منه في سنة اثنتين وأربعين ومائة[2]، وليست روايته عنه في شيء من الكتب الستة.

وأما عيسى بن يونس فقال يحيى بن معين: قال يحيى بن سعيد لعيسى بن يونس: أسمعت من الجريري؟ قال: نعم، قال: لا تروِ عنه[3].

قال المزي في التهذيب[4]: قال غيره: لعلَّه سمع منه بعد اختلاطه وروايته عنه في سنن أبي داود وفي اليوم والليلة للنسائي[5].

وأما محمد بن عدي فقال يحيى بن معين عن محمد بن عدي: لا نكذب الله سمعنا من الجريري، وهو مختلط[6]. وليست روايته عنه في شيء من الكتب الستة[7].

وأما يحيى بن سعيد فقال ابن حبان: قد رآه يحيى القطَّان وهو مختلط، ولم يكن اختلاطه[8] فاحشاً. وقال عباس الدوري عن ابن معين قال: سمع يحيى بن سعيد من الجريري وكان لا يروي عنه[9]. قال صاحب «الميزان»[10]:

---

(1) انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٦١).

(2) انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٦١).

(3) التاريخ (٢/ ١٩٥)، وانظر: الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢).

(4) (٢/ ١٠٨٦).

(5) روايته عند أبي داود في أوائل اللباس، حديث رقم ٤٠٢٠ وما بعده، (٤/ ٣٠٩)، وفي اليوم والليلة (ص ٢٧٤، حديث ٣١٠)، قاله أبو الأشبال.

(6) التاريخ (٢/ ١٩٥).

(7) يريد رواية محمد بن عدي عن الجريري.

(8) الثقات (٦/ ٣٥١).

(9) التاريخ (٢/ ١٩٥).

(10) (٢/ ١٢٧).

. . . .

لأنه أدركه في آخر عمره.

وأما يزيد بن هارون فقال محمد بن سعد عن يزيد ابن هارون: سمعت من الجريري سنة اثنتين وأربعين ومائة، وهي أول / سنة دخلت البصرة، ولم ننكر منه شيئاً، وكان قيل لنا: إنه قد اختلط[١].

وقال أحمد بن حنبل عن يزيد بن هارون: «ربما ابتدأنا الجريري وكان قد أنكر»[٢]. وروايته عنه عند مسلم[٣]. وقد يجاب عنه بأن يزيد بن هارون أنكر اختلاطه حين سمع منه.

الأمر الرابع: في بيان من أخرج له الشيخان أو أحدهما من روايته عن الجريري.

فروى الشيخان من رواية بشر بن المفضل[٤]، وخالد بن عبد الله الطحَّان[٥]،

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٦١).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٤٥٦).

(٣) أخرج مسلم (٢/ ٨٢٠) رواية يزيد بن هارون عن سعيد بن إياس في كتاب الصيام، رقم (٢٠٠).

(٤) أخرج البخاري (٣/ ١٥٢) رواية بشر بن المفضل عن سعيد في كتاب الشهادات «باب ما قيل في شهادة الزور».
وأخرج مسلم (٢/ ٦٢٩) روايته عنه في كتاب الكسوف، رقم (٩١٣).

(٥) هو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الطحان، أبو الهيثم، ويقال: أبو محمد المزني ـ بضم الميم وفتح الزاي وبنون، نسبةً إلى بني مزينة بنت كعب ـ وثَّقه أحمد وابن سعد وأبو زرعة والنسائي وأبو حاتم، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة تسع وسبعين ومائة.
تهذيب الكمال (١/ ٣٥٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٠٠، ١٠١)، التقريب (١/ ٢١٥)، الخلاصة (ص ١٠١).
وقد أخرج البخاري (١/ ١٩٠)، روايته عن سعيد في كتاب الأذان «باب إتمام التكبير في الركوع».
وأخرجه مسلم (٣/ ١٤٨٠) روايته عن سعيد في كتاب الإمارة، رقم (١٨٥٣).

. . . .

وعبد الأعلى بن عبد الأعلى[1]، وعبد الوارث بن سعيد[2] عنه.

وروى مسلم من رواية إسماعيل بن علية[3]، وجعفر بن سليمان الضُّبَعي[4] وحماد بن أسامة[5]، وحماد بن

---

(١) هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد، وقيل: ابن شراحيل ــ بفتح الشين المعجمة والراء بعدها حاء مهملة مكسورة ثم ياء مثناة من تحت وآخره لام ــ القرشي البصري السامي ــ بفتح السين المهملة وتخفيف الميم المكسورة، نسبةً إلى بني سامة بن لؤي ــ أبو محمد. قال ابن معين وأبو زرعة والعجلي وابن حجر: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، مات سنة ثمان وتسعين ومائة.

تهذيب الكمال (٢/ ٧٦٠، ٧٦١)، تهذيب التهذيب (٦/ ٩٦، ٩٧)، التقريب (١/ ٤٦٥)، الخلاصة (ص ٢٢٠).

وقد أخرج البخاري (٧/ ١٠٥)، روايته عن سعيد في كتاب الأدب «باب ما يكره من الغضب والجزع».

وأخرج مسلم (٣/ ١٥٦٢) روايته عنه في كتاب الأضاحي رقم (١٩٧٣) وغيرها من المواضع.

(٢) أخرج البخاري (٢/ ١١١، ١١٢) رواية عبد الوارث عن سعيد بن إياس في كتاب الزكاة «باب ما أُدِّي زكاته فليس بكنز».

وأخرج مسلم (١/ ٤٦٢) روايته عنه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٦٦٥).

(٣) روايته عن سعيد في صحيح مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها برقم (٦٧)، ومن قبل في الإيمان برقم (١٤٣).

(٤) أخرج مسلم (٤/ ٢١٠٦) رواية جعفر عن سعيد في كتاب التوبة رقم (٢٧٥٠).

(٥) هو حماد بن أسامة الهاشمي مولاهم أبو أسامة الكوفي الحافظ، قال أحمد: ثقة ما كان أثبته لا يكاد يخطىء. وقال ابن معين والعجلي وابن سعد: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت ربما دلَّس، مات سنة إحدى ومائتين.

تهذيب الكمال (١/ ٣٢٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢ ــ ٤)، التقريب (١/ ١٩٥)، الخلاصة (ص ٩١).

وقد أخرج مسلم (٤/ ٢٢٤٣)، روايته عن سعيد في كتاب الفتن رقم (٩٣).

. . . .

سلمة[١]، وسالم بن نوح[٢]، وسفيان الثوري[٣]، وسليمان بن المغيرة[٤]، وشعبة[٥]، وعبد الله بن المبارك[٦]، وعبد الواحد بن زياد[٧]، وعبد الوهاب الثقفي[٨]، ووُهَيب بن خالد[٩]، ويزيد بن زُرَيْع[١٠]، ويزيد بن هارون[١١].

---

(١) أخرج مسلم عنه (٤/ ١٩٦٨).

(٢) أخرج مسلم عنه (١/ ٤٦٤)، (٤/ ٢٢٤١).

(٣) أخرج عنه مسلم (٢/ ٨٩٨).

(٤) أخرج عنه مسلم (٤/ ١٩٦٨).

(٥) أخرج عنه مسلم (٣/ ١٦٩٥).

(٦) أخرج عنه مسلم (١/ ٤٦٤).

(٧) أخرج عنه مسلم (٢/ ٩٢١)، (٣/ ١٢٢٣).

(٨) أخرج عنه مسلم (٤/ ٢٢٣٥).

(٩) أخرج عنه مسلم (٤/ ٢٠٩٣).

(١٠) أخرج عنه مسلم (١/ ٣٩٠، ٤٩٦، ٥٠٦)، (٢/ ٨٠٩).

(١١) أخرج عنه مسلم (٢/ ٨٢٠، ٩٢٢).

سعيد بن أبي عَرُوبَة: قال يحيى بن معين: خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن، سنة اثنتين وأربعين يعني ومائة. فمن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء. ويزيد بن هارون صحيح السماع منه، سمع منه بواسط، وهو يريد الكوفة. وأثبت الناس سماعاً منه عَبْدَة بن سليمان.

قلت: وممن عرف أنه سمع منه بعد اختلاطه: وكيع، والمعافى بن عمران الموصلي. بلغنا عن ابن عمار الموصلي أحد الحفاظ أنه قال: «ليست روايتهما عنه بشيء، إنما سماعهما بعدما اختلط». وقد روينا عن يحيى بن معين أنه قال لوكيع: «تحدث عن سعيد بن أبي عَرُوبة وإنما سمعت منه في الاختلاط؟»، فقال: «رأيتني حدثت عنه إلاَّ بحديث مُسْتَوٍ؟».

---

٢٥٦ ـ قوله: (سعيد بن أبي عَرُوبَة[1]، قال يحيى بن معين: خلط

---

(١) هو سعيد بن أبي عروبة ـ بفتح العين المهملة وتخفيف الراء المضمومة ـ واسم أبي عروبة مهران ـ بكسر الميم وإسكان الهاء ـ أبو النضرة ـ بفتح النون ـ اليشكري ـ بفتح الياء المثناة من تحت وسكون الشين المعجمة وضم الكاف، نسبة إلى بني يشكر بن وائل من ربيعة ـ مولاهم، البصري. قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة واختلف في مدة اختلاطه. لكن قال الإمام أحمد: من سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة ـ أي هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن سنة خمس وأربعين ومائة على المشهور ـ فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة. قال عبد الله بن أحمد: كأن أبي ضعفهم. وقال ابن حجر: ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، ومات سعيد سنة ست وخمسين ومائة.

طبقات ابن سعد (٧/ ٢٧٣)، التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٥٠٤)، الضعفاء الصغير (ص ٥٣)، =

. . . .

سعيد بن أبـي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن، سنة اثنتين وأربعين يعني ومائة، ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء)[1]، إلى آخر كلامه.

وفيه أمور:

أحدها: أن ما اقتصر عليه المصنف حكاية عن يحيـى بن معين من أن هزيمة إبراهيم[2] سنة اثنتين وأربعين ليس بجيد، فإن المعروف في التواريخ أن خروجه وهزيمته معاً كانا في سنة خمس وأربعين، وأنه احتز رأسه في يوم الاثنين لخمس ليال بقين من ذي القعدة منها، وكذا ذكر دُحَيْم[3] اختلاط ابن أبـي عروبة،

= الثقات للعجلي (ص ١٨٧)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٦٥)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١١١ ـ ١١٥)، الثقات لابن حبان (٦/ ٣٦٠)، الكامل (٣/ ١٢٢٩، ١٢٣٣)، تهذيب الكمـال (٢/ ٤٩٩)، تـذكـرة الحفـاظ (١/ ١٧٧، ١٧٨)، الميـزان (٢/ ١٥١ ـ ١٥٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٦٣)، التقريب (١/ ٣٠٢)، الخلاصة (ص ١٤١)، الكواكب النيرات (ص ١٩٠ ـ ٢١٢).

(١) انظر: الكامل (٣/ ١٢٣٠).

(٢) هو إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبـي طالب خرج أيام أبـي جعفر المنصور بالبصرة، وكان قد سار من الحجاز إلى البصرة فدخلها سراً في عشرة أنفس. وتحول المنصور إلى الكوفة وجعل يقتل كل من يتهمه أو يحبسه. ثم جهز المنصور لحربه خمسة آلاف. وخرج إبراهيم في أول ليلة من رمضان وظل سائراً رمضان يفرق العمال على البلدان ليخرج على المنصور من كل جهة فتق، قيل: قام معه مائة ألف، وقيل: بل قام معه عشرة آلاف، وكاد أن يظفر بالمنصور، ثم التقى الجيشان فأصابه سهم في حلقه ثم احتز نفر من جيش المنصور رأسه في الخامس والعشرين من ذي القعدة من سنة خمس وأربعين ومائة، وله ثمان وأربعون سنة.

انظر تفصيل خبره في: تاريخ الطبري (٧/ ٦٢٢ ـ ٦٤٩)، مقاتل الطالبيين (ص ٣١٥ ـ ٣٨٦)، العبر (١/ ١٥٢ ـ ١٥٦)، البداية والنهاية (١٠/ ٩٠ ـ ٩٧).

(٣) هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو، أبو سعيد الأموي مولاهم، الدمشقي المعروف =

. . . .

وخروج إبراهيم على الصواب، فقال: اختلط ابن أبـي عروبة مخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة.

وكذا قال ابن حبان: اختلط سنة خمس وأربعين ومائة وبقي خمس سنين في اختلاطه مات سنة خمسين ومائة[1]. هكذا قال ابن حبان: إنه توفي سنة خمسين ومائة، والمشهور إن وفاته سنة ست وخمسين. هكذا قال عمر بن علي الفَلَّاس وأبـو مـوسـى الـزَّمِـن[2]، وعليـه اقتصـر البخـاري فـي «التـاريـخ»[3] حكـايـة عـن عبد الصمد. قال المزي[4]: وقال غيره: سنة سبع وخمسين. فعلى المشهور تكون مدة اختلاطه عشر سنين، وبه جزم الذهبـي في «العبر»[5] وخالف ذلك في «الميزان»[6]، فقال: عاش بعد ثلاث عشرة سنة مع جزمه في العبر وفي الميزان

= بدحيم ـ بضم الدال والحاء المهملتين وفتح الياء المثناة من تحت ـ الحافظ الفقيه الكبير محدث الشام. وُلد سنة سبعين ومائة، سمع من سفيان بن عيينة، والوليد بن مسلم وإسحاق الأزرق، وطبقتهم: بمصر والشام والحجاز والكوفة والبصرة. قال الذهبـي: كان من الأئمة المتقنين لهذا الشأن. ولي قضاء الأردن وقضاء فلسطين، قال أبو حاتم: ثقة، وقال أبو داود: حجة لم يكن في زمانه مثله، وقال النسائي: ثقة مأمون. مات بفلسطين سنة خمس وأربعين ومائتين.

التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢٥٦)، التاريخ الصغير (٢/ ٣٨٢)، الأنساب (٥/ ٢٨٥)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٠)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١٥)، العبر (١/ ٣٥٠)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٦١).

(١) الثقات (٦/ ٣٦٠).

(٢) انظر: الكواكب النيرات (ص ٢٠٦، ٢٠٧).

(٣) (٢/ ١/ ٥٠٤، ٥٠٥).

(٤) في تهذيب الكمال (٢/ ٤٩٩).

(٥) (١/ ١٧٣).

(٦) (٢/ ١٥١).

. . . .

أيضاً أن وفاته سنة ست وخمسين، فلعل ما قاله في «الميزان» من مدة اختلاطه بناء على قول يحيى بن معين أن هزيمة إبراهيم في سنة اثنتين وأربعين وهو مخالف لقول الجمهور، والله أعلم.

الأمر الثاني: اقتصر المصنف على ذكر اثنين ممن سماعه منه صحيح: يزيد بن هارون وعبدة بن سليمان[1]، وهو كما ذكر قاله يحيى بن معين إلاَّ أن عبدة بن سليمان أخبر عن نفسه أنه سمع منه في الاختلاط[2]، اللّٰهم! إلاَّ أن يريد بذلك بيان اختلاطه، وأنه لم يحدث عنه بما سمعه منه في الاختلاط، والله أعلم.

/ وقد ذكر أئمة الحديث جماعة آخرين سماعهم منه صحيح، وهم أَسْبَاط بن محمد[3]، وخالد بن الحارث[4]،

---

(١) هو عبدة بن سليمان الكلابي ـ بكسر الكاف وفتح اللام المخففة، نسبة إلى أبي محمد الكوفي ـ. وثقه أحمد وابن معين وابن سعد والعجلي، وقال ابن حجر: صدوق. وقال أحمد: مات سنة سبع وثمانين ومائة.
تهذيب الكمال (٢/ ٨٧٢)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، ٤٥٩)، التقريب (٢/ ٨٧٢)، الخلاصة (ص ٢٤٩).

(٢) انظر: الكامل (٣/ ١٢٢٩).

(٣) هو أسباط ـ بفتح أوله وسكون السين المهملة وفتح الباء الموحدة بعدها ألف ثم طاء مهملة ـ بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة القرشي مولاهم، أبو محمد. قال ابن معين: ثقة. قال أبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال يعقوب بن شيبة: كوفي ثقة صدوق، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً إلاَّ أن فيه بعض الضعف، وقال الحافظ في التقريب: ثقة ضعف في الثوري. مات سنة مائتين.
تهذيب الكمال (١/ ٧٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٢١١)، التقريب (١/ ٥٣)، الخلاصة (ص ٢٦).

(٤) هو خالد بن الحارث بن عبيد بن سليم الهجيمي ـ بضم الهاء وفتح الجيم وسكون الياء المثناة من تحت، نسبة إلى الهجيم بن عمرو، وقيل: نسبة إلى محلة بالبصرة نزلها بنو =

. . . .

وسَرَّار بن مجشر[1]، وسفيان بن حبيب[2]، وشعيب بن إسحاق[3] على اختلاف فيه كما سنذكره، وعبد الله بن بكر السهمي وعبد الله بن المبارك، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى الشامي، وعبد الوهاب بن عطاء الخَفَّاف، ومحمد بن بشر، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن زريع، فذكر ابن حبان في «الثقات»[4] أنه سمع منه قبل اختلاطه عبد الله بن المبارك ويزيد بن زريع، وقال ابن عدي: أرواهم عنه عبد الأعلى الشامي ثم شعيب بن إسحاق، وعبدة بن سليمان،

= الهجيم بن عمرو ــ البصري، أبو عثمان. قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة. وقال أبو حاتم: إمام ثقة، وقال أبو زرعة: كان يقال له: خالد الصدق، وقال ابن حجر: ثقة ثبت.

الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٣٢٥)، التقريب (١/ ٢١١، ٢١٢).

(١) هو سرار ــ بفتح السين المهملة والرءا المشددة ــ البصري، أبو عبد الله. وثقه النسائي. وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة خمس وستين مائة.

تهذيب الكمال (١/ ٤٦٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٥٥، ٤٥٦)، التقريب (١/ ٢٨٤)، الخلاصة (ص ١٦١).

(٢) هو سفيان بن حبيب البزاز ــ بفتح الباء الموحدة وتشديد الزاي نسبة لمن يبيع البز، وهو نوع من الثياب ــ أبو محمد البصري. وثقه أبو حاتم والنسائي. وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة.

تهذيب الكمال (١/ ٥١٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٧)، التقريب (١/ ٣١٠)، الخلاصة (ص ١٤٥).

(٣) هو شعيب بن إسحاق الأموي مولاهم، البصري نزيل دمشق، وثقه أحمد وابن سعد والنسائي. وقال ابن حجر: ثقة رمي بالأرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة. مات سنة تسع وثمانين ومائة.

تهذيب الكمال (٢/ ٥٨٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٤٧، ٣٤٨)، التقريب (١/ ٣٥١)، الخلاصة (ص ١٦٦).

(٤) (٦/ ٣٦٠).

. . . .

وعبد الوهاب[1] بن عطاء الخَفَّاف، وأثبتهم فيه يزيد بن زريع، وخالد بن الحرث ويحيى بن سعيد القطان[2]، وقال أحمد بن حنبل: كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة[3].

وقال أبو عبيد الآجري: سئل أبو داود عن السهمي والخفاف في حديث ابن أبي عروبة، فقال: عبد الوهاب أقدم، فقيل له: عبد الوهاب سمع في الاختلاط؟ فقال: من قال هذا!؟ سمعت أحمد بن حنبل سئل عن عبد الوهاب في سعيد بن أبي عروبة، فقال: عبد الوهاب أقدم[4].

وقال ابن حبان: كان سماع شعيب بن إسحاق منه سنة أربع وأربعين قبل أن يختلط بسنة[5]. وقيل: إنما سمع منه في الاختلاط كما سيأتي. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي: أسباط بن محمد أحب إليك في سعيد أو الخفاف؟ فقال: أسباط أحب إلي لأنه سمع بالكوفة[6]. وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن أثبتهم في سعيد، فقال: كان عبد الرحمن يقدم سَرَّاراً، وكان يحيى يقدم يزيد بن زُرَيْع[7]، وقال في موضع آخر: سمعت أبا داود يقول: سرار بن مجشر ثقة كان عبد الرحمن يقدمه على يزيد بن زريع، وهو من قدماء أصحاب سعيد بن أبي عروبة ومات قديماً[8].

(١) في أ: «وعبد الله».
(٢) الكامل (٣/ ١٢٣٣).
(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٨٧٠).
(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري (ص ٢٢٣).
(٥) الثقات (٦/ ٣٦٠).
(٦) انظر: الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٣٢، ٣٣٣)، تهذيب الكمال (١/ ٧٧).
(٧) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٤٦٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٥٥).
(٨) المصدران السابقان.

. . . .

وقال أبو حاتم الرازي: كان سفيان بن حبيب أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة[١].

وقال أحمد بن حنبل: قال عبد الله بن بكر السهمي[٢]: سمعت من سعيد سنة إحدى أو سنة اثنتين وأربعين يعني ومائة[٣]. قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن سماع محمد بن بشر[٤] من سعيد بن أبي عروبة، فقال: هو أحفظ من كان بالكوفة[٥].

الأمر الثالث: أن المصنف ذكر ممن عرف أنه سمع منه بعد اختلاطه اثنين وهما وكيع، والمُعافَى بن عمران[٦]. وقد سمع منه في الاختلاط أبو نعيم

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) هو عبد الله بن بكر بن حبيب السهمي ــ بفتح السين المهملة وسكون الهاء وكسر الميم، نسبة إلى بني سهم من قبيلة باهلة وليس نسبة إلى سهم قريش ــ الباهلي، أبو وهب البصري. قال أحمد وابن معين والعجلي وابن سعد والدارقطني: ثقة. وقال ابن معين أيضاً وأبو حاتم: صالح. وقال ابن حجر: ثقة حافظ، مات سنة ثمان وثمانين.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٦٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٦٢، ١٦٣)، التقريب (١/ ٤٠٤)، الخلاصة (ص ١٩٢).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٦٦٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٦٣).

(٤) هو محمد بن بشر العبدي ــ بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة، نسبة إلى عبد قيس من ربيعة بن نزار، أبو عبد الله الكوفي، أحد العلماء الحفاظ. وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد. وقال ابن حجر: ثقة حافظ، مات سنة ثلاث ومائتين.
الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٢١٠، ٢١١)، تهذيب الكمال (٣/ ١١٧٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٧٣، ٧٤)، التقريب (٢/ ١٤٧)، الخلاصة (ص ٣٢٨، ٣٢٩).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١١٧٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

(٦) هو المعافى ــ بضم الميم وفتح العين المهملة والفاء ــ ابن عمران بن نفيل ــ بضم النون وفتح الفاء وسكون الياء المثناة من تحت ــ ابن جابر الأزدي الفهمي ــ بفتح الفاء وسكون =

. . . .

الفضل بن دكين، وكذلك غُنْدَر محمد بن جعفر، وعَبْدَة بن سليمان وشعيب بن إسحاق على خلاف في هؤلاء الثلاثة.

أما أبو نعيم فإنه قال: كتبت عنه بعدما اختلط حديثين[1]. وقد يقال: لعله ما حدث بهما عنه، ولذلك لم يعده المزي في التهذيب في الرواة عنه.

وأما محمد بن جعفر غندر، فقال عبد الرحمن بن مهدي: سمع منه غُنْدَر في الاختلاط، وروايته عنه عند مسلم[2] كما سيأتي.

وأما عبدة بن سليمان فقد تقدم إخباره عن / نفسه أنه سمع منه في الاختلاط. وقد ذكر المصنف أن سماعه منه صحيح وروايته عنه عند مسلم[3].

وأما شعيب بن إسحاق فروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد بن حنبل، قال: سمع شعيب بن إسحاق من سعيد بن أبي عروبة بآخر رمق[4]. وقال هشام بن عمار عن شعيب بن إسحاق: سمعت من سعيد بن أبي عروبة سنة أربع وأربعين ومائة[5]. وتقدم قول ابن حبان، أنه سمع منه قبل أن يختلط بسنة[6].

= الهاء وكسر الميم، نسبة إلى بني فهم، من الأزد ــ الموصلي الفقيه الزاهد. قال ابن معين وأبو حاتم والعجلي وابن خراش: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة عابد فقيه، مات سنة أربع ومائتين.

الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٩٩، ٤٠٠)، تهذيب الكمال (٣/ ١٣٤١)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٩٩، ٢٠٠)، التقريب (٢/ ٢٥٨)، الخلاصة (ص ٣٨٠).

(١) انظر: الضعفاء الكبير (٢/ ١١٢)، الكامل (٣/ ١٢٢٩ ــ ١٢٣٣).

(٢) (٤/ ١٧٨٣) كتاب الفضائل.

(٣) (٤/ ٢٠٥٦) في كتاب العلم.

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٥٨٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٤٨).

(٥) انظر المصدرين السابقين.

(٦) الثقات (٦/ ٣٦٠).

. . . .

وهذا الخلاف فيه مخرج على الخلاف في مدة اختلاطه فإن ابن معين، قال: إنه اختلط بعد سنة اثنتين وأربعين[1]، وقال دحيم وغيره: سنة خمس وأربعين[2]، ويمكن أن يجمع بين قول أحمد إنه سمع منه بآخر رمق وبين قول من قال سمع منه قبل أن يختلط أنه كان ابتداء سماعه منه سنة أربع وأربعين كما أخبر هو عن نفسه، ثم إنه سمع منه بعد ذلك بآخر رمق فإنه بقي إلى سنة ست وخمسين على قول الجمهور.

وعلى هذا فحديثه كله مردود لأنه سمع منه في الحالين على هذا التقدير.

(ويحتمل أن يراد بآخر رمق آخر زمن الصحة فعلى هذا يكون حديثه عنه كله مقبولاً إلاَّ على قول ابن معين)[3]، والله أعلم.

الأمر الرابع: في بيان من أخرج لهم الشيخان أو أحدهما من روايتهم عن سعيد بن أبـي عروبة، فاتفق الشيخان على الإخراج لخالد بن الحرث[4]، وروح ابن عبادة[5]، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى[6]، وعبد الرحمن بن عثمان البكراوي[7]،

---

(١) انظر: الكامل (٣/ ١٢٣٠)، الميزان (٢/ ١٥١).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٤٩٩).

(٣) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل.

(٤) أخرج له البخاري (٣/ ٢٣١) في كتاب الجهاد «باب الحرير في الحرب».
ومسلم (٣/ ١٤١٣) في كتاب الجهاد والسير، رقم (١٧٨٦).

(٥) أخرج له البخاري (٧/ ١٩٨) في كتاب الرقاق «باب من نوقش الحساب عذب».
ومسلم (٤/ ٢٢٠٤) في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم (٢٨٧٥).

(٦) أخرج له البخاري (٢/ ٩٧) في كتاب الجنائز «باب الميت يسمع خفق النعال».
ومسلم (٢/ ٦١٢) في كتاب صلاة الاستسقاء، رقم (٧).

(٧) لم أقف لعبد الرحمن بن عثمان البكراوي على رواية عن سعيد بن أبـي عروبة في الصحيحين، وقد سبقني إلى ذلك الأستاذ الدكتور عبد القيوم عبد رب النبـي في تحقيقه =

. . . .

ومحمد بن سَوَاء السَّدُوسي[1]، ومحمد بن أبـي عدي[2]، ويحيـى بن سعيد القطان[3]، ويزيد بن زُرَيْع[4] من روايتهم عنه.

= لكتاب الكواكب النيرات (ص ١٩٨) هامش (١) فقال: إنه بحث كثيراً وتصفح الصحيحين فلم يقف على رواية له مطلقاً فضلاً عن أن تكون عن سعيد بن أبـي عروبة، وأنه لما راجع ترجمة المذكور تبين أنه ليس من رجال البخاري ولا مسلم، ثم رجح المحقق الفاضل أن هذا خطأ سبق المؤلف إليه: الحافظ العراقي في تقييده، والحافظ السخاوي في فتحه، والسيوطي في تدريبه ــ انتهى كلامه.

وما رجحه هو الراجح إن شاء الله تعالى فقد راجعت أنا أيضاً كتابـي رجال صحيح البخاري للكلاباذي (١/ ٤٣٧ ــ ٤٦٢)، ورجال صحيح مسلم (١/ ٤٠١ ــ ٤٢٦) في باب من اسمه عبد الرحمن، فلم أجد له ذكراً فيهما.

[وقال الحافظ في التقريب، ضعيف، ورمز له بـ «د ق» أي له رواية عند أبـي داود وابن ماجه فقط].

(١) هو محمد بن سواء ــ بفتح السين المهملة وتخفيف الواو ــ السدوسي ــ بفتح السين وضم الدال المهملتين ــ أبو الخطاب ــ بتشديد الطاء المهملة ــ البصري المكفوف، وثقه ابن حبان، وقال الحافظ في التقريب: صدوق رمي بالقدر. مات سنة سبع وثمانين ومائة.

تهذيب الكمال (٣/ ١٢٠٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٠٨)، التقريب (٢/ ١٦٨)، الخلاصة (ص ٣٤٠).

وقد أخرج له البخاري (٤/ ١٩٩) في كتاب فضائل الصحابة «باب مناقب عمر بن الخطاب»، ومسلم في النكاح برقم (٤٣/ ٤/ ١٠٣١).

(٢) أخرج له البخاري (٢/ ٢١) في كتاب الاستسقاء «باب رفع الإمام يده في الاستسقاء». ومسلم (٢/ ٦١٢) في كتاب صلاة الاستسقاء.

(٣) أخرج له البخاري (٢/ ٢١) في كتاب الاستسقاء «باب رفع الإمام يده في الاستسقاء». ومسلم (٢/ ٦١٢) في كتاب صلاة الاستسقاء.

(٤) أخرج له البخاري (٤/ ١٦٧) في كتاب المناقب «باب صفة النبـي ﷺ». ومسلم (١/ ١٨٢) في كتاب الإيمان رقم (٣٢٥).

. . . .

وأخرج البخاري فقط من رواية بشر بن المُفَضل[١]، وسهل بن يوسف[٢]، وعبد الله بن المبارك[٣]، وعبد الوارث بن سعيد[٤]، وكهمس بن المنهال[٥]، ومحمد بن عبد الله الأنصاري[٦] عنه.

وأخرج مسلم فقط من رواية إسماعيل بن عُلَيَّة[٧]، وأبي أسامة حماد بن أسامة[٨]، وسالم بن نوح[٩]، وسعيد بن عامر الضُّبَعي[١٠]، وأبي خالد الأحمر واسمه سليمان بن حيَّان[١١]، وعبد الوهاب بن

---

(١) أخرج له البخاري (٤/ ٢٤٣) في كتاب مناقب الأنصار «باب انشقاق القمر».

(٢) أخرج له البخاري (٤/ ٣٥) في كتاب الجهاد «باب العون بالمدد».

(٣) أخرج له البخاري (٣/ ١١١) في كتاب الشركة «باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل».

(٤) أخرج له البخاري (٧/ ١٧٩) في كتاب الرقاق باب فضل الفقر.

(٥) أخرج له البخاري (٤/ ١٩٩) في كتاب فضائل الصحابة «باب مناقب عمر بن الخطاب».

(٦) أخرج له البخاري (٥/ ١٤) في كتاب المغازي باب رقم (١٢).

(٧) أخرج له مسلم (٣/ ١٥٧١) في كتاب الأشربة رقم (٧)، ومن قبل في الإيمان برقم (٢٦).

(٨) أخرج له مسلم (٣/ ١٦٤٦) في كتاب اللباس والزينة رقم (٢٠٧٦).

(٩) أخرج له مسلم (٤/ ٢٠٦٩) في كتاب الذكر والدعاء والتوبة.

(١٠) هو سعيد بن عامر الضبعي ــ بضم الضاد المعجمة وفتح الياء الموحدة، نسبة إلى ضبعة بن قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل ــ أبو محمد البصري، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: في حديثه بعض الغلط، وهو صدوق. مات سنة ثمان ومائتين.
تهذيب الكمال (١/ ٤٩٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٥٠، ٥١).
ذكر ابن منجويه في رجال صحيح مسلم (١/ ٢٤٢) روايته عن سعيد بن أبي عروبة في كتاب الأيمان (٣/ ١٢٧٤).

(١١) هو سليمان بن حيان ــ بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة من تحت ــ الأزدي =

. . . .

عطاء الخَفَّاف[1]، وعَبْدَة بن سليمان[2]، وعلي بن مُسْهِر[3]، وعيسى بن يونس[4]، ومحمد بن بشر العَبْدي[5]، ومحمد بن بكر البُرْساني[6]، ومحمد بن جعفر غُنْدر[7] عنه.

= أبو خالد الأحمر الكوفي. قال ابن معين وابن المديني وابن سعد: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء، مات سنة تسع وثمانين ومائة.

تهذيب الكمال (١/ ٥٣٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٨١، ١٨٢)، التقريب (١/ ٣٢٣)، الخلاصة (ص ١٥١).

وقد أخرج مسلم (١/ ٤٦٤) له في كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

(١) أخرج مسلم (٤/ ٢٢٠١) له في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها رقم (٧٢).

(٢) أخرج مسلم (٤/ ٢٠٥٦) له في كتاب العلم.

(٣) أخرج مسلم (٣/ ١٢٨٨) له في كتاب الإيمان رقم (٥٥).

(٤) أخرج مسلم (٣/ ١٢٨٨) له في كتاب الإيمان رقم (٥٥).

(٥) أخرج مسلم (٣/ ١٢٨٨) له في كتاب الإيمان رقم (٥٥).

(٦) أخرج له مسلم (١/ ٥٥٦) في كتاب صلاة المسافرين رقم (٢٧٠).

(٧) أخرج له مسلم (٤/ ١٧٨٣) في كتاب الفضائل رقم (٧).

المسعودي: ممن اختلط، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي، وهو أخو أبي العميس عتبة المسعودي. ذكر الحاكم أبو عبد الله في «كتاب المزكين للرواة» عن يحيى بن معين أنه قال: «من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في أيام المهدي فليس سماعه بشيء». وذكر حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل أنه قال: «سماع عاصم ـ هو ابن علي ـ وأبي النضر وهؤلاء من المسعودي بعدما اختلط».

---

٢٥٧ ـ قوله: (المسعودي ممن اختلط، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي[1]، وهو أخو أبي العُمَيْس[2] عتبة المسعودي. ذكر الحاكم أبو عبد الله في كتاب «المزكين للرواة» عن يحيى بن

---

(١) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي ـ بضم الهاء وفتح الذال المعجمة، نسبة إلى قبيلة هذيل ـ المسعودي ـ نسبة إلى جده عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ـ قال أحمد وابن معين وابن سعد: ثقة. وقال أبو حاتم: تغير قبل موته بسنة أو سنتين. وقال ابن حجر: صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، مات سنة خمس وستين ومائة.
طبقات ابن سعد (٦/ ٣٦٦)، التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٣١٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٥٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٩٨، ٧٩٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٩٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٠ ـ ٢١٢)، التقريب (١/ ٤٨٧)، الخلاصة (ص ٢٣٠).

(٢) هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو العميس ـ بضم العين المهملة وفتح الميم وسكون الياء المثناة من تحت بعدها سين مهملة ـ المسعودي الكوفي. قال أحمد وابن معين وابن سعد وابن حجر: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح.
طبقات ابن سعد (٦/ ٣٦٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٩٠٢)، تهذيب التهذيب (٧/ ٩٧)، التقريب (٢/ ٤)، الخلاصة (ص ٢٥٧).

. . . .

معين أنه قال: «من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في أيام المهدي فليس سماعه بشيء»[1]. وذكر حنبل بن إسحاق[2] عن أحمد بن حنبل أنه قال: «سماع عاصم هو ابن علي وأبي النضر وهؤلاء من المسعودي بعدما اختلط)، انتهى.

وفيه أمور:

أحدها: أن المصنف اقتصر على ذكر اثنين ممن سمع منه بعد الاختلاط، وهما عاصم بن علي وأبو النضر هاشم بن القاسم. وممن سمع منه أيضاً بعد الاختلاط عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون وحجاج بن / محمد الأعور وأبو داود الطيالسي، وعلي بن الجعد، قال محمد بن عبد الله بن نُمَيْر: «كان المسعودي ثقة، فلما كان بأخرة اختلط سمع منه عبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة، وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم»[3].

وقال عمرو بن علي الفلاَّس: سمعت يحيى بن سعيد يقول: رأيت

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٧٩٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٠)، الكواكب النيرات (ص ٢٨٦، ٢٨٧).

(٢) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الإمام الحافظ المحدث الصدوق، أبو علي الشيباني ابن عم الإمام أحمد وتلميذه. قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً. له جزء «الفتن» وجزء «المحنة». قال الذهبي: وله تاريخ مفيد رأيته وعلقت منه. مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين.
تاريخ بغداد (٨/ ٢٨٦، ٢٨٧)، طبقات الحنابلة (١/ ١٤٣ ـ ١٤٥)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٠٠، ٦٠١)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١ ـ ٥٣)، العبر (١/ ٣٩٤)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٧٢)، شذرات الذهب (٢/ ١٦٣، ١٦٤).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٥١).

. . . .

المسعودي سنة رآه عبد الرحمن بن مهدي فلم أكلمه[1]. وسأل محمد بن يحيى الذهلي أبا الوليد الطيالسي عن سماع عبد الرحمن بن مهدي من المسعودي، فقال: سمع منه بمكة شيئاً يسيراً[2]. وذكر ابن عساكر في «تاريخ دمشق» عن أحمد بن حنبل قال: كل من سمع من المسعودي بالكوفة مثل وكيع وأبي نعيم. وأما يزيد بن هارون وحجاج ومن سمع منه ببغداد في الاختلاط إلاَّ من سمع بالكوفة[3]، انتهى.

وأما أبو داود الطيالسي فقال الخطيب في «تاريخه»[4]: أنه سمع من المسعودي ببغداد وقد تقدم قول أحمد. وقال ابن عمار: من سمع منه ببغداد فسماعه ضعيف[5]. وقال عمرو بن علي الفَلَّاس: سمعت أبا قتيبة هو مسلم بن قتيبة يقول: رأيت المسعودي سنة ثلاث وخمسين وكتبت عنه وهو صحيح. ثم رأيته سنة سبع وخمسين والذر يدخل في أذنه، وأبو داود يكتب عنه، فقلت له: أتطمع أن تحدث عنه وأنا حي[6]، وقال عثمان بن عمر بن فارس[7]: كتبنا عن المسعودي وأبو داود جرو يلعب بالتراب[8].

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٢١٩)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٩٩).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٢١٨).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٧٩٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٠)، الكواكب النيرات (ص٢٨٦).

(٤) (٩/ ٢٤).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٢).

(٦) انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٢١٩)، الميزان (٢/ ٥٧٥).

(٧) هو عثمان بن عمر بن فارس العبدي البصري الحافظ. قال أحمد: ثقة رجل صالح، وقال العجلي: ثقة ثبت. مات سنة تسع ومائتين.
تذكرة الحفاظ (١/ ٣٧٨)، العبر (١/ ٢٨١).

(٨) انظر: الشذا الفياح (ق ١٤١ أ).

. . . .

وأما علي بن الجَعْد[1] فإن سماعه منه أيضاً ببغداد، فإن علي بن الجعد إنما قدم البصرة سنة ست وخمسين ومائة، والمسعودي يومئذ ببغداد.

الأمر الثاني: في بيان ابتداء اختلاطه. وقد اقتصر المصنف على حكاية كلام ابن معين أن من سمع منه في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع، وعلى هذا فكانت مدة اختلاطه سنة أو سنتين، فإن أبا جعفر المنصور مات بظاهر مكة في سادس ذي الحجة سنة ثمان وخمسين ومائة[2]، وكانت وفاة المسعودي على المشهور في سنة ستين ومائة. قاله سليمان بن حرب[3]، وأبو عبيد القاسم بن سلاَّم وأحمد بن حنبل[4]، وبه جزم البخاري

(١) هو علي بن الجعد ـ بفتح الجيم وسكون العين ـ الهاشمي مولاهم، أبو الحسن الجوهري. البغدادي الحافظ العلم. وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: متقن، وقال النسائي: صدوق، ونسبه الجوزجاني إلى الغلو في التشيع، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، ثبت رمي بالتشيع.
تهذيب الكمال (٢/ ٩٥٧، ٩٥٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٩، ٢٩٣)، التقريب (٢/ ٣٣)، الخلاصة (ص ٢٧٢).

(٢) انظر: تاريخ الطبري (٨/ ٥٩ ـ ٦٢)، جوامع السيرة (ص ٣٦٧، ٣٦٨)، العبر (١/ ١٧٥)، البداية والنهاية (١٠/ ١٢٤).

(٣) هو سليمان بن حرب بن بجيل ـ بفتح الباء الموحدة وكسر الجيم ـ الأزدي الواشحي ـ بكسر الشين المعجمة والحاء المهملة، نسبة إلى بني واشح من الأزد ـ أبو أيوب البصري قاضي مكة. قال أبو حاتم: إمام من الأئمة كان لا يدلس. ووثقه ابن سعد ويعقوب بن شيبة والنسائي، وقال ابن حجر: ثقة إمام حافظ، مات لأربع ليال بقين من شهر ربيع الآخر سنة أربع وعشرين ومائتين.
طبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٠)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١٠٨، ١٠٩)، تهذيب الكمال (١/ ٥٣٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٧٨ ـ ١٨٠)، التقريب (١/ ٣٢٢)، الخلاصة (ص١٥١).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٧٩٩).

. . . .

في «تاريخه»[1] نقلاً عن أحمد وابن حبان في «الضعفاء»[2] وابن زبر وابن قانع وابن عساكر في «التاريخ»، والمزي في «التهذيب»[3]، والذهبي في «العبر»[4] و «الميزان»[5]، وما اقتضاه كلام يحيى بن معين من قدر مدة اختلاطه صرح به أبو حاتم الرازي، فقال: تغير بأخرة قبل موته بسنة أو سنتين[6]. وفي كلام غير واحد أنه اختلط قبل ذلك، وتقدم قول أبي قتيبة سلم بن قتيبة[7] أنه رآه سنة سبع وخمسين والذر يدخل في أذنيه.

وقال عمرو بن علي الفَلَّاس: سمعت معاذ بن معاذ يقول: رأيت المسعودي سنة أربع وخمسين يطالع الكتاب يعني أنه قد تغير حفظه[8]. وهذا موافق لما حكاه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: أنه قال: إنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن / سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد، انتهى.

(١) (٣/ ١/ ٣١٤).

(٢) المجروحين (٢/ ٤٨).

(٣) (٢/ ٧٩٩).

(٤) (١/ ١٨٠).

(٥) (٢/ ٥٧٥).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢٥١، ٢٥٢).

(٧) هو سلم ــ بفتح السين المهملة وإسكان اللام ــ ابن قتيبة الشعيري ــ بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة بعدها ياء مثناة من تحت، نسبة إلى بيع الشعير ــ أبو قتيبة الخراساني، نزيل البصرة، وثقه أبو داود وأبو زرعة. وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة مائتين.
تهذيب الكمال (١/ ٥١٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٣، ١٣٤)، التقريب (١/ ٣١٤)، الخلاصة (ص ١٤٦، ١٤٧).

(٨) انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٢١٩)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٩٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢١١)، الكواكب النيرات (ص ٢٩٠).

. . . .

وكان قدوم المسعودي بغداد سنة أربع وخمسين، ولكن لم يختلط في أول قدومه بغداد، فقد سمع منه شعبة ببغداد كما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[1]. وعلى هذا فقد طالت مدة اختلاطه لا سيما على قول من قال: إنه مات سنة خمس وستين، وهو قول يعقوب بن شيبة، رواه الخطيب في «التاريخ»[2] عنه وإن كان المشهور: أنه توفي سنة ستين ومائة كما تقدم، لكن قد روينا بالإسناد الصحيح إلى علي بن المديني: سمعت معاذ بن معاذ يقول: قدم علينا المسعودي البصرة قَدْمتين يملي علينا إملاء، ثم لقيت المسعودي ببغداد سنة أربع وخمسين وما أنكر منه قليلاً ولا كثيراً، فجعل يملي علي ثم أذن لي في بيته ومعي عبد الله بن عثمان[3] ما ينكر منه قليلاً ولا كثيراً.

قال: ثم قدمت عليه مرة أخرى مع عبد الله بن حسن قال: فقلت لمعاذ: سنة كم؟ قال: سنة إحدى وستين، فقالوا: دخل عليه فذهب ببعض سماعه فأنكروه لذلك. قال معاذ: فتلقانا يوماً فسألته عن حديث القاسم[4] فأنكره،

---

(١) (٢/ ٢/ ٢٥١).

(٢) (١٠/ ٢٢٢).

(٣) هو عبد الله بن عثمان البصري. قال النسائي: ثقة ثبت. قاله الحافظ في التقريب. مات قبل شعبة.
تهذيب الكمال (٢/ ٧١٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣١٧)، التقريب (١/ ٤٣٣)، الخلاصة (ص ٢٠٦).

(٤) هو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي، أبو عبد الرحمن قاضي الكوفة. وثقه ابن معين. وقال ابن حجر: ثقة عابد، مات سنة ست عشرة، وقيل: عشرين ومائة.
تهذيب الكمال (٢/ ١١١١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٢١)، التقريب (٢/ ١١٨)، الخلاصة (ص ٣١٢).

. . . .

وقال: ليس من حديثي. قال: ثم رأيت رجلاً جاءه بكتاب عمرو بن مُرَّة، عن إبراهيم فقال: كيف هو في كتابك، قال: عن علقمة وجعل يلاحظ كتابه فقال معاذ: فقلت له: إنك إنما حدثتناه، عن عمرو بن مُرَّة، عن إبراهيم، عن عبد الله، قال: هو عن علقمة، انتهى(١).

ففي هذا أنه تأخر إلى سنة إحدى وستين. وقد رواه هكذا ابن عساكر في التاريخ وغيره، وذكره المزي في «التهذيب»(٢) وضبَّب على قوله «إحدى» وذلك أنه اقتصر في «التهذيب» على أنه توفي سنة ستين، فرأى هذا مخالفاً لما ذكر من وفاته فضبَّب عليه، والله أعلم.

الأمر الثالث: في بيان من سمع منه قبل اختلاطه، قال أحمد بن حنبل: سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديم وأبو نعيم أيضاً، قال: وإنما اختلط المسعودي ببغداد. قال: ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد، انتهى(٣).

وعلى هذا فتقبل رواية كل(٤) من سمع منه بالكوفة والبصرة قبل أن يقدم بغداد، وهم: أمية بن خالد، وبشر بن المفضل، وجعفر بن عَوْن(٥)، وخالد بن

---

(١) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/٣٣٦، ٣٣٧)، تاريخ بغداد (١٠/٢١٩)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٩٩).

(٢) (٢/ ٧٩٩).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (١٠/٢١٨).

(٤) قوله: «وعلى هذا فتقبل رواية» سقط من أ.

(٥) هو جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث ـ بضم الحاء المهملة وفتح الراء وسكون الياء المثناة من تحت آخره ثاء مثلثة ـ المخزومي، نسبة إلى بني مخزوم من قريش ـ أبو عون الكوفي. قال أحمد: رجل صالح ليس به بأس. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم وابن حجر: صدوق. مات سنة ست، وقيل: سبع ومائتين. =

. . . .

الحرث، وسفيان بن حبيب، وسفيان الثوري، وأبو قتيبة سَلْم بن قتيبة، وطَلْق بن غَنَّام[1]، وعبد الله بن رجاء الغُدَاني[2]، وعثمان بن عمر بن فارس، وعمرو بن مرزوق[3]، وعمرو بن الهيثم، والقاسم بن معن بن

= تهذيب الكمال (١/ ١٩٨، ١٩٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٠١)، التقريب (١/ ١٣١)، الخلاصة (ص ٦٣).

(١) هو طلق بن غنام ـ بفتح الغين المعجمة والنون المشددة ـ ابن طلق بن معاوية النخعي ـ بفتح النون والخاء المعجمة، نسبة إلى النخع، وهي قبيلة كبيرة من مذحج ـ أبو محمد الكوفي، وثقه ابن سعد والدارقطني وابن شاهين وعثمان بن شيبة. وقال ابن حجر: ثقة، وقال ابن حزم وحده: ضعيف، مات سنة إحدى عشرة ومائتين.
تهذيب الكمال (٢/ ٦٣٢، ٦٣٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣، ٣٤)، التقريب (١/ ٣٨٠)، الخلاصة (ص ١٨١).

(٢) هو عبد الله بن رجاء بن عمرو، ويقال: المثنى، أبو عمرو الغداني ـ بضم الغين المعجمة وفتح الدال المهملة المخففة، نسبة إلى غدانة بن يربوع بن حنظلة ـ البصري. قال ابن معين: كان شيخاً صدوقاً لا بأس به، وقال أبو حاتم: كان ثقة رضي. وقال النسائي: عبد الله بن رجاء المكي والبصري ليس بهما بأس. وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم قليلاً. مات سنة تسع عشرة أو عشرين ومائتين.
تهذيب الكمال (٢/ ٦٨٠، ٦٨١)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٩، ٢١٠)، التقريب (١/ ٤١٤)، الخلاصة (ص ١٩٧).

(٣) هو عمرو بن مرزوق الباهلي ـ يقال: مولاهم ـ أبو عثمان البصري، قال أحمد: ثقة مأمون فتشنا على ما قيل فيه، فلم نجد له أصلاً. وقال ابن معين: ثقة مأمون صاحب غزو وقرآن وفضل. وقال أبو حاتم: كان ثقة من العباد. وقال العجلي: بصري ضعيف يحدث عن شعبة ليس بشيء، وقال الدارقطني: صدوق كثير الوهم. وقال الحافظ في التقريب: ثقة له أوهام. توفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين.
تهذيب الكمال (٢/ ١٠٥٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ٩٩ ـ ١٠١)، التقريب (٢/ ٧٨)، الخلاصة (ص ٢٩٣).

. . . .

عبد الرحمن[1]، ومعاذ بن معاذ العنبري، والنضر بن شميل، ويزيد بن زُرَيْع.

الأمر الرابع: أنه قد شدد بعضهم في أمر المسعودي ورد حديثه كله لأنه لا يتميز حديثه القديم من حديثه الأخير، قال ابن حبان في «تاريخ الضعفاء»[2]: كان المسعودي صدوقاً إلاَّ أنه اختلط في أخرة عمره اختلاطاً شديداً حتى ذهب عقله وكان يحدث بما يحب فحمل عنه فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، ولم يتميز فاستحق الترك. وقال أبو الحسن القطان في كتاب / «بيان الوهم والإيهام»: كان لا يتميز في الأغلب ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعد، انتهى.

والصحيح ما قدمناه من أن من سمع منه بالكوفة والبصرة قبل أن يقدم بغداد فسماعه صحيح كما قال أحمد وابن عمار، وقد ميزنا بعض ذلك، والله أعلم.

---

(١) هو القاسم بن معن ـ بفتح الميم وسكون العين المهملة ـ ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، أبو عبد الله الكوفي، قاضي الكوفة. قال أحمد: ثقة، وقال ابن معين: كان رجلاً نبيلاً، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وكان أروى الناس للحديث والشعر، وأعلمهم بالعربية والفقه. ولي القضاء فلم يرتزق عليه شيئاً حتى مات سنة خمس وسبعين ومائة. وقال ابن حجر: ثقة.

تهذيب الكمال (٢/ ١١١٧)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٨، ٣٣٩)، التقريب (٢/ ١٢٠، ١٢١)، الخلاصة (ص ٣١٤).

(٢) المجروحين (٢/ ٤٨).

ربيعة الرأي بن أبـي عبد الرحمن أستاذ مالك: قيل: أنه تغير في آخر عمره وترك الاعتماد عليه لذلك.

---

٢٥٨ ــ قوله: (ربيعة الرأي بن أبـي عبد الرحمن[١] أستاذ مالك قيل: أنه تغير في آخر عمره، وترك الاعتماد عليه لذلك)، انتهى.

وما حكاه المصنف من تغير ربيعة في آخر عمره، لم أره لغيره، وقد احتج به الشيخان[٢]، ووثقه أحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي ومحمد بن سعد، والنسائي، وابن حبان، وابن عبد البر[٣] وغيرهم. ولا أعلم أحداً تكلم فيه باختلاط ولا ضعف إلاَّ أن النباتي[٤] أورده في

---

(١) هو ربيعة بن أبـي عبد الرحمن، واسم أبـي عبد الرحمن: فروخ ــ بفتح الفاء وضم الراء المشددة ــ القرشي التيمي، المعروف بربيعة الرأي، أحد الأئمة الأعلام. قال أحمد وابن سعد والعجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة فقيه مشهور، توفي سنة ست وثلاثين ومائة.
التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٢٨٦)، الثقات للعجلي (ص ١٥٨)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٧٥)، تاريخ بغداد (٨/ ٤٢٠)، تهذيب الكمال (١/ ٤٠٨، ٤٠٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٥٧)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٨٩)، العبر (١/ ١٤١)، الميزان (٢/ ٤٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٨، ٢٥٩)، التقريب (١/ ٢٤٧)، الخلاصة (ص ١١٦).

(٢) انظر: رجال صحيح البخاري (١/ ٢٤٨)، رجال صحيح مسلم (١/ ٢٠٥).

(٣) انظر: طبقات ابن سعد (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ص ٣٢٠ ــ ٣٢٤)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٤٧٥)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢٣١، ٢٣٣)، التمهيد (٣/ ١ ــ ٥).

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج بن عبد الله الأموي مولاهم، الأندلسي الإشبيلي، الزهري النباتي ــ نسبة إلى النبات لأنه كان له بالنبات والحشائش معرفة، وكان له دكان يبيعها فيه ــ الحافظ الناقد له كتاب «الحافل» ذيل به على كتاب «الكامل» لابن عدي، وكان ظاهرياً بعد انتقاله عن المذهب المالكي. قال الحافظ ابن نقطة: كان ثقة حافظاً صالحاً. مات سنة سبع وثلاثين وستمائة، ورثاه غير واحد.
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٢٥، ١٤٢٦).

. . . .

«ذيل الكامل»[1]، وقال: إن البستي ــ وهو ابن حبان ــ ذكره في الزيادات مقتصراً على قول ربيعة لابن شهاب: أن حالي ليست تشبه حالك، أنا أقوى برأي من شاء أخذه.

وذكر البخاري قول ربيعة هذا في «التاريخ الكبير»[2]، وقال ابن سعد في «الطبقات»[3] بعد توثيقه: كانوا يتقونه لموضع الرأي. قال ابن عبد البر في «التمهيد»[4]: «وقد ذمه جماعة من أهل الحديث لا اعترافه في الرأي ورووا في ذلك إخباراً قد ذكرتها في غير هذا الموضع». قال: «وكان سفيان بن عيينة والشافعي وأحمد بن حنبل لا يرضون عن رأيه لأن كثيراً منه يوجد له بخلاف المسند الصحيح لأنه لم يتسع فيه».

وروى ابن عبد البر في كتاب «جامع بيان العلم»[5] بإسناده إلى مالك قال: قال لي ابن هرمز: لا تمسك علي شيء مما سمعت مني من هذا الرأي فإنما افتجرته[6] أنا وربيعة فلا تتمسك به. وروى ابن عبد البر أيضاً فيه عن موسى بن هارون قال: الذين ابتدعوا الرأي ثلاثة، وكلهم من أبناء سبايا الأمم: وهم ربيعة بالمدينة، وعثمان البَتِّي[7] بالبصرة،

(١) انظر: الميزان (٢/ ٤٤).

(٢) (٢/ ١/ ٢٨٦، ٢٨٧).

(٣) انظر: القسم المتمم لتابعي أهل المدينة من طبقات ابن سعد (ص ٣٢٤).

(٤) (٣/ ٥).

(٥) (٢/ ٣٢).

(٦) من الافتجار في الكلام وهو اختراعه من غير أن تسمعه من أحد.
لسان العرب (٥/ ٤٧).

(٧) هو عثمان بن مسلم البتي ــ بفتح الباء الموحدة وكسر التاء المثناة التحتية المشددة، نسبة إلى «البت» ــ موضع يقال: إنه بالبصرة ــ الفقيه. قيل اسم أبيه: أسلم، وقيل: سليمان. =

. . . .

وفلان بالكوفة[1].

قال ابن عبد البر[2]: «وذكر العقيلي في «التاريخ الكبير» بإسناده إلى الليث قال: رأيت ربيعة في المنام فقلت له: ما حالك؟ فقال: صرت إلى خير إلاَّ أني لم أحمد على كثير مما خرج مني من الرأي»، انتهى.

فهذا كما تراه إنما تكلم فيه من قبل الرأي لا من قبل اختلاطه، فإني لم أرَ أحداً ذكره غير ابن الصلاح على أن غير واحد قد برأوه من الرأي فروينا عن عبد العزيز بن أبي سلمة[3] أنه قال: «يا أهل العراق تقولون ربيعة الرأي، والله ما رأيت أحداً أحفظ لسنَّة منه»[4].

= وثقه أحمد والدارقطني، وجاء عن ابن معين أيضاً توثيقه، وكذا عن ابن سعد، وفي رواية عن ابن معين ضعيف. وقال ابن حجر: صدوق، عابوا عليه الإفتاء بالرأي. مات سنة ثلاث وأربعين ومائة.

تهذيب الكمال (٢/ ٩٢٠)، الميزان (٣/ ٥٩، ٦٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٥٣، ١٥٤)، التقريب (٢/ ١٤)، الخلاصة (ص ٢٦٣).

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٤٧، ١٤٨)، [والمراد بقوله: «وفلان بالكوفة»: أبا حنيفة. كما هو مصرح فيه (ص ٢٤٨)، وإنما كناه الحافظ العراقي].

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٤٧).

(٣) هو عبد العزيز بن أبي سلمة بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن المدني نزيل بغداد. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الدارقطني: ليس به بأس، وقال الخطيب: روايته مستقيمة. وقال الحافظ في التقريب: لا بأس به.

تهذيب الكمال (٢/ ٨٣٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٣٩، ٣٤٠)، التقريب (١/ ٥٠٩)، الخلاصة (ص ٢٤٠).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٨/ ٤٢٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٨).

. . . .

وذكر ابن عبد البر في «التمهيد»[1]، قال: «كان عبد العزيز بن أبـي سلمة يجلس إلى ربيعة فلما حضرت ربيعة الوفاة قال له عبد العزيز: يا أبا عثمان! إنا قد تعلمنا منك، وربما جاءنا من يستفتينا في الشيء لم نسمع فيه شيئاً فترى أن رأينا له خير من رأيه لنفسه فنفتيه؟ فقال ربيعة: أجلسوني، فجلس ثم قال: ويحك يا عبد العزيز! لأن تموت جاهلاً خير لك من أن تقول في شيء بغير علم، لا، لا، لا. ثلاث مرات».

---

(١) (٣/٣، ٤).

صالح بن نَبْهان مولى التَّوْأمة بنت أمية بن خلف: روى عنه ابن أبـي ذئب والناس. قال أبو حاتم بن حبان: «تغير في سنة خمس وعشرين ومائة، واختلط حديثه الأخير بحديثه القديم، ولم يتميز، فاستحق الترك».

---

٢٥٩ ــ / قوله: (صالح بن نَبْهان[١] مولى التَّوْأَمة بنت أمية بن خلف[٢]، روى عنه ابن أبـي ذئب[٣] والناس. قال أبو حاتم بن حبان: تغير في سنة خمس

---

(١) هو صالح بن نبهان ــ بفتح النون وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء ــ مولى التوأمة بنت أمية بن خلف المديني ــ وهو صالح بن أبـي صالح ــ قال مالك: ليس بثقة، وقال أحمد: كان مالك أدركه وقد اختلط، فمن سمع منه قديماً فذاك، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة، وهو صالح الحديث ما أعلم به بأساً. وقال أحمد: سألت ابن معين عنه فقال: ليس بقوي في الحديث. وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بقوي، وقال النسائي مرة: ليس بثقة، وقال ابن عدي: لا بأس به إذا روى عنه القدماء. وقال الحافظ في التقريب: صدوق اختلط بأخرة. ثم نقل كلام ابن عدي، مات سنة خمس أو ست عشرين ومائة.

التاريخ الكبير (٢/ ٢/ ٢٩١، ٢٩٢)، التاريخ الصغير (٢/ ٥، ٦)، الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤١٦)، الضعفاء للنسائي (ص ١٩٥)، المجروحين (١/ ٣٦٥، ٣٦٦)، الكامل (٤/ ١٣٧٣، ١٣٧٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٠١)، الميزان (٢/ ٣٠٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٠٥ ــ ٤٠٧)، التقريب (١/ ٣٦٣).

(٢) التوأمة ــ بفتح التاء المثناة من فوق وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة ــ بنت أمية بن خلف الجمحي ــ بضم الجيم وفتح الميم وكسر الحاء المهملة، نسبة إلى بني جمح، بطن من قريش ــ صحابية سميت توأمة لأنها ولدت مع أخت لها في بطن. روى صالح مولاها أنها بايعت.

أسد الغابة (٥/ ٤١٢)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٥٣)، الإصابة (٤/ ٢٥٦).

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبـي ذئب المدني، وُلد سنة ثمانين. قال أحمد: كان أفضل من مالك إلاَّ أن مالكاً أشد تنقية للرجال منه. وثقه ابن معين وأبو زرعة. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، مات سنة تسع وخمسن ومائة. =

. . . .

وعشرين ومائة، واختلط حديثه الأخير بحديثه القديم، ولم يتميز، فاستحق الترك)[1]، انتهى.

قد اقتصر المصنف من أقوال من تكلم في صالح بالاختلاط على حكاية كلام ابن حبان، فاقتضى ذلك ترك جميع حديثه، وليس كذلك فقد ميز غير واحد من الأئمة بعض من سمع منه في صحته ممن سمع منه بعد اختلاطه.

فمن سمع منه قديماً: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ـ قاله علي بن المديني، ويحيى بن معين، والجَوْزَجاني[2]، وأبو أحمد بن عدي[3].

وممن سمع منه أيضاً قديماً: عبد الملك بن جريج، وزياد بن سعد، قاله ابن عدي.

قلت: وكذلك سمع منه قديماً أَسيد بن أبي أَسيد[4]، وسعيد بن

= مشاهير علماء الأمصار (ص ١٤)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٩١)، العبر (١/ ١٧٧)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٣٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٣)، التقريب (٢/ ١٨٤)، الخلاصة (ص ٣٤٨).

(١) المجروحين (١/ ٣٦٥، ٣٦٦).

(٢) هو إبراهيم بن يعقوب السعدي، أبو إسحاق الجوزجاني ـ بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الزاي والجيم، نسبة إلى مدينة جوزجانان بإقليم خراسان ـ الحافظ الناقد، الإمام العلم، صاحب التصانيف. كان من كبار العلماء. نزل دمشق وجرح وعدل. مات سنة تسع وخمسين ومائتين.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٤٩)، العبر (١/ ٣٧٢).

(٣) انظر: الكامل (٤/ ١٣٧٥)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٠١)، الميزان (٢/ ٣٠٣)، الكواكب النيرات (ص ٢٦١ ـ ٢٦٣).

(٤) هو أسيد ـ بفتح الهمزة وكسر السين المهملة ـ ابن أبي أسيد البراد ـ بفتح الباء الموحدة وتشديد الراء وفي آخره دال مهملة، نسبة إلى بيع البرود، أو إلى من يبرد الماء في الكيزان =

. . . .

أبـي أيوب[١]، وعبـد الله بـن علي الإفريقي[٢]، وعِمارة بـن غَزِيَّـة، وموسى بـن عقبة.

ومن سمع منه بعد الاختلاط مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان ابن عيينة[٣]، والله أعلم.

= والجرار ــ قال الحافظان الذهبي وابن حجر: صدوق. مات في أول خلافة المنصور.
الكاشف (١/ ٨١)، التقريب (١/ ٧٧).

(١) هو سعيد بن أبـي أيوب ــ واسمه مقلاص: بكسر الميم وسكون القاف وآخره صاد مهملة ــ الخزاعي ــ بضم الخاء المعجمة وفتح الزاي بعدها عين مهملة، نسبة إلى قبيلة خزاعة ــ مولاهم، أبو يحيى المصري، قال أحمد: لا بأس به، وقال ابن معين والنسائي وابن سعد: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة إحدى وستين ومائة.
تهذيب التهذيب (٤/ ٧، ٨)، التقريب (١/ ٢٩٢)، الخلاصة (ص ١٣٦).

(٢) هو عبد الله بن علي الإفريقي، أبو أيوب الأزرق. قال أبو زرعة: ليس بالمتين في حديثه إنكار وهو لين. وقال ابن معين: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطىء.
الجرح والتعديل (٢/٢/١١٥، ١١٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٥، ٣٢٦)، التقريب (١/ ٤٣٤)، الخلاصة (ص ٢٠٧).

(٣) انظر: الكامل (٤/ ١٣٧٥، ١٣٧٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٦٠١)، الميزان (٢/ ٣٠٣)، الكواكب النيرات (ص ٢٦٣).

حُصَيْن بن عبد الرحمن الكوفي: ممن اختلط وتغير، ذكره النسائي وغيره، والله أعلم.

---

٢٦٠ ـ قوله: (حُصَيْن بن عبد الرحمن الكوفي ممن اختلط وتغير ذكره النسائي وغيره، والله أعلم.

وفيه أمران:

أحدهما: أن حُصَيْن بن عبد الرحمن الكوفي أربعة: ذكرهم الخطيب في «المتفق والمفترق»[(١)]، والمزي في «التهذيب»[(٢)]، والذهبي في «الميزان»[(٣)]، فكان ينبغي للمصنف أن يميز هذا المذكور منهم بالاختلاط في آخر عمره بذكر نسبه أو كنيته. ونسبه سلمي وكنيته أبو الهذيل، وهذا هو المعروف المشهور ممن يسمى هكذا.

وروايته في الكتب الستة وليس لغيره من بقية الأربعة المذكورين رواية في شيء من الكتب الستة، وإنما ذكرهم المزي في «التهذيب» للتمييز.

وحُصَيْن بن عبد الرحمن الكوفي هذا ثقة حافظ، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة والعجلي والنسائي في «الكنى»، وابن حبان[(٤)] وغيرهم.

---

(١) انظر: الكواكب النيرات (ص ١٣٤).

(٢) (١/ ٢٩٨).

(٣) (١/ ٥٥١، ٥٥٢).

(٤) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٦/ ٣٣٨)، التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٧٢)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١٩٣)، الثقات للعجلي (ص ١٢٢)، الكامل (٢/ ٨٠٤، ٨٠٥)، تهذيب الكمال (١/ ٢٩٨)، الميزان (١/ ٥٥١، ٥٥٢)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٤٣، ١٤٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٣)، التقريب (١/ ١٨٢)، الخلاصة (ص ٨٦).

. . . .

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة ساء حفظه في الآخر[١]. قال النسائي: تغير. وقال[٢] يزيد بن هارون: طلبت الحديث وحُصَيْن حي كان يقرأ عليه وكان قد نسي[٣]. وعن يزيد بن هارون أيضاً: أنه قال اختلط[٤].

وذكره البخاري في «الضعفاء»[٥] وكذلك العقيلي[٦]، وابن عدي[٧]، ولم يذكروا فيه تضعيفاً غير أنه كبر ونسي. وقد أنكر علي بن عاصم اختلاطه، فقال: لم يختلط.

والثاني: حصين بن عبد الرحمن الحارثي الكوفي، حدث عن الشعبي، وروى عن إسماعيل بن أبي خالد والحجاج بن أرطاة. ذكره البخاري في «التاريخ»[٨]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٩]. وحكى عن أحمد أنه قال فيه: ليس يعرف ما روى عنه غير الحجاج وإسماعيل بن أبي خالد. وذكره ابن حبان في «الثقات»[١٠]، وقال: ليس هذا بالأول، مات سنة تسع وثلاثين ومائة.

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١٩٣).

(٢) الضعفاء (ص ١٦٦).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٢/ ١/ ٨)، الكامل (٢/ ٨٠٤).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٣٨٣).

(٥) الذي ذكره البخاري في الضعفاء الصغير (ص ٣٨) حصين بن عمر أبو عمر الأحمسي.

(٦) الضعفاء الكبير (١/ ٣١٤، ٣١٥).

(٧) الكامل (٢/ ٨٠٤، ٨٠٥).

(٨) (٢/ ١/ ٨).

(٩) (١/ ٢/ ١٩٣).

(١٠) (٦/ ٢١١).

. . . .

والثالث: حصين بن عبد الرحمن النخعي الكوفي أخو سلم[1] بن عبد الرحمن النخعي[2]، روى عن الشعبي أيضاً.

قوله: روى عنه حفص بن غياث[3] ذكره البخاري / في «التاريخ»[4]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[5]، والخطيب[6].

وروى عن أحمد بن حنبل، قال: هذا رجل آخر لا يعرف. وقال الخطيب: لم يرو عنه غير حفص بن غياث. وذكره ابن حبان في «الثقات»[7]، قال: وليس هذا بالأولين، قال: هؤلاء الثلاثة من أهل الكوفة، وقد رووا ثلاثتهم عن

---

(١) في غب وعث: «مسلم» وهو خطأ.

(٢) هو سلم ـ بفتح السين المهملة وإسكان اللام ـ ابن عبد الرحمن النخعي، أبو عبد الرحمن الكوفي. وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صالح. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق.
تهذيب التهذيب (٤/ ١٣١، ١٣٢)، التقريب (١/ ٣١٤)، الخلاصة (ص ١٤٦).

(٣) هو حفص بن غياث ـ بكسر الغين المعجمة وفتح الياء المثناة من تحت ـ ابن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر قاضي الكوفة. قال يعقوب بن شيبة والنسائي وابن خراش وغيرهم: ثقة ثبت إذا حدث من كتابه. وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضي فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح. وقال ابن معين: ثقة. وقال الحافظ في التقريب: ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر. مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة.
طبقات ابن سعد (٦/ ٣٨٩)، التاريخ الكبير (١/ ٢/ ٣٧٠)، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١٨٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٧)، التقريب (١/ ١٨٩)، الخلاصة (ص ٨٨).

(٤) (٢/ ١/ ٨).

(٥) (١/ ٢/ ١٩٤).

(٦) في المتفق والمفترق كما ذكر محقق الكواكب النيرات (ص ١٣٨).

(٧) (٦/ ٢١١).

. . . .

الشعبي، روى عنهم أهل الكوفة. قال: وربما يتوهم المتوهم أنهم واحد وليس كذلك: أحدهم سُلَمي والآخر حارثي والثالث نَخَعي.

والرابع: حصين بن عبد الرحمن (الجُعْفي)[1] أخو إسماعيل بن عبد الرحمن كوفي أيضاً. روى عن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[2]، روى عنه طُعْمة بن غيلان الكوفي[3]. ذكره الخطيب في «المتفق والمفترق»[4]، وتبعه المزي في «التهذيب»[5]، والذهبي في «الميزان»[6] وقال: مجهول.

الأمر الثاني: لم يذكر المصنف في ترجمة حصين هذا من عرف أنه سمع منه في الصحة أو من عرف أنه سمع منه في الاختلاط كما فعل في أكثر من ذكره ممن اختلط.

وقد سمع منه قديماً قبل أن يتغير سليمان التيمي، وسليمان

---

(١) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وقد سقط من ك.

(٢) عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.
تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٤، ٣٢٥)، التقريب (١/ ٤٣٤)، الخلاصة (ص ٢٠٧).

(٣) هو طعمة ــ بضم الطاء المهملة وسكون العين المهملة وفتح الميم المخففة ــ ابن غيلان ــ بفتح الغين المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت ــ الجعفي ــ بضم الجيم وسكون العين المهملة، نسبة إلى قبيلة جعفي بن سعد العشيرة ــ قال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مقبول.
الجرح والتعديل (٢/ ١/ ٤٩٧)، التقريب (١/ ٣٧٨)، الخلاصة (ص ١٧٩).

(٤) انظر: الشذا الفياح (ق ١٤٢ ب)، الكواكب النيرات (ص ١٣٩).

(٥) (١/ ٢٩٨).

(٦) (١/ ٥٥٢).

. . . .

الأعمش وشعبة وسفيان، والله تعالى أعلم.

وقد اختلف كلامهم في سنة وفاته. فالمشهور أنه توفي سنة ست وثلاثين ومائة ــ قاله محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بمُطَيَّن. وعليه اقتصر الخطيب في «المتفق والمفترق»[1]، والمزي في «التهذيب»[2]. واختلف فيه كلام ابن حبان في «الثقات» فإنه ذكره في طبقة التابعين[3]، وفي طبقة أتباع التابعين[4] أيضاً، وقال في طبقة التابعين: إنه مات سنة ثلاث وستين ومائة. وقال في طبقة أتباع التابعين: إنه مات سنة ست وستين ومائة. هكذا نقلته من خط الصدر البَكري[5] في الموضعين، فإن لم يكن من خطأ النساخ فهو وهم من ابن حبان، والمعروف سنة ست وثلاثين، وبه جزم الذهبي أيضاً في «العبر»[6]، والله أعلم.

---

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١٤٢ ب).

(٢) (١/ ٢٩٨).

(٣) لم أقف عليه في طبقة التابعين بعد أن راجعت الأسماء في باب حرف الحاء من أوله إلى آخره (٤/ ١٢١ ــ ١٩٤).

(٤) في الثقات (٦/ ٢١٠) في طبقة أتباع التابعين «مات سنة ست وثلاثين ومائة» على الصواب. وقد أشار المحقق إلى خطأ ناسخ الأصل الذي حققه، وقد صوبه من نسخ أخرى.

(٥) هو صدر الدين أبو علي الحسن بن محمد بن محمد القرشي التيمي البكري ــ نسبة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ــ النيسابوري الدمشقي المحتسب. قال الذهبي: المحدث العالم المفيد الرحال المصنف. وُلد بدمشق سنة أربع وسبعين وخمسمائة، وتوفي بمصر سنة ست وخمسين وستمائة.

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٤٤، ١٤٤٥)، العبر (٣/ ٢٧٩)، شذرات الذهب (٥/ ٢٧٤).

(٦) (١/ ١٤١).

عبد الوهاب الثقفي: ذكر ابن أبـي حاتم الرازي عن يحيـى بن معين أنه قال: «اختلط بأخرة».

---

٢٦١ ـ قوله: (عبد الوهاب الثقفي: ذكر ابن أبـي حاتم الرازي عن يحيـى بن معين أنه قال: اختلط بأخرة)[١]، انتهى.

لم يبين المصنف مقدار مدة اختلاطه ولا من ذكر أنه سمع منه في الصحة أو في الاختلاط.

فأما مقدار اختلاطه فقال عقبة بن مُكرَم العَمِّي[٢]: «اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين»[٣]، انتهى.

وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائة بتقديم التاء على السين، وهو قول عمرو بن علي الفَلَّاس وأبو موسى الزَّمِن، وبه جزم ابن زَبْر وابن قانع والذهبـي في «العبر»[٤]، (والمزي في «التهذيب»[٥])[٦]، وقيل: سنة أربع وثمانين، وبه صدر ابن حبان كلامه[٧].

وأما الذين سمعوا منه في الصحة فجميع من سمع منه إنما سمع منه في

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٧١).

(٢) هو عقبة بن مكرم ـ بضم الميم وسكون الكاف وفتح الراء ـ العمي ـ بفتح العين المهملة وتشديد الميم ـ أبو عبد الملك البصري. وثقه أبو داود والنسائي. وقال ابن حجر: ثقة، مات بالبصرة سنة ثلاث وأربعين ومائتين.
تهذيب التهذيب (٧/ ٢٥٠)، التقريب (٢/ ٢٨)، الخلاصة (ص ٢٦٩).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (١١/ ٢١).

(٤) (١/ ٢٤٥).

(٥) (٢/ ٨٧٠).

(٦) ما بين القوسين ملحق بهامش الأصل، وهو مثبت في بقية النسخ.

(٧) الثقات (٧/ ١٣٢، ١٣٣).

. . . .

الصحة قبل اختلاطه. قال الذهبي في «الميزان»[1]: ما ضرَّ تغيره حديثه فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير ثم استدل على ذلك بقول أبي داود تغير جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي فحجب الناس عنهما[2].

---

(١) (٢/ ٦٨١).

(٢) في أ: «عنهم».

سفيان بن عيينة: وجدت عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أنه سمع يحيى بن سعيد القطان يقول: «أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه في هذه السنة وبعد هذا فسماعه لا شيء».

قلت: توفي بعد ذلك بنحو سنتين، سنة تسع وتسعين ومائة.

---

٢٦٢ ــ قوله: (سفيان بن عيينة وجدت عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي[١]: أنه سمع يحيى بن سعيد / القطان يقول: أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء. قلت: توفي بعد ذلك بسنتين[٢] سنة تسع وتسعين ومائة)، انتهى.

وفيه أمور:

أحدها: أن المصنف لم يبين من سمع منه في سنة سبع وتسعين وما بعدها، وقد سمع منه في هذه السنة محمد بن عاصم[٣] صاحب ذاك الجزء العالي كما هو

---

(١) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي. وصفه الذهبي بقوله: الحافظ الإمام الحجة شيخ الموصل. قال النسائي: ثقة صاحب حديث. وقال الخطيب: كان أحد أهل الفضل المتحققين بالعلم حسن الحفظ كثير الحديث. له كتاب كبير في الرجال والعلل. مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

تاريخ بغداد (٥/ ٤١٦ ــ ٤١٨)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٩٤)، ٤٩٥)، العبر (١/ ٣٤٤، ٣٤٥).

(٢) في أ، ك، غب: «بنحو سنتين».

(٣) هو أبو جعفر محمد بن عاصم الثقفي مسند أصبهان صاحب الجزء المشهور. توفي سنة اثنتين وستين ومائتين.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٥١٧)، العبر (١/ ٣٧٧).

. . . .

مؤرخ في الجزء المذكور. وهكذا ذكره أيضاً صاحب «الميزان»[١] قال: «فأما سنة ثمان وتسعين ففيها مات ولم يلقه فيها أحد فإنه توفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر، قال: ويغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع».

الأمر الثاني: أن هذا الذي ذكره المصنف عن محمد بن عبد الله بن عمار، عن القطان: قد استبعده صاحب «الميزان»[٢]، فقال: «وأنا أستبعده وأعده غلطاً من ابن عمار، فإن ابن القطان مات في صفر من سنة ثمان وتسعين وقت قدوم الحاج، ووقت تحدثهم عن أخبار الحجاز[٣]، فمتى تمكن يحيى بن سعيد من أن يسمع اختلاط سفيان ثم يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به، ثم قال: فلعله بلغه[٤] في أثناء سنة سبع».

الأمر الثالث: أنما ذكره المصنف من عند نفسه من كونه بقي بعد الاختلاط نحو سنتين وهم منه، وسبب ذلك وهمه في وفاته، فإن المعروف أنه توفي بمكة يوم السبت أول شهر رجب سنة ثمان وتسعين ـ قاله محمد[٥] بن سعد[٦]، وابن زَبْر، وابن قانع. وقال ابن حبان: يوم السبت آخر يوم من جمادى الآخرة[٧].

---

(١) (٢/ ١٧١).

(٢) (٢/ ١٧١).

(٣) في غب وعث: «الحجاج».

(٤) في أ، ك، غب: «بلغه ذلك».

(٥) سقط من ك.

(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٨٩).

(٧) الثقات (٦/ ٤٠٣، ٤٠٤).

عبد الرزاق بن همام: ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في آخر عمره فكان يلقن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء. وقال النسائي: «فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة».

قلت: وعلى هذا نحمل قول عباس بن عبد العظيم، لما رجع من صنعاء: «والله! لقد تجشمت إلى عبد الرزاق، وأنه لكذاب، والواقدي أصدق منه».

قلت: قد وجدت فيما روي عن الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِي عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جداً، فأحلت أمرها على ذلك، فإن سماع الدَّبَرِي منه متأخر جداً. قال إبراهيم الحربي: مات عبد الرزاق وللدبري ست سنين أو سبع سنين.

ونحصل أيضاً في نظر من كثير من العوالي الواقعة عمن تأخر سماعه من سفيان بن عيينة وأشباهه.

---

٢٦٣ ــ قوله: (عبد الرزاق بن همام[1] ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في

---

(١) هو عبد الرزاق بن همام ــ بفتح الهاء وتشديد الميم ــ ابن نافع أبو بكر الحميري ــ بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المثناة من تحت، نسبة إلى حمير: من أصول القبائل، الصنعاني لأنه معدود في أهل صنعاء، ومعدود في الموالي وولاؤه لحمير ــ الحافظ الكبير، أحد الأعلام. وُلد سنة ست وعشرين ومائة. وطلب العلم وهو ابن عشرين سنة. قال أحمد: من سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع. وقال البخاري: ما حدث عنه عبد الرزاق من كتابه فهو أصح، وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة روى عنه أحاديث مناكير. وقال ابن عدي: حدث بأحاديث في الفضائل لم يوافقه عليها أحد، ومثالب لغيرهم مناكير، ونسبوه إلى التشيع، وقال الدارقطني: ثقة لكنه يخطىء على معمر في أحاديث. وقال الحافظ في التقريب: ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع. مات سنة إحدى عشرة ومائتين. =

. . . .

آخر عمره فكان يلقن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء)[1]، إلى آخر كلامه.

لم يذكر المصنف أحداً ممن سمع من عبد الرزاق بعد تغيره إلاَّ إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِي[2] فقط.

وممن سمع منه بعدما عمي أحمد بن محمد بن شَبُّويه[3] ــ قاله أحمد بن حنبل، وسمع منه أيضاً بعد التغير محمد بن حماد الطهراني[4].

= طبقات ابن سعد (٥/ ٥٤٨)، التاريخ الكبير (٣/ ٢/ ١٣٠)، الثقات للعجلي (ص ٣٠٢)، الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٣٨)، الضعفاء للنسائي (ص ٢٠٩)، الكامل (٥/ ١٩٤٨ ــ ١٩٥٢)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٢٩ ــ ٨٣٠)، الميزان (٢/ ٦٠٩ ــ ٦١٤)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٦٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٠ ــ ٣١٥)، التقريب (١/ ٥٠٥)، الخلاصة (ص ٢٣٨).

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٨٢٩)، الميزان (٢/ ٦٠٩).

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم الدبري ــ بفتح الدال المهملة والباء الموحدة المفتوحة والراء المكسورة، نسبة إلى دبر: قرية من قرى صنعاء ــ صاحب عبد الرزاق. قال الذهبي: كان صدوقاً. وقال أيضاً: ما كان الرجل صاحب حديث، وإنما أسمعه أبوه واعتنى به، سمع من عبد الرزاق تصانيفه وهو ابن سبع سنين أو نحوها لكن روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، فوقع التردد فيها هل هي منه فانفرد بها أو هي معروفة مما تفرد به عبد الرزاق؟ وقال الدارقطني: صدوق ما رأيت فيه خلافاً، وإنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن.
مات سنة سبع وثمانين ومائتين.
الأنساب (٥/ ٢٧١)، اللباب (١/ ٤٨٩)، الميزان (١/ ١٨١)، العبر (١/ ٤١٠)، لسان الميزان (١/ ٣٤٩).

(٣) هو أحمد بن محمد بن ثابت بن عثمان الخزاعي المروزي، المعروف بابن شَبُّويه ــ بفتح الشين المعجمة وتشديد الباء الموحدة المضمومة ــ شيخ وقته. قال النسائي: ثقة. مات سنة ثلاثين ومائتين.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٦٤، ٤٦٥).

(٤) هو محمد بن حماد الطِّهْرَاني ــ بكسر الطاء المهملة وسكون الهاء وفتح الراء وبعد الألف =

. . . .

والظاهر أن الذين سمع منهم الطبراني[1] في رحلته إلى صنعاء من أصحاب عبد الرزاق كلهم سمع منه بعد التغير، وهم أربعة، أحدهم: الدَّبَري الذي ذكره المصنف وكان سماعه من عبد الرزاق سنة عشر ومائتين وكانت وفاة الدَّبَري سنة أربع وثمانين ومائتين. والثاني: من شيوخ الطبراني إبراهيم بن محمد بن برة

= نون، نسبة إلى طهران الري ــ صاحب عبد الرزاق. وثقه ابن أبي حاتم والدارقطني، وقال الذهبي: صدوق ــ إن شاء الله ــ كبير القدر. مات سنة إحدى وسبعين ومائتين.

الأنساب (٨/ ٢٧٤)، اللباب (٢/ ٢٩٠، ٢٩١)، الميزان (٣/ ٥٢٧، ٥٢٨)، التقريب (٢/ ١٥٥).

(١) هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير ــ بضم الميم وفتح الطاء المهملة وإسكان الياء المثناة تحت ــ اللخمي ــ بفتح اللام وسكون الخاء المعجمة وكسر الميم، نسبة إلى بني لخم بن جذام ــ الشامي الطبراني ــ بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة والراء وبعد الألف نون، نسبة إلى طبرية الشام: مدينة بالأردن ــ الحافظ العلم مسند العصر الثقة الرحال. ولد بمدينة «عكا» في شهر صفر سنة ستين ومائتين. وأول سماعه العلم في سنة ثلاث وسبعين ومائتين. وكان أول ارتحاله في سنة خمس وسبعين ومائتين، فبقي في الارتحال ولقاء الرجال ستة عشر عاماً. وبرع في هذا الشأن وجمع وصنف. فمن مصنفاته معاجمه الثلاثة الشهيرة «الكبير» على أسماء الصحابة مرتبين على حروف المعجم، و «الأوسط» على أسماء شيوخه المكثرين وغرائب ما عنده عن كل واحد، وكان يقول عنه: «هذا الكتاب روحي»، و «الصغير» على أسماء شيوخه أيضاً يذكر فيه عن كل شيخ حديثاً. وله أيضاً «الدعاء» و «الأوائل» وغيرها، توفي في ذي القعدة بأصبهان سنة ستين وثلاثمائة.

أخبار أصبهان (١/ ٣٣٥، ٣٣٦)، طبقات الحنابلة (٢/ ٤٩ ــ ٥١)، الأنساب (٨/ ١٩٩، ٢٠٠)، معجم البلدان (٤/ ١٨، ١٩)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٧)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩١٢ ــ ٩١٧)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٩ ــ ١٣٠)، الميزان (٢/ ١٩٥)، العبر (٢/ ١٠٥، ١٠٦)، البداية والنهاية (١١/ ٢٨٧، ٢٨٨)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣١١)، شذرات الذهب (٣/ ٣٠).

. . . .

الصنعاني[1]. والثالث: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن سويد الشِبَامي[2]. والرابع: الحسن بن عبد الأعلى البَوْسي[3] الصنعاني. فهؤلاء الأربعة سمع منهم الطبراني في رحلته إلى اليمن سنة اثنين وثمانين، وسماعهم من عبد الرزاق بأخرة[4].

وممن سمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ووكيع بن الجراح في آخرين، أخرج لهم الشيخان من رواياتهم عن عبد الرزاق.

فممن اتفق الشيخان على الإخراج / له عن عبد الرزاق مع إسحاق بن راهويه[5] إسحاق بن منصور

---

(١) هو إبراهيم بن محمد بن برة ــ بفتح الباء الموحدة والراء المشددة ــ الصنعاني ــ روى عن عبد الرزاق الصنعاني، وروى عنه أبو طالب الحافظ. روى الطبراني عنه عن عبد الرزاق.
الإكمال (١/ ٢٥٣)، تبصير المنتبه (١/ ٧٤).

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن سويد الشبامي ــ بكسر الشين المعجمة وفتح الباء الموحدة وفي آخرها الميم بعد الألف، نسبة إلى «شبام» مدينة باليمن ــ روى عن عبد الرزاق، وروى عنه أبو القاسم الطبراني.
الأنساب (٧/ ٢٨٠).

(٣) هو الحسن بن عبد الأعلى بن إبراهيم بن عبيد الله البوسي ــ بفتح الباء الموحدة والواو الساكنة ثم سين مهملة في آخرها، نسبة إلى «بوس» قرية من قرى صنعاء ــ الصنعاني.
روى عن عبد الرزاق الصنعاني، وروى عنه جماعة منهم أحمد بن شعيب بن عبد الأكرم وأبو القاسم الطبراني. وابنه أبو بكر محمد بن عبد الأعلى وحفيده.
الأنساب (٢/ ٣٣٢)، اللباب (١/ ١٨٧).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٨٢٩، ٨٣٠)، الكواكب النيرات (ص ٢٧٥، ٢٧٦).

(٥) أما إسحاق بن راهويه، فقد أخرج البخاري (٨/ ٨١) عن عبد الرزاق في كتاب التعبير، باب النفخ في المنام». وأخرج له مسلم (١/ ٢٩٦) عن عبد الرزاق في كتاب الصلاة رقم (٣٧).

. . . .

الكَوْسَج[1]، ومحمود بن غَيْلان[2].

ومن أخرج له البخاري فقط عن عبد الرزاق مع علي بن المديني[3] إسحاق بن إبراهيم السَّعْدِي[4]، وعبد الله بن محمد المُسْنَدي[5]، ومحمد بن

(١) أخرج له البخاري (١/ ١٥، ١٦) عنه في كتاب الإيمان «باب حسن إسلام المرء». وأخرج له مسلم (١/ ٤١٠) عنه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (١٢٢).

(٢) هو محمود بن غيلان ــ بفتح الغين المعجمة وسكون الياء المثناة ــ العدوي ــ بفتح العين والدال المهملتين، نسبة إلى بني عدي من قريش ــ مولاهم، أبو أحمد المروزي ــ بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو، نسبة إلى مرو من بلاد فارس ــ الحافظ. روى عنه الشيخان والنسائي وابن ماجه. قال أحمد: صاحب سنة، ووثقه النسائي، وقال ابن حجر: ثقة. وقال البخاري: مات سنة تسع وثلاثين ومائتين.

تهذيب التهذيب (١٠/ ٦٤، ٦٥)، التقريب (٢/ ٢٣٣)، الخلاصة (ص ٣٧١).

وقد أخرج له البخاري (٨/ ٨٨) عنه في كتاب الفتن «باب قول النبي ﷺ: «ويل للعرب من شر قد اقترب». وأخرج له مسلم (١/ ٤٩٦) عنه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها رقم (٧١٦).

(٣) أما علي بن المديني فقد أخرج له البخاري (٨/ ١٧٥) عن عبد الرزاق في كتاب التوحيد «باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ ».

(٤) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر البخاري، أبو إبراهيم المعروف بالسعدي ــ بفتح السين وسكون العين المهملتين، نسبة إلى سعد بن زيد ــ ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق. مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

الثقات لابن حبان (٨/ ١١٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٢١٩)، التقريب (١/ ٥٥)، الخلاصة (ص ٢٧).

وقد أخرج له البخاري (١/ ٧٣) عن عبد الرزاق في كتاب «الغسل باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة».

(٥) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي، أبو جعفر البخاري المسندي ــ بضم الميم وسكون السين المهملة وفتح النون ــ لقب بذلك لاعتنائه بالأحاديث المسندة، ويرغب عن المراسيل والمقاطيع، وقيل: لأنه أول من جمع مسند الصحابة ببلاد ما وراء النهر. =

. . . .

يحيى الذُهْلي[1]، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني[2]، ويحيى بن جعفر البِيْكَنْدِي[3]، ويحيى بن موسى البَلْخي[4] الملقب خت.

= قال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان متقناً. وقال ابن حجر: ثقة حافظ، مات في ذي القعدة سنة تسع وعشرين ومائتين.
تهذيب التهذيب (٦/ ٩، ١٠)، التقريب (١/ ٤٤٧)، الخلاصة (ص ٢١٢، ٢١٣).
وقد أخرج له البخاري (٧/ ٩) عن عبد الرزاق في كتاب المرضى «باب قول المريض قوموا عني».

(١) أخرج له البخاري (٨/ ٩٠) عن عبد الرزاق في كتاب الفتن «باب قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا».

(٢) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ــ بفتح العين والدال المهملتين، نسبة إلى عدن حضرموت ــ أبو عبد الله الحافظ نزيل مكة. قال أبو حاتم: كان صدوقاً، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ في التقريب: صدوق صنف المسند وكان لازم ابن عيينة لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة. مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين.
تهذيب التهذيب (٩/ ٥١٨ ــ ٥٢٠)، التقريب (٢/ ٢١٨)، الخلاصة (ص ٣٦٤).
أما رواية البخاري له عن عبد الرزاق فقد نبه محقق الكواكب النيرات (ص ٢٧٨) إلى أن هذا وهم من الحافظ العراقي ــ رحمه الله ــ لأن البخاري لم يرو عن العدني، وإنما هو من رجال مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ــ انتهى، وقال ابن حجر: صدوق، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة.
أقول: وقد راجعت كتاب «رجال صحيح البخاري» للكلاباذي فلم أجد له فيه ذكراً.

(٣) هو يحيى بن جعفر بن أعين ــ بفتح أوله وسكون العين المهملة وفتح الياء المثناة من تحت ــ أبو زكريا البخاري البيكندي ــ بكسر الباء الموحدة بعدها ياء مثناة من تحت ثم كاف مفتوحة ونون ساكنة، نسبة إلى بيكند: بلدة كبيرة من بلاد ما وراء النهر. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: ثقة. مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين.
تهذيب التهذيب (١١/ ١٩٣)، التقريب (٢/ ٣٤٤)، الخلاصة (ص ٤٢٢).
وقد أخرج له البخاري (٧/ ١٢٥) في كتاب الاستئذان «باب بدء السلام».

(٤) هو يحيى بن موسى بن عبد ربه بن سالم الحُدَّاني ــ بضم الحاء المهملة وتشديد الدال =

. . . .

وممن أخرج له مسلم عن عبد الرزاق مع أحمد بن حنبل[1]: أحمد بن يوسف السلمي[2]، وحجاج بن يوسف الشاعر[3]،

= المهملة وفي آخرها نون، نسبة إلى حدان، بطن من الأزد ـ أبو زكريا البلخي ـ بفتح الباء الموحدة وسكون اللام وكسر الخاء المعجمة، نسبة إلى «بلخ»، بلدة من بلاد خراسان ـ السختياني ـ بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وكسر التاء المثناة تحت وفتح الياء المثناة تحت وفي آخرها النون، نسبة إلى عمل السختيان وبيعها وهي الجلود الضأنية ليست بأدم ـ المعروف بخت ـ بفتح الخاء المعجمة وتشديد التاء المثناة فوق ـ وهو لقب له لأنه كان يجري على لسانه. قال أبو زرعة والنسائي والدارقطني وابن حجر: ثقة، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومائتين.

تهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٩، ٢٩٠)، التقريب (٢/ ٣٥٩)، الخلاصة (ص ٤٢٨).

وقد أخرج له البخاري (١/ ١٠٩) عن عبد الرزاق في كتاب الصلاة «باب القضاء واللعان في المسجد بين الرجال والنساء».

(١) أما أحمد فقد أخرج له مسلم (٣/ ١٣٧٦) عن عبد الرزاق في كتاب الجهاد والسير رقم (١٧٥٦).

(٢) هو أحمد بن يوسف بن خالد المهلبي ـ بضم الميم وفتح الهاء واللام المشددة، نسبة إلى المهلب بن أبي صفرة ـ الأزدي، أبو الحسن السلمي ـ بضم السين وفتح اللام نسبة إلى بني سليم ـ النيسابوري المعروف بحمدان. قال مسلم: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ثقة نبيل. وقال ابن حجر: حافظ ثقة، مات سنة ثلاث أو أربع وستين ومائتين.

تهذيب التهذيب (٧/ ٩١، ٩٢)، التقريب (١/ ٢٩)، الخلاصة (ص ١٤).

وقد أخرج له مسلم (٤/ ٢١٤١) عن عبد الرزاق في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم.

(٣) هو حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي، أبو محمد بن أبي يعقوب البغدادي، المعروف بابن الشاعر. قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة. مات في رجب سنة تسع أو سبع وخمسين ومائتين.

تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩، ٢١٠)، التقريب (١/ ١٥٤)، الخلاصة (ص ٧٣).

وقد أخرج له مسلم (١/ ٣٩٧) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم (٥٦٩).

. . . .

والحسن[1] بن علي الخَلَّال[2]، وسلمة بن شَبيب[3]، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم[4]، وعبد بن حميد[5]، وعمرو بن محمد

---

(١) في غب وعث: «الحسين» وهو خطأ.

(٢) هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي ــ بضم الهاء وفتح الذال المعجمة، نسبة إلى بني هذيل ــ الخلال ــ بفتح الخاء المعجمة واللام المشددة ــ أبو علي، وقيل: أبو محمد الحلواني نزيل مكة. قال يعقوب بن شيبة: كان ثقة ثبتاً، وقال النسائي: ثقة. وقال الخطيب: كان ثقة حافظاً. وقال ابن حجر: ثقة حافظ له تصانيف، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

تهذيب التهذيب (٢/ ٣٠٢، ٣٠٣)، التقريب (١/ ١٦٨)، الخلاصة (ص ٧٩).

وقد أخرج له مسلم (١/ ٣١٧) عن عبد الرزاق في كتاب الصلاة رقم (٢٧٤).

(٣) هو سلمة بن شبيب النيسابوري، أبو عبد الرحمن المسمعي ــ بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الميم، نسبة إلى المسامعة، وهي محلة بالبصرة نزلها المسمعيون فنسبوا إليها ــ قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: ما علمنا به بأساً، وقال أبو نعيم الأصبهاني: أحد الثقات حدث عنه الأئمة والقدماء، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة سبع وأربعين ومائتين.

تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٦، ١٤٧)، التقريب (١/ ٣١٦)، الخلاصة (ص ١٤٨).

وقد أخرج له مسلم (٤/ ٢٢٤٦) عن عبد الرزاق في كتاب الفتن وأشراط الساعة رقم (٩٧).

(٤) هو عبد الرحمن بن بشر بن الحكم بن حبيب بن مهران العبدي ــ بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة وكسر الدال المهملة، نسبة إلى عبد القيس من ربيعة بن نزار ــ أبو محمد النيسابوري. قال ابن أبي حاتم: كتب إلي ببعض فوائده وكان صدوقاً ثقة. وقال الحافظ في التقريب: ثقة. مات سنة ستين ومائتين وقيل بعدها.

الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢١٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٤٤، ١٤٥)، التقريب (١/ ٤٧٣)، الخلاصة (ص ٢٢٤).

وقد أخرج له مسلم (٢/ ٨٠٨) عن عبد الرزاق في كتاب الصيام رقم (١٦٨).

(٥) أخرج له مسلم (١/ ٥٤) عن عبد الرزاق في كتاب الإيمان رقم (٤٠). وفي كتاب النكاح (٢/ ١٠٥٧، ١٠٥٨) رقم (١١٣).

. . . .

الناقد[١]، ومحمد بن رافع[٢]، ومحمد بن مهران الجَمَّال[٣]، والله أعلم.

---

(١) ذكر ابن منجويه في رجال صحيح مسلم (٢/ ٧٧، ٧٨) أن عمرو الناقد روى عن عبد الرزاق في كتاب النكاح من صحيح مسلم وقد راجعت كتاب النكاح من أوله إلى آخره فلم أر فيه لعمرو الناقد رواية عن عبد الرزاق. ولم يقف محقق الكواكب النيرات أيضاً على رواية له عن عبد الرزاق في صحيح مسلم.

انظر: الكواكب النيرات (ص ٢٨٠).

(٢) هو محمد بن رافع بن أبي زيد ـ واسم أبي زيد: سابور، بفتح السين المهملة بعدها ألف ثم باء موحدة مضمومة مخففة ـ القشيري ـ بضم القاف وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المثناة تحت بعدها راء، نسبة إلى بني قشير ـ مولاهم، أبو عبد الله النيسابوري الزاهد. قال النسائي: ثقة مأمون، وقال أبو زرعة: شيخ صدوق، وقال ابن حجر: ثقة، عابد، مات سنة خمس وأربعين ومائتين.

تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٠ ـ ١٦٢)، التقريب (٢/ ١٦٠)، الخلاصة (ص ٣٣٦).

وقد أخرج له مسلم (٢/ ١٠٣٧) في كتاب النكاح رقم (١٤٢٠).

(٣) هو محمد بن مهران ـ بكسر الميم وسكون الهاء ـ الجمال ـ بفتح الجيم المعجمة والميم المشددة بعدهما الألف واللام، نسبة إلى حفظ الجمال وإكرائها من الناس في الطرق ـ أبو جعفر الرازي الحافظ. قال أبو حاتم: صدوق. وقال الحافظ في التقريب: ثقة حافظ. مات سنة ثمان أو تسع وثلاثين ومائتين.

الأنساب (٣/ ٢٩٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧٨، ٤٧٩)، التقريب (٢/ ٢١١)، الخلاصة (ص ٣٦١).

وقد أخرج له مسلم (٢/ ٩٥١) في كتاب الحج رقم (١٣١٠).

عَارِم محمد بن الفضل أبو النعمان: اختلط بأخرة، فما رواه عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه.

---

٢٦٤ ــ قوله: (عَارِم محمد بن الفضل أبو النعمان[1] اختلط بأخرة، فما[2] رواه عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذُّهْلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه)، انتهى.

ولم يبين المصنف ابتداء اختلاطه ولا كم أقام في الاختلاط، ولا من سمع منه قبل الاختلاط وبعده، إلَّا ما ذكر عن البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي

---

(١) هو محمد بن الفضل، أبو النعمان السدوسي ــ بفتح السين المهملة وضم الدال المهملة بعدها واو ثم سين مهملة مكسورة، نسبةً إلى بني سدوس بن شيبان من بكر بن وائل ــ الحافظ المعروف بعارم ــ بفتح العين المهملة بعدها ألف ثم راء مكسورة ــ قال أبو حاتم: ثقة، وقال: اختلط عارم في آخر عمره وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وقال النسائي: كان أحد الثقات قبل أن يختلط. ووثَّقه أيضاً الذهلي والجلي والدارقطني، وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدِّث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإن لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشيء منها. وقال الحافظ ابن حجر: قرأت بخط الذهبي: لم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً والقول فيه ما قال الدارقطني، أي قوله: «تغير بأخرة وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة»، مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين.

التاريخ الكبير (١/١/٢٠٨)، الجرح والتعديل (٤/١/٥٨)، المجروحين (٢/ ٢٩٤، ٢٩٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٥٨، ١٢٥٩)، الميزان (٤/ ٧ ــ ٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ٤١٠، ٤١١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٠٢ ــ ٤٠٥)، التقريب (٢/ ٢٠٠)، الخلاصة (ص ٣٥٦).

(٢) في غب وعث «فيما» وهو خطأ.

. . . .

وغيرهما من الحفاظ وأتى به بصيغة ينبغي ولم ينقله عن أحد يرجع إليه مع إن بعض الحفاظ سماعه منه بعد الاختلاط، وهو أبو زرعة الرازي كما سيأتي وأنا أبين ذلك، إن شاء الله.

فأما ابتداء اختلاطه فقد اختلفوا في ذلك فقال أبو حاتم: «كتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة يعني ومائتين»(١)، قال: «ولم أسمع منه بعدما اختلط فمن سمع منه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد»(٢). قال: وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين(٣).

وقال أبو داود: «بلغنا أن عارماً أنكر سنة ثلاث عشرة ومائتين ثم راجعه عقله واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة، ومات عارم سنة أربع وعشرين ومائتين(٤)»، فإذا كان اختلاطه ثماني سنين على قول أبي داود وأربع سنين على قول أبـي حاتم.

وقال الدارقطني: «ما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر»(٥).

وأما ابن حبان فإنه قال في «تاريخ الضعفاء»(٦): «اختلط في آخر عمره وتغيَّر حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه(٧) المناكير الكثيرة في روايته

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٥٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: الضعفاء الكبير (٤/ ١٢١)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٥٩)، الميزان (٤/ ٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٠٤).

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ٤١٠)، الميزان (٤/ ٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٠٤).

(٦) المجروحين (٢/ ٢٩٤، ٢٩٥).

(٧) قوله «في حديثه» سقط من ك، غب، عث.

. . . .

فما روى عنه القدماء إذا علم أن سماعهم منه كان قبل تغيره إن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت، أرجو أن لا نحرج في فعله ذلك.

وأما رواية المتأخِّرين عنه فلا يجب إلَّا التنكُّب عنها على الأحوال، وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتأخرين والمتقدمين منه يترك الكل فلا يحتج بشيء منه. وقد أنكر صاحب «الميزان»[(١)] قول ابن حبان هذا ونسبه إلى التخسيف[(٢)] والتهوير[(٣)]. وقال: «لم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم»، انتهى.

وأما من سمع منه قبل الاختلاط فأحمد بن حنبل، وعبد الله بن محمد المُسْنَدِي، وأبو حاتم الرازي، وأبو علي محمد بن أحمد بن خالد الزريقي[(٤)].

وكذلك ينبغي أن يكون من حدث عنه من شيوخ البخاري أو مسلم وروى عنه في الصحيح شيئاً من حديثه / ومع كون البخاري روى عنه في الصحيح[(٥)]،

---

(١) (٤/٨).

(٢) التخسيف: من الخسف وهو النقصان، والمتخسف هو المتنقص، أو من الخسف وهو خسف الأرض، فكأنه يصفه بالمستحق للخسف أو المستوجب له.
انظر: لسان العرب (٩/ ٦٨، ٦٩).

(٣) أي التهور: وهو الوقوع في الشيء بقلة مبالاة.
لسان العرب (٥/ ٢٦٨).

(٤) ذكره في تاج العروس (٦/ ٣٦٩) مع طائفة ممن أسماؤهم أو أسماء آبائهم زريق. وقال بأنهم «مُحَدِّثون». ولم أقف فيه على غير ذلك.

(٥) من ذلك ما أخرجه البخاري (١/ ٢٠) في كتاب الإيمان «باب قول النبي ﷺ: الدين النصيحة»، حيث ذكره بكنيته فقال: «حدثنا أبو النعمان».

. . . .

فقد روى في الصحيح[1] أيضاً عن عبد الله بن محمد المُسْنَدي عنه.

وروى مسلم في الصحيح عن جماعة عنه وهم: أحمد بن سعيد الدارمي[2]، وحجاج بن الشاعر[3]، وأبو داود سليمان بن معبد السنجي[4]، وعبد بن حميد[5]، وهارون بن عبد الله الحمال[6].

---

(١) (٧/ ٧٦) كتاب الأدب «باب وضع الصبي على الفخذ».

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي ــ بفتح الدال المهملة وسكون الألف وكسر الراء، نسبةً إلى دارم بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم ــ النيسابوري. قال الخطيب: كان أحد المذكورين بالفقه ومعرفة الحديث والحفظ له. وقال ابن حجر: ثقة حافظ، مات سنة خمس وستين ومائتين.

تاريخ بغداد (٤/ ١٦٦ ــ ١٦٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٣١، ٣٢)، التقريب (١/ ١٥)، الخلاصة (ص ٦).

وقد أخرج له مسلم (٣/ ١٦٢٣) عن عارم في كتاب الأشربة رقم (١٧١).

(٣) أخرج له مسلم (٣/ ١٦٢٣) عن عارم في كتاب الأشربة رقم (١٧١).

(٤) هو سليمان بن معبد ــ بفتح الميم وسكون العين المهملة وفتح الباء الموحدة ــ ابن كوسجان ــ بفتح الكاف وسكون الواو وفتح السين المهملة بعدها جيم ــ السنجي ــ بكسر السين المهملة وسكون النون وكسر الجيم، نسبةً إلى السنج، قرية كبير من قرى مرو ــ روى عنه مسلم والترمذي والنسائي ووثقه، وقال ابن حجر: ثقة صاحب حديث، تُوفي سنة سبع وخمسين ومائتين.

الأنساب (٧/ ١٦٥)، اللباب (٢/ ١٤٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢١٩، ٢٢٠)، التقريب (١/ ٣٣٠)، الخلاصة (ص ١٥٤).

وقد أخرج له مسلم (٤/ ٢٢٠٦) عن عارم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها رقم (٨٢).

(٥) أخرج له مسلم (٣/ ١١٧٦) عن عارم في كتاب البيوع رقم (٨٨).

(٦) أخرج له مسلم (٢/ ٩١١) عن عارم في كتاب الحج رقم (٢٠١).

. . . .

وأما من سمع منه بعد الاختلاط فأبو زرعة الرازي كما قال أبو حاتم وعلي بن عبد العزيز البغوي على قول أبـي داود أنه استحكم به الاختلاط سنة ست عشرة، وذلك أن سماع علي بن عبد العزيز كان في سنة سبع عشرة كما قاله العقيلي[1]، فأما على قول أبـي حاتم المتقدِّم فسماع علي بن عبد العزيز منه كان قبل اختلاطه، والله أعلم.

وجاء إليه أبو داود فلم يسمع منه لما رأى من اختلاطه، وكذلك إبراهيم الحربـي.

---

(١) الضعفاء الكبير (٤/ ١٢٢).

أبو قِلَابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرَّقَاشي: روينا عن الإمام ابن خزيمة أنه قال: حدثنا أبو قِلَابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد.

---

٢٦٥ ــ قوله: (أبو قِلَابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرَّقَاشي[١]، روينا عن الإمام ابن خزيمة أنه قال حدثنا أبو قِلَابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد) ــ انتهى.

وظاهر كلام ابن خزيمة أن من سمع منه بالبصرة قبل أن يخرج إلى بغداد فسماعه صحيح وإن من سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط ومشكوك فيه.

فممن سمع منه بالبصرة أبو داود السجستاني وابن ماجه، وأبو مسلم الكجي[٢]، وأبو بكر ابن أبي داود[٣]، ومحمد بن إسحاق

---

(١) هو عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن مسلم الرقاشي ــ بفتح الراء والقاف المخففة وفي آخرها شين معجمة، نسبةً إلى الرقاش بنت قيس: وهي امرأة كثر أولادها فنسبوا إليها ــ الحافظ الضرير، أبو قلابة ــ بكسر القاف وفتح اللام والباء الموحدة المخففتين ــ قال أبو داود: صدوق أمين مأمون. وقال الدارقطني: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء، تغيَّر حفظه لما سكن بغداد، مات سنة ست وسبعين ومائتين.
الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٣٦٩، ٣٧٠)، التاريخ الكبير (١٠/ ٤٢٥)، الأنساب (٦/ ١٤٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٦١)، الميزان (٢/ ٦٦٣)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤١٩)، التقريب (١/ ٥٢٢)، الخلاصة (ص ٢٤٥).

(٢) هو إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز الكجي ــ بفتح أوله وتشديد الجيم، نسبةً إلى الكج، وهو الجص ــ وثقه الدارقطني، وقال السمعاني: كان من ثقات المحدثين، مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين.
الأنساب (١٠/ ٣٥٩، ٣٦٠)، اللباب (٣/ ٨٥)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٢٠، ٦٢١).

(٣) هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحافظ، أبو بكر ابن الإمام أبي داود. قال=

. . . .

الصاغاني[1]، وأحمد بن يحيى بن جابر البِلَاذْرِي[2]، وأبو عَرُوبة الحسين بن محمد الحَرَّاني[3].

وممن سمع منه ببغداد أحمد بن سلمان النجَّاد[4]، وأحمد بن كامل بن

= الدارقطني: ثقة إلاَّ أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث. ولد أبو بكر ابن أبي داود سنة ثلاثين ومائتين، وتوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة.
الميزان (٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٦)، لسان الميزان (٣/ ٢٩٣ ـ ٢٩٧)، طبقات الحفاظ (ص ٣٢٤ ـ ٣٢٦).

(١) هو محمد بن إسحاق الصغاني ـ بفتح الصاد المهملة والغين المعجمة، نسبةً إلى بلاد مجتمعة وراء نهر جيحون يقال لها: صغانيان، والنسبة إليها: الصغاني والصاغاني، أبو بكر نزيل بغداد، قال الدارقطني: ثقة وفوق الثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة سبعين ومائتين.
الأنساب (٨/ ٦٨)، اللباب (٢/ ٢٤٢، ٢٤٣)، التقريب (٢/ ١٤٤)، الخلاصة (ص ٣٢٦).

(٢) هو أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري ـ بكسر الباء الموحدة وفتح اللام المخففة وضم الذال المعجمة، نسبةً إلى حب البلاذر، لأنه كان يكثر منه ـ أبو الحسن، ويقال: أبو بكر البغدادي. كان عالماً فاضلاً شاعراً راوية نسَّابة متقناً.
معجم الأدباء (٥/ ٩٢).

(٣) هو أبو عروبة ـ بفتح العين المهملة وضم الراء بعدها واو ثم باء موحدة ساكنة ـ الحسين بن محمد ابن أبي معشر، مودود السلمي الحراني ـ بفتح الحاء المهملة والراء المشددة، نسبةً إلى حران مدينة بالجزيرة يقال هي من ديار ربيعة ـ الحافظ صاحب التاريخ، قال ابن عدي: كان عارفاً بالرجال وبالحديث وكان مع ذلك مفتي أهل حران شفاني حين سألته عن قوم من المحدثين، مات سنة ثمان عشرة وثلاثمائة.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧٤، ٧٧٥)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥١٠)، العبر (١/ ٤٧٧)، طبقات الحفاظ (ص ٣٢٧)، شذرات الذهب (٢/ ٢٧٩).

(٤) هو أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل، أبو بكر النجاد ـ بفتح النون والجيم =

. . . .

شجَرة القاضي، وأحمد بن عثمان بن يحيى الأَدَمي[١]، وأبو سهل أحمد بن محمد ابن عبد الله بن زياد القطان[٢]، وإسماعيل بن محمد الصفَّار[٣]، وحَبْشون بن موسى الخَلَّال[٤]، وعبد الله بن إسحاق بن إبراهيم بن الخراساني البغوي[٥]،

= المشددة، نسبةً إلى الصناعة المعروفة ـ الفقيه الحنبلي. قال الذهبي: وكان رأساً في الفقه رأساً في الرواية، ثم قال: قلت: هو صدوق. تُوفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة.

اللباب (٣/ ٢٩٧)، الميزان (١/ ١٠١)، لسان الميزان (١/ ١٨٠).

(١) هو أحمد بن عثمان بن يحيى بن عمرو، أبو الحسين الأدمي ـ بفتح الألف والدال المهملة وفي آخرها الميم، نسبة إلى من يبيع الأدم ـ قال الخطيب في تاريخه: كان ثقة حسن الحديث. وكذا وثقه أبو بكر البرقاني. توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (٤/ ٢٩٩، ٣٠٠).

(٢) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد أبو سهل القطان. قال ابن الجوزي: كان ثقة، تُوفي سنة خمسين وثلاثمائة.
الأنساب (١٠/ ١٨٧)، المنتظم (٧/ ٣).

(٣) هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح، أبو علي الصفار ـ بفتح الصاد المهملة والفاء المشددة، نسبةً لمن يبيع الأواني الصفرية ـ قال الدارقطني: ثقة، وكان متعصباً للسنة، توفي سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (٦/ ٣٠٢، ٣٠٣).

(٤) هو حبشون ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة وضم الشين المعجمة بعدها واو ثم نون ـ ابن موسى بن أيوب، أبو نصر الخلال ـ بفتح الخاء المعجمة واللام المشددة ـ قال الخطيب: كان ثقة، مات في شعبان سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (٨/ ٢٨٩، ٢٩١)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣١٦)، العبر (٢/ ٣٩)، شذرات الذهب (٢/ ٣٢٩).

(٥) هو عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم الخراساني، أبو محمد المعدل ـ بضم الميم وفتح العين المهملة والدال المشددة وفي آخرها لام، يقال: لمن عدل وزكي =

. . . .

وأبو عمرو عثمان بن أحمد السماك[1]، وأبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة السَّدُوسي[2]، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي[3]،

= وقبلت شهادته ــ قال الدارقطني: فيه لين، وقال الذهبي: صدوق مشهور، مات سنة تسع وأربعين وثلاثمائة.

الميزان (٢/ ٣٩٢)، لسان الميزان (٣/ ٢٥٨، ٢٥٩).

(١) هو أبو عمرو عثمان بن أحمد البغدادي الدقاق ــ بفتح الدال المهملة والقاف المشددة بعدها ألف وآخره قاف، نسبةً إلى الدقيق وعمله وبيعه المعروف بالسماك ــ بفتح السين المهملة والميم المشددة بعدها ألف وآخره كاف، نسبةً إلى بيع السمك ــ الحافظ الكبير مسند بغداد، قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً، وقال الذهبي: كان صاحب حديث كتب المصنفات الكبار بخطه، مات في ربيع الأول سنة أربع وأربعين وثلاثمائة وشيَّعه نحو الخمسين ألفاً.

تاريخ بغداد (١١/ ٣٠٢، ٣٠٣)، الأنساب (٧/ ١٢٧)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٤٤، ٤٤٥)، العبر (٢/ ٦٧)، الميزان (٣/ ٣١)، البداية والنهاية (١١/ ٢٤٣).

(٢) أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة السدوسي ــ بفتح السين المهملة وضم الدال المهملة، نسبةً إلى جماعة قبائل تسمى كل منها سدوس ــ سمع جده يعقوب بن شيبة وغيره، قال السمعاني وابن الجوزي: ثقة. تُوفي في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة.

تاريخ بغداد (١/ ٣٧٣ ــ ٣٧٥)، الأنساب (٧/ ٥٩، ٦٠)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣١٢)، العبر (٢/ ٤٠)، البداية والنهاية (١١/ ٢٢٠)، الوافي بالوفيات (٢/ ٣٩).

(٣) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي، صاحب «الغيلانيات» التي وصفها الذهبي بقوله: «تلك الأجزاء التي هي في السماء علواً»، قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً حسن التصنيف جمع أبواباً وشيوخاً. وقال الدارقطني: هو الثقة المأمون الذي لم يغمز بحال، تُوفي سنة خمس وخمسين وثلاثمائة.

العبر (٢/ ٩٥)، الوافي بالوفيات (٣/ ٣٤٧).

. . . .

وأبو عيسى محمد بن علي بن الحسين التُّخاري[١] ـ بالتاء المثناة من فوق المضمومة ـ وأبو جعفر محمد بن عمرو بن البَخْتَري[٢]، ومحمد بن مخلد الدُّورِي[٣]، وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم[٤].

(١) هو أبو عيسى محمد بن علي بن الحسين التخاري ـ بضم التاء المثناة فوق وفتح الخاء المعجمة، نسبةً إلى تخار، قال السمعاني: ولا أدري هو منسوب إلى طخارستان فأبدل من الطاء ـ روى عنه أبو الحسن الدارقطني وأحمد بن الفرج الحجاج، وقال الدارقطني: التخاري شيخ كتبنا عنه بباب الطاق.
الأنساب (٣/ ٢٧)، اللباب (١/ ٢٠٨).

(٢) هو أبو جعفر محمد بن عمرو بن البختري ـ بفتح الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة وفتح التاء المثناة من فوق بعدها راء وهو اسم جد أبي جعفر ـ ابن مدرك ابن أبي سليمان الرزاز ـ بفتح الراء وتشديد الزاي المفتوحة بعدها ألف وآخره زاي، نسبة إلى الرز، وهو الأرز، وهو اسم لمن يبيع الرز ـ ، قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً كتب الناس عنه، تُوفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (٣/ ١٣٢)، العبر (٢/ ٥٨)، الوافي بالوفيات (٤/ ٢٩١).

(٣) هو محمد بن مخلد ـ بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة آخره دال مهملة ـ العطار أبو عبد الله الدوري ـ بضم الدال المهملة وسكون الواو وفي آخرها راء، نسبةً إلى «دور»: محلة بنيسابور الحافظ. سمع يعقوب الدورقي وأحمد بن إسماعيل السهمي وخلائق، قال الذهبي: كان ذا صدق وصلاح، وله تصانيف، تُوفي في جمادى الآخرة سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة، وله سبع وتسعون سنة.
تاريخ بغداد (٣/ ٣١٠، ٣١١)، الأنساب (٥/ ٣٥٦)، اللباب (١/ ٥١٣)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٨، ٨٢٩)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٥٦)، العبر (٢/ ٤٠)، البداية والنهاية (١١/ ٢٢٠)، شذرات الذهب (٢/ ٣٣١).

(٤) هو أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأموي الأصم. وثقه ابن خزيمة، وقال الحاكم: كان محدث عصره بلا مدافعة، حدث له الصمم بعد الرحلة، ثم استحكم به، وكان يحدث من لفظه، حدث في الإسلام نيِّفاً وسبعين سنة، وأذن سبعين =

. . . .

وما أخذناه من عبارة ابن خزيمة من أن من سمع منه بالبصرة فهو قبل الاختلاط ومن سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط ليس صريحاً في عبارته، بل هو ظاهر منها وبعض من ذكرنا أنه سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط كأبي بكر الشافعي. وكذلك محمد بن يعقوب الأصم فقد ذكر الحاكم في «تاريخ نيسابور»[1] إن الأصم لم يسمع بالبصرة حديثاً واحداً وإن أباه رحل به سنة خمس وستين على طريق أصبهان وذكر بقية رحلته للبلدان ثم دخل بغداد سنة تسع وستين. . . إلى آخر كلامه.

= سنة في مسجده، وكان حسن الصوت حسن الأخلاق كريماً ينسخ بالأجرة، وعمَّر دهراً ورحل إليه خلق كثير. انتهى كلام الذهبي في العبر، مات سنة ست وأربعين وثلاثمائة.
تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٤)، العبر (٢/ ٧٤)، البداية والنهاية (١١/ ٢٤٧)، شذرات الذهب (٢/ ٣٧٤).

(١) انظر: الشذا الفياح (ق ١٤٣ ب)، الكواكب النيِّرات (ص ٣١٣).

وممن بلغنا عنه ذلك من المتأخرين أبو أحمد الغطريفي الجرجاني، وأبو طاهر حفيد الإمام ابن خزيمة، ذكر الحافظ أبو علي البَرْذَعي ثم السمرقندي في معجمه أنه بلغه أنهما اختلطا في آخر عمرهما.

---

٢٦٦ ــ قوله: (وممن بلغنا عنه ذلك من المتأخرين أبو أحمد[١] الغَطْرِيفي الجُرْجَاني وأبو طاهر[٢] حفيد الإمام ابن خزيمة، ذكر الحافظ أبو علي / البَرْذَعي، ثم السمرقندي[٣] في «معجمه»: أنه بلغه أنهما اختلطا في آخر عمرهما)، انتهى.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن السري ــ بفتح السين المهملة وكسر الراء ــ الغِطريفي ــ بكسر الغين المعجمة وسكون الطاء المهملة وكسر الراء وسكون الياء المثناة من تحت وفي آخرها الفاء، نسبةً إلى الغطريف جده ــ الجرجاني ــ بضم الجيم وسكون الراء وفتح الجيم الثانية بعدها ألف ثم نون مكسورة، نسبةً إلى جرجان: مدينة في بلاد فارس من أعمال مازندران ــ ، قال أبو سعد ابن السمعاني: كان إماماً فاضلاً ومكثراً من الحديث، صنَّف المسند الصحيح على كتاب البخاري وجمع الأبواب. وقال الذهبي: كان صوَّاماً قوَّاماً متقناً، تُوفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.
تاريخ جرجان (ص ٤٣٠ ــ ٤٣٢)، الأنساب (٩/ ١٥٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧١، ٩٧٢)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٥٤، ٣٥٥)، العبر (٢/ ١٥٠)، لسان الميزان (٥/ ٣٥، ٣٦)، شذرات الذهب (٣/ ٩٠).

(٢) هو محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو طاهر السلمي النيسابوري، أحد الرواة لصحيح ابن خزيمة عن جده. وروى الكثير أيضاً عن جده. اختلط قبل موته بثلاثة أعوام فتجنَّبوه، ومات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة.
الميزان (٤/ ٩)، العبر (٢/ ١٧٣)، لسان الميزان (٥/ ٣٤١، ٣٤٢)، شذرات الذهب (٣/ ١٢٦).

(٣) هو الحسين بن علي بن محمد بن الحسين، أبو علي البرذعي ــ بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وفتح الذال المعجمة، نسبةً إلى برذعة: بلدة من أقصى بلاد أذربيجان ــ وُلد سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، وكان حافظاً مكثراً، مات سنة ست وأربعمائة.

=

. . . .

وأما الغِطْرِيفي فلم أرَ من ذكره فيمن اختلط غير ما حكاه المصنف عن الحافظ أبـي علي البَرْذَعي، وقد ترجمه الحافظ حمزة السهمي في «تاريخ جرجان»[1]، فلم يذكر عنه شيئاً من ذلك، وهو أعرف به فإنه أحد شيوخ حمزة، وقد حدَّث عنه الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في «صحيحه» إلاَّ أنه دلَّس اسمه فقال مرة: حدثنا محمد ابن أبـي حامد النيسابوري، وقال مرة: حدثنا محمد بن أحمد العَبْقسي، وقال مرة: حدثنا محمد بن أحمد الوردي، وقال مرة: ثنا محمد بن أحمد البغوي. وقال مرة: ثنا محمد بن أحمد بن الحسين ولم ينسبه[2]. ونسبته الغطريفي إلى أحد أجداده فإنه محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن السَّرِي بن الغَطْريف الغَطْرِيفي الجُرْجَاني الرباطي، ولم يدلسه الإسماعيلي لضعفه، ولكن لكونه ليس في مرتبة شيوخه، وإنما هو من أقرانه وكان نازلاً في منزل الإسماعيلي، وتوفي الإسماعيلي قبله في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة في غرة شهر رجب[3]، وتأخَّر الغطريفي ست سنين فتوفي في سنة سبع وسبعين في شهر رجب أيضاً، فلذلك أبهم نسبه فإن كان قد حصل للغطريفي تغير فهو بعد موت الإسماعيلي.

وآخر من بقي من أصحاب الغطريفي القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري، وهو أيضاً سمع منه قبل التغير إن كان حصل له تغير فإن القاضي أبا الطيب رحل إلى جرجان سنة إحدى وسبعين في حياة الإسماعيلي فقدمها يوم خميس فاشتغل بدخول الحمام ثم أصبح فأراد الاجتماع بالإسماعيلي والسماع

= الأنساب (١/ ١٤٣)، الإكمال (١/ ٤٧٩، ٤٨٠)، معجم البلدان (١/ ٣٧٩).

(١) (ص ٤٣٠ ـ ٤٣٢).

(٢) انظر: تاريخ جرجان (ص ٤٣٠)، الأنساب (٩/ ١٦٠).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٧، ٩٥٠)، العبر (٢/ ١٣٧).

. . . .

عليه فقال له ابنه أبو سعد: إنه شرب دواء لمرض حصل له فتعال (غداً)[1] للسماع عليه فجاء من الغد يوم السبت فوجده قد مات[2] فلم يحصل للقاضي أبـي الطيب لقي الإسماعيلي وسمع في تلك السنة من الغطريفي فإنه كان نازلاً في منزل الإسماعيلي. ولم يذكر الذهبـي في الميزان الغطريفي فيمن تغير، ولكن ذكر السمعاني في «الأنساب»[3]: أنهم أنكروا علي الغطريفي حديثاً رواه من طريق مالك عن الزهري عن أنس بن مالك أن النبـي ﷺ أهدى جملاً لأبـي جهل. قال السمعاني: وكان يذكر أن ابن صاعد[4]، وابن مظفر[5]، أفادا عن الصوفي[6] هذا

---

(١) في الأصل «عند» وهو خطأ، والتصويب من أ، غب.

(٢) ذكر الخطيب هذه القصة في ترجمة القاضي أبـي الطيب من تاريخ بغداد (٩/ ٣٥٩).

(٣) (٨/ ١٠٨، ١٠٩)، (٩/ ١٦٠).

(٤) هو يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب مولى أبـي جعفر المنصور، أبو محمد البغدادي، وُلد سنة ثمان وعشرين ومائتين، قال الخطيب: كان أحد حفاظ الحديث وممن عني به ورحل في طلبه. وقال الذهبـي: عني بالأثر وجمع وصنَّف، مات سنة ثمان عشرة وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (١٤/ ٢٣١)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧٦ ـ ٧٧٨)، العبر (١/ ٤٧٨)، البداية والنهاية (١١/ ١٧٧).

(٥) هكذا في الأصل وفي أ، ك، غب، عث وهو خطأ، صوابه «ابن مظاهر» كما في تاريخ جرجان (ص ٤٣٠)، والأنساب (٩/ ١٦٠)، ولسان الميزان (٥/ ٣٥).
وهو عبد الله بن مظاهر ـ بضم الميم وفتح الظاء المعجمة وكسر الهاء الأصبهاني. وصفه الذهبـي بقوله: الحافظ الإمام البارع ذكي زمانه... كان آية في الحفظ، بلغنا أنه حفظ المسندات كلها ثم شرع في حفظ الموقوفات، مات شاباً سنة أربع وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (١٠/ ١٧٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٨٩)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٦٣)، العبر (١/ ٤٤٧)، شذرات الذهب (٢/ ٢٤٣).

(٦) هو أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي ـ بضم الصاد المهملة والفاء بعد الواو، وهي نسبة اختلف فيها ـ محدِّث كبير وثَّقه الدارقطني، وقال السمعاني: كان من الثقات =

. . . .

الحديث». قال: «ولا يبعد أن يكون قد سمع إلاَّ أنه لم يخرج أصله. قال: «وقد حدث غير واحد من المتقدمين والمتأخرين بهذا الحديث عن الصوفي»(١). قال

= المكثرين سمع علي بن الجعد وأبا نصر التمار ويحيى بن معين وغيرهم، تُوفي في رجب سنة ست وثلاثمائة.

تاريخ بغداد (٤/ ٨٢ ــ ٨٦)، الأنساب (٨/ ١٠٨)، العبر (١/ ٤٥٠)، الميزان (١/ ٩١)، لسان الميزان (١/ ١٥١ ــ ١٥٣).

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٨٣ ــ ٨٥)، واستوعب طرقه ومتابعاته ثم قال ــ بعد نقل قول الدارقطني ــ : ووهم الصوفي فيه وهماً قبيحاً، قال الخطيب: قلت: ليس الوهم من الصوفي لأنه قد توبع عليه، وإنما الوهم من سويد، يريد سويد بن سعيد الهروي، قال أحمد: أرجو أن يكون صدوقاً، وقال أبو حاتم: صدوق مدلس. وقال أبو زرعة كتبه صحاح، وقال البخاري: عمي فتلقَّن، وضعَّفه ابن المديني والنسائي وابن عدي وأفحش ابن معين فكذبه، وقال ابن حجر: صدوق في نفسه إلاَّ أنه عمي فصار يتلقَّن ما ليس من حديثه.

الميزان (٢/ ٢٤٨ ــ ٢٥١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧٢، ٢٧٥)، التقريب (١/ ٣٤٠)، الخلاصة (ص ١٥٩).

والمتابعة التي ذكرها الخطيب هي متابعة يعقوب بن يوسف الأخرم قال: حدثنا سويد بن سعيد، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، عن أبـي بكر فذكره.

قال: «ويعقوب هذا هو والد أبـي عبد الله ابن الأخرم الحافظ النيسابوري، وهو عندهم من الثقات».

ثم قال: «والتعويل على رواية يعقوب بن يوسف الأخرم في متابعته الصوفي، فبرىء الصوفي من عهدة هذا الحديث، وحصل الحمل فيه على سويد».

لكن هذا الحديث ــ مع ذلك ــ هو مما أنكر على سويد حتى قال ابن معين لما بلغه أن سويداً يحدث به: «لو أن عندي فرساً خرجت أغزوه»، كما نقله الخطيب في تاريخه أيضاً (٤/ ٨٤، ٨٥)، والسمعاني في الأنساب (٨/ ١٠٩).

وقد تكلَّم الحافظ في لسان الميزان (١/ ١٥٢)، على هذا الحديث بكلام محرر فليراجعه من شاء المزيد من التفصيل والبسط.

. . . .

السمعاني: «وأنكروا عليه أيضاً أنه حدَّث بمسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي عن ابن شِيرَويه من غير الأصل الذي سمع فيه»[1]. وقال حمزة السهمي[2]: «سمعت أبا عمرو الرَّزْجَاهي[3] يقول: رأيت سماع الغطريفي في جميع كتاب ابن شِيرَويه[4]، والله أعلم[5].

قلت: وثم آخر يوافق الغطريفي في الاسم واسم أبيه وبلده وتقاربا أيضاً في اسم الجد وهما متعاصران، وقد اختلط في آخر عمره فيحتمل أن يكون اشتبه

(١) الأنساب (٩/ ١٦٠).

(٢) هو حمزة بن يوسف بن إبراهيم بن موسى السهمي ــ بفتح السين المهملة وسكون الهاء وكسر الميم، نسبةً إلى بني سهم من قريش ــ الجرجاني أبو القاسم، قال السمعاني: أحد الحفاظ المكثرين، وقد رحل إلى الكثير من البلاد وألف وجرح وعدل وصحَّح وعلَّل، من مؤلَّفاته: «تاريخ جرجان» و «سؤالات في الجرح»، تُوفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة.
الأنساب (٧/ ٢٠٢)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٨٩، ١٠٩٠)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦٩ ــ ٤٧١)، العبر (٢/ ٢٥٦).

(٣) هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد أبو عمرو الشافعي الرزجاهي ــ بفتح الراء وسكون الزاي وفتح الجيم وفي آخرها الهاء، نسبةً إلى رزجاه، وهي قرية من قرى بسطام، وهي مدينة بقومس ــ، قال السمعاني: كان من أهل الفضل والعلم. ووصفه الذهبي بالفقيه الأديب المحدِّث، توفي في ربيع الأول سنة ست وعشرين وأربعمائة، وله خمس وثمانون سنة.
الأنساب (٦/ ١١٠)، العبر (٢/ ٢٥٥).

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن شيرويه ــ بكسر الشين المعجمة وإسكان الياء المثناة من تحت وفتح الراء والواو وسكون الياء المثناة من تحت وآخره هاء ــ ابن أسد القرشي المطلبي، النيسابوري الحافظ الفقيه سمع إسحاق بن راهويه وطبقتهم، قال الذهبي: وهو ثقة باتِّفاق، مات سنة خمس وثلاثمائة.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٥، ٧٠٦)، العبر (١/ ٤٤٨)، البداية والنهاية (١١/ ١٣٧).

(٥) قول السهمي في تاريخ جرجان (ص ٤٣١).

. . . .

الغطريفي به واسم الغطريفي محمد بن أحمد بن الحسين الجرجاني: كما تقدم. واسم الآخر محمد بن أحمد بن الحسن[1]، وقد بين الحاكم في «تاريخ نيسابور» اختلاط هذا فقال: «ولقد سافر معي وسبرته في الحضر والسفر نيِّفاً وأربعين سنة ما اتهمته في الحديث قط ثم تغيَّر بأخرة وخلط والله تعالى يغفر لنا وله، وينتقم ممن أفسد علمه»[2]، وتوفي عشية يوم الاثنين الرابع من جمادى الأولى سنة ثلاث وثمانين وأربع[3] مائة.

وأما محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة فقد بيَّن الحاكم في «تاريخ نيسابور» مدة اختلاطه فقال: «إنه مرض وتغير بزوال العقل في ذي الحجة من سنة أربع وثمانين وثلاثمائة فإني قصدته بعد ذلك غير مرة فوجدته لا يعقل، وكل من أخذ عنه بعد ذلك فلقلَّة مبالاته بالدين، وتوفي ليلة الجمعة الثامن عشر من جمادى الأولى من سنة سبع وثمانين وثلاثمائة»[4]، انتهى.

فعلى هذا تكون مدة اختلاطه سنتين وخمسة أشهر أو مع زيادة بعض شهر آخر.

وأما نقل صاحب «الميزان»[5] عن الحاكم أنه عاش بعد تغيره ثلاث سنين فنقل غير محرر.

وهكذا قال في «العبر»[6] اختلط قبل موته بثلاثة أعوام فتجنَّبوه. قال في «الميزان»[7]: «ما عرفت أحداً سمع منه أيام عدم عقله»، والله أعلم.

---

(١) في أ: زيادة «الجرجاني».

(٢) انظر: الشذا الفيَّاح (ق ١٤٤ أ)، الكواكب النيِّرات (ص ٤٠٩).

(٣) في غب وعث «وثلاثمائة».

(٤) انظر: الشذا الفيَّاح (ق ١٤٤ أ).

(٥) (٤/ ٩).

(٦) (٢/ ١٧٣).

(٧) (٤/ ٩).

وأبو بكر ابن مالك القَطِيعي: راوي مسند أحمد وغيره اختل في آخر عمره وخَرِف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه.

واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجًّا بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط، والله أعلم.

---

٢٦٧ ـ قوله: (وأبو بكر ابن مالك القَطِيعي[١] راوي مسند أحمد وغيره اختل في آخر عمره وخَرِف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه)، انتهى.

وفي ثبوت هذا عن القطيعي نظر، وهذا القول تبع فيه المصنف مقالة حكيت عن أبي الحسن ابن الفرات لم يثبت إسنادها إليه، ذكرها الخطيب في «التاريخ»[٢] فقال: «حدثت عن أبي الحسن ابن الفرات قال: كان ابن مالك

---

(١) هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، أبو بكر القطيعي ـ بفتح القاف وكسر الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحت بعدها عين مهملة، نسبةً إلى قطيعة الدقيق، وهي محلة في أعلى غربي بغداد ـ المحدث المشهور راوي مسند أحمد عن ابنه عبد الله عنه.
قال الخطيب: لم نر أحداً ترك الاحتجاج به. وقال الحاكم: ثقة، مأمون، وقال البرقاني: غرقت قطعة من كتبه فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه فغمزوه لأجل ذلك وإلاَّ فهو ثقة، وكنت شديد التنقير عنه حتى تبين عندي أنه صدوق لا يشك في سماعه.
قال: وسمعت أنه مجاب الدعوة. وقال الذهبي: صدوق في نفسه مقبول تغير قليلاً، مات في آخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (٤/ ٧٣، ٧٤)، طبقات الحنابلة (٢/ ٦)، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٥١١، ٥١٢)، الأنساب (١٠/ ٢٠٣)، الميزان (١/ ٨٧، ٨٨)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٠ ـ ٢١٣)، العبر (٢/ ١٢٨)، الوافي بالوفيات (٦/ ٢٩٠، ٢٩١)، البداية والنهاية (١١/ ٣١٢)، غاية النهاية (١/ ٤٣)، لسان الميزان (١/ ١٤٥، ١٤٦)، الاغتباط (ص ٣٩)، الكواكب النيِّرات (ص ٩٢ ـ ٩٧)، شذرات الذهب (٣/ ٦٥).
(٢) (٤/ ٧٣، ٧٤).

. . . .

القطيعي مستوراً صاحب سنَّة كثير السماع من عبد الله بن أحمد وغيره إلاَّ أنه اختلط[1] في آخر عمره، وكف بصره، وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه»، انتهى.

وقد أنكر صاحب «الميزان» هذا على ابن الفُرات وقال: هذا غلو وإسراف[2]. وقال أبو عبد الرحمن السلمي[3]: إنه سأل الدارقطني عنه فقال: ثقة زاهد، سمعت أنه مجاب الدعوة[4]. وقال الحاكم: ثقة مأمون[5]، وسئل عنه البرقاني فقال: كان شيخاً صالحاً غرقت قطعة من كتبه فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم تكن سماعه فغمزوه لأجل ذلك وإلاَّ فهو ثقة[6].

قال البَرْقاني: «وكنت شديد التنقير عن حاله حتى ثبت عندي أنه صدوق لا شك في سماعه، وإنما كان فيه بَلَه فلما غرقت القَطِيعة بالماء الأسود غرق شيء من كتبه فنسخ بدل ما غرق من كتاب لم يكن

---

(١) في أ، غب، عث: «خلط».

(٢) الميزان (١/ ٨٨)، وقد تعجب الحافظ في لسان الميزان (١/ ١٤٥)، من إنكار الذهبي على ابن الفرات، وقال: إنه لم ينفرد به بل حكاه الخطيب عن ابن اللبان الفرضي أيضاً.
انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٤، ٥).

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السلمي ـ بضم السين المهملة وفتح اللام، نسبةً إلى بني سليم ـ قال السمعاني: كان مكثراً من الحديث وشيوخه أكثر من أن تذكر.
توفي في شعبان سنة اثنتي عشرة وأربعمائة.
تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٨، ٢٤٩)، الأنساب (٧/ ١١٣)، العبر (٢/ ٢٢٢)، شذرات الذهب (٣/ ١٩٦).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٢).

(٥) انظر: الميزان (١/ ٨٧)، لسان الميزان (١/ ١٤٥).

(٦) انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٧٤)، الميزان (١/ ٨٨)، لسان الميزان (١/ ١٤٥).

. . . .

فيه سماعه[١]. قال: «ولمَّا اجتمعت مع الحاكم أبـي عبد الله ابن البيع بنيسابور ذكرت ابن مالك وليَّنته، فأنكر علي[٢]. وقال الخطيب: «لم أر أحداً امتنع من الرواية عنه ولا ترك الاحتجاج به»[٣]. وقال أبو بكر ابن نُقْطة[٤]: «كان ثقة، وتوفي القَطيعي لسبع / بقين من ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاثمائة».

وعلى تقدير ثبوت ما ذكره الحسن بن الفرات من التغير، وتبعه المصنف فممن سمع منه في الصحة أبو الحسن الدارقطني، وأبو حفص ابن شاهين[٥] وأبو عبد الله الحاكم، وأبو بكر البَرْقاني، وأبو نعيم الأصبهاني وأبو علي ابن

---

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) تاريخ بغداد (٤/ ٧٣).

(٤) هو الحافظ الإمام المتقن، محدث العراق، معين الدين، أبو بكر محمد بن عبد الغني ابن أبـي بكر ابن شجاع البغدادي الحنبلي ابن نقطة ــ بضم النون وسكون القاف وفتح الطاء المهملة، وهي جارية ربت جد أبيه كما قال ــ قال الحافظ الضياء: حافظ دَيِّن ثقة صاحب مروءة وكرم، وقال الذهبي: نسخ الكثير وحصَّل الأصول وجمع وصنَّف وبرع في هذا الشأن. له مؤلفات منها «التقييد في رواة الكتب والمسانيد» و «المستدرك» على الإكمال لابن ماكولا، مات في صفر سنة تسع وعشرين وستمائة.
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤١٢، ١٤١٣)، العبر (١/ ٢٠٥)، البداية والنهاية (١٣/ ١٤٣)، شذرات الذهب (٥/ ١٣٣، ١٣٤).

(٥) هو عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي أبو حفص ابن شاهين ــ بفتح الشين المعجمة بعدها ألف ثم هاء مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت وآخره نون ــ قال ابن أبـي الفوارس: ابن شاهين ثقة مأمون جمع وصنَّف ما لم ينصفه أحد. ووصفه الذهبـي بقوله: الواعظ المفسِّر الحافظ صاحب التصانيف وأحد أوعية العلم. مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.
تاريخ بغداد (١١/ ٢٦٥ ــ ٢٦٨)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٨٧ ــ ٩٩٠)، العبر (٢/ ١٦٧، ١٦٨)، شذرات الذهب (٣/ ١١٧).

. . . .

المُذْهب[1] راوي المسند عنه فإنه سمعه عليه في سنة ست وستين، والله أعلم.

(١) هو الحسن بن علي بن محمد، أبو علي ابن المذهب ـ بضم الميم وسكون الذال المعجمة وفي آخرها باء موحدة ـ التميمي البغدادي. روى عن القطيعي مسند الإمام أحمد بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلاّ في أجزاء منه فإنه ألحق اسمه فيها. قال الذهبي: الظاهر من ابن المذهب أنه شيخ ليس بالمتقن وكذلك شيخه ابن مالك، مات سنة أربع وأربعين وأربعمائة.
تاريخ بغداد (٦/ ٣٩٠ ـ ٣٩٢)، اللباب (٣/ ١٨٧)، الميزان (١/ ٥١٠)، العبر (٢/ ٢٨٥)، البداية والنهاية (١٢/ ٦٨)، شذرات الذهب (٣/ ٢٧١).

النوع الثالث والستون
معرفة طبقات الرواة والعلماء

وذلك من المهمات التي افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين وغيرهم.

وكتاب «الطبقات الكبير» لمحمد بن سعد كاتب الواقدي كتاب حَفِيل كثير الفوائد، وهو ثقة، غير أنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء، ومنهم الواقدي، وهو محمد بن عمر الذي لا ينسبه.

والطبقة في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين.

وعند هذا فرب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها. فأنس بن مالك الأنصاري وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة، إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصحبة.

وعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى، والتابعون طبقة ثانية وأتباع التابعين ثالثة ــ وهلم جرًّا.

وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم كانوا على ما سبق ذكره بضع عشرة طبقة، ولا يكون عند هذا أنس وغيره من أصاغر الصحابة من طبقة العشرة من الصحابة بل دونهم بطبقات.

والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم، ونحو ذلك، والله أعلم.

النوع الرابع والستون

معرفة الموالي من الرواة والعلماء

وأهم ذلك معرفة الموالي المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق، فإن الظاهر في المنسوب إلى قبيلة كما إذا قيل: «فلان القرشي» أنه منهم صَلِيبَة، فإذا بيان من قيل فيه «قرشي» من أجل كونه مولى لهم مهم.

واعلم أن فيهم من يقال فيه: «مولى فلان» أو «لبني فلان»، والمراد به مولى العَتاقة، وهذا هو الأغلب في ذلك.

ومنهم من أطلق عليه لفظ «المولى»، والمراد به ولاء الإسلام، ومنهم أبو عبد الله البخاري: فهو محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم نسب إلى ولاء الجُعْفيين لأن جده ـ وأظنه الذي يقال له الأحنف ـ أسلم ـ وكان مجوسيًا ـ على يد اليمان بن أخنس الجُعْفي جد عبد الله بن محمد المُسْنَدِي الجُعْفي أحد شيوخ البخاري.

وكذلك الحسن بن عيسى الماسَرْجسي مولى عبد الله بن المبارك: إنما ولاؤه من حيث كونه أسلم ـ وكان نصرانيًا ـ على يديه.

ومنهم من هو مولى بولاء الحلف والموالاة: كمالك بن أنس الإمام ونفره: هم أَصْبَحِيُّون حِمْيَرِيُّون صَلِيبة، وهم موال لتيم قريش بالحلف. وقيل لأن جده مالك ابن أبي عامر كان عَسِيفاً على طلحة بن عبيد الله، أي أجيراً وطلحة يختلف بالتجارة فقيل: «مولى التيميين» لكونه مع طلحة بن عبيد الله التيمي.

وهذا قسم رابع في ذلك: وهو نحو ما أسلفناه في مقسم أنه قيل فيه: «مولى ابن عباس» للزومه إياه.

وهذه أمثلة للمنسوبين إلى القبائل من مواليهم.

أبو البَخْتَرِي الطائي سعيد بن فيروز التابعي: هو مولى طيء.

أبو العالية رُفَيْع الرِّياحي التميمي التابعي: كان مولى امرأة من بني رباح.

عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج الهاشمي أبو داود الراوي عن أبـي هريرة وابن بُحَيْنة ويرهما: هو مولى بني هاشم.

الليث بن سعد المصري الفَهْمي مولاهم.

عبد الله بن المبارك المروزي الحنظلي مولاهم.

عبد الله بن وهب المصري القرشي مولاهم.

عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث الجُهَني مولاهم.

وربما نسب إلى القبيلة مولى مولاها كأبـي الحُبَاب سعيد بن يَسار الهاشمي الراوي عن أبـي هريرة وابن عمر كان مولى لمولى بني هاشم لأنه مولى شُقران مولى رسول الله ﷺ، والله أعلم.

روينا عن الزهري، قال: «قدمت على عبد الملك بن مروان فقال: من أين قدمت يا زهري!؟ قلت: من مكة. قال: فمن خلفت بها يسود أهلها؟ قلت: عطاء بن أبـي رباح. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: وبم سادهم؟ قلت: بالديانة والرواية، قال: إن أهل الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا.

قال: فمن يسود أهل اليمن؟ قال: قلت: طاؤوس بن كيسان. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي. قال: وبم سادهم؟ قلت: بما سادهم به عطاء. قال: إنه لينبغي.

قال: فمن يسود أهل مصر؟ قال: قلت: يزيد بن أبـي حبيب، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي.

قال: فمن يسود أهل الشام؟ قال: قلت: مكحول. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي عبد نوبـي أعتقته امرأة من هذيل.

قال: فمن يسود أهل الجزيرة؟ قال: قلت: ميمون بن مِهْران. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي.

قال: فمن يسود أهل خراسان؟ قال: قلت: الضحَّاك بن مُزَاحِم. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي.

قال: فمن يسود أهل البصرة؟ قال: قلت: الحسن بن أبـي الحسن. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي.

قال: ويلك، فمن يسود أهل الكوفة؟ قال: قلت: إبراهيم النخعي. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من العرب.

قال: ويلك يا زهري! فرَّجت عني، والله لتسودن الموالي على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها. قال: قلت: يا أمير المؤمنين! إنما هو أمر الله ودينه، من حفظه ساد ومن ضيعه سقط».

وفيما نرويه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، قال: «لما مات العبادلة صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالي إلاَّ المدينة، فإن الله خصها بقرشي، فكان فقيه أهل المدينة سعيد بن المسيب غير مدافع».

قلت: وفي هذا بعض الميل، فقد كان حينئذ من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير، منهم: الشعبي، والنخعي، وجميع الفقهاء السبعة الذين منهم ابن المسيب عرب إلاَّ سليمان بن يسار، والله أعلم.

النوع الرابع والستون
معرفة الموالي من الرواة والعلماء

٢٦٨ ــ قوله: (وهذه أمثلة للمنسوبين إلى القبائل من مواليهم فذكر جماعة، ذكر فيهم عبد الله بن وهب المصري القرشي مولاهم، ثم قال: وربما ينسب إلى القبيلة مولى مولاها كأبـي لُبَاب سعيد بن يسار الهاشمي)، إلى آخر كلامه.

فذكر المصنف لعبد الله بن وهب فيمن ينسب إلى القبائل من مواليهم ليس بجيد، فإن ظاهره يقتضي أنه مولى قريش وإنما هو مولى مولاها، فكان ينبغي أن يذكر[1] مع سعيد بن يسار لما ذكر أنه مولى بني هاشم، وذلك أن عبد الله بن وهب القرشي الفِهْري[2] مولى يزيد بن رُمَّانة، ويزيد بن رُمَّانة مولى

(١) في أ: «يذكره».

(٢) هو عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري ــ بكسر الفاء وسكون الهاء وكسر الراء ــ القرشي مولاهم أبو محمد المصري أحد الأئمة. قال أحمد: ما أصح حديثه، وقال ابن معين: ثقة، وقال ابن حبان: حفظ على أهل مصر والحجاز حديثهم، وقال أحمد بن صالح: حدث بمائة ألف حديث. وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد، مات سنة تسع وتسعين ومائة وله أربع وسبعون سنة.

تاريخ خليفة (ص ١٩٧)، التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٢١٨)، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٨٩، =

. . . .

أبـي عبد الرحمن يزيد بن أُنَيْس الفِهْري[١].

ذكر ذلك جماعة منهم ابن يونس في «تاريخ مصر» وبه جزم المزي في «تهذيب الكمال»[٢]، وقال ابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل»[٣]، والسمعاني في «الأنساب»[٤] مولى رُمَّانة، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» مولى بني رُمَّانة[٥]. وهذا موافق لما تقدم عن ابن يونس، وهو الصواب، وإلى فِهْر تنتسب قريش ومحارب بن فهر والحارث بن فهر[٦] ــ قال الشاعر:

بِهِ جَمَعَ اللّٰـهُ القَبَائِلَ مِنْ فِهْرِ[٧]

* * *

= ١٩٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٥٣)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٢٣ ــ ٢٣٤)، العبر (١/ ٢٥١)، تهذيب التهذيب (٦/ ٧١ ــ ٧٤)، التقريب (١/ ٤٦٠)، الخلاصة (ص ٢١٨)، حسن المحاضرة (١/ ٣٠٢، ٣٠٣).

(١) هو يزيد بن أنيس ــ بالتصغير ــ ابن عبد الله بن عمرو بن حبيب بن عمرو بن شيبان الفهري القرشي، أبو عبد الرحمن، مشهور بكنيته. قال ابن يونس: صحابـي شهد فتح مصر واختط بها، وله بها عقب، ولا رواية له بمصر. روى عنه من أهل الكوفة أبو همام.
أسد الغابة (٥/ ١٠٤)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٣٤)، الإصابة (٣/ ٦٥٢)، حسن المحاضرة (١/ ٢٤٢).

(٢) (٢/ ٧٥٣).

(٣) (٢/ ٢/ ١٨٩).

(٤) (٩/ ٣٥٢).

(٥) (٣/ ١/ ٢١٨) وليس فيه إلاَّ قوله: «مولى أبـي زياد المصري»، وقوله: «قال إسحاق: هو القرشي مولى بني فهر».

(٦) انظر: نسب قريش (ص ١٢)، جمهرة أنساب العرب (ص ١٢).

(٧) هذا عجز بيت قاله حذافة بن غانم لأبـي لهب يمدح به قصي بن كلاب وصدره:
أبُـوكُـمْ قصـيٌّ كـانَ يُـدعَـى مُجَمِّعًـا ... بِـهِ جَمَـعَ اللّٰـهُ القَبَـائِـلَ مِـنْ فِهْـرِ
وإنما لقب قصي بمجَمِّع لأنه جمع قبائل قريش وأنزلها مكة وبنى دار الندوة.
الصحاح (٣/ ١٢٠٠)، لسان العرب (٨/ ٦٠)، تاج العروس (٥/ ٣٠٩).

النوع الخامس والستون
معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

وذلك مما يفتقر حفاظ الحديث إلى معرفته في كثير من تصرفاتهم ومن مظان ذكره «الطبقات» لابن سعد.

وقد كانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى والمدائن حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان، كما كانت العجم تنتسب، وأضاع كثير منهم أنسابهم، فلم يبق لهم غير الانتساب إلى أوطانهم.

ومن كان من الناقلة من بلد إلى بلد وأراد الجمع بينهما في

قال مؤلفه الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ فريد دهره ووحيد عصره أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحم الله تعالى سلفه وأبقى خلفه، وختم بالصالحات عملنا وعمله بمنه وكرمه(١):

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وهذا آخر ما تيسر جمعه على كتاب علوم الحديث واللَّهَ تعالى ينفع به جامعه وقارئه ومن نظر فيه، ويبلغنا من رحمته ما نؤمله ونرتجيه، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

قال مؤلفه عفا الله عنه: «وكان الفراغ من تبييض هذه النسخة في يوم الأحد الحادي والعشرين من ذي القعدة الحرام سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة».



---

(١) هكذا جاء في نهاية الورقة الأخيرة من الأصل.

الانتساب فليبدأ بالأول ثم بالثاني المنتقل إليه، وحسن أن يدخل على الثاني كلمة «ثم»، فيقال في الناقلة من مصر إلى دمشق مثلاً: «فلان المصري ثم الدمشقي».

ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة فجائز أن ينتسب إلى القرية وإلى البلدة أيضاً وإلى الناحية التي منها تلك البلدة أيضاً.

ولنقتد بالحاكم أبـي عبد الله الحافظ فنروي أحاديث بأسانيدها منبهين على بلاد رواتها، ومستحسن من الحافظ أن يورد الحديث بإسناده ثم يذكر أوطان رجاله واحداً فواحداً، وهكذا غير ذلك من أحوالهم.

أخبرني الشيخ المسند المعمر أبو حفص عمر بن محمد بن المعمر رحمه الله بقراءتي عليه ببغداد، قال: أنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري، قال: أنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البَرْمَكي، قال: أنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن مَاسِي، قال: ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكَجِّي، قال: ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: ثنا سليمان التيمي عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا هِجْرَة بَيْنَ المُسْلِمِينَ فَوْقَ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ، أو قال: ثَلاَثَ لَيَالٍ».

أخبرني الشيخ المسند أبو الحسن المؤيد بن محمد بن علي المقرىء رحمه الله بقراءتي عليه بنيسابور عوداً على بدء، من ذلك مرة على رأس قبر مسلم بن الحجاج، قال: أنا فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل الفُرَاوي عند قبر مسلم (ح) وأخبرتني أم المؤيد

زينب بنت أبـي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الشَّعْري بقراءتي عليها بنيسـابـور مـرة وبقـراءة غيـري مـرة أخـرى رحمهـا الله قلـت: أخبـرك إسماعيل بن أبـي القاسم بن أبـي بكر القارىء قراءة عليه، قالا: أنا أبو حفص عمر بن أحمد بن مسرور، قال: أنا أبو عمرو إسماعيل بن نُجَيْد السلمي، قال: أنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكَجِّي، قال: ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثني حُمَيْد الطويل عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِماً أو مَظْلُوماً». قلت: «يا رسول الله! أَنْصره مظلوماً، فكيف أَنْصره ظالماً؟» قال: «تَمْنَعُه مِنْ الظُّلْمِ، فذلكَ نَصْرُكَ إِيَّاهُ».

الحديثان عاليان في السماع مع نظافة السند وصحة المتن وأنس في الأول، فمن دونه إلى أبـي مسلم بصريون، ومن بعد أبـي مسلم إلى شيخنا فيه بغداديون. وفي الحديث الثاني أنس فمن دونه إلى أبـي مسلم كما ذكرناه بصريون، ومن بعده من ابن نُجَيْد إلى شيخنا نيسابوريون.

أخبرني الشيخ الزكي أبو الفتح منصور بن عبد المنعم بن أبـي البركات ابن الإمام أبـي عبد الله محمد بن الفضل الفُراوي بقراءتي عليه بنيسابور رحمه الله قال: أنا جدي أبو عبد الله محمد بن الفضل. قال: أخبرنا أبو عثمان سعيد بن محمد البَحِيري رحمه الله قال: أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون، قال: أخبرنا أبو حاتم مكي بن عَبْدان، قال: أنا عبد الرحمن بن بشر، قال: أنا عبد الرزاق، قال: أنا ابن جريج، قال: أخبرني عبدة بن أبـي لُبَابة أن وَرَّاداً مولى المغيرة بن شعبة أخبره، أن المغيرة بن شعبة كتب إلى معاوية، كتب ذلك الكتاب

له وَرَّاد، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول حين يسلم: «لا إلـه إلاَّ الله وحده لا شريك له، لهُ الملكُ ولهُ الحَمْدُ، اللّٰهم! لا مَانِـعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، ولا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ».

المغيرة بن شعبة ووَرّاد وعَبْدة كوفيون، وابن جُرَيْج مكي، وعبد الرزاق صنعاني يمان، وعبد الرحمن بن بِشر فشيخنا ومن بينهما أجمعون نيسابوريون.

ولله سبحانه الحمد الأتم على ما أسبغ من أفضاله، والصلاة والسلام الأفضلان على سيدنا محمد وآلـه، وعلى سائر النبيين وآلِ كـلٍّ، نهايـة ما يسأل السائلون وغاية ما يأمل الآملون.

انتهى كلام الشيخ فسح الله في مدته ونفع المسلمين بعلومه وبركته آمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم.

علقه لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى علي بن حسن بن علي البيجوري الشافعي، ووافق الفراغ منه في ليلة الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة الحرام من سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة بالقاهرة المحروسة حماها الله وجميع بلاد المسلمين، آمين.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله، حسبنا الله ونعم الوكيل...





الفهارس



١ـ فهرس الآيات

❑ ❑ ❑

٢ ـ فهرس الأحاديث المرفوعة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة
يرحمه الله	٢١٤، ٢١٥
يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم	٥٤٣
يكون اثنا عشر أميراً...	٦٣٦
كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار	٨٣١
كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك	٣٥١
كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه	٤٧٩
كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه	٢١٣
وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء...	٢١٤
كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين	٥١١
أن النبي ﷺ كان يكون جنباً فيريد الرقاد فيتوضأ	٣٩٨

❑ ❑ ❑

٣ ـ فهرس الأحاديث الفعلية وشبه القولية والموقوفة والآثار

الحديث	الصفحة



٤ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم

❑ ❑ ❑

٥ ـ فهرس الكنى

❑ ❑ ❑

٦ـ فهرس النساء

❑ ❑ ❑

٧ ـ فهرس أسماء الكتب الواردة في الكتاب

❑ ❑ ❑

٨ ـ فهرس الأماكن والبلدان

❑❑❑

٩ ـ فهرس الأمم والقبائل والفرق والمذاهب

❑ ❑ ❑

١٠ ـ فهرس الأشعار

❑ ❑ ❑

١١ـ فهرس غريب اللغة

❑ ❑ ❑

١٢ ـ فهرس المصادر والمراجع

١ ـ مصادر التحقيق المخطوطة:

* الأبناسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب: **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**. نسخة مصورة عن نسخة المكتبة السليمانية باستانبول برقم ٣٥٥/ ٢.

* ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: **نزهة الألباب**. مصور في مركز البحث العلمي تحت رقم ٧١٢ تراجم.

* ابن طاهر، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي: **معرفة الألقاب**. مصور ميكروفيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي رقم ٥٢٢ تراجم.

* الخليلي، أبو يعلى: **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**. ميكروفيلم بالمكتبة المركزية، جامعة أم القرى تحت رقم ٤٢٨٠.

* ابن سيد الناس، أبو الفتح، محمد بن محمد: **شرح الترمذي**. ميكروفيلم، مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى (برقم ٧٥٢).

* أبو الحسن القطان، علي بن عبد الملك: **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**. مخطوط في مركز البحث العلمي، مصور عن نسخة مكتبة القرويين.

٢ ـ مصادر التحقيق المطبوعة:

* ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد: **النهاية في غريب الحديث والأثر**. تحقيق: محمود محمد الطناحي. بيروت: المكتبة الإسلامية.

* ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد: **أسد الغابة في معرفة الصحابة**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

* الآجري، أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان: **سؤالات أبـي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**. تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الطبعة الأولى. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية (١٤٠٣هـ).

* الأزدي، محمد بن عبد الغني: **المؤتلف والمختلف**. الهند: مطبعة الأنوار ببهادر.

* الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد: **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**. تحقيق: رشدي ملحس. بيروت: دار الأندلس.

* الأصبحي، مالك بن أنس: **الموطأ**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابـي الحلبـي).

* الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله: **ذكر أخبار أصبهان**. ليدن: مطبعة بريل (١٩٣٤م).

* الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله: **دلائل النبوة**. تحقيق: عبد البر عباس، محمد رواس قلعه جي، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ). حلب: المكتبة العربية (م ح).

* الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله: **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. الطبعة الثانية. بيروت: دار الكتاب العربـي (١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م).

* الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن أحمد: **الأغاني**. بيروت: دار صعب (طبعة مصورة عن طبعة بولاق).

* الألباني، محمد ناصر الدين: **صحيح الجامع الصغير وزيادته**. الطبعة الثالثة. بيروت: المكتب الإسلامي (١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م).

* الألباني، محمد ناصر الدين: **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**. الطبعة الثانية. بيروت: المكتب الإسلامي (١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م).

* الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (٣٧٠هـ): **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**. تصحيح وتعليق: د. ف. كرنكو. القاهرة: مكتبة القدسي. بيروت: دار الكتب العلمية.

* الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبـي علي بن محمد: **الإحكام في أصول الأحكام**. القاهرة: مؤسسة الحلبـي وشركاه للنشر والتوزيع.

* الأيوبـي، محمد عبد الباقي: **المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة**. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٣م).

* الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف: **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**. تحقيق: د. أبو لبابة حسين. الطبعة الأولى. الرياض: دار اللواء (١٤٠٦هـ).

* البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه: **الأدب المفرد**. ترتيب وتقديم: كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى. بيروت: عالم الكتب (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م).

* البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: **التاريخ الصغير**. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. الطبعة الأولى. حلب: دار الوعي. القاهرة: مكتبة التراث (١٣٩٧هـ ـ ١٩٦٧م).

* البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: **التاريخ الكبير**. حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية.

* البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: **الجامع الصحيح**. إستانبول: المكتبة الإسلامية.

* البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: **الجامع الصحيح**. القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية.

* بدران، عبد القادر: **الآثار الدمشقية والمعاهد العلمية أو «منادمة الأطلال»**. الطبعة الثانية. بيروت: المكتب الإسلامي (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

* ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك: **الصلة**. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م) (سلسلة المكتبة الأندلسية).

* البغدادي، إسماعيل باشا: **هدية العارفين إلى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**. بغداد: مكتبة المثنى.

* البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز: **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**. تحقيق: مصطفى السقا. بيروت: عالم الكتب.

* البعلي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي: **المطلع على أبواب المقنع**. الطبعة ١٠. بيروت: المكتب الإسلامي (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م).

* البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**. تحقيق: محمود الطحان. الطبعة الأولى. الرياض: مكتبة المعارف (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).

* البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب: **الكفاية في علم الرواية**. تقديم: محمد الحافظ التيجاني. مراجعة: عبد الحليم محمد عبد الحليم ـ عبد الرحمن حسن محمود. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الكتب الحديثة.

* البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: **تاريخ بغداد**. بيروت: دار الكتب العلمية.

* البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: **السابق واللاحق**. تحقيق: محمد بن مطر الزهراني. الطبعة الأولى. الرياض: دار طيبة (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

* البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب: **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**. الطبعة الأولى. أخرجه عز الدين علي السيد. القاهرة: مكتبة الخانجي (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

* البلقيني، سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير: **محاسن الاصطلاح**. تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن. القاهرة: دار الكتب.

* البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم: **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**. تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي. الطبعة الأولى. بيروت: دار العربية (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

* البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي: **السنن الكبرى**. بيروت: دار المعرفة.

* البيهقي، أحمد بن الحسين: **القراءة خلف الإمام**. تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

* التبريزي، محمد بن عبد الله: **مشكاة المصابيح**. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. بيروت: المكتب الإسلامي.

* الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة: **الشمائل المحمدية**. تحقيق: عزت عبيد الدعاس. الطبعة الثانية. حمص: مؤسسة الزغبي (١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م).

* الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي: **الجامع المختصر من السنن**. تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م).

* الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة: **العلل الكبير**. تحقيق: حمزة ديب مصطفى. الطبعة الأولى. عمان: مكتبة الأقصى (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

* ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي: **الدليل الشافي على المنهل الصافي**. تحقيق: فهيم محمد شلتوت. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

* ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم: **مجموع الفتاوى**. الطبعة الأولى. الرياض: مطابع الرياض.

* آل تيمية: مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر، شهاب الدين أبو المحاسن عبد السلام، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم: **المسودة**. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة: مطبعة المدني.

* ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن: **تلقيح فهوم أهل الأثر في فنون المغازي والسير**. القاهرة: مكتبة الآداب.

* الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله: **البرهان في أصول الفقه**. تحقيق: عبد العظيم الديب. الطبعة الثانية. القاهرة: دار الأنصار (١٤٠٠هـ).

* الجوهري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح**. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. طبعة دار العلم للملايين. بيروت.

* ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر: **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل**. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

* حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله: **كشف الظنون عن أسامي الفنون**. بغداد: مكتبة المثنى.

* الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى الحازمي: **شروط الأئمة الخمسة**. تعليق: محمد زاهد الكوثري. القاهرة: مكتبة القدسي.

* ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي: **كتاب الثقات**. مراقبة: د. عبد المعيد خان. الطبعة الأولى. حيدرآباد الدكن: مجلس دائرة المعارف العثمانية (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م).

* ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي: **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**. تحقيق: محمود زايد. الطبعة الأولى. حلب: دار الوعي (١٣٩٦هـ).

* ابن حبيب، أبو جعفر محمد (٢٤٥هـ): **مختلف القبائل ومؤتلفها**. تحقيق: إبراهيم الأبياري. القاهرة: دار الكتاب المصري. بيروت: دار الكتاب اللبناني ــ دار الكتب الإسلامية.

* ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد: **جمهرة أنساب العرب**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الرابعة. القاهرة: دار المعارف.

* ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد: **جوامع السيرة**. تحقيق: د. إحسان عباس، ناصر الدين الأسد، أحمد محمد شاكر. لاهور: دار نشر الكتب الإسلامية.

* ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد: **الإحكام في أصول الأحكام**. القاهرة: مطبعة العاصمة.

* ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد: **المحلّىٰ**. ط. دار التراث. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار التراث.

* ابن حسام الدين الهندي، علاء الدين علي بن المتَّقي: **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**. تصحيح وتعليق وضبط: حسن رزوق، وصفوة السقا، وبكري حياني. الطبعة الأولى. حلب: مكتبة التراث الإسلامي (١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م).

* حسان بن ثابت: **ديوانه**. شرحه وكتب هوامشه: عيد أ. مهنا. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م).

* الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت ٦٢٢هـ): **معجم البلدان**. بيروت: دار إحياء التراث العربي (١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م).

* الحميدي، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي: **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م) (المكتبة الأندلسية).

* ابن حنبل الشيباني، أحمد بن محمد: **المسند**. الطبعة الخامسة. بيروت: المكتب الإسلامي (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م).

* خان، صديق حسن القنوجي: **أبجد العلوم**. بيروت: دار الكتب العلمية.

* الخزرجي، صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي: **الخلاصة: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. الطبعة الثالثة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية (١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م).

* ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق: **الصحيح**. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الأولى. بيروت: المكتب الإسلامي.

* الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم: **معالم السنن**. تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.

* ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

* ابن خياط، أبو عمرو خليفة: **كتاب الطبقات**. تحقيق: أكرم ضياء العمري. الطبعة الثانية. الرياض: دار طيبة (١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م).

* ابن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط: **تاريخ خليفة بن خياط**. تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، دار القلم (١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م).

* الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني: **المؤتلف والمختلف**. دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي (١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م).

* الدارقطني، علي بن عمر: **السنن (مع التعليق المغني)**. تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني. الطبعة الأولى. المدينة المنورة: عبد الله هاشم اليماني (١٣٨٦هـ ــ ١٩٦٦م).

* الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد: **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الطبعة الأولى. الرياض: دار طيبة (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م).

* الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر: **الضعفاء والمتروكون**. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى. الرياض: مكتبة المعارف (١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م).

* ابن دقيق العيد، أبو الفتح تقي الدين محمد بن أبي الحسن: **الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح**. تحقيق: قحطان عبد الرحمن الدوري. بغداد: وزارة الأوقاف (١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م).

* الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل: **سنن الدارمي**. عناية: محمد أحمد دهمان. بيروت: دار الكتب العلمية.

* الدارمي، عثمان بن سعيد الدارمي: **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين**. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

* الدولابـي، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد: **كتاب الكنى والأسماء**. حيدرآباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف النظامية. الطبعة الأولى. (١٣٢٢هـ).

* الدمياطي، أبو محمد شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي: **المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح**. تحقيق: عبد الملك بن دهيش. مكة المكرمة: مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة.

* الذهبـي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان: **المشتبه**. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (عيسى البابـي الحلبـي) (١٩٦٢م).

* الذهبـي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز: **المختصر المحتاج إليه**. بيروت: دار الكتب العلمية.

* الذهبـي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز: **المغني في الضعفاء**. تحقيق: نور الدين عتر. (معلومات النشر: غير موجودة).

* الذهبـي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز: **تذكرة الحفاظ**. تصحيح: عبد الرحمن المعلمي. الطبعة الثالثة. حيدرآباد الدكن: مجلس دائرة المعارف العثمانية (١٣٧٤هـ).

* الذهبـي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز: **العبر في خبر من خبر**. تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م).

* الذهبـي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز: **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: بشار عواد، حسين الأسد وآخرين. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة (١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م).

* الذهبـي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز: **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر.

* الذهبـي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز: **تجريد أسماء الصحابة**. بيروت: دار المعرفة.

* الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز: **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**. الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

* الذهبي، أبو عبد الله محمد بن عثمان: **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**. تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، محمد الديوي. مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة (١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م).

* الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أبـي حاتم: **الجرح والتعديل**. الطبعة الأولى. حيدرآباد الدكن: مجلس دائرة المعارف النظامية (١٣٧١هـ ــ ١٩٥٢م).

* الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبـي حاتم: **علل الحديث**. بغداد: مكتبة المثنى.

* الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبـي حاتم الرازي: **المراسيل**. بيروت: مؤسسة الرسالة.

* الزبيدي، محب الدين أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: **تاج العروس**. بيروت: دار الفكر.

* الزبيري، أبو عبد الله مصعب بن عبد الله: **نسب قريش**. تصحيح وتعليق: أ. ليفي بروفنسال. الطبعة الثانية. القاهرة: دار المعارف.

* زكريا، أحمد وصفي: **عشائر الشام**. الطبعة الثانية. دمشق: دار الفكر (١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م) (٢ ج).

* الزمخشري، جار الله محمود بن عمر المعتزلي: **الفائق في غريب الحديث**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. الطبعة الأولى. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابـي الحلبـي وشركاه (١٣٦٦هـ ــ ١٩٤٧م).

* الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي: **نصب الراية لأحاديث الهداية**. الطبعة الثانية. بيروت: المكتبة الإسلامية (١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م).

* أبو زيد القرشي، محمد بن أبـي الخطاب: **جمهرة أشعار العرب**. تحقيق: علي محمد البجاوي.

* سبط ابن العجمي، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل: **التبيين لأسماء المدلسين**. الطائف: مكتبة المعارف. (ضمن مجموعة الرسائل الكمالية).

* سبط ابن العجمي، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل: **الاغتباط بمن رمي بالاختلاط**. الطبعة الثانية. دلهي: الدار العلمية (١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م).

* سبط ابن العجمي، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل: **الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط**. الطائف: مكتبة المعارف. (ضمن مجموعة الرسائل الكمالية).

* سبط ابن العجمي، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل: **تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنه مخضرم**. الطائف: مكتبة المعارف (ضمن المجلد الثاني من مجموع الرسائل الكمالية).

* السبكي، تاج الدين عبد الوهاب ابن تقي الدين السبكي: **طبقات الشافعية الكبرى**. بيروت: دار المعرفة.

* السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي: **الإبهاج في شرح المنهاج**. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م).

* السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث: **مسائل الإمام أحمد**. تقديم: السيد رشيد رضا. بيروت: دار المعرفة.

* السجستاني، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني: **سنن أبي داود**. إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد. الطبعة الأولى. حمص، بيروت: دار الحديث (١٣٨٨هـ).

* السجستاني، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني: **سنن أبي داود**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر.

* السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث: **رسالة إلى أهل مكة في وصف سننه**. تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ. الطبعة الثالثة. بيروت: المكتب الإسلامي (١٤٠١هـ).

* السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد: **التبر المسبوك في ذيل السلوك**. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

* السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد: **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**. نشر: أسعد طرابزوني الحسيني. القاهرة: مطبعة دار نشر الثقافة.

* السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي: **فتح المغيث، شرح ألفية الحديث**. تحقيق: عبد الرحمن عثمان. الطبعة الثانية. المدينة المنورة: المكتبة السلفية (١٣٨٨هـ ــ ١٩٦٨م).

* السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن: **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**. بيروت: دار مكتبة الحياة.

* ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد ابن منيع البصري: **الطبقات الكبرى**. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر (١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م).

* السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: **الروض الأنف**. مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

* السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن: **طبقات المفسرين**. تحقيق: علي محمد عمر. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة وهبة (١٣٩٦هـ).

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال أبـي بكر بن محمد بن سابق: **جمع الجوامع أو الجامع الكبير**. نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم (٩٥) حديث.

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال أبـي بكر: **الوسائل إلى معرفة الأوائل**. تحقيق: د. إبراهيم العدوي، د. علي محمد عمر. القاهرة: مكتبة الخانجي.

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال أبـي بكر: **ذيل طبقات الحفاظ**. بيروت: دار إحياء التراث العربـي (معه طبقات الحفاظ للحسيني وابن فهد).

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال أبـي بكر: **الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**. تحقيق: خليل الميس. بيروت: دار العربية ــ المكتب الإسلامي.

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال أبـي بكر: **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م).

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال أبـي بكر: **طبقات الحفاظ**. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م).

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبـي بكر بن محمد: **تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي**. تحقيق: عبد الوهاب عبد الطيف. الطبعة الثانية. المدينة المنورة: المكتبة العلمية (١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م).

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبـي بكر بن محمد: **تاريخ الخلفاء**. تحقيق: محمد محيـي الدين عبد الحميد.

* ابن سيدة، علي بن إسماعيل: **المحكم والمحيط الأعظم**. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، (١٣٧١هـ).

* ابن سيد الناس، أبو الفتح محمد بن محمد اليعمري: **عيون الأثر في فنون المغازي والسير**. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م). بيروت: دار الآفاق الجديدة.

* الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس: **الرسالة**. تحقيق: أحمد محمد شاكر.

* الشافعي، محمد بن إدريس: **الأم**. إشراف وتصحيح: محمد زهري النجار. الطبعة الثانية. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م).

* ابن شاكر الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد بن شاكر: **فوات الوفيات**. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

* الشبلي، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشبلي: **آكام المرجان في أحكام الجان**. تحقيق وتعليق: إبراهيم محمد الحمد. الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع.

* الشوكاني، محمد بن علي: **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع**. الطبعة الأولى. القاهرة: مطبعة السعادة (١٣٤٨هـ).

* الشهرستاني، أبو الفتح بن عبد الكريم بن أبي بكر (ت ٥٤٨هـ): **الملل والنحل**. تحقيق: محمد سيد كيلاني. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م).

* ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي: **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**. تحقيق: عامر العمري الأعظمي. بومباي: الدار السلفية.

* الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: **الوافي بالوفيات**. الطبعة الثانية. ألمانيا ـ فيسبادن: فرانزشيتاينر (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م).

* ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري: **رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ**. تحقيق: أبو الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق. الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة (١٤٠٠هـ ـ ١٩٧٩م).

* ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ): **الفتاوى**. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. الطبعة الأولى. بيروت: دار المعرفة (١٤٠٦هـ).

* الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام: **المصنف**. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى. بيروت: المكتب الإسلامي (١٣٩١هـ).

* الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة: **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**. القاهرة: دار الكتاب العربي (١٩٦٧م) المكتبة الأندلسية.

* ابن طاهر المقدسي: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي: **الجمع بين رجال الصحيحين**. الطبعة الثانية. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٠٥هـ) (٢ ج).

* الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد: **كتاب الدعاء**. تحقيق وتخريج: د. محمد سعيد محمد حسن (رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة).

* الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد: **المعجم الصغير ومعه الروض الداني**. تحقيق: محمد شكور محمد أمرير. الطبعة الأولى. بيروت: المكتب الإسلامي. عمان: دار عمار.

* الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد: **المعجم الكبير**. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (١٩٨٠م). بغداد: وزارة الأوقاف.

* الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠هـ): **كتاب الأوائل**. تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

* الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. الطبعة الثالثة. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م).

* الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: **تاريخ الأمم والملوك**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الرابعة. القاهرة: دار المعارف.

* الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة: **مشكل الآثار**. الطبعة الأولى. حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف النظامية (١٣٣٣هـ).

* ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله: **الإنباه على قبائل الرواة**. الطبعة الأولى. تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

* ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري: **الاستيعاب في أسماء الأصحاب**. الطبعة الأولى. القاهرة: مطبعة السعادة (١٣٢٨هـ) على هامش الإصابة.

* ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر: **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**. القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية.

* ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد: **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**. المملكة المغربية: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

* ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد: **الدرر في اختصار المغازي والسير**. تحقيق: د. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف.

* ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد: **الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار**. تحقيق: علي النجدي ناصف. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (١٣٩٣هـ).

* ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد: **الإنصاف**. القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية (ضمن مجموعة الرسائل المنيرية).

* ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله: **الكامل في ضعفاء الرجال**. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر (١٤٠٤هـ ـــ ١٩٨٤م).

* العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن: **التبصرة والتذكرة وشرحها**. تصدير وتعليق: محمد بن الحسن العراقي. بيروت: دار الكتب العلمية.

* العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين: **طرح التثريب في شرح التقريب**. وهو له ولولده ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم. حلب: دار المعارف.

* العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين: **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي (مع الإحياء).

* العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين: **ذيل ميزان الاعتدال**. تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (١٤٠٦هـ).

* ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي: **عارضة الأحوذي**. القاهرة: دار الوحي المحمدي.

* ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله: **تبيين كذب المفتري**. بيروت: دار الكتاب العربي.

* العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد (ت بعد ٤٠٠هـ): **الأوائل**. تحقيق: وليد قصاب، محمد المصري. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر.

* العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد: **الضعفاء الكبير**. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م).

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي: **القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد**. لاهور ــ باكستان: إدارة ترجمان السنة. الطبعة الرابعة (١٤٠٢هـ).

* العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر: **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: المكتبة العلمية.

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: **لسان الميزان**. الطبعة الأولى. حيدرآباد الدكن: مجلس دائرة المعارف النظامية (١٣٣٠هـ).

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: **تهذيب التهذيب**. الطبعة الأولى. حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف النظامية (١٣٢٧هـ).

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: **تعليق التعليق على صحيح البخاري**. تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي. الطبعة الأولى. بيروت: المكتب الإسلامي. عمان: دار عمار (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م).

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**. المدينة المنورة: مكتبة طيبة.

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: **الإصابة في تمييز الصحابة**. الطبعة الأولى. القاهرة: مطبعة السعادة (١٣٢٨هـ).

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**. تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني. باكستان: المكتبة الأثرية.

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: **تقريب التهذيب**. تحقيق وتعليق: عبد الوهاب عبد اللطيف. بيروت: دار المعرفة.

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: **إنباء الغمر بأبناء العمر**. الطبعة الأولى. حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية (١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م).

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها.

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: **النكت على كتاب ابن الصلاح**. تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير. الطبعة الأولى. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية (١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م).

* العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**. الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، محمد أحمد عبد العزيز. بيروت: دار الكتب العلمية (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٤م).

* العيدروسي، محيي الدين عبد القادر بن شيخ: **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**. (معلومات النشر: بدون).

* الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: **المستصفى من علم الأصول**. القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.

* الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: **المنخول من تعليقات الأصول**. تحقيق: د. محمد حسن هيتو. الطبعة الثانية. دمشق: دار الفكر (١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م).

* الفخر الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين: **المحصول في علم الأصول**. تحقيق: طه جابر العلواني. الطبعة الأولى. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م).

* أبو الفداء، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل: **المختصر في أخبار البشر**. بيروت: دار المعرفة.

* ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي: **تاريخ علماء الأندلس**. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م) (المكتبة الأندلسية).

* ابن فهد، نجم الدين عمر بن محمد بن محمد: **معجم الشيوخ**. تحقيق: محمد الزاهي. الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر.

* ابن فهد المكي، تقي الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن فهد: **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

* فصيح الهروي، أبو الفيض محمد بن محمد بن علي الفارسي: **جواهر الأصول في علم حديث الرسول**. تحقيق: أبو المعالي القاضي أطهر المباركفوري. بمباي: الدار السلفية.

* ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: **الشعر والشعراء**. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار المعارف.

* ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: **غريب الحديث**. تحقيق: د. عبد الله الجبوري. بغداد: وزارة الأوقاف.

* ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: **المعارف**. تحقيق: د. ثروت أباظة. الطبعة الرابعة. القاهرة: دار المعارف.

* القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م).

* ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الثانية. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية (١٤٠٢هـ).

* ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: **زاد المعاد في هدي خير العباد**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط. الطبعة الثامنة. بيروت: مؤسسة الرسالة.

* ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن أبي حفص عمر: **البداية والنهاية**. بيروت: مكتبة المعارف.

* ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن أبي حفص عمر: **اختصار علوم الحديث**. شرح وتعليق: أحمد محمد شاكر. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح.

* ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن أبي حفص عمر: **تفسير القرآن العظيم**. القاهرة: دار التراث.

* كرد علي، محمد: **خطط الشام**. الطبعة الثانية. بيروت: دار العلم للملايين (١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م).

* ابن الكيال، أبو البركات محمد بن أحمد: **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة والثقات**. الطبعة الأولى. تحقيق ودراسة: عبد القيوم عبد رب النبي. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م).

* ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني: **السنن**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي).

* ابن ماكولا، الأمير أبو نصر علي بن هبة الله بن علي: **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**. حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية.

* المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران (ت ٣٨٤هـ): **معجم الشعراء**. الطبعة الثانية. تصحيح وتعليق: د. ف. كرنكو. القاهرة: مكتبة القدسي. بيروت: دار الكتب العلمية.

* المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف: **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**. تصحيح وتعليق: عبد الصمد شرف الدين. الطبعة الأولى. بهبوند بومباي: الدار القيمة.

* المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف: **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. قدم له: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاف. دمشق: بيروت: دار المأمون للتراث. (نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية).

* ابن معين، يحيى بن معين بن عون بن زياد: **التاريخ**. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م).

* ابن الملقن: **تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج**. تحقيق: عبد الله سعاف اللحياني. مكة المكرمة: دار حراء (١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م).

* ابن الملقن، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الأنصاري: **المقنع في علوم الحديث**. تحقيق: جاويد أعظم عبد العظيم (رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة).

* ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري: **لسان العرب**. بيروت: دار صادر.

* المنذري، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي: **الترغيب والترهيب**. القاهرة: مكتبة الدعوة الإسلامية (٤ ج).

* الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى: **مسند أبي يعلى الموصلي**. تحقيق: حسين سليم أسد. الطبعة الأولى. دمشق: دار المأمون للتراث (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

* ابن ناصر الدين الدمشقي، محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد بن أحمد: **الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام**. تحقيق: عبد رب النبي محمد. الطبعة الأولى. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

* ابن نجيم، زين الدين ابن إبراهيم بن محمد: **فتح الغفار بشرح المنار**. الطبعة الأولى. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٥٥هـ ـ ١٣٩٦هـ).

* ابن النديم، محمد بن إسحاق: **الفهرست**. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

* النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي: **تفسير النسفي**. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي.

* النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي: **السنن «المجتبى»**. الطبعة الأولى. القاهرة: المطبعة المصرية (١٣٤٨هـ ـ ١٩٣٠م) بشرح السيوطي وحاشية السندي.

* النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي: **كتاب الضعفاء والمتروكين**. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ). حلب: دار الوعي (مع كتاب الضعفاء الصغير للبخاري) والطبعة الثانية. بيروت: دار المعرفة.

* النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي: **عمل اليوم والليلة**. تحقيق: الدكتور فاروق حمادة. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م).

* النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: **الجامع الصحيح**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي.

* النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: **طبقات الرواة**. جدة: مطبعة الفتح الوطنية.

* النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع الحاكم: **المدخل**. الطائف: مكتبة المعارف (مجموعة الرسائل الكمالية).

* النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم: **المستدرك على الصحيحين**. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

* النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم: **معرفة علوم الحديث**. تصحيح وتعليق: د. معظم حسين. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع.

* النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف: **الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات**. الطبعة الأولى. أخرجه: عز الدين علي السيد. القاهرة: مكتبة الخانجي (ملحق بكتاب الأسماء المبهمة) (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

* النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف: **شرح صحيح مسلم**. القاهرة: المطبعة المصرية ومكتبتها.

* النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف: **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق**. تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي. الطبعة الأولى. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

* ابن هداية الله، أبو بكر بن هداية الله الحسيني: **طبقات الشافعية**. تحقيق: عادل نويهض. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

* ابن هشام، أبو محمد عبد الملك المعافري: **السيرة النبوية**. تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ سلا. الطبعة الثانية (١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م). القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي (٢ م).

* ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي: **فتح القدير**. الطبعة الأولى. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م).

* الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر: **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. بيروت: دار الكتاب العربي.

* الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر: **كشف الأستار عن زوائد البزار**. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

* الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر: **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**. تحقيق ونشر: محمد عبد الرزاق حمزة. القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها.

* اليحصبي، عياض بن موسى: **الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع**. تحقيق: السيد أحمد صقر. الطبعة الثانية. القاهرة: دار التراث. تونس: المكتبة العتيقة.

* اليحصبي، عياض بن موسى: **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. تحقيق: د. أحمد بكير محمود. بيروت: دار مكتبة الحياة. طرابلس: دار مكتبة الفكر.



١٣ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

(فهرس المجلد الأول)

قسم الدراسة

الفصل الأول

ترجمة الإمامان الحافظان ابن الصلاح والعراقي

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

دراسة كتاب «التقييد والإيضاح»

قسم التحقيق

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
١٢ ـ **قوله**: «فهذا وقول من فضَّل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على البخاري . . .» إلخ، وأنَّ ذلك لا بأس به إن أراد أنَّ كتاب مسلم يترجَّح بأنه لم يمازجه غير الصحيح وليس فيه ما لم يسند كالبخاري الذي ذكر في تراجم الأبواب من ذلك الكثير، والجواب عن ذلك	٢٣٧
١٣ ـ **قوله**: «وجملة ما في كتاب الصحيح ـ يعني البخاري ـ سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة»، وبيان أنَّ المراد بهذا العدد: الرواية المشهورة للصحيح	٢٣٩
ـ بيان عدد أحاديث مسلم	٢٣٩
١٤ ـ **قوله**: «ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث»، منصوصاً على صحَّته فيها	٢٤١
١٥ ـ **قوله**: «ويكفي مجرَّد كونه موجوداً في كتب من اشتراط منهم الصحيح فيما جمعه»، فذكر منها: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي، واعتراض العراقي عليه بأنَّ الزيادات التي ذكرها الحميدي لم يروه بإسناده	٢٤٣
١٦ ـ **قوله**: «واعتنى الحاكم أبو عبد الله بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين»، والاعتراض عليه بأنَّ في المستدرك أحاديث مخرجة في الصحيحين، وأنَّ المراد بإخراج أحاديث احتجَّ بمثلها الشيخان، أي احتجَّا بمثل رواتها لا بهم أنفسهم	٢٤٦
١٧ ـ **قوله**: «عند ذكر تساهل الحاكم؛ فالأولى أن نتوسَّط أمره . . .» إلخ، وبيان أنه متعقب بما ذكره ابن جماعة من أنه يتتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بها من الحسن أو الصحة أو الضعف	٢٤٩
١٨ ـ **قوله**: «ويقاربه في حكمه صَحيح أبي حاتم بن حبان»، وفهم بعضهم منه أنه يرجح كتاب الحاكم على كتاب ابن حبان	٢٥٠
١٩ ـ **قوله**: «ثم إنَّ التخاريج المذكورة على ما في الكتابين يستفاد منها فائدتان»، وبيان أنَّ للمستخرجات فوائد أخرى	٢٥٢

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
النوع السابع: معرفة الموقوف	٣٦٤
النوع الثامن: معرفة المقطوع	٣٦٤
٤١ ـ **قوله:** «قول الصحابي: كنا نفعل كذا أو نقول كذا إن لم يضفه إلى زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل الموقوف»، والإشارة إلى الخلاف في المسألة والكلام على حكمها	٣٦٧
٤٢ ـ **قوله:** «وإذا قال الراوي عن التابعي: يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك أيضاً مرفوع ولكنه مرفوع مرسل» والكلام على المسائل الثلاث المتعلقة بقول الصحابي، كنا نفعل أو أمرنا بكذا، أو من السُّنَّة كذا	٣٧١
النوع التاسع: معرفة المرسل	٣٧٥
٤٣ ـ **قوله:** «وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابع الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، كعبيد الله بن عدي بن الخيار»، والاعتراض عليه بأنَّ عبيد الله بن عدي ذكر في جملة الصحابة	٣٧٥
٤٤ ـ **قوله:** «إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي فكان فيه رواية راوٍ لم يسمع من المذكور فوقه، فالذي قطع به الحاكم الحافظ أبو عبد الله وغيره من أهل الحديث أنَّ ذلك لا يسمَّى مرسلاً...» إلخ، وبيان أنَّ قوله: «قبل الوصول إلى التابعي» ليس بجيِّد، وأنَّ الصواب: «قبل الوصول إلى الصحابي»	٣٧٧
٤٥ ـ **قوله:** «الثانية: قول الزهري وأبي حازم... وأشباههم من أصاغر التابعين قال رسول الله ﷺ: حكى ابن عبد البر: أن قوماً لا يسمونه مرسلاً، بل منقطعاً لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلَّا الواحد والاثنين وأكثر روايتهم عن التابعين»، وبيان أنَّ الزهري قد لقي من الصحابة ثلاثة عشر فأكثر	٣٧٨
٤٦ ـ **قوله:** «الثالثة: إذا قيل في الإسناد: فلان عن رجل أو عن شيخ عن فلان...» إلخ، وبيان مذهب الأكثرين أنَّ هذا متَّصل في إسناده مجهول	٣٨٥

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

(فهرس المجلد الثاني)

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
١٨٢ ــ **قوله:** «ومقال هذا النوع في التابعين أبو العشراء الدارمي لم يرو عنه فيما نعلم غير حماد بن سلمة»، وبيان العراقي أنَّه قد ذكر تمام الرازي في جزء جمع فيه حديث أبـي العشراء الدارمي رواية عير واحد عنه . .	١١٠١
١٨٣ ــ **قوله:** «ومثل الحاكم لهذا النوع من التابعين بمحمد بن أبـي سفيان الثقفي وذكر أنه لم يرو عنه غير الزهري فيما يعلم، وبيان العراقي أنه روى عنه أيضاً ضمرة بن حبيب الزبيدي»	١١٠٢
١٨٤ ــ **قوله:** «نقلاً عن الحاكم أنه ذكر فيمن تفرَّد عنهم الزهري سنان بن أبـي سنان الدؤلي»، وبيان العراقي أنه روى عنه أيضاً زيد بن أسلم . .	١١٠٤
١٨٥ ــ **قوله** ــ نقلاً عن الحاكم أيضاً ــ : «أنه ذكر فيمن تفرَّد عنهم يحيى بن سعيد الأنصاري: عبد الله بن أنيس الأنصاري» وبيان العراقي نقلاً عن الخطيب أنَّ عبد الله بن أنيس ثلاثة. . . إلخ	١١٠٦
١٨٦ ــ **قوله:** «ومثل في اتِّباع التابعين بالمسور بن رفاعة القرظي، وذكر أنَّه لم يرو عنه غير مالك»، وبيان أنَّ المسور بن رفاعة روى عنه جماعة آخرون	١١٠٨
النوع الثامن والأربعون: معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة	١١١١
النوع التاسع والأربعون: معرفة المفردات الآحاد من أصحاب الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم	١١١٢
١٨٧ ــ **قوله:** «ومنها صغدي بن سنان اسمه عمر، وصغدي لقب، ومع ذلك فلهم صغدي غيره»، وبيان العراقي أنَّ المشهور الذي ذكره الجمهور أنَّ صغدي اسمه لا لقبه، وأنَّه ليس فرداً كذلك	١١١٣
١٨٨ ــ **قوله:** «الدجين بن ثابت بالجيم مصغراً أبو الغصن، قيل: إنَّه جحا المعروف، والأصح أنه غيره»، والكلام على ذلك، وذكر من قال بأنه فرد ومن خالف والرد على القول بأنه جحا	١١١٧
١٨٩ ــ **قوله:** «زر بن حبيش التابعي الكبير»، وبيان العراقي أنَّ زر بن حبيش ليس فرداً.	١١١٩

الموضوع	الصفحة
١٩٠ ــ **قوله:** «سعير بن الخمس انفرد في اسمه واسم أبيه»، وبيان العراقي أنَّه ليس فرداً بل لهم اثنان بهذا الاسم	١١٢١
١٩١ ــ **قوله:** «سندر الخصي مولى زنباع الجذامي له صحبة»، والاعتراض عليه بأنَّه في الصحابة اثنين بهذا الاسم والجواب عن هذا الاعتراض	١١٢٣
١٩٢ ــ **قوله:** «صنابح بن الأعسر الصحابي ومن قال فيه صنابحي فقد أخطأ»، والاعتراض عليه بأنَّ أبا نعيم ذكر في الصحابة آخر اسمه صنابح، والجواب عن هذا الاعتراض	١١٢٦
١٩٣ ــ **قوله:** «عزوان بن زيد الرقاشي بعين غير معجمة عبد صالح»، والاعتراض عليه بأنَّ لهم عزوان آخر لم ينسب تابعي أيضاً	١١٢٨
١٩٤ ــ **قوله:** «المستمر بن الريان رأى أنساً»، وقول العراقي أنَّ المستمر هذا ليس فرداً فإن لهم غيره	١١٣٠
١٩٥ ــ **قوله:** «نبيشة الخير صحابي»، وقول العراقي: إنه ليس فرداً فإن لهم صحابيًّا آخر اسمه نبيشة	١١٣٢
١٩٦ ــ **قوله:** «نوف البكالي تابعي»، وقول العراقي: إنه ليس فرداً	١١٣٥
١٩٧ ــ **قوله:** «أبو المدِلَّة، بكسر الدال المهملة وتشديد اللام، روى عنه الأعمش وابن عيينة وجماعة، ولا نعلم أحداً تابع أبا نعيم الحافظ في قوله: إنَّ اسمه عبيد الله بن عبد الله المدني»، وبيان أنَّ القول برواية الأعمش وابن عيينة عنه وهم وبيان سببه، وأنَّ أبا نعيم لم ينفرد بتسميته عبيد الله	١١٣٧
١٩٨ ــ **قوله:** «مَندل بن علي ــ وهو بكسر الميم ــ عن الخطيب وغيره، ويقولون كثيراً بفتحها»، وبيان أنَّ الصواب فيه فتح الميم	١١٤١
النوع الموفي خمسين: معرفة الأسماء والكنى..........	١١٤٣
١٩٩ ــ **قوله:** «وهذا كأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، أحد فقهاء المدينة السبعة... وكنيته أبو عبد الرحمن»، وبيان أنَّه قول ضعيف، وأنَّ في اسمه قولان آخران	١١٤٤

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑

فهرس موضوعات المجلد الأول

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

قسم التحقيق

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
النوع الخامس من أنواع الإجازة: للمعدوم والطفل الصغير	٦٤٩
النوع السادس من أنواع الإجازة: إجازة ما لم يسمعه المجير ولم يتحمله	٦٥١
النوع السابع من أنواع الإجازة: إجازة المجيز بإجازاته	٦٥٢
القسم الرابع من أقسام طرق تحمُّل الحديث وتلقينه: المناولة	٦٥٤
١١٠ ـ قوله: «قال الحاكم في هذا العرض: أما فقهاء الإسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فلم يروه سماعاً، وبه قال الأوزاعي والشافعي والبويطي والمزني وأبو حنيفة...»، والاعتراض عليه بذكر أبي حنيفة مع المذكورين لأنه لا يرى صحَّتها أصلاً	٦٥٦
القسم الخامس من أقسام طرق نقل الحديث: المكاتبة	٦٦٢
القسم السادس من أقسام الأخذ ووجوه النقل: إعلام الراوي للطالب بأن هذا الحديث أو الكتاب سماعه من فلان.	٦٦٤
القسم السابع من أقسام الأخذ والتحمل: الوصية بالكتب ...	٦٦٥
القسم الثامن: الوجادة	٦٦٦
١١١ ـ قوله: «روينا عن المعافى بن عمران أنَّ المولدين فرعوا قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة...» إلخ، وبيان العراقي للمصادر الأخرى لهذه الكلمة	٦٦٦
١١٢ ـ قوله: «مثال الوجادة أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطِّه ولم يلقه...» وبيان أنَّ اشتراط المؤلف عدم الإجازة لذلك الشيخ الذي وجد ذلك الموجود بخطِّه ليس بجيِّد	٦٦٨
النوع الخامس والعشرون: في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده	٦٧٠
١١٣ ـ قوله: «يستحبّ في الألفاظ المشكلة أن يكرّر ضبطها بأن يضبطها في متن الكتاب ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة/ مضبوطة»، وبيان أنَّ المؤلِّف اقتصر على ذلك ولم يتعرَّض لتقطيع حروفها	٦٧٣

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

• • •